

اِنْمَازُ الْحَاجَّةِ

شرح

الاسنن ابن ماجه

فضيلة الشيخ

محمد علي جانباز

رحمة الله تعالى

دار النور

اسلام آباد باكستان

مكتبة بيت البيت للايمان

جنة السنة

إنجازات الحاجية

شرح

سُننُ ابنِ ماجه

الجزء الخامس

فضيلة الشيخ

محمد علي جانبار

دار النور

إسلام آباد - باكستان

مفرد الطبع مفرقة للنشر

لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه أو نسخه في أي نظام ميكانيكي أو الإلكتروني يُمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه، ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

٢٠١١ / ٥١٤٣٣ م

دار النور
إسلام آباد - باكستان

الهاتف

٠٠٩٢٥١-٢٥٧٥١٥٨ / ٠٠٩٢-٣٢١٥٣٦٨٤٤ / ٠٠٩٢-٣٣٣٥١٣٩٨٥٣

مكتبة بيت السلام

الرياض - المملكة العربية السعودية

الهاتف

٠٠٩٦٦١-٤٣٨١١٢٢ / ٠٠٩٦٥٦٦٦٦١٢٣٦ / ٠٠٩٦٦٥٤٢٦٦٦٦٦٤٦

٠٠٩٦٦١-٤٣٨٥٩٩١: فاكس

٠٠٩٦٦٥٠٥٤٤٠١٤٧

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(٨) كتاب الزكاة

(١) باب فرض الزكاة

(٨) كتاب الزكاة

١- باب فرض الزكاة

قال الحافظ في الفتح (٢٦٢/٣): هي الركن الثالث من الأركان التي بنى الإسلام عليها، كما تقدم في كتاب الإيمان، وهو أمر مقطوع به في الشرع، يستغنى عن تكلف الاحتجاج به، وإنما وقع الاختلاف في بعض فروعها، وأما أصل فرضية الزكاة فمن جحدها كفر. وهي في اللغة النماء، أي الزيادة والتطهير، والزكاة موجبة لنماء المال وطيبه وطهارته ونماء أجر صاحبه وطهارته من الذنوب. وتطلق على المال المؤدى، وعلى أدائه على الوجه المخصوص المعتبر في الشرع، والأصل في شرعية الزكاة والصدقة مراعاة الفقراء ومواساتهم.

وقال ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام (١/٢) الزكاة في اللغة لمعنيين، أحدهما النماء، والثاني الطهارة. فمن الأول قولهم: زكى الزرع، ومن الثاني قوله تعالى "وتزكّيم بها"، وسيبى هذا الحق زكاة بالاعتبارين. أما الأول فبمعنى أن يكون إخراجها سببا للنماء في المال. كما صحّ: "ما نقص مال من صدقة"، وجه الدليل منه أن التقصان محسوس بإخراج القدر الواجب، فلا يكون غير ناقص إلا بزيادة تبلغه إلى ما كان عليه على المعنيين جميعا. أعنى المعنوى والحسبى في الزيادة أو بمعنى أن متعلقها الأموال ذات النماء (كالتجارة والزراعة) أو بمعنى تضعيف أمرها، كما جاء "أن الله يربى الصدقة حتى تكون كالجبال"، وأما بالمعنى الثاني فلأنها طهرة للنفس من رذيلة البخل. أو لأنها تطهر من الذنوب. وهذا الحق أثبتته الشارع لمصلحة الدافع والآخذ معا، أما في حق الدافع فتطهيره وتضعيف أجوره، وأما في حق الآخذ فليسدّ خلته.

وقال ابن العربي: تطلق الزكاة على الصدقة (الواجبة والمندوبة) وعلى الحق والنفقة والعفو عند اللغوين، وهي شرعا: إيتاء جزء من النصاب الحولى إلى فقير ونحوه، غير هاشمى، ثم لها ركن وسبب وشرط وحكم وحكمة، فركنها جعلها الله بالإخلاص، وسببها المال، وشرطها نوعان، شرط السبب وشرط من تجب عليه، فالأول ملك النصاب الحولى، والثانى: العقل والبلوغ والحُرِّية، وحكمها سقوط الواجب فى الدنيا وحصول الثواب فى الآخرة، وحكمتها كثيرة، منها التطهُّر من أدناس الذنوب والبخل، ومنها: ارتفاع الدرجة والقربة، ومنها: الإحسان إلى المحتاجين، ومنها: استرقاق الأحرار، فإن الإنسان عبِيد الإحسان.

قال الحافظ: هو جيد، لكن فى شرط من تجب عليه، اختلاف.

وإن شئت الوقوف على مَصَالِح فرضية الزكاة والحِكم المرعية فى وجوبها فى الأصناف الأربعة دون غيرها من المال، واختلاف مقاديرها، وتعيين النصاب فى أنواع المال، فعليك أن ترجع إلى كتب أسرار الشرعية. مثل "حجة الله البالغة" (٢٩/٢) للشاه ولى الله الدهلوى، والهدى (١٥١/١) والإعلام (١٨٢/١) للإمام ابن القيم.

واعلم أنه اختلف فى أول وقت فرض الزكاة، فذهب الأكثر إلى أنه وقع بعد الهجرة، وقال ابن خزيمة فى صحيحه إن فرضها كان قبل الهجرة، واحتج بما أخرجه من حديث أم سلمة فى قصة هجرتهم إلى الحبشة، وفيها أن جعفر بن أبى طالب قال للنحاشى فى جملة ما أخبر به عن النبى ﷺ: "وَأَمَرْنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصِّيَامِ"، قال الحافظ: فى استدلاله بذلك نظر، لأن الصلوات الخمس لم تكن فرضت بعد، ولا صيام رمضان، فيحتمل أن تكون مراجعة جعفر، لم تكن فى أول ما قدم على النحاشى، وإنما أخبره بذلك بعد مُدة قد وقع فيها ما ذكر من قصة الصلاة والصيام، وبلغ ذلك جعفرا، فقال: يأمرنا، بمعنى يأمر به أمته، وهو بعيد جدا، وأولى ما حمل عليه حديث أم سلمة هذا إن سلم من قدح فى إسناده أن المراد بقوله يأمرنا بالصلاة والزكاة والصيام، أى فى الجملة، ولا يلزم من ذلك أن يكون المراد بالصلاة، الصلوات الخمس، ولا بالصيام صيام رمضان، ولا بالزكاة هذه الزكاة المنحصصة، ذات النصاب والحول.

واختلف الأولون، فقيل: كان فرضها فى السَّنة الثانية قبل فرض رمضان، أشار إليه النووى فى

١٧٨٢ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع بن الجراح. ثنا زكريا بن إسحق المكي، عن يحيى بن عبدالله بن صيفي، عن أبي معبد مولى ابن عباس، عن ابن عباس؛ أن النبي ﷺ بعث معاذًا إلى اليمن، فقال: "إنك تأتي قوما أهل كتاب. فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله."

الروضة، وحزم ابن الأثير في التاريخ بأن ذلك كان في التاسعة. قال الحافظ: فيه نظر، لأنها ذكرت في حديث ضمام بن ثعلبة، وفي حديث وفد عبدالقيس، وفي عدة أحاديث، وكذا في مخاطبة أبي سفيان مع هرقل، وكانت في أول السابعة، وقال فيها: "يامرنا بالزكاة"، ووقع في تاريخ الإسلام "في السنة الأولى فرضت الزكاة، كذا في المرعاة (٢/٦).

قال الحافظ ابن كثير في تفسير سورة المزمل تحت قوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾، وهذا يدل لمن قال بأن فرض الزكاة نزل بمكة، لكن مقادير النصب والمخرج لم تبين إلا بالمدينة المنورة، والله أعلم.

وقال القارى: المعتمد أن الزكاة فرضت بمكة إجمالاً، وبينت بالمدينة تفصيلاً، جمعاً بين الآيات التي تدل على فرضيتها بمكة، وغيرها من الآيات والأدلة.
قلت: وهذا هو الراجح، بل هو المتعين عندي، والله تعالى أعلم.

١٧٨٢ - ((بعث معاذًا)) - بضم الميم - ((إلى اليمن)) كأنه بعثه إليها في ربيع الأول، قبل حجة الوداع، وقيل في آخر سنة تسع عند منصرفه من تبوك، وقيل: عام الفتح سنة ثمان، واختلف هل بعثه والياً أو قاضياً، فحزم النسائي بالأول، وابن عبدالبر بالثاني. واتفقوا على أنه لم يزل عليها إلى أن قدم في عهد عمر، فتوجه إلى الشام، فمات بها، ((إنك تأتي قوما أهل كتاب)) بنصب "أهل"، بدلاً من "قوماً" لا صفة، وروى أحمد (٢٣٥/٥) عن معاذ قال: لما بعثه رسول الله ﷺ إلى اليمن خرج معه رسول الله ﷺ يوصيه، ومعاذ راكب. الخ. فقله: إنك تأتي قوما أهل كتاب، كالتواطئة والتمهيد للوصية لتستجمع وتقوى همته في الدعاء لهم، لكون أهل الكتاب أهل علم في الجملة، فلا تكون العناية في مخاطبتهم كمخاطبة الجهال من عبدة الأوثان، وليس فيه أن جميع من يقدم عليهم من أهل الكتاب، بل يجوز أن يكون فيهم من غيرهم، وإنما خصهم بالذكر تفضيلاً لهم، أو تغليلاً على غيرهم، ((فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله)) وقعت البدائة في المطالبة بالشهادتين، لأنهما أصل الدين الذي لا يصح شيء من فروعه إلا بهما، فمن كان منهم غير موحد على التحقيق فالمطالبة متوجه

فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في كل يوم وليلة.

إليه بكل واحدة من الشهادة على التعيين، ومن كان موحدًا فالمطالبة له بالجمع بين ما أقر به من التوحيد وبين الإقرار بالرسالة، وإن كانوا يعتقدون ما يقتضى الإشراك، أو يستلزمه، كمن يقول بنبوّة عزيز، أو يعتقد التشبيه فتكون مطالبتهم بالتوحيد، لنفى ما يلزم من عقائدهم، واستدل بذلك على أنه لا يكفى فى الإسلام الاقتصار على الشهادة لا إله إلا الله، حتى يضيف الشهادة لمحمد بالرسالة، وهو قول الجمهور، كذا فى المرعاة (٤/٦). ((فإن هم أطاعوا لذلك)) أى انقادوا للإتيان بالشهادتين، ولا بن حزيمة "فإن هم أحابوا لذلك"، واستدل به على أن الكفار غير مخاطبين بالفروع حيث أمروا بالدعاء أو لا إلى الإيمان فقط، وجعل الدعاء إلى الفروع بعد إيجابتهم إلى الإيمان، وتعقب بأن الترتيب فى الدعاء لا يلزم منه الترتيب فى الوجوب، ألا ترى أن الصلاة والزكاة لا ترتب بينهما فى الوجوب، وقد قدمت الصلاة على الزكاة فى هذا الحديث، وأخر الإخبار بوجوب الزكاة عن الطاعة بالصلاة، مع أنهما مستويتان فى الخطاب للوجوب.

قال السندى: قوله "فادعهم إلى شهادة.. الخ"، أى فادعهم بالتدرج إلى ديننا شيئاً فشيئاً، ولا تلجئهم إلى كلة دفعة، لئلا يمنعهم من دخولهم فيه ما يجدون فيه من كثرة مخالفته لدينهم، فإن مثله قد يمنع من الدخول ويورث التنفر لمن أخذ قبل على دين آخر، بخلاف من لم يأخذ على آخر، فلا دلالة فى الحديث على أن الكافر غير مكلف بالفروع، كيف؟ ولو كان ذلك مطلوباً للزم أن التكليف بالزكاة بعد الصلاة، وهذا باطل بالاتفاق.

ثم الحديث ليس مسوقاً لتفاصيل الشرائع بل لكيفية الدعوة إلى الشرائع إجمالاً. وأما تفاصيلها فذاك أمر مفوض إلى معرفة معاذ. فترك ذكر الصوم والحج لا يضر. كما لا يضر تفاصيل الصلاة والزكاة. وقال النووى فى شرح مسلم (١/١٩٨): اعلم أن المختار أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة المأمور به والمنهى عنه، هذا قول المحققين والأكثرين.

((فأعلمهم)) بفتح الهمزة، من الإعلام، بمعنى الإخبار، ((أَنَّ الله)) بفتح الهمزة، لأنها فى محل نصب، مفعول ثانٍ للإعلام، والضمير مفعول أول، ((خمس صلوات)) يدل على عدم وجوب الوتر، كما عليه الجمهور والصاحبان من علماء الحنفية، وهذا ظاهر، لأن بعث معاذٍ إلى اليمن كان قبل وفاته ﷺ بقليل، والقول بأنه يحتمل أنه ثبت وجوب الوتر بعد ذلك مما لا يلتفت إليه، لأنه احتمال

فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم، تؤخذ من أغنيائهم

ناشئ من غير دليل، ((فإن هم أطاعوا لذلك)) بأن أقروا بوجوب الخمس عليهم، أو فعلوها. قال ابن الدقيق في إحكام الأحكام (١/٢) طاعتهم في الصلاة يحتمل وجهين، أحدهما أن يكون المراد إقرارهم بوجوبها عليهم والتزامهم لها، والثاني أن يكون المراد الطاعة بالفعل وأداء الصلاة، وقد يرجح الأول بأن المذكور في لفظ الحديث هو الإخبار بالفرضية فتعود الإشارة إليها، ويترجح الثاني بأنهم لو أخبروا بالوجوب فبادروا إلى الامتثال بالفعل لكفى. ولم يشترط التلفظ بالإقرار بخلاف الشهادتين، فالشرط عدم الإنكار والإذعان للوجوب.

وقال الحافظ في الفتح (٣/٣٥٩): والذي يظهر أن المراد القدر المشترك بين الأمرين، فمن امتثل بالإقرار، أو بالفعل كفاه، أو بهما فأولى، وقد وقع في رواية الفضل بن العلاء بعد ذكر الصلاة "فإذا صلوا"، وبعد ذكر الزكاة، "فإذا أقروا بذلك فخذ منهم".

((افترض عليهم صدقة)) أى زكاة في أموالهم، قيل في الحكمة في ترتيب الزكاة على الصلاة، إنهم إذا أجابوا إلى الشهادتين ودخلوا بذلك في الإسلام ولم يطيعوا لوجوب الصلاة بل جحدوها كان ذلك كفراً وردة عن الإسلام بعد دخولهم فيه فصار ما لهم فيئاً فلا يومرون بالزكاة، بل يقتلون. وقال الخطابي: أخر ذكر الصدقة عن ذكر الصلاة لأنها إنما تجب على قوم دون قوم، وأنها لا تكرر تكرّر الصلاة. قال الحافظ: هذا أحسن وتامه أن يقال: بدأ بالأهم فالأهم. وذلك من التلطف في الخطاب، لأنه لو طالبهم بالجميع في أول مرة لم يأمن من النفرة. ((تؤخذ من أغنيائهم)) قال الحافظ في الفتح (٣/٣٦٠) استدلّ به على أن الإمام هو الذى يتولى قبض الزكاة وصرّفها، إما بنفسه وإما بنائبه، فمن امتنع منها أخذت منه قهراً. وقال ابن دقيق العيد في إحكام الأحكام (٢/٢) قد يستدلّ به على وجوب إعطاء الزكاة للإمام، لأنه وصف الزكاة بكونها مأخوذة من الأغنياء، فكل ما اقتضى خلاف هذه الصفة فالحديث ينفيه، وقيل: حديث معاذ في صدقة أموالهم والعشر ونحوهما، وأما الذهب والورق فإن أذى زكاتها خفية يحزّه. قال الحافظ: قد أطبق الفقهاء بعد ذلك على أن لأرباب الأموال الباطنة مباشرة لإخراج، وشذ من قال بوجوب الدفع إلى الإمام.

قلت: يحتاج إلى الفرق بين الأموال الظاهرة والباطنة في ذلك إلى دليل قوى يعتمد عليه، والظاهر عندى أن ولاية أخذ الزكاة إلى الإمام ظاهرة وباطنة، فإن لم يكن إمام فرّقها المالك في مصارفها، وقد

فترد في فقرائهم.....

حقق ذلك الإمام الشوكاني في السيل الجرار (٧٠/٢) لما لا مزيد عليه، فليرجع إليه. ((فترد في فقرائهم)) حصّهم بالذكر وإن كان مستحق الزكاة أصنافاً أخرى، لمقابلة الأغنياء، ولا احتمال أن يكون الفقراء هم الأغلب، واستدل به من لا يرى جواز نقل الزكاة عن بلد المال، لأن الضمير في "فقرائهم" يعود على أهل اليمن، فيدل على وجوب صرف الزكاة إلى فقراء من أخذت منهم، وعدم جواز إخراجها إلى غيرهم، إلا لضرورة كعدم فقير فيهم، قال الإسماعيلي: ظاهر الحديث أن الصدقة ترد على فقراء من أغنيائهم.

وقد ترجم البخاري لهذا الحديث "باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا"، قال ابن المنير: اختار البخاري جواز نقل الزكاة من بلد المال لعموم قوله "فترد في فقرائهم" لأن الضمير يعود للمسلمين، فأى فقير منهم ردت فيه الصدقة في أى جهة كان، فقد وافق عموم الحديث. قال الحافظ: والذي يتبادر إلى الذهن من هذا الحديث عدم النقل. وأن الضمير يعود على المخاطبين فيختص بذلك فقراؤهم، لكن رجح ابن دقيق العيد الأول. وقال: وإنه وإن لم يكن الأظهر إلا أنه يقويه أن أعيان الأشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكلية لا تعتبر في الزكاة فلا يختص بهم الحكم، وإن اختص بهم خطاب المواجهة. وقد اختلف العلماء في هذه المسألة فأجاز النقل الليث وأبو حنيفة وأصحابهما ونقله ابن المنذر عن الشافعي واختاره، والأصح عند الشافعية والمالكية والجمهور ترك النقل، فلو خالف، ونقل أجزاء عند المالكية على الأصح، ولم يجزئ عند الشافعية على الأصح، إلا إذا فقد المستحقون لها، ولا يبعد أنه اختيار البخاري، لأن قوله "حيث كانوا" يشعر بأنه لا ينقلها عن بلد، وفيه ممن هو متصف بصفة الاستحقاق.

وقال الشيخ الحافظ عبدالرحمن المباركوري: والذي يظهر عندي عدم النقل إلا إذا فقد المستحقون لها، أو تكون في النقل مصلحة أنفع وأهم من عدمه، والله أعلم، كذا في التحفة (١٩/٢). وقال الحافظ في الفتح: وفي الحديث إيجاب الزكاة في مال الصبي والمجنون الغنيين، لعموم قوله "من أغنيائهم"، قاله عياض. وفيه بحث، وأن الزكاة لا تدفع إلى الكافر لعود الضمير في "فقرائهم" إلى المسلمين، سواء قلنا بخصوص البلد أو العموم، وأن من ملك نصاباً لا يعطى من الزكاة، وهو مذهب الحنفية، من حيث أنه جعل المأخوذ منه غنياً. وقابله بالفقير، ومن ملك النصاب

فإن هم أطاعوا لذلك فأياك وكرائم أموالهم. واتفق دعوة المظلوم، فإنها ليس بينها وبين الله حجاب".

فالزكاة مأخوذة منه فهو غني. والغنى مانع من إعطاء الزكاة، إلا من استثنى في الحديث. قال ابن دقيق العيد: وليس هذا البحث بالشديد القوة، كذا في المرعاة (٧/٦).

((فإن هم أطاعوا لذلك)) أى للإتفاق ((كرائم أموالهم)) الكرائم جمع كريمة، يقال: "ناقة كريمة" أى عزيزة اللبن، والمراد نفائس الأموال من أى صنف كان. وقيل له: نفيس، لأن نفس صاحبه تتعلق به، وأصل الكريمة كثيرة الخير. وقيل للمال النفيس كريم لكثرة منفعته. ((واتق دعوة المظلوم)) أريد به اتق الظلم خوفا من دعوة المظلوم عليك. فيه أنه وإن كان قد يغلب حب الدنيا حتى ينسى الآخرة، فلا يترك الظلم، لكونه حراما مُضْراً في الآخرة، فليترك لحب الدنيا خوفا من دعوة المظلوم. وإلا فالظلم يجب تركه لكونه حراما وإن لم يخف دعوة صاحبه (س). ((فإنها)) أى القصة، ((ليس بينها وبين الله)) أى بين وصولها إلى محل الاستجابة والقبول، ((حجاب)) أى مانع، بل هى معروضة عليه، يعنى ليس لها ما يصرفها ولو كان المظلوم فيه ما يقتضى أنه لا يستجاب لمثله، من كونه مَطْعمه حراما، أو نحو ذلك. حتى ورد فى بعض طرقه "وإن كان كافرا"، رواه أحمد من حديث أنس، قاله العيني. وقال الحافظ: والمراد أنها مقبولة وإن كان عاصيا. كما جاء فى حديث أبى هريرة عند أحمد مرفوعا: "دعوة المظلوم مستجابة وإن كان فاجرا، ففجوره على نفسه". وإسناده حسن، وليس المراد أن لله تعالى حجابا يحجبه عن الناس.

قال ابن العربي: هذا الحديث وإن كان مطلقا فهو مقيد بالحديث الآخر. أن الداعى على ثلاث مرات، إما أن يعجل له ما طلب، وإما أن يدخر له، أفضل منه. وإما أن يدفع عنه من سوء مثله. وهذا كما قيد مطلق قوله تعالى: ﴿أَمَّنْ يُجِيبُ الْمُضْطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾، بقوله تعالى: ﴿فَيَكْشِفُ مَا تَدْعُونَ إِلَيْهِ إِنْ شَاءَ﴾.

تنبيه: لم يقع فى هذا الحديث ذكر الصوم والحج مع أن بعث معاذ كما تقدم فى آخر الأمر، وأجاب الكرمانى بأن اهتمام الشارع بالصلاة والزكاة أكثر، ولهذا كررا فى القرآن، وبأنهما إذا وجبا على المكلف لا يسقط عنه أصلا، بخلاف الصوم، فإنه قد يسقط بالفدية، والحج. فإن الغير قد يقوم مقامه فيه، كما فى المغصوب.

(٢) باب ما جاء في منع الزكاة

١٧٨٤ - حدثنا محمد بن أبي عمر العدني . ثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الملك بن أعين وجامع بن أبي راشد، سمعا شقيق بن سلمة يخبر عن عبد الله بن مسعود، عن رسول الله ﷺ؛ قال: "ما من أحد لا يؤدي زكاة ماله إلا مُثِّل له يوم القيامة شجاعا أقرع حتى يطوق عنقه".

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الزكاة ومسلم في الإيمان، وأبو داود والترمذي والنسائي في المحتجب وفي الكبرى في الزكاة، والدارمي (٣١٨/١) والدارقطني (١٣٦/٢) والبيهقي في الكبرى (٩٦/٤) وفي الصغير (٧٣/٢) وابن أبي شيبة (١١٤/٣) وابن خزيمة (٥٨/٤) والبخاري (٤٧٢/٥) وأحمد (٢٣٣/١) عن أبي معبد عن ابن عباس رضي الله عنهما، إسناده صحيح.

٢ - باب ما جاء في منع الزكاة

١٧٨٤ - ((عبد الملك بن أعين)) الكوفي، مولى بني شيان. قال ابن معين: ليس بشيء. وقال أبو حاتم: هو من عتق الشيعة، محله الصدق، صالح الحديث، يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: شيعي، له في الصحيحين حديث متابعة، من السادسة.

((جامع بن أبي راشد)) الكاهلي، الصيرفي، الكوفي. وثقه النسائي. وقال أحمد: شيخ، ثقة. وقال العجلي: ثقة، ثبت، صالح، وأخوه ربيع، يقال: إنه لم يكن بالكوفة في زمانه أفضل منه، وهما في عداد الشيوخ، ليس حديثهم بكثير. وقال الحافظ: ثقة، فاضل، من الخامسة.

((إلا مُثِّل له)) من التمثيل، أى صُوِّر له ماله. والظاهر جميع المال، أو قدر الزكاة فقط، ((شجاعا)) بالضم والكسر، الحية الذكر، وقيل: الحية مطلقا (س). وقال القاضي عياض: يقال: الشجاع من الحيات التي تواب الفارس والراجل، ويقوم على ذنبه، وربما بلغ رأس الفارس، يكون في الصحارى، ((أقرع)) لا شعر على رأسه لكثرة سمه، وقيل: هو الأبيض الرأس من كثرة السم (س). وقيل: نوع من الحيات أقبح منظرا، وقال في النهاية: هو الذي لا شعر على رأسه، يريد حية قد تمعظ وذهب جلد رأسه لكثرة سمه وطول عمره. وقال الأزهرى في تهذيبه: سُمِّي أقرع لأنه يقرى السم ويحممه في رأسه حتى تمعظ فروة رأسه، ((حتى يُطَوَّق عنقه)) على بناء المفعول، من طَوَّق بالتشديد، و"حتى" للتعليل، أى لكي يطوقه، أو هي غاية محذوف، أى يفر منه حتى يطوق به.

ثم قرأ علينا رسول الله ﷺ مصداقه من كتاب الله تعالى: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾، الآية.

١٧٨٥ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن الأعمش، عن المعرور بن سويد، عن أبي ذر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ما من صاحب إبل ولا غنم ولا بقر لا يؤدي زكاتها، إلا جاءت يوم القيامة أعظم ما كانت وأسمنه، تنطحه بقرونها. وتطؤه بأخفافها. كلما نفذت أخراها عادت عليه أولها. حتى يقضى بين الناس".

((مصداقه)) أى ما يصدقه ويوافقه، ((ولا تحسبن .. الخ)) لا يخفى أن ظاهر قوله تعالى: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخَلُوا بِهِ﴾، أنه يجعل قدر الزكاة طوقاله، لأنه الذى يخل به، وظاهر الحديث أنه الكل، يمكن أن يقال: المراد فى القرآن مما بخلوا بزكاته، وهو كل المال. والله أعلم بحقيقة الحال. ولا تنافى بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾، الآية، إذ يمكن أن يجعل بعض أنواع المال طوقاً وبعضها يحمى عليها فى نار جهنم، أو يعذب حينما بهذه الصفة وحينما بتلك الصفة (س).

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى التفسير، والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى الزكاة، وابن خزيمة (١١/٤) والحاكم (٢٩٨/٢) والبيهقى (٨١/٤) وأحمد (٣٧٧/١) والحميدى (٥٢/١) عن شقيق بن سلمة، عن عبدالله بن مسعود رضى الله عنه. إسناده صحيح.

١٧٨٥ - ((المعرور بن سويد)) الأسدى، أبى أمية، الكوفى. وثقه ابن معين وأبو حاتم. وقال المعلى: تابعى، ثقة. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثانية.

((لا يؤدي زكاتها)) وفى رواية البخارى "لا يؤدي حقها"، ((أعظم ما كانت)) أى جداء، ((وأسمنه)) عطف على المنصوب السابق، والضمير راجع إلى لفظ "ما"، ((ينطحه)) - بكسر الطاء، ويحوز فتحها، والأول هو المشهور رواية - أى تضربه ذوات القرون، ((بقرونها)) فالضمير فى كل قسم عائد على بعض الحملة، لا على الكل. والنحف للإبل، والقرن للبقرة والغنم، كما أن الظلف لهما، وقيل: قوله "تنطحه بقرونها" راجع للبقرة، ((عليه)) أى على الرجل، يعنى فهو معاقب بذلك. ((حتى يقضى بين الناس)) أى إلى أن يفرغ الحساب.

والحديث أخرجه أيضا البخارى مفرقا فى الموضوعين فى الإيمان، وفى الزكاة، ومسلم والترمذى،

١٧٨٦ - حدثنا أبو مروان محمد بن عثمان العثماني. ثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن العلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: "تأتى الإبل التى لم تعط الحق منها، تطأ صاحبها بأخفافها. وتأتى البقر والغنم تطأ صاحبها بأظلافها، وتنطحه بقرونها. ويأتى الكنز شجاعا أقرع فيلقى صاحبه يوم القيامة. فيفر منه صاحبه مرتين. ثم يستقبله فيفر. فيقول: ما لى ولك! فيقول: أنا كنزك، أنا كنزك. فيقيه بيده فيلقمها.

(٣) باب ما أدى زكاته فليس بكنز

١٧٨٧ - حدثنا عمرو بن سواد المصرى. ثنا عبد الله بن وهب، عن ابن لهيعة، عن عقيّل، عن ابن شهاب. حدثني خالد بن أسلم، مولى عمر بن الخطاب؛ قال: خرجت مع عبد الله بن عمر، فلحقه أعرابي. فقال له: قول الله عز وجل: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾؟

والنسائي في المحتبى، وفي الكبرى فى الزكاة، والبيهقي (٤٧٧/٥) وابن خزيمة (٩/٤) وابن حبان (٤٨/٨) والبيهقي فى الكبرى (٦/٧) وفى الشعب (٤٧٩/٦) والدارمي (٣١٩/١) وأحمد (١٥٢/٥) والحميدى (٧٧/١) من طرق عن الأعمش عن المعرور بن سويد عن أبي ذر رضى الله عنه، بعضهم مختصراً، وبعضهم مطولاً. إسناده صحيح.

١٧٨٦ - ((التي لم تعط الحق منها)) المراد بالحق الزكاة، ((فيقول)) صاحب الكنز، ((مالى ولك)) أى معاملة جرت بينى وبينك حتى تطلبنى لأجلها، ((فيلقمها)) لعل هذا فى أول الأمر قبل أن يصير طوقاً له. والحديث أخرجه أيضا البخارى والنسائي فى المحتبى وفى الكبرى فى الزكاة، وابن حبان (٤٦/٨) وأحمد (٣١٦/٢) من طرق وألفاظ عن أبي هريرة رضى الله عنه. إسناده صحيح.

٣ - باب ما أدى زكاته ليس بكنز

١٧٨٧ - ((خالد بن أسلم)) القرشى، العدوى، أخو زيد بن أسلم، مولى عمر. وثقه الدارقطنى. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الخامسة.

((فقال له قول الله يكنزون.. الخ)) هذا سؤال من الأعرابي بمعنى الآية فحرف الاستفهام محذوف، أى ما معنى قول الله عز وجل، وغرضه - والله أعلم - أن الأعرابي لما رأى ابن عمر فى الثروة

قال له ابن عمر: مَنْ كَنَزَهَا فَلَمْ يُوَدِّ زَكَاتَهَا، فَوَيْلٌ لَه. إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تَنْزَلَ الزَّكَاةُ. فَلَمَّا أَنْزَلَتْ جَعَلَهَا اللَّهُ طَهُورًا لِلْأَمْوَالِ. ثُمَّ التَفَتَ فَقَالَ: مَا أَبَالِي لَوْ كَانَ لِي أُحَدُّ ذَهَبًا، أَعْلَمَ عَدَدَهُ وَأَزْكِيهِ، وَأَعْمَلُ فِيهِ بَطَاعَةَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ.

من المال فعرض عليه بهذه الآية جهلا منه بمعناه، ولذا قال ابن عمر: ما أبالي لو كان لي ذهبا مثل أحد الخ. وكان رضى الله عنه كثير الميراث والخيرات، قال ابن حجر: أعتق ألف عبد، وحمل على ألف فرس في سبيل الله، وكان مع ذلك زاهدا في الدنيا، لا يقبل الأعمال من القضاء والخلافة، وحاله أظهر من الشمس.

((مَنْ كَنَزَهَا)) أى الأموال أو الدراهم والدنانير أو الفضة. وترك ذكر الذهب للمقايسة، بل للأولوية، ومثله الضمير فى قوله تعالى: ((وَلَا يَنْفِقُونَهَا)) وفيه أن الكنز بعد نزول الآية ما لم يود زكاته، وأما ما أذى زكاته فليس بكنز، ((وإنما كان هذا)) أى ظاهر هذه الآية كان معمولا قبل شروع الزكاة، وأما بعد شروعها فتحمل الآية على هذا المحمل الذى ذكرنا. وهذا يدل على أن ظاهر الآية كان معمولا به قبل شروع الزكاة، ثم نسخ. والمشهور أن الآية نزلت فى منع الزكاة من الأصل، وأيضا لو كانت الآية منسوخة لما حملت على محمل آخر بعد النسخ. فلعل المراد بقوله إنما كان هذا. أى ما فهمت من ظاهر الآية قبل أن تنزل الزكاة، وفهمت منها هذا الفهم لكان فهمك هذا مستقيما، وحيث نزلت الزكاة ثم نزلت الآية فلا يستقيم هذا الفهم، لأن الله جعل الزكاة طهورا للأموال، بأن علق بحبسها الآثام (س).

والحديث صحيح أخرجه أيضا البخارى فى الزكاة والبيهقى فى الكبرى (٨٢/٤) وفى الشعب (٤٤٩/٣) وأحمد فى الزهد (١٩٥) بعضهم مختصرا، وبعضهم مطولا، وإسناده صحيح، وهو وإن كان موقوفا فهو فى حكم المرفوع، لأنه فى أسباب النزول، وذلك لا يكون إلا بتوقيف من رسول الله ﷺ. وحديث ابن عمر هذا هام جدا فى تفسير آية الإنفاق هذه. فإن ظاهرها وجوب إنفاق جميع ما عند المسلم من الذهب والفضة، وقد أخذ بهذا الظاهر بعض الأحزاب الإسلامية فى العصر الحاضر، ولم يلتفتوا إلى هذا الحديث المبين للمراد منها، وإنما كانت قبل فرض الزكاة المطهرة للأموال، فلما نزلت قيّدت الآية وبينت أن المقصود منها إنفاق الجزء المفروض على الأموال من الزكاة، وعلى ذلك سائر الأحاديث التى وردت فى الترهيب من منع الزكاة، وكذلك سيرة السلف

١٧٨٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أحمد بن عبد الملك. ثنا موسى بن أعين. ثنا عمرو بن الحارث، عن دراج أبي السمح، عن ابن حُجيرة، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: "إذا أديت زكاة مالك، فقد قضيت ما عليك".

١٧٨٩ - حدثنا علي بن محمد. ثنا يحيى بن آدم، عن شريك، عن أبي حمزة، عن الشعبي، عن فاطمة بنت قيس؛ أنها سمعته، تعنى النبي ﷺ، يقول: "ليس في المال حق سوى الزكاة".

الصالح، فإن من المقطوع به أن عثمان وعبدالرحمن بن عوف وغيرهما من أغنياء الصحابة لم ينفقوا أموالهم كلها، بل ماتوا وقد خلفوا لورثتهم أموالا طائلة، كما هو مذكور في كتب السير والتراجم، وجملة القول أن الحديث بهذا الشاهد حسن أو صحيح، والله أعلم، كذا قال الشيخ الألباني في الصحيحة (٩٧/٢).

١٧٨٨ - ((ابن حُجيرة)) هو عبدالرحمن بن حُجيرة بمهملة وجيم، مصغرا، البصري، القاضي، وهو ابن حُجيرة الأكبر. وثقه النسائي. وقال العجلي: مصري، تابعي، ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((فقد قضيت ما عليك)) من حق المال، وهذا مبني على دخول صدقة الفطر في الزكاة وكذا النفقة اللازمة، أو على أن المراد بقوله "فقد قضيت ما عليك" أي قضيت أعظم ما عليك من الحق. ويحتمل أن يقال: الكلام في حقوق المال. وليس بشيء من هذه الأشياء من حقوق المال، بمعنى أنه يوجبه المال، بل يوجبه أسباب آخر كالفطر والقرابة والزواج وغير ذلك، فالحقوق التي يوجبها المال فقط تقضى بالزكاة. وقال الترمذي بعد تخريج هذا الحديث "هذا حديث حسن غريب". وقد روى عن النبي ﷺ من غير وجه أنه ذكر الزكاة، فقال رجل يا رسول الله! هل على غيرها؟ فقال: لا إلا أن تطوع. والحديث أخرجه أيضا الترمذي في الزكاة، والبعغوي (٦٧/٦) وابن حبان (١١/٨) والبيهقي (٨٤/٤) والحاكم (٣٩٠/١) وابن عبد البر في التمهيد (٢١١/٤) بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا. عن ابن حجية، عن أبي هريرة رضي الله عنه. إسناده ضعيف.

١٧٨٩ - ((فاطمة بنت قيس)) بن خالد، الفهرية، أخت الضحاك، صحابية، مشهورة، وكانت من المهاجرات الأول.

((ليس في المال حق سوى الزكاة)) مثل الزكاة سواها، أو على ما ذكرنا في ذلك الحديث

كالوجه الأول والثالث، لكن روى الترمذى عن فاطمة بنت قيس قالت: "أو سئل رسول الله ﷺ عن الزكاة، فقال: "إن في المال لحقا سوى الزكاة"، ثم تلا هذه الآية ﴿لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تُولُوا﴾، الآية، ثم رجح أن المرفوع ضعيف، والأصح أنه من قول الشعبي. وحاصل الاستدلال أن الآية قد جمع فيها بين إيتاء المال على حبه، وبين إيتاء الزكاة، بالعطف المقتضى للمغايرة، وهذا دليل على أن في المال حقا سوى الزكاة لتصح المغايرة.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى الزكاة، والبيهقى (٨٤/٤) والدارمى (٣٢٤/١) والطبرانى فى الكبير (٤٠٤/٢٤) وعلّى المتقى فى الكنز (٣٢٣/٦) كلهم من طريق شريك عن أبى حمزة عن الشعبي عن فاطمة رضى الله عنها. إسناده ضعيف ومنتنه منكر.

قال الترمذى: هذا حديث إسناده ليس بذاك، وأبو حمزة ميمون الأعور يضعف، وروى بيان وإسماعيل بن سالم عن الشعبي هذا الحديث قوله وهذا أصح. وقال البيهقى: هذا حديث يعرف بأبى حمزة ميمون الأعور، وقد جرحه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين فمن بعدهما من حفاظ الحديث، ونسب الشوكانى هذا الحديث فى فتح القدير (١٥١/١) لابن جرير وابن المنذر وابن أبى حاتم وابن عديّ والدارقطنى وابن مردويه أيضا وفى سنده عند الدارقطنى نصر بن مزاحم وأبو بكر الهذلى وكلاهما متروك الحديث.

تنبيه: قال الشيخ المحقق أبو الحسن عبيدالله المباركورى فى المرعاة (٣٤٩/٦) فى شرح هذا الحديث المذكور: عند المصنف (أى صاحب المشكوة) حديث فاطمة باللفظ المذكور الذى ذكره ابن ماجه أيضا. وكذا وضع العزى فى الأطراف كما قال المناوى فى الكشف، ونسبه الشوكانى أيضا فى فتح القدير (١٥١/١) لابن ماجه، وهذا مبنى على ما وقع فى أكثر نسخ ابن ماجه، أو فى كثير منها، بلفظ "فى المال حق سوى الزكاة"، وقد وقع فى بعض نسخه فى الباب المذكور مكانه بلفظ "ليس فى المال حق سوى الزكاة"، قال الولى العراقى فى "طرح الشريب" (١١/٤) فى شرح قوله "ومن حققها حلبها يوم وردها"، فى هذا دليل لمن يرى فى المال حقوقا غير الزكاة، وهو مذهب أبى ذر وغير واحد من التابعين، وفى جامع الترمذى عن فاطمة بنت قيس عن النبى ﷺ "أن فى المال حقا سوى الزكاة"، وهو عند ابن ماجه بلفظ "فى المال حق سوى الزكاة"، وفى بعض نسخه "ليس فى المال

(٤) باب زكاة الورق والذهب

١٧٩٠ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن سفيان، عن أبي إسحق، عن الحارث، عن علي؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إني قد عفوت عنكم عن صدقة الخيل والرقيق....."

حق سوى الزكاة"، واقتصر والدى يعنى الزين العراقي رحمه الله في شرح الترمذى على نقل هذا اللفظ الثانى. وقال: قال البيهقى فى السنن الكبرى (٨٤/٤) "إن هذا الحديث يرويه أصحابنا فى التعاليق"، ولست احفظ فيه إسنادا، ثم اعترض فيه والدى برواية ابن ماجه، وقد عرفت ما فى ذلك.

قلت: وكذا اعترض عليه الحافظ فى التلخيص (١٦٠/٢) بهذه الرواية، وهذا كله كما ترى يدل على اختلاف نسخ ابن ماجه فى ذلك، ويدل على ذلك أيضا أن الجزرى ذكر فى جامع الأصول (٢٩٨/٧) اللفظ الأول، واقتصر فى تخريجه على ذكر الترمذى، ولم يذكر ابن ماجه، وبين اللفظين تخالف وتباين ظاهر، والصواب عندى ما وقع فى أكثر نسخ ابن ماجه بلفظ "فى المال حق سوى الزكاة" لأن هذا موافق لرواية الترمذى والدارمى والدارقطنى وابن جرير وغيرهم، وأما ما وقع فى بعض نسخ بلفظ "ليس فى المال حق سوى الزكاة" فهو خطأ من الناسخ، وجنح من لم يقف على اختلاف النسخ فى ذلك، وقد رأى فى نسخته اللفظ الثانى، إلى أن رواية ابن ماجه خطأ من الراوى ووهم منه، وأن المحفوظ فى رواية الترمذى والدارمى وغيرهما، لأن مدار رواية ابن ماجه على يحيى بن آدم عن شريك، وقد خالف الأسود بن عامر المعروف بشاذان، عند الترمذى والبيهقى، ومحمد بن طفيل عند الدارمى والترمذى. وكلاهما روياه عن شريك بلفظ "أن فى المال حقا سوى الزكاة"، وتطرق الوهم إلى الواحد، أقرب منه إلى الاثنين، ويدل على ذلك أيضا الاستشهاد-بالآية فى رواية الترمذى والدارقطنى والبيهقى، كما لا يخفى على المتأمل.

قال السندى: من نظر بين روايتين يرى أن رواية المصنف يعنى ابن ماجه أقرب إلى الخطأ من رواية الترمذى، لقوة رواية الترمذى بالدليل الموافق لها، فليتأمل.

٤ - - باب زكاة الورق والذهب

١٧٩٠ - ((إني قد عفوت عنكم عن صدقة الخيل والرقيق)) إذا لم يكونا للتجارة. قال السندى: أى تركت لكم أخذ زكاتها وتجاوزت عنه، وهذا لا يقتضى سبق وجوبه ثم نسخه. وقال الطيبى:

ولكن هاتوا ربع العشر. من كل أربعين درهما، درهما".
 ١٧٩١ - حدثنا بكر بن خلف ومحمد بن يحيى. قالا: ثنا عبيد الله بن موسى. أنبأنا إبراهيم بن إسماعيل، عن عبد الله بن واقد، عن ابن عمر وعائشة؛ أن النبي ﷺ كان يأخذ من كل عشرين دينارا، فصاعدا، نصف دينار. ومن الأربعين دينارا، دينارا.

(٥) باب من استفاد مالا

"عفوت"، مشعر بسبق ذنب من إمساك المال عن الإنفاق، أى تركت وجاوزت عن أخذ زكاتها مشيرا إلى أن الأصل فى كل مال أن تؤخذ منه الزكاة. وفى الخيل السائمة اختلاف، وسيجىء بيانه، وتحقيق الحق فيه فى باب صدقة الخيل والرقيق، برقم (١٨١٢)، ((ولكن هاتوا)) أى أعطوا من هاتاه، مُهاتاةً، أى أعطاه. يقال: هاتِ يا رجل! أى أعط، وهاتى يا امرأة، وما أهاتيك، أى ما أنا بمعطيك، ((من كل أربعين درهما، درهما)) أى إذا بلغت الدراهم النصاب، و"درهما"، نصب على التمييز. والحديث يدل على عدم وجوب الزكاة فى الخيل والرقيق.

والحديث حسن أخرجه أيضا أبو داود والترمذى، والنسائى فى المحتسبى وفى الكبرى فى الزكاة، والدارقطنى (١٢٦/٢) والبيهقى (١١٨/٤) وابن أبى شيبه (١٥٢/٣) وابن خزيمة (٢٨/٤) والبخارى (٤٧/٦) والطحاوى (٢٩/٢) وأحمد (١١٣/١) وأبو نعيم فى الحلية (١٨٦/٤) وأبو يعلى (٤٢٣/١) والحميدى (٣٠/١) والبخارى (٧٨/٣) من طرق عن على. وسيأتى أيضا ان شاء الله تعالى برقم (١٨١٣).
 ١٧٩١ - ((عبد الله بن واقد)) بن عبد الله بن عمر، العدوى، المدني. ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من الرابعة.

((من كل عشرين دينارا فصاعدا)) ظاهره أن ما بينهما عفا.

قال البوصيرى: هذا إسناد فيه إبراهيم بن إسماعيل وهو ضعيف، رواه الدارقطنى فى سننه من هذا الوجه. والحديث صحيح لشواهد أخرجه أيضا القرطبى (٢٤٧/٨) فى تفسيره والبشار عواد فى المسند الجامع (٢٤١/١٠).

٥ - باب من استفاد مالا

المراد بالمال المستفاد، المال الذى حصل للرجال فى أثناء الحول من هبة أو ميراث أو مثله. ولا

١٧٩٢ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي . ثنا شجاع بن الوليد . ثنا حارثة بن محمد ، عن عمرة ، عن عائشة ؛ قالت : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : " لا زكاة في مال ، حتى يحول عليه الحول " .

يكون من نتائج المال الأوّل .

١٧٩٢ - ((لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول)) عمومته يشمل الأصلي والمستفاد ، فلازمه أن لا زكاة في المستفاد حتى يحول عليه الحول ، وبه وفق الترجمة .

وفى الزوائد : إسناده ضعيف لضعف حارثة بن محمد ، وهو ابن أبي الرجال . أخرجه الدارقطني في سنته من هذا الوجه ورواه البيهقي من طريق شجاع بن الوليد ، رواه الترمذي من حديث ابن عمر مرفوعا وموقوفا ، وهكذا أورده ابن الحوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية . قلت : لفظه " من استفاد مالا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول " ، رواه عن ابن عمر مرفوعا بإسناد فيه عبدالرحمن بن أسلم ، وقال : هو ضعيف في الحديث ، كثير الغلط ، ضَعَفَهُ غير واحد . ورواه عنه موقوفا ، وقال : هذا أصح ، ورواه غير واحد موقوفا ، ثم قال : وقد روى من غير واحد من الصحابة أنه لا زكاة في المال المستفاد حتى يحول عليه الحول ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد . وقال بعضهم : إن كان عنده مال يجب فيه الزكاة يضم إليه المستفاد ، وإلا فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول ، وبه قال سفيان الثوري وأهل الكوفة ، والله أعلم (س) .

ثم اعلم أن المال المستفاد على نوعين : أحدهما أن يكون من جنس النصاب الذي عنده ، كما إذا كانت له إبل فاستفاد إبلا في أثناء الحول ، وثانيهما أن يكون من غير جنسه ، كما إذا استفاد بقرا في صورة نصاب الإبل وهذا لا يضم فيه اتفاقا ، بل يستأنف للمستفاد حسابا آخر ، والأول على نوعين أحدهما أن يكون المستفاد من الأصل ، كالأرباح والأولاد ، وهذا يضم إجماعا ، والثاني : أن يكون مستفادا بسبب آخر ، كالمشترى والموروث ، وهذا يضم عند أبي حنيفة ، ولا يضم عند مالك والشافعي وأحمد بن حنبل ، واستدل الأئمة الثلاثة بحديث عائشة المروي في هذا الباب وبآثار الصحابة ، فروى البيهقي عن أبي بكر وعلى موقوفا عليهما ، مثل ما روى عن عائشة وابن عمر .

والحديث صحيح لشواهد أخرجه أيضا البيهقي (٩٥/٤) والدارقطني (٩٠/٢) والبيهقي في

الكبرى (٩٥/٤) عن عمرة ، عن عائشة رضی الله عنها .

(٦) باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال

١٧٩٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو أسامة. حدثني الوليد بن كثير، عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي صعصعة، عن يحيى بن عمارة وعباد بن تميم،

٦- باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال

قال مالك: لا تكون الصدقة إلا في ثلاثة أشياء، في الحرث والعين والماشية، قال ابن عبدالبر: لا خلاف في جملة ذلك ويختلف في تفصيله، وقال في المسوى: وعليه أهل العلم إن صدقة الأموال على ثلاثة أقسام، وزكاة التجارة إنما تؤخذ بحساب القيمة، وأما صدقة الفطر فهي صدقة الرؤوس.

قال ابن القيم في الهدى (٥/٢): جعل رسول الله ﷺ الزكاة في أربعة أصناف من المال، وهي أكثر الأموال دوراناً بين الخلق وحاجتهم إليها ضرورية، أحدها الزرع والثمار. والثانية: بهيمة الأنعام، الإبل والبقر والغنم، والثالثة: الجوهران اللذان بهما قوام العالم، وهما الذهب والفضة. والرابعة: أموال التجارة على اختلاف أنواعها.

وقال ابن رشد في البداية (١/٢٢٧): وأما ما تجب فيه الزكاة من الأموال فإنهم اتفقوا منهم على أشياء، واختلفوا في أشياء، أما ما اتفقوا عليه فصنفان من المعدن الذهب والفضة اللتين ليستا بحلّي، وثلاثة أصناف من الحيوان الإبل والبقر والغنم. وصنفان من الحبوب الحنطة والشعير، وصنفان من الثمر التمر والزبيب، وفي الزيت خلاف شاذ. ثم فصل ابن رشد الأشياء التي اختلفوا وجوب الزكاة فيها، كالحلّي من الذهب والفضة، والخيول من الحيوان، وغير السائمة من الإبل والبقر والغنم، وغير الأصناف الأربعة المذكورة من النبات.

١٧٩٢ - ((الوليد بن كثير)) المخزومي، أبو محمد، المدني، ثم الكوفي. وثقه ابن معين وعيسى بن يونس. وقال ابن سعد: كان له علم بالسيرة ومغازي رسول الله ﷺ وله أحاديث، وليس بذلك، وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، عارف بالمغازي، رمى برأى الخوارج، من السادسة.

((محمد بن عبدالرحمن)) هو محمد بن عبدالله بن عبدالرحمن، الأنصاري، أبو عبدالرحمن، المدني. وثقه محمد بن إسحاق. وقال مالك: وكان لآل أبي صعصعة حلقة بين القبر والمنبر، وكان فيهم رجال أهل علم ورواية له، ومعرفة به، وكلهم كان يفتي. وقال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث.

عن أبي سعيد الخدري؛ أنه سمع النبي ﷺ يقول: "لا صدقة فيما دون خمسة أوساق....."

وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من السادسة.

((لا صدقة)) أى زكاة، والمراد بها العشر، أو نصف العشر. ((فيما دون خمسة أوساق)) جمع وسق - بفتح واو وكسرهما، وسكون سين - والوسق ستون صاعاً، والمعنى إذا خرج من الأرض أقل من ذلك في المكيل فلا زكاة فيه، وبه أخذ الجمهور، وخالفهم أبو حنيفة.

قلت: هذا الحديث صريح في أن النصاب شرط لوجوب العُشر، أو نصف العُشر. فلا تجب الزكاة في شيء من الزرع والثمار حتى تبلغ خمسة أوسق، وهذا مذهب أكثر أهل العلم، وبه قال صاحباً أبي حنيفة محمد وأبو يوسف، وهو الحق، وذهب أبو حنيفة إلى أنه لا يشترط النصاب لوجوب الزكاة في ما يخرج من الأرض، فيجب عنده العشر، أو نصف العشر في كثير الخارج وقليله، وهو قول إبراهيم النخعي ومجاهد وعمر بن عبدالعزيز. أخرج عبدالرزاق في مصنفه عن معمر عن سماك بن الفضل عن عمر بن عبدالعزيز قال: فيما أنبت الأرض من قليل أو بكثير العشر. وأخرج نحوه عن مجاهد وإبراهيم النخعي. وأخرج ابن أبي شيبة أيضاً عن هؤلاء نحوه، واستدل لهم بحديث ابن عمر مرفوعاً: "فيما سَقَتِ السماء والعيون، أو كان عثرياً العشر، وفيما سُقِيَ بالنضح نصف العشر، أخرجه البخاري ولفظ أبي داود "فيما سقت السماء والأنهار والعيون، أو كان بعلاً العشر، وفيما سُقِيَ بالسواني أو النضح نصف العشر، وبحديث جابر مرفوعاً "فيما سقته الأنهار والغيم العشر"، وفيما سُقِيَ بالسانية نصف العشر، أخرجه مسلم وبحديث معاذ قال: بعثنى رسول الله ﷺ إلى اليمن فأمرني أن آخذ مما سقت السماء وما سُقِيَ بعلا العشر، وما سُقِيَ بالدوالي نصف العشر، أخرجه ابن ماجه، وتعقب بأن هذه الأحاديث مبهمه، وحديث أبي سعيد المذكور وما في معناه من الأخبار مفسرة، والزيادة من الثقة مقبولة، فيجب حمل المبهم على المفسر، وأجاب الحنفية عنه بأنه إذا ورد حديثان متعارضان، أحدهما عام والآخر خاص، فإن علم تقدم العام على الخاص خص بالخاص، وإن علم تقدم الخاص كان العام ناسخاً له فيما تناولاه، وإن لم يعلم التاريخ يجعل العام متأخراً، لما فيه من الاحتياط. وههنا حديث أبي سعيد وما في معناه خاص، وحديث ابن عمر وما في معناه عام، ولم يعلم التاريخ، فيجعل العام متأخراً ويعمل به.

قلت: لا تعارض بين حديث أبي سعيد وما في معناه، وبين حديث ابن عمر وما في معناه أصلاً،

فإن حديث ابن عمر سيق للتمييز بين ما يجب فيه العشر أو نصف العشر، وحديث أبي سعيد مساق لبيان جنس المخرج منه وقدره.

قال الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين (٣٢٩/٢): المثال السابع والثلاثون رد السنة الصحيحة المحكمة في تقدير نصاب العشرات بخمسة أوسق بالمتشابه، من قوله فيما سقت السماء العشر، وما سُقى بنضح أو غرب فنصف العشر، قالوا: وهذا يعم القليل والكثير، وقد عارضه الخاص، ودلالة العام قطعية كالخاص، وإذا تعارضا قدم الأحوط، وهو الوجوب، فيقال: يجب العمل بكلا الحديتين، ولا يجوز معارضة أحدهما بالآخر، وإلغاء أحدهما بالكلية، فإن طاعة الرسول فرض في هذا وفي هذا، ولا تعارض بينهما بحمد الله بوجه من الوجوه، فإن قوله "فيما سقت السماء العشر"، إنما أريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر، وما يجب فيه نصفه، فذكر النوعين مفرقا بينهما في مقدار الواجب، وأما مقدار النصاب، فسكت عنه في هذا الحديث، وبينه نصا في الحديث الآخر، فكيف العدول عن النص الصريح المحكم الذي لا يحتمل غير ما دل عليه البتة إلى المحمل المتشابه الذي غايته يتعلق فيه بعموم لم يقصد، وبيانه بالخاص المحكم المبين كبيان سائر العمومات بما يخصها من النصوص؟ إلى أن قال: ثم يقال: إذا خصصتهم عموم قوله فيما سقت السماء العشر، بالقصب والحشيش، ولا ذكر لهما في النص فهلاً خصصتموه بالقياس الجلي الذي هو من أجلى القياس وأصح على سائر أنواع الذي تجب فيه الزكاة؟ فإن زكاة الخاصة لم يشرعها الله في مال إلا وجعل له نصاباً، كالمواشى والذهب والفضة. ويقال أيضاً: هلا أوجبتم الزكاة في قليل كل مال وكثيره، عملاً بقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾، وبقوله ﷺ: "وما من صاحب إبل ولا بقرة لا يؤدي زكاتها إلا بطح له يوم القيامة بقاع قرقر"، وبقوله: "ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي زكاتها إلا صفحت له يوم القيامة بصفائح من نار"، وهلا كان هذا العموم عندكم مقدماً على أحاديث النصب الخاصة؟ وهلا قلتم هناك "تعارض مسقط"، وموجب فقدّمنا الموجب احتياطاً؟ وهذا في غاية الوضوح، انتهى كلام ابن القيم. وإذا عرفت هذا كله ظهر لك أن القول الراجح المعول عليه هو ما قال به الجمهور، وأما ما قال به الإمام أبو حنيفة وإبراهيم النخعي فهو قول مرجوح، ولذلك قال الإمام محمد في كتاب الحج ما لفظه "ولسنا نأخذ بما روى عن النبي ﷺ أنه قال: ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة".

من التمر، ولا فيما دون خمس أواق. ولا فيما دون خمس من الإبل".

١٧٩٤ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن محمد بن مسلم، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن عبد الله؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ليس فيما دون خمس ذود صدقة. وليس فيما دون خمس أواق صدقة. وليس فيما دون خمسة أوساق صدقة".

((من التمر)) وفي رواية لمسلم "من تمر ولا حب"، وفي رواية له أيضا "من ثمر" بالثاء ذات النقط الثلاث. ((ولا فيما دون خمس أواق)) أي من الورق، كما في رواية مالك في الموطأ. قال الحافظ: أواق - بالتونين، وبإثبات التحتانية، مشددا ومخففا - جمع أوقية، - بضم الهمزة وتشديد الياء - ويقال له: الرُّوقية، بحذف الألف وفتح الواو، وهي أربعون درهما، وخمس أواق مائتا درهم.

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخاري والترمذي وأبوداود، والنسائي في المجتبى، وفي الكبرى في الزكاة، وابن خزيمة (٣٣/٤) وابن حبان (٧٦/٨) والدارقطني (٩٣/٢) والدارمي (٣٢٣/١) والبيهقي (٨٤/٤) والبخاري (٤٩٩/٥) وعبدالرزاق (١٤٠/٤) وابن الجارود (١٢٤) وابن أبي شيبة (١٢٤/٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٤/٢) وأبو عبيد في الأموال (٤٢٤) وأحمد (٦/٣) والطبراني في الصغير (٢٣٥/١) والحميدي (٣٢٢/٢) والشافعي في المسند برقم (٦٣٦) وابن أبي شيبة في ذيل تاريخ بغداد (١٠٨/١) وأبو يعلى (٢٦٧/٢) من طرق كثيرة عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. إسناده صحيح وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

١٧٩٤ - ((محمد بن مسلم)) الطائفي، واسم جده سوس، وقيل: سوسن، بزيادة نون في آخره، وبتحتانية، بدل الواو فيهما، وقيل: مثل حنن. وثقه ابن معين. وقال ابن مهدي: كتبه صحاح. وقال أبو داود: ليس به بأس. وقال ابن عدي: هو صالح الحديث، لا بأس به، لم أر له حديثا منكرا. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، يخطئ، من الثامنة.

((ليس فيما دون خمس ذود)) - بفتح المعجمة وسكون الواو، وبعدها مهملة - والرواية المشهورة بإضافة خمس، وروى تنوينه على أن ذود بدل منه، والذود من الثلاثة إلى العشرة، لا واحد له من لفظه، وإنما يقال في الواحد بعير، وقيل بل ناقة، فإن الذود في الإناث، دون الذكور، لكن حملوا في الحديث على ما يعم الذكر والأنثى، فمن ملك خمسا من الإبل ذكورا يجب عليه فيها الصدقة، فالمعنى إذا كان الإبل أقل من خمس فلا صدقة فيها. قيل: مقتضى الإضافة أن لا تجب الزكاة فيما

(٧) باب تعجيل الزكاة قبل محلها

١٧٩٥ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا سعيد بن منصور . ثنا إسماعيل بن زكريا ، عن حجاج بن دينار ، عن الحكم ، عن حُجَيَّة بن عَدِي ، عن علي بن أبي طالب ؛ أن العباس رضى الله عنه سأل النبي ﷺ في تعجيل صدقته قبل أن تحل . فرخص له في ذلك .

دون خمسة عشر بعيرا ، لأن أقل الذود ثلاثة ، فلا يتحقق خمس من الذود فيما دون خمسة عشر ، فيجب تنوين خمس ، وجعل ما بعده بدلا ، وأبطل رواية الإضافة .

قلت: وهذا غفول عن قواعد أسماء العدد ، لأن اسم العدد من ثلاثة إلى عشرة يضاف إلى الجمع لفظا أو معنى ، لإفادة أن مجموع العدد مجموع المعدود ، وأحاد العدد أحاد المعدود ، فتقول: جاء نبي ثلاثة رجال ، فمجموع الثلاثة هي الرجال . وأحاد الثلاثة كل منها رجل ، لا رجال ، فهنا على قياسه ، يجب أن يكون مجموع الخمس ذود أحاد الخمس ، كل منها بعير ، لا ذود ، نعم المفرد ههنا ليس من لفظ الجمع ، لأنه جمع معنى ، لا لفظا ، وهناك من لفظه ، وهذا لا يوجب شيئا ، فلا تغفل (س) .

قال البوصيرى: هذا إسناد حسن ، رواه البيهقى فى سننه الكبرى من طريق قتادة ويحيى بن أبى كثير عن أبى جابر عن جابر بن عبد الله ، وله شاهد من حديث أبى سعيد الخدرى ، رواه الأئمة الستة ، وفى الباب عن أبى هريرة وابن عمرو وابن عمرو .

والحديث صحيح أخرجه أيضا عبد الرزاق (٤/١٤٠) والحاكم (١/٤٠٠) وأحمد (٣/٢٩٦) وابن عبد البر فى التمهيد (١٣/١١٦) وفى الاستذكار (٩/١١) صححه الحاكم ووافقه الذهبى .

٧ - باب تعجيل الزكاة قبل محلها

١٧٩٥ - ((إسماعيل بن زكريا)) بن مرة ، الخلقانى ، أبو زياد ، الكوفى ، لقبه شقوصا ، بفتح الشين وضم القاف . قال ابن معين: ليس به بأس . وقال أحمد: ما كان به بأس . وقال النسائى: أرجو أن لا يكون به بأس . وقال عبد الرحمن بن خراش: صدوق . وقال الحافظ: صدوق ، يخطئ قليلا ، من الثامنة .

((قبل أن تحل)) - بكسر الحاء - أى قبل أن تحب ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمْ أَرَدْتُمْ أَنْ يَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾ ، أى يجب ، على قراءة الكسر ، ومنه حل الدين حلولا ، وأما الذى بمعنى النزول فبضم الحاء ، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ تَحُلُّ قَرِيْبًا مِّن دَارِهِمْ﴾ ، (س) . ((فرخص له)) أى للعباس ، ((فى ذلك)) أى

(٨) باب ما يقال عند إخراج الزكاة

١٧٩٦ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن شعبة، عن عمرو بن مرة. قال: سمعت عبد الله بن أبي أوفى يقول: كان رسول الله ﷺ، إذا أتاه الرجل بصدقة ماله، صلى عليه. فأتيته بصدقة مالي، فقال: "اللهم صل على آل أبي أوفى".

في تعجيل الصدقة، قال ابن الملك: هذا يدل على جواز تعجيل الزكاة بعد حصول النصاب قبل تمام الحول. واختلف العلماء فيه، فذهب الشافعي وأحمد وأبو حنيفة وسعيد بن جبيرة والأوزاعي وإسحاق وأبو عبيد إلى جواز ذلك، وقال ربيعة ومالك وداود: لا يجوز.

والحديث حسن أخرجه أيضا أبو داود والترمذي في الزكاة، والدارقطني (١٢٣/٢) والبيهقي (١١١/٤) والحاكم (٣٣٢/٣) والدارمي (٣٢٤/١) وأحمد (١٠٤/١). عن حجية بن عدى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

٨ - باب ما يقال عند إخراج الزكاة

١٧٩٦ - ((صلى عليه)) هذا منه ﷺ امتثالا لقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾، فإنه أمره الله بالصلاة عليهم، ففعلها بلفظها حيث قال: "اللهم صل على آل أبي أوفى"، ولفظ الصلاة ليس بحتم، بل غيره من الدعاء ينزل منزلته، مثل أن يقول: آجرك الله فيما أعطيت، وبارك لك فيما أبقيت، أو يقول: اللهم اغفر له وتقبل منه، ونحو ذلك، والدليل عليه ما رواه النسائي والبيهقي من حديث وائل بن حجر أنه ﷺ قال في رجل بعث بناقة حسنة في الزكاة: اللهم بارك فيه وفي إبله.

وفي الحديث دليل على أنه يستحب الدعاء عند أخذ الصدقة لمعطيها. وقال بعض أهل الظاهر بوجود ذلك على الإمام. وحكاه أبو عبد الله الحنطلي - بالحاء المهملة - وجها لبعض الشافعية، وكانهم أخذوه من الأمر في الآية، وأجيب بأنه لو كان واجبا لعلمه النبي ﷺ السُّعَاة، ولم ينقل، وفيه أن وجوب الدعاء كان معلوما لهم من الآية الكريمة، فلم يكن حاجة إلى تعليم الدعاء والأمر به. وأجاب الجمهور أيضا بأن سائر ما يأخذه الإمام من الكفارات والديون وغيرهما لا يجب عليه فيها الدعاء. فكذلك الزكاة، وبأن ذلك لا يجب على الفقير المدفوع إليه، فالنائب أولى، وأما الآية

فيحتمل أن يكون الوجوب خاصا به لكون صلاته سكتنا لهم، بخلاف غيره.

واستدل بالحديث على جواز الصلاة على غير الأنبياء استقلالاً، وأنه يدعو أخذ الصدقة للمتصدق بهذا الدعاء، وهو قول أحمد، قالوا: والصلاة ههنا بمعنى الدعاء والتبريك لا بمعنى التعظيم والتكريم، وكرهه مالك والشافعي وأبو حنيفة، قالوا: لا يصلى على غير الأنبياء استقلالاً، ولكن يصلى عليهم تبعاً، وأجابوا عن هذا الحديث بأن هذا حقه عليه الصلاة والسلام له أن يعطيه لمن شاء، وليس لغيره ذلك.

وقال في اللغات: هذه الصلاة غير ما يصلى به على النبي ﷺ، وإنما هو بمعنى الترحم والتعطف والترحيب، لا على وجه التعظيم والتكريم، أخذنا من قوله تعالى: "وَصَلِّ عَلَيْهِمْ"، وقيل: لا يجوز الدعاء بلفظ الصلاة على أحد، إلا النبي ﷺ، ولمن سواه من الأئمة أن يدعو عند أخذ الصدقة بمضمونه وبمعناه، لا بلفظ الصلاة.

قلت: ومال الإمام البخاري إلى الجواز مطلقاً، حيث بَوَّبَ في جامعه الصحيح: "باب هل يصلى على غير النبي ﷺ". وصدر بالآية، وهي قوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾، ثم أورد الحديث الدال على الجواز مطلقاً، وهو حديث عبدالله بن أبي أوفى، وعقبه بالحديث الدال على الجواز تبعاً، كذا في المرعاة (٢٢/٦).

تنبيه: اختلف في السلام على غير الأنبياء بعد الاتفاق على مشروعيتها في تحية الحي، فقيل يشرع مطلقاً، وقيل بل تبعاً، ولا يفرد لواحد، لكونه صار شعاراً للرافضة، ونقله النووي عن الشيخ أبي محمد الحويني، كذا في الفتح (١٧٠/١١).

والحديث أخرجه أيضاً البخاري في الزكاة وفي التاريخ الكبير (٢٤/٣) ومسلم وأبو داود، والنسائي في المحتجب وفي الكبرى في الزكاة، والبيهقي في الكبرى (١٥٢/٢) وفي الصغير (٨٠/٢) والبقوي (٤٨٥/٥) والطحاوي في مشكل الآثار (١٦٢/٤) وابن الجارود (١٣٢) وأحمد (٣٥٣/٤) والطيالسي (١١٠) وأبو نعيم في الحلية (٩٦/٥) والخطيب (٢٣٥/١٤) من طرق عن شعبة عن عمرو بن مرة، عن عبدالله بن أبي أوفى به. إسناده صحيح.

١٧٩٧ - حدثنا سويد بن سعيد. ثنا الوليد بن مسلم، عن البخري بن عبيد، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا أعطيتم الزكاة فلا تنسوا ثوابها، أن تقولوا اللهم اجعلها مغنما ولا تجعلها مغرما".

(٩) باب صدقة الإبل

١٧٩٨ - حدثنا أبو بشر بكر بن خلف. ثنا عبدالرحمن بن مهدي. ثنا سليمان بن كثير. ثنا ابن شهاب، عن سالم بن عبدالله، عن أبيه، عن النبي ﷺ؛

١٧٩٧ - ((فلا تنسوا ثوابها أن تقولوا)) بدل من الثواب، أى لا تنسوا هذا الدعاء المشتمل على طلب الثواب، والمعنى فلا تنسوا طلب ثوابها بأن تقولوا. والمراد أنكم إذا أعطيتم الزكاة فاطلبوا من الله تعالى ثوابها بهذا الدعاء، وقال فى إنجاح الحاجة فى قوله: "فلا تنسوا ثوابها"، لكيلا يحصل لكم التعب فى إخراجها، فإن الإنسان يثقل عليه إخراج ماله بلا سبب، والسبب الأخرى أعلى وأفضل من الدينوى، فإذا أخلصتم نيتكم فادعوا بهذا الدعاء، فإنه يصير عند خلوص النية مغنماً، وعند عدمها مغرماً. قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، البخري متفق على تضعيفه، والوليد مُدَلِّس. رواه أبو يعلى الموصلى فى مسنده حدثنا سعيد بن سويد، فذكره بإسناده ومثته، وله شاهد من حديث عبدالله بن أبى أوفى، رواه الأئمة الستة، انتهى. قلت: لم يروه من أصحاب الستة الترمذى، ولا عزاه إليه النابلسى فى الذخائر، فالعزو إلى "الستة"، وهم أو تسامح. والحديث موضوع أخرجه أيضا ابن عساكر فى تهذيب تاريخ دمشق (٢١٦/٦) وعلى المتقى فى الكنز (٣٩٨/٦).

تنبيه: ذكر البوصيرى لهذا الحديث شاهداً، الحديث السابق فى دعاء النبي ﷺ لابن أبى أوفى، ولست أدرى كيف يكون هذا شاهداً لذلك، وهو فى الدعاء للمتصدق من غيره، وذاك فى دعاء المتصدق لنفسه مع اختلاف صيغة الدعاء فيهما.

٩ - باب صدقة الإبل

١٧٩٨ - ((سليمان بن كثير)) العبدى، البصرى، أبو داود وأبو محمد. ضَعَفَهُ ابن مَعِين. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه. وقال النسائى: ليس به بأس، إلا فى الزهرى فإنه يخطئ عليه. وقال العجلي: جائر

قال: أقرأني سالم كتابا كبه رسول الله ﷺ في الصدقات قبل أن يتوفاه الله. فوجدت فيه "في خمس من الإبل شاة. وفي عشر شاتان. وفي خمس عشرة ثلاث شياه. وفي عشرين أربع شياه. وفي خمس وعشرين بنت مخاض، إلى خمس وثلاثين. فإن لم توجد بنت مخاض، فابن لبون ذكر. فإن زادت، على خمس وثلاثين، واحدة، ففيها بنت لبون، إلى خمسة وأربعين. فإن زادت، على خمس وأربعين، واحدة، ففيها حقة إلى ستين. فإن زادت على ستين، واحدة، ففيها جذعة، إلى خمس وسبعين. فإن زادت على خمس وسبعين واحدة، ففيها ابنتا لبون إلى تسعين. فإن زادت على تسعين واحدة، ففيها حقتان، إلى عشرين ومائة. فإذا كثرت، ففي كل خمسين حقة. وفي كل أربعين، بنت لبون".

الحديث، لا بأس به. وقال الحافظ: لا بأس به، في غير الزهري، من السابعة.

((قال: أقرأني سالم)) ضمير "قال" لابن شهاب، فالظاهر تقديم هذا عن قوله عن سالم بن عبدالله عن أبيه عن النبي ﷺ، ((وفي خمس وعشرين)) قال الحافظ: فيه أن في هذا القدر بنت مخاض، وهو قول الجمهور، إلا ما جاء عن علي: أن في خمس وعشرين خمس شياه، فإذا صارت ستا وعشرين كان فيها بنت مخاض، أخرجه ابن أبي شيبة وغيره عنه موقوفا ومرفوعا، وإسناد المرفوع ضعيف.

وقال الأمير اليماني: والموقوف ليس بحجة، فلذا لم يقل به الجمهور.

((بنت مخاض)) - بفتح الميم والمعجمة المخففة - التي أتى عليها الحول، ودخلت في الثاني، وحملت أمها، والمخاض الحامل، أي دخل وقت حملها وإن لم تحمل (س). ((فابن لبون ذكر)) هو الذي أتى عليه حولان، وصارت أمه لبونا بوضع الحمل، وتوصيفه بالذكر مع كونه معلوما من الاسم، إما للتأكيد وزيادة البيان، أو لتنبه رب المال والمصدق ليطيب زب المال نفسا بالزيادة المأخوذة إذا تأمله، فيعلم أنه سقط عنه ما كان بأزائه من فضل الأنوثة في الفريضة الواجبة عليه. وليعلم المصدق أن سن الذكورة مقبولة من رب المال في هذا النوع. وهذا أمر نادر وزيادة البيان في الأمر الغريب النادر ليتمكن في النفس فضل تمكن مقبول، كذا ذكره الخطابي (س). ((حقة)) - بكسر المهملة، وتشديد القاف - هي التي أتت عليها ثلاث سنين. ((جذعة)) - بفتح الجيم والذال المعجمة - هي التي أتى عليها أربع سنين. ((فإذا كثرت ففي كل خمسين)) أي إذا زاد يجعل الكل على عدد الخمسينات والأربعينات، مثلا إذا زاد واحد على العدد المذكور يعتبر الكل ثلاث أربعينات وواحد،

١٧٩٩ - حدثنا محمد بن عقيل بن خويلد النيسابوري. ثنا حفص بن عبدالله السلمي. ثنا إبراهيم بن طهمان، عن عمرو بن يحيى بن عمارة، عن أبيه، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ليس فيما دون خمس من الإبل صدقة. ولا في الأربع شيء: فإذا بلغت خمسا ففيها شاة إلى أن تبلغ تسعا. فإذا بلغت عشرا ففيها شاتان، إلى أن تبلغ أربع عشرة. فإذا بلغت خمس عشرة ففيها ثلاث شياه، إلى أن تبلغ تسع عشرة. فإذا بلغت عشرين ففيها أربع شياه، إلى أن تبلغ أربعاً وعشرين. فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها بنت مخاض، إلى خمس وثلاثين. فإذا لم تكن بنت مخاض، فابن لبون ذكر. فإن زادت بعيراً، ففيها بنت لبون، إلى أن تبلغ خمسا وأربعين. فإن زادت بعيراً ففيها حقة، إلى أن تبلغ ستين. فإن زادت بعيراً ففيها جذعة، إلى أن تبلغ خمسا وسبعين. فإن زادت بعيراً ففيها بنتا لبون، إلى أن تبلغ تسعين. فإن زادت بعيراً ففيها حقتان، إلى أن تبلغ عشرين ومائة. ثم في كل خمسين حقة، وفي كل أربعين بنت لبون".

والواحد لا شيء فيه، وثلاث أربعينات فيها ثلاث لبونات، إلى ثلاثين ومائة، وفي ثلاثين ومائة حقة لخمسين، وبنتا لبون لأربعين، وهكذا، إذ لا يظهر التغير إلا عند زيادة عشرة. (س)
والحديث أخرجه أيضاً أبو داود في الزكاة، والدارقطني (١١٢/٢) والبيهقي (٨٨/٤) والدارمي (٣١٩/١) وابن أبي شيبة (١٢١/٣) والحاكم (٣٩٢/١) وأحمد (١٤/٢). عن سالم بن عبدالله، عن أبيه رضى الله عنه. إسناده صحيح.

١٧٩٩ - قال البوصيري: هذا إسناده فيه مقال، محمد بن عقيل قال فيه أبو أحمد الحاكم: حدث عن حفص بن عبدالله بحدِيثين، لم يتابع عليهما، وقال ابن حبان في الثقات: ربما أخطأ، حدث بالعراق بمقدار عشرة أحاديث مقلوبة. وقال النسائي: ثقة، وقال أبو عبدالله الحاكم: من أعيان العلماء، والجملة الأولى من حديث أبي سعيد رواها الشيخان وغيرهما. قلت: وباقي رجال الإسناد ثقات على شرط البخاري. رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي من طريق يحيى بن عمارة به مقتصرين على الجملة الأولى منه، وكذا رواه البيهقي وزاد فيه: عن محمد بن يحيى بن حبان "وليس في العرايا صدقة"، وله شاهد في صحيح البخاري وغيره من حديث أنس بن مالك رضى الله عنه.
والحديث حسن روى أيضاً في المسند الجامع (٢٧٥/٦).

(١٠) باب إذا أخذ المصدق سنا دون سن أو فوق سن

١٨٠٠ - حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن يحيى ومحمد بن مرزوق. قالوا: ثنا محمد بن عبد الله بن المثنى. حدثني أبي، عن ثمامة. حدثني أنس بن مالك؛ أن أبا بكر الصديق كتب له: بسم الله الرحمن الرحيم. هذه فريضة الصدقة التي فرض رسول الله ﷺ على المسلمين

١٠ - باب إذا أخذ المصدق سنا دون سن أو فوق سن

١٨٠٠ - ((محمد بن مرزوق)) الباهلي، البصرى، ابن بنت مهدي، وقد ينسب لجدده مرزوق. قال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، له أو هام، من الحادية عشرة. ((حدثني أبي)) عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك، الأنصاري، أبو المثنى، البصرى. قال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: صالح. وزاد أبو حاتم: شيخ. وقال النسائي: ليس بالقوى. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: ربما أخطأ. وقال الحافظ: صدوق، كثير الغلط، من السادسة. ((كتب له)) أى لأنس لما استخلف ((بسم الله الرحمن الرحيم)) قال الماوردي يستدل به على إثبات البسملة في ابتداء الكتب، وعلى أن الابتداء بالحمد ليس بشرط.

وقال الحافظ في الفتح: لم تجر العادة الشرعية، ولا العرفية بابتداء المراسلات، وقد جمعت

كتبه ﷺ إلى الملوك وغيرهم فلم يقع في واحد منها البداء بالحمد، بل بالبسملة.

((هذه)) المعاني الذهنية الدالة عليها النقوش اللفظية الآتية، ((فريضة الصدقة)) أى نسخة فريضة

الصدقة فحذف المضاف للعلم به، والفريضة بمعنى المفروضة، ((التي فرض رسول الله ﷺ على

المسلمين)) هذا ظاهر في رفع الخبر، أى النبي ﷺ، وأنه ليس موقوفا على أبي بكر، وقد صرح برفعه

في رواية إسحاق بن راهويه في سنده، ومعنى فرض هنا أوجب، يعنى بأمر الله تعالى. قال الخطابي:

معنى الفرض الإيجاب. وذلك أن يكون الله تعالى قد أوجبها وأحكم فرضها في كتابه، ثم أمر رسوله

بالتبليغ، فأضيف الفرض إليه، بمعنى الدعاء إليه وحمل الناس عليه، وقد فرض الله طاعته على الخلق،

فجاز أن يسمى أمره وتبليغه عن الله عز وجل فرضا على هذا المعنى. وقيل: معناه قدر، أى بين وفصل

لأن إيجابها ثابت بنص القرآن على سبيل الإجمال، وبين ﷺ محمله بتقدير الأنواع والأجناس،

ففرض النبي ﷺ لها بيانه للمحمل من الكتاب، ومن هذا فرض نفقة الأزواج، وفرض أرزاق الجند،

التي أمر الله عز وجل بها رسول الله ﷺ فإن من أسنان الإبل في فرائض الغنم من بلغت عنده من الإبل صدقة الجذعة، وليس عنده جذعة وعنده حقة، فإنها تقبل منه الحقة. ويجعل مكانها شاتين إن استيسرتا، أو عشرين درهما. ومن بلغت عنده صدقة الحقة وليست عنده إلا بنت لبون، فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطى معها شاتين أو عشرين درهما. ومن بلغت صدقة بنت لبون وليست عنده وعنده حقة، فإنها تقبل منه الحقة ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين. ومن بلغت صدقة بنت لبون وليست عنده،

وقيل: معنى الفرض هنا السنة، ومنه ما روي أنه ﷺ فرض كذا، أي سنه، يعني شرعه بأمر الله تعالى، كذا في المرعاة (٤٧/٣). ((التي أمر الله بها)) صفة بعد صفة، ويجوز أن يكون بدلا من الصفة الأولى، أو بدل من الجملة الأولى.

ثم الحديث طويل، والمصنف ذكره مختصرا، وترك منه ما لا يتعلق بترجمته.

((فإن من أسنان الإبل في فرائض الغنم)) أي من جملة الأسنان الواجبة في الإبل المؤداة في ضمن أداء الغنم المفروضات أسنان من بلغت عنده من الإبل.. الخ. وعكس أن يجعل في قوله "في فرائض الغنم"، بمعنى الباء، أي المؤداة بالغنم المفروضات، وهذا الكلام غير موجود في الروايات المشهورة للحديث، والظاهر أنه وقع من المصنف عند التغير وهو بعيد، غير ظاهر المعنى، لكن بما ذكرنا يظهر معناه في الجملة (س). ((فإنها تقبل منه الحقة)) ضمير "فإنها" للقصة، والمراد أن الحقة تقبل موضع الجذعة مع شاتين أو عشرين درهما. وحمله بعضهم على أن ذاك تفاوت قيمة ما بين الجذعة والحقة في تلك الأيام. فالواجب بهذا تفاوت القيمة، لا تعيين ذلك، فاستدل به على جواز أداء القيمة في الزكاة، والجمهور على تعيين ذلك القدر برضا صاحب المال، وإلا فليطلب السن الواجب، ولم يجوزوا القيمة، ومعنى "إن استيسرتا له"، أي كانتا موجودتين في ماشيته، ((ويعطيه المصدق)) وهو - بتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة - بمعنى العامل على الصدقات الذي يستوفيها من أربابها. ويقال: صدقهم، يصدقهم فهو مصدق، والله أعلم (س).

((ويعطى)) رب المال، ((عشرين درهما أو شاتين)) قال الطيبي: فيه دليل على أن الخيرة في الصعود والنزول من السن الواجب إلى المالك. وعُلِّلَ بأنهما شُرِعَا تخفيفا له، ففُوض الأمر إلى اختياره، ((بنت لبون)) بنصب "بنت" على المفعولية، ((وليست عنده)) أي والحال أن بنت لبون

وعنده بنت مخاض فإنها تقبل منه ابنة مخاض ويعطى معها عشرين درهما أو شاتين. ومن بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده وعنده ابنة لبون فإنها تقبل منه بنت لبون ويعطيه المصدق عشرين درهما أو شاتين. فمن لم يكن عنده ابنة مخاض على وجهها، وعنده ابن لبون ذكر، فإنه يقبل منه وليس معه شيء.

ليست موجودة عنده. ((بنت مخاض على وجهها)) بأن فقدتها حساً أو شرعاً، قاله القارى. وقيل: أى على وجهها المفروض، ((فإنه يقبل منه)) بدلا من بنت مخاض وإن كان أقل قيمة منها، ولا يكلف تحصيلها، ((وليس معه شيء)) أى لا يلزمه مع ابن لبون شيء آخر من الجبران. قال ابن الملك تبعاً للطيبى: وهذا يدل على أن فضيلة الأنوثة تجبر بفضل السن. وقال الخطابى: هذا دليل على أن ابنة المخاض ما دامت موجودة فابن اللبون لا يحزى عنها. وموجب هذا الظاهر أنه يقبل منه سواء كانت قيمته قيمة ابنة مخاض أو لم يكن، لو كانت القيمة مقبولة لكان الأشبه أن يجعل بدل ابنة مخاض قيمتها، دون أن يؤخذ الذكران من الإبل، فإن سنة الزكاة قد جرت بأن لا يؤخذ فيها إلا الإناث، إلا ما جاء فى البقر من التبيع.

وفيه دليل على أن ابن اللبون يحزى عن ابنة المخاض عند عدمها، وهو أمر متفق عليه، لا خلاف فى ذلك عند الأئمة، حكى هذا الإجماع جمع من الشراح، كالباجى والحافظ والزرقانى وابن قدامة وابن رشد، لكن المدار عند الحنفية على القيمة، وعليه حملوا الحديث بأن ابن اللبون كانت قيمته مساوية لقيمة ابنة المخاض فى ذلك الزمان، فعند الحنفية لا يتعين أخذ ابن اللبون، خلافاً لمن عداهم من أهل العلم، فإنه يتعين عندهم أخذه، وهو الحق والصواب. ولو لم يجد واحداً منهما، لا ابنة مخاض ولا ابن لبون يتعين شرى بنت مخاض، وهو قول مالك وأحمد، والأصح عند الشافعية أن له أن يشتري أيهما شاء، كذا فى المرعاة (١١١/٦).

والحديث أخرجه أيضاً البخارى مقطوعاً فى عشرة مواضع من صحيحه فى الزكاة فى ستة مواضع، وفى الشركة وفى الخمس وفى اللباس وفى ترك الحيل بسند واحد، ومالك وأبوداود، والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى الزكاة، والدارقطنى فى الكبرى (١١٣/٢) وفى العلل (٣٣) وابن حبان (٥٧/٨) وابن خزيمة (١٤/٤) والبيهقى فى الكبرى (٨٥/٤). وفى الصغير (٤٤/٢) والبغوى (٣/٦) والحاكم (٣٩٠/١) والطحاوى (٣٣/٢) وابن الجارود (١٢٥) وأحمد (١١/١) وأبويعلى (١١٥/١)

(١١) باب ما يأخذ المصدق من الإبل

١٨٠١ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع. ثنا شريك، عن عثمان الثقفي، عن أبي ليلى الكندي، عن سويد بن غفلة؛ قال: جاءنا مصدق النبي ﷺ فأخذت بيده وقرأت في عهده: لا يجمع بين متفرق. ولا يفرق بين مجتمع، خشية الصدقة. فأتاه رجل بناقة عظيمة ململمة فأبى أن يأخذها. فأتاه بأخرى دونها فأخذها، وقال: أى أرض تُقْلَى، وأى سماء تُظَلَّى،

والبزار (١٠٢/١) والمرزى في مسند أبي بكر (٧٠) والشافعي (٢٣٥/١) من طرق عن ثمامة، حدثني أنس بن مالك رضى الله عنه، بعضهم مختصرا وبعضهم مطولا. إسناده صحيح.

١ - باب ما يأخذ المصدق من الإبل

١٨٠١ - ((قرأت في عهده)) أى فى كتابه الذى كتب له رسول الله ﷺ بأن يعمل بحسبه، ((لا يجمع بين متفرق)) معناه عند الجمهور على النهى، أى لا ينبغى للمالكين يجب على مال كل واحد منهما صدقة - ومالهما متفرق - بأن يكون لكل واحد منهما أربعون شاة، فتجب فى مال كل منهما شاة واحدة، أن يجمعها عند حضور المصدق فرارا عن لزوم الشاة إلى نصفها، إذ عند الجمع يؤخذ من كل المال شاة واحدة. وعلى قياسه قوله "ولا يفرق بين مجتمع، أى ليس لشريكين مالهما مجتمع بأن يكون لكل منهما مائة شاة، فيكون عليها عند الاجتماع ثلاث شياه أن يفرقا مالهما فيكون على كل واحد شاة واحدة، والحاصل أن الخلط عند الجمهور مؤثر فى زيادة الصدقة ونقصانها، لكن لا ينبغى لهم أن يفعلوا ذلك فرارا عن زيادة الصدقة، ويمكن توجيه النهى إلى المصدق، أى ليس له الجمع والتفريق، خشية نقصان الصدقة، أى ليس له أنه إذا رأى نقصانا فى الصدقة على تقدير الاجتماع أن يفرق إذا رأى نقصانا، وعلى تقدير التفرق أن يجمع، وقوله ((خشية الصدقة)) متعلق بالفعلين على التنازع، أو بفعل يعم الفعلين، أى لا يفعل شيئا من ذلك خشية الصدقة، وأما عند أبي حنيفة لا أثر للخلطة، فمعنى الحديث عنده على ظاهر النهى، على أن النهى راجع إلى القيد. وحاصله نفى الخلط لنفى الأثر للخلط والتقدير فى تقليل الزكاة وتكثيرها، أى لا يفعل شيئا من ذلك خشية الصدقة إذ لا أثر له فى الصدقة (س)، ((ململمة)) هى المستديرة سمنًا من اللحم، بمعنى الضم والجمع، ((تُقْلَى)) أى ترفعنى فوق ظهرها، من أقل. ((تُظَلَّى)) أى توقع على ظلها.

إذا أتيت رسول الله ﷺ وقد أخذت خيار إبل رجل مسلم!!

١٨٠٢ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن إسرائيل، عن جابر، عن عامر، عن جرير بن عبد الله؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يرجع المصدق إلا عن رضا".

((وقد أخذت)) الجملة حال، والحديث فيه دليل على النهي عن جمع المفترق، أو تفريق

المجتمع خشية الصدقة.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في الزكاة، والدارقطني

(١٠٥/٢) والبيهقي (١٠١/٤)، والدولابي في الكنى (٦٤/١). عن أبي ليلى الكندي، عن سويد بن غفلة رضى الله عنه. إسناده حسن.

١٨٠٢ - ((لا يرجع المصدق)) - بكسر الدال المشددة مع تخفيف الصاد - ((إلا عن رضا)) أى لا يرجع عامل الصدقة إلا عن رضا، بأن تلقوه بالترحيب وتؤدوا إليه الزكاة طائعين، ولم يُرد أن تعطوه الزائد على الواجب، لحديث "من سأل فوقها فلا يعطى" أى فوق الواجب، وقيل: لا يعطى أصلا، لأنه انعزل بالبحر (س). قال السيوطى فى قوت المغتذى "إذا أتاكم المصدق بتخفيف الصاد، وهو العامل، فلا يفارقنكم إلا عن رضا، قال الشافعى يعنى والله أعلم، أن يوفوه طائعين ويتلقوه بالترحيب، لا أن يؤتوه من أموالهم ما ليس عليهم. قال البيهقى فى سننه وهذا الذى قاله الشافعى محتمل لو لا ما فى رواية أبى داود من الزيادة وهى "قالوا: يا رسول الله! وإن ظلمونا؟ قال: أرضوا مُصدقكم وإن ظلمتم"، فكانه رأى الصبر على تعديهم، انتهى. قال عياض: فيه الحضّ على طاعة الأمراء وترك مخالفتهم، وكلّ ذلك حضّ على الألفة واجتماع الكلمة التى جعلها الله سبحانه وتعالى، أصلا لصلاح الكفاة وعمارة ونظام أمر الدنيا والآخرة.

وقال النووى: مقصود الحديث الوصاة بالسعاة، وطاعة ولاة الأمور وملاطفتهم وجمع كلمة

المسلمين وإصلاح ذات البين، وهذا كله مالم يطلب جوراً، فإذا طلب جوراً فلا موافقة له ولا طاعة، لقوله ﷺ فى حديث أنس فى صحيح البخارى: فمن سألها على وجهها فليعطها، ومن سئل فوقها فلا يعط.

والحديث صحيح أخرجه أيضا مسلم والترمذى والنسائي فى المجتبى وفى الكبرى فى الزكاة،

وابن خزيمة (٥٤/٤) والبيهقى (١٣٦/٤)، وأحمد (٣٦٠/٤) والطبرانى فى الكبير (٣٢١/٢) من طرق عن عامر عن جرير بن عبد الله رضى الله عنه.

(١٢) باب صدقة البقر

١٨٠٢ - حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير . ثنا يحيى بن عيسى الرملى . ثنا الأعمش ، عن شقيق ، عن مسروق ، عن معاذ بن جبل ؛ قال : بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن . وأمرني أن آخذ من البقر ، من كل أربعين ، مُسِنَّة

١٢ - باب صدقة البقر

١٨٠٢ - ((من كل أربعين)) من البقر، ((مُسِنَّة)) هي التي استكملت سنتين، وطعنت في الثالثة، وهي الثنية، وسميت بذلك لأنها طلعت سنها، والاقتصار على المسنة يدل على أنه لا يجزئ المسن. ولكن أخرج الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً "من كل ثلاثين تبيع، وفي أربعين مسن" أو "مسنة"، قال الهيثمي: وفيه ليث بن أبي سليم وهو ثقة. لكنه مدلس، انتهى. وهذا يدل على أنها لا تتعين إلا أنوثة في البقر، بخلاف الإبل.

قلت: اختلف العلماء فيه، فذهب الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد إلى أنه لا يجزئ فيها المسن، أى الذكر. وقال أبو حنيفة: ذكورها وإناثها في الصدقة سواء، قال في المبسوط: لا فرق بين الذكور والإناث في زكاة البقر، بخلاف الإبل، فإنه لا يؤخذ منها إلا الإناث، وذلك لتقارب ما بين الذكور والإناث في الغنم والبقر، وتباين ما بينهما في الإبل.

قال ابن قدامة (٥٩٣/٢): لا يخرج الذكر في الزكاة أصلاً، إلا في البقر. فإن ابن اللبون ليس بأصل. إنما هو بدل عن ابنة مخاض. ولهذا لا يجزئ مع وجودها، وإنما يجزئ الذكر في البقر عن الثلاثين، وما تكرر منها، كالسنتين والسبعين، وما تركب من الثلاثين وغيرها، كالسبعين فيها تبيع ومسنة، والمائة فيها مسنة وتبيعان، وإن شاء أخرج مكان الذكر إناثاً، لأن النص ورد بها جميعاً، فأما الأربعون وما تكرر منها كالثمانين فلا يجزئ في فرضها إلا الإناث، إلا أن يخرج عن المسنة تبيعين فيحوز، وإذا بلغت البقر مائة وعشرين اتفق الفرضان جميعاً فيخير رب المال بين إخراج ثلاث مسنات، أو أربع أتبعه، والواجب أحدهما، أيهما شاء، والخيرة في الإخراج إلى رب المال، وهذا التفصيل فيما إذا كان فيها إناث، فإن كانت كلها ذكورا أجزأ الذكر فيها بكل حال، ويحتمل أنه لا يجزئه إلا إناث في الأربعينات لأن النبي ﷺ نص على المسنات في حديث معاذ عند أحمد، فيجب

اتباع مورده فيكلف شراؤها، والأول أولى، لأننا أجزنا الذكر في الغنم مع أنه لا مدخل له في زكاتها مع وجود الإناث، فالبقر التي لا ذكر فيها مدخل أولى.

قلت: والراجح عندي أنه يحزى المسنّ عن الأربعين لحديث ابن عباس المتقدم، والله تعالى أعلم. اعلم أنه قد اختلفوا فيما زاد على الأربعين، فذهب أكثر أهل العلم، ومنهم الأئمة الثلاثة مالك والشافعي وأحمد ومحمد والثوري والنخعي والشعبي والحسن وإسحاق وأبو عبيد وطاوس وعمر بن عبدالعزيز والليث وأبو ثور: لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين، فإذا بلغت فيها تبيعان إلى تسع وستين، فإذا بلغت سبعين ففيها مسنة وتبيع، ثم هكذا أبداً، لا شيء فيها حتى تبلغ عشرة زائدة، فإذا بلغت ففي كل ثلاثين من العدد تبيع، وفي كل أربعين مسنة. وقال أبو حنيفة في الرواية المشهورة عنه فيما زاد على الأربعين: بحسابه في كل بقرة رُبع عشر مسنة، وهكذا إلى ستين فرارا من جعل الوقص تسعة عشر، وهو مخالف لجميع أوقاصها، فإن جميع أوقاصها عشرة عشرة، فإذا بلغت الستين ففيها تبيعان، ثم لا شيء فيها إلا في كل عشرة زائدة. قال في الهداية: إذا زادت على أربعين وجب في الزيادة بقدر ذلك إلى ستين عند أبي حنيفة. ففي الواحدة رُبع عشر مسنة، هكذا. وهو رواية الأصول، لأن العفو ثبت نصاً بخلاف القياس، ولا نص ههنا. ورَوَى الحسن عن أبي حنيفة: أنه لا يجب في الزيادة شيء، حتى تبلغ خمسين، ثم فيها مسنة ورُبع مسنة، أو ثلث تبيع، لأن مبنى هذا النصاب على أن يكون بين عقدين وقص وفي كل عقد واجب. وقال أبو يوسف ومحمد: لا شيء في الزيادة حتى تبلغ ستين، وهو رواية عن أبي حنيفة. وفي "جوامع الفقه"، هو المختار، انتهى.

قلت: وهو القول الراجح المعول عليه عندنا، لما روى أحمد (٢٤٠/٥) والطبراني في الكبير من طريق ابن وهب عن حيوة بن شريح عن يزيد بن أبي حبيب عن سلمة بن أسامة عن يحيى بن الحكم: أن معاذاً قال: بعثني رسول الله ﷺ أصدق أهل اليمن، وأمرني أن آخذ من البقر من كل ثلاثين تبيعا، ومن كل أربعين مسنة، قال: فعرضوا أن آخذ بين الأربعين والخمسين، وبين الستين والسبعين، وما بين الثمانين والتسعين، فأبيت ذلك. وقلت لهم: حتى أسأل رسول الله ﷺ عن ذلك. فقدمت، فأخبرت النبي ﷺ، فأمرني أن آخذ من كل ثلاثين تبيعا، ومن كل أربعين مسنة، ومن الستين تبيعين، ومن السبعين مسنة، ومن الثمانين مُسِنين، ومن التسعين ثلاثة أتبعه، ومن المائة مسنة وتبيعين، ومن العشرة

ومن كل ثلاثين تبيعا، أو تبيعة.

١٨٠٤ - حدثنا سفيان بن وكيع. ثنا عبدالسلام بن حرب، عن خُصيف، عن أبي عبيدة، عن عبدالله؛ أن النبي ﷺ قال: "في ثلاثين من البقر، تبيع أو تبيعة. وفي أربعين، مُسنة".

ومائة مستنين وتبيعا، ومن العشرين ومائة ثلاث مسنات، أو أربعة أتبعة. قال: وأمرني أن لا آخذ فيما بين ذلك شيئا، إلا أن تبلغ مسنة أو جذعا، وزعم أن الأوقاص لا فريضة فيها.

قال ابن قدامة (٥٩٣/٢): هذا صريح في محل النزاع، وقول النبي ﷺ في الحديث الآخر: "في كل ثلاثين تبيع، وفي كل أربعين مسنة"، يدل على أن الاعتبار بهذين العددين، ولأن البقر أحد بهيمة الأنعام، ولا يحوز في زكاتها كسر، كسائر الأنواع، ولا ينقل من فرض فيها إلى فرض بغير وقص كسائر الفروض، ولأن هذه زيادة لا يتم بها أحد العددين فلا يجب فيها شيء، كما بين الثلاثين والأربعين، وما بين الستين والسبعين، ومخالفة قول أبي حنيفة المشهور للأصول أشد من الوجوه التي ذكرناها على أن أوقاص الإبل والغنم مختلفة، فجاز الاختلاف ههنا. ((تبيعا أو تبيعة)) في الحديث دلالة على أنه مخير بين الأمرين.

والحديث دليل على وجوب الزكاة في البقر، وأن نصابها ما ذكر، وهو مجمع عليه في الأمرين. قال ابن عبد البر: لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر ما في حديث معاذ هذا، وأنه النصاب المجمع عليه، وفيه أيضا دلالة على أنه لا يجب فيما دون الثلاثين شيء. وفيه خلاف الزهري فقال: يجب في كل خمس شاة قياسا على الإبل، وأجاب الجمهور بأن النصاب لا يثبت بالقياس، وبأنه قد روى النسائي ليس فيما دون ثلاثين من البقر شيء، وهو وإن كان مجهول الإسناد فمفهوم حديث معاذ يؤيده، كذا في سبل السلام (١٢٥/٢).

والحديث صحيح أخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في الزكاة، والدارمي (٣٨٢/١) والدارقطني (١٠٢/٢) والبيهقي (٩٨/٤) وابن خزيمة (١٩/٤) والحاكم (٣٩٨/١) وعبدالرزاق (٢١/٤) وابن الجارود (١٢٧) وابن حبان (٢٤٤/١١) وأحمد (٢٣٠/٥) والطيالسي (٧٧) من طرق عن الأعمش عن شقيق عن مسروق عن معاذ بن جبل رضى الله عنه. وقال الترمذي: هذا حديث حسن، وصححه الحاكم على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

١٨٠٤ - ((من البقر)) قال ابن الهمام: البقر، من بَقَر إذا شَقَّ، سُمِّيَ به لأنه يشقُّ الأرض، وهو اسم جنس،

(١٣) باب صدقة الغنم

١٨٠٥ - حدثنا بكر بن خلف . ثنا عبدالرحمن بن مهدي . ثنا سليمان بن كثير . ثنا ابن شهاب ، عن سالم بن عبدالله ، عن أبيه ، عن رسول الله ﷺ ؛ قال : أقرأني سالم كتابا كتبه رسول الله ﷺ في الصدقات قبل أن يتوفاه الله . فوجدت فيه "في أربعين شاةً ، شاةً إلى عشرين ومائة . فإذا زادت واحدة ، ففيها شاتان إلى مائتين . فإن زادت واحدة ، ففيها ثلاث شياه إلى ثلاث مائة . فإذا كثرت ففي كل مائة ، شاةً" .

والتاء في بقرة للوحدة ، فيقع على الذكر والأنثى ، لا للتأنيث .

والحديث أخرجه أيضا الترمذي في الزكاة ، والبيهقي (٩٩/٤) وابن أبي شيبة (١٢٦/٢) وابن الحارود (١٢٧) وأحمد (٤١١/١) وأبو يعلى (٤٣٣/٨) . وقال الترمذي : وأبو عبيدة بن عبدالله لم يسمع من عبدالله .

قلت : وخصيف : سيء الحفظ ، كثير الوهم ، تكلم فيه غير واحد لكن الحديث صحيح لشاهده قاله الألباني في الأرواء (٢٧١/٣) .

١٣ - باب صدقة الغنم

١٨٠٥ - ((ففي كل مائة ، شاةً)) ففي أربع مائة أربع شياه ، وفي خمس مائة خمس ، وفي ست مائة ست ، وهكذا .

واعلم أن مسألة نصاب الغنم من أوله إلى ثلاث مائة إجماعية ، حكى الإجماع عليها ابن المنذر وابن رشد وابن قدامة والعيبي وغيرهم .

قال ابن قدامة (٥٩٧/٢) : إذا ملك أربعين من الغنم فأسامها أكثر السنة ففيها شاة إلى عشرين ومائة ، فإذا زادت واحدة ففيها شاتان إلى مائتين ، فإذا زادت واحدة ففيها ثلاث شياه ، وهذا مجمع عليه ، قاله ابن المنذر .

واختلفوا فيما زاد على ثلاث مائة : قال ابن قدامة تحت قول الخرقى : فإذا زادت ففي كل مائة شاة شاة . ظاهر هذا القول أن الفرض لا يتغير بعد المائتين وواحدة ، حتى بلغ أربع مائة ، فيجب في كل مائة شاة ، ويكون الوقص ما بين المائتين وواحدة إلى أربع مائة ، وذلك مائة وتسعة وتسعون ، وهذا

ووجدت فيه "لا يجمع بين متفرق، ولا يفرق بين مجتمع". ووجدت فيه "لا يؤخذ في الصدقة تيس ولا هرمة ولا ذات عوار".

١٨٠٦ - حدثنا أبو بدر عباد بن الوليد. ثنا محمد بن الفضل. ثنا ابن المبارك، عن أسامة بن زيد، عن أبيه، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "تؤخذ صدقات المسلمين على مياهم".

إحدى الروائيتين عن أحمد وقول كثير الفقهاء، وعن أحمد رواية أخرى أنها إذا زادت على ثلاث مائة واحدة ففيها أربع شياه، ثم لا يتغير الفرض حتى تبلغ خمس مائة، فيكون في كل مائة شاة، ويكون الوقص الكبير بين ثلاث مائة وواحدة إلى خمس مائة، وهو أيضا مائة وتسعة وتسعون، وهذا اختيار أبي بكر، وحكى عن النخعي والحسن بن صالح لأن النبي ﷺ جعل الثلاثمائة حدا للوقص وغاية له، فيجب أن يتعبه تغير النصاب كالمائتين، ولنا قول النبي ﷺ "فإذا زادت ففي كل مائة شاة، وهذا يقتضى أن لا يجب فيما دون المائة شيء، وفي كتاب الصدقات الذي كان عند آل عمر بن الخطاب: فإذا زادت على ثلاثمائة واحدة فليس فيها شيء حتى تبلغ أربع مائة شاة ففيها أربع شياه، وهذا نص لا يجوز خلافه إلا بمثله أو أقوى منه، وتحديد النصاب لاستقرار الفريضة، لا للغاية، كذا في المرعاة (١١٤/٦).

((لا يُجَمَع)) - بضم أوله وفتح ثلثه - أى لا يجمع المالك والمصدّق، ((ولا يُفَرَّق)) بضم أوله وفتح ثلثه مشددا، ويخفف - أى لا يفرق المالك والمصدّق، ((بين مجتمع)) - بكسر الميم الثانية، ((تيس)) أى فحل الغنم المعدّ لضربها، ((هرمة)) - بفتح وكسر - أى كبيرة السن، ((ذات عوار)) - بفتح، وقد تضم - أى ذات عيب.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذى فى الزكاة، والدارقطنى (١١٦/٢) والبيهقى فى الكبرى (٩٠/٤) وفى الصغير (٤٧/٢) وابن خزيمة (١٩/٤) والبغوى (١١/٦) والحاكم (٣٩٢/١)، وأحمد (١٤/٢) بعضهم مختصرا وبعضهم مطولا. إسناده صحيح ولتمام التخريج أنظر رقم (١٧٩٨).

١٨٠٦ - ((محمد بن الفضل)) السدوسى، أبو الفضل، البصرى، لقبه عارم. قال أبو حاتم: اختلط عارم فى آخر عمره وزال عقله، فمن سمع منه قبل الاختلاط فسماعه صحيح. وقال الحافظ: ثقة، ثبت، تغير فى آخر عمره، من صغار التاسعة.

((على مياهم)) أى لا يكلفهم المصدّق بالحضور، بل يحضر هو عند المياه، فإذا أحضرت

١٨٠٧ - حدثنا أحمد بن عثمان بن حكيم الأودي. ثنا أبو نعيم. ثنا عبد السلام بن حرب، عن يزيد بن عبد الرحمن، عن أبي هند، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ؛ في أربعين شاة، شاة، إلى عشرين ومائة. فإذا زادت واحدة ففيها شاتان، إلى مائتين. فإن زادت واحدة، ففيها ثلاث شياه، إلى ثلاث مائة. فإن زادت ففي كل مائة شاة. لا يفرق بين مجتمع، ولا يجمع بين متفرق، خشية الصدقة. وكل خليطين يتراجعان بالسوية. وليس للمصدق هرمة ولا ذات عوار ولا تيس، إلا أن يشاء المصدق.

الماشية هناك يأخذ منهم الصدقة.

والحديث فيه دليل على أنه لا يجوز للعامل أن يفعل ما فيه مشقة لأرباب الأموال، وعلى أنه لا يجوز إلحاق الضرر بالدواب.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف أسامة.

والحديث أخرجه أيضا البيهقي (١١٠/٤) وأحمد (١٨٤/٢) والطيالسي (٢٩٩) عن أسامة بن زيد عن أبيه عن ابن عمر رضی الله عنهما. إسناده ضعيف لضعف أسامة بن زيد وهو ابن أسلم العدوي مولا هم المدني.

١٨٠٧ - ((وكل خليطين يتراجعان)) معناه عند الجمهور أن ما كان متميزا لأحد الخليطين من المال، فأخذ الساعي من ذلك المتميز، يرجع إلى صاحبه بحصته بأن كان لكل عشرون، وأخذ الساعي من مال أحدهما يرجع بقيمة نصف شاة، وإن كان لأحدهما عشرون وللآخر أربعون مثلا فأخذ من صاحب عشرين يرجع إلى صاحب أربعين بالثلثين، وإن أخذ منه يرجع على صاحب عشرين بالثلث، وعند أبي حنيفة يحمل الخليط على الشريك إذا كان المال بينهما على الشركة بلا تمييز، وأخذ من ذلك المشترك، فعنده يجب التراجع بالسوية، أى يرجع على صاحبه بقدر ما يساوى ماله مثلا لأحدهما أربعون بقرة وللآخر ثلاثون، والمال مشترك، غير متميز، فأخذ الساعي من صاحب أربعين مسنة، ومن صاحب ثلاثين تبيعا، وأعطى كل واحد منهما من المال المشترك، فيرجع صاحب أربعين بأربعة أسباع التبيع على صاحب ثلاثين، وصاحب ثلاثين بثلاثة أسباع المسنة على صاحب أربعين (س). ((ليس للمصدق)) - بتخفيف صاد، وكسر دال مشددة - أى عامل الصدقات، ((هرمة)) أى أخذها، ((إلا أن يشاء المصدق)) قيل - بتخفيف الصاد وفتح الدال المشددة، أو بتشديدهما وكسر

(١٤) باب ما جاء في عمال الصدقة

١٨٠٨ - حدثنا عيسى بن حماد المصري. ثنا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن سعد بن سنان، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "المعتدى في الصدقة كمانعها".

الدال - وأصله "المتصدِّق، فأدغمت التاء في الصاد، والمراد صاحب المال، والاستثناء متعلق بالأخير، أى ليس له أن يأخذ التيس، لأنه يضر بصاحب المال، ولأنه يعز عليه إلا أن يشاء صاحب المال، وهذا هو ظاهر الكتاب، وقيل: بتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة، والمراد عام الصدقات، والاستثناء متعلق بالأقسام الثلاثة، والمراد أنه لا يأخذ التيس، لأن الأثنى خير منه ولا الكبير ولا المعيبة، إلا أن يشاء. بأن يرى أن ذلك أفضل للمساكين فيأخذه نظرا لهم، وفيه إشارة إلى التفويض إلى اجتهاد العامل، لكونه كالوكيل للفقراء، فيفعل ما يرى فيه المصلحة (س).

والحديث صحيح أخرجه أيضا الميزي في التهذيب (٣٨١/٣٤).

١٤- باب ما جاء في عمال الصدقة

١٨٠٨ - ((المعتدى في الصدقة كمانعها)) الاعتداء: مجاوزة الحد، فيحتمل أن يكون المراد به المالك الذى يعتدى بإعطاء الزكاة غير مستحقيها، أى يعطيها فى غير المصرف، أو الذى يجاوز الحد فى الصدقة بحيث لا يبقى لعياله شيئا، أو الذى يعتدى بكم بعضها، أو وصفها على الساعى حتى أخذ منه ما لا يجزئه، أو ترك عنه بعض ما هو عليها كمانعها من الإثم، أو المراد الساعى الذى يأخذ أكثر وأجود من الواجب، لأنه إذا فعل ذلك سنة فصاحب المال يمنعه فى السنة الأخرى، فيكون سببا للمنع، فشارك المانع فى إثم المنع. قال المظهر: يعنى العامل الذى يأخذ فى الزكاة أكثر من القدر الواجب ويظلم أرباب المال هو فى الوزر كالذى لا يعطى الزكاة ويظلم الفقراء بمنع الزكاة عنهم، وكذلك العامل يظلم أرباب الأموال بأخذ الزيادة منهم، كذا فى المراجعة (١٤٥/٦).

وقال البيهقي فى شرح السنة (٧٨/٦) معنى الحديث أن على المعتدى فى الصدقة من الإثم ما على المانع، فلا يحل لرب المال كتمان المال، وإن اعتدى عليه الساعى.

قلت: الظاهر أن المراد بالمعتدى فى الصدقة العامل المعتدى فى أخذ الصدقة، ويؤيده حديث بشير بن الخصاصية. قال: قلنا إن أهل الصدقة يعتدون علينا، أفنكتم من أموالنا بقدر ما يعتدون؟ قال:

١٨٠٩ - حدثنا أبو كريب. ثنا عبدة بن سليمان ومحمد بن فضيل ويونس بن بكير، عن محمد بن إسحق، عن عاصم بن عمر بن قتادة، عن محمود بن لبيد، عن رافع بن خديج؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله، حتى يرجع إلى بيته".

لا، رواه أبو داود.

والحديث فيه دلالة على تحذير المالك والساعي، وتنفيرهما من الظلم في الزكاة.

والحديث حسن أخرجه أيضا أبو داود والترمذي في الزكاة، والبيهقي (٩٧/٤) وابن خزيمة (٥١/٤) والبخاري (٧٨/٦) وأبو عبيد في كتاب الأموال (٤٠١) وابن عدي في الكامل (١١٩٢/٣).

قال الترمذي: حديث غريب، وقد تكلم أحمد بن حنبل في سعد بن سنان.

قلت: سعد بن سنان هذا كندي، مصري، واختلف في اسمه فقيل هكذا، وقيل: سنان بن سعد، وصوب هذا الثاني البخاري وابن يونس، وقد تكلم فيه غير واحد من الأئمة، قال الجوزجاني: أحاديثه واهية. وقال النسائي وابن سعد: منكر الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف. وقال أحمد: لم أكتب أحاديثه لأنهم اضطربوا فيه وفي حديثه. وقال ابن معين: ثقة. ونقل ابن القطان أن أحمد يوثقه. وقال المنذرى في آخر الترغيب بعد ذكر الجروح المذكورة، وروى عن أحمد توثيقه وحسن الترمذي حديثه، واحتج به ابن خزيمة في صحيحه في غير ما موضع. وقال الحافظ: صدوق، له أفراد. فالظاهر أنه من رجال الحسن، وأن حديثه هذا حسن، والله تعالى أعلم.

١٨٠٩ - ((العامل على الصدقة)) أى الزكاة، ((بالحق)) متعلق بالعامل ويشهد له رواية أحمد بلفظ "العامل بالحق على الصدقة"، أى عملاً بالصدق والصواب، أو بالإخلاص والاحتساب، قاله القارى، وزاد في رواية لأحمد "لوجه الله عز وجل"، وقيل العامل بالحق، أى بأن لم يخن في الصدقة ولم يظلم أرباب الأموال، فلم يأخذ منهم أكثر مما يجب عليهم ولا أقل، ((كالغازي في سبيل الله)) فى حصول الأجر، ويستمر ذلك، ((حتى يرجع)) العامل، ((إلى بيته)) أى محل إقامته، يعنى يكون له الثواب، ذهاباً وإياباً إلى حين الرجوع، كما ثبت فى الغازي.

وقال القارى قوله الغازي، أى فى تحصيل بيت المال واستحقاق الثواب فى تمشية أمر الدارين. قال ابن العربى فى شرح الترمذي: "وذلك أن الله ذو الفضل العظيم"، قال: من جهز فقد غزا، ومن خلفه فى أهله بخير فقد غزا"، والعامل على الصدقة خليفة الغازي لأنه يجمع مال سبيل الله فهو غاز

١٨١٠ - حدثنا عمرو بن سواد المصري. ثنا ابن وهب. أخبرني عمرو بن الحارث؛ أن موسى بن جبير حدثه أن عبدالله بن عبدالرحمن بن الحباب الأنصاري، حدثه أن عبدالله بن أنيس حدثه أنه تذاكر هو وعمرو بن الخطاب، يوماً، الصدقة. فقال عمر: ألم تسمع رسول الله ﷺ حين يذكر غلول الصدقة؟ "أنه من غل منها بعيراً أو شاة أتى به يوم القيامة يحمله". قال: فقال عبدالله بن أنيس: بلى!

بعمله وهو غاز بنته، وقال عليه السلام: إن بالمدينة قوما ما سلكتم واديا ولا قطعتم شعباً إلا وهو معكم، حبسهم العذر"، فكيف بمن حبسه العمل، كالغازي وخلافته وجمع ماله الذي ينفقه في سبيل الله، وكما لا بد من الغزو فلا بد من جمع المال الذي يغزى به، فهما شريكان في النية، شريكان في العمل، فوجب أن يشتركا في الأجر". وقيل: في الحديث إلحاق الناقص بالكامل ترغيباً، والله تعالى أعلم.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود في الخراج، والترمذي في الزكاة، وابن خزيمة (٥١/٤) والحاكم (٤٠٦/١) والبيهقي (٤٨٥/٥) وابن أبي شيبة (٢١٦/٣) وأحمد (٤٢٥/٣) والطبراني في الكبير (٢٩٦/٤) عن محمود بن لبيد عن رافع بن خديج رضي الله عنه، وإسناده صحيح.

١٨١٠ - ((موسى بن جبير)) الأنصاري، المدني، الحذاء، مولى بني سلمة، نزيل مصر. قال الحافظ: مستور، من السادسة. ((عبدالله بن عبدالرحمن بن الحباب)) قال الحافظ: مقبول، من الثالثة. ((عبدالله بن أنيس)) الجهني، أبا يحيى، المدني، حليف الأنصار، صحابي، شهد العقبة وأحداً، ومات بالشام في خلافة معاوية.

((غلول)) - بضم الغين المعجمة - هي الخيانة في خفية، والمراد مطلق الخيانة، ((أتى به)) أي بما غلّ. قال البوصيري: هذا إسناده فيه موسى بن جبير. قال فيه ابن حبان في الثقات: يخطئ ويخالف. وقال الذهبي في الكاشف: ثقة، ولم أر لغيرهما فيه كلاماً، وعبدالله بن عبدالرحمن ذكره ابن حبان في الثقات. وباقي رجال إسناده ثقات.

قلت: هذا إسناده ضعيف، ابن الحباب هذا لا يعرف إلا بهذه الرواية، ولم يوثقه غير ابن حبان لكن الحديث صحيح، فإن له شاهداً مفصلاً من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً، أخرجه الشيخان وغيرهما، تراه في الترغيب (١٨٧/٢) كذا في الصحيحة (٤٧٠/٥).

والحديث صحيح أخرجه أيضاً أحمد (٤٩٨/٣).

١٨١١ - حدثنا أبو بكر بن عباد بن الوليد. ثنا أبو عتاب. حدثني إبراهيم بن عطاء مولى عمران. حدثني أبي؛ أن عمران بن الحصين استعمل على الصدقة. فلما رجع قيل له: أين المال؟ قال وللمال أرسلتني؟ أخذناه من حيث كنا نأخذُه على عهد رسول الله ﷺ، ووضعناه حيث كنا نضعه.

(١٥) باب صدقة الخيل والرقيق

١٨١٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الله بن دينار، عن سليمان بن يسار، عن عراك بن مالك، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ليس على المسلم

١٨١١ - ((أبو عتاب)) هو سهل بن حماد، الدلال، البصرى. قال أحمد: لا بأس به. وقال أبو زرعة وأبو حاتم: صالح الحديث، شيخ. وقال الحافظ: صدوق، من التاسعة.

((إبراهيم بن عطاء)) بن أبي ميمونة، البصرى. قال ابن معين: صالح. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من السابعة.

((حدثني أبي)) عطاء بن أبي ميمونة، البصرى، أبو معاذ، واسم أبي ميمونة مَنيع. وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي. وقال أبو حاتم: صالح، لا يحتج بحديثه، وكان قَدْرِيًّا. وقال الحافظ: ثقة، روى بالقدر، من الرابعة.

((استعمل)) على بناء المفعول، ((قيل له)) قال له ذلك من استعمله زعما منه أنه لسائر العُمَّال الذين يجمعون الأموال بلا حق، فيأتون بها إلى من استعملهم حتى يقتسموها بينهم ويصرفوها في مصارفهم، والحديث دليل على أنه لا ينبغي نقل الزكاة من محلها، والله أعلم (س). قلت: والظاهر عندي عدم النقل إلا إذا فُقد المستحقون لها، أو تكون في النقل مصلحة أنفع وأهم من عدمه، والله تعالى أعلم.

والحديث يدل زيادة على ما تقدم على ما كان عليه عمران بن حصين رضى الله عنه من الشجاعة فى الحق، والعمل به ابتغاء مرضاة الله تعالى، ولو كان فى ذلك غضب الأُمراء. والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى الزكاة، عن عمران بن الحصين رضى الله عنه. إسناده صحيح.

١٥ - باب صدقة الخيل والرقيق

١٨١٢ - ((ليس على المسلم)) قال القسطلانى: خص المسلم وإن كان الصحيح عند الأصوليين

في عبده ولا في فرسه صدقة".

والفقهاء تكليف الكافر بالفروع، لأنه ما دام كافرًا فلا يجب عليه إلا الخراج حتى يسلم، فإذا أسلم سقطت، لأن الإسلام يُحِبُّ ما قبله.

وقال الحافظ في الفتح: يؤخذ منه أن شرط وجوب زكاة المال بأنواعها الإسلام، ويوافقه قول الصديق في كتابه الآتي على المسلمين.

قال القارى: هذا حجة على من يقول: إن الكفار مخاطبون بالشرائع في الدنيا، بخلاف من يقول: إن الكافر مخاطب بفروع الشريعة بالنسبة للعقاب عليها في الآخرة، كما أفهمه قوله تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾، و﴿قَالُوا لِمَ نَكُ مِنَ الْمُصَلِّينَ، وَلَمْ نَكُ نَطْعُمُ الْمَسْكِينِ﴾، وعليه جمع من أصحابنا، وهو الأصح عند الشافعية، ((في عبده)) أى رقيقه، ذكرا كان أو أنثى، ونفى الصدقة في العبد مطلق لكنه مقيد بما ثبت في مسند الإمام أحمد وصحيح مسلم: "ليس في العبد صدقة إلا صدقة الفطر"، ولأبى داود "ليس في الخيل والرقيق زكاة إلا زكاة الفطر"، ((ولا في فرسه)) الشامل للذكر والأنثى، وجمعه "الخيل"، من غير لفظه، وهذا إذا لم يكونا للتجارة، فإنه إذا اشتراهما للتجارة تجب الزكاة في قيمتهما، كسائر أموال التجارة، واستدل بهذا الحديث من قال من أهل الظاهر بعدم وجوب الزكاة فيهما مطلقا ولو كانا للتجارة، وأجيبوا بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع، كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم هذا الحديث، وتعقب بأنه كيف الإجماع مع خلاف الظاهرية، وأجيبوا أيضا بأن زكاة التجارة يتعلقها القيمة، لا العين. فالحديث يدل على عدم التعلق بالعين، فإنه لو تعلقت الزكاة بالعين من العبيد والخيل لثبتت ما بقيت العين، وليس كذلك، فإنه لو نوى القيمة لسقطت الزكاة، والعين باقية، وإنما الزكاة متعلقة بالقيمة بشرط نية التجارة. قال النووى فى شرح مسلم تحت حديث الباب: هذا الحديث أصل فى أن أموال القينة لا زكاة فيها، وأنه لا زكاة فى الخيل والرقيق إذا لم تكونا للتجارة، وبهذا قال العلماء كافة من السلف والخلف، إلا أن أبا حنيفة وشيخه حماد بن أبى سليمان وزفر أوجبوا فى الخيل إذا كانت إناثا أو ذكورا، وفى كل فرس دينار، وإن شاء قومها، وأخرج من كل مائتى درهم خمسة دراهم، وليس لهم حجة فى ذلك، وهذا الحديث صريح فى الرد عليهم.

قلت: والقول الراجح المعول عليه هو ما قال به العلماء كافة، واستدل لأبى حنيفة بما أخرجه

١٨١٣ - حدثنا سهل بن أبي سهل. ثنا سفيان بن عيينة، عن أبي إسحق، عن الحارث، عن علي، عن النبي ﷺ؛ قال: "تَجَوَّزَتْ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ".

(١٦) باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال

١٨١٤ - حدثنا عمرو بن سواد المصري. ثنا عبدالله بن وهب. أخبرني سليمان بن بلال، عن شريك بن أبي نمر، عن عطاء بن يسار، عن معاذ بن جبل؛ أن رسول الله ﷺ بعثه إلى اليمن، وقال له: "خذ الحب من الحب. والشاة من الغنم. والبعير من الإبل. والبقرة من البقر".

الدارقطني والبيهقي من طريق الليث بن حماد الإصطخري، نا أبو يوسف عن غورك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر مرفوعاً: في الخيل السائمة في كل فرس دينار، وأجيب عنه بوجهين: أحدهما أن هذا الحديث ضعيف جداً، قال الدارقطني: تفرد به غورك، وهو ضعيف جداً، ومن دونه ضعفاء. وقال البيهقي: لو كان هذا الحديث صحيحاً عند أبي يوسف لم يخالفه. وقد استدلل له بأحاديث أخرى لا تصلح للاحتجاج، وقد أجاب عنها الطحاوي في شرح الآثار جواباً شافياً، من شاء الاطلاع عليه فليرجع إليه، كذا في تحفة الأحوذى (٨/٢).

والحديث أخرجه أيضاً مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في الزكاة، وابن حبان (٦٥/٨) والبخاري (٢٢/٦) وعبدالرزاق (٣٣/٤) وابن أبي شيبة (١٥١/٣) والدارمي (٣٨٤/١) والطحاوي (٢٩/٢) وأحمد (٢٤٢/٢) وأبو نعيم في الحلية (٣٥٦/٨). من طرق عن سليمان بن يسار عن عراك بن مالك عن أبي هريرة رضي الله عنه. إسناده صحيح.

١٨١٣ - ((تَجَوَّزَتْ لَكُمْ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ)) أى تجاوزت لكم عن الزكاة فيهما، وفي رواية أبي داود "قد عفوت عن الخيل والرقيق"، والحديث يدل على عدم وجوب الزكاة في الخيل والرقيق مطلقاً، فإن "ال" في كل من "الخيل والرقيق" للجنس.

والحديث صحيح أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي في المحتبى وفي الكبرى (١٩/٢) وأحمد (١٢١/١) وأبو يعلى (٢٥٦/١). عن أبي إسحاق، عن الحارث، عن علي رضي الله عنه.

١٦ - باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال

١٨١٤ - ((خذ الحب من الحب)) يعنى إذا بلغ الحب خمسة أوسق، وخذ الشاة من الغنم إذا بلغت النصاب،

١٨١٥ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا إسماعيل بن عياش، عن محمد بن عبيد الله، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ قال: إنما سَنَّ رسول الله ﷺ الزكاة في هذه الخمسة: في الحنطة، والشعير، والتمر، والزبيب، والذرة.

(١٧) باب صدقة الزروع والثمار

١٨١٦ حدثنا إسحاق بن موسى أبو موسى الأنصاري. ثنا عاصم بن عبدالعزيز بن عاصم.

وخذ البعير من الإبل إذا كان عددها خمسة وعشرين فأكثر، لأن ما قبل ذلك يؤخذ فيه الشياه، وخذ البقر من البقر إذا بلغت النصاب، والحاصل أن الأصل أن يؤخذ الزكاة من المال الذي يجب فيه الزكاة. واستدل بهذا الحديث من قال: إن الزكاة تحب من عين الأموال، ولا تجزئ القيمة إلا عند عدم الجنس المطلوب، ومنهم الشافعي وأصحابه والحنابلة، إلا أن لهم في إخراج أحد النقدين عن الآخر قولين، قول بالجواز، وقول بالمنع، وللمالكية في هذه المسألة أقوال، جواز القيمة مطلقاً، وعدم الجواز مطلقاً، وجواز إخراج الذهب والفضة عن الحرث والماشية فقط مع الكراهة، وعدم الجواز فيما عدا ذلك، وقال أبو حنيفة: يجوز إخراج القيمة.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود في الزكاة، والبيهقي (١١٢/٤) والدارقطني (٩٩/٢) والحاكم (٣٨٨/١) في الزكاة. عن عطاء بن يسار، عن معاذ بن جبل رضى الله عنه. إسناده ضعيف. ١٨١٥ - ((إنما سَنَّ رسول الله ﷺ الزكاة في هذه الخمسة)) مما يخرج. ((والذرة)) - يضم، فتخفيف - حب معروف، فالظاهر أن الحصر في هذه الأقسام إنما كان اتفاقياً، لأجل أنها هي غالب قوت الناس في ذلك الوقت.

قال البوصيري: إسناده ضعيف لأن محمد بن عبيد الله هو الخزرجي. قال الإمام أحمد: ترك الناس حديثه. قال الحاكم: متروك الحديث، بعد خلاف بين أئمة النقل فيه. وقال الساجي: أجمع أهل النقل على ترك حديثه، وعنده مناكير.

والحديث روى أيضاً في المسند الجامع (٦٦/١١). إسناده ضعيف جداً.

١٧ - باب صدقة الزرع والثمار

١٨١٦ - ((عاصم بن عبدالعزيز بن عاصم)) الأشجعي، المدني. قال البخاري: فيه نظر. وقال أبو زرعة

ثنا الحارث بن عبدالرحمن بن عبدالله بن سعد بن أبي ذباب، عن سليمان بن يسار، وعن بسر بن سعيد، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "فيما سقت السماء والعيون، العشر. وفيما سقى بالنضح، نصف العشر".

والنسائي والدارقطني: ليس بالقوى. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان يخطئ كثيرا، فبطل الاحتجاج به إذا انفرد. وقال الحافظ: صدوق، بهم، من الثامنة.

((فيما سَقَتِ السماء)) أى المطر أو الثلج أو البرد أو الطل، من باب ذكر المحل وإرادة الحال، ((والعيون)) أى الأنهار الجارية التى يستقى منها بإساحة الماء من دون اغتراف بآلة، والمراد ما لا يحتاج فى سقيه إلى مئونة، ((العُشر)) مبتدأ، خبره "فيما سقت السماء"، أى العُشر واجب فيما سقت السماء، أو أنه فاعلٌ محذوف، أى فيما ذكر يجب العُشر. ((وفيما سُقِيَ بالنضح)) بفتح فسكون، هو السقى بالرشاء، والمراد ما يحتاج إلى مئونة الآلة، ((نصف العُشر)) قال النووى فى شرح حديث جابر "فيما سقت الأنهار والغيم العُشور، وفيما سقى بالسانية نصف العُشر"، ما لفظه فى الحديث وجوب العُشر فيما سقى بماء السماء والأنهار ونحوها مما ليس فيه مئونة كثيرة، ونصف العُشر فيما سقى بالنواضح وغيرها، مما فيه مئونة كثيرة، وهذا متفق عليه، ولكن اختلف العلماء فى أنه هل يجب الزكاة فى كل ما أخرجت الأرض من الثمار والزروع والرياحين وغيرها، إلا الحشيش والحطب ونحوها، أم يختص، فعمم أبو حنيفة، وخص الجمهور على اختلاف لهم فيما يختص به.

قلت: قد تقدم الكلام فى هذه المسألة فى "باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال".

قال السندى: استدل أبو حنيفة بعموم الحديث على وجوب الزكاة فى كل ما أخرجته الأرض من قليل وكثير. والجمهور جعلوا هذا الحديث لبيان محل العُشور ونصفه، وأما القدر الذى يؤخذ منه، فأخذوا من حديث "ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة"، وهذا أوجه، لما فيه من استعمال كل من الحديثين فيما سبق له.

والحديث صحيح أخرجه أيضا البخارى فى الزكاة، والبيهقى (٤/١٣٠) والطبرانى فى الأوسط

(٤٩٥/٥). عن سليمان بن يسار، وعن بسر بن سعيد، عن أبي هريرة رضى الله عنه.

١٨١٧ - حدثنا هارون بن سعيد المصري أبو جعفر. ثنا ابن وهب. أخبرني يونس، عن ابن شهاب، عن سالم، عن أبيه؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "فيما سقت السماء والأنهار والعيون أو كان بعلا، العشر. وفيما سقى بالسواني، نصف العشر".

١٨١٨ - حدثنا الحسن بن علي بن عفان. ثنا يحيى بن آدم. ثنا أبو بكر بن عياش، عن عاصم بن أبي النجود، عن أبي وائل، عن مسروق، عن معاذ بن جبل؛ قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى اليمن. وأمرني أن آخذ مما سقت السماء وما سقى بعلا، العشر. وما سقى بالدوالي، نصف العشر. قال يحيى بن آدم: البعل والعثري والعذى هو الذى يسقى بماء السماء. والعثري ما يزرع بالسحاب والمطر خاصة. ليس يصيبه إلا ماء المطر. والبعل ما كان من الكروم قد ذهب عروقه فى الأرض إلى الماء. فلا يحتاج إلى السقى. الخمس سنين والست. يحتمل ترك السقى. فهذا البعل. والسييل ماء الوادى إذا سال. والغيل سيل دون سيل.

١٨١٧ - ((فيما سَقَّتِ السماء)) أى ماؤها، فهو مع ما بعده من مجاز الحذف، أو من ذكر المحل وإرادة الحال، ((والأنهار)) جمع نهر، وهو الماء الحار المتسع، ((والعيون)) جمع عين، ((أو كان بعلاً)) بموحدة مفتوحة، وعين ساكنة، ما شرب من النخيل بعروقه من الأرض، بغير سقى سماء، بل بدلاء وغيرها، وقيل هو ما ينبت نواة النخل فى أرض بقرب ماء، فرسخت عروقتها فى الماء واستغنت عن ماء السماء والأنهار وغيرها (س). ((بالسواني)) جمع سانية، وهى ناقة يستقى عليها.

والحديث أخرجه أيضا البخارى وأبوداود والترمذى والنسائى فى المحتبى فى الزكاة، وفى الكبرى (٢١/٢) وابن حبان (٨٠/٨) وابن خزيمة (٣٧/٤) والدارقطنى (١٣٠/٢) والبيهقى (١٣٠/٤) عن سالم، عن أبيه رضى الله عنه. إسناده صحيح.

١٨١٨ - ((الحسن بن علي بن عفان)) العامرى، أبو محمد، الكوفى. وثقه الدارقطنى ومسلمة بن قاسم والذهبى. وقال ابن أبى حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الحادية عشرة.

((وما سقى بالدوالي)) جمع دالية، آلة لإخراج الماء، والله أعلم، ((يحتمل ترك السقى)) أى ترك سقيها إلى خمس سنين، أو ست سنين لا يبيس لاتصال عروقتها بالماء، ((والغيل سيل)) إنما فسر الغيل وهو السيل القليل لمشاكلته بالبلل، ولعل فى بعض الروايات الغيل مكان البعل، فلذلك فسره، كذا فى

(١٨) باب خرص النخل والعنب

١٨١٩ - حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي، والزيبر بن بكار. قالوا: ثنا ابن نافع. ثنا محمد بن صالح التمار، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن عتاب بن أسيد؛ أن النبي ﷺ كان يبعث على الناس من يخرص عليهم كرومهم وثمارهم.

إنجاح الحاجة.

والحديث أخرجه أيضا النسائي في المجتبى في الزكاة، وفي الكبرى (٢٢/٢) والبيهقي (١٣١/٤). عن مسروق، عن معاذ بن جبل رضي الله عنه. إسناده صحيح رجاله ثقات.

١٨ - باب خرص النخل والعنب

١٨١٩ - ((الزيبر بن بكار)) بن عبدالله بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير، الأسدي، المدني، أبو عبدالله، ابن أبي بكر، قاضي المدينة. وثقه الدارقطني. وقال الحافظ: ثقة، أخطأ السليمانى فى تضعيفه، من صغار العاشرة.

((محمد بن صالح)) بن دينار، المدني، مولى الأنصار. وثقه أحمد وأبوداود. وقال أبو حاتم: شيخ، ليس بالقوى، ولا يعجبني حديثه. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال ابن سعد: كان جيد العقل، قد لقي الناس وعلم العلم والمغازى، وكان ثقة، قليل الحديث. وقال العجلي: مدني، ثقة. وقال الحافظ: صدوق، يخطئ، من السابعة.

((عتاب بن أسيد)) بن أبي العيص بن أمية، الأموي، هو أبو عبدالرحمن وأبو محمد، المكي، له صحبة، وكان أمير مكة فى عهد النبي ﷺ، ومات فى يوم مات أبو بكر الصديق، فيما ذكر الواقدي. لكن ذكر الطبراني أنه كان عاملاً على مكة لعمر سنة إحدى وعشرين.

((كان يبعث على الناس من يخرص عليهم كرومهم وثمارهم)) الخرص: تقدير ما على النخل من الرطب تمراً، وما على الكروم من العنب زيباً، ليعرف مقدار ثمره، ثم يخلى بينه وبين مالكه، ويؤخذ ذلك المقدار وقت قطع الثمار، وفائدته التوسعة على أرباب الثمار فى تناول منها، وهو جائز عند الجمهور، خلافاً للحنفية، لإفضائه إلى الربا، وحملوا أحاديث الخرص على أنها كانت قبل تحريم الربا (س). وتعقبه الخطابي فى المعالم (٤٤/٢) بأن تحريم الربا والقمار والميسر متقدم، والخرص

عمل به في حياة النبي ﷺ حتى مات، ثم أبويكر وعمر فمن بعدهم، ولم ينقل عن أحد منهم ولا عن التابعين خلاف فيه، إلا عن الشعبي.

قال العيني في عمدة القارى (٦٨/٩): قال الشعبي والثوري وأبوحنيفة وأبيوسف ومحمد: الخرص مكروه. وقال الشعبي: الخرص بدعة، وقال الثوري: خرص الثمار لا يحوز. وقال ابن رشد: قال أبوحنيفة وصاحباها: الخرص باطل، وعلى رب المال أن يؤدي عشر ما تحصل بيده، زاد على الخرص أو نقص منه"، وقال في المسوى: قالت الحنفية: الخرص ليس بشيء. وأولوا ما روى من ذلك بأنه كان تخويفا للأكرة لئلا يخونوا، فأما أن يكون به حكم فلا.

وقال صاحب العرف الشذى (٢٧٥): اعتبر الخرص الحنفية أيضا إلا أنهم لم يجعلوه حجة ملزمة وأمرافاصلا، فإن وقع الاختلاف بين الخارص والمالك لا يقضى عليه بقول الخارص فقط، ومن سوء بعض عبارات أصحابنا نسب إلينا عدم اعتباره مطلقا، وليس بصواب، فإن الأحاديث قد وردت به صراحة.

وقال صاحب الكوكب الدرى (١٨/٢) الخرص بالمعنى الذى بينه الترمذى جوزه الإمام أبوحنيفة فى العشر والخراج، وهذا كما ترى مخالف لما نسبته شراح الحديث وغيرهم إلى الحنفية، من أنهم أنكروا الخرص مطلقا، وقالوا ببطلانه وكراهته، ووجه بعضهم هذا الاختلاف بأن محل قول من حكى عن الحنفية بأن الخرص باطل، أو ليس بشيء. هو إلزام مقدار معين من العشر بذلك الخرص فإنه باطل لأنه تخمين، وليس بحجة ملزمة، ومن حكى الكراهة أراد كراهة أخذ الثمر بدل الرطب بالخرص، فإنه من البيوع المنهية فى الأحاديث، ومن حكى الجواز والاعتبار أراد جواز الخرص لمجرد التخمين والطمأنينة بغلبة الظن لتخفيف الأكرة، ولئلا يتحاسروا على إضاعة العشر والخراج.

قلت: اعتلال الحنفية عن أحاديث الخرص بما روى من النهى عن الخرص، وبأنه من المزانية المنهى عنها، وبأن جواز منسوخ بنسخ الربا، وبأنه كان قبل تحريم القمار وبأنه تخمين وغرور صريح فى أن مذهب الحنفية هو عدم جواز الخرص وعدم اعتباره مطلقا، وهذا مستلزم للقول ببطلانه، وأنه ليس بشيء. وأما ما نسب إليهم صاحب العرف الشذى وغيره من القول بجوازه فلا أثر له فى شيء من كتب فروعهم، والظاهر أن هؤلاء لما رأوا قول الكراهة والبطالان مخالفا للسنة الثابتة الصريحة ذهبوا إلى جوازه واعتباره، ثم نسبوه إلى الحنفية وجعلوه مذهباً لهم فرارا من إلزام مخالفة السنة ومنابدته.

وقال الحافظ ابن القيم في إعلام الموقعين (٣٤٨/٢): المثل التاسع والعشرون: ردّ السنة الصحيحة الصريحة المحكمة في خرص الثمار في الزكاة والعرايا وغيرها، إذا بدأ صلاحها، ثم ذكر أحاديث الخرص، ثم قال: فردّت هذه السنن كلها بقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رَجْسٌ مِّنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ﴾، قالوا: والخرص من باب القمار والميسر، فيكون تحريمه ناسخا لهذه الآثار وهذا من أبطل الباطل، فإن الفرق بين القمار والميسر والخرص المشروع كالفرق بين البيع والربا، والميتة والمذكي، وقد نزه الله رسوله وأصحابه عن تعاطي القمار وعن شرعه وإدخاله في الدين، ويا لله العجب. أكان المسلمون يقمرون إلى زمن خير؟ ثم استمروا على ذلك إلى عهد الخلفاء الراشدين، ثم انقضى عصر الصحابة وعصر التابعين على القمار، ولا يعرفون أن الخرص قمار، حتى بينه بعض فقهاء الكوفة هذا والله الباطل حقا، والله الموفق للصواب.

قلت: إذا علمت هذا فالصحيح قول القائلين بمشروعية الخرص عملا بحديث الباب وفعل الصحابة والتابعين ومن بعدهم، والله تعالى أعلم.

والحديث أخرجه أيضا الترمذي وابن حبان (٧٣/٨) والبيهقي (١٢١/٤) في الزكاة، عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن عتاب بن أسيد رضى الله عنه. قال أبو داود وأبو حاتم: سعيد بن المسيب لم يسمع من عتاب. وقال ابن قانع: إنه لم يدركه. وقال المنذرى: إن انقطاعه ظاهر. وقال الحافظ في بلوغ المرام: فيه انقطاع. وقال ابن السكن: لم يرو عن رسول الله ﷺ من وجه غير هذا. وقد رواه الدارقطني بسند فيه الواقدي. فقال عن سعيد بن المسيب عن المسور بن مخرمة عن عتاب. وقال أبو حاتم: الصحيح سعيد بن المسيب، أن النبي ﷺ أمر عتابا، مرسل. وهذه رواية عبدالرحمن بن إسحاق عن الزهري.

قلت: اختلف أصحاب الزهري عليه، فرواه الواقدي عن محمد بن عبدالله بن مسلم وعبدالرحمن بن عبدالعزيز عن الزهري عن سعيد بن المسور بن مخرمة عن عتاب، وهذا عند الدارقطني. ورواه محمد بن صالح التمار عن الزهري عن سعيد بن عتاب، وهو عند الترمذي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي. وكذا رواه عبدالرحمن بن إسحاق عن الزهري عن أبي داود والدارقطني والبيهقي. وروى عبدالرحمن بن إسحاق أيضا عن الزهري عن سعيد، أن رسول الله ﷺ أمر عتابا، مرسل. وهذا عند النسائي والبيهقي. ولم يظهر لى وجه كون المرسل صحيحا، والموصول خطأ. والحديث قد حسنه

١٨٢٠ - حدثنا موسى بن مروان الرقي. ثنا عمر بن أيوب، عن جعفر بن بُرقان، عن ميمون بن مهران، عن مقسم، عن ابن عباس؛ أن النبي ﷺ، حين افتتح خيبر، اشترط عليهم أن له الأرض، وكل صفراء وبيضاء. يعني الذهب والفضة. وقال له أهل خيبر: نحن أعلم بالأرض. فأعطاها على أن نعملها ويكون لنا نصف الثمرة ولكم نصفها. فزعم أنه أعطاهم على ذلك. فلما كان حين يُصرَم النخل،

الترمذى، وسماع سعيد بن المسيب من عتاب ممكن على ما حققه الحافظ في تهذيب التهذيب والإصابة، فالظاهر أن هذا الحديث موصول حسن، والله تعالى أعلم. وقال النووي: وهو وإن كان مرسلاً فهو يعتضد بقول الأئمة، ثم رأيت الزرقاني قال في شرح الموطأ: ودعوى الإرسال بمعنى الانقطاع مبنى على قول الواقدي: إن عتاباً مات يوم مات أبو بكر الصديق، لكن ذكر ابن جرير الطبري: أنه كان عاملاً لعمر على مكة سنة إحدى وعشرين. وقد ولد سعيد لسنتين مضتاً من خلافة عمر، على الأصح فسماعه ممكن، فلا انقطاع، وأما عبدالرحمن بن إسحاق فصدوق، احتج به مسلم وأصحاب السنن، كذا في المرعاة (١٥٦/٦).

وفي الباب ما يشهد له عن عائشة عن أبي داود، وأحمد وأبي عبيد في الأموال والبيهقي ورجاله ثقات، لكنه منقطع، وعن جابر عند أحمد وابن أبي شيبة والطحاوي والبيهقي وإسناده صحيح، ففي رواية أحمد التصريح لسماع أبي الزبير من جابر وعن ابن عمر عند أحمد والطحاوي، وسنده حسن، فالحديث صحيح.

١٨٢٠ - ((موسى بن مروان)) أبو عمران، التمار، البغدادي، نزيل الكوفة. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من العاشرة، مات بالرقعة.

((عمر بن أيوب)) العبدى، الموصلى. وثقه أبو داود والدارقطنى. وقال ابن معين: ثقة، مأمون. وقال أبو حاتم: صالح. وقال أبو بكر الخطيب: كان من ذوى الهيئات، كثير الكتاب، حسن العناية بطلب الحديث، رحل فيه إلى الشام والعراق. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه، وروايته عن الثقات. وقال الحافظ: صدوق، له أوهام، من التاسعة.

((اشترط عليهم)) أى أهل خيبر أن يسكنوا فيه على أن ليس لهم من الأرض والمال نصيب، ((أن له)) أى للنبي ﷺ ((حين يُصرَم النخل)) على بناء المفعول، أى يقطع ثمارها، والمراد إذا قارب ذلك،

بعث إليهم ابن رواحة. فحزر النخل. وهو الذى يدعونه، أهل المدينة، الخرص. فقال: فى ذاء، كذا وكذا. فقالوا: أكثرنا علينا يا ابن رواحة. فقال: فأنا أحزرُّ النخل وأعطيكم نصف الذى قلت. قال، فقالوا: هذا الحق وبه تقوم السماء والأرض. فقالوا: قد رضينا أن نأخذ بالذى قلت.

إذ لا حاجة إلى الخرص فى غير ذلك، ((ابن رواحة)) هو عبدالله بن رواحة، الأمير، السعيد، الشهيد، أبو عمرو، الأنصارى، الخزرجى، البدرى، النقيب، الشاعر، شهد بدرًا والعقبة وأُحدًا والخندق والحديبية وعمرة القضاء، والمشاهد كلها إلا الفتح وما بعده، وهو أحد الأمراء فى غزوة مؤتة، يكنى أبا محمد، وأبارواحة، وليس له عقب، وهو خال النعمان بن بشير، وكان من كتاب الأنصار، استخلفه النبى ﷺ على المدينة فى غزوة بدر الموعود، وبعثه النبى عليه السلام سرية فى ثلاثين راكبًا إلى أسير بن رزام اليهودى بخيبر فقتله، وقتل يوم موتة شهيدًا فى سنة ثمان بأرض الشام. نعى رسول الله ﷺ إلى الناس جعفرًا، وابن رواحة، وزيدًا، وعيناه تذرّفان ومناقبه وفضائله كثيرة جدًا. ((فحزر)) بتقديم الزاى على الراء المهملة، أى خمن، ((فقال)) ابن رواحة، ((فأنا أحزرُّ النخل)) أى أخذها، ((فقالوا)) أى أهل خيبر، ((هذا الحق)) أى أن هذا الحزر، وهو أن يحزر الإنسان على الغير بحيث يحمل بذلك الحزر على نفسه هو الحق، والله أعلم. ((وبه تقوم السماء والأرض)) أى بهذا الحق والعدل قامت السماوات فوق الرؤوس بغير عمد، والأرض استقرت على الماء تحت الأقدام، وفيه الدليل على العمل بخير الواحد، إذ لو لم يجب به الحكم ما بعث ﷺ ابن رواحة وحده، وفى الموطأ: فجمعوا حليا من حلى نسائهم، فقالوا: "هذا لك وخفيف عنا وتجاوز فى القسمة"، فقال: يا معشر اليهود! والله إنكم لمن أبغض خلق الله إلى، وما ذاك بحاملى أن أحيف عليكم، أما الذى عرضتم من الرشوة، فإنها سُحت، وإنما لا نأكلها". قالوا: بهذا قامت السماوات والأرض"، كذا فى العون (٣٨٠/٩).

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى البيوع، والطبرانى فى الكبير (٣٨٠/١١) مطولا، وأحمد فى مسنده (٢٥٠/١) مختصرا. إسناده صحيح ورجاله ثقات.

(١٩) باب النهي أن يخرج في الصدقة شر ماله

١٨٢١ - حدثنا أبو بشر بكر بن خلف. ثنا يحيى بن سعيد، عن عبد الحميد بن جعفر. حدثني صالح بن أبي عريب، عن كثير بن مرة الحضرمي، عن عوف بن مالك الأشجعي؛ قال: خرج رسول الله ﷺ وقد علق رجل أقتاء أو قنوا. ويده عصا. فجعل يطعنُ يَدْقِدُقُ في ذلك القنوا، ويقول: "لو شاء رب هذه الصدقة تصدق بأطيب منها. إن رب هذه الصدقة يأكل الحشَف يوم القيامة".

١٨٢٢ - حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان. ثنا عمرو بن محمد العنقزي. ثنا أسباط بن نصر،

١٩ - باب النهي أن يخرج في الصدقة شر ماله

١٨٢١ - ((صالح بن أبي عريب)) - بفتح المهملة وكسر الراء وآخره باء - واسمه قليب. قال ابن القطان: لا يعرف له حال ولا يعرف. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من السادسة.

((وقد علق رجل)) وكانوا يُعَلِّقُونَ في المسجد لياكل منه من يحتاج إليه، ((أقتاء)) جمع قنوا - بكسر القاف أو ضمها، وسكون النون - هو الفرق بما فيه من الرطب، ((يَطْعَنُ)) وفي القاموس: طَعَنَهُ بالرمح، كَمَنَعَ وَنَصَرَ، يشير به إلى حقارة ذلك القنوا، وأن صاحبه لم يود ما طُلب منه على الوجه الأكمل، ((يَدْقِدُقُ)) أى يسرع ((يأكل الحشَف)) بفتح الحين، هو اليباس، الفاسد من التمر، والمراد أنه يأكل جزء الحشَف، فسمى الجزء باسم الأصل، كما قالوا في قوله تعالى: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾، ويحتمل أن يجعل الجزء من جنس الأصل ويخلق الله تعالى في هذا الرجل حُبَّ الحشَف فيأكله، فلا ينافي ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِيهَا مَا تَشْتَهُ أَنفُسُكُمْ﴾، وفي الحديث دلالة على ذم إخراج الرديء في الزكاة.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي في المحتبى في الزكاة، وفي الكبرى (٢٣/٢) وابن خزيمة (١٠٩/٤) والبيهقي (١٣٦/٤) وأحمد (٢٣/٦). عن كثير بن مرة، عن عوف بن مالك الأشجعي رضي الله عنه. إسناده صحيح ورجاله ثقات.

١٨٢٢ - ((أحمد بن محمد)) أبو سعيد، البصري. قال الحافظ: صدوق، من الحادية عشرة.

((أسباط بن نصر)) الهمداني - بسكون الميم، أبو يوسف، ويقال: أبو نصر. وثقه ابن معين. وقال

عن السدي، عن عدى بن ثابت، عن البراء بن عازب، في قوله سبحانه: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾. قال: نزلت في الأنصار. كانت الأنصار تخرج، إذا كان جداد النخل، من حيطانها، أقناء البسر. فيعلقونه على جبل بين أسطواناتين في مسجد رسول الله ﷺ. فيأكل منه فقراء المهاجرين فيعمد أحدهم فيدخل قنوا فيه الحشف. يظن أنه جائز في كثرة ما يوضع من الأقناء. فنزل فيمن فعل ذلك: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾. يقول: لا تعمدوا للحشف منه تنفقون. ﴿وَلَسْتُمْ بِأَخْذِيهِ إِلَّا أَنْ تَغْمُضُوا فِيهِ﴾. يقول: لو أهدى لكم ما قبلتموه إلا على استحياء من صاحبه، غيظاً أنه بعث إليكم ما لم يكن لكم فيه حاجة. ﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ﴾ عن صدقاتكم.

(٢٠) باب زكاة العسل

١٨٢٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد. قالوا: ثنا وكيع، عن سعيد بن عبدالعزيز،

النسائي: ليس بالقوى. وقال الحافظ: صدوق، كثير الخطأ، يُغرب، من الثامنة.

((السدي)) هو إسماعيل بن عبدالرحمن بن أبي كريمة، أبو محمد، الكوفي. وثقه أحمد. وقال أبو زرعة: لين. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عدى: له أحاديث يرويها عن عدة شيوخ، وهو عندي مستقيم الحديث، صدوق، لا بأس به. وقال الحافظ: صدوق، بهم، ورمى بالتشيع، من الرابعة.

((يظن أنه جائز)) أي نافق بحيث وَضَعَهُ بين الحيد، ولا يلام عليه، فبين النبي ﷺ أن يعلم ما يسر وما يخفى، والحشف الرديء من التمر.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، ورجاله ثقات، وله شاهد من حديث عوف بن مالك، رواه أصحاب السنن الأربعة.

والحديث أخرجه أيضاً الطبري في جامع البيان (٨٢/٣) وابن كثير (٥٦٨/١).

٢٠- باب زكاة العسل

١٨٢٢ - ((سعيد بن عبدالعزيز)) التنوخي، الدمشقي. وثقه ابن معين وأبو حاتم والعجلي. وقال النسائي: ثقة، ثبت. وقال الحافظ: ثقة، إمام، سواه محمد بالأوزاعي، وقدمه أبو مسهر، ولكنه اختلط

عن سليمان بن موسى، عن أبي سيارَةَ المتقى. قال، قلت: يا رسول الله! إن لي نحلاً. قال: "أد العشر". قلت: يا رسول الله! أحّمها لي فحمّاها لي.

في آخر عمره، من السابعة.

((أبي سيارَةَ المتقى)) صحابي، قيل اسمه عميرة بن الأعزل، وقيل: عمر، وقيل: عمير، وقيل:

الحارث بن مسلم.

((أد العُشر)) من عَسَلَه، ((أحمّمها)) أي احفظها حتى لا يطعم فيه أحد. وفي الحديث دليل على

وجوب العشر في العسل. واختلف العلماء فيه، فذهب مالك والشافعي وابن أبي ليلى والحسن بن صالح وابن المنذر والثوري وأبو ثور وداود وابن حزم إلى أنه لا زكاة في العسل، وبه قال من الصحابة على. قال ابن المنذر: "ليس في العسل خير يثبت ولا إجماع"، فلا زكاة، وهو قول الجمهور. وقال أحمد وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بوجوب العشر، ويروى ذلك عن عمر بن عبدالعزيز، أخرجه عبدالرزاق، ولكنه بإسناد ضعيف، كما بينه الحافظ في الفتح وابن حزم في المحلى وأخرج أبو عبيد عن خُصيف أن عمر بن عبدالعزيز رأى في العسل العشر، وحكاه الترمذي عن أكثر أهل العلم، وأشار العراقي في شرح الترمذي إلى أن الذي نقله ابن المنذر عن الجمهور أقوى من نقل الترمذي. واحتجّ مَنْ قال بوجوب العشر بحديث الباب.

قلت: قال البيهقي "هذا أصح ما روى في وجوب العشر في العسل، وهو منقطع"، قال الترمذي

في عِلّله: سألت محمداً عن هذا الحديث. فقال: مرسل، لأن سليمان لم يدرك أحداً من الصحابة وليس في زكاة العسل شيء يصح.

وقال الخطابي في المعالم (٤٣/٢): في هذا الحديث (أي حديث هلال بن سعد) عند أبي داود

دليل على أن الصدقة غير واجبة في العسل، وأن النبي ﷺ إنما أخذ العشر من هلال المتقى إذ كان قد جاء بها متطوعاً، وحمى له الوادي، إرفاقاً ومعونة له بدل ما أخذ منه، وعقل عمر بن الخطاب، المعنى في ذلك، فكتب إلى عامله يأمره بأن يحمي له الوادي إن أدى إليه العشر، وإلا فلا"، ولو كان سبيله سبيل الصدقات الواجبة في الأموال لم يخيره في ذلك.

وقال الشوكاني في النيل (١٦٥/٤): واعلم أن حديث أبي سيارَةَ وحديث هلال إن كان غير أبي

سيارة لا يدلان على وجوب الزكاة في العسل، لأنهما تطوعاً بها وحمى لهما، بدل ما أخذ. وعقل

عمر العلة، فأمر بمثل ذلك. ولو كان سبيله سبيل الصدقات لم يخير في ذلك. وبقية حديث الباب لا تنتهض الاحتجاج بها. ويؤيده ما رواه الحميدى بإسناده إلى معاذ بن جبل: أنه أتى بوقص البقر والعسل، فقال معاذ: كلاهما لم يأمرنى فيه ﷺ

قلت: واستدلّ الحصاص على وجوب الزكاة فى العسل بقوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾، إذ قال: ظاهر قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾، يوجب الصدقة فى العسل إذ هو من ماله. قال ابن حزم: إن الله تعالى قال: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ﴾. وقال رسول الله ﷺ: "إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام". فلا يجوز إيجاب فرض زكاة فى مال لم يصح عن رسول الله ﷺ فيه إيجابها. فإن احتجوا بعموم قول الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾، قيل لهم: "فأوجبوها فيما خرج من معادن الذهب والفضة وفى القصب وفى ذكور الخيل، فكل ذلك أموال المسلمين، بل أوجبوها بحيث لم يوجبها الله تعالى. وأسقطوها مما خرج من النخل والبر والشعير فى أرض الخراج وفى الأرض المستأجرة، ولكنهم قوم يجهلون. وقد ظهر بما ذكرنا أنه لم يثبت فى زكاة العسل شيء. إلا حديث عمرو بن شعيب الآتى بعد هذا، وهو محمول على أنه كان فى مقاطعة الحمى. كما قال الخطابى والحافظ والشوكانى. فالقول الراجح الموعول عليه هو ما ذهب إليه مالك والشافعى من عدم وجوب الزكاة فى العسل، والله تعالى أعلم.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، رواه ابن أبى شيبة فى مسنده هكذا رواه أبو داود الطيالسى عن سعيد بن عبدالعزيز، وفيه "فقال: يا رسول الله! رَجِمُ فى جبلها، فحمأه لى. ورواه أبو يعلى الموصلى فى مسنده من طريق سعيد بن عبدالعزيز، فذكره بتمامه". قال ابن أبى حاتم عن أبيه: لم يلق سليمان بن موسى أبا سياره. والحديث مرسل. وحكى الترمذى فى "العِلل" عن البخارى عقب هذا الحديث: أنه مرسل، ثم قال: لم يدرك سليمان أحدا من الصحابة، وقال: "وليس فى زكاة العسل شيء يصح". قلت: ليس لأبى سياره عند ابن ماجه سوى هذا الحديث الواحد وليس له شيء فى الأصول الخمسة. رواه الإمام أحمد فى مسنده من هذا الوجه. ورواه البيهقى من طريق سليمان بن يسار به. وله شاهد من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده، رواه أبو داود وابن ماجه، ورواه الترمذى من حديث ابن عمر، وقال: لا يصح عن النبى ﷺ فى هذا الباب كبير شيء، ورواه الحاكم والبيهقى من

١٨٢٤ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا نعيم بن حماد . ثنا ابن المبارك . ثنا أسامة بن زيد ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده عبدالله بن عمرو ، عن النبي ﷺ ؛ أنه أخذ من العسل العشر .

(٢١) باب صدقة الفطر

١٨٢٥ - حدثنا محمد بن رمح المصري . ثنا الليث بن سعد ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ أن رسول الله ﷺ أمر بزكاة الفطر . صاعا من تمر . أو صاعا من شعير . قال عبدالله : فجعل الناس عدله مدين من حنطة .

حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

والحديث حسن بما بعده أخرجه أيضا عبدالرزاق (٦٣/٤) والطبراني في الكبير (٨٨/٢٢) وفي مسند الشاميين (٣١٧) والدولابي في الكنى (٣٧/١) . عن سليمان بن موسى ، عن أبي سيارة المتقى رضي الله عنه .

١٨٢٤ - ((أنه أخذ من العسل العشر)) فيه دليل على وجوب العشر في العسل ، وتقديم تحقيق المسألة واختلاف الأئمة فيه في الحديث السابق .

والحديث حسن صحيح أخرجه أيضا أبو داود والنسائي والبيهقي في الكبرى (١٢٧/٤) وأبو عبيد في الأموال (٤٩٧) من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عبدالله بن عمرو عن النبي ﷺ مطولا .

٢١- باب صدقة الفطر

أى هذا باب في ذكر الأحاديث التي تؤخذ منها أحكام صدقة الفطر ، والمراد بصدقة الفطر أى من رمضان ، فأضيفت الصدقة للفطر لكونها تجب بالفطر منه . وقيل : إضافة الصدقة إلى الفطر من إضافة الشيء إلى شرطه ، كحجة الإسلام ، وكان فرضها في السنة الثانية من الهجرة في شهر رمضان قبل العيد بيومين .

١٨٢٥ - ((أمر)) أمر بإيجاب ((صاعا من تمر ، أو صاعا من شعير)) تخصيصهما لكونهما غالب القوت في المدينة المنورة في تلك الأيام ، ((عدله)) بكسر المهملة ، أى نظيره ، ((قال عبدالله)) ابن عمر ((مدنين من حنطة)) أى نصف صاع ، وأشار ابن عمر بقوله "الناس" ، إلى معاوية ومن معه ، وقد وقع ذلك صريحا في حديث أيوب عن نافع أخرجه الحميدى في مسنده عن سفيان بن عيينة حدثنا أيوب ،

١٨٢٦ - حدثنا حفص بن عمر. ثنا عبدالرحمن بن مهدي. ثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: فرض رسول الله ﷺ صدقة الفطر صاعاً من شعير،

ولفظه "صدقة الفطر صاع من شعير أو صاع من تمر"، قال ابن عمر فلما كان معاوية عدل الناس نصف صاع برّ بصاع من شعير.

والحديث أخرجه أيضاً البخارى ومسلم والنسائى فى الكبرى (٢/٢٤) فى الزكاة، وابن حبان (٨/٩٤) والطحاوى (٢/٤٤) وغيرهم مختصراً ومطولاً إسناده صحيح ومن أحبّ الوقوف على اختلاف ألفاظه رجع إلى جامع الأصول (٥/٣٤٧) والتقريب مع شرحه طرّح الشريب (٤/٤٣).

١٨٢٦ - ((حفص بن عمر)) بن عبدالرحمن، الرازى، أبو عمر، المِهْرَقَانِي. وثقه مسلمة بن قاسم والذهبي. وقال أبو زرعة: صدوق، ما علمته إلا صدوقاً. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال ابن حبان: صدوق، حسن الحديث، يُغْرِب. وقال الحافظ: صدوق، من العاشرة.

((فَرَضَ)) أى أَوْجَبَ وألْزَمَ، ((رسول الله ﷺ)) وما أوجهه فبأمر الله وما كان ينطبق عن الهوى. قال الطيبي: دلّ قوله "فرض" على أن صدقة الفطر فريضة، والحنفية على أنها واجبة. وقال السندي: الحديث من أخبار الآحاد فمؤداه الظن، فلذلك قال بوجوبه، دون افتراضه، من خصّ الفرض بالقطع، والواجب بالظن. وقال الحافظ فى الفتح: الحديث دليل لمذهبننا، ولما رأى الحنفية الفرق بين الفرض والواجب، بأن الأول ما ثبت بدليل قطعى. والثانى ما ثبت بظنى، قالوا: إن الفرض هنا بمعنى الواجب، وفيه نظر، لأن هذا قطعى لما علمت أنه مجمع عليه، فالفرض فيه باقٍ على حاله حتى على قواعدهم فلا يحتاج لتأويلهم: الفرض هنا بالواجب. وقال القارى: وفيه أن الإجماع على تقدير ثبوته إنما هو فى لزوم هذا الفعل، وأما أنه على طريق الفرض أو الواجب بناء على اصطلاح الفقهاء المتأخرين فغير مسلم، وأما قوله ووجوبها مجمع عليه، كما حكاه المنذرى والبيهقى فمفقود بأن جمعا حَكَّوا الخلاف فيها عن بعض الصحابة وغيرهم.

قلت: حمل اللفظ فى كلام الشارع على الحقيقة الشرعية متعين، لكن حمله على المصطلح الحادث غير صحيح، والصحابة رضى الله عنهم ما كانوا يعرفون هذا الاصطلاح الحادث، والفرق الذى قال به الحنفية، فالظاهر هو ما ذهب إليه الأئمة الثلاثة من أن صدقة الفطر فريضة. ((صالحاً)) وهو أربعة أمداد، والمُدُّ رطلٌ وثُلث رطل، فالصاع خمسة أرطال وثُلث رطل بغدادى،

أو صاعاً من تمر. على كل حر، أو عبد،

وذلك بالرطل الذي وزنه مائة درهم وثمانية وعشرون درهماً، بالدراهم التي كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل. ويقال له: الصاع الحجازي لأنه كان مستعملاً في بلاد الحجاز، وهو الصاع الذي كان مستعملاً في زمن النبي ﷺ وبه كانوا يخرجون صدقة الفطر وزكاة العشرات وغيرهما من الحقوق الواجبة المقدره في عهد النبي ﷺ. وبه قال مالك والشافعي وأحمد وأبي يوسف وعلماء الحجاز، وقال أبو حنيفة ومحمد: بالصاع العراقي، وهو ثمانية أرطال بالرطل المذكور، وإنما قيل له العراقي، لأنه كان مستعملاً في بلاد العراق، وهو الذي يقال له الصاع الحجاجي لأنه أبرزه الحاج الوالي، وكان أبو يوسف يقول كقول أبي حنيفة، ثم رجع إلى قول الجمهور، لما تناظر مالك بالمدينة، فأراه الصيعان التي توارثها أهل المدينة عن أسلافهم من زمن النبي ﷺ.

قلت: وانظر تحقيق الصاع في رسالتي (بالأردية) "نفحات العطر في تحقيق مسائل عيد الفطر".
 ((أو صاعاً من تمر)) قال الباجي: لفظه "أو" ههنا على قول جماعة أصحابنا لا يصح أن تكون للتخيير، وإنما هي للتقسيم، ولو كانت للتخيير لاقتضى أن يخرج الشعير من قوته غيره من الثمر، مع وجوده، ولا يقول هذا أحد منهم، فتقديره صاعاً من تمر على من كان ذلك قوته، أو صاعاً من شعير على من كان ذلك قوته.

وقال القاري: "أو" للتخيير بين النوعين وما في معناهما، فليس ذكرهما لخصم الإيعاء منها.

قلت: الظاهر أن "أو" للتخيير، وأنه يُخرج من أيهما شاء صاعاً.

((أو عبد)) ظاهره إخراج العبد عن نفسه، ولم يقل به إلا داود، فقال: "يجب على السيد أن يميّن العبد من الاكتساب لها، كما يجب عليه أن يميّن من الصلاة"، وخالفه أصحابه، والناس احتجوا بحديث أبي هريرة مرفوعاً. "ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر"، أخرجه مسلم، ومقتضاه أنها ليست عليه، بل على سيده، ثم اختلفوا فرقتين. فقالت طائفة: تجب على السيد ابتداءً، وكلمة "على" بمعنى "عن". وحروف الجر يقوم بعضها مقام بعض. وقال آخرون: تجب على العبد، ثم يحملها سيده عنه، فكلمة الاستعلاء جارية على ظاهرها. وقال القاضي البيضاوي: جعل وجوب زكاة الفطر على السيد، كالوجوب على العبد مجازاً، إذ ليس هو أهلاً لأن يكلف بالواجبات المالية، ويؤيد ذلك عطف "الصغير" عليه، ولفظ العبد يعم عبداً للتجارة وغيره، فتجب على السيد عن

ذكر أو أنثى ، من المسلمين .

١٨٢٧ - حدثنا عبدالله بن أحمد بن بشير بن ذكوان وأحمد بن الأزهر . قالوا : ثنا مروان بن محمد . ثنا أبو يزيد الخولاني ، عن سيار بن عبدالرحمن الصدفي ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ؛ قال : فرض رسول الله ﷺ زكاة الفطر طهرة للصائم من اللغو والرفث . وطعمة للمساكين

عبيده ، سواء كانوا لتجارة ، أو لغير تجارة ، وإليه ذهب الأئمة الثلاثة ، خلافا لأبي حنيفة والنخعي وعطاء ، كذا في المرعاة (١٩١/٦) .

((ذكر أو أنثى)) ظاهره وجوبها على المرأة ، سواء كان لها زوج أم لا ، وبه قال الثوري وأبو حنيفة وابن المنذر . وقال مالك والشافعي والليث وأحمد وإسحاق : تجب على زوجها إلحاقاً بالنفقة ، ((من المسلمين)) لأئمة الحديث كلام طويل في هذه اللفظة ، لأنه لم يتفق عليها لهذا الحديث ، إلا أنها زيادة من عدل ، ثقة ، حافظ ، فتقبل ، وهي تدل على اشتراط الإسلام في وجوب صدقة الفطر ، وأنها لا تجب على الكافر عن نفسه ، وهذا متفق عليه ، وهل يخرجها المسلم عن عبده الكافر؟ فقال الجمهور : لا ، خلافا لعطاء والنخعي وإسحاق ومجاهد وعمر بن عبدالعزيز وسعيد بن جبير والثوري وأبي حنيفة وأصحابه .

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في المجتبى في الزكاة ، وفي الكبرى (٢٥/٢) وابن حبان (٩٤/٨) وابن خزيمة (٨٣/٤) والبيهقي في الكبرى (١٦١/٤) وفي الصغير (٦٣/٢) والبخاري (٧٠/٦) والشافعي (٢٥٠/١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤٤/٢) وأحمد (٦٣/٢) عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما . إسناده صحيح .

١٨٢٧ - ((أبو يزيد الخولاني)) المصري ، الصغير . قال الحافظ : صدوق ، من السابعة ، وسماه الحاكم يزيد بن مسلم فوهم .

((سيار بن عبدالرحمن ، الصدفي)) المصري . قال أبو حاتم : شيخ . وقال أبو زرعة : لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : صدوق ، من السادسة .

((طهرة)) - بضم الطاء ، وسكون الهاء - أي تطهيرا ، ((من اللغو والرفث)) اللغو : ما لا فائدة فيه من القول أو الفعل ، تعود على الشخص في الدنيا أو الدين ، مكروها كان أو مباحا ، كالهزل واللعب والتعمق في الشهوات وغير ذلك . والرفث : الفحش من الكلام ، وهو المراد هنا ، ويطلق على الجماع أيضا ، وكانت الزكاة طهرة للصائم ، مما ذكر ، لأن الحسنات يذهبن السيئات . ((وطعمة)) - بضم الطاء

فمن أداها قبل الصلاة، فهي زكاة مقبولة. ومن أداها بعد الصلاة، فهي صدقة من الصدقات.
 ١٨٢٨ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن سفيان، عن سلمة بن كهيل، عن القاسم بن
 مُخَيَّمَةَ، عن أبي عمار، عن قيس بن سعد؛ قال: أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن
 تنزل الزكاة.

وسكون العين- وهو الطعام الذي يوكل.

والحديث يدل على أنه ينبغي المبادرة في أداء صدقة الفطر قبل الصلاة.

((فمن أداها قبل الصلاة)) أى قبل صلاة العيد فهي زكاة مقبولة، يثاب عليها ثوابا كاملا، ومن

أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات.

قال الإمام الشوكاني فى النيل (٢٠٧/٤): يعنى التى يتصدق بها فى سائر الأوقات، وأمر القبول
 فيها موقوف على مشيئة الله تعالى. والظاهر أن من أخرج الفطر بعد صلاة العيد كان كمن لم يخرجها
 باعتبار اشتراكهما فى ترك هذه الصدقة الواجبة. وقد ذهب الجمهور إلى "أن إخراجها قبل صلاة
 العيد إنما هو مستحب فقط. وجزموا بأنها تجزئ إلى آخر يوم العيد". والحديث يرد عليهم.

وقال الحافظ ابن القيم فى الهدى (٢١/٢) بعد ذكر هذا الحديث: وحديث ابن عمر بلفظ "أمر
 رسول الله ﷺ بزكاة الفطر أن تؤدى قبل خروج الناس إلى الصلاة"، ما لفظه، ومقتضى هذين
 الحديثين أنه لا يجوز تأخيرها عن صلاة العيد، وأنها تفوت بالفراغ من الصلاة، وهذا هو الصواب،
 فإنه لا معارض لهذين الحديثين ولا ناسخ ولا إجماع يدفع القول بهما، وكان شيخنا يقوى ذلك،
 وينصره، ونظيره ترتيب الأضحية على صلاة الإمام، لا على وقتها، وأن من ذبح قبل صلاة الإمام لم
 تكن ذبيحته أضحية، بل شاة لحم.

وقال الحافظ: إن ابن حزم ذهب إلى تحريم تأخيرها عن الخروج إلى الصلاة، وحمل الأمر على

الوجوب، وهذا هو الراجح عندنا.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى الزكاة، والدارقطنى (١٣٨/٢) والبيهقى فى الكبرى (١٦٣/٤)

وفى الصغير (٦٦/٢) والحاكم (٤٠٩/١). عن عكرمة، عن ابن عباس رضى الله عنهما. إسناده حسن.

١٨٢٨ - ((أبى عمار)) هو عريب بن حميد، الدهنى - بضم ثم سكون الهاء، ونون - الكوفى. وثقه

أحمد وابن معين. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال: يروى المراسيل. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

فلما نزلت الزكاة، لم يأمرنا، ولم ينهنا. ونحن نفعله.

١٨٢٩ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن داود بن قيس الفراء، عن عياض بن عبد الله بن أبي سرح، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: كنا نخرجُ زكاة الفطر إذا كان فينا رسول الله ﷺ، صاعاً من طعام، صاعاً من تمر، صاعاً من شعير،

((لم يأمرنا، ولم ينهنا)) الظاهر أن المراد سقط الأمر به، لا إلى النهي، بل إلى الإباحة، والأمر في ذاته حسنة، ففعل الناس لذلك، وهذا بناء على عدم اعتبار بقاء الأمر السابق أمراً جديداً، أو اعتبار دفع ذلك (محذوف ساقط) البقاء دفع الأمر، فقيل له: لم يأمرنا. ولذلك استدل به من قال: إن وجوب زكاة الفطر منسوخ، وهو إبراهيم بن علية وأبو بكر بن كيسان الأصم وأشهب من المالكية وابن اللبان من الشافعية. قال الحافظ ابن حجر: وتُعقب بأن في إسناده راوياً مجهولاً، وعلى تقدير الصحة فلا دليل على النسخ لاحتمال الاكتفاء بالأمر الأول، لأن نزول فرض لا يوجب سقوط فرض آخر، ومنهم من أوّل الحديث الأول الدال على الافتراض فحمل "فَرَضَ" على معنى "قَدَّرَ". قال ابن دقيق العيد: وهو أصل في اللغة، لكن نقل في عرف الشرع إلى الوجوب، والحمل عليه أولى، وبالجملة فهذا الحديث يضعف كون الافتراض قطعياً، ويؤيد القول بأنه ظني، وهذا هو مراد الحنفية بقولهم "إنه واجب" (س).

وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَيْضاً النَّسَائِيُّ فِي الْمَحْتَبِيِّ فِي الزَّكَاةِ، وَفِي الْكَبِيرِ (٢٦/٢)، وَأَحْمَدُ (٦/٦).
عن أبي عمار، عن قيس بن سعد رضي الله عنه. إسناده صحيح.
١٨٢٩ - ((كُنَّا نَخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ)) وَفِي رِوَايَةِ لِلْبُخَارِيِّ "كُنَّا نَعْطِيهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ". وَفِي أُخْرَى لَهُ أَيْضاً "كُنَّا نَخْرِجُ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ"، وَعِنْدَ مُسْلِمٍ، كَالْمَصْنَفِ، "كُنَّا نَخْرِجُ إِذَا كَانَ فِيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ".

قال الحافظ في الفتح (٣/٣٧٣): هذا حكمه الرفع، لإضافته إلى زمنه ﷺ ففيه إشعار باطلاعه ﷺ على ذلك وتقرير له، ولا سيما في هذه الصورة التي كانت توضع عنده وتجمع بأمره، وهو الأمر بقبضها وتفرقتها. وفي هذا رد على ابن حزم في زعمه أن حديث أبي سعيد ليس مستنداً، لأنه ليس فيه ((صاعاً من طعام)) قال السندي: يحتمل أن صاعاً من طعام أريد به صاع من الحنطة، فإن الطعام وإن كان يعم الحنطة وغيرها لغة، لكن اشتهر في العرف إطلاقه على الحنطة، ويؤيده المقابلة

بما بعده. ويحتمل أن يكون صاعاً من طعام مجملاً. ويكون ما بعده بياناً له، كأنه بين أن الطعام الذي كانوا يعطون منه الصاع كان تمرًا وشعيراً وأقطاً لا حنطة، ويؤيده ما روى البخاري عن أبي سعيد "كنا نخرج في عهد رسول الله ﷺ يوم الفطر صاعاً من طعام، وكان طعامنا يومئذ الشعير والزبيب والأقط والتمر"، وكذا ما رواه ابن خزيمة عن ابن عمر قال: لم تكن الصدقة على عهد رسول الله ﷺ إلا التمر والزبيب والشعير، ولم تكن الحنطة، فينبغي أن يتعين الحمل على هذا المعنى. بل يستبعد أن يكون المعلوم عندهم المعلوم فيما بينهم صاعاً من الحنطة فيتركونه إلى نصفه بكلام معاوية، بل لا يبقى لقول معاوية أن النصف يعدل الصاع حينئذ وجه، إلا بتكلف، وبالجملة فمعنى هذا الحديث أنه ما كان عندهم نصّ منه ﷺ في البرّ بصاع أو بنصفه، وإلا فلو كان عندهم حديث بالصاع لما خالفوه، أو بنصفه لما احتاجوا إلى القياس، بل حكموا بذلك، ويدل على هذا حديث ابن عمر في هذا الباب المروى في الصحاح.

قلت: اختلفوا في تعيين المراد من الطعام في هذا الحديث. قال الخطابي في المعالم (٥٠/٢) زعم بعض أهل العلم أن المراد بالطعام هنا الحنطة، وأنه عندهم اسم خاص للبرّ، قال: ويدل على صحة ذلك أنه ذكر في الخبر الشعير، والأقط والتمر والزبيب، وهي أقواتهم التي كانوا يقتاتونها في الحضر والبدو، ولم يذكر الحنطة، وكانت أغلاها وأفضلها كلها، فلولا أنه أرادها بقوله: "صاعاً من طعام" لكان يحرى ذكرها عند التفصيل، كما جرى ذكر غيرهما من سائر الأقوات، ولا سيما حيث عطف عليها بحرف "أو" الفاصلة.

وقال ابن دقيق العيد (٢٠٠/٢): قد كانت لفظة الطعام تستعمل في البرّ عند الإطلاق، حتى إذا قيل: اذهب إلى سوق الطعام"، فهم منه سوق البر، وإذا غلب العرف بذلك نزل اللفظ عليه، لأن ما غلب إطلاق اللفظ عليه فحظوره عند الإطلاق أقرب، فينزل اللفظ عليه. قال الخطابي، وزعم الآخرون أن هذا جملة قد فصلت، والتفصيل لا يخالف الجملة، وإنما قال في أول الحديث "صاعاً من طعام"، ثم فصله فقال: "صاعاً من أقط، أو صاعاً من شعير أو كذا أو كذا، واسم الطعام شامل لجميع ذلك.

وقال القاري في المرقاة (٢٦٢/٤): قال علماؤنا: إن المراد بالطعام المعنى الأعم، لا الحنطة بخصوصها، فيكون عطف ما بعده عليه من باب عطف الخاص على العام. واستدركه الكرمانى فقال:

لكن هذا العطف إنما هو فيما إذا كان الخاص أشرف. وهذا بعكس ذلك. وقال الحافظ في الفتح (٣/٣٧٣). وقد ردّ ذلك أى حمل الطعام على البر ابن المنذر وقال ظن أصحابنا أن قوله فى حديث أبى سعيد "صاعا من طعام" حجة لمن قال: "صاعا من حنطة"، وهذا غلط منه، وذلك أن أبى سعيد أجمل الطعام، ثم فسره، ثم أورد طريق حفص بن ميسرة عند البخارى وغيره أن أبى سعيد قال: كنا نخرج فى عهد رسول الله ﷺ يوم الفطر صاعا من طعام. قال أبوسعيد: وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط والتمر، وهى ظاهرة فيما قال. وأخرج الطحاوى نحوه من طريق أخرى وقال فيه: ولا يخرج غيره، قال وفيه قوله: "فلما جاء معاوية وجاءت السمراء" دليل على أنها لم تكن قوتا لهم قبل هذا. فدل على أنها لم تكن كثيرة، ولا قوتا، فكيف يتوهم أنهم أخرجوا ما لم يكن موجودا، وأخرج ابن خزيمة من طريق طفيل بن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال: لم تكن الصدقة على عهد رسول الله ﷺ إلا التمر والزبيب والشعير، ولم تكن الحنطة، ولمسلم من وجه آخر عن عياض عن أبى سعيد "كنا نخرج من ثلاثة أصناف، صاعا من تمر، أو صاعا من أقط، أو صاعا من شعير، وكأنه سكت عن الزبيب فى هذه الرواية لقلته بالنسبة إلى الثلاثة المذكورة، وهذه الطرق كلها تدل على أن المراد بالطعام فى حديث أبى سعيد غير الحنطة، فيحتمل أن تكون الذرة، فإنه المعروف عند أهل الحجاز الآن، وهى قوت غالب لهم، وقد روى الجوزقى من طريق ابن عجلان عن عياض فى حديث أبى سعيد: صاعا من تمر، صاعا من سلت، أو ذرة.

قلت: الظاهر عندى هو قول من قال إن الطعام فى قوله: "صاعا من طعام" مجمل، وما ذكر بعده بيان له، كما يدل عليه طريق حفص بن ميسرة. وحديث ابن عمر عند ابن خزيمة: وأن الصحابة ما كانوا يخرجون البرّ فى عهده ﷺ. كما يدل عليه رواية النسائى والطحاوى: "كنا نخرج فى عهد رسول الله ﷺ صاعا من تمر، أو صاعا من شعير أو صاعا من أقط، لا تُخرج غيره"، وأن أبى سعيد ما أخرج البرّ فى صدقة الفطر قط. لا فى زمانه ﷺ ولا فيما بعده، لا صاعا ولا نصفه، كما يدل عليه رواية مسلم: أن معاوية لما جعل نصف الصاع من الحنطة عدل صاع من تمر، أنكر ذلك أبوسعيد، وقال: "لا أخرج فيها إلا الذى كنت أخرج فى عهد رسول الله ﷺ صاعا من تمر أو صاعا من زبيب، أو صاعا من شعير أو صاعا من أقط". وفى رواية قال أبوسعيد: "فأما أنا فلا أزال أخرجه كما كنت

أخرجه أبدا ما عشت"، وأن أبا سعيد لما تحقق عنده أن الصحابة أخرجوا في زمنه ﷺ صاعا من جميع ما أخرجوا من الشعير والأقط والتمر والزبيب وغيرها ذهب إلى أن المقدار الواجب من كل شيء صاع. أو لما رأى أن النبي ﷺ شرع لهم صاعا من غير البر، ولم يبين لهم حال البر، ففاس عليه أبو سعيد حال البر، ورأى أن الواجب في البر أيضا صاع. وقد روى أبو داود عن عياض قال: سمعت أبا سعيد يقول: لا أخرج أبدا إلا صاعا، (أى من كل شيء) "إنا كنا نخرج على عهد رسول الله ﷺ صاع تمر، أو شعير، أو أقط، أو زبيب". وأخرج الطحاوي عن عياض قال: سمعت أبا سعيد وهو يُسأل عن صدقة الفطر، قال: لا أخرج إلا ما كنت أخرج على عهد رسول الله ﷺ صاعا من تمر، أو صاعا من شعير، أو صاعا من زبيب أو صاعا من أقط، فقال له رجل: أو مُدّين من قمح. فقال: لا، تلك قيمة معاوية، لا أقبلها ولا أعمل بها.

وأخرجه أيضا الدارقطني والحاكم وابن خزيمة والبيهقي وزادوا فيه "أو صاعا من حنطة" بعد قوله: صاعا من تمر، وقد صرح ابن خزيمة وأبو داود "أن ذكر الحنطة فيه غير محفوظ".

وقد عرفت مما قدّمنا أن أبا سعيد كان يرى أن الواجب من كل شيء صاع، خلافا لمعاوية ومن وافقه، ولكنه لم يخرج من البر قط، لا صاعا ولا نصفه، لا لأنه ما كان يعرف القمح في الفطرة، بل اتباعا لما كان يفعله الصحابة في زمانه ﷺ من إخراج غير البر، وكذا ابن عمر، فدعوى الإجماع على النصف من البر مع مخالفة أبي سعيد وابن عمر مردودة، كذا في المراجعة (٤/٩٧).

واعلم أن الواجب في صدقة الفطر عند مالك والشافعي وأحمد وإسحاق صاع عن كل إنسان، لا يجزئ أقل من ذلك من جميع الأجناس المخرج، وروى ذلك عن أبي سعيد الخدري والحسن وأبي العالية. وقال أبو حنيفة والثوري: إنه يجزئ نصف صاع من البر خاصة، وروى ذلك عن عثمان وابن الزبير ومعاوية، وهو مذهب ابن المسيب وعطاء وطاؤس ومجاهد وعمر بن عبدالعزيز وعروة بن الزبير وأبي سلمة بن عبد الرحمن وسعيد بن جبّير وابن المبارك وغيرهم.

قلت: الأحوط عندي هو أن يخرج صاع من البر أيضا، ولو أخرج أحد نصف صاع منه أجزاء إن شاء الله نظرا إلى الأحاديث الضعيفة وآثار الصحابة في ذلك.

((صاعا من أقط)) - يفتح فكسر - وهو شيء يتخذ من اللبن المخيض، كأنه نوع من اللبن الجاف،

صاعا من زبيب. فلم نزل كذلك حتى قدم علينا معاوية المدينة. فكان فيما كلم به الناس أن قال: لا أرى مُدَّين من سمراء الشام إلا يعدل صاعا من هذا. فأخذ الناس بذلك. قال أبو سعيد: لا أزال أخرجه كما كنت أخرجه على عهد رسول الله ﷺ، أبدا، ما عشت.

وقيل هو لبن محفف يابس جامد مستحجر غير منزوع الزبد، يطبخ به، وفيه دليل على إجزاء الأقط في صدقة الفطر كغيره مما قرن به، ((صاعا من زبيب)) فيه وفي الأقط خلاف الظاهرية، حيث لا يجوز عندهم إلا من التمر والشعير، وأجمع غيرهم على جواز الزبيب، ((حتى قدم علينا معاوية المدينة)) وفي رواية مسلم "حتى قدم معاوية حاجًا أو معتمرا، فكلم الناس على المنبر"، وفي رواية ابن خزيمة "وهو يومئذ خليفة"، ((سمراء الشام)) القمح الشامي، ((يعدل صاعا من هذا)) هذا اجتهاد من معاوية، ((فأخذ الناس بذلك)) المراد بالناس الصحابة رضی الله عنهم، ((كما كنت أخرجه)) وفي رواية لمسلم "فأنكر ذلك أبو سعيد، وقال: لا أخرج إلا ما كنت أخرج في عهد رسول الله ﷺ".

والحديث فيه دليل على جواز إخراج الزكاة من هذه الأصناف المذكورة في الحديث، وعلى ما كان عليه أبو سعيد من شدة الاتباع والتمسك بآثار النبي ﷺ، وترك العُدول إلى الاجتهاد مع وجود النص. تنبيه: اختلفوا في جواز إعطاء القيمة في صدقة الفطر، فمنعه الأئمة الثلاثة، وأجازه أبو حنيفة وأصحابه. قلت: والراجح عندي أنه لا تجوز القيمة في صدقة الفطر وزكاة الأموال، بل يتعين إخراج ما سَمَّاهُ النبي ﷺ إلا عند العُدْر، قال الإمام الشوكاني في السيل الجرار في شرح قول صاحب حدائق الأزهار (١٨٦/٢): إنما تجزئ القيمة للعُدْر. أقول: هذا صحيح لأن ظاهر الأحاديث الواردة بتعين قدر الفطرة من الأطعمة أن إخراج ذلك مما سَمَّاهُ النبي ﷺ متعين، وإذا عرض مانع من إخراج العين كانت القيمة مجزئة، لأن ذلك هو الذي يمكن من عليه الفطرة، ولا يجب عليه ما لا يدخل تحت إمكانه.

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في الزكاة، وابن خزيمة (٨٩/٤) وابن حبان (٩٧/٨) والدارقطني (١٤٦/٢) والبيهقي في الكبرى (١٦٤/٤) وفي الصغير (٦٤/٢) والدارمي (٣٩٢/١) والبخاري (٧٣/٦) وابن أبي شيبة (٣٧/٤) وابن الجارود (١٣١) والطحاوي (٤١/٢) وأحمد (٢٣/٣) وأبو يعلى (٤٢٧/٢) والحُمَيْدِي (٣٢٧/٢) والشافعي (٢٥٢/١) مطولا ومختصرا بالفاظ، من شاء الاطلاع عليها رجع إلى جامع الأصول (٣٤٩/٥) إسناده صحيح وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

١٨٣٠ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا عبد الرحمن بن سعد بن عمار المؤذن . ثنا عمر بن حفص ، عن عمار بن سعد ، مؤذن رسول الله ﷺ ، عن أبيه ؛ أن رسول الله ﷺ أمر بصدقة الفطر . صاعا من تمر ، أو صاعا من شعير ، أو صاعا من سلت .

(٢٢) باب العشر والخراج

١٨٣١ - حدثنا الحسين بن جنيد الدامغاني . ثنا عتاب بن زياد المروزي . ثنا أبو حمزة ؛ قال : سمعت مغيرة الأزدي يحدث عن محمد بن زيد ،

١٨٣٠ - ((عمر بن حفص)) بن عمر بن سعد ، القَرظ ، المدني ، المؤذن . قال ابن معين : ليس بشيء . وذكر ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : فيه لين ، من السابعة .
((سُلت)) - بضم المهملة ، وسكون اللام ، ومثناة ، نوع من الشعير ، يشبه البر ، والله أعلم . قاله السندی . وفي نيل الأوطار : نوع من الشعير ، وهو كالحنطة في ملاسته ، وكالشعير في برودته وطبعه ، وفي الصراح : جَوْ بَرُهْنَه ، يعني بي بوست .
والحديث صحيح روى أيضا في المسند الجامع (٥٥/٦) .

٢٢ - باب العشر والخراج

١٨٣١ - ((الحسين بن جنيد)) القومسي . وثقه مسلمة . وقال النسائي : لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : من أهل سمنان ، مستقيم الأمر فيما يروى . وقال الحافظ : لا بأس به ، من الحادية عشرة .
((عتاب بن زياد)) الخراساني ، أبو عمرو . وثقه أبو حاتم . وقال أحمد : ليس به بأس . وقال ابن سعد : من أصحاب عبد الله بن المبارك ، وكان ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : صدوق ، من الحادية عشرة .

((مغيرة الأزدي)) هو المغيرة بن مسلم ، القسملی ، أبو سلمة ، السراج بتشديد الراء ، المدائني ، أصله من مرو . وثقه ابن معين والعجلي . وقال أبو حاتم : صالح الحديث ، صدوق . وقال الدارقطني : لا بأس به . وقال الطيالسي : كان صدوقا ، مسلما . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : صدوق ، من السادسة .

((محمد بن زيد)) شيخ لمغيرة الأزدي ، لعله العبدى المذكور ، كذا في التقريب .

عن حيان الأعرج، عن العلاء بن الحضرمي؛ قال: بعثنى رسول الله ﷺ إلى البحرين أو إلى هجر. فكنت أتى الحائط يكون بين الإخوة. يسلم أحدهم. فأخذ من المسلم العشر، ومن المشرك الخراج.

(٢٣) باب الوسق ستون صاعاً

١٨٢٢ - حدثنا عبد الله بن سعيد الكندي. ثنا محمد بن عبيد الطنافسي، عن إدريس الأودي، عن عمرو بن مرة، عن أبي البخري، عن أبي سعيد. رفعه إلى النبي ﷺ قال: "الوسق ستون صاعاً".

((حيان، الأعرج)) بصرى. وثقه ابن معين، كذا في الخلاصة.

((العلاء بن الحضرمي)) قيل: اسمه عبدالله بن عمار، من حضر موت، حليف بني أمية، ولاة رسول الله ﷺ البحرين، وتوفى ﷺ وهو عليها، فأقره أبو بكر رضي الله عنه في خلافته كلها عليها، ثم أقره عمر، وهو أول من نقش خاتم الخلافة، وأخوه عامر بن الحضرمي، قتل يوم بدر كافراً، وكان رضي الله عنه مجاب الدعوة، وأنه خاض البحر بكلمات قالها ودعا بها. وذلك مشهور عنه، وتوفى في خلافة عمر سنة (١٤) وقيل (٢١) واليا على البحرين، كذا قال ابن عبد البر في الاستيعاب (١٠٨٢/٣).

((البحرين)) على لفظ التثنية، موضع بين البصرة وعمان، وهو من بلاد نجد، ويعرب إعراب المثني، ويجوز أن تجعل النون محل الإعراب مع لزوم الياء مطلقاً، وهي لغة مشهورة، واقتصر عليها الأزهرى، لأنه صار علماً مفرداً للدلالة، فأشبهه المفردات.

((هجر)) بفتحين، بلد بقرب المدينة، يذكر فيصرف، وهو الأكثر، ويؤنث فيمنع، ((فأخذ من المسلم العشر)) يدل على أن الأرض الخراجية إذا أسلم أهلها تصير عشرية، ((الخراج)) الخراج والخرج: ما يحصل من غلة الأرض، ولذا أطلق على الجزية.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، مغيرة الأزدي ومحمد بن زيد مجهولان، وحيان الأعرج وإن وثقه ابن معين وعده ابن حبان في الثقات، فإن روايته عن العلاء مرسله، قاله الميزي في التهذيب. والحديث أخرجه أيضاً الميزي في تهذيب الكمال (٢٩٢/١٩) وأحمد (٥٢/٥). إسناده ضعيف.

٢٢ - باب الوسق ستون صاعاً

١٨٢٢ - ((الوسق ستون صاعاً)) الوسق: بفتح الواو، ويجوز كسرهما. حكاه صاحب المحكم،

١٨٣٣ - حدثنا علي بن المنذر. ثنا محمد بن فضيل. ثنا محمد بن عبيد الله، عن عطاء بن أبي رباح وأبي الزبير، عن جابر بن عبد الله؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "الوسق ستون صاعاً".

(٢٤) باب الصدقة على ذي قرابة

١٨٣٤ - حدثنا علي بن محمد. ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، عن عمرو بن الحارث بن المصطلق، ابن أخي زينب امرأة عبد الله، عن زينب امرأة عبد الله؛ قالت: سألت رسول الله ﷺ أيجزئ عني من الصدقة، النفقة على زوجي وأيتام في حجرى؟ قال رسول الله ﷺ: "لها أجران: أجر الصدقة، وأجر القرابة".

وجمعه حينئذ أوساق، كحمل وأحمال، والصاع أربعة أمداد، قلت: وقد سبق بيان وزن الصاع والمد مفصلاً برقم ٢٦٧ و١٨٢٦، انظر هناك.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود في الزكاة، والدارمي (٣٨٤/١) والبيهقي (١٢١/٤) وابن أبي شيبة (١٣٨/٣) وأحمد (٥٩/٣) وأبو عبيد (٥١٧). عن أبي البخترى، عن أبي سعيد رضى الله عنه. إسناده ضعيف.

١٨٣٣ - قال البوصيرى: هذا إسناده ضعيف، فيه محمد بن عبيد الله العرزمي، وهو متروك الحديث، وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدرى، رواه الشيخان وغيرهما، وروى ذلك عن سعيد بن المسيب وعطاء والحسن البصرى، والنخعى وغيرهم، ورواه أصحاب السنن، خلا الترمذى من حديث أبي سعيد. والحديث أخرجه أيضاً الحافظ فى التلخيص (١٦٩/٢). إسناده ضعيف.

٢٤- باب الصدقة على ذي قرابة

١٨٣٤ - ((عمرو بن الحارث)) بن أبى ضرار، هو الخزاعى، المصطلقى، أخو جويرية أم المؤمنين، صحابى، قليل الحديث، بقى إلى بعد الخمسين.

((زينب امرأة عبد الله)) هى زينب بنت معاوية، ويقال: بنت عبد الله بن أبى معاوية، الثقفية، زوج ابن مسعود، صحابية، ولها رواية عن زوجها.

((سألت رسول الله ﷺ)) بواسطة بلال، ((أيجزئ)) - بفتح ياء، وكسر زى - كما فى قوله تعالى: ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا﴾، أو هو من الإجزاء، ((من الصدقة)) إطلاقه يشمل الواجبة وغيرها،

حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح . ثنا أبو معاوية . ثنا الأعمش ، عن شقيق ، عن عمرو بن الحارث ، ابن أخي زينب ، عن زينب امرأة عبد الله ، عن النبي ﷺ ، نحوه .

١٨٣٥ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . ثنا يحيى بن آدم . ثنا حفص بن غياث ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن زينب بنت أم سلمة ، عن أم سلمة ؛ قالت أمرنا رسول الله ﷺ بالصدقة . فقالت زينب امرأة عبد الله : أيجزيني من الصدقة أن أتصدق على زوجي وهو فقير ، وبني أخ لي ، أيتام . وأنا أنفق عليهم هكذا وهكذا ، وعلى كل حال ؟ قال ، قال : " نعم " . قال : وكانت صنّاع اليدين .

بل قيل ينبغي التخصيص بالواجبة بقرينة " أيجزئ " ، إلا أن كثيرا من الفقهاء خصّها بالنافلة ، أي النفقة المذكورة ، والله أعلم .

والحديث فيه دليل على جواز صدقة المرأة على زوجها إن كان فقيرا ، بل يتأكد ذلك ويكون لها أجران ، أجر الصدقة وأجر القرابة ، وأن نفقة الرجل على نفسه وأولاده ومن يعول ، يكتب له بها صدقة ، وإن كانت واجبة عليه إذا قصد بذلك احتسابها وامتنال أمر الله عز وجل . وفيه أيضا الحث على تقديم الأقارب ، الأقرب فالأقرب ، في الصدقة ، حتى الجيران .

والحديث صحيح أخرجه أيضا البخاري ومسلم والترمذي والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في الزكاة ، وابن خزيمة (١٠٨/٤) والبيهقي في الكبرى (١٧٨/٤) وفي الشعب (٣٥/٧) والطحاوي (٢٢/٢) وأحمد (٥٠٢/٣) وأبو نعيم في الحلية (٦٩/٢) . عن عمرو بن الحارث ، عن زينب رضي الله عنها .

١٨٣٥ - ((وكانت صنّاع اليدين)) أي تصنع باليدين وتكسب ، وهذا اللفظ مما يستوى فيه المذكر والمؤنث ، يقال : رجل صنّاع ، وامرأة صنّاع ، إذا كان لها صنعة يعملانها ، بأيديهم ويكسبانها .

قال البوصيري : هذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات ، رواه ابن أبي شيبة في مسنده ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده ثنا أبو بكر بن أبي شيبة ، فذكره ، وله شاهد من حديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود ، رواه الشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه ، وفي نسخة من هذا الكتاب قال " . وله شاهد صحيح رواه أصحاب الكتب الستة ، خلا أبا داود من حديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير (٣٤٤/٢٣) . عن زينب بنت أم سلمة ، عن أم سلمة رضي الله عنها . إسناده صحيح .

(٢٥) باب كراهية المسألة

١٨٢٦ - حدثنا علي بن محمد وعمرو بن عبدالله الأودي . قالوا : ثنا وكيع ، عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن جده ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "لأن يأخذ أحدكم أحبله فيأتي الجبل ، فيجئ بحزمة حطب على ظهره فيبيعها ، فيستغنى بثمنها . خير له من أن يسأل الناس . أعطوه أو منعه ."

٢٥ - باب كراهية المسألة

١٨٢٦ - ((لأن يأخذ)) بفتح اللام ، ((أحدكم أحبله)) جمع حبل ، أى فيجمع حطبا ثم يربط به ((فيجئ بحزمة حطب على ظهره)) قال ابن الملك : الحزمة - بضم الحاء - قدر ما يحمل بين العضدين والصدر ، ويستعمل فيما يحمل على الظهر من الحطب ، ((فيبيعها)) قيل : منصوب بتقدير "أن" أى فإن يبيع تلك الحزمة ، ((خير له)) قال الحافظ : ليست "خير" هنا بمعنى التفضيل ، إذ لا خير فى السؤال مع القدرة على الاكتساب ، والأصح عند الشافعية أن سؤال من هذا حاله حرام ، ويحتمل أن يكون المراد بالخير فيه بحسب اعتقاد السائل وتسميته الذى يعطاه خيرا ، وهو فى الحقيقة شر .

وقال السندى فى حاشية مسلم : قوله "خير له" الخ "أى لو فرض فى السؤال خيرية لكان هذا خيرا منه ، وإلا فمعلوم أنه لا خيرية فى السؤال . وقال فى حاشية هذا الكتاب : الكلام من قبيل ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾ ، والمراد أن ما يلحق الإنسان بالاحترام من التعب الدنيوى خير له مما يلحقه بالسؤال من التعب الأخرى ، فعند الحاجة ينبغى له أن يختار الأول ويترك الثانى . ((من أن يسأل الناس)) أى من سؤال الناس ، ولو كان الاكتساب بعمل شاق كالاكتساب وقد روى عن عمر فيما ذكره ابن عبد البر : مكسبة فيها بعض الدناءة خير من مسألة الناس ((أعطوه)) فحملوه ثقل المنة مع ذلك السؤال ، ((أو منعه)) فاكتسب الذل والخيبة والحرمان ، يعنى يستوى الأمران فى أنه خير له .

وفى الحديث الحَضُّ على التعفُّف عن المسألة والتنزُّه عنها ، ولو امتهن المرأة نفسها فى طلب الرزق وارتكبت المشقة فى ذلك ، ولولا قبح المسألة فى نظر الشرع لم يفضل ذلك عليها ، وذلك لما يدخل على السائل من ذلك السؤال ، ومن ذل الرد إذا لم يعط ، ولما يدخل على المسؤول من الضيق فى

١٨٣٧ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن ابن أبي ذئب، عن محمد بن قيس، عن عبدالرحمن بن يزيد، عن ثوبان؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ومن يتقبل لي بواحدة؟ أتقبل له بالجنة؟" قلت: أنا، قال: لا تسأل الناس شيئا".

قال: فكان ثوبان يقع سوطه، وهو راكب، فلا يقول لأحد: ناولنيه. حتى ينزل فيأخذه.

ماله إن أعطى كل سائل، وفيه فضيلة الاكتساب بعمل إليه.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الزكاة وابن أبى شيبة (٢٠٩/٣) وعبدالرزاق (٩١/١) والبيهقى فى الكبرى (١٩٥/٤) وفى الشعب (٤٢٢/٣) وفى الآداب (٤٨٣) وأحمد (١٦٤/١) والطبرانى فى الكبير (١٢٥/١) وأبو يعلى (٣٦/٢) والبخارى (١٩٦/٣) من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه عن جده رضى الله عنه، إسناده صحيح وفى الباب عن أبى هريرة عند مالك فى الصلاة، والبخارى ومسلم والترمذى والنسائى فى الزكاة، وأحمد (٢٥٧/٢).

١٨٣٧ - ((عبدالرحمن بن يزيد)) بن معاوية بن أبى سفيان. ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الثالثة، أرسل حديثا، مات على رأس المائة.

((من يتقبل؟)) "من" استفهامية، أى أيكم يضمن لى بخصلة واحدة على حفظ نفسه من السؤال؟ وأنا أضمن له بالجنة، ((قلت)) أى ثوبان، ((لا تسأل الناس شيئا)) من مالهم، وإلا فطلب ماله عليهم فلا يضر، والله أعلم.

والحديث فيه بيان ما كان عليه ثوبان رضى الله عنه، من علو المنزلة، والرغبة فى الخير، ومجاهدة النفس، وأن من التزم ترك سؤال الناس استحق دخول الجنة مع السابقين.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى الزكاة، والبخارى (١١٨/٦) والبيهقى فى الكبرى (١٩٧/٤) وفى الشعب (١٢٩/٧) والحاكم (٤١٢/١) وأحمد (٢٧٥/٥) وابن الجعد (٩٩٣/٢) والطيالسى (١٣٣) والطبرانى فى الكبير (٩٨/٢) عن عبدالرحمن بن يزيد، عن ثوبان رضى الله عنه. إسناده صحيح وسكت عنه أبو داود والمنذرى فى مختصر السنن، وقال فى الترغيب: إسناده صحيح، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبى.

(٢٦) باب من سأل عن ظهر غنى

١٨٢٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا محمد بن فضيل، عن عمارة بن القعقاع، عن أبي زرعة، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من سأل الناس أموالهم تكثرا، فإنما يسأل جمر جهنم. فليستقل منه أو ليكثر".

١٨٢٩ - حدثنا محمد بن الصباح. أنبأنا أبو بكر بن عياش، عن أبي حصين، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تحل الصدقة لغنى،"

٢٦ - باب من سأل عن ظهر غنى

١٨٢٨ - ((من سأل الناس أموالهم)) أى شيئا من أموالهم، يقال: سألته الشيء، وعن الشيء. قال الطيبي: قوله "أموالهم" بدل اشتمال من "الناس"، وقد تقرر عند العلماء أن البدل هو المقصود بالذات، وأن الكلام سيق لأجله، فيكون القصد من سؤال هذا السائل نفس المال والإكثار منه، لا دفع الحاجة، فيكون مثل هذا المال كنزا يترتب عليه، فإنما يسأل جمرا، ((تكثرا)) مفعول له، أى ليكثر به ماله، لا للاحتياج، وقيل: أى بطريق الإلحاح، والمبالغة فى السؤال، ((فإنما يسأل جمر جهنم)) أى قطعة من نار جهنم، يعنى ما أخذ سبب للعقاب بالنار، وجعله جمرًا للمبالغة، فهذا كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَىٰ ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾، أى ما يوجب نارا فى العقبى. ويجوز أن يكون على ظاهره، وأن الذى يأخذه يصير جمرا حقيقة يعذب ويكوى به، كما ثبت فى مانعى الزكاة، ((فليستقل منه)) أى من السؤال، أو الجمر، ((أو ليكثر)) من الإكثار، أى ليطلب قليلا، أو كثيرا، ولينظر فى عاقبته، وهذا توبيخ له وتهديد، كما فى قوله تعالى: ﴿فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾، لا الإذن والتخيير. قال صاحب السبل قوله "فليستقل" أمر للتهكم، ومثله ما عطف عليه "أو" للتهديد من باب "اعملوا ما شئتم"، وهو مشعر بتحريم السؤال للاستكثار.

والحديث أخرجه أيضا مسلم فى الزكاة، والبيهقى (١٩٦/٤) وابن حبان (١٨٦/٨) وابن أبي شيبة (٢٠٨/٣) وأحمد (٢٣١/٢) وأبو يعلى (٤٧٤/١٠) والقضاعى فى مسند الشهاب (٣١٣/١) من طرق عن ابن فضيل بهذا الإسناد. إسناده صحيح.

١٨٢٩ - ((لا تحل الصدقة)) أى سؤالها، وإلا فهى تحل للفقير وإن كان قويا، صحيح الأعضاء، إذا

ولا لذي مرة سوى".

١٨٤٠ - حدثنا الحسن بن علي الخلال. ثنا يحيى بن آدم. ثنا سفيان، عن حكيم بن جبير، عن محمد بن عبدالرحمن بن يزيد، عن أبيه، عن عبدالله بن مسعود؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من سأل، وله ما يغنيه، جاءت مسأله يوم القيامة خدوشا أو خموشا أو كدوحا في وجهه".

أعطاه أحد بلا سؤال، ((مرّة)) - بكسر الميم، وتشديد الراء - ((سوي)) صحيح الأعضاء، قيد في هذا الحديث القوة المطلقة، وفي الحديث الآخر بالاكْتساب، فيؤخذ من الحديثين أن مجرد القوة لا يقتضى عدم الاستحقاق، إلا إذا قرن بها الكسب، قال البغوي (٨١/٦) تعليقا على هذا الحديث: فيه دليل على أن القوى المكتسب الذي يغنيه كسبه لا يحل له الزكاة، ولم يعتبر النبي ﷺ ظاهر القوة، دون أن ضم إليه الكسب، لأن الرجل قد يكون ظاهر القوة غير أنه أخرق، لا كسب له، فتحل له الزكاة.

والحديث صحيح أخرجه أيضا النسائي في المجتبى وفي الكبرى في الزكاة، وابن أبي شيبه (٥٦/٤) وابن حبان (٨٤/٨) والدارقطني (١١٨/٢) والبيهقي في الكبرى (١٤/٧) وفي الشعب (٤٠٥/٣) وابن الجارود (١٣٢) والطحاوي (٣٠٣/١) وأحمد (٣٧٧/٢) من طريق سالم بن أبي الجعد عن أبي هريرة رضي الله عنه، هذا إسناد ظاهره الصحة، وقد أعلاه صاحب التنقيح بقوله رواه ثقات، إلا أن أحمد بن حنبل قال: سالم بن أبي الجعد لم يسمع من أبي هريرة، نقله الزيلعي في نصب الراية (٣٩٩/٢).

قلت: ولم أقف بعد البحث والتتبع على شيء من ذلك، وقد توبع سالم عليه، فتابعه أبو صالح عن أبي هريرة، أخرجه الطحاوي (١٤/٢) وأبونعيم (٣٠٨/٩) وأخرجه ابن خزيمة (٧٨/٤) والحاكم (٤٠٧/١) من طريق سفيان عن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة، وهذا سند صحيح أيضا، والله الحمد. ١٨٤٠ - ((وله ما يغنيه)) عن السؤال، ((خدوشا، أو خموشا، أو كدوحا)) بضم أوائلها، ألفاظ متقاربة المعاني، جمع خدش، وخمش وكدح، ف"أو" هنا إما لشك الراوي إذ الكل يُعرب عن أثر ما يظهر على الجلد واللحم من ملاقة الجسد ما يقشر أو يجرح، ولعل المراد بها آثار مستنكرة في وجهه حقيقة، أو أمارات ليعرف، ويشهد بذلك بين أهل الموقف، أو لتقسيم منازل السائل، فإنه مُقِل أو مُكثِر، أو مُفْرِط في المسألة، فذكر الأقسام على حسب ذلك، والخمش أبلغ في معناه من الخدش، وهو أبلغ من الكدح، إذ الخمش في الوجه، والخدش في الجلد، والكدح فوق الجلد، وقيل: الخدش: قشر الجلد بعود، والخمش قشره بالأظفار، والكدح العض. وهي في أصلها مصادر، لكنها لما جعلت

قيل: يا رسول الله! وما يغنيه؟ قال: "خمسون درهما، أو قيمتها من الذهب". فقال رجل لسفيان: إن شعبة لا يحدث عن حكيم بن جبير. فقال سفيان: قد حدثناه زيد، عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد.

(٢٧) باب من تحل له الصدقة

١٨٤١ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا عبد الرزاق. أنبأنا معمر، عن زيد بن أسلم، عن عطاء بن يسار، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة:..... أسماء للأثر جمع، كذا في المرعاة (٦/٢٦٧).

((وما يُغنيه)) أى وما الغنى المانع عن السؤال؟ وليس المراد بيان الغنى الموجب للزكاة أو المحرم لأخذها من غير السؤال، ((خمسون درهما، أو قيمتها)) أى قيمة الخمسين من الذهب، وفيه دليل على أن من ملك خمسين درهما أو قيمتها من الذهب يحرم عليه السؤال. وهذا فرد من أفراد الغنى المانع عن السؤال، إذ لا عبرة للمفهوم فلا دليل فيه على إباحة السؤال لمن كان عنده أقل من خمسين درهما، مما بينه النبي ﷺ في أحاديث أخرى، وقيل: هذا الحديث منسوخ بحديث الأوقية، وهو منسوخ بحديث ما يغديه ويُعشيه، وقيل: يجمع بين هذه الأحاديث بأن القدر الذى يحرم السؤال عنده هو أكثرها، وهى الخمسون، عملا بالزيادة.

والحديث صحيح أخرجه أيضا أبو داود والترمذى والنسائى فى المجتبى وفى الكبرى فى الزكاة، والدارمى (٣٢٥/١) والحاكم (٤٠٧/١) والدارقطنى (١٢١/٢) والبيهقى (٢٤/٧) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٢٠/٢) وأحمد (٣٨٨/١) والطبرانى فى الكبير (١٥٩/١٠) وأبونعيم فى الحلية (٢٣٧/٤) وأبو عبيد (٥٥٠). عن محمد بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه.

٢٧ - باب من تحل له الصدقة

١٨٤١ - ((لا تحل الصدقة لغني، إلا لخمسة)) فتحل لهم وهم أغنياء، لأنهم أخذوها بوصف آخر، قاله الزرقانى. وقال ابن رشد فى بداية المجتهد: الجمهور على أنه لا يجوز الصدقة للأغنياء بأجمعهم، إلا للخمسة الذى نص عليهم النبي ﷺ فى هذا الحديث. وروى عن القاسم أنه لا يجوز أخذ الصدقة لغني أصلا، مجاهدا كان أو عاملا. قال: وسبب اختلافهم هو هل العلة فى إيجاب الصدقة للأصناف

المذكورين هو الحاجة فقط، أو الحاجة والمنفعة العامة إلى آخر ما قال، وعند الحنفية سبب استحقاق الزكاة في الكل واحد، وهو الفقر والحاجة إلا العاملين عليها والمؤلفة، واختلاف الأسماء إنما هو لبيان أسباب الحاجة.

وقال أبو بكر الجصاص الرازي في أحكام القرآن (١٢٨/٣) وجميع من يأخذ الصدقة من هذه الأصناف فإنما يأخذها صدقة بالفقر والمؤلفة قلوبهم والعاملون عليها لا يأخذونها صدقة وإنما تحصل الصدقة في يد الإمام للفقراء ثم يعطى الإمام المؤلفة منها لدفع أذيتهم عن الفقراء وسائر المسلمين، ويعطيها العاملين عوضاً من أعمالهم، لا على أنها صدقة عليهم، وإنما قلنا ذلك لقول النبي ﷺ "أمرت أن آخذ الصدقة من أغنيائكم وأردّها في فقرائكم"، فبين أن الصدقة مصروفة إلى الفقراء ، فدل ذلك على أن أحدا لا يأخذها صدقة إلا بالفقر، وأن الأصناف المذكورين إنما ذكروا يانا لأسباب الفقر.

قلت: اعتبار الفقر في جميع الأصناف غير العامل والمؤلف وجعله مناطاً للاستحقاق، ليس صحيحاً، فإن الله تعالى قد فرق بين هذه الأصناف بالتسمية، وعطف بعضها على بعض، وجعل العامل وما بعده صنفاً، غير الفقراء والمساكين، فلا يشترط وجود معناهما فيما ذكر بعدهما، كما لا يشترط معناه فيهما، ولا يجب وجود صفة هذين الصنفين في بقية الأصناف كما لا يلزم وجود صفة تلك الأصناف فيهما، وأما حديث معاذ ففيه بيان صنف واحد فقط. ولذا احتجّ به من ذهب إلى جواز صرف الزكاة إلى صنف واحد.

وقال القارى في المرقاة (١١٩/٤): ظاهر حديث معاذ أن دفع المال إلى صنف واحد جائز، كما هو مذهبننا، انتهى. وهكذا استدل به لذلك ابن الجوزى وأبو عبيد والكاسانى فى البدائع والقرطبي المالكي فى المفهم، وابن قدامة فى المغنى وغيرهم من الشراح. وخصّ هذا الصنف بالذكر مع كون المقام مقام إرسال البيان لأهل اليمن، وتعليمهم لمقابلة الأغنياء، ويحتمل أن يكون ذلك لكون الفقراء هم الأغلب، أو لبيان أنهم الأحق والأهم، وكانت آية مصارف الزكاة معلومة معروفة، فلم تكن حاجته إلى تعديد جميع مصارفها، وحديث الباب نصّ فى الرد على الحنفية، وعلى ابن القاسم، وقد تكلف ابن الهمام وغيره للجواب عنه.

لعامل عليها، أو لغاز في سبيل الله، أو لغنى اشتراها بماله،

وقال الإمام الشوكاني في السيل الجرار لا ينافى ما صرّحت به الآية من المصارف الثمانية ما ورد، من أن الزكاة تؤخذ من الأغنياء وترد في الفقراء ، فإن ذلك محمول على أنه لم يوجد في المحل الذي أخذت منه إلا الفقراء ، أما إذا وجد غيرهم فله حق فيها كحق الفقراء ، فيجمع بين الأدلة بهذا، وأما من اشترط الفقر في جميع الأصناف فلا يحتاج إلى الجمع بهذا، ولكن هذا الاشتراط خلاف ظاهر القرآن، وخلاف ما ثبت في السنة، كقوله ﷺ: " لا تحل الصدقة لغنى إلا لغازي في سبيل الله "، كذا في المرعاة (٢٣٥/٦).

((أو لغازٍ في سبيل الله)) أى يجوز له أخذ الزكاة والاستعانة بها في غزوة وإن كان غنيا، وإليه ذهب الأئمة الثلاثة وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وأبو عبيد وابن المنذر. وقال أبو حنيفة: لا يحل للغازي، إلا أن يكون منقطعاً به، أو فقيراً. ((أو لغنى اشتراها)) أى الزكاة من الفقير، ((بماله)) وهذا بعمومه يقتضى جواز شراء المتصدق صدقته ممن دفعها إليه، وهو قول أبي حنيفة والشافعي ومن وافقهما، وحمل هؤلاء قوله ﷺ: " ولا تعد في صدقتك "، على كراهة التنزيه، وذهب قوم إلى عدم جواز شراء صدقة نفسه، وحملوا النهي على التحريم، وقالوا: المراد بالرجل الغنى في حديث أبي سعيد، غير المتصدق، فيجوز له شراء صدقة غيره.

وقال ابن قدامة في المغنى (٦٥١/٢): وليس لمخرج الزكاة شراؤها ممن صارت إليه ورؤى ذلك عن الحسن، وهو قول قتادة ومالك. وقال أصحاب مالك: فإن اشتراها لم ينقض البيع، وقال الشافعي وغيره: يجوز، لقول النبي ﷺ: " لا تحل الصدقة لغنى إلا لخمسة، رجل ابتاعها بماله "، وروى سعيد في سننه: أن رجلاً تصدق على أمه بصدقة، ثم ماتت، فسأل النبي ﷺ فقال: قد قبل الله صدقتك، وردّها إليك الميراث "، وهذا في معنى شرائها، ولأن ما صح أن يملك إرثاً صح أن يملك ابتياعاً، كسائر الأموال، ولنا ما روى عمر أنه قال: " حملت على فرس في سبيل الله، فأضاعه الذي كان عنده، وظننت أنه بائع برخص، فأردت أن أشتريه، فسألت رسول الله ﷺ فقال: لا تتبعه، ولا تعد في صدقتك، ولو أعطاكه بدرهم "، الحديث متفق عليه، فإن قيل: يحتمل أنها كانت حبساً في سبيل الله، فمنعه لذلك. قلنا: لو كان حبساً لما باعها الذي هي في يده، ولا هم عمر بشرائها، ولأن النبي ﷺ ما أنكر بيعها، إنما أنكر على عمر الشراء معللاً بكونه عائداً في الصدقة. الثاني: إننا نحتج بعموم اللفظ من

أو فقير تصدق عليه فأهداها لغني، أو غارم".

غير نظر إلى خصوص السبب. فإن النبي ﷺ قال: لا تعد في صدقتك، أى بالشراء والأخذ، بعموم اللفظ أولى من التمسك بخصوص السبب، فإن قيل: إن اللفظ لا يتناول الشراء، فإن العود في الصدقة استرجاعها بغير عوض وفسخ العقد كالعود في الهبة، ولو وهب إنسانا شيئاً ثم اشتراه منه جاز. قلنا: النبي ﷺ ذكر ذلك جواباً لعمر، حين سأله عن شراء الفرس، فلو لم يكن اللفظ متناولاً للشراء المسؤول عنه لم يكن محيياً له. ولا يجوز إخراج خصوص السبب من عموم اللفظ، لثلا يخلو السؤال عن الجواب. وقد روى عن جابر وابن عمر النهي عن اشتراء المتصدق صدقته، ولأن في شرائه لها وسيلة إلى استرجاع شيء منها، لأن الفقير يستحي منه فلا يماكسه في ثمنها، وربما رخصها له طمعا في أن يدفع إليه صدقة أخرى، وأما حديثهم فنقول به وأنها ترجع إليه بالميراث، وليس هذا محل النزاع، قال ابن عبد البر: كل العلماء يقولون: إذا رجعت إليه بالميراث طابت له، إلا ابن عمر والحسن بن حي، وليس البيع في معنى الميراث، لأن الملك ثبت بالميراث حكما بغير اختياره، وحديث أبي سعيد عام، وحديثنا خاص، فالعمل به أولى.

وقال الشوكاني في النيل (١٩٨/٤): لا معارضة بين الحديثين، لأن حديث عمر في صدقة التطوع، وحديث أبي سعيد في صدقة الفريضة، فيكون الشراء جائزا في صدقة الفريضة، إلى آخر ما قال ((تصدق)) بصيغة المجهول، ((عليه)) بشيء، ((فأهداها)) أى ذلك الشيء، ((لغني)) فيحل له، كما جاء في الحديث في قصة بريرة، وفي هذا دليل على أن الزكاة والصدقة إذا بلغت محلها ملكها الآخذ، فيحوز له التصرف فيها بالبيع والصدقة والهدية، وتغيرت صفتها، وزال عنها اسم الزكاة، وتغيرت الأحكام المتعلقة بها، ((أو غارم)) هو من غرم، لا لنفسه، بل لغيره، كإصلاح ذات البين بأن يخاف وقوع فتنة بين شخصين، أو قبيلتين، فيتدّين من يطلب صلاح الحال بينهما مالا لتمكين الفائدة فيحوز له أن يقضى ذلك من الزكاة وإن كان غنيا، هكذا فسره الشافعي والجمهور.

قال ابن تيمية في المنتقى: يحمل هذا الغارم على من تحمّل حمالة لإصلاح ذات البين، كما في حديث قبيصة عند مسلم: لا لمصلحة نفسه، لقوله في حديث أنس "أو لذي غرم مفضّع"، قال الخطابي في المعالم (٥٥/٢) أما الغارم الغني فهو الرجل يتحمّل الحمالة ويدان في المعروف وإصلاح ذات البين، وله مال إن بيع فيها افتقر، فيوفر عليه ماله ويعطى من الصدقة ما يقضى به دينه. وأما الغارم

الذى يدان لنفسه وهو معسر فلا يدخل في هذا المعنى، لأنه من جملة الفقراء ، انتهى . وقال أبو حنيفة: الغارم مديون استغرق دينه ماله، وفي الهداية: الغارم: من لزمه دين، ولا يملك نصابا فضلا عن دينه، وردَّ بأنه من جملة الفقراء . والحاصل أن الغارم يحل له أخذ الزكاة لقضاء ما تحمّل وإن كان غنيا، فهو كالغازي والمؤلف، عند الشافعي وأحمد والجمهور. وقال أبو حنيفة: لا تجل له إلا إذا كان فقيرا، لعموم حديث عبد الله بن عمرو.

وقال الشوكاني في السيل الجرار (٨٥/٢) لا وجه لاشتراط الفقر فيه، فإن القرآن لم يشترط ذلك والسنة المطهرة مصرّحة بعدم اشتراط الفقر فيه، كما في حديث أبي سعيد، فذكره، ثم قال: فهذا الحديث فيه التصريح بعدم اشتراط الفقر في الغارم ومن ذكر معه، بل يعطى الغارم من الزكاة ما يقضى دينه وإن كان أنصبا كثيرة.

وقال السندي قوله "أو غارم" أى مديون لا يبقى عنده بعد أداء الدين قدر النصاب، ولم يذكر ابن السبيل، لأنه لا يأخذه إلا حال الحاجة، فهو بالنظر إلى تلك الحاجة فقير وإن كان غنيا في بلده، ثم الحديث دليل على أن الفقر لازم في مصارف الزكاة كلها، والله أعلم.

والحديث صحيح أخرجه أيضا مالك وأبو داود في الزكاة، والدارقطني (١٢١/٢) والبيهقي (١٥/٧) والحاكم (٤٠٨/١) وابن خزيمة (٧١/٤) وعبد الرزاق (١٠٩/٤) وابن الجارود (١٣٣) وابن عبد البرّ في التمهيد (٩٦/٥) وأحمد (٥٦/٣) وأبو عبيد في الأموال (٣٤٩) من طريق معمر عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وخالفه مالك، فرواه عن زيد بن أسلم عن عطاء مرسلا، أخرجه في الموطأ، ومن طريقه أبو داود والحاكم (٤٠٨/١) والبيهقي (١٥/٧) وابن عبد البرّ (٩٦/٥) والبيهقي (٨٩/٦) وقال أبو داود: رواه ابن عيينة عن زيد، كما قال مالك، وكذا قال البيهقي وابن عبد البرّ وزاد: "وإسماعيل بن أمية"، قال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين، ولم يخرجاه لإرسال مالك بن أنس إياه، عن زيد بن أسلم. ثم قال: وهذا يعنى الحديث، من شرطى في خطبة الكتاب أنه صحيح، فقد يرسل مالك ويصله، أو يسنده ثقة، والقول فيه قول الثقة الذى يصله ويسنده، وواقفه الذهبى.

قلت: وهو كما قالوا، والله أعلم.

(٢٨) باب فضل الصدقة

١٨٤٢ - حدثنا عيسى بن حماد المصري. أنبأنا الليث بن سعد، عن سعيد بن أبي سعيد المقبري، عن سعيد بن يسار؛ أنه سمع أبا هريرة، يقول: قال رسول الله ﷺ: "ما تصدق أحد بصدقة من طيب، ولا يقبل الله إلا الطيب، إلا أخذها الرحمن بيمينه....."

٢٨- باب فضل الصدقة

١٨٤٢ - ((من طيب)) أى حلال، وهذا هو الطيب طبعاً، والمراد ههنا هو الأول، ((ولا يقبل الله إلا الطيب)) جملة معترضة بين الشرط والجزاء، لتقرير ما قبله، وفيه دليل على أن غير الحلال غير مقبول. قال السندي: هذه جملة معترضة لبيان أنه لا ثواب في غير الطيب، لا أن ثوابه دون هذا الثواب، إذ قد يتوهم من التقييد أنه شرط لهذا الثواب بخصوصه، لا لمطلق الثواب، فمطلق الثواب يكون بدونه أيضاً، فذكرت هذه الجملة دفعا لهذا التوهم، ومعنى عدم قبوله أنه لا يثيب عليه ولا يرضى به. وقال القرطبي: وإنما لا يقبل الله الصدقة بالحرام لأنه غير مملوك للمصدق، وهو ممنوع من التصرف فيه، والمتصدق به متصرف فيه، فلو قبل منه لزم أن يكون الشيء مأموراً ومنهياً من وجه واحد، وهو محال.

((بيمينه)) قيل: هو كناية عن حسن القبول ووقوعها منه عز وجل موقع الرضا، وذكر اليمين للتشريف والتعظيم، وكلتا يدي الرحمن يمين. قال المازري: هذا الحديث وشبهه إنما عبر به على ما اعتادوا في خطابهم، ليفهموا عنه، فكفى عن قبول الصدقة بأخذها باليمين، وعن تضعيف أجرها بالتربية. وقال عياض: لما كان الشيء الذي يرضى ويعز يتلقى باليمين ويؤخذ بها استعمال في مثل هذا، واستعير للقبول والرضا. وقال الزين المنير: الكناية عن الرضا والقبول بالتلقى باليمين لتثبت المعاني المعقولة من الأذهان، وتحقيقها في النفوس تحقيقات المحسوسات، أى لا يتشكك في القبول، كما لا يتشكك من عاين التلقى للشيء بيمينه، لا أن تناول كالتناول المعهود، ولا أن المتناول به جاء، كذا في المرعاة (٦/٣٢٠).

قلت: الحق في هذا وأمثاله من أحاديث الصفات هو ما روى عن السلف أن يؤمن المرأ به، كما جاء . ويجريه على ظاهره، ولا يتعرض له بتأويل وتفسير ولا تحريف ولا تمثيل ولا تعطيل، بل يكمل

وإن كانت تمرّة. فتربو في كف الرحمن تبارك وتعالى حتى تكون أعظم من الجبل. ويربها له كما يربي أحدكم فلوه أو فصيلة".

١٨٤٣ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع. ثنا الأعمش، عن خيثمة، عن عدى بن حاتم؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه. ليس بينه وبينه ترجمان. فينظر أمامه فستقبله النار. وينظر عن أيمن منه فلا يرى إلا شيئاً قدمه. وينظر عن أشأم منه فلا يرى إلا شيئاً قدمه. فمن استطاع منكم أن يتقى النار، ولو بشق تمرّة فليفعل".

علمه ويفوض كيفه إلى العليم الخبير. قال الترمذى فى جامعه: قال أهل العمل من أهل السنة والجماعة: نؤمن بهذه الأحاديث ولا نتوهم فيها تشبيها، ولا نقول: كيف؟ هكذا روى عن مالك وابن عينة وابن المبارك وغيرهم قالوا فى هذه الأحاديث: "أمروها بلا كيف"، وأنكرت الجهمية هذه الروايات.

((فتربوا)) عطف على "أخذها"، أى يزيد تلك الصدقة وربّيها، من التربية، بالتأنيث، أى الصدقة، أو ثوابها، أو تلك التمرة، ((أعظم من الجبل)) فى الثقل. وفى رواية البخارى "مثل الجبل"، ولابن جرير "حتى يوافى بها يوم القيامة؛ وهى أعظم من أحد"، يعنى التمرة، وهى عند الترمذى بلفظ "حتى إن اللقمة لتصير مثل أحد"، قال الحافظ: والظاهر أن المراد بعظمها أن عينها تعظم لتثقل فى الميزان، ويحتمل أن يكون ذلك معبرا به عن ثوابها، ((فَلَوْه)) - بفتح الفاء، وضم اللام، وتشديد الواو - أى الصغير من أولاد الفرس، فإن تربيته يحتاج إلى مبالغة فى الاهتمام به عادة، ((أو فصيلة)) وهو ولد الناقة، وكلمة "أو" للشك من الراوى، أو للتنويع.

والحديث أخرجه أيضا البخارى تعليقا فى الزكاة، وفى التوحيد، ومسلم والترمذى والنسائى فى الزكاة، وابن خزيمة فى صحيحه (٩٢/٤) وفى كتاب التوحيد (١٤٤/١) والبيهقى فى الشعب (٨٧/٧) وفى الأسماء والصفات (٤١٤) وأحمد (٥٣٨/٢) وابن المبارك فى الزهد (٢٢٨) من طرق عن الليث عن سعيد المقبرى عن سعيد بن يسار به. إسناده صحيح ورواه مالك عن سعيد بن يسار مرسلا، لم يذكر أبا هريرة رضى الله عنه.

١٨٤٣ - إسناده صحيح وقد تقدم شرح الحديث وتخريجه مفصلاً برقم: ١٨٥، راجع هناك.

١٨٤٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلى بن محمد. قالوا: ثنا وكيع، عن ابن عون، عن حفصة بنت سيرين، عن الرباب أم الرائح بنت صُليح، عن سلمان بن عامر الضبي؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "الصدقة على المسكين صدقة، وعلى ذي القرباة اثنتان: صدقة وصلّة".

١٨٤٤ - ((الصدقة على المسكين)) إطلاقه يشمل الفرض والندب، فيدلّ على جواز أداء الزكاة إلى القربة مطلقاً. قال الإمام الشوكاني في النيل (٢٠٠/٤): قد استدلّ بالحديث على جواز صرف الزكاة إلى الأقارب، سواء كانوا ممن تلزم لهم النفقة، أم لا، لأن الصدقة المذكورة فيه لم تقيد بصيغة التطوع، ولكنه قد تقدّم عن ابن المنذر أنه حكى الإجماع على عدم جواز صرف الزكاة إلى الأولاد، ((صدقة)) واحدة ((اثنتان)) أى صَدَقَتَانِ اثنتان، يعنى ففيهما أجران، فهذا حتّ على التصدّق على ذي القرباة والاهتمام به، ((صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ)) يعنى أن الصدقة على الأقارب أفضل، لأنه خير، ولا أنهما أفضل من واحد. قال العريزي: لكن هذا غالبى، وقد يقتضى الحال العكس.

والحديث صحيح أخرجه أيضا الترمذى والنسائى فى الزكاة، وابن حبان (١٣٢/٨) والبيهقى (٢٧/٧) وابن أبى شيبة (١١٠/٣) وابن خزيمة (٧٧/٤) والحاكم (٤٠٧/١) والدارمى (٣٩٧/١) وأحمد (١٧/٤) والطبرانى فى الكبير (٣٣٨/٦) من طرق عن حفصة بنت سيرين عن الرباب أم الرائح بنت صُليح عن سلمان بن عامر الضبى. وفى الباب عن زينب الثقفية زوجة عبد الله بن مسعود عند البخارى ومسلم. وعن أبى أمامة الباهلى عند الطبرانى فى الكبير، وفيه عبد الله بن زحر، وهو ضعيف، وعن أبى طلحة الأنصارى عند الطبرانى أيضا، قال الهيثمى (١١٦/٣): وفيه من لم أعرفه.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(٩) كتاب النكاح

(١) باب ما جاء في فضل النكاح

١٨٤٥ - حدثنا عبدالله بن عامر بن زرارة. ثنا علي بن مسهر، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة بن قيس؛ قال: كنت مع عبدالله بن مسعود بمنى. فخلا به عثمانُ.

(٩) كتاب النكاح

النكاح: فى اللغة، الضم والتداخل. وفى الشرع، عقد بين الزوجين يحل به الوطئ، وهو حقيقة فى العقد، محاز فى الوطئ. وهو الصحيح. لقوله تعالى: ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ﴾، والوطئ لا يجوز إلا بالإذن. وقال أبو حنيفة: هو حقيقة فى الوطئ. محاز فى العقد، لقوله ﷺ: "تناكحوا تناسلوا"، وقوله: "لعن الله ناكح يده"، وقيل: إنه مشترك بينهما. وقال الفارسي: إنه إذا قيل: "نكح فلانة، أو بنت فلان" فالمراد به العقد، وإذا قيل: نكح زوجته" فالمراد به الوطئ. ويدل على القول الأول ما قيل: إنه لم يرد فى القرآن إلا العقد. كما صرح بذلك الزمخشري فى كشفه فى أوائل سورة النور، ولكنه منتقض لقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾. وقال أبو الحسن بن فارس: إن النكاح لم يرد فى القرآن إلا للترويج، إلا قوله تعالى: ﴿وَابْتُلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ﴾، فإن المراد به الحلم، قاله الشوكاني فى النيل (١١٥/٦).

وفوائد النكاح كثيرة، منها أنه سبب لوجود النوع الإنسانى، ومنها قضاء الوطر بنيل اللذة والتمتع بالنعمة، وهذه هى الفائدة التى فى الجنة، إذ لا تناسل فيها، ومنها غصّ البصر، وكفّ النفس عن الحرام، وغير ذلك.

١ - باب ما جاء فى فضل النكاح

١٨٤٥ - ((فخلا به عثمانُ)) الضمير المحرور لابن مسعود، أى انفرد عثمانُ بابن مسعود. وفيه دليل

فجلست قريبا منه. فقال له عثمان: هل لك أن أزوجه جارية بكرة تذكرك من نفسك بعض ما قد مضى؟ فلما رأى عبد الله أنه ليس له حاجة سوى هذا، أشار إلى يده. فجتت وهو يقول: لئن قلت ذلك، لقد قال رسول الله ﷺ: "يا معشر الشباب! من استطاع منكم الباءة فليتزوج."

على استحباب الإسرار بمثل هذا، فإنه مما يستحى من ذكره بين الناس، ((جارية)) صغيرة، ((بعض ما قد مضى)) من عهد الشباب، لعل عثمان رأى به قسفاً وراثته هيبة، فحمل ذلك على فقد الزوجة التي تُرْفِيه، ويؤخذ منه أن معاشررة الزوجة الشاببة تزيد في القوة والنشأة، بخلاف عكسها، فبالعكس، ((إنه ليس له)) أي لعثمان، ((حاجة)) يطلب لها الخلو، ((سوى هذا)) الذي ذكر، أي ورأى أنه لا يحتاج إلى ذلك فلا حاجة إلى بقاء الخلو بسببه، ((لئن قلت ذلك .. الخ)) لعل غرضه من نقل هذا الحديث أن هذا الأمر للشباب، وأنا لست منهم. قال السندي: يحتمل أنه تحسين كلام عثمان أي إن ما حضضتني عليه فهو ما حضنا عليه رسول الله ﷺ أيضاً، ويحتمل أنه رد عليه بناء على أن الخطاب في الحديث بالشباب.

((يا معشر الشباب!)) المعشر: هو الطائفة الذين يشملهم وصف، فالشباب معشر، والشيوخ معشر، والشباب جمع شاب، ويجمع أيضا على شبيبة وشبان - بضم أوله وتشديد الباء - كفارس وفُرسان، وأصله الحركة والنشاط. قال السندي: الطائفة التي يشملها وصف كالنوع والجنس ونحوه، والشباب كذلك، والشباب: بفتح الشين، جمع شاب. ويحىء مصدرا أيضا، لكن ههنا جمع. وقال النووي في شرح مسلم (١٧٣/٩): "والشباب عند أصحابنا هو من بلغ، ولم يحاوز ثلاثين سنة". وقال القرطبي: يقال له "حدث" إلى ست عشرة سنة، ثم "شاب": إلى اثنين وثلاثين، ثم "كهل"، وكذا ذكره الزمخشري. وقال ابن مشاش المالكي في الجواهر إلى أربعين. وإنما خص الشباب بالخطاب، لأن الغالب وجود قوة الداعى فيهم إلى النكاح، بخلاف الشيوخ، وإن كان المعنى معتبرا إذا وجد السبب في الكهول والشيوخ أيضا، ((البائة)) - بالهمزة وتاء التأنيث ممدودا - قال النووي: فيها أربع لغات، الفصيحة المشهورة البائة. بالممد والهاء، والثانية: البائة بلا ممد، والثالثة: الباء بالممد، بلا هاء، والرابعة: البائة بهائين، بلا ممد. وأصلها في اللغة الجماع، مشتقة من المباءة، وهي المنزل، ومنه مباءة الإبل، وهو موطنها، ثم قيل: لعقد النكاح بقاء، لأن من تزوج امرأة بواها منزلا، قال: واختلف العلماء في المراد بالباءة هنا على قولين، يرجعان إلى معنى واحد، أصحهما أن المراد

فإنه أغضَّ للبصر وأحصن للفرج. ومن لم يستطع، فعليه بالصوم،

معناه اللغوي، وهو الجماع، فتقديره "من استطاع منكم الجماع لقدرته على مؤنة"، وهي مؤنة النكاح فليتزوج، ومن لم يستطع الجماع لعجزه عن مؤنونه فعليه الصوم، ليدفع شهوته. والقول الثاني: أن المراد هنا بالباءة مؤنة النكاح، سُميت باسم ما يلازمها، والذي حمل القائلين بهذا قوله عليه السلام: "ومن لم يستطع فعليه بالصوم"، قالوا: "والعاجز عن الجماع لا يحتاج إلى الصوم لدفع الشهوة، فوجب تأويل الباءة على المؤنة".

((فإنه)) أى التزوج ((أغضَّ للبصر)) أى أشدَّ غَضًّا وأحصن أى أشدَّ إحصانًا له ومنعا من الوقوع فى الفاحشة، وما أطفَّ ما وقع لمسلم حيث ذكر عقب حديث ابن مسعود هذا بيسير حديث جابر رفعه "إذا أحدكم أعجبت المرأة فوَقعت فى قلبه فليعمد إلى امرأته فليواقعها، فإن ذلك يرد ما فى نفسه"، فإن فيه إشارة إلى المراد من حديث الباب. وقال ابن دقيق العيد فى إحصان الأحكام: "يحتمل أن تكون "أفعل" على بابها، فإن التقوى سبب لغض البصر، وتحصين الفرج، وفى معارضتها الشهوية الداعية، وبعد حصول التزويج يضعف هذا العارض، فيكون أغضَّ وأحصن، مما لم يكن، لأن وقوع الفعل مع ضعف الداعى أندر من وقوعه مع وجود الداعى، ويحتمل أن يكون "أفعل" فيه لغير المبالغة، بل إخبار عن الواقع فقط، كذا فى الفتح (١٠٩/٩).

وفيه الحث على غض البصر وتحصين الفرج بكل ممكن وعدم التكليف بغير المستطاع، ويؤخذ منه أن حظوظ النفس والشهوات لا تتقدم على أحكام الشرع، بل هى دائرة معها.

((وأحصن)) أى أحفظ ((للفرج)) عن الوقوع فى الحرام، ((فعليه بالصوم)) قال عياض: ليس فيه إغراء الغالب، بل الخطاب للحاضرين الذين خاطبهم أولاً بقوله "من استطاع منكم" فالهاج، فى قوله عليه السلام "فعليه" ليست لغائب، وإنما هى للحاضر المبهم، إذ لا يصح خطابه بالكاف ونظير هذا قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحُرُّ بِالْحُرِّ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَى بِالْأُنْثَى فَمَنْ عُفِيَ لَهُ مِنْ أَخِيهِ شَيْءٌ﴾، ومثله لو قلت لآنتين: من قام منكما فله درهم، فالهاء للمبهم من المخاطبين، لا لغائب.

وقد استحسنته القرطبي وهو حسن بالغ، وقد تفتن له الطيبي، وفى الحديث إرشاد الـ

مؤنة النكاح إلى الصوم، كذا قال الحافظ فى الفتح (١٠٩/٩).

قال الشيخ ولى الله الدهلوى فى حجة الله البالغة (١٢٢/٢) اعلم أن المني إذا كثر تولده فى

فإنه له وجاء".

صعد بخاره إلى الدماغ فحبب إليه النظر إلى المرأة الجميلة، وشغف قلبه حبها ونزل قسط منه إلى الفرج فحصل الشيق واشتدت شهوته وأكثر ما يكون ذلك في وقت الشباب، وهذا حجاب عظيم من حُجْب الطبيعة يمنعه من الإمعان في الإحسان ويهيجه إلى الزنا، ويفسد عليه الأخلاق ويوقعه في مهالك عظيمة من فساد ذات البين، فوجب إماطة هذا الحجاب، فمن استطاع الجماع. وقدر عليه بأن تيسرت له مثلاً امرأة على ما تأمر به الحكمة، وقدر على نفقتها فلا أحسن له من أن يتزوج، فإن التزويج أعض للبصر وأحصن للفرج، من حيث أنه سبب لكثرة إفراغ المنى. ومن لم يستطع ذلك فعليه بالصوم، فإن سرّد الصوم له خاصة في كسر سورة الطبيعة، وكبحها عن غلوائها، لما فيه من تقليل مادتها، فيتغير به كل خلق فاسد نشأ كثرة الاختلاط، ((فإنه)) أي الصوم، ((له)) أي للفرج، ((وجاء)) - بكسر الواو والمد- أي كسر لشهوته، وهو في الأصل رضّ لخصيتين ودقهما لتضعف الفحولة، فالمعنى أن الصوم يقطع الشهوة ويدفع شر المنى كالوجاء.

تنبيه: استدل بهذا الحديث بعض المالكية على تحريم الاستمنا، لأنه أرشد عند العجز عن التزويج إلى الصوم الذي يقطع الشهوة، فلو كان الاستمنا مباحاً لكان الإرشاد إليه أسهل. وتعقب دعوى كونه أسهل، لأن الترك أسهل من الفعل، وقد أباح الاستمنا طائفة من العلماء، وهو عند الحنابلة وبعض الحنفية لأجل تسكين الشهوة، كذا في الفتح (١١٢/٩).

قلت: في الاستمنا ضرر عظيم على المستمنى بأى وجه كان، فالحق أن الاستمنا فعل حرام، لا يجوز ارتكابه، لا لغرض تسكين الشهوة، ولا لغرض آخر، ومن أباحه لأجل التسكين فقد غفل غفلة شديدة، ولم يتأمل فيما فيه من الضرر، هذا ما عندي، والله تعالى أعلم.

والحديث يدل على استحباب عرض الصاحب على صاحبه أمر الزواج إذا رأى حالته تدعو إلى ذلك، أو على استحباب نكاح الشابة لأنها أبلغ في الوصول إلى مقاصد الزواج، فإنها ألد استمتاعاً وأطيب نكحة، وأرغب في الاستماع بها، الذي هو مقصود النكاح، وأحسن عشرة، وأفكّه محادثة، وأجمل منظراً، وألين ملمساً، وأقرب إلى أن يعودها زوجها الأخلاق التي ترضيه، وسيأتي إن شاء الله تعالى لذلك مزيد بيان في باب تزويج الأبقار، وعلى أنه ينبغي لمن لا يقدر على الوطئ، أو قدر ولم يجد مثنون النكاح أن يترك التزويج، ويكثر من الصوم ليضعف شهوته، وعلى استحباب النكاح لمن

١٨٤٦ - حدثنا أحمد بن الأزهر. ثنا آدم. ثنا عيسى بن ميمون، عن القاسم، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: "النكاح من سنتي. فمن لم يعمل بسنتي فليس مني. وتزوجوا، فإني مكاتر بكم الأمر. ومن كان ذا طول فليتكح ومن لم يجد فعله بالصيام. فإن الصوم له وجاء".

تاقت إليه نفسه، وقدر على نفقاته.

والحديث أخرجه أيضا البخارى ومسلم وأبو داود والنسائي فى المحتبى وفى الكبرى فى النكاح، والبيهقى فى الكبرى (٧٧/٧) وفى الصغير (٧/٣) وفى المعرفة (٢٢٠/٥) وابن حبان (٣٣٥/٩) والبعقوى (٣/٩) وابن أبى شيبه (١٢٦/٤) وأحمد (٣٧٨/١) والخطيب فى تاريخ بغداد (١٥٦/٣) من طرق عن الأعمش. إسناده صحيح.

١٨٤٦ - ((عيسى بن ميمون)) المدنى، مولى القاسم بن محمد، يعرف بالواسطى، ويقال له ابن تليدان، وفرّق بينهما ابن مَعِين وابن حبان وابن ميمون. قال البخارى: منكر الحديث. وقال عمرو بن على وأبو حاتم: متروك الحديث. وقال الترمذى: يضعف فى الحديث. وقال النسائى: ليس بثقة. وقال الحافظ: ضعيف، من السادسة.

((النكاح)) أى طلب النساء بالوجه المشروع فى الدين ((من سنتى)) أى من طريقتى التى سلكتها، وسببى التى نذبتها، ((فمن لم يعمل بسنتى)) وأعرض عن طريقتى استهانةً وزُهدًا فيها، لا كسلا وتهاوُنًا. قال السندى: قوله "فمن لم يعمل بسنتى"، أى رغبة عنها وإعراضا وقلّة مبالاة بها، فلا يشمل الحديث من يترك النكاح لعدم تيسر المون. أو للاشتغال بالعبادة، ونحو ذلك. ((فليس منى)) أى من أتباعى. قال فى الفتح (١٠٥/٩): المراد بالسنة الطريقة، لا التى مقابل الفرض، والرغبة عن الشىء الإعراض عنه إلى غيره، والمراد من ترك طريقتى وأخذ طريقة غيرى، فليس منى. ولمع بذلك إلى الطريقة الرهبانية، فإنهم الذين ابتدعوا التشديد، كما وصفهم الله تعالى، وقد عابهم بأنهم ما رَعَوْا بما التزموها، وطريقة النبى ﷺ الحنيفية السمحاء، فيفطر ليتقوى على الصيام، وينام ليتقوى على القيام، ويتزوج لكسر الشهوة وإعفاف النفس، وقوله "فليس منى" إن كانت الرغبة عنه بضرب من التأويل يعذر صاحبه فيه، فمعنى أنه ليس منى، أى ليس على طريقتى، ولا يلزم أن يخرج. وإن كانت الرغبة إعراضا، فمعنى ليس منى، أى على ملّتى، لأن اعتقاد ذلك نوع من الكفر. ((فإني مكاتر بكم الأمر)) أى مفاخر بسببكم سائر الأمم لكثرة أتباعى.

١٨٤٧ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا سعيد بن سليمان . ثنا محمد بن مسلم . ثنا إبراهيم بن ميسرة ، عن طاؤس ، عن ابن عباس ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " لم نر (يُرى) للمتحابين مثل النكاح " .

(٢) باب النهي عن التبثُل

١٨٤٨ - حدثنا أبو مروان محمد بن عثمان العثماني . ثنا إبراهيم بن سعد ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن سعد ؛ قال : لقد رد رسول الله ﷺ على عثمان بن مظعون

والحديث فيه دلالة على فضل النكاح والترغيب فيه .

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف عيسى بن ميمون، المدني. لكن له شاهد صحيح، وله شاهد في الصحيحين وغيرهما من حديث عبدالله ابن مسعود، ورواه البيهقي في مسنده من حديث أنس رضي الله عنه.

والحديث حسن ذكره أيضا عليّ المتقي في الكنز (٢٧١/١٦).

١٨٤٧ - ((إبراهيم بن ميسرة)) الطائفي، نزيل مكة. وثقه ابن معين وأحمد والعجلي والنسائي وابن شاهين. وذكره ابن سعد في الطبقة الثالثة من أهل مكة، وقال: كان ثقة، كثير الحديث. وقال الحافظ: حافظ، من الخامسة.

((للمتحابين)) يحتمل الثنية والجمع، والمعنى أنه إذا كان بين اثنين محبة، فتلك المحبة لا يزيدها شيء من أنواع التعلقات بالتقربات، ولا يُدِيمها مثل تعلق النكاح، فلو كانت بينهما نكاح مع تلك المحبة لكانت المحبة كل يوم بالإزدياد والقوة.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، ورجاله ثقات، رواه أبو يعلى الموصلي عن زهير عن سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة، فذكره مثل حديث ابن ماجه، ورواه البيهقي في الكبرى من طريق عبدالله بن يوسف التنيسي، عن محمد بن مسلم الطريفي به، ورواه الحاكم من طريق ابن جريج عن إبراهيم ابن ميسرة عن طاؤس مرسلا، ورواه البيهقي أيضا عن الحاكم به.

والحديث صحيح أخرجه أيضا البيهقي في الصغير (٨/٣) والطبراني في الكبير (١٧/١١) وفي الأوسط (١١٥/٤)، عن طاؤس، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٢- باب النهي عن التبثُل

١٨٤٨ - ((رَدَّ رسول الله)) أى لم يأذن له فى التبثُل، بل نهاه عنه، ((عثمان بن مظعون)) كان من

التبتل. ولو أذن له، لاختصينا.

السابقين إلى الإسلام، وكانت وفاته في ذى الحجة، سنة (٢) من الهجرة، وهو أول من دُفِنَ بالبيع، ((التبتل)) قال النووي في شرح مسلم (١٧٦/٩) قال العلماء: هو الانقطاع عن النساء وترك النكاح، انقطاعاً إلى عبادة الله، وأصل التبتل القطع، ومنه مريم التبتول وفاطمة التبتول، لانقطاعهما عن نساء زمانهما ديناً وفضلاً ورغبة في الآخرة، ومنه: صدقة بتلة، أي منقطعة عن تصرف مالها. قال الطبري: التبتل هو ترك لذات الدنيا وشهواتها، والانقطاع إلى الله تعالى بالتفرغ لعبادته.

وقال الإمام الشوكاني في النيل (١١٦/٦): المراد به الانقطاع عن النكاح وما يتبعه من الملاذ إلى العبادة، لقوله تعالى: وتبتل إليه تبتيلاً، أي انقطع إليه انقطاعاً، وفسره مجاهد: بالإخلاص، وهو لازم الانقطاع.

وقال النووي: هذا عند الشافعية محمول على من تآقت نفسه إلى نكاح ووجد مئونه، وعلى من أضر به التبتل بالعبادات الكثيرة الشاقة، أما الإعراض عن الشهوات واللذات من غير إضرار بنفسه ولا تفويت حقٍّ لزوجة ولا غيرها ففضيلة، لا يمنع منها، بل مأمور به. هو كلام النووي. لكن قال في السيل الحرار (٢٤٣/٢) قد علم بنصوص الكتاب والسنة، وبإجماع الأمة أن الزنا حرام وكذلك ما يؤدي إليه وما هو مقدمة له، فمن حَسِبَ على نفسه الوقوع في هذا وجب عليه دفعه عن نفسه. فإن كان لا يندفع إلا بالنكاح وجب عليه ذلك، وإن كان يدفع بمثل الصوم أو السفر أو التقليل في طعامه وشرابه أو أكل غير ما فيه دسومة من الأطعمة لم يجب عليه النكاح، لإمكان دفع المعصية بدونه.

واستدل بهذا الرد، ويقول في حديث آخر "فليتزوج"، ويقول: "من رغب عن سنتي" وبسائر ما في أحاديث الباب من الأوامر ونحوها من قال بوجوب النكاح ((ولو أذن له)) في انقطاع عن النساء وغيرهن من ملاذ الدنيا، ((لاختصينا)) من الخصى، وهو الشق على الأنثيين وانتزاعهما.

قال الطيبي: كان الظاهر أن يقول: ولو أذن له لتبتلنا، ولكنه عدل عن هذا الظاهر إلى قوله "لاختصينا" لإرادة المبالغة، أي لبالغنا في التبتل حتى يفضى بنا الاختصاص، ويؤيده توارد استيذان جماعة من الصحابة النبي ﷺ في ذلك، كأبي هريرة وابن مسعود وغيرهما، كذا في فتح الباري (١١٨/٩).

وقال النووي في شرح مسلم (١٧٧/٩): وهذا محمول على أنهم كانوا يظنون جواز الاختصاص

باجتهادهم، ولم يكن ظنهم هذا موافقا، فإن الاختصاص في الآدمي حرام، صغيرا كان أو كبيرا، وقال البغوي: وكذا يحرم خصاء كل حيوان لا يؤكل. وأما المأكول فيجوز خصاؤه في صغره، ويحرم في كبره، والله أعلم.

قلت: يدل على عدم جواز خصاء البهائم مطلقا، صغيرة كانت أو كبيرة، مأكولة كانت أو غير مأكولة ما أخرجه البزار. قال الإمام الشوكاني في النيل (٩٩/٨) بإسناد صحيح من حديث ابن عباس أن النبي ﷺ نهى عن صبر الروح وعن إخصاء البهائم نهيا شديدا، وأخرجه أيضا البيهقي في سننه الكبرى. ويؤيد هذا الحديث ما رواه أحمد والطحاوي بإسناد ضعيف عن ابن عمر قال: نهى رسول الله ﷺ عن إخصاء الخيل والبهائم، ثم قال ابن عمر: فيها نماء الخلق. قال الشوكاني في النيل: فيه دليل على تحريم خصى الحيوانات. وقول ابن عمر "فيها نماء الخلق"، أى زيادته، إشارة إلى أن الخصى تنمو به الحيوانات ولكن ليس كل ما كان جالبا لنفع يكون حلالا. بل لا بد من عدم المانع، وإيلاء الحيوان ههنا مانع، لأنه إيلاء لم يأذن به الشارع، بل نهى عنه.

وقال الحافظ ابن كثير في تفسيره ﴿وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾، قال ابن عباس، يعنى بذلك خصى الدواب، وكذا روى عن ابن عمر وأنس وسعيد بن المسيب وعكرمة وأبي عياض وقتادة وأبي صالح والثوري. وقد ورد في حديث النهى عن ذلك. وقيل: المراد بتغيير خلق الله في هذه الآية تغيير دين الله. وقال ابن عباس في رواية عنه، ومجاهد وعكرمة وإبراهيم النخعي والحسن وقتادة والحكم والسدي والضحاك وعطاء الخراساني ﴿وَلَا مَرْتَهُمْ فَلْيَغَيِّرَنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾ يعنى دين الله عز وجل. وهذا كقوله ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ﴾، على قول من جعل ذلك أمرا، أى لا تبدلوا فطرة الله، ودعوا الناس إلى فطرتهم، كذا في تحفة الأحوذى (١٦٧/٢).

قلت: لو تأملت وتدبرت في الآيتين ظهر لك أن المراد بتغيير خلق الله في الآية الأولى هو تغيير الصورة، وأن المراد بتبديل خلق الله في الآية الثانية هو تبديل دين الله، ويدل على أن المراد بتغيير خلق الله في الآية الأولى هو تغيير الصورة ما أخرجه البخاري ومسلم من حديث عبدالله بن مسعود قال: "لعن الله أنواشمتا وأنواشمتا والمتمصات والمتفلمات للحسن المغيرات خلق الله"، الحديث.

وقد استدلل من إخصاء البهائم بما ورد من "أن رسول الله ﷺ ضحى بكبشين

١٨٤٩ - حدثنا بشر بن آدم وزيد بن أخزم. قالوا: ثنا معاذ بن هشام. ثنا أبي، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن التبتل.
 زاد زيد بن أخزم: وقرأ قتادة: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾.

موجوئين"، قالوا: لو كان اختصاء الحيوان المأكول حراما لما ضحى بالكبش الموجه، البتة. وفي هذا الاستدلال نظر، كما لا يخفى على المتأمل.

والحديث أخرجه أيضا البخارى ومسلم والترمذى والنسائى فى المحتبى، وفى الكبرى فى النكاح، والبيهقى (٧٩/٧) وابن حبان (٢٣٧/٩) والبغوى (٥/٩) والدارمى (١٣٣/٢) وعبدالرزاق (١٦٨/٦) وابن الجارود (٢٢٦) وأحمد (١٧٥/١) وأبو يعلى (١٢٠/٢) والبخارى (٢٧٩/٣) والطيالسى (٣٠) وأبو نعيم فى الحلية (٩٢/١) من طرق عن ابن المسيب عن سعد رضى الله عنه. إسناده صحيح.

١٨٤٩ - ((وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا)) يعنى أن النكاح من سنة المرسلين، فلا ينبغى تركها أصلا، وقد استدلت عائشة بهذه الآية على منع التبتل، روى النسائى عن سعد بن هشام أنه دخل على أم المؤمنين عائشة، قال: قلت: إنى أريد أن أسألك عن التبتل. فما ترين فيه؟ قالت: فلا تفعل، أما سمعت الله عز وجل يقول: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ وَجَعَلْنَا لَهُمْ أَزْوَاجًا وَذُرِّيَّةً﴾، فلا تبتل.

قال السندي: أى وهم الذين أمر الله تعالى بالافتداء بهديهم، فقال: فبهداهم اقتده، ثم للناس فى سماع الحسن عن سمرة كلام، إلا فى حديث العقيقة، والله أعلم.

والحديث صحيح بما قبله أخرجه أيضا الترمذى والنسائى فى النكاح، وأحمد (١٧/٥) والطبرانى فى الكبير (٢٥٩/٧) وقال الترمذى: حديث حسن غريب، وروى الأشعث بن عبدالملك هذا الحديث عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة عن النبي ﷺ نحوه، ويقال: كلا الحديثين صحيح. وفى عِلل الحديث (٤٠٢/١) قال ابن أبى حاتم: "سألت أبى عن حديث رواه أشعث بن عبدالملك عن الحسن عن سعد بن هشام عن عائشة أن النبي ﷺ نهى عن التبتل". ورواه معاذ بن هشام عن أبيه عن قتادة عن الحسن عن سمرة قلت له: أيهما الصحيح؟ قال أبى: قتادة أحفظ من أشعث، وأحسب الحديثين صحيحين، لأن لسعد بن هشام قصة فى سؤاله عائشة فى ترك النكاح، يعنى التبتل.

قلت: وقول أبى حاتم رحمه الله هو الراجح، فهما حديثان، لا حديث واحد، وفى الباب عن أنس

بن مالك وأبى هريرة وغيرهما.

(٣) باب حق المرأة على الزوج

١٨٥٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يزيد بن هارون، عن شعبة، عن أبي قزعة، عن حكيم بن معاوية، عن أبيه؛ أن رجلا سأل النبي ﷺ: ما حق المرأة على الزوج؟ قال: "أن يُطعمَها إذا طَعِمَ. وأن يَكسوها إذا اكتسَى. ولا يضرب الوجه. ولا يَقْبَح. ولا يهجرُ إلا في البيت".

٢ - باب حق المرأة على الزوج

١٨٥٠ - ((أبي قزعة)) اسمه سُويد بن حُجَير بتقديم المهمله، مصغرا، الباهلي، البصرى. وثقه ابن المدني وأبوداود والنسائي. وقال أبو حاتم: صالح. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الرابعة.

((أن يُطعمَها)) ليس التقييد، بل المطلوب الحث على المبادرة في إطعامها وكسوتها، كما يفعل الإنسان عادة ذلك في شأن نفسه، ((ولا يضرب الوجه)) إن احتاج إلى ضربها للتأديب، أو لتركها بعض الفرائض، لأنه أشرف الأعضاء لاشتماله على الحواس الحليمة، من السمع والبصر والشم والذوق، فربما أدى ضرب الوجه إلى تعطيل شيء من هذه الحواس، ((ولا يَقْبَح)) صورتها بضرب الوجه، ولا ينسب شيئا من أفعالها وأقوالها إلى القبح، ولا يقول لها "قَبَحَ اللهُ وجهك"، أو قبحك من غير حق، ((ولا يهجرُ إلا في البيت)) أى لا يهجرها إلا في المضجع، ولا يتحوّل عنها، ولا يحولها إلى دار أخرى، ولعل ذلك فيما يعتادون وقوعه من الهجر بين الزوج والزوجة، وإلا فيجوز هجرهن إذا انحست المعصية في بيت، كإيلاء النبي ﷺ إياهن شهرا، واعتزاله في المشربة (س).

والحديث فيه دليل على أن من حق المرأة على زوجها أن يُطعمَها ويكسوها على حسب حاله، وأن لا يضرب وجهها، ولا يقبَحها، ولا يهجرها في غير البيت، ويدل بمفهومه أن للزوج ضرب امرأته على غير الوجه إن اقتضى الحال ذلك، وهو موافق لقوله تعالى: ﴿وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَأَهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاصْرَبُوهُنَّ﴾، ضربا غير مبرح إن لم يرجعن بالهجر في الفراش.

والحديث صحيح أخرجه أيضا أبوداود في النكاح، والنسائي في الكبرى (٣٢٣/٦) وابن حبان (٤٨٢/٩) والبيهقي في الكبرى (٢٩٥/٥) وفي الصغير (٩٣/٣) والحاكم (١٨٧/٢) وأحمد (٤٤٧/٤) والطبراني في الكبير (٤٢٥/١٩). عن حكيم بن معاوية، عن أبيه رضى الله عنه.

١٨٥١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا الحسين بن علي، عن زائدة، عن شبيب بن غرقدة البارقى، عن سليمان بن عمرو بن الأحوص. حدثني أبي أنه شهد حجة الوداع مع رسول الله ﷺ. فحمد الله وأثنى عليه، وذكر ووعظ، ثم قال: "استوصوا بالنساء خيرا فإنهن عندكم عوان. ليس تملكون منهن شيئا غير ذلك. إلا أن يأتين بفاحشة مبينة. فإن فعلن فاهجروهن فى المضاجع واضربوهن ضربا غير مبرح. فإن أظعنكم فلا تبغوا عليهن سبيلا. إن لكم من نساءكم حقا ولنساءكم عليكم حقا. فأما حقكم على نساءكم، فلا يؤطئن فرشكم

١٨٥١ - ((شبيب بن غرقدة، البارقى)) الكوفى. وثقه ابن معين وأحمد وابن نمير. وذكره ابن حبان والعللى وابن شاهين وابن خلفون: فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الرابعة. ((سليمان بن عمرو بن الأحوص)) الجشمى، الكوفى. قال ابن القطان: مجهول. وذكره ابن حبان: فى الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من الثالثة.

((حدثني أبى)) عمرو بن الأحوص، الجشمى، صحابى، له حديث فى حجة الوداع.

((استوصوا بالنساء خيرا)) قيل: الاستيضاء قبول الوصية، أى أوصيكم بهن خيرا فاقبلوا وصيتى

فيهن. وقال الطيبى: للطلب، أى اطلبوا الوصية من أنفسكم أنفسهن بخير، أو يطلب بعضكم من بعض بالإحسان فى حقهن، والصبر على عوج أخلاقهن بلا سبب، وقيل: الاستيضاء بمعنى الإيضاء، ((عوان)) جمع عانية، بمعنى الأسير، ((غير ذلك)) أى غير الأمر المعهود الذى لأجله شرع نكاحهن. ((إلا أن يأتين بفاحشة)) أى لا تملكون غير ذلك فى وقت إلا وقت إتيانهن بفاحشة مبينة، أى ظاهرة فحشا وقبحا. والمراد النشوز وشكاسة الخلق وإيذاء الزوج وأهله باللسان واليد، لا الزنا، إذ لا يناسب. ((فى المضاجع)) المراقدة، أى فلا تدخلوهن تحت اللحف، ولا تباشروهن، فىكون كناية عن الجماع، ((ضربا)) وهذا هو الملاثم لقوله تعالى: ﴿وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ﴾، الآية. فالحديث على هذا كالتفسير للآية، فإن المراد بالضرب فيها هو الضرب المتوسط، لا الشديد، ((غير مبرح)) - بضم، ففتح، وتشديد راء، وحاء مهملة - هو الشديد الشاق، ((أظعنكم)) فى ترك النشوز، ((فلا تبغوا.. الخ)) بالتوبيخ والأذية، أى فأزيلوا عنهن التعرض، واجعلوا ما كان منهن كأن لم يكن، فإن التائب من الذنب كمن لا ذنب له، ((فلا يؤطئن فرشكم)) صفة جمع النساء، من الإيضاء، قال ابن جرير فى تفسيره فى معناه: ألا يمكن من أنفسهن أحدا سواكم، ورد: بأنه لا معنى حينئذ لاشتراط الكراهة، لأن الزنا حرام

من تکرهون. ولا يأذن في بيوتكم لمن تکرهون. ألا، وحقهن عليكم أن تحسنوا إليهن في كسوتهن وطعامهن".

(٤) باب حق الزوج على المرأة

١٨٥٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عفان. ثنا حماد بن سلمة، عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن عائشة؛ أن رسول الله ﷺ قال: "لو أمرت أحدا أن يسجد لأحد، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها. ولو أن رجلا أمر امرأته أن تنقل من جبل أحمر إلى جبل أسود، ومن جبل أسود إلى جبل أحمر، لكان نولها أن تفعل".

على الوجوه كلها، قلت: يمكن الجواب بأن الكراهة في جماعهن يشمل عادة للكل، سوى الزوج، ولذا قال ابن جرير: أحدا سواكم: فلا إشكال، وقال الخطابي: معناه أن لا يؤذَنَ لأحد من الرجال يدخل، فيحدث إليهن، وكان الحديث من الرجال إلى النساء، من عادات العرب لا يرون ذلك عيبا ولا يُعدُّونه ريبية، فلما نزلت آية الحجاب وصارت النساء مقصورات، نُهيَ عن محادثتهن والقيود إليهن، ((لمن تکرهون)) أي تکرهون دخوله سواء كرهتموه في نفسه، أم لا. قيل: المختار منعهن عن إذن أحد في الدخول والجلوس في المنازل، سواء كان محرما أو امرأة إلا برضاه، والله أعلم (س).
والحديث حسن أخرجه أيضا الترمذي في النكاح. سيأتي انشاء الله تعالى برقم (٢٦٦٩) و (٣٠٥٥) وقد أورده المصنف مجزءاً في المواضع الثلاثة هذه.

٤ - باب حق الزوج على المرأة

١٨٥٢ - ((أن يسجدَ لأحدٍ)) غير الله، ((أن تسجدَ لزوجها)) لكثرة حقوقه عليها، وعجزها بقيام بشكرها، وفي هذا غاية المبالغة لوجوب إطاعة المرأة في حق زوجها، فإن السجدة لا تحل لغير الله، ((من جبلٍ أحمر... الخ)) - هو بالحجيم، وفتح الباء، كما في بعض النسخ، أو بالحاء المهملة وسكون الباء كما في بعض الأصول - والجبل هو الرمل المستطيل، أي لو أمرها أن تنقل الأحجار من جبل إلى جبل، أو الرمل من جبل إلى جبل، فإذا كان اللامق بحالهن أن تطيع في مثل هذا مع أنه تعب شديد، بلا فائدة، فكيف بأمر آخر، وذكر الألوان للمبالغة في البعد، إذ لا يكاد يوجد أمثال هذه الجبال متقاربة (س)، ((لكان نولها)) - بفتح النون وسكون الواو - أي حقها، والذي ينبغي لها.

١٨٥٢ - حدثنا أزهر بن مروان. ثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن القاسم الشيباني، عن عبد الله بن أبي أوفى؛ قال: لما قدم معاذ من الشام سجد للنبي ﷺ. قال: "ما هذا يا معاذ؟" قال: أتيت الشام فوافقتهم يسجدون لأساقفتهم وبطارقتهم. فوددت في نفسي أن نفعل ذلك بك. فقال رسول الله ﷺ: "فلا تفعلوا. فإني لو كنت أمرا أحدا أن يسجد لغير الله، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها. والذي نفس محمد بيده! لا تؤدي المرأة حق ربها حتى تؤدي حق زوجها. ولو سألتها نفسها، وهي على قتب، لم تمنعه".

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، لضعف علي بن زيد بن جدعان، ولكن للحديث طرف آخر، رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده هكذا بزيادة في أوله كما ذكره في زوائد المسانيد العشرة، وله شاهد من حديث طلق بن علي، رواه الترمذي والنسائي، ورواه الترمذي وابن ماجه من حديث أم سلمة. والحديث ضعيف لكن الشطر الأول منه صحيح أخرجه أيضا أحمد (٧٦/٦). عن سعيد بن المسيب، عن عائشة رضی الله عنها.

١٨٥٣ - ((فوافقتهم)) أى صادفتهم ووجدتهم، ((الأساقفتهم وبطارقتهم)) أى رؤسائهم وأمرائهم، ((سألها)) أى الزوج ((نفسها)) للجماع ((قتب)) بفتح التين، للحمل، كالأكاف لغيره، ومعناه الحث على مطاوعة أزواجهن، وإنهن لا ينبغي لهن الامتناع في هذه الحالة، فكيف في غيرها، وقيل: إن نساء العرب كنَّ إذا أردن الولادة جلسن على قتب، ويقال: إنه أسهل لخروج الولد، فأراد تلك الحالة، قال أبو عبيد: كنا نرى أن المعنى وهي تسير على ظهر البعير، فجاءه التفسير بغير ذلك (س).
والحديث فيه دليل على أنه لا يجوز السجود لمخلوق مهما عظم مقامه، بل لا يكون السجود إلا لله العلى الكبير، وعلى عظم حق الرجل على زوجته.

قال البوصيري: رواه ابن حبان في صحيحه عن أحمد بن علي بن المشي عن محمد بن أبي بكر المقدسي عن حماد بن زيد به، ورواه أحمد بن منيع في مسنده حدثنا عبيدة بن حميد عن أبي إسحاق السناني به، ورواه البيهقي في سننه من طريق سليمان بن حرب عن حماد، فذكره بإسناده ومثته، إلا أنه قال: "حتى تؤدي حق زوجها كله"، والباقي مثله، وله شاهد من حديث قيس بن سعد، رواه أبو داود والبيهقي.
والحديث حسن صحيح أخرجه أيضا الحاكم (١٧٢/٤) وعبد الرزاق (٣٠/١١) والطبراني في الكبير (٢٣٦/٥). عن القاسم الشيباني، عن عبد الله بن أبي أوفى رضی الله عنه.

١٨٥٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا محمد بن فضيل، عن أبي نصر عبد الله بن عبد الرحمن، عن مساور الحميري، عن أمه؛ قالت: سمعت أم سلمة تقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "أيما امرأة ماتت، وزوجها عنها راضٍ، دخلت الجنة".

(٥) باب أفضل النساء

١٨٥٥ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا عيسى بن يونس. ثنا عبد الرحمن بن زياد بن أنعم، عن عبد الله بن يزيد، عن عبد الله بن عمرو؛ أن رسول الله ﷺ قال: "إنما الدنيا متاع....."

١٨٥٤ - ((أبي نصر)) الضبي، الكوفي. وثقه أحمد وابن معين. وقال البخاري: فيه نظر. وقال أبو حاتم: صالح. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الخامسة.

((مساور الحميري)) قال الحافظ: مجهول، من السادسة.

((عن أمه)) هي مجهولة أيضا كولدها. ((باتت)) من البيوت، ((وزوجها عنها راضٍ)) جملة حالية، ((دخلت الجنة)) لمراعاتها حق الله، وحق عباده.

والحديث أخرجه أيضا الترمذي في النكاح، وابن أبي شيبة (٣٠٤/٤) والثقفى في الثقفيات (٣٠/٩) والطبراني في الكبير (٣٧٤/٢٣) وأبو يعلى (٢٤٣/٦) والحاكم (١٧٣/٤) وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي. وقال الترمذي: حديث حسن غريب.

وقال الشيخ العلامة الألباني في الضعيفة (٦١٧/٣): وكل ذلك بعيد عن التحقيق، فإن مساورًا هذا وأمّه مجهولان، كما قال ابن الجوزي في الواهيات (١٤١/٢). وقد صرح بذلك الحافظ ابن حجر في الأول منهما، وسبقه إليه الذهبي. فقال في ترجمته من الميزان "فيه جهالة، والخبر منكر"، يعنى هذا، وقال في ترجمة والدة مساور: تفرد عنها ابنها، يعنى أنها مجهولة.

قلت: فتأمل الفرق بين كلاميه فى الكتابين، والحق أن كتابه التلخيص فيه أوام كثيرة، لبت أن بعض أهل الحديث على عزتهم فى هذا العصر يتبعها، إذن لاستفاد الناس فوائد عظيمة، وعرفوا ضعف أحاديث كثيرة صححت خطأ، وبالجملة فالحديث منكر، لا يصح، لجهالة الأم والولد.

٥- باب أفضل النساء

١٨٥٥ - ((إنما الدنيا متاع)) أى تمتع قليل، ونفع زائل عن قريب، قال الله تعالى: ﴿قُلْ مَتَاعُ الدُّنْيَا

وليس من متاع الدنيا شيء أفضل من المرأة الصالحة".

١٨٥٦ - حدثنا محمد بن إسماعيل بن سمرة. ثنا وكيع عن عبد الله بن عمرو بن مرة، عن أبيه، عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان؛ قال: لما نزل في الفضة والذهب ما نزل، قالوا: فأى المال نتخذ؟ قال عمر: فأنا أعلم لكم ذلك. فأوضع على بعيره. فأدرك النبي ﷺ، وأنا في أثره فقال: يا رسول الله! أى المال نتخذ؟ فقال: "ليتخذ أحدكم قلبا شاكرا، ولسانا ذاكرا، وزوجة مؤمنة، تعين أحدكم على أمر الآخرة".

قِيلَ، وقال رسول الله ﷺ: "لو كانت الدنيا تعدل عند الله جناح بعوضة ما سقى الكافر منها شربة ماء". وقال السندي: قوله متاع، أى محل للاستمتاع، لا مطلوبة بالذات، فتؤخذ على قدر الحاجة، ((أفضل من المرأة الصالحة)) يعنى أن أفضل ما ينتفع به من متاع الدنيا هى المرأة الصالحة التى إذا نظر إليها سرته، وإذا أمرها أطاعته، وإذا أقسم عليها أبرته، وإذا غاب عنها حفظته فى نفسها وماله.

والحديث صحيح أخرجه أيضا مسلم فى الرضاة، والنسائي فى المحتبى وفى الكبرى فى النكاح، وابن حبان (٣٤٠/٩) والبغوى (١٠/٩) وأحمد (١٦٨/٢) وعلى المتقى فى الكنز (٢٧١/١٦) من طرق عن عبد الله بن عمر رضى الله عنه.

١٨٥٦ - ((عبد الله بن عمرو بن مرة)) المرادى، الحملى، الكوفى. قال أبو حاتم: لا بأس به. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: صدوق، يخطئ، من السابعة.

((لَمَّا نَزَلَ)) قوله تعالى: ((وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ))، كما فى رواية الترمذى ((فَأَنَا أَعْلَمُ)) من الإعلام، ((فَأَوْضَعَ عَلَى بَعِيرِهِ)) أى أسرع بعيره راكبا عليه، ففى الكلام تضمين، وكانوا فى سفر، كما فى رواية الترمذى، ((فِي أَثَرِهِ)) أى فى عقبه، وهو بفتحيتين، أو بكسر، فبسكون، ((ليتخذ أحدكم قلبا)) وفى رواية الترمذى "أى المال خير فتتخذ؟ فقال: أفضله لسان ذاكرا، وقلب شاكرا، وزوجة مؤمنة، تعينه على إيمانه"، فعد المذكورات من المال، لمشاركتها للمال أى فى ميل قلب المؤمن إليها، وأنها أمور مطلوبة عنده، ثم عدها من أصل المال، لأن نفعها باق، ونفع سائر الأموال زائل، وبالجملة فالجواب من أسلوب الحكيم للتنبية على أن همّ المؤمن ينبغى أن يتعلق بالآخرة، فيسأل عما ينفعه، وأن أموال الدنيا كلها لا تخلو عن شر (س).

قال البوصيرى: رواه الترمذى فى جامعه عن عبد بن حميد عن عبيد الله ابن موسى عن إسرائيل

١٨٥٧ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا صدقة بن خالد. ثنا عثمان بن أبي العاتكة، عن علي بن يزيد، عن القاسم، عن أبي أمامة، عن النبي ﷺ؛ أنه كان يقول: "ما استفاد المؤمن، بعد تقوى الله، خيرا له من زوجة سالحة. إن أمرها أطاعته. وإن نظر إليها سرته. وإن أقسم عليها أبرته. وإن غاب عنها نصحتة في نفسها وماله".

عن منصور عن سالم بن أبي الجعد به، فذكر المرفوع منه، دون قول عمر، وقال: هذا حديث حسن، ورواه ابن مردويه في تفسيره من طريق منها عن أبي كريب ووكيع. قلت: لم يسمع سالم بن أبي الجعد من ثوبان. قاله أحمد وأبو حاتم والبخارى وغيرهم، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة وأبو يعلى الموصلى من طريق سالم به، وعبدالله بن عمرو بن مرة، ضعفه النسائي. ووثقه الحاكم وابن حبان. وقال ابن معين: لا بأس به.

والحديث أخرجه أيضا أحمد (٢٧٨/٥) والطبراني في الصغير (٤٥/٢) والواحدى في أسباب النزول (٢٤٤) وابن حجر في الأحاديث العاليات (رقم ١٥) وأبو نعيم في الحلية (١٨٢/١). إسناده صحيح.

١٨٥٧ - ((ما استفاد)) أى ما ربح ((بعد تقوى الله)) فيه أن التقوى هو المقصود للمؤمن، ولا مثل له أصلا، ((من زوجة سالحة)) لأنها معينة على الأمور الآخرة، ولذا فسر على ما فى قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً﴾، بالمرأة السالحة، ﴿وَفِي الآخِرَةِ حَسَنَةً﴾، بالهور العين، ﴿وَقَنَا عَدَابَ النَّارِ﴾، بالمرأة السليطة، كذا فى المرقاة. ((إن أمرها)) بيان صلاحها إن أريد صلاح الزوجة، وما يحصل به أمور المعيشة، أو صفة للزوجة، لبيان أن هذه الأمور مطلوبة فى الزوجة، وإن كان بعضها غير مرعية فى الصلاح، ((سرته)) لحسنها ظاهرا، أو لحسن أخلاقها باطنا، أو لدوام اشتغالها بطاعة الله تعالى والتقوى، ولا يقع نظره عليها إلا ويحس بالسرور والفرح، فهى دائمة الابتسام، نظيفة البدن والثياب، جميلة الحركات، ((وإن أقسم عليها)) هذا اللفظ يحتمل معنيين، أحدهما: أن الزوج طلب الحلف منها على شىء فحلفت عليه، استوفته، وأتمت له، وثانيهما: أنه قال: "أقسمت عليك أن لا تفعل كذا، مثلا أن لا تخرجى من البيت"، فأطاعته، وإن فى هذه الصورة لا ينعقد اليمين شرعا، ولكن شدة تدبئها وإطاعتها لا تقتضى أن تخالف أمره ((أبرته)) بفعل المقسم عليه، ((وإن غاب عنها نصحتة فى نفسها)) ونصيحتها له فى نفسها أن لا تخرج من بيتها ما دام غائبا، إلا للضرورة، وأن لا تسمح لأحد من الرجال بالدخول عليها، وأن لا توطئ فراشه من يكره، وأن تكون على الحال التى يحبها منها، ((وماله)) ونصيحتها له فى ماله أن تحتهد فى حفظه وتأمينه، وأن لا تنفق منه إلا بقدر حاجتها، بلا

(٦) باب تزويج ذوات الدين

١٨٥٨ - حدثنا يحيى بن حكيم. ثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر، عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: "تُنكح النساء لأربع: لِمَالِها، ولِحَسْبِها، تبذير ولا تقشير.

قال البوصيري: هذا إسناد فيه على بن يزيد بن جدعان، وهو ضعيف. قال البخاري: منكر الحديث. وعثمان بن أبي العاتكة مختلف فيه، وله شاهد من حديث عبد الله بن عمرو، رواه مسلم وغيره، ورواه النسائي وسكت عنه من طريق أبي هريرة، وأبوداود في سننه وأبو بكر بن أبي شيبة في مسنده من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير (٢٦٤/٨) وعليّ المتقى في الكنز (٢٧٢/١٦). عن القاسم، عن أبي أمامة رضي الله عنه. إسناده ضعيف.

٦- باب تزويج ذوات الدين

١٨٥٨ - ((تُنكحُ)) - بضم التاء، وفتح الكاف - مبني للمفعول، و((النساء)) رفع به، ((لأربع)) أى الناس يُراعون هذه الخصال فى المرأة، ويرغبون فيها لأجلها، ولم يرد الأمر بمراعاتها ((لمالها ولحسبها)) والحسب - بفتح المهملتين - فى الأصل الشرف بالآباء والأقارب، مأخوذ من الحساب، لأنهم كانوا إذا تفاخروا عُدوا مناقبهم ومآثر آبائهم وقومهم وحسبواها، فمن زاد عدده على غيره سبق الآخريين فى الفاخرة، وقيل: المراد بالحسب هنا الفعال، وقيل: المال، وهو مردود بذكره قبله، كذا فى عمدة القارى (٣٧٧/٩).

قال الحافظ فى الفتح (١٣٥/٩): وقد وقع فى مرسل يحيى بن جعدة عند سعيد بن منصور "على دينها ومالها وعلى حسبها ونسبها"، وذكر النسب على هذا تأكيد، ويؤخذ منه: أن الشريف النسب يستحب له أن يتزوج نسيبة، إلا أن تعارض نسيبة غير دينة، وغير نسيبة دينة، فيقدم ذات الدين، وهكذا فى كل الصفات.

وأما ما أخرجه أحمد والنسائي وصححه ابن حبان والحاكم من حديث بريرة، رَفَعَهُ: أن حساب أهل الدنيا الذى يذهبون إليه المال. فقال الحافظ: يحتمل أن يكون المراد أنه حَسَبٌ مِّنْ لاَ حَسَبَ لَهُ،

ولجمالها، ولدينها. فاظفر بذات الدين، تربت يداك".

فيقوم النسب الشريف لصاحبه مقام المال لمن لا نسب له، ومنه حديث سمرة، رَفَعَهُ: الحسب المال، والكرم التقوى. أخرجه أحمد والترمذى وصححه هو والحاكم، قاله فى النيل (١٢٠/٦).

((ولجمالها)) يؤخذ منه استحباب تزوج الحميلة إلا أن تعارض الحميلة الغير دينية والغير جميلة المدينة، نعم، لو تَسَاوَتَا فى الدين فالحميلة أولى، ويلتحق بالحسنة الذات الحسنة الصفات، ومن ذلك أن تكون خفيفة الصِّدَاق. ((فاظفر بذات الدين)) أى فاطلب أيا المسترشد ذات الدين حتى تفوز بها، وتكون محصلاً بها غاية المطلوب، وأن اللائق بذات الدين والمرءة أن يكون الدين مطمح نظره فى كل شيء، لا سيما فيما تطول صحبتته، فأمره النبى ﷺ بتحصيل صاحبة الدين، الذى هو غاية البُغية، ((تَرَبَّتْ)) - بكسر الراء - من تَرَبَّ، إذا افتقر، فَاصْطَقَ بالتراب، وهذه كلمة تجرى على لسان العرب فى مقام المدح والذم، ولا يراد بها الدعاء على المخاطب دائماً، وقد يراد الدعاء أيضاً، والمراد ههنا إما المدح، أى اطلب ذات الدين أيها العاقل الذى يحسد عليك لكمال عقلك، فيقول الحاسد حسدا تربت يداك، أو الذم، أو الدعاء عليه بتقدير إن خالفت هذا الأمر (س).

هل الجمال مطلوب فى النكاح؟

اعلم أنه ليس معنى هذا الحديث أن لا يلتفت الرجال إلى الحسب والجمال أصلاً، وإنما المعنى أن يقدم الدين على كل شيء، ولا يرغب فى امرأة لمحض جمالها إن كانت غير متدينة، وإلا فقد ثبت فى عدة أحاديث أن الجمال من موجبات الرغبة فى النكاح، لأن العِفَّةَ وغيض البصر والتحصين لا يحصل إلا بأن يطمن الرجل بزوجه، فمنها ما روى عن على أنه عرض ابنة حمزة على رسول الله ﷺ قائلاً "فإنها من أحسن فتاة فى قريش"، أخرجه سعيد بن منصور، كما ذكره الحافظ فى الفتح ومنها ما أخرجه أحمد وأبو يعلى وابن أبى شيبة فى مسنديهما عن أنس: أن امرأة أتت النبى ﷺ فقالت: يا رسول الله! بنتٌ لى كذا وكذا من حسنها وجمالها، فأوثرك بها، قال: قد قبلتها، فلم تزل تمدحها حتى ذكرت أنها لم تصرع، ولم تَشْتَكِ شيئاً قط. قال: لا حاجة لى فى ابتك. أورده الهيثمى فى مجمع الزوائد وقال: رجاله ثقات. وأورده الحافظ فى باب كفارات المرض من طلب المطالب العالية. ومنها عند مسلم أنه ﷺ قال لرجل أراد الزواج فى الأنصار "فانظر إليها فإن فى أعين الأنصار شيئاً". ومنها ما أخرجه أحمد عن أنس بن مالك أن النبى ﷺ أرسل أم سليم تنظر إلى جارية، فقال: "شمتى

١٨٥٩ - حدثنا أبو كريب. ثنا عبدالرحمن المحاربي وجعفر بن عون، عن الإفريقي، عن عبدالله بن يزيد، عن عبدالله بن عمرو؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تزوجوا النساء لحسنهن. فعسى حسنهن أن يُردِيَهُنَّ. ولا تزوجوهن لأموالهن. فعسى أموالهن أن تطغيهنَّ. ولكن تزوجوهن على الدين. ولأمة خرماء سوداء ذات دين، أفضل."

عوارضها، وانظري إلى عُرقوبها"، وأخرجه الحاكم أيضا، وصححه، وأقره الذهبي، كما في الفتح الرباني (١٤٦/١٦).

استطرد: قد ذكر اليافي أن والد عبدالله بن المبارك كان عبدا يعمل في بستان مولاه، فاستشاره سيده ذات يوم في بنته، وقد خطب إليه ورغب فيها كثير من الناس، فقال: يا مبارك! من ترى أن تزوجه هذه البنية؟ فقال له: ياسيدي! الناس مختلفون في الأغراض، فأما أهل الجاهلية فكانوا يزوجون للحسب، وأما اليهود فيزوجون للمال، وأما النصارى فيزوجون للجمال، وأما هذه الأمة فيزوجون للدين، يعني الأختيار منهم الدينيين، فلما سمع منه ذلك أعجبه عقله. فقال لأمها: "والله ما لها زوج غيره"، فزوجها منه، فولدت له عبدالله بن المبارك رحمه الله تعالى، وراجع مرآة الجنان لليافي (٣٧٩/١) في ترجمة عبدالله بن المبارك، أحوال سنة (١٨١هـ).

والحديث أخرجه أيضا البخاري وأبوداود والنسائي في النكاح، ومسلم في الرضاة، والدارمي (١٣٣/٢) والبيهقي (٧٩/٧) وابن حبان (٣٤٤/٩) والبخاري (٧/٩) وأحمد (٤٢٨/٢) وأبو يعلى (٤٥١/١١) وأبو نعيم في الحلية (٣٨٥/٨). عن سعيد بن أبي سعيد، عن أبيه، عن أبي هريرة رضي الله عنه. إسناده صحيح.

١٨٥٩ - ((أن يُردِيَهُنَّ)) أي يهلكهن، من الردى، وهو الهلاك، والسبب فيه أن الحسن ربما يخرجها إلى التبخر، قال رسول الله ﷺ من تزوج امرأة لعزها لم يزد الله إلا ذلًا، ومن تزوجها لمالها لم يزد إلا فقرا، ومن تزوجها لحسنها لم يزد إلا دناءة، ومن تزوج امرأة لم يُردِها إلا أن يَغُضَّ بصره، بارك الله له فيها، وبارك لها فيه، رواه الطبراني في الأوسط. ((أن تطغيهن)) أي توقعهن في المعاصي والشور، ((خرماء)) أي مقطوعة بعض الأنف ومثقوبة الأذن، ((أفضل)) من الحرّة، وهذا مثل قوله تعالى: **﴿وَأَلَمَّةٌ مُؤْمِنَةٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكَةٍ﴾**.

والحديث فيه أيضا الحث على مصاحبة أهل الدين في كل شيء، لأن من صاحبهم يستفيد من

(٧) باب تزويج الأبكار

١٨٦٠ - حدثنا هناد بن السرى. ثنا عبدة بن سليمان، عن عبد الملك، عن عطاء، عن جابر بن عبد الله؛ قال: تزوجت امرأة على عهد رسول الله ﷺ. فلقيت رسول الله ﷺ، فقال: "أتزوجت يا جابر؟" قلت: نعم، قال: "أبكرا أو ثيبا؟" قلت: ثيبا. قال: "فهلا بكرا تلاعبها؟" قلت: كن لى أخوات. فخشيت أن تدخل بينى وبينهن. قال: "فذاك إذن".

أخلاقهم وبركاتهم ويأمن المفسدة من جهتهم، وفيه أيضا الحض على اختيار ذات الدين وتقديمها على غيرها من ذوات المال والجمال والحسب، وذم من يرغب فى المرأة لمجرد مالها أو جمالها أو حسبها، غير ملتفتٍ لدينها وآدابها، فإن من فعل ذلك عرض نفسه للخطر فى دينه.

قال البوصيرى: ورواه عبد الله بن حميد فى مسنده حدثنا جعفر بن عون حدثنا الإفريقى به، وكذا رواه سعيد بن منصور، وله شاهد فى الصحيحين وغيرهما من حديث أبى هريرة، ورواه البزار من حديث عوف بن مالك، ورواه البيهقى فى الكبرى من طريق أبى بدر عن الإفريقى بإسناده ومثته، والحديث رواه ابن حبان فى صحيحه بإسناد آخر.

والحديث أخرجه أيضا على المتقى فى الكنز (٢٩٢/١٦). إسناده ضعيف.

٧- باب تزويج الأبكار

١٨٦٠ - ((تزوجت امرأة)) اسمها سهلة بنت مسعود بن أوس بن مالك، الأنصارية، الدوسية، ذكره ابن سعد فى الطبقات، ((فلقيت رسول الله ﷺ)) وكان ذلك عند القفول من غزوة تبوك، أو غزوة ذات الرقاع، كما فى الفتح، ((فهلا بكرا)) أى فهلا تزوجت، وفى بعض النسخ "بكر" بلا ألف، وهو بالنصب، كما هو المشهور رواية، ولا عبرة بسقوط الألف خطأ فى علم الحديث. ((تلاعبها، وتلاعبك)) تعليل للترغيب فى الأبكار سواء كانت الجملة مستأنفة، كما هو الظاهر، أو صفة لـ "بكر"، أى ليكون بينكما كمال التألف والتانس، فإن الثيب قد تكون معلقة القلب بالسابق، ((أن تدخل)) أى البكر لصغرها وخفة عقلها، ((بينى وبينهن)) فتورث الفتن وتؤدى إلى الفراق، ((فذاك)) الذى فعلت من أخذ الثيب أحسن وأولى وخير، ((إذا)) أى إذا كان لهذا الغرض بتلك النية، فإن الدين خير من لذة الدنيا.

١٨٦١ - حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي . ثنا محمد بن طلحة التيمي . حدثني عبدالرحمن ابن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة الأنصاري،

قال النووي في شرح مسلم (٥٣/١٠): فيه فضيلة تزويج الأبكار وثوابهن أفضل، وفيه ملاعبة الرجل امرأته وملاطفته لها ومضاحكتها وحسن العشرة، وفيه سؤال الإمام والكبير عن أصحابه عن أمورهم وتفقد أحوالهم وإرشادهم إلى مصالحهم.
وقال الحافظ في الفتح: وفيه فضيلة لجابر لشفقته على أحواله وإيثاره.

تنبيه: كلمة في الدعوة إلى حفل الزواج.

دل الحديث أيضا على أن الاهتمام البليغ في الدعوة إلى مجلس النكاح، كما يفعل في زماننا ليس بمطلوب شرعا، فانظر إلى جابر رضي الله عنه، تزوج امرأة، ولم يدع رسول الله ﷺ إلى مجلس زواجه مع ماله من علاقة قوية برسول الله ﷺ. ثم انظر إليه ﷺ كيف دعا له بخير، ولم ينكر عليه أنه لم يدعه عند عقد النكاح، ولو كان هذا الاهتمام مطلوبا في الدين لم يكن جابر رضي الله عنه ليدهل عن رسول الله ﷺ عند الدعوة إلى النكاح، وكذلك وقع عند مسلم في باب الصداق: أن النبي ﷺ رأى على عبدالرحمن بن عوف أثر صفرة قال: ما هذا؟ قال: يا رسول الله! إني تزوجت امرأة على وزن نواة من ذهب. قال: "فبارك الله لك، أولم، ولو بشاة". فإن عبدالرحمن بن عوف أحد العشرة المبشرة، ولكنه لم يدع رسول الله ﷺ إلى حفل زواجه، حتى سأله النبي ﷺ فأخبره، ولم يشك إليه رسول الله ﷺ بأنه لم يدعه في ذلك، وهكذا كان أمر الصحابة رضوان الله عليهم، يتناكحون بكل سداحة وبساطة ليس فيها هذه الالتزامات من الفخفة والتكلف، والله سبحانه أعلم.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الوكالة، ومسلم في الرضاع، والترمذي والنسائي في النكاح، والبيهقي (٨٠/٧)، وأحمد (٣٠٨/٣) وأبو يعلى (٤٦٦/٣). عن عطاء، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنه. إسناده صحيح.

١٨٦١ - ((محمد بن طلحة)) بن عبدالرحمن بن طلحة بن عبدالله بن عثمان بن عبيدالله، التيمي، المعروف بابن الطويل وجده عثمان، هو أخو طلحة أحد العشرة. قال أبو حاتم: محله الصدق، يكتب حديثه، ولا يحتج به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، يخطئ، من الثامنة.
((عبدالرحمن بن سالم بن عتبة)) ويقال: اسم جد أبيه عبدالله، أو عبدالرحمن. قال الحافظ:

عن أبيه، عن جده؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "عليكم بالأبكار. فإنهن أعذب أفواها، وأنتق أرحاما، وأرضى باليسير".

مجهول، من السادسة.

((عن أبيه)) سالم بن عتبة، الأنصاري، المدني. قال الحافظ: مقبول، من السادسة.

((عن جده)) أي جد عبدالرحمن هو عتبة، بدليل قوله مرسلًا، أو جده الكبير، أو جد أبيه، وهو عويم. كذا في المرقاة (٢٧٢/٦) وقال الحافظ: في إسناده حديثه اضطراب، وقد ذكر عبدالله بن داود: أنه شهد ببيعة الرضوان، فهو صحابي وابن صحابي.

((عليكم بالأبكار)) فيه حث على تزوجهن، ((أعذب أفواها)) وتذكيره بتقدير "من"، ومثله قوله تعالى حكاية عن لوط: ﴿هُؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ﴾، قيل: المراد غنوبة الريق، وقيل هو مجاز عن حسن كلامها وقلة بذاتها وفحشها مع زوجها لبقاء حياتها، فإنها ما خالطت زوجها قبله (س)، ((وأنتق أرحاما)) أي أكثر أولادا، يقال للمرأة الكثيرة الولد "ناتق" لأنها ترى بالأولاد نتقا، والتتق الرمي، ((وأرضى باليسير)) مثل المال والجماع ونحوها.

قال البوصيري: هذا إسناده فيه محمد بن طلحة، قال فيه أبو حاتم: "لا يحتج به"، قلت: رواه الحاكم في المستدرک من طريق الفيض بن وثيق عن محمد بن طلحة، فذكره بالإسناد والتمن، ورواه البيهقي في الكبرى عن الحاكم به، وقال ابن حبان: هو من الثقات، ربما أخطأ، وعبدالرحمن بن سالم بن عتبة، قال البخاري: "لم يصح حديثه"، وله شاهد في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر بن عبدالله، رضي الله عنهما.

قال الشيخ الألباني في الصحيحة (١٩٢/٢): هذا إسناده ضعيف، وله علتان، الأولى، الجهالة فإن عبدالرحمن بن سالم بن عتبة لم يذكروا عنه راويا غير محمد بن طلحة هذا، ولذا قال الحافظ في التقريب: "مجهول"، قلت: ومثله أبوه سالم بن عتبة فليس له راو غير ابنه عبدالرحمن هذا والأخرى: الاضطراب في إسناده فرواه الحزامي عن محمد بن طلحة هكذا، وخالفه فيض بن وثيق، فقال عنه: أخبرني عبدالرحمن بن سالم بن عبدالرحمن بن عويم بن ساعدة عن أبيه عن جده به، أخرجه المقابري في "حديثه" (٨٧/١) وتمام الرازي في "الفوائد" (١١٣/٢) والبيهقي (٨١/٧) وخالفه أيضا عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي أنبا محمد بن طلحة التيمي به، أخرجه ابن قتيبة في غريب الحديث،

(٨) باب تزويج الحرائر والولود

١٨٦٢ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا سَلَامُ بن سَوَّار. ثنا كثير بن سُلَيْم، عن الضحاك بن مزاحم؛ قال: سمعت أنس بن مالك يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: من أراد أن يلقى الله طاهراً مطهراً، فليتزوج الحرائر".

وخالفه كذلك إبراهيم بن حمزة الزبيرى عن محمد بن طلحة به، أخرجه البغوى فى شرح السنة (١٥/٩) وقال: عبدالرحمن بن عويم ليست له صحبة، وكذلك قال البيهقى بعد أن رواه عن طريق عبدالله بن الزبير الحميدى: ثنا محمد بن طلحة به.

قلت: فهو مرسل على رواية الجماعة عن محمد بن طلحة، وأما على رواية إبراهيم الحزامى عنه فهو موصول، لأنه قال: "عتبة بن عويم" مكان عبدالرحمن بن عويم، وعتبة له صحبة، كإبيه، لكن الصواب رواية الجماعة، ومن هذا تعلم أن قول صاحب المشكوة: "رواه ابن ماجه مرسلًا"، خطأ. فإنما رواه هو موصولاً، ورواه البغوى وغيره مرسلًا، كما شرحنا.

والحديث أخرجه أيضاً الطبرانى فى الكبير (١٤٠/٧) والميزى فى التهذيب (١٦٣/١٠). عن عبدالرحمن بن سالم بن عتبة بن عويم بن ساعدة الأنصارى، عن أبيه، عن جده رضى الله عنه. إسناده ضعيف لكن الحديث حسن بمجموع الطرق.

٨- باب تزويج الحرائر والولود

١٨٦٢ - ((سَلَامُ بن سَوَّار)) هو سَلَامُ بن سليمان بن سوار، المدائنى، ابن أخى شباة، نزيل دِمَشق، وقد ينسب إلى جده. وثقه النسائى. وقال أبو حاتم: ليس بالقوى. وقال الحافظ: ضعيف، من صفار التاسعة.

((كثير بن سُلَيْم)) الضبى، أبو سلمة، المدائنى. ضعّفه ابن مَعِين وابن المدينى وأبو داود. وقال أبو زرعة: وأهى الحديث. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث، منكر الحديث، لا يروى عن أنس حديثاً له أصل من رواية غيره. وقال النسائى وأبو الفتح الأزدي: متروك الحديث. وقال الحافظ: ضعيف، من الخامسة، وهو غير كثير بن عبدالله، الأيلى، وَوَهْمُ ابن حبان فجعلهما واحداً.

((طَاهِرًا)) من دنس الزنا، ((مَطْهُرًا)) مبالغة فى تطهيره. ((فليتزوج الحرائر)) لكونهن أنظف من الإماء، فيسرى ذلك من صحبتهن إلى الأزواج، والأقرب حمل الحرية على الحرية المعنوية، وهى

١٨٦٣ - حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب. ثنا عبد الله بن الحارث المخزومي، عن طلحة، عن عطاء، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "انكحوا، فإنى مكاثركم".

نجابة الصفات، وقد قيل: إن ولد الجارية أنجب، ومنه قول الحماسي:

لا يكشف الغمء إلا ابن حُرّة يرى غمرات الموت ثم يزورها

قلت: والأحسن أن يقال: إن النفس قَلَّمَا تَقْنَعُ بِالْأُمَّةِ، فالمتزوج بها بمنزلة من لا زوج له في النظر والطمع إلى غيرها، ثم اللام في "الحرائر" للمحسن، فالتعدد غير لازم، وقد يقال: الأمر راجع إلى التعدد إذ كثيرا ما لا تقنع النفس بالواحدة فتضع في غيرها. ولا يخفى بعده. قال القارى: حُصَّ الحرائر لأن الإماء متبذلة غير مؤدبة، ولذا ورد "الحرائر صلاح البيت، والإماء فساد البيت"، كما في مسند الفردوس عن أبي هريرة مرفوعا.

وقال التوربشتي: إنما خصص بالذكر لأن الإماء خَرَّاجَةٌ، ولأجّة، غير لازمة للخدر، وإذا لم تكن مؤدبة لم يحسن تأديب أولادها وتربيتها، بخلاف الحرائر.

والحديث فيه الحث والترغيب في نكاح الحرائر، بخلاف نكاح الإماء، فإنه لم يجوزوه إلا عند خوف العنت وعدم استطاعة نكاح الحرة، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكَحِ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَّا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فِتْيَانِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ﴾.

قال البوصيري: هذا إسناد فيه كثير بن سليم، وهو ضعيف، وسلام هو ابن سليمان بن سوار المدائني، ابن أخي شباة بن سوار. قال ابن عدي: عنده مناكير. وقال العقيلي: في حديثه مناكير. ورواه أبو الفرج ابن الحوزي في الموضوعات من طريق هشام بن عمار به، وأعله بكثير بن سليمان، فقال: قال ابن حبان: يروى عن أنس بن مالك ما ليس من حديثه ويضع عليه.

والحديث أخرجه أيضا البخارى في التاريخ الكبير (٤٠٤/٨) وابن عساكر في تهذيب تاريخ دِمَشَق (٢٣٥/٤) وابن عدي في الكامل (١٥٧/٣). عن الضحاك بن مزاحم، عن أنس بن مالك رضى الله عنه. إسناده ضعيف.

١٨٦٣ - ((عبد الله بن الحارث)) بن عبد الملك، أبو محمد، المكي. وثقه يعقوب بن شيبة. وقال أحمد: ما به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثامنة.

((انكحوا)) الولود، وقدر المفعول بقرينة "إنى مكاثركم الأنبياء" كما في رواية أو "الأمم"

(٩) باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها

١٨٦٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا حفص بن غياث، عن حجاج، عن محمد بن سليمان، عن عمه سهل بن أبي حثمة، عن محمد بن مسلمة؛ قال: خطبت امرأة. فجعلت أتخبأ لها، حتى نظرت إليها في نخل لها. فقيل له: أتفعل هذا وأنت صاحب رسول الله ﷺ؟ فقال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إذا ألقى الله في قلب امرئ خطبة امرأة، فلا بأس أن ينظر إليها".

كما تقدم، وبتقدير المفعول ناسب الحديث الترجمة.

والحديث يدل على كراهة التزويج بالمرأة العقيم، وعلى أنه يستحب له أن يختار امرأة من نساء يعرفن بكثرة الولادة.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، لضعف طلحة بن عمرو، المكي، الحضرمي، وهو متفق على تضعيفه. والحديث أخرجه أيضا على المتقى في الكنز (٢٧٥/١٦) والعجلوني في كشف الخفاء (٣٨٠/١). إسناده ضعيف لكن الحديث صحيح لشاهد ذكره الألباني في "آداب الزفاف".

٩ - باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها

١٨٦٤ - ((محمد بن سليمان)) بن أبي حثمة، الأنصاري، المدني. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من الرابعة. ((محمد بن مسلمة)) بن سلمة الأنصاري، صحابي مشهور، وهو أكبر من اسمه محمد، من الصحابة، مات بعد الأربعين، وكان من الفضلاء.

((أَتَخَبَّأَ لَهَا)) أى لأجل النظر إليها، ((حِطْبَةٌ)) - بكسر الخاء المعجمة - بمعنى طلب النكاح، ((أن ينظر إليها)) قال الجمهور: يجوز أن ينظر إلى الأجنبية إذا أراد النكاح بغير إذنها، وعن مالك رواية يشترط إذنها، ونقل الطحاوي عن قوم أنه لا يجوز النظر إلى المخطوبة قبل العقد لأنها حينئذ أجنبية، وردّ عليهم بالأحاديث الواردة بذلك.

قال البوصيري: هذا إسناد فيه حجاج وهو ابن أرطاة الكوفي ضعيف ومدلس، وقد رواه بالنعنة، رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن حماد بن سلمة عن حجاج بن أرطاة به، ورواه البيهقي في الكبرى من طريق عبد ربه ابن نافع عن ابن مليكة عن محمد بن سليمان به، وقال: هذا الحديث إسناده مختلف فيه، ومداره على الحجاج بن أرطاة. قلت: لم ينفرد به حجاج بن أرطاة، فقد رواه ابن حبان

١٨٦٥ - حدثنا الحسن بن علي الخلال وزهير بن محمد ومحمد بن عبد الملك. قالوا: ثنا عبدالرزاق، عن معمر، عن ثابت، عن أنس بن مالك؛ أن المغيرة بن شعبة أراد أن يتزوج امرأة. فقال له النبي ﷺ: "اذهب فانظر إليها. فإنه أحرى أن يؤدم بينكما". ففعل، فتزوجها. فذكر من موافقتها.

في صحيحه عن أبي يعلى عن أبي خيثمة عن أبي حازم عن سهل بن محمد بن أبي حنيفة عن عمه سليمان بن أبي حنيفة. قال: رأيت محمد بن مسلمة، فذكره. ورواه الإمام أحمد في مسنده من حديث سهل أيضا، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده هكذا بإسناده ومثته، ورواه أحمد بن منيع في مسنده من طريق الحجاج، وسمى المرأة بثينة أخت الضحاك.

والحديث صحيح أخرجه أيضا سعيد بن منصور (٥١٩) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣/٣) من طرق عن الحجاج بن أرطاة عن محمد بن سليمان عن عمه سهل بن أبي حنيفة عن محمد بن مسلمة رضي الله عنه.

١٨٦٥ - ((فإنه أحرى)) أي أقرب وأنسب وأولى، ((أن يؤدم)) على بناء المفعول، من آدم بمدة، أو بلا مدة، أي يوفق ويولف، ((بينكما)) والخطاب لتغليب الحاضر على الغائب، ((فذكر من موافقتها)) أي ما ذكر، حذف المفعول للتعظيم، وأنه قدر لا يحيطه الوصف.

والحديث فيه دليل على أنه يباح للرجل النظر لمن يريد تزوجها، ولو بلا إذنها وعلمها، والحكمة فيه أنه أدهى لحسن العشرة وبقاء الزوجية.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وقد رواه الترمذي، وابن حبان في صحيحه أيضا من حديث أنس، كالمصنف، ورواه الترمذي من حديث المغيرة والنسائي من حديث أبي هريرة، ورواه ابن الجارود في المنتقى عن أحمد بن يوسف حدثنا عبدالرزاق به، ورواه الدارقطني في سننه عن ابن مَخلَد عن ابن زَنجويه عن عبدالرزاق به، ورواه ابن حبان في صحيحه عن عمران بن موسى بن مُجاشع عن العباس بن عبدالعظيم عن عبدالرزاق بإسناده ومثته، ورواه عبد بن حميد في مسنده عن عبدالرزاق به، ورواه البيهقي في الكبرى من طريق أحمد بن منصور الرمادي عن عبدالرزاق بإسناده ومثته سواء.

والحديث أخرجه أيضا الحاكم (١٦٥/٢) والبيهقي في المعرفة (٢٢٤/٥) والدارمي (١٣٤/٢)

١٨٦٦ - حدثنا الحسن بن أبي الربيع. أنبأنا عبدالرزاق، عن معمر، عن ثابت البناني، عن بكر بن عبدالله المزني، عن المغيرة بن شعبة؛ قال: أتيت النبي ﷺ، فذكرت له امرأة أخطبها. فقال: "اذهب فانظر إليها. فإنه أجد أن يؤدم بينكما". فأتيت امرأة من الأنصار. فخطبتها إلى أبيها. وأخبرتهما بقول النبي ﷺ. فكأنهما كرها ذلك. قال فسمعت ذلك المرأة، وهي في خدرها، فقالت: إن كان رسول الله ﷺ أمرك أن تنظر، فانظر. وإلا فأشذك. كأنها أعظمت. ذلك قال فنظرت إليها فتزوجتها. فذكر من موافقتها.

والزبيدي في الإتحاف، في النكاح، وأحمد (٢٤٥/٤) وأبويعلى (١٥٨/٦) وعليّ المتقي في الكنز (٢٩٨/١٦) وقال الحاكم: "صحيح على شرط الشيخين"، ووافقه الذهبي. إسناده صحيح.

١٨٦٦ - ((أخطبها)) من باب نصر، من الخطبة، ((كرها ذلك)) طبعاً، لا إنكاراً لأمره ﷺ فإنه كفر، وههنا كراهة الطبع، أيضاً مذمومة لقوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾. ((في خدرها)) بالكسر، أى سترها، يريد أنها كانت بكراً، ((أشذك)) أى أسالك بالله أن لا تنظر إلى.

قال البوصيري: هذا إسناده صحيح، رجاله ثقات، روى الترمذي في الجامع، والنسائي في الصغرى بعضه من طريق بكر بن عبدالله. وقال الترمذي: حديث حسن، ورواه الدارمي في مسنده عن قبيصة عن سفيان عن عاصم الأحول عن بكر بن عبدالله به، ورواه ابن الجارود في المنتقى عن علي بن سلمة عن أبي معاوية عن عاصم به، ورواه الدارقطني في سننه من طريق منها عن أبي مخلد عن الحرجاني عن عبدالرزاق به، ورواه الحاكم من طريق بكر بن عبدالله المزني، وسياقه أتم من ابن ماجه. ورواه البيهقي في الكبرى عن الحاكم به، ورواه ابن عمر في مسنده عن مروان بن معاوية عن عاصم عن بكر، فذكره بتمامه، وكذا أحمد بن منيع في مسنده حدثنا مروان بن معاوية فذكره.

والحديث أخرجه أيضاً عبدالرزاق (١٥٦/٦) والبقوي (١٦/٩) والطحاوي (٨/٢) وأحمد (١٤٤/٤) من طريق ثابت عن بكر بن عبدالله المزني عن المغيرة بن شعبة رضى الله عنه. إسناده صحيح.

(١٠) باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه

١٨٦٧ - حدثنا هشام بن عمار وسهل بن أبي سهل. قالوا: ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يخطب الرجل على خطبة أخيه".

١٠ - باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه

١٨٦٧ - ((لا يخطبُ)) - بضم الباء على أن "لا" نافية، وبكسرها على أنها ناهية. قال السيوطي: الكسر والنصب على كونها نهياً، فالكسر لكونه أصلاً في تحريك الساكن، والفتح لأنها أخف الحركات، وأما الرفع فعلى كونه نفيًا، والفتح غير معروف رواية ودراية، كذا في المرقاة. قال السندي: قوله "لا يخطب" يحتمل النفي بمعنى النهي، وهذا إذا تراضيا ولم يبق بينهما إلا العقود، ولم يمنع قبل ذلك. والجمهور على عدم خصوص هذا الحكم بالمسلم، خلافاً للأوزاعي، وعند الجمهور يحمل ذكر الأخ المبني على الإسلام، على أنه خرج مخرج الغالب، فلا مفهوم له عند القائل به منهم. ((على خطبة أخيه)) قال الحافظ في الفتح (١٩٩/٩) قال الجمهور: هذا النهي للتحريم. وقال الخطابي: هذا النهي على التأديب، وليس بنهي تحريم يبطل العقد عند أكثر الفقهاء، كذا قال: ولا ملازمة بين كونه للتحريم وبين البطلان عند الجمهور، بل هو عندهم للتحريم، ولا يبطل العقد، بل حكى النووي: أن النهي فيه للتحريم بالإجماع، ولكن اختلفوا في شروطه (ثم ذكر الحافظ كلاماً طويلاً في المسألة، قال بعده) وإذا وجدت شروط التحريم ووقع العقد الثاني، فقال الجمهور: يصح مع ارتكاب التحريم. قال داود: يفسخ النكاح قبل الدخول وبعده. وعند المالكية خلاف، كالقولين، وقال بعضهم: يفسخ قبله، لا بعده.

وقال الباجي المالكي في شرح الموطأ (٢٦/٣): الظاهر من المذهب الفسخ، ودليلنا عليه نهى النبي ﷺ عن ذلك، والنهي يقتضي فساد المنهي عنه، وروى مسلم وأحمد عن عقبه بن عامر، ولفظه: "لا يحل للمؤمن أن يتتاع على بيع أخيه، ولا يخطب على خطبة أخيه"، وهو يؤيد التحريم، والله أعلم. والحديث فيه دلالة على تحريم خطبة الرجل على خطبة أخيه، واستدل بالحديث أيضاً على تحريم خطبة المرأة على خطبة امرأة أخرى إلحاقاً لحكم النساء بحكم الرجال، وصورته أن ترغب امرأة في رجل وتدعوه إلى تزوجها، فيحيها، فتجىء أخرى فتدعوه وترغبه في نفسها وترهده في التي قبلها.

١٨٦٨ - حدثنا يحيى بن حكيم. ثنا يحيى بن سعيد، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا يخطب الرجل على خطبة أخيه".

١٨٦٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد. قالوا: ثنا وكيع. ثنا سفيان، عن أبي بكر بن أبي الجهم بن صُخَيْرِ العدوي؛ قال: سمعت فاطمة بنت قيس تقول: قال لي رسول الله ﷺ: "إذا حَلَّتْ فَاذْنِي". فَاذنته. فخطبها معاوية وأبو الجهم بن صُخَيْرِ وأسامة بن زيد. فقال رسول الله ﷺ:

والحديث أخرجه أيضا البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى فى الكبرى فى النكاح، والبيهقى فى المعرفة (٣١١/٥) إسناده صحيح وسيأتى هذا الطريق أيضا برقم (٢١٧٢) وانظر تحريجه هناك مفصلا.

١٨٦٨ - ((أخيه)) قال الإمام الشوكانى فى النيل (١٢٢/٦): ظاهره أنه لا يجوز للرجل أن يخطب على خطبة الفاسق. ولا على خطبة الكافر. نحو أن يخطب ذميمة، فلا يجوز لمن يجوز نكاحها أن يخطبها، ولكنه يقيد هذا الإطلاق بقوله فى حديث أبى هريرة "لا يخطب الرجل على خطبة أخيه"، فإنه لا أخوة بين المسلم والكافر، ويقول فى حديث عقبه "المؤمن أخو المؤمن... الخ"، فإنه يخرج بذلك الفاسق بهو إلى المنع من الخطبة على خطبة الكافر والفاسق. ذهب الجمهور قالوا: والتعبير من الأخ خرج منخرج الغالب، فلا مفهوم له، وذهب الأوزاعى وجماعة من الشافعية أنها تجوز الخطبة على خطبة الكافر، وهو الظاهر (لقطع الله الأخوة بين المسلمين والكفار).

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى فى النكاح، والبيهقى فى الكبرى (٣٤٤/٥) وفى الصغير (٥٠/٣) وفى المعرفة (٣١٠/٥) وابن حبان (٣٥٤/٩) والبخارى (٨٨/٩) والدارمى (١٣٥/٢) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٤/٣) وأحمد (١٤٢/٢) والطبرانى فى الكبير (٤١٩/١٢) والشافعى فى المسند (١٨٦) وفى الأم (٣٩/٥) بعضهم مطولا، وبعضهم مختصرا. من طرق عن نافع، عن ابن عمر رضى الله عنهما. إسناده صحيح.

١٨٦٩ - ((أبو بكر بن أبى الجهم)) هو أبو بكر بن عبدالله بن أبى الجهم، وقد ينسب إلى جده. وثقه ابن معين. وقال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الرابعة.

((إذا حَلَّتْ)) أى خرجت من العدة فصرت حلالا للإزواج ((فَاذْنِي)) من الإيدان، بمعنى الإعلام، أى أخبرنى بحال الله، ((فخطبها معاوية)) ظاهر اللفظ أنهم خطبوا بعد أن آذنت النبى ﷺ،

"أما معاوية فرجل تَرَبُّ، لا مال له. وأما أبو الجهم فرجل ضراب للنساء. ولكن أسامة".
فقلت بيدها هكذا: أسامة، أسامة. فقال: لها رسول الله ﷺ: "طاعة الله وطاعة رسوله خير لك". قالت: فتر وجهه فاغْتَبَطْتُ به.

وهو خلاف الواقع، ولا يناسب آخر الحديث، فالظاهر أنه بتقدير القول، أى "فقلت" خطبها، غاية الأمر أن الراوى حكى عنها الكلام بطريق الغيبة، لا التكلم. وهذا كثير، لا بُد فيه، ((تَرَبُّ)) بفتح فكسر، أى فقير، وفى رواية "فصُعلوك، لا مال له"، ((ضْرَابُ)) وفى رواية النسائي "لا يضع عصاه عن عاتقه"، أى كثير الضرب، وقيل: إنه أريد كثير الجماع، وهو بعيد، وفيه أنه يجوز ذكر مثل هذه الأوصاف إذا دعت حاجة المشورة إليه. وأنه يجوز الخطبة على خطبة آخر قبل الركون. ولهذا ذكر المصنف الحديث فى هذا الباب. ومقصوده بيان التقييد فى حديث "لا يخطب"، لكن ما يقال: إن النبى ﷺ خطبها لأسامة، قبل ذلك بالتعريض، حيث قال: "إذا حللت فأذنينى" وبعضهم أخذ منه جواز ذلك المأذون من الخاطب، كالنبى ﷺ إذ معلوم رضا الكل بما قضى، فهو كالمأذون فى ذلك، ((هكذا)) إشارة إلى أنه غير مرغوب فيه ((فاغْتَبَطْتُ به)) على بناء الفاعل، من الاغْتَباط، من غبطه فاغْتَبَطْتُ، أو كان النساء تغبطن لو فور حظى منه، والله تعالى أعلم.

والحديث فيه فوائد كثيرة، منها جواز سماع كلام الأجنبية والأجنى فى الاستفتاء، ونحوه، ومنها جواز التعريض لخطبة المعتدة البائن بالثلاث، ومنها جواز الخطبة على خطبة غيره إذا لم يحصل للأول إجابة، لأنها أخبرته أن معاوية وأبا الجهم وغيرهما خطبوها، ومنها ذكر الغائب بما فيه من العيوب التى يكرها إذا كان للنصيحة، ولا يكون حينئذ غيبة محرمة، ومنها إرشاد الإنسان إلى مصلحته وإن كرهها. ومنها قبول نصيحة أهل الفضل والانقياد إلى إشارتهم وأن عاقبتها محمودة، ومنها جواز نكاح غير الكفو، إذا رضيت به الزوجة والولى، لأن فاطمة قرشية وأسامة مولى، ومنها الحرص على مصاحبة أهل التقوى والفضل وإن دنت أنسابهم، قاله النووى فى شرح مسلم (١٠٦/١٠).

والحديث أخرجه أيضا مسلم والترمذى والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى النكاح، والبيهقى (١٨١/٧) والطحاوى (٥/٣) وأحمد (٤١١/٦) والطبرانى فى الكبير (٣٧٧/٢٤) من طريق أبى بكر بن أبى الجهم العدوى، إسناده صحيح وسيأتى بقية ألفاظ الحديث برقم (٢٠٣٥).

(١١) باب استثمار البكر والثيب

١٨٧٠ - حدثني إسماعيل بن موسى السدي. ثنا مالك بن أنس، عن عبد الله بن الفضل الهاشمي، عن نافع بن جبير بن مطعم، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "الأيم أولى بنفسها من وليها."

١١ - باب استثمار البكر والثيب

١٨٧٠ - ((الأيم)) - بفتح، فتشديد تحتية مكسورة- في الأصل من لا زوج لها، بكرا كانت أو ثيبا، والمراد ههنا الثيب، ((أولى)) وفي بعض النسخ "أحق" وهو يقتضى المشاركة، فيفيد أن لها حقا فى نكاحها، ولوليها حقا، وحقها أكد من حقه، فإنها لا تجبر لأجل الولي، وهو يجبر لأجلها، فإن أبى زَوْجَهَا القاضى، فلا ينافى هذا الحديث حديث "لا نكاح إلا بولي"، وهو حديث أخرجه الخمسة إلا النسائي، وصححه غير واحد من الأئمة، وحمل النهى على الكمال رده الخطايبى (١٩٨/٣) ومن الحنفية صاحب فتح الملهم وصاحب العرف الشذى، وفيه دليل على اشتراط الولي فى النكاح، وإليه ذهب الجمهور، متمسكين بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبُغْنَ أَجَلَهُنَّ فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَنْ يَنْكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ﴾، الآية. قال الباجي (٢٦٨/٣): قلنا: من الآية دليلان، الظاهر، والسبب. فأما الظاهر فإنه تعالى نهى الأولياء عن منع النساء النكاح عند بلوغ الأجل، فلولا أن الولاية للرجل فى العقد لما صح العضلُ والمنع من النكاح، كما لا يصح منعهن من التصرف فى أموالهن، وأما السبب فهو ما رواه البخارى من حديث معقل أنه قال: زوجت أختي لرجل، فطلقها، حتى إذا انقضت عدتها جاء يخطبها، فقلت له: زوجتك وقدمتك وأكرمك فطلقتها، ثم جئت تخطبها، والله! لا تعود إليك أبدا، وكان رجلا لا بأس به، وكانت المرأة تريد أن ترجع إليه، فأنزل الله تعالى الآية: ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ﴾، قلت: الآن أفعل يا رسول الله! قال: فزوجها إياه. فثبت بهذا الحديث أن العضل هو أن يمنع من إنكاحها، فيكون ذلك منعا لها من النكاح، وإلا لم تحتج المرأة، وهى تريد زوجها إلى إنكاح معقل لها، كما لم يكن يحتاج إليه فيما تريد من بيع، أو شراء.

وقال الأمير اليماني فى السبل (١٢٠/٣): كَرَّرَ تعالى كون الأمر إلى الأولياء فى عِدَّة آيات، ولم يأت حرف واحد أن للمرأة إنكاح نفسها، ونسبة النكاح إليهن فى الآيات، مثل: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا

غَيْرَةٌ ﴿مراد به الإنكاح بعقد الولي، إذ لو فهم ﴿﴾ أنها تنكح نفسها لأمرها بعد نزول الآية بذلك، ولا بأن لا فيها أنه لا ولاية له، ولم يبح له الحث في يمينه، وزاد أبو داود في حديث معقل، قال: فكفرت عن يميني، فأنكحتها إياه.

وقال الشاه ولي الله في الحجة (١٢٧/٢): اعلم أنه لا يجوز أن يحكم في النكاح النساء خاصة لنقصان عقلهن وسوء فكرهن. فكثيرا ما لا يهتدين المصلحة ولعدم حماية الحسب منهن غالبا، فرميا رغب في غير الكفو وفي ذلك عار على قومها، فوجب أن يجعل للأولياء شيء من هذا الباب لتسد المفسدة، وأيضا فإن السنة الغاشية في الناس من قبل ضرورة جليلية أن يكون الرجال قوامين على النساء، ويكون بيدهم الحل والعقد، وعليهم النفقات، وإنما النساء عوان بأيديهم، وهو قوله تعالى: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمُ﴾، الآية. وفي اشتراط الولي في النكاح تنويه أمرهم واستبداد النساء بالنكاح وقاحة منهن منشأها قلة الحياء واقتضاب على الأولياء وعدم اكتراث لهم.

وقال النووي في شرح مسلم (٢٠٣/٩): قال القاضي: اختلف العلماء في المراد "بالأيم" ههنا، فقال علماء الحجاز والفقهاء كافة: المراد الثيب، واستدلوا بأنه جاء مفسرا في الرواية الأخرى بالثيب، وبأنها جعلت مقابلة للبكر بأن أكثر استعمالها في اللغة للثيب. وقال الكوفيون وزفر: الأيم ههنا كل امرأة لا زوج لها بكرا كانت أو ثيبا، كما هو مقتضاه في اللغة، قالوا: فكل امرأة بلغت فهي أحق بنفسها من وليها وعقدها على نفسها نكاح صحيح، وبه قال الشعبي والزهرى قالوا: وليس الولي من أركان صحة النكاح، بل من تمامه، وقالوا الأوزاعي وأبي يوسف ومحمد تتوقف صحة النكاح على إجازة الولي. قال القاضي: واختلفوا أيضا في قوله ﴿﴾: "أحق من وليها"، هل أحق بالإذن فقط، أو بالإذن والعقد على نفسها، فعند الجمهور بالإذن فقط، وعند هؤلاء بهما جميعا، وقوله ﴿﴾ "أحق بنفسها" يحتمل من حيث اللفظ أن المراد "أحق من وليها"، في كل شيء من عقد وغيره. كما قاله أبو حنيفة وداود. ويحتمل أنها أحق بالرضا، أي لا تزوج حتى تنطق بالإذن، بخلاف البكر، ولكن لما صح قوله ﴿﴾ "لا نكاح إلا بولي"، مع غيره من الأحاديث الدالة على اشتراط الولي، يتعين الاحتمال الثاني.

واعلم: أن لفظه "أحق" ههنا للمشاركة، معناه أن لها في نفسها في النكاح حقا، ولوليها حقا،

والبكر تستأمر في نفسها". قيل: يا رسول الله! إن البكر تستحي أن تتكلم. قال: "إذنها سكوتها".
 ١٨٧١ - حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي. ثنا الوليد بن مسلم. ثنا الأوزاعي. حدثني
 يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ قال: "لا تنكح الثيب حتى
 تستأمر. ولا البكر حتى تستأذن، وإذنها الصُّموتُ".

وحقها أو كد من حقه، فإنه لو أراد تزويجها كفوا، وامتنعت لم يجبر، ولو أرادت أن تزوج كفوا فامنع
 الولي أجبر. فإن أصر زوجها القاضى فدل على تأكد حقها ورُجحانه.

((والبكر تستأمر في نفسها)) أى يطلب الوليُّ منها الإذن في النكاح، ((إذنها سكوتها)) أى لا
 تحتاج إلى إذن صريح منها، بل يكفي بسكوتها لكثرة حياتها. قال النووي: ظاهره العموم بسكوتها
 فى كل بكر، وكل ولي، وأن سكوتها يكفي مطلقاً، وإن غيرهما، فلا بد من نطقها، لأنها تستحي من
 الأب والجد أكثر من غيرهما، والصحيح الذى عليه الجمهور أن السكوت كاف فى جميع الأولياء
 لعموم الحديث ولو جود الحياء، وأما الثيب فلا بد فيها من النطق، بلا خلاف، سواء كان الولي أباً، أو
 غيره، لأنه زال كمال حياتها بممارسة الرجال. زالت بكارتها بنكاح صحيح، أو فاسد، أو بوطئ شبهة
 أو بزنا، ولو زالت بكارتها بوثة، أو بإصبع، أو بطول المكث، أو وطئت فى دبرها، فلها حكم الثيب
 على الأصح، وقيل حكم البكر، والله أعلم.

والحديث أخرجه أيضاً مالك ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى فى المجتبى وفى الكبرى فى
 النكاح، والدارمى (١٣٨/٢) وابن حبان (٣٩٥/٩) والدارقطنى (٢٣٩/٣) والبيهقى فى الكبرى
 (١١٨/٧) وفى الصغير (٢٣/٣) وابن أبى شيبة (١٣٦/٦) وعبدالرزاق (١٤٢/٦) والبعثى (٢٩/٩) وابن
 الجارود (٢٣٨) والطاوى (٣٦٦/٤) وأحمد (٢١٩/١) والطبرانى (٣٧٣/١٠) والشافعى (١٢/٢)
 وسعيد بن منصور (٥٥٦) جميعهم من طريق مالك عن عبدالله بن الفضل، عن نافع بن جبير بن مطعم،
 عن ابن عباس رضى الله عنهما. إسناده صحيح.

١٨٧١ - ((لا تنكح)) على بناء المفعول، يحتمل النفي والنهي، ((حتى تستأمر)) أى يطلب منها الأمر
 صريحاً، بخلاف البكر، فإن إذنها بالسكوت يكفي، ((الصموت)) كالسكوت، لفظاً ومعنى.
 والحديث فيه دليل على أنه لا يجوز للولي أن يزوج الثيب إلا إذا أمرته بذلك.

والحديث أخرجه أيضاً البخارى فى النكاح، وفى الحيل. ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى

١٨٧٢ - حدثنا عيسى بن حماد المصري. أنبأنا الليث بن سعد، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن أبي حسين، عن عدى بن عدى الكندي، عن أبيه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "الطيب تعربُ عن نفسها، والبكر رضاها صمتها".

في المجتبى في النكاح، وفي الكبرى (٢٨١/٣) والدارقطني (٢٣٨/٣) والبيهقي في الكبرى (١١٩/٧) وفي المعرفة (٢٤٦/٥) وفي الصغير (٢٣/٣) والدارمي (٦٢/٢) وعبدالرزاق (١٤٣/٦) وابن الجارود (٢٣٤) وابن أبي شيبة (١٣٨/٤) وأحمد (٢٥٠/٢) والخطيب (٣٦٨/٨) من طرق عن يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة، عن أبي هريرة رضي الله عنه. إسناده صحيح وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

١٨٧٢ - ((عدي بن عدى)) بن عميرة بفتح المهملة، أبي فروة، الجزري. وثقه ابن معين وأبو حاتم والعجلي. وقال أحمد: أبوه من أصحاب النبي ﷺ، لا يستل عن مثل هذا. وقال ابن سعد: كان ناسكاً، فقيهاً، وكان ثقة إن شاء الله. وقال الحافظ: ثقة، فقيه، عمل لعمر بن عبدالعزيز على الموصل، من الرابعة. ((عن أبيه)) عدي بن عميرة، أبي زُرارة، صحابي، مات في خلافة معاوية.

((الطيب تعربُ)) من "أعرب"، أي تظهِر وتكشف عن نفسها، في النهاية هكذا يروى بالتخفيف، من أعرب. وقال أبو عبيد: الصواب بالتشديد، يقال "عربت عن القوم"، إذا تكلمت عنهم، وقيل: إن عَرَّبَ بمعنى أعرب، يقال "أعرب عنه لسانه"، أو عَرَّبَ. وقال ابن قتيبة: الصواب أعرب بالتخفيف، وإنما سُمِّي الإعراب إعراباً لتبينه وإيضاحه، وكلا القولين لغتان متساويان، بمعنى الإبانة والإيضاح، أي فلا فائدة في اختلافهما، ثم الأوجه هو التخفيف لموافقة الروايات.

قال البوصيري: هذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنه منقطع، عدي لم يسمع من أبيه عدي بن عميرة، يدخل بينهما العرس بن عميرة، قاله أبو حاتم وغيره. وقال المزي: رواه يحيى بن أيوب المصري عن ابن أبي حسين عن عدي بن عدي عن أبيه عن العرس. رجل من أصحاب النبي ﷺ عن النبي ﷺ. قلت: وهكذا رواه الحاكم في المستدرک من طريق عمرو بن الربيع بن طارق عن يحيى بن أيوب، فذكره بإسناده ومثنته، ورواه البيهقي في سننه الكبرى عن الحاكم به. ورواه الإمام أحمد في مسنده من طريق عدي بن عدي. ورواه ابن أبي شيبة في مسنده عن يحيى بن إسحاق، عن ليث بن سعد به، وأبو يعلى الموصلي حدثنا زهير. حدثنا إسحاق بن عدي. حدثنا ليث، فذكره. قلت: وله شاهد من حديث ابن عباس وأبي هريرة في صحيح مسلم وغيره.

(١٢) باب من زوج ابنته وهي كارهة

١٨٧٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يزيد بن هارون، عن يحيى بن سعيد؛ أن القاسم بن محمد أخبره: أن عبدالرحمن بن يزيد ومجمع بن يزيد الأنصاريين أخبراه: أن رجلا منهم يدعى خذأما أنكح ابنة له. فكرهت نكاح أبيها. فأتت رسول الله ﷺ. فذكرت له. فرد عليها نكاح أبيها. فنكحت أبا لبابة بن عبد المنذر. وذكر يحيى: أنها كانت ثيبا.

والحديث صحيح أخرجه أيضا الطحاوي في معاني الآثار (٣٦٨/٤) والطبراني في الكبير (١٠٨/١٧) وعلی المتقی فی الكنز (٣١٢/١٦). عن عدی بن عدی، عن أبيه رضی الله عنه.

١٢ - باب من زوج ابنته وهي كارهة

١٨٧٢ - ((مجمع بن يزيد)) بن جارية، الأنصاري، صحابي، وقيل هو مجمع بن جارية.

((خذأما)) - بكسر المعجمة، وذال معجمة - ((أنها كانت ثيبا)) ظاهره أنه لا إجبار على الثيب ولو صغيرة، لأن ذكر هذا الوصف يشعر بأنه مدار الرد، ومن يرى أن المؤثر في عدم الإجبار البلوغ يرى أن هذا حكاية حال، لا رسوم لها، فيحتمل أن تكون بالغة فصار حق الفسخ بسبب ذلك، إلا أنه اشبه على الراوي، فزعم أنه الحق لكونها ثيبا (س).

ويؤيده أن الخيار ثبت للبكر أيضا في عدة روايات، قال الحافظ في الفتح (٧٤/٥) بعد ما ذكرها: طرقة تقوى بعضها ببعض، منها: حديث جابر أخرجه النسائي في الكبرى والدارقطني وقال: الصحيح أنه مرسل. قال ابن القيم في تهذيب السنن والإرسال لا يدل على أن الموصول خطأ بمجرد. ومنها حديث ابن عباس أخرجه المصنف في آخر هذا الباب، وأخرجه أيضا أبو داود وأحمد والنسائي في الكبرى قال ابن القيم رجاله محتج بهم في الصحيح، وحسنه صاحب العون، وصححه الأستاذ أحمد شاكر في تعليق المسند، وتعليله بالإرسال، وتفرد به جرير يرده تحقيق الحافظ في التلخيص وابن القيم في تهذيبه وقال ابن القطان: هذا حديث صحيح، قال: وليست هذه خنساء بنت خذام التي زوجها أبوها وهي ثيب فكرهته، فرد عليه السلام نكاحه، فإن تلك ثيب وهذه بكر وهما بنتان، نصب الراية (١٩٠/٣) وقال ابن القيم في الزاد: وهذه غير خنساء، فهما قضيتان، قضى في إحداها بتخيير الثيب، وقضى في الأخرى بتخيير البكر، وموجب هذا الحكم أنه لا تجبر البكر البالغ على النكاح، ولا تزوج

١٨٧٤ - حدثنا هناد بن السرى. ثنا وكيع، عن كَهَمَسِ بن الحسن، عن ابن بريدة، عن أبيه؛ قال: جاءت فتاة إلى النبي ﷺ. فقالت: إن أبى زوجنى ابن أخيه ليرفع بى خسيسته قال، فجعل الأمر إليها. فقالت: قد أجزت ما صنع أبى. ولكن أردت أن تعلم النساء أن ليس إلى الآباء من الأمر شيء.

١٨٧٥ - حدثنا أبو السقر يحيى بن يزيداد العسكرى.

إلا برضاها، وهذا قول جمهور السلف، ومذهب أبى حنيفة وأحمد فى إحدى الروايتين عنه: وهو القول الذى نَدِينُ الله به، ولا نعتقد سواه، وأوّل الحديث الإمام البيهقى محاماة لقول الإمام الشافعى، واستحسن تأويله الحافظ، فأجاد فى الرد عليهما العلامة الأمير اليمانى فى السبل (١٨٨/٣) والحق معه، والله سبحانه وتعالى أعلم.

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخارى وأبو داود والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى النكاح، والدارمى (٦٣/٢) والبيهقى (٣٢/٩) وابن الجارود (٢٣٨) وابن أبى شيبه (١٣٦/٤) والبخارى (٣٣/٩) وأحمد (٣٢٨/٦). إسناده صحيح.

١٨٧٤ - ((ليرفع بى)) أى ليزيل عنه بئناكاحى إياه، ((خسيسته)) أى دناء ته أى إنه خسيس، فأراد أن يجعله بى عزيزا، والخسيس الدنىء، والخسيسة والخساسة الحالة التى يكون عليها الخسيس، يقال: "رفع خسيسته"، إذا فعل به فعلا يكون فيه الرفعة (س).

ويحتمل أن يكون المراد عن الخسيسة الفقر، لعل ابن عمها كان فقيرا محتاجا، وهذه الفتاة وأبوها من أهل اليسار، والله أعلم.

((فجعل الأمر إليها)) يفيد أن النكاح منعقد، إلا أنه يعاد إلى أمرها. والحديث فيه دليل على أنه ليس للأب أن يجبر ابنته البكر البالغ الرشيدة على الزواج.

قال البوصيرى: هذا إسناده صحيح، رجاله ثقات، رواه البخارى وغيره من حديث عبدالرحمن بن يزيد ومجمع بن يزيد، وهو فى السنن الأربعة من حديث ابن عباس، وفى سنن النسائى الصغرى والحاكم والبيهقى من حديث عائشة.

والحديث روى أيضا فى المسند الجامع (٢٠٦/٣) إسناده صحيح وقد أعله العلامة الألبانى بالشنوذ. ١٨٧٥ - ((أبو السقر)) قال الحافظ: مقبول، من الحادية عشرة.

ثنا الحسين بن محمد المَرُورُوذِيّ. حدثني جرير بن حازم، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أن جارية بكرا أتت النبي ﷺ فذكرت له أن أباه زوجها وهي كارهة. فخيرها النبي ﷺ. حدثنا محمد بن الصباح. أنبأنا معمر بن سليمان الرقي، عن زيد بن حبان، عن أيوب السخيتاني، عن عكرمة، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، مثله.

((الحسين بن محمد)) بن البهرام، التميمي، أبو أحمد. وثقه ابن قانع والعجلي وابن سعد. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من التاسعة. ((بكر)) أي بالغة، ((زوجها)) أبوها بلا إذن، ((وهي كارهة)) أي غير راضية في الزواج ((فخيرها النبي ﷺ)) بين البقاء في هذا الزواج وفسخه. وفي الحديث دلالة على تحريم الإجماع للأب لابنته البكر على النكاح، وغيره من الأولياء بالأولى. وإلى عدم جواز إجبار الأب ذهبت الحنفية لهذا الحديث ولحديث "والبكر يستأمرها أبوها"، وذهب أحمد وإسحاق والشافعي إلى أن للأب إجبار ابنته البكر البالغة على النكاح، عملاً بمفهوم حديث "الثيب أحق بنفسها من وليها"، فإنه دل على أن البكر بخلافها، وأن الولي أحق بها، ويرد بأنه مفهوم، لا يقاوم المنطوق، وبأنه لو أخذ بعمومه لزم في حق غير الأب من الأولياء، وأن لا يخص بجواز الإجماع، وقال البيهقي في تقوية كلام الشافعي: إن حديث ابن عباس هذا، محمول على أنه زوجها من غير كفو. قال الحافظ في الفتح: جواب البيهقي هو المعتمد، لأنها واقعة عين، فلا يثبت الحكم بها تعميماً. وقال العلامة محمد بن إسماعيل الأمير اليماني في السبل: كلام لهذين الإمامين يعني البيهقي والحافظ محاماة على كلام الشافعي ومذهبهم، وإلا فتأويل البيهقي لا دليل عليه، فلو كان كما قال، لذكرته المرأة، بل إنما قالت: "إنه زوجها وهي كارهة"، فالعلة كراهتها، فعليها علق التخيير، لأنها المذكورة. فكأنه قال ﷺ: إذا كنت كارهة فأنت بالخيار. وقول الحافظ: "إنها واقعة عين"، كلام غير صحيح. بل حكم عام لعموم علته، فأينما وجدت الكراهة ثبت الحكم، كذا في عون المعبود (١٢٠/٦).

((زيد بن حبان)) الرقي، كوفي الأصل، مولى ربيعة. قال عثمان بن سعيد الدارمي عن ابن معين: ثقة. وقال إسحاق بن منصور عن ابن معين: لا شيء. وقال الدارقطني: ضعيف الحديث، ولا تثبت روايته عن مسعر. وقال ابن عدي: لا أرى بروايته بأساً. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، كثير الخطأ، وتغير بآخره، من السابعة.

(١٣) باب نكاح الصفار يزوجهن الآباء

١٨٧٦ - حدثنا سويد بن سعيد. ثنا علي بن مسهر. ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: تزوجني رسول الله ﷺ وأنا بنت ست سنين. فقدمنا المدينة. فنزلنا في بني الحارث بن الخزرج. فوَعِكْتُ. فتمرَّق شعري حتى وفي له جميمة. فأنتني أمي أم رومان؛ وإنني لفي أَرْجُوْحَةٍ، ومعى صواحبات لي. فصرخت بي. فأتيتها وما أدري ما تريد. فأخذت بيدي فأوقفتني على باب الدار. وإنني لأنهج حتى سكن بعض نفسي. ثم أخذت شيئاً من ماء فمسحت به علي وجهي ورأسي. ثم أدخلتني الدار. فإذا نسوة من الأنصار في بيت.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي في الكبرى في النكاح، والبعثي (٣٤/٩) وأحمد (٢٧٣/١) والخطيب (٨٩/٨). عن عكرمة، عن ابن عباس رضي الله عنهما. إسناده صحيح.

١٣ - باب نكاح الصفار يزوجهن الآباء

١٨٧٦ - ((تزوَّجني)) أي عقد عليّ، ((وأنا بنت ست سنين)) لعلها كانت بنت ست، أو سبع، فلذلك جاء أنها كانت بنت ست أو سبع، ((فَوَعِكْتُ)) على بناء المفعول، أي أخذتني الحمى، والوَعِكُ الحمى، ((فتمرَّق)) قيل هو بالراء المهملة، يقال: مرق شعره وتمرَّق، إذا انتشر وتساقط من مرض أو غيره، هكذا ذكره في الغاية في باب الراء المهملة، والمضبوط في بعض الأصول "بالزاي المعجمة، من مرقت الشيء فتمرَّق"، أي قطعه فتقطع. والظاهر جواز الوجهين، ((حتى وفي لي)) غاية لمقدر، أي فقامت من المرض، ومضت أيام حتى ((وفي لي جُميمة)) وهو من وفاء الشيء، إذ أكمل وتم، والجُميمة: تصغير الحمى - بضم فتشديد - وهو من شعر الرأس ما يسقط على المنكبين، تعني صار لي الشعر جُممة بعد أن ذهب وسقط بالمرض، ((أَرْجُوْحَةٍ)) - بضم همزة وسكون واو وضم جيم، وبمهملة - خشبة يلعب عليها الصبيان، يكون وسطها على مكان مرتفع، ويجلسون على طرفيها ويحركونها، فيرتفع جانب وينزل جانب، كذا في المعجم. وقال السيوطي: هي حبل شد طرفاه في موضع عال، ثم يركبه الإنسان ويحرك، وهو فيه سُمى به لتحركه ومجيئه وذهابه. ((فصرخت بي)) أي صاحت ونادتني، ((لأنهج)) من النهج بفتحيتين، وهو تتابع النفس، كما يحصل لمن يسرع في المشي، والفعل من باب علم، ((بعض نفسي)) بفتحيتين، ((فمسحت به)) ليزول ما عليها من أثر اللعب.

فقلن: على الخير والبركة، وعلى خير طائر. فأسلمتني إيهن. فأصلحن من شأني. فلم يرعني إلا رسول الله ﷺ ضحى فأسلمتني إليه، وأنا يومئذ بنت تسع سنين.

((وعلى خير طائر)) أى على خير نصيب، وطائر الإنسان نصيبه، وقال ابن الأثير: طائر الإنسان ما حصل له فى علم الله عز وجل مما قدر له، وقيل: الطائر الحظ، ويطلق على الحظ من الخير والشر، والمراد هنا أيمن حظ وأفضله، وفيه استحباب الدعاء بالخير والبركة لكل واحد من الزوجين، ومثله فى حديث عبدالرحمن بن عوف "بأرك الله لك" قال عياض: وفى حديث معاذ: أنه ﷺ شهد أملاك أنصارى. فقال له: "على الألفة والخير والطائر الميمون والسعة فى الرزق بارك الله لكم"، ((فأصلحن من شأني)) قال النووى (٢٠٨/٩): فيه استحباب تنظيف العروس وتزينها لزوجها، واستحباب اجتماع النساء لذلك ولأنه يتضمن إعلان النكاح، ولأنهن يوانسنها ويؤدبنها ويعلمنها آدابها حال الزفاف، وحال لقائها الزوج، ((فلم يرعني إلا رسول الله ﷺ)) أى حضوره ﷺ وقت الضحى، إذ ما راعى شىء مما فعلت، ولا خطر ببالي خطرة بل كنت غافلة، وما انتبهت عن تلك الغفلة إلا حين حضوره ﷺ (س).

والحاصل أن فاعل "يرعني"، ضمير فيه راجع إلى اسم الفاعل، من الروع. ولما كان ذلك مما دل عليه الفعل صح رجوع الضمير إليه، وإسناد الفعل إلى اسم الفاعل منه شائع. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ قَائِلٌ مِنْهُمْ﴾، وحديث "لا يزنى الزانى"، ونحوه. وقول "إلا رسول الله ﷺ ضحى"، مستثنى من أعم الأحوال، كما يظهر من التقرير الذى ذكرنا.

قال النووى: فى الحديث جواز الزفاف والدخول بالعروس نهاراً، وهو جائز، ليلاً ونهاراً، واحتج به البخارى فى الدخول نهاراً وترجم عليه باباً.

والحديث أخرجه أيضاً البخارى وأبوداود ومسلم والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى النكاح، والدارمى (١٥٩/٢) وابن حبان (٩/١٦) والبيهقى (١٤٨/٧) وأحمد (١١٨/٦) وأبويعلى (٧٤/٨) والطبرانى فى الكبير (١٩/٢٣) وابن سعد فى الطبقات (٥٩/٨) من طرق عن هشام بن عروة به، مطولاً ومختصراً. إسناده صحيح.

١٨٧٧ - حدثنا أحمد بن سنان. ثنا أبو أحمد. ثنا إسرائيل، عن أبي إسحق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله؛ قال: تزوج النبي ﷺ عائشة وهي بنت سبع. وبنى بها وهي بنت تسع. وتوفى عنها هي بنت ثمانى عشرة سنة.

(١٤) باب نكاح الصغار يزوجهن غير الآباء

١٨٧٨ - حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي. ثنا عبدالله بن نافع الصائغ. حدثني عبدالله بن نافع، عن أبيه، عن ابن عمر؛ أنه حين هلك عثمان بن مظعون ترك ابنة له. قال ابن عمر: فزوجنيها خالي قدامة، وهو عمها، ولم يشاورها. وذلك بعد ما هلك أبوها. فكرهت نكاحه، وأحبت الجارية أن يزوجها المغيرة بن شعبة، فزوجها إياه.

١٨٧٧ - قال البوصيري: هذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنه منقطع، أبو عبيدة لم يسمع من أبيه. قاله شعبة وأبو حاتم وابن حبان فى الثقات والترمذى فى الجامع والميزى فى الأطراف وغيرهم، وله شاهد من حديث عائشة، رواه النسائى فى الصغرى وغيره. والحديث صحيح لشواهد روى أيضا فى المسند الجامع (٦٠٩/١١).

١٤ - باب نكاح الصغار يزوجهن غير الآباء

١٨٧٨ - ((حين هلك)) أى مات ((فزوجها)) بعد فسخ النكاح الأول بخيار البلوغ. واستدل بهذا الحديث على اعتبار الرضاء من المرأة التى يراد تزويجها، وأنه لا بد من صريح الإذن من الثيب، ويكفى السكوت من البكر، والمراد بالبكر التى أمر الشارع باستئذانها هى البالغة، إذ لا معنى لاستئذان الصغيرة، لأنها لا تدرى ما الإذن. قال ابن المنذر: يستحب إعلام البكر أن سكوتها إذن، لكن لو قالت بعد العقد: "ما علمت أن صمتى إذن"، لم يبطل العقد بذلك عند الجمهور. وأبطله بعض المالكية، وخص بعض الشافعية الاكتفاء بسكوت البكر البالغ بالنسبة إلى الأب والجدة، دون غيرهما. والصحيح الذى عليه الجمهور استعمال الحديث فى جميع الأبكار، وظاهر حديث الباب أن البكر البالغة إذا زوجت بغير إذنها لم يصح العقد، وإليه ذهب الأوزاعى والثورى والحنفية، وحكاه الترمذى على أكثر أهل العلم. والظاهر أن استئذان الثيب والبكر شرط فى صحة العقد، لردده ﷺ نكاح خنساء بنت خدام، وكذلك تخييره للجارية، كما فى حديث ابن عباس وابن عمر. وقال الإمام الشوكانى فى

(١٥) باب لا نكاح إلا بولي

١٨٧٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا معاذ بن معاذ. ثنا ابن جريج، عن سليمان بن موسى، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: "أيما امرأة لم ينكحها الولي، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل، فنكاحها باطل. فإن أصابها، فلها مهرها بما أصاب منها. فإن اشتجروا، فالسلطان ولي من لا ولي له".

السييل الجرار (٢/٢٧٢): والأحاديث في هذا الباب كثيرة، وهي تفيد أنه لا يصح نكاح من لم ترض، بكرا كان أو ثيبا.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، موقوف، وعبدالله بن نافع مولى ابن عمر متفق على تضعيفه، لكن لم ينفرد به عبدالله بن نافع عن أبيه، فقد رواه الدارقطني في سننه والحاكم في المستدرک والبيهقي في سننه من طريق عمر بن حسين عن رافع عن ابن عمر، وسياقهم أتم. والحديث حسن لشواهده أخرجه أيضا أحمد (٢/١٣٠) مطولا.

١٥ - باب لا نكاح إلا بولي

١٨٧٩ - ((أيما)) هذا اللفظ من ألفاظ العموم في سلب الولاية عنهن من غير تخصيص ببعض دون بعض، ((الولي)) المراد بالولي هو الأقرب من العصبة من النسب ثم من السبب، ثم من عصبته، وليس لذوي السهام، ولا لذوي الأرحام ولاية، وهذا مذهب الجمهور، ورؤى عن أبي حنيفة أن ذوى الأرحام من الأولياء فإذا لم يكن ثم ولي، أو كان موجودا وعضل، انتقل الأمر إلى السلطان. قاله الشوكاني في النيل (٦/١٣٦)، وقال على القاري الحنفى: الولي هو العصبة على ترتيبهم بشرط حرية وتكليف، ثم الأم، ثم ذو الرحم الأقرب فالأقرب، ثم مولى الموالاة، ثم القاضى. ((فنكاحها باطل)) كثر ثلاث مرات للتأكيد والمبالغة، ((فإن اشتجروا)) أى تنازعا واختلفوا بحيث أدى ذلك إلى المنع من النكاح يفوض الأمر إلى السلطان، ويجعل الأولياء كالمعدومين، ومن لا يقول باشرط الولي فى النكاح يقول فى إسناد أحاديث الباب مقال، أشار إلى بعضه الترمذى وغيره، وقالوا على تقرير الصحة يحمل عموم "أيما امرأة" على امرأة تحت ولي بصغر، أو بجنون، ((فالسلطان ولي من لا ولي له)) لأن الولي إذا امتنع من التزويج فكأنه لا ولي لها فيكون السلطان وليها، وإلا فلا ولاية للسلطان مع وجود الولي.

واعلم أن الحنفية طعنوا في هذا الحديث بأنه رواه سليمان بن موسى عن الزهري، وسئل الزهري عنه فلم يعرفه. والذي روى هذا القدر هو إسماعيل بن عُلَيَّة القاضى عن ابن جريح الراوى عن سليمان أنه سأل الزهري عنه أى عن الحديث فلم يعرفه. وأجيب عنه بأنه لا يلزم من نسيان الزهري له أن يكون سليمان بن موسى وهم فيه، لا سيما وقد أثنى الزهري على سليمان بن موسى، وقد طال كلام العلماء على هذا الحديث، واستوفاه البيهقى فى السنن الكبرى، وفى الخلافيات، وابن الجوزى فى التحقيق، وأطال الماوردى فى الحاوى فى ذكر ما دل عليه هذا الحديث من الأحكام نصاً واستنباطاً فأفاد. وقال الحاكم (١٦٨/٢): بعد أن صحح الحديث، فقد صحح وثبت بروايات الأئمة الأثبات سماع الرواة بعضهم من بعض فلا تعلق هذه الروايات بحديث ابن عليه، وسؤاله ابن جريح عنه وقوله "إنى سألت الزهري عنه فلم يعرفه"، فقد ينسى الثقة الحافظ الحديث بعد أن حدث به، وقد فعله غير واحد من حفاظ الحديث. وذكره الحافظ فى التلخيص وقال: ليس أحد يقول فيه هذه الزيادة غير ابن عليه. وأعلَّ ابن حبان وابن عَدِيَّ وابن عبد البر والحاكم وغيرهم الحكاية عن ابن جريح، وأجابوا عنها على تقدير الصحة بأنه لا يلزم من نسيان الزهري له أن يكون سليمان بن موسى وهم فيه، وانظر السنن الكبرى للبيهقى والكامل فى الضعفاء لابن عَدِيَّ على أن سليمان بن موسى لم ينفرد به فقد تابعه جعفر بن ربيعة عند أحمد وأبى داود والطحاوى والبيهقى وأخرجه الترمذى فى العِلل الكبير من طريق زمعة بن صالح، والدارقطنى من طريق محمد بن يزيد بن سنان عن أبيه، كلاهما عن الزهري به، وزمعة بن صالح ومحمد بن يزيد بن سنان وأبوهم فيهم ضعف، فبمجموع هذه الطرق يتقوى الحديث ويصح.

والحديث يدل على أنه لا يصح النكاح إلا بولى، واختلف العلماء فى اشتراط الولى فى النكاح، فالجمهور على اشتراطه، وحكى عن ابن المنذر أنه لا يعرف عن أحد من الصحابة خلاف ذلك، وذهبت الحنفية إلى أنه لا يشترط مطلقاً، واحتجوا بحديث ابن عباس: "الأيم أحق بنفسها من وليها"، المتقدم فى باب استئثار البكر والثيب. وفى لفظ لمسلم "البنات أحق بنفسها من وليها". والجواب ما قال ابن الجوزى فى التحقيق أنه أثبت لها حقاً، وجعلها أحق، لأنه ليس للولى إلا مباشرة، ولا يجوز له أن يزوجه إلا بإذنها، كذا فى تخريج الهداية للزليعى.

قلت: والحق أن النكاح بغير الولى باطل، كما يدل عليه أحاديث الباب. ثم ظاهر الحديث أن

١٨٨٠ - حدثنا أبو كريب. ثنا عبدالله بن المبارك، عن حجاج، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ؛ وعن عكرمة، عن ابن عباس. قالوا: قال رسول الله ﷺ: "لا نكاح إلا بولي". وفي حديث عائشة: "والسلطان ولي من لا ولي له".

المرأة تستحق المهر بالدخول وإن كان النكاح باطلا، لقوله عليه السلام: "فإن دخل بها فلها المهر بما استحل من فرجها"، وفيه دليل على أنه إذا اختل ركن من أركان النكاح فهو باطل، مع العلم والجهل، وأن النكاح يسمى باطلا، وصحيحا، ولا واسطة، وقد أثبت الوسطة الهادوية، وجعلوها العقد الفاسد. قالوا: وهو ما يخالف مذهب الزوجين، أو أحدهما جاهلين، ولم تكن المخالفة في أمر مجمع عليه، وترتب عليه أحكام مبنية في الفروع، كذا في السبل (١١٨/٣).

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي في النكاح، والدارمي (١٣٧/٢) والدارقطني (٢٢١/٣) والبيهقي في الكبرى (١٠٥/٧) وفي المعرفة (٢٣٠/٥) وفي الصغير (١٦/٣) وابن حبان (٣٨٤/٩) وابن أبي شيبة (٢٨/٤) وابن الجارود (٢٣٤) وعبدالرزاق (١٩٥/٦) والبعثي (٣٩/٩) والحاكم (١٦٨/٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٧/٣) وأحمد (٤٧/٦) والحُمَيْدِي (١١٢/١) والطيالسي (٢٠٦) وأبو يعلى (٣٨٧/٤) والشافعي في المسند (١١/٢) وفي الام (١٣/٥) والخطيب في الكفاية (٣٨٠) وابن عدي في الكامل (٨٨٩/٣) وابن عساكر في تهذيب تاريخ دمشق (٢٨٦/٦) والسهمي في تاريخ جرجان (٣١٦/١) من طرق كثيرة عن ابن جريج به، إسنادة صحيح وحسنه الترمذي، وصححه الحاكم على شرط الشيخين.

١٨٨٠ - ((لا نكاح إلا بولي)) أي بإذنه.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، حجاج هو ابن أرطاة مدلس، وقد رواه بالنعنة، وأيضا لم يسمع حجاج من عكرمة، إنما يحدث عن داود بن الحصين عن عكرمة. قال الإمام أحمد: ولم يسمع حجاج أيضا من الزهري قاله عباد بن العوام وأبوزرعة وأبو حاتم. قلت: لم ينفرد حجاج بن أرطاة برواية هذا الحديث عن الزهري، فقد تابعه عليه سليمان بن موسى، وهو ثقة، كما رواه أصحاب السنن من طريقه عن الزهري به مرفوعا، بلفظ "أيما امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل"، الحديث. وكذا رواه ابن حبان في صحيحه والدارقطني في سننه عن علي بن أحمد بن الهيثم ومنجم بن جعفر المطيرى. قالوا: حدثنا عيسى بن أبي حرب. حدثنا يحيى بن أبي بكر. حدثنا عدي بن الفضل، عن

١٨٨١ - حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب. ثنا أبو عوانة. ثنا أبو إسحق الهمداني، عن أبي بردة، عن أبي موسى؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا نكاح إلا بولي".

١٨٨٢ - حدثنا جميل بن الحسن العتكي. ثنا محمد بن مروان العقبلي. ثنا هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تزوج المرأة المرأة. ولا تزوج المرأة نفسها. فإن الزانية هي التي تزوج نفسها".

عبدالله بن عثمان بن خيثم، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس به، دون ذكر عائشة. وقال: رواه ثقات. قال: ولم يرفعه إلا عددي بن الفضل، انتهى. ورواه الإمام الشافعي وأحمد في مسنديهما من حديث ابن عباس، فقط. ورواه الحاكم من طريق عددي بن الفضل به، ورواه البيهقي عن الحاكم به، ورواه البيهقي أيضا في الكبرى من طريق أبي كريب بالإسناد والمتن سواء، وله شاهد من حديث أبي موسى رواه أصحاب السنن الأربعة.

والحديث صحيح أخرجه أيضا البيهقي (١٠٦/٧) والدارقطني (٢٢١/٣) وعبدالرزاق (١٩٨/٦) وأحمد (٢٥٠/١) والطبراني في الكبير (١٤٣/١١) وأبو يعلى (٣٨٦/٤). عن عروة، عن عائشة رضی الله عنها.

١٨٨١ - قد تقدم شرحه آنفا برقم ١٨٧٩.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي في النكاح، والبيهقي في الكبرى (١٠٧/٧) وفي المعرفة (٢٣٤/٥) وفي الصغير (١٧/٣) والدارقطني (٣١٧/٣) وعبدالرزاق (١٩٦/٦) وابن حبان (٣٨٩/٩) وابن أبي شيبة (١٣١/٤) والدارمي (١٣٧/٢) وابن الجارود (٢٣٥) والبعثي (٣٨/٩) والطحاوي (٢٣٥/٣) وأحمد (٣٩٤/٤) والطيالسي (٧١) والخطيب في التاريخ (٢١٤/٢) وفي الكفاية (٤٠٩) وفي الموضح (٣٨٩/١) من طريق أبي إسحاق الهمداني عن أبي بردة عن أبي موسى رضی الله عنه. وسنده صحيح، وقد اختلف في وصله وإرساله، والراجح الوصل، كما قال البخاري والترمذي وغيرهما.

١٨٨٢ - ((محمد بن مروان)) بن قدامة، أبو بكر، البصري، ويقال العجلي. قال ابن معين: صالح. وقال أبو زرعة: ليس عندي بذلك. وقال أبو داود: صدوق. وقال في موضع آخر: ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، له أوهام، من الثامنة.

((فإن الزانية هي التي تزوج نفسها)) أي مباشرة المرأة للعقد من شأن الزانية، فلا ينبغي أن تحقق

(١٦) باب النهي عن الشغار

١٨٨٢ - حدثنا سويد بن سعيد. ثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن الشغار. والشغارُ أن يقول الرجل للرجل: زوجني ابنتك أو أختك، على أن أزوجك ابنتي أو أختي.

المباشرة في النكاح الشرعي، ولمن يرى جواز ذلك أن يحمل هذا الحديث على النهي عن مباشرة المرأة بلا بينة بقرينة التعليل، إذ الزانية لا تباشر العقد بينة، ويؤيده رواية ابن عباس "البغايا التي ينكحن أنفسهن"، رواه الترمذى مرفوعاً وموقوفاً، ورجح الوقف، أو يحمل النهي على الكراهة.

قال البوصيري: هذا إسناد مختلف فيه، رواه الدارقطني في سننه عن أحمد بن محمد بن عبدالكريم عن جميل بن الحسن به، ورواه الإمام الشافعي في مسنده من حديث أبي هريرة أيضاً موقوفاً بلفظ "لا تنكح المرأة المرأة، فإن البغي إنما تنكح نفسها"، رواه الحاكم في المستدرک من طريق جميل بن الحسن، ورواه البيهقي عن الحاكم فذكره مرفوعاً، ورواه الحاكم أيضاً من طريق الأوزاعي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة موقوفاً، وعن الحاكم رواه البيهقي.

والحديث أخرجه أيضاً علي المتقي في الكنز (٣١٨/٥) وذكره أيضاً الألباني في إرواء الغليل (٢٤٨/٦)، وقال: صحيح، دون الجملة الأخيرة.

١٦ - باب النهي عن الشغار

١٨٨٣ - ((نهى رسول الله ﷺ عن الشغار)) الشغار - بكسر الشين، وبالعين المعجمتين - أصله في اللغة الرفع، يقال: شَغَرَ الكلبُ، إذا رفع رجله ليبول، كأنه قال: لا ترفع رجل بنتي، حتى أرفع رجل بنتك. وقيل: هو من شغر البلاء، إذا خلا، لخلوه عن الصداق. ويقال: شَغَرَتِ المرأةُ، إذا رفعت رجلها عند الجماع. قال ابن قتيبة: كل واحد منهما يشغر عند الجماع، وكان الشغار من نكاح الجاهلية، وأجمع العلماء على أنه منهي عنه.

((والشغار أن يزوج الرجل ... الخ)) قد اختلف الرواة عن مالك فيمن ينسب إليه تفسير الشغار، فالأكثر لم ينسبوه لأحد، ولهذا قال الشافعي: "لا أدري التفسير عن النبي ﷺ أو عن ابن عمر أو عن نافع أو عن مالك، حكاه عنه البيهقي في المعرفة". وقال الخطيب: إنه ليس من كلام النبي ﷺ، وإنما

هو من قول مالك، وصل بالمتن المرفوع. وقد بين ذلك ابن المهدي والقعنبى، ويدل على أنه من كلام مالك أنه أخرجه الدارقطنى من طريق خالد بن مخلد عن مالك، قال: سمعت أن الشغار أن يزوج الرجل ... الخ". وأما البخارى فصّرّح فى كتاب الحِجَل أن تفسير الشغار من قول نافع. قال القرطبي: تفسير الشغار بما ذكره صحيح، موافق، لما ذكره أهل اللغة. فإن كان مرفوعا فهو المقصود، وإن كان من قول الصحابي فمقبول أيضا، لأنه أعلم بالمقال وأفقه بالحال، قاله فى السيل (١٢١/٣).

قلت: قد وقع فى حديث أبى بن كعب: "قالوا: يا رسول الله! ما الشغار؟ قال: نكاح المرأة .. الخ". فهذا نص صريح فى أن تفسير الشغار مرفوع، لكن هذا الحديث ضعيف، لكن قال الحافظ: وإسناده وإن كان ضعيفا لكنه يستأنس به فى هذا المقام. وإذا ثبت النهى عنه فقد اختلف الفقهاء، هل هو باطل، أو غير باطل، فذهب الشافعى ومالك إلى أنه باطل للنهى عنه، وهو يقتضى البطلان، وللفقهاء خلاف فى علة النهى لا تطول به، فكلها أقوال تخمينية، ويظهر من قوله فى الحديث "لا صداق بينهما أنه علة النهى، وذهبت الحنفية وطائفة إلى أن النكاح صحيح، ويلغو ما ذكر فيه عملا بعموم قوله تعالى: ﴿فَأَنْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، ويجاب بأنه خصه النهى.

قال السندى فى حاشية البخارى: تفسير الشغار بهذا. قيل: إنه من الحديث، وقيل: من الراوى، ويطلق به النكاح، ومعنى البطلان التشرىك فى البضع حيث جعل مورد النكاح امرأة، وصداقا للأخرى، فأشبه تزويج واحدة من اثنين، وقيل التعليق والتوقيف.

واختلف نص الشافعى فيما إذا سُمى مع ذلك (يعنى الاشتراط) مهرا، فنص فى الإملاء على البطلان، وظاهر نصه فى المختصر الصحة، كذا فى فتح البارى (١٦٣/٩). وقال الحزقى: لا يصح، لحديث أبى هريرة، ولما روى أبوداود (١٨٧/٢) عن الأعرج أن العباس بن عبيدالله أنكح عبدالرحمن بن الحكم ابنته، وأنكحه عبدالرحمن ابنته، وكانا جعلوا صداقا فكتب معاوية إلى مروان يأمره بالتفريق بينهما. وقال فى كتابه: هذا الشغار الذى نهى عنه رسول الله ﷺ. "ولأنه شرط نكاح إحداهما لنكاح الأخرى فلم يصح، كما لم يسميا صداقا يحققه أن عدم التسمية ليس بمفسد العقد بدليل نكاح المفوضة، فدل على أن المفسد هو الشرط، وقد وجد، كما فى المغنى (٥٦٩/٧) فهذا معاوية بحضرة الصحابة لا يعرف له منهم مخالف، يفسخ هذا النكاح وإن ذكر فيه الصداق، ويقول: إنه الذى نهى

وليس بينهما صداق.

١٨٨٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يحيى بن سعيد وأبو أسامة، عن عبد الله، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن الشغار.

عنه رسول الله ﷺ. أهـ. المحلّي (٥١٦/٩) والذي يجيء على أصله (أى الإمام أحمد) إنهم متى عقدوا على ذلك وإن لم يقوله بألسنتهم أنه لا يصح، لأن القصد فى العقود معتبرة، والمشروط عرفا كالمشروط لفظا فيبطل العقد بشرط ذلك والتواطؤ عليه ونيته أهـ. ملخصا، زاد المعاد (١٠٧/٥) وهذا الذى حققه ابن حزم فى محلاه، وهو الراجح عندى، والله سبحانه وتعالى أعلم.

((وليس بينهما صداق)) بل يجعل كل منهما ابنته أو أخته صداق زوجته، والنهى عنه محمول على عدم المشروعية بالاتفاق، لما جاء "لا شغار فى الإسلام"، رواه الترمذى من حديث عمران بن حصين، وقال: حديث حسن صحيح، ورواه المصنف من حديث أنس، نعم عند الجمهور لا ينعقد أصلا، وعندنا لا يبقى شغارا، بل يلزم فيه مهر المثل، وبه يخرج عن كونه شغارا، لأنه مأخوذ فيه عدم الصداق. والظاهر أن عدم مشروعية الشغار يفيد بطلانه، وأنه لا ينعقد، لأنه ينعقد نكاحا آخر. فقول الجمهور أقرب (س).

قال أحمد: وروى عن عمر وزيد بن ثابت أنهما فرقا فيه. وهو قول مالك والشافعى، كذا فى المغنى (٥٦٨/٧) وراجع الخطايبى (١٩٢/٣) والله تعالى أعلم.

والحديث أخرجه أيضا البخارى ومالك ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى النكاح، وابن حبان (٤٥٩/٩) والدارمى (٦١/٢) والبيهقى فى الكبرى (١٩٩/٧) وفى المعرفة (٣٣٧/٥) وفى الصغير (٥٦/٣) وعبدالرزاق (١٨٣/٦) وابن الجارود (٢٤١) والبغوى (٩٧/٩) وأحمد (٧/٢) وأبو يعلى (١٦٩/١٠) والشافعى فى الأم (١٧٤/٥) وفى المسند (٢٥٣) والربيع بن حبيب فى المسند (٣٠/٢) وأبو نعيم فى الحلية (٣٥١/٦) وعلى المتقى فى الكنز (٣٢٩/١٦) بعضهم مختصرا وبعضهم مطولا. عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر رضى الله عنهما. إسناده صحيح وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

١٨٨٤ - قد مضى شرحه آنفا فى الحديث السابق، والحديث فيه أيضا دليل على تحريم نكاح الشغار. والحديث أخرجه أيضا مسلم والنسائى فى المحتبى، وفى الكبرى فى النكاح، وابن أبي شيبة

١٨٨٥ - حدثنا الحسين بن مهدي. قال: أنبأنا عبدالرزاق. أنبأنا معمر، عن ثابت، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا شغار في الإسلام".

(٨٠/٤) وأحمد (٢٨٦/٢) والطبراني في الأوسط (٢٠٠/٧) وإسحاق بن راهويه (٣٨٨/١). عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه. إسناده صحيح.

١٨٨٥ - ((الحسين بن مهدي)) بن مالك، الأبلبي - بضم الهمزة والباء - أبوسعيد، البصري. قال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الحادية عشرة.

((لا شغار في الإسلام)) قال السندی في حاشية النسائي: قوله "لا شغار" يدل على أن النهي محمول على عدم المشروعية، وعليه اتفاق العلماء.

والحديث يدل على فساد هذا العقد، لأنه لو صح لكان في الإسلام، وهو قول أكثر أهل العلم. قاله في المرقاة (٢١٢/٢). ومعنى النفي النهي، وهو حقيقة في التحريم المقتضى الفساد. المرادف للبطلان، كذا في السراج الوهاج.

قال البوصيري: هذا إسناده صحيح، رجاله ثقات، رواه ابن حبان في صحيحه عن ابن خزيمة عن محمد بن يحيى عن عبدالرزاق به، ورواه عبد بن حميد في مسنده عن عبدالرزاق به بزيادة فيه، ورواه الحاكم في المستدرک من طريق يحيى بن معين عن عبدالرزاق به، ورواه البيهقي في سننه الكبرى عن الحاكم بالإسناد والمتن، وله شاهد في الكتب الستة عن ابن عمر، وفي مسلم وغيره من حديث أبي هريرة وفي جامع الترمذی من حديث عمران بن حصين، وفي مسند أحمد من حديث عبدالله بن عمرو، وفي مسند البزار من حديث وائل بن حجر.

والحديث أخرجه أيضا الترمذی والنسائي في المحتجبى وفي الكبرى

في النكاح، والبيهقي (٢٠٠/٧) وعبدالرزاق (١٨٤/٦) وأحمد (١٦٢/٣) والطبراني في الأوسط (١٩/٤) وابن عدي في الكامل (٢٢٩٧/٦) وعلي المتقى في الكنز (٣٢٩/١٦). عن معمر، عن ثابت، عن أنس بن مالك رضي الله عنه. إسناده صحيح.

(١٧) باب صداق النساء

١٨٨٦ - حدثنا محمد بن الصباح. أنبأنا عبدالعزيز الدراوردي، عن يزيد بن عبدالله بن الهاد، عن محمد بن إبراهيم، عن أبي سلمة؛ قال: سألت عائشة، كم كان صداق نساء النبي ﷺ؟ قالت: كان صداقه في أزواجه اثنتي عشرة أوقية ونشاً. هل تدري ما النش؟ هو نصف أوقية. وذلك خمس مائة درهم.

١٨٨٧ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يزيد بن هارون، عن ابن عون ح وحدثنا نصر بن علي الجهضمي. ثنا يزيد بن زريع. ثنا ابن عون، عن محمد بن سيرين، عن أبي العجفاء السلمي؛ قال: قال عمر بن الخطاب:

١٧ - باب صداق النساء

١٨٨٦ - ((كم كان صداق .. الخ)) الصَّدَاق - بالفتح، والكسر - أفصح. ((أوقية)) - بضم همزة، فسكون واو، وتشديد ياء بعد القاف المكسورة - أربعون درهما، ((أو نشاً)) - بفتح النون، وتشديد الشين المعجمة - اسم لعشرين درهما، أو هو بمعنى النصف من كل شيء. والمعنى أنه إن كان يتولى تقرير الصداق فلا يزيد على هذا القدر، قيل هو محمول على الأكثر، وإلا فخديجة وجويرية بخلاف ذلك، وصفية كان عتقها صداقها، وأم حبيبة أصدقها عنه النجاشي أربعة آلاف، كما رواه أبو داود والنسائي، فلا يرد زيادة مهر أم حبيبة، لأن ذاك قدره النجاشي أعطاه من عنده، وهذا هو المراد في حديث عمر الآتي.

قال النووي: استدل أصحابنا بهذا الحديث على استحباب كون المهر خمس مائة درهم، والمراد في حق من يحتمل ذلك.

والحديث أخرجه أيضا مسلم وأبو داود والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في النكاح، والبيهقي في الكبرى (٢٣٣/٧) وفي المعرفة (٣٦٩/٥) والدارمي (٦٥/٢) وأحمد (٩٤/٦) والشافعي في المسند (برقم ٢٤٦) وفي الأم (٥٨/٥) وأبو نعيم في الحلية (١٦١/٩) وإسحاق بن راهويه (٤٩٠/٢). عن أبي سلمة، عن عائشة رضي الله عنها. إسناده صحيح ورجاله ثقات.

١٨٨٧ - ((أبي العجفاء)) البصري، قيل اسمه هرم بن نسيب، وقيل بالعكس، وقيل بالصاد، بدل السين

لا تغالوا صداق النساء . فإنها لو كانت مَكْرَمَةً في الدنيا أو تقوى عند الله، كان أولاكم وأحقكم بها محمد ﷺ . ما أصدق امرأة من نسائه ولا أصدقت امرأة من بناته أكثر من اثنتي عشرة أوقية

المهملتين . وثقه ابن معين والدارقطني . وقال البخاري: في حديثه نظر . وقال الحاكم أبو أحمد: ليس حديثه بالقائم . وتداول الحافظ: مقبول، من الثانية .

((لا تغالوا)) من الغلُّ، وهو مجاوزة الحد في كل شيء . يقال: غاليت في الشيء وبالشيء ، وغلوت فيه غلُّوا . إذا جاوزت فيه الحد، ونصب "صداق النساء" بنزع الخافض أى لا تغالوا في كثرة الصداق، ((فإنها)) أى القِصَّة، أو المغالاة، يعنى كثرة الصَّدَقَةِ، ((مَكْرَمَةً)) - بفتح الميم، وضم الراء - واحدة المكارم، أى مما تُحَمَّدُ، ((أو تقوى عند الله)) أى مكرمة فى الآخرة، لقوله تعالى: ﴿إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاهُمْ﴾ . قاله القارى . قال وهى غير منونة، وفى نسخة من المشكوة بالتنوين، وقد قرء شاذاً فى قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ أَسَّسَ بُيُوتَهُ عَلَى تَقْوَى مِنَ اللَّهِ﴾، ((كان أولاكم وأحقكم بها)) أى بمغالاة المهور، ((ما أصدق)) من أصدق المرأة، إذا سُمى لها صداقاً وأعطاهها . والمعنى أنه إذا كان هو يتولى تقرير الصداق فلا يزيد على هذا القدر، كما تقدم ((لا أصدقت)) على بناء المفعول، ((أكثر من اثنتي عشرة أوقية)) وهى أربع مائة وثمانون درهماً، وكأنه ترك النش لكونه كسراً، وأما ما روى أن صداق أم حبيبة كان أربعة آلاف درهم، فإنه مستثنى من قول عمر، لأنه أصدقها النجاشى فى الحبشة من عنده، عن رسول الله ﷺ، من غير تعيين من النبى ﷺ . وما روته عائشة من ثنتي عشرة ونشاً، فإنه لم يتجاوز عدد الأوقى الذى ذكرها عمر، ولعله أراد عدد الأوقية، ولم يلتفت إلى الكسور، مع أنه نفى الزيادة فى علمه، ولعله لم يبلغه صداق أم حبيبة ولا الزيادة التى روتها عائشة .

فإن قلت: نهيه عن المغالاة مخالف لقوله تعالى: ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ . قلت: النص يدل على الجواز، لا على الأفضلية، والكلام فيها، لا فيه، لكن ورد فى بعض الروايات: أنه قال: "لا تزيدوا فى مهور النساء على أربعين أوقية، فمن زاد ألقىت الزيادة فى بيت المال" . فقالت امرأة: ما ذاك لك، قال: ولم؟ قالت: لأن الله تعالى يقول: ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾ . فقال عمر: امرأة أصابت ورجل أخطأ" . كذا فى المرقاة (٦/٣٥٩) . وأخرج عبدالرزاق من طريق عبدالرحمن السلمى قال: قال عمر: "لا تغالوا فى مهور النساء" ، فقالت امرأة: ليس ذلك لك يا عمر!

وإن الرجل ليثقل صدقة امرأته حتى يكون لها عداوة في نفسه. ويقول: قد كَلَّفْتُ إِيكَ عَلَقَ القُرْبَةِ، أو عَرَقَ القُرْبَةَ. وكنْتَ رجلاً عربياً مولداً، ما أدري ما علق القربة، أو عرق القربة.

إن الله يقول: ﴿وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾، من ذهبٍ". قال: وكذلك هي في قراءة ابن مسعود، فقال عمر: امرأة خاصمت عمر فخصمته. وأخرجه الزبير بن بكار من وجه آخر منقطع. فقال عمر: امرأة أصابت ورجل أخطأ. وأخرجه أبو يعلى من وجه آخر عن مسروق عن عمر، فذكره متصلاً مطولاً. قاله الحافظ في الفتح (٢٠٤/٩) وقال القاري في المرقاة (٣٦٠/٦): ذكر السيد جمال الدين المحدث في روضة الأحياب: "أن صداق فاطمة رضي الله عنها كان أربع مائة مثقال فضة"، وكذا ذكره صاحب المواهب، ولفظه "أن النبي ﷺ قال لعلي: إن الله عز وجل أمرني أن أزوجه فاطمة على أربع مائة مثقال فضة"، والجمع أن عشرة دراهم سبعة مثاقيل. مع عدم اعتبار الكسور، لكن يشكل، نقل ابن الهمام: أن صداق فاطمة كان أربع مائة درهم، وعلى كل، فما اشتهر بين أهل مكة من أهل مهرها تسعة عشر مثقالاً من الذهب، فلا أصل له، اللهم إلا أن يقال: إن هذا المبلغ قيمة درع على رضي الله عنه، حيث دفعها إليها مهراً معجلاً، والله تعالى أعلم.

((ليثقل)) من التثقيل، ((صدقة)) بفتح فضم، ((حتى يكون لها عداوة في نفسه)) أي حتى يعادها في نفسه عند أداء ذلك المهر لثقله عليه حينئذ، أو عند ملاحظة قدره، وتفكره فيه بالتفصيل، ((كلفت)) من كلف بكسر اللام إذا تعمدته، ((علق القربة)) بفتح حين، جبل تعلق به، أي تحملت لأجلك كل شيء حتى عرق القربة. ويروى عرق القربة بالراء أي تحملت كل شيء حتى عرقت كعرق القربة وهو سيلان مائها. وقيل: أراد بعرق القربة عرق حاملها. وقيل: أراد تحملت عرق القربة، وهو مستحيل. والمراد أنه تحمل الأمر الشديد الشبيه بها، وفي الصحاح قال الأصمعي: يقال: لقيت من فلان عرق القربة، ومعناه أشده، ولا أدري ما أصله، وقال غيره: العرق إنما هو للرجل، لا للقربة. قال: وأصله أن القربة تحملها الإماء، الزوائر، ومن لا معين له. وربما افتقر الرجل الكريم واحتاج إلى حملها بنفسه فيعرق، لما يلحقه من المشقة والحياء من الناس. فيقال: تحملت لك عرق القربة، وقال في علق القربة لغة في عرق القربة (س). ((ما أدري)) لغرابته، وفي المقاصد الحسنة: روى أبو يعلى في مسنده الكبير أنه لما نهى عن إكثار المهر بالوجه المذكور، اعترضته امرأة من قريش، فقالت له: يا أمير المؤمنين! نهيت الناس أن يزيدوا النساء صدقاتهن على أربع مائة درهم؟ قال: نعم، فقالت: أما سمعت ما أنزل الله

في القرآن، قال: وأى ذلك. فقالت: أما سمعت الله يقول: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾. قال، فقال: اللهم! غفرا، كل الناس أفقه من عمر، ثم رجع، فركب المنبر، فقال: إني نهيت أن تزيدوا في المهر على أربع مائة درهم، فمن شاء أن يعطى من ماله ما أحب، أو فمن طابت نفسه فليفعل"، وسنده جيد، ورواه البيهقي في سننه ولفظه فقالت امرأة من قريش، يا أمير المؤمنين! أكتاب الله أحق أن يتبع، أو قولك؟ قال: بل كتاب الله. فما ذاك؟ قالت: نهيت الرجال عن الزيادة في المهر، والله تعالى يقول في كتابه: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا﴾. الآية. فقال عمر: كل أحد أفقه من عمر، مرتين أو ثلاثا. ثم رجع إلى المنبر، فقال: الحديث. ورواه عبدالرزاق ولفظه: "فقامت امرأة، فقالت له: ليس ذلك لك يا عمر! إن الله تعالى يقول: ﴿وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا .. الخ﴾. فقال: "إن امرأة خاصمت عمر، فخصمته"، وفي رواية فقال: "امرأة أصابت ورجل أخطأ".

والحديث فيه النهي عن المغالاة في المهور، وهو نهى إرشاد إلى الأفضل، فلا ينافي قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَأَتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾. لأن الآية تدل على جواز زيادة المهر، والكلام هنا في أن الأفضل عدم الزيادة.

وقد وردت أحاديث كثيرة تدل على الترغيب في قلة المهر، منها حديث عائشة أن النبي ﷺ قال: "أعظم النساء بركة أيسرهن مؤنة"، أخرجه أيضا البزار، وفي سننه ابن سخبرة عيسى بن ميمون، وهو متروك، وأخرجه الحاكم بلفظ "أيسرهن صداقا". وقال: حديث صحيح على شرط مسلم، وحديث عائشة أن النبي ﷺ قال: "إن من يُمِنُ المرأة تيسير خطبتها وتيسير صداقها"، أخرجه أحمد وفيه أسامة بن زيد بن أسلم وهو ضعيف، وقد وثق، وبقية رجاله ثقات، وحديث عقبة بن عامر رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "خير الصداق أيسره"، أخرجه الحاكم، وقال: حديث صحيح على شرط الشيخين.

والحديث حسن صحيح أخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في النكاح، والدارمي (٦٥/٢) والبيهقي (٢٣٤/٧) والحاكم (١٧٥/٢) وأحمد (٤٠/١) والحميدي (١٣/٢) والضياء في المختارة (١٠٧).

١٨٨٨ - حدثنا أبو عمر الضيرير وهناد بن السرى. قالوا: ثنا وكيع، عن سفيان، عن عاصم بن عبيد الله، عن عبد الله بن عامر بن ربيعة، عن أبيه؛ أن رجلا من بنى فزارة تزوج على نعلين. فأجاز النبي ﷺ نكاحه.

١٨٨٩ - حدثنا حفص بن عمرو. ثنا عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد؛ قال: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ. قال: "من يتزوجها؟" فقال رجل: أنا، فقال له النبي ﷺ: "أعطاها ولو خاتما من حديد".

١٨٨٨ - ((على نعلين)) ظاهره أن المهر غير مقدر، ومن يقول: بتقدير المهر يحمل أمثال هذا على المعجل. قلت: رد على هذا التأويل العلامة عبدالحى فى عمدة الرعاية (٣٠/٢): بأن هذا الحمل إنما يسلم مع مخالفته الظواهر إذا ثبت التقدير، بدليل معتمد، وإذ ليس فليس.

والحديث استدلل به من قال بجواز كون المهر شيئا حقيرا له قيمة، لكن الحديث ضعيف، كما سيأتى. والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى النكاح، والبيهقى فى الكبرى (١٣٨/٧) وأحمد (٤٤٥/٣) وقال الترمذى: حديث عامر بن ربيعة حديث حسن صحيح.

قلت: فى إسناده عاصم بن عبيد الله بن عمر بن الخطاب العدوى، المدنى، ضعيف. قال البيهقى فيه "ومع ضعفه روى عنه الأئمة. وقال الحافظ فى "بلوغ المرام" بعد أن حكى تصحيح الترمذى هذا "إنه خولف فى ذلك". وقال الحافظ الزيلعى فى نصب الراية بعد أن حكى تصحيح الترمذى له، قال ابن الجوزى فى التحقيق: عاصم بن عبيد الله قال ابن معين: ضعيف. وقال ابن حبان: كان فاحش الخطأ فترك.

١٨٨٩ - ((جاءت امرأة)) قال الحافظ فى الفتح: لم أقف على اسمها، ((فقال رجل)) قال الحافظ: لم أقف على اسمها، ووقع فى رواية للطبرانى "فقام رجل أحسبه من الأنصار"، ((ولو خاتما من حديد)) فى رواية أبى داود والبغوى "فالتمس شيئا"، قال البغوى (١١٩/٩): فى هذا دليل على أن أقل الصداق لا تقدير له، لأن النبي ﷺ قال: "التمس شيئا"، وهذا يدل على جواز أى شىء كان من المال وإن قل، ثم قال: "ولو خاتما من حديد"، ولا قيمة لخاتم الحديد إلا القليل التافه. وممن ذهب إلى أنه لا تقدير لأقل الصداق، بل جاز أن يكون مبيعا، أو ثمنا جاز أن يكون صداقا. ربيعة وسفيان الثورى والشافعى وأحمد وإسحاق. وقال عمر بن الخطاب: "فى ثلاث قبضات زيب مهر". وقال سعيد بن المسيب:

"لو أصدقها سوطاً، جاز، وذهب قوم إلى أن أقل الصداق يتقدر بنصاب السرقة، وهو قول مالك وأصحاب الرأي، غير أن عند مالك نصاب ثلاثة دراهم، وعند أصحاب الرأي عشرة، وكان إبراهيم النخعي يكره أن يتزوج الرجل على أقل من أربعين درهماً، ويقول مثل مهر البغي، يعني ما دون ذلك. وقال العلامة الدهلوي في المسوّى (١٩٢/٢) في هذا الحديث دلالة على أن الصداق لا تقدير له لأن النبي ﷺ قال: "التمس شيئاً"، لا سيما وقد قال: "ولو خاتماً من حديد"، ولا قيمة لخاتم الحديد إلا القليل النافه، وعليه الشافعي. وقال أبو حنيفة: أقل الصداق عشرة دراهم.

وقال الإمام الترمذي: اختلف أهل العلم في المهر، فقال بعضهم: المهر على ما تراضوا عليه، وهو قول سفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق. وقال مالك بن أنس: لا يكون المهر أقل من ربع دينار. وقال بعض أهل الكوفة: لا يكون المهر أقل من عشرة دراهم. وهو قول أبي حنيفة وأصحابه. واحتجوا بحديث جابر مرفوعاً: "لا تنكحوا النساء إلا الأكفاء ولا يزوجهن إلا الأولياء، ولا مهر دون عشرة دراهم"، وفي سننه مبشر بن عبيد قال الدارقطني بعد أن أخرج هذا الحديث: هو متروك الحديث، أحاديثه لا يتابع عليها.

وأسند البيهقي وقد أخرجه في سننه وفي كتاب المعرفة عن أحمد أنه قال: أحاديث مبشر بن عبيد موضوعة. وأخرجه أيضاً أبو يعلى الموصلي في مسنده، وابن حبان في كتاب الضعفاء، وقال: مبشر بن عبيد يروى عن الثقات الموضوعات، لا يحل كتب حديثه إلا على جهة التعجب، وأخرجه أيضاً ابن عديّ والعقيلي. علاه بمبشر، وأخرج الدارقطني والبيهقي في سننهما عن الشعبي عن علي موقوفاً "لا تقطع اليد في أقل من عشرة دراهم، ولا يكون المهر أقل من عشرة دراهم"، وفي سننه داود الأودي، وهو ضعيف، وله طرق أخر في سنن الدارقطني، ولا تخلو عن ضعف، كذا في التعليق الممجد (٢٤٢).

تنبيه: قال صاحب العرف الشذى (٣٦١) أكثرنا يحتج بحديث الدارقطني "لا مهر أقل من عشرة دراهم"، وفي جميع طرقه حجاج بن أرطاة، وهو متكلم فيه.

قلت: ضعف هذا الحديث مشهورٌ بمبشر بن عبيد، وهو متروك الحديث. بل قال الإمام أحمد: أحاديثه موضوعة، فالعجب من صاحب العرف الشذى أنه ضعف هذا الحديث بحجاج بن أرطاة، ولم

فقال: ليس معي. قال: "قد زوجتكها على ما معك من القرآن".

يضعفه بمبشر.

قال العيني في البناية مجيباً عن ضعف حديث جابر المذكور "فإنه إذا روى حديث من طرق مفرداتها ضعيفة يصير حسناً ويحتج به"، ورد عليه صاحب عمدة الرعاية في حل شرح الوقاية (٣٢/٢) بأن كثرة الطرق إنما يصير الحديث حسناً إذا كان الضعف فيها يسيراً، فينجبر بالتعدد، لا إذا كان شديد الضعف بأن لا يخلو واحد منها عن كذب، أو متهم، والأمر فيما نحن فيه كذلك، أهد. على أن هذا الحديث يخالف إطلاق القرآن. قال العلامة عبدالحى فى عمدة الرعاية "إن العمل بهذا الحديث والقول به يخالف إطلاق قوله تعالى: (أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ)، فإنه لا تقدير فيه، وتخصيص إطلاق الكتاب بخبر الآحاد وإن كان صحيحاً لا يجوز عند أصحابنا، فما بالك إذا كان ضعيفاً مضعفاً، وقد استند به أصحابنا فى الجواب عن الأحاديث الصحيحة التى دلت على كون المهر غير مال، وهى مروية فى الصحيحين، واستندت بها الشافعية حيث قالوا: "هذه الأحاديث أخبار آحاد مخالفة لظاهر الكتاب فلا تعمل بظاهرها، فمع هذا كيف جاز لأصحابنا العمل بخبر الآحاد مع مخالفته لإطلاق الكتاب.

وقال رحمه الله فى ظفر الأمانى (٩٢) وبالجملة لم يأت أصحابنا فى تقدير المهر بعشرة دراهم بدليل شافى، فالعمل بإطلاق القرآن أوجب، وهذا وإن كان قولاً مخالفاً للحنفية، لكنه هو القول الفيصل.

((على ما معك من القرآن)) أى على تعليمها، كما يدل عليه بعض الروايات، وفى رواية للبخارى بما معك من القرآن، واستدل به جواز جعل المنفعة صداقاً، ولو كان تعليم القرآن بناء على أن الباء للتعويض، كقولك: "بعثك ثوبى بدينار"، وهذا هو الظاهر، وإلا لو كانت بمعنى اللام على معنى تكريمه لكونه حاملاً للقرآن لصارت المرأة بمعنى الموهوبة خاصة بالنبي ﷺ، كذا فى فتح البارى (٢٠٩/٩) ملخصاً، وليس فى الحديث أنه جعل المهر ديناً عليه إلى أجل، فكان الظاهر أنه جعل تعليمه القرآن إياها مهراً لها الخطابى (١٢١/٣) فإن الصداق شرع فى الأصل حقاً للمرأة تنتفع به، فإذا رضيت بالعلم والدين وإسلام الزوج وقراءته للقرآن كان هذا أفضل المهور وأنفعها وأجلها. وأين الحكم بتقدير المهر بثلاثة دراهم، أو عشرة من النص والقياس إلى الحكم بصحة كون المهر ما ذكرنا نصاً

١٨٩٠ - حدثنا أبو هشام الرفاعي محمد بن يزيد. ثنا يحيى بن يمان. ثنا الأغر الرقاشي، عن عطية العوفى، عن أبي سعيد الخدرى؛ أن النبي ﷺ تزوج عائشة على متاع بيت، قيمته خمسون درهما.

(١٨) باب الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت على ذلك

١٨٩١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن فراس، عن الشعبي، عن مسروق، عن عبدالله أنه سئل عن رجل تزوج امرأة فمات عنها، ولم يدخل بها، ولم يفرض لها. قال، فقال عبدالله: لها الصداق ولها الميراث

وقياسًا، ملخصًا من الزاد (١٧٩/٥).

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخارى ومسلم وأبوداود والترمذى والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى النكاح، والدارقطنى (٢٤٧/١) والدارمى (٦٥/٢) والبيهقى فى الكبرى (١٤٤/٧) وفى الصغير (٧٥/٣) وفى المعرفة (٣٧١/٥) وابن حبان (٤٠٣/٩) والبعغوى (١١٧/٩) وابن الجارود (٢٤٠) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٦/٣) وفى مشكل الآثار (١٨١/٣) وأحمد (٣٣٠/٥) والطبرانى فى الكبير (٢١٣/٦) والشافعى (٩/٢) من طرق عن أبى حازم، عن سهل بن سعد رضى الله عنه. إسناده صحيح.

١٨٩٠ - ((الأغر الرقاشى)) كوفى، مجهول، يحتمل أن يكون هو فضيل بن مرزوق، الرقاشى، الكوفى، أبو عبدالرحمن. صدوق، يهيم، ورمى بالتشيع، من السابعة.

قال البوصيرى: هذا إسناده ضعيف لضعف عطية، قال الدارقطنى: الأغر هذا هو فضيل بن مرزوق. ولم يقل "عن أبى سعيد" غير يحيى بن يمان عنه، وأرسله غيره، رواه وكيع عن فضيل بن مرزوق عن عطية عن عائشة، ورواه عبدالله بن داود عن فضيل بن مرزوق عن عطية، أن النبي ﷺ تزوج عائشة. والحديث أخرجه أيضا الميزى فى التهذيب (٣١٨/٣). إسناده ضعيف.

١٨ - باب الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت على ذلك

١٨٩١ - ((ولم يدخل بها)) أى لم يجامعها ولم يدخل بها خلوة صحيحة ((ولم يفرض لها)) - بفتح الياء، وكسر الراء - أى لم يعين لها فى المهر شيئاً، ((لها الصداق)) أى مهراً، ((ولها الميراث)) زاد فى رواية

وعليها العدة. فقال معقل بن سنان الأشجعي: شهدت رسول الله ﷺ قضى في برّوع بنت واشق بمثل ذلك.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله، مثله.

أبي داود "فإن يك صوابا فمن الله، وإن يك خطأ فمني ومن الشيطان، والله ورسوله بريئان"، ((وعليها العدة)) للوفاة، ((مَعْقِلٌ)) - بفتح ميم وكسر قاف - ((سِنَانٌ)) - بكسر السين - ((الأشجعيُّ)) بالرفع، صفة مَعْقِلٍ، صحابي، نزل المدينة، ثم الكوفة، واستشهد بالحرّة سنة (٦٣) ((برّوع)) قال في القاموس: "كجَدْوَلٍ، ولا يكسر، بنت واشق، صحابية، وقال في المغني: بفتح الباء عند أهل اللغة، وكسرها عند أهل الحديث. وقال في جامع الأصول: "أهل الحديث يرونها بكسر الباء وفتح الواو وبالعين المهملة، وأما أهل اللغة: فيفتحون الباء، ويقولون إنه ليس بالعربية فِعْوَلٌ، إلا خروج، لهذا النبت، وعقود اسم واد".

قال القاري: فليكن هذا من قبيلهما، ونقل المحدثين أحفظ من اللغويين، قال: وهو غير منصرف. والحديث فيه دليل على أن المرأة تستحق بموت زوجها بعد العقد قبل فرض الصداق جميع المهر وإن لم يقع منه دخول ولا خلوة، وبه قال ابن مسعود وابن سيرين وابن أبي ليلى وأبو حنيفة وأصحابه وإسحاق وأحمد، وعن علي وابن عباس وابن عمر ومالك والأوزاعي والليث وأحد قولي الشافعي أنها لا تستحق إلا الميراث فقط. ولا تستحق مهرا ولا متعة، لأن المتعة لم ترد إلا للمطلقة، والمهر عوض عن الوطئ، ولم يقع من الزوج. وأجابوا عن حديث الباب بالاضطراب. فروى مرة عن معقل بن سنان، ومرة عن رجل من أشجع، أو ناس من أشجع، وقيل غير ذلك. وأجيب بأن الاضطراب غير قادح، لأنه متردد بين صحابي وصحابي. وهذا لا يطعن به في الرواية. وقالوا: روى عن علي أنه قال: "لا يقبل قول أعرابي بوال علي عقبه فيما يخالف كتاب الله وسنة نبيه". وردّ بأن ذلك لا يثبت عنه من وجه صحيح، ولو سلّم ثبوته فلم ينفرد بالحديث معقل المذكور، بل روى من طريق غيره بل معه الجراح كما وقع في هذه الرواية، وأيضا الكتاب والسنة إنما نفيا مهر المطلقة قبل المس والفرض، لا مهر من مات عنها زوجها، وأحكام الموت غير أحكام الطلاق، كما في عون المعبود (١٤٩/٦).

وروى الحاكم في المستدرک عن حرملة بن يحيى أنه قال: سمعت الشافعي يقول: إن صح

(١٩) باب خطبة النكاح

١٨٩٢ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا عيسى بن يونس. حدثني أبي، عن جدي أبي إسحق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله بن مسعود؛ قال: أوتى رسول الله ﷺ جوامع الخير، وخواتمه. أو قال فواتح الخير. فعلمنا خطبة الصلاة وخطبة الحاجة. خطبة الصلاة:

حديث بروع بنت واشق قلت به. قال الحاكم: قال شيخنا أبو عبد الله: "لو حضرت الشافعي لقلت على رؤوس الناس وقلت: "قد صح الحديث".

قال البيهقي في الكبرى (٢٤٦/٧) بعد ذكر الاضطراب: هذا الاختلاف في تسمية من روى قصة بروع بنت واشق عن النبي ﷺ لا يوهن الحديث، فإن جميع هذه الروايات أسانيدھا صحاح، وفي بعضها ما دل على أن جماعة من أشجع شهدوا بذلك، فكأن بعض الرواة سمى منهم واحدا، وبعضهم سمى اثنين، وبعضهم أطلق ولم يسم وبمثله لا يرد الحديث، ولو لا ثقة من رواه عن النبي ﷺ لما كان لفرح عبد الله بن مسعود بروايته معنى.

قلت: وفي كلامه إشارة إلى الرد على الشافعي رحمه الله في قوله "ولم أحفظه بعد من وجه يثبت مثله". قال البيهقي في الخلافات: الحديث صحيح، وكل ما أعلوه فهو مدفوع.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في النكاح، والدارمي (٧٨/٢) وابن حبان (٤٠٧/٢) وعبدالرزاق (٢٩٤/٦) وابن أبي شيبة (٣٠٠/٤) والبيهقي في الكبرى (٢٤٥/٧) وفي الصغير (٧٩/٣) وفي المعرفة (٣٨٥/٥) والحاكم (١٨٠/٢) وسعيد بن منصور (٢٦٧/٣) وابن الجارود (٢٤٠) وأحمد (٢٧٩/٤) والطبراني في الكبير (٢٣١/٢٠) من طرق عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. إسناده صحيح وقال الترمذي: "حديث حسن صحيح"، وصححه الحاكم والذهبي وابن خزم وغيرهم.

١٩ - باب خطبة النكاح

١٨٩٢ - ((خطبة الحاجة)) الظاهر عموم الحاجة للنكاح وغيره، ويؤيده الروايات، فينبغي أن يأتي الإنسان بهذا ويستعين به على قضائها وتامها، ولذلك قال الشافعي رحمه الله: "سنة في أول العقود كلها، مثل البيع والنكاح وغيرهما، والحاجة إشارة إليها، ويحتمل أن المراد بالحاجة النكاح، إذ هو

((التحيات لله والصلوات والطيبات. السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته. السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين. أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله)).
 وخطبة الحاجة: ((أن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له. ومن يضل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له. وأشهد أن محمدا عبده ورسوله)). ثم تصل خطبتك بثلاث آيات من كتاب الله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ.....﴾ إلى آخر الآية. ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ.....﴾ إلى آخر الآية. ﴿اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ.....﴾ إلى آخر الآية.

الذى تعارف فيه الخطبة، دون سائر الحاجات " (س). ((التحيات لله والصلوات .. الخ)) تقدم شرحه فى محله، ((أن الحمد لله)) بتخفيف "أن"، ورفع الحمد. قال الجزرى: يجوز تخفيف "أن" وتشديدها، ومع التشديد يجوز رفع الحمد ونصبه، ورويناه بذلك. ذكره القارى فى المرقاة. وقال: رفع الحمد مع التشديد على الحكاية، ((يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ..... الخ)) فى المعالم: قال ابن مسعود وابن عباس هو أن يطاع فلا يعصى. قيل وأن يذكر فلا ينسى. قال أهل التفسير: لما نزلت هذه الآية شق ذلك عليهم، فقالوا: يا رسول الله! ومن يقوى على هذا، فأنزل الله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾، فنسخت هذه الآية، وقيل إنها ثابتة والآية الثانية مبينة، ((اتقوا الله)) مخالفتها ومعاقبتها، ((وقولوا قولا سديدا)) أى صوابا، وقيل عدلا، وقيل: صدقا. وقيل مستقيما، وقيل قول لا إله إلا الله، أى دوموا على هذا القول، ((يصلح لكم أعمالكم)) أى يتقبل حسناتكم، ((ويغفر لكم ذنوبكم)) بمحو سيئاتكم.

وقد استدل بحديث ابن مسعود هذا على مشروعية الخطبة عند عقد النكاح وعند كل حاجة. قال الترمذى فى جامعه: "وقد قال أهل العلم: إن النكاح جائز بغيره...". وهو قول سفيان الثورى وغيره من أهل العلم.

والحديث أخرجه أيضا أبوداود والترمذى والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى النكاح، والدارمى (٦٦/٢) والبيهقى فى الكبرى (١٤٦/٧) وفى الصغير (٣٣/٣) والبغوى (٤٩/٩) وعبدالرزاق (١٨٧/٦) والطحاوى فى مشكل الآثار (٤/١) وابن السنى فى عمل اليوم والليلة (١٦١)، وأحمد

١٨٩٢ - حدثنا بكر بن خلف أبو بشر. ثنا يزيد بن زريع. ثنا داود بن أبي هند. حدثني عمرو بن سعيد، عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس؛ أن النبي ﷺ قال: "الحمد لله نعمده ونستعينه ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأن محمدا عبده ورسوله. أما بعد".

(٣٩٢/١) وأبو يعلى (١٥٠/٩) والطبراني في الكبير (١٢١/١٠) وفي الأوسط (١٣٥/١) وفي كتاب الدعاء (١٢٣٤/٢). عن أبي الأحوص، عن عبدالله بن مسعود رضى الله عنه.

قلت: لهذا الحديث طرق، طريق أبي عبيدة عن أبيه، ولم يسمع منه، وطريق الأعمش عن أبي إسحاق عن الأحوص عن عبدالله، وهذا صحيح، وطريق أبي إسحاق عن أبي الأحوص وأبي عبيدة عن عبدالله، وهذا صحيح، لأن أبا إسحاق جمعهما، وقد رواه الحاكم من طريق أخرى عن قتادة عن عبد ربه عن أبي عياض عن ابن مسعود، وليس فيه الآيات، ورواه البيهقي من حديث واصل الأحذب عن شقيق عن ابن مسعود بتمامه، وعلى كل حال فالحديث صحيح، كما لا يخفى على من كان الحديث صناعته.

١٨٩٣ - ((عمرو بن سعيد)) القرشي، أو الثقفى مولا هم، أبو سعيد، البصرى. وثقه النسائي وابن سعد والعللى. وقال ابن معين: مشهور. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الخامسة. ((الحمد لله)) قال ذلك فى الخطبة ((ونستعينه)) فى حمده وغيره، وهو وما بعده جمل مستأنفة، مبينة لأحوال الحامدين، ((ونعوذ بالله من شرور أنفسنا)) أى من ظهور شرور أخلاق نفوسنا الرديئة، وأحوال طباع أهوائنا الدنيئة، ((من يهده الله)) بإثبات الضمير أى من يوفقه للهداية، ((فلا مضل له)) من شيطان ونفس وغيرهما، ((ومن يضلل)) بخلق الغواية والشقاوة فيه، ((فلا هادى له)) لا من جهة العقل ولا من جهة النقل ولا من ولى ولا نبي. قال الطيبي: أضاف الشر إلى الأنفس أولاً كسباً، والإضلال إلى الله تعالى ثانياً خلقاً وتقديراً.

((أما بعد)) قال عياض: هى كلمة يستعملها الخطيب للفصل بين ما كان فيه من الحمد والثناء، والانتقال إلى ما يريد أن يتكلم فيه، وقيل فى قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصَّلَ الْخِطَابِ﴾، هى أما بعد، وقيل فيه غير ذلك والأولى أنه الفصل بين الحق والباطل، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ﴾. قال سيويه: أما بعد معناها مهما يكن من شىء بعد. وقال أبو إسحاق الزجاج: إذا كان الرجل فى

١٨٩٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن يحيى، ومحمد بن خلف العسقلاني. قالوا: ثنا عبيد الله بن موسى، عن الأوزاعي، عن قرّة، عن الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "كل أمر ذي بال، لا يبدأ فيه بالحمد، أقطع".

حديث فأراد أن يأتي بغيره قال أما بعد. وهو مبني على الضم، لأنه من الظروف المقطوعة عن الإضافة. وقيل التقدير أما الثناء على الله فهو كذا. وأما بعد فكذا. ولا يلزم في تمسكه أن يصرح بلفظ بل يكفي ما يقوم مقامه، كذا في الفتح (٤٠٤/٢). وقال النووي في شرح مسلم (١٥٦/٦): يستحب الإتيان بها حتى في خطب التصانيف، وقد عقد البخاري بابا لاستحبابها حيث قال باب من قال في الخطبة بعد الثناء أما بعد، رواه عكرمة عن ابن عباس عن النبي ﷺ. قال الزين بن المنير يحتمل أن "من" موصولة بمعنى الذي، والمراد به النبي ﷺ، ويحتمل أنها شرطية، والجواب محذوف، أي فقد أصاب السنة، وعلى التقديرين فينبغي للخطباء أن يستعملوها تأسيا واتباعا، انتهى. وقد ذكر البخاري في الترجمة ستة أحاديث، قال الحافظ: وقد تتبّع طرق الأحاديث التي فيها "أما بعد" الحافظ عبد القادر الرهاوي في خطبة الأربعين فرواها عن اثنين وثلاثين صحابيا، منها ما أخرجه عن المسورين مخرمة كان النبي ﷺ إذا خطب خطبته قال أما بعد: ورجاله ثقات. وظاهره المواظبة على ذلك، ويستفاد من الأحاديث أنها لا تختص بالخطب، بل تقال في صدر الرسائل والمصنفات.

والحديث أخرجه أيضا مسلم في الجمعة، والنسائي في النكاح والبيهقي في الكبرى (٢١٤/٣) وابن حبان (٥٢٨/١٤) وابن مندة في كتاب الإيمان (٢٧٦/١) وأحمد (٣٥٠/١). إسناده صحيح.

١٨٩٤ - ((كل أمر ذي بال)) أي ذي شأن واعتبار يرجي منه حسن مآل، وفي النهاية: البال الحال والشأن، وأمر ذو بال، أي شريف يحتفل به ويهتّم، والبال في غير هذا القلب، وقال غيره: إنما قال: ذو بال، لأنه من حيث أنه يشغل القلب كأنه ملكه، وكأنه صاحب بال، كذا في المرقاة (٣١١/٦) ((لا يبدأ)) وفي رواية لم يبدأ، ((بالحمد)) بإسقاط همزة الوصل، وبإثباتها حكاية، ((أقطع)) أي مقطوع من البركة. قيل المراد بالحمد لله الذكر، لما جاء في بعض الروايات بذكر الله، وباسم الله، فالجمع يقتضى الحمل على الأعم. والمقصود ههنا أنه ينبغى تصدير الخطبة به، والله أعلم.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الأدب، وابن حبان في مقدمة صحيحه (١٧٢/١) والدارقطني في أول كتاب الصلاة (٢٢٩/١) والبيهقي (٢٠٨/٣) والنسائي في عمل اليوم والليلة (٣٤٥) وحسن

(٢٠) باب إعلان النكاح

١٨٩٥ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي والخليل بن عمرو. قالوا: ثنا عيسى بن يونس، عن خالد بن إلياس، عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن، عن القاسم، عن عائشة، عن النبي ﷺ؛ قال: "أعلنوا هذا النكاح، واضربوا عليه بالغربال".

هذا الحديث ابن الصلاح والنووي وابن حجر وغير واحد من الحفاظ. وقال ابن الصلاح: إن رجاله رجال الصحيحين، سوى قرّة بن خالد، فإنه لم يخرج له مسلم في الأصول، وقد وثق في الزهري. وقال النووي في الأذكار "رَوَى هذا الحديث موصولا ومرسلا، ورواية الموصول جيدة الإسناد". وقد تقدم الكلام منا على هذا الحديث سندنا ومتنا في أول الكتاب.

٢٠ - باب إعلان النكاح

١٨٩٥ - ((أعلنوا هذا النكاح)) بالبينة، فالأمر للوجوب، أو بالإظهار والاشتهار، فالأمر للاستحباب، وهو إما لأنه أُدعى للإعلان، أو لحصول بركة المكان، ((واضربوا عليه بالغربال)) أى بالدَفِّ، للإعلان، لكن خارج المسجد، وعبر عنه بالغربال لأنه يشبه الغربال في استدارته. وقال الفقهاء: المراد بالدَفِّ ما لا جَلَّجِلَّ له، كذا ذكره ابن الهمام. قال الحافظ: واستدلَّ بقوله "واضربوا" على أن ذلك لا يختص بالنساء، لكنه ضعيف، والأحاديث القوية فيها الإذن في ذلك للنساء، فلا يلتحق بهن الرجال لعموم النهي عن التشبه بهن.

قلت: وكذلك الغناء المباح في العرس مختص بالنساء فلا يجوز للرجال.

قال البوصيري: هذا إسناد فيه خالد بن إلياس أبو الهيثم العدوي وهو ضعيف، بل نسبه إلى الوضع ابن حبان والحاكم وأبوسعيد النقاش، وأورده ابن الجوزي في العِلل المتناهية، من طريق خالد بن إلياس وضعف الحديث بسببه، ورواه الترمذي في الجامع من حديث عائشة، وقال: "بالدفوف"، بدل "الغربال". والباقي مثله، ورواه صاحب الغيلانيات من طريق أبي عبدالله عن عمه عن عيسى بن يونس فذكره. ورواه البيهقي في سننه الكبرى من طريق أصبغ عن عيسى بن يونس، فذكره بإسناده ومثنته، وقال: خالد بن إلياس ضعيف. قلت: لم ينفرده به خالد بن إلياس، فقد رواه محمد بن يحيى بن أبي عمر في مسنده عن يزيد بن هارون، أنبأنا عيسى بن ميمون عن القاسم فذكره بزيادة فيه، كما بينته

١٨٩٦ - حدثنا عمرو بن رافع. ثنا هشيم، عن أبي بلج، عن محمد بن حاطب؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "فصل بين الحلال والحرام، الدف والصوت في النكاح".

في زوائد المسانيد العشرة، وله شاهد من حديث عبدالله بن الزبير، رواه أحمد في مسنده وابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک.

والحديث ضعيف دون الشطر الأول فهو حسن أخرجه أيضا أبو نعيم في الحلية (٢٦٥/٣) وسعيد بن منصور (٢٠٣/٣) وعلى المتقى في الكنز (٣٠٠/١٦). عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها.

١٨٩٦ - ((أبي بلج)) الفزاري الكوفي، ثم الواسطي، الكبير، اسمه يحيى بن سليم، أو ابن أبي سليم، أو ابن أبي الأسود. وثقه ابن معين والنسائي والدارقطني وابن سعد. وقال البخاري: فيه نظر. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، لا بأس به. وقال الحافظ: صدوق، ربما أخطأ، من الخامسة.

((محمد بن حاطب)) بن الحارث بن معمر، الجُمَحِيُّ، الكوفي، وُلد بأرض الحبشة، وكانت أمه قد هاجرت إليها مع زوجها حاطب بن الحارث. فولدت له هناك محمدا والحارث ابني حاطب. وكانت أسماء بنت عميس قد أرضعت محمد بن حاطب مع ابنها عبدالله بن جعفر، وكانا يتواصلان على ذلك حتى ماتا. وقال الحافظ: مختلف في كنيته، صحابي صغير.

((فصل بين الحلال والحرام)) أى فرق ما بينهما ((الدف)) - بضم الدال، وفتحها - معروف، والمراد إعلان النكاح بالدف، ذكره في النهاية ((والصوت في النكاح)) قال البيهقي في سننه ذهب بعض الناس إلى أن المراد السماع، وهو خطأ. وإنما معناه عندنا إعلان النكاح واضطراب الصوت به والذكر في الناس. ذكره السيوطي في حاشية الترمذي. وقال بعض أهل التحقيق ما ذكره البيهقي محتمل، وليس الحديث نصا فيه. فالأول محتمل أيضا، فالحزم بكونه خطأ لا دليل عليه عند الإنصاف، والله أعلم.

قلت: يمكن أن يكون مراده أن الاستدلال به على السماع خطأ، وهذا ظاهر، لأن الاحتمال يفسد الاستدلال، لكن قد يقال: ضم الصوت إلى الدف شاهد صدق على أن المراد هو السماع، إذ ليس المتبادر عند الضم غيره، مثل تبادره، فصح الاستدلال إذ ظهور الاحتمال يكفى في الاستدلال، ثم جاء في باب ما يغنى ويكفى في إفادة أن المراد هو السماع، فإنكاره يشبه ترك الإنصاف، والله تعالى أعلم بالصواب (س).

قال القارى فى المرقاة (٣١٤/٦): الصوت، أى الذكر والتشهير، والدَّف أى ضربه، فإنه يتم به الإعلان، قال ابن الملك: ليس المراد أن لا فرق بين الحلال والحرام فى النكاح إلا هذا الأمر، فإن الفرق يحصل بحضور الشهود عند العقد، بل المراد الترغيب إلى إعلان النكاح بحيث لا يخفى على الأبعاد، فالسنة إعلان النكاح بضرب الدف وأصوات الحاضرين بالتهنئة، أو النغمة فى إنشاد الشعر المباح. قال البغوى فى شرح السنة: معناه إعلان النكاح واضطراب الصوت به والذكر فى الناس، كما يقال: فلان ذهب صوته فى الناس، وبعض الناس يذهب به إلى السماع، وهذا خطأ. يعنى السماع المتعارف بين الناس الآن.

قلت: الظاهر عندى، والله تعالى أعلم، أن المراد بالصوت ههنا الغناء المباح، فإن الغناء المباح بالدَف جائز فى العرس، يدل عليه حديث الرُّبِيع بنت معوذ الآتى بعد هذا، وهو حديث صحيح، أخرجه البخارى أيضا، وفيه "فجعلت جُويريات لنا يضربن بالدَف ويندبن من قتل من آبائى يوم بدر". قال المهلب: "فى هذا الحديث إعلان النكاح بالدَف والغناء المباح". وروى البخارى فى صحيحه عن عائشة: أنها زَفَّت امرأة إلى رجل من الأنصار، فقال النبى ﷺ: "يا عائشة! ما كان معكم لهو فإن الأنصار يعجبهم اللُّهُو". قال الحافظ: فى رواية شريك، فقال: "فهل بعثتم معها جارية تضرب بالدَف وتغنى". وأخرج النسائى من طريق عامر بن سعد عن قرظة بن كعب وأبى مسعود الأنصارين قال: إنه رُخص لنا فى اللُّهُو عند العرس، الحديث، وصححه الحاكم. وللطبرانى من حديث السائب بن يزيد عن النبى ﷺ. وقيل له: أترخص فى هذا؟ قال: نعم، إنه نكاح، لا سفاح. أشيدوا النكاح.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى والنسائى فى المجتبى وفى الكبرى فى النكاح، والبيهقى (٢٨٩/٧) والحاكم (١٨٤/٢) والبغوى (٤٧/٩) وأحمد (٤١٨/٣) وسعيد بن منصور (٢٠٢/٣) وعلّى المتقى فى الكنز (٢٩٥/١٦) والزبيدى فى إتحاف سادة المتقين (٣٥٠/٥). وقال الترمذى: "حديث حسن"، وصححه الحاكم ووافقه الذهبى.

(٢١) باب الغناء والدف

١٨٩٧ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يزيد بن هارون. ثنا حماد بن سلمة، عن أبي الحسين (اسمه خالد المدني) قال: كنا بالمدينة يوم عاشوراء . والجوارى يضربن بالدف. ويغنين. فدخلنا على الربيع بنت معوذ. فذكرنا ذلك لها. فقالت: دخل على رسول الله ﷺ صبيحة عرسي،

٢١ - باب الغناء والدف

الغناء : بكسر غين معجمة ومدّ، صوت المغنّي، وفتح الغين الممدودة بمعنى الكفاية، وكذا بكسر الغين مقصورا.

١٨٩٧ - ((أبي الحسين)) اسمه خالد بن ذكوان، المدني، نزيل البصرة. وثقه ابن مَعِين. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، قليل الحديث، محله الصدق. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال ابن عَدِيّ: حديثه ليس بالكثير، وأرجو أنه لا بأس به وبرواياته. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الخامسة. ((والجوارى)) جمع جارية، ((الربيع)) - بتشديد المثناة من تحت - من المبايعات تحت الشجرة. قال ابن عبد البر: لها صحبة ورواية، وكانت رُبما غَزَت مع رسول الله ﷺ، كذا في الاستيعاب (١٨٣٧/٤). وقال الحافظ: من صفار الصحابة.

((دخل على رسول الله ﷺ صبيحة عرسي)) أى زفاني، وفي رواية البخاري: "جاء النبي ﷺ يدخل خين بُنى عليّ، فجلس على فراشي، كمجلسك مني".

قال الحافظ في الفتح (٢٠٣/٩): قال الكرمانى "هو محمول على أن ذلك كان من وراء حجاب، أو كان قبل نزول آية الحجاب، أو جاز النظر للحاجة، أو عند الأمن من الفتنة". قال الحافظ: "والأخير هو المعتمد، والذي وضع لنا بالأدلة القوية أن من خصائص النبي ﷺ جواز الخلوة بالأجنبية والنظر إليها، وهو الجواب الصحيح، عن قصة أم حرام بنت ملحان في دخوله عليها ونومه عندها وتفليتها رأسه، ولم يكن بينهما محرمة ولا زوجية".

واعترض القارى فى المرقاة (٣٠١/٦) على كلام الحافظ هذا، فقال: هذا غريب، فإن الحديث لا دلالة فيه على كشف وجهها ولا على الخلوة بها، بل ينافيها مقام الزفاف، وكذا قولها "فجعلت جويريات لنا يضربن بالدف .. الخ".

وعندى جاريتان يتغيتان وتندبان آبائي الذين قتلوا يوم بدر. وتقولان، فيما تقولان: وفينا نبي يعلم ما في غد. فقال: "أما هذا، فلا تقولوه. ما يعلم ما في غد إلا الله".

١٨٩٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو أسامة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: دخل علي أبو بكر، وعندى جاريتان من جوارى الأنصار.

قلت: لو ثبت بالأدلة القوية أن من خصائص النبي ﷺ جواز الخلوة بالأجنبية والنظر إليها لحصل الجواب بلا تكلف، وكان شافيا وكافيا، ولكن لم يذكر تلك الأدلة ههنا.

((وعندى جاريتان)) قيل المراد بهما بنتا الأنصار، دون المملوكتين، ((تندبان)) بضم الدال، من الندبة، وهي ذكر أوصاف الميت بالثناء عليه وتعدد محاسنه بالكرم والشجاعة ونحوها، ((آبائي الذين قتلوا يوم بدر)) قال الحافظ: إن الذي قتل من آبائهما إنما قتل بأحد، وآبؤها الذين شهدوا بدرا معوذ ومعاذ وعوف، وأحدهم أبوها، وآخران عماها، أطلقت الأبوة عليهما تغليبا، ((أما هذا فلا تقولوه)) لما فيه من إسناد علم الغيب إليه مطلقا، ولا يستحق للإسناد مطلقا إلا الله (س).

قال القارى في المرقاة (٣٠١/٦) وإنما منع القائلة بقولها "وفينا نبي .. الخ" لكراهة نسبة الغيب إليه، لأنه لا يعلم الغيب إلا الله. وإنما يعلم الرسول من الغيب ما أخبره، أو لكراهة أن يذكر في أثناء ضرب الدف وأثناء مرثية القتلى، لعلوا منصبه عن ذلك.

قلت: المعتمد هو الأول، لما ورد به التصريح في هذه الرواية.

والحديث صحيح أخرجه أيضا البخارى والترمذى والنسائى فى الكبرى فى النكاح، والبيهقى (٢٨٩/٧) وأحمد (٣٥٩/٦) والطبرانى فى الكبير (٢٧٥/٢٤) وفى الصغير (٩٦) والحاكم (١٨٤/٢) عن عائشة رضى الله عنها، أن النبي ﷺ سمع ناسا يغنون فى عرس، لهم:

وأهدى لها كبشا تنحج فى المربد وزوجك فى البادى وتعلم ما فى غد

قالت: فقال رسول الله ﷺ: لا يعلم ما فى غد إلا الله سبحانه، وصححه الحاكم على شرط

مسلم ووافقه الذهبى وحسنه الحافظ فى الفتح من طريق الطبرانى فى الأوسط.

١٨٩٨ - ((وعندى جاريتان)) قال الحافظ فى الفتح (٢٢٦/٩): وفى العيدين لابن أبى الدنيا من طريق فليح عن هشام بن عروة "وحمامة وصاحبتهما تغنيان". وإسناده صحيح، ولم أقف على تسمية الأخرى، انتهى. ثم قال فى باب النسوة اللاتي يهدين المرأة إلى زوجها من أبواب النكاح، وفى

تغنيان بما تقاولت به الأنصار في يوم بعاث. قالت: وليستا بمغنيتين. فقال أبو بكر: أبزمور الشيطان في بيت النبي ﷺ؟ وذلك في يوم عيد الفطر. فقال النبي ﷺ: "يا أبا بكر! إن لكل قوم عيداً، وهذا عيدنا".

حديث جابر عند المحاملي "أدركها يازينب امرأة كانت تغنى بالمدينة، ويستفاد منه تسمية المغنية الثانية في القصة التي وقعت في حديث عائشة الماضي في العيدين حيث دخل عليها، وعندها جاريتان تغنيان وكنت ذكرت هناك أن اسم إحداهما حمامة، كما ذكره ابن أبي الدنيا في كتاب العيدين له بإسناد حسن، وإنني لم أفد على اسم الأخرى، وقد جوزت الآن أن تكون هي زينب هذه، ((بما تقاولت به الأنصار)) بعضهم لبعض من فخر أو هجاء، ((يوم بعاث)) - بضم الموحدة، وعين مهملة وآخره مثناة - قال عياض ومن تبعه: أعجمها أبو عبيدة وحده. وقال ابن الأثير في الكامل: أعجمها صاحب العين، يعني الخليل وحده، وكذا حكى أبو عبيد البكري في معجم البلدان عن الخليل، وحزم أبو موسى في ذيل الغرائب بأنه تصحيف، وتبعه صاحب النهاية، قال البكري: هو موضع من المدينة على ليلتين. وقال أبو موسى وصاحب النهاية: هو اسم حصن للأوس. وفي كتاب أبي الفرج الأصفهاني في ترجمة أبي قيس بن الأسلت: هو موضع في دار بني قريظة فيه أموال لهم، وكان موضع الوقعة في مزرعة لهم هناك، ولا منافاة بين القولين. وقال صاحب المطالع: الأشهر فيه ترك الصرف، كذا في الفتح. وقال النووي: وهو يوم جرت فيه بين قبيلتي الأنصار الأوس والخزرج في الجاهلية حرب، وكان الظهور فيه للأوس، ((وليستا بمغنيتين)) أي ليستا ممن يعرف الغناء، كما يعرفه المغنيات المعروفات بذلك، قاله القرطبي. وليس التغنى من دأبهما أو عادتهما، قاله السندي، ((أبزمور)) - بفتح الميم وضمها - المزمار، وهو الآلة التي يزمر بها، قيل هو يطلق على الغناء، وعلى الدف، وعلى قسبة يزمر بها، وعلى الصوت الحسن، أي أتشغلان بالتغنى وآلة اللهو. ولعل ذلك من أبي بكر لعدم علمه بتقرير النبي ﷺ إياهما على ذلك، يظنه أنه راقده، لا يدري بالأمر.

((إن لكل قوم عيداً)) أي لكل من الطوائف عيد، كالنيروز والمهرجان، وفي النسائي وابن حبان بإسناد صحيح عن أنس "قدم النبي ﷺ المدينة، ولهم يومان يلعبون فيهما، فقال: قد أبدلكم الله بهما خيراً منهما يوم الفطر والأضحى". واستنبط منه كراهة الفرح في أعياد المشركين والتشبه بهم، ((وهذا عيدنا)) فيحوز لهم إظهار الفرح في مثل هذا اليوم، ونقل الحافظ في الفتح (٤٤٢/٢) عن

١٨٩٩ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا عيسى بن يونس. ثنا عوف، عن ثمامة بن عبد الله، عن أنس بن مالك؛ أن النبي ﷺ مر ببعض المدينة. فإذا هو بجوار يضربن بدفهن ويتغنين ويقلن: نحن جوار من بنى النجار يا حبذا محمد من جار فقال النبي ﷺ: "الله يعلم إني لأحبكن".

١٩٠٠ - حدثنا إسحق بن منصور. أنبأنا جعفر بن عون. أنبأنا الأجلح، عن أبي الزبير،

القرطبي "وأما ما ابتدعه الصوفية في ذلك فمن قبيل ما لا يختلف في تحريمه، ولكن النفوس الشهوانية غلبت على كثير ممن ينسب إلى الخير، حتى لقد ظهرت من كثير منهم، فعلات المجانين والصبيان حتى رقصوا بحركات متطابقة، وتقطيعات متلاحقة، وانتهى التواضع بقوم منهم إلى أن جعلوها من باب القرب وصالح الأعمال، وأن ذلك يثمر سنى الأحوال، وهذا على التحقيق من آثار الزندقة وقول أهل المخرفة، والله المستعان.

والحديث فيه من الفوائد، مشروعية التوسعة على العيال بما يحصل لهم فيه بسط النفس وترويح البدن، وفيه أن إظهار السرور في الأعياد من شعائر الدين، وفيه أن التلميذ إذا رأى عند شيخه ما يستكره مثله بادر إلى إنكاره، وهذا من التلميذ أدب مع الشيخ، ورعاية لحرمة وإجلال لمنصبه، واستدل به على سماع صوت الجارية بالغناء المباح، ولو لم تكن مملوكة، لأنه ﷺ لم ينكر على أبي بكر سماعه، بل أنكر إنكاره، كذا في الفتح.

والحديث أخرجه أيضا البخارى ومسلم والنسائي في العيدين، وابن حبان (١٧٧/١٣) والبيهقى (٢٢٤/١٠) والبقوى في شرح السنة (٣٢١/٤) وعبدالرزاق (٤/١١) وأحمد (٩٩/٦) وأبو يعلى (٥٠/١). عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضى الله عنها. إسناده صحيح.

١٨٩٩ - ((إني لأحبكن)) كما تحييننى، حيث تظهر عن الفرحة والسرور بجوارى فيكم.

قال البوصيرى: هذا إسناده صحيح، رجاله ثقات، وبعضه من الصحيحين من حديث عائشة، وفي البخارى وأصحاب السنن الأربعة من حديث الرُبَيْع بنت معوذ.

والحديث أخرجه أيضا أبو يعلى (١٣٤/٦) والطبرانى فى الصغير (٣٢/١) وابن السنن (٦٣). عن ثمامة بن عبد الله، عن أنس بن مالك رضى الله عنه. إسناده صحيح.

١٩٠٠ - ((الأجلح)) بن عبد الله بن حُجَّية - بالمهمله والحيم، مصغرا - يكنى أبا حُجَّية، الكندى. يقال اسمه يحيى. وثقه ابن حبان والعجلي. وقال ابن القطان: فى نفسى منه شىء. وقال أبو حاتم: ليس

عن ابن عباس؛ قال: أنكحت عائشة ذات قرابة لها من الأنصار. فجاء رسول الله ﷺ فقال: "أهديتم الفتاة؟" قالوا: نعم، قال: "أرسلتم معها من يغني؟" قالت: لا، فقال رسول الله ﷺ: "إن الأنصار قوم فيهم غزل. فلو بعثتم معها من يقول: أتيناكم أتيناكم فحيانا وحياكم.

١٩٠١ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا الفريابي، عن ثعلبة بن أبي مالك التميمي، عن ليث،

بالقوى، يكتب حديثه ولا يحتج به. وقال النسائي: ضعيف، ليس بذلك، وكان له رأى سوء. وقال الجوزجاني: مُفْتَرٍ. وقال ابن عدي: له أحاديث صالحة، يروى عنه الكوفيون، ولم أجد له حديثا منكرا مجازا للحد لا إسنادا ولا متنا، إلا أنه يُعَدُّ في شعبة الكوفة، وهو عندي مستقيم الحديث، صدوق. وقال الحافظ: صدوق، شيعي، من السابعة.

((أهديتم الفتاة)) أى أرسلتموها إلى بيت بعلمها، قيل مجيء الفعل "هَدَى"، و"أهدى"، مجردا ومزيدا فيه من باب الإفعال، فالهمزة تحمل أن تكون للاستفهام، وتحتمل أن تكون من بناء الفعل، والهاء على الثانى ساكنة، ويحتاج الكلام إلى تقرير الهمزة للاستفهام. ((غزل)) بفتح الحين، اسم من المغازلة، بمعنى محادثة النساء، ومثلهم لا يخلو عن حب التغنى، ((فحيانا وحياكم)) قيل: وآخره "لو لا الحنطة السمراء لم تسمن عذاراكم".

قال البوصيرى: هذا إسناد رجاله ثقات، إلا أن الأجلح مختلف فيه، وأبو الزبير قال فيه ابن عيينة: يقولون: إنه لم يسمع من ابن عباس. وقال أبو حاتم: رأى ابن عباس رؤية، انتهى. وأصله فى صحيح البخارى من حديث ابن عباس بغير هذا السياق، وله شاهد من حديث جابر، رواه النسائي فى الكبرى ورواه البيهقى فى سننه الكبرى من حديث جابر عن عائشة، ورواه مسدد فى مسنده من حديث جابر، ورواه أحمد بن منيع فى مسنده من طريق أبى الزبير عن جابر به.

والحديث أخرجه أيضا على المتقى فى الكنز (٢١٣/١٥) إسناده ضعيف وأخرج مثله أيضا أحمد

(٣٩١/٣) عن جابر رضى الله عنه.

١٩٠١ - ((ثعلبة بن أبى مالك)) هذا وهم من الفريابى، والصحيح أنه ثعلبة بن سهيل، الطهوى، أبو مالك، الكوفى، كان يكون بالرئى، وكان متطببا. وثقه ابن معين، وفى رواية أخرى: لا بأس به. وقال الحافظ: صدوق، من السابعة.

عن مجاهد؛ قال: كنت مع ابن عمر، فسمع صوت طبل فأدخل إصبعيه في أذنيه. ثم تنحى. حتى فعل ذلك ثلاث مرات. ثم قال: هكذا فعل رسول الله ﷺ.

(٢٢) باب في المخنثين

١٩٠٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أم سلمة، عن أم سلمة؛ أن النبي ﷺ دخل عليها فسمع مخنثا وهو يقول لعبدالله بن أبي أمية: إن يفتح الله الطائف غدا، دلتك على امرأة تقبل بأربع وتدبر بثمان.

((صوت طبل)) يدل على كراهة سماع صوته، وأنه ينبغي الاحتراز عنه بسماعه.

قال البوصيري: كذا وقع عند ابن ماجه ثعلبة بن أبي مالك، وهو وهم من الفريابي، والصواب ثعلبة بن سهيل أبو مالك، كما ذكره المزى في التهذيب، وهذا إسناد فيه ليث، وهو ابن سليم، وقد ضعفه الجمهور، رواه أبو داود في سننه من طريق نافع عن ابن عمر، إلا أنه لم يقل "صوت طبل"، وقال بدله "مزمار"، والباقي نحوه.

والحديث صحيح بلفظ زمارة راع أخرجه أيضا المزى في التهذيب (٣٩٣/٤) عن ليث، عن مجاهد، عن ابن عمر رضى الله عنه.

٢٢ - باب في المخنثين

١٩٠٢ - ((مُخْنَثًا)) التخنث هو التكسر، والمخنث بالفتح، من كان خلقةً، وبالكسر من يتكلف ذلك (س). قال الحافظ في الفتح (٣٣٤/٩): المخنث بكسر النون، ويفتحها من يشبه خلقه النساء في حركاته وكلامه وغير ذلك، فإن كان من أصل الخلقة لم يكن عليه لوم، وعليه أن يتكلف إزالة ذلك وإن كان بقصد منه وتكلف له فهو المذموم، ويطلق عليه اسم مخنث، سواء فعل الفاحشة، أو لم يفعل، ((لعبدالله بن أبي أمية)) هو أخو أم سلمة، راوى الحديث، وكان إسلامه مع أبي سفيان بن الحارث، واستشهد عبدالله بالطائف، أصابه سهم فقتله، ((إن يفتح الله الطائف غدا)) قال الحافظ في الفتح: وقع في رواية أبي أسامة عن هشام في أوله "وهو مُحَاصِرُ الطائف يومئذ"، ((تقبيل)) من الإقبال، ((تدبير)) من الإدبار، ((بثمان)) أي أنها تقبل بأربع عكن، فإذا رأيتها من خلف رأيت لكل عكنة طرفين، فصارت ثمانية. قال النووي في شرح مسلم قالوا: وإنما ذكر فقال: "بثمان"، وكان أصله أن

فقال رسول الله ﷺ: "أخرجوه من بيوتكم".

١٩٠٣ - حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب. ثنا عبد العزيز بن أبي حازم، عن سهيل، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ لعن المرأة تشبّه بالرجال، والرجل يتشبه بالنساء.

١٩٠٤ - حدثنا أبو بكر بن خلاد الباهلي. ثنا خالد بن الحارث. ثنا شعبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أن النبي ﷺ لعن المتشبهين من الرجال بالنساء. ولعن المتشبهات من النساء بالرجال.

يكون "بشمانية"، فإن المراد الأطراف، وهي مذكرة، لأنه لم يذكر لفظ المذكر، ومتى لم يذكره جاز حذف الهاء، كقوله ﷺ: "من صام رمضان وأتبعه بست من شوال"، وكقوله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، ((أخرجوه)) قال النووي: وأما دخول هذا المخنث أولاً على أمهات المؤمنين فقد بين سببه في هذا الحديث (أى فى حديث مسلم) بأنهم كانوا يعتقدونه من غير أولى الإرية، وأنه مباح دخوله عليهن، فلما سمع منه هذا الكلام علم أنه من أولى الإرية فمنعه ﷺ الدخول، ففيه منع المخنث من الدخول على النساء، ومنعهن من الظهور عليه، وبيان أن له حكم الرجال الفحول الراغبين فى النساء فى هذا المعنى، وكذا حكم الخصى، والمجبوب ذكره، والله تعالى أعلم.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى النكاح ومسلم وأبوداود فى الأدب، والنسائى فى الكبرى (٣٩٥/٥) وأحمد (٢٩٠/٦). عن زينب، عن أم سلمة رضى الله عنها. إسناده صحيح.

١٩٠٣ - ((يتشبه بالنساء)) أى يتكلف التشبه، وأما من خلق كذلك فلا إثم عليه.

قال البوصيرى: هذا إسناده حسن، يعقوب مختلف فيه، وباقى رجال الإسناد ثقات، رواه أبوداود فى سننه عن زهير بن حرب عن أبى عامر عن سليمان بن بلال عن سهيل بن أبى صالح به مرفوعاً بلفظ، وله شاهد فى صحيح البخارى وسنن أبى داود أيضاً، والترمذى وابن ماجه من حديث عكرمة عن ابن عباس، وأصله فى الصحيحين من حديث أم سلمة.

والحديث حسن صحيح أخرجه أيضا النسائى فى الكبرى (٣٩٧/٥).

١٩٠٤ - ((لعن المتشبهات من النساء بالرجال)) قال ابن رسلان: وهذا الحديث له سبب، وهو ما رواه الطبرانى أن امرأة مرت على رسول الله ﷺ متقلدة قوساً، فقال: لعن الله المتشبهات، الحديث.

قال الطبرى: والمعنى لا يجوز للرجال التشبه بالنساء فى اللباس والزينة التى تختص بالنساء، ولا العكس، وقال الحافظ فى الفتح (٣٣٢/١٠): وكذا فى الكلام والمشى، فأما هيئة اللباس فتختلف

باب تهنئة النكاح (٢٢)

١٩٠٥ - حدثنا سويد بن سعيد. ثنا عبدالعزيز بن محمد الدراوردي، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ أن النبي ﷺ كان إذا رَفَأَ.....

باختلاف عادة كل بلد، فَرُبَّ قوم لا يفترق زى نساءهم من رجالهم فى اللبس، لكن تمتاز النساء بالاحتجاب والاستتار، وأما ذم التشبه بالكلام والمشى فمختص بمن تعمد ذلك، وأما من كان ذلك من أصل خلقته فإنما يؤمر بتكلف تركه والإدمان على ذلك بالتدرج، فإن لم يفعل وتمادى دخله الدم، ولا سيما إن بدا منه ما يدل على الرضا به وأخذ هذا واضح من لفظ المتشبهين، وأما إطلاق من أطلق كالنووى، أن المخنث الخلقى لا يتجه عليه اللوم فمحمول على ما إذا لم يقدر على ترك التثنى والتكسر فى المشى والكلام بعد تعاطيه المعالجة لترك ذلك، وإلا متى كان ترك ذلك ممكنا ولو بالتدرج فتركه بغير عذر لحقه اللوم.

قال ابن حمزة: والحكمة فى لعن من تشبه بإخراجه الشيء عن الصفة التى وضعها عليه أحكم الحاكمين.

قلت: ان المشبه بأخر لا يقوم بذلك إلا لأنه يقلد ما يحب أن يكون عليه فالمقلد هو المثل الأعلى للمتشبه مع مرور الزمن يصيح ما قلده فيه عادة وخلقاً وبذلك يختلط حابل المجتمع بنابله! فتفسخ أخلاقه وتختلط عاداته وتقاليده وتندرس قيمه وهذا ما لا يرضاه خلق ولا تقره رجولة فكيف بالإسلام وقد جاء لإتمام مكارم الأخلاق؟

والحديث أخرجه أيضا البخارى وأبوداود فى اللباس والترمذى فى الاستئذان ، وعبدالرزاق (٢٤٢/١١) والدارمى (٢٧٨/٢) والبيهقى فى الكبيرى (٢٢٤/٨) وابن حبان (٦١/١٣) وأحمد (٣٣٩/١) وأبو يعلى (٣٢٣/٤) والطبرانى فى الكبير (٢٥٢/١١) عن عكرمة، عن ابن عباس رضى الله عنهما. إسناده صحيح.

٢٢ - باب تهنئة النكاح

١٩٠٥ - ((إذا رَفَأَ)) بتشديد الفاء ، آخره همزة، وقد تقلب ألفا- أى إذا أراد أن يدعو بالرفاء ، وهو الالتئام والاجتماع، وقيل: إذا هَنَّا ودعاه، وكان من دعائهم للمتزوج أن يقولوا بالرفاء والبنين، فمنهى

قال: "بارك الله لكم. وبارك عليكم. وجمع بينكما في خير".

١٩٠٦ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا محمد بن عبد الله. ثنا أشعث، عن الحسن، عن عقيل بن أبي طالب؛ أنه تزوج امرأة من بنى جُشم. فقالوا: بالرفاء والبنين. فقال: لا تقولوا هكذا. ولكن قولوا، كما قال رسول الله ﷺ: "اللهم بارك لهم وبارك عليهم".

عنه (س). وفي القاموس: رَفَأَهُ ترفئة وترفيا. قال له بالرفاء والبنين، أى بالالتئام وجمع الشمل. وذلك لأن الترفئة فى الأصل الالتئام، يقال: رَفَأَ الثوب، لَأَمَّ خرقه وضمَّ بعضه إلى بعض، وكانت هذه ترفئة الجاهلية. ثم نهى النبى ﷺ عن ذلك، وأرشد إلى ما فى حديث الباب. فروى بقية بن مخلد عن رجل من بنى تميم. قال: كنا نقول فى الجاهلية بالرفاء والبنين. فلما جاء الإسلام علمنا نبينا. قال: قولوا: بارك الله لكم وبارك فيكم وبارك عليكم، وأخرجه النسائى والطبرانى عن عقيل بن أبى طالب: أنه قدم البصرة فتزوج امرأة، فقالوا له "بالرفاء والبنين"، فقال: لا تقولوا هكذا، وقولوا كما قال رسول الله ﷺ: "اللهم بارك لهم وبارك عليهم"، ورجاله ثقاة، كذا فى التحفة (١٧١/٢). ((بارك الله لكم وبارك عليكم)) البركة لكونها نافعة تتعدى باللام، ولكونها نازلة من السماء تتعدى بـ"على"، فجاءت فى الحديث بالوجهين للتأكيد والتفنن والدعاء محل للتأكيد (س).

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذى فى النكاح، والدارمى (١٣٤/٢) وابن حبان (٣٥٩/٩) والبيهقى (١٤٨/٧) والحاكم (١٨٣/٢) والنسائى فى عمل اليوم والليلة (٢٥٩) وابن السنى (٦٠٩) وأحمد (٣٨١/٢) من طرق عن عبدالعزيز بن محمد بهذا الإسناد. وقال الترمذى: "حديث حسن صحيح"، وصححه الحاكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبى.

١٩٠٦ - ((بالرفاء)) - بكسر الراء والمد - قال الخطابى: كان من عاداتهم أن يقولوا بالرفاء والبنين، والرفاء من الرفو، يحيى لمعنيين، أحدهما: التسكين، يقال: "رفوت الرجل، إذا سكنت ما به من ورع"، والثانى: التوافق والالتئام"، ومنه رفوت الثوب، والباء متعلقة بمحذوف، دل عليه المعنى، أى أعرست، ذكره الزمخشرى (س).

دل الحديث على أن الدعاء بالترفية كان مشهورا عندهم، حتى سمي كل دعاء للمتزوج ترفية. وعلى استحباب الدعاء للمتزوج بما فى الحديث ونحوه. كقوله: "اللهم ألف بينهما وارزقهما أولادا صالحين، أو ألف الله بينكما ورزقكما ذرية صالحة"، وعلى أن الدعاء للمتزوج بالبركة، هو المشهور،

باب الوليمة (٢٤)

وهي لفظة جامعة، يدخل فيها كل مقصود من ولد وغيره، كذا في تكملة المنهل (١٣/٣).
والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي في النكاح، والبيهقي (١٤٨/٧) والحاكم
(١٨٣/٢) وابن أبي شيبة (٥٢/٧) والطبراني في الكبير (١٩٢/١٧) وأحمد (٤٥/٣) عن الحسن، عن
عقيل بن أبي طالب، ورجاله ثقات، غير أن الحسن لم يسمع من عقيل، فيما يقال، قاله الحافظ في
الفتح (٢٢٢/٩).

قلت: لكن الحديث صحيح من طرق أخرى كما في الصحيحين من حديث جابر بن عبد الله
الأنصاري رضي الله عنه.

٢٤ - باب الوليمة

قال العلماء من أهل اللغة، والفقهاء وغيرهم: الوليمة الطعام المتخذ للعرس، مشتقة من الولم، وهو
الجمع، لأن الزوجين يجتمعان. قاله الأزهرى وغيره. وقال الأنباري: أصلها تمام الشيء واجتماعه،
والفعل منها **أولم**. قاله النووي.

اعلم أن العلماء ذكروا أن الضيافات ثمانية أنواع، الوليمة للعرس. والخرس: - يضم الخاء
المعجمة، ويقال بالصاد المهملة أيضا - للولادة. والإعذار: - بكسر الهمزة وبالعين المهملة والذال
المعجمة للختان. والوكيرة: للبناء. والنقبة: لقدم المسافر، مأخوذة من النقع وهو الغبار، ثم قيل:
إن المسافر يصنع الطعام، وقيل: يصنعه غيره له. والعقيقة: يوم سابع الولادة. والوَصِيمة: - بفتح الواو
وكسر الضاد المعجمة - الطعام عند المصيبة. والمأدبة: - يضم الدال وفتحها - الطعام المتخذ ضيافة
بلا سبب. والوَصِيمة من هذه الأنواع الثمانية ليست بجائزة، بل هي حرام، وقال الحافظ في الفتح
(٢٤١/٩). وقد فاتهم ذكر الحِدَاق - بكسر المهملة وتخفيف الذال المعجمة وآخره قاف - الطعام الذي
يتخذ عند حذق الصبي. ذكره ابن الصباغ في الشامل. وقال ابن الرفعة: هو الذي يصنع عند الختم، أى
ختم القرآن، كذا قيده. ويحتمل ختم قدر مقصود منه ويحتمل أن يطرد ذلك في حذقه لكل صناعة،
وروى أبو الشيخ والطبراني في الأوسط عن أبي هريرة رفعه "الوليمة حق وسنة"، الحديث. وفي آخره
قال: والخرس والإعذار والتوكير أنت فيه بالخيار، وفيه تفسير ذلك، وظاهر سياقه الرفع، ويحتمل

١٩٠٧ - حدثنا أحمد بن عبدة. ثنا حماد بن زيد. ثنا ثابت البناني، عن أنس بن مالك؛ أن النبي ﷺ رأى علي بن عبد الرحمن بن عوف أثر صفرة. فقال: "ما هذا؟ أومه". فقال: يا رسول الله! إنى تزوجت امرأة علي وزن نواة من ذهب. فقال: "بارك الله لك. أولم ولو بشاة".

الوقف. وفي مسند أحمد من حديث عثمان بن أبي العاص في وليمة الختان لم يكن يدعى لها.
١٩٠٧ - ((رأى علي بن عبد الرحمن بن عوف)) أى على بدنه، أو ثيابه، ((أثر صفرة)) هى من طيب النساء . قيل: إنه تعلق به من طيب العروس، ولم يقصده. وقيل بل يجوز للعريس. ((أومه)) شك من الراوى، وهى "ما" الاستفهامية حذف ألفها، وألحق بها هاء السكت. وحذف المستفهم عنه لظهوره. قيل هذا يحتمل أن يكون إنكاراً، ويحتمل أن يكون سؤالاً. ((إنى تزوجت امرأة)) قال القارى فى المرقاة (٢٤٩/٦) قال الطيبى: سؤال عن السبب فلذا أجاب بما أجاب، ويحتمل الإنكار فإنه كان نهى عن التضمخ بالخلوق، فأجاب بأنه ليس تضمخاً، بل شىء علق به من مخالطة العروس، من غير قصد، أو من غير اطلاع، ((وزن نواة)) الظاهر أنه كان وزناً مقدراً بينهم، وقيل هى ثلاثة دراهم، فإن أراد به أن المهر كان ثلاثة دراهم فقوله "من ذهب قيمته ثلاثة دراهم يومئذ فهو محتمل، وإثباته يحتاج إلى نقل، وكذا من قال خمسة دراهم. ((بارك الله لك)) فى زواجك، فيه نذب الدعاء للزوج، ((أولم ولو بشاة)) قال الحافظ فى الفتح (٢٣٥/٩): ليست "لو" هذه الامتناعية، إنما هى التى للتقليل، ووقع فى حديث أبى هريرة بعد قوله "أعرست؟ قال: نعم، قال: أولمت؟ قال: لا. فرمى إليه رسول الله ﷺ بنواة من ذهب، فقال: أولم ولو بشاة"، وهذا لو صح كان فيه أن الشاة من إعانة النبى ﷺ، وكان يعكر على من استدل به على أن الشاة أقل ما يشرع للموسر، ولكن الإسناد ضعيف. قال ولو لا ثبوت أنه ﷺ أولم على بعض نسائه بأقل من الشاة لكان يمكن أن يستدل به على أن الشاة أقل ما يحزى فى الوليمة، ومع ذلك فلا بد من تقييده بالقادر عليها. قال عياض: وأجمعوا على أن لا تحذ لأكثرها، وأما أقلها فكذلك، ومهما تيسر أجزئ، والمستحب أنها على قدر حال الزوج، وقد تيسر على الموسر الشاة فما فوقها.

وقد استدل بقوله "أولم ولو بشاة"، على وجوب الوليمة، لأن الأصل فى الأمر الوجوب، وروى أحمد من حديث بريدة قال لما خطب على فاطمة، قال رسول الله ﷺ: "إنه لا بد للعروس من وليمة"، قال الحافظ: سنده لا بأس به. وهذا الحديث قد استدل به على وجوب الوليمة، وقال به بعض أهل العلم، وأما قول ابن بطال: لا أعلم أحداً أوجبها"، ففيه أنه نفى علمه، وذلك لا ينافى ثبوت

١٩٠٨ - حدثنا أحمد بن عبدة. ثنا حماد بن زيد، عن ثابت البناني، عن أنس بن مالك؛ قال: ما رأيت رسول الله ﷺ أولمَّ على شيء من نسائه ما أولمَّ على زينب. فإنه ذبح شاة.

الخلاف في الوجوب، وقد وقع في حديث وحشى ابن حرب عند الطبراني مرفوعاً "الوليمة حق"، وكذا وقع في أحاديث أخرى. قال ابن بطلال قوله حق، أى ليس بباطل، بل يندب إليها، وهى سنة وفضيلة. وليس المراد بالحق الوجوب، وأيضاً هو طعام لسرور حادث، فأشبهه سائر الأطعمة، والأمر محمول على الاستحباب، ولكونه أمر بشاة وهى غير واجبة اتفاقاً.

قال النووي: اختلف العلماء فى وقت فعلها، والأصح عند مالك بعد الدخول، وقيل عند العقد، وقيل: عنده وبعده. قال السبكي: فالمنقول من فعل النبي ﷺ أنها بعد الدخول. وفى حديث أنس عند البخارى وغيره التصريح بأنها بعد الدخول، لقوله "أصبح عروساً بزينب، فدعا القوم"، كذا فى النيل (١٩٨/٦).

قلت: قال الحافظ: وقد ترجم عليه البيهقى فى وقت الوليمة.

والحديث أخرجه أيضاً مالك والبخارى ومسلم وأبو داود والنسائى فى النكاح، والبيهقى فى الكبرى (٢٣٦/٧) وفى الصغير (٨٥/٣) وفى المعرفة (٣٧٠/٥) وابن حبان (٣٦٦/٩) والبخارى (١٣٢/٩) وعبدالرزاق (١٧٧/٦) والدارمى (١٤٣/٢) وابن الجارود (٢٤٣) والطحاوى فى مشكل الآثار (١٤٥/٤) وأحمد (١٦٥/٣) وأبو يعلى (٤٧٣/٥) والطيالسى (٢٦٦) والحُميدى (٥١١/٢) من طرق كثيرة عن أنس رضى الله عنه. بعضهم مطولاً، وبعضهم مختصراً. إسناده صحيح.

١٩٠٨ - ((ما أولمَّ على زينب)) أى مثل ماء، أو قَدَّرَ ما أولمَّ، و"ما" إما مصدرية، أو موصولة، والمعنى أولمَّ على زينب أكثر مما أولمَّ على نسائه، شكراً لنعمة الله، إذ زوجه إياها بالوحي، كما قاله الكرماني، أو وقع اتفاقاً، لا قصداً، كما قاله ابن بطلال، أو ليبيّن الجواز، كما قاله غيره، ((ذبح شاة)) لوليمة زينب، والحديث يفيد أن الشاة فى الوليمة كثيرة، ولا ينافى ما سبق لاختلاف ذلك بالنظر إلى الناس.

والحديث أخرجه أيضاً البخارى ومسلم فى النكاح، وأبو داود فى الأطعمة، والنسائى فى الكبرى (١٣٩/٤) والبيهقى (٢٥٨/٧) وأحمد (٢٢٧/٣) وأبو يعلى (٩٢/٦). عن ثابت، عن أنس بن مالك رضى الله عنه. إسناده صحيح.

١٩٠٩ - حدثنا محمد بن أبي عمر العدني وغيث بن جعفر الرحبي. قالوا: ثنا سفيان بن عيينة. ثنا وائل بن داود، عن أبيه، عن الزهري، عن أنس بن مالك؛ أن النبي ﷺ أولمَ علي صفية بسويق وتمر.

١٩٠٩ - ((غيث بن جعفر، الرحبي)) الشامي، من رَجَبَة مالك بن طوق. وثقه ابن حبان، وقال: مستقيم الحديث. وقال الحافظ: صدوق، من العاشرة.

((وائل بن داود)) التيمي، الكوفي، والد بكر. وثقه أحمد والعجلي وابن شاهين. وقال أبو حاتم: صالح الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من السادسة. ((عن أبيه)) كذا في النسخ الموجودة عندنا، والصحيح "عن ابنه" بكر ابن وائل، التيمي، الكوفي، كذا في تحفة الأشراف. قال أبو حاتم: صالح. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الثامنة.

((أولمَ علي صفية بسويق وتمر)) وفي رواية الصحيحين "أولمَ عليها بحيس". قال القاري في المرقاة (٣٧٣/٦) جمع بينهما بأنه كان في الوليمة كلاهما، فأخبر كل راوٍ بما كان عنده. قلت: وقع في رواية البخاري "أنه أمر بالأنطاع فألقى فيها من التمر والأقط والسمن، فكانت وليمته. قال الحافظ في الفتح: ولا مخالفة بينهما. يعني بين هذه الرواية وبين الرواية التي فيها ذكر الحيس، لأن هذه من أجزاء الحيس. قال أهل اللغة: الحيس يؤخذ التمر فينزع نواه ويخلط بالأقط، أو الدقيق أو السويق، انتهى. ولو جعل فيه السمن لم يخرج عن كونه حيساً.

قلت: السمن أيضا من أجزاء الحيس. قال في القاموس: الحيس الخلط وتمر يخلط بسمن وأقط، فيعجن شديداً، ثم ينزع منه نواه، وربما جعل فيه سويق.

والحديث صحيح أخرجه أيضا أبو داود في الأئمة والترمذي في النكاح، وفي الشمائل (١٧٨) والنسائي في المحتجب وفي الكبرى في الوليمة وابن حبان (٣٦٨/٩) والبيهقي في الصداق، وأحمد (١١٠/٣) وأبو يعلى (٢٥٩/٦) والحميدي (٥٠٠/٢) والطبراني في الكبير (١٨٤/٢٤) عن الزهري، عن أنس رضي الله عنه وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

١٩١٠ - حدثنا زهير بن حرب أبو خيثمة. ثنا سفيان، عن علي بن زيد بن جدعان، عن أنس بن مالك؛ قال: شهدت للنبي ﷺ وليمة. ما فيها لحم ولا خبز.

قال ابن ماجه: لم يحدث به إلا ابن عيينة.

١٩١١ - حدثنا سويد بن سعيد. ثنا الفضل بن عبدالله، عن جابر، عن الشعبي، عن مسروق، عن عائشة وأم سلمة؛ قالتا: أمرنا رسول الله ﷺ أن نجهز فاطمة حتى ندخلها على علي. فعمدنا إلى البيت. ففرشناه ترابا لنا من أعراض البطحاء. ثم حشونا مرفقتين ليفا. فنفشناه بأيدينا. ثم أطعمنا تمرا وزيبيا وسقينا ماء عذبا وعمدنا إلى عود، فعرضناه في جانب البيت ليلقى عليه الثوب ويعلق عليه السقاء. فما رأينا عرسا أحسن من عرس فاطمة.

١٩١٠ - ((شهدت للنبي ﷺ وليمة)) وفي رواية البخاري قال أنس: أقام النبي ﷺ بين خيبر والمدينة ثلاثا، بيني عليه بصفية بنت حُيٍّ، فدعوت المسلمين إلى وليمته، فما كان فيها من خبز ولا لحم، أمر بالإنطاع، فألقى فيها من التمر والأقط والسمن، فكانت وليمته.

والحديث صحيح أخرجه أيضا أحمد (٩١/٣) وأبو يعلى (٤١٤/٦) ولفظه "شهدت وليمة امرأتين من نساء النبي ﷺ".

١٩١١ - ((الفضل بن عبدالله)) كذا في النسخ الموجودة عندنا، والصحيح "المفضل"، الكوفي. قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال الحافظ: ضعيف، من الثامنة.

((نجهز)) من التحضير، ((من أعراض البطحاء)) أى أحواله وأطرافه، والبطحاء مسيل واسع فيه دقاق الحصى، ((ثم حشونا)) الحشو ما يدخل بين بطانة الثوب وظهارته، ((مرفقتين)) والمرفقة ما يتوسد به، ((ليفًا)) قشر النخلة، ويكون رقيقا. أى أدخلنا فى الوسادتين قشر النخلة ((ففنشناه)) والنفش ندف الشيء بالأصابع لكي ينتشر، يقال نفشت الصوف أو القطن إذا نشرته للتلين، فالغرض أنهما نفشنا ذلك الليف بأيديهما، ثم أدخلناه فى الوسادتين، ((أطعمنا)) على بناء المفعول، كما ضبط فى بعض النسخ، ويحتمل على بناء الفاعل، أى أطعمنا الناس فى الوليمة، ((أحسن من عرس فاطمة)) فى اليمن والبركة وقلة المؤنة، لأن كثرة المؤنة شوم.

قال البوصيرى: هذا إسناد فيه المفضل بن عبدالله، وهو ضعيف، وشيخه جابر، وهو الجعفى

متهم، وله شاهد من حديث أنس، رواه أصحاب الكتب الستة، وأصله فى الصحيحين وغيرهما من

١٩١٢ - حدثنا محمد بن الصباح. أنا عبد العزيز بن أبي حازم. حدثني أبي، عن سهل بن سعد الساعدي؛ قال: دعا أبو أسيد الساعدي رسولَ الله ﷺ إلى عرسه. فكانت خادمهم العروس. قالت: تدري ما سقيت رسول الله ﷺ؟ قالت: أنقعتُ تمرات من الليل. فلما أصبحت صَفَيْتُهُنَّ فَأَسْقَيْتُهُنَّ إِيَّاهُ.

(٢٥) باب إجابة الداعي

١٩١٢ - حدثنا علي بن محمد. ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبد الرحمن الأعرج، عن أبي هريرة؛ قال: شر الطعام طعام الوليمة. يدعى لها الأغنياء ويترك الفقراء.....
حديث أبي أسيد الساعدي.

والحديث لم أقف عليه من أخرجه غير المصنف. روى أيضًا في المسند الجامع (٧٨٣/١٩) إسناده ضعيف.

١٩١٢ - ((وكانت خادمهم العروس)) الخادم يطلق على الذكر والأنثى. وقد أطلق ههنا على الأنثى، أى العروس هى التى قامت بأمر الوليمة، ((أنقعت)) تريد أنها سقته نبيذ التمر. والحديث فيه جواز خدمة المرأة زوجها ومن يدعوها، ولا يخفى أن محل ذلك عند أمن الفتنة، ومراعاة ما يجب عليه من الستر، وجواز استخدام الرجل امرأته فى مثل ذلك، وشرب ما لا يسكر فى الوليمة، وفيه جواز إيثار كبير القوم فى الوليمة بشيء، دون من معه، كذا فى الفتح (٣٥١/٩).

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى النكاح ومسلم فى الأشربة، والبيهقى فى الكبرى (٣٠٠/٨) والبقوى فى شرح السنة (٣٦٠/١١) وأحمد (٤٩٨/٣) والطبرانى فى الكبير (٢٠١/٦). إسناده صحيح.

٢٥ - باب إجابة الداعي

١٩١٢ - ((شر الطعام طعام الوليمة)) قال القاضى: وإنما سَمَّاهُ شَرًّا، لما ذكر عقبيه، فإنه الغالب فيها فكأنه قال: شر الطعام طعام الوليمة التى من شأنها هذا، فاللفظ وإن أطلق، فالمراد به التقييد بما ذكر عقبيه. قال الطيبى: اللام فى الوليمة للعهد الخارجى، وكان من عاداتهم مُراعاة الأغنياء فيها، فيُدْعَوُ الأغنياء ويتركوا الفقراء، ((يُدعى لها الأغنياء)) عادة، تعليل لكونها شر الطعام، فهى شر إذا كانت

ومن لم يجب فقد عصى الله ورسوله.

١٩١٤ - حدثنا إسحاق بن منصور. أنا عبد الله بن نمير. ثنا عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن رسول الله ﷺ قال: "إذا دُعِيَ أحدكم إلى وليمة عرس، فليجب".

كذلك، لا مطلقاً، وإلا فهي في ذاتها سنة، ولذلك وجبت إجابة الدعوة إليها، ((ومن لم يجب)) فيه إشارة إلى أن إجابة الدعوة للوليمة واجبة، وإن كانت هي شر الطعام من تلك الجهة.

والحديث صحيح أخرجه أيضاً مالك والبخاري ومسلم في النكاح، وأبو داود في الأطعمة، والنسائي في الكبرى في الوليمة، والبيهقي (٢٦١/٧) والبخاري (١٣٩/٩) وابن حبان (١١٦/١٢) والدارمي (١٠٥/٢) وعبد الرزاق (٤٤٧/١٠) والطحاوي في المشكل (١٤٣/٤) وأحمد (٢٤١/٢) والطيالسي (٣٠٤) وأبو يعلى (٢٩٥) وعلى المتقى في الكنز (٣٠٧/١٦) وابن عدي في الكامل (٣٨٣/٤) والحميدي (٤٩٣/٢) والهيثمي في المجمع (٥٣/٤) من طرق، عن أبي هريرة رضي الله عنه. بعضهم موقوفاً، وبعضهم مرفوعاً، وقد تقرر أن الحديث إذا روى موقوفاً ومرفوعاً حكم برفعه على المذهب الصحيح.

قال الخطيب في الكفاية (٤١٧): اختلاف الروايتين في الرفع والوقف لا يؤثر في الحديث ضعفاً، لجواز أن يكون الصحابي يسند الحديث مرة ويرفعه إلى النبي ﷺ، ويذكره مرة على سبيل الفتوى ولا يرفعه، فحُفِظَ الحديث على الوجهين جميعاً، وقد كان سفيان بن عيينة يفعل هذا كثيراً في حديثه، فيرويه تارة مسنداً مرفوعاً، ويقفه مرة أخرى، قصداً واعتماداً.

١٩١٤ - ((إذا دُعِيَ)) بصيغة المجهول. قال النووي: في الحديث الأمر بإجابة الدعوة، ولا خلاف في أنه مأمور به، ولكن هل هو أمر إيجاب، أو نذب؟ فيه خلاف، الأصح في مذهبنا أنه فرض عين على كل مَنْ دُعِيَ، لكن يسقط بأعذار، والثاني: أنه فرض كفاية، والثالث أنه مندوب، هذا مذهبنا في وليمة العرس، وأما غيرها ففيها وجهان لأصحابنا، أحدهما أنها كوليمة العرس، والثاني: أن الإجابة إليها نذب وإن كانت في العرس واجبة، ونقل القاضي اتفاق العلماء على وجوب الإجابة في وليمة العرس. قال: واختلفوا فيما سواها. فقال مالك: والجمهور لا تجب الإجابة إليها. وقال أهل الظاهر: تجب الإجابة إلى كل دعوة، من عرس وغيره، وبه قال بعض السلف وأما الأعذار التي يسقط بها وجوب إجابة الدعوة، أو نذبها، فمنها: أن يكون في الطعام شبهة، أو يخص بها الأغنياء، أو يكون هناك من

١٩١٥ - حدثنا محمد بن عباد الواسطي ثنا يزيد بن هارون ثنا عبد الملك بن حسين أبو مالك النخعي عن منصور عن أبي حازم عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ الوليمة أول يوم حق والثاني معروف والثالث رياء وسمعة.

يتأذى بحضوره معه، أو لا تليق به مجالسته، أو يدعوه لخوف شره، أو لطمع في جاهه، أو ليعاونه على باطل، وأن لا يكون هناك منكر، من خمر أو لهو أو فرش حرير أو صور حيوان غير مفروشة، أو آنية ذهب أو فضة، فكل هذه أعذار في ترك الإجابة، ومن الأعذار أن يعتذر إلى الداعي فيتركه، ولو دعاه ذمّي لم تحب إجابته على الأصح، ولو كانت الدعوة ثلاثة أيام فالأول تحب الإجابة فيه، والثاني: تستحب، والثالث: تكره، كذا في شرح مسلم (٢٣٣/٩).

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخاري ومسلم والترمذي في النكاح، وأبو داود في الأطعمة، والبيهقي في الكبرى (٢٦٢/٧) وفي المعرفة (٤٠٢/٥) وفي الصغير (٨٣/٣) وابن حبان (١٠٤/١٢) والطحاوي في المشكل (١٤٧/٤) وأحمد (٢٠/٢). عن نافع، عن ابن عمر رضی الله عنهما. إسناده صحيح.

١٩١٥ - ((حق)) أي ثابت ولازم فعله وإجابته أو واجب. وهذا عند من ذهب إلى أن الوليمة واجبة، أو سنة مؤكدة، فإنها في معنى الواجب، قاله القاري. وقال السندي قوله "حق"، لا بمعنى الوجوب، بل بمعنى زيادة التأكيد، أي شيء لا ينبغي تركه، أي مطلوب عرفا لزيادة اشتها النكاح، المطلوب من الوليمة بمنزلة التأكيد، ((والثاني معروف)) أي للوليمة اليوم الثاني معروف، وفي رواية الترمذي طعام يوم الثاني سنة، ((والثالث رياء)) بكسر الراء، أي لیسع الناس وليرائيهم، ((وسمعة)) بضم السين، أي مكروهة، ليس فيها فائدة دينية، وإنما فيها مجرد الافتخار، وفي الحديث دليل على مشروعية الوليمة اليوم الأول، وهو من متمسكات من قال بالوجوب، وعدم كراهتها في اليوم الثاني لأنها معروف، والمعروف ليس بمنكر ولا مكروه، وكراهتها في اليوم الثالث، لأن الشيء إذا كان للسمعة والرياء لم يكن حلالا، كذا في العون (٢٠٩/١٠).

قال البوصيري: هذا إسناد فيه عبد الملك بن حسين، وهو ضعيف، وله شاهد من حديث ابن

مسعود، رواه الترمذي.

قلت: لكن هذا الشاهد الذي ذكره البوصيري لا يصلح لإسناده ضعيف أيضا وللحديث شواهد آخر فصل القول فيها العلامة الألباني في "إرواء الغليل" وخلص إلى القول إن أكثر طرقه وشواهد

(٢٦) باب الإقامة على البكر والثيب

١٩١٦ - حدثنا هناد بن السرى. ثنا عبدة بن سليمان، عن محمد بن إسحق، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أنس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إن للثيب ثلاثا، وللبكر سبعا".

١٩١٧ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يحيى بن سعيد القطان، عن سفيان، عن محمد بن أبي بكر،..

شديدة الضعف لا يخلو طريق منها من متهم أو متروك.

والحديث ضعيف أخرجه أيضا أبوداود في الأطعمة، والبيهقي (٢٦٠/٧) والدارمي (٣٠/٢) والنسائي في الكبرى (١٣٧/٤) والطحاوي في المشكل (١٤٦/٤) وأحمد (٢٨/٥) والطبراني في الكبير (٣١٤/٥) والبخاري في التاريخ الكبير (٤٢٥/٢) وابن عدي في الكامل (١٠٧٨/٣) والهيتمي في المجموع (٥٦/٤) من طريق زهير بن عثمان، وسكت عنه أبوداود والمنذرى، وأخرجه البغوى في معجم الصحابة فيمن اسمه زهير. وقال: لا أعلم له غيره.

٢٦ - باب الإقامة على البكر والثيب

١٩١٦ - ((إن للثيب ثلاثا)) إذا تزوج ثيبا، فلها ثلاث ليال، هي حقها، ثم يجب القسم، وفي البكر سبع ليال. ومَن لا يقول به يعتذر بأنه معارض بالعدل الواجب بالكتاب، إذ العدل معلوم لغة، وهو التسوية، فيؤخذ بالكتاب، ويترك حديث الآحاد. وقد يجاب عنه بأن المراد في الكتاب العدل شرطا، لا مطلق التسوية لغة، ضرورة أن التسوية في الجماع غير واجب، وكذا في طول الثوب وقصره إذا كانت إحداهما طويلة، والثانية قصيرة، وغير ذلك، بل إذا كانت إحداهما حرة، والثانية أمة، فللحرة يومان وللأمة يوم، وكل ذلك عدل شرعا، وإن لم يكن تسوية لغة، فينبغي أن يعلم العدل شرعا من بيان الشارع (س).

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخارى وأبوداود والترمذى في النكاح، ومسلم في الرضاع، وابن حبان (٨/١٠) والبيهقى في الكبرى (٣٠٢/٧) وفي الصغير (٩٨/٣) والدارمي (٦٨/٢) والدارقطنى (٢٨٣/٣) وعبدالرزاق (٢٣٥/٦) والبغوى (٥٤/٩) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٧/٣) وأبو يعلى (٢٠٤/٥) وأبو نعيم في الحلية (٢٨٨/٢) من طرق عن أنس رضى الله عنه. بعضهم مرفوعا، وبعضهم موقوفًا. إسناده صحيح.

١٩١٧ - ((محمد بن أبي بكر)) بن محمد بن عمرو بن حزم، الأنصارى، المدني، أبى عبد الملك،

عن عبد الملك (يعني ابن أبي بكر بن الحارث بن هشام)، عن أبيه، عن أم سلمة؛ أن رسول الله ﷺ لما تزوج أم سلمة أقام عندها ثلاثا. وقال: "ليس بك على أهلِكَ هو ان. إن شئت: سَبَعْتُ لك. وإن سَبَعْتُ لك، سبعت لنسائي".

القاضي. وثقه النسائي. وقال أبو حاتم: صالح، ثقة. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من السادسة.

((عبد الملك)) بن أبي بكر بن عبد الرحمن بن الحارث بن هشام، المخزومي، المدني. وثقه النسائي والعجلي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال ابن سعد: كان ثقة، وله أحاديث. وقال الحافظ: ثقة، من الخامسة.

((أقام عندها ثلاثا)) أى ثلاث ليال، ((على أهلِكَ)) أراد بالأهل نفسه الكريمة ﷺ. قاله تمهيدا لعذره في الاختصار على اثنين، ((سَبَعْتُ)) بتشديد الباء، أى أقمت عندك سبع ليال إلا أن الزيادة على الثلاث مما يسقط الاختصاص بالثلاث أيضا، والله أعلم.

قال الترمذي: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم. قالوا: إذا تزوج الرجل امرأة بكرا على امرأته أقام عندها سبعا، ثم قسم بينهما بعد بالعدل، وإذا تزوج الثيب على امرأته أقام عندها ثلاثا. واستدلوا بأحاديث الباب، فإنها ظاهرة فيما قالوا، وهو مذهب الشافعي وأحمد وإسحاق وجمهور العلماء. قال النووي في شرح مسلم (٤٤/١٠) وفيه أن حق الزفاف ثابت للمزفوفة، وتقدم به على غيرها، فإن كانت بكرا كان لها سبع ليالٍ بأيامها بلا قضاء، وإن كانت ثيبا كان لها الخيار، إن شاءت سبعا، ويقضى السبع لباقي النساء، وإن شاءت ثلاثا ولا يقضى، وهذا مذهب الشافعي وموافقيه، وهو الذي ثبتت فيه هذه الأحاديث الصحيحة وممن قال به مالك وأحمد وإسحاق وأبو ثور وابن جرير وجمهور العلماء.

وروى الإمام محمد في موطنه حديث أم سلمة، وفيه "إن شئت سبعت عندك وسبعت عندهن، وإن شئت ثلثتُ عندك ودُرت. قالت: ثلثتُ". قال محمد: بهذا نأخذ، ينبغى إن سبعت عندها أن يسبعت عندهن، لا يزيد لها عليهن شيئا. وإن ثلثت عندها يثلث عندهن. وهو قول أبي حنيفة والعامّة من فقهائنا.

قلت: مذهب الحنفية أنه لا فرق بين الجديد والقديمة، ولا بين البكر والثيبة، بل يجب القسم بينهما بالسوية، والاستدلال على هذا بحديث أم سلمة غير ظاهر، بل الظاهر منه هو ما ذهب إليه

(٢٧) باب ما يقول الرجل إذا دخلت عليه أهله

١٩١٨ - حدثنا محمد بن يحيى وصالح بن محمد بن يحيى القطان

الجمهور، وقد أقر به صاحب التعليق الممجد على موطأ محمد، وكذا الظاهر من سائر أحاديث الباب هو ما ذهب إليه الجمهور، ويؤيده رواية الدارقطني بلفظ "إن شئت أقتُ عندك ثلاثا خالصة لك، وإن سبعتُ لك سبعتُ لنسائي". قالت: تقيم معي ثلاثا خالصة"، واستدل أبو حنيفة وأصحابه بالظواهر الواردة بالعدل بين الزوجات. وأجيبوا بأن أحاديث الباب مخصصة للظواهر العامة. والحاصل: أن المذهب الراجح الظاهر من الأحاديث الصحيحة هو مذهب الجمهور، والله أعلم.

تنبيه: اعلم أن الإمام أبا حنيفة وأصحابه كما تركوا العمل بظاهر أحاديث الباب كذلك ترك الإمام مالك وأصحابه العمل بظاهر حديث أم سلمة المذكور، فإنه يفهم منه جواز التخيير للثيب بين الثلاث بلا قضاء، والسبع مع القضاء، وإليه ذهب الشافعي وأحمد والجمهور. وقال مالك وأصحابه: لا تخيير، بل للبكر الجديدة سبع وللثيب ثلاث بدون التخيير والقضاء. قال ابن عبد البر: هذا يعني حديث أم سلمة تركه مالك وأصحابه للحديث الذي رواه مالك عن أنس.

قال صاحب التعليق الممجد: واعتذر أصحاب مالك عن حديث أم سلمة الدال صريحا على التخيير بأن مالكا رأى ذلك من خصائص النبي ﷺ، لأنه خص في النكاح بخصائص، فاحتمال الخصوصية منع من الأخذ به، وفيه ضعف ظاهر، لأن مجرد الاحتمال لا يمنع الاستدلال. قلت: الأمر كما قال صاحب التعليق الممجد، كذا في تحفة الأحمدي (١٩٤/٢).

والحديث أخرجه أيضا مالك وأبوداود والدارمي في النكاح، ومسلم في الرضاع، والنسائي في الكبرى في عشرة النساء، والبيهقي في الكبرى (٣٠٠/٧) وفي المعرفة (٤٢٨/٥) وفي الصغير (٩٧/٣) والبعث (١٥٥/٩) وابن حبان (١٠/١٠) وابن أبي شيبة (٢٧٧/٤) والدارقطني (٢٨٤/٣) والطحاوي (٢٩/٣) وأحمد (٢٩٢/٦) والشافعي (٢٦/٢) والطبراني في الكبير (٤٩٩/٢٣) وابن سعد في الطبقات (٩٢/٨) من طرق عن أم سلمة رضي الله تعالى عنها. إسناده صحيح.

٢٧ - باب ما يقول الرجل إذا دخلت عليه أهله

١٩١٨ - ((صالح بن محمد بن يحيى)) بن سعيد، القطان. قال الحافظ: مقبول، من الحادية عشرة.

قالا: ثنا عبيد الله بن موسى. ثنا سفيان، عن محمد بن عجلان، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبد الله بن عمرو، عن النبي ﷺ؛ قال: "إذا أفاد أحدكم امرأة أو خادما، أو دابة، فليأخذ بناصيتها وليقل: ((اللهم إني أسألك من خيرها وخير ما جبلت عليه. وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلت عليه))."

١٩١٩ - حدثنا عمرو بن رافع. ثنا جرير، عن منصور، عن سالم بن أبي الجعد، عن كريب، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ؛ قال: "لو أن أحدكم إذا أتى امرأته قال: اللهم اجنبي الشيطان وجنب الشيطان ما رزقتي. ثم كان بينهما ولد، لم يسلط الله عليه الشيطان. أو لم يضره."

((إذا أفاد)) الظاهر أن المحل أن يقال: "إذا استفاد"، فلعلة وضع "أفاد" موضع "استفاد" محازا ((خادما)) يطلق على الذكر والأنثى، والحمل ههنا على الأنثى أقرب بقريئة "جبلت"، على تقدير بنائه للمفعول، فكأنه ترك حال العبد مقايسة، ((وشر ما جبلت عليه)) على بناء المفعول للمؤنث، أى خير صفات وأخلاق خلقت عليها، أو على بناء الفاعل للمخاطب أى خير ما خلقتها عليه.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى النكاح، والنسائى فى عمل اليوم والليلة (٢٥٥) والبيهقى (١٤٨/٧) والحاكم (١٨٥/٢) إسناده حسن وسيأتى أيضا برقم (٢٢٥٢) فى التجارات.

١٩١٩ - ((جرير)) هو ابن عبد الحميد، ((منصور)) هو ابن المعتمر، من صغار التابعين، وفى الإسناد ثلاثة من التابعين، ((لو أن أحدكم)) يجوز أن تكون "لو" للتمنى على حد "فلو أن لنا كرة"، والمعنى أنه ﷺ تمنى لهم ذلك الخير يفعلونه لتحصل لهم السعادة، وحينئذ فيجىء فيه الخلاف المشهور، هل يحتاج إلى جواب، أم لا. وبالثانى قال ابن الصائغ وابن هشام. ويجوز أن تكون شرطية، والجواب محذوف، والتقدير "لسلم من الشيطان"، أو نحو ذلك، ((إذا أتى أهله)) أى جامع امرأته، أو جاريتها. والمعنى إذا أراد أن يجمع، فيكون القول قبل الشروع. وفى رواية لأبى داود "إذا أراد أن يأتى أهله". وهى مفسرة لغيرها من الروايات التى تدل بظاهرها على أن القول يكون مع الفعل، فهى محمولة على المجاز، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾. أى إذا أردت القراءة، ((جنينى)) من جنب، بتشديد النون، ((ما رزقتى)) المراد به الولد، وصيغة الماضى للتفاؤل وتحقيق الرجاء، ((لم يسلط الله عليه الشيطان)) لم يحمل أحد هذا الحديث على عموم الضرر، لعموم ضرر الوسوسة للكل، وقد جاء "كل مولود يمسسه الشيطان إلا مريم وابنها"، وقيل: لا يضره بالإغرار والإضلال بالكفر، وقيل

بالكِبائر، وقيل بالصرف عن التوبة إذا عصى، وقيل: إنه يأمن مما يصيب الصبيان من جهة الجن. وقيل: لا يكون للشيطان عليه سلطان. فيكون من المحفوظين. قال الله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾، والله تعالى أعلم (س).

قال الحافظ في الفتح (٢٢٩/٩): واختلف في الضرر المنفي بعد الاتفاق على عدم الحمل على العموم في أنواع الضرر، على ما نقل القاضي عياض: وإن كان ظاهراً في الحمل على عموم الأحوال من صيغة المنفي مع التأييد، وكان سبب ذلك الاتفاق ما ثبت في الصحيح، أن كل بني آدم يطعن الشيطان في بطنه حين يولد، إلا من استثنى. فإن هذا الطعن نوع من الضرر. ثم اختلفوا. فقيل: المعنى لم يسلط عليه من أجل بَرَكَةِ التسمية، بل يكون من جملة العباد الذين قيل فيهم: ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ﴾. وقيل: المراد لم يصرعه، وقيل: لم يضره في بدنه. وقال الداودي: معنى "لم يضره" أي لم يفتنه عن دينه إلى الكفر، وليس المراد عصمته منه عن المعصية. انتهى كلام الحافظ مختصراً، وقد ذكر أقوالاً أخرى، فمن شاء الاطلاع عليه فليرجع إلى الفتح.

والحديث فيه بشارة عظيمة للمولود الذي يسمى له عند الجماع الذي قضى بسببه، وأنه يموت على التوحيد، وفيه أن الرزق لا يختص بالغذاء والقوت، بل كل فائدة ألهم الله بها على عبده رزق الله تعالى. فالولد رزق، وكذا العلم والعمل، وفيه أيضاً استحباب التسمية والدعاء والمحافظة على ذلك، حتى في حالة الملاذ كالوقوع، وفيه الاعتصام بذكر الله تعالى ودعائه من الشيطان، والتبرك باسمه، والاستعاذة به من جميع المضار، وفيه إشعار بأنه تعالى هو الميسر لذلك العمل والمعين عليه، وإشارة إلى أن الشيطان ملازم لابن آدم لا يتطرد عنه إلا إذا ذكر الله عز وجل.

والحديث أخرجه أيضاً البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي في النكاح، والنسائي في الكبرى في عشرة النساء وفي عمل اليوم والليلة (١٧٩) وابن أبي شيبة (٣١١/٤) والبخاري (٢٢٠/١) والبيهقي (١٤٩/٧) وابن السني (٦٠٢) وأحمد (٢٨٦/١) والحُمَيْدِي (٢٣٩/١). عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما. إسناده صحيح.

(٢٨) باب التستر عند الجماع

١٩٢٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يزيد بن هارون وأبو أسامة. قالوا: ثنا بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده؛ قال: قلت: يا رسول الله! عوراتنا. ما نأتي منها وما نذر؟ قال: "احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك". قلت: يا رسول الله! أرأيت إن كان القوم بعضهم في بعض؟ قال: "فإن استطعت أن لا تريها أحدًا، فلا تريها". قلت: يا رسول الله! فإن كان أحدنا خاليا؟ قال: "فإنه أحق أن يستحي منه"

٢٨- باب التستر عند الجماع

١٩٢٠ - ((عوراتنا)) جمع عورة، وهي كل ما يستحي منه إذا ظهر، وهي من الرجل ما بين السرة والركبة. ومن المرأة الحرة جميع جسدها إلا الوجه واليدين إلى الكوعين، وفي أحمصها خلاف، ومن الأمة كالرجل، وما يبدو في حال الخدمة كالرأس والركبة والساعد فليس بعورة، وستر العورة في الصلاة وغير الصلاة واجب، وفيه عند الخلوة خلاف، قاله الجزري في النهاية.

((وما نذر)) أى نترك، وأمات العرب ماضى يذر ويدع، إلا ما جاء في قراءة شاذة في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾ بالتخفيف، قاله العيني، والمعنى أى عورة نسترها، وأى عورة نترك سترها، ((احفظ)) أى استرها كلها ((ما)) أى والأمة التى ((ملكت يمينك)) حل لك وطؤها ((قلت)) القائل هو جدّ بهز، ((كان القوم بعضهم في بعض)) أى مختلطون فيما بينهم مجتمعون في موضع واحد، ولا يقومون من موضعهم فلا نقدر على ستر العورة وعلى الحجاب منهم على الوجه الأتم والكمال في بعض الأحيان لضيق الإزار، أو لانحلاله لبعض الضرورة، فكيف نصنع بستر العورة، وكيف نحجب منهم، ((فإن كان أحدنا خاليا)) أى في خلوة، فما حكمة الستر حينئذ. ((فإنه أحق أن يستحي منه)) بصيغة المجهول، أى فاستر طاعة له وطلباً لما يحبه منك ويرضيه. وليس المراد فاستتر منه إذ لا يمكن الاستتار منه تعالى جلّ ذكره وثناؤه (س).

قال الحافظ في الفتح (٣٨٦/١): مفهوم قوله إلا من زوجتك، يدل على أنه يجوز له النظر إلى ذلك منه، وقياسه أنه يجوز له النظر، ويدل أيضا على أنه لا يجوز النظر لغير من استثنى، ومنه الرجل للرجل، والمرأة للمرأة، وفيه حديث أبي سعيد عند مسلم. ثم إن ظاهر حديث بهز يدل على أن التعرّي

من الناس".

١٩٢١ - حدثنا إسحاق بن وهب الواسطي. ثنا الوليد بن القاسم الهمداني. ثنا الأحوص بن حكيم، عن أبيه.

في الخلوة غير جائز مطلقاً، لكن استدللّ المصنف يعني البخاري على جوازه في الغسل بقصة موسى وأيوب عليهما السلام، ووجه الدلالة منه على ما قال ابن بطال أنهما ممن أمرنا بالاعتداء به. وهذا إنما يأتي على رأى من يقول: شرعٌ من قبلنا شرعٌ لنا. والذي يظهر أن وجه الدلالة منه أن النبي ﷺ قص القصتين، ولم يتعقب شيئاً منها. فدل على موافقتهما لشرعنا، وإلا فلو كان فيهما شيء غير موافق لبينه، فعلى هذا يجمع بين الحديثين. بحمل حديث بهز بن حكيم على الأفضل، وإليه أشار البخاري في الترجمة، بقوله باب من اغتسل عريانا وحده في خلوة ومن تستر، والتستر أفضل.

((من الناس)) متعلق بأحق.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الطهارة، وأبوداود في الحمام، والترمذي في الاستئذان، والنسائي في الكبرى (٣١٣/٥) والحاكم (١٨٠/٤) والبعثي (٥/١٣) وعبدالرزاق (٢٨٧/١) والبيهقي (١٩٩/١) وأحمد (٣/٥) والطبراني في الكبير (٤١٢/١٩) وأبونعيم في الحلية (١٢١/٧). عن بهز بن حكيم، عن أبيه، عن جده رضى الله عنه. إسناده حسن.

١٩٢١ - ((إسحاق بن وهب)) بن زياد، الغلاف، أبو يعقوب. قال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الحادية عشرة.

((الوليد بن القاسم)) بن الوليد، الكوفي. وثقه أحمد. وقال ابن معين: ضعيف الحديث. وقال ابن عدي: إذا روى عن ثقة وروى عنه ثقة فلا بأس به. وقال الحافظ: صدوق، يخطئ، من الثامنة.

((الأحوص بن حكيم)) بن عمير، العنسي بالنون، أو الهمداني، الحمصي. ضعفه النسائي. ووثقه يحيى بن سعيد. وقال العجلي: لا بأس به. وقال الجوزجاني: ليس بالقوى في الحديث. وقال الحافظ: ضعيف الحفظ، من الخامسة، وكان عابداً.

((عن أبيه)) حكيم بن عمير بن الأحوص، أبي الأحوص، الحمصي. قال أبو حاتم: لا بأس به. وقال ابن سعد: كان معروفاً، قليل الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، بهم، من الثالثة.

وراشد بن سعد وعبد الأعلى بن عَدِيٍّ، عن عتبة بن عبدِ السلمي؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا أتى أحدكم أهله فليستتر ولا يتجرد تجرد العَيْرين".

١٩٢٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن موسى بن عبد الله بن يزيد، عن مولى لعائشة، عن عائشة؛ قالت: ما نظرت، أو ما رأيت فرج رسول الله ﷺ قط. قال أبو بكر: قال أبو نعيم: عن مولاة لعائشة.

((عبد الأعلى بن عَدِيٍّ)) البهراني، الحمصي، ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة، وَهَمَّ مَنْ ذَكَرَهُ فِي الصَّحَابَةِ.

((إذا أتى أحدكم أهله)) أى أراد جماع حليلته، ((تجرّد العَيْرين)) تشنية عَيْر، وهو حمار الوحش. قال المُنَاوِي فِي الْفَيْض (٢٣٨/١) قَوْلُهُ "تَجَرَّدُ الْعَيْرِينَ"، تشبيهه، حذف أداته، وهو بفتح العين، تشنية عَيْر، هو الحمار الأهلى، وغلب على الوحشى، وذلك حياء من الله تعالى، وأدبا مع الملائكة، وحذراً من حضور الشيطان، وخص ضرب المثل بالحمار زيادة فى التنفير والتقريع، واستهجانا لذلك الأمر الشنيع، ولأنه أبلد الحيوان وأعدمه فهما وأقبحه فعلا.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف لضعف الأحوص بن حكيم العنسى، الحمصي. وله شاهد من حديث ابن مسعود رواه البزار فى مسنده والبيهقى فى سننه الكبرى والميزى فى الأطراف رواه بشر بن عمارة عن الأحوص بن حكيم عن عبد الله بن عامر عن عتبة بن عبد. والحديث روى أيضاً فى المسند الجامع (٣٩٣/١٢). إسناده ضعيف.

١٩٢٢ - والحديث إسناده ضعيف وقد تقدم مع شرحه وتخريجه فى أبواب التيمم تحت رقم (٦٦١). قال البوصيرى: قال أبو بكر قال أبو نعيم عن مولاة لعائشة: هذا إسناد ضعيف لجهالة تابعيه رواه ابن ماجه فى كتاب الطهارة بهذا الإسناد، وقد تقدم، ورواه الترمذى فى الشمائل عن محمود بن غيلان، عن وكيع به، ورواه الحاكم من طريق عبدالرحمن بن مهدى عن سفيان، فذكره بإسناده ومنتنه سواء، ورواه الطبرانى فى المعجم الصغير عن أحمد بن زكريا شاذان عن بركة بن محمد الحلبي، عن يوسف بن أسباط عن سفيان الثورى عن محمد بن حمادة عن قتادة عن أنس عن عائشة قالت: "ما رأيت عورة رسول الله ﷺ قط". قال الطبرانى: تفرد به بركة بن محمد، وقال الدارقطنى: بركة بن محمد كذاب، يضع الحديث. وقال الحاكم: يروى أحاديث موضوعة. وقال ابن عَدِيٍّ: سائر أحاديثه باطلة.

(٢٩) باب النهي عن إتيان النساء في أدبارهن

١٩٢٣ - حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب. ثنا عبدالعزیز بن المختار، عن سهيل بن أبي صالح، عن الحارث بن مخلد، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ قال: "لا ينظر الله إلى رجل جامع امرأته في دبرها".

٢٩- باب النهي عن إتيان النساء في أدبارهن

١٩٢٣ - ((الحارث بن مخلد)) - بتشديد اللام - الزرقى، الأنصاري. وثقه ابن حبان. وقال البزار: ليس بمشهور. وقال ابن القطان: مجهول الحال. وكذلك قال الحافظ في التقریب، وقال: أخطأ من زعم أنه صحابي.

((لا ينظر الله إلى رجل)) نظر رحمة، وإلا فلا يغيب شيء عن نظره تعالى، ثم المراد أنه لا يستحق أن ينظر إليه مع الأولين فلا يقتضى أن لا يغفر له، وإلا فعدم نظر الرحمة إليه أصلاً يقتضى عدم دخوله الجنة أصلاً. وعدم النظر مع الأولين يقتضى أن لا يغفر له، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾. فينبغي تأويله بالاستحقاق كما ذكر، ثم الأمر إليه، وفضله واسع.

والحديث فيه الوعيد الشديد، يدل على تحريم وطئ المرأة في دبرها، وهذا مذهب الجماهير من السلف والخلف وفقهاء الأمصار والمحدثين مستدلين بحديث الباب ونحوه من الأدلة الدالة على تحريم وطئ المرأة في دبرها، وهي وإن كان في بعضها مقال إلا أن مجموعها يقوى بعضه بعضاً، فتصلح للاستدلال بها على ذلك، وخالف في ذلك الإمامية، فقالوا: بجوازه في الزوجة والأمة، وهم محجوجون بهذه الأحاديث ونحوها، ولقوله تعالى: ﴿نَسَاءُكُمْ حَرَّتْ لَكُمْ﴾. الآية. وما نسب إلى مالك والشافعي من القول بإباحة ذلك لم يصح عنهما، بل صح عنهما القول بالتحريم كالجماهير.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله ثقات، رواه أبو داود في سننه عن هناد. والنسائي في الكبرى عن هناد ومحمد بن إسماعيل بن سمرة كلاهما عن وكيع عن سفيان عن سهيل به، بلفظ "ملعون من أتى امرأته في دبرها"، رواه الدارمي في مسنده عن عبيد الله بن موسى عن سفيان عن سهيل بن أبي صالح به، وله شاهد من حديث ابن عباس رواه أبو داود في سننه وابن ماجه في صحيحه. والحديث صحيح أخرجه أيضا البيهقي في المعرفة (٣٣٧/٥) والبخاري (١٠٦/٩) وأحمد (٢٧٢/٢) والزيدي في الإتحاف (٣٧٥/٥) وعليّ المتقى في الكنز (٣٥٢/١٦). عن الحارث بن مخلد،

١٩٢٤ - حدثنا أحمد بن عبدة. أنبأنا عبدالواحد بن زياد، عن حجاج بن أرطاة، عن عمرو بن شعيب، عن عبدالله بن هرمي، عن خزيمة بن ثابت؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الله لا يستحي من الحق". ثلاث مرات. "لا تأتوا النساء في أدبارهن".

عن أبي هريرة رضي الله عنه.

١٩٢٤ - ((عبدالله بن هرمي)) وقيل: هرمي بن عبدالله، الخطمي، مستور، من الثانية، وقد قيل: إنه ولد في عهد النبي ﷺ.

((إن الله لا يستحي)) أى لا يأمر بالحياء في الحق، أو لا يفعل ما يفعله من ترك ما يستحي منه، فالاستحياء هنا استعارة تبعية تمثيلية، فالمراد أن الله لا يمتنع من بيان ((الحق)) أو من ذكره، فكذا أنا لا أمتنع من إرشادى لكم وتعليمكم أمر دينكم وإن كان في لفظه استحياء، وقدم ذلك توطئة وبسطة لعذره في ذكره ما يستحي منه، عادة بحضرة النساء، كذا في الفيض (٢٧٢/٢). وقال القارى في المرقاة (٢٤٠/٦) إن الله لا يستحي من الحق، والحياء تغير يعترى الإنسان من لحوق ما يعاب به ويذم، والتغير على الله تعالى محال. فهو مجاز عن الترك الذى هو غاية الحياء، أى إن الله لا يترك من قول الحق أو إظهاره، وفي جعل هذا مقدمة وتمهيدا للنهي الوارد بعده إشعار بشناعة هذا القول واستهجانها. قال الطيبي: وكان من الظاهر أن يقول: "إني لا أستحي" فأسند إلى الله تعالى مزيدا للمبالغة والتأكيد، ((لا تأتوا النساء)) أى لا تحامعوا نساءكم ((في أدبارهن)) وهذا في شأن النساء، فكيف بالرجال. قال المناوي في الفيض: قوله "في أدبارهن"، لأنه ليس محل الحرث، ولا موضع الزرع، وإذا حرم وطئ الحائض بعله أن في فرجها أذى، وهو دم الحيض، فالدبر أولى، لأن الفرج الحلال إذا حرم بطريق الأذى عليه فموضع لا يفارقه الأذى أخرى أن يحرم، ومن ثم اتفق الجمهور من السلف والخلف على تحريمه.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، حجاج بن أرطاة مدلس، وقد رواه بالنعنة، والحديث منكر، لا يصح، كما صرح بذلك البخارى والبزار والنسائي وغير واحد، ورواه النسائي في الكبرى وابن حبان في صحيحه من طريق عن خزيمة. إلا أنهما قالوا: "أعجازهن" بدل "أدبارهن"، وقالوا: هرمي ابن عبدالله، ورواه الترمذي من حديث طلق بن على وابن عباس وعلى بن أبي طالب. قال وفي الباب عن خزيمة وابن عباس وأبي هريرة.

١٩٢٥ - حدثنا سهل بن أبي سهل وجميل بن الحسن. قالوا: ثنا سفيان، عن محمد بن المنكدر؛ أنه سمع جابر بن عبد الله يقول: كانت يهود تقول: من أتى امرأة في قبلها، من دبرها، كان الولد أحول. فأنزل الله سبحانه: ﴿نَسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنِي شِئْتُمْ﴾.

والحديث صحيح لشواهده أخرجه أيضا ابن حبان (٥١٢/٩) والدارمي (٦٩/٢) والبيهقي في الكبرى (٢١٣/٥) وفي المعرفة (٣٣٦/٥) وابن الجارود (٢٤٣) وابن أبي شيبة (٢٥١/٤) والطحاوي في شرح المعاني (٤٣/٣) وأحمد (٢١٣/٥) والبخاري في الكبير (٢٥٦/٤) والطبراني في الكبير (٩٧/٤) وفي الأوسط (٥٢٤/١) والحميدي (٢٠٧/١) وعليّ المتقي في الكنز (٣٥٢/١٦) من طرق متعددة عن عبد الله بن هرمي عن خزيمة بن ثابت رضي الله عنه.

١٩٢٥ - ((كان الولد)) الحاصل بذلك الجماع، ((أحول)) في القاموس: الحَوْل محرّكة، ظهور البياض في مؤخر العين، ويكون السواد في قبل الماق، أو إقبال الحدقة على الأنف، أو ذهاب حدقتها قبل مؤخرها. وأن تكون العين كأنما تنظر إلى حجاج - بالفتح والكسر، استخوان -، أو أن تميل الحدقة إلى اللحاظ، ((نَسَاؤُكُمْ)) منكوحاتكم ومملوكاتكم، ((حَرْثٌ لَّكُمْ)) أي مواضع زراعة أولادكم، أي هُنَّ لكم بمنزلة الأرض المعدة للزراعة، ومحلها القبل، فإن الدبر موضع الفرت، لا موضع الحرث، ((فَاتُوا حَرْثَكُمْ أَنِي شِئْتُمْ)) أي كيف شئتم، من قيام، أو قعود، أو اضطجاع، أو من ورائها في فرجها، والمعنى على أي هيئة كانت فهي مباحة لكم، مفوضة إليكم، ولا يترتب منها ضرر عليكم.

والأثر فيه دليل على أنه يباح للرجل وطئ امرأته في قبلها من أي جهة شاء، من أمامها أو من ورائها، أو مكبوبة على وجهها، وعلى أنه لو كان وطؤها في قبلها من خلفها يُورث حَوْلًا في الولد لما أباحه رب العالمين.

والحديث أخرجه أيضا البخاري والترمذي في التفسير، ومسلم وأبو داود في النكاح، والنسائي في الكبرى في عشرة النساء، وابن حبان (٤٧٤/٩) والبيهقي (١٩٤/٧) وابن أبي شيبة (٢٢٩/٤) والدارمي (١٤٥/٢) والطحاوي (٤٠/٣) والواحدى في أسباب النزول (٤٧) من طرق عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما. إسناده صحيح.

(٣٠) باب العزل

١٩٢٦ - حدثنا أبو مروان محمد بن عثمان العثماني. ثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب. حدثني عبيد الله بن عبد الله، عن أبي سعيد الخدري. قال: سأل رجل رسول الله ﷺ عن العزل؟ فقال: "أو تفعلون؟ لا عليكم أن لا تفعلوا. فإنه ليس من نَسْمَةٍ، قضى الله لها أن تكون، إلا هي كائنة".

١٩٢٧ - حدثنا هارون بن إسحق الهمداني. ثنا سفيان، عن عمرو، عن عطاء، عن جابر؛ قال: كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ، والقرآن ينزل.

٣٠ - باب العزل

هو بفتح العين المهملة، وسكون الزاي، هو النزاع بعد الإيلاج لينزل خارج الفرج هرباً من الحمل. ١٩٢٦ - ((لا عليكم أن لا تفعلوا)) أى ما عليكم ضرر فى الترك، فأشار إلى أن ترك العزل أحسن، وكلمة "لا" فى قوله "أن لا تفعلوا" زائدة، وقيل غير ذلك. ((ليس من نسمة.. الخ)) تعليل لذلك، فإنه لا فائدة فيه، ((أن تكون)) أى توجد فى الخارج، ((إلا هي كائنة)) أى لأبَد من وجودها فى الوجود. وقيل المعنى لا بأس عليكم إن فعلتم.

والحديث أخرجه أيضاً مالك فى الطلاق والبخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى فى النكاح، وفى الكبرى فى عشرة النساء، والبيهقى فى الكبرى (٢٣٠/٧) وفى المعرفة (٣٦٨/٥) والدارمى (١٤٨/٢) وابن أبى شيبة (١٢٨/٤) وأحمد (٢٢/٣) وأبو يعلى (٣١٦/٢) من طرق عن أبى سعيد الخدري رضى الله عنه. إسناده صحيح وقد أطل الكلام الحافظ فى شرح هذا الحديث فى الفتح (٣٠٥/٩) فارجع إليه.

١٩٢٧ - ((عمرو)) بن دينار، المكي، أبى محمد، الأثرم، الجمحي مولاهم. وثقه أبو زرعة وأبو حاتم والنسائى. وقال الحافظ: ثقة، ثبت، من الرابعة.

((والقرآن ينزل)) فلو كان العزل ممنوعاً لنزل الوحي، فحيث ما نزل عليه جوزه، فيه جواز الاستدلال بالتقرير من الله ورسوله على حكم من الأحكام، لأنه لو كان ذلك الشيء حراماً لم يقرأ عليه، ولكن بشرط أن يعلمه النبي ﷺ. وقد ذهب الأكثر من أهل الأصول على ما حكاه فى الفتح إلى

أن الصحابي إذا أضاف الحكم إلى زمن النبي ﷺ كان له حكم الرفع لأن الظاهر أن النبي ﷺ اطلع على ذلك وأقره لتوفر دواعيهم على سؤالهم إياه عن الأحكام. وقد وردت عدة طرق تصرح باطلاعه على ذلك، وأخرج مسلم من حديث جابر قال: كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ، فبلغ ذلك نبي الله ﷺ فلم ينهنا.

فإن قلت: حديث الباب وما في معناه يعارضه حديث جدامة بنت وهب ففيه: "ثم سأله عن العزل، فقال رسول الله ﷺ: ذلك الواد الخفى، وهى وإذا الموء ودة سئلت". وأخرجه أحمد ومسلم، فما وجه الجمع والتوفيق بين هذين الحديثين؟

قلت: قد اختلفوا في وجه الجمع، فمن العلماء من جمع بينهما بحمل حديث جدامة على التنزيه، وهذه طريقة البيهقي، ومنهم من ضعف حديث جدامة لمعارضته لما هو أكثر منه طرُقًا. قال الحافظ: وهذا دفع للأحاديث الصحيحة بالتوهم، والحديث صحيح، لا ريب فيه، والجمع ممكن، ومنهم من ادعى أنه منسوخ، وردّ بعدم معرفة التاريخ. وقال الطحاوي: يحتمل أن يكون حديث جدامة على وفق ما كان عليه الأمر أولًا من موافقة أهل الكتاب فيما لم ينزل عليه، ثم علمه الله بالحكم، فكذب اليهود فيما كانوا يقولونه، وتعقبه ابن رشد وابن العربي، بأن النبي ﷺ لا يحرم شيئًا تبعًا لليهود، ثم يصرح بتكذيبهم فيه، ومنهم من رجح حديث جدامة بثبوتها في الصحيح، وضعف مقابله بالاختلاف في إسناده والاضطراب. وقال الحافظ: وردّ بأنه إنما يقدح في حديث، لا فيما يقوى بعضه بعضًا، فإنه يعمل به، وهو هنا كذلك، والجمع ممكن، ورجح ابن حزم العمل بحديث جدامة بأن أحاديث غيرها موافقة لأصل الإباحة، وحديثها يدل على المنع. قال: فمن ادعى أنه أبيح بعد أن منع فعليه البيان، وتعقب بأن حديثها ليس صريحًا في المنع، إذ لا يلزم من تسميته وأدا خفيًا على طريق التشبيه أن يكون حرامًا. وجمع ابن القيم فقال: الذى كذب فيه ﷺ اليهود هو زعمهم أن العزل لا يتصور معه الحمل أصلاً وجعلوه بمنزلة قطع النسل بالواد، فأكذبهم وأخبر أنه لا يمنع الحمل إذا شاء الله خلقه، وإذا لم يرد خلقه لم يكن وأدا حقيقة، وإنما سَمَّاه وأدا خفيًا في حديث جدامة لأن الرجل إنما يعزل هربًا من الحمل، فأجرى قصده لذلك مجرى الواد، لكن الفرق بينهما أن الواد ظاهر بالمباشرة اجتمع فيه القصد والفعل، والعزل يتعلق بالقصد فقط، فلذلك وصفه بكونه خفيًا،

١٩٢٨ - حدثنا الحسن بن علي الخلال. ثنا إسحق بن عيسى. ثنا ابن لهيعة. حدثني جعفر بن ربيعة، عن الزهري، عن مُحَرِّز بن أبي هريرة، عن أبيه، عن عمر بن الخطاب؛ قال: نهى رسول الله ﷺ أن يُعزَلَ عن الحرّة إلا بإذنها.

(٣١) باب لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها

١٩٢٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو أسامة، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ قال: "لا تنكح المرأة....."

وهذا الجمع قوي، كذا في النيل (٢٢٣/٦).

والحديث أخرجه أيضا البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي في النكاح، والنسائي في الكبرى (٣٤٤/٥) والبيهقي في الكبرى (٢٢٨/٧) وفي المعرفة (٣٦٦/٥) وفي الصغير (٦٩/٣) والطحاوي في المعاني (٣٥/٣) وأحمد (٣٠٩/٣) عن عطاء عن جابر رضي الله عنه. إسناده صحيح.

١٩٢٨ - ((محرّز بن أبي هريرة)) الدوسي، المدني. ذكره ابن سعد في الطبقة الثانية من أهل المدينة. وقال: كان قليل الحديث. وقال الحافظ: مقبول، من الرابعة.

((إلا بإذنها)) أي الحرّة.

قال البوصيري: هذا إسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة، رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث عمر بن الخطاب أيضا. ورواه البيهقي في الكبرى من طريق إسحاق بن الحسن، عن ابن لهيعة. فذكره بإسناده و متنه سواء، وله شاهد من حديث ابن عمر ومن حديث ابن عباس رواه البيهقي منفردا بهما عن أصحاب الكتب الستة.

والحديث روى أيضا في المسند الجامع (٥٥٢/١٣). إسناده ضعيف.

٣١ - باب لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها

١٩٢٩ - ((لا تنكح المرأة)) على بناء المفعول، من الإنكاح، أو من النكاح، أو على بناء الفاعل منهما، تعميم الخطاب لكل من يصلح له، فإن كان من الإنكاح فالخطاب للأولياء، وإن كان من النكاح فالخطاب للأزواج. ويجوز جعله من النكاح. وإسناده النكاح إلى المرأة غير عزيز، وعلى تقديره يحتمل أن يكون نفيا بمعنى النهي، أو نهيا صريحا، وعلى أحوال يمكن أن يكون لا تنكح بالثناء

على عمتها، ولا على خالتها".

١٩٢٠ - حدثنا أبو كريب. ثنا عبدة بن سليمان، عن محمد بن إسحق، عن يعقوب بن عتبة، عن سليمان بن يسار، عن أبي سعيد الخدري؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ ينهى عن نكاحين: أن يجمع الرجل بين المرأة وعمتها، وبين المرأة وخالتها.

الفوقانية، أو الباء التحتانية، لكن يجعل مقامه ضمير الغيبة إلى الولي، أو المُنكح على تقدير بناء الفاعل، من الإنكاح وإلى الزوج، أو النكاح على تقدير أن يكون من النكاح، وهي عشرون احتمالاً صحيحة لفظاً ومعنى، إلا ما فيه الإسناد إلى المرأة فإنه لا يصح فيه التحتانية لفظاً، فافهم (س). ((على عمتها)) وإن عَلَتْ، فشملت أخت الجد، وكذا الخالة تشتمل أخت الجدة، وإطلاق اسم العمّة والخالة عليهما بالمجاز والاشتراك. وروى ابن حبان في صحيحه وابن عديّ حديث ابن عباس أن النبي ﷺ "نهى أن تزوّج المرأة على عمتها، أو على خالتها". وزاد في آخره "إنكم إذا فعلتم ذلك قطعتم أرحامكم". ذكره الحافظ في التلخيص. قال: وفي الباب ما أخرجه أبو داود في المراسيل عن عيسى بن طلحة، قال: "نهى رسول الله ﷺ عن أن تنكح المرأة على قرابتها مخافة القطيعة".

وقد ظهر بهذه الزيادة حكمة النهي عن الجمع بين المرأة وعمتها، أو خالتها، وهي الاحتراز عن قطع الرحم.

قال النووي في شرح مسلم (١٩٠/٩) هذا دليل لمذاهب العلماء كافة أنه يحرم الجمع بينهما سواء كانت عمّة وخالة حقيقية، وهي أخت الأب وأخت الأم. أو مجازية وهي أخت أبي الأب وأبي الجد وإن عَلَا، وأخت أم الأم، وأم الجدة من جهتي الأم والأب وإن عَلَتْ، فكلهن حرام بالإجماع، ويحرم الجمع بينهما في النكاح، أو في ملك اليمين.

والحديث أخرجه أيضاً مسلم والترمذي والنسائي في النكاح، وعبدالرزاق (٢٦١/٦) والبيهقي (١٦٥/٧) وأحمد (٤٣٢/٢) والطبراني في الصغير (٨٨/١) وابن عديّ في الكامل (٤٠٧/١) عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة رضي الله عنه. إسناده صحيح وقال الترمذي: هذا حديث صحيح.

١٩٢٠ - ((أن يجمع الرجل بين المرأة وعمتها)) في النكاح في عقد واحد أو عقدين قبل تخصيص العمّة والخالة، إما اتفاقاً لوقوع السؤال عنهما، أو لأن الأختين المذكورتان في نص القرآن، وإلا فالأختان كذلك. قلت: أو التنبيه بالأدنى على الأعلى.

١٩٢١ - حدثنا جبارة بن المغلس . ثنا أبو بكر النهشلي . حدثني أبو بكر بن أبي موسى ، عن أبيه ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها " .

فائدة: الجمع بين زوجة رجل وبنته من غيرها جائز. قال البخاري في صحيحه: جمع عبدالله بن جعفر بين ابنة علي وامرأة علي . وقال ابن سيرين: لا بأس به . وكرهه الحسن مرة ، ثم قال: لا بأس به .

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، لتدليس ابن إسحاق، وقد عنعنه، رواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن يزيد بن هارون وعبدالله بن نمير عن ابن إسحاق عن يعقوب به . وسياقه أتم . ورواه الترمذي في جامعه، وابن حبان في صحيحه من حديث ابن عباس، ورواه النسائي في الصغرى من حديث جابر بن عبدالله، ورواه أحمد في مسنده من حديث علي وعبدالله بن عمرو، ورواه البيهقي في مسنده من حديث ابن مسعود وابن عمر وسمره بن جندب .

والحديث صحيح بما قبله أخرجه أيضا ابن نصر في السنة (٧٦) .

١٩٢١ - ((أبو بكر)) الكوفي، اسمه عبدالله بن قطاف، أو ابن أبي قطاف، وقيل وهب، وقيل معاوية . وثقه أحمد وابن معين وأبو داود والعجلي . وقال أبو حاتم: شيخ صالح، يكتب حديثه، وعندى خير من أبي بكر الهذلي . وقال الحافظ: صدوق، رمى بالإرجاء، من السابعة .

((أبو بكر بن أبي موسى)) الأشعري، اسمه عمرو، أو عامر . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال

الحافظ: ثقة، من الثالثة .

قال البوصري: هذا إسناد فيه جبارة بن المغلس، وهو ضعيف، وله شاهد من حديث أبي هريرة

رواه أصحاب الكتب الستة .

قلت: هو الذي تقدم برقم (١٩٢٩)

والحديث صحيح بما قبله أخرجه أيضا علي المتقي في الكنز (٣٢٦/١٦) والبشار عواد في

المسند الجامع (٣٦٥/١١) .

(٢٢) باب الرجل يطلق امرأته ثلاثا فتتزوج فيطلقها قبل أن يدخل بها

أترجع إلى الأول؟

١٩٢٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري. أخبرني عروة، عن عائشة؛ أن امرأة رفاعة القرظي جاءت إلى رسول الله ﷺ فقالت: إني كنت عند رفاعة. فطلقني فبت طلاقى. فتزوجت عبدالرحمن بن الزبير. وإن ما معه مثل هُدْبَةِ الثوب. فتبسم النبي ﷺ فقال: "أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة؟ لا، حتى تذوقي عسيلته ويذوق عسيلتك".

٢٢ - باب الرجل يطلق امرأته ثلاثا فتتزوج فيطلقها قبل أن يدخل بها أترجع إلى الأول؟

١٩٢٢ - ((امرأة رفاعة)) - بكسر الراء - ((القرظي)) - بضم القاف، وفتح الراء، وبالطاء المعجمة - نسبة إلى قُرَيْظَةَ، قبيلة من اليهود. ((عند رفاعة)) أى فى نكاحه ((قَبَّتْ طلاقى)) فقطعه، فلم يُبق من الثلاث شيئا، وقيل طلقني ثلاثا. ((عبدالرحمن بن الزبير)) - بفتح الزاى وكسر الباء - ((هُدْبَةَ)) - بضم الهاء، وسكون الدال، بعدها موحدة - ((الثوب)) أى طرفه الذى لا يُنسج، تريد أن الذى معه رخو، أو صغير، أو كطرف الثوب لا يغنى عنها، والمراد أنه لا يقدر على. ((أتريدين أن ترجعي إلى رفاعة)) وفى رواية الشيخين، قالت: "نعم"، كذا فى المشكوة. ((لا)) رجوع لك إلى رفاعة، ((عُسيلته)) تصغير العسل، والتاء لأن العسل يذكر ويؤنث، وقيل على إرادة اللذة، والمراد لذة الجماع، لا لذة إنزال الماء، لأن التصغير يقتضى الاكتفاء بالقليل، فيكتفى بلذة الجماع، وليس المراد بقوله "تذوقى عُسيلته"، عبدالرحمن بن الزبير بخصوصه، بل زوج آخر غير رفاعة. قال الإمام الترمذى: والعمل على هذا عند عامة أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، أن الرجل إذا طلق امرأته ثلاثا فتزوجت زوجا غيره، فطلقها قبل أن يدخل بها أنها لا تحل للزوج الأول إذا لم يكن جامع الزوج الآخر.

وقال ابن المنذر: أجمع العلماء على اشتراط الجماع لتحل للأول، إلا سعيد بن المسيب، ثم ساق بسنده الصحيح عنه، أنه قال: يقول الناس: "لا تحل للأول حتى يجامعها الثانى". وأنا أقول: إذا تزوجها تزويجا صحيحا، لا يريد بذلك إحلالها للأول فلا بأس أن يتزوجها الأول. قال ابن المنذر: هذا القول لا نعلم أحدا وافقه عليه إلا طائفة من الخوارج. ولعله لم يبلغه الحديث. فأخذ بظاهر القرآن، كذا فى فتح البارى (٩/٤٦٧) قلت: قول سعيد بن المسيب هذا فى الرخصة يقابله قول الحسن

١٩٣٣ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا محمد بن جعفر. ثنا شعبة، عن علقمة بن مرثد؛ قال: سمعت سلم بن زرير يحدث عن سالم بن عبدالله، عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ؛ في الرجل تكون له المرأة فيطلقها. فيتزوجها رجل فيطلقها قبل أن يدخل بها. أترجع إلى الأول؟ قال: "لا، حتى يذوق العسيلة".

(٣٣) باب المحلل والمحلل له

البصرى في التشديد فإنه شَرَطَ الإنزال. قال ابن بطال: شد الحسن في هذا، وخالفه سائر الفقهاء.

والحديث صحيح أخرجه أيضا البخارى ومسلم والترمذى فى النكاح، والنسائى فى الكبرى فى الطلاق، والبيهقى فى الكبرى (٣٧٣/٧) وفى المعرفة (٥١٥/٥) وفى الصغير (١٣١/٣) والدارمى (٨٤/٢) والبعغوى فى شرح السنة (٢٢٣/٩) وفى التفسير (٢٠٨/١) عبدالرزاق (٣٣٤/٦) وابن الجارود (٢٢٩) وابن أبى شيبة (٢٧٤/٤) وأحمد (٣٤/٦) وأبو يعلى (٣٩٧/٧) وإسحاق بن راهويه (٢٠٨/٢) والخطيب فى الكفاية (١٣) والشافعى فى المسند (٣٧٦/١) وفى الأم (٢٤٨/٥) والمحميدى (١١١/١) والطيالسى (٢٠٣) من طرق عن الزهرى عن عروة عن عائشة رضى الله عنها. وقال الترمذى: حديث عائشة حديث حسن صحيح، وللحديث طرق أخرى عن عائشة، مع شواهد عن بعض الصحابة، رضى الله عنهم.

١٩٣٣ - ((سَلَمُ بن زَرِيرٍ)) كذا وقع أيضا عند النسائى، والصحيح سالم بن رزين، كما قال الميزى فى التحفة ومنهم من قلبه، وقال رزين بن سليمان الأحمرى. قال البخارى: لا تقوم الحجة بسالم بن رزين، ولا برزين، لأنه لا يُدْرِى سماعه من سالم ولا من ابن عمر. وقال الذهبى فى الميزان وفى المغنى: لا يعرف. وقال الحافظ: مجهول، من الثالثة.

((فِي طَلْقِهَا)) ثَلَاثًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

والحديث صحيح بما قبله أخرجه أيضا النسائى فى المجتبى، وفى الكبرى فى الطلاق، وأحمد (٢٥/٢). عن سعيد بن المسيب، عن ابن عمر رضى الله عنه.

٣٣ - باب المحلل والمحلل له

المُحَلِّلُ: اسم فاعل، والمُحَلَّلُ له: اسم مفعول، من التحليل، والمراد من المحلل هو من تزوج المرأة

١٩٣٤ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا أبو عامر، عن زمعة بن صالح، عن سلمة بن وهرام، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له.

١٩٣٥ - حدثنا محمد بن إسماعيل بن البخترى الواسطي. ثنا أبو أسامة، عن ابن عون، ومجالد عن الشعبي، عن الحارث، عن علي؛ قال: لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له.

المطلقة ثلاثا بقصد الطلاق، أو شرطه لتحل هي لزوجها الأول، والمراد من المحلل له الزوج الأول. ١٩٣٤ - ((لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له)) قال القاضي عياض: المحلل: الذي تزوج مطلقة الغير ثلاثا على قصد أن يطلقها بعد الوطئ ليحل للمطلق نكاحها، وكأنه يحلها على الزوج الأول بالنكاح والوطئ، والمحلل له هو الزوج، وإنما لعنهما لما في ذلك من هتك المروءة وقلة الحمية. والدلالة على نجاسة النفس وسقوطها، أما بالنسبة إلى المحلل له فظاهر، وأما بالنسبة إلى المحلل فإنه يعبر نفسه بالوطئ لغرض الغير، فإنه إنما يطؤها ليعرضها لوطئ المحلل له، ولذلك مثله ﷺ بالتيس المستعار. وقال الحافظ في التلخيص (١٧١/٣): استدلوا بهذا الحديث على بطلان النكاح إذا شرط الزوج أنه إذا نكحها بانت منه، أو شرط أنه يطلقها، أو نحو ذلك، وحملوا الحديث على ذلك، ولا شك أن إطلاقه يشمل هذه الصورة وغيرها، لكن روى الحاكم، والطبراني في الأوسط من طريق أبي غسان عن عمر بن نافع عن أبيه. قال: جاء رجل إلى ابن عمر فسأله عن رجل طلق امرأته ثلاثا، فتزوجها أخ له عن غير مؤامرة، ليحلها لأخيه، هل يحل للأول؟ قال: لا، إلا بنكاح رغبة، كنا نعد هذا سفاحا على عهد النبي ﷺ. قلت: روى الحاكم هذا الحديث في المستدرک وصححه، كما صرح به الزيلعي في نصب الراية.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف زمعة بن صالح الحندي، رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده حدثنا أبو هشام حدثنا أبو عامر حدثنا زمعة. فذكر بزيادة في آخره، وروى الزيادة فقط أبو داود في سننه، والحديث رواه النسائي والترمذي من حديث ابن مسعود. وقال: حديث حسن صحيح. والحديث صحيح أخرجه أيضا على المتقى في الكنز (٧٠٥/٩) والبشار عواد في المسند الجامع (١٨٩/٩).

١٩٣٥ - ((لعن رسول الله ﷺ المحلل والمحلل له)) قال الإمام الترمذي: العمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ. منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعبد الله بن عمرو وغيرهم، وهو قول الفقهاء من التابعين، وبه يقول سفيان الثوري وابن المبارك والشافعي وأحمد وإسحاق،

وسمعت الجارود يذكر عن وكيع أنه قال بهذا. أى بما قال سفيان وابن المبارك والشافعي.
وقال الحافظ الزيلعي في نصب الراية (٣/٢٤٠): واعلم أن المصنف يعنى صاحب الهداية استدلل
بهذا الحديث يعنى بحديث "لعن الله المحلل والمحلل له" على كراهة النكاح المشروط به التحليل،
وظاهره يقتضى التحريم، كما هو مذهب أحمد. قلت: لا شك فى أن ما قال الإمام أحمد هو الظاهر،
ثم أجاب الزيلعي. فقال: لكن يقال لما سماه محللا دل على صحة النكاح، لأن المحلل هو المثبت
للحل، فلو كان فاسدا لما سماه محللا.

قلت: سماه محللا على حسب ظنه، فإنه من تزوج المطلقة ثلاثا لقصد الطلاق أو شرطه ظن أن
تزوجها إياها ووطبها يحلها لزوجها الأول، وليس تسميته محللا على أنه مثبت للحل فى الواقع،
ويؤيده قول ابن عمر "كنا نعدُّ هذا سفاحا على عهد النبي ﷺ، وصححه الحاكم.
قال الإمام الترمذى: قال وكيع: ينبغى أن يرمى بهذا الباب من قول أصحاب الرأى، يعنى أبا
حنيفة وأصحابه.

وقال السندى فى شرح الترمذى: أى يطرح ويلقى من قولهم ما ذكروا فى هذا الباب من صحة
النكاح وإن قصد الإحلال، وذلك لأن اللعن يقتضى النهى عن هذا الفعل وحرمة، والحرمة فى باب
النكاح يقتضى عدم الصحة، فقولهم بالصحة مخالف للحديث، فيكون مرميا مطروحا، قال السندى:
أجابوا عنه أن قولهم ليس بمخالف للحديث لأن اللعن قد يكون لخسة الفعل وهتك المروءة،
وتسميته محللا يقتضى صحة العقد يترتب عليه التحليل، وليس فى الحديث تصريح بعدم الشرط أو
بإثباته، فالتوفيق بينهما أن يحمل اللعن على أنه للخسة، لا للتحريم، لثلا يعارض قوله محللا، فلا دلالة
فيه على بطلان النكاح بمجرد أن يكون من نيته الإحلال، أو بكونه شرط الإحلال.

قلت: قوله "اللعن قد يكون لخسة الفعل وهتك المروءة" ادعاء محض، لا دليل عليه، بل لعنة
الله لا يكون إلا للتحريم، وقد تقدم أن تسميته محللا لا يقتضى صحة العقد.

قال الإمام الترمذى: قال سفيان الثورى إذا تزوج المرأة ليحللها، ثم بدا له أن يمسكها، فلا يحل
له أن يمسكها، حتى يتزوج بنكاح جديد. وقال الخطابى فى المعالم (٣/١٦٥): إذا كان ذلك عن
شرط بينهما فالنكاح فاسد، لأنه عقد تنهى إلى مدة كنكاح المتعة، وإذا لم يكن شرطا وكان نية

وعقيدة فهو مكروه، فإن أصابها الزوج، ثم طلقها وانقضت العدة، فقد حلت للزوج الأول، وقد كره غير واحد من العلماء أن يُضمِرًا، أو ينويًا أو أحدهما التحليل وإن لم يشترطاه، وقال إبراهيم النخعي: لا يحلها لزوجها الأول إلا أن يكون نكاح رغبة، فإن كانت نية أحد الثلاثة، الزوج الأول، أو الثاني، أو المرأة أنه محلل فالنكاح باطل، ولا تحل للأول. وقال سفيان الثوري: إذا تزوجها وهو يريد أن يحللها لزوجها، ثم بدا له أن يمسك لا يعجنى إلا أن يفارقها، ويستأنف نكاحا جديدا، وكذلك قال أحمد بن حنبل. وقال مالك بن أنس يفرق بينهما على كل حال. وقال الشافعي إن عقد النكاح مطلقا، لا شرط فيه فالنكاح ثابت ولا تفسد النية من النكاح شيئا، لأن النية حديث نفس، وقد رفع عن الناس ما حدثوا به أنفسهم، ذكر قول الشافعي هذا الحافظ المنذرى في تلخيصه، قلت: في كلام الشافعي هذا كلام، فتأمل. تنبيه: قال صاحب العرف الشذى: والمشهور عندنا أن الشرط إثم، والنكاح صحيح. قال ولأبى حنيفة ما أفتى عمر بسند لعله جيد أن رجلا نكح امرأة للتحليل، فقال له عمر تفارق امرأتك وإن طلقته فأعذرك. قال: فدل على صحة النكاح للتحليل.

قلت: روى عبدالرزاق أن امرأة أرسلت إلى رجل، فزوجته نفسها ليحلها لزوجها، فأمره عمر بن الخطاب أن يقيم معها ولا يطلقها، وأوعده أن يعاقبه إن طلقها، ذكر هذا الأثر الشوكاني في النيل بغير السند، ولم أقف على سنده، فمن يدعى فعلية البيان، وأثر عمر هذا يخالفه ما أخرج ابن أبي شيبة عنه. قال: "لا أوتى بمحلل ومحلل له إلا رجمتهما"، ويخالفه قول ابن عمر: "كنا نعد هذا سفاحا على عهد النبي ﷺ". وصححه الحاكم وقد تقدم لِم قال صاحب العرف الشذى: "وإن لم يشترط في اللفظ". فإن كان الرجل معروفا بهذا الفعل فمكروه تحريما، كما في فتح القدير وفي بعض كتبنا، أنه إذا لم يشترط في اللفظ فالمحلل له ثواب، لأنه نفع أخاه المسلم، كذا في تحفة الأحمدي (١٨٧/٢).

قلت: وفي بعض كتب الحنفية أنه مأجور وإن شرطه بالقول لقصد الإصلاح، وهذا هو معمول به عند حنفية ديارنا، فيعملون ويظنون أنهم ينفعون إخوانهم، ويصيرون مأجورين، فهداهم الله تعالى إلى التحقيق، وقد حقق شيخ الإسلام قدس الله روحه مسألة التحليل في كتابه الفرد في بابه سماه "إقامة الدليل على إبطال التحليل"، وانظر منه ما يتعلق بالتسمية محللا (١٨٦) وراجع الخطابي (١٩٣/٣) والإغاثة (٢٦٨/١).

١٩٣٦ - حدثنا يحيى بن عثمان بن صالح المصرى. ثنا أبى. قال: سمعت الليث بن سعد يقول: قال لى أبو مصعب مشرح بن هاعان، قال عقبه بن عامر: قال رسول الله ﷺ: "ألا أخبركم بالتيس المستعار؟" قالوا: بلى! يا رسول الله. قال: "هو المحلل. لعن الله المحلل والمحلل له".

والحديث صحيح أخرجه أيضا أبو داود والترمذى والبيهقى فى النكاح، وأحمد (١/٨٣). عن الحارث، عن على رضى الله عنه.

١٩٣٦ - ((أبو مصعب)) المعافى، البصرى. قال العجلي: تابعى، ثقة. وقال الحافظ: مقبول، من الرابعة. ((ألا أخبركم بالتيس المستعار)) التيس: هو الذكر من الطباء والمعز والوعول، أو إذا أتى عليه سنة، كذا فى القاموس، وقد يستعار لمن ألقى جلباب الحياء من وجهه فيتعرض للنساء، لأن الشهوة فى التيس كثيرة، فلَمَّا يَفْتَرُّ عن الجماع.

قال البوصيرى: هذا إسناد مختلف فيه من أجل أبى مصعب، رواه الحاكم فى المستدرک عن أبى جعفر محمد بن محمد بن عبد الله البغدادي عن يحيى بن عثمان بن صالح به، وقال: صحيح الإسناد، ورواه أبو داود والنسائى من حديث عبد الله بن مسعود. ورواه البيهقى فى الكبرى عن الحاكم، وله شاهد من حديث على بن أبى طالب، رواه أصحاب السنن الأربعة.

وفى نسخة الزوائد (ق) بزيادة ما يلى: فى إسناده مشرح بن هاعان، ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال: يخطئ ويخالف، وذكره أيضا فى الضعفاء، وقال: يروى عن عقبه بن عامر من اكبر لا يتابع عليها، والصواب ترك ما انفرد به. وقال ابن يونس كان فى جيش الحجاج الذين رموا الكعبة بالمنجنيق. وقال أحمد: معروف. وقال ابن معين والذهبي: ثقة. ويحيى بن عثمان بن صالح، قال عبد الرحمن بن أبى حاتم: تكلموا فيه. قال أبو يونس: كان حافظا للحديث، وحدث بما لم يكن يوجد عند غيره.

والحديث أخرجه أيضا الدارقطنى (٣/٢٥١) والبيهقى فى الكبرى (٧/٢٠٨) وفى الصغير (٣/٦٠) والحاكم (٢/١٩٨) وعلى المتقى فى الكنز (٩/٧٠٦) والطبرانى فى الكبير (١٧/٢٢٩) إسناده حسن ومنتنه صحيح وقد تكلم شيخ الإسلام فى كتابه القِيم "إقامة الدليل" (١٥٥) على إسناده هذا الحديث بإسهاب، ثم قال: فثبت أن هذا الحديث جيد، وإسناده حسن.

(٣٤) باب يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

١٩٣٧ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبدالله بن نمير، عن حجاج، عن الحكم، عن عراك بن مالك، عن عروة، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: "يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ مَا يَحْرُمُ مِنَ النِّسْبِ".

٣٤ - باب يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب

١٩٣٧ - ((يَحْرُمُ مِنَ الرِّضَاعِ)) - بكسر الراء وفتحها - أى إن الرضيع يصير ولدا للمرضعة بالرضاع، فيحرم عليه ما يحرم على ولدها، وفي المسألة بسط، موضعه كتب الفقه (س). وقال القرطبي: فى الحديث دلالة على أن الرضاع ينشر الحرمة بين الرضيع والمرضعة وزوجها، يعنى الذى وقع الإرضاع بلبن ولده منها، أو السيد، فتحرم على الصبى، لأنها تصير أمه وأمهأ، لأنها جدته فصاعدا، وأختها لأنها خالته وبناتها، لأنها أخته و بنت بنتها، فنازلا، لأنها بنت أخته و بنت صاحب اللبن لأنها أخته و بنت بنته فنازلا، لأنها بنت أخته و أمه، فصاعدا، لأنها جدته وأخته لأنها عمته، ولا يتعدى التحريم إلى أحد من قرابة الرضيع، فليست أخته من الرضاعة أختا لأخيه ولا بنتا لأبيه، إذ لا رضاع بينهم، والحكمة فى ذلك أن سبب التحريم ما ينفصل من أجزاء المرأة وزوجها وهو اللبن، فإذا اغتذى به الرضيع صار جزءا من أجزائهما، فانتشر التحريم بينهم. بخلاف قرابات الرضيع لأنه ليس بينهم وبين المرضعة ولا زوجها نسب ولا سبب، كذا فى الفتح (١٤١/٩).

قال العلماء: يستثنى من عموم قوله يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب أربع نسوة، يحرم فى النسب مطلقا، وفى الرضاع قد لا يحرم من:

الأولى: أخ الأخ فى النسب حرام، لأنها إما أم، وإما زوج أب. وفى الرضاع قد تكون أجنبية فترضع الأخ فلا تحرم على أخيه.

الثانية: أم الحفيد: حرام فى النسب لأنها إما بنت أو زوج ابن، وفى الرضاع قد تكون أجنبية فترضع الحفيد فلا تحرم على جده.

الثالثة: جدة الولد فى النسب حرام لأنها إما أم أو زوجة، وفى الرضاع قد تكون أجنبية أرضعت الولد فيجوز لوالده أن يتزوجها.

١٩٢٨ - حدثنا حميد بن مسعدة وأبو بكر بن خلاد. قالوا: ثنا خالد بن الحارث. ثنا سعيد، عن قتادة، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس؛ أن رسول الله ﷺ أريد على بنت حمزة بن عبدالمطلب. فقال: "إنها ابنة أخي من الرضاعة. وإنه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب".

١٩٢٩ - حدثنا محمد بن رمح. أنبأنا الليث بن سعد، عن يزيد بن أبي حبيب، عن ابن شهاب، عن عروة بن الزبير؛ أن زينب بنت أبي سلمة حدثته

الرابعة: أخت الولد، حرام في النسب لأنها بنت أو ربيبة، وفي الرضاع قد تكون أجنبية، فترضع الولد فلا تحرم على الوالد، وهذه الصور الأربع اقتصر عليها جماعة، ولم يستثن الجمهور شيئا من ذلك، وفي التحقيق لا يستثنى شيء من ذلك لأنهن لم يحرمن من جهة النسب، وإنما حرمن من جهة المصاهرة، واستدرك بعض المتأخرين أم العم وأم العممة، وأم الخال وأم الخالة، فإنهن يحرمن في النسب، لا في الرضاع، وليس ذلك على عمومته، كذا في الفتح (١٤٢/٩).

وقال النووي في شرح مسلم (١٩/١٠): أجمعت الأمة على ثبوت حرمة الرضاع بين الرضيع والمرضعة وأنه يصير ابنها، يحرم عليه نكاحها أبدا، ويحل النظر إليها والخلو بها والمسافرة، ولا يترتب عليه أحكام الأمومة من كل وجه فلا يتوارثان، ولا يجب على واحد منهما نفقة الآخر، ولا يعتق عليه بالعتق، ولا ترد شهادته لها، ولا يعقل عنها ولا يسقط عنها القصاص بقتله، فهما كالأجنبيين في هذه الأحكام.

والحديث صحيح أخرجه أيضا البخاري في الشهادات ومسلم ومالك والترمذي في الرضاع، وأبو داود والنسائي في النكاح، وابن حبان (٣٦/١٠) والبيهقي في الكبرى (١٥٩/٧) وفي المعرفة (٢٨٣/٥) وفي الصغير (١٧٣/٣) والشافعي في الأم (٢٤/٥) والدارمي (١٥٦/٢) وأحمد (٤٤/٦) وأبو يعلى (٣٣٨/٧) من طرق عن عائشة رضي الله عنها، بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا.

١٩٢٨ - ((أريد على بنت حمزة)) أن ينكح عليها، أو أرادوه لأجلها.

والحديث أخرجه أيضا البخاري والنسائي في النكاح، ومسلم في الرضاع، والبيهقي في الصغير (١٧٤/٣). عن جابر بن زيد، عن ابن عباس رضي الله عنه. إسناده صحيح.

١٩٢٩ - ((زينب بنت أبي سلمة)) بن عبد الأسد، المخزومي، هي ربيبة رسول الله ﷺ، وكان اسمها "برّة" فسمّاها النبي ﷺ "زينب" ولدت بأرض الحبشة، وتزوج النبي ﷺ أمها أم سلمة وهي

أن أم حبيبة حدثتها أنها قالت لرسول الله ﷺ: انكح أختي عزة. قال رسول الله ﷺ: "أتحبين ذلك؟" قالت: نعم، يا رسول الله! فلست لك بمخلية. وأحق من شركني في خير أختي.

ترضعها، وقد حفظت عن النبي ﷺ وروت عنه وتزوجها عبد الله بن زمعة بن الأسود، وكانت تعد من الفقيهات. قال أبو رافع الصائغ: كنت إذا ذكرت امرأة فقيهة بالمدينة ذكرت زينب بنت أبي سلمة، وسماها أبو رافع في رواية أخرى "أفقه امرأة في المدينة". وروينا في القطيعات من طريق عطف بن خالد عن أمه عن زينب بنت أبي سلمة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا دخل يغتسل، تقول أمي: ادخلي عليه، فإذا دخلت نفخ في وجهي من الماء، ويقول: "ارجعي"، قالت: فرأيت زينب وهي عموز كبيرة، ما نقص من وجهها شيء، هذا ملخص ما في الإصابة.

((أن أم حبيبة)) بنت أبي سفيان، زوج النبي ﷺ، ((انكح أختي عزة)) وعند الطبراني "هل لك في حمنة بنت أبي سفيان"، وعند أبي موسى في الذيل "ذرة بنت أبي سفيان"، وجزم المنذري بأن اسمها حمنة، كما في الطبراني. وقال عياض: لا نعلم لعزة ذكرا في بنات أبي سفيان، إلا في رواية يزيد بن أبي حبيب. وقال أبو موسى: الأشهر فيها عزة، ((أو تحبين ذلك)) هو استفهام تعجب من كونها تطلب أن يتزوج غيرها مع ما طبع عليه النساء من الغيرة، والوَأُو عاطفة على ما قبل الهمزة عند سيبويه، وعلى مقدر عند الزمخشري وموافقيه، أي أنكحها وتحبين ذلك؟ ((فلست لك بمخلية)) - بضم الميم، وسكون المعجمة، وكسر اللام - اسم فاعل من أدخل يخلق، أي لست لمنفردة بك، ولا خالية من ضرة. وقال بعضهم: هو بوزن فاعل الإخلاء، متعديا ولازما، من أدخلت بمعنى خلوت من الضرة، أي لست بمتفرغة ولا خالية من ضرة، قاله الحافظ. وقال في المجمع، أي لست متروكة لدوام الخلوة، ((وأحق)) وفي رواية البخاري "وأحب"، ((من شركني)) وفي رواية البخاري: "شركني"، بالألف، ((في خير أختي)) "أحق" مبتدأ، و"أختي" خبره، وهو أفعال تفضيل، مضاف إلى "من"، و"من" نكرة موصوفة، أي وأحق شخص شركني، فيحمله "شركني" في محل جر، صفته، ويحتمل أن تكون موصولة والجملة صلتها، والتقدير أحق المشاركين لي في خير أختي، قيل المراد بالخير صحبة النبي ﷺ المتضمنة لسعادة الدارين، الساترة لما لعله يعرض من الغيرة التي جرت بها العادة بين الزوجات. وفي رواية للبخاري "وأحب من شركني فيك أختي". قال الحافظ: فعرف أن المراد

قال رسول الله ﷺ: "فإن ذلك لا يحل لي". قالت: فإننا نتحدث أنك تريد أن تنكح ذرة بنت أبي سلمة. فقال: "بنت أم سلمة؟" قالت: نعم، قال رسول الله ﷺ: "فإنها لو لم تكن ربيتي في حجرى ما حلت لي. إنها لابنة أخي من الرضاعة. أرضعتى وأباها، ثوية. فلا تعرضن عليّ أخواتكن ولا بناتكن".

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبدالله بن نمير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن زينب بنت أم سلمة، عن أم حبيبة، عن النبي ﷺ، نحوه.

بالخير ذاته ﷺ. ((فإن ذلك لا يحل لي)) لأن الجمع بين الأختين حرام، ((بنت أم سلمة)) منصوب بفعل مقدر، أى تعين بنت أم سلمة، وهو استفهام استبانت لرفع الإشكال، أو استفهام إنكار، والمعنى أنها إن كانت بنت أبي سلمة من أم سلمة فيكون تحريمها من وجهين، وإن كانت من غيرها فمن وجه واحد، وإن كانت أم حبيبة لم تطلع على تحريم ذلك، إما لأن ذلك كان قبل نزول آية التحريم وإما بعد ذلك، وظنت أنه من خصائص النبي ﷺ، كذا قال الكرمانى، قال: والاحتمال الثانى هو المعتمد، والأول يدفعه سياق الحديث، ((لو لم تكن)) ذرة بنت أم سلمة، ((ربيتي)) أى بنت زوجتى، مشتقة من الرب، وهو الإصلاح، لأن زوج الأم يُربّيها ويقوم بأمرها، وقيل من التربية، وهو غلظ من جهة الاشتقاق، ((فى حجرى)) راعى فيه لفظ الآية، وإلا فلا مفهوم له، كذا عند الجمهور، وأنه خرج مخرج الغالب، ((ما حلت لي)) هذا جواب "لو" يعنى لو كان بها مانع واحد لكفى فى التحريم، فكيف وبها مانعان، ((أرضعتى وأباها)) والد ذرة أبا سلمة، وهو معطوف على المفعول، أو مفعول معه، ((ثوية)) بضم المثناة، وفتح الواو، وبعدها ياء ساكنة. كانت مولاة لأبى لهب بن عبدالمطلب، عم النبي ﷺ ((فلا تعرضن)) بفتح أوله وسكون العين، وكسر الراء، ثم بعدها نون على الخطاب لجماعة النساء، وبكسر المعجمة وتشديد النون. خطاب لأم حبيبة. قال الحافظ: والأول أوجه، قال القرطبي: جاء بلفظ الجمع وإن كانت القصة لاثنتين، وهما أم حبيبة وأم سلمة، ردعا وزجرا أن تعود واحدة منهما، أو غيرهما إلى مثل هذا، وهذا كما لو رأى رجل امرأة تكلم رجلا، فقال لها: "أتكلمين الرجال"، فإنه مستعمل، شائع.

والحديث أخرجه أيضا البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى فى النكاح، والبيهقى فى الكبرى

(١٦٢/٧) وفى المعرفة (٢٨٥/٥) وابن حبان (٤٢١/٩) وابن الجارود (٢٢٨) وأحمد (٢٩١/٦)

(٣٥) باب لا تحرم المصّة ولا المصتان

١٩٤٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا محمد بن بشر. ثنا ابن أبي عروبة، عن قتادة، عن أبي الخليل، عن عبدالله بن الحارث؛ أن أم الفضل حدثته أن رسول الله ﷺ قال: "لا تحرم الرضعة ولا الرضعتان أو المصّة والمصتان".

١٩٤١ - حدثنا محمد بن خالد بن خداش. ثنا ابن عليه، عن أيوب، عن ابن أبي مليكة، عن عبدالله بن الزبير، عن عائشة، عن النبي ﷺ؛ قال: "لا تحرم المصّة والمصتان".

والحميدى (١٤٧/١) والشافعي (٢٠/٢) وابن نصر في السنة (٧٩) والطبراني في الكبير (٢٢٢/٢٣) وفي مسند الشاميين (٣١١). عن عروة، عن زينب، عن أم حبيبة رضی الله عنها. إسناده صحيح.

٣٥ - باب لا تحرم المصّة ولا المصتان

١٩٤٠ - ((ابن أبي عروبة)) هو سعيد بن أبي عروبة، مهران، اليشكري مولا هم، أبو النضر، البصري.

((الرضعة والرضعتان)) الفرق بين المصّة والرضعة أن الأولى مرة، من المص، وهو الرشف فقط، فلو شرب الصبي قطرة يطلق عليه المصّة، وأما الرضعة فما كانت شبعة، وربما تشتمل على مصات كثيرة، فكل رضعة مصّة، ولا عكس، وهذا الفرق مفهوم من فتح القدير (٣/٣). ((أو المصّة والمصتان)) "أو" للشك، ولعل تخصيص المصّة والمصتين لموافقة السؤال، كما يقتضيه روايات الحديث، فلا يدل على أن الثلاث محرّمة عند القائل بالمفهوم، ثم هذا الحديث يجوز أن يكون حين كان المحرم العشر، أو الخمس، فلا يتأفي الحكم بعد النسخ، هو الإطلاق الموافق لظاهر القرآن (س). أقول: التخصيص والتقييد أولى من النسخ، فإن النسخ لا يصار إليه إلا بعد علم التاريخ، وفي

التخصيص والتقييد إعمال الدليكين، وفي النسخ إهمال أحدهما، والإعمال أولى من الإهمال.

والحديث أخرجه أيضا مسلم في الرضاع، والنسائي في النكاح، والبيهقي (٤٥٥/٧) وأحمد

(٣٤٠/٦) وسعيد بن منصور (٢٧٧/١) من طرق عن قتادة عن أبي الخليل. إسناده صحيح.

١٩٤١ - ((لا تحرم المصّة والمصتان)) المصّة الواحدة، من المص، وهو أخذ اليسير من الشيء، كما في

الضياء، وفي القاموس: مَصِصْتَهُ بالكسر، أَمَصَّهُ، وَمَصَّصْتَهُ أَمَصَّهُ، كَخَصَصْتَهُ أَخَصَّهُ، شَرِبْتَهُ شَرِبًا رَقِيقًا.

حجة السنة

١٩٤٢ - حدثنا عبدالوارث بن عبدالصمد بن عبدالوارث. ثنا أبي. ثنا حماد بن سلمة، عن عبدالرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عمرة، عن عائشة؛ أنها قالت: كان فيما أنزل الله من القرآن، ثم سقط: لا يحرم إلا عشر رضعات أو خمس معلومات.

والحديث يدل على أن المصة والمصتين لا يثبت بها حكم الرضاع الموجب للتحريم، ويدل بمفهومه على أن الثلاث من المصات تقتضى التحريم.

والحديث أخرجه أيضا مسلم والترمذى فى الرضاع، وأبوداود والنسائى فى النكاح، وابن حبان (٤٠/١٠) والبيهقى (٤٥٤/٧) والدارمى (١٥٦/٢) وأحمد (٣١/٦) وسعيد بن منصور (٢٧٧/١). عن عبدالله بن الزبير، عن عائشة رضى الله عنها. إسناده صحيح.

١٩٤٢ - ((ثم سقط)) بالنسخ، والمتبادر من النسخ تلاوة وحكما، بل حكما، وأما التلاوة فنسخها معلوم بضرورة عدم وجود الحكمين فى القدر الموجود، فيدل الحديث على أن كلا من العشر والخمس قد سقط ونسخ، فينبغى أن يكون الحكم بعد نسخها الإطلاق الموافق لظاهر القرآن (س). وفى رواية مسلم "كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعات معلومات يحرم، ثم نسخن بخمس معلومات، فتوفى النبى ﷺ وهى فيما يقرأ من القرآن"، قال النووى: معناه أن النسخ بخمس رضعات تأخر إنزاله جدا، حتى إنه ﷺ توفى. وبعض الناس يقرأ خمس رضعات، ويجعلها قرآنا متلوا، لكونه لم يبلغه النسخ لقرب عهده، فلما بلغه النسخ بعد ذلك رجعوا عن ذلك، وأجمعوا على أن هذا لا يتلى. والنسخ ثلاثة أنواع أحدها: ما نسخ حكمه وتلاوته، كعشر رضعات، والثانى: ما نسخت تلاوته دون حكمه كخمس رضعات، وكالشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما، والثالث: ما نسخ حكمه وبقيت تلاوته، وهذا هو الأكثر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ﴾، الآية. ثم قال النووى: اختلف العلماء فى القدر الذى يثبت به حكم الرضاع، فقالت عائشة والشافعى وأصحابه: لا يثبت بأقل من خمس رضعات. وقال جمهور العلماء: يثبت برضعة واحدة، حكاه ابن المنذر عن ابن مسعود وابن عمر وابن عباس وطاؤس وابن المسيب والحسن ومكحول والزهرى وقتادة والحكم وحماد ومالك والأوزاعى والثورى وأبى حنيفة رضى الله عنهم. قال: فأما الشافعى وموافقوه فأخذوا بحديث عائشة خمس رضعات معلومات، وأخذ مالك بقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتِكُمُ اللَّائِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾، ولم يذكر عددا، وههنا اعتراضات من الشافعية على المالكية،

(٣٦) باب رضاع الكبير

١٩٤٢ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: جاءت سهلة بنت سهيل إلى النبي ﷺ

ومن قبل المالكية على الشافعية مذكورة في شروح البخارى ومسلم.

وقال الإمام الترمذى: وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم يحرم قليل الرضاع وكثيره، إذا وصل إلى الجوف، وهو قول سفيان الثورى ومالك بن أنس والأوزاعى وعبدالله بن المبارك ووكيع وأهل الكوفة. وهو قول أبى حنيفة وأصحابه، وهو قول الجمهور، وإليه ميلان الإمام البخارى فإنه قال فى صحيحه باب من قال لا رضاع بعد حولين، إلى أن قال: وما يحرم من قليل الرضاع وكثيره. قال الحافظ فى الفتح (١٤٦/٩): وهذا مصير منه إلى التمسك بالعموم الوارد فى الأخبار. قلت: استدل هؤلاء الأئمة بإطلاق قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾، وإطلاق حديث "أن الله حرم من الرضاعة ما حرم من النسب"، وغير ذلك، قال الحافظ: وقوى مذهب الجمهور أن الأخبار اختلفت فى العدد، وعائشة التى روت ذلك قد اختلف عليها فيما يعتبر من ذلك، فوجب الرجوع إلى أقل ما يطلق عليه الاسم، وبعضه من حديث النظر أنه معنى طارئ يقتضى تأييد التحريم فلا يشترط فيه العدد كالصهر، أو يقال: مائع يلج الباطن فيحرم فلا يشترط فيه العدد كالمنى، والله أعلم. وأيضا فقول عائشة "عشر رضعات معلومات، ثم نسحن بخمس معلومات، فمات النبي ﷺ" وهن مما يقرأ"، لا ينتهض الاحتجاج على الأصح من قول الأصوليين، لأن القرآن لا يثبت إلا بالتواتر، والراوى روى هذا على أنه قرآن، لا خبر، فلم يثبت كونه قرآنا، ولا ذكر الراوى أنه خبر، ليقبل قوله فيه، والله أعلم. وقد بسط الكلام فى هذه المسألة الشوكانى فى النيل، فليراجع إليه.

والحديث أخرجه أيضا مسلم فى الرضاع، والترمذى والنسائى فى النكاح، وسعيد بن منصور (٢٧٩/١). عن عمرة، عن عائشة رضى الله عنها. إسناده صحيح.

٣٦- باب رضاع الكبير

١٩٤٢ - ((سهلة بنت سهيل)) بن عمرو، القرشية، العامرية، زوجة أبى حذيفة رضى الله عنهما، أسلمت مع زوجها، وهاجرت معه إلى الحبشة، وهى التى ذكرتها عائشة فى حديثها عند أبى داود أن سهلة

فقلت: يا رسول الله! إني أرى في وجه أبي حذيفة الكراهية من دخول سالم عليّ. فقال النبي ﷺ: "أرضعيه". قالت: كيف أرضعه وهو رجل كبير؟ فبسم رسول الله ﷺ.....

بنت سهيل استحيزت، فأتت النبي ﷺ .. الخ. وراجع للإصابة (٣٢٩/٤).

((من دخول سالم عليّ)) هو سالم بن معقل، مولى أبي حذيفة، أحد السابقين الأولين، وكان مولى امرأة من الأنصار، يقال لها: فاطمة بنت يعار، أعتقته سائبة، فوالى أبا حذيفة، وكان أبو حذيفة قد تبناه بعد ذلك، كما تبني رسول الله ﷺ زيد بن حارثة، فكان أبو حذيفة يرى أنه ابنه فلما أنزل الله ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ﴾، رد كل أحد تبني ابنا من أولئك إلى أبيه، ومن لم يعرف أبوه رد إلى مواليه، كما أخرج مالك في الرضاع من الموطأ، وكان سالم يوم المهاجرين والأنصار في مسجد قباء، وكان من أكثر الصحابة قرآنا، كذا في الإصابة (٦/٢).

قال السندي: في قوله "من دخول سالم علي"، أي لأجل دخوله علي، وأبو حذيفة زوج سهلة، وقد تبني سالما حين كان التبني غير ممنوع، فكان يسكن معهم في بيت واحد، فحين نزل قوله تعالى: ﴿ادْعُوهُمْ لِآبَائِهِمْ﴾، وحرّم التبني، كره أبو حذيفة دخول سالم مع اتحاد المسكن، وفي تعدد المسكن كان عليهم تعب، فجاءت سهلة لذلك إلى النبي ﷺ ((أرضعيه)) قال القاضي: لعلها حلبته، ثم شرب من غير أن يمس ثديها، ولا التقت بشرتها.

وهذا الذي قاله القاضي حسن، ويحتمل أنه عفا عن مسه للحاجة، كما خص بالرضاعة مع الكبير، والله أعلم، كما في شرح مسلم للنووي (٣١/١٢) وقال ابن الهمام: ثم كيف جاز أن يباشر عورتها بشفتيه؟ فلعلم المراد أن تحلب له شيئا مقدار خمس مصات فيشربه، وإلا فمشكل، كذا في فتح القدير (٤/٣).

قلت: هذا الاحتمال متعين، وقد صرح به في رواية، وهي ما أخرج ابن سعد قال أخبرنا محمد بن عمر (يعني الواقدي) حدثنا محمد بن عبدالله، ابن أخي الزهري عن أبيه قال: كان يحلب في مسعط، أو إناء قدر رضعة فيشربه سالم كل يوم خمسة أيام، وكان بعد يدخل عليها، وهي حاسر، رخصة من رسول الله ﷺ لسهلة بنت سهيل، كذا في الطبقات الكبرى لابن سعد (٢٧١/٨) وذكره الحافظ في الإصابة (٣٢٩/٤).

فهذه الرواية قد صرحت بأنها حلبته، ولم ترضعه من ثديها.

((فبسم رسول الله ﷺ)) لعله ﷺ أراد أن تحلب له فيشرب منه، وأنها فهمت ذلك من

تبسمه، أو بتصريحه عليه السلام بعد ذلك، ولم يذكره الرواة.

والحديث قد استدل به من قال: إرضاع الكبير يثبت به التحريم، وهو مذهب عائشة وعروة بن الزبير وعطاء بن أبي رباح والليث بن سعد وابن علية وابن حزم، وذهب الجمهور إلى اعتبار الصغير في الرضاع المحرم، وأجابوا عن قصة سالم بأجوبة، منها أنه حكم منسوخ، وقرره بعضهم بأن قصة سالم كانت في أوائل الهجرة، والأحاديث الدالة على اعتبار الحولين من رواية أحداث الصحابة، فدل على تأخرها، وهو مستند ضعيف إذ لا يلزم من تأخر إسلام الراوى ولا من صغره، إذ لا يكون ما رواه متقدماً، وأيضاً ففي سياق قصة سالم ما يشعر بسبق الحكم باعتبار الحولين لقول امرأة أبي حذيفة. حيث قال لها النبي ﷺ "أرضعيه"، قالت: وكيف أرضعه وهو رجل كبير؟ فتبسم رسول الله ﷺ، وفي رواية: "قالت: إنه ذو لحية. قال: أرضعيه". وهذا يشعر بأنها كانت تعرف أن الصغر معتبر في الرضاع المحرم، ومنها: دعوة الخصوصية بسالم وامرأة أبي حذيفة، والأصل فيه قول أم سلمة وأزواج النبي ﷺ ما نرى هذا إلا رخصة أرخصها رسول الله ﷺ لسالم خاصة، ولقائل أن يقول: إن دعوى الاختصاص تحتاج إلى دليل، وقد اعترض بصحة الحجج التي جاءت بها عائشة، ولا حجة إبانتهن لها، كما أنه لا حجة في أقوالهن إذا خالفت المرفوع، ولو كانت هذه السنة مختصة بسالم لبيها رسول الله ﷺ كما بين اختصاص أبي بردة بالتضحية بالحذع من المعز. ومنها: حديث إنما الرضاعة من المجاعة، وحديث لا رضاع إلا ما شد العظم وأنبت اللحم، وحديث لا يحرم من الرضاع إلا ما فتق الأمعاء في الثدي وكان قبل الفطام، رواه الترمذى وصححه، وحديث لا رضاع إلا ما كان في الحولين، رواه الدارقطنى، وقال: لم يسنده عن ابن عيينة غير الهيثم بن جميل، وهو ثقة، حافظ. وقد جمع بين حديث الباب وبين هذه الأحاديث بأن الرضاع يعتبر فيه الصغر، إلا ما دعت إليه الحاجة، كرضاع الكبير الذى لا يستغنى عن دخوله على المرأة ويشق احتجابها منه، ويجعل حديث الباب مختصاً لعموم هذه الأحاديث، وإليه ذهب شيخ الإسلام ابن تيمية. وقال الشوكانى: وهذا هو الراجح عندي. وقال: هذه طريقة متوسطة، بين طريقة من استدل بهذه الأحاديث على أنه لا حكم لرضاع الكبير مطلقاً، وبين من جعل رضاع الكبير كرضاع الصغير مطلقاً، لما لا يخلو عنه كل واحدة من هاتين الطريقتين من التعسف، والله تعالى أعلم وعلمه أتم.

وقال: "قد علمت أنه رجل كبير". ففعلت. فأنت النبي ﷺ فقالت: ما رأيت في وجه أبي حذيفة شيئا أكرهه بعد. وكان شهد بدرا.

وقال أبو الطيب بن حسن بعد أن حكى الخلاف في هذه المسألة، والحاصل أن حديث قصة سالم صحيح، وقد رواه الحم الغفير خلفا عن سلف، ولم يقدح فيه من رجال هذا الشأن أحد، وغاية ما قاله من يخالفه: إنه ربما كان منسوخا، ويحجب عنه بأنه لو كان منسوخا لوقع الاحتجاج على عائشة بذلك، ولم ينقل أنه قال قائل به مع اشتهاار الخلاف بين الصحابة. وأما الأحاديث الواردة بأنه لا رضاع إلا في الحولين، وقبل الطعام، فمَع كونها فيها مقال، لا معارضة بينها وبين حديث سالم، لأنها عامة، وهذا خاص، والخاص مقدم على العام، ولكنه يختص لمن عرض له من الحاجة إلى إرضاع الكبير ما عرض لأبي حذيفة وزوجته سهلة، فإن سالما لما كان لهما كالابن، وكان في البيت الذي هما فيه، والاحتجاب منه مشقة عليهما، رخص ﷺ في تلك الصفة، فيكون رخصة لمن كان كذلك، وهذا لا محيص عنه، كذا في الروضة الندية (٨٤/٢).

((وكان شهد بدرا)) قبل الإرضاع، والجمهور على خصوص ذلك الحكم بتلك الحادثة، وهذا هو المروى عن أمهات المؤمنين، سوى عائشة، فإنها كانت تزعم العموم. قلت: ولو كان الأمر إلينا لقلنا بثبوت ذلك الحكم في الكبير عند الضرورة، كما في المورد. وأما القول بالثبوت مطلقا كما تقوله عائشة فبعيد، ودعوى الخصوص لأبداً من إنباتها (س).

مسألة مدة الرضاع:

اختلف الجمهور في تعيين مدة الرضاع على أقوال، الأول: أنه لا يحرم منه إلا ما كان في الحولين، وقد حكاه في البحر عن عمر وابن عباس وابن مسعود والشافعي وأبي حنيفة والثوري والحسن بن صالح ومالك وزفر ومحمد. ورؤى أيضا عن أبي هريرة وابن عمر وأحمد وأبي يوسف وسعيد بن المسيب والشعبي وابن شبرمة وإسحاق وأبي عبيد وابن المنذر.

قال الإمام الترمذى: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ أن الرضاعة لا تحرم إلا ما كان دون الحولين.

وقال الإمام محمد في موطنه: لا يحرم الرضاع إلا ما كان في الحولين، فما كان فيها من الرضاع وإن كان مصة واحدة فهي تحرم، وما كان بعد الحولين لم يحرم شيئا، لأن الله تعالى قال:

١٩٤٤ - حدثنا أبو سلمة يحيى بن خلف . ثنا عبد الأعلى، عن محمد بن إسحق، عن عبد الله بن أبي بكر، عن عمرة، عن عائشة. وعن عبد الرحمن بن القاسم، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: لقد نزلت آية الرجم ورضاعة الكبير عشرا.

﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ﴾. فتمام الرضاعة الحولان، فلا رضاعة بعد تمامها يحرم شيئا، وكان أبو حنيفة يحتاط ستة أشهر بعد الحولين، فيقول: يحرم ما كان في الحولين وبعدهما تمام ستة أشهر، وذلك ثلاثون شهرا، ولا يحرم ما كان بعد ذلك، ونحن لا نرى أن يحرم، ونرى أنه لا يحرم ما كان بعد الحولين.

وقال صاحب التعليق الممجد: ولا يخفى أنه لا احتياط بعد ورود النصوص بالحولين مع الاحتياط"، هو العمل بأقوى الدليلين، وأقواهما دليلا قولهما.

القول الثاني: أن الرضاع المقتضى للتحريم ما كان قبل الفطام، وإليه ذهب أم سلمة، وروى عن علي، ولم يصح عنه، وروى عن ابن عباس، وبه قال الحسن والزهرى والأوزاعى وعكرمة، وقتادة. القول الثالث: أن الرضاع في حال الصغر يقتضى التحريم، ولم يحده القائل بحد. وروى ذلك عن أزواج النبي ﷺ، ما خلا عائشة، وعن ابن عمر وسعيد بن المسيب. القول الرابع: ثلاثون شهرا، وهو رواية عن أبي حنيفة وزفر. القول الخامس: في الحولين وما قاربهما، روى ذلك عن مالك، وروى عنه الرضاع بعد الحولين، لا يحرم قليله ولا كثيره، كما في الموطأ. القول السادس: ثلاث سنين، وهو مروى عن جماعة من أهل الكوفة وعن الحسن بن صالح. القول السابع: سبع سنين، روى ذلك عن عمر بن عبدالعزيز. القول الثامن: حولان واثنان عشر يوما، روى عن ربيعة. القول التاسع: أن الرضاع يعتبر فيه الصغر، إلا فيما دعت إليه الحاجة، كرضاع الكبير الذى لا يستغنى عن دخوله على المرأة ويشق احتجابها عنه، كما مر في مسألة سالم، كذا في النيل (٣٥٣/٦).

والحديث أخرج بنحوه مسلم في الرضاع، والنسائي في المجتبى في النكاح، وفي الكبرى (٣٠٣/٣) وابن حبان (٢٥/١٠) والبيهقى (٤٥٩/٧) وعبدالرزاق (٤٥٨/٧) وأحمد (٣٨/٦) والطبرانى في الكبير (٢٨٩/٢٤) والحميدى (١٣٣/١) وإسحاق بن راهويه (٣٨٧/٢) من طرق عن القاسم عن عائشة رضى الله عنها. إسناده صحيح.

١٩٤٤ - ((ورضاعة الكبير عشرا)) يدل على أن ثبوت حكم الرضاع فى الكبير كان بعشر مرات، ولا

ولقد كان في صحيفة تحت سريري. فلما مات رسول الله ﷺ وتشاغلنا بموته، دخل داجن فأكلها.

(٣٧) باب لا رضاع بعد فصال

١٩٤٥ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع، عن سفيان، عن أشعث بن أبي الشعثاء، عن أبيه، عن مسروق، عن عائشة؛ أن النبي ﷺ دخل عليها وعندها رجل. فقال: "من هذا؟" قالت: هذا أخي. قال: "انظروا من تدخلن عليكن. فإن الرضاعة من المجاعة".

يلزم منه أن يكون الحكم في الصغير ذلك، ((ولقد كان)) ذلك القرآن بعد أن نسخ تلاوة مكتوباً، ((في صحيفة تحت سريري)) ولم ترد أنه كان مقروءاً بعد، إذ القول به يوجب وقوع التغيير في القرآن، وهو خلاف النص، أعنى قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، ((داجن)) هي الشاة التي يعلفها الناس في منازلهم، وقد يقع على غير الشاة من كل ما يألف في البيوت من الطير وغيرها، والله أعلم (س).

والحديث أخرجه أيضاً مسلم في الرضاع وأبو داود والترمذي والنسائي في النكاح لكن بغير ذكر قصة الداجن. إسناده صحيح.

٣٧- باب لا رضاع بعد فصال

١٩٤٥ - ((دخل عليها)) أي على عائشة، ((وعندها رجل)) قال الحافظ: لم أقف على اسمه، وأظنه ابناً لأبي قعيس، وغلط من قال "عبدالله بن يزيد رضيع عائشة، لأن عبدالله هذا تابعي باتفاق الأئمة، وكان أمه التي أرضعت عائشة عاشت بعد النبي ﷺ فولدته، فلهذا قيل له رضيع عائشة.

((انظروا، من تدخلن عليكن)) المعنى تأملن ما وقع من ذلك، هل هو رضاع صحيح بشرطه، أم لا، وقال المهلب: انظرن ما سبب هذه الأخوة، فإن حرمة الرضاع إنما هي في الصغير حتى تسد الرضاعة المجاعة، كذا في فتح الباري، ((فإن الرضاعة من المجاعة)) أي الرضاعة المحرمة في الصغير حين يسد اللبن الجوع، فإن الكبير لا يشبعه إلا الخبز، وهو علة لوجوب النظر والتأمل، وقيل يريد أن المصّة والمصتين لا تسد الجوع، فلا يثبت بذلك الحرمة، والمجاعة مفعلة، من الجوع، قلت: فإن كان كناية عن أن الرضاعة المحرمة لا تثبت بالمصّة والمصتين فلا مخالفة بينه وبين ما كانت عليه

١٩٤٦ - حدثنا حرمله بن يحيى . ثنا عبدالله بن وهب . أخبرني ابن لهيعة، عن أبي الأسود، عن عروة، عن عبدالله بن الزبير؛ أن رسول الله ﷺ قال: "لا رضاع إلا ما فتق الأمعاء".

١٩٤٧ - حدثنا محمد بن ربح المصري . ثنا عبدالله بن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب وعقيل، عن ابن شهاب . أخبرني أبو عبيدة بن عبدالله بن زعبة، عن أمه زينب بنت أبي سلمة؛ أنها أخبرته أن أزواج النبي ﷺ كلهن خالفن عائشة وأبين أن يدخل عليهن أحد بمثل رضاعة سالم مولى أبي حذيفة وقلن: وما يدرينا؟ لعل ذلك كانت رخصة لسالم وحده.

عائشة من ثبوت الرضاعة في الكبير، وإن كان كناية عن كون الرضاعة المحرمة لا تثبت في الكبير فلا بد من القول بأن عائشة كانت عالمة بالتاريخ، فرأت أن هذا الحديث منسوخ بحديث سهلة (س).
والحديث أخرجه أيضا البخاري ومسلم في الرضاع، وأبو داود والنسائي في المحتجب في النكاح، وفي الكبرى (٣/٣٠٠) والدارمي (٢/١٥٨) والطيالسي (٢٠٠) وإسحاق بن راهويه (٣/٨٢٣) من طرق عن مسروق عن عائشة رضي الله عنها. إسناده صحيح.

١٩٤٦ - ((إلا ما فتق الأمعاء)) والفتق الشق، والأمعاء بالمد، جمع معي - بكسر الميم مقصورا - كعنب وأعنان، وهي المصارين. قال الطيبي: أي ما وقع عن الغذاء بأن يكون في أوان الرضاعة. قلت: ويحتمل أن المراد ما يفتح الأمعاء لشربه، ولا يكون مصة ومصتين، وهذا هو الظاهر من رواية الترمذي، فليتأمل (س).

قال البوصيري: هذا إسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة، وله شاهد من حديث أم سلمة رواه الترمذي في جامعه من حديث أم سلمة، وقال: حسن صحيح. وابن حبان في صحيحه ورواه البزار في مسنده من حديث أبي هريرة.

وقال الشيخ الألباني في الإرواء (٧/٢٢٢) في حديث ابن ماجه هذا: هذا إسناده جيد، رجاله كلهم ثقات، رجال مسلم، غير ابن لهيعة وهو سيء الحفظ، إلا في رواية العبادة عنه؛ فإنه صحيح الحديث، وهذا منها، فإنه رواية عبدالله بن وهب عنه وخفي هذا على البوصيري، فقال في الزوائد: "هذا إسناده ضعيف لضعف ابن لهيعة.

والحديث أخرجه أيضا عليّ المتقي في الكنز (٧/٢٧١). إسناده صحيح.

١٩٤٧ - ((أبين)) من الإباء، أي امتنع، ((وما يدرينا لعل ذلك)) يدل على أنه ليس عندهن دليل على

(٣٨) باب لبن الفحل

١٩٤٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة؛ قالت: أتاني عمي من الرضاعة، أفلح بن أبي قيس.....

الخصوص، ولكنهن أجزن بالأحوط لاحتمال الخصوص، وحينئذ فيقال: الأصل هو العموم، نعم ينبغي أن يكون عاما في محل الضرورة، وأما العموم فوق محل الضرورة، فلا يدخل عليه الحديث، والله أعلم.

احتج الجمهور بهذا الأثر، وقالوا: "إن رضاع الكبير لا يثبت به التحريم إلا إذا كان في حال الصغر"، وأجابوا عن حديث عائشة السابق (رقم ١٩٤٣) بأجوبة، منها أنه خاص بسالم وامرأة أبي حذيفة، لقول أزواج النبي ﷺ لعائشة "وما يدرينا لعل ذلك كانت رخصة لسالم وحده". وردّ بأن دعوى الاختصاص تحتاج إلى دليل، وقد اعترفت أمهات المؤمنين بصحة الحجة التي جاءت بها عائشة، ولا حجة في أقوالهن إذا خالفت المرفوع، ولو كانت هذه السنة مختصة بسالم لبيّنها رسول الله ﷺ، كما بيّن اختصاص أبي بردة بالتضحية بالجدع من المعز.

والحديث صحيح أخرجه أيضا مسلم في الرضاع، والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في النكاح، والبيهقي (٤٦٠/٧) وأحمد (٣١٢/٦).

٣٨ - باب لبن الفحل

١٩٤٨ - ((أفلح بن أبي قيس)) قد اختلف رُواة هذا الحديث في تسمية هذا الرجل فنجد فيه روايات آتية:

- ١ - أكثر الروايات على أنه أفلح، أخو أبي قيس، وكان أخو أبي قيس أبا لعائشة من الرضاع، وأفلح عمها في أكثر الروايات عند مسلم، وهو الذي أخرجه البخاري في صحيحه، وهو الصحيح المحفوظ، كما صرح به النووي في شرح مسلم والحافظ في الفتح.
- ٢ - وقع في بعض الروايات أنه أفلح بن أبي قيس، كما أخرجه المصنف ومسلم وأبو داود والدارقطني والبعقوي، كما ذكره الحافظ في الإصابة، من ترجمة أفلح (٧١/١).
- ٣ - ووقع في بعضها أنه أفح بن قيس، كما أخرجه مسلم من طريق عراك ابن مالك عن عروة. وقال

الحافظ في الفتح: ويحتمل أن يكون اسم أبيه قُعيْسًا، أو اسم جده، فنسب إليه، فتكون كنية أبي قُعيْس وافقت اسم أبيه أو جده، ويؤيده ما وقع في الأدب من طريق عقيل عن الزهري بلفظ "فإن أبا بني قُعيْس". ووقع عند النسائي من طريق وهب بن كيسان عن عروة.

٤- ووقع في بعضها أنه أبو قُعيْس، كما أخرجه مسلم وأحمد وأبو داود الطيالسي في مسنده (٢٠٣) من نفس طريق أحمد، وفي آخره: قال: وكان أبو قُعيْس أخو أفلح زوج ظفر عائشة. وكذلك أخرجه الطبراني في الصغير والأوسط عن أبي قُعيْس نفسه، "أنه أتى عائشة، فاستأذن عليها.. الخ". وقال الطبراني في آخره: "لم يروه عن أبي قُعيْس إلا القاسم، ولا عنه إلا عباد"، تفرد به هُدَيْة عن محمد بن بكر المعجم الصغير (١٥٤) مرويات الفضل (رقم ٧٣٣). ذكره الهيثمي في الزوائد (٢٦٢/٤) وقال: فيه عباد بن منصور، وهو ثقة، وضعف، وأخرجه أيضا سعيد بن منصور كما في الفتح، وابن خزيمة في صحيحه، وابن مندة من طريقه، ثم من رواية يحيى بن أبي كثير عن عكرمة "أن أبا قُعيْس وائل ابن أفلح استأذن على عائشة". ذكره الحافظ في ترجمة وائل بن أفلح، من الإصابة (٥٩٢/٣).

وقال الحافظ: ووقع في رواية مسلم "استأذن عليها أبو القُعيْس، وهذا وهم من بعض رواته وهو أبو معاوية رواية عن هشام، فقد خالفه حماد ابن زيد عنه، وهو أحفظ منه لحديث هشام، فقال: إن أبا أبي القُعيْس.

٥- ووقع في بعض الروايات أنه أبو الجعد، كما أخرجه مسلم والنسائي، كلاهما من طريق ابن جريج عن عطاء عن عروة. وقال الحافظ: ولم يخطئ عطاء في قوله "أبو الجعد" فإنه يحتمل أن يكون حفظ كنية أفلح.

وحاصل ما قيل في هذا الباب أن الأول والثالث والخامس (هو أفلح أخو أبي القُعيْس وأفلح بن قُعيْس، وأبو الجعد) يمكن بينهما التطبيق، وهو أن الرجل اسمه أفلح، وكنيته أبو الجعد، وهو ابن القُعيْس وأخ لأبي القُعيْس. وأما الروايتان الأخريان فوهمٌ فيهما بعض الرواة، وهذا معنى ما قاله القرطبي في المفهم "هذا يعني أنه أفلح أخو أبي القُعيْس هو الصحيح، وما سوى ذلك وهمٌ من بعض الرواة، ولا يعرف لأبي القُعيْس ولا لأخيه أفلح ذكر إلا في هذا الحديث، والله تعالى أعلم.

يستأذن علي، بعد ما ضرب الحجاب. فأبيت أن آذن له. حتى دخل على النبي ﷺ فقال: "إنه عمك، فأذني له". فقلت: إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل؟

((يستأذن علي)) وقع في رواية هشام عن عروة عند أبي داود "قالت دخل علي أفلح بن أبي القعيس، فاستترت منه، قال: تستترين مني وأنا عمك؟ قالت: قلت: من أين؟ قال: أرضعتك امرأة أخي، قالت: إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل، فدخل علي رسول الله ﷺ فحدثته، فقال: إنه عمك، فليلج عليك". فهذا بظاهره يدل علي أن أفلح دخل عليها، وجمع بينهما الحافظ في الفتح بأنه دخل عليها أولاً فاستترت، ودار بينهما الكلام، ثم جاء يستأذن ظنه منها أنها قبلت قوله، فلم تأذن له حتى تستأذن رسول الله ﷺ.

قلت: والأظهر في الجمع أن يقال: إن المراد من قولها "دخل علي" في رواية أبي داود استأذن في الدخول. ومن قولها "فاستترت منه" أني لم آذن له في الدخول، وهذا أولى، لأن الحديث واحد. والسياق والاختلاف إنما نشأ بين هشام وابن شهاب، والله أعلم.

((فأذني له)) هذا الحديث يدل علي تحريم لبن الفحل، ومراده أن التحريم لا يقتصر على المرضعة فحسب، وإنما يتعدى إلى زوجها وأصوله وفروعه وإخوته وأخواته، وأصبحت هذه المسألة الآن كلمة إجماع بين الأئمة الأربعة وسائر الفقهاء، فذهب جمهور الصحابة والتابعين وفقهاء الأمصار كالأوزاعي في أهل الشام، والثوري وأبي حنيفة وصاحبيه بالكوفة، وابن جريج في أهل مكة، ومالك في أهل المدينة، والشافعي وأحمد وأبي ثور وأتباعهم إلى أن لبن الفحل يحرم، وحجتهم هذا الحديث الصحيح، وما رواه مسلم في الرضاع في قصة حفصة.

وقال الأمير اليماني في السبل (٢١٦/٣): الحديث دليل علي ثبوت حكم الرضاع في حق زوج المرضعة وأقاربه كالمرضعة، وذلك لأن سبب اللبن هو ماء الرجل والمرأة معاً، فوجب أن يكون الرضاع منهما، كالحمد، لما كان سبب ولد الولد أو جب تحريم ولد الولد به لتعلقه بولده، ولذلك قال ابن عباس: في هذا الحكم اللقاح واحد، أخرجه عنه ابن أبي شيبة، فإن الوطئ يدرّ اللبن، فللرجل منه نصيب. وإلى هذا ذهب الجمهور من الصحابة والتابعين وأهل المذاهب، والحديث دليل واضح لما ذهبوا إليه.

وخالف في ذلك ابن عمر وابن الزبير ورافع بن خديج وعائشة وجماعة من التابعين وابن المنذر

قال: "تربت يداك، أو يمينك".

١٩٤٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبد الله بن نمير، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: جاء عمي من الرضاعة يستأذن عليّ، فأبيت أن آذن له. فقال رسول الله ﷺ: "فليج عليك عمك". فقلت: إنما أرضعتني المرأة ولم يرضعني الرجل. قال: "إنه عمك، فليج عليك".

وداود وأتباعه فقالوا: لا يثبت حكم الرضاع للرجل، لأن الرضاع إنما هو للمرأة التي اللبن منها. قالوا: ويدل عليه قوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمْ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ﴾، وأجيب بأن الآية ليس فيها ما يعارض الحديث، فإن ذكر الأمهات لا يدل على أن ما عداهن ليس كذلك، ثم إن دل بمفهومه فهو مفهوم لقب مطرح، كما عرف في الأصول، وقد استدلوا بفتوى جماعة من الصحابة بهذا المذهب، ولا يخفى أنه لا حجة في ذلك، وقد أطل بعض المتأخرين البحث في المسألة، وسبقه ابن القيم في زاد المعاد واستحسنه ابن تيمية، والواضح ما ذهب إليه الجمهور. قال الإمام الترمذي: "والقول الأول أصح"، فإنه قد ثبت بالأحاديث الصحيحة، ولم يثبت القول الثاني بدليل صحيح.

((تربت يداك)) أى افتقرت وصارت على التراب، وهو دعاء فى الأصل، إلا أن العرب تستعملها للإنكار والزجر والتعجب والحث على الشيء، كما سبق فى "باب فى المرأة ترى فى منامها ما يرى الرجل"، وقال الحافظ: إن صدور ذلك من النبى ﷺ فى حق مسلم لا يستجاب لشرط ذلك على ربه، وراجع لتحقيقه فتح البارى (١٣٥/٩).

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخارى ومسلم وأبو داود والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى النكاح، والترمذى فى الرضاع، والدارمى (١٥٦/٢) وابن الجارود (٢٣٢) والبيهقى (٤٥٢/٧) وعبدالرزاق (٤٧٢/٧) والدارقطنى (١٧٨/٤) وابن أبى شيبة (٢٨٨/٤) وأحمد (٣٣/٦) والحُميدى (١١٣/١) والشافعى (٢٤/٢)، إسناده صحيح ولتمام التخريج انظر الحديث التالى.

١٩٤٩ - ((إنما أرضعتني المرأة)) أى امرأة أخيه، لا أخوه، كأنها زعمت أن أحكام الرضاع تثبت بين الرضيع والمرضع المرأة، فصارت هى أمًّا لها، لا الرجل الذى هو أخوه عما لها، فيصير هذا الداخل عما، ((فَلْيَجْ عَلَيْكَ)) أى ليدخل عليك، وفيه دليل على أن لبن الفحل يحرم حتى تثبت الحرمة من جهة صاحب اللبن، كما تثبت من جهة المرضعة، فإن النبى ﷺ أثبت عمومة الرضاع وألحقها بالنسب.

(٢٩) باب الرجل يسلم وعنده أختان

١٩٥٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبدالسلام بن حرب، عن إسحق بن عبدالله بن أبي فروة، عن أبي وهب الجيشاني، عن أبي خراش الرُعيني، عن الديلمي؛ قال: قدمت على رسول الله ﷺ، وعندى أختان تزوجتهما في الجاهلية. فقال: "إذا رجعت فطلق إحدهما".

والحديث أخرجه أيضا البخارى وأبو داود فى النكاح، ومالك ومسلم والترمذى فى الرضاع، والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى (٣٠١/٣) والبيهقى (٤٥٢/٧) وابن حبان (٣٣/١٠) والبخارى (٧٣/٩) والدارمى (١٥٦/٢) وعبدالرزاق (٤٧٢/٧) وأحمد (٣٨/٦) والحُميدى (١١٣/١) والطبرانى فى الصغير (٨٨/١) إسناده صحيح ولتمام التخريج انظر ما قبله.

٢٩ - باب الرجل يسلم وعنده أختان

١٩٥٠ - ((أبى وهب الجيشانى)) المصرى، قيل اسمه ديلم بن هوشع. وقال ابن يونس: هو عبيد بن شرحبيل. قال البخارى فى إسناده نظر. وقال الحافظ: مقبول، من الرابعة. ((أبى خراش الرُعيني)) قال الذهبى والحافظ: مجهول، من الثالثة. ((الديلمي)) هو فيروز الديلمي، اليماني، صحابي، له أحاديث، وهو الذى قتل الأسود الذى ادعى النبوة فى زمن النبى ﷺ، ومات فى زمن عثمان. وقيل بل فى زمن معاوية.

((فطلق إحدهما)) ذهب الشافعى ومالك وأحمد إلى أنه لو أسلم رجل، وتحتة أختان وأسلمتا معه كان له أن يختار إحدهما، سواء كانت المختارة تزوجها أولا أو آخرا، وقال أبو حنيفة: إن تزوجهما معا لا يجوز له أن يختار واحدة منهما، وإن تزوجهما متعاقبتين، فله أن يختار الأولى منهما، دون الأخيرة، كذا فى المرقاة (٣٣٥/٦).

قلت: والظاهر ما قاله الأولون، لتركه ﷺ الاستفصال.

وقال السندي: يدل على أن اللازم تطليق إحدهما مطلقا، لا المتأخرة نكاحا، إلا أن يقال: هذا إذا لم يعلم المتأخرة، فالحديث يدل على أن الجمع معا حرام، فإذا جمع بين الأختين يجب عليه تفريق إحدهما، لا، أنه إذا جمعهما فى العقد أصلا، وإذا تقدم نكاح إحدهما بطل نكاح الأخرى، كيف وأنه من حين أسلم إلى أن فارق إحدهما كانتا فى نكاحه، ولم يحكم بخروجهما عن نكاحه، فكانه

١٩٥١ - حدثنا يونس بن عبد الأعلى. ثنا ابن وهب. أخبرني ابن لهيعة، عن أبي وهب الجيشاني. حدثه أنه سمع الضحاك بن فيروز الديلمي يحدث عن أبيه؛ قال: أتيت النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله! إنى أسلمت وتحتى أختان. قال رسول الله ﷺ لي: "طَلَّقَ أَيُّهُمَا شَتًّا".

(٤٠) باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة

١٩٥٢ - حدثنا أحمد بن إبراهيم الدورقي. ثنا هشيم، عن ابن أبي ليلى، عن حميضة بنت الشمردل، عن قيس بن الحارث؛

بمجرد الإسلام تسبب أنه جمع.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي في النكاح، وابن حبان (٤٦٢/٩) والدارقطني (٢٧٣/٣) والبيهقي (١٨٤/٧) وابن أبي شيبة (٣١٧/٤) وعبدالرزاق (١٦٤/٧) وأحمد (٢٣٢/٤) والطبراني في الكبير (٣٢٨/١٨) من طرق عن أبي وهب الجيشاني عن أبي خراش عن الديلمي رضى الله عنه. إسناده ضعيف ولكن الحديث حسن بما بعده.

١٩٥١ - ((طَلَّقَ أَيُّهُمَا شَتًّا)) والحديث أيضا يدل على تحريم الجمع بين الأختين في عصمة واحدة، ويؤيده قوله تعالى: ﴿وَأَنْ تَجْمَعُوا بَيْنَ الْأُخْتَيْنِ﴾، وأجمعت الأمة على هذا.

والحديث حسن أخرجه أيضا أبو داود في الطلاق، والترمذي في النكاح، وابن حبان (٤٦٢/٩) والبيهقي (١٨٤/٧) والدارقطني (٢٧٤/٣) وأحمد (٢٣٢/٤) والطبراني في الكبير (٣٢٨/١٨). عن أبي وهب الجيشاني، عن الضحاك، عن أبيه رضى الله عنه.

٤٠ - باب الرجل يسلم وعنده أكثر من أربع نسوة

١٩٥٢ - ((أحمد بن إبراهيم)) بن كثير بن زيد، النكري، بضم النون، البغدادي. وثقه العقيلي والخليلي وأحمد. وقال الحافظ: ثقة، حافظ، من العاشرة.

((حميضة بنت الشمردل)) وفي رواية أبي داود "حميضة بن الشمردل"، الأسدي، الكوفي.

قال البخاري: فيه نظر. وذكره ابن حبان في الثقات. وضعفه ابن الجارود والعقيلي وغيرهما. وقال الحافظ: مقبول، من الثالثة.

((قيس بن الحارث)) الأسدي. ويقال: الحارث بن قيس. صحابي، له حديث، كذا في التقريب،

قال: أسلمت وعندى ثمان نسوة. فأتيت النبي ﷺ فقلت ذلك له. فقال: "اختر منهن أربعاً".

وقال الشيخ الألباني فى الإرواء (٢٩٦/٦) فى رواية أبى داود "عن الحارث بن قيس، وقال: الصواب قيس بن الحارث، ثم ساقه من طريق عيسى بن المختار عن ابن أبى ليلى به بمعناه. قلت: ومن هذه الطريق أخرجه ابن أبى شيبة وأما البيهقى فرجح أن الصواب "الحارث بن قيس"، من أجل طرق أخرى ساقها إليه، ولا تخلو عن ضعف، ونقل ابن التركمانى عن جماعة من الأئمة المصنفين ما يوافق قول أبى داود، والله أعلم. قلت: سواء كان الصواب هذا، أو ذاك، فالحديث حسن عندى بمجموع طرقه.

((اختر منهن أربعاً)) ظاهره يدل على أن الاختيار فى ذلك إليه، يمسك من شاء منهن، سواء كان عقد عليهن كلهن فى عقد واحد، أو لا، لأن الأمر قد فوّض إليه من الاختيار من غير استفصال، وإلى هذا ذهب مالك والشافعى وأحمد وإسحاق. وقال أبو حنيفة وسفيان الثورى: إن نكحهن فى عقد واحد فرق بينه وبينهن، وإن كان نكح واحدة بعد الأخرى حبس أربعاً منهن الأولى فالأولى، ويترك سائرهن، هذا تلخيص ما قال الخطابى فى المعالم (٢٢٤/٣).

وقال القارى فى المرقاة (٣٣٣/٦): قال المظهر فيه: إن أنكحة الكفار صحيحة حتى أسلموا لم يؤمروا بتحديد النكاح، إلا إذا كان فى نكاحهم من لا يجوز الجمع بينهما من النساء، وأنه لا يجوز أكثر من أربع نسوة، وأنه إذا قال: اخترت فلانة وفلانة للنكاح ثبت نكاحهن، وحصلت الفرقة بينه وبين ما سوى الأربع من غير أن يطلقهن، وقال: قال محمد فى موطنه بهذا، فأخذ يختار منهن أربعاً أيتهن شاء، ويفارق ما بقى، وأما أبو حنيفة فقال: الأربع الأول جازز، ونكاح من بقى منهن باطل، وهو قول إبراهيم النخعى. قال ابن الهمام: والأوجه قول محمد.

وقال السندى فى قوله "اختر منهن أربعاً" هذا يدل على أن قوله تعالى: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾، فى قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾، الآية. للتكيد، لا للتعميم، كما فى قوله تعالى: ﴿جَاعِلِ الْمَلَائِكَةَ رُسُلًا أُولَىٰ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ﴾، الآية. والتكرار بالنظر إلى آحاد الرجال، لا بالنظر إلى واحد، والثأوى بمعنى "أو"، لإفادة جيل هذه الأعداد كلها لواحد، فالحاصل أنه إذا جاء الحديث وجب حمل الآية على ما يوافق الحديث، ثم إن الحديث يدل على أن جمع ما فوق الأربعة بقاء حرام، لا أن العقد ابتداء لا يصح، وعلى أنه له الخيار فى إبقاء من يريد، لا أن العقد على المتأخرة باطل من الأصل.

١٩٥٢ - حدثنا يحيى بن حكيم. ثنا محمد بن جعفر. ثنا معمر، عن الزهري، عن سالم، عن ابن عمر؛ قال: أسلم غيلان بن سلمة وتحتة عشر نسوة. فقال له النبي ﷺ: "خذ منهن أربعا".

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في النكاح، والبيهقي في الكبرى (١٨٣/٧) وفي الصغير (٥١/٣).
عن حميضة بنت الشمردل، عن قيس بن الحارث رضي الله عنه.

١٩٥٣ - ((خذ منهن أربعا)) حديث صحيح، رجاله ثقات، رجال الشيخين، إلا أن غير واحد من الأئمة حكموا على معمر فيه بالوهم، وصححو إرساله، فقد نقل الترمذي في جامعه عن محمد بن إسماعيل البخاري قوله: هذا حديث غير محفوظ، والصحيح ما روى شعيب بن أبي حمزة وغيره عن الزهري. وقال حدثت عن محمد بن سويد الثقفي أن غيلان بن سلمة أسلم وعنده عشر نسوة، قال: وإنما حديث الزهري عن سالم عن أبيه: أن رجلا من ثقيف طلق نساءه، فقال له عمر: لتراجعن نساءك، أو لأرجمن قبرك كما رجم قبر أبي رغال.

وقال الحافظ: في التلخيص (١٦٨/٣): وحكم مسلم في "التمييز" على معمر بالوهم فيه. وقال ابن أبي حاتم عن أبيه وأبي زُرعة: المرسل أصح، وقال ابن القطان فيما نقله عنه الحافظ: وإنما اتجهت تخطئتهم حديث معمر لأن أصحاب الزهري اختلفوا عليه، فقال مالك وجماعة عنه: بلغني ... فذكره. وقال يونس: عنه عن عثمان بن محمد بن أبي سويد. ومنهم من رواه عن الزهري قال: أسلم غيلان، فلم يذكر واسطة، قال: فاستبعدوا أن يكون عند الزهري عن سالم عن ابن عمر مرفوعا، ثم يحدث به على تلك الوجوه الواهية، وهذا عندي غير مستبعد، والله أعلم.

وقال الحافظ: ومما يقوى نظر ابن القطان أن الإمام أحمد أخرجه في مسنده عن ابن علية ومحمد بن جعفر جميعا عن معمر بالحديثين معا، حديثه المرفوع وحديثه الموقوف على عمر، والموقوف على عمر هو الذي حكم البخاري بصحته عن الزهري عن سالم عن أبيه، بخلاف أول القصة، والله أعلم.

قلت: للحديث طريق آخر موصول يقويه، ويشهد منه، أخرجه النسائي فيما ذكره الحافظ في التلخيص والدارقطني والبيهقي من طريق سيف بن عبيد الله الحرمي حدثنا سرار بن محشر أبو عبيدة العنزي عن أيوب، عن نافع وسالم، عن ابن عمر: أن غيلان بن سلمة الثقفي أسلم، وعنده عشر نسوة، الحديث. وفيه "فأسلم وأسلمن معه"، وفيه "فلما كان زمن عمر طلقهن"، فقال له عمر: راجعهن

(٤١) باب الشروط في النكاح

١٩٥٤ - حدثنا عمرو بن عبدالله ومحمد بن إسماعيل. قالوا: ثنا أبو أسامة، عن عبد الحميد بن جعفر، عن يزيد بن أبي حبيب، عن مرثد بن عبدالله، عن عقبه بن عامر، عن النبي ﷺ؛ قال: "إن أحق الشرط أن يوفى به ما استحلتم به الفروج".

... ورجال إسناده ثقات، كما قال الحافظ وغيره، وأخرجه ابن أبي شيبة والشافعي وأحمد والترمذي والدارقطني والحاكم والبيهقي والبخاري من طرق عن معمر بهذا الإسناد. وأخرجه الدارقطني من طريقين عن الحسن بن عرفة حدثنا مروان بن معاوية الفزاري عن الزهري عن سالم عن أبيه قال: أسلم غيلان بن سلمة الثقفي، وعنده عشر نسوة، فقال النبي ﷺ: "خذ منهن أربعاً". وأخرجه الطبراني من طريق النعمان بن المنذر عن سالم عن أبيه، وأخرجه مالك في الموطأ عن ابن شهاب، أنه قال: بلغني... وأخرجه عبدالرزاق في المصنف عن معمر عن الزهري أن غيلان...

وغيلان بن سلمة هذا يعد من أشرف ثقيف ووجهاتهم، أسلم بعد فتح الطائف، هو وأولاده، قال المرزباني في "معجم الشعراء": "شريف، شاعر، أحد حكام قيس في الجاهلية، وله ترجمة في طبقات ابن سعد (٢٧١/٥) وأخرى في الإصابة وافية برقم (٦٩١٨).

كذا في حاشية الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان.

والحديث صحيح أخرجه أيضا ابن حبان (٤٦٣/٩) والبيهقي في الكبرى (١٨١/٧) وفي الصغير (٥١/٣). بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا.

٤١ - باب الشروط في النكاح

١٩٥٤ - ((إن أحق الشرط أن يوفى به)) خبر "إن"، "ما استحلتم"، و"أن يوفى به"، بتقدير الباء متعلق بـ"أحق"، أي أليق الشروط بالإيفاء شروط النكاح، والظاهر أن المراد به كل ما شرطه الزوج ترغيبا للمرأة في النكاح، ما لم يكن محظورا، ومن لا يقول بالعموم يحمله على المهر، فإنه مشروط شرعا في مقابلة البضع، أو على جميع ما تستحقه المرأة بمقتضى الزواج من المهر والنفقة وحسن المعاشرة، فإنها التزمها الزوج بالعقد، فكأنها شرطت عليه (س).

قال النووي في شرح مسلم: قال الشافعي أكثر العلماء على أن هذا محمول على شرط لا ينافي

١٩٥٥ - حدثنا أبو كريب. ثنا أبو خالد، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ما كان من صداق أو حياء أو هبة قبل عصمة النكاح فهو لها. وما كان بعد عصمة النكاح فهو لمن أعطيه أو حبي. وأحق ما يكرم الرجل به، ابنته أو أخته".

مقتضى النكاح ويكون من مقاصده، كاشتراط العشرة بالمعروف، والإنفاق عليها، وكسوتها، وسكنائها، ومن جانب المرأة أن لا تخرج من بيته إلا بإذنه، ولا تتصرف في متاعه إلا برضاه، ونحو ذلك، وأما شرط يخالف مقتضاه كشرط أن لا يقسم لها، ولا يتسرى عليها، ولا ينفق، ولا يسافر، ونحو ذلك فلا يجب الوفاء به، بل يكون لغوا، ويصح النكاح بهم المثل. وقال أحمد: يجب الوفاء بكل شرط، قال الطيبي: فعلى هذا الخطاب في قوله "ما استحللت" ، للتغليب، فيدخل فيه الرجال والنساء، ويدل عليه الرواية الأخرى "ما استحللت به الفرج"، كذا في المرقاة (٣٠٣/٦).

والحديث أخرجه أيضا البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في النكاح، وابن حبان (٤٠٢/٩) والبيهقي في الكبرى (٢٤٨/٥) وفي المعرفة (٣٩٣/٥) والبخاري (٥٣/٩) وعبد الرزاق (٢٢٨/٦) والدارمي (١٤٣/٢) وأحمد (١٤٤/٤) والطبراني (٢٧٤/١٧) وأبو يعلى (٢٩٢/٣) وسعيد بن منصور (٢٠٩/١) من طرق عن يزيد بن أبي حبيب عن مرثد بن عبد الله عن عقبة بن عامر رضي الله عنه. إسناده صحيح.

١٩٥٥ - ((أو حياء)) - بالكسر والمد - أى عطية، وهى ما يعطيه الزوج سوى الصداق بطريق الهبة، أو بلا تصريح بالهبة، والمراد ههنا هو الثانى بقريته قوله، أو هبة، ((قبل عصمة النكاح)) أى قبل عقد النكاح، والعصمة هى ما يعتصم به من عقد وسبب، ((فهو لها)) أى مختص بها، دون أبيها، لأنه وهب لها قبل العقد الذى شرط فيه لأبيها ما شرط، وليس لأبيها حق فيه، إلا برضاها، ((لمن أعطيه)) على بناء المفعول، وكذا حبي، أى لمن أعطاه الزوج وحبا، أى ما يقبضه الولي قبل العقد فهو للمرأة، وما يقبضه بعد، فله، قال الخطابي: هذا بتأويله على ما يشترطه الولي لنفسه، سوى المهر (س)، ((وأحق ما يكرم)) بالبناء للمجهول، ((ابنته)) بالرفع، خبر مبتدأ، الذى هو "أحق"، ويجوز نصبه على حذف "كان"، والتقدير أحق ما أكرم لأجله الرجل إذا كانت ابنته، ((أو أخته)) ظاهر العطف أن الحكم لا يختص بالأب، بل كل ولي كذلك.

وفي الحديث دليل على أن المرأة تستحق جميع ما يذكر قبل العقد من صداق أو حياء أو عدة،

ولو كان ذلك الشيء مذكورا لغيرها، وما يذكر بعد عقد النكاح فهو لمن جعل له، سواء كان ولياً، أو غير ولي، أو المرأة نفسها، وقد ذهب إلى هذا عمر بن عبدالعزيز والثوري وأبو عبيد ومالك، وذهب أبو حنيفة وأصحابه إلى أن الشرط لازم لمن ذكره من أخ أو أب، والنكاح صحيح، وذهب الشافعي إلى أن تسمية المهر تكون فاسدة، ولها صداق المثل، كذا في النيل (١٩٦/٦) والسبل (١٥٠/٣).

قال الخطابي في المعالم (١٨٥/٣) تحت هذا الحديث: وهذا يتأول على ما يشترطه الولي لنفسه سوى المهر، وقد اختلف الناس في وجوبه، فقال سفيان الثوري ومالك في الرجل ينكح المرأة على أن لأبيها كذا وكذا شيئاً، اتفقا عليه، سوى المهر أن ذلك كله للمرأة، دون الأب، وكذلك روى عن عطاء وطاوس، وقال أحمد: هو للأب، ولا يكون ذلك لغيره من الأولياء، لأن يد الأب مبسوطة في مال الولد، وروى عن علي بن الحسين أنه زوج ابنته رجلاً، فاشترط لنفسه مالا، وعن مسروق أنه زوج ابنته رجلاً، واشترط لنفسه عشرة آلاف درهم يجعلها في الحج والمساكين. وقال الشافعي: إذا فعل ذلك فلها مهر مثلها، ولا شيء للولي.

وقال الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة (٥٨/٣) استدلل بعضهم بهذا الحديث على أنه يجوز لولي المرأة أن يشترط لنفسه شيئاً من المال، وهو لو صح كان دليلاً ظاهراً على أنه لو اشترط ذلك لم يكن المال له، بل للمرأة، قال الخطابي: هذا يتأول على ما يشترطه الولي لنفسه سوى المهر. وقد اعتاد كثير من الآباء مثل هذا الشرط، وأنا وإن كنت لا أستحضر الآن ما يدل على تحريمه، ولكني أرى، والعلم عند الله تعالى، أنه لا يخلو من شيء، فقد صح أن النبي ﷺ قال: "إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق". ولا أظن مسلماً سليم الفطرة لا يرى أن مثل هذا الشرط ينافي مكارم الأخلاق، كيف لا، وكثيراً ما يكون سبباً للمتاجرة بالمرأة إلى أن يخطئ الأب، أو الولي بالشرط الأوفر والحظ الأكبر، وإلا أعضلها، وهذا لا يجوز لنهي القرآن عنه.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في النكاح، والبيهقي في الكبرى (٢٤٨/٧) وفي الصغير (٨٠/٣) وأحمد (١٨٢/٢). إسناده ضعيف.

(٤٢) باب الرجل يعتق أمته ثم يتزوجها

١٩٥٦ - حدثنا عبد الله بن سعيد أبو سعيد الأشج. ثنا عبدة بن سليمان، عن صالح بن صالح بن حي، عن الشعبي، عن أبي بردة، عن أبي موسى؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من كانت له جارية فأدبها فأحسن أدبها. وعلمها فأحسن تعليمها. ثم أعفها وتزوجها، فله أجران. وإيما رجل من أهل الكتاب آمن بنيه وآمن بمحمد فله أجران."

٤٢ - باب الرجل يعتق أمته، ثم يتزوجها

١٩٥٦ - ((صالح بن صالح بن حي)) ويقال: ابن صالح بن مسلم بن حي، ويقال: حيان، وحي لقب حيان. وقد ينسب إلى جد أبيه. فيقال: صالح بن حي وصالح ابن حيان. وثقه أحمد وابن معين والنسائي. وقال العجلي: كان ثقة، روى عن الشعبي أحاديث يسيرة، وما نعرف عنه في المذهب إلا خيراً. وذكره ابن حبان في الثقات.

((فأدبها)) أى علمها الخصال الحميدة مما يتعلق بأداب الخدمة، إذ الأدب هو حسن الأحوال من القيام والقعود وحسن الأخلاق، ((فأحسن أدبها)) وفي رواية الشيخين "فأحسن تأديبها"، وإحسان تأديبها هو الاستعمال معها الرفق واللطف، ((وعلمها)) ما لا بد من أحكام الشريعة لها، ((فأحسن تعليمها)) بتقديم الأهم فالأهم، ((ثم أعفها وتزوجها فله أجران)) أى فتزوجها زيادة فى الإحسان إليها، فيستحق به مضاعفة الأجر، وليس هو من باب العود إلى صدقته حتى ينقص به الأجر، ثم لعل المراد أن لهؤلاء أجرين فى كل عمل أوفى الأعمال التى عملوها فى هذه الأحوال وليس المراد أن لهم أجرين لما فعلوا من عملين، وإلا لما اختص الأجران بهؤلاء، بل كل من يعمل عملين فى مقابلتهما أجران (س). ((من أهل الكتاب)) لفظ الكتاب عام، ومعناه خاص، أى المنزل من عند الله، والمراد به التوراة والإنجيل، كما تظاهرت به نصوص الكتاب والسنة، حيث يطلق أهل الكتاب، ويؤيد العموم، أى الحمل على أهل التوراة والإنجيل أعنى اليهود والنصارى ما رواه أحمد فى مسنده عن أبى أمامة قال: إني لتحت راحلة رسول الله ﷺ يوم الفتح، فقال: قولنا حسنا جميلاً، وقال فيما قال: "من أسلم من أهل الكتابين، فله أجره مرتين، وله ما لنا، وعليه ما علينا. ومن أسلم من المشركين فله أجره، وله ما لنا، وعليه ما علينا". وما رواه النسائي فى آداب القضاة عن ابن عباس فى تأويل قوله

وأیما عبد مملوك أدى حق الله عليه وحق مواليه، فله أجران".

قال صالح: قال الشعبي: قد أعطيتها بغير شيء. إن كان الراكب ليركب فيما دونها إلى المدينة.

عز وجل: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾، (المائدة: ٤٤) من حديث طويل، وفيه فقال الله تبارك وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَآمِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ﴾، (الحديد: ٢٨) أجرين بإيمانهم بعمسى وبالتوراة والإنجيل، وإيمانهم بمحمد ﷺ، الحديث. ويؤيده أيضا أن الحديث مستفاد من قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُمْ مَرَّتَيْنِ﴾، (القصص: ٥٤) وأنه نزل في عبدالله بن سلام وأشباهه، كما رواه الطبراني من حديث رفاعة القرظي، والطبري عن علي بن رفاعة القرظي وغيره، أنها نزلت في رفاعة القرظي وعبدالله بن سلام وسلمان وغيرهم من أهل الكتاب الذين كانوا بالمدينة، كما في المرعاة (١/٥٤).

((عبد مملوك)) وصف به لأن جميع الناس عباد الله، فأراد تمييزه بكونه مملوكا للناس، ((أدى حق الله عليه)) مثل الصلاة والصوم ونحوهما، ((وحق مواليه)) من خدمتهم الجائزة جهده وطاقته، وجمع "الموالي"، لأن المراد بالعبد جنس العبيد، حتى يكون عند التوزيع لكل عبد مولى، لأن مقابلة الجمع بالجمع، أو ما يقوم مقامه مفيدة للتوزيع، أو أراد أن استحقاق الأجرين إنما هو عند أداء حق جميع مواليه، لو كان مشتركا بين طائفة مملوكا لهم، لا يقال: إنه يلزم أن يكون أجرا للمالك ضعف أجر السادات، لأنه قد يكون للسيد جهات أخر يستحق لها أضعاف أجر العبد، أو المراد ترجيح العبد المؤدى للحقين على العبد المؤدى لأحدهما، ((قال الشعبي)) كأنه قال له ذلك حثا على أن يحفظها ويعرف قدرها ولا يضيعها، فإن من الناس من لا يعتنى بما يحصل له بلا تعب وإن كان عظيما، وقوله ((إن كان)) كلمة إن مخففة.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في العلم ومسلم في الإيمان وأبو داود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في النكاح، وابن حبان (٣٦٠/٩) والبيهقي في الكبرى (١٢٨/٧) وفي المعرفة (٢٥٧/٥) والحاكم (١٢٩/١) والدارمي (١٥٤/٢) والبغوي (٥٥/١) والطحاوي في مشكل الآثار (٣٩٥/٢) وأحمد (٣٩٥/٤) والطيالسي (٦٨) وسعيد بن منصور (٢٦٣/١) من طرق عن صالح بن صالح عن الشعبي عن أبي بردة عن أبي موسى رضي الله عنه. إسناده صحيح.

١٩٥٧ - حدثنا أحمد بن عبدة. ثنا حماد بن زيد. ثنا ثابت وعبد العزيز عن أنس؛ قال: صارت صفية لدهية الكلبى. ثم صارت لرسول الله ﷺ بعد. فتزوجها وجعل عتقها صداقها. قال حماد: فقال عبد العزيز لثابت: يا أبا محمد! أنت سألت أنسا: ما أمهرها؟ قال: أمهرها نفسها.

١٩٥٧ - ((صفية)) هى أم المؤمنين، صفية بنت حُتَيْب بن أخطب، من سبط هارون ابن عمران، كانت تحت ابن أبى الحُقَيْق، وقتل يوم خيبر، ووقعت صفية فى السبى، واصطفها رسول الله ﷺ، فأعتقها وتزوجها، وجعل عتقها صداقها، وكانت شريفة، عاقلة ذات حسب وجمال ودين وماتت سنة خمسين، وقيل غير ذلك. وقبرها بالبقيع.

((وجعل عتقها صداقها)) قيل يجوز ذلك لكل من يريد أن يفعل كذلك، وقيل: بل هو مخصوص به إذ يجوز له النكاح بلا مهر، وليس لغيره ذلك، سواء قلنا معناه أعتق فى مقابلة العقد، أو أنه أعتقها من غير شرط، ثم تزوجها بلا مهر (س).

وفى الحديث دليل على أنه يصح أن يجعل العتق صداق المعتقة، وقد أخذ بظاهره من القدماء سعيد بن المسيب وإبراهيم النخعى وطاؤس والزهرى، ومن فقهاء الأمصار الثورى وأبويوسف وأحمد وإسحاق قالوا: إذا أعتق أمتة على أن يجعل عتقها صداقها صح العقد والعتق والمهر على ظاهر الحديث، وأجاب الباقر عن ظاهر الحديث بأجوبة، ذكرها الحافظ فى الفتح (١٢٩/٩) منها: أنه أعتقها بشرط أن يتزوجها، فوجب له عليها قيمتها، وكانت معلومة، فتزوجها بها، ولكنه لا يخفى أن ظاهر الروايات أنه جعل المهر نفس العتق، لا قيمة المعتقة.

ومنها: أنه جعل نفس العتق المهر، ولكنه من خصائصه، ويحجب عنه بأن دعوى الاختصاص تفتقر إلى دليل. ومنها: أنه يحتمل أن يكون أعتقها بشرط أن ينكحها بغير مهر، فلزمها الوفاء بذلك، ويكون خاصاً به ﷺ، ولا يخفى أن هذا تعسف لا ملجأ إليه. وبالجملة فليس جواب منها سالما من خدشة، والحاصل لمن خالف الحديث على مثل هذه الأجوبة المخدوشة، ظن مخالفته للقياس قالوا: لأن العقد إما أن يقع قبل عتقها وهو محال متناقض، حكم الحرية والرق، أو بعده، وذلك غير لازم لها، وأجيب بأن العقد يكون بعد العتق، فإذا وقع منها الامتناع لزمها السعاية بقيمتها، ولا محذور فى ذلك، والحق الذى لا محيص عنه هو ما يدل عليه ظاهر الحديث من صحة جعل العتق صداق المعتقة، وليس بيد المانع برهان. وقد أطال البحث فى هذه المسألة شيخ الإسلام الحافظ ابن القيم فى زاد

١٩٥٨ - حدثنا حُبَيْش بن مَبْشَر. ثنا يونس بن محمد. ثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن عكرمة، عن عائشة؛ أن رسول الله ﷺ: "أعتق صفيّة، وجعل عتقها صداقها، وتزوجها".

المعاد (٣/٣٤٩) بما لا مزيد عليه، إن شئت الاطلاع فارجع إليه.

قال المنذرى: اختلف العلماء في ذلك، فقال بعضهم بظاهر الحديث، ولا مهر لها، غير العتق. وقال الآخر: كان ذلك خاصاً لرسول الله ﷺ، لأن الله سبحانه وتعالى أباح له أن يتزوج بغير صداق. وقال الشافعي: هي بالخيار إذا أعتقها، وإن امتنعت من تزويجه فله عليها قيمتها، وقال بعضهم: جعل عتقها صداقها، هو قول أنس، لم يسنده، ولعله تأويل منه إذ لم يسم لها صداقاً، والله أعلم.

وقال الحافظ في الفتح (٩/١٢٩): قال أبو الطيب الطبري من الشافعية وابن المرابط من المالكية ومن تبعهما: إنه قول أنس، قاله ظناً من قبل نفسه، ولم يرفعه، وربما تأيد ذلك عندهم بما أخرجه البيهقي من حديث أميمة، ويقال أمة الله بنت رزينة عن أمها أن النبي ﷺ أعتق صفيّة خطبها وتزوجها وأمهرها رزينة وكان أتى بها مسبية من قرينة والنظير، وهذا لا يقوم حجة، لضعف إسناده، ويعارضه ما أخرجه الطبراني وأبو الشيخ من حديث صفيّة نفسها، قالت: أعتقني النبي ﷺ وجعل عتقي صداقي، وهذا موافق لحديث أنس، وفيه رد من قال إن أنسا قال ذلك، بناء على ما ظنه.

والحديث أخرجه أيضاً البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في المجتبى في النكاح، وفي الكبرى (٣/٣١١) والبيهقي في الكبرى (٧/٥٨) وفي المعرفة (٥/٢٥٧) وابن أبي شيبة (٤/١٥٦) والطحطاوي (٢/١١) وأحمد (٣/٩٩) وسعيد بن منصور (١/٢٦٢) والطبراني في الصغير (١/١٣٨). عن ثابت وعبد العزيز، عن أنس رضي الله عنه. إسناده صحيح.

١٩٥٨ - ((حُبَيْش بن مَبْشَر)) بن أحمد بن محمد، الثقفى، أبو عبد الله، الطوسى. وثقه الدارقطنى والذهبي. وقال الخطيب: كان فاضلاً، يعد من عقلاء البغداديين. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، فقيه، سنى، من الحادية عشرة، وكان أخوه جعفر من كبار المعتزلة.

((وجعل)) النبي ﷺ، ((عتقها)) أى صفيّة رضي الله عنها، ((صداقها)) أى مهرها.

والحديث فيه أيضاً دليل على أنه يجوز للسيد أن يجعل عتق جاريتته صداقها.

قال البوصيرى: هذا إسناده صحيح إن كان عكرمة مولى ابن عباس سمع من عائشة، فقد تناقض فيه قول أبي حاتم، فقال فى المراسيل: لم يسمع من عائشة، وقال فى الحرح والتعديل: سمع منها،

(٤٣) باب تزويج العبد بغير إذن سيده

١٩٥٩ - حدثنا أزهر بن مروان. ثنا عبدالوارث بن سعيد. ثنا القاسم بن عبدالواحد، عن عبدالله بن محمد بن عقيل، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا تزوج العبد بغير إذن سيده، كان عاهراً".

ورجح سماعه منها، إن روايته عنها في صحيح البخارى، قاله شيخنا أبو زرعة. وقال ابن المدينى: لا أعلمه سمع من أحد من أزواج النبي ﷺ شيئاً. رواه الدارقطنى في سننه عن يحيى بن محمد بن صاعد وابن مخلد عن حبيش بن مبشر به، وله شاهد في الصحيحين من حديث أبى موسى وأنس بن مالك رضى الله عنهما.

والحديث أخرجه أيضاً العزى في التهذيب (٤١٦/٥) والخطيب في تاريخه (٢٧٢/٨). إسناده صحيح.

٤٣ - باب تزويج العبد بغير إذن سيده

١٩٥٩ - ((القاسم بن عبدالواحد)) بن أيمن، المكي، مولى بنى مخزوم. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من السابعة.

((سيده)) أى مالكة، ((كان عاهراً)) أى زائياً، قلت: المتبادر من التزويج هو العقد، دون الوطى، فكيف يصح أن يكون العبد زانياً بالعقد، وإن أريد الوطى مجازاً يلزم أن يكون الإذن شرطاً للوطى ووطئه لهذه الزوجة، وظاهره عدم جواز العقد أصلاً، لا كونه جائزاً موقوفاً (س).

واستدل بالحديث من قال: إن نكاح العبد لا يصح إلا بإذن سيده، وذلك للحكم عليه بأنه عاهر، والعاهر الزانى. والزنا باطل. وقال داود: إن نكاح العبد بغير إذن مولاه صحيح، لأن النكاح عنده فرض عين، وفروض الأعيان لا تحتاج إلى إذن، وهو قياس فى مقابلة النص، وقال الأمير اليمانى فى السبل (١٢٣/٣): وكأنه لم يثبت لديه الحديث. وقال المظهر: لا يجوز نكاح العبد بغير إذن السيد، وبه قال الشافعى وأحمد، ولا يصير العقد صحيحاً عندهما بالإجازة بعده، وقال أبو حنيفة ومالك: إن أجاز بعد العقد صح، كما ذكره فى المرقاة.

قال البوصيرى: هذا إسناده حسن، رواه أبو داود والترمذى من حديث جابر بن عبدالله رضى الله عنه. تنبيه: قال الشيخ الألبانى فى الإرواء (٣٥٢/٦): انقلب إسناده الحديث على بعض الرواة عند ابن

١٩٦٠ - حدثنا محمد بن يحيى وصالح بن محمد بن يحيى بن سعيد. قالوا: ثنا أبو غسان مالك ابن إسماعيل. ثنا مندل، عن ابن جريج، عن موسى بن عقبة، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "أيما عبد تزوج بغير إذن مواليه، فهو زان".

ماجه، فجعل ابن عمر مكان جابر، وجرى البوصيري على ظاهره فقال في زوائده: "هذا إسناد حسن، رواه أبو داود والترمذي من حديث جابر بن عبد الله". وخفى عليه أنه خطأ، وهو عندي من شيخ ابن ماجه أزهر بن مروان، فإنه ليس بالمشهور كثيرا، وغاية ما ذكر فيه الخزرجي في "الخلاصة"، قال ابن حبان: مستقيم الحديث، وأورده ابن أبي حاتم (٣١٥/١/١) ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا. وقال الحافظ في التقریب: صدوق، فمثله لا يحتج عند المخالفة، وقد خالفه عبد الصمد بن عبد الوارث بن سعيد فقال: حدثني أبي... فذكره بإسناد إلى جابر. أخرجه الحاكم، وكذلك رواه همام ابن يحيى عن القاسم بن عبد الواحد به، أخرجه أحمد والبيهقي وكذلك رواه جماعة آخرون عن ابن عقيل به. فثبت بذلك خطأ رواية ابن ماجه، والله الموفق.

نعم قد روى الحديث عن ابن عمر مرفوعا، فرواه أبو قتيبة عن عبد الله ابن عمر عن نافع عنه، أخرجه أبو داود وقال: هذا الحديث ضعيف، وهو موقوف، وهو قول ابن عمر. قلت: وإسناد أبي داود هكذا: حدثنا عقبة بن مكرم ثنا أبو قتيبة به، وهذا سند رجاله ثقات، رجال الصحيح، غير عبد الله بن عمر، وهو العمري الكبير، وهو ضعيف، وقد رواه عبد الله بن نمير عنه به موقوفا، أخرجه البيهقي. ورواه مندل بن علي عن ابن جريج عن موسى بن عقبة عن نافع به مرفوعا أخرجه الدارمي وابن ماجه (رقم ١٩٦٠).

قلت: ومندل ضعيف، وابن جريج مدلس، وقد عنعنه.

والحديث حسن أخرجه أيضا أبو داود والترمذي في النكاح، والدارمي (١٥٢/٢) وابن الجارود (٢٣٠) والحاكم (١٩٤/٢) والبيهقي (١٢٧/٧) والطحاوي في المشكل (٢٩٧/٣) وعلي المتقى في الكنز (٣٢٩/١٦) وأحمد (٣٠١/٣) وأبو نعيم في الحلية (٣٣٣/٧) من طرق عن عبد الله بن محمد بن عقيل، عن جابر. وقال الترمذي: حديث حسن. وقال الحاكم: صحيح الإسناد. ووافقه الذهبي. والصواب قول الترمذي، للخلاف المعروف في ابن عقيل.

١٩٦٠ - وقد تقدم شرحه تحت الحديث السابق.

(٤٤) باب النهي عن نكاح المتعة

١٩٦١ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا بشر بن عمر. ثنا مالك بن أنس، عن ابن شهاب، عن عبد الله والحسن، ابني محمد بن علي، عن أبيهما، عن علي بن أبي طالب؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن متعة النساء يوم خيبر،.....

قال البوصيري: هذا إسناد فيه مندل بن علي، وهو ضعيف، رواه أبو داود في سننه من طريق عبد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر عن النبي ﷺ "إذا نكح العبد بغير إذن مولاه فنكاحه باطل". قال أبو داود: هذا الحديث ضعيف، وهو موقوف، وهو قول ابن عمر. والحديث أخرجه أيضا أبو داود في النكاح، والدارمي (٧٥/٢) والطرطوسي في مسند ابن عمر (٤٨) من طريقين عن نافع، والسند إليه ضعيف، وكان حديث ابن عمر غير محفوظ، والله أعلم. قلت: ولكن الحديث حسن بما قبله.

٤٤ - باب النهي عن نكاح المتعة

١٩٦١ - ((عبد الله)) بن محمد بن علي بن أبي طالب، الهاشمي، أبي هاشم بن الحنفية. وثقه النسائي والمجلى. وقال ابن سعد: كان صاحب علم ورواية، وكان ثقة، قليل الحديث. وقال الحافظ: ثقة، قرنه الزهري بأخيه الحسن، من الرابعة.

((الحسن)) بن محمد بن علي بن أبي طالب، الهاشمي، أبي محمد، المدني، وأبوه ابن الحنفية. قال المجلى: مدني، تابعي، ثقة. وقال الحافظ: ثقة، فقيه، يقال: إنه أول من تكلم بالإرجاء، من الثالثة.

((نهي عن متعة النساء)) هي النكاح لأجل معلوم أو مجهول، كقدوم زيد، سمي بذلك لأن الغرض منها مجرد الاستمتاع، دون التوالد وغيره من أغراض النكاح، وهي حرام بالكتاب والسنة، أما السنة: فما ذكره المصنف وغيره، وأما الكتاب فقوله تعالى: ﴿إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾، والمتمتع بها ليست واحدة منهما بالاتفاق فلا تحل، أما أنها ليست بمملوكة فظاهر، وأما أنها ليست بزوجة فلأن الزواج له أحكام كالإرث وغيره، وهي منعدمة بالاتفاق (س).

قال الإمام الشوكاني في السيل الجرار (٢/٢٦٧): اعلم أن النكاح الذي جاءت به هذه الشريعة هو النكاح الذي يعقده الأولياء للنساء، وقد بالغ الشارع في ذلك. حتى حكم بأن النكاح الواقع بغير

ولى باطل، وكرر ثلاثاً، ثم النكاح الذى جاءت به هذه الشريعة هو النكاح الذى أوجب الشارع فيه إسهاد الشهود، كما ثبت ذلك بالأحاديث، ثم النكاح الذى شرعه الشارع هو النكاح الذى يحصل به التوارث ويثبت به النسب ويترتب عليه الطلاق والعدة. وإذا عرفت هذا فالمتعة ليست بنكاح شرعى، وإنما هى رخصة للمسافر مع الضرورة، وخلاف فى هذا، ثم لا خلاف فى ثبوت الحديث المتضمن للنهى عنها إلى يوم القيامة، وليس بعد هذا شىء، ولا تصلح معارضته بشىء مما زعموه، وما ذكروه من أنه استمتع بعض الصحابة بعد موته ﷺ فليس هذا بيدع، فقد يخفى الحكم على بعض الصحابة، ولهذا صرح عمر بالنهى عن ذلك، وأسنده إلى نهيه ﷺ لما بلغه أن بعض الصحابة تمتع، فالحجة إنما هى فيما يثبت عن رسول الله ﷺ لا فيما فعله فرد، أو أفراد من الصحابة.

وأما المراوغة بأن التحليل قطعى، والتحریم ظنى، فذلك مدفوع، بأن استمرار ذلك القطعى ظنى بلا خلاف، والنسخ إنما هو للاستمرار، لا لنفى ما قد وقع، فإنه لا يقوله عاقل بأنه ينسخ ما قد فرغ من فعله، ثم قد أجمع المسلمون على التحريم ولم يبق على الجواز إلا الرافضة، وليسوا ممن يحتاج إلى دفع أقوالهم، ولا هم ممن يقدح فى الإجماع، فإنهم فى غالب ما هم عليه مخالفون للكتاب والسنة ولجميع المسلمين. قال ابن المنذر: جاء عن الأوائل الرخصة فيها معنى المتعة. ولا أعلم اليوم أحداً يجيزها إلا بعض الرافضة. وقال القاضى عياض: أجمع العلماء على تحريمها إلا الروافض. وقال ابن بطال: وأجمعوا الآن على أنه متى وقع: يعنى المتعة. أبطل، سواء كان قبل الدخول، أو بعده. وقال الخطائى فى المعالم: تحريم نكاح المتعة كالإجماع، إلا عن بعض الشيعة بين المسلمين، وقد كان ذلك مباحاً فى صدر الإسلام ثم حرمه فى حجة الوداع، وذلك فى آخر أيام رسول الله ﷺ. فلم يبق اليوم فيه خلاف بين الأئمة، إلا شيئاً ذهب إليه بعض الروافض. وقال القرطبى: الروايات كلها متفقة على أن زمن إباحة المتعة لم يطل، وأنه حرم، ثم أجمع السلف والخلف على تحريمها، إلا من لا يلتفت إليه من الروافض، كذا فى السيل الحرار (١٥٤/٦).

وقال السيد سابق فى فقه السنة (٤٢/٢): هو زواج متفق على تحريمه بين أئمة المذاهب، وقالوا: إنه إذا انعقد يقع باطلاً، واستدلوا على هذا: أولاً: أن هذا الزواج لا تتعلق به الأحكام الواردة فى القرآن بصدد الزواج والطلاق والعدة والميراث، فيكون باطلاً كغيره من الأنكحة الباطلة.

ثانيا: أن الأحاديث جاءت مصرحة بتحريمه، فمن سيرة الجهنى أنه غزا مع النبي ﷺ في فتح مكة فأذن لهم رسول الله ﷺ في متعة النساء، قال: فلم يخرج منها حتى حرمها رسول الله ﷺ. وفي رواية ابن ماجه الآتية: أن رسول الله ﷺ حرم المتعة، فقال: "يا أيها الناس-إني كنت أذنت لكم في الاستمتاع، ألا وإن الله قد حرمها إلى يوم القيامة".

ثالثا: أن عمر رضى الله عنه حرمها، وهو على المنبر أيام خلافته، وأقره الصحابة رضى الله عنهم، وما كانوا يقرّوه على خطأ لو كان مخطئا.

رابعا: قال الخطائى: تحريم المتعة كالإجماع، إلا عن بعض الشيعة، ولا يصح على قاعدتهم في الرجوع فى المخالفات إلى على، فقد صح عن على أنها نسخت. ونقل البيهقى عن جعفر بن محمد أنه سئل عن المتعة، فقال: هى الزنا بعينه.

خامسا: ولأنه يقصد به قضاء الشهوة، ولا يقصد به التناسل، ولا المحافظة على الأولاد، وهى المقاصد الأصلية للزواج، فهو يشبه الزنا من حيث قصد الاستمتاع دون غيره.

ثم هو يضر بالمرأة، إذ تصبح كالسلعة التى تنتقل من يد إلى يد، كما يضر بالأولاد، حيث لا يجدون البيت الذى يستقرون فيه ويتعهدهم بالتربية والتأديب.

تحقيق مذهب ابن عباس فى المتعة:

اعلم أنه قد روى عن بعض الصحابة وبعض التابعين: أن زواج المتعة حلال، واشتهر ذلك عن ابن عباس رضى الله عنه، وفى تهذيب السنن: وأما ابن عباس فإنه سلك هذا المسلك فى إباحتها عند الحاجة والضرورة. ولـ يُحِبُّها مطلقا، فلما بلغه إكثار الناس منها رجع، وكان يحمل التحريم على من لم يحتج إليها.

وقد روى الرجوع عن ابن عباس جماعة، منهم محمد بن خلف القاضى المعروف بوكيع فى كتابه الفرر من الأخبار بسنده المتصل بسعيد بن جبير قال لابن عباس: ما تقول فى المتعة؟ فقد أكثر الناس فيها، حتى قال فيها الشاعر، قال: وما قال؟ قال:

قد قلت للشيوخ لما طال مجلسه يا صاح هل لك فى فتوى ابن عباس
وهل ترى رخصة الأطراف آنسة تكون مثواك حتى مصدر الناس

قال: وقد قال فيه الشاعر؟ قلت: نعم، قال: فكرهها، أو نهى عنها.

ورواه الخطابي أيضا بإسناده إلى سعيد بن جبير قال: قلت لابن عباس: هل تدري ما صنعت؟ وبم أفتيت؟ قد سارت بفتياك الركبان. وقالت فيه الشعراء: قال: وما قالوا؟ فذكر البيتين. فقال: "إنا لله وإنا إليه راجعون. والله ما بهذا أفتيت، ولا هذا أردت. ولا أحللت إلا مثل ما أحل الله الميتة والدم ولحم الخنزير، وما تحل إلا للمضطر، وما هي إلا كالميتة والدم ولحم الخنزير" قال الخطابي: فهذا يبين لك أنه إنما سلك فيه مسلك القياس وشبهه بالمضطر إلى الطعام وهو قياس غير صحيح، لأن الضرورة في هذا الباب لا تتحقق كهي في باب الطعام الذي به قوام الأنفس وبعدهم يكون التلف. وإنما هذا من باب غلبة الشهوة ومصايرتها ممكنة، وقد تحسم مادتها بالصوم والصلاح، فليس أحدهما في حكم الضرورة، كالأخر، والله أعلم.

وروى الرجوع أيضا البيهقي وأبو عوانة في صحيحه، قال في الفتح بعد أن ساق عن ابن عباس روايات الرجوع، وساق حديث سهل بن سعد عند الترمذي بلفظ "إنما رخص النبي ﷺ في المتعة لعزبة كانت بالناس شديدة"، ثم نهى عنها بعد ذلك، ما لفظه فهذه أخبار يقوى بعضها بعضا.

تحقيق الإمام الشوكاني:

قال الشوكاني: وعلى كل حال فنحن متعبدون بما بلغنا عن الشارع، وقد صح لنا عنه التحريم المؤبد، ومخالفة طائفة من الصحابة له غير قاذحة في حجته، ولا قائمة لنا بالمعذرة عن العمل به، كيف والجمهور من الصحابة قد حفظوا التحريم وعملوا به، ورووه لنا حتى قال ابن عمر. فيما أخرجه عنه ابن ماجه بإسناد صحيح: أن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثا، ثم حرمها، والله لا أعلم أحدا تمتع وهو محصن إلا رجتمه بالحجارة". وقال أبو هريرة فيما يرويه عن النبي ﷺ "هدم المتعة الطلاق والعدة والميراث". أخرجه الدارقطني وحسنه الحافظ، ولا يمنع من كونه حسنا كون في إسناده مؤمل بن إسماعيل، لأن الاختلاف فيه لا يخرج حديثه عن حد الحسن، إذا انضم إليه من الشواهد ما يقويه، كما هو شأن الحسن لغيره.

وأما ما يقال من أن تحليل المتعة مجمع عليه، والمجمع عليه قطعي، وتحريمها مختلف فيه، والمختلف فيه ظني، والظني لا ينسخ القطعي، فيجاب عنه.

وعن لحوم الحمر الإنسية.

١٩٦٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبدة بن سليمان، عن عبد العزيز بن عمر، عن الربيع بن سبرة، عن أبيه؛ قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ في حجة الوداع.....

أولا: بمنع هذه الدعوى (أعنى كُون القطعى لا ينسخه الظنى) فما الدليل عليها؟ ومجرد كونها مذهب الجمهور غير مقنع لمن قام في مقام المنع يسأل خصمه عن دليل العقل والسمع بإجماع المسلمين.
وثانيا: بأن النسخ بذلك الظنى إنما هو لاستمرار الحل، والاستمرار ظنى، لا قطعى، وأما قراءة ابن عباس وابن مسعود وأبي بن كعب وسعيد بن جبيرة "فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى". فليست بقرآن عند مشروطى التواتر، ولا سنة، لأجل روايتها قرآنا، فيكون من قبيل التفسير للآية، وليس ذلك بحجة، وأما من لم يشترط التواتر، فلا مانع من نسخ ظنى القرآن بظنى السنة، كما تقرر في الأصول^(١).

((الإنسية)) بكسر وسكون، نسبة إلى الإنس، وهم بنو آدم، أو بضم فسكون نسبة إلى الأنس، خلاف الوحش، أو بفتحين نسبة إلى الأنسية، بمعنى الأنس أيضا، والمراد هي التى تألف البيوت.
وفى الحديث دلالة على تحريم لحوم الحمر الإنسية، وهو مذهبنا ومذهب العلماء كافة إلا طائفة يسيرة من السلف، فقد روى عن ابن عباس وعائشة وبعض السلف إباحته، وروى عنهم تحريمه، وروى عن مالك كراهته وتحريمه.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى المغازى ومالك ومسلم والنسائى فى المحتبى فى النكاح، وفى الكبرى (٣/٣٢٨) والترمذى فى النكاح وابن حبان (٩/٤٥٠) والبيهقى فى الكبرى (٧/٢٠١) وفى الصغير (٣/٥٧) وفى المعرفة (٥/٣٤١) وأحمد (١/٧٩) والحميدى (١/٢٢) وأبونعيم فى الحلية (٥/٣٦٣). إسناده صحيح.

١٩٦٢ - ((فى حجة الوداع)) والصواب "يوم الفتح"، كما وقع فى مسلم، قال ابن القيم فى زاد المعاد قول من قال: "عام حجة الوداع"، وهم من بعض الرواة، سافر فيه وهمه من "فتح مكة"، إلى "حجة الوداع"، كما سافروهم معاوية من "عمرة الجعرانة"، إلى "حجة الوداع"، حيث قال: "قصرت عن رسول الله ﷺ بمشقص على المروة فى حجته"، وسفر الوهم من زمان إلى زمان، ومن مكان إلى (١) وأفرد الشارح فى هذه المسألة كتابا ضخما بالأردية ورد فيه تمسكات الشيعة فأحسن وأجاد. (عطاء الرحمن أشرف)

فقالوا: يا رسول الله! إن العزبة قد اشتدت علينا. قال: "فاستمعوا من هذه النساء". فأتيناهن. فأبين أن ينكحنا إلا أن نجعل بيننا وبينهن أجلا. فذكروا ذلك للنبي ﷺ. فقال: "اجعلوا بينكم وبينهن أجلا". فخرجت أنا وابن عم لي. معه برد ومعى برد. وبرده أجود من بردى وأنا أشب منه. فأتينا على امرأة، فقالت برد كبرد. فتزوجتها فمكثت عندها تلك الليلة. ثم غدوت ورسول الله ﷺ قائم بين الركن والباب، وهو يقول: "أيها الناس! إني قد كنت أذنت لكم في الاستمتاع. ألا وإن الله قد حرمها إلي يوم القيامة."

مكان، ومن واقعة إلى واقعة، كثيرا ما يعرض للحفاظ فمن دونهم.

وقال الشوكاني في النيل (١٥٦/٦) أما رواية النهي عنها في حجة الوداع فهو اختلاف على الربيع

بن سبرة، والرواية عنه بأن النهي في يوم الفتح أصح وأشهر.

((العزبة)) - بضم عين مهملة وسكون زاي معجمة - أى التجرد عن النساء، ويحتمل أن يكون

بغير معجمة وراء مهملة، أى الفراق عن الأوطان، لما فيه من الفراق عن الأهل، والأول أوجه وأشهر.

((فأبين)) من الإباء، أى امتنع، ((برد كبرد)) أى يكفى كل منهما مقام صاحبه، ولا عبرة بالجوذة بعد

ذلك، فإنها لا تساوى جوذة الرجل (س). وقال فى إنجاح الحاجة، أى لما رأت شبابه وجماله مالت

نفسها إليه، ولم تَميل إلى جوذة بُرد أخيه، واعتذرت بأن البُرد مماثل للبُرد، فلا ترجيح لأحدهما على

الآخر، ((قد حرمها إلى يوم القيامة)) فى هذا الحديث التصريح بالمنسوخ والناسخ فى حديث واحد.

من كلام رسول الله ﷺ كحديث "كنت نهيتكم عن زيارة القبور فزوروها". وفيه التصريح بتحريم

نكاح المتعة إلى يوم القيامة، وأنه يتعين تأويل قوله فى حديث مسلم أنهم كانوا يتمتعون إلى عهد أبى

بكر وعمر وعلى أنهم لم يبلغهم الناسخ.

واحتج المحيزون بظاهر قوله تعالى: ((فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً))،

والاستدلال بها من ثلاثة أوجه، أحدها أنه ذكر الاستمتاع، ولم يذكر النكاح، والاستمتاع والتمتع

واحد، والثانى: أنه تعالى أمر بإيتاء الأجر، وحقيقة الإجارة والتمتع عقد الإجارة على منفعة البضع،

والثالث: أنه تعالى أمر بإيتاء الأجر بعد الاستمتاع، وذلك يكون فى عقد الإجارة والتمتع، فأما المهر

فإنما يجب فى النكاح بنفس العقد، ويؤخذ الزوج بالمهر أولا، ثم يمكن من الاستمتاع، فدلّت الآية

الكريمة على جواز عقد المتعة، وأيدوا استدلالهم بها بأنها فى قراءة أبى: "فما استمتعتم به منهن إلى

أجل مسخى"، وكذلك قرأ ابن عباس وابن مسعود رضى الله عنهم .

ولنا الكتاب والسنة والإجماع والمعقول، أما الكتاب الكريم فقوله عزوجل: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ، إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾، حرم الله تعالى الجماع إلا بأحد شيئين، والمتعة ليست بنكاح ولا بملك يمين، فيبقى على التحريم، والدليل على أنها ليست بنكاح، أنها ترتفع من غير طلاق ولا فرقة، ولا يجرى التوارث بينهما، فدل على أنها ليست بنكاح فلم تكن هي زوجة له، وقوله تعالى في آخر الآية: ﴿فَمَنْ أَبْغَىٰ وَرَاءَ ذَلِكَ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْعَادُونَ﴾، سمي مبتغى وراء ذلك عاديا، فدل على حرمة الوطئ بدون الشيئين، وقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَكْرَهُوا نِكَاحَ فِئَاطِكُمْ عَلَىٰ الْبِغَاءِ﴾، وكان ذلك منهم إجارة الإمام فنهى الله عزوجل عن ذلك وسماه بغاء، فدل على الحرمة.

وأما السنة: فما روى عن علي وسيرة الجهنى، كما عند المصنف، وعن عبدالله بن عمر أنه قال: "نهى رسول الله ﷺ يوم خيبر عن متعة النساء وعن لحوم الحمر الأهلية"، وروى أن رسول الله ﷺ كان قائما بين الركن والمقام وهو يقول: "إني كنت أذنت لكم فى المتعة، فمن كان عنده شىء فليفارقه، ولا تأخذوا مما آتيتموهن شيئا، فإن الله قد حرمها إلى يوم القيامة".

وأما الإجماع: فإن الأمة بأسرهم امتنعوا عن العمل بالمتعة مع ظهور الحاجة لهم إلى ذلك.

وأما المعقول: فهو أن النكاح ما شرع لاقتضاء الشهوة، بل لأغراض ومقاصد، يتوسل به إليها، واقتضاء الشهوة بالمتعة لا يقع وسيلة إلى المقاصد فلا يشرع وأما الآية الكريمة فمعنى قوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ﴾، أى فى النكاح، لأن المذكور فى أول الآية وآخرها هو النكاح، فإن الله تعالى ذكر أجناسا من المحرمات فى أول الآية فى النكاح، وأباح ما وراءها بالنكاح، بقوله عزوجل: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ﴾، أى بالنكاح، وقوله تعالى: ﴿مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ﴾، أى متناكحين غير زانين. وقال تعالى فى سياق الآية الكريمة: ﴿وَمَنْ لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنْكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ﴾، ذكر النكاح لا إجارة والمتعة، فيصرف قوله: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ﴾، إلى الاستمتاع فى النكاح.

وأما قوله سمي الواجب أجرا، فنعم، المهر فى النكاح يسمى أجرا، قال الله عزوجل: ﴿فَإِنْ كُنْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابٍ فَأَنْكِحُوا بِيَدْنِ أَهْلِيكُمْ وَأَتَوْهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾، أى مهورهن. وقال سبحانه وتعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا

فمن كان عنده منهن شيء فليخل سبيلها. ولا تأخذوا مما آتيتوهن شيئا".

أَحَلَّنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ اللَّائِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ).

وقوله أمر تعالى بإيتاء الأجر بعد الاستمتاع بهن، والمهر يجب بنفس النكاح، ويؤخذ قبل الاستمتاع، قلنا: قد قيل في الآية الكريمة تقديم وتأخير، كأنه تعالى قال: "فاتوهن أجورهن إذا استمتعتم به منهن"، أي إذا أردتم الاستمتاع بهن، كقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾، أي إذا أردتم تطليق النساء، على أنه إن كان المراد من الآية الإجارة والتمتع فقد صارت منسوخة بما تلونا من الآيات وروينا من الأحاديث.

وأما القراءة التي ينقلونها عن تقدم من الصحابة فهي شاذة. قال ابن جرير في تفسيره جامع البيان (١٣/٤): وقد دللنا على أن المتعة على غير النكاح الصحيح حرام. في غير هذا الموضع من كتبنا بما أغنى من إعادته في هذا الموضع، وأما ما روى عن أبي بن كعب وابن عباس من قراءة تهما: "فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى"، فقراءة بخلاف ما جاءت به مصاحف المسلمين، وغير جائز لأحد أن يلحق في كتاب الله تعالى شيئا لم يأت به الخبر القاطع العذر عن لا يجوز خلافه.

وقال أبو بكر الرازي: لا يجوز إثبات "الأجل" في التلاوة عند أحد من المسلمين، فالأجل إذا غير ثابت في القرآن، ولو كان فيه ذكر الأجل لما دل أيضا على متعة النساء، لأن الأجل يجوز أن يكون داخلا على المهر، فيكون تقديره فما دخلتم به منهن بمهر إلى أجل مسمى، فاتوهن مهورهن عند حلول الأجل. وفي فحوى الآية من الدلالة على أن المراد النكاح، دون المتعة، كما تقدم، كذا في فتح الملهم (٤٤٤/٣). وقال الشوكاني في النيل (١٥٧/٦): وأما قراءة ابن عباس وابن مسعود وأبي بن كعب وسعيد بن جبيرة: "فما استمتعتم به منهن إلى أجل مسمى". فليست بقرآن عند مشرطي التواتر ولا سنة لأجل روايتها قرآنا فيكون من قبيل التفسير.

((فليخل سبيلها)) قال السندی، رواه بالتذكير، أي سبيله على اعتبار لفظ "شيء". وبالتأنيث

على اعتبار أن المراد به المرأة.

والحديث أخرجه أيضا مسلم وأبو داود في النكاح، والبيهقي في الكبرى (٢٠٤/٧) وفي المعرفة (٣٤٣/٥) وفي الصغير (٥٩/٣) والبغوي (١٠٠/٩) وابن حبان (٤٥٤/٩) وابن أبي شيبة (٢٩٢/٤) والدارمي (١٤٠/٢) وابن الجارود (٢٣٤) وأبو يعلى (٢٣٨/٢) والشافعي (٣٣/٢) والباغندي في مسند

١٩٦٣ - حدثنا محمد بن خلف العسقلاني . ثنا الفريابي، عن أبان بن أبي حازم، عن أبي بكر بن حفص، عن ابن عمر؛ قال: لما ولي عمر ابن الخطاب، خطب الناس فقال: إن رسول الله ﷺ أذن لنا في المتعة ثلاثاً، ثم حرمها. والله! لا أعلم أحداً يتمتع وهو مُحَصَّنٌ إلا رجمته بالحجارة. إلا أن يأتيني بأربعة يشهدون أن رسول الله أحلها بعد إذ حرمها.

عمر بن عبدالعزيز (٩٣) وأبونعيم في الحلية (٣٦٣/٥) والخطيب في تاريخه (٣٢٨/٤) من طرق عن الربيع بن سبرة عن أبيه، رضى الله عنه. إسناده صحيح.

١٩٦٣ - ((أبان بن أبي حازم)) هو أبان بن عبدالله بن أبي حازم بن صخر بن العيلة، البجلي، الأحمسي، الكوفي.

((عن أبي بكر بن حفص)) هو عبدالله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص، الزهري، المدني، مشهور بكنيته. وثقه النسائي والمعالي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الخامسة. ((ثلاثاً)) أى ثلاث مرات، أو ثلاث ليالٍ، ((و رجمته بالحجارة)) أى إذا دخل بها بذلك العقد لكونه زنى، ((بأربعة)) كأنه قاس رفع الحديث على ثبوته.

قال البوصري: هذا إسناده فيه مقال، أبو بكر بن حفص اسمه إسماعيل، الأيلي. ذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن أبي حاتم عن أبيه: كُتِبَ عنه وعن أبيه، وكان أبوه يكذب. قلت: لا بأس به، قال: لا يمكنني أن أقول: لا بأس به، انتهى. وأبان بن أبي حازم مختلف فيه، وأصله في الصحيحين وغيرهما من حديث علي بن أبي طالب. وفي مسلم وغيره من حديث سبرة بن معبد.

قلت: قول البوصيري "أبو بكر بن حفص اسمه إسماعيل الأيلي" ليس بصحيح، بل اسمه عبدالله بن حفص بن عمر بن سعد بن أبي وقاص.

والحديث أخرجه أيضاً الدارقطني (٢٥٨/٣) والبيهقي في الكبرى (٢٠٢/٧). إسناده حسن.

(٤٥) باب المحرم يتزوج

١٩٦٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يحيى بن آدم. ثنا جرير بن حازم. ثنا أبو فزارة، عن يزيد بن الأصم. حدثني ميمونة بنت الحارث؛ أن رسول الله ﷺ تزوجها وهو حلال. قال: وكانت خالتي وخالة ابن عباس.

١٩٦٥ - حدثنا أبو بكر بن خلاد. ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن جابر بن زيد، عن ابن عباس؛ أن النبي ﷺ نكح وهو محرم.

٤٥ - باب المحرم يتزوج

١٩٦٤ - ((تزوجها، وهو حلال)) أى تزوج رسول الله ﷺ ميمونة بنت الحارث، الهلالية، سنة سبع، ((قال)) يزيد بن الأصم.

والحديث أخرجه أيضا مسلم فى النكاح، وابن حبان (٤٤٣/٩) والبيهقى (٦٦/٥) وأحمد (٣٣٣/٦) والطبرانى فى الكبير (٤٣٧/٢٣). عن يزيد بن الأصم، عن ميمونة رضى الله عنها. إسناده صحيح.

١٩٦٥ - ((نكح وهو محرم)) بهذا أخذ علماؤنا، فحوزوا نكاح المحرم (س).

قال فى الروضة الندية (٢٥٠/١) وأما ما فى الصحيحين وغيرهما "أن النبي ﷺ تزوج ميمونة، وهو محرم"، فقد عارضه ما فى صحيح مسلم وغيره من حديث ميمونة، وما أخرجه أحمد والترمذى وحسنه. من حديث أبى رافع أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة حلالا، وكان أبو رافع السفير بين رسول الله ﷺ وبين ميمونة، وهما أعرف بذلك.

والحديث السابق (ميمونة بنت الحارث) يرد على من خالفه وذهب إلى جوازه ولهذا ورد فى حديث آخر: أن أبان قال لعمر بن عبيد الله حين أراد النكاح وهو محرم: ألا أراك عراقيا، جافيا، أى أخذ بمذهبهم فى هذا، وفى لفظ "أعرايا"، بدل "عراقيا"، وهو الصواب، أى جاهلا بالسنة.

وقال الشاه ولى الله فى "الحجة الله البالغة" ولا يخفى عليك أن الأخذ بالاحتياط أفضل. يعنى الأخذ بحديث عثمان الناطق بالتحريم.

وقال الحافظ فى الفتح (٤٥/٤): وجاء عن ميمونة نفسها أنه كان حلالا، وعن أبى رافع مثله، وأنه

١٩٦٦ - حدثنا محمد بن الصباح. ثنا عبدالله بن رجاء المكي، عن مالك ابن أنس، عن نافع، عن نبيه بن وهب،

كان الرسول إليها.

قلت: لا حجة لهم برواية ابن عباس هذه، لأنها مخالفة لرواية أكثر الصحابة، ولم يروها كذلك إلا ابن عباس وحده. وانفرد به. قاله القاضي عياض، ولأن سعيد بن المسيب وغيره وهموه في ذلك. وخالفته ميمونة وأبورافع، فرَوَّاه أنه ﷺ نكحها وهو حلال، وهو أولى بالقبول، لأن ميمونة هي الزوجة، وأبورافع هو السفير بينهما، فهما أعرف بالواقعة من ابن عباس، لأنه ليس له من التعلق بالقصة ما لهما، ولصغره حينئذ عنهما، إذ لم يكن في سنهما ولا يقرب منه فإن لم يكن وهما فهو قابل للتأويل بأنه تزوجها في أرض الحرم وهو حلال، فأطلق ابن عباس على من في الحرم أنه محرم. وعلى كل حال فالقول المحقق في جوابه بأن رواية صاحب القصة والسفير فيها أولى، لأنه أخبر وأعرّف بها، والله أعلم.

وقال الحافظ ابن القيم في زاد المعاد (٣/٣٧٢): عن سعيد بن المسيب قال: وهم ابن عباس، في تزويج ميمونة وهو محرم، وقد روى مالك في الموطأ عن ربيعة بن أبي عبدالرحمن عن سليمان بن يسار أن رسول الله ﷺ بعث أبا رافع مولاه ورجلا من الأنصار فزوجه ميمونة بنت الحارث، ورسول الله ﷺ بالمدينة، قبل أن يخرج". وهذا وإن كان ظاهره الإرسال فهو متصل، لأن سليمان ابن يسار رواه عن أبي رافع: أن رسول الله ﷺ تزوج ميمونة وهو حلال، وبنى بها وهو حلال، وكنت الرسول بينهما"، وسليمان بن يسار مولى ميمونة، وهذا صريح في تزوجها بالوكالة، قبل الإحرام.

والحديث أخرجه أيضا البخاري ومسلم في النكاح، والترمذي والنسائي في الحج، والدارمي (٣٧/٣) والبيهقي (٧/٢١٠) وابن حبان (٩/٤٣٩) والطحاوي في شرح المعاني (٢/٢٦٩) وابن سعد في الطبقات (٨/١٣٦) من طرق عن عمرو بن دينار بهذا الإسناد. إسناده صحيح لكنه شاذ فقد ثبت عن النبي ﷺ من حديث عثمان بن عفان رضى الله عنه وهو الآتى بعد هذا أنه قال (المحرم لا ينكح ولا يُنكح).

١٩٦٦ - ((نبيه بن وهب)) بن عثمان، العبدري، المدني. وثقه النسائي. وقال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث، أحاديثه حسان. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من صغار الثالثة.

عن أبان بن عثمان بن عفان، عن أبيه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "المحرم لا يَنْكِح ولا يُنْكَح ولا يخطب".

((أبان بن عثمان بن عفان)) الأموى، أبى سعيد، وقيل هو أبو عبد الله. قال عمرو بن شعيب: ما رأيت أحدا أعلم بحديث ولا فقه منه. وقال العجلي: مدنى، تابعى، ثقة، من كبار التابعين. وقال ابن سعد: كان ثقة، وله أحاديث. وقال الحافظ: مدنى، ثقة، من الثالثة.

((المُحْرِمُ لا يَنْكِح)) بفتح الياء، أى لا يعقد لنفسه، ((ولا يَنْكِح)) بضم الياء، أى ولا يعقد لغيره، ((ولا يخطب)) كينصُرُ، من الخطبة بكسر الخاء، وهذا يمنع تأويل النكاح فى الحديث بالجماع كما قيل. وكل منها يحتمل النهى والنفى، والنفى بمعنى النهى، والجمهور أخذوا بهذا الحديث، ورأوا أن حديث ابن عباس وهم، لما جاء عن ميمونة، لكونها صاحبة الواقعة، فهى أعلم بها من غيرها، وابن عباس ممن خالفه، فرجحوا حديث ميمونة وأبى رافع لكونه كان سفيرا بين النبى ﷺ وبينها، وابن عباس كان إذ ذاك صغيرا، ولكون حديثهما أوفق بالحديث القولى الذى رواه عثمان رضى الله عنه. وقالوا: ولو سُلِّم أن حديث ابن عباس يعارض حديث ميمونة يسقط الحديثان للتعارض، ويبقى حديث عثمان القولى سالما عن المعارضة، فيؤخذ به، ولو سُلِّم أن حديث ابن عباس لا يسقط ولا يعارضه حديث ميمونة وأبى رافع، فلا شك أنه حكاية فعل، يحتمل الخصوص، وحديث عثمان قول نص فى التشريع فيؤخذ به قطعا على مقتضى القواعد، وقال بعضهم: بل حديث ابن عباس أرجح سندا، فقد أخرج الستة فلا يعارضه شيء من حديث ميمونة وأبى رافع، والأصل فى الأفعال العموم، فيقدم على حديث عثمان أيضا، فيؤخذ به دون غيره، والله أعلم (س).

قلت: وحديث المنع فيه الحظر، فيقدم على حديث الإباحة، وإذا جاء الوهم من ابن عباس فى مقابلة ميمونة وأبى رافع وقابله حديث النهى أيضا فلا يفيد كون حديثه فى الستة. قال الحافظ فى الفتح (١٦٥/٩): وحديث ابن عباس واقعة عين، تحتمل أنواعا من الاحتمالات، فمنها: أن ابن عباس كان يرى أن من قلد الهدى يصير محرما، والنبى ﷺ كان قلد الهدى فى عمرته تلك، التى تزوج بها ميمونة، فيكون إطلاقه أنه ﷺ تزوجها وهو محرم، أى عقد عليها بعد أن قلد الهدى وإن لم يكن تلبس بالإحرام، ومنها: أن قول ابن عباس: تزوج ميمونة وهو محرم، أى داخل الحرم أو فى الشهر الحرام، ويقال لمن هو فى الحرم: محرم، وإن كان حلالا، وهى لغة شائعة معروفة.

قال الأعمش:

قتلوا كسرى بليل محرم
أى فى الشهر الحرام. وقال آخر:

قتلوا ابن عفان الخليفة محرماً

أى فى البلد الحرام. وإلى هذا التأويل جنح ابن حبان، فحزم به فى صحيحه.

وقال العارف الدهلوى فى الحجة البالغة (٥٩/٢): السير فيه أن النكاح من الارتفاقات المطلوبة

أكثر من الصيد، ولا يقاس الإنشاء على الإبقاء، لأن الفرح والطرب إنما يكون فى الابتداء.

وقد رجح صاحب التعليق الممجد، المنع بوجوه تليق أن تراجعها.

وقال الحافظ ابن عبد الهادى فى تنقيح التحقيق (١٠٤/٢) وقد ذكر حديث ابن عباس، وقد عد

هذا من الغلطات التى وقعت فى الصحيح، وميمونة أخبرت أن هذا ما وقع، والإنسان أعرف بحال

نفسه، قالت: "تزوجنى رسول الله ﷺ وأنا حلال، بعد رجعتنا من مكة"، رواه أبو داود عن موسى بن

إسماعيل نحوه، "تزوجنى النبى ﷺ ونحن حلال بسرف".

قال الشيخ الألبانى فى الإرواء (٢٢٨/٤): وسند أبى داود صحيح على شرط مسلم، وقد أخرجه

فى صحيحه، دون ذكر "سرف"، وأخرجه أحمد (٣٣٢/٦) باللفظ الأول الذى فى التنقيح، وهو على

شرط مسلم أيضاً، وأخرج مالك، وعنه البيهقى والدارقطنى عن أبى غطفان عن أبيه: "أن عمر فرّق

بينهما، يعنى رجلاً تزوج، وهو محرم.

قلت: وهذا سند صحيح على شرط مسلم، ثم روى مالك عن نافع أن عبد الله بن عمر كان يقول:

"لا ينكح المحرم ولا يخطب على نفسه ولا على غيره"، وسنده صحيح، وروى البيهقى عن على

قال: "لا ينكح المحرم، فإن نكح ردّ نكاحه"، وسنده صحيح أيضاً.

وإتفاق هؤلاء الصحابة على العمل بحديث عثمان مما يؤيد صحته وثبوت العمل به عند الخلفاء

الراشدين يدفع احتمال خطأ الحديث أو نسخه، فذلك يدل على خطأ حديث ابن عباس وإليه ذهب

الإمام الطحاوى فى كتابه "الناسخ والمنسوخ"، خلافاً لصنيعه فى "شرح المعانى" انظر نصب

الراية (١٧٤/٣).

(٤٦) باب الأكفاء

١٩٦٧ - حدثنا محمد بن سابور الرقي. ثنا عبد الحميد بن سليمان، الأنصاري أخو فليح، عن محمد بن عجلان، عن ابن وثيمة النصري، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا أتاكم من ترضون خلقه ودينه فزوجوه. إلا تفعلوا تكن فتنة في الأرض....."

والحديث أخرجه أيضا مسلم والنسائي في المجتبى وفي الكبرى (٣/٣٨٩)، ومالك وأبو داود والترمذي في الحج، والبيهقي (٥/٦٥) والدارقطني (٣/٢٦٠) وابن حبان (٩/٤٣٣) والدارمي (٢/٣٧) والبخاري (٧/٢٥٠) وابن خزيمة (٤/١٨٣) وابن الجارود (١٤١) والطحاوي (١/٤٤١) وأحمد (١/٥٧) والشافعي (١/٣١٥) والطيالسي (٧٤) وابن شاهين في "الناسخ والمنسوخ" (١/٥١) وأبو نعيم في مستخرجه (٢/١٩١) والحميدي (١/٢٠) من طريق أبان بن عثمان. إسناده صحيح وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

٤٦ - باب الأكفاء

الأكفاء: جمع كفاء، كقفل، وهو المثل والنظير. والكفاءة: كون للزوج نظير الزوجة في النسب ونحوه.

١٩٦٧ - ((محمد بن سابور)) هو محمد بن عبد الله بن سابور بالمهملة، الرقي، ثم الواسطي، النجار. ويقال له ابن خالويه. قال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الحادية عشرة.

((ابن وثيمة، النصري)) هو زفر بن وثيمة بن مالك بن أوس بن الحدّان، الدمشقي. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من الثالثة.

((إذا أتاكم)) أي خطب إليكم ببتكم، ((من ترضون خلقه)) - بضمين، أو سكون الثاني - وذلك لأنه مدار حسن المعاش، كما أن الدين مدار أداء الحقوق، ((ودينه)) أي ديانته، ((إلا تفعلوا)) أي إن لم تزوجوا من ترضون دينه وخلقها، وترغبوا في ذى الحسب والمال ((تكن فتنة في الأرض)) لأن الحسب والمال يجلبان إلى الفتنة والفساد عادة، وقيل إذا نظرتهم إلى صاحب المال والجاه يبقى أكثر الرجال والنساء بلا تزوج، فيكثر الزنا، ويلحق العار والغيرة بالأولياء، فيقع القتل وتهيج الفتنة. ويمكن

وفساد عريض".

١٩٦٨ - حدثنا عبدالله بن سعيد. ثنا الحارث بن عمران الجعفرى، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: "تخيروا لنطفكم وانكحوا الأكفاء وانكحوا إليهم".

أن يقال: إن تعظيم الجاه والمال وإيثاره على الدين يودى إلى الفتنة. وفيه حجة لمالك على الجمهور فإنه يراعى الكفاءة فى الدين فقط. ((وفساد عريض)) قال القارى فى المرقاة (١٩٢/٦) أى ذو عرض، أى كبير، وذلك لأنكم إن لم تزوجوها إلا من ذى مالٍ أو جاهٍ ربما يبقى أكثر نساتكم بلا أزواج، وأكثر رجالكم بلا نساء، فيكثر الافتتان بالزنا، وربما يلحق الأولياء عار فتهيج الفتن والفساد، ويترتب عليه قطع النسب وقلة الصلاح والعفة.

قال الطيبي: وفى الحديث دليل لمالك فإنه يقول: لا يراعى فى الكفاءة إلا الدين وحده، ومذهب الجمهور أنه يراعى أربعة أشياء، الدين والحُرِّية والنسب والصنعة. فلا تزوج المسلمة من كافر، ولا الصالحة من فاسق، ولا الحرة من عبد، ولا المشهورة النسب من خامل، ولا بنت تاجر، أو من له حرفة طيبة ممن له حرفة خبيثة أو مكروهة، فإن رضيت المرأة أو وليها بغير كفو صح النكاح.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى النكاح ورجح إرساله، والحاكم (١٦٤/٢) وأبو عمر الدورى فى قراء النبى ﷺ (١٣٥/٢) والخطيب (٦١/١١) وعلّى المتقى فى الكنز (٣١٧/١٦) وأخرجه الترمذى أيضا من حديث أبى حاتم المزنى، وقال فيه: إنه حسن.

١٩٦٨ - ((الحارث بن عمران)) المدنى. قال أبو زرعة: ضعيف الحديث، واهى الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بقوى. وقال الحافظ: ضعيف، رماه ابن حبان بالوضع، من التاسعة.

((تخيروا لنطفكم)) أى اطلبوا لها ما هو خير المناكح وأزكاها وأبعدها من الخبث والفجور، ((وانكحوا إليهم)) أى اخطبوا إليهم بناتهم، يدل على اعتبارهم الكفاءة، ولا يدل على أنها تعتبر فى أى شىء، فلا يخالف الحديث الحديث السابق الدال على اعتباره فى الدين.

قال البوصيرى: هذا إسناد فيه الحارث بن عمران المدنى. قال فيه أبو حاتم: ليس بالقوى، والحديث الذى رواه لا أصل له، يعنى هذا الحديث. وقال ابن عدي: والضعف على رواياته بين. وقال الدارقطنى: متروك، انتهى، رواه الدارقطنى فى سننه من حديث عائشة أيضا، ورواه الحاكم فى

(٤٧) باب القسمة بين النساء

١٩٦٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع، عن همام، عن قتادة، عن الضر بن أنس، عن بشير بن نهيك، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من كانت له امرأتان، يميل مع إحداهما على الأخرى، جاء يوم القيامة، وأحد شقيه ساقط".

المستدرک من طریق شیخ ابن ماجه، عبدالله بن سعید فذکره بالإسناد والمتن، ورواه الحاكم أيضا عن طریق عكرمة بن إبراهيم عن هشام بن عروة، ورواه البيهقي عن الحاكم من الطريقتين. قال: ورواه أمية بن يعلى عن هشام بن عروة به، وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه الترمذى وابن ماجه.

والحديث أخرجه أيضا ابن عدي في الكامل (٦٤/١) والخطيب (٢٦٤/١) قال الشيخ الألباني في السلسلة الصحيحة (٥٧/٣) فالحديث بمجموع هذه المتابعات والطرق، وحديث عمر رضى الله عنه صحيح بلا ريب، ولكن يجب أن يعلم أن الكفاءة إنما هي في الدين والخلق فقط.

٤٧ - باب القسمة بين النساء

١٩٦٩ - ((من كانت له امرأتان)) الظاهر أن الحكم غير مقصور على امرأتين، بل هو اقتصار على أدنى، فمن له ثلاث، أو أربع كان ذلك، أى فعلا، لا قلبا، والميل فعلا هو المنهى عنه بقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ﴾، أى فعلا، لا الميل قلبا (س). ((وأحد شقيه)) بالكسر، أى أحد نصفه، أى يحيى يوم القيامة غير مستوى الطرفين بالنظر إلى المرأتين، بل كان يرجح إحداهما (س). وقال الطيبي في شرح قوله "وأحد شقيه ساقط"، أى نصفه مائل. قيل: بحيث يراه أهل العرصات ليكون هذا زيادة فى التعذيب. وهذا الحكم غير مقصور على امرأتين، فإنه لو كانت ثلاث أو أربع كان السقوط ثابتا، واحتمل أن يكون نصفه ساقطا وإن لزم الواحدة وترك الثلاث، أو كانت ثلاثة أرباعه ساقطة، على هذا فاعتبر. ثم إن كانت الزوجتان إحداهما حرة والأخرى أمة، فللحرة الثلثان من القسم، وللأمة الثلث، بذلك ورد الأثر، قضى به أبو بكر وعلى رضى الله عنهما، كذا فى المرقاة (٣٨٣/٦).

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذى فى النكاح والنسائى فى عشرة النساء وابن أبى شيبة (٣٨٨/٤) وابن حبان (٧/١٠) وابن الجارود (٢٣٩) والدارمى (٦٧/٢) والحاكم (١٨٦/٢) والبيهقى فى الكبرى (٢٩٧/٧) وأحمد (٢٩٥/٢). إسناده صحيح.

١٩٧٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يحيى بن يمان، عن معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة؛ أن رسول الله ﷺ كان إذا سافر أقرع بين نسائه.

١٩٧١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن يحيى. قالا: ثنا يزيد بن هارون. أنبأنا حماد بن سلمة، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن عبد الله بن يزيد، عن عائشة؛ قالت: كان رسول الله ﷺ يَقسِمُ بين نسائه، فيعدل، ثم يقول: "اللَّهُمَّ! هذا فعلى فيما أملك. فلا تلمني فيما تملك ولا أملك".

١٩٧٠ - ((كان إذا سافر أقرع بين نسائه)) القرعة واجبة عند الجمهور، مستحبة عندنا، لمن وجب عليه القسم، وأما النبي ﷺ فالقسم غير واجب عليه (س).

قال الحافظ في الفتح (٣١٠/٩): قوله "إذا أراد سفرا أقرع بين نسائه"، مفهومه اختصاص القرعة بحالة السفر، وليس على عمومه، بل لتعين القرعة من يسافر بها، وتحري القرعة أيضا فيما إذا أراد أن يقيم بين زوجاته، فلا يبدأ بأيهن شاء، بل يُقرع بينهن، فيبدأ بالتي تخرج لها القرعة، إلا أن يرضين بشيء، فيجوز بلا قرعة.

واستدل بالحديث على مشروعية القرعة في القسمة بين الشركاء وغير ذلك، والمشهور عند الحنفية والمالكية عدم اعتبار القرعة. قال القاضي عياض: هو مشهور عن مالك وأصحابه، لأنها من باب الخطر والقمار، وحكى عن الحنفية إجازتها.

والحديث أخرجه أيضا البخاري وأبو داود في النكاح، ومسلم في التوبة والنسائي في المحتبى وفي الكبرى (٢٩٥/٥) وأحمد (١١٧/٦) وأبو يعلى (٣٦٢/٧) مختصرا ومطولا. إسناده صحيح.

١٩٧١ - ((يقسم بين نسائه فيعدل)) استدل به من قال: إن القسم كان واجبا عليه، وذهب بعض المفسرين إلى أنه لا يجب عليه، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿تُرْجَىٰ مَنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ﴾، الآية. من خصائصه. ((فيما أملك)) أى أقدر عليه، ((فلا تلمني)) أى لا تعاتبني ولا تؤاخذني ((فيما تملك ولا أملك)) من زيادة المحبة والميل، قال ابن الهمام: ظاهره أن ما عداه مما هو داخل تحت ملكه وقدرته يجب التسوية عليه، ومنه عدد الوطات والقبلات والتسوية فيهما غير لازمة إجماعا.

وقال السندی في قوله "فيما تملك" هي المحبة بالقلب، وهذا من باب إظهار افتقار العبودية والتضرع، وإلا فلا تكليف بما ليس في وسع الإنسان، والله أعلم.

(٤٨) باب المرأة تهب يومها لصاحبها

١٩٧٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عقبه بن خالد. ح وحدثنا محمد بن الصباح. أنبأنا عبد العزيز بن محمد، جميعا عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: لما كبرت.....

قال البوصيري: رجال هذا الحديث ثقات، على شرط مسلم، إلا أنه اختلف في وصله وإرساله.

والحديث ضعيف ولكن الطرف الأول منه حسن أخرجه أيضا أبو داود والترمذي في النكاح، والنسائي في عشرة النساء، وابن حبان (٥/١٠) والحاكم (١٨٧/٢) والبيهقي في الكبرى (٢٩٨/٧) وفي المعرفة (٤٢٤/٥) وفي الصغير (٩٥/٣) وابن أبي شيبة (٣٨٦/٤) وأحمد (١٤٤/٦). عن عبدالله بن يزيد، عن عائشة رضي الله عنها.

قال الشيخ الألباني في إروائه (٨٢/٧) وهذا إسناد ظاهره الصحة، وعليه جرى الحاكم فقال: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبي وابن كثير كما نقله الأمير الصنعاني في الروض الباسم (٨٣/٢) عن كتابه "إرشاد الفقيه"، فقال: إنه حديث صحيح، لكن المحققين من الأئمة قد أعلوه، فقال النسائي عقبه "أرسله حماد بن زيد"، هكذا رواه غير واحد عن حماد بن سلمة عن أيوب عن أبي قلابة عن عبدالله بن يزيد عن عائشة: أن النبي ﷺ. ورواه حماد ابن زيد وغير واحد عن أيوب عن أبي قلابة مرسلًا: أن النبي ﷺ كان يقسم، وهذا أصح من حديث حماد بن سلمة. وأورده ابن أبي حاتم في العليل (٤٢٥/١) من طريق حماد بن سلمة، ثم قال: فسمعت أبا زُرعة يقول: لا أعلم أحدا تابع حمادا على هذا، وأيده ابن أبي حاتم بقوله "قلت: روى ابن عليه عن أيوب عن أبي قلابة قال: كان رسول الله ﷺ يقسم بين نسائه". الحديث مرسل.

قلت: وصله ابن أبي شيبة، فقد اتفق حماد بن سلمة وإسماعيل بن عليه على إرساله وكل منهما أحفظ وأضبط من حماد بن سلمة، فروايتهما أرجح عند المخالفة، ولا سيما إذا اجتمعا عليها، لكن الشطر الأول منه له طريق أخرى عن عائشة بلفظ "كان رسول الله ﷺ لا يُفْضِلُ بعضا على بعض في القسم".

٤٨ - باب المرأة تهب يومها لصاحبها

١٩٧٢ - ((لما كبرت)) بكسر الباء، من باب علم، من السن، وبضم الباء من باب كرم، في القدر

سودة بنت زمعة وهبت يومها لعائشة. فكان رسول الله ﷺ يقسم لعائشة بيوم سودة.
 ١٩٧٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن يحيى. قالوا: ثنا عفان. ثنا حماد بن سلمة، عن
 ثابت، عن سمية، عن عائشة؛ أن رسول الله ﷺ وجد على صفة بنت حبي في شيء. فقالت
 صفة: يا عائشة! هل لك أن ترضي رسول الله ﷺ عني، ولك يومى؟ قالت: نعم. فأخذت
 خمارا لها مصبوغا بزعفران. فرشته بالماء ليفوح ريحه. ثم قعدت إلى جنب رسول الله ﷺ.
 فقال النبي ﷺ: "يا عائشة! إليك عني. إنه ليس يومك". فقالت: «ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ
 يَشَاءُ». فأخبرته بالأمر، فرضى عنها.

((سودة بنت زمعة)) بن قيس بن عبد شمس، العامرية، القرشية، أم المؤمنين، تزوجها النبي ﷺ
 بعد خديجة وهو بمكة، وماتت سنة (٥٥٥هـ) على الصحيح. ((وهبت يومها لعائشة)) فيه جواز هبتها
 نوبتها لضررتها، لأنه حقها، لكن يشترط رضا الزوج بذلك، لأن له حقا في الواهبة، فلا يفوته إلا برضاه،
 ولا يجوز أن تأخذه على هذه الهبة عوضا. ويجوز أن تهب للزوج فيجعل الزوج نوبتها لمن شاء، وقيل:
 يلزمه توزيعها على الباقيات، ويجعل الواهبة كالمعدومة، والأول أصح، وللواهبة الرجوع متى شاءت.
 فترجع في المستقبل، دون الماضي لأن الهبات يرجع فيما لم يقبض منها دون المقبوض، كذا قال
 النووي. ((فكان رسول الله ﷺ يقسم لعائشة بيوم سودة)) معناه أنه يكون عند عائشة في يومها ويكون
 عندها أيضا في يوم سودة، لا أنه يوالى لها اليومين، والأصح عند أصحابنا أنه لا يجوز الموالاة للموهوب
 لها، إلا برضى الباقيات، وجوزّه بعض أصحابنا بغير رضاهن، وهو ضعيف، كذا في شرح مسلم للنووي.
 والحديث أخرجه أيضا البخارى وأبو داود فى النكاح، ومسلم فى الرضاع، والنسائى فى الكبرى
 (٣٠١/٥) والبيهقى (٢٩٦/٧) وابن حبان (١٢/١٠) والبخارى (١٥٢/٩) وأحمد (٦٨/٦) وابن سعد
 (٤٤/٨). عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضى الله عنها بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا.
 إسناده صحيح.

١٩٧٢ - ((سمية)) بصرية، مقبولة، من الثالثة.

((هل لك أن ترضى)) من الإرضاء، أى هل لك رغبة فى إرضائه ﷺ، ((ولك يومى)) أرادت
 ذلك اليوم بعينه، لا للنوبة مطلقا، فإنه لم يثبت عن رسول الله ﷺ ترك نوبة صفة، كما ثبت تركه نوبة
 سودة، رضى الله عنهن. ((إليك عني)) أى تنحى وتبعدى.

١٩٧٤ - حدثنا حفص بن عمرو. ثنا عمر بن علي، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ أنها قالت: نزلت هذه الآية ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾. في رجل كانت تحته امرأة قد طالت صحبتها. وولدت منه أولادا. فأراد أن يستبدل بها. فراضته علي أن تقيم عنده ولا يقسم لها.

(٤٩) باب الشفاعة في التزويج

١٩٧٥ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا معاوية بن يحيى. ثنا معاوية بن يزيد، عن يزيد بن أبي

حبيب،

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، سمية البصرية لا تعرف، كذا قال صاحب الميزان. والحديث أخرجه أيضا النسائي في الكبرى (٣٠٠/٥) وأحمد (٩٥/٦) وإسحاق بن راهويه (٧٨٠/٣). عن ثابت، عن سمية، عن عائشة رضی الله عنها. إسناده ضعيف. ١٩٧٤ - ((والصلح خير)) لفظ عام، مطلق، يقتضى أن الصلح الحقيقي الذي تسكن إليه النفوس ويزول به الخلاف خير على الإطلاق، ويدخل في هذا المعنى جميع ما يقطع عليه الصلح بين الرجل وامرأته في مال، أو وطئ، وغير ذلك. "خير"، أى خير من الفرقة، فإن التماهى على الخلاف والشحناء والمباغضة هى قواعد الشر. وقال عليه السلام البغضة "إنها الحالقة"، يعنى حالقة الدين لا حالقة الشعر، كذا قال القرطبي في تفسيره (٤٠٦/٥). ((أن يستبدل بها)) أى يتركها ويأتى بدلها غيرها، ((فراضته)) أى أرضته، ((ولا يقسم)) من القسم، والله أعلم.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى المظالم والنسائى فى الكبرى (٣٢٩/٦) والطبرى فى

تفسيره (٣٠٧/٤). إسناده صحيح

٤٩ - باب الشفاعة فى التزويج

١٩٧٥ - ((معاوية بن يحيى)) الطرابلسى، أبو مطيع، أصله من دمشق، أو حمص. وثقه أبو زرعة وصالح بن محمد. وضعفه الدارقطنى وأبو القاسم البغوى. وقال ابن عدي: فى بعض رواياته ما لا يتابع عليه. وقال الحافظ: صدوق، له أو هام من السابعة.

((معاوية بن يزيد)) ويقال معاوية بن سعيد. ذكره ابن خبان فى الثقات. وقال الحافظ: مقبول،

من السابعة.

عن أبي الخير، عن أبي رهم؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من أفضل الشفاعة أن يُشفع بين الاثنين في النكاح".

١٩٧٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا شريك، عن العباس بن ذريح، عن البهي، عن عائشة؛ قالت: عَثَرَ أسامة بعتبة الباب. فشج في وجهه. فقال رسول الله ﷺ: "أميطى عنه الأذى". فَتَقَدَّرَتْهُ. فجعل يمص عنه الدم وَيُمَجُّهُ عن وجهه. ثم قال: "لو كان أسامة جارية لَحَلَيْتُهُ وكسوته حتى أنفقَهُ".

((عن أبي الخير)) هو مرثد بن عبد الله، اليزني، المصري.

((أبي رهم)) اسمه أحزاب بن أسيد، السمعي، مختلف في صحبته، والصحيح أنه مخضرم. ثقة، كذا في التقريب.

((أن يشفع)) على بناء الفاعل، أى الشافع، أو على بناء المفعول. ((في النكاح)) أى أن يكون واسطة بينهما فيه، متسبباً في إيقاعه، مرغباً لكل منهما فى صاحبه. يعنى إذا وجدت الكفاءة وتوفرت الشروط وظهر وجه المصلحة، كذا فى الفيض (٩/٦).

قال البوصيرى: هذا إسناد مرسل، أبو رهم هذا اسمه أحزاب بن أسيد بفتح الهمزة، وقيل: بضمها، قال البخارى: تابعى. وقال أبو حاتم: ليست له صحبة. وذكره ابن حبان فى الثقات.

والحديث أخرجه أيضاً المذنى فى تهذيب الكمال (١٧٥/٢٨). إسناده ضعيف.

١٩٧٦ - ((العباس بن ذريح)) الكلبي، الكوفي. وثقه ابن معين. وقال أحمد: صالح. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من السادسة.

((عثر)) من العثرة، وهى الزلة، أى زلت قدمه فسقط، ووقع على عتبة الباب. ((فشج)) على بناء المفعول، وشج الرأس والوجه معروفة، ((أميطى)) أى أزيل، ((الأذى)) أى الدم، ((فتقدرته)) أى كرهته، ((ويمججه)) أى يرميه من الفم ((حتى أنفقهُ)) من نفق بالتشديد إذا روج، وأنفق لغة فيه حتى تميل إليها قلوب الرجال، وهذا فى المعنى كالشفاعة فى النكاح، وفيه استحباب تزوين النساء للزواج والخطبة.

قال البوصيرى: هذا إسناد صحيح إن كان البهي سمع من عائشة، واسم البهي عبد الله مولى مصعب بن الزبير، سئل أحمد عنه: هل سمع من عائشة؟ فقال: ما أرى فى هذا شيئاً، إنما يروى عن عروة. قال العلامى فى المراسيل: أخرج مسلم فى صحيحه لعبد الله البهي عن عائشة حديثاً، وكان

٥٠) باب حسن معاشرّة النساء

١٩٧٧ - حدثنا أبو بكر بن خلف ومحمد بن يحيى. قالوا: ثنا أبو عاصم،

ذلك على قاعدته، انتهى. رواه ابن أبي شيبة في مسنده هكذا، ورواه ابن حبان في صحيحه عن ابن أبي شيبة في مسنده هكذا، رواه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى عن محمد بن الصباح الدولابي عن شريك به.

والحديث صحيح لشواهده أخرجه أيضا أحمد (٢٢٢/٦) وأبو يعلى (٤٣٥/٧) وابن سعد في الطبقات (٤٣/٤). عن البيهقي، عن عائشة رضی الله عنها.

قال الشيخ الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة (١٦/٣): وهذا سند ضعيف من أجل شريك وهو ابن عبد الله القاضي، فإنه ضعيف لكثرة خطئه. فقول الحافظ العراقي بعد ما عزاه لأحمد "إسناده صحيح"، غير صحيح. ومثله قول البوصيري في الزوائد "إسناده صحيح" إن كان البيهقي سمع من عائشة. وفي سماعه كلام، وقد سئل عنه الإمام أحمد فقال: ما أرى في هذا شيئا، إنما يروى عن البيهقي.

قلت: لكن هذا الضعف ينحصر بمجيء الحديث من طريق أخرى، فرواه ابن عساكر من طريق أبي يعلى. وهذا في مسنده (١١٠٠/٣) نا زكريا بن يحيى الواسطي نا هشيم عن محالد عن الشعبي عن عائشة قالت: أمرني رسول الله ﷺ أن أغسل وجه أسامة بن زيد يوما، وهو صبي، قالت: وما ولدت ولا أعرف كيف يغسل الصبيان. قالت: فأخذه فأغسله غسلًا ليس بذلك. قالت: فأخذه فجعل يغسل وجهه ويقول: "أحسبن بنا إذ لم تك جارية، ولو كنت جارية لحليتك وأعطيتك"، ورجاله ثقات. وفي محالد وهو ابن سعيد ضعف لا يضر في الشواهد والمتابعات. ثم وجدت له شاهدا مرسلًا قويا، فقال ابن سعد أخبرنا يحيى بن عباد. قال: حدثنا يونس بن أبي إسحاق. قال: حدثنا أبو السفر. قال: بينما رسول الله ﷺ جالس هو وعائشة، وأسامة عندهم، إذ نظر رسول الله ﷺ فضحك ثم قال: فذكره. ومن طريق ابن سعد رواه ابن عساكر، وهذا سند صحيح مرسل، وأبو السفر اسمه سعيد بن يحميد، تابعي، ثقة، يروى عن العبادلة: ابن عباس وابن عمر، وابن عمرو.

٥٠ - باب حسن معاشرّة النساء

١٩٧٧ - ((أبو بكر بن خلف)) كذا في النسخ الموجودة عندنا، والصحيح أبو بكر بن خلف،

عن جعفر بن يحيى بن ثوبان، عن عمه عمارة بن ثوبان، عن عطاء، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ؛ قال: "خيركم خيركم لأهله. وأنا خيركم لأهلي".
 ١٩٧٨ - حدثنا أبو كريب. ثنا أبو خالد، عن الأعمش، عن شقيق، عن مسروق، عن عبد الله بن عمرو؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "خياركم خياركم لنسائهم".

البصرى، حتن المقرئ. وثقه أبو حاتم. وقال ابن معين: صدوق. وقال الحافظ: صدوق، من العاشرة.
 ((جعفر بن يحيى بن ثوبان)) مقبول، من الثامنة.

((عمارَة بن ثوبان)) حجازى. ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: مستور، من الخامسة.

((خيركم)) أى من خيركم لأهله، فمراده أن حسن العشرة مع الأهل من جملة الأشياء المطلوبة فى الدين، فالتصّف به من جملة الخيار من هذه الجهة، ويحتمل أن المتصّف به يوفّق لسائر الصالحات حتى يصير خيراً على الإطلاق، والله أعلم.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، عمارة بن ثوبان ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال عبد الحق: ليس بالقوى، فرد ذلك عليه ابن القطان. وقال ابن حبان: ليس بالقوى، وقال: إنما هو مجهول الحال. وجعفر بن يحيى: قال ابن المدينى: شيخ مجهول. وقال ابن القطان الفاسى: مجهول الحال. وذكره ابن حبان فى الثقات. ورواه ابن حبان فى صحيحه من طريق أبى عاصم به ورواه الحاكم فى المستدرک من طريق عاصم به، وقال: صحيح الإسناد. ورواه البزار فى مسنده عن عمرو بن على الفلاس عن أبى عاصم، فذكره بإسناده ومثته، وله شاهد من حديث عائشة، رواه الترمذى فى جامعه، وابن حبان فى صحيحه.

والحديث أخرجه أيضا الدارمى (١٥٩/٢) عن عطاء، عن ابن عباس رضى الله عنه. إسناده ضعيف لكن الحديث صحيح لشاهد من حديث عائشة أخرجه ابوداود والترمذى وابن حبان وصححه الترمذى وهو كما قال.

١٩٧٨ - ((خياركم)) أى من خياركم، لما تقدم، ويحتمل أنهم الخيار بالوجه الذى ذكرنا.

قال البوصيرى: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وله شاهد من حديث أبى هريرة، رواه البزار فى مسنده، والترمذى فى الجامع وقال: حديث حسن. قال: وفى الباب عن عائشة وابن عباس.
 والحديث صحيح روى أيضا فى المسند الجامع (١٠٢/١١).

١٩٧٩ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا سفيان بن عيينة، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: سابقني النبي ﷺ فسبقته.

١٩٨٠ - حدثنا أبو بدر عباد بن الوليد. ثنا حبان بن هلال. ثنا مبارك بن فضالة، عن علي بن زيد، عن أم محمد، عن عائشة؛ قالت: لما قدم رسول الله ﷺ المدينة، وهو عروس بصفية بنت حيي، جئن نساء الأنصار فأخبرن عنها. قالت، فتكرت وتنقبت فذهبت. فنظر رسول الله ﷺ إلى عيني فعرفني. قالت: فالتفت فأسرعت المشى. فأدر كني فاحتضنني. فقال: "كيف رأيت؟" قالت، قلت، أرسل. يهودية وسط يهوديات.

١٩٧٩ - ((سابقني النبي ﷺ)) في العَدْوِ والجرى، ((فسبقته)) أى غلبت وتقدمت عليه، والمراد حسن المعاشرة: قال قاضيخان: يحوز السباق في أربعة أشياء، في الخف والحافر والنصل والرمي، والمشى بالأقدام. يعنى به العَدْوُ، ويجوز إذا كان البدل من جانب واحد، بأن قال: إن سبقتك فلي كذا، وإن سبقتني فلا شيء، كذا قال القارى في المرقاة (٢٧١/٦).

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الجهاد والنسائي في الكبرى (٣٠٣/٥) وأحمد (٢٦١/٦) والحميدى (١٢٨/١) وإسحاق بن راهويه (٢٨٩/٢). إسناده صحيح.

١٩٨٠ - ((أم محمد)) اسمها أمية بنت عبد الله، ويقال أمينة وهي أم محمد، امرأة والد علي بن زيد بن جدعان، وليست بأمه، من الثالثة.

((عروس بصفية)) أى قريب الزواج بها، ((جئن نساء الأنصار)) من قبيل ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾. ((فتكرت)) أى غيرت هيئتي، والنكرة خلاف المعرفة، ((وتنقبت)) أى ألقىت النقاب على وجهي، كنى لا يعرفني أحد. وكان هذا لرؤية صفية، فإن الغرة لا تسمح عن الغرة ((أرسل)) صيغة أمر، من الإرسال، أى لا تحملها، والمراد إظهار الكراهة، ((يهودية)) جواب لسؤاله ﷺ. يعنى لما قال رسول الله ﷺ: كيف رأيت؟ قلت: هذه يهودية وسط يهوديات. وهذا تعريض منها على حديث عهدا بالإسلام، وكانت من ولد هارون عليه السلام، وكان أبوها حُتَيْبُ بن أخطب من غلاظ اليهود، أو معناه أثر يهودية في يهوديات.

قال البوصيرى: هذا إسناد فيه علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف.

والحديث روى أيضا في المسند الجامع (٨٠٥/١٩). إسناده ضعيف.

١٩٨١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا محمد بن بشر، عن زكريا، عن خالد بن سلمة، عن البهي، عن عروة بن الزبير؛ قال: قالت عائشة: ما علمت حتى دخلت عليّ زينب بغير إذن، وهي غصبي. ثم قالت: يا رسول الله! أَحْسِبُكَ إِذَا قَلَبْتَ بَنِيَّةَ أَبِي بَكْرٍ ذُرِّيَّتَيْهَا. ثم أقبلت عليّ. فأعرضت عنها. حتى قال النبي ﷺ: "دونك، فانصري". فأقبلت عليها، حتى رأيتها وقد يبس ريقها في فيها، ما ترد عليّ شيئا. فرأيت النبي ﷺ يتَهَلَّلُ وجهه.

١٩٨١ - ((ما علمت)) بقيام الأزواج الطاهرات عليّ في تخصيص الناس بالهدايا يوم عائشة، وقد جاءت فاطمة قبل ذلك، وكأنها ما صرّحت بتمام الحقيقة، وعند مجيء زينب ظهر لها تمام الحقيقة، ((أَحْسِبُكَ)) الهمزة للاستفهام، أى أيكفيك فعل عائشة حين تقلب لك الذراعين، أى كأنك لشدة حبك لها لا تنظر إلى أمر آخر، ((إذا قلبت)) هى لك الذراعين ((بِنِيَّةٍ)) تصغير بنت، وهو فاعل قلبت، أرادت به تحقير عائشة، ((ذُرِّيَّتَيْهَا)) الذُرْبَةُ: - يضم ذال معجمة، وتشديد ياء - تصغير الذراع، ولُحُوقِ الهاء فيها لكونها مؤنثة، ثم تشبیهة، وأضيف، كذا في المجمع، وفي بعض الأصول: لا هاء التانيث على الأصل (س). وقال في النهاية: أرادت به ساعديها، وغرضها أن تحويل ساعدي عائشة يكفيك لشدة حبك لها، فلا تلتفت إلى النساء الأخرى، وكان دخول عائشة على زينب حين الغضب بغير الإذن فازدادت غضبها على غضب، لأنها كانت تسمى عائشة، وتقول: "زوجكن أهلوكن وقد زوجني الله فوق سبع سماوات". حيث نزل في شأنها ﴿زَوْجَانَكُمَا﴾، وقول النبي ﷺ لعائشة، ((دُونِكَ)) اسم فعل، بمعنى خُذِي حَقَّكَ حَيْثُ أَطَالَتْ عَلَيْكَ اللِّسَانُ، لقوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ﴾، ((فَانصِرِي)) كأنه أمر بذلك لبيان الجواز ودفع الخصام، فأشار إلى أنه محمود حيث يرجى به دفع الخصام، وإلا فالعفو أحسن، ((حتى رأيتها)) مما ذكرت لها من الكلام الشديد، ((قد يبس ريقها)) لشدة النجاسة والغضب حيث لم تجد إلى الجواب سبيلا.

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، على شرط مسلم، رواه النسائي في عشرة النساء، وفي التفسير عن عبدة بن عبد الله، وعن محمد بن عبد الله المحرمي عن معلى بن منصور عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، كلاهما عن زكريا بن أبي زائدة به، وليس هو في رواية ابن السنن.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الأدب المفرد (١٤٦) وأحمد (٩٣/٦) وعليّ المتقى في

الكنز (٧/١٥). إسناده صحيح.

١٩٨٢ - حدثنا حفص بن عمرو. ثنا عمر بن حبيب القاضي. قال: ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: كنت ألعب بالبنات وأنا عند رسول الله ﷺ فكان يُسَرِّبُ إلي صواحباتي يلاعبنني.

(٥١) باب ضرب النساء

١٩٨٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبدالله بن نمير. ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عبدالله بن زمعة؛ قال: خطب النبي ﷺ. ثم ذكر النساء. فوعظهم فيهن. ثم قال: "إلَامَ يجلد أحدكم امرأته جلد الأمة؟....."

١٩٨٢ - ((كنت ألعب بالبنات)) في النهاية: هي التماثيل التي تلعب بها الصبيان. قال القاضي عياض: فيه جواز اتخاذ اللعب وإباحة الجوارى لها، وقد جاء في الحديث: أن النبي ﷺ رأى ذلك فلم ينكره. قالوا: وسببه تدريهم لتربية الأولاد وإصلاح شأنهن وبيوتهن، وقال النووي: يحتمل أن يكون مخصوصا من أحاديث النهي عن اتخاذ الصور، لما ذكر من المصلحة ويحتمل أن يكون هذا منهياً عنه، فكانت قضية عائشة هذه ولعبها في أول الهجرة، قبل تحريم الصور. وقال السيوطي في حاشية النسائي: ويحتمل أن يكون ذلك لكونهن دون البلوغ، فلا تكليف عليهن، كما جاز للولى إلباس الصبي الحرير.

قلت: وهذا لا يتمشى على أصول علمائنا الحنفية، إذ ليس للولى عندهم الإلباس، وهذا هو الذي يدل عليه الأحاديث، لما جاء النهي في صغار أهل البيت من تناول الصدقة وكذا جاء في الصغار عن الحمر (س). ((يُسَرِّبُ)) بتشديد الراء، أى يبعث ويرسل. قال البوصيري: أصل الحديث ثابت بلا ريب.

والحديث أخرجه أيضا البخارى وأبو داود في الأدب، ومسلم في فضائل الصحابة، والنسائي في الكبرى في عشرة النساء، والبعوى (١٦٥/٩) وأحمد (٢٣٣/٦) وإسحاق بن راهويه (٢٧٥/٢) والحُميدى (١٢٧/١) وابن سعد في الطبقات (٥٨/٨) والذهبي في السير (١٥٠/٢) إسناد المصنف ضعيف لضعف عمر القاضي لكن الحديث صحيح فقد رواه الحم الغفير من الثقات عن هشام به.

٥١ - باب ضرب النساء

١٩٨٢ - ((فوعظهم)) أى الرجال، ((فيهن)) أى فى شأن النساء، ((إلَامَ؟)) هى "ما" الاستفهامية،

ولعله أن يضاجعها من آخر يومه".

١٩٨٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: ما ضرب رسول الله ﷺ خادما له ولا امرأة ولا ضرب بيده شيئا.

١٩٨٥ - أخبرنا محمد بن الصباح. أنبأنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عبد الله بن عبد الله ابن عمر، عن إياس بن عبد الله بن أبي ذباب؛ قال: قال النبي ﷺ: "لا تضربن إماء الله". فجاء عمر إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله! قد ذُتِرَ النساء على أزواجهن. فأمر بضربهن. فضربن..

حذف ألفها لدخول "إلى" الجارة، وإذا دخل عليها يحذف ألفها، مثل "عَمَّ" و"يَمَّ" و"يَمَّ" أى مذ أنتم على هذه الحالة؟ وإلى متى تبقون على هذه العادة، وهى أن أحدكم يجلد امرأته ضربا شديدا، كضرب الأمة، أى اتركوا هذه العادة، والتشبيه ليس لإباحة ضرب المماليك، بل لأنه جرى به عاداتهم، وفى حديث: "لا ترفع عصاك عن أهلك"، قيل أريد به الأدب، لا الضرب، ((ولعله)) أى الذى ضرب امرأته أول النهار، ((أن يضاجعها)) "أن" زائدة، أى فكيف يضربها ذاك الضرب الشديد عند هذه المقاربة والمقابلة لكمال الاتحاد والمودة، ((من آخر يومه)) أى فى آخره، فكلمة "من" هنا بمعنى "فى".

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الأنبياء، ومسلم فى الجنة وصفة نعيمها، والترمذى فى التفسير، والنسائى فى الكبرى فى عشرة النساء، وابن حبان (٥٠٠/٩) والبيهقى (٣٠٥/٧) والدارمى (١٤٧/٢) والطبرى فى جامع البيان (٢١٤/٣) وأحمد (١٧/٤) من طرق عن هشام بهذا الإسناد مطولا ومختصرا. إسناده صحيح.

١٩٨٤ - ((ولا ضرب بيده شيئا)) فى البيت، كما هو المعتاد، وإلا فالضرب فى الحرب خارج عن هذا العموم. والحديث أخرجه أيضا مسلم فى فضائل النبي ﷺ، والنسائى فى الكبرى (٣٧١/٥). عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضى الله عنها. إسناده صحيح.

١٩٨٥ - ((عبد الله بن عبد الله)) بن عمر بن الخطاب، أبى عبدالرحمن، المدنى، كان وصى أبيه. وثقه أبو زرعة والنسائى. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((إياس بن عبد الله)) الدوسى، نزيل مكة، مختلف فى صحبته. وذكره ابن حبان فى ثقات التابعين. ((لا تضربن إماء الله)) جمع أمة، أى زوجاتكم، فإنهن جوارى الله، كما أن الرجال عبيد له تعالى، ((وقد ذُتِرَ)) كفرِحَ، أى اجترأ وغضب، و"ذُتِرَ المرأة على بعلها" نشزت، وقال السيوطى:

فطاف بآل محمد ﷺ طائف نساء كثير. فلما أصبح قال: "لقد طاف الليلة بآل محمد سبعون امرأة. كل امرأة تشتكى زوجها. فلا تجدون أولئك خياركم".

بذال معجمة وهمزة مكسورة، وراء، نشزن واجترأن ((فطاف)) أى ألمّ ونزل، ((بآل محمد)) دل على أن "الآل" يشمل أمهات المؤمنين، ((أولئك)) الذى يبالغون فى الضرب ويكثرون منه. وقال فى "إنجاح الحاجة"، أى لا تجدون أولئك الذين ضربوا نساء هم بلا وجه معتد به من خياركم وصلحائكم. قال البغوى فى شرح السنة (١٨٧/٩): فيه من الفقه أن ضرب النساء فى منع حقوق النكاح مباح، إلا أنه يضرب ضربا غير مبرح، ووجه ترتيب السنة على الكتاب فى الضرب يحتمل أن نهى النبى ﷺ عن ضربهن قبل نزول الآية، ثم لما ذثر النساء أذن فى ضربهن ونزل القرآن موافقا له، ثم لما بالغوا فى الضرب أخبر ﷺ أن الضرب وإن كان مباحا على شكاسة أخلاقهن، فالتحمل والصبر على سوء أخلاقهن وترك الضرب أفضل وأجمل. ويحكى عن الشافعى هذا المعنى.

والحديث حسن صحيح (لشاهد) أخرجه أيضا أبو داود فى النكاح، والنسائى فى الكبرى (٣٧١/٥) وابن حبان (٤٩٩/٩) والدارمى (١٤٦/٢) وعبدالرزاق (٤٤٢/٩) والبيهقى فى الكبرى (٣٠٤/٧) وفى المعرفة (٤٣٤/٥) والبغوى (١٨٦/٩) والطبرانى فى الكبير (٢٤٤/١) والحُميدى (٣٨٦/٢) والشافعى فى المسند (٣٦١/٢) وفى الأم (١٨٦/٨) والحاكم (١٨٨/٢) وقال: صحيح الإسناد ووافقه الذهبى. وأقول، إسناده صحيح إلى إياس بن عبدالله بن أبى ذئب. إلا أن هذا لم تثبت صحبته. قال الحافظ فى التهذيب: جزم أحمد بن حنبل والبخارى وابن حبان بأن لا صحبة له، ولم يخرج أحمد حديثه فى مسنده. وذكره ابن حبان فى ثقات التابعين. وذكره فى الصحابة، والراجح صحبته.

قلت: لم يظهر لى وجه الترجيح مع جزم أولئك الأئمة بخلافه، وهو لم يذكر أى دليل على ما ادعاه من الترجيح، كيف، وابن حبان الذى تناقض رأيه فيه لما ذكره فى "الإصابة" لم يجزم بأنه متهم، بل قال: "يقال إن له صحبة"، كما فى الإصابة للحافظ نفسه، قال: ثم أعاده فى التابعين. وقال: لا يصح عندى أن له صحبة، روى له أبو داود والنسائى وغيرهما حديثا بإسناد صحيح، لكن قال ابن السكن: لم يذكر سماعا. وقال البخارى: لا نعرف له.

قلت: فالراجح إذا أن لا صحبة له، وعليه فالحديث مرسل ضعيف، والله أعلم، لكن للحديث شاهد ذكره الشيخ الألبانى فى غاية المرام (١٥٧).

١٩٨٦ - حدثنا محمد بن يحيى والحسن بن مدرك الطحان. قالوا: ثنا يحيى بن حماد. ثنا أبو عوانة، عن داود بن عبدالله الأودي، عن عبدالرحمن المسلمي، عن الأشعث بن قيس؛ قال: ضُفْتُ عمر ليلة. فلما كان في جوف الليل قام إلى امرأته يضربها. فحجزت بينهما. فلما أوى إلى فراشه قال لي: يا أشعث! احفظ عني شيئا سمعته عن رسول الله ﷺ "لا يسأل الرجل فيم يضرب امرأته، ولا تنم إلا على وتر". ونسيت الثالثة.

حدثنا محمد بن خالد بن خدّاش. ثنا عبدالرحمن بن مهدي. ثنا أبو عوانة بإسناده، نحوه.

١٩٨٦ - ((الحسن بن مدرك)) بن بشير، السدوسي، أبو علي، البصري. قال الحافظ: لا بأس به، ونسبه أبو داود إلى تلقين المشائخ، من الحادية عشرة.

((داود بن عبدالله)) الزعافري، أبي العلاء، الكوفي. وثقه ابن معين. وقال أحمد: شيخ، ثقة.

وقال الحافظ: ثقة، من السادسة، وهو غير عم عبدالله ابن إدريس.

((عبدالرحمن، المسلمي)) الكوفي. قال الحافظ: مقبول، من الثالثة.

((ضُفْتُ)) أي نزلت ضيفاً عنده، ((فيم ضرب امرأته)) قيل: هو عبارة عن النشوز، أي لا تسأل

الرجل ولا تعاتبه فيه، لكن إذا راعى شرائطه وحدوده.

قلت: يحتمل أن يكون استفهامية، والمعنى لا يقال للرجل في أي شيء ضرب امرأته فقد يكون

لا يحسن ذكره.

((ولا تنم إلا على وتر)) هذا لمن لا يعتاد اليقظة آخر الليل، والله أعلم.

والحديث فيه دليل على أنه يباح للرجل ضرب امرأته عند الداعية لذلك وأنه إذا ضربها لا ينبغي

لأحد ولو أبوها أن يسأله، لم ضربتها؟ لما فيه من الحرج السابق.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في النكاح، والنسائي في الكبرى في عشرة النساء. إسناده

ضعيف لجهالة عبدالرحمن المسلمي.

١٩٨٩ - حدثنا أبو عمر حفص بن عمرو وعبد الرحمن بن عمر . قالوا: ثنا عبد الرحمن بن مهدي . ثنا سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبد الله؛ قال: لعن رسول الله ﷺ الواشحات والمستوشحات والتمتمصات

والطبرى وكثيرون أو الأكثرون: الوصل ممنوع بكل شيء ، سواء وصلته بشعر أو صوف، أو خرق، واحتجوا بحديث جابر عند مسلم بلفظ: " أن النبي ﷺ زجر أن تصل المرأة برأسها شيئا . وقال الليث: النهى مختص بالوصل بالشعر . ولا بأس بوصله بصوف أو خرق وغيرها، وقال بعضهم: يجوز جميع ذلك، وهو مروى عن عائشة، ولا يصح عنها، بل الصحيح عنها كقول الجمهور . قال القاضي: فأما ربط خيوط الحرير الملونة ونحوها لا يشبه الشعر، فليس بمنهى عنه، لأنه ليس بوصل، ولا هو فى معنى مقصود الوصل، وإنما هو للتجمل والتحسين . قال: وفى الحديث أن وصل الشعر من المعاصى الكبائر، لعن فاعله، وفيه أن المَعِين على الحرام يشارك فاعله فى الإثم، كما أن المعاون فى الطاعة يشارك فى ثوابها . وفيه أن الوصل حرام، سواء كان لمعدورة، أو عرس أو غيرهما، وهو الحق، كما فى السراج الوهاج (٣٠٦/٢) .

والحديث أخرجه أيضا البخارى ومسلم فى اللباس، والنسائى فى الزنية، وابن أبى شيبة (٤٨٨/٨) وأحمد (٣٤٥/٦) والطبرانى فى الكبير (١١٣/٢٤) والحميدى (١٥٣/١) . عن فاطمة، عن أسماء رضى الله عنها . إسناده صحيح .

١٩٨٩ - ((والتمتمصات)) التمنص: تفت الشعر . قال صاحب تحفة الأحوذى (١٦/٤): والتمتمصات جمع متمصة، والمتمصة: التى تطلب النماص، والنامصة: التى تفعله، والناماص: إزالة شعر الوجه بالمنقاش، ويسمى المنقاش منماصا لذلك . ويقال: إن النماص يختص بإزالة شعر الحاجبين لترقيقهما، أو تسويتهما . قال أبو داود فى السنن: النامصة: التى تنقش الحاجب حتى ترقه . قال الطبرى: لا يجوز للمرأة تغيير شيء من خلقها التى خلقها الله عليها بزيادة أو نقص، التماس الحسن لا للزوج ولا لغيره، كمن تكون مقرونة الحاجبين، فتزيل ما بينهما، توهم البلج وعكسه . ومن تكون لها سن زائدة، فتقلعها، أو طويلة فتقطع منها، أو لحية، أو شارب، أو عنقفة فتزيلها بالتفت، ومن يكون شعرها قصيرا أو حقيقرا فتطوله، أو تغزره بشعر غيرها، فكل ذلك داخل فى النهى، وهو من تغيير خلق الله تعالى . قال: ويستثنى من ذلك ما يحصل به الضرر والأذى، كمن يكون لها سن زائدة، أو طويلة تعيقها

والمُتَغَلِّبَاتِ لِلْحَسَنِ، الْمُغْفِرَاتِ لَخَلْقِ اللَّهِ. فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ، يُقَالُ لَهَا أُمُّ يَحْقُوبَ.
فَجَاءَتْ إِلَيْهِ. فَقَالَتْ: بَلِّغْنِي عَنْكَ أَنْكَ قَلْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ. قَالَ: وَمَا لِي لَا أَلْعَنُ مِنْ لَعْنِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ. وَهُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ؟ قَالَتْ: إِنِّي لِأَقْرَأُ مَا بَيْنَ لَوْحِيهِ فَمَا وَجَدْتَهُ. قَالَ: إِنْ كُنْتَ قَرَأْتَهُ
فَقَدْ وَجَدْتَهُ. أَمَا قَرَأْتَ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾؟ قَالَتْ: بَلَى!
قَالَ: فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ نَهَى عَنْهُ. قَالَتْ: فَإِنِّي لِأُظَنُّ أَهْلَكَ يَفْعَلُونَ. قَالَ: أَذْهَبِي فَانظُرِي.
فَذَهَبَتْ فَنَظَرَتْ فَلَمْ تَرَ مِنْ حَاجَتِهَا شَيْئًا. قَالَتْ: مَا رَأَيْتُ شَيْئًا. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَوْ كَانَتْ كَمَا
تَقُولِينَ مَا جَامَعْتَا.

فِي الْأَكْلِ، أَوْ إِصْبَعِ زَائِدَةٍ تُوْذِيهَا، أَوْ تَوْلَمَهَا، فَيَحْزُزُ ذَلِكَ، وَالرَّجُلُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ كَالْمَرْأَةِ.
وَقَالَ النَّوَوِيُّ: وَيَسْتَنِي مِنَ النَّمَاصِ مَا إِذَا نَبَتَ لِلْمَرْأَةِ لَحْيَةٌ أَوْ شَارِبٌ أَوْ عِنْفَقَةٌ فَلَا يَحْرَمُ عَلَيْهَا
إِزَالَتَهَا، بَلْ يَسْتَحِبُّ.

((وَالْمُتَغَلِّبَاتِ)) بِكَسْرِ اللَّامِ الْمَشْدُودَةِ، وَهِيَ الَّتِي تَطْلُبُ الْفَلَجَ، وَهُوَ بِالتَّحْرِيكِ، فَرْجَةٌ مَا بَيْنَ
الثَّنَائِيَا وَالرَّبَاعِيَّاتِ، وَالْفَرْقُ فَرْجَةٌ بَيْنَ الثَّنِيثَيْنِ عَلَى مَا فِي النِّهَايَةِ، وَالْمُرَادُ بِهِنَ النِّسَاءُ اللَّاتِي تَفْعَلُ ذَلِكَ
بِأَسْنَانِهِنَّ رَغْبَةً فِي التَّحْسِينِ. وَقَالَ بَعْضُهُمْ: هِيَ الَّتِي تَبَاعَدُ مَا بَيْنَ الثَّنَائِيَا وَالرَّبَاعِيَّاتِ بِتَرْقِيقِ الْأَسْنَانِ
بِنَحْوِ الْمَبْرَدِ. وَقِيلَ: هِيَ الَّتِي تَرْقُقُ الْأَسْنَانَ وَتَزِينُهَا، ((لِلْحَسَنِ)) لِلتَّلْعِيلِ، وَيَحْزُزُ أَنْ يَكُونَ التَّنَازُعُ فِيهِ
بَيْنَ الْأَفْعَالِ الْمَذْكُورَةِ، وَالْأَظْهَرُ أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْأَخِيرِ، ((الْمُغْفِرَاتِ)) صِفَةٌ لِلْمَذْكُورَاتِ، ((خَلَقَ اللَّهُ))
مَفْعُولٌ "لِلْمُغْفِرَاتِ"، ((فَبَلَغَ ذَلِكَ)) الْمَذْكُورُ، مِنَ اللَّعْنِ عَلَى الْوَأَشِمَاتِ وَغَيْرِهَا، ((امْرَأَةً)) بِالنَّصْبِ
عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، ((فَجَاءَتْ إِلَيْهِ)) أَيِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ((وَمَا لِي؟)) "مَا" نَافِيَةٌ، أَوْ
اسْتِفْهَامِيَّةٌ، وَالْمَعْنَى كَيْفَ، ((وَهُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ)) أَيِ هُوَ مَلْعُونٌ فِيهِ، ((مَا بَيْنَ لَوْحِيهِ)) أَيِ مَا بَيْنَ دَفْتَيْهِ،
وَالْمُرَادُ أَوَّلُ الْقُرْآنِ وَآخِرُهُ عَلَى وَجْهِ الْإِسْتِعَابِ، بِذِكْرِ الطَّرْفَيْنِ، وَكَأَنَّهَا أَرَادَتْ بِاللُّوْحَيْنِ جِلْدَيْ أَوَّلِ
الْمِصْحَفِ وَآخِرِهِ، أَيِ قَرَأَتْ جَمِيعَ الْقُرْآنِ، ((فَمَا وَجَدْتَهُ)) صَرِيحًا، ((إِنْ كُنْتَ قَرَأْتَهُ فَقَدْ وَجَدْتَهُ)) أَيِ
لَوْ قَرَأْتَهُ بِالتَّدْبِيرِ وَالتَّأْمَلِ لَعَرَفْتَ ذَلِكَ، ((أَمَا قَرَأْتَ:)) ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ
فَانتَهُوا﴾) وَالْمَقْصُودُ أَنَّهُ إِذَا كَانَ الْعِبَادُ مَأْمُورِينَ بِانْتِهَاءِ مَا نَهَاكَمُ الرَّسُولُ، وَقَدْ نَهَاكَمُ عَنِ الْأَشْيَاءِ
الْمَذْكُورَةِ فِي هَذَا الْحَدِيثِ وَغَيْرِهِ، فَكَانَ جَمِيعَ مَنَهَاتِهِ ﷺ مِنْهَا مَذْكُورًا فِي الْقُرْآنِ، ((إِنِّي لِأُظَنُّ
أَهْلَكَ يَفْعَلُونَ)) الْمَذْكُورَةُ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَنَهِيَّةِ، ((مَا جَامَعْتَا)) هُوَ كُنْيَاةٌ عَنِ الطَّلَاقِ، وَفِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ

(٥٢) باب متى يستحب البناء بالنساء

١٩٩٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع بن الجراح. ح وحدثنا أبو بشر بكر بن خلف. ثنا يحيى بن سعيد، جميعا عن سفیان، عن إسماعيل بن أمية، عن عبدالله بن عروة، عن عروة، عن عائشة؛ قالت: تزوجني النبي ﷺ في شوال. وبنى بي في شوال. فأى نسائه كان أحظى عنده مني! وكانت عائشة تستحب أن تدخل نساءها في شوال.

"لو كان ذلك لم نحامعها". قال النووي: معناه لم نصاحبها، ولم نجتمع نحن وهي، بل كنا نطلقها. قال: ويحتج به في أن من عنده امرأة مرتكبة معصية، كالوصل، أو ترك الصلاة، أو غيرها ينبغي له أن يطلقها. والحديث أخرجه أيضا البخاري في اللباس ومسلم في اللباس والزينة، وأبوداود في الترحل، والترمذي في الأدب، والنسائي في الكبرى (٤٢٢/٥) والبيهقي (٣١٢/٧) وابن حبان (٣١٣/٢) والدارمي (٢٧٩/٢) والبخاري (١١٣/١٢) وأحمد (٤٣٣/١) والحُمَيْدِي (٥٣/١). عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله رضي الله عنه. إسناده صحيح.

٥٢ - باب متى يستحب البناء بالنساء

١٩٩٠ - ((عبدالله بن عروة)) بن الزبير بن العوام، أبي بكر، الأسدي. وثقه أبو حاتم والنسائي والدارقطني. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، ثبت، فاضل، من الثالثة.

((وبنى بي)) أي دخل معي، وزف بي. قال في النهاية: الابتاء والبناء: الدخول بالزوجة، والأصل فيه أن الرجل كان إذا تزوج امرأة بنى عليها قبة ليدخل بها فيها، فيقال: "بنى الرجل على أهله"، قال الجوهري: "ولا يقال: بنى بأهله". وهذا القول فيه نظر، فإنه قد جاء في غير موضع من الحديث وغير الحديث، وعاد الجوهري استعماله في كتابه، ((أحظى)) أي أكثر حظًا، تريد ردًا ما اشتهر من كراهية التزوج بشوال، ((تستحب)) ذلك للاتباع، لا لاعتقاد سعود فيه، ((أن تدخل)) على بناء المفعول، أو أفاعل من الإدخال، ((نساءها)) والضمير لعائشة، أو من الدخول، أي على زوجها، والله سبحانه وتعالى أعلم (س). قال النووي في شرح مسلم (٢٠٩/٩): فيه استحباب التزويج والتزوج والدخول في شوال، وقد نص أصحابنا على استحبابه، واستدلوا بهذا الحديث، وقصدت عائشة بهذا الكلام رد ما كانت الجاهلية عليه، وما يتخيله بعض العوام اليوم من كراهية التزوج والتزويج والدخول في شوال، وهذا

١٩٩١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أسود بن عامر. ثنا زهير، عن محمد بن إسحق، عن عبد الله بن أبي بكر، عن أبيه، عن عبد الملك بن الحارث بن هشام، عن أبيه؛ أن النبي ﷺ تزوج أم سلمة في شوال. وجمعها إليه في شوال.

(٥٤) باب الرجل يدخل بأهله قبل أن يعطيها شيئا

١٩٩٢ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا الهيثم بن جميل. ثنا شريك، عن منصور (ظنه) عن طلحة، عن خيثمة، عن عائشة؛ أن رسول الله ﷺ أمرها أن تدخل على رجل امرأته قبل أن يعطيها شيئا.

باطل، لا أصل له، وهو من آثار الجاهلية، كانوا يتطيرون بذلك، لما في اسم شوال من الإشالة والرفع. وقال القارى: قيل إنما قالت هذا ردًا على أهل الجاهلية، فإنهم كانوا لا يرون يمنًا في التزوج والعرس في أشهر الحج.

والحديث أخرجه أيضا مسلم والترمذى والنسائى فى المحتبى فى النكاح، وفى الكبرى (٢٧٤/٣) والدارمى (١٥٤/٢) والبيهقى (٢٩٠/٧) والبغوى (٣٦/٩) وعبدالرزاق (١٩٠/٦) وأحمد (٥٤/٦) والطبرانى فى الكبير (٦٨/٢٣) وإسحاق بن راهويه (٢١٥/٢) وأبو نعيم فى معرفة الصحابة (٣٢٤/٢) من طرق عن عروة عن عائشة رضى الله عنها. إسناده صحيح.

١٩٩١ - ((وجمعها إليه)) أى ضمها إليه بالدخول بها.

قال البوصيرى: هذا إسناده ضعيف، لتدليس محمد بن إسحاق، وانفرد ابن ماجه بإخراج هذا الحديث عن الحارث بن هشام، وليس له شىء فى الأصول، هكذا رواه أبو بكر بن أبى شيبة فى مسنده، وله شاهد فى صحيح مسلم وغيره من حديث عائشة. قال الميزبى فى الأطراف: ورواه محمد بن يزيد المستملى عن أسود بن عامر بإسناده، إلا أنه قال: "عبدالرحمن" بدل "عبدالملك"، وهو أولى بالصواب.

والحديث روى أيضا فى المسند الجامع (٤٧/٥). إسناده ضعيف.

٥٤ - باب الرجل يدخل بأهله قبل أن يعطيها شيئا

١٩٩٢ - ((أمرها)) أى عائشة، ((أن تدخل)) من الإدخال، وفيه أن دخول الزوج بالمرأة لا يتوقف على إعطاء المهر، وظاهره أن ليس لها منع نفسها لذلك (س).

وفى الحديث دليل على أنه لا يشترط فى صحة النكاح أن يسلم الزوج إلى المرأة مهرها قبل

(٥٥) باب ما يكون فيه اليمن والشؤم

١٩٩٢ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا إسماعيل بن عياش. حدثني سليمان بن سليم الكلبى، عن يحيى بن جابر، عن حكيم بن معاوية، عن عمه مخمّر بن معاوية؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا شؤم. وقد يكون اليمن فى ثلاثة: فى المرأة والفرس والدار".

الدخول. وقال العلامة القاضى الشوكانى فى النيل ولا أعرف فى ذلك اختلافاً. والحديث أخرجه أيضاً أبوداود فى النكاح، والبيهقى (٢٥٣/٧). عن خيثمة، عن عائشة رضى الله عنها. إسناده ضعيف.

٥٥ - باب ما يكون فيه اليمن والشؤم

١٩٩٢ - ((سليمان بن سليم)) أبو سلمة، الشامى، القاضى بخصم. وثقه ابن حبان. وقال النسائى: ليس به بأس. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، عابد، من السابعة.

((يحيى بن جابر)) بن حسان، الطائى، أبى عمرو، الحمصى، القاضى. وثقه دُحيم. وقال أبو حاتم: كان صالح الحديث. وقال العجلي: شامى، تابعى، ثقة. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من السادسة، وأرسل كثيراً.

((مخمر بن معاوية)) النميرى، صحابى، قليل الحديث.

((لا شؤم)) فى شىء من الأشياء، بأن يكون لشىء تأثير فى الشر، وهو لا ينافى أن يكون سبباً عادياً لذلك، يجعل الله تعالى إياه كذلك (س)، ((وقد يكون اليمن)) - بضم الياء وسكون الميم - وهو أن يكون الشىء عادياً للخير، لا بمعنى التأثير فيه. قال الخطابى فى المعالم اليمن والشؤم علامتان، لا يصيب الإنسان من الخير والشر، ولا يكون شىء من ذلك، إلا بقضاء الله. وهذه الأشياء الثلاثة محالٌّ وظروف جعلت مواقع، ليس لها بأنفسها وطباعها فعل وتأثير فى شىء، إلا أنها لما كانت أعم الأشياء التى تقينها الإنسان، وكان فى غالب أحواله لا يستغنى عن دار يسكنها، وزوجة يعاشرها، وفرس يربط، ولا يخلو عن عارض خير، أو مكروه فى زمانه، فأضيف اليمن والشؤم إليها إضافة محل ومكان، وهما صادران عن مشية الله عز وجل، ((فى المرأة والفرس والدار)) أى قد يكون البركة فى هذه الأشياء، واليمن ضد الشؤم.

١٩٩٤ - حدثنا عبدالسلام بن عاصم. ثنا عبدالله بن نافع. قال: ثنا مالك بن أنس، عن أبي حازم، عن سهل بن سعد، أن رسول الله ﷺ قال: "إن كان، ففي الفرس والمرأة والمسكن".
يعنى الشؤم.

قال البوصيري: رواه الترمذى فى الجامع عن على بن حجر عن إسماعيل ابن عياش عن سليمان بن سُلَيم عن يحيى بن جابر عن معاوية بن حكيم عن عمه حكيم بن معاوية عن النبي ﷺ فذكر مثله. وإسناد حديث محمد بن معاوية صحيح، رجاله ثقات. وليس له عند ابن ماجه سوى هذا الحديث، وليس له شيء فى الخمسة الأصول.

والحديث أخرجه أيضا الطحاوى فى مشكل الآثار (٣٤١/١) وابن عبدالبر فى التمهيد (٢٧٩/٩) والطبرانى فى الكبير (٣٣٦/٢).

قال الألبانى فى الصحيحة (٥٦٥/٤) هذا إسناد صحيح ورجالها ثقات كما فى الزوائد. قلت: وإسماعيل بن عياش حجة فى روايته عن الشاميين وهذه منها وأما قول الحافظ فى الفتح (٤٦/٦) بعد أن عزاه للترمذى (فى إسناده ضعف) فهو مما لا وجه له بعد أن بينا أنه إسناد شامى والخلاف المذكور فى اسم صحابيه لا يضر وذلك لأن الصحابة كلهم عدول.

١٩٩٤ - ((إن كان فى الفرس)) أى إن كان ما يكره ويخاف عاقبته فى هذه الثلاث، وخصها مع أن الشؤم قد يكون فى غير الثلاثة، لأنه لما أبطل مذهب العرب فى التطير بالسوانيح والبوارح من الطير والظباء. قال: فإن كان لأحدكم دار يكره سكنها، أو امرأة يكره صحبتها، أو فرس يكره ارتباطها فليفارقها بالانتقال والطلاق والبيع. وقيل: إن شؤم الدار ضيقها وسوء جارها. وشؤم المرأة أن لا تلد، وشؤم الفرس أن لا يفرى عليها. قال الكرماني: وسوء خلقها فلا ينافى كون الخير معقودا فى نواصيها، لأنه بالغرور، ولأنه فسر الخير بأجر وغنيمة فلا ينافى التشائم به، وقيل: شؤم المرأة غلاء مهرها وسوء خلقها، وخصها لأنها أعم ما يقتنيه. وقال مالك وطائفة: هو على ظاهره وأنه قد يحصل الشؤم بقضاء الله فيها.

وقال السندى: قوله "إن كان" أى الشؤم، يريد أنها أسباب عادية، لما يقع فى قلب المتشائم بهذه الأشياء، وقيل: المعنى لو كان الشؤم فى شيء لكان فى هذه الأشياء، لكنه غير ثابت فى هذه الأشياء، فلا ثبوت له أصلا، لكن الجمع بين الروايات يؤيد الأول.

١٩٩٥ - حدثنا يحيى بن خلف أبو سلمة. ثنا بشر بن المفضل، عن عبدالرحمن بن إسحق، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه؛ أن رسول الله ﷺ قال: "الشؤم في ثلاث: في الفرس والمرأة والدار". قال الزهري: فحدثني أبو عبيدة بن عبد الله بن زمة؛ أن جدته، زينب حدثته عن أم سلمة أنها كانت تعدُّ هؤلاء الثلاثة. وتزيد معهن، السيف.

(٥٦) باب الغيرة

١٩٩٦ - حدثنا محمد بن إسماعيل. ثنا وكيع، عن شيان أبي معاوية، عن يحيى بن أبي كثير، عن أبي سهر (أبي سهم)، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: **من الغيرة ما يحب الله.....**

والحديث أخرجه أيضا مالك في الاستذنان، والبخاري في النكاح، وفي الأدب المفرد (٢٢٦) ومسلم في السلام، والطحاوي (٣٨١/٢) وأحمد (٣٣٥/٥) والطبراني في الكبير (١٩٢/٦) وأبو نعيم في الحلية (٢٥٢/٣). عن أبي حازم، عن سهل بن سعد رضى الله عنه. إسناده صحيح.

١٩٩٥ - قال البوصيري: هذا إسناده صحيح على شرط مسلم، فقد احتج بجميع رواته، رواه الشيخان من حديث أم سلمة فلم يذكر فيه السيف، وله شاهد في الصحيحين وغيرهما من أبي هريرة وعائشة رضى الله عنهما.

والحديث أخرجه أيضا مالك في الاستذنان، والبخاري في النكاح، وفي الأدب المفرد (٢٣٦)، ومسلم في السلام، وأبوداود في الطب، والترمذي في الأدب، والنسائي في الخيل، والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣١٢/٤) وأحمد (٨/٢) والحميدي (٢٨٠/٢). عن الزهري، عن سالم، عن أبيه رضى الله عنه. إسناده صحيح.

٥٦ - باب الغيرة

١٩٩٦ - ((أبي سهم)) كذا وقع، والصواب أبو سلمة، وهو ابن عبدالرحمن، مضت ترجمته تحت رقم (٢٢).
 ((من الغيرة ما يحب الله)) الغيرة: تغير يحصل للإنسان بسبب ما يلحقه به عار، ثم العار لا يخلو إما أن يكون بسبب أمر ديني، وهو أمر محمود، وإما بسبب أمر يعده الجهلة والفسقة شيئا، ويكون في الواقعة زينا، كما راج في فساق الهند عدم تزويج النساء اللاتي مات أزواجهن. وفي الأفاغنة عدم تزويجها بغير أقارب الزوج. وهذا الأمر يختلف بعرف كل بلد، لأن للعرف مدخلا عظيما يحسب

ومنها ما يكره الله. فأما ما يحب الله فالغيرة في الريبة. وأما ما يكرهه، فالغيرة في غير ريبة".
 ١٩٩٧ - حدثنا هارون بن إسحق. ثنا عبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛
 قالت: ما غرت على امرأة قط، ما غرت على خديجة. مما رأيت من ذكر رسول الله ﷺ لها.
 ولقد أمره ربه أن يبشرها ببيت في الجنة من قصب. يعني من ذهب. قاله ابن ماجه.

أهل بلد عارا في أمر، ولا يحسب أهل غير هذا البلد عارا فيه، فهذه الغيرة مذمومة، رحم الله عبدا تبع
 سنة نبيه واجتنب عن وساوس غوية، كذا في إنجاح الحاجة، ((فالغيرة في الريبة)) أى يكون في
 مواضع التهم والشك والتردد، بحيث يمكن اتهامها فيه، كما كانت زوجته أو أمته تدخل على أجنبي.
 أو يدخل أجنبي عليها. ويجرى بينهما مزاح وابتسام، وأما إذا لم يكن كذلك فهو من ظن السوء الذى
 نهينا عنه، كذا في اللغات.

وقال السندي: قوله "فالغيرة في الريبة" أى في مظنة الفساد، إذا ظهرت أمارات الفساد في
 محل، فالقيام بمقتضى الغيرة محمود، وأما إذا قام بدون ظهور شيء فالقيام به مذموم، لما فيه من اتهام
 المسلمين بالسوء من غير وجه (س).

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، أبو سهم هذا مجهول، وقال الميزى في الأطراف: أبو سهم
 وهم، والصواب أبو سلمة، وله شاهد في مسند الإمام أحمد. من حديث عقبه بن عامر الجهنى. وزواه
 ابن حبان في صحيحه من حديث عبيد الأنصارى.

وفى الباب أيضا عن جابر بن عتيك عند أبى داود فى الجهاد، والنسائى فى الزكاة، والبيهقى فى
 الكبرى (٣٠٨/٧) وفى الأسماء والصفات (٢٦٤/٢)، والدارمى (١٤٩/٢) وابن حبان (٧٧/١١) وأحمد
 (٤٤٥/٥).

والحديث صحيح روى أيضا فى المسند الجامع (٦٢٠/٧).

١٩٩٧ - ((ما غرت)) بكسر الغين، من غار، يغار، غيرة، والغيرة الحمية والأنفة. ولفظة "ما" ههنا
 مصدرية، أى ما غرت على أحد من نسائه ﷺ مثل غيرتى على خديجة، ((مما رأيت)) أى من أجل ما
 رأيت، ((من ذكر رسول الله ﷺ)) أى من كثرة ذكره ﷺ إياها من أوصاف جميلة وأحوال حميدة،
 ((من قصب)) قال الجزرى فى النهاية: القصب فى هذا الحديث لولو مجوف واسع، كالقصب
 المنيف، والقصب من الجوهر ما استطال منه فى تحويفه، وقد جاء من المصنف تفسيره بالذهب، ففى

١٩٩٨ - حدثنا عيسى بن حماد المصري. أنبأنا الليث بن سعد، عن عبد الله بن أبي مليكة، عن المسور بن مخرمة؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ، وهو على المنبر، يقول: "إن بني هشام بن المغيرة استأذنونني أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب. فلا آذن لهم، ثم لا آذن لهم، ثم لا آذن لهم، إلا أن يريد علي بن أبي طالب أن يطلق ابنتي وينكح ابنتهم."

بعض النسخ يعني "من ذهب، قاله ابن ماجه".

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، ورجاله ثقات.

والحديث أخرجه أيضا الترمذي في البر والصلة، والبيهقي (٣٠٧/٧) وأحمد (٥٨/٦) عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها. إسناده صحيح.

١٩٩٨ - ((المسور بن مخرمة)) بن نوفل، الزهري، الصحابي، قال الحافظ في التقریب: له ولأبيه صحبة، وأمه الشفاء بنت عوف، أخت عبدالرحمن بن عوف، روى عن النبي ﷺ والخلفاء الأربعة وغيرهم، وكان ممن يلزم عمر بن الخطاب. وكان من أهل الفضل والدين، ولد بمكة بعد الهجرة بستين، وقدم به المدينة في ذى الحجة بعد الفتح سنة ثمان، وهو غلام أيفع، ابن ست سنين، ومات سنة (٦٤) أصابه حجر من حجارة المنجنيق، وهو يصلى في الحجر في حصار ابن الزبير (لأول من الجيش الذي أرسله يزيد بن معاوية، فمكث خمسة أيام)، ومات يوم أتى نعي يزيد بن معاوية، وهو ابن (٦٣).

((إن بني هشام بن المغيرة)) ووقع في رواية مسلم "هاشم بن المغيرة" والصواب هشام، لأنه جدّ المخطوبة، وبني هشام هم أعمام بنت أبي جهل، لأنه أبوالحكم عمرو بن هشام بن المغيرة، وقد أسلم أخوه الحارث بن هشام وسلمة بن هشام عام الفتح، وحسن إسلامهما، وممن يدخل في إطلاق بني هشام بن المغيرة عكرمة بن أبي جهل بن هشام، وقد أسلم أيضا وحسن إسلامه. ((استأذنونني أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب)) "وجاء أيضا أن عليا رضي الله عنه استأذن بنفسه". علي ما أخرجه الحاكم بإسناد صحيح إلى سويد بن غفلة. قال: خطب علي بنت أبي جهل إلى عمها الحارث بن هشام، فاستشار النبي ﷺ فقال: أعن حسبها تسألني؟ فقال: لا، ولكن أتأمرني بها؟ قال: لا، فاطمة مغضبة مني، ولا أحسب إلا أنها تحزن، أو تجزع. فقال علي رضي الله عنه: "لا أتى شيئا تكره". والمخطوبة جويرية، أو العوراء، أو جميلة، ((فلا آذن لهم، ثم لا آذن لهم، ثم لا آذن لهم)) كرر ذلك تأكيدا. وفيه إشارة إلى تأييد مدة منع الإذن، وكأنه أراد رفع المجاز، لاحتمال أن يحمل النفي

لأنما هي بضعة منى. يرينى ما رابها، ويؤذيني ما آذاها".

١٩٩٩ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا أبو اليمان. أنبأنا شعيب، عن الزهري.....

على مدة بعينها. فقال: ثم لا آذن أى ولو مضت المدة المفروضة تقديرا، لا آذن بعدها، ثم كذلك أبدا، ((بضعة)) بفتح الباء، وقد تكسر، أى إنها جزء منى، كما أن البضعة جزء من اللحم.

قال الحافظ فى الفتح (٣٢٩/٩): والسبب فيه أنها كانت أصيبت بأمرها، ثم بأخواتها، واحدة بعد واحدة، فلم يبق لها من تستأنس به من يخفف عليها الأمر ممن تفضى إليه بسرّها إذا حصلت لها الغيرة.

((يُرينى ما رابها)) كذا هنا من "راب" ثلاثيا، وفى رواية البخارى "يُرينى ما أرابها"، من

"أراب"، رباعيا. قال النووى: "يُرينى" بفتح الياء. قال إبراهيم الحرى: الريب: ما رابك من شىء، خفت عقباه. وقال الفراء: راب وأراب بمعنى. وقال أبو يزيد: رابنى الأمر، تيقنت من الريه، وأرابنى

شككنى وأوهمنى، وحكى عن أبى زيد وغيره أيضا كقول الفراء، ((ويؤذيني ما آذاها)) من الإيذاء. قال الحافظ فى الفتح (٣٢٩/٩): ويؤخذ من هذا الحديث أن فاطمة لو رضيت بذلك، لم يمنع على من

التزويج بها أو غيرها. وفى الحديث تحريم أذى من يتأذى النبى ﷺ بتأذيه، لأن أذى النبى ﷺ حرام اتفاقا، قليلا وكثيره، وقد حزم بأنه يؤذى ما يؤذى فاطمة. فكل من وقع منه فى حق فاطمة شىء

فتأذت به فهو يؤذى النبى ﷺ بشهادة هذا الخبر الصحيح، ولا شىء أعظم فى إدخال الأذى عليها من قتل ولدها، ولهذا عرف بالاستقراء معاملة من تعاطى بذلك بالعقوبة فى الدنيا، ولعذاب الآخرة

أشد. وفيه حجة لمن يقول بسد الذريعة، لأن تزويج ما زاد على الواحدة حلال للرجال ما لم يحاوز الأربع، ومع ذلك فقد منع من ذلك فى الحال لما يترتب عليه من الضرر فى المال، وفيه بقاء عار

الآباء فى أعقابهم، لقوله: "بنت عدو الله"، فإن فيه إشعارا بأن للوصف تأثيرا فى المنع، مع أنها هى كانت مسلمة، حسنة الإسلام.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى فضل فاطمة (المناقب)، ومسلم فى الفضائل وأبوداود فى النكاح، والترمذى والنسائى فى الكبرى فى المناقب، والبيهقى (٣٠٨/٧) وأحمد

فى المسند (٣٢٨/٤) وفى الفضائل (١٣٢٨) والطبرانى فى الكبير (٤٠٤/٢٢). عن عبدالله بن أبى مليكة، عن المسور بن مخرمة رضى الله عنه. إسناده صحيح.

١٩٩٩ - ((أبو اليمان)) هو الحكم بن نافع، البهرانى، الحمصى، مشهور بكنيته. قال أبو حاتم: هو نبيل،

أخبرني علي بن الحسين أن المسور بن مخرمة أخبره أن علي بن أبي طالب خطب بنت أبي جهل وعنده فاطمة بنت النبي ﷺ. فلما سمعت بذلك فاطمة أتت النبي ﷺ فقالت: إن قومك يتحدثون أنك لا تغضب لبناتك. وهذا علي ناكحا ابنة أبي جهل. قال المسور: فقام النبي ﷺ. فسمعته حين تشهد، ثم قال: "أما بعد، فإني قد أنكحت أبا العاص بن الربيع فحدثني لصدقتي. وإن فاطمة بنت محمد بضعة مني. وأنا أكره أن تفتنوها. وإنها، والله! لا تجتمع بنت رسول الله وبنت عدو الله، عند رجل واحد أبدا". قال: فنزل علي عن الخطبة.

ثقة، صدوق. وقال العجلي: لا بأس به. وقال محمد بن عمار الموصلي: كان ثقة. وقال الحافظ: ثقة، ثبت، يقال: إن أكثر حديثه عن شعيب منأولة، من العاشرة.

((وهذا علي ناكحا ابنة أبي جهل)) أي يريد أن ينكح، وأطلق عليه اسم ناكح مجازا باعتبار قصده له، ((لإني أنكحت أبا العاص بن الربيع)) ابنته ﷺ زينب أكبر بناته، وكان ذلك قبل النبوة، ((فحدثني وصدقتني)) بتخفيف الدال، بعده الصاد، أي في حديثه، مدح له بحسن معاملته، ولعله ﷺ ذكره تعريضا لعلي (س). وزاد البخاري في رواية "ووعدني، فوفى لي". قال القسطلاني في إرشاد الساري: ولعله كان شرط عليه أن لا يتزوج علي زينب فلم يتزوج عليها، وكذلك علي، فإن لم يكن كذلك فيحتمل أن يكون نسي ذلك الشرط. قال: وأسرى أبو العاص مرة أخرى وأجارته زينب فأسلم، وردها إليه النبي ﷺ إلى نكاحه، ولدت له أمامة، التي كان يحملها النبي ﷺ وهو يصلي. ((أن تفتنوها)) أي يوقعها الناس في الفتنة، بما يتقاولون فيما بينهم، مثل قولهم: "إنه لا يغضب للبنات"، والله سبحانه وتعالى أعلم.

((فنزل علي عن الخطبة)) بكسر الخاء. قال ابن داود فيما ذكره المحب الطبري: حرم الله عز وجل علي، أن ينكح علي فاطمة حياتها، لقوله تعالى: (وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا). وقال أبو علي السنجني في شرح التلخيص: يحرم الزواج علي بنات النبي ﷺ. قلت: وحديث الباب هذا رواه مسلم بطرق وألفاظ، منها ما ذكرها المصنف، وفي رواية عند البخاري: "فاطمة بضعة مني فمن أغضبها أغضبني". واستدل بهذا السهيلي علي أن من سبها فإنه يكفر وأنها أفضل بناته ﷺ. وعورض بأن أخواتها زينب ورقية وأم كلثوم يشاركنها في هذه الصفة لأن كلا منهن بضعة منه ﷺ. وإنما يعتبر التفضيل بأمر يختص به المفضل علي غيره. وأجيب: بأنها امتازت عنهن.

بأنهن مِتْنٌ في حياته فكن في صحيفته، ومات ﷺ في حياة فاطمة فكان في صحيفتها، ولا يقدر قدر ذلك إلا الله فانفردت دون سائر بناته، فامتازت بذلك. بأن بشرها في مرض موته بأنها سيدة نساء أهل الجنة، أى من أهل هذه الأمة المحمدية، وقد ثبت أفضلية هذه الأمة على غيرها، فتكون فاطمة على هذا أفضل من مريم وآسية، وفي ذلك خلاف.

وأجيب عن حديث عائشة عند الطحاوى أنه ﷺ قال: "زينب أفضل بناتي"، على تقدير ثبوته بأن ذلك كان متقدما، ثم وهب الله عز وجل لفاطمة من الأحوال السنية والكمالات العلمية ما لم يشرك فيها أحد من نساء هذه الأمة مطلقا، وفي رواية من قصة الباب "إني لست أحرم حلالا، ولا أحل حراما، ولكن والله لا تجتمع بنت رسول الله ﷺ وبنت عدو الله مكانا واحدا أبدا.

قال النووي في شرح مسلم (٢/١٦): قال العلماء: في هذا الحديث تحريم إيذاء النبي ﷺ بكل حال وعلى كل وجه وإن تولد ذلك الإيذاء مما كان أصله مباحا وهو حى، وهذا بخلاف غيره. قالوا: وقد أعلم ﷺ بإباحة نكاح بنت أبى جهل لعلى. ولكن نهى عن الجمع بينهما لعلتين منصوصتين: إحداهما: أن ذلك يودى إلى أذى فاطمة، فيتأذى حينئذ النبي ﷺ، فيهلك من أذاه، فنهى عن ذلك لكمال شفقتة على على وفاطمة.

والثانية: خوف الفتنة عليها بسبب الغيرة، وقيل: ليس المراد به النهى عن جمعهما، بل معناه أعلم من فضل الله أنهما لا تجتمعان، كما قال أنس بن النضر: والله لا تكسر ثنية الرميح. ويحتمل أن المراد تحريم جمعهما، ويكون معنى "لا أحرم حلالا"، أى لا أقول شيئا يخالف حكم الله، فإذا أحل شيئا لم أحرمه، وإذا حرّمه لم أحلّه، ولم أسكت عن تحريمه، لأن سكوتى تحليل له، ويكون من جملة محرّمات النكاح الجمع بين بنت نبي الله وبنت عدو الله.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الخمس ، ومسلم فى الفضائل، وأبوداود فى النكاح، والنسائى فى الكبرى (٩٧/٥) وابن حبان (٤٠٧/١٥) والبيهقى (٣٠٨/٧) وأحمد فى المسند (٣٢٦/٤) وفى الفضائل (١٣٢٩) والطبرانى فى الكبير (١٨/٢٠) من طرق عن المسور بن مخرمة رضى الله عنه. بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا. إسناده صحيح.

(٥٧) باب التي وهبت نفسها للنبي ﷺ

٢٠٠٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبدة بن سليمان، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ أنها كانت تقول: أما تستحي المرأة أن تهب نفسها للنبي ﷺ؟ حتى أنزل الله: ﴿تُرْجَىٰ مِنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُوَوَّىٰ إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ﴾. قالت، فقلت: إن ربك ليسارع في هোক.

٥٧ - باب التي وهبت نفسها للنبي ﷺ

٢٠٠٠ - ((أما تستحي المرأة)) قالته تقييحا لهذا الفعل وتنفيرا للنساء عنه لثلا تهب النساء أنفسهن له فيكثرن عنده. قال القرطبي: وسبب ذلك لقوة الغيرة، وإلا فقد علمت أن الله تعالى أباح له هذا خاصة، وأن النساء معذرات ومشكورات في ذلك لعظيم بركته ﷺ. وأي منزلة أشرف من القرب، لا سيما مخالطة اللحوم ومشابكة الأعضاء (س). ((حتى أنزل الله .. الخ)) اختلف المفسرون في تفسير هذه الآية على ثلاثة أقوال: الأول: أنه إباحة له ﷺ في ترك القسم، ومعنى الإرجاء والإيواء أن يؤخر من شاء منهن، ويبيت مع من شاء، وهذا قول الجمهور، وأخرجه الطبري عن ابن عباس ومجاهد والحسن وقتادة وأبي رزين وغيرهم.

والثاني: أنه إباحة له ﷺ في طلاق بعض أزواجه وإمساك بعض، وأنه كان همَّ بطلاق بعضهن، فقلن له: لا تطلقنا، واقسم لنا ما شئت، فكان يقسم لبعضهن قسما مستويا، وهن اللاتي آواهن، ويقسم للباقي ما شاء، وهن اللاتي أرجأهن.

والثالث: أن الآية في الواهبات، وهو تعبير له ﷺ أن يقبل من شاء منهن ويرد من شاء. وحديث عائشة في الباب يؤيد هذا القول الأخير والذي قبله، واللفظ محتمل للأقوال الثلاثة، هذا ملخص ما في فتح الباري.

ثم قد اتفقت كلمة أصحاب السير أنه ﷺ لم يعمل بهذه الرخصة في ترك القسم وإنما كان يقسم لهن جميعا، فقد أخرج البخاري في كتاب التفسير عن عائشة رضي الله عنها "أن رسول الله ﷺ كان يستأذن في يوم المرأة منا بعد أن أنزلت هذه الآية: ﴿تُرْجَىٰ مِنْ تَشَاءُ مِنْهُنَّ وَتُوَوَّىٰ إِلَيْكَ مِنْ تَشَاءُ﴾.

((إن ربك ليسارع في هোক)) كناية عن ترك ذلك التنفير والتقييح، لما رأت من مسارعة الله

تعالى في مرضاة النبي ﷺ تركت ذلك لما فيه من الإخلال بمرضاته ﷺ. وقال النووي: معنى

٢٠٠١ - حدثنا أبو بشر بكر بن خلف ومحمد بن بشار. قالوا: ثنا مرحوم بن عبدالعزيز. ثنا ثابت؛ قال: كنا جلوسا مع أنس بن مالك، وعنده ابنة له. فقال أنس: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ. فعرضت نفسها عليه. فقالت: يا رسول الله! هل لك في حاجة؟ فقالت ابنته: ما أقل حياتها. فقال: هي خير منك. رغبت في رسول الله ﷺ، فعرضت نفسها عليه.

(٥٨) باب الرجل يشك في ولده

٢٠٠٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح. قالوا: ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة؛ قال: جاء رجل من بني فزارة

"يسارع في هواك"، يخفف عنك ويوسع عليك في الأمور، ولهذا خير، وقيل: قولها المذكور أبرزته للغيرة والدلال وإلا فإضافة الهوى إلى النبي ﷺ غير مناسبة، فإنه ﷺ منزه عن الهوى، لقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾، وهو ممن ينهى النفس، ولو قالت: "في مرضاتك"، لكان أولى. وقد يقال: المذموم هو الهوى الخالي عن الهدى، لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾، والله أعلم، فتأمل.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في النكاح، ومسلم في الرضاع. عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها.

٢٠٠١ - ((وعنده ابنة له)) قال الحافظ: لم أقف على اسمها، وأظنها أمينة بالتصغير. ((جاءت امرأة)) قال الحافظ: لم أقف على تعيينها، وأشبه من رأيت بقصتها ممن تقدم ذكر اسمهن في الواهبات ليلي بنت قيس بن الخطيم، ويظهر لي أن صاحبة هذه القصة غير التي في حديث سهل، ((ما أقل حياتها)) في القاموس: أقله جعل قليلا، كفككه أي شىء جعل حياءها قليلا، والمقصود التعجب من قلة حياتها حيث عرضت نفسها على الرجل، والله أعلم.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في النكاح وفي الأدب، والنسائي في المحتبى في النكاح، وفي الكبرى في التفسير، وأبو يعلى (٢٠٠/٦) وأحمد (٢٦٨/٣). عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه. إسناده صحيح.

٥٨ - باب الرجل يشك في ولده

٢٠٠٢ - ((جاء رجل من بني فزارة)) وفي رواية أبي داود "أن أعرابيا من بني فزارة". قال الحافظ: اسم

إلي رسول الله ﷺ. فقال: يا رسول الله! إن امرأتي ولدت غلاما أسود. فقال رسول الله ﷺ: "هل لك من إبل؟" قال: نعم، قال: "فما ألوانها؟" قال: حمر، قال: "هل فيها من أورك؟" قال: إن فيها لورقا. قال: "فأني أتاها ذلك؟" قال: عسى عرق نزعها. قال: "وهذا، لعل عرقا نزعها". (واللفظ لابن الصباح).

هذا الأعرابي ضَمَّضَ بن قتادة، أخرج حديثه عبد الغنى بن سعيد في "المبهمات" له من طريق قطبة بنت عمرو بن هَرَم أن مدلوكا حدثها أن ضمضم بن قتادة ولد له مولود أسود من امرأة من بنى عجل، فشكا النبي ﷺ فقال: "هل لك من إبل؟" ((إن امرأتي ولدت غلاما أسود)) على خلاف لوني، يريد فهل لي أن أنفيه عنى بذلك، فأشار ﷺ بما ذكر من الجواب، أن مخالفة اللون لا يدل على ذلك، فلا يصح نفى النسب بها.

قال الحافظ: لم أقف على اسم المرأة، ولا اسم الغلام، وزاد في رواية يونس "وإني أنكرته" أي استنكرته بقلبي. ولم يرد أنه أنكر كونه ابنه بلسانه، وإلا لكان تصريحاً بالنفى، لا تعريضا، ووجه التعريض أنه قال: غلاما أسود، وأنا أبيض، فكيف يكون مني؟ وفي رواية مسلم "وهو حينئذ يعرض بأن ينفيه"، ويؤخذ منه أن التعريض بالقذف ليس قذفاً، وبه قال الجمهور. واستدل الشافعي بهذا الحديث لذلك، وعن المالكية يجب به الحد إذا كان مفهوماً، وأجابوا عن الحديث أن التعريض يجب القذف عندهم هو ما يفهم منه القذف، كما يفهم من التصريح، وهذا الحديث لا حجة فيه لدفع ذلك، فإن الرجل لم يرد قذفاً، بل جاء سائلاً مستفتياً عن الحكم، لما وقع له من الريبة، فلما ضرب له المثل أذعن، كذا في الفتح.

((حُمْر)) بضم فسكون، جمع أحمر ((هل فيها من أورك؟)) غير منصرف للوصف ووزن الفعل، أي أسود، والورق سواد في غير. قال الحافظ: والأورق الذي فيه سواد ليس بحالك، بل يميل إلى الغبرة، ومنه قيل للحمامة: "ورقاء"، ((فأني أتاها ذلك؟)) يقال: نزع إليه في الشبه إذا شبهه، أي عسى أن يكون في أصولك، أو في أصول امرأتك من يكون في لونه سواد فأشبهه واجتذبه إليه وأظهر لونه إليه، ((لعل عرقا نزعها)) المراد بالعرق الأصل من النسب، شبهه بعرق الشجرة، ومنه قولهم: "فلان عريق في الإصالة". أي أن أصله متناسب. وكذا معرق في الكرم، أو اللؤم، وأصل النزع الحذب. وقد يطلق على الميل، كذا في الفتح.

٢٠٠٣ - حدثنا أبو كريب. قال: ثنا عبادة بن كليب الليثي أبو غسان، عن جويرية بن أسماء، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن رجلا من أهل البادية أتى النبي ﷺ. فقال: يا رسول الله! إن امرأتى ولدت على فراشي غلاما أسود. وإنما أهل بيت، لم يكن فينا أسود قط. قال: "هل لك من إبل؟" قال: نعم، قال: "فما ألوانها؟" قال: حمر، قال: "هل فيها أسود؟" قال: لا، قال: "فيها أورق؟" قال: نعم، قال: "فأني كان ذلك؟" قال: عسى أن يكون نزعه عرق. قال: "فلعل ابنك هذا نزعه عرق".

(٥٩) باب الولد للفراش وللعاهر الحجر

قال النووي في شرح مسلم (١٣٤/١٠): في هذا الحديث أن الولد يلحق بالزوج وإن خالف لونه لونه. حتى لو كان الأب أبيض والولد أسود، أو عكسه لحقه، ولا يحل له نفيه بمجرد المخالفة في اللون، وكذا لو كان الزوجان أبيضين فجاء الولد أسود أو عكسه، لاحتمال أنه نزعه عرق من أسلافه. والحديث أخرجه أيضا البخاري في الاعتصام ومسلم في اللعان، وأبو داود والنسائي في الطلاق، والترمذي في الولاء والهبة، وابن حبان (٤١٦/٩) والبيهقي (٤١١/٧) والبخاري (٢٧٣/٩) وأحمد (٢٣٩/٢) والحميدي (٤٦٤/٢). عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه. إسناده صحيح.

٢٠٠٣ - ((عبادة)) - بتخفيف الباء، وبعد الألف همزة الكوفي، له أو هام، من العاشرة.

((جويرية)) تصغير جارية، ابن أسماء بن عبيد، الضبيعي، البصري، صدوق، من السابعة.

قال البوصيري: كذا وقع عند ابن ماجه عبادة بن كليب، وصوابه عبادة ابن كليب. كذا قال الميزي في التهذيب، وعبادة هذا: قال فيه أبو حاتم: صدوق، في حديثه إنكار. وقال عبدالرحمن بن أبي حاتم: أخرجه البخاري في الضعفاء، فقال أبي يحول من هناك. وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه مسلم في صحيحه وأصحاب السنن الأربعة.

والحديث حسن صحيح أخرجه أيضا الميزي في التهذيب (٢٦٧/١٤).

٥٩ - باب الولد للفراش وللعاهر الحجر

أخرج فيه حديث عائشة رضي الله عنها في قصة ولد زمعة، وحاصل القصة أن العرب كانت لهم

٢٠٠٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة؛ قالت: إن ابن زمة وسعدا اختصما إلى النبي ﷺ في ابن أمة زمة. فقال سعد: يا رسول الله! أوصاني أخي، إذا قدمت مكة، أن أنظر إلى ابن أمة زمة فأقبضه.

في الجاهلية إماء يكتسبن لساداتهن بالفجور، وكانت السادة تأتيهن في خلال ذلك، فإذا أتت إحداهن بولد، فربما يدعيه السيد وربما يدعيه الزاني، فإن مات السيد ولم يكن ادعاؤه ولا أنكره فادعاه ورثته لحق به، غير أنه لا يشارك مستلحقه في ميراثه، إلا أن يستلحقه قبل القسمة، وإن كان السيد أنكره لم يلحق به.

وكان زمة بن قيس والد أم المؤمنين سودة رضي الله عنها، وكانت له أمة على ما وُصف، وكان يطؤها، وكان يأتيها عتبة بن أبي وقاص أخو سعد ابن أبي وقاص أيضا، فظهر بها حبل كان يظن أنه من عتبة بن أبي وقاص، وهلك عتبة كافرا، فعهد إلى أخيه سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه قبل موته أن يستلحق منه الحمل الذي بأمة زمة. فلما ذهب سعد إلى مكة عام الفتح رأى ذلك الولد فعرفه بشبهه بأخيه عتبة واحتضنه وأدعاه لأخيه، فلما استلحقه سعد خاصمه عبد بن زمة بأن الولد إنما ولد على فراش أبيه، ففضى رسول الله ﷺ لعبد بن زمة إبطالا لحكم الجاهلية. هذا ملخص ما في باب الولد للفراش من فرائض فتح الباري (٣٢/١٢) وباب تفسير المشبهات من بيوع عمدة القارى (١٦٧/١١).

٢٠٠٤ - ((إن ابن زمة)) بتسكين الميم، وقيل بفتحها، والراجح الأول، وهو عبد ابن زمة بن قيس بن عبد شمس، القرشي، أخو سودة أم المؤمنين رضي الله عنها، وهم من جعله عبدالله بن زمة بن الأسود، فإنه غيره، وكان زمة بن قيس والد سودة مات قبل فتح مكة، وأسلم ابنه عبد هذا يوم الفتح، وكان من سادات الصحابة، كذا في الإصابة (٤٢٥/٢). ((وسعدا)) هو أحد العشرة المبشرة، ((في ابن أمة زمة)) بالإضافة أي ابن أمته، وهي جارية زانية كانت في الجاهلية لزمة، ((أن أنظر)) "أن" تفسيرية لما في الإيضاء من معنى القول. وما بعدها صيغة أمر. ويحتمل أنها مصدرية وما بعده فعل مضارع. وعلى التقدير إذا قدمت متعلق به معنى. أي قال لي انظر إذا قدمت على الخطاب أو أوصاني بأن أنظر إذا قدمت على التكلم. نعم، لا يتعلق به لفظا. لأن قواعد العربية تأتي ذلك. فيحتاج إلى تقدير متعلق، ويجعل المتأخر تفسيراً لذلك المتعلق (س). ((فأقبضه)) بكسر الباء، أي أمسكه.

وقال عبد بن زمعة: أخى وابن أمة أبى. ولد على فراش أبى. فرأى النبى ﷺ شبهه بعتبة. فقال: "هو لك يا عبد بن زمعة. الولد للفراش."

((شبهه بعُتْبة)) والعتبة هو الذى شج رسول الله ﷺ يوم أُحُد فكسر رباعيته، فدعا عليه رسول الله ﷺ فقال: "اللهم! لا يحول عليه الحول، حتى مات كافرا". وأخطأ من عدّه من الصحابة، كما حققه الحافظ فى الفتح، ((هو لك يا عبد بن زمعة)) ووقع فى رواية النسائى "هو لك عبد بن زمعة، بحذف حرف النداء. أى أخوك. ومن قال بعدم الإلحاق. قال: المراد هو لك على أنه عبد لك. وهذا تأويل بعيد. يرده قوله "الولد للفراش". أى لصاحب الفراش. أى لمن كانت المرأة فراشا له. ((الولد للفراش)) وفى رواية البخارى: "الولد لصاحب الفراش". أى لمالكه، وهو الزوج والمولى، لأنهما يفترشانها، قاله فى المجمع.

قال ابن عبد البرّ فى التمهيد: إنه جاء عن بضع وعشرين نفسا من الصحابة، والحديث دليل على ثبوت نسب الولد بالفراش من الأدب". وقال الإمام الوشكانى فى النيل (٣١٣/٦): اختلف فى معنى الفراش، فذهب الأكثر إلى أنه اسم للمرأة، وقد يعبر به عن حالة الافتراش. وقيل: إنه اسم للزوج، روى ذلك عن أبى حنيفة، وفى القاموس: أن الفراش زوجة الرجل، انتهى مختصرا.

وقال الإمام النووى فى شرح مسلم (٣٧/١٠) معنى قوله "الولد للفراش": أنه إذا كان للرجل زوجة أو مملوكة صارت فراشا له، فأنت بولد لمدة الإمكان منه لحقه الولد وصار ولدا، يجرى بينهما التوارث وغيره من أحكام الولادة، سواء كان موافقا له فى الشبه أم مخالفا، ومدة إمكان كونه منه ست اشهر من حين أمكن اجتماعهما، وأما ما تصير به المرأة فراشا فإن كانت زوجة صارت فراشا بمجرد عقد النكاح، ونقلوا فى هذا الإجماع. وشرطوا إمكان الوطئ بعد ثبوت الفراش، فإن لم يكن بأن نكح المغربى مشرقية ولم يفارق واحد منهما وطنه. ثم أتت بولد ستة أشهر أو أكثر لم يلحقه لعدم إمكان كونه منه، هذا قول مالك والشافعى والعلماء كافة، إلا أبى حنيفة فلم يشترط الإمكان بل اكتفى بمجرد العقد. قال: حتى لو طلق عقب العقد من غير إمكان وطئ فولدت لسته أشهر من العقد لحقه الولد. وهذا ضعيف، ظاهر الفساد، ولا حجة له فى إطلاق الحديث لأنه خرج على الغالب، وهو حصول الإمكان عند العقد، هذا حكم الزوجة، وأما الأمة فعند الشافعى ومالك تصير فراشا بالوطئ، ولا تصير فراشا بمجرد الملك، حتى لو بقيت فى ملكه سنين وأتت بأولاد ولم يطأها، ولم يقر بوطئها

واحتجبي عنه يا سودة".

لا يلحقه أحد منهم، فإذا وطئها صارت فراشا، فإذا أتت بعد الوطئ بولد، أو أولاد لمدة الإمكان لحقوه. وقال أبو حنيفة: لا تصير فراشا، إلا إذا ولدت ولدا واستلحقه، فما تأتي به بعد ذلك يلحقه، إلا أن ينفيه. ((واحتجبي منه يا سودة)) مراعاة للشبهة، فكأنه ﷺ أرشد إلى أنه مع إلحاق الولد بالفراش. يؤخذ في الأحكام بالاحتياط. قال النووي في شرح مسلم (٣٩/١٠): أمرها به ندبا واحتياطا لأنه في ظاهر الشرع أخوها، لأنه ألحق بأبيها، لكن لما رأى الشبه البين بعنبة بن أبي وقاص خشي أن يكون من مائه فيكون أجنبيا منها فأمرها بالاحتجاب منه احتياطا، قال المازري: وزعم بعض الحنفية أنه إنما أمرها بالاحتجاب، لأنه جاء في رواية "احتجبي منه، فإنه ليس بأخ لك" وقوله "ليس بأخ لك" لا يعرف في هذا الحديث، بل هي زيادة باطلة مردودة، والله أعلم.

وقال الإمام البغوي (٢٨٢/٩): وأما أمره سودة بالاحتجاب عنه بعد الحكم بالأخوة، فعلى معنى الاستحباب والتنزه عن الشبهة لما رأى من شبه الغلام بعنبة والاحتراز عن مواضع الشبهة من باب الدين. وقال الإمام ابن القيم في "تهذيب السنن" (١٨٠/٣): وأما أمره سودة وهي أخته بالاحتجاب منه، فهذا يدل على أصل، وهو تبعض أحكام النسب، فيكون أخاها في التحريم والميراث وغيره، ولا يكون أخاها في المحرمية والخلوة والنظر إليها، لمعارضة الشبه بالفراش، فأعطى الفراش حكمه من ثبوت الحرمة وغيرها، وأعطى الشبه حكمه من عدم ثبوت المحرمية لسودة، وهذا باب من دقيق العلم وسره لا يلحظه إلا الأئمة المطلعون على أغواره المعينون بالنظر في ما أخذ الشرع وأسراره، ومن نبا فهمه عن هذا وغلظ عنه طبعه فلينظر إلى الولد من الرضاعة، كيف هو ابن في التحريم، لا في الميراث ولا في النفقة ولا في الولاية، وهذا ينفع في مسألة البنت المخلوقة من ماء الزاني فإنها بنته في تحريم النكاح عليه، عند الجمهور. وليست بنته في الميراث ولا في النفقة ولا في المحرمية. وبالجملة فهذا من أسرار الفقه ومراعاة الأوصاف التي تترتب عليها الأحكام، وترتيب مقتضى كل وصف عليها، ومن تأمل الشريعة اطلعت من ذلك على أسرار وحكم تبهر الناظر فيها.

وقال الإمام البغوي (٢٧٩/٩): وفي هذا الحديث من الفقه إثبات الدعوى في النسب، كما في الأموال، وفيه أن الأمة تصير فراشا بالوطئ، فإذا أقر السيد بوطئها ثم أتت بولد لمدة يمكن أن يكون منه يلحقه، ولم يمكنه نفيه باللعان، إلا أن يدعى الاستبراء بعد الوطئ، والوضع بعده بأكثر من ستة

٢٠٠٥ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا سفيان بن عيينة، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن أبيه، عن عمر؛ أن رسول الله ﷺ قضى بالولد للفراش.

٢٠٠٦ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة؛ أن النبي ﷺ قال: "الولد للفراش وللعاهر الحجر".

أشهر، فحينئذ ينتفى عنه الولد.

والحديث أخرجه أيضا مالك في الأضحية، والبخاري في الأحكام، ومسلم في الرضاع، وأبوداود والنسائي في الطلاق، والدارقطني (٢٤١/٤) والبيهقي في الكبرى (٤١٢/٧) وفي المعرفة (٥٦٠/٥) والبخاري (٢٧٥/٩) وأحمد (٢٤٦/٢) والحميدي (١١٧/١) والطيالسي (٢٠٤). عن الزهري، عن عروة، عن عائشة رضي الله عنها. إسناده صحيح.

٢٠٠٥ - قال البوصيري: هذا إسناده صحيح، رجاله ثقات، رواه مسدد في مسنده عن سفيان بإسناده ومثبه، ورواه البيهقي في سننه الكبرى من طريق الشافعي عن سفيان بن عيينة، فذكره بإسناده ومثبه، وسياقه أتم، ورواه الحميدي في مسنده عن سفيان فذكره، وفيه قصة وسياقه أتم، وكذا رواه ابن أبي عمر في مسنده عن سفيان فذكره بإسناده الحميدي ومثبه، وأصله في الصحيحين وغيرهما من حديث عائشة، وفي البزار من حديث ابن عمر.

والحديث أخرجه أيضا أبو يعلى (١٧٧/١) والطحاوي في شرح المعاني (١٠٤/٣). عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن أبيه، عن عمر رضي الله عنه. إسناده صحيح.

٢٠٠٦ - ((وللعاهر الحجر)) العاهر: الزاني، قيل: المراد بالحجر الحرمان. قيل: كنى به عن الرجم، وفيه أنه ليس كل زانٍ يرجم، وقد يقال: يكفى في صدق هذا الكلام ثبوت الرجم به أحيانا (س).

قال البخاري (٢٨٣/٩): إنما معنى الحجر هنا: الخيبة والحرمان، يعني لا حظ له في النسب، كقول الرجل لمن خيبه وآيسه من الشيء "ليس لك غير التراب"، و"ما في يدك إلا الحجر"، وقد روى عن النبي ﷺ أنه قال: "إن جاء يطلب ثمن الكلب فاملاً كفه تراباً". وأراد به الحرمان والخيبة، وقد كان بعض السلف يرى أن يوضع التراب في كفه، جريا على ظاهر الحديث.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الحدود، ومسلم والترمذي في الرضاع، وأحمد (٢٣٩/٢). عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة رضي الله عنه. إسناده صحيح.

٢٠٠٧ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا إسماعيل بن عياش. ثنا شرحبيل بن مسلم؛ قال: سمعت أبا أمامة الباهلي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الولد للفراش وللعاهر الحجر".

(٦٠) باب الزوجين يُسَلِّم أحدهما قبل الآخر

٢٠٠٨ - حدثنا أحمد بن عبدة. ثنا حفص بن جَمِيع. ثنا سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ فأسلمت. فتزوجها رجل. قال، فجاء زوجها الأول فقال: يا رسول الله! إني قد كنتُ أسلمتُ معها، وعلمتُ بإسلامي. قال، فانتزعتها رسول الله ﷺ من زوجها الآخر، وردها إلى زوجها الأول.

٢٠٠٧ - قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، وله شاهد في صحيح مسلم وغيره من حديث أبي هريرة وفي صحيح ابن حبان ومسنند الدارمي من حديث ابن مسعود، وفي مسند أحمد من حديث علي بن أبي طالب.

والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير (١٦٠/٨). عن شرحبيل بن مسلم، عن أبي أمامة رضي الله عنه، مطولا. إسناده صحيح وسيأتي إن شاء الله تعالى برقم (٢٢٩٥) و (٢٣٩٨) و (٢٤٠٥) و (٢٧١٣) وقد أورده المصنف مقطعا في المواضع الخمسة هذه.

٦٠ - باب الزوجين يُسَلِّم أحدهما قبل الآخر

٢٠٠٨ - ((حفص بن جَمِيع)) بالجيم، مصغرا، العجلي، الكوفي. قال أبو زُرعة: ليس بالقوي. وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال ابن حبان: كان يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد. وقال الحافظ: ضعيف، من الثامنة.

((وعلمتُ بإسلامي)) ومع هذا تزوجت، ((فانتزعتها)) أي أبطل النكاح الثاني لأنه وقع غير صحيح، ((من زوجها الآخر)) بكسر الخاء، والحديث دليل على أنه إذا أسلم الزوج وعلمت امرأته بإسلامه فهي في عقد نكاحه، وإن تزوجت فهو تزوج باطل، تنتزع من الزوج الآخر. قال القاري في المرقاة (٣٣٥/٦): ناقلا عن المظهر: إذا أسلما قبل انقضاء العدة ثبت النكاح بينهما، سواء كانا على دين واحد، كالكتابين والوثنيين، أو أحدهما كان على دين، والآخر على دين. وسواء كانا في دار الإسلام أو في دار الحرب، أو أحدهما في أحدهما، والآخر في الآخر، وهذا مذهب الشافعي وأحمد.

٢٠٠٩ - حدثنا أبو بكر بن خلاد ويحيى بن حكيم. قالوا: ثنا يزيد بن هارون. أنبأنا محمد بن إسحق، عن داود بن الحصين، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أن رسول الله ﷺ رد ابنته على أبي العاص بن الربيع، بعد سنتين، بنكاحها الأول.

وقال أبو حنيفة: تحصل الفرقة بينهما بأحد ثلاثة أمور. انقضاء العدة، أو عرض الإسلام على الآخر مع الامتناع عنه، أو بنقل أحدهما من دار الإسلام إلى دار الحرب أو بالعكس، وسواء عنده الإسلام قبل الدخول أو بعده.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الطلاق، والترمذى في النكاح، والبيهقى (١٨٨/٧) والبعوى (٩٣/٩) وابن حبان (٤٦٧/٩) والحاكم (٢٠٠/٢) وعبدالرزاق (٦٨/٧) وأحمد (٢٣٢/١) وأبو يعلى (٤٠٣/٤) والطيالسى (٣٤٩) من طرق عن ابن عباس رضى الله عنهما. قال الألبانى فى الإرواء (٣٣٧/٦): هذا إسناد ضعيف، مداره على سماك عن عكرمة، وهو سماك بن حرب، الذهلى، الكوفى. قال الحافظ: صدوق، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بآخره، فكان ربما يلحق.

٢٠٠٩ - ((رد ابنته)) زينب، ((بعد سنتين)) ووقع فى رواية الترمذى "بعد ست سنين"، وفى رواية "بعد ثلاث سنين"، وأشار الحافظ فى الفتح إلى الجمع، فقال: المراد بالست ما بين هجرة زينب وإسلامه، وبالسنتين أو الثلاث ما بين قوله تعالى: ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ﴾، وقدمه مسلماً، فإن بينهما سنتين وأشهر. وقال السندى فى قوله: "بعد سنتين"، هكذا فى الأصول بلفظ التثنية والموافق لرواية الترمذى "بعد سنين" بصيغة الجمع، وفى رواية الترمذى "بعد ست سنين". فلعل التاء كتبت سهواً، ثم جاء من رواية عبدالله بن عمرو أنه ردها بنكاح جديد. رواه المصنف والترمذى. وقال الترمذى: "فى إسناده مقال، والعمل عليه عند أهل العلم"، يريد أنه لا يبد من تجديد النكاح عندهم إذا كان الرد بعد انقضاء العدة. فقيل: يعنى "بالنكاح الأول"، أى بسبب مراعاته، أى أنه رد بنكاح جديد مراعاة لما بينهما من النكاح السابق. وقال البيهقى فى "معرفة السنن" لو صح الحديثان لقلنا بحديث عبدالله بن عمرو، أنه زائد، لكنه لم يثبت، فقلنا بحديث ابن عباس فإن قيل: حديثه أنه ﷺ ردها عليه بعد ست سنين، والعدة لا تبقى إلى هذه المدة غالباً، قلنا: لم يؤثر إسلامها وبقاؤه على الكفر فى قطع النكاح إلا بعد نزول الآية فى الممتحنة، وذلك بعد صلح الحديبية، فيوقف نكاحها بعد انقضاء العدة من حينئذ، وكان إسلام أبي العاص بعد الحديبية بزمان يسير، بحيث يمكن أن تكون عدتها لم تنقض فى الغالب،

فيشبهه أن يكون الرد بالنكاح الأول لأجل ذلك.

قلت: آية الممتحنة هي قوله ﴿لَا هُنَّ حِلٌّ لَّهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهَا﴾، وما قيل: الفرقة وقعت من حين نزلت ﴿وَلَا تَنْكِحُوا الْمُشْرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤْمِنُوا﴾، وهي مكية باطل، فإنما نزلت لإفادة تحريم النكاح ابتداءً، لا لتحريم البقاء عليه، فأى دلالة على الفرقة.

قال المنذرى فى مختصر سنن أبى داود: وأخرجه الترمذى وابن ماجه، وفى حديث الترمذى "بعد ست سنين"، وفى حديث ابن ماجه: "بعد سنتين"، وقال الترمذى: ليس بإسناده بأس. ولكن لا يعرف وجه هذا الحديث، ولعله قد جاء هذا من قبل داود بن الحصين من قبل حفظه. وحكى عن يزيد بن هارون أنه ذكر حديث عمرو بن شعيب (الآتى بعد هذا) وقال ابن عباس أجد إسناداً والعمل على حديث عمرو بن شعيب. وقال الخطابى: وهذا أصح، فإنه يحتمل أن يكون عدتها قد تناولت، لا اعتراض سبب، حتى بلغت المدة المذكورة فى الحديث، إما الطول منها، وإما القصر، إلا أن حديث داود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عباس نسخه، وقد ضعف أمرها على بن المدينى وغيره من علماء الحديث. وقال بعضهم معنى "ردها عليه على النكاح الأول"، أى على مثل النكاح الأول فى الصداق والحباء. ولم يحدث زيادة على ذلك من شرط ولا غيره. وقال البخارى: حديث ابن عباس أصح فى هذا الباب من حديث عمرو بن شعيب. وقال الدارقطنى فى حديث عمرو بن شعيب: "هذا لا يثبت، والصواب حديث ابن عباس". وقال الخطابى: إنما ضعفوا حديث عمرو بن شعيب من قبل الحجاج بن أرطاة، لأنه معروف بالتدليس. وحكى محمد بن عقيل: أن يحيى بن سعيد قال: لم يسمعه حجاج من عمرو.

وقال الحافظ: أحسن المسالك فى تقرير الحديثين ترجيح حديث ابن عباس، كما رجحه الأئمة وحمله على تناول العدة، فيما بين نزول آية التحريم، وإسلام أبى العاص، ولا مانع من ذلك.

وقال الحافظ ابن القيم فى زاد المعاد (١٣٧/٥): ما محصله أن اعتبار العدة لم يعرف فى شىء من الأحاديث، ولا كان النبى ﷺ يسأل المرأة هل انقضت عدتها أم لا؟ ولو كان الإسلام بمجرد فرقة لكانت طلقة بائنة، ولا رجعة فيها. فلا يكون الزوج أحق بها إذا أسلم، وقد دل حكمه ﷺ أن النكاح موقوف، فإن أسلم الزوج قبل انقضاء العدة فهى زوجته. وإن انقضت عدتها فلها أن تنكح من شاءت،

٢٠١٠ - حدثنا أبو كريب. ثنا أبو معاوية، عن حجاج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن رسول الله ﷺ رد ابنته زينب على أبي العاص بن الربيع، بنكاح جديد.

وإن أحببت انتظرت، وإذا أسلم كانت زوجته من غير حاجة إلى تجديد نكاح. قال: ولا نعلم أحدا جدد بعد الإسلام نكاحه البتة، بل الواقع أحد الأمرين، إما افتراقهما ونكاحها غيره، وإما بقاؤهما على النكاح الأول إذا أسلم الزوج. وإما تنجيز الفرقة، أو مراعاة العدة، فلم يعلم أن رسول الله ﷺ قضى بواحد منهما، مع كثرة من أسلم في عهده.

وقال الإمام الشوكاني: هذا كلام في غاية الحسن والتمانة.

والحديث صحيح أخرجه أيضا أبو داود في الطلاق، والترمذي في النكاح، والبيهقي (١٨٧/٧) وعبدالرزاق (١٧١/٧) والدارقطني (٣٩٦/١) والحاكم (٢٠٠/٢) والطحاوي في شرح المعاني (١٤٩/٢) وأحمد (٢١٧/١) وابن سعد في الطبقات (٣٢/٨). عن عكرمة، عن ابن عباس رضی الله عنه.

٢٠١٠ - ((بنكاح جديد)) قال الشيخ الألباني في الإرواء (٣٤١/٦): وهو ضعيف، وعلته الحجاج، هذا وهو ابن أرتاة. فقد كان مدلسا. وقال عبدالله بن أحمد عقب الحديث: قال أبي: هذا حديث ضعيف، أو قال: وإي. ولم يسمعه الحجاج من عمرو بن شعيب: إنما سمعه من محمد بن عبيدالله العرزمي، لا يساوي حديثه شيئا. والحديث الصحيح الذي روى أن النبي ﷺ أقرهما على النكاح الأول، وحكى أبو عبيد عن يحيى بن سعيد القطان أن حجاجا لم يسمعه من عمرو، وأنه من حديث محمد بن عبيدالله العرزمي عن عمرو، فهذا وجه لا يعبأ به أحد يدرى ما الحديث.

ومما تقدم تعلم ما في قول ابن التركماني في "الجوهر النقي" (١٨٩/٧): حديث عمرو بن شعيب عندنا صحيح، ففيه من المخافة للقواعد الحديثية، والبعد عن أقوال الأئمة العارفين بها ما فيه تعصبا لمذهبه.

والحديث أخرجه أيضا الترمذي في النكاح، والبيهقي (١٨٨/٧) والحاكم (٦٣٩/٣) والدارقطني (٣٩٦/١) والطحاوي (١٥٠/٢) وأحمد (٢٠٧/٢). إسناده ضعيف ومتمنه منكر.

(٦١) باب الغيل

٢٠١١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يحيى بن إسحق. ثنا يحيى بن أيوب، عن محمد بن عبد الرحمن بن نوفل القرشي، عن عروة، عن عائشة، عن جدامة بنت وهب الأسدية؛ أنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "قد أردت أن أنهي عن الغيال. فإذا فارس والروم يغيلون فلا يقتلون أولادهم".

٦١ - باب الغيل

٢٠١١ - ((يحيى بن إسحاق)) السَّيْلِحِيُّ، أبو زكرياء، أو أبو بكر، نزيل بغداد. قال ابن معين: صدوق. وقال أحمد: شيخ، صالح، ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة، حافظاً لحديثه. وقال الحافظ: صدوق، من كبار العاشرة.

((جدامة بنت وهب)) ويقال: جندل. الأسدية، أخت عكاشة بنت محسن، لأمه، صحابية، لها سابقة وهجرة. قال الدارقطني: من قال بالذال المعجمة صحَّف.

((قد أردت أن أنهي عن الغيل)) بفتح المعجمة: هو أن يجامع الرجل زوجته وهي تُرضع. وفي كثير من الأصول: عن الغيال. وأراد النهي عن ذلك لما اشتهر عند العرب أنه يضرُّ بالولد. ثم رجع عن ذلك حين تحقَّق عنده عدم الضرر في بعض الناس، كفارس والروم. وهذا يقتضى أنه فَوْضَ إليه في بعض الأمور ضوابط. فكان ينظر في الجزئيات واندراجها في الضوابط.

قال النووي في شرح مسلم (٤/١٦): اختلف العلماء في المراد بالغيلة في هذا الحديث وهي الغيل. فقال مالك في الموطأ، والأصمعي وغيره من أهل اللغة: أن يجامع امرأته وهي مُرضِع، يقال منه: أغال الرجال، وأغيل، إذا فعل ذلك، وقال ابن السكيت: هو أن ترضع المرأة وهي حامل، يقال منه: غالت وأغيلت. قال العلماء: سبب هَمَّهُ ﷺ بالنهي عنها أنه يخاف منه ضرر الولد الرضيع. قالوا: والأطباء يقولون: إن ذلك اللبن داء، والعرب تكرهه وتتقيه.

((فإذا فارس)) بكسر الراء، وعدم الصرف، ((فلا يقتلون أولادهم)) وفي رواية الترمذي: ولا تضر أولادهم، قال القاضي: كان العرب يحترزون عن الغيلة ويزعمون أنها تضر الولد، وكان ذلك من المشهورات الذائعة عندهم، فأراد النبي ﷺ أن ينهي عنها لذلك، فرأى أن فارس والروم يفعلون ذلك

وسمعه يقول، وسئل عن العزل، فقال: "هو الوأد الخفى".

٢٠١٢ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا يحيى بن حمزة، عن عمرو بن مهاجر؛ أنه سمع أباه المهاجر بن أبي مسلم يحدث عن أسماء بنت يزيد بن السكن. وكانت مولاته؛ أنها سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا تقتلوا أولادكم سرا. فالذى نفسى بيده! إن الغيل ليدرك الفارس على ظهر فرسه حتى يصرعه".

ولا يبالون به، ثم أنه لا يعود على أولادهم بضرر فلم يَنه. ((هو الوأد الخفى)) قيل: جعل العزل عن المرأة بمنزلة الوأد، إلا أنه خفى. لأن من يعزل عن امرأته إنما يعزل هربا من الولد. وفي الحديث جواز الغيلة فإنه ﷺ لم يَنه عنها، وبين سبب ترك النهي، وفيه جواز الاجتهاد لرسول الله ﷺ، وبه قال جمهور أهل الأصول، وقيل: لا يجوز لتمكنه من الوحي، والصواب هو الأول.

والحديث أخرجه أيضا مالك ومسلم والنسائي في النكاح، وأبو داود والترمذي في الطب، وابن حبان (٥١٠/٩) والبيهقي (٤٦٥/٧) والبخاري (١٠٨/٩) والدارمي (١٤٦/٢) وأحمد (٣٦١/٦) والطبراني في الكبير (٢٠٨/٢٤). عن عروة، عن عائشة، عن جدامة رضى الله عنها. إسناده صحيح.

٢٠١٢ - ((عمرو بن مهاجر)) بن أبي مسلم، الأنصارى، أبى عبيد، الدمشقى. وثقه أحمد وابن معين ودُحيم، وأبو داود وابن سعد والعجلي. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الخامسة.

((المهاجر بن أبى مسلم)) الشامى، الأنصارى، مولى أسماء بنت يزيد. ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من الثالثة.

((لا تقتلوا أولادكم سرا)) نهى عن الغيل بأنه مضر بالولد الرضيع، وإن لم يظهر أثره فى الحال، حتى ربما يظهر أثره بعد أن يصير الولد رجلا فارسا فيسقطه ذلك الأثر عن فرسه فيموت، وهذا الحديث يحتمل أنه قاله ﷺ على زعم العرب قبل الحديث السابق، ثم علم أنه لا يضر. فذكر الحديث السابق، وهذا بعيد، لأن مفاد الحديث السابق أنه أراد النهي، ولم يَنه، وهذا نهى، فكيف يكون قبله، وأيضا لو كان على زعم العرب لما استحسن القسم بالله، فالأقرب أنه قاله بعد ذلك، حيث حقق أنه لا يضر. إلا أن الضرر قد يخفى إلى الكبير، والله تعالى أعلم (س). ((ليدرك الفارس)) توضيحه أن المرأة إذا جومعت وحملت فسد لبنها، وإذا اغتذى به الطفل بقى سوء أثره فى بدنه، وأفسد مزاجه، وإذا صار رجلا وركب الفرس فركضها ربما أدركه ضعف الغيل فيسقط من متن فرسه. وكان ذلك كالقتل،

(٦٢) باب في المرأة تؤذى زوجها

٢٠١٢ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا مؤمل. ثنا سفيان، عن الأعمش، عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي أمامة؛ قال: أتت النبي ﷺ امرأة معها صبيان لها. قد حملت أحدهما وهي تقود الآخر. فقال رسول الله ﷺ: "حاملات، والدات، رحيمات. لولا ما يأتين إلى أزواجهن، دخل مصلياتهن الجنة".

نهى النبي ﷺ عن الإرضاع حال الحمل، ويحتمل أن يكون النهي للرجال، أى لا تجامعوا فى حال الإرضاع كيلا تحمل نساءكم فيهلك الإرضاع فى حال الحمل أولادكم، وهذا نهى تنزيه، لا تحريم. قال الطيبي: نفيه لأثر الغيل فى الحديث السابق كان إبطاً لاعتقاد الجاهلية كونه مؤثراً. وإثباته له هنا لأنه سبب فى الجملة مع كون المؤثر الحقيقى هو الله تعالى، كذا فى المرقاة (٣٥١/٦).
والحديث أخرجه أيضاً أبو داود فى الطب، والبيهقى (٤٦٤/٧) وأحمد (٤٥٣/٦) والطبرانى فى الكبير (١٨٣/٢٤).

قلت: إسناده هذا الحديث ضعيف من أجل المهاجر هذا، فإنه مجهول الحال، ترجمه ابن أبى حاتم فى كتابه (٢٥٩/٤) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأما ابن حبان فوثقه على عادته، ولذلك قال الحافظ فى التقریب: مقبول، يعنى عند المتابعة، وإلا فلين الحديث، ولم أجد له متابعا، فالحديث ضعيف، كذا فى غاية المرام فى تخريج الحلال والحرام، للشيخ الألبانى (١٥٢).

٦٢ - باب المرأة تؤذى زوجها

٢٠١٣ - ((حاملات)) خبر مبتدأ محذوف، أى هذه النساء موصوفات بهذه الصفات الحميدة الشاقة من الأولاد ووضعهن ورافتهن عليهم، ((لولا ما يأتين)) من الأذى، وفيه أنه لو صلين وترك الأذى لدخلن الجنة. إلا أنهن كثيرات الأذى، قليلات الصلاة. ((دخل مصلياتهن الجنة)) فى إفهامه أن غير مصلياتهن لا يدخلنها، وهو وارد على منهج الزجر والتحويل والتخفيف، وإلا فكل من مات على الإسلام لأبداً أن يدخلها، أو لا يدخلها حتى يطهرن بالنار إن لم يعف عنهن، وسبب الحديث أن النساء ذكرن عنده فذكره، كذا فى الفيض (٣٦٨/٣).

قال البوصيرى: هذا إسناده رجاله ثقات، إلا أنه منقطع، حكى الترمذى فى العلل عن البخارى أنه

٢٠١٤ - حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك. ثنا إسماعيل بن عياش، عن بحير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن كثير بن مرة، عن معاذ بن جبل؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "لا تؤذى امرأة زوجها إلا قالت زوجته من الحور العين: لا تؤذيه. قاتلك الله! وإنما هو عندك دخيل أو شك أن يفارقك إلينا".

قال: سالم بن أبي الجعد لم يسمع من أبي أمامة، انتهى. وقال ابن حبان: أدرك أبا أمامة. رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن سلام بن سليم عن منصور عن سالم به، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده من طريق سالم بن أبي الجعد بزيادة، وكذا رواه أحمد بن منيع في مسنده. قلت: ورواه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي أمامة الباهلي أيضا.

والحديث أخرجه أيضا الحاكم (١٧٣/٤) والطبراني في الكبير (٣٠١/٨) وفي الصغير (٤٧/٢).
عن سالم بن أبي الجعد، عن أبي أمامة رضى الله عنه. إسناده ضعيف.

٢٠١٤ - ((بحير بن سعد)) السحولى، أبى خالد، الحمصى، وثقه دحيم وابن سعد والنسائى. وقال الحافظ: ثقة، ثبت، من السادسة.

((لا تؤذى امرأة زوجها)) بأن تغاضبه أو تسفه عليه، أو تعصى أمره، أو تمنعه حاجته منها، ((من الحور)) وهى التى أعدها الله عز وجل له فى الجنة، وواحدة الحور حوراء، وهى الشديدة بياض العين، الشديدة سوادها، ((العين)) بكسر العين، جمع عيناء، بمعنى الواسعة العين، ((لا تؤذيه)) مجزوم بحذف النون، ((قاتلك الله)) أى قتلِك أو لعنك أو عاداك، وقد يرد للتعجب، كترت يده، وقد لا يراد به وقوع، ومنه "قاتل الله سمرة"، كذا فى المجمع، ((فإنما هو)) أى الزوج، ((عندك دخيل)) أى الضيف والنزىل، وفيه أن الآخرة هى الدار الصافية عن الكدر، حتى أن أهل المرء فى تلك الدار لا يريدون التعب عليه فى الدنيا. قال تعالى: ﴿وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾، والله أعلم.

والحديث صحيح أخرجه أيضا الترمذى فى الرضاع، وأحمد (٢٤٢/٥) والهيثم بن كليب فى مسنده (١٦٧/١) وأبو نعيم فى صفة الجنة (١٤/٢). قال الترمذى: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه ورواية إسماعيل بن عياش عن الشاميين أصلح، وله عن أهل الحجاز والعراق مناكير.

قلت: قد وثقه أحمد وابن مَعِين والبخارى وغيرهم فى روايته عن الشاميين، وهذه منها، فإن بحير بن سعد شامى، ثقة، وكذلك سائر الرواة، فالسند صحيح، ولا أدرى لماذا اقتصر الترمذى على

(٦٣) باب لا يحرم الحرام الحلال

٢٠١٥ - حدثنا يحيى بن معلى بن منصور. ثنا إسحق بن محمد الفروي. ثنا عبد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ قال: "لا يحرم الحرام الحلال".

استغرابه، ولم يحسنه على الأقل، ثم رأيت المنذرى فى الترغيب (١٠١/٣) نقل عن الترمذى أنه قال فيه "حديث حسن"، قلت: وكذا فى نسخة بولاق من الترمذى (٢٢٠/١) وهذا أقل ما يمكن أن يقال فيه، كذا فى الصحيحة للشيخ الألبانى.

٦٣ - باب لا يحرم الحرام الحلال

٢٠١٥ - ((يحيى بن معلى بن منصور)) أبو عوانة، الرازى، نزىل بغداد. وثقه الخطيب وقال الحافظ: صدوق، صاحب حديث، من الحادية عشرة.

((لا يحرم الحرام الحلال)) يحتمل أن المراد أن حرمة المصاهرة لا تثبت بالحرام، كما هو مذهب الشافعى. ويحتمل أن المراد أن المزنّى بها تحلّ إذا نكحها (س).

قلت: هذه الجملة يحتمل معنيين، أحدهما أن تحريم الرجل على نفسه شيئاً لأجل الزهد أو التقشف أو الغضب لا يحرم الحلال الذى أحله الله تعالى، كما كان بعض الصحابة حرم على نفسه أكل اللحم، وبعضهم النكاح، وبعضهم المنام، فزجروا على ذلك، بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَحْرِمُوا طَيِّبَاتِ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾، وكذلك النبى ﷺ لما حرم مارية القبطية على نفسه حين ضاجعها فى بيت حفصة وأطلعت على ذلك فنزلت: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾. فالحلال الذى أحله الله لا يحرم بالتحريم، بل يعاتب الرجل على تحريمه، والمعنى الثانى ما قال بعضهم من أن هذه الجملة يتفرع عليها مسائل، منها أن نكاح المرأة الخامسة بعد الأربع لا يحرم الذى قبله، ومنها أن نكاح الأخت الأخرى لا يحرم الأخت الأولى، وإلى غير ذلك، فمعناه أن ارتكاب الحرام لا يحرم الحلال الذى كان قبله، كذا فى إنجاح الحاجة.

والحديث أخرجه أيضاً الدارقطنى (٢٦٨/٣) والبيهقى فى الكبرى (١٦٨/٧) وفى المعرفة (٢٩٧/٥) وابن عديّ فى الكامل (١٨٠٨/٥) والهيثمى فى المجموع (٢٦٨/٤) قلت: وهذا سند ضعيف من أجل عبد الله بن عمرو هو العمري الكبير وهو ضعيف.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١٠) كتاب الطلاق

(١٠) كتاب الطلاق

أى عدة أبواب وفروع مختلفة تتعلق بالطلاق.

لما فرغ المصنف من النكاح وأحكامه وما يتعلق به أخذ يتكلم على الطلاق لأنه فرعه، إذ لا طلاق إلا بعد تحقق النكاح، وههنا مباحث:

المبحث الأول: معنى الطلاق لغة:

الطلاق مصدر من باب التفعيل، ومن باب نَصَرَ وَكَرَّمْ، يقال: طَلَّقْتُ - بضم اللام وفتحها - طلاقاً: بانث، فهى طالق، وأطلقها الرجل وطلقها: رفع عقد النكاح معاً، فهى طالق ومطلقة. قال الراغب: أصل الطلاق التخليه من الوثاق، يقال: أطلقتُ البعير من عقاله وطلقته، وهو طالق وطلق، بلا قيد، ومنه استعير "طلقت المرأة"، والطارقة من الإبل ناقة ترسل فى المرعى أو فى الحى ترعى من جنبهم حيث شاءت، لا تعقل إذا راحت ولا تنحى فى المسرح.

قال أبو ذؤيب الهذلى:

غدت وهى محشوكة طالق

والطارقة أيضاً هى الناقة التى يتركها الراعى لنفسه فلا يحتلبها على الماء، قال الحطيئة:

أقيموا على المعزى بدار أبيكم تسوف الشمال بين صبحى وطالق

فالصبحى: التى يحتلبها فى مبركها يصطنحها، والطارق التى يتركها بصرارها فلا يحتلبها فى

مبركها، كذا فى تاج العروس واللسان.

قال ابن فارس: "الطاء واللام والقاف، أصل مطرد يدل على التخليه والإرسال، يقال: انطلق

الرجل، ثم ترجع الفروع إليه، تقول: أطلقتة إطلاقاً، والطلق: الشىء الحلال، كأنه قد خلى عنه فلم

يحظر، ومن الباب عدا الفرس طلقاً أو طلقين، وامرأة طالق، وأطلقت الناقة من عقالها، ورجل طلق

الوجه وطلق يده بخير، والطلاق: الناقة ترسل ترعى حيث شاءت، ويقال للظبي إذا مر لا يلوى على شيء، ورجل طلق اللسان وطيقيه، وتقول: هذا أمر ما تطلق نفسك له، أى لا تنشرح له"، انتهى ملخصاً من معجم مقاييس اللغة لابن فارس (٤٢٠/٣).

المبحث الثاني: معناه اصطلاحاً:

وأما شرعاً فمعناه: حل العصمة المنعقدة بين الزوجين بألفاظ مخصوصة، كالطلاق ونحوه.

المبحث الثالث: الطلاق في الديانات والمجتمعات الكافرة:

لا يخفى أن أحكام النكاح والطلاق تلعب دوراً هاماً في بناء المجتمع وتهذيب حياة الإنسان، ولذلك نرى أن الإسلام قد وضع لهما أحكاماً تفصيلية مستوعبة، كل ما يتوقع في حياة المتزوجين، وقبل أن نذكر ما راعاه الإسلام في هذه الأحكام من المصالح، يحسن بنا أن نذكر بعض أحكام الطلاق في الديانات والملل والمجتمعات الأخرى، لأن الشيء إنما يعرف بأضداده، والله الموفق والمعين.

١ - الطلاق في دين اليهود

الذي دون في الشريعة عند اليهود وجرى عليه العمل أن الطلاق يباح بغير عذر، كرجبة الرجل بالتزوج بأجمل من امرأته، ولكنه لا يحسن بدون عذر. والأعذار عندهم قسمان: الأول: عيوب الخلق، ومنها العمش، والحول والبخر والحذب والعرج والعقم.

الثاني: عيوب الأخلاق، وذكروا منها الوقاحة والثثرة والوساخة والشكاسة والعناد والإسراف والنهمة والبطنة والتأنق في المطاعم والفخفخة، والزنا أقوى الأعذار عندهم، فيكفى فيه الإشاعة وإن لم تثبت إلا أن المسيح عليه السلام لم يقر منها إلا علة الزنا.

وأما المرأة فلم يكن بيدها حق الطلاق، غير أن "مشنا" وبعض الكتب القديمة لليهود تسمح لها أن تطالب زوجها بالطلاق في أحوال مخصوصة، مثل أن يكون الزوج عيّناً، أو مبتلىً بالحذام، أو ظالماً لا يتحمل وغير ذلك من الأسباب، كذا في دائرة المعارف البريطانية (٤٥٣/٢) مادة الطلاق.

٢ - الطلاق في دين النصارى

ترجع جميع المذاهب المسيحية التي تعتقها أمم الغرب المسيحي إلى ثلاثة مذاهب؛ (١) المذهب الكاثوليكي، (٢) المذهب الأرثوذكسي، (٣) المذهب البروتوستنتي.

فالمذهب الكاثوليكي، يحرم الطلاق تحريماً باتاً، ولا يبيح فصم الزواج لأى سبب مهما عظم شأنه، وحتى الخيانة الزوجية نفسها لا تعد في نظره مبرراً للطلاق، وكل ما يبيحه في حالة الخيانة الزوجية، هو التفرقة الجسمية، بين شخصي الزوجين، مع اعتبار الزوجية قائمة بينهما من الناحية الشرعية، فلا يجوز لواحد منهما في أثناء هذه الفرقة أن يعقد زواجه على شخص آخر، لأن ذلك يعتبر تعددا للزوجات، والديانة المسيحية لا تبيح التعدد بحال.

وتعتمد الكاثوليكية في مذهبها هذا على ما جاء في إنجيل مرقص على لسان المسيح، إذ يقول: "٨"، ويكون الاثنان جسداً واحداً، إذن ليسا بعد اثنين، بل جسد واحد. ٩، فالذى جمعه الله لا يفرقه إنسان، (مرقس إصحاح: ١٠-١١ آيتي ٨، ٩).

والمذهبان المسيحيان الآخران الأرثوذكسي والبروتوستنتي، يبيحان الطلاق في بعض حالات محدودة، من أهمها الخيانة الزوجية، ولكنهما يحرمان على الرجل والمرأة كليهما أن يتزوجا بعد ذلك، وتعتمد المذاهب المسيحية التي تبيح الطلاق في حالة الخيانة الزوجية على ما ورد في إنجيل متى: (الإصحاح الخامس: ٢١-٢٢) على لسان المسيح، إذ يقول: "من طلق امرأته إلا لعل الزنا يجعلها تزني".

وتعتمد المذاهب المسيحية في تحريمها الزواج على المطلق والمطلقة على ما ورد في إنجيل مرقس، الإصحاح العاشر، ١١، إذ يقول: "من طلق امرأته، وتزوج بأخرى يزني عليها، وإن طلقت امرأة زوجها، وتزوجت بأخر تزني".

٣ - الطلاق في دين الهنود

وأما الهنود فالطلاق في أصل مذهبهم ممنوع مطلقاً، حتى لو ارتكبت المرأة الزنى فإنها تستوجب الإخراج من فرقتها الدينية، ولكن الطلاق لا سبيل إليه، ثم إن الهنود لما شعروا في هذا الحكم بالضيق، أجازت بعض فرقهم أن يطلب الزوج الطلاق من علماء دينهم، ففي جنوب الهند اليوم تحكم أكثر فرق الهنود بالطلاق، وفي شمالها لا يحكم به إلا بعض الفرق الدينية، والفرق الشريفة

تستمر حتى اليوم بحكم حرمة الطلاق، كذا في دائرة المعارف البريطانية، مادة Divorce طبع ١٩٥٠م، (٤٥٣/٧).

٤- الطلاق في الجاهلية

قالت أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: كان الرجل يطلق امرأته ما شاء أن يطلقها، وهي امرأته إذا راجعها وهي في العدة، وإن طلقها مائة مرة، أو أكثر، حتى قال رجل لامرأته: والله لا أطلقك فتبينى منى، ولا آويك أبدا، قالت: وكيف ذلك؟ قال: أطلقك، فكلما همت عدتك أن تنقضى راجعتك، فذهبت المرأة حتى دخلت على عائشة، فأخبرتها، فسكت حتى جاء النبي ﷺ فأخبرته، فسكت النبي ﷺ حتى نزل القرآن: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾. قالت عائشة: "فاستأنف الناس الطلاق مستقبلا، من كان طلق، ومن لم يكن طلق"، رواه الترمذى.

٥- الطلاق في الشريعة الإسلامية

وأما الشريعة الإسلامية فقد سلكت في أمر الطلاق مسلكا عادلا منذ أول يومها، فإنها لم تحرمه مطلقا، ولم تفتح مصراعيه مطلقا، وإنما قررت أحكاما لا تفضى إلى الإكثار من الطلاق ولا إلى ضيق الزوجين. قال الشاه ولي الله الدهلوى رحمه الله في حجة الله البالغة (١٣٨/٢): "اعلم أن فى الإكثار من الطلاق وجريان الرسم بعدم المبالاة به مفاصد كثيرة، وذلك أن ناسا ينقادون لشهوة الفرج، ولا يقصدون إقامة تدبير المنزل ولا التعاون فى الارتفاقات ولا تحصين الفرج، وإنما مطمح أبصارهم التلذذ بالنساء وذوق لذة كل امرأة، فيهيجهنم ذلك إلى أن يكثروا الطلاق والنكاح، ولا فرق بينهم وبين الزناة من جهة ما يرجع إلى نفوسهم، وإن تميزوا عنهم بإقامة سنة النكاح والموافقة لسياسة المدينة، وهو قوله ﷺ: "لعن الله الذواقين والذواقات"، وأيضا فى جريان الرسم بذلك إهمال لتوطين النفس على المعاونة الدائمة، أو شبه الدائمة، وعسى إن فتح هذا الباب أن يضيق صدره، أو صدرها فى شىء من محقرات الأمور فيندفعان إلى الفراق، وأين ذلك من احتمال أعباء الصحبة والإجماع على إدامة هذا النظم؟ وأيضا فإن اعتيادهن بذلك وعدم مبالاة الناس به وعدم حزنهم عليه يفتح باب الوقاحة، وأن لا يجعل كل منهما ضرر الآخر ضرر نفسه، وأن تحون كل واحد الآخر يمهد لنفسه إن وقع الافتراق، وفى ذلك ما لا يخفى".

- قلت: ولأجل هذه المصالح سدّت الشريعة باب المسارعة إلى الطلاق بأحكام آتية:
- ١- سنت للزوج أولاً أن ينظر إلى مخطوبته قبل النكاح حتى يكون العقد على وجه البصيرة، ولا يقع الفراق بمجرد كراهية صورتها.
 - ٢- أمرت الزوج أن لا يقصر نظره على ما يفرض من زوجته من خطأ، بل يجب عليه أن ينظر إلى ما يستحسن منها، ويصبر على أذاها لأجل محاسنها. قال الله تعالى: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾. وقال عليه الصلاة والسلام: "لا يفرك مؤمن مؤمنة، إن كره منها خلقاً رضى منها آخر". كما مر في باب الوصية بالنساء.
 - ٣- أمرت الزوج إذا رأى في زوجته ما لا يتحمل، أن لا يبادر إلى الطلاق في أول مرة، وإنما يحتهد في إصلاحها ما أمكن، قال الله تعالى: ﴿وَاللَّائِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا﴾.
 - ٤- ثم إن كانت الخلافات بين الزوجين شديدة لا تنقضى بهذه المدارج الثلاثة، أمرت الشريعة الإسلامية أقاربهما أن يتدخلوا بينهما لتعتدل الأحوال، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ شِقَاقَ بَيْنِهِمَا فَابْعَثُوا حَكَمًا مِنْ أَهْلِهِ وَحَكَمًا مِنْ أَهْلِهَا إِنْ يُرِيدَا إِصْلَاحًا يُوَفِّقِ اللَّهُ بَيْنَهُمَا﴾.
 - ٥- ثم إن لم تثمر جهود هذين الحكمين ولم تزل الخلافات قائمة، فحينئذ أباحت الشريعة الإسلامية الطلاق للزوج، قائلة له: "إن أبغض المباح إلى الله الطلاق"، رواه أبو داود.
 - ٦- ثم قد حظرت الشريعة الإسلامية أن يطلق الرجل امرأته وهي حائض، ومن مصالح هذا الحكم أن لا يكون الطلاق وليد كراهية وقتية، كما صرح الشاه ولي الله الدهلوي رحمه الله في حجة الله البالغة (٢/١٣٩).
 - ٧- ثم استحبت الشريعة الإسلامية للمطلق أن يطلق امرأته مرة واحدة فقط، ثم يتركها حتى تنقضى عدتها، وذلك ليكون بيد الزوج خيار الرجوع أثناء العدة، وليمكن تجديد وصلة النكاح بعد انقضاء العدة إذا اعتدلت الخلافات بينهما.
 - ٨- ثم قد قصرت الشريعة الإسلامية حق الطلاق على الزوج، ولم يجعله بيد المرأة في الظروف العادية، لأن المرأة من طبيعتها الاستعجال في الأمور، فلو كان خيار الطلاق بيدها لكانت تقع

(١) باب حدثنا سويد بن سعيد

٢٠١٦ - حدثنا سويد بن سعيد وعبدالله بن عامر بن زرارة ومسروق بن المرزبان. قالوا: ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، عن صالح بن صالح بن حي، عن سلمة بن كهيل، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب؛ أن رسول الله ﷺ طلق حفصة ثم راجعها.

الفرقة لأسباب بسيطة وأغراض تافهة.

٩ - ولكنها لم تسدد باب الفرقة من جهة المرأة بالكلية، وإنما أباحت لها ذلك في ظروف خاصة، فيمكن لها مثلاً أن تختلع من زوجها برضاه، وإن لم يكن ذلك فلها أن تطلب من القاضي فسخ النكاح إذا كان زوجها عنيماً أو مجنوناً أو متعنتاً أو مفقوداً.

فقارن بين هذه الأحكام الحكيمة وبين ما سبق من أحكام الطلاق في الديانات الكافرة، تجد الخير والعدل كله في هذه الأمة الوسط التي لا إفراط فيها ولا تفريط، ولله الحمد، كذا في التكملة (١٣٤/١).

١ - باب حدثنا سويد بن سعيد

٢٠١٦ - ((طَلَّقَ حَفْصَةَ)) بنت عمر بن الخطاب، أم المؤمنين رضی الله عنها. قال الشيخ الدهلوي في المدارج: إن النبي ﷺ طلق حفصة واحدة، فلما بلغ هذا الخبر عمر رضی الله عنه فاهتم له، فأوحى إلى النبي ﷺ: "راجع حفصة فإنها صَوَّامة قَوَّامة وهي زوجتك في الجنة".

فائدة: دل الحديث على جواز تطليق الرجل لزوجته ولو أنها كانت صَوَّامة قَوَّامة، ولا يكون ذلك بطيبة الحال إلا لعدم تمازجها وتطاوعها معه، وقد يكون هناك أمور داخلية، لا يمكن بغيرهما الاطلاع عليها، ولذلك فإن ربط الطلاق بموافقة القاضي من أسوء وأسخف ما يسمع به في هذا الزمان الذي يلهج به كثير من حكامه وقضاته وخطبائه بحديث "أبغض الحلال إلى الله الطلاق". وهو حديث ضعيف، كما بينه الشيخ الألباني في الصحيحة (١٨/٥).

والحديث فيه أيضاً دليل على مشروعية مراجعة الرجل زوجته المطلقة طلاقاً رجعيّاً من غير عقد جديد إذا لم تنقض عدتها، وهي مشروعة بالكتاب والسنة والإجماع، قال الله تعالى: ﴿وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾، أي أزواجهن أحق بمراجعتهن في العدة، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَمَّا أَجَلُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾، أي إذا قاربن بلوغ انقضاء

٢٠١٧ - حدثنا محمد بن بشر. ثنا مؤمل. ثنا سفيان، عن أبي إسحق، عن أبي بردة، عن أبي موسى؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ما بال أقوام يلعبون بحدود الله. يقول أحدهم: قد طلقتك. قد راجعتك. قد طلقتك".

عدتهن فأمسكوهن، أي أرجعوهن.

وأما السنة فحديث الباب وما سيأتي للمصنف (برقم: ٢٠١٩) في قصة طلاق امرأة عبدالله بن عمر، من قوله ﷺ لعمر: "مره فليراجعها".

قال القرطبي: وأجمع العلماء على أن الحر إذا طلق زوجته الحرة، وكانت مدخولا بها، تطليقة واحدة أو تطليقتين أن له مراجعتها ما لم تنقض عدتها وإن كرهت المرأة، فإن لم يراجعها المطلق حتى انقضت عدتها فهي أحق بنفسها وتصير أجنبية منه، لا تحل له إلا بنكاح مستأنف، بولي وإشهاد.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي في الطلاق، والدارمي (١٦٠/٢) وابن حبان (١٠٠/١٠) والحاكم (١٩٧/٢) والبيهقي في الكبرى (٣٢١/٧) وفي الصغير (١١١/٣) وأبو يعلى (١٦٠/١) وابن سعد (٥٨/٨). عن سعيد بن جبيرة، عن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. إسناده صحيح.

٢٠١٧ - ((يلعبون بحدود الله)) ولا يبالون بها، إذ الطلاق مبغوض عند الله. فما شرع إلا لحاجة الناس، فحده أن لا يأتي الإنسان به إلا عند الحاجة، فالإكثار منه بلا حاجة من قلة المبالاة بالحد. ((يقول أحدهم)) يريد أنه يكثر الطلاق من غير حاجة إليه بل مع الحاجة إلى الزوجة حتى يكثر الرجعة لذلك. ((قد طلقتك، قد راجعتك)) هذا الأمر كان قبل نزول الآية ((الطَّلَاقُ مَرَّتَانِ))، الآية. ولم يكن تغليظ المرأة على الرجل، فمتى شاء طلقها، ومتى شاء راجعها، فلما نزلت هذه الآية جعلت الطلقات الثلاث حد التغليظ، فلا تحل للزوج بعده، حتى تنكح زوجها غيره، ويطأها هذا الزوج الآخر، كذا في إنجاح الحاجة.

قال البوصيري: هذا إسناده حسن من أجل مؤمل بن إسماعيل أبي عبد الرحمن رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن زهير عن أبي إسحاق. فذكره بإسناده ومتمه، إسناده حسن، مؤمل بن إسماعيل اختلف فيه، فقيل: ثقة، وقيل: كثير الخطأ، قيل: منكر الحديث.

والحديث أخرجه أيضا ابن حبان (٨٢/١٠) والبيهقي (٣٢٢/٧). عن أبي بردة، عن أبي موسى رضي الله عنه. إسناده ضعيف.

٢٠١٨ - حدثنا كثير بن عبيد الحمصي. ثنا محمد بن خالد، عن عبيد الله بن الوليد الوصافي، عن محارب بن دثار، عن عبد الله بن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "أبغض الحلال إلى الله الطلاق".

(٢) باب طلاق السنة

٢٠١٨ - ((محمد بن خالد)) بن محمد، الحمصي، أخو أحمد. وثقه ابن معين والدارقطني. وقال أبو داود: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من التاسعة.

((عبيد الله بن الوليد)) أبي إسماعيل، الكوفي، العجلي. قال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال أحمد: ليس بمحكم الحديث، يكتب حديثه للمعرفة. وقال النسائي: متروك الحديث، وقال في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. وقال العجلي: في حديثه مناكير، لا يتابع على كثير من حديثه. وقال الحافظ: ضعيف، من السادسة.

((أبغض الحلال إلى الله الطلاق)) إنه تعالى شرع ووضع عنه الإثم لمصالح الناس، وإن كان في ذاته أبغض. لما فيه من قطع الوصلة وإيقاع العداوة. وربما يفرض إلى وقوع الطرفين في الحرام. ولذلك هو أحب الأشياء إلى الشيطان، فينبغي للإنسان ترك الإكثار منه، والاقتصار على قدر حاجته، والله تعالى أعلم.

قال في عون المعبود (٢٢٧/٦): قيل: كون الطلاق مبغوضاً منافٍ لكونه حلالاً، فإن كونه مبغوضاً يقتضي رجحان تركه على فعله، وكونه حلالاً يقتضي مساواة تركه لفعله، وأجيب بأن المراد بالحلال ما ليس تركه بلازم الشامل للمباح والواجب والمندوب والمكروه، وقد يقال: الطلاق حلال لذاته، والأبغضية لما يترتب عليه من انجراره إلى المعصية.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود في الطلاق، والبيهقي (٣٢٢/٧) والبغوي (١٩٥/٩) والحاكم (١٩٦/٢) وابن عدي في الكامل (٢٣٦/١) وابن أبي حاتم (٤٣١/١) وابن عساكر في تهذيب تاريخ دمشق (٧٢/٢). عن محارب بن دثار، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه. وقال الألباني في الإرواء (١٠٦/٧)، هذا حديث ضعيف.

٢ - باب طلاق السنة

قال الإمام البخاري رحمه الله الباري في صحيحه: طلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع،

٢٠١٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبد الله بن إدريس، عن عبيد الله، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: طلقت امرأتي وهي حائض. فذكر ذلك عمر لرسول الله ﷺ. فقال: "مره"

ويشهد شاهدين. وقال الحافظ في الفتح: روى الطبري بسند صحيح عن ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾. قال: في الطهر، من غير جماع، وأخرجه عن جمع من الصحابة ومن بعدهم كذلك، كذا في العون (٢٢٧/٦). وقال السندي قوله "طلاق السنة" بمعنى أن السنة قد وردت بإباحته لمن احتاج إليه لا بمعنى أنها من الأفعال المسنونة التي يكون الفاعل مأجورا بإتيانها. ثم إذا كفت المرأة عن غيره عند الحاجة، وآثر هذا النوع من الطلاق، لكونه مباحا فله أجر على ذلك، لا على نفس الطلاق. فلا يرد أنها كيف تكون سنة وهي من أبغض المباحات، كما جاء به الحديث، والله تعالى أعلم.

٢٠١٩ - ((طلقت امرأتي)) اسمها آمنة بنت غفار، قاله النووي في تهذيبه، وقيل: بنت عمارة. - بفتح العين المهملة، وتشديد الميم. - ووقع في مسند أحمد أن اسمها نوار، - بفتح النون. - قال الحافظ: ويمكن الجمع بأن يكون اسمها آمنة، ولقبها النوار، ((وهي حائض)) قيل جملة من المبتدأ والخبر، فالمطابقة بينهما شرط، وأجيب بأن الصفة إذا كانت خاصة بالنساء فلا حاجة إليها. ((مره)) أي ابنك، لم يأمر رسول الله ﷺ ابن عمر بالمراجعة بلا واسطة، وإنما أمر عمر أن يأمره بذلك، ويتعلق بذلك مسألة أصولية، وهي أن الأمر بالأمر بالشئ هل هو أمر بذلك أم لا؟ فنفاه بعضهم تمسكا بحديث "مروا أولادكم بالصلاة لسبع"، فإن الأولاد ليسوا بمكلفين، فلا يتجه عليهم الوجوب. وإنما الطلب متوجه على أوليائهم أن يعلموهم ذلك، فعلم سنة أن الأمر بالشئ لا يستلزم الوجوب على المأمور الثاني، وبهذه القاعدة تمسك بعض القائلين باستحباب الرجعة.

ولكن القول الفصل في هذه المسألة ما حققه الحافظ في الفتح (٣٤٨/٩) حيث قال: "والحاصل أن الخطاب إذا توجه لمكلف أن يأمر مكلفا آخر بفعل شئ كان المكلف الأول مبلغا محضاً، والثاني: مأمور من قبل الشارع فإذا أمر الأول الثاني بذلك فلم يمتثله كان عاصياً وإن توجه الخطاب من الشارع، لمكلف أن يأمر غير مكلف، أو توجه الخطاب من غير الشارع بأمر من له عليه الأمر أن يأمر من لا أمر للأول عليه لم يكن الأمر بالأمر بالشئ أمراً بالشئ". - وراجع لتفصيل أطراف هذه المسألة فتح الباري (٣٠٣/٩).

فليراجعها حتى تطهر، ثم تحيض، ثم تطهر. ثم إن شاء طلقها قبل أن يجامعها. وإن شاء أمسكها. فإنها العدة التي أمر الله".

((فليراجعها)) أمر استحباب عند جمع من الحنفية. قال العيني: وبه قال الشافعي وأحمد، وقال صاحب الهداية: الأصح أن المراجعة واجب عملاً بحقيقة الأمر ورعاً للمعصية بالقدر الممكن. ((ثم تطهر)) من الحيضة الثانية. قيل: أمر بامساکها في الطهر الأول وجوز تطليقها في الطهر الثاني للتنبه على أن المراجع ينبغي أن لا يكون قصده بالمراجعة تطليقها. ((ثم إن شاء طلقها)) في الطهر الثاني، ((قبل أن يجامعها)) استدلال بقوله "قبل أن يجامعها" على أن الطلاق في طهر جامع فيه حرام، وبه صرح الجمهور، وهل يجبر على الرجعة إذا طلقها في طهر وطئها فيه، كما يجبر إذا طلقها حائضاً؟ قال بذلك بعض المالكية، والمشهور عندهم الإيجاب إذا طلق في الحيض، لا إذا طلق في طهر وطئ فيه. وقال داود: يجبر إذا طلقها حائضاً، لا إذا طلقها نفساء. قال الحافظ: واختلف الفقهاء في المراد بقوله "حين تطهر قبل أن يجامعها" هل المراد بالطهر انقطاع الدم، أو التطهر بالغسل على قولين، وهما روايتان عن أحمد، والراجح الثاني، لما أخرجه النسائي بلفظ "مر عبد الله فليراجعها، فإذا اغتسلت من حيضتها الأخرى فلا يمسه حتى يطلقها، وإن شاء أن يمسه فليمسكها". وهذا مفسر لقوله "فليطلقها حين تطهر،" أي تغتسل "قبل أن يجامعها، ((وإن شاء أمسكها)) بعد الطهر من الحيضة الثانية، وقد اختلف في الحكمة في الأمر بالإمسك كذلك فقال الشافعي: يحتمل أن يكون أراد بذلك أن يستبرئها بعد الحيضة التي طلقها فيها بطهر تام، ثم حيض تام، ليكون تطليقها وهي عدتها، إما بحمل أو بحيض، أو ليكون تطليقها بعد علمه بالحمل، وهو غير جاهل بما صنع، أو ليرغب في الحمل إذا انكشفت فيمسكها لأجله. وقيل: الحكمة في ذلك أن لا تصير الرجعة لغرض الطلاق فإذا أمسكها زماناً يحل له فيه طلاتها ظهرت فائدة الرجعة، لأنه قد يطول مقامه معها فيجامعها فيذهب ما في نفسه فيمسكها، كذا في النيل. ((فإنها العدة التي أمر الله)) في قوله: ﴿فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾، ظاهره أن تلك الحالة وهي حالة الطهر هي العدة، فتكون العدة بالأطهار، لا الحيض. ويكون الطهر الأول الذي وقع فيه الطلاق محسوباً من العدة. ومن لا يقول به يقول: المراد فإنها قبل العدة، بضمين، أي إقبالها. فإنها بالطهر صارت مقبلة للحيض وصار الحيض مقبلاً لها (س).

واعلم: أنه استدلال الشافعية ومن وافقهم بقوله "فإنها العدة" على أن عدة المطلقة هو ثلاثة

٢٠٢٠ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا يحيى بن سعيد، عن سفيان، عن أبي إسحق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله؛ قال: طلاق السنة أن يطلقها طاهراً من غير جماع.

أطهار، قالوا لما أمر رسول الله ﷺ أن يطلقها في الطهر وجعله العدة، ونهاه أن يطلق في الحيض، وأخرجه من أن يكون عدة، ثبت بذلك أن الأقراء هي الأطهار، وأجاب الطحاوي بأنه ليس المراد ههنا بالعدة هو العدة المصطلحة الثابتة بالكتاب التي هي ثلاثة قروء، بل عدة طلاق النساء، أي وقته، وليس أن ما يكون عدة تطلق لها النساء، يجب أن يكون العدة التي تعتد بها النساء، وقد جاءت العدة لمعان، وفيه ما فيه.

والحديث أخرجه أيضاً مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في المحتجب وفي الكبرى في الطلاق، وابن حبان (٧٧/١٠) والبيهقي (٢٠٢/٩) والبيهقي (٣٢٣/٧). عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما. إسناده صحيح.

٢٠٢٠ - ((طلاق السنة .. الخ)) معناه: الطلاق الذي وافق أمر الله تعالى وأمر رسوله ﷺ. وهو الطلاق في طهر لم يصبها فيه، ثم يتركها حتى تنقضي عدتها ولا يتبعها طلاقاً آخر قبل انقضاء عدتها، ولو طلقها ثلاثاً في ثلاثة أطهار كان حكم ذلك حكم جمع الثلاث في طهر واحد. قال أحمد: طلاق السنة واحدة، ثم يتركها حتى تحيض ثلاث حيض، وكذلك قال مالك والأوزاعي والشافعي وأبو عبيد. وقال أبو حنيفة والثوري: السنة أن يطلقها ثلاثاً في كل قرء طلقة، كما في المغني (٢٣٦/٨) ومما تمسك به الحنفية أثر ابن مسعود هذا، قال في تهذيب السنن (١١٠/٣) وأما حديث ابن مسعود فمع أنه موقوف عليه فهو حديث يرويه أبو إسحاق عن أبي الأحوص عن عبد الله، واختلف على أبي إسحاق فيه (ثم ذكر رواية سفيان هذه ورواية الأعمش الآتية بعد هذه، وقال) ولعل هذا حديثان، والذي يدل عليه أن الأعمش قال: سألت إبراهيم، فقال لي مثل ذلك، وبالجملة فهذا غاية أن يكون قول ابن مسعود، وقد خالفه علي وغيره، وقد روى عن ابن مسعود روايتان، إحداهما التفريق، والثانية أفراد الطلقة وتركها حتى تنقضي عدتها، قال: طلاق السنة أن يطلقها وهي طاهر، ثم يدعها حتى تنقضي عدتها، أو يراجعها إن شاء، ذكره ابن عبد البر عنه، ولأن هذا أردأ طلاق، لأنه طلاق من غير حاجة إليه، وتعريض لتحريم المرأة عليه، إلا بعد زوج وإصابة، والشارع لا غرض له في ذلك، ومصلحة للمطلق، فكان بدعياً، والله تعالى أعلم، وأثر على هذا ذكره ابن قدامة في المغني عن ابن

٢٠٢١ - حدثنا علي بن ميمون الرقي . ثنا حفص بن غياث ، عن الأعمش ، عن أبي إسحق ، عن أبي الأحوص ، عن عبدالله ؛ قال في طلاق السنة : يطلقها عند كل طهر تطليقة . فإذا طهرت الثالثة طلقها . وعليها بعد ذلك حيضة .

٢٠٢٢ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي . ثنا عبدالأعلى . ثنا هشام ، عن محمد ، عن يونس بن جبير أبي غلاب ؛ قال : سألت ابن عمر عن رجل طلق امرأته وهي حائض . فقال :

سيرين أن عليا قال : " لو أن الناس أخذوا بما أمر الله من الطلاق ما يتبع رجل نفسه امرأة أبدا يطلقها تطليقة ، ثم يدعها ما بينها وبين أن تحيض ثلاثا ، فمتى شاء راجعها " . رواه النجاد بإسناده .

وروى البيهقي عن علي قال : " ما طلق رجل طلاق السنة فيندم أبدا " . قال في المغني : وهذا إنما يحصل في حق من لم يطلق ثلاثا .

وأما الحديث الذي رواه عطاء الخراساني عن ابن عمر في قصته أن النبي ﷺ قال : السنة أن يستقبل الطهر فيطلق لكل قرء ، أخرجه الدارقطني ، فهو حديث ضعيف لا ينتهز للاحتجاج كما في تهذيب السنن (١١٠/٣) والزيلعي (٢٢٠/٣) والتعليق المغني ، واختار قول الجمهور شيخ الإسلام في فتاواه (١٥/٣) ونصره ابن القيم في إغائته (٣٠٣/١) .

قال الشاه ولي الله في الحجة (١٤٠/٢) وأما الطلقات الثلاث في ثلاثة أطهار فأیضا تضيق ومظنة ندامة ، إذا علمت هذا فاعلم أن تقسيم الحنفية لطلاق السنة إلى "الأحسن" و "الحسن" ليس كما ينبغي ، والتحقيق تقسيم الطلاق إلى سني وبدعي ، وهو ما ليس على وفق السنة . والبدعي إلى البدعي الحرام والبدعي المكروه ، وإراداف الطلاق بالطلاق قبل انقضاء العدة من قبيل الثاني ، كما هو قول الإمام مالك . وراجع الباجي (٤/٣) وتفصيل المذاهب في كتاب الفقه على المذاهب الأربعة (٢٩٦/٤) .
والحديث أخرجه أيضا النسائي في المجتبى وفي الكبرى في الطلاق . عن أبي الأحوص ، عن عبدالله رضي الله عنه . إسناده صحيح .

٢٠٢١ - ((يطلقها عند كل طهر)) إذا أراد التلث ، وعليها بعد ذلك حيضة ، هذا صريح في أن العدة تكون بالحيض ، لا بالأطهار .

والحديث أخرجه أيضا النسائي في المجتبى وفي الكبرى في الطلاق . إسناده صحيح .

٢٠٢٢ - ((فقال)) ابن عمر .

تعرف عبدالله بن عمر؟ طلق امرأته وهي حائض. فأتى عمر النبي ﷺ. فأمره أن يراجعها.
قلت: أيعتد بتلك؟ قال رأيت إن عجز واستحقم؟

((تعرف عبدالله بن عمر؟)) إنما قال له ذلك مع أنه يعرفه، وهو الذى يخاطبه ليقرره على اتباع السنة وعلى القبول من ناقلها، وأنه يلزم العامة الاقتداء بمشاهير العلماء، فقرره على ما يلزمه من ذلك، لا أنه ظن أنه لا يعرفه، قاله الحافظ وغيره. ((فأمره أن يراجعها)) وفى رواية أوردها صاحب المشكاة عن الصحيحين: "فتغيظ فيه رسول الله ﷺ"، قال القارى: فيه دليل على حرمة الطلاق فى الحيض، لأنه ﷺ لا يغضب بغير حرام، ((قلت)) قال يونس بن جبير قلت لابن عمر، ((أيعتد بتلك)) التطبيق؟ أى تعد تلك التطبيق وتحتسب فى الطلاقات الثلاث، أم لا؟ لعدم مصادفتها وقتها، والشئ يطل قبل أوانه، سيما وقد لحقه الرجعة المبطله لأثره. ((قال)) ابن عمر، ((أرأيت إن عجز)) عن الرجعة. أى فلم تحتسب حينئذ، فإذا حسبت بعد الرجعة أيضا إذ لا أثر للرجعة فى إبطال الطلاق نفسه، ((واستحقم)) فَعَلَّ فِعْلَ الجاهل الأحقم، بأن أبى عن الرجعة بلا عجز، فالواو بمعنى أو، والله أعلم.

قال صاحب التحفة فى قوله "أرأيت إن عجز" القائل لهذا الكلام هو ابن عمر صاحب القصة ويريد به نفسه وإن أعاد الضمير بلفظ الغيبة، وقد جاء فى رواية لمسلم عن ابن عمر "مالى لا أعتد بها وإن كنت عجزت واستحمت، وقوله "أرأيت"، أى أخبرنى. وقال الحافظ: قوله "أرأيت إن عجز واستحقم"، أى إن عجز عن فرض لم يقمه، أو استحقم فلم يأت به، يكون ذلك عذرا له. وقال الخطابى: فى الكلام حذف، أى أرأيت إن عجز واستحقم أيسقط عنه الطلاق حمقه، أو يبطله عجزه، وحذف الجواب لدلالة الكلام عليه.

والحديث أخرجه أيضا البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى الطلاق، والدارقطنى (٨/٤) والبيهقى فى الكبرى (٣١٥/٧) وفى الصغير (١١٣/٣) وفى المعرفة (٤٥٤/٥) والطحاوى (٥٢/٣) وأحمد (٤٣/٢) والطيالسى (٢٦٢). عن يونس بن جبير، عن ابن عمر رضى الله عنهما. إسناده صحيح.

(٣) باب الحامل كيف تطلق

٢٠٢٣ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلى بن محمد. قالوا: ثنا وكيع، عن سفيان، عن محمد بن عبد الرحمن مولى آل طلحة، عن سالم، عن ابن عمر؛ أنه طلق امرأته وهي حائض. فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ فقال: "مره فليراجعها ثم يطلقها وهي طاهر أو حامل".

(٤) باب من طلق ثلاثاً في مجلس واحد

٣ - باب الحامل كيف تطلق

٢٠٢٣ - ((وهي طاهر، أو حامل)) فدل الحديث على أن الحامل كالطاهر في جواز تطليقها (س). وقال الخطابي في المعالم (٢٠٢/٣): فيه بيان أنه إذا طلقها وهي حامل فهو مطلق للسنة، ويطلقها في أي وقت شاء في الحمل، وهو قول كافة العلماء، واختلف أصحاب الرأي فيها فقال أبو حنيفة وأبي يوسف: يجعل بين وقوع التظليقتين شهراً، حتى يستوفى التظليقات الثلاث. وقال محمد بن الحسن وزفر: لا يوقع عليها وهي حامل أكثر من تطليقة واحدة ويتركها حتى تضع حملها، ثم يوقع سائر التظليقات.

والحديث أخرجه أيضاً مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في الطلاق، والبغوي (٢٠٢/٩) والبيهقي في الكبرى (٣٢٥/٧) وفي المعرفة (٤٦١/٥) وأحمد (٢٦/٢) عن سالم، عن ابن عمر رضي الله عنه. إسناده صحيح.

٤ - باب من طلق ثلاثاً في مجلس واحد

واعلم أن ههنا مسألتين:

الأولى: هل يجوز إيقاع الطلقات الثلاثة معاً؟ فقال أبو حنيفة ومالك: إنه بدعة محرمة وهو رواية عن أحمد اختارها أبو بكر وأبو حفص ورؤي ذلك عن عمر وعلى وابن مسعود وابن عباس وابن عمر رضي الله عنهم.

وقال الشافعي: إنه غير محرم إلا أن المستحب أن لا يجمع الثلاث في طهر، كما في المذهب للشيرازي (٧٩/٢) وهو مذهب أبي ثور وداود ورواية عن أحمد اختارها الخرقى ورؤي ذلك عن

الحسن بن علي وعبدالرحمن بن عوف والشعبي، كما في المغني لابن قدامة (١٠٢/٧).

والمسألة الثانية: إذا طلق الرجل امرأته ثلاثاً في مجلس واحد أو بكلمة واحدة هل يقعن

جميعاً ويتبع الطلاق أم لا؟ وفي هذه المسألة أربع مذاهب:

المذهب الأول: إذا قال الرجل لزوجته: "أنتِ طالق ثلاثاً"، وقع ثلاثاً، دخل بها أو لم يدخل

بها. وهو قول الأئمة الأربعة وجمهور التابعين وكثير من الصحابة رضي الله عنهم.

المذهب الثاني: يقعن به واحدة رجعية، وهذا مروى عن ابن عباس، ذكره أبو داود عنه، قال الإمام

أحمد: هذا مذهب ابن إسحاق، يقول خالف السنة، فيرد إلى السنة، وهو قول طاؤس وعكرمة واختيار

ابن تيمية وابن القيم.

المذهب الثالث: فرق بين المدخول بها وغيرها، فتقع الثلاث بالمدخول بها، وبغيرها تقع واحدة،

وهذا قول جماعة من أصحاب ابن عباس وهو مذهب إسحاق بن راهويه، وقواه ابن رجب ونصره.

المذهب الرابع: لا يقعن به شيء، بل يرد، لأنه بدعة محرمة، وهذا المذهب حكاه ابن حزم، ولم

ينسبه لأحد، وحكى للإمام أحمد فأنكره، وقال: هو قول الرافضة، ونسبه الشوكاني إلى بعض

الإمامية، وقال: وقد حكى عن بعض التابعين، ورؤى عن ابن علي وهشام بن الحكم، وبه قال أبو عبيدة

وبعض أهل الظاهر.

وعندنا الراجح المذهب الثاني لأن عندهم دلائل كثيرة تدل على وقوع الطلقة الواحدة، وإليك

بعض منها:

الأدلة من القرآن:

١- قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا

غَيْرَهُ﴾، (البقرة: ٢٢٨ - ٢٢٩).

وبيانه: أن الألف واللام في قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ﴾، للعهد، والمعهود هو الطلاق المفهوم

من قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾، وهو رجعي، لقوله تعالى: ﴿وَبِعُولَتِهِنَّ

أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ﴾. فالمعنى: الطلاق الذي يكون للزوج فيه حق الرجعة مرتان، مرة بعد مرة، ولا

فرق في اعتبار كل مرة منهما واحدة، بين أن يقول في كل مرة: "طلقتك واحدة أو ثلاثاً أو ألفاً"،

فكل مرة منهما طلقة رجعية لما سبق، ولقوله تعالى: ﴿فَأَمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾ فالضمير المرفوع، والضمير المنصوب في الآية يعودان إلى المطلق والمطلقة فيما سبق، لئلا يخلوا الكلام عن مرجع لهما، ولأن الطلاق وقع بعد الشرط، والحل بعد النفي، فدل على العموم، فلو كانت هذه الحملة مستقلة عما قبلها للزم تحريم كل مطلقة ولو طلقة، أو طلقتين حتى تنكح زوجها غيره، وهو باطل بالإجماع.

وإذا فمعنى الآية: فإن طلقها مرة ثالثة بلفظ واحدة أو ثلاثاً، فلا تحل له حتى تنكح زوجها غيره، وبهذا يدل عموم الآية على اعتبار الثلاث بلفظ واحدة طلقة، (مجلة البحوث الإسلامية، العدد الثالث، لعام ١٣٩٧هـ/ص ١٥٣)

قال يوسف بن عبدالهادى بعد ذكر الآيات السابقة (فصار المعنى: الطلاق الذى الزوج أحق فيه بالرد مرتان فقط، فقد تقيد الرد الذى كان مطلقاً فى كل مرة من الطلاق بمرتين فيه فقط، ولا فرق فى الآية بين قوله فى كل مرة: طلقته مرة واحدة، أو ثلاثاً أو ثلاثين ألفاً. ثم قال فى موضع آخر: وقد تبين أن معنى الكلام وتقديره: أن الطلاق الرجعى مرتان، فإن طلقها بعدهما مرة ثالثة فلا تحل له حتى تنكح زوجها غيره، فلم يشرع الله التحريم إلا بعد المرة الثالثة من الطلاق، والمرة الثالثة لا تكون إلا بعد مرتين، شرعاً ولغة وعرفاً وإجماعاً، إلا ما وقع فى هذه المسألة بقضاء الله وقدره، (سير الحاث إلى علم الطلاق الثلاث/ص ٢٨-٣٠).

٢- قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾ إلى قوله: ﴿فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾، (الطلاق: ١-٢).

وقد استدلل الجمهور بهذه الآية على تحريم الثلاث مجموعة، فعلى هذا لا يقع منها إلا ما كان مشروعاً، وهو واحدة، وقد بين ابن القيم الاستدلال بهذه الآية من خمسة وجوه:

الوجه الأول: أنه سبحانه وتعالى إنما شرع أن تطلق الزوجة لعدتها، أى لاستقبال عدتها، فتطلق طلاقاً يعقبه شروعها فى العدة، ولهذا قال كل من قال بتحريم جمع الثلاث إنه لا يجوز له أن يردت الطلقة بأخرى فى ذلك الطهر، لأنه غير مطلق للعدة، فإن العدة قد استقبلت من حين الطلقة الأولى، فلا تكون الثانية للعدة... ومن جعله مشروعاً قال: هو الطلاق لتمام العدة، والطلاق لتمامها كالطلاق.

لاستقبالها، وكلاهما طلاق للعدة، وأصحاب القول الأول يقولون: المراد بالطلاق للعدة الطلاق لاستقبالها، كما في القراءة الأخرى التي تفسر القراءة المشهورة (فطلقوهن في قبل عدتهن) قالوا: فإذا لم يشرع إرداف الطلاق للطلاق قبل الرجعة أو العقد فإن لا يشرع جمعه معه أولى وأحرى، فإن إرداف الطلاق أسهل من جمعه، ولهذا يسوغ الإرداف في الأطهار من لا يجوز الجمع في الطهر الواحد، وقد احتج عبدالله بن عباس على تحريم الثلاث بهذه الآية.

الوجه الثاني: من الاستدلال بالآية قوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يَخْرُجْنَ﴾. وهذا إنما هو في الطلاق الرجعي فدل على أن هذا حكم كل طلاق شرعه الله تعالى ما لم يسبقه طلقتان قبله، ولهذا قال الجمهور: إنه لا يشرع له ولا يملك إبانها بطلقة واحدة بدون العوض. وأبو حنيفة قال: يملك ذلك لأن الرجعة حقه وقد أسقطها، والجمهور يقولون: ثبوت الرجعة وإن كان حقا له، فلها عليه حقوق الزوجية فلا يملك إسقاطها إلا بمخالصته، أو باستيفاء العدد كما دل عليه القرآن.

الوجه الثالث: أنه قال: ﴿وَتِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَقَدْ ظَلَمَ نَفْسَهُ﴾. فإذا طلقها ثلاثاً جملة واحدة، فقد تعدى حدود الله فيكون ظالماً لنفسه.

الوجه الرابع: أنه سبحانه وتعالى قال: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾. وقد فهم أعلم الأمة بالقرآن (وهم الصحابة) أن الأمر ههنا هو الرجعة، قالوا: وأى أمر يحدث بعد الثلاث.

الوجه الخامس: قوله تعالى: ﴿فَإِذَا بَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأَمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ فَارِقُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾. فهذا حكم كل طلاق شرعه الله، إلا أن يسبق بطلقتين قبله، وقد احتج ابن عباس على تحريم جمع الثلاث بقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَطَلِّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾، وهذا حق، فإن الآية إذا دلت على منع إرداف الطلاق في طهر أو أطهار قبل رجعة أو عقد كما تقدم، لأنه يكون مطلقاً في غير قبل العدة، فلأن تدل على تحريم الجمع أولى وأحرى... إلى أن قال. فهذه الوجوه ونحوها مما بين الجمهور أن جمع الثلاث غير مشروع هي بعينها تبين عدم الوقوع، وأنه إنما يقع المشروع وحده، وهي الواحدة.

وقد رجح بعض مجلس هيئة كبار العلماء الرأي القائل إن الطلاق الثلاث بلفظ واحدة طلقة واحدة، وقد استدلو بما يلي، من القرآن: قوله تعالى: ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فِيمَا سَأَلَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٍ بِإِحْسَانٍ﴾.

وبيانه: أن الطلاق الذي شرع للزوج فيه الخيار بين أن يسترجع زوجته أو يتركها بلا رجعة حتى تنقضي عدتها فتبين منه مرتان، مرة بعد مرة. سواء طلق في كل مرة منهما طليقة، أو ثلاث مجموعة، لأن الله تعالى قال "مرتان"، ولم يقل: طلقتان، ثم قال في الآية التي تليها: ﴿إِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾. فحكم بأن زوجته تحرم عليه بتطليقه إياها المرة الثالثة. حتى تنكح زوجا غيره، سواء نطق في المرة الثالثة بطلقة واحدة أو بثلاث مجموعة، فدل على أن الطلاق شرع مفرقا على ثلاث مرات، فإن نطق بثلاث في لفظ واحد كان مرة، واعتبر واحدة، (مجلة البحوث الإسلامية-ص ١٧١).

الأدلة من السنة:

١- ما رواه مسلم في صحيحه: عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال: "كان الطلاق على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وسنتين من خلافة عمر طلاق الثلاث واحدة"، فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "إن الناس قد استعجلوا في أمر قد كانت لهم فيه أناة، فلو أمضيته عليهم، فأمضاه عليهم".

وفي صحيحه أيضا: أن أبا الصهباء قال لابن عباس: "أتعلم إنما كانت الثلاث تجعل واحدة على عهد النبي ﷺ وأبي بكر وثلاثا من إمارة عمر؟ فقال ابن عباس: نعم".

وفي صحيحه أيضا عن طاؤس "أن أبا الصهباء قال لابن عباس: "هات من هناتك"، ألم يكن الطلاق الثلاث على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر واحدة؟ فقال: قد كان ذلك، فلما كان في عهد عمر تتابع الناس في الطلاق فأجازاه عليهم.

وفي رواية لأبي داود عن طاؤس أن رجلا يقال له: أبو الصهباء كان كثير السؤال لابن عباس، فقال: أما علمت أن الرجل كان إذا طلق امرأته ثلاثا قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدر من إمارة عمر؟ فقال ابن عباس: بلى، كان الرجل إذا طلق امرأته ثلاث قبل أن يدخل بها جعلوها واحدة على عهد رسول الله ﷺ وأبي بكر وصدر من إمارة عمر، فلما رأى الناس يعني عمر، تتابعوا فيها قال: أجزوهن عليهم.

٢- وفي مستدرک الحاكم من حديث عبد الله بن المؤمل عن ابن أبي مليكة أن أبا الحوزاء أتى ابن

عباس فقال: "أتعلم أن الثلاث كن يرددن على عهد رسول الله ﷺ إلى واحدة؟ قال: نعم".
قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، وهذه غير طريق طاؤس عن أبي الصهباء .
ووجه الاستدلال من الحديث برواياته المتعددة: أن ابن عباس رضی الله عنهما قرر في صراحة
ووضوح أن الطلاق الذي كان يصدر من المطلق ثلاثاً، سواء كان بضم واحدة أو متتابعاً كان يحتسب
عليه واحدة، لأن اللفظ عام، وذلك على عهد رسول الله ﷺ وعهد أبي بكر، وصدر من خلافة عمر،
ومعنى ذلك أن الرسول ﷺ لِحَقَّ بالرفيق الأعلى، والسنة ماضية على احتساب الثلاث واحدة، فكان
العمل به واجباً.

قال كبار العلماء في حديث ابن عباس: هذا الحديث واضح الدلالة على اعتبار الطلاق الثلاث
بلفظ واحدة طلقة واحدة، وعلى أنه لم ينسخ، لاستمرار العمل به في عهد أبي بكر وستين من خلافة
عمر، ولأن عمر علل إمضاءه ثلاثاً بقوله: إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة"، ولم يدع
النسخ، ولم يعلل الإمضاء به، ولا بظهوره بعد خفائه، ولأن عمر استششار الصحابة في إمضاءه ثلاثاً،
وما كان عمر يستشير أصحابه في العدول عن العمل بحديث علم أو ظهر له أنه منسوخ.

وما أجيب به عن حديث ابن عباس فهو إما تأويل متكلف وحمل للفظه على خلاف ظاهره بلا
دليل، وإما طعن فيه بالشذوذ والاضطراب وضعف طاؤس، وهذا مردود بأن مسلماً رواه في صحيحه،
وقد اشترط ألا يروى في كتابه إلا الصحيح من الأحاديث، ثم إن الطاعنين فيه قد احتجوا بقول عمر
في آخره: "إن الناس قد استعجلوا في أمر كانت لهم فيه أناة"، فلو أمضيناه عليهم، فأمضاه
عليهم... " فكيف يكون آخره حجة مقبولة، ويكون صدره مردوداً لاضطرابه، وضعف راويه، وأبعد
من هذا ما ادّعاه بعضهم من أن العمل كان جارياً على عهد النبي ﷺ بجعل الطلاق الثلاث واحدة،
لكنه ﷺ لم يعلم ذلك، إذ كيف تصح هذه الدعوى والقرآن ينزل، والوحي مستمر، وكيف تستمر
الأمة على العمل بالخطأ في عهده ﷺ، وعهد أبي بكر، وستين أو ثلاث من خلافة عمر، وكيف
يعتذر عمر في عدوله عن ذلك إلى إمضاءه عليهم بما ذكر في الحديث من استعجال الناس في أمر
كانت لهم فيه أناة.

ومن الأمور الواهية التي حاولوا بها رد الحديث، معارضته بفتوى ابن عباس على خلافه، ومن

المعلوم عند علماء الحديث وجمهور الفقهاء أن العبرة بما رواه الراوى متى صحت الرواية، لا برأيه وفتواه بخلافه، لأمر كثيرة استندوا إليها فى ذلك، وجمهور من يقول بأن الطلاق الثلاث بلفظ واحد يعتبر ثلاثا يقولون بهذه القاعدة، وينون عليها الكثير من الفروع الفقهية: وقد عارضوا الحديث أيضا بالإجماع على خلافه بعد سنتين من خلافة عمر رضى الله عنه مع العلم بأنه قد ثبت الخلاف فى اعتبار الثلاث بلفظ واحدة ثلاثا، واعتباره واحدة بين السلف والخلف، واستمر إلى يومنا هذا، كذا فى المحلة البحوث الإسلامية (ص ١٧٢).

٣- روى أحمد فى مسنده (٢٦٥/١) عن عكرمة مولى ابن عباس رضى الله تعالى عنهما، قال: طلق رُكَّانة بن عبد يزيد - أخو بنى مطلب - امرأته ثلاثا فى مجلس واحد، فحزن عليها حزنا شديدا، قال: فسأله رسول الله ﷺ كيف طلقته؟ قال: طلقته ثلاثا، قال، فقال: فى مجلس واحد؟ قال: نعم، قال: فإنما تلك واحدة، فارجعها إن شئت، قال: فارجعها، فكان ابن عباس يرى إنما الطلاق عند كل طهر.

ووجه الاستدلال من هذا الحديث أن الرسول ﷺ علم بالكيفية التى أوقع بها رُكَّانة الطلاق، وهى أنه كان ثلاثا فى مجلس واحد، فبين له الرسول ﷺ الحكم الواجب الاتباع فى تلك الحالة وأمثالها بأوضح بيان حيث قال: "فإنما تلك واحدة"، وفى رواية أخرى: "فإنما تملك واحدة"، وتأكد هذا بقوله له "فارجعها إن شئت، وقام رُكَّانة فعلا بمراجعتها، فدل ذلك على أن الثلاث كانت ترد إلى واحدة، فوجب العمل به.

٤- قال أبو داود وحدثنا أحمد بن صالح حدثنا عبد الرزاق أخبرنا ابن جريج، قال أخبرنى بعض بنى أبى رافع مولى النبى ﷺ عن عكرمة مولى ابن عباس عن ابن عباس قال: طلق عبد يزيد أبو رُكَّانة وإخوته أم رُكَّانة، ونكح امرأته من مزينة، فجاءت إلى النبى ﷺ فقالت: ما يغنى عنى إلا كما تغنى هذه الشعرة لشعرة أخذتها من رأسها، ففرق بينى وبينه، فأخذت النبى ﷺ حمية، فدعا برُكَّانة وإخوته، ثم قال لجلسائه: أترون فلانا يشبه منه كذا وكذا من عبد يزيد، وفلانا منه كذا وكذا؟ قالوا: نعم، فقال النبى ﷺ لعبد يزيد: طلقها، ففعل، فقال: راجع امرأتك أم رُكَّانة وإخوته فقال: إني طلقته ثلاثا يا رسول الله! قال: قد علمت، راجعها، وتلا: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ

النِّسَاءُ فَطَلَّقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ ﴿٤﴾

قال أبو داود: حديث نافع بن جُبَيْر وعبدالله بن علي بن يزيد بن ركانة عن أبيه عن جده أن ركانة طلق امرأته فردها إليه النبي ﷺ أصح، لأنهم ولد الرجل وأهله وأعلم به وإن ركانة إنما طلق البتة، فجعلها النبي ﷺ واحدة.

قال ابن القَيِّم في أعلام الموقعين (٤٠/٣) الإمام أحمد أثبت حديث الثلاث وبين أنه الصواب، وقال: حديث ركانة لا يثبت أنه طلق امرأته البتة، وفي رواية عنه حديث ركانة في البتة ليس بشيء.

٥- ما جاء في بعض روايات حديث ابن عمر أنه طلق امرأته ثلاثا، فاحتسب بواحدة. عن أبي الزبير قال: سألت ابن عمر عن رجل طلق امرأته ثلاثا، وهي حائض، فقال: أتعرف ابن عمر؟ قلت: نعم، قال: طلقت امرأتى ثلاثا على عهد رسول الله ﷺ، وهي حائض، فردها رسول الله ﷺ إلى السنة، رواه الدارقطني في سننه (٧/٤).

الأدلة من الآثار:

أفتى بهذا القول كثير من السلف والخلف، أفتى به من الصحابة عبدالله بن عباس، كما رواه حماد بن زيد عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس: إذا قال: أنتِ طالق ثلاثا بضم واحد فهي واحدة، وأفتى به الزبير بن العوام وعبدالرحمن بن عوف، حكاه عنهما ابن وضاح، وأفتى به علي بن أبي طالب وابن مسعود، كذا في أعلام الموقعين (٤٠/٣).

وأفتى به من التابعين عكرمة وطاؤس، وأفتى به من تابعي التابعين محمد بن إسحاق، حكاه الإمام أحمد وغيره عنه، وأفتى به خلاص بن عمرو، والحارث العكلي. وأفتى به من أتباع تابعي التابعين داود بن علي، وأكثر أصحابه، حكاه عنهم أبوالمغلس وابن حزم وغيرهما، وأفتى به بعض أصحاب مالك، حكاه التلمساني في شرح تفریع ابن الجلاب قولاً لبعض المالكية، وأفتى به بعض الحنفية، حكاه أبو بكر الرازي عن محمد بن مقاتل، وأفتى به بعض أصحاب أحمد، حكاه ابن تيمية عنه، قال: وكان جدِّي يفتي به أحيانا. كذا في أعلام الموقعين (٣٨/٣). وأفتى به شيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية، وتلميذه ابن القَيِّم وغيرهم.

الاستدلال بالإجماع:

فقد كان الصحابة رضی الله عنهم من عصر النبي ﷺ إلى ثلاث سنين من عصر عمر كانوا ما بين مُفْتٍ، ومُقرِّ بفتيا، وساکت غير منکر، فکل صحابی من لدن خلافة الصِدِّيق إلى ثلاث سنين من خلافة عمر كان على أن الثلاث واحدة، فتوى أو إقرارًا أو سکوتا، ولهذا ادعى أهل العلم أن هذا إجماع قديم، ولم تجتمع الأمة على خلافه، ولله الحمد حتى الآن، فلم يزل فيهم من يفتي به قرنا بعد قرن.

قال العلماء الكبار في مجلة البحوث الإسلامية: بينه ابن تيمية وابن القيم وغيرهما: وهو أن الأمر لم يزل على اعتبار الثلاث بلفظ واحدة طلقة واحدة في عهد أبي بكر، وستين، أو ثلاث في خلافة عمر، وأن ما روى عن الصحابة من الفتوى بخلاف ذلك، فإنما كان من بعضهم بعد ما أمضاه عمر ثلاثا تعزيرا وعقوبة، لما استعجلوا أمرا كانت لهم فيه أناة، ولم يرد عمر بإمضاء الثلاث أن يجعل ذلك شرعا كليا مستمرا، وإنما أراد أن يلزم به ما دامت الدواعي التي دعت إليه قائمة، كما هو الشأن في الفتاوى التي تتغير بتغير الظروف والأحوال، وللإمام أن يعزر الرعية عند إساءة التصرف في الأمور التي لهم فيها الخيار بين الفعل والترك بقصرهم على بعضها ومنعهم من غيره، كما منع النبي ﷺ الثلاثة الذين خلفوا من زوجاتهم مدة من الزمن، عقوبة لهم على تخلفهم عن غزوة تبوك مع أن زوجاتهم لم يسنن، وكالزيادة في عقوبة شرب الخمر، وتحديد الأسعار عند استغلال التجار مثلا للظروف، وتواطئهم على رفع الأسعار دون مسوغ شرعي إقامة للعدل، وفي معنى هذا تنظيم المرور، فإن فيه منع الناس من المرور في طرق قد كان مباحا لهم السير فيها من قبل محافظة على النفوس والأموال، وتيسيرا للسير في أمن وسلام.

الاستدلال بالقياس:

إن جمع الثلاث محرم وبدعة، والبدعة مردودة، لأنها ليست على أمر الرسول ﷺ، فيكون جمع الثلاث مردودا، ومعلوم أن ما كان مرة بعد مرة لا يملك المكلف إيقاع مراته كلها جملة واحدة كاللعان فإنه لو قال: أشهد بالله أربع شهادات إنى لمن الصادقين، كان مرة واحدة، ولو حلف في القسامة، وقال: أقسم بالله خمسين يمينا أن هذا قاتله، كان ذلك يمينا واحدة، ولو قال المقر بالزنا، "أنا أقر بالزنا أربع مرات أنى زنيت"، كان مرة واحدة، وهذا كما أنه في الأقوال والألفاظ، فكذلك

٢٠٢٤ - حدثنا محمد بن رمح. ثنا الليث بن سعد، عن إسحق بن أبي فروة، عن أبي الزناد، عن عامر الشعبي؛ قال: قلت لفاطمة بنت قيس: حدثيني عن طلاقك. قالت: طلقني زوجي ثلاثا، وهو خارج إلى اليمن. فأجاز ذلك رسول الله ﷺ.

هو في الأفعال سواء، كقوله تعالى: ﴿سَعَدَ بِهِمْ مَرَّتَيْنِ﴾، إنما هو مرة بعد مرة، وكذلك قول النبي ﷺ "لا يلدغ المؤمن من جحر مرتين". إنما هو مرة بعد مرة، فكيف يكون قوله: "أنت طالق ثلاثا"، ثلاث تطليقات، وأي قياس أصح من هذا، فهذا هو المعقول من اللغة والعرف والأحاديث الكثيرة، قاله ابن القيم، كذا في أعلام الموقعين (٣/٣٨).

قال العلماء: كما لا يعتبر قول الزوج في اللعان: أشهد بالله أربع شهادات أني رأيتها تزني " إلا شهادة واحدة، لا أربعا، فكذا لو قال لزوجته: أنت طالق ثلاثا لا يعتبر إلا طلقة واحدة، لا ثلاثا، ولو قال: أقر بالزنا أربعا مكتفيا بذكر اسم العدد عن تكرار الإقرار لم يعتبر إلا واحدة، عند من اعتبر التكرار في الإقرار، فكذا لو قال لزوجته: أنت طالق ثلاثا مكتفيا باسم العدد عن تكرار الطلاق لم يعتبر إلا واحدة، وهكذا كل ما يعتبر فيه تكرار القول لا يكفي فيه عن التكرار ذكر اسم العدد كالتسبيح، والتحميد والتكبير والتهليل عقب الصلوات المكتوبة، والله ولي التوفيق و كذا في مجلة البحوث الإسلامية (١٧١-١٧٣).

٢٠٢٤ - ((طلقني زوجي ثلاثا)) لا يدل على أن الثلاث كانت في مجلس واحد، كما فهم المصنف، بل قد وجد في روايات هذا الحديث ما يدل على أنها كانت متفرقة، والله أعلم (س). وقال في حاشية النسائي: وجاء ما يقتضى أنه أرسل بالثالثة، فلعله جمع نظرا إلى أنه حصل الثلاث، واجتمعت في الوجود عند الثالثة، وعلى هذا فلا مناسبة لهذا الحديث بالمطلوب، وهي الثلاث دفعة، والله تعالى أعلم. والحديث أخرجه أيضا مسلم وأبو داود والترمذي في الطلاق، والنسائي في النكاح، وأحمد (٣٧٣/٦). إسناده صحيح.

(٥) باب الرجعة

٢٠٢٥ - حدثنا بشر بن هلال الصواف. ثنا جعفر بن سليمان الضبعي، عن يزيد الرشك، عن مطرف بن عبدالله بن الشخير؛ أن عمران بن الحصين سئل عن رجل يطلق امرأته ثم يقع بها ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها. فقال عمران: طلقت بغير سنة، وراجعت بغير سنة. أشهد على طلاقها وعلى رجعتها.

(٦) باب المطلقة الحامل إذا وضعت ذا بطنها بانة

٢٠٢٦ - حدثنا محمد بن عمر بن هياج. ثنا قبيصة بن عقبة. ثنا سفيان، عن عمرو بن ميمون، عن أبيه، عن الزبير بن العوام؛ أنه كانت عنده أم كلثوم بنت عقبة.

٥ - باب الرجعة

٢٠٢٥ - ((ثم يقع بها)) أي يجامعها للرجعة، ((أشهد على طلاقها .. إلخ)) يريد أن اللائق الإشهاد في الحالين لتلايق النزاع والتهمة، والله أعلم (س).

استدل بالحديث من قال بوجوب الإشهاد على الرجعة، وقد ذهب إلى عدم وجوب الإشهاد في الرجعة أبو حنيفة وأصحابه والشافعي في أحد قوليه، واستدل لهم بحديث ابن عمر السالف، فإن فيه أنه قال **«مره فليُراجِعها»**. ولم يذكر الإشهاد، وقال مالك والشافعي: إنه يجب الإشهاد في الرجعة، والاحتجاج بحديث الباب لا يصلح للاحتجاج، لأنه قول صحابي في أمر من مسارح الاجتهاد، وما كان كذلك فليس بحجة، لو لا ما وقع من قوله: "طلقت لغير سنة، وراجعت لغير سنة"، هذا تلخيص ما في النيل.

والحديث صحيح أخرجه أيضا أبو داود في الطلاق، والبيهقي في الكبرى (٣٧٣/٧) وفي الصغير (١٣٠/٣) وفي المعرفة (٥١٤/٥) وابن أبي شيبة (٩/٥). عن مطرف بن عبدالله، عن عمران بن حصين رضى الله عنه.

٦ - باب المطلقة الحامل إذا وضعت ذا بطنها بانة

٢٠٢٦ - ((أم كلثوم بنت عقبة)) بن أبي معيط، الأموية، أسلمت بمكة، وهاجرت ماشية وبايعت، ولم

فقالت له، وهي حامل: طيب نفسي بتطليقة. فطلقها تطليقة. ثم خرج إلى الصلاة فرجع وقد وضعت. فقال: ما لها خدعتني، خدعها الله! ثم أتى النبي ﷺ. فقال: "سبق الكتاب أجله، اخطبها إلى نفسها".

(٧) باب الحامل المتوفى عنها زوجها إذا وضعت حلت للأزواج

٢٠٢٧ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو الأحوص، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن أبي السنابل؛

يكن لها بمكة زوج، فلما قدمت المدينة تزوجها زيد بن حارثة، فقتل عنها في غزوة موتة، فتزوجها الزبير بن العوام، ثم طلقها، فتزوجها عبدالرحمن بن عوف، فولدت له إبراهيم وحبيداً، ومات عنها، فتزوجها عمرو بن العاص، فمكثت عنده شهراً وماتت، وهي أخت عثمان بن عفان لأمه، صحابية لها أحاديث، روى عنها ابنها حميد وغيره، ماتت في خلافة علي.

((طَيْب)) هو من باب التفعيل، من طاب يطيب طيباً، وهو السرور، ((نفسى بتطليقة)) أى اسرر نفسى بتطليقة واحدة، الظاهر أنها كانت لا تحبه وتريد أن تخرج من تحته خروجا لا يتمكن من مراجعتها، فطلبت منه الطلاق الواحدة لما أحسست المخاض، وعلمت أن أولات الأحمال أجلهن أن يضعن حملهن، وكان ذلك لأجل الخداع والمكر، ((خدعها الله)) أى جزاها الله تعالى بخداعها، ومنه قوله تعالى: ﴿يَخَادِعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَادِعُهُمْ﴾، ((سبق الكتاب أجله)) مضت العدة المكتوبة قبل ما يتوقع من تمامها، فصار الطلاق بائناً، فتحتاج إلى نكاح جديد. ((اخطبها إلى نفسها)) أى كُن واحداً من الخطاب، لا حَقَّ لك في نفسها لخروجها عن العدة.

قال البوصيري: هذا إسناد رجاله ثقات، إلا أنه منقطع، ميمون هو ابن مهران، أبو أيوب روايته عن الزبير مرسله. قاله الميزي في الأطراف.

والحديث صحيح أخرجه أيضا على المتقى في الكنز (١٦/٥٣٣).

٧ - باب الحامل المتوفى عنها زوجها إذا وضعت حلت للأزواج

٢٠٢٧ - ((أبي السنابل)) بن بعكك، هو ابن الحارث بن عميلة بالفتح، ابن السباق بن عبدالدار، القرشي، قيل: اسمه عمرو، وقيل: عبد ربه، وقيل: حبة بالموحدة، وقيل بالنون، ويقال: عامر، ويقال:

قال: وضعت سبيعة الأسلمية بنت الحارث حملها بعد وفاة زوجها بضع وعشرين ليلة. فلما تعلت من نفاسها تشوفت. فعيب ذلك عليها. وذكر أمرها للنبي ﷺ. فقال: "إن تفعل فقد مضى أجلها".

أصرم، صحابي مشهور، كما في الإصابة، وذكر ابن الأثير في أسد الغابة: أنه من مسلمة الفتح، وكان شاعرا، وقيل: إنه عاش بعد النبي ﷺ زمنا، والله أعلم.

((سُبَيْعَةَ)) - بضم السين المهملة، وفتح الموحدة، وإسكان التحتية - بنت الحارث، الأسلمية، زوج سعد بن خولة، لها صحبة.

((بِضْع)) بكسر الباء، وبعض العرب يفتحها، ما بين الثلاث إلى التسع. ((تَعَلَّتْ)) بتشديد اللام، من تَعَلَّى إذا ارتفع، أو برأ أى إذا ارتفعت وطهرت وخرجت من نفاسها. ((تَشَوَّفَتْ)) بالفاء، أى طمحت وتشرفت، ونظرت أن يخطبها أحد. ((فَعَيْبَ)) كعيب، على بناء المفعول، من عابه، ((إن تفعل)) بكسر الهمزة، شرطية، أو بفتحها، بتقدير أن تفعل جاز، أى فعلها ذلك جائز. ((فقد مضى أجلها)) لأن عدة الحامل وضع الحمل، لعموم قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، وهو متأخر، ناسخ لقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾، ولذا قال ابن مسعود: من شاء باهله، إن سورة النساء القصوى، وهى سورة ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ﴾، وفيها قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، الآية. بعد سورة النساء الطولى، وهى سورة البقرة التى فيها قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ﴾، الآية. كذا فى اللغات مع اختصار.

قال الإمام الترمذى: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم أن الحامل المتوفى عنها زوجها إذا وضعت فقد حل لها التزويج، وإن لم تكن انقضت عدتها، وهو قول سفيان الثورى والشافعى وأحمد وإسحاق، وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم تعتد آخر الأجلين، والقول الأول أصح.

وقال الحافظ فى الفتح (٩/٤٧٤): قد قال جمهور العلماء من السلف وأئمة الفتوى فى الأمصار: إن الحامل إذا مات عنها زوجها تحل بوضع الحمل، وتنقض عدة الوفاة، وهو الحق لأحاديث الباب. والحديث صحيح بالذى بعده أخرجه أيضا أبوداود والترمذى والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى الطلاق، والدارمى (٢/١٦٦) وأحمد (٤/٣٠٤) والطبرانى فى الكبير (٢٢/٣٥٦). عن

٢٠٢٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا علي بن مسهر، عن داود بن أبي هند، عن الشعبي، عن مسروق، وعمرو بن عتبة؛ أنهما كتبا إلى سبيعة بنت الحارث يسألانها عن أمرها. فكتبت إليهما: أنها وضعت بعد وفاة زوجها بخمسة وعشرين. فتهيأت تطلب الخير. فمر بها أبو السنايل بن بعكك. فقال: قد أسرعت. اعتدى آخر الأجلين، أربعة أشهر وعشرا. فأتيت النبي ﷺ. فقلت: يا رسول الله! استغفر لي. قال: "وفيم ذاك؟" فأخبرته. فقال: "إن وجدت زوجا صالحا فتزوجي".

٢٠٢٩ - حدثنا نصر بن علي ومحمد بن بشار. قالوا: ثنا عبدالله بن داود. ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن المسور بن مخرمة؛ أن النبي ﷺ أمر سبيعة أن تنكح، إذا تعلت من نفاسها.

الأسود، عن أبي السنابل رضى الله عنه.

٢٠٢٨ - ((عمرو بن عتبة)) بن فرقد، السلمى، الكوفى، مخضرم، استشهد فى خلافة عثمان.

((فهيأت)) أى هيأت نفسها تطلب الأزواج، ((آخر الأجلين)) بكسر الخاء ، أى متأخرهما، يريد أنه قد جاءت آيتان متعارضتان، إحداهما تقتضى أن العدة فى حقها أربعة أشهر وعشرا، وهى قوله: ﴿وَالَّذِينَ يَتُوفُونَ مِنْكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبِّصْنَ أَنْفُسَهُنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾. والثانية: تقتضى أن العدة فى حقها وضع الحمل، وهى قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾. ولم ندر أى العمل بأيتهما، فالوجه العمل بالأحوط، وهو الأخذ بالأجل المتأخر، فإن تأخر وضع الحمل عن أربعة أشهر وعشر يؤخذ به، وإن تقدم يؤخذ بأربعة أشهر وعشر. نعم، قد يتساويان فلا يبقى آخر الأجلين، بل هما يجتمعان، لكن هذا القسم لقلته لم يذكر. ((أربعة أشهر وعشرا)) بدل من آخر الأجلين، بناء على أنه الآخر فى حقها. ((إن وجدت زوجا صالحا)) بين ﷺ أن الجلى تأخذ بقوله ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ﴾، الآية، والله أعلم. ((فتزوجي)) هذا يدل على أن عدة المتوفى عنها زوجها بوضع الحمل، لا أبعد الأجلين، كما روى عن علي وابن عباس.

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخارى ومسلم وأبو داود والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى الطلاق، وابن حبان (١٠/١٣٠) وعبدالرزاق (٦/٤٧٣) والبيهقى فى الكبرى (٧/٤٢٨) وفى الصغير (٣/١٥٨) والبعغوى (٨/٢٣٨) والطبرانى فى الكبير (٢٤/٢٩٣) من طرق وبألفاظ مختلفة. إسناده صحيح.

٢٠٢٩ - ((إذا تَعَلَّتْ)) بتشديد اللام، من تعلق، إذا ارتفع وبرا، أى إذا ارتفعت وطهرت، أو خرجت من

٢٠٣٠ - حدثنا محمد بن المثنى . ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مسلم، عن مسروق، عن عبد الله بن مسعود؛ قال: والله! لمن شاء لا عناه. لأنزلت سورة النساء القصوى بعد أربعة أشهر وعشرا.

نفاسها وسلمت، والظرف متعلق بأمر، لا لاستمرار العدة إلى وقت الخروج من النفاس، بل بناء على أنها استنقت في هذا الوقت، أو يتنكح، والتقييد به لا لاستمرار العدة إلى وقت الخروج من النفاس، بل لأن العادة أن النكاح يؤخر إلى وقت الخروج من النفاس (س).

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخاري والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في الطلاق، والبيهقي في الكبرى (٤٢٨/٧) وفي المعرفة (٤٧/٦) وفي الصغير (١٥٨/٣) وعبدالرزاق (٤٧٦/٦) وابن حبان (١٣٥/١٠) والبيهقي (٣٠٣/٩) وأحمد (٣٢٧/٤) والشافعي في المسند (٥٢/٢) وفي الأم (٢٢٤/٥) والطبراني في الكبير (٦/٢٠) من طريق عن المسور بن مخرمة رضى الله عنه. إسناده صحيح.

٢٠٣٠ - ((لمن)) يخالفني في عدة الحامل، و((شاء)) الملائنة، ((لأعناه)) من الملائنة، وهو المباهلة، أى من يخالفني فإن شاء فليجتمع معي حتى نلعن المخالف للحق، وهذا كناية عن قطعه وجزمه بأن قوله تعالى: ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ﴾ متأخر نزولا عن قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ﴾، فيعمل بالتأخر، بأنه ناسخ للمتقدم (س). ((سورة النساء القصوى)) وهى سورة الطلاق، ((بعد أربعة أشهر وعشرا)) المذكورة فى سورة البقرة، فالعمل على المتأخرة، لأنها ناسخة للمتقدمة. قال الخطابي فى المعالم (٢٤٩/٣) يعنى بسورة النساء القصوى سورة الطلاق، ويريد أن نزول سورة البقرة متقدم على نزول سورة الطلاق، وقد ذكر فى سورة الطلاق حكم الحامل ﴿وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ أَجَلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾، فظاهر هذا الكلام منه أنه حمله على النسخ، وأن ما فى سورة الطلاق ناسخ للحكم الذى فى سورة البقرة، وعامة أهل العلم لا يحملونه على النسخ، لكن يرتبون إحدى الآيتين على الأخرى، فيجعلون التى فى البقرة فى عدة غير الحوامل، وهذه فى عدة الحوامل.

والحديث أخرجه أيضا أبوداود، والنسائي فى المجتبى وفى الكبرى (٣٩١/٣) فى الطلاق.

إسناده صحيح.

(٨) باب أين تعتد المتوفى عنها زوجها

٢٠٣١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو خالد الأحمر، سليمان بن حيان، عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة، عن زينب بنت كعب بن عجرة (وكانت تحت أبي سعيد الخدري) أن أختها الفريعة بنت مالك، قالت: خرج زوجي في طلب أعلاج له. فأدركهم بطرف القدوم. فقتلوه. فجاء نعي زوجي وأنا في دار من دور الأنصار. شاسعة عن دار أهلي. فأتيت النبي ﷺ فقلت: يا رسول الله! جاء نعي زوجي وأنا في دار شاسعة عن دار أهلي ودار إخوتي. ولم يدع مالا يتفق عليّ، ولا مالا ورثته. ولا دارا يملكها. فإن رأيت أن تأذن لي فألحق بدار أهلي ودار إخوتي فإنه أحب إلي، وأجمع لي في بعض أمري. قال: "فأفعلني إن شئت". قالت، فخرجت قريرة عيني لما قضى الله لي على لسان رسول الله ﷺ. حتى إذا كنت في المسجد، أو في بعض الحجرة دعاني فقال: "كيف زعمت؟" قالت فقصصت عليه. فقال:

٨ - باب أين تعتد المتوفى عنها زوجها

٢٠٣١ - ((سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة)) البلوي، المدني، حليف الأنصار. وثقه ابن معين والنسائي والدارقطني. وقال أبو حاتم: صالح. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الخامسة. ((زينب بنت كعب بن عجرة)) زوج أبي سعيد الخدري. قال الحافظ: مقبولة، من الثانية، ويقال: لها صحبة.

((الفريعة بنت مالك)) بن سنان، الأنصارية، أخت أبي سعيد الخدري، صحابية، لها حديث قضى به عثمان، ويقال لها: الفارعة.

((في طلب أعلاج)) جمع عِلج، وهو الرجل من العجم، والمراد عبيد. ((القدوم)) - بفتح القاف وتخفيف الدال وتشديدها - موضع على ستة أميال من المدينة، ((نعي زوجي)) أي خبير موته، ((شاسعة)) أي بعيدة.

قلت: لا دلالة لهذا الحديث على أن العدة من وقت وصول الخبر، دون الموت، إلا أن يقال: الأمر يدل على أن العدة تعتبر من وقت الأمر، لا من وقت الموت، لكن يرد عليه أن الأمر كان بعد وقت الخبر، فإن اعتذر عنه باتحاد اليوم، يقال: يجوز أن يكون ذلك اليوم يوم الموت أيضا، ولا مانع

"امكثى فى بيتك الذى جاء فيه نعى زوجك حتى يبلغ الكتاب أجله". قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا.

عقلا من ذلك، على أنه لا دلالة للفظ الحديث على اتحاد يوم الخبر ويوم الأمر، فليتأمل، قاله السندي فى تعليق النسائي.

((امكثى)) بضم الكاف، أى توقفى واثبتى، ((حتى يبلغ الكتاب)) العدة المكتوبة عليها، أى المفروضة، ((أجله)) أى مدته، والمعنى حتى تنقضى العدة، وسمى العدة كتابا لأنها فريضة من الله تعالى. قال تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ﴾، أى فرض، وهو اقتباس من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْرَمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكِتَابُ أَجْلَهُ﴾، ونظائر الاقتباس فى الأخبار كثيرة، ولا عبرة لقول من كرهه، كما بسطه السيوطى فى الإيقان. وزاد فى هذا الحديث عند أبى داود والترمذى والنسائى "قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشرا"، قالت: فلما كان عثمان بن عفان أرسل إلى فسألنى عن ذلك، فأخبرته، فاتبعه وقضى به.

ثم اعلم أنه اختلف السلف فى وجوب اعتداد المتوفى عنها زوجها فى منزلها، فأوجه عمر وعثمان، وروى عن ابن مسعود وابن عمر وأم سلمة وبه يقول الثورى والأوزاعى وإسحاق والأئمة الأربعة. قال ابن عبد البر: وهو قول جماعة فقهاء الأمصار بالحجاز والشام والعراق ومصر، وروى عن على وابن عباس وجابر وعائشة: تعتد حيث شاءت، وقال به جابر بن زيد والحسن وعطاء، كذا فى تهذيب السنن (١٩٩/٣). وقال الإمام ابن القيم فى زاد المعاد (٦٨٤/٥): هو مذهب أهل الظاهر كلهم.

ومن حججهم: أثر ابن عباس الذى أخرجه أبو داود نسخت هذه الآية ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا .. الخ﴾. عدتها فى أهلها، فتعتد حيث شاءت، وهو قول الله عز وجل: ﴿غَيْرَ إِخْرَاجٍ﴾، وحجة الوجوب حديث فريضة بنت مالك المذكور، وهو حديث أخرجه مالك فى موطنه وأصحاب السنن، وصححه الترمذى وغيره. قال محمد بن يحيى الذهلى: هذا حديث صحيح محفوظ، كما فى المستدرک وتعليل ابن حزم له مرفوع بما ذكره الحافظ فى التلخيص والزيلعى فى التخرىج (٢٦٣/٣).

واستدل له صاحب السبل (٣١٨/٣) من الكتاب العزيز بأن الآية وإن كان قد نسخ فيها استمرار النفقة والكسوة حولا، فالسكنى باقٍ حكمها مدة العدة، وقد قرر الشافعى الاستدلال بالآية بما فيه

تطويل، وقد ذكره البيهقي فيما جمعه في أحكام القرآن من كلام الإمام الشافعي، رحمه الله تعالى. قال الإمام ابن القيم في تهذيب السنن (٢٠٠/٣) وأما قوله تعالى: ﴿فَإِنْ خَرَجْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ﴾، فإنها نسخت الاعتداد في منزل الزوج، فالمنسوخ حكم آخر غير الاعتداد في المنزل، وهو استحقاقها للسكنى في بيت الزوج الذي صار للورثة سنة وصية أوصى الله بها الأزواج تقدم به على الورثة، ثم نسخ ذلك بالميراث، ولم يبق لها استحقاق في السكنى المذكورة، فإن كان المنزل الذي توفي فيه الزوج لها، أو بذل الورثة لها السكنى لزمها الاعتداد فيه، وهذا ليس بمنسوخ، فالواجب عليها فعل السكنى، لا تحصيل المسكن. فالذي نسخ إنما هو اختصاصها بسكنى السنة دون الورثة، والذي أمرت به أن تمكث في بيتها حتى تنقضى عدتها، ولا تنافى بين الحكمين، والله أعلم، كذا في التعليقات السلفية على النسائي (١٠٧/٢).

وقال الإمام الشوكاني في النبل (٣٣٦/٦): قد استدل بحديث فرعية على أن المتوفى عنها زوجها تعتد في المنزل الذي بلغها نعي زوجها وهي فيه ولا تخرج منه إلى غيره، وقد ذهب إلى ذلك جماعة من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، وقد أخرج ذلك عبدالرزاق عن عمر وعثمان وابن عمر، وأخرجه أيضا سعيد بن منصور عن أكثر أصحاب ابن مسعود، والقاسم بن محمد وسالم بن عبدالله وسعيد بن المسيب وعطاء. وأخرجه حماد عن ابن سيرين. وإليه ذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي وأصحابهم والأوزاعي وإسحاق وأبو عبيد. وقال: "حديث فرعية لم يأت من خالفه بما ينتهض لمعارضته، فالتمسك به متعين".

وقد أطل الإمام ابن القيم في زاد المعاد الكلام في هذه المسألة، وحرر فيها المذاهب تحريرا نفيسا. فمن رام الوقوف على تفاصيلها فليراجعه.

والحديث أخرجه أيضا مالك وأبوداود والترمذي والنسائي في الطلاق والدارمي (٩٠/٢) وابن حبان (١٢٨/١٠) والحاكم (٢٠٨/٢) والبيهقي في الكبير (٤٣٧/٧) والبعوي في شرح السنة (٣٠٠/٩) والطحاوي في شرح المعاني (٧٧/٣) والشافعي في الرسالة (١٢١٣) وفي المسند (٥٣/٢) وأحمد (٣٧٠/٦) والطبراني في الكبير (٤٤١/٢٤). إسناده صحيح.

(٩) باب هل تخرج المرأة في عدتها؟

٢٠٢٢ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا عبدالعزيز بن عبدالله. ثنا ابن أبي الزناد، عن هشام بن عروة، عن أبيه؛ قال: دخلت على مروان فقلت له: امرأة من أهلك طَلِّقت. فمررت عليها وهي تنتقل. فقالت: أمرتنا فاطمة بنت قيس، وأخبرتنا أن رسول الله ﷺ أمرها أن تنتقل. فقال مروان: هي أمرتهم بذلك. قال عروة، فقلت: أما والله! لقد عابت ذلك عائشة، وقالت: إن فاطمة كانت في مسكن وحش، فخيف عليها. فلذلك أرخص لها رسول الله ﷺ.

٢٠٢٣ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا حفص بن غياث، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: قالت فاطمة بنت قيس: يا رسول الله! إني أخاف أن يُقْتَحَمَ علي. فأمرها أن تتحول.

٩ - باب هل تخرج المرأة في عدتها؟

٢٠٢٢ - ((لقد عابت ذلك عائشة)) أى أنكرت جواز الانتقال مطلقاً، ((فاطمة)) بنت قيس كانت من المهاجرات الأوّل، وكان لها عقل وجمال، وتزوجها أبو عمرو بن حفص، فخرج مع علي لما بعثه إلى اليمن، فبعث إليها بتليقة ثالثة بقيت لها. وأمر ابني عميه أن يدفعها لها تمرا وشعيراً، فاستقلت ذلك، فشكت إلى النبي ﷺ. فقال لها: ليس لك سكنى ولا نفقة، هكذا أخرج مسلم قصتها من طرق متعددة عنها، كذا في الفتح (٤٧٧/٩). ((وحش)) أى حال من الأنيس، لا ساكن فيه، ((فخيف عليها)) أى على نفسها، أو على الدار من دخول السارق وغيره، ((فلذلك أرخص لها)) للانتقال إلى بيت أم شريك، أو إلى بيت ابن أم مكتوم، كذا في المرقاة. قال الحافظ في الفتح: لا حجة فيه بجواز انتقال المطلقة من منزلها من غير سبب لأن انتقال فاطمة كانت عن بيتها لعله، وهو أن مكانها كان وحشاً، فحوفاً عليها، أو لأنها كانت لسيئة استطالت على أحمائها.

والحديث صحيح أخرجه أيضاً مسلم وأبو داود في الطلاق، والبيهقي في الكبرى (٤٣٣/٧) وفي

المعرفة (٥٣/٦) من طرق عن هشام بن عروة عن أبيه.

٢٠٢٣ - ((أن يُقْتَحَمَ)) على بناء المفعول، أى يدخل جبراً وقهراً بعض اللصوص. ((فأمرها أن تتحول))

قال النووي في شرح مسلم (١٠١/١٠): هذا محمول على أنه أحاز لها ذلك لعذر في الانتقال من مسكن الطلاق، وإنما كان انتقال فاطمة من مسكنها لعذر من خوف الاقتحام عليها، أو لبداء تها، أو نحو ذلك.

٢٠٣٤ - حدثنا سفيان بن وكيع. ثنا روح. ح وحدثنا أحمد بن منصور. ثنا حجاج بن محمد، جميعاً عن ابن جريج. أخبرني أبو الزبير، عن جابر بن عبد الله؛ قال: طَلَّقْتُ خَالَتِي. فَأَرَادَتْ أَنْ تَجِدَّ نَخْلَهَا. فزجرها رجل أن تخرج إليه. فَأَتَت النَّبِيَّ ﷺ. فقال: بلى! فَجُدِّي نَخْلَكَ. فَإِنَّكَ عَسَى أَنْ تَصْدُقِي أَوْ تَفْعَلِي مَعْرُوفًا".

والحديث أخرجه أيضاً مسلم والنسائي في الطلاق. إسناده صحيح.

٢٠٣٤ - ((طَلَّقْتُ خَالَتِي)) على بناء المفعول، وفيه رواية "طَلَّقْتُ خَالَتِي ثَلَاثًا"، أي ثلاث تطبيقات، أو ثلاث مرات، ((فزجرها)) أي نهاها، ((فَجُدِّي)) - بضم الجيم وتشديد الدال - أي فاقطعي ((نخلك)) أي ثمرتها، ((أو تفعلي معروفا)) قيل "أو" للشك، أو للتنويع، بأن يراد بالتصدق الفرض، وبالمعروف التطوع، والله تعالى أعلم (س). قال النووي في شرح مسلم (١٠٨/١٠): هذا الحديث دليل لخروج المعتدة البائن للحاجة، ومذهب مالك والثوري والليث والشافعي وأحمد وآخرين جواز خروجها في النهار للحاجة، وكذلك عند هؤلاء لا يجوز الخروج في عدة الوفاة، ووافقهم أبو حنيفة في عدة الوفاة وقال في البائن: لا تخرج ليلاً ولا نهاراً.

وأما المطلقة الرجعية فينبغي لها في أيام العدة الرجعية أن لا تخرج إلا بإذن زوجها لأنه إذا كان عازماً على رجعتها لحقه من الفضاضة والغيرة ما يلحقه عليها قبل طلاقها إلا أن يكون الخروج للحاجة، فقد ثبت تحويز ذلك للمطلقة ثلاثاً مع عدم تحويز الرجعة، كما في حديث الباب، كذا في السراج الوهاج (٥٦٠/١).

وقال الإمام الشوكاني في النيل (٣٣٤/٦): ظاهر إذنه ﷺ لها بالخروج لجد النخل يدل على أنه يجوز لها الخروج لتلك الحاجة ولما يشابهها بالقياس، وقد ذهب إلى ذلك علي وأبو حنيفة، ويدل على اعتبار الغرض الديني والديني تعليقه ﷺ بالصدقة أو فعل الخير. ولا معارضة بين هذا الحديث وبين قوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ وَلَا يُخْرِجَنَّ﴾، الآية. بل الحديث مخصص لذلك العموم المشهور به من النهي، فلا يجوز الخروج إلا للحاجة لغرض من الأغراض، قال: وذهب الثوري والليث ومالك و الشافعي وأحمد وغيرهم إلى أنه يجوز لها الخروج في النهار مطلقاً، وتمسكوا بظاهر الحديث، وليس فيه ما يدل على اعتبار الحاجة، وغايته أن يكون الخروج لقربة من القرب، كما يدل على ذلك آخر الحديث، ومما يؤيد مطلق الجواز في النهار القياس على المتوفى عنها زوجها.

(١٠) باب المطلقة ثلاثا هل لها سكنى ونفقة؟

٢٠٣٥ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد. قالوا: ثنا وكيع. ثنا سفيان، عن أبي بكر بن أبي الجهم بن صخير العدوي؛ قال: سمعت فاطمة بنت قيس تقول: إن زوجها طلقها ثلاثا. فلم يجعل لها رسول الله ﷺ سكنى ولا نفقة.

٢٠٣٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا جرير، عن مغيرة، عن الشعبي؛ قال: قالت فاطمة بنت قيس: طلقني زوجي على عهد رسول الله ﷺ. فقال رسول الله ﷺ: "لا سكنى لك ولا نفقة".

وقال النووي (١٠٨/١٠): وفيه استحباب الصدقة من التمر عند جداده والهدية واستحباب التعريض لصاحب التمر يفعل ذلك وتذكير المعروف والبر، والله أعلم.

والحديث أخرجه أيضا مسلم وأبوداود والنسائي في المجتبى في الطلاق، وفي الكبرى (٣٩٩/٣) والحاكم (٢٠٧/٢) والدارمي (١٦٨/٢) والبيهقي في الكبرى (٤٣٦/٧) وفي المعرفة (٥٧/٦) وفي الصغير (١٦٣/٣) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣٢١/٣) وأبو يعلى (١٣٧/٤). عن أبي الزبير، عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه. إسناده صحيح.

١٠ باب المطلقة ثلاثا هل لها سكنى ونفقة؟

٢٠٣٥ - ((فلم يجعل لها رسول الله ﷺ سكنى ولا نفقة)) وسيأتي الكلام على هذه الألفاظ في شرح الحديث الذي بعد هذا.

والحديث أخرجه أيضا مسلم وأبوداود والترمذي في الطلاق، والنسائي في عشرة النساء، والبيهقي (١٣٦/٧) وابن حبان (٦٦/١٠) وابن الجارود (٢٥٧) والطحاوي (٦٦/٣) وأحمد (٤١١/٦) والطبراني في الكبير (٣٧٦/٢٤). إسناده صحيح.

٢٠٣٦ - ((لا سكنى لك ولا نفقة)) الحديث دليل على أن المطلقة ثلاثا ليس لها نفقة ولا سكنى.

مسألة النفقة والسكنى للمبتوتة:

اعلم أن العلماء قد اتفقوا على وجوب النفقة والسكنى للمعتدة الرجعية، واختلفوا في المبتوتة على ثلاثة أقوال مشهورة:

١- المطلقة بائنا لها النفقة والسكنى على كل حال، مثل المطلقة الرجعية، لأنها مكلفة بقضاء مدة

العدة في بيت الزوج، فهي محتبسة لحقه عليها، فتجب لها النفقة، وتعتبر هذه النفقة دينا صحيحا من وقت الطلاق، ولا تتوقف على التراخي ولا قضاء القاضى ولا يسقط هذا الدين إلا بالأداء أو الإبرار.

٢- قال الشافعى ومالك: لها السكنى بكل حال، ولا نفقة، إلا أن تكون حاملا، لأن عائشة وابن المسيب أنكرا على فاطمة بنت قيس حديثها. قال: سمعت ابن شهاب يقول: المبتوتة لا تخرج من بيتها حتى تحل، وليست لها نفقة، إلا أن تكون حاملا، فينفق عليها حتى تضع حملها، ثم قال: وهذا الأمر عندنا.

٣- قال أحمد وإسحاق: لا نفقة لها ولا سكنى، إلا إذا كانت حاملا لحديث فاطمة بنت قيس، وبه قال ابن عباس والحسن البصرى وعطاء والشعبى وابن أبى ليلى والأوزاعى وأبو ثور وداود.

وقال الإمام الشوكانى فى النيل (٦/٣٤٠): أرجح هذه الأقوال الأولى، لما فى الباب من النص الصحيح الصريح، وأما ما قيل من أنه مخالف للقرآن فوهم، فإن الذى فهمه السلف من قوله تعالى: ﴿لَا تُخْرِجُوهُنَّ مِنْ بُيُوتِهِنَّ﴾، هو ما فهمته فاطمة من كونه فى الرجعية، لقوله فى آخر الآية: ﴿لَعَلَّ اللَّهُ يُحَدِّثَ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾، لأن الأمر الذى يرجى إحداثه هو الرجعة، لا سواه، وهو الذى حكاها الطبرى عن قتادة والحسن والسدى والضحاك، ولم يحك عن أحد غيرهم خلافا، قال الحافظ فى الفتح: وحكى غيره أن المراد بالأمر ما يأتى من قِبَلِ اللَّهِ تعالى من نسخ أو مخصص أو نحو ذلك، فلم ينحصر.

ولو سلم العموم فى الآية لكان حديث فاطمة المذكور مخصصا له، وبذلك تظهر أن العمل به ليس بترك الكتاب العزيز، كما قال عمر فيما أخرجه عند مسلم لما أخبر بقول فاطمة المذكور "لا نترك كتاب ربنا وسنة نبينا لقول امرأة، لا ندرى لعلها حفظت أم نسيت".

فإن قلت: إن قوله "وسنة نبينا"، يدل على أنه قد حفظ فى ذلك شيئا من السنة يخالف قول فاطمة، لما تقرر أن قول الصحابى: "من السنة كذا"، له حكم الرفع.

قلت: صرح الأئمة بأنه لم يثبت شىء من السنة يخالف قول فاطمة، وما وقع فى بعض الروايات عن عمر أنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لها السكنى والنفقة"، فقد قال الإمام أحمد: لا يصح ذلك عن عمر، وقال الدارقطنى: السنة بيد فاطمة قطعاً، وأيضا تلك الرواية عن عمر من طريق

إبراهيم النخعي ، ومولده بعد موت عمر سنتين .

وقال الإمام الحافظ ابن القيم في زاد المعاد (٥/٥٣٩) : ونحن نشهد بالله شهادة نسأل عنها إذا لقيناه أن هذا كذب على عمر ، وكذب على رسول الله ﷺ ، وينبغي أن لا يحمل الإنسان فرط الانتصار للمذاهب والتعصب على معارضة السنن النبوية الصريحة الصحيحة بالكذب البحت ، فلو يكون هذا عند عمر عن النبي ﷺ لخرست فاطمة وذووها ، ولم يندوا بكلمة ، ولا دعت فاطمة إلى المناظرة .
فإن قلت : إن ذلك القول من عمر يتضمن الطعن على رواية فاطمة لقوله " لقول امرأة ، لا ندرى لعلها حفظت أو نسيت " .

قلت : هذا مطعن باطل بإجماع المسلمين للقطع بأنه لم ينقل عن أحد من العلماء أنه رد خبر المرأة لكونها امرأة ، فكم من سنة قد تلتقتها الأمة بالقبول عن امرأة واحدة من الصحابة ، وهذا لا ينكره من له أدنى نصيب من علم السنة ، ولم ينقل أيضا عن أحد من المسلمين أنه يرد الخبر بمجرد تجويز نسيان ناقله ، ولو كان ذلك مما يقدر به لم يبق حديث من الأحاديث النبوية إلا وكان مقدوحا فيه ، لأن تجويز النسيان لم يسلم منه أحد ، فيكون ذلك مفضيا إلى تعطيل السنن بأسرها ، مع كون فاطمة المذكورة من المشهورات بالحفظ ، كما يدل على ذلك حديثها الطويل في شأن الدجال ، ولم تسمعه من رسول الله ﷺ إلا مرة واحدة . يخطب به على المنبر فوعته جميعه ، فكيف يظن بها أن تحفظ مثل هذا ، وتسي أمر متعلقا بها مقترنا بفراق زوجها وخروجها من بيته ، واحتمال النسيان أمر مشترك بينها وبين من اعترض عليها ، فإن عمر قد نسي تيمم الجنب وذكره عمار فلم يذكر ، ونسي قوله تعالى : ﴿ وَأَتَيْتُمُ إِحْدَاهُنَّ قِنطَارًا ﴾ ، حتى ذكرته امرأة ، ونسي ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُمْ مَيِّتُونَ ﴾ ، حتى سمع أبا بكر يتلوها ، وهكذا قال في إنكار عائشة وهكذا قول مروان : " سنأخذ بالعصمة " ، وهكذا إنكار الأسود بن يزيد على الشعبي لما سمعه يحدث بذلك ، ولم يقل أحد منهم : " إن فاطمة كذبت في خيرها " .

وأما دعوى أن سب خروجها كان لفحش في لسانها ، كما قال مروان ، لما حدث بحديثها " إن كان بكم شر فحسبكم ما بين هذين من الشر " ، يعني أن خروج فاطمة كان لشر في لسانها فمع كون مروان ليس من أهل الانتقاد على أجراء الصحابة والطعن فيهم ، فقد أعاذ الله فاطمة عن ذلك الفحش

(١١) باب متعة الطلاق

٢٠٣٧ - حدثنا أحمد بن المقدم أبو الأشعث العجلي . ثنا عبيد بن القاسم . ثنا هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ؛ أن عمرة بنت الجون تعوذت من رسول الله ﷺ حين أدخلت عليه . فقال : " لقد عدت بمعاذ " . فطلقها . وأمر أسامة أو أنسا ، فمتعها بثلاثة أثواب رازقية .

الذى رماها به ، فإنها من خيرة نساء الصحابة فضلا وعلما ومن المهاجرات الأولات ، ولهذا ارتضاها رسول الله ﷺ لِحِبِّهِ وابن حبه أسامة ، وممن لا يحملها رقة الدين على فحش اللسان الموجب لإخراجها من دارها ، ولو صح شيء من ذلك لكان أحق الناس بإنكار ذلك عليها رسول الله ﷺ .

قلت : الحق ما أفاده حديث الباب ، وقد أطال الإمام ابن القيم في ذلك في زاد المعاد ناصرا للعمل بحديث فاطمة رضی الله عنها .

والحديث أخرجه أيضا مسلم وأبو داود والترمذي في الطلاق ، والطبراني في الكبير (٣٧٨/٢٤) والخطيب في تاريخه (٣٧٨/٧) . عن الشعبي ، عن فاطمة بنت قيس رضی الله عنها . إسناده صحيح .

١١ - باب متعة الطلاق

٢٠٣٧ - ((أحمد بن المقدم)) بصرى . قال أبو حاتم : صالح الحديث ، محله الصدق . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال الحافظ : صدوق ، صاحب حديث ، طعن أبو داود في مروءته ، من العاشرة .

((عبيد بن القاسم)) الأسدي ، الكوفي ، يقال : هو ابن أخت الثوري . قال البخاري : ليس بشيء .

وقال النسائي وأبو بكر الجعابي : متروك الحديث . وقال أبو زرعة : وإهي الحديث ، حدثت بأحاديث منكرة لا ينبغي أن يحدث عنه . وقال الحافظ : متروك ، كذبه ابن معين ، واتهمه أبو داود بالوضع ، من التاسعة .

((حين أدخلت)) على بناء المفعول ، ((بمعاذ)) عظيم على أن التنكير للتعظيم فإنها تعوذت بالله الجليل . ((فمتعها بثلاثة أثواب)) وفي رواية أن عبد الرحمن طلق امرأة فمتع بوليدة ، أى أعطها أمة .

وهي متعة الطلاق ، ((رازية)) هي ثياب كتان بيض . والحديث يدل على أن يستحب للمطلق أن يعطى امرأته عند طلاقها شيئا ، والله أعلم .

قال البوصيري : هذا إسناد فيه عبيد بن القاسم قال فيه ابن معين : كان كذابا خبيثا . وقال صالح بن محمد : كذاب ، كان يضع الحديث . وقال ابن حبان : كان ممن يروى الموضوعات عن الثقات ، حدث

(١٢) باب الرجل يجحد الطلاق

٢٠٢٨ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا عمرو بن أبي سلمة أبو حفص التتيسي، عن زهير، عن ابن جريج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ؛ قال: "إذا ادعت المرأة طلاق زوجها، فجاءت على ذلك بشاهد عدل، استحلف زوجها. فإن حلف بطلت شهادة الشاهد. وإن نكل فكله بمنزلة شاهد آخر. وجاز طلاقه".

عن هشام بن عروة نسخة موضوعة. قلت: وضعفه البخاري وأبوزرعة وأبو حاتم والنسائي وغيرهم. وقال الشيخ العلامة الألباني في ضعيف ابن ماجه (١٥٦): حديث منكر بذكر أسامة أو أنس، صحيح بلفظ "فأمر أبا أسيد أن يجهزها ويكسوها ثوبين رازقين".
والحديث أخرجه أيضا ابن سعد في الطبقات (١٤١/٨) والميزي في التهذيب (٢٣١/١٩) عن عائشة رضي الله عنها، وأحمد (٤٩٨/٣) والطبراني في الكبير (٢٦٢/١٩) عن أبي أسيد وسهل رضي الله عنهما. إسناده ضعيف جدًا.

١٢ - باب الرجل يجحد الطلاق

٢٠٢٨ - ((استحلف)) على بناء المفعول، ((وجاز طلاقه)) أى نفذ ومضى، أى يحكم به القاضى. وظاهره إن نكل بلا شاهد لا يقضى بالطلاق، إلا أن يقال لا عبرة بالمفهوم (س).
قال فى إنجاح الحاجة: هذا الحديث مخالف لمذهب الحنفية، فإن عندهم نصاب الشهادة فى الحقوق من المال والنكاح والطلاق والوكالة والوصية رجلاً، أو رجل وامرأتان لقوله تعالى: ﴿فَاسْتَشْهِدُوا شَهِيدَيْنِ مِنْ رِجَالِكُمْ﴾، الآية.
قال البوصيرى: هذا إسناده صحيح، رجاله ثقات.
والحديث أخرجه أيضا الدارقطنى (٦٤/٤) والخطيب فى تاريخه (٤٥/٢) وابن أبى حاتم فى العلل (٤٣٢/١). عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضي الله عنه. إسناده ضعيف.

(١٣) باب من طلق أو نكح أو راجع لأعبا

٢٠٣٩ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا حاتم بن إسماعيل. ثنا عبدالرحمن بن حبيب بن أردك. ثنا عطاء بن أبي رباح، عن يوسف بن مَاهَك، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ثلاث جدهن جد، وهزلهن جد؛ النكاح والطلاق والرجعة".

١٣ باب من طلق أو نكح أو راجع لأعبا

٢٠٣٩ - ((عبدالرحمن بن حبيب بن أردك)) المدني، المخزومي مولاهم، ويقال: حبيب بن عبدالرحمن. قال النسائي: منكر الحديث. وقال الذهبي: صدوق، وله ما ينكر. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: لئن الحديث، من السادسة.

((يوسف بن مَاهَك)) بن بهزاد - بضم الموحدة، وسكون الهاء، بعدها زاي - الفارسي، المكي. وثقه ابن معين والنسائي. وقال ابن خراش: ثقة، عدل. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((جدهن جد وهزلهن جد)) الهزل اللعب، والجد بكسر الجيم ضده. وقد استدلل به من يقول بطلاق المكره، ورد بأن الهازل يتكلم بالطلاق عن قصد واختيار كامل للمتكلم به. وبذلك يقع طلاقه ويلزم حكمه ولا يلتفت إلى عدم رضاه بحكمه. بخلاف المكره فإنه ملجأ لا اختيار له في التكلم بالطلاق قصداً، ويفارق الطائع به. قالوا: والحكم في جميع العقود بالبيع والهبة مساواة الجد والهزل. وإنما خص هذه الثلاثة لتأكيد أمر الفرج والاهتمام به، والله سبحانه وتعالى أعلم (س).

قال الخطابي في معالم السنن (٢١٠/٣): اتفق عامة أهل العلم على أن صريح لفظ الطلاق إذا جرى على لسان البالغ العاقل فإنه مواخذ به، ولا ينفعه أن يقول: كنت لأعباً أو هازلاً أو لم أنو به طلاقاً أو ما أشبه ذلك من الأمور.

واحتج بعض العلماء في ذلك بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوا آيَاتِ اللَّهِ هُزُوًا﴾، (البقرة: ٢٣١) وقال: لو أطلق للناس ذلك تعطلت الأحكام، ولم يشأ مطلقاً أو ناكحاً أو معتقاً أن يقول كنت في قولي هازلاً فيكون في ذلك إبطال أحكام الله سبحانه وتعالى وذلك غير جائز. وكل من تكلم بشيء مما جاء ذكره في هذا الحديث لزمه حكمه، ولم يقبل منه أن يدعى خلافه وذلك تأكيد لأمر الفروج واحتياط

(١٤) باب من طلق في نفسه ولم يتكلم به

٢٠٤٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا علي بن مسهر وعبد بن سليمان. ح وحدثنا حميد بن مسعدة. ثنا خالد بن الحارث، جميعاً عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن زرارة بن أوفى، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الله تجاوز لأمتي عما حدثت به أنفسها. ما لم تعمل به، أو تكلم به".

له، والله تعالى أعلم.

ثم اختلفوا في الخطأ والنسيان في الطلاق، فقال عطاء وعمرو بن دينار فيمن حلف على أمر لا يفعله بالطلاق، ففعله ناسياً إنه لا يحنث، وقال الزهري ومكحول وقتادة: يحنث. وإليه ذهب مالك وأصحاب الرأي، وهو قول الأوزاعي والثوري وابن أبي ليلى. وقال الشافعي: يحنث في الحكم. وكان أحمد بن حنبل يحنثه في الطلاق، ويقف عند إيجاب الحنث في سائر الأيمان إذا كان ناسياً. والحديث حسن أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي في الطلاق، والدارقطني (٢٥٦/٣) والحاكم (١٩٨/٢) والبعثي (٢١٩/٩) والبيهقي في الكبرى (٢٤١/٧) وفي المعرفة (٤٦٩/٥) وفي الصغير (١١٨/٣) وابن الجارود (٢٣٩) وسعيد بن منصور (٤١٥/٣). وفي إسناده عبدالرحمن بن حبيب بن أركن وهو مختلف فيه. قال النسائي: منكر الحديث، ووثقه غيره. قال الحافظ: فهو على هذا حسن، وفي الباب عن فضالة بن عبيد عند الطبراني بلفظ: "ثلاث لا يجوز اللعب فيهن، الطلاق والنكاح والعتق" وفي إسناده ابن لهيعة، وعن عبادة بن الصامت عند الحارث بن أبي أسامة في مسنده رفعه بلفظ "ثلاث لا يجوز اللعب فيهن الطلاق والنكاح والعتاق، فمن قالهن فقد وجبن"، وإسناده منقطع، وعن أبي ذر عند عبدالرزاق رفعه: "من طلق وهو لاعب فطلاقه جائز، ومن أعتق وهو لاعب فعتقه جائز، ومن نكح وهو لاعب فنكاحه جائز". وفي إسناده انقطاع أيضاً، وعن علي موقوفاً عند عبدالرزاق أيضاً، وعن عمر موقوفاً عنده أيضاً، كذا في النيل (٣٦٤/٦).

١٤ - باب من طلق في نفسه ولم يتكلم به

٢٠٤٠ - ((ما حدثت به أنفسها)) يحتمل الرفع على الفاعلية، والنصب على المفعولية، والثاني أظهر معني، وعلى الأول يجعل كناية عما لم تحدث به ألسنتهم، ((ما لم تعمل به أو تكلم به)) صريح في أنه

مغفور ما دام لم يتعلق به قول أو فعل، فقولهم: "إذا صار عزماً يؤخذ به"، مخالف لذلك قطعاً. ثم حاصل الحديث أن العبد لا يؤخذ بحديث النفس قبل التكلم به والعمل به. وهذا لا ينافي ثبوت الثواب على حديث النفس أصلاً. فمن قال: إنه معارض بحديث: "مَنْ هَمَّ بِحَسَنَةٍ فَلَمْ يَعْمَلْهَا كَانَتْ لَهُ حَسَنَةً"، فقد وهم. بقي الكلام في اعتقاد الكفر ونحوه. والجواب: أنه ليس من حديث النفس بل هو مندرج في العمل. وعمل كل شيء على حسبه، أو نقول: الكلام فيما يتكلم .. إلخ، وهذا ليس منهما. وإنما هو من أفعال القلوب وعقائده، ولا كلام فيه، فتأمل (س).

واستدل به على أن من كتب الطلاق، طُلِّقَ امرأته لأنه عزم بقلبه وعمل بكتابتها، وشرط مالك فيه الإشهاد على ذلك، ونقل العيني في "عمدة القارى" عن "المحيط" إذا كتب طلاق امرأته في كتاب أو لوح أو على حائط أو أرض، وكان مستبيناً، ونوى به الطلاق، يقع، وإن لم يكن مستبيناً، أو كتب في الهواء أو الماء لا يقع وإن نوى، كذافي تحفة الأحمدي (٢١٥/٢).

قال الكرمانى في شرح البخارى (١١٤/٢٣): فى الحديث دليل على أن الوجود الذهني لا أثر له، وإنما الاعتبار بالوجود القولى فى القولىات والعملية فى العملية، وقد احتج به من لا يرى المواخذة بما وقع فى النفس ولو عزم عليه، وانفصل من قال يؤخذ بالعزم، بأنه نوع من العمل، يعنى عمل القلب. قلت: وظاهر الحديث أن المراد بالعمل عمل الجوارح، لأن المفهوم من لفظ: "ما لم يعمل" يشعر بأن كل شيء فى الصدر لا يؤخذ به سواء توطن به أو لم يتوطن، كذا فى الفتح.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الطلاق ومسلم فى الأيمان، وأبوداود والترمذى والنسائى فى المحتبى فى الطلاق، وفى الكبرى (٣٦٠/٣) والبيهقى فى الكبرى (٢٠٩/٧) وفى المعرفة (٤٨٤/٥) والدارقطنى (١٧١/٤) والبغوى (١٠٨/١) وفى التفسير (٣١١/١) وابن أبى شيبه (٥٣/٥) وأحمد (٤٢٥/٢) وإسحاق بن راهويه (٨٠/١) وأبوعوانة (٧٨/١) والحُميدى (٤٩٤/٢) وأبونعيم فى الحلية (٢٥٩/٢) والقضاعى فى مسند الشهاب (١٦٧/٢). عن زرارة بن أوفى، عن أبى هريرة رضى الله عنه. إسناده صحيح.

(١٥) باب طلاق المعتوه والصغير والنائم

٢٠٤١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يزيد بن هارون. ح حدثنا محمد بن خالد بن خداس ومحمد بن يحيى. قالوا: ثنا عبدالرحمن بن مهدي. ثنا حماد بن سلمة، عن حماد، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة؛ أن رسول الله ﷺ قال: "رفع القلم عن ثلاثة:

١٥ - باب طلاق المعتوه والصغير والنائم

٢٠٤١ - ((رفع القلم عن ثلاثة)) كناية عن عدم كتابة الآثام عليهم في هذه الأحوال، وهو لا ينافي ثبوت بعض الأحكام الدنيوية والأخروية لهم في هذه الأحوال كالمُتَلَفَات وغيرها. فلذلك من فاتته صلاة في النوم فصلى، ففعله قضاء عند كثير من الفقهاء مع أن القضاء مسبوق بوجوب الصلاة. فلا بُدَّ لهم من القول بالوجوب حالة النوم، ولهذا إن الصحيح أن الصبي يثاب على الصلاة وغيرها من الأعمال. فهذا الحديث كحديث "رفع عن أمتي الخطأ". مع أن القاتل خطأ يجب عليه الكفارة وعلى عاقلته الدية، وعلى هذا نفي دلالة الحديث على عدم وقوع طلاق هؤلاء بحث. ويتعلق بهذا الحديث أبحاث أخر ذكرناه في حاشية أبي داود في كتاب الحدود (س).

وقال السيوطي نقلا عن السبكي: وقوله "رفع القلم" هل هو حقيقة أو مجاز؟ فيه احتمالان، الأول وهو المنقول المشهور أنه مجاز، لم يرد به حقيقة القلم ولا الرفع، وإنما هو كناية عن عدم التكليف، ووجه الكناية فيه أن التكليف يلزم منه الكتابة، كقوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ) وغير ذلك، ويلزم من الكتابة القلم، لأنه آلة الكتابة، فالقلم لازم التكليف، وانتفاء اللازم يدل على انتفاء ملزومه، فلذلك كنى بنفى القلم عن نفي الكتابة، وهي من أحسن الكنايات، وأتى بلفظ الرفع إشعاراً بأن التكليف لازم لبني آدم، إلا هؤلاء الثلاثة. وأن صفة الوضع ثابت للقلم. لا ينفك عنه عن غير الثلاثة موضوعاً عليه. والاحتمال الثاني: أن يراد حقيقة القلم الذي ورد فيه الحديث "أول ما خلق الله القلم، فقال له: اكتب، فكتب ما هو كائن إلى يوم القيامة"، فأفعال العباد كلها حسننها وسيئها يجرى به ذلك القلم ويكتبه حقيقة، وثواب الطاعات وعقاب السيئات يكتبه حقيقة، وقد خلق الله ذلك. وأمر بكتبه وصار موضوعاً على اللوح المحفوظ ليكتب ذلك فيه، جارياً إلى يوم القيامة، وقد كتب ذلك وفرغ منه وحفظ، وفعل الصبي والمجنون والنائم لا إثم فيه فلا يكتب القلم إثمهم، ولا التكليف به،

عن النائم حتى يستيقظ. وعن الصغير حتى يكبر. وعن المجنون حتى يعقل، أو يفيق". قال أبو بكر، في حديثه: "وعن المبلى حتى يبرأ".

فحكّم الله بأن القلم لا يكتب ذلك من بين سائر الأشياء، رفع للقلم الموضوع للكتابة، والرفع فعل الله تعالى، فالرفع نفسه حقيقة والمجاز فى شيء واحد، وهو أن القلم لم يكن موضوعاً على هؤلاء الثلاثة إلا بالقوة والنهى لأن يكتب ما صدر منهم، فسُمي منعه من ذلك رفعاً، فمن هذا الوجه يشارك هذا الاحتمال الأول، وفيما قبله يفارقه، كذا فى عون المعبود (١٢/٧٢).

((حتى يستيقظ)) قال السبكي: هو وقوله "حتى يكبر" و"حتى يبدأ" غايات مستقبلية، والفعل المُغيا بها قوله "رفع" ماضٍ، والماضى لا يجوز أن تكون غايته مستقبلية، فلا تقول: "سرت أمس حتى تطلع الشمس غداً"، قال: وجوابه بالتزام حذف، أو مجاز حتى يصح الكلام، فيحتمل أن يقدر: "رفع القلم عن الصبي فلا يزال مرتفعاً حتى يبلغ"، أو "فهو مرتفع حتى يبلغ"، فيبقى الفعل الماضى على حقيقته، والمغيا محذوف به ينتظم الكلام. ويحتمل أن يقال ذلك فى الغاية، وهى قوله: "حتى يبلغ". إلى بلوغه، فيشمل ذلك من كان صبياً فبلغ فى ماضٍ، ومن هو صبي الآن ويبلغ فى مستقبل، ومن يصير صبياً ويبلغ بعد ذلك، فهذه الحالات كلها فى التقدير، إما فى التجوز فى الفعل الثانى، أو الفعل الأول، أو الحذف راجعة إلى معنى واحد، وهو الحكم برفع القلم للغاية المذكورة. وفى رواية المصنف "يرفع" بلفظ الآتى فلا يرد السؤال على هذه الرواية. قال السيوطى: وأفضل من هذا الطول والتكلف كله أن "رفع" بمعنى "يرفع"، وضع الماضى موضع الآتى، وهو كثير، كقوله تعالى: (أتى أمر الله)، ((حتى يكبر)) أى يحتلم، أو يبلغ، والثانى أظهر، وعليه يحمل رواية "يحتلم"، وذلك لأنه قد يبلغ بلا احتلام (س). ((وعن المبلى)) بالجنون، ((حتى يبرأ)) أى حتى يفيق.

والحديث أخرجه أيضاً أبوداود والدارمى فى الحدود، والنسائى فى الطلاق، وابن حبان (٣٥٥/١) والحاكم (٥٩/٢) وابن الجارود (٥٨) وأحمد (١٠٠/٦) وأبو يعلى (٣٦٦/٧) وإسحاق بن راهويه (٩٨٨/٣) عن إبراهيم عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، ووافقه الذهبى.

قلت: وهو كما قالوا: وله شواهد من حديث على بن أبى طالب وابن عباس وأبى هريرة وغيرهم.

٢٠٤٢ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا روح بن عباد. ثنا ابن جريج. أنبأنا القاسم بن يزيد، عن علي بن أبي طالب؛ أن رسول الله ﷺ قال: "يرفع القلم عن الصغير وعن المجنون وعن النائم".

(١٦) باب طلاق المكره والناسي

٢٠٤٣ - حدثنا إبراهيم بن محمد بن يوسف الفريابي. ثنا أيوب بن سويد. ثنا أبو بكر الهذلي، عن شهر بن حوشب، عن أبي ذر الغفاري؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إن الله تجاوز عن أمتي الخطأ والنسيان، وما استكرهوا عليه".

٢٠٤٢ - ((القاسم بن يزيد)) شيخ لابن جريج، مجهول، من السادسة.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، القاسم بن يزيد هذا مجهول، وأيضاً لم يُدرك علي بن أبي طالب. والحديث أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي في الحدود، والميزي في التهذيب (٤٦٥/٢٣) وقد روى هذا الحديث عن علي من أسانيد عديدة، وصححه الألباني.

١٦ باب طلاق المكره والناسي

٢٠٤٣ - ((إن الله تجاوز)) عرفت مما سبق معناه. وأنه لا يصح الاستدلال به على عدم وقوع طلاق المكره والناسي (س). ((عن أمتي)) الإجابة، ((الخطأ)) وهو ضد الصواب. والمراد به هنا ما لم يتعمد، والمعنى أنه عفى عن الإثم المترتب عليه بالنسبة إلى سائر الأمم، وإلا فالمؤاخذه المالية كما في قتل النفس خطأ وإتلاف مال الغير ثابتة شرعاً، كذا في المرقاة (٤٧١/١١). ((والنسيان)) وهو لا ينافي الوجوب في حق الله تعالى، لكن النسيان إذا كان غالباً، كما في الصوم والتسمية في الذبيحة يكون عفواً، ولا يجعل عذراً في حقوق العباد، حتى لو أتلف مال إنسان بالنسيان يجب عليه الضمان. ((وما استكرهوا عليه)) بصيغة المجهول، أي ما طلب منهم من المعاصي على وجه الإكراه، وحمل الإنسان على ما يكرهه ولا يريد مباشرته لو لا أعمل عليه بالوعيد كالقتل والضرب الشديد، وله تفصيل في حق الله وحق العباد، محله كتب أصول الفقه، كذا في المرقاة.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لاتفاقهم على ضعف أبي بكر الهذلي، وله شاهد من حديث أبي هريرة رواه الأئمة الستة.

والحديث صحيح أخرج مثله أيضاً البيهقي (٣٥٦/٧) والطبراني (١٣٣/١١) والحاكم في

٢٠٤٤ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا سفيان بن عيينة ، عن مسعر ، عن قتادة ، عن زرارة بن أوفى ، عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " إن الله تجاوز لأمتي عما توسوس به صدورها . ما لم تعمل به أو تتكلم به . وما استكروها عليه ."

٢٠٤٥ - حدثنا محمد بن المصفي الحمصي . ثنا الوليد بن مسلم . ثنا الأوزاعي ، عن عطاء ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ؛ قال : " إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان ، وما استكروها عليه ."

المستدرک (١٩٨/٢) عن ابن عباس ، وفي رواية للطبرانی عن ثوبان رضی الله عنه .

٢٠٤٤ - وقد مضى شرحه آنفا في الحديث السابق .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الطلاق ومسلم في الإيمان ، وأبو داود والترمذي والنسائي في الطلاق ، والبيهقي (٣٤٩/٢) وفي الشعب (١٦٢/٢) والبعقوي (١٠٨/١) وابن أبي شيبة (٥٣/٥) والطحاوي في المشكل (٢٤٩/٢) وأحمد (٢٥٥/٢) وأبو نعيم في الحلية (٢٥٩/٢) وفي أخبار أصبهان (٣٣١/٢) والخطيب في تاريخه (٤٣٥/٩) وابن مندة في الإيمان (٤٧٥/٢) والطيالسي (٣٢٢) والحُميدى (٩٤/٢) من طرق عن زرارة بن أوفى عن أبي هريرة رضی الله عنه ، إسناده صحيح وقد مر الحديث برقم (٢٠٤٠) وليس فيه " ما استكروها عليه " .

٢٠٤٥ - قال البوصيري : هذا إسناده صحيح إن سلم من الانقطاع ، والظاهر أنه منقطع ، قال المزي في الأطراف : روى بشر بن بكر التنيسي عن الأوزاعي عن عطاء عن عبيد بن عمير عن ابن عباس ، انتهى . وليس بعيد أن يكون السقط من صنعة الوليد بن مسلم فإنه كان يدلس . (تدليس التسوية) . ورواه البيهقي في سننه (٣٥٦/٧) من حديث عقبة ، ورواه النسائي من حديث أبي هريرة ، وكذلك الدارقطني في سننه (١٧٠/٤) وله شاهد من حديث عائشة رواه أبو داود وابن ماجه ، ورواه ابن حبان في صحيحه (٢٠٢/١٦) عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير ، وكذلك رواه الحاكم في المستدرک (١٩٨/٢) من طريق عطاء ، ورواه الدارقطني في سننه من حديث ابن عباس بلفظ " إن الله تجاوز لأمتي " ، فذكر . وكذا رواه ابن عدي في الكامل ، والبيهقي في الكبرى من طريق الوليد بن مسلم عن الأوزاعي عن عطاء عن ابن عباس ، ولم يذكر عبيد بن عمير ، والله أعلم . ورواه الحاكم أيضا من طريق بشر بن بكير عن الأوزاعي عن عطاء بن أبي رباح عن عبيد بن عمير عن ابن عباس مرفوعا ، " يجاوز الله عن أمتي " ، الحديث ، ورواه البيهقي عن الحاكم به .

٢٠٤٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبد الله بن نمير، عن محمد بن إسحاق، عن ثور، عن عبيد بن أبي صالح، عن صفية بنت شيبة؛ قالت: حدثتني عائشة أن رسول الله ﷺ قال: "لا طلاق، ولا عتاق في إغلاق".

والحديث صحيح أخرجه أيضا البيهقي في الصغير (١٢٣/٣) وفي المعرفة (٤٩٥/٥) والطحاوي في شرح المعاني (٩٥/٣) والطبراني في الصغير (٢٧٠/١) وابن حزم في "الإحكام في أصول الأحكام" (١٤٩/٥). عن الأوزاعي، عن عطاء، عن ابن عباس رضي الله عنهما.

٢٠٤٦ - ((عبيد بن أبي صالح)) صوابه: محمد بن عبيد بن أبي صالح، المكي، نزيل بيت المقدس. قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ضعيف، من الخامسة.

((لا طلاق ولا عتاق في إغلاق)) فسره بعضهم بالغضب، وهو موافق لما في الجامع غلق: إذا غضب غضبا شديدا. لكن غالب أهل الغريب فسروه بالإكراه، وقالوا: كأن المكروه أغلق عليه الباب حتى يفعل. بل روى في "مجمع الغرائب" تفسيره بالغضب، وقال: إنه غلط، لأن أكثر طلاق الناس في الغضب. قال: وإنما هو الإكراه، وفي "التنقيح"، وقد فسر الإغلاق بالغضب كما ظنه أبو داود، ونص عليه الإمام أحمد. قاله شيخنا: إنه يُعم الغضب والجنون، كل أمر أغلق على صاحبه علمه وقصده. مأخوذ من غَلَقَ الباب من عَلِمَ. ما لم يتكلم به وقصده وأراده، فإنه انفتح بابه ولم يغلق عليه. وقيل معناه: أنه لا يغلق التطبيقات في دفعة واحدة حتى لا يبقى منها شيء. لكن يطلق طلاق السنة، والله أعلم.

والحديث أخذ به من لم يوقع الطلاق والعتاق من المكروه. وهو مالك والشافعي وأحمد، وعند الحنفية يصح طلاقه وعتاقه.

والحديث حسن أخرجه أيضا البخاري في التاريخ الصغير (١٧٢/١) وأبو داود في الطلاق، والدارقطني (٣٦/٤) والحاكم (١٩٨/٢) والبيهقي في الكبرى (٣٥٧/٧) وفي المعرفة (٤٩٥/٥) وفي الصغير (١٢٣/٣) وابن أبي شيبة (٤٩/٥) والبعثي (٢٢٢/٩) وأحمد (٢٧٦/٦). عن صفية بنت شيبة، عن عائشة رضي الله عنها.

(١٧) باب لا طلاق قبل النكاح

٢٠٤٧ - حدثنا أبو كريب. ثنا هشيم. أنبأنا عامر الأحول. ح وحدثنا أبو كريب. ثنا حاتم بن إسماعيل، عن عبدالرحمن بن الحارث، جميعا عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن رسول الله ﷺ قال: "لا طلاق فيما لا يملك".

١٧ - باب لا طلاق قبل النكاح

٢٠٤٧ - ((عبدالرحمن بن الحارث)) بن أبي ربيعة، المخزومي، أبي الحارث، المدني. وثقه ابن سعد. وقال ابن مَعِين: صالح. وقال أبو حاتم: شيخ. وقال النسائي: ليس بالقوى. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، له أوهام، من السابعة.

((لا طلاق فيما لا يملك)) من يقول بصحة التعليق قبل النكاح يجب عن الحديث لأنا نقول بموجب هذا الحديث. لأن الذي يدل عليه إنما هو انتفاء وقوع الطلاق قبل النكاح. ولا نزاع فيه، وإنما النزاع في التزامه قبل النكاح. وقالوا: التعليق لا يسمى تطليقا، ولا يوصف الرجل به بأنه طلق (س).

قال الحافظ في الفتح (٣٨٦/٩): هذه المسألة من الخلافات المشهورة، وللعلماء فيه مذاهب، "الوقوع مطلقا، وعدم الوقوع مطلقا، والتفصيل بينما إذا بَيَّنَّ أو خَصَّصَ، ومنهم من توقف، فقال بعدم الوقوع الجمهور، وهو قول الشافعي وابن مهدي وأحمد وإسحاق وداود وأتباعهم وجمهور أصحاب الحديث، وقال بالوقوع مطلقا أبو حنيفة وأصحابه. وقال بالتفصيل ربيعة والثوري والليث والأوزاعي وابن أبي ليلى وابن مسعود وأتباعه. وقال مالك في المشهور عنه، وعنه عدم الوقوع مطلقا ولو عين. وعن ابن القاسم مثله، وعنه أنه توقف، وكذا عن الثوري وأبي عبيد، وقال جمهور المالكية بالتفصيل، فإن سُمِّيَ امرأة، أو طائفة أو قبيلة أو مكانا أو زمانا يمكن أن يعيش إليه لزمه الطلاق والعق".

قلت: واحتجَّ مَنْ قال بعدم الوقوع مطلقا بأحاديث الباب. قال البيهقي: بعد أن أخرج كثيرا من الأخبار ثم من الآثار الواردة في عدم الوقوع: هذه الآثار تدل على أن معظم الصحابة والتابعين فهموا من الأخبار أن الطلاق أو العتاق الذي علق قبل النكاح والملك لا يعمل بعد وقوعهما وأن تأويل المخالف في حمله عدم الوقوع على ما إذا وقع قبل الملك، والوقوع فيما إذا وقع بعده ليس بشيء. لأن كل أحد يعلم بعدم الوقوع قبل وجود عقد النكاح أو الملك فلا يبقى في الأخبار فائدة، بخلاف

٢٠٤٨ - حدثنا أحمد بن سعيد الدارمي. ثنا علي بن الحسين بن واقد. ثنا هشام بن سعد، عن الزهري، عن عروة، عن المسور بن مخرمة، عن النبي ﷺ؛ قال: "لا طلاق قبل نكاح. ولا عتق قبل ملك".

ما إذا حملناه على ظاهره فإن فيه فائدة، وهو الإعلام بعد الوقوع ولو بعد وجود العقد فهذا يرجح ما ذهبنا إليه من حمل الأخبار على ظاهرها.

وأجاب الحنفية عن أحاديث الباب بأنها محمولة على التنجيز، وأخرج عبدالرزاق عن معمر عن الزهري أنه قال في رجل قال: "كل امرأة أتزوجها فهي طالق"، و"كل أمة أشتريها فهي حرة". هو كما قال، فقال له معمر: أو ليس جاء "لا طلاق قبل نكاح، ولا عتق إلا بعد ملك"، قال: إنما ذلك أن يقول الرجل: امرأة فلان طالق، وبعد فلان حرّ. وفيه ما قال الحافظ من أن ما تأوله الزهري تردّه الآثار الصحيحة عن سعيد بن المسيب وغيره من مشائخ الزهري في أنهم أرادوا عدم وقوع الطلاق عنمن قال: "إن تزوجت فهي طالق"، سواء عمم أو خصص، أنه لا يقع، انتهى. وفيه أيضا ما قال البيهقي من أن معظم الصحابة والتابعين فهموا من الأخبار أن الطلاق أو العتاق الذي علق قبل النكاح والملك لا يعمل بعد وقوعهما، وفيه أيضا لو حمل أحاديث الباب على التنجيز لم يبق فيها فائدة، كما قال البيهقي. وللحنفية تمسكات أخرى ضعيفة، ذكرها الحافظ في الفتح.

واحتج من قال بالتفصيل بأنه إذا عم سد على نفسه باب النكاح الذي ندب الله إليه.

والحديث أخرجه أيضا أبوداود والترمذي في الطلاق، والبيهقي في الكبرى (٣١٨/٧) وفي المعرفة (٤٤٦/٥) وفي الصغير (١٠٨/٣) والبعث (١٩٨/٩) والحاكم (٣٠٥/٢) والدارقطني (١٤/٤) وابن أبي شيبة (١٥/٥) وابن الجارود (٢٤٧) والطحاوي في المشكل (٢٨٠/١) وأحمد (١٨٩/٢) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٢٩٥/١). من طرق عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده. إسناده صحيح وقال الترمذي: حديث حسن صحيح، وهو أحسن شيء روى في هذا الباب.

٢٠٤٨ - ((علي بن الحسين بن واقد)) المروزي. قال أبو حاتم: ضعيف الحديث. وقال النسائي: ليس به بأس. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، بهم، من العاشرة.

قال البوصيري: هذا إسناده حسن، علي بن الحسين وهشام بن سعد مختلف فيهما. وله شاهد رواه ابن حبان في صحيحه والحاكم في المستدرک من حديث جابر بن عبد الله، ورواه الحاكم من حديث عائشة رواه أصحاب السنن الأربعة خلا النسائي من حديث عبد الله بن عمر.

٢٠٤٩ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا عبدالرزاق. أنبأنا معمر، عن جوير، عن الضحاك، عن النزال بن سبرة، عن علي بن أبي طالب، عن النبي ﷺ؛ قال: "لا طلاق قبل النكاح".

(١٨) باب ما يقع به الطلاق من الكلام

٢٠٥٠ - حدثنا عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي. ثنا الوليد بن مسلم. ثنا الأوزاعي. قال: سألت الزهري: أي أزواج النبي ﷺ استعادت منه؟ فقال: أخبرني عروة عن عائشة أن ابنة الجون لما دخلت على رسول الله ﷺ، فدنا منها، قالت: أعوذ بالله منك. فقال رسول الله ﷺ: "عدت بعظيم. الحقى بأهلك".

والحديث حسن صحيح أخرجه أيضا الطبراني في الأوسط (١٧/٨) وعليّ المتقى في الكنز (٦٤٢/٩). عن عروة، عن المسور بن مخرمة رضی الله عنه.

٢٠٤٩ - ((جوير)) أو جابر، العبدى. ضعفه ابن معين. وقال النسائي وعلي بن الحسين والدارقطني: متروك. وقال النسائي في موضع آخر: ليس بثقة. وقال ابن عدي: والضعف على حديثه ورواياته بين. وقال الحافظ: مقبول، من الثالثة.

((النزال بن سبرة)) الهاللي، الكوفي. قال العجلي: كوفي، تابعي، ثقة، من كبار التابعين. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثانية.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لاتفاقهم على ضعف جوير بن سعيد البجلي، لكن لم ينفرد به جوير، فقد رواه البيهقي في الكبرى من طريق معاذ العنبري عن حميد الطويل عن الحسن عن علي به، ثم رواه من طريق سعيد عن جوير به موقوفا من الطرفين معا.

والحديث صحيح بما قبله أخرجه أيضا الطبراني في الأوسط (٢٠٢/١) وابن عدي في الكامل (٣٥٤/١) وعليّ المتقى في الكنز (٦٤١/٩). عن النزال بن سبرة، عن علي بن أبي طالب رضی الله عنه.

١٨ باب ما يقع به الطلاق من الكلام

٢٠٥٠ - ((قالت: أعوذ بالله منك)) قال الحافظ في الفتح (٣٥٩/٩): إن عائشة وحفصة دخلتا عليها أول ما قدمت فمشطتاها وحضبتاها وقالت لها إحداهما: إن النبي ﷺ يعجبه من المرأة إذا دخل عليها أن تقول: أعوذ بالله منك. ((الحقى بأهلك)) - يفتح الحاء وكسر الهمزة، وقيل بالعكس - كناية

(١٩) باب طلاق البتة

٢٠٥١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد. قالوا: ثنا وكيع، عن جرير بن حازم، عن الزبير بن سعيده، عن عبد الله بن علي بن يزيد بن ركانة، عن أبيه، عن جده؛ أنه طلق امرأته البتة. فأتى رسول الله ﷺ فسأله. فقال: "ما أردت بها؟" قال: واحدة. قال: "آللله!"

عن الطلاق، يشترط فيه النية بالإجماع، والمعنى الحقيقى بأهلك لأنى طلقتك، سواء كان لها أهل، أم لا. قال السندى فى قوله: "الحقيقى بأهلك"، علم منه أن الطلاق لا يتوقف على التصريح به بل يقع بالكناية أيضا.

والحديث أخرجه أيضا البخارى والنسائى فى الطلاق، والدارقطنى (٢٩/٤) والبيهقى فى الكبرى (٣٩/٧) وابن حبان (٨٣/١٠) والحاكم (٣٥/٤) وابن الجارود (٢٤٦) والطحاوى فى المشكل (٢٦٢/١). عن الزهرى، عن عروة، عن عائشة رضى الله عنها. إسناده صحيح.

١٩ - باب طلاق البتة

٢٠٥١ - ((الزبير بن سعيده)) بن سليمان بن نوفل بن الحارث بن عبدالمطلب، الهاشمى، المدنى، نزيل المدائن. ضعّفه النسائى والساجى. وقال ابن مَعِين: ليس بشيء. وقال أبو زرعة: شيخ. وقال أبو داود: فى حديثه نكارة، لا أعلم إلا أنى سمعت يحيى بن مَعِين يقول: هو ضعيف. وقال ابن سعد: كان قليل الحديث. وقال الحافظ: لئن الحديث، من السابعة.

((عبدالله بن على)) المطلبى، وقد ينسب لجدّه. ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال العُقَيْلى: لا يتابع على حديثه، مضطرب الإسناد. وقال الحافظ: لئن الحديث من السابعة.

((عن أبيه)) على بن يزيد بن رُكانة بن عبد يزيد، المطلبى. قال البخارى: لم يصح حديثه. وذكره العُقَيْلى فى الضعفاء. وقال الحافظ: مستور، من الرابعة.

((عن جده)) يزيد بن رُكانة بن عبد يزيد بن هاشم بن عبدالمطلب بن عبدمناف، المطلبى، من مسلمة الفتح، ثم نزل المدينة، ومات فى أول خلافة معاوية.

((أنه طلق امرأته البتة)) بهمزة الوصل، أى قال: "أنتِ طالق البتة". من البتّ، بمعنى القطع، واسم امرأته سُهيمة، كما وقع فى رواية أبى داود، ((آللله)) بمدّ الهمزة، على حدّ ﴿آلللهُ أَذِنَ لَكُمْ﴾،

ما أردت بها إلا واحدة؟" قال: **إِنَّ اللَّهَ مَا أَرَدَتْ بِهَا إِلَّا وَاحِدَةً**. قال، **فَرَدَّهَا عَلَيْهِ**. قال محمد بن ماجه: سمعت أبا الحسن علي بن محمد الطنافسي يقول: ما أشرف هذا الحديث! قال ابن ماجه: أبو عبيد تركه ناجية، وأحمد جَبَنَ عنه.

يستعمل في القسم. ((فردّها عليه)) وفي رواية للترمذى قال: "فهو ما أردت". قال الخطابي: فيه بيان أن طلاق البتة واحدة، إذا لم يُرد بها أكثر من واحدة، وأنها رجعية، غير بائن.

قال العيني في شرح البخارى (٢٠/٢٣٤): وقد اختلف العلماء في قول الرجل "أنت طالق البتة". فذكر ابن المنذر عن عمر أنها واحدة، وإن أراد ثلاثا فهي ثلاث، وهذا قول أبي حنيفة والشافعي، وقالت طائفة: "البتة ثلاث"، روى ذلك عن علي وابن عمر وابن المسيب وعروة والزهرى وابن أبي ليلى ومالك والأوزاعى وأبى عبيد.

وقال القارى في المرقاة (٦/٢٨٦): طلاق البتة عند الشافعي واحدة رجعية، وإن نوى بها اثنتين أو ثلاثة فهو ما نوى. وعند أبي حنيفة واحدة بائنة وإن نوى ثلاثا فثلاث، وعند مالك ثلاث.

وقال الإمام الترمذى: قال بعض العلم: فيه نية الرجل، إن نوى واحدة فواحدة، وإن نوى ثلاثا فثلاث، وإن نوى ثنتين لم تكن إلا واحدة، وهو قول الثورى وأهل الكوفة. وهو قول أبي حنيفة، قال الشيخ عبد الحى فى شرح الوقاية من كتب الحنفية قد ذكر فى أصول الفقه أن لفظ المصدر واحد، يدل على العدد، فالثلاث واحد اعتبارى من حيث أنه مجموع، فتصح نيته، وأما الاثنان فى الحرة فعدد محض، لا دلالة للفظ المفرد عليه.

قال القاضى: فى الحديث فوائد، منها الدلالة على أن الزوج مصدق باليمين فيما يدعيه ما لم يكذبه ظاهر اللفظ. ومنها أن البتة مؤثرة فى عدد الطلاق إذ لو لم يكن لما حلفه، بأنه لم يرد إلا واحدة، وإن من توجه عليه يمين فحلف قبل أن يحلف الحاكم لم يعتبر حلفه، إذ لو اعتبر لاقتصر على حلفه الأول، ولم يحلفه ثانيا. ومنها أن ما فيه احتساب للحاكم، له أن يحكم فيه من غير مدّع.

((ما أشرف هذا الحديث)) هذا لبيان شرف إسناده وكثرة فائدته، وعلى ابن محمد الطنافسي هو الذى فى صدر إسناده الحديث الراوى عن وكيع، ((تركة ناجية)) لم يقبل روايته بسبب علة تثبت عنده، ((وأحمد جَبَنَ عنه)) أى لم يجترأ على روايته، وهذا أيضا يدل على ضعف أبى عبيد.

قلت: لا أدرى سبب إلحاق هذه العبارة هنا، فإنه لا أعرف فى هذا الإسناد رجلا يكنى أبا عبيد،

(٢٠) باب الرجل يخير امرأته

٢٠٥٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن مسلم، عن مسروق، عن عائشة؛ قالت: خيرنا رسول الله ﷺ، فاخترناه.

والله أعلم، كذا في إنجاح الحاجة.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي في الطلاق، والدارمي (١٦٣/٢) وابن حبان (٩٧/١٠) والدارقطني (٣٣/٤) والحاكم (١٩٩/٢) والبيهقي في الكبرى (٣٤٢/٧) وفي الصغير (١١٩/٣) وفي المعرفة (٤٧٠/٥) والبعثي (٢٠٩/٩) وابن أبي شيبة (٦٥/٥) والشافعي في المسند (٣٧/٢) وفي الأم (٢٦٠/٥) والطيالسي (١٦٣) والعقيلي في الضعفاء (٢٨٢/٢) وأبو يعلى (١٠٧/٣). قال الترمذي: هذا حديث لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وسألت محمدا (يعني البخاري) عن هذا الحديث، فقال: فيه اضطراب.

وقال المنذرى: في إسناده الزبير بن سعيد الهاشمي، وقد ضعفه غير واحد، وذكر الترمذي أيضا عن البخاري أنه مضطرب فيه، تارة قيل فيه ثلاث، وتارة قيل فيه واحدة، وأصح أنه طلقها البتة، وأن الثلاث ذكرت فيه على المعنى، وقال أبو داود: حديث نافع بن عجير حديث صحيح، وفيما قاله نظر، فقد تقدم عن الإمام أحمد بن حنبل أن طرده ضعيفة، وضعفه أيضا البخاري، وقد وقع الاضطراب في إسناده ومنتنه. وقد أطال الكلام الشيخ الألباني على سند هذا الحديث في الإرواء (١٤٠/٧) وقال في آخره جملة القول أن حديث الباب ضعيف، وأن حديث ابن عباس المعارض له أقوى منه.

٢٠ باب الرجل يخير امرأته

٢٠٥٢ - ((خيرنا)) أي معشر أمهات المؤمنين، وذلك بعد نزول قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لَأَزْوَاجِكُمْ إِن كُنْتُمْ تُرِيدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزَيَّنَّتْهُنَّ فَأَمْعُنَّ وَأَسْرَحَنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا، وَإِن كُنْتُمْ تُرِيدْنَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَالذَّارَ الْآخِرَةَ فَإِنَّ اللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَاتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾. ((فاخترناه)) أي رسول الله ﷺ عن الحياة الدنيا وزينتها.

واختلفت الروايات في سبب هذا التخيير، فورد في بعضها أن سببه قصة المتظاهرتين، وهي قصة العسل، كما عند البخاري، وفي بعضها أن سببه سؤال النفقة، كما في حديث جابر عند مسلم. وفي

فلم نره شيئاً.

بعضها غير ذلك. ولما كانت هذه القصص متقاربة ربما اختلطت على من لم يعرف حقيقة الأمر، فلنورد لك هذه القصص مرتبة.

فاعلم أن غضبه ﷺ من أزواجه واعتزله عنهن وتخييرهن كان لأسباب متعددة متوالية، فوقعت أولاً قصة العسل، ثم قصة مارية رضى الله عنها إن صحت، فحرم رسول الله ﷺ العسل على نفسه من أجل ذلك، فنزلت آيات التحريم، ثم اجتمعت أزواج النبي ﷺ يسأله زيادة النفقة، كما فى حديث جابر عند مسلم، فألى رسول الله ﷺ من أزواجه واعتزلهن شهراً، كما فى حديث عمر وابن عباس عند مسلم، حتى إذا فرغ من إبلائه نزلت آية التخيير التى خيّر من أجلها رسول الله ﷺ نساءه بين المكث عنده وبين الفراق. هذا ما يتلخص من فتح البارى تفسير الأحزاب وباب موعظة الرجل ابنته، من النكاح، والله تعالى أعلم.

((فلم نره شيئاً)) أى طلاقاً. وفيه أن النزاع فيما إذا قال: اختارى نفسك مثلاً، لا فيما إذا خيّرنا بين الدنيا وبين الله ورسوله مثلاً، كيف! ولو اختارت فى هذه الصورة الدنيا لما كان طلاقاً، كما يفيد القرآن. ولهذا قال بعض أهل التحقيق: إن هذا الاختيار خارج عن محل النزاع فلا يتم به الاستدلال على مسائل الاختيار، فليأمل (س).

قال النووى فى شرح مسلم (٧٩/١٠): فى هذا الحديث دلالة لمذهب مالك والشافعى وأبى حنيفة وأحمد وجماهير العلماء أنّ من خيّر زوجته فاختارته لم يكن ذلك طلاقاً، ولا يقع به فرقة، وروى عن على وزيد بن ثابت والحسن والليث بن سعد أن نفس التخيير يقع به طلاقة بائنة، سواء اختارت زوجها أم لا. وحكاها الخطابى والنقاش عن مالك. قال القاضى: لا يصح هذا عن مالك، ثم هو مذهب ضعيف. مردود بحديث الباب الصحيح الصريح، ولعل القائلين به لم يبلغهم هذا الحديث.

وقال الإمام الخطابى فى معالم السنن (٢١٢/٣): فى الحديث دلالة على أنهم لو كُنَّ اخترن أنفسهن كان ذلك طلاقاً، وقد اختلف أهل العلم فىمن يخيّر امرأته فقال أكثر الفقهاء: أمرها بيدها ما لم تقم من محلها، فإن قامت ولم تطلق نفسها فقد خرج الأمر من يدها فيما بعد. وإلى هذا ذهب مالك والثورى والأوزاعى وأصحاب الرأى، وهو قول الشافعى، وقد روى ذلك عن شريح ومسروق

٢٠٥٢ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا عبدالرزاق. أنبأنا معمر، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة؛ قالت: لما نزلت: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ تُرَدُّنَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ﴾. دخل علي رسول الله ﷺ فقال: "يا عائشة! إنني ذاكر لك أمرا. فلا عليك أن لا تعجلي فيه حتى تستأمرى أبويك". قالت: قد علم، والله! أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه.

وعطاء ومجاهد والشعبي والنخعي. وقال الزهري وقتادة والحسن: أمرها بيدها في ذلك المجلس وفي غيره ولا ييطل خيارها بقيامها من المجلس. واختلفوا فيه إذا اختارت نفسها، فروى عن عمر وابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهم، أنهم قالوا: هي واحدة، وهي أحق بها، وهو قول عمر ابن عبدالعزيز وابن أبي ليلى وسفيان الثوري والشافعي وأحمد وإسحاق، وروى عن علي بن أبي طالب أنه قال: هي واحدة بئنة، وبه قال أصحاب الرأي. وقال مالك بن أنس: إذا اختارت نفسها فهي ثلاث، وإن اختارت زوجها يكون واحدة، وهو أحق بها، وروى ذلك عن الحسن البصري.

والحديث أخرجه أيضا البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في الطلاق، وابن حبان (٨٤/١٠) والدارمي (٨٥/٢) والبيهقي في الكبرى (٣٤٥/٧) وفي المعرفة (٤٨٠/٥) وابن أبي شيبة (٥٩/٥) وابن الجارود (٢٤٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٨٢/٣) وأحمد (١٧٣/٦) والحميدي (١١٥/١) والطيالسي (٢٠٠) وأبويعلی (٣٣٥/٧) من طرق عن عائشة رضي الله تعالى عنها. إسناده صحيح.

٢٠٥٢ - ((فلا عليك أن لا تعجلي)) أي فلا بأس عليك في التأني وعدم العجلة، حتى تشاوري أبويك. كأنه خاف عليها لأجل الصغر (س). ((حتى تستأمرى أبويك)) أي تطلبى منهما أن يبيناك رأيهما في ذلك، ووقع في حديث جابر "حتى تستشيرى أبويك"، وزاد محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن عائشة "أني عارض عليك أمرا فلا تفتاني فيه بشيء حتى تعرضيه علي أبويك أبي بكر وأم رومان". أخرجه أحمد والطبري، ويستفاد منه أن أم رومان كانت يومئذ موجودة، فيرد به علي من زعم أنها ماتت سنة (٦) من الهجرة، فإن التخيير كان في سنة (٩)، كذا في فتح الباري.

((قد علم والله أن أبوي لم يكونا ليأمراني بفراقه)) ووقع في رواية عمرة عن عائشة في هذه

القصة "وخشى رسول الله ﷺ حدائتي". والمراد أن رسول الله إنما أمرها باستئثار أبويها خشية أن يحملها صغر السن على اختيار الشق الآخر، وفيه منقبة عظيمة لعائشة من وجوه، الأول: أنه ﷺ بدأ

قالت: فقرا علي: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا﴾، الآيات. فقلت: في هذا أستأمر أبوي! قد اخترت الله ورسوله.

(٢١) باب كراهية الخلع للمرأة

بها قبل سائر الأزواج، وما ذلك إلا لفضيلتها عنده. والثاني: أن النبي ﷺ لم يكن يحب فراقها حتى عند التخيير، ولذلك أمرها باستشارة أبويها. حُبًّا لها ونصحًا لأمرها. والثالث: أنها لم تتوقف في اختيار رسول الله ﷺ، فدل ذلك على كمال عقلها وصحة رأيها مع حداثة سنها، رضى الله تعالى عنها وأرضاها. ((إن كنتن تردن الحياة الدنيا)) الظاهر من الآيات والأحاديث أن النبي ﷺ خيّرهن بين الدنيا فيطلقهن، وبين الآخرة فيمسكنهن، وهذا القدر متفق عليه، ثم اختلف العلماء: هل كان رسول الله ﷺ فوّض عليهن الطلاق، أم وعدهن بالطلاق عند اختيارهن الدنيا؟ فالظاهر من أحاديث عائشة هو الأول، وهو قول مجاهد والشعبي ومقاتل. واختار الحسن وقتادة الثاني، وهو المؤيد بما أخرجه أحمد عن علي قال: لم يخير رسول الله ﷺ نساءه إلا بين الدنيا والآخرة. هذا ملخص ما في فتح الباري. ((في هذا أستأمر أبوي)) تعني أن الأمر واضح، لا حاجة فيه إلى مشاورة الأبوين، وفي رواية محمد بن عمر: "فقلت: فإنني أريد الله ورسوله والدار الآخرة، ولا أوامر أبوي أبا بكر وأم رومان، فضحك. وفي رواية عمر ابن أبي سلمة عند الطبري "ففرح".

والحديث أخرجه أيضا مسلم والترمذي والنسائي في المجتبى في الطلاق، وفي الكبرى (٣٦٢/٣) والبيهقي في الكبرى (٣٨/٧) وفي المعرفة (٤٨٢/٥) وفي دلائل النبوة (٣٣٦/١) وأحمد (١٦٣/٦) من طرق، مختصرا ومطولا، عن عائشة رضى الله عنها. إسناده صحيح.

٢١ - باب كراهية الخلع للمرأة

والخلع: - يضم الخاء المعجمة، وسكون اللام- هو في اللغة: فراق الزوجة على مال مأخوذ، من خَلَعَ الثوب، لأن المرأة لباس الرجل معني، وهو في الشرع: فراق الرجل زوجته ببدل يحصل له، كذا في النيل (٢٧٨/٦). وهو مشروع بالكتاب والسنة وإجماع الأمة عند الحاجة، بأن تخصّم الزوجان وعِلْمًا عدم قدرتهما على القيام بالحقوق.

٢٠٥٤ - حدثنا بكر بن خلف أبو بشر. ثنا أبو عاصم، عن جعفر بن يحيى بن ثوبان، عن عمه عمارة بن ثوبان، عن عطاء ، عن ابن عباس؛ أن النبي ﷺ قال: "لا تسأل المرأة زوجها الطلاق في غير كُنْهِهِ فتجد ريح الجنة. وإن ريحها ليوجد من مسيرة أربعين عاما".

٢٠٥٥ - حدثنا أحمد بن الأزهر. ثنا محمد بن الفضل، عن حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي قلابة، عن أبي أسماء ، عن ثوبان؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "أيما امرأة سألت زوجها الطلاق في غير ما بأس، فحرام عليها رائحة الجنة".

٢٠٥٤ - ((في غير كُنْهِهِ)) في النهاية: كنه الأمر حقيقته، وقيل وقته وقدره. وقيل غايته، أى في غير أن تبلغ من الأذى ما تعذر في سؤال الطلاق معها. ((فتجد ریح الجنة)) قيل: إنها لا تجد الريح وإن دخلت. والظاهر أن المراد أنها لا تستحق أن تدخل الجنة مع من يدخل أولاً.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، تقدم الكلام عليه في باب عشرة النساء ، وله شاهد من حديث ثوبان رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه.

والحديث أخرجه أيضا على المتقى في الكنز (٣٨٧/١٦). إسناده ضعيف.

٢٠٥٥ - ((في غير ما بأس)) "ما" زائدة، والبأس الشدة. أى التى تطلب الطلاق فى غير حال شدة ملجئة إليه. وتأويل قوله فحرام، ما تقدم (س). ((فحرام عليها رائحة الجنة)) أى ممنوع عنها، وذلك على نهج الوعيد والمبالغة فى التهديد. أو وقوع ذلك متعلق بوقت دون وقت، أى لا تجد رائحة الجنة أول ما وجدها المحسنون. أو لا تجد أصلا، وهذا من المبالغة فى التهديد، ونظير ذلك كثير، قاله القاضى. وقال القارى: ولا بدع أنها تحرم لذة الرائحة ولو دخلت الجنة. وقال المناوى فى الفيض (١٣٨/٣): قال ابن العربى: هذا وعيد عظيم، لا يقابل طلب المرأة الخروج من النكاح لو صح، وقال ابن حجر: الأخبار الواردة فى ترهيب المرأة عن طلب طلاق زوجها محمولة على ما إذا لم يكن سبب يقتضى ذلك، كحديث ثوبان هذا. والحديث فيه دليل على أنه يحرم على المرأة طلب الطلاق من زوجها بلا سبب.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذى فى الطلاق، والدارمى (٨٥/٢) وابن حبان (٤٩٠/٩) والبيهقى (٣١٦/٧) وابن أبى شيبه (٢٧٢/٥) والحاكم (٢٠٠/٢) وأحمد (٢٧٧/٥) إسناده صحيح. وحسنه الترمذى. وقال الحاكم: صحيح على شرط الشيخين، ووافقه الذهبى، مع أن أبى أسماء لم يخرج له البخارى.

(٢٢) باب المختلعة تأخذ ما أعطاها

٢٠٥٦ - حدثنا أزهر بن مروان. ثنا عبد الأعلى بن عبد الأعلى. ثنا سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أن جميلة بنت سلول أمت النبي ﷺ فقالت: والله! ما أعتبلي ثابت في دين ولا خلق.

٢٢ باب المختلعة تأخذ ما أعطاها

٢٠٥٦ - ((أن جميلة بنت سلول)) قال الحافظ زين الدين العراقي في شرح الترمذي ما محصله: أنه اختلف طرق الحديث في اسم امرأة ثابت بن قيس التي خالعتها، ففي أكثر طرقه أن اسمها حبيبة بنت سهل، وقد صح أن اسمها جميلة، وصح أن اسمها مريم، وأما تسميتها زينب فلم يصح، قال: وأصح طرقه حديث حبيبة بنت سهل، على أنه يجوز أن يكون الخلع قد تعدد غير مرة من ثابت بن قيس، لهذه ولهذا، فإن في بعض طرقه "أصدقها حديقة"، وفي بعضها "حديقتين" ولا مانع من أن يكون واقعتين فأكثر.

وقال ابن عبد البر: اختلف في امرأة ثابت بن قيس، فذكر البصريون أنها جميلة بنت أبي، وذكر المدنيون أنها حبيبة بنت سهل. قال الحافظ: الذي يظهر لي أنهما قصتان وقعتا لامرأتين لشهرة الخبرين وصحة الطريقتين، واختلاف السياقين بخلاف ما وقع من الاختلاف في تسمية جميلة ونسبتها، فإن سياق قصتها متقارب، فأمكن رد الاختلاف فيه إلى الوفاق، انتهى. ووهم ابن الجوزي فقال: إنها سهلة بنت حبيب، وإنما هي حبيبة بنت سهل، ولكنه انقلب عليه ذلك، كذا في النيل (٦/٢٧٩).

((ما أعتب .. الخ)) قال الكرمانى: "أعتب" - بضم فوقية وكسرها - من "عتب عليه"، إذا وجد عليه، ورؤى "أعيب" بتحتية، أى لا أغضب ولا أريد مفارقتة لسوء خلقه ولا نقصان دينه، ولكن أكرهه طبعاً، فأخاف على نفسى ما ينافى مقتضى الإسلام من النشوز، أو لكنى أكره لوازم الكفر من المعاداة النفاق والخصومة، ورؤى أنها قالت: رأيتهم أشدهم سواداً وأقصرهم قاماً وأقبحهم منظراً.

((ثابت)) بن قيس، هو خزرجى، أنصارى، كان من نجباء أصحاب محمد ﷺ، ولم يشهد بدره، وشهد أحداً وبيعة الرضوان، وكان جهير الصوت، خطيباً بليغاً، وهو خطيب الأنصار، ولما قدم وفد تميم افتخروا بأمور. فقال النبي ﷺ لثابت بن قيس: "قم فأجب خطيبهم" فقام فحمد الله وأبلغ،

ولكنى أكره الكفر فى الإسلام. لا أطيعه بغضا. فقال لها النبى ﷺ: "أتردين عليه حديثه؟" قالت: نعم، فأمره رسول الله ﷺ أن يأخذ منها حديثه ولا يزداد.

وسر رسول الله ﷺ بمقامه، استشهد رضى الله عنه يوم اليمامة، انظر "السير" (٣٠٨/١).

((أكره الكفر فى الإسلام)) أى أخلاق الكفر بعد الدخول فى الإسلام، وعدم الموافقة مع الزوج وشدة العداوة فى البين، قد تفضى إلى ذلك فلذلك أريد الخلع. ((أتردين عليه حديثه؟)) التى أعطاك بالمهر، وهى أرض ذات شجر مُثْمِر، ((فأمره)) أى لزوجها، ((ولا يزداد)) استدلال به من قال: إن العوض من الزوجة لا يكون إلا بمقدار ما دفع إليها الزوج، لا بأكثر منه، ويؤيد ذلك ما عند الدارقطنى من حديث أبى الزبير، فقال النبى ﷺ: أتردين عليه حديثه التى أعطاك؟ قالت: نعم، وزيادة، فقال النبى ﷺ: أما الزيادة فلا". وفى رواية عبد الوهاب عن سعيد قال أيوب: لا أحفظ فيه "ولا يزداد". وفى رواية الزهرى "وكره أن يأخذ منها أكثر مما أعطى". ذكر ذلك كله البيهقى. قال ووصله الوليد بن مسلم عن ابن جريج عن ابن عباس رضى الله عنهما. وقال أبو الشيخ: هو غير محفوظ، يعنى الصواب إرساله، وبما ذكرنا يعتضد مرسل أبى الزبير، ولا سيما وقد قال الدارقطنى أنه سمعه أبو الزبير من غير واحد، كما ذكره المصنف، قال الحافظ: فإن كان فيهم صحابى فهو صحيح، وإلا فيعتضد بما ورد فى معناه، كذا فى النيل (٢٨٢/٦).

وقال الأمير اليمانى فى السيل (١٦٧/٣): ودل الحديث على أنه يأخذ الزوج منها ما أعطاهما من غير زيادة، واختلف، هل تجوز الزيادة أم لا؟ فذهب الشافعى ومالك إلى أنها تحل الزيادة إذا كان النشوز من المرأة. قال مالك: لم أزل أسمع أن الفدية تجوز بالصداق، وبأكثر منه، لقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا فِيمَا افْتَدَتْ بِهِ﴾، قال ابن بطال: ذهب الجمهور إلى أنه يجوز للرجل أن يأخذ فى الخلع أكثر مما أعطاهما، وقال مالك: لم أر أحدا ممن يقتدى به منع ذلك، لكنه ليس من مكارم الأخلاق، وأما الرواية التى فيها أنه قال ﷺ: "أما الزيادة فلا"، فلم يثبت رفعها. وذهب عطاء وطاؤس وأحمد وإسحاق وآخرون إلى أنها لا تجوز الزيادة لحديث الباب ولما ورد من رواية "أما الزيادة فلا"، فإنه قد أخرجها فى آخر حديث الباب البيهقى وابن ماجه عن ابن جريج عن عطاء مرسلا، ومثله عند الدارقطنى وإنها قالت لما قال لها النبى ﷺ: "أتردين عليه حديثه؟" قالت: وزيادة. قال النبى ﷺ: "أما الزيادة فلا". الحديث. ورجاله ثقات، إلا أنه مرسل، وأجاب من قال بجواز الزيادة أنه لا دلالة

٢٠٥٧ - حدثنا أبو كريب. ثنا أبو خالد الأحمر، عن حجاج، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ قال: كانت حبيبة بنت سهل تحت ثابت بن قيس بن شماس. وكان رجلاً دميماً. فقالت: يا رسول الله! والله! لولا مخافة الله، إذا دخل عليّ لبصقت في وجهه. فقال رسول الله ﷺ: "أتردين عليه حديقته؟" قالت: نعم. قال، فردت عليه حديقته. قال، ففرق بينهما رسول الله ﷺ.

في حديث الباب على الزيادة نفيًا ولا إثباتًا، وحديث "أما الزيادة فلا"، قد تقدم الجواب عنه بأنه لم يثبت رفعه، وأنه مرسل، وإن رفعه فلعله خرج مخرج المشورة عليها.

وقال السيد سابق في فقه السنة (٢/٢٩٨): وأصل الخلاف في هذه المسألة الخلاف في تخصيص عموم الكتاب بالأحاديث الآحادية، قال: لا تجوز الزيادة، ومن ذهب إلى أن عموم الكتاب لا يخص بأحاديث الآحاد رأى جواز الزيادة.

وفي بداية المجتهد (٢/٥١) قال: فمن شبه بسائر الأعراض في المعاملات رأى أن القدر فيه راجع إلى الرضا، ومن أخذ بظاهر الحديث لم يحز أكثر من ذلك فكأنه رآه من باب أخذ المال بغير حق. والحديث أخرجه أيضا البخاري وأبو داود في الطلاق، والنسائي في الكبرى (٣/٣٦٩) والدارقطني (٣/٦١) والبيهقي (٧/٣١٧) وابن الجارود (٢٥١) عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنهما. إسناده صحيح.

٢٠٥٧ - ((كانت حبيبة بنت سهل)) قيل في رواية أهل البصرة أنها جميلة بنت سلول، وفي رواية أهل المدينة أنها حبيبة بنت سهل. فقيل: لعلها جميلة اختلعتها من ثابت، وقد جاء في بعض الروايات أنها مريم المغالية (س)، نسبة إلى بنى مغالي من الأنصار. ((رجلاً دميماً)) بدال مهمل، والدِّمَامَة بالفتح القصر والقبح، يقال رجل دميم. ((لبصقت)) أي تفلت من شدة كراهة وجهه. ويستنبط من هذا الحديث أن المرأة إذا علمت بكفران العشير بسبب الدِّمَامَة يصلح لها الخلع بلا كراهة.

قال البوصيري: هذا إسناده ضعيف، لتدليس الحجاج وهو ابن أرطاة، زواه الإمام أحمد في مسنده، عبد القدوس بن بكر بن حبيش عن الحجاج عن عمرو بن شعيب به، وله شاهد من حديث عبد الله بن عباس رواه النسائي وابن ماجه، ورواه البزار في مسنده من حديث أنس.

(٢٢) باب عدة المختلعة

٢٠٥٨ - حدثنا علي بن سلمة النيسابوري. ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد. ثنا أبي، عن ابن إسحق. أخبرني عبادة بن الوليد بن عبادة بن الصامت، عن الربيع بنت معوذ ابن عفراء؛ قال، قلت لها: حدثيني حديثك. قالت: اختلعت من زوجي. ثم جئت عثمان. فسألت: ماذا علي من العدة؟ فقال: لا عدة عليك،

والحديث أخرجه أيضا الدارقطني (٢٥٥/٣) والبغوي في شرح السنة (١٩٤/٩) والبيهقي في الكبرى (٣١٤/٧) وفي المعرفة (٤٤٢/٥). إسناده ضعيف.

٢٢ - باب عدة المختلعة

٢٠٥٨ - ((علي بن سلمة)) بن عقبة، القرشي، اللبّي - بفتح اللام والباء، ثم قاف - وثقه البخاري. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من كبار الحادية عشرة. ويقال: إن البخاري روى عنه.

((عبادة بن الوليد)) الأنصاري، ويقال له: عبدالله. وثقه أبو زرعة والنسائي. وقال الحافظ: ثقة، من الرابعة.

((لا عدة عليك)) استدلل بهذا الحديث وأمثاله من قال: إن الخلع فسخ، لأنه لو كان طلاقاً يجب

عليها العدة، وذهب إليه حبر الأمة ابن عباس، كما روى عنه أن إبراهيم بن سعد سأله، فقال: رجل طلق امرأته تطليقتين ثم اختلعت منه: أيتزوجها؟ قال: نعم، الخلع ليس بطلاق، ذكر الله الطلاق أول الآية وأخرها، والخلع فيما بين ذلك، فليس الخلع بشيء، ثم قرأ ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، وقرأ ﴿إِن طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدِ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾. وهذا الذي ذهب إليه ابن عباس رضي الله عنهما من أن الخلع ليس بطلاق، وإنما هو فسخ، هو رواية عن أمير المؤمنين عثمان بن عفان، وابن عمر، وهو قول طاؤوس وعكرمة، وبه يقول أحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وداود بن علي الظاهري، وهو مذهب الشافعي القديم، وهو ظاهر الآية الكريمة، وذهب جماهير من العلماء إلى أن عدتها عدة المطلقة، ومأخذهم في هذا أن الخلع طلاق، فتعدت كسائر المطلقات، ومن حجتهم حديث ابن عباس عند النسائي فيه أنه ﷺ أمر المختلع أن يطلقها تطليقة، واحتجوا أيضاً بحديث "الخلع تطليقة بائنة".

وأجيب عن الأول بأنه ممنوع، لما تقرر من أنه فسخ، وليس بطلاق، فإن سلم فالحديث مخصوص

لعموم الأدلة، وعن الثاني بأن المراد بالطلاق هنا تسريحها وتخلية سبيلها فتلحق بأهلها، لا المصطلح الشرعي، كما تنطق به ألفاظ حديث الباب، وقد تقرر أن المدعى في العقود حقائقها ومعانيها، لا صورها وألفاظها، وأيضا فابن عباس رضي الله عنه من جملة القائلين بأنه فسخ، ويبعد منه أن يذهب إلى خلاف ما يرويه عن النبي ﷺ، وعن الثالث، بأنه حديث ضعيف وإيه جدا. كما حققه الزيلعي (٢٤٣/٣)، انتهى ما لخصناه من تفسير ابن كثير، والنيل. والقول الأول اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية.

وقال شيخ الإسلام ابن القَيِّم في زاد المعاد (١٩٩/٥): والذي يدل على أنه ليس بطلاق، أنه سبحانه وتعالى رتب الطلاق بعد الدخول الذي لا يستوفي عدده ثلاثة أحكام كلها منتفية عن الخلع، الأول: أن الزوج أحق بالرجعة فيه، والثاني: أنه محسوب من الثلاث فلا تحل بعد استيفاء العدد إلا بعد دخول زوج وإصابته، والثالث: أن العدة فيه ثلاثة قروء، وقد ثبت بالنص والإجماع أنه لا رجعة في الخلع، وثبت بالسنة وأقوال الصحابة أن العدة فيه حيضة واحدة، وثبت بالنص جوازه بعد طلقتين، ووقوع ثالثة بعدها، وهذا ظاهر جدا في كونه ليس بطلاق.

وقال السيد سابق في فقه السنة (٣٠٦/٢): ثبت من السنة أن المختلعة تعتد بحيضة، ففي قصة ثابت أن النبي ﷺ قال له: "خذ الذي لها عليك واخل سبيلها". قال نعم، فأمرها رسول الله ﷺ أن تعتد بحيضة واحدة وتلحق بأهلها، رواه النسائي بإسناد رجاله ثقات. وإلى هذا ذهب عثمان وابن عباس، وأصح الروايتين عن أحمد، وهو مذهب إسحاق بن راهويه، واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية. وقال: من نظر هذا القول وجده مقتضى قواعد الشريعة، فإن العدة إنما جعلت ثلاث حيض ليطول زمن الرجعة، ويتروى الزوج ويتمكن من الرجعة في مدة الرجعة، فإذا لم تكن عليها رجعة فالمقصود براءة رحمها من الحمل، وذلك يكفي فيه حيضة كالاستبراء.

وقال شيخ الإسلام ابن القَيِّم في زاد المعاد (١٩٧/٥): هذا مذهب أمير المؤمنين عثمان بن عفان، وعبدالله بن عمر، والرَّبِيع بنت معوذ، وعمها، وهم من كبار الصحابة رضي الله عنهم، فهؤلاء الأربعة من الصحابة لا يعرف لهم مخالف منهم، كما رواه الليث بن سعد عن نافع مولى ابن عمر، أنه سمع الربيع بنت معوذ بن عفراء، وهي تخبر عبدالله بن عمر، أنها اختلعت من زوجها على عهد عثمان بن عفان، فجاء عمها إلى عثمان، فقال له: إن ابنة معوذ اختلعت من زوجها اليوم أفتنتقل؟ فقال عثمان:

إلا أن يكون حديث عهد بك، فتمكثين عنده حتى تحيضين حيضة. قالت: وإنما تبع في ذلك قضاء رسول الله ﷺ في مريم المغالية. وكانت تحت ثابت بن قيس، فاختلعت منه.

(٢٤) باب الإيلاء

لتنقل، ولا ميراث بينهما ولا عدة عليها، إلا أنها لا تنكح حتى تحيض حيضة، خشية أن يكون بها حبل، فقال عبدالله بن عمر: فعثمان خيرنا وأعلمنا، ونقل عن أبي جعفر النحاس في كتاب الناسخ والمنسوخ هذا إجماع من الصحابة.

((إلا أن يكون حديث عهد بك)) بدخوله عليك، أو بالجماع، وهذا يقتضى أن الحيض الواحد أيضا غير لازم في ذاته، وإنما اللازم الاستبراء إن علمت بالجماع، كذا قال السندي في حاشية النسائي. ((فتمكثين عنده)) في حقّه، يريد أن الواجب عليها الاستبراء بحيضة إذا كانت قريبة العهد بالجماع، وإلا فلا شيء. لكن قد جاء أن عدتها حيضة على الإطلاق. وجاء في امرأة ثابت بن قيس أن النبي ﷺ أمرها أن تعتد بحيضة. ورواه الترمذي من غير قيد وقال: حديث حسن، ثم قال الترمذي: أكثر أهل العلم من الصحابة وغيرهم على أن عدتها عدة المطلقة. وقال بعضهم من الصحابة وغيرهم بأن عدتها حيضة.

قلت: فلعل من لا يقول بالحديث يقول: إن الواجب في العدة ثلاثة قروء، بالنص. فلا يترك النص بخبر الآحاد. وقد يقال: هذا مبني على أن الخلع طلاق، وهو ممنوع. والحديث دليل لمن يقول: إنه ليس بطلاق، على أنه لو سلم أنه طلاق فالنص مخصوص، فيجوز تخصيصه ثانيا بالاتفاق. أما عند من يقول بالتخصيص بخبر الآحاد مطلقا فظاهر. وأما عند غيره فلمكان التخصيص أولا، والمخصوص أولا يجوز تخصيصه بخبر الآحاد (س).

((في مريم المغالية)) - بفتح الميم والغين المعجمة - نسبة إلى بنى مغالي، قبيلة من الأنصار. والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي في المحتبى في الطلاق، والطبراني في الكبير (٢٦٥/٢٤). عن عباد بن الوليد، عن عباد بن الصامت، عن الربيع بنت معوذ. إسناده صحيح.

٢٤- باب الإيلاء

هو لغة: الحلف، وشرحا: الامتناع باليمين من وطئ الزوجة.

٢٠٥٩ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا عبدالرحمن بن أبي الرجال ، عن أبيه ، عن عمرة ، عن عائشة ؛ قالت : أقسم رسول الله ﷺ أن لا يدخل على نسائه شهرا . فمكث تسعة وعشرين يوما . حتى إذا كان مساء ثلاثين ، دخل عليّ . فقلت : إنك أقسمت أن لا تدخل علينا شهرا . فقال : " الشهر هكذا " يرسل أصابعه فيه ثلاث مرات " والشهر هكذا " وأرسل أصابعه كلها ، وأمسك إصبعها واحدا في الثالثة .

٢٠٦٠ - حدثنا سويد بن سعيد . ثنا يحيى بن زكريا بن أبي زائدة ، عن حارثة بن محمد ، عن عمرة ، عن عائشة ؛ أن رسول الله ﷺ إنما آلى ، لأن زينب ردت عليه هديته . فقالت عائشة : لقد أقمأتك . فغضب ﷺ . فألى منهن .

٢٠٥٩ - ((عبدالرحمن بن أبي الرجال)) - بكسر الراء ، ثم جيم مخففة - واسمه محمد بن عبدالرحمن بن عبدالله بن حارثة بن النعمان ، الأنصاري ، المدني ، نزيل الثغور . وثقه ابن معين وأحمد والدارقطني . وقال أبو حاتم : صالح . وقال أبو داود : ليس به بأس . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : صدوق ، ربما أخطأ ، من الثامنة .

((عن أبيه)) محمد بن عبدالرحمن ، الأنصاري ، أبي الرجال ، مشهور بهذه الكنية ، وهي لقبه ، وكنيته في الأصل أبو عبدالرحمن . وثقه أبو داود والنسائي . وقال ابن سعد : كان ثقة ، كثير الحديث . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، من الخامسة .

((أقسم ... الخ)) الإيلاء : هو القسم ، فلذلك ذكر الحديث في هذا الباب ، لكن الإيلاء المشهور بين الفقهاء ما كان على أربعة أشهر وأزيد ، وهذا كان شهرا ، فهو إيلاء لغة . ((فقال : الشهر ... الخ)) يريد ﷺ أن ذلك الشهر تسع وعشرون .

قال البوصيري : هذا إسناد حسن ، عبدالرحمن بن أبي الرجال : مختلف فيه ، وله شاهد في الصحيحين وغيرهما من حديث أم سلمة .

والحديث حسن صحيح أخرجه أيضا المزي في التهذيب (٦٠٤/٢٥) .

٢٠٦٠ - ((إنما آلى)) بالمد ، الإيلاء حلف من قربانهم ((لقد أقمأتك)) أقمأ بهمزة في آخره ، بمعنى صغر وأذل . أى ما راعت عظيم شأنك ، ((فألى منهن)) تأديبا للكل ، حتى لا تعود الفاعلة إلى مثله ثانيا ، ولا تقتدى بها غيرها .

٢٠٦١ - حدثنا أحمد بن يوسف السلمى . ثنا أبو عاصم ، عن ابن جريج ، عن يحيى بن عبد الله بن محمد بن صيفى ، عن عكرمة بن عبد الرحمن ، عن أم سلمة ؛ أن رسول الله ﷺ آلى من بعض نسائه شهرا . فلما كان تسعة وعشرين راح أو غدا . فقيل : يا رسول الله ! إنما مضى تسع وعشرون . فقال : " الشهر تسع وعشرون " .

قال البوصيرى : هذا إسناد فيه جارية بن محمد بن أبي الرجال : وقد ضعفه أحمد وابن معين والنسائى وابن عدى وغيرهم ، والله أعلم .

والحديث روى أيضاً فى المسند الجامع (١٩ / ٨٤٢) . إسناده ضعيف

٢٠٦١ - ((يحيى بن عبد الله بن محمد)) بن يحيى بن صيفى ، المكي . وثقه ابن معين والنسائى . وقال ابن سعد : كان ثقة ، له أحاديث . وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، من السادسة . ((عكرمة بن عبد الرحمن)) بن الحارث بن هشام ، المخزومى ، أبى عبد الله ، المدنى ، أخى أبى بكر . وثقه النسائى . وقال ابن سعد : كان ثقة ، قليل الحديث . وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، مقل ، من الثالثة .

((الشهر تسع وعشرون)) ظاهر حصر الشهر فى تسع وعشرين ، مع أنه لا ينحصر فيه ، بل قد يكون ثلاثين ، والجواب أن المعنى أن الشهر يكون تسعة وعشرين ، أو اللام للعهد ، والمراد شهر بعينه ، أو هو محمول على الأكثر الأغلب لقول ابن مسعود : ما ضمنا مع رسول الله ﷺ تسعا وعشرين ، أكثر مما ضمنا ثلاثين ، أخرجه أبو داود والترمذى ، كذا فى الفتح (٤ / ١٢٣) .

ثم اعلم أن ههنا مسائل تتعلق بالإيلاء ، ذكرها الأمير اليمانى فى السبل (٣ / ١٨٤) نريد أن نوردها ، الأولى : فى اليمين ، فإنهم قد اختلفوا فيها ، فقال الجمهور ينعقد الإيلاء بكل يمين على الامتناع من الوطئ ، سواء حلف بالله أو بغيره ، وقالت الهادوية : إنه لا ينعقد إلا بالحلف بالله ، قالوا : لأنه لا يكون يمينا إلا ما كان بالله تعالى ، فلا تشمل الآية ما كان بغيره . قلت : وهو الحق . الثانية : فى الأمر الذى تعلق به الإيلاء ، وهو ترك الجماع صريحا أو كناية ، وترك الكلام عند البعض ، والجمهور على أنه لا بد فيه من التصريح بالامتناع من الوطئ ، لا مجرد الامتناع عن الزوجة ولا كلام ، أن الأصل فى الإيلاء قوله تعالى : ﴿لِّلَّذِينَ يُؤَلُّونَ مِنْ نِسَائِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ﴾ ، فإنها نزلت لإبطال ما كان عليه الجاهلية من إطالة مدة الإيلاء ، فإنه كان الرجل يؤلى من امرأته سنة وستين ، فأبطل الله تعالى

ذلك، وأنظر المولى أربعة أشهر، فإما أن يفىء أو يطلق. الثالثة: اختلفوا في مدة الإيلاء فعند الجمهور والحنفية أنه لا بُدَّ أن يكون أكثر من أربعة أشهر. وقال الحسن والآخرون: يتعد بقليل الزمان وكثيره. لقوله تعالى: ﴿يُؤَلِّقُ مِنَ النَّسَاءِ﴾. وردَّ بأنه لا دليل في الآية إذ قد قدر الله تعالى المدة فيها بقوله: ﴿أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾، فالأربعة قد جعلها الله مدة الإمهال، وهي كأجل الدين، لأنه تعالى قال: ﴿فَإِنْ فَأَوْوَا﴾ بقاء التعقيب، وهو بعد الأربعة، فلو كانت المدة أربعة أو أقل لكانت قد انقضت، فلا يطالب بعدها، والتعقيب للمدة، لا للإيلاء بعده.

الرابعة: أن مضى المدة لا يكون طلاقاً عند الجمهور. وقال أبو حنيفة: بل إذا مضت الأربعة الأشهر طلقت المرأة، قالوا: والدليل على أنه لا يكون بمضيها طلاقاً أنه تعالى خير في الآية بين الفئته والعزم على الطلاق، فيكونان في وقت واحد، وهو بعد مضى الأربعة، فلو كان الطلاق يقع بمضى الأربعة والفئته بعدها لم يكن تخييراً، لأن حق المخير فيهما أن يقع أحدهما في الوقت الذي يصح فيه الآخر، كالكفارة، لأنه تعالى أضاف عزم الطلاق إلى الرجل، وليس مضى المدة من فعل الرجل، ولحديث ابن عمر هذا الذي نحن في سياقه وإن كان موقوفاً فهو مقوِّلاً للأدلة.

الخامسة: الفئته: هي الرجوع، ثم اختلفوا بماذا تكون؟ فقيل: تكون بالوطئ على القادر، والمعذور يبين عذره بقوله: لو قدرت لفئت، لأنه الذي يقدر عليه، لقوله تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾، وقيل بقوله: رجعت عن يميني، وهذا للهادوية، كأنهم يقولون: المراد رجوعه عن يمينه، لا إيقاع ما حلف عليه، وقيل: تكون في حق المعذور بالنية، لأنها توبة يكفى فيها العزم، وردَّ بأنها توبة عن حق مخلوق فلا بُدَّ من إفهامه الرجوع عن الأمر الذي عزم عليه.

السادسة: اختلفوا، هل تجب الكفارة على من فاء؟ فقال الجمهور: تجب لأنها يمين، قد حنث فيها، فتجب الكفارة لحديث "من حلف على يمين فرأى غيرها خيراً منها فليكفر عن يمينه، وليأت الذي هو خير". وقيل: لا تجب لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ فَأَوْوَا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾. وأجيب بأن الغفران يختص بالذنب، لا بالكفارة، ويدل للمسألة الخامسة قوله عن سليمان بن يسار (هو من فقهاء المدينة وكبار التابعين وأحد الفقهاء السبعة) قال: أدركت بضعة عشر رجلاً من أصحاب رسول الله ﷺ كلهم يوقفون المولى، رواه الشافعي.

(٢٥) باب الظهار

٢٠٦٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبد الله بن نمير. ثنا محمد بن إسحق، عن محمد بن عمرو بن عطاء ، عن سليمان بن يسار، عن سلمة بن صخر البياضي؛ قال: كنت امرأ أستكثر من النساء . لا أرى رجلاً كان يصيب من ذلك ما أصيب . فلما دخل رمضان ظهرت من امرأتي حتى ينسلخ رمضان . فبينما هي تحدثني ذات ليلة انكشف لي منها شيء . فوثبت عليها ففراقعتها . فلما أصبحت غدوت على قومي . فأخبرتهم خبري . وقلت لهم: سلوا لي رسول الله ﷺ . فقالوا: ما كنا نفعل . إذا ينزل الله فينا كتاباً،

وفى الباب آثار كثيرة عن السلف كلها قاضية بأنه لا بُدَّ بعد مضيّ الأربعة الأشهر من إيقاف المولى . ومعنى إيقافه هو أن يطالب إما بالفىء وإما بالطلاق، ولا يقع الطلاق بمجرد مضيّ المدة، وإلى هذا ذهب الجماهير، وعليه دل ظاهر الآية، إذ قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾، يدل قوله "سميع" على أن الطلاق يقع بقول يتعلق به السمع، ولو كان يقع بمضى المدة لكفى قوله: "عليم" لما عرف من بلاغة القرآن، وإن فواصل الآيات تشير إلى ما دلّت عليه الجملة السابقة، فإذا وقع الطلاق فإنه يكون رجعيًا عند الجمهور، وهو الظاهر، ولغيرهم تفاصيل لا يقوم عليها دليل. والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الصوم ومسلم فى الصيام، والنسائى فى الكبرى فى عشرة النكاح، وأحمد (٣١٥/٦) والطبرانى فى الكبير (٣٠٤/٢٣). إسناده صحيح.

٢٥ - باب الظهار

الظهار: بكسر المعجمة، هو قول الرجل لامرأته "أنتِ علىّ كظهر أمي". قال الحافظ فى الفتح (٤٣٣/٩) واختلف فيما إذا لم يعين الأم، كأن قال: "كظهر أختي". مثلاً، فعن الشافعى فى القديم: لا يكون ظهاراً، بل يختص بالأم، كما ورد فى القرآن. وكذا فى حديث خولة التى ظهر منها أوس، وقال فى الجديد: يكون ظهاراً وهو قول الجمهور.

٢٠٦٢ - ((سلمة بن صخر)) بن سليمان بن الصِّمَّة، الأنصارى، الخزرجى، ويقال: سلمان، صحابى، ظاهر من امرأته. قال البيهقى: لا أعلم له مسنداً غيره، كذا فى التقريب.

((أستكثر من النساء)) كناية عن كثرة شهوته ووفور قوته، ((حتى ينسلخ رمضان)) فيه دليل على

أو يكون فينا من رسول الله ﷺ قول، فيبقى علينا عاره. ولكن سوف نسلمك بجريرتك. اذهب أنت فاذا ذكر شأنك لرسول الله ﷺ. قال: فخرجت حتى جئته، فأخبرته الخبر. فقال رسول الله ﷺ: "أنت بذاك؟" فقلت: أنا بذاك. وها أنا، يا رسول الله! صابر لحكم الله عليّ. قال: "فأعتق رقبة". قال، قلت: والذي بعثك بالحق! ما أصبحت أملك إلا رقتي هذه. قال: "فصم شهرين متتابعين". قال، قلت: يا رسول الله! وهل دخل على ما دخل من البلاء إلا بالصوم؟ قال: "فصدق أو أطعم ستين مسكينا". قال، قلت: والذي بعثك بالحق! لقد بتنا ليلتنا هذه، ما لنا عشاء. قال: "فاذهب إلى صاحب صدقة بنى زريق فقل له، فليدفعها إليك. وأطعم ستين مسكينا. وانضع ببقيتها".

أن الظهار الموقت ظهار، كالمطلق منه، وهو إذا ظاهر من امرأته إلى مدة، ثم أصابها قبل قضاء تلك المدة، واختلفوا فيه إذا بر ولم يحنث، فقال مالك وابن أبي ليلى: إذا قال لامرأته: "أنت عليّ كظهر أمي إلى الليل". وإن لم يقر بها. وقال أكثر أهل العلم: لا شيء عليه إذا لم يقربها. وقال الشافعي في الظهار الموقت قولان، أحدهما: أنه ليس بظهار، قاله الخطابي في المعالم (٢١٧/٣).

((أنت بذاك؟)) أي أنت الملمّ بذلك، أو أنت المرتكب له، كذا في المعالم. ((فأعتق رقبة)) قال الخطابي: فيه دليل على أنه إذا أعتق رقبة ما كانت، من صغير أو كبير، أعور كان أو أعرج فإنها تجزيه، إلا ما منع دليل الإجماع منه، وهو الزمن الذي لا حراك به، ((ستين مسكينا)) ظاهره أنه لا بد من إطعام ستين مسكينا، ولا يجزئ إطعام دونهم، وإليه ذهب الشافعي ومالك، وقال أبو حنيفة: إنه يجزئ إطعام واحد ستين يوما، ((ما لنا عشاء)) يفتح، طعام يؤكل بعد العشاء، بالكسر، ((فليدفعها)) أي الصدقة، وظاهر الحديث أن الكفارة لا تسقط بالعجز عن جميع أنواعها، لأن النبي ﷺ أعانه بما يكفر به بعد أن أخبره أنه لا يجد رقبة، ولا يتمكن من إطعام ولا يطيق الصوم، وإليه ذهب الشافعي، وأحمد في رواية عنه، وذهب قوم إلى السقوط، وذهب آخرون إلى التفصيل، فقالوا: تسقط كفارة صوم رمضان، لا غيرها، كذا في النيل (٢٩٢/٦).

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي في الطلاق، والدارمي (٨٦/٢) وابن الجارود (٢٤٨) والبيهقي (٣٩٠/٧) والحاكم (٢٠٣/٢) وأحمد (٣٧/٤) والطبراني في الكبير (٤٩/٧) وقال الترمذي:

حديث حسن غريب.

٢٠٦٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا محمد بن أبي عبيدة. ثنا أبي، عن الأعمش، عن تميم بن سلمة، عن عروة بن الزبير؛ قال: قالت عائشة تبارك الذي وسع سمعه كل شيء. إني لأسمع كلام خولة بنت ثعلبة، ويخفى على بعضه، وهي تشتكى زوجها إلى رسول الله ﷺ. وهي تقول: يا رسول الله! أكل شبابي. ونثرت له بطني. حتى إذا كبرت سني، وانقطع ولدي، ظاهر مني. اللهم! إني أشكو إليك. فما برحت حتى نزل جبرائيل بهؤلاء الآيات: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا وَتَشْتَكِي إِلَى اللَّهِ﴾.

(٢٦) باب المظاهر يجامع قبل أن يكفر

٢٠٦٤ - حدثنا عبدالله بن سعيد. ثنا عبدالله بن إدريس، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن عمرو بن عطاء، عن سليمان بن يسار، عن سلمة بن صخر اليباضي، عن النبي ﷺ، في المظاهر.....

قلت: وفي سننه محمد بن إسحاق وهو مدلس، وقد عنعنه. وقال البخاري: سليمان بن يسار لم يسمع عندي من سلمة بن صخر، لكن للحديث طرقاً وشاهد ذكره الألباني في الإرواء وصححه أيضاً ابن خزيمة.

٢٠٦٣ - ((محمد بن أبي عبيدة)) بن معن بن عبد الرحمن بن عبدالله بن مسعود، المسعودي، الكوفي، اسم أبيه عبد الملك. وثقه ابن معين. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من العاشرة. ((وسع)) بكسر السين ((سمعه كل شيء)) أي يدرك كل صوت ((ويخفى عليّ)) بتشديد الياء ((بعضه)) تريد أنها تشكو سراً، حتى يخفى عليها بعضه، وأنا حاضرة كلامها ((ونثرت له بطني)) أي أكتبت له الأولاد، تريد أنها كانت شابة. تلد الأولاد عنده. يقال: امرأة نشور، كثيرة الأولاد. ((كبرت)) بكسر الموحدة.

والحديث أخرجه أيضاً البيهقي في الكبرى (٣٨٢/٧) وفي الصغير (١٣٨/٣) وفي الأسماء والصفات (١٧٧) وأحمد (٤٦/٦) ولتمام التخریج أنظر رقم (١٨٨). إسناده صحيح.

٢٦ - باب المظاهر يجامع قبل أن يكفر

٢٠٦٤ - ((المظاهر)) اسم فاعل، من الظهار بكسر المعجمة، وهو قول الرجل لامرأته: "أنت عليّ كظهر أمي"، وإنما خصّ الظهر بذلك، دون سائر الأعضاء لأنه محل الركوب غالباً، ولذلك سُمي

يواقع قبل أن يكفر. قال: "كفارة واحدة".

٢٠٦٥ - حدثنا العباس بن يزيد. ثنا غندر. ثنا معمر، عن الحكم بن أبان، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ أن رجلا ظاهر من امرأته. فغشيها قبل أن يكفر. فأتى النبي ﷺ، فذكر ذلك له. فقال: "ما حملك على ذلك؟" قال: يا رسول الله! رأيت بياض حجلها في القمر، فلم أملك نفسي أن وقعت عليها. فضحك رسول الله ﷺ وأمره ألا يقربها حتى يكفر.

المركوب ظهرًا، فشبهت الزوجة بذلك لأنها مركوب الرجل، فلو أضاف لغير الظهر كالبطن مثلا كانظهارا على الأظهر عند الشافعية.

ومذهب الحنفية ما ذكره صاحب شرح الوقاية بقوله: هو تشبيه زوجته أو ما يعبر به عنها، أو جزء شائع منها بعضو يحرم نظره إليه من أعضاء محارمه نسبا أو رضاعا، كانت على كظهر أمي، أو رأسك أو نحوه كالبطن مثلا كظهر أمي، أو كبطنها أو كفخذها أو كفرجها، أو كظهر أختي أو عمتي"، وهو يصير به مظاهرا، ويحرم وطئها ودواعيه حتى يكفر.

((يواقع)) أى يجامع، ((قبل أن يكفر)) من التكفير، أى يعطى الكفارة. ((قال)) تعلق به الحار المتقدم، أى قال فى شأن المظاهر... الخ، ((كفارة واحدة)) أى لا تعدد بذلك الكفارة. قال الإمام الترمذى: والعمل على هذا عند أكثر أهل العلم، وهو قول سفيان الثورى ومالك والشافعى وأحمد وإسحاق، وقال بعضهم: إذا واقعها قبل أن يكفر فعليه كفارتان، وهو قول عبدالرحمن بن مهدى.

وقال القارى فى المرقاة (٤٥٠/٦) ومذهبا أنه إن وطئها قبل أن يكفر استغفر الله، ولا شىء عليه غير الكفارة الأولى، ولكن لا يعود حتى يكفر، وفى الموطأ قال مالك فىمن يظاهر ثم يمسه قبل أن يكفر عنها يستغفر الله ويكفر، ثم قال: وذلك أحسن ما سمعت.

والحديث صحيح وهو مختصر الحديث (٢٠٦٢) أخرجه أيضا الترمذى فى الطلاق، والطبرانى فى الكبير (٤٩/٧) عن سليمان بن يسار، عن سلمة بن صخر، رضى الله عنه.

٢٠٦٥ - ((فغشيها)) أى جامعها، ((حجلها)) - بكسر المهملة ويفتح - وهو الخللخال، وأمر بى ((أن لا يقربها)) بفتح الراء، أى لا يواقعها ولا يجامعها مرة ثانية، والله أعلم.

والحديث دليل على أنه يحرم وطؤ الزوجة التى ظاهر منها قبل التكفير، وهو مجمع عليه لقوله تعالى: ﴿مَنْ قَبِلَ أَنْ يَتَمَاسَا﴾، فلو وطئ لم يسقط التكفير، ولا يتضاعف، لقوله ﷺ: "حتى تكفر

(٢٧) باب اللعان

عنك". قال الصلت بن دينار سألت عشرة من الفقهاء عن المظاهر يجمع قبل التكفير؟ فقالوا: كفارة واحدة، وهو قول الأئمة الأربعة. وروى سعيد بن منصور عن الحسن وإبراهيم: أنه يجب على من وطئ قبل التكفير ثلاث تكفيرات، وذهب الزهري وسعيد بن جبير وأبو يوسف إلى سقوط الكفارة بالوطئ. وروى عن عبدالله بن عمرو بن العاص: أنه يجب عليه كفارتان، وهو قول عبدالرحمن بن مهدي. ثم اختلف في مقدمات الوطئ، هل تحرم مثل الوطئ إذا أراد أن يفعل شيئاً منها قبل التكفير أم لا؟ فذهب الثوري والشافعي في أحد قوليه إلى أن المحرم هو الوطؤ وحده، لا المقدمات، وذهب الجمهور إلى أنها تحرم كما يحرم الوطؤ، كذا في النيل والسبل.

والحديث حسن أخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي في الطلاق، والبيهقي (٣٨٦/٧) وفي الصغير (١٣٩/٣) وابن الجارود (٢٥٠) والهيثمي في المجمع (٢٩٥/٨) وعبدالرزاق (٤٣٠/٦) مرسلاً، وقال الترمذي: حديث حسن غريب، صحيح. وقال النسائي: المرسل أولى بالصواب من المسند. وقال أبو بكر المعافري: ليس في الظهار حديث صحيح يعول عليه.

قلت: فيما قاله نظر، فقد صححه الترمذي، كما ترى، ورجال إسناده ثقات، وسماع بعضهم من بعض مشهور، وسماع عكرمة عن ابن عباس صحيح احتج بها البخاري في غير موضع.

٢٧ باب اللعان

هو مصدر لَاعَنَ يَلَاعِنُهُ مَلَاعِنَةً وَلِعَانًا، وهو مشتق من اللعن، وهو الطرد والإبعاد، وإنما يسمى لعاناً، لأن كلا من الزوجين يلعن الكاذب منهما، واللِّعَانُ، والمُلَاعِنَةُ، والالتعان بمعنى، ويقال: تَلَاعَنَاءُ، والتَّعْنَاءُ، ولَاعَنَ الحَاكِمُ بَيْنَهُمَا، والرجل مُلَاعِنٌ، والمرأة مُلَاعِنَةٌ، وإنما يشرع اللعان عندما يقذف الرجل زوجته بالزنا، ولا يأتي بأربعة شهود، فيذهب إلى القاضي، فيعرض القاضي عليهما أيماناً متكررة، حتى إذا تَمَّتِ الأيمان وقع التفريق بينهما، فتعريف اللعان عند الحنفية: شهادات مؤكدات بالأيمان مقرونة باللعن، وقال الشافعي: هو أيمان مؤكدات بلفظ الشهادة، فيشترط أهلية اليمين عنده، فيجري بين المسلم وامرأته الكافرة، وبين الكافر والكافرة، وبين العبد وامرأته، وبه قال مالك وأحمد. وعند الحنفية يشترط أهل الشهادة، فلا يجري إلا بين المُسْلِمِينَ، الحُرِّينَ، العَاقِلِينَ، البالغين، غير محدودين في قذف. واختير لفظ

٢٠٦٦ - حدثنا أبو مروان محمد بن عثمان العثماني. ثنا إبراهيم بن سعد، عن ابن شهاب، عن سهل بن سعد الساعدي؛ قال: جاء عويمر إلى عاصم بن عدى، فقال: سل لي رسول الله ﷺ: أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله، أيقتل به؟ أم كيف يصنع؟ فسأل عاصم رسول الله ﷺ عن ذلك. فعاب رسول الله ﷺ المسائل.....

اللعن دون الغضب في التسمية، لأنه قول الرجل، وهو الذي بدء به في الآية، وهو أيضا يبدأ به، وله أن يرجع عنه، فيسقط عن المرأة، بغير عكس، وقيل: سُمي لعاناً لأن اللعن الطرد والإبعاد، وهو مشترك بينهما، وإنما خصت المرأة بلفظ الغضب لعظم الذنب بالنسبة عليها، لأن الرجل إذا كان كاذباً لم يصل ذنبه إلى أكثر من القذف، وإن كانت هي كاذبة فذنبها أعظم، لما فيه من تلويث الفرائض والتعرض لإلحاق من ليس من الزوج به، كذا قال الحافظ في الفتح (٤٤٠/٩).

قلت: يبدأ الزوج قبل المرأة لأن جانب الرجل فيه أقوى من جانب المرأة، لأنه قادر على الابتداء باللعان دونها، ولأنه قد ينكف لعانها ولا ينعكس.

ثم قد جزم الطبري وأبو حاتم وابن جبان بأن اللعان شرع في شعبان سنة تسع، وجزم به غير واحد من المتأخرين، ووقع في حديث عبدالله بن جعفر عند الدارقطني: أن قصة اللعان كانت بمنصرف النبي ﷺ من تبوك، وهو قريب من قول الطبري ومن وافقه، غير أن في إسناده الواقدي. ورده الحافظ في الفتح واستظهر أن قصة اللعان كانت متأخرة من تبوك بكثير، ولعلها كانت في شعبان سنة عشر، لا تسع، وراجع للتفصيل فتح الباري (٤٤٧/٩) باب اللعان.

٢٠٦٦ - ((أرأيت رجلاً)) أى أخبرني عن حكم رجل، ((وجد مع امرأته رجلاً)) وجزم أنه زنى بها، ((أيقتل به)) على بناء المفعول، أى أيقتل بقتله قصاصاً إن لم يأت بالشهود؟ وإن كان لا قتل عليه عند بعض، لكن لا يصدق بمجرد الدعوى في القضاء.

قال النووي في شرح مسلم (١٢١/١٠) اختلفوا فيمن قتل رجلاً، قد جزم أنه زنى بامرأته، فقال جمهورهم: يقتل، إلا أن يقوم بذلك بينة، أو يعترف له ورثة القتل، ويكون القتل محصناً، والبينة أربعة من العدول من الرجال يشهدون على نفس الزنا، أما فيما بينه وبين الله تعالى، فإن كان صادقاً فلا شيء عليه. ((فعاب رسول الله ﷺ المسائل)) لما فيها من البشاعة وغيرها. قال النووي: المراد كراهة المسائل التي لا يحتاج إليها، لا سيما ما كان فيه هتك ستر المسلم وإشاعة فاحشة أو شناعة عليه،

ثم لقيه عويمر فسأله، فقال: ما صنعت؟ فقال: صنعت أنك لم تأتني بخير. سألت رسول الله ﷺ فعاب المسائل. فقال عويمر: والله! لآتين رسول الله ﷺ ولأسأله. فأتى رسول الله ﷺ فوجده وقد أنزل عليه فيهما.

وليس المراد المسائل المحتاج إليها إذا وقعت، فقد كان المسلمون يسألون عن النوازل، فيحييهم ﷺ بغير كراهة.

وقال الخطابي في المعالم (٢٢٦/٣): قوله "فعاب رسول الله ﷺ المسائل" يريد به المسألة عما لا حاجة بالسائل إليها، دون ما به إليه الحاجة، وذلك أن عاصمًا إنما كان يسأل لغيره، لا لنفسه. فأظهر رسول الله ﷺ الكراهة في ذلك إشارًا لستر العورات وكراهة لهتك الحرمات، وقد وجدنا المسألة في كتاب الله عز وجل على وجهين، أحدهما ما كان على وجه التبيين والتعلم فيما يلزم الحاجة إليه من أمر الدين، والآخر ما كان على طريق التكلف والتعنت، فأباح النوع الأول وأمر به وأجاب عنه، فقال تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾. (الأنبياء: ٧) وقال: ﴿فَاسْأَلِ الَّذِينَ يَقرُؤُونَ الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكَ﴾، (يونس: ٧٠) وقال في قصة موسى والنخضر: ﴿فَلَا تَسْأَلْنِي عَنْ شَيْءٍ حَتَّى أُحْدِثَ لَكَ مِنْهُ ذِكْرًا﴾، (الكهف: ٧٠) وقال: ﴿لَتُبَيِّنَنَّ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾، (آل عمران: ١٨٧) فأوجب على من يسأل عن علم أن يجيب عنه وأن يبين ولا يكتم. وقال رسول الله ﷺ: "من سئل عن علم علمه فكتمه ألجم بلجام من نار"، وقال عز وجل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْإِهْلَةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ النَّاسِ وَالْحَجِّ﴾، (البقرة: ١٨٩). ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَدْنَى﴾، (البقرة: ٢٢٢). ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْإِنْفَالِ قُلِ الْإِنْفَالُ لِلَّهِ وَالرَّسُولِ﴾، (الأنفال: ١). وقال في النوع الآخر: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾، (الإسراء: ٨٥) ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا، فِيمَا أَنْتَ مِنْ ذِكْرَاهَا، إِلَى رَبِّكَ مُنتَهَاهَا﴾، (النازعات: ٤٢-٤٤) وعاب مسألة بنى إسرائيل في قصة البقرة، لما كان على سبيل التكلف، لما لا حاجة بهم إليه. وقد كانت الفتية وقعت بالبيان المتقدم فيها، وكل ما كان من المسائل على هذا الوجه فهو مكروه، فإذا وقع السكوت عن جوابه فإنما هو زجر وردع للمسائل، وإذا وقع الجواب فهو عقوبة وتغليظ، ((قد أنزل عليه فيهما)) قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾. قال القارى في المرقاة (٣٠٦/٦): قيل نزلت في شعبان سنة تسع من الهجرة، قال ابن الملك: ظاهره أن آية اللعان نزلت في عويمر، وأنه أول لعان كان في

فلاعن بينهما. قال عويمر: والله! لئن انطلقت بها يا رسول الله! لقد كذبت عليها. قال، ففارقها قبل أن يأمره رسول الله ﷺ فصارت سنة في المتلاعنين.....

الإسلام، وقال بعض العلماء: إنها نزلت في هلال بن أمية وإنه أول رجل لاعن في الإسلام، ((فلاعن بينهما)) أى أمر باللعان بينهما، ((لئن انطلقتُ بها)) ورجعت بها إلى بيتي وأبقيتها عندى زوجة، يريد أن مقتضى ما جرى من اللعان أن لا أمسكها إن كنت صادقاً فيما قلت. فإن أمسكها فإنى كنت كاذباً فيما قلت فلا يليق الإمساك. وظاهره أنه لا يقع التفريق بمجرد اللعان. بل يلزم أن يفرق الحاكم بينهما، أو الزوج يفرق بنفسه. ومن يقول بخلافه يعتذر بأنه ما كان عالماً بالحكم، وفيه أنه لو كان عن جهل، كيف قرره النبي ﷺ (س).

قلت: والراجح أن الفرقة تقع بنفس اللعان، ولا حاجة إلى حكم الحاكم، وراجع زاد المعاد، والله أعلم.

((فقال عويمر)) بعد الفراغ من اللعان، ((ففارقها)) إذا تلاعن الزوجان ووقعت الفرقة بينهما على سبيل التأكيد. ولا يرتفع التحريم بينهما بحال، فعن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: المتلاعنان إذا تفرقا لا يجتمعان أبداً". وعن علي وابن مسعود قالا: "مضت السنة ألا يجتمع المتلاعنان"، رواهما الدارقطني. ولأنه قد وقع بينهما من التباغض والتقاطع ما أوجب القطعية بينهما بصفة دائمة، لأن أساس الحياة الزوجية السكن والمودة والرحمة، وهؤلاء قد فقدوا هذا الأساس، وكانت عقوبتهما الفرقة المؤبدة.

قال الإمام الشوكاني في النبل (٣٠٥/٦) والأدلة الصحيحة الصريحة قاضية بالتحريم المؤبد، وكذلك أقوال الصحابة، وهو الذى يقتضيه حكم اللعان، ولا يقتضى سواه، فإن لعنة الله و غضبه قد حلت بأحدهما لا محالة.

واختلف الفقهاء فيما إذا كذب الرجل نفسه، فقال الجمهور: إنما لا يجتمعان أبداً، للأحاديث التى وردت فى ذلك، وقال أبو حنيفة: إذا كذب نفسه جلد الحد، و جاز له أن يعقد عليها بجديد.

((فصارت)) وفى رواية القعنبي عن مالك عند أبى داود: "فكانت ذلك"، قال الحافظ: وهى إشارة إلى الفرقة، ثم ذكر الحافظ اختلاف ألفاظ الروايات فيه، فانظر الفتح (٤٥١/٩).

ثم قال النبي ﷺ : " انظروها . فإن جاءت به أسحم ، أدعج العينين ، عظيم الألتين ، فلا أراه إلا قد صدق عليها . وإن جاءت به أحيمر كأنه وحررة ، فلا أراه إلا كاذبا " . قال ، فجاءت به على النعت المكروه .

متى تقع الفرقة؟

تقع الفرقة إذا فرغ المتلاعنان ، هذا عند مالك ، وقال الشافعي : تقع بعد أن يكمل الزوج لعانه ، وقال أبو حنيفة وأحمد والثوري : لا تقع إلا بحكم الحاكم .

هل الفرقة طلاق أم فسخ؟

يرى جمهور العلماء الفرقة الحاصلة باللعان فسخا . ويرى أبو حنيفة وهي رواية عن محمد أنها طلاق بائن ، لأن سببها من جانب الرجل ولا يتصور أن تكون من جانب المرأة ، وكل فرقة كانت كذلك تكون طلاقا ، لا فسخا . فالفرقة هنا مثل فرقة العينين إذا كانت بحكم الحاكم . وأما الذين ذهبوا إلى الرأي الأول فدليلهم تأييد التحريم ، فأشبهه ذات المحرم ، وهؤلاء يرون أن الفسخ باللعان يمنع المرأة من استحقاقها النفقة في عدة العقد ، وكذلك السكنى ، لأن النفقة والسكنى إنما يستحقان في عدة الطلاق ، لا في عدة الفسخ ، ويؤيد هذا ما رواه ابن عباس رضي الله عنهما في قصة الملاعنة ، أن النبي ﷺ قضى أن لا قوت لها ولا سكنى ، من أجل أنهما يتصرفان من غير طلاق ولا متوفى عنها ، رواه أحمد وأبوداود ، كذا في فقه السنة للسيد سابق (٢/٣٢٣) .

إلحاق الولد بأمه :

إذا نفى الرجل ابنه وتمّ اللعان بنفيه له انتفى نسبه من أبيه ، وسقطت نفقته عنه ، وانتفى التوارث بينهما ولحق بأمه ، فهي ترثه وهو يرثها .

((فإن جاءت به)) أي بالولد ، ((أسهم)) أي أسود ((أدعج العينين)) في النهاية : الأدعج : السواد في العين وغيرهما ، وقيل : الأدعج : شدة سواد العين في شدة بياضها ، ((عظيم الألتين)) بفتح الهمزة ، والألية : العجيزة ، وكان الرجل الذي نسب إليه الزنا موصوفا بهذه الصفات ، ((فلا أراه)) بضم الهمزة ، أي لا أظنّ عويمرا ، ((إلا قد صدق)) بتخفيف الدال ، أي تكلم بالصدق ، ((أحيمر)) تصغير أحمر ((وحررة)) بفتحات ، دؤبية حمراء تلتزق بالأرض ، ((إلا كاذبا)) فإن عويمرا كان أحمر ، ((النعت المكروه)) وهو شبهه بمن رُميت به .

٢٠٦٧ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا ابن أبي عدي. أنبأنا هشام بن حسان. ثنا عكرمة، عن ابن عباس؛ أن هلال بن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سحماء. فقال النبي ﷺ: "البينة أو حد في ظهرك". فقال هلال بن أمية: والذي بعثك بالحق! إني لصادق ولينزلن الله في أمري ما يبئري ظهري. قال، فنزلت: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ حتى بلغ ﴿وَالْخَامِسَةَ أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ فانصرف النبي ﷺ. فأرسل إليهما فجاءا. فقام هلال بن أمية فشهد،

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى التفسير، ومسلم فى اللعان، ومالك وأبو داود والنسائى فى الطلاق، والبيهقى فى الكبرى (٣٩٨/٧) وفى الصغير (١٤١/٣) وفى المعرفة (٥٤٩/٥) وابن حبان (١١٧/١٠) والبيهقى (٢٥٠/٩) والدارمى (١٥٠/٢) وابن الجارود (٢٤٦) وعبدالرزاق (١١٥/٧) والشافعى فى الأم (٣٥/٥) وفى المسند (٤٤/٢) والطحاوى (٦٠/٢) وأحمد (٣٣٠/٥) والطبرانى فى الكبير (١٣٩/٦) من طرق وبألفاظ مختلفة عن ابن شهاب عن سهل بن سعد رضى الله عنه. إسناده صحيح.

٢٠٦٧ - ((قَذَفَ امْرَأَتَهُ)) أى نسبها إلى الزنا عند النبي ﷺ، ((بشريك بن سحماء)) - بفتح السين وسكون الحاء المهملتين - وهى أمه، واسم أبيه عبدة بن مغيث، وذكر مقاتل فى تفسيره أن والده شريك التى يقال لها سحماء كانت حبشية، وقيل: يمانية، وذكر أبو نعيم فى الصحابة أن لفظ شريك صفة له، لا اسم، وأنه كان شريكا لرجل يهودى، يقال له: ابن سحماء، فعلى هذا يتعين كتابة ألف بين شريك وابن سحماء، ولكنه قول شاذ، ويقال: إن شريك بن سحماء بعثه أبو بكر الصديق رسولا إلى خالد بن الوليد باليمامة، ويقال إنه شهد مع أبيه أحدًا، روى ذلك ابن سعد عن الواقدي، كذا فى الإصابة. ((البينة)) أقم ((حدًا)) أى نَقَمُ حَدًّا. ((ما يبئري)) بالتشديد، من التبرئة، ((فنزلت والذين يرمون... الخ)) أى يقذفون، وهو نص فى أن نزول الآية فى هلال، والحديث السابق ظاهره أن النزول فى عويمر، والصحيح هو الأول، لأنه قد جاء فى رواية مسلم فى قصة، وكان أول رجل لاعن فى الإسلام، وفى الحديث السابق "فوجده قد أنزل عليه، لا معارضة فيه"، لأن معناه قد أنزل فيهما ما نزل فى هلال، لأنه ذلك شامل بجميع الناس، ويحتمل تكرار النزول، قاله النووى. ((فانصرف)) من المقام الذى جاء إليه الوحى فيه. .

والنبي ﷺ يقول: "إن الله يعلم أن أحدهما كاذب فهل من تائب؟" ثم قامت فشهدت. فلما كان عند الخامسة: أَنَّ غَضَبَ اللَّهِ عَلَيْهَا إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ. قالوا لها: إنها لموجبة. قال ابن عباس: فتلكأت ونكصت. حتى ظننا أنها سترجع. فقالت: والله! لا أفصح قومي سائر اليوم. فقال النبي ﷺ: "انظروها. فإن جاءت به أكحل العينين، سابغ الأليتين، خَدَلَج الساقين، فهو لشريك بن سحماء". فجاءت به كذلك. فقال النبي ﷺ: "لولا ما مضى من كتاب الله لكان لي ولها شأن".

٢٠٦٨ - حدثنا أبو بكر بن خلاد الباهلي وإسحق بن إبراهيم بن حبيب. قالوا: ثنا عبدة بن سليمان، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله؛ قال: كما في المسجد ليلة الجمعة. فقال رجل:

((إنها لموجبة)) للعذاب في حق الكاذب، ((فتلكأت)) بتشديد الكاف، أى توقفت، يقال: "تلكأنى الأمر"، إذا تبطأ عنه وتوقف فيه، ((ونكصت)) أى رجعت وتأخرت، وفي القرآن ((نكص علي عقيبه))، والمعنى أنها سكتت بعد الكلمة الرابعة، ((سائر اليوم)) أى فى جميع الأيام وأبد الدهر، أو فيما بقى من الأيام بالإعراض عن اللعان والرجوع إلى تصديق الزوج، وأريد بـ"اليوم" الجنس، ولذلك أجزاه مجرى العالم، والسائر كما يطلق للباقي يطلق للجميع، ((أكحل العينين)) هو من يظهر فى عينه كأنه اكتحل وإن لم يكتحل، ((سابغ الأليتين)) أى تامهما وعظيمهما ((خَدَلَج)) - بفتح الخاء المعجمة والبدال المهملة واللام المشددة وجيم - أى عظيم، ((لولا ما مضى من كتاب الله)) من حكمه بدرأ الحدِّ عمَّن لا عن، أو من اللعان المذكور فى كتاب الله تعالى. أو من حكمه الذى هو اللعان. ((لكان لي ولها شأن)) فى إقامة الحد عليها، كذا قالوا. ويلزم أن يقام الحد بالأمارات على من لم يلاعِن فالأقرب أن يقال: لولا حكمه تعالى بهذه الحدود فلا تحقيق، لكان لي ولها شأن. لكن رواية لولا الأيمان تقتضى أن يقدر لولا اللعان ونحوه كان المراد أنه لولا الأيمان منها بعد أيمان الزوج لحدت، ومقتضاه أنه يجب عليها الحد بعد لعان الزوج إن لم تلاعن، وعند الحنفية لا يجب بذلك حد، والله أعلم (س).

والحديث أخرجه أيضا البخارى وأبوداود فى الطلاق، والترمذى فى التفسير، والبيهقى (٣٩٣/٧) عن عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما. إسناده صحيح.

٢٠٦٨ - ((فقال رجل)) وفى رواية مسلم "رجل من الأنصار"، كذا وقع مبهما فى سائر الروايات،

لو أن رجلا وجد مع امرأته رجلا فقتله قتلتموه. وإن تكلم جلدتموه. والله! لأذكرن ذلك للنبي ﷺ. فذكره للنبي ﷺ. فأنزل الله آيات اللعان. ثم جاء الرجل بعد ذلك يقذف امرأته. فلاعن النبي ﷺ بينهما. وقال: "عسى أن تجيء به أسود". فجاءت به أسود، جعدا. ٢٠٦٩ - حدثنا أحمد بن سنان. ثنا عبد الرحمن بن مهدي، عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن رجلا لعن امرأته وانفضى من ولدها. ففرق رسول الله ﷺ بينهما. وألحق الولد بالمرأة.

وقال في "بذل المجهود" إنه عويمر العجلاني، والأظهر عندي أنه هلال بن أمية، لأن سياق هذا الحديث يناسب سياق قصة هلال، فإن قوله ﷺ: "اللهم افتح" إنما روي في قصة هلال، ولم يرو في قصة عويمر مثل ذلك، وإنما قال له ﷺ: "قد نزل فيك وفي صاحبك.. الخ" كما سبق في حديث سهل بن سعد، ثم زاد أحمد من طريق أبي عوانة في آخر الحديث "قال فكان الرجل أول من ابتلي به"، وهذا عين ما ذكره في قصة هلال، كما جاء في حديث ابن عباس عند مسلم، ((قتلتموه)) خطاب للمسلمين ((وإن تكلم)) بأنها زنت ((فلا عن)) أي أمر باللعان ((جعدًا)) بفتح فسكون، هو أن يكون شعره منقبضا غير منبسط.

والحديث أخرجه أيضا مسلم في اللعان، وأبوداود في الطلاق والبيهقي في الكبرى (٤٠٥/٧) وأحمد (٤٢١/١) وابن سعد (٣٦/٤) والطبري في جامع البيان (٨٤/١٨). عن إبراهيم، عن علقمة، عن عبدالله رضي الله عنه. إسناده صحيح.

٢٠٦٩ - ((أن رجلا)) هو عويمر، ((وانفضى من ولدها)) أي أنكر الرجل انتساب الولد إليه، ((ففرق)) من التفريق، وفيه أنه لا بد من تفريق الحاكم والزوج بعد اللعان، ولا يكفي اللعان في التفريق، ومن لا يقول به يرى أن معناه فأظهر أن اللعان مفرق بينهما (س). ((وألحق الولد بالمرأة)) في النسب والوراثة، فيرث ولد الملاعنة منها وترث منه، ولا وراثة بين الملاعن وبينه، وبه قال جمهور العلماء.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الطلاق، وفي الفرائض، ومسلم في اللعان، ومالك وأبوداود والترمذي والنسائي في المجتبى في الطلاق، وفي الكبرى (٣٧٦/٣) والبخاري (٢٥٧/٩) وابن حبان (١٢٢/١٠) والبيهقي (٤٠٢/٧) وابن الجارود (٢٥٤) والدارمي (١٥١/٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٠٤/٣) وأحمد (٧/٢) والشافعي في المسند (٤٧/٢). عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما. إسناده صحيح.

٢٠٧٠ - حدثنا علي بن سلمة النيسابورى . ثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد . ثنا أبى ، عن ابن إسحق . قال : ذكر طلحة بن نافع ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ؛ قال : تزوج رجل من الأنصار امرأة من بَلْعَجَلَانَ . فدخل بها . فبات عندها . فلما أصبح قال : ما وجدتُها عذراء . فرفع شأنها إلى النبى ﷺ . فدعا الجارية فسألها . فقالت : بلى . قد كنت عذراء . فأمر بهما فتلاعنا . وأعطاهما المهر .

٢٠٧١ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا حيوة بن شريح الحضرمى ، عن ضمرة بن ربيعة ، عن ابن عطاء ، عن أبيه ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛

٢٠٧٠ - ((بَلْعَجَلَانَ)) أصله من بنى عجلان ، اسم قبيلة ، ومقتضى الحديث أنه إذا قذف زوجته بالزنا السابق على الزواج فالحكم هو اللعان . ((وأعطاهما المهر)) قد انعقد الإجماع على أن المدخول بها تستحق بجميع المهر ، كذا فى الفتح (٤٥٦/٩) . وأما قبل الدخول فعند أبى حنيفة ومالك والشافعى لها نصف المهر ، كغير من المطلقات قبل الدخول ، واختلفت الروايات عن أحمد .

قال البوصيرى : هذا إسناد ضعيف لتدليس محمد بن إسحاق ، وهكذا رواه البزار فى مسنده عن محمد بن منصور الطوسى ، عن يعقوب بن إبراهيم ، فذكره بإسناده ومثته ، وقال : لا نعلمه إلا بهذا الإسناد ، وفى نسخة من الزوائد : زاد فى إسناده ضعف لتدليس محمد بن إسحاق ، وقد قال البزار : هذا الحديث لا يعرف إلا بهذا الإسناد ، رواه أبو يعلى الموصلى فى مسنده حدثنا زهير حدثنا يعقوب بن إبراهيم ، فذكره بإسناده ومثته .

والحديث أخرجه أيضا أحمد (٢٦١/١) . عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس رضى الله عنهما .
إسناده ضعيف .

٢٠٧١ - ((حَيَوَةَ بن شَرِيح)) بن يزيد ، أبو العباس ، الحمصى . وثقه ابن مَعِين ويعقوب بن شيبه وابن حبان . وقال الحافظ : ثقة ، من العاشرة .

((ضمرة بن ربيعة)) الفلسطينى ، أبى عبد الله ، أصله دمشقى . وثقه ابن مَعِين والنسائى . وقال أبو حاتم : صالح . وقال أحمد : رجل صالح ، صالح الحديث ، من الثقات المأمونين ، لم يكن بالشام رجل يشبهه ، وهو أحب إلينا من بقية . وقال ابن سعد : كان ثقة ، مأمونا ، خيرًا ، لم يكن هناك أفضل منه . وقال أبو سعيد بن يونس : كان فقيهم فى زمانه . وقال الحافظ : صدوق ، يهيم قليلاً ، من التاسعة .

أن النبي ﷺ قال : "أربع من النساء . لا ملاءنة بينهن : النصرانية تحت المسلم . واليهودية تحت المسلم . والحررة تحت المملوك . والمملوكة تحت الحر ."

(٢٨) باب الحرام

٢٠٧٢ - حدثنا الحسن بن قزعة . ثنا مسلمة بن علقمة . ثنا داود بن أبي هند ، عن عامر ، عن مسروق ، عن عائشة ؛ قالت : آلى رسول الله ﷺ من نسائه . وحرم

((أربع من النساء لا ملاءنة بينهن)) وبين أزواجهن ، كما في نسخة ، ولأبد من هذا التقدير ، وفي شرح الوقاية : فإن كان أى الزوج القاذف عبداً أو كافراً أو محدوداً في قذف حدّ ، أى ولا لعان ، وإن صلح هو شاهداً وهى أمة أو كافرة أو محدودة في قذف ، أو صبية أو مجنونة أو زانية فلا حدّ عليه ولا لعان ، كذا في إنجاح الحاجة .

قال البوصيرى : هذا إسناد ضعيف ، ابن عطاء اسمه عثمان بن عطاء متفق على تضعيفه ، رواه الدارقطنى فى سننه من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، ومن طريق الدارقطنى رواه البيهقى فى سننه ، ورواها الحاكم فى المستدرک عن طريق يحيى بن أبى أنيسة عن عمرو بن شعيب به ، ورواه البيهقى فى الكبرى عن الحاكم ، وقال البيهقى : يحيى بن أبى أنيسة متروك ، قلت : وله شاهد من حديث عبد الله بن عباس رواه ابن ماجه ، وابن عدى والبيهقى ، كما بينته فى زوائد البيهقى : فى إسناد عثمان بن عطاء متفق على تضعيفه .

والحديث أخرجه أيضا البيهقى فى الصغير (١٤٥/٣) وعلّى المتقى فى الكنز (٢٠٢/١٥) . عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رضى الله عنه . إسناده ضعيف .

٢٨ باب الحرام

٢٠٧٢ - ((الحسن بن قزعة)) الهاشمى مولا هم ، البصرى . قال أبو حاتم ويعقوب ابن شيبة : صدوق . وقال النسائى : لا بأس به ، وقال فى موضع آخر : صالح . وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال الحافظ : صدوق ، من العاشرة .

((آلى)) بمدّ الهمزة ، من الإيلاء ، ((رسول الله ﷺ)) والمراد أنه حلف من قربانهم شهراً ، وقد عزلهن ذلك الشهر ، ((حرّم)) من التحريم ، ظاهره أنه حرّمهن على نفسه ، لكن الثابت أنه حرّم مارية

فجعل الحلال حراما. وجعل في اليمين كفارة.

٢٠٧٣ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا وهب بن جرير. ثنا هشام الدستوائى، عن يحيى بن أبى كثير، عن يعلى بن حكيم، عن سعيد بن جبير؛ قال: قال ابن عباس: فى الحرام، يمين. وكان ابن عباس يقول: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾.

باليمين، ((فجعل الحلال)) له بالمباشرة، ((حرامًا)) على نفسه، وجاء فى الصحيحين أن الذى حرّمه رسول الله ﷺ على نفسه هو العسل، وقيل تحريم مارية، وروى ابن مردويه من طريق عائشة ما يفيد الجمع بين الرويتين، وهكذا الخلاف فى تفسير قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾، الآية. ومدة إيلائه ﷺ من نسائه شهر، كما ثبت فى صحيح البخارى، واختلف فى سبب إيلائه ﷺ، فقيل: سببه الحديث الذى أفشته حفصة كما فى صحيح البخارى من حديث ابن عباس. واختلف أيضا فى ذلك الذى أفشته. وقد وردت فى بيانه روايات مختلفة، وقد اختلف فى مقدار مدة الإيلاء، فذهب الجمهور إلى أنها أربعة أشهر فصاعدا، قالوا فإن حلف على أنقص منها لم يكن مؤلّيا، كذا فى الفيض (٢٨٩/٦)، ((وجعل)) أى أعطى وأدى، ((فى اليمين كفارة)) فضمير الجعل فى الموضوعين له ﷺ، ويمكن جعله له تعالى، ويمكن بناء الجعّلين للمفعول.

والحديث صحيح أخرجه أيضا الترمذى فى الطلاق. عن مسروق، عن عائشة رضى الله عنها.

٢٠٧٣ - ((فى الحرام)) أى فيما إذا حرّم الحلال على نفسه، والله أعلم. واختلف أهل العلم فىمن حرّم على نفسه شيئا، فإن كان الزوجة فقد اختلف فيه على أقوال، بلغها القرطبي إلى ثمانية عشر قولاً، وزاد غيره عليها، وفى مذهب مالك فيها تفاصيل يطول استيفؤها حكى عياض أربعة عشر مذهبا، ذكره النووى فى شرحه، قال القرطبي: قال بعض العلماء: سبب الاختلاف أنه لم يقع فى القرآن صريحا ولا فى سنة نصّ ظاهر صحيح يعتمد عليه فى حكم هذه المسألة، فتجادبها العلماء، فمن تمسك بالبراءة قال: لا يلزمه شيء، ومن قال: إنه يمين، اخذ بظاهر قوله تعالى: ﴿قَدْ فَرَضَ اللَّهُ لَكُمْ تَحِلَّةَ أَيْمَانِكُمْ﴾، بعد قوله ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾، ومن قال: تجب الكفارة، وليست بيمين، على أن معناه معنى اليمين، ف وقعت الكفارة على المعنى، ومن قال: يقع به طلبة رجعية حمل اللفظ على أقلّ وجوهه الظاهرة أقلّ ما تحرم به المرأة طلبة ما لم يرتجعها، ومن قال: بائنة فلا استمرار التحريم بها ما لم يحدّد العقد، ومن قال: ثلاثا، حمل اللفظ على منتهى وجوهه، ومن قال: ظهر نظر إلى معنى التحريم.

وقطع النظر عن الطلاق، فانحصر الأمر عنده في الظهار.

وقال في شرح المنتقى: ومن المطولين للبحث في هذه المسألة الحافظ ابن القيم فإنه تكلم عليها في "الهدى" كلاماً طويلاً، وذكره ثلاثة عشر مذهباً، أصولاً تفرّعت على عشرين مذهباً، وذكر في كتابه المعروف بـ "أعلام الموقعين" خمسة عشر مذهباً، انتهى. ثم ذكر ذلك على طريق الاختصار، وزاد عليه شيئاً، فإن شئت الاطلاع فراجع. منها: أن فيه كفارة ظهار. قال الشيخ ابن القيم: وهذا أقيس الأقوال، ثم رجّح الشوكاني المذهب الأول، وهو أن قول القائل لامرأته: "أنتِ عليّ حرام"، لغو باطل، لا يترتب عليه شيء، وهو رواية عن ابن عباس، وبه قال المسروق وأبومسلمة وعطاء والشعبي وداود وجميع أهل الظاهر وأكثر أصحاب الحديث، وهو أحد قولي المالكية، واختاره أصبغ بن الفرّج منهم، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا لِمَا تَصِفُ أَلْسِنَتُكُمُ الْكَذِبَ هَذَا حَلَالٌ وَهَذَا حَرَامٌ﴾، وبقوله جل وعلا: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾، وبسبب نزول هذه الآية وبالحدِيث الصحيح "من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد"، قال: وقد رجّح هذا المذهب جماعة من العلماء المتأخرين، قال وهذا المذهب هو الراجح عندي، إذا أراد تحريم العين، وأما إذا أراد به الطلاق فليس في الآية ما يدل على امتناع وقوعه به، وأما الآيتان فنحن نقول بموجبهما، فمن أراد تحريم زوجته لم تحرم، ومن أراد طلاقها بذلك اللفظ فليس في الآية ما يدل على اختصاص الطلاق بألفاظ مخصوصة، وعدم جوازه بما سواها، وليس في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا تَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ﴾، ما يقتضي بانحصار الفرقة في لفظ الطلاق، وقد ورد الإذن بما عداه من ألفاظ الفرقة، كقوله ﷺ لابنة الجون: "الحقى بأهلك". قال الشيخ ابن القيم: وقد أوقع الصحابة الطلاق "بأنت حرام"، و"أمرك بيدك"، و"اختارى" و"وهبتك لأهلك"، و"أنتِ خلية"، و"قد خلوت مني"، و"أنتِ بريّة"، و"قد أبرأتك"، و"أنتِ مبرأة"، و"حبلك على غاربك"، انتهى. وأيضاً قال تعالى: ﴿فَإِمْسَاكُ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَانٍ﴾، وظاهره أنه لو قال: سرحتك" لكفى في إفادة معنى الطلاق، وقد ذهب جمهور أهل العلم إلى جواز التجوّز لعلاقة مع قرينة في جميع الألفاظ، إلا ما خصّ، فما الدليل على امتناعه في باب الطلاق، كذا في السراج الوهاج (١/٥٥٤).

وقال الإمام النووي في شرح مسلم (١٠/٧٤): والجمهور على أنه إن قال "هذا الطعام حرام

(٢٩) باب خيار الأمة إذا أعتقت

٢٠٧٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا حفص بن غياث، عن الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود بن يزيد، عن عائشة؛ أنها أعتقت بريرة. فخيرها رسول الله ﷺ. وكان لها زوج حر.

على"، أو "هذا الماء، أو هذا الثوب، أو دخول البيت، أو كلام زيد"، وسائر ما يحرمه غير الزوجة والأمة يكون لغوا، لا شيء فيه، ولا يحرم عليه ذلك الشيء، فإذا تناوله فلا شيء عليه، وأم الولد كالأمة.

وقال الإمام الشوكاني في النيل (٢٢٩/٦): ظاهر الأدلة أنه لا يحرم عليه شيء من ذلك لأن الله لم يجعل إليه تحريما ولا تحليلا، فيكون التحريم الواقع منه لغوا، وقد ذهب إلى مثل هذا الشافعي، ورؤي عن أحمد أن عليه كفارة يمين، انتهى. قلت: والصواب الأول.

والحديث أخرجه أيضا البخاري ومسلم في الطلاق، والبيهقي (٣٥٠/٧) وأحمد (٢٢٥/١). عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس رضي الله عنهما. إسناده صحيح.

٢٩ - باب خيار الأمة إذا أعتقت

قال النووي في شرح مسلم (١٤١/١٠): أجمعت الأمة على أن الأمة إذا أعتقت كلها تحت زوجها، وهو عبد، كان لها الخيار في فسخ النكاح، فإن كان حُرًّا فلا خيار لها عند مالك والشافعي والجمهور. وقال أبو حنيفة: لها الخيار، واحتج برواية من روى أنه كان زوجها حُرًّا، وقد ذكرها مسلم من رواية شعبة ابن عبد الرحمن بن القاسم، لكن قال شعبة: ثم سألت عن زوجها. فقال: "لا أدري"، واحتج الجمهور بأنها قضية واحدة، والروايات المشهورة في صحيح مسلم وغيره أن زوجها كان عبدا، قال الحُفَاط: ورواية من روى أنه كان حُرًّا، غلط وشاذة مردودة، لمخالفتها المعروف في روايات الثقات.

٢٠٧٤ - ((وكان لها زوج حر)) استدل به من قال: إن زوج بريرة كان حُرًّا. قال البخاري في صحيحه: قول الأسود منقطع، ثم عائشة عمّة القاسم وخالة عروة فروايتهما عنها أولى من رواية أجنبي، يسمع من وراء حجاب، كذا في المنتقى.

وقال السندي: قولها "كان لها زوج حُرًّا". أي حين أعتقت. قيل: حديث عائشة قد اختلف فيه، كما سيحىء. وحديث ابن عثمان لا اختلاف فيه بأنه كان عبدا، فالأخذ به أحسن. وقيل كان في

الأصل عبدا. ثم أعتق. فلعلّ مَنْ قال عبدا، لم يطلع على إعتاقه فاعتمد على الأصل فقال عبدا، بخلاف مَنْ قال أنه معتق، فمعه زيادة علم، ولعلّ عائشة اطّلت على ذلك بعد الاختلاف في خبرها، فالتوفيق ممكن بهذا الوجه، فالأخذ به أحسن (س).

قد اختلف العلماء في ذلك فذهب الجمهور إلى ذلك، وذهب الكوفيون إلى إثبات الخيار لمن أعتقت، سواء كانت تحت حرّاً أو عبداً، وتمسكوا بحديث الباب، أعني فخيرها رسول الله ﷺ "وكان لها زوج حرّاً"، وقد اختلف فيه على راويه هل هو من قول الأسود أو رواه عن عائشة، أو هو قول غيره، قال إبراهيم بن أبي طالب أحد حفاظ الحديث ومِنْ أقران مسلم فيما أخرجه البيهقي عنه: يخالف الأسود الناس في زوج بريرة. وقال الإمام أحمد: إنما يصح أنه كان حرّاً، عن الأسود وحده، وما جاء عن غيره فليس بذلك، وصح عن ابن عباس وغيره أنه كان عبداً، ورواه علماء المدينة، وإذا روى علماء المدينة شيئاً وعملوا به فهو أصح شيء، وإذا أعتقت الأمة تحت الحر، فعتقها، المتفق على صحته، لا يفسخ بأمر مختلف فيه.

وحاول بعض الحنفية بترجيح رواية من قال حرّاً، على رواية من قال: "كان عبداً"، فقال: الرقّ تعقبه الجرية، بلا عكس، وهو كما قال، لكن محلّ طريق الجمع إذا تساوت الروايات في القوة، أما مع التفرّد في مقابلة الاجتماع فتكون الرواية المنفردة شاذة، والشاذّ مردود، ولهذا لم يعتبر الجمهور طريق الجمع بين الروايتين، مع قولهم إنه لا يصار إلى الترجيح مع إمكان الجمع، والذي يتحصل من كلام محققهم، وقد أكثر منه الشافعي ومن تبعه أن محلّ الجمع إذا لم يظهر الغلط في إحدى الروايتين، ومنهم من شرط التساوي في القوة.

وقال الإمام النووي في شرح مسلم (١٠/١٤١) يؤيد قول من قال: كان عبداً، قول عائشة: فأخبرت، وهي صاحبة القصة بأنه كان عبداً، فصح رجحان كونه عبداً قوة وكثرة وحفظاً، قال الحافظ في الفتح (٩/٤١١) بعد ذكر روايات عديدة من طريق إبراهيم عن الأسود عن عائشة وغيرها ما لفظه: فدلّت الروايات المفصلة التي قدمتها آنفاً على أنه مدرج من قول الأسود، أو من دونه، يعني قوله: وكان زوجها حرّاً فيكون من أمثلة ما أدرج في أول الخبر، وهو نادر، فإن الأكثر أن يكون في آخره ودونه أن يقع في وسطه، وعلى تقدير أن يكون موصولاً فيرجح رواية من قال: كان عبداً بالكثرة،

٢٠٧٥ - حدثنا محمد بن المثنى ومحمد بن خلاد الباهلي . قالوا : ثنا عبد الوهاب الثقفي . ثنا خالد الحذاء ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ؛ قال : كان زوج بريرة عبدا يقال له مغيث . كأنى أنظر إليه يطوف خلفها ويبكى . ودموعه تسيل على خده . فقال النبي ﷺ للعباس : "يا عباس ! ألا تعجب من حب مغيث بريرة ، ومن بغض بريرة مغيثا؟" فقال لها النبي ﷺ : "لو راجعته ،"

وأيضاً قال المرأ أعراف بحديثه ، فإن القاسم : ابن أحمى عائشة ، وعروة : ابن أختها ، وتابعهما غيرهما ، فروايتهما أولى من رواية الأسود ، فإنهما أقعد بعائشة ، وأعلم بحديثها ، والله أعلم . ويترجح أيضاً بأن عائشة كانت تذهب إلى أن الأمة إذا أعتقت تحت الحر لا خيار لها ، وهذا بخلاف ما روى العراقيون عنها ، فكان يلزم على أصل مذهبهم أن يأخذوا بقولها ، ويدعوا ما روى عنها ، لا سيما ، وقد اختلف عنها فيه .

تنبيه : اعلم أن روايات كون زوج بريرة عبداً ، لها ترجيحات عديدة على روايات كونه حرّاً ، ذكرت بعضها ، منها فيما تقدم ، والباقية المذكورة في فتح الباري والنيل ، والإمام ابن الهمام قد عكس القضية بوجوه عديدة كلها مخدوشة ، ولو لا مخافة طول الكلام لبينت ما فيها من الخدشات . والحديث أخرجه أيضاً البخاري وأبوداود والنسائي في الطلاق ، والترمذي في الرضاع ، والدارمي (١٦٩/٢) والطحاوي (٤٨/٢) والبيهقي في الكبرى (٢٢٣/٧) وفي الصغير (٦٧/٣) وأحمد (٤٢/٦) . عن إبراهيم ، عن الأسود ، عن عائشة رضی الله عنها . إسناده صحيح .

٢٠٧٥ - ((محمد بن خلاد)) بن كثير ، أبوبكر ، البصرى . وثقه مسدد . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، من العاشرة .

((كان زوج بريرة عبداً)) وعند الترمذي من طريق أيوب وقتادة عن عكرمة عن ابن عباس أن زوج بريرة كان عبداً أسود ، لبني المغيرة يوم أعتقت بريرة ، وهذا يرد قول من قال : كان عبداً قبل العتق ، حراً بعده ، ((يطوف)) أى يدور ، ((دموعه)) أى دموع وعبرات مغيث ، ((تسيل)) أى تجرى لفرط محبته ، ((على خده)) وفى رواية للبخاري : "على لحيته" ، ((ألا تعجب من حب مغيث)) إنه خلاف المعهود ، إذ المعهود أن المحبة تكون من الطرفين ، فالمحبة من الغاية من الطرف الآخر عجيب جداً ، ((لو راجعته)) الرواية بإثبات الياء لإشباع الكسرة ، و"لو" للتمنى ، أو الشرط محذوف الجزاء ، أى

فإنه أبو ولدك". قالت: يا رسول الله! تأمرني؟ قال: "إنما أشفع". قالت: لا حاجة لي فيه.
 ٢٠٧٦ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن أسامة بن زيد، عن القاسم بن محمد، عن عائشة؛
 قالت: مضى في بريرة ثلاث سنن: خيرت حين أعتقت. وكان زوجها مملوكا. وكانوا
 يتصدقون عليها فتهدى إلى النبي ﷺ فيقول: "هو عليها صدقة، وهو لنا هدية". وقال: "الولاء
 لمن أعتق".

لكان الأتوب، أو لكان أولى، وفيه معنى الأمر، كذا في المرقاة، ((فإنه أبو ولدك)) وظاهر أنه كان له
 منها ولد، ((تأمرني؟)) بحذف الاستفهام، أي أ تأمرني بمراجعته وجوباً؟ ((إنما أشفع)) أي أمرِك
 استحباباً، ((لا حاجة)) أي لا غرض ولا صلاح، ((لي فيه)) أي في مراجعته، وفيه إيحاء إلى عذرها في
 عدم قبول شفاعته ﷺ حيث قال تعالى: ﴿وَبَعُولَتُهُنَّ أَحَقُّ بِرَدِّهِنَّ فِي ذَلِكَ إِنْ أَرَادُوا إِصْلَاحًا﴾، وفيه
 دلالة على أن بريرة فرقت بين أمر النبي ﷺ وشفاعته، وعلمت أنه للوجوب دونها.

والحديث أخرجه أيضا البخاري والترمذي والنسائي في الطلاق، والدارمي (٨٥/٢) والبيهقي في
 الكبرى (٣٤٥/٧) وفي الصغير (٦٧/٣) وابن الجارود (٢٤٧) والطحاوي (٨٢/٣) وأحمد (٢١٥/١) من
 طرق عن عكرمة عن ابن عباس. إسناده صحيح وقال الترمذي: حديث صحيح. وقد رواه عن عكرمة
 جماعة، منهم قتادة وأيوب السختياني وخالد الحذاء .

٢٠٧٦ - ((وهو لنا هدية)) فبين أن العين الواحدة تختلف حكماً باختلاف جهات الملك. قال النووي:
 فيه دليل على أنه إذا تغير الصفة تغير حكمها، فيجوز للغني شراؤها من الفقير وأكلها إذا أهداها إليه،
 وللهاشمي ولغيره ممن لا تجل له الزكاة ابتداء، ((وقال)) فيها، ((الولاء لمن أعتق)) قال الإمام النووي
 في شرح مسلم (١٤٠/١٠): قد أجمع المسلمون على ثبوت الولاء لمن أعتق عبده أو أمته عن نفسه،
 وأنه يرث به، وأما العتيق فلا يرث سيده عند الجماهير، وقال جماعة من التابعين: يرثه، كعكسه، وفي
 هذا الحديث دليل على أنه لا ولاء لمن أسلم على يديه، ولا لملتقط اللقيط، ولا لمن حالف إنسانا على
 المناصرة، وبهذا كله قال مالك والأوزاعي والثوري والشافعي وأحمد وداود، وجماهير العلماء قالوا: إذا
 لم يكن لأحد من هؤلاء المذكورين وارث، فماله لبيت المال، وقال ربيعة والليث وأبو حنيفة وأصحابه:
 من أسلم على يديه رجل فولأؤه له، وقال إسحاق بن راهويه: يثبت الملتقط الولاء على اللقيط. وقال
 أبو حنيفة: يثبت الولاء بالحلف، ويتوارثان به، ودليل الجمهور حديث إنما الولاء لمن أعتق.

- ٢٠٧٧ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة؛ قالت: أمرت بريرة أن تعتد بثلاث حيض.
- ٢٠٧٨ - حدثنا إسماعيل بن توبة. ثنا عباد بن العوام، عن يحيى بن أبي إسحق، عن عبدالرحمن بن أذينة، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ خير بريرة.

(٣٠) باب في طلاق الأمة وعدتها

- ٢٠٧٩ - حدثنا محمد بن طريف وإبراهيم بن سعيد الجوهري. قالوا: ثنا عمر بن شبيب المسلمي، عن عبد الله بن عيسى، عن عطية، عن ابن عمر؛ قال:

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخاري والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في الطلاق، ومسلم في الزكاة وفي العتق، والبخاري (١٠٦/٦) وابن الجارود (٣٢٦) وابن حبان (٩٠/١٠) وأحمد (١٦١/٢) والخطيب في تاريخه (٣٢/٣) من طرق عن القاسم بن محمد، عن عائشة رضی الله عنها بألفاظ متنوعة. إسناده صحيح.

- ٢٠٧٧ - ((أمرت)) على بناء المفعول، ((أن تعتد بثلاث حيض)) لأنها بعد العتق صارت حرة، وعدة الحرة ثلاث حيض كوامل.

قال البوصيري: هذا إسناده صحيح، رجاله موثقون، رواه اللباز في مسنده عن حميد بن الربيع عن سعيد بن زيد، عن أبي معشر عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة به. وقال: لا نعلم رواه هكذا إلا أبو معشر. والحديث أخرجه أيضا بمعناه ابن الأثير في أسد الغابة (٤١٠/٥) عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضی الله عنها. إسناده صحيح.

- ٢٠٧٨ - ((عبدالرحمن بن أذينة)) بنون، مصغرا، العبدى، الكوفى، قاضى البصرة. قال الحافظ: ثقة، من الثالثة، وهم من ذكره فى الصحابة.

وقد تقدم شرحه فى أول حديث الباب.

والحديث أخرجه أيضا المزي فى تهذيب الكمال (٥١١/١٦). إسناده صحيح.

٣٠ - باب فى طلاق الأمة وعدتها

- ٢٠٧٩ - ((عمر بن شبيب)) الكوفى. قال ابن معين: ليس بثقة. وقال أبو زرعة: لين الحديث، وقال فى

قال رسول الله ﷺ: "طلاق الأمة اثنتان وعدتها حيضتان".

موضع آخر: واهى الحديث. وقال أبو حاتم: شيخ، يكتب حديثه، ولا يحتج به. وقال النسائي: ليس بالقوى. وقال ابن حبان: كان شيخا، صدوقا، ولكنه كان يخطئ كثيرا حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد على قلة روايته. وقال الحافظ: ضعيف، من صغار الثامنة.

((طلاق الأمة اثنتان .. الخ)) وهو يدل على أن الطلاق والعدة باعتبار المرأة، وعليه أبو حنيفة رحمه الله، خلا الأئمة الثلاثة، كذلك يدل على القرء المعتبر في العدة بمعنى الحيض، كما يقول أبو حنيفة، لا الطهر (س).

وقال القارى فى المرقاة (٦/٤٣١): ظاهر الحديث على أن العبرة بالمرأة، وأن لا عبرة بحرية الزوجة، وكونه عبدا، كما هو مذهبننا، ودل على أن العدة بالحيض دون الأظهار، وقال: المظهر بهذا الحديث قال أبو حنيفة: الطلاق يتعلق بالمرأة، فإن كانت أمة يكون طلاقها اثنين، سواء كان زوجها حراً أو عبداً، وقال الشافعى ومالك وأحمد: الطلاق يتعلق بالرجل، فطلاق العبد اثنان، وطلاق الحر ثلاث، ولا نظر للزوجة، وعدة الأمة على نصف عدة الحرّة فيما له نصف، فعدة الحرّة ثلاث حيض، وعدة الأمة حيضتان لأنه لا نصف للحيض وإن كانت تعدد بالأشهر، فعدة الأمة شهر ونصف، وعدة الحرّة ثلاثة أشهر.

وقال الخطابى فى المعالم (٣/٢٠٧): اختلف العلماء فى هذا، فقالت طائفة: الطلاق بالرجال، والعدة بالنساء، روى ذلك عن ابن عمر وزيد بن ثابت وابن عباس، وإليه ذهب عطاء بن أبى رباح، وهو قول مالك والشافعى وأحمد وإسحاق ثم ذكر الخطابى مذهب أبى حنيفة. ثم قال: والحديث يعنى حديث الباب (من أبى داود) حجة لأهل العراق، ولكن أهل الحديث ضعّفوه، ومنهم من تأوله على أن يكون الزوج عبدا. واستدل من قال: إن الطلاق بالرجال بحديث ابن مسعود "الطلاق بالرجال والعدة بالنساء"، رواه الدارقطنى والبيهقى، ورواه أيضا عن ابن عباس نحوه، وروى أحمد من حديث عليّ نحوه، وأجيب بأن كل واحد من هذه الروايات موقوفة، واستدلوا بما رواه مالك فى الموطأ عن سليمان بن يسار أن نفيعا مكاتبا كان لأم سلمة زوج النبي ﷺ وعبدا، كانت تحته امرأة حرة فطلقها اثنين، ثم أراد أن يراجعها، فأمره أزواج النبي ﷺ أن يأتي عثمان بن عفان فيسأله عن ذلك، فلقية عند الدّرج أخذاً بيد زيد بن ثابت، فسألها، فابتدراه جميعا، فقال: "حرمت عليك،

٢٠٨٠ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا أبو عاصم. ثنا ابن جريج، عن مظاهر بن أسلم، عن القاسم، عن عائشة، عن النبي ﷺ، قال: "طلاق الأمة تطليقتان. وقرؤها حيضتان".
قال أبو عاصم: فذكرته لمظاهر. فقلت: حدثني كما حدثت ابن جريج. فأخبرني عن القاسم، عن عائشة، عن النبي ﷺ، قال: "طلاق الأمة تطليقتان، وقرؤها حيضتان".

حرمت عليك"، وهذا أيضا موقوف، وبما رواه مالك أيضا، عن نافع أن عبدالله بن عمر كان يقول: "إذا طلق العبد امرأة تطليقتين فقد حرمت عليه حتى تنكح زوجا غيره، حرة كانت أو أمة، وعدة الحرة ثلاث حيض، وعدة الأمة حيضتان"، وهذا أيضا موقوف.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف عطية بن سعيد العوفي وعمر بن شبيب الكوفي، رواه البيهقي في سننه الكبرى من طريق سعدان بن نصر، عن عمر بن شبيب به مرفوعا، وقال: الصحيح أنه موقوف على ابن عمر، رواه مالك في الموطأ موقوفا على ابن عمر، وكذا رواه الدارقطني في سننه من طريق عبيدالله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر به، ومن طريق الدارقطني وغيره رواه البيهقي في سننه الكبرى وله شاهد من حديث عائشة رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه.

والحديث أخرجه أيضا المزي في التهذيب (٣٩٤/٢١) وعلى المتقى في الكنز (٦٦٠/٩). إسناده ضعيف.

٢٠٨٠ - ((مظاهر بن أسلم)) المخزومي، المدني. ضعفه النسائي. وقال ابن معين: ليس بشيء، مع أنه رجل لا يعرف. وقال أبو حاتم: منكر الحديث، ضعيف الحديث. وقال الحافظ: ضعيف، من السادسة. ((قال أبو عاصم)) يعني أن محمد بن بشار بعد أن سمع الحديث من أبي عاصم عن ابن جريج: اجتمع مع "مظاهر"، فطلب منه التحديث، وبذلك تجاوز شيخه وشيخه، وهذا نفيس في علو السند.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي في الطلاق، والبخاري في تاريخه الصغير (١٧٨) والدارقطني (٣٩/٤) والحاكم (٢٠٥/٢) والدارمي (١٧٠/٢) والبيهقي (٤٢٦/٧) وعلى المتقى في الكنز (٦٦٠/٩) وابن الجوزي في العِلل (١٥٧/٢) وقال أبو داود: "وهو حديث مجهول"، وقال الترمذي: لا نعرفه مرفوعا، إلا من حديث مظاهر ولا نعرف له غير هذا الحديث.

قلت: معنى كلامه أنه رجل مجهول، وأما الحاكم فقال عقبه "مظاهر بن أسلم شيخ، من أهل البصرة، لم يذكره أحد من متقدمي مشائخنا بجرح، فإذا الحديث صحيح، ووافقه الذهبي، وذاك من

(٣١) باب طلاق العبد

٢٠٨١ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا يحيى بن عبدالله بن بكير. ثنا ابن لهيعة، عن موسى بن أيوب الغافقي، عن عكرمة، عن ابن عباس؛ قال: أتى النبي ﷺ رجل، فقال: يا رسول الله! إن سيدى زوجنى أمته، وهو يريد أن يفرق بينى وبينها، قال، فصعد رسول الله ﷺ المنبر فقال: "يا أيها الناس! ما بال أحدكم يزوج عبده أمته ثم يريد أن يفرق بينهما؟ إنما الطلاق لمن أخذ بالساق".

عجائبه، فإنه قد أورد مظاهراً هذا فى كتابه الضعفاء وقال: قال ابن معين: ليس بشيء، وقد روى الدارقطنى بإسناد صحيح عن أبى عاصم قال: "ليس بالبصرة حديث أنكروا من حديث مظاهر هذا"، وعن أبى بكر النيسابورى قال: الصحيح عن القاسم خلاف هذا، ثم روى بإسنادين، أحدهما حسن عن زيد بن أسلم قال: سئل القاسم عن عدة الأمة؟ فقال: "الناس يقولون: حيضتان"، وإنا لا نعلم ذلك. أو قال: لا نجد ذلك فى كتاب الله ولا فى سنة رسول الله ﷺ، ولكن عمل به المسلمون.

قلت: فهذا دليل على أن الحديث لا علم عند القاسم به، وقد رواه عنه مظاهر، فهو دليل أيضاً على أنه قد وهم به عليه، ولهذا قال الخطابى عقبه: إن أهل الحديث يضعفونه، كذا فى إرواء الغليل (١٤٩/٧).

٣١ - باب طلاق العبد

٢٠٨١ - ((إنما الطلاق لمن أخذ بالساق)) أى الطلاق حق الزوج الذى له أن يأخذ بساق المرأة، لا حق المولى. قال فى إنجاح الحاجة: كناية عن الجماع، أى إنما يملك الطلاق من يملك الجماع، فليس للسيد جبر على عبده إذا أنكح أمته.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، لضعف ابن لهيعة، رواه الدارقطنى فى سننه من حديث ابن عباس أيضاً، لكن لم ينفرد به ابن لهيعة فقد رواه الحاكم من طريق بقية بن الوليد. قال حدثنى أبو الحجاج أنا المهدي عن موسى بن أيوب به. ورواه البيهقى عن الحاكم ثم رواه البيهقى من طريق موسى بن داود عن ابن لهيعة عن موسى بن أيوب عن عكرمة مرسلًا، لم يذكر ابن عباس، قال: وروى من أوجه أخر مرفوعًا به، وفيه ضعف.

(٣٢) باب من طلق أمة تطليقتين ثم اشتراها

٢٠٨٢ - حدثنا محمد بن عبد الملك بن زنجويه أبو بكر . ثنا عبد الرزاق . ثنا معمر ، عن يحيى بن أبي كثير ، عن عمر بن معتب ، عن أبي الحسن مولى بنى نوفل . قال : سئل ابن عباس عن عبد طلق امرأته تطليقتين ثم أعتقا . يتزوجها؟ قال : نعم . فقيل له : عن؟ قال : قضى بذلك رسول الله ﷺ . قال عبد الرزاق : قال عبد الله بن المبارك : لقد تحمل أبو الحسن هذا صخرة عظيمة على عنقه .

قلت : قال ابن القيم : إن حديث ابن عباس وإن كان في إسناده ما فيه ، فالقرآن يعضده ، وعليه عمل الناس ، كما في التعليق المغنى .

والحديث حسن أخرجه أيضا البيهقي فى الصغير (٢٦/٣) وعلى المتقى فى الكنز (٦٤١/٩) .

٣٢ باب من طلق أمة تطليقتين ثم اشتراها

٢٠٨٢ - ((عمر بن معتب)) ويقال : ابن أبي معتب ، المدنى . قال ابن المدينى : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : لا نعرفه . وقال النسائى : ليس بالقوى . وقال ابن عدى : لم يحضرنى له شيء فأذكره ، فهو قليل الحديث . وقال الحافظ : ضعيف ، من السادسة . ((أبى الحسن)) قال الحافظ : مقبول ، من الرابعة .

((ثم أعتقا)) على بناء المفعول ، أى العبد وامرأته ، ((قال : نعم)) ظاهره أن العبد إذا أعتق صار له ثلاث تطليقات ، فيمكن له الرجوع بعد طلقتين لبقاء الثالث الحاصل بالعتق . لكن العمل على خلافه . فيمكن أن يقال : إن هذا حين كانت الطلقات الثلاث واحدة ، كما رواه ابن عباس . فالطليقتان للعبد حينئذ كانتا واحدة أيضا . ولهذا قد تقرر أنه منسوخ الآن . فلا إشكال ، والله أعلم (س) . قال الخطابى فى المعالم (٢٠٦/٣) : لم يذهب إلى هذا أحد من العلماء فيما أعلم ، وفى إسناده مقال ، ومذهب عامة الفقهاء أن المملوكة إذا كانت تحت مملوك فطلقها تطليقتين أنها لا تصلح له إلا بعد زوج .

((لقد تحمل أبو الحسن هذا صخرة عظيمة على عنقه)) قال أبو داود : وأبو الحسن هذا روى عنه الزهرى وقال : وكان من الفقهاء . وقال : وأبو الحسن معروف ، وليس العمل على هذا الحديث . قلت : قد أشار ابن المبارك بنقالة هذا القول إلى أنه ليس بالعمل على هذا أيضا ، فإنه من قال باعتبار الطلاق

(٢٣) باب عدة أم الولد

٢٠٨٣ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن سعيد بن أبي عروبة، عن مَطَرِ الوراق، عن رجاء بن حيوة، عن قبيصة بن ذؤيب، عن عمرو بن العاص؛ قال: لا تفسدوا علينا سنة نبينا محمد ﷺ. عدة أم الولد أربعة أشهر وعشرا.

بالنساء، لا يقول بهذا، لأنها كانت وقت الطلاق رقيقة، ومن قال باعتبار الطلاق بالرجال، كالشافعي، لا يقول أيضا، لأنه كان وقت الطلاق رقيقا، فإن التطلّيقين وقعتا في حال رقتهما، فكمّل النصاب للغلظة، فلا تحل له حتى تنكح زوجا غيره، وإنما لم تقبل هذه الرواية لشذوذها، كذا في إنجاح الحاجة. والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي في الطلاق. إسناده ضعيف.

٢٣ - باب عدة أم الولد

٢٠٨٣ - ((مطر)) بن طهمان، أبي رجاء، السلمي مولاهم، الخراساني، سكن البصرة. قال ابن معين وأبوزرعة: صالح، وزاد أبوزرعة: روايته عن أنس مرسله، لم يسمع من أنس شيئا. وقال النسائي: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، كثير الخطأ، وحديثه عن عطاء ضعيف، من السادسة.

((لا تفسدوا علينا)) وفي رواية أبي داود "لا تَلْسُوا علينا"، ((سنة نبينا)) قال الخطابي في المعالم (٢٥٠/٣): يحتمل وجهين من التأويل، أحدهما: أن يكون أراد بذلك سنة يرويها عن رسول الله ﷺ نصًا وتوفيقًا، والوجه الآخر: أن يكون ذلك اجتهادا على معنى السنة في الحرائر، ولو كان معنى السنة التوقيف، لأشبهه أن يصرح به، وأيضا فإن التلبيس لا يقع في النصوص، إنما يكون غالبا في الرأي والاجتهاد، وقد تأوّل بعضهم على أنه إنما جاء في أم ولد بعينها، كأن أعتقها صاحبها ثم تزوّجها. و((عدة أم الولد)) من المولى، ((أربعة أشهر وعشرا)) نصب "عشرا" كما في الأصل على حكاية لفظ القرآن. فأَمّ الولد على هذا كالزوجة في عدة الموت، والحديث حكمه الرفع، لكن كثير من العلماء أخذوا به، والله أعلم (س).

والحديث صحيح أخرجه أيضا أبو داود في الطلاق، وابن حبان (١٣٧/١٠) وابن أبي شيبة (١٦٢/٥) والحاكم (٢٠٨/٢) والبيهقي (٤٤٧/٧) والدارقطني (٣٠٩/٣) وابن الجارود (٢٦٠) وأحمد

(٢٤) باب كراهية الزينة للمتوفى عنها زوجها

٢٠٨٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يزيد بن هارون. أنبأنا يحيى بن سعيد، عن حميد بن نافع؛ أنه سمع زينب ابنة أم سلمة تحدث أنها سمعت أم سلمة وأم حبيبة تذكran أن امرأة أتت النبي ﷺ فقالت: إن ابنة لها توفى عنها زوجها. فاشتكت عيناها. فهي تريد أن تكحلها. فقال رسول الله ﷺ: "قد كانت إحداكن ترمي بالبعرة عند رأس الحول."

(٢٠٣/٤) من عدة طرق عن رجاء بن حيوة عن قبيصة بن ذؤيب عن عمرو بن العاص رضى الله عنه.

٢٤ - باب كراهية الزينة للمتوفى عنها زوجها

٢٠٨٤ - ((حميد بن نافع)) الأنصارى، أبو أفلح، المدني، يقال له: حميد صغير. وثقه النسائي. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((فاشتكت عيناها)) بالرفع، أو النصب. وعلى الثانى فاعل اشتكت ضمير البنت. ((أن تكحلها)) بالتاء، أو النون، من باب منع ونصر، والضمير البارز على الابنة فى هذا الحديث، والحديث الآتى عن أم عطية "ولا تكحل"، دليل على تحريم الاكتمال على حادة سواء احتاجت إليه أم لا. وجاء فى الحديث الآخر فى الموطأ وغيره فى حديث أم سلمة "اجعليه بالليل وامسحيه بالنهار"، ووجه الجمع بين الأحاديث أنها إذا لم تحتج إليه لا يحل لها، وإن احتاجت لم يجز بالنهار ويجوز بالليل، مع أن الأولى تركه، فإن فعلته مسحته بالنهار، فحديث الإذن فيه لبيان أنه بالليل للحاجة غير حرام، وحديث النهى محمول على عدم الحاجة، وحديث التى اشتكت عيناها فنهاها محمول على أنه نهى تنزيه، وتأوله بعضهم على أنه لم يتحقق الخوف على عيناها، كذا قال النووى فى شرح مسلم (١٠/١١٤).

((ترمى بالبعرة)) - بفتح الباء، وسكون العين أو فتحها - ((عند رأس الحول)) أى فى أول السنة، قال

القاضى: كان من عاداتهم فى الجاهلية أن المرأة إذا توفى عنها زوجها دخلت بيتاً ضيقاً، وليست شرثاها ولم تمسّ طيباً، ولا شيئاً فيه زينة، حتى تمر بها سنة، ثم تؤتى بداية حمارٍ أو شاةٍ أو طير، فتكسر بها ما كانت فيه من العدة بأن تمسح بها قبلها، ثم تخرج من البيت، فتعطى بعة فترمى بها، وتنقطع بذلك عدتها، فأشار النبي ﷺ بذلك، أن ما شرع فى الإسلام المتوفى عنها زوجها من التريص أربعة أشهر وعشراً، فى مسكنها وترك التزيين والتطيب فى تلك المدة يسير فى جنب ما تكابذه فى الجاهلية.

وإنما هي : أربعة أشهر وعشرا .

(٣٥) باب هل تحد المرأة على غير زوجها

قال الحافظ في الفتح (٤٩٠/٩): اختلف في المراد برمي البعرة، فقيل: هو إشارة إلى أنها رمت العدة رمي البعرة، وقيل: إشارة إلى أن الفعل الذي فعلته من التريص والصبر على البلاء الذي كانت فيه كان عندها بمنزلة البعرة التي رمتها استحقاقا له وتعظيما لحق زوجها، وقيل: بل ترميها على سبيل التفاؤل بعدم عودها إلى مثل ذلك.

((وإنما هي)) العدة في الإسلام، ((أربعة أشهر وعشرا)) نصب الجزأين على حكاية لفظ القرآن. وقيل: برفع الأول على الأصل. وجاز رفعهما على الأصل، والله أعلم. والحديث أخرجه أيضا مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في الطلاق، والبيهقي في الكبرى (٤٣٧/٧) وفي الصغير (١٦٣/٣) وفي المعرفة (٤٥/٦) والدارمي (١٦٧/٢) وابن الجارود (٢٥٩) والطحاوي (٤٤/٢) وأحمد (٢٩١/٦) والطبراني في الكبير (٢٢٧/٢٣) والشافعي في المسند (٦١/٢) من طرق عن حميد بن نافع به. إسناده صحيح.

٣٥ - باب هل تحد المرأة على غير زوجها

والإحداد: ترك المرأة للزينة كلها من اللباس والطيب والحلى والكحل، وما تزين به النساء ما دُمّن في عدتهن، واختلف العلماء في الإحداد، أو واجب هو أم لا؟ فالجمهور من السلف والخلف على أنه واجب على الزوجة المتوفى عنها زوجها، مستدلين بما تقدم في الحديث عن أم سلمة في قصة التي اشتكت بنتها عينها أن النبي ﷺ منعها من الاكتحال.

والحكمة في وجوب الإحداد بقدر تلك المدة أنها تكمل حلقة الولد، وتنفخ فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوما، وهي زيادة على أربعة أشهر لنقصان الأهلة فجبر الكسر إلى العقد على طريق الاحتياط.

وقال النووي: الحكمة في وجوب الإحداد في عدة الوفاة، دون الطلاق، أن الزينة والطيب يدعوان إلى النكاح ويوقعان فيه، فنهيت عنه ليكون الامتناع من ذلك زاجرا عن النكاح، لكون الزوج ميتا، لا يمنع معتدته من النكاح ولا يراعيه ناكحها ولا يخاف منه، بخلاف المطلق الحي، فإنه بوجوده عن زاجر آخر، ولهذه العلة وجبت العدة على كل متوفى عنها، وإن لم تكن مدخولا بها بخلاف

٢٠٨٥ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، عن النبي ﷺ، قال: "لا يحل لامرأة أن تحد على ميت فوق ثلاث. إلا على زوج".

٢٠٨٦ - حدثنا هناد بن السرى. ثنا أبو الأحوص، عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن صفية بنت أبي عبيد، عن حفصة زوج النبي ﷺ؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تحد على ميت فوق ثلاث. إلا على زوج".

الطلاق، فاستظهر للميت بوجوب العدة، وجعلت أربعة أشهر وعشراً، لأن الأربعة فيها ينفخ الروح في الولدان، والعشر احتياطاً، وفي هذه المدة يتحرك الولد في البطن قال: وقالوا: ولم يؤكل ذلك إلى أمانة النساء، ويُحْتَلُّ بالأقراء كالطلاق، لما ذكرناه من الاحتياط للميت، قال: ولما كانت الصغيرة من الزوجات نادرة ألحقت بالغائب في حكم وجوب العدة والإحداد، والله أعلم، كذا في السراج الوهاج (١/٥٦٣).

٢٠٨٥ - ((لا يحل لامرأة أن تحد .. الخ)) من الإحداد، وهو المشهور، وقيل: من باب نصر، والإحداد: ترك الزينة على الميت. ((إلا على زوج)) فتحد عليه.

والحديث فيه دليل على أنه لا يجوز للمرأة أن تحد على ميت أكثر من ثلاث ليالٍ بأيامها، إلا على زوجها، ولا نعلم في ذلك خلافاً، قال الحافظ في الفتح (٩/٤٨٦): وأخذ من الحصر في قوله "إلا على زوج"، أنه لا يزداد على الثلاث في غير الزوج، أبا كان أو غيره، وأما ما أخرجه أبو داود في المراسيل من رواية عمرو بن شعيب: "أن النبي ﷺ رخص للمرأة أن تحد على أبيها سبعة أيام، وعلى من سواه ثلاثة أيام"، فلو صح لكان خصوص الأب يخرج من هذا العموم، لكنه مرسل أو معضل.

والحديث أخرجه أيضاً مسلم والنسائي في المجتبى وفي الكبرى (٣/٣٩٢) في الطلاق، والدارمي (٢/١٦٧) وابن أبي شيبة (٥/٢٧٩) والبيهقي (٧/٤٣٨) وابن جبان (١٠/١٣٩) وابن الجارود (٢٥٨) والطحاوي (٢/٤٤) وأحمد (٦/٣٧) عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله عنها، وإسناده صحيح.

٢٠٨٦ - ((صفية بنت أبي عبيد)) بن مسعود، الثقفية، زوج ابن عمر، قيل: لها إدراك، وأنكره الدارقطني، وقال المعلى: ثقة، فهي من الثانية.

((إلا على زوج)) قال النووي في شرح مسلم (١٠/١١٢): فيه دليل على وجوب الإحداد، على المعتدة من وفاة زوجها، وهو مُجَمَّع عليه في الحمل، وإن اختلفوا في تفصيله، فيجب على كل معتدة عن وفاة، سواء المدخول بها وغيرها، والصغيرة والكبيرة، والبكر والثيب، والحررة والأمة، والمسلمة

٢٠٨٧ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبدالله بن نمير، عن هشام بن حسان، عن حفصة، عن أم عطية؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: "لا تحدد على ميت فوق ثلاث، إلا امرأة تحدد على زوجها أربعة أشهر وعشرا. ولا تلبس ثوبا مصبوغا، إلا ثوب عصب. ولا تكتحل ولا تطيب إلا عند أدنى طهرها، بنبذة من قسط أو أظفار".

والكافرة، هذا مذهب الشافعي والجمهور، وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيين، وأبو ثور وبعض المالكية: لا يجب على الزوجة الكتابة، بل يختص بالمسلمة، لقوله ﷺ: "لا يحل لامرأة تؤمن بالله"، فخصه بالمؤمنة، ودليل الجمهور أن المؤمن هو الذي يستشهد خطاب الشارع وينتفع به وينقاد له، فلهذا قيد به. وقال أبو حنيفة أيضا: لا إحداد على الصغيرة ولا على الزوجة الأمة، وأجمعوا على أنه لا إحداد على أم الولد، ولا على الأمة إذا توفى عنها سيدها ولا على الزوجة الرجعية.

والحديث أخرجه أيضا مالك ومسلم والنسائي في المحتبى وفي الكبرى (٣/٣٨٤) في الطلاق، وابن حبان (١٠/١٣٨) والبيهقي (٧/٤٣٨) وابن أبي شيبة (٥/٢٨٠) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٣/٧٦) وأحمد (٦/١٨٤) والشافعي (٢/٦١) من طرق عن نافع، عن صفية بنت عبيد، عن صفية رضي الله عنها، بعضهم ذكروا فيه أربعة أشهر وعشرا. إسناده صحيح.

٢٠٨٧ - ((إلا امرأة)) الظاهر أنه بالرفع على أنه استثناء مفرغ، أى لا تحدد امرأة إلا الزوجة، ((إلا ثوب عصب)) - بفتح عين وسكون صاد مهملتين - هو برود يمنية يعصب غزلها، أى يربط، ثم يصبغ وينسج، فيبقى ما عصب أبيض لم يأخذه صبغ. يقال: "بردُ عصبٍ"، بالإضافة والتنوين. وقيل: "برود مخططة". قيل على الأول فيكون النهي للمعتدة عما صبغ بعد النسج. قلت: والأقرب أن النهي عما صبغ كله، فإن الإضافة إلى العصب تقتضى ذلك. فإن عمله منع الكل عن الصبغ، فتأمل (س). ((إلا عند أدنى طهرها)) أى عند أول طهرها، فالأدنى بمعنى الأول. وقال فى إنجاز الحاجة: أى عند أقرب أيام طهرها، فإنه عند طهرها يجوز لها استعمال القطن الممسك أو المطيب يجذب رطوبة الرحم، وهذا كالعلاج للنساء، فإنه بعد جذب الرطوبة يحصل التطهر كاملا. ((نبذة)) - بضم النون، وسكون الباء الموحدة، وذال معجمة - هو القليل من الشيء، والجمع أنباذ، ((قسط)) - بضم القاف وسكون السين - قال النووى: القسط والأظفار نوعان معروفان من البحور. رخص فيهما لإزالة الرائحة الكريهة، لا للتطيب. والمقصود من التطيب بهما أن يخلطا فى أجزاء من غيرهما، ثم تستحق فتصير طيبا.

(٣٦) باب الرجل يأمره أبوه بطلاق امرأته

٢٠٨٨ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا يحيى بن سعيد القطان، وعثمان بن عمر. قالوا: ثنا ابن أبي ذئب، عن خاله الحارث بن عبدالرحمن، عن حمزة بن عبدالله بن عمر، عن عبدالله بن عمر؛ قال: كانت تحتى امرأة. وكنت أحبها. وكان أبى يبغضها. فذكر ذلك عمر للنبي ﷺ. فأمرنى أن أطلقها. فطلقتها.

والحديث فيه دليل على أنه يجوز للمرأة أن تجدَّ على زوجها المتوفى عنها أربعة أشهر وعشر ليالٍ بأيامها، وأنه لا يجوز لغير الزوجة أن تجدَّ على ميت فوق ثلاث ليالٍ، وعلى أنه لا يجوز للمجدة أن تلبس ثوباً مصبوغاً للتزين به، كالمصبوغ بالزعفران والعصفر ونحو ذلك، وأنه يجوز لها أن تلبس ما لا يؤدى إلى الزينة، كالمعصوب الذى صبغ بعضه وترك بعضه الآخر، ويلحق به ما شاكله مما صبغ بالسواد وما ذهب صبغه، كذا فى تكملة المنهل (٤/٣٥٢).

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الطهارة ومسلم وأبوداود والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى (٣/٣٩٥) فى الطلاق، والدارمى (٢/١٦٧) والبيهقى (٧/٤٣٩) وابن أبى شيبة (٥/٢٨٠) وابن حبان (١٠/١٤٢) والبيهقى (٩/٣١٠) وابن الجارود (٢٥٨) والطحاوى (٢/٤٥) وأحمد (٥/٦٥) والطبرانى فى كبير (٢٥/٦٠) من طرق عن حفصة بنت سيرين عن أم عطية رضى الله عنها. إسناده صحيح.

٣٦ باب الرجل يأمره أبوه بطلاق امرأته

٢٠٨١ - ((الحارث بن عبدالرحمن)) القرشى، العامرى، خال ابن أبى ذئب. قال النسائى: ليس به بأس. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الخامسة.

((حمزة بن عبدالله بن عمر)) المدنى، شقيق سالم. قال العجلي: مدنى، تابعى، ثقة. وقال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((فأمرنى أن أطلقها فطلقتها)) فيه دليل صريح يقتضى أنه يجب على الرجل إذا أمره أبوه بطلاق زوجته أن يطلقها وإن كان يحبها، فليس ذلك عذر له فى الإمساك، ويلحق بالأب الأم، لأن النبي ﷺ قد بين أن لها من الحق على الولد ما يزيد على حق الأب، كما جاء فى حديث بهز بن حكيم عن أبيه عن جده، قال: قلت: يا رسول الله! من أبر؟ قال: أمك. قلت: ثم من؟ قال: أمك. قلت: ثم من؟ قال:

٢٠٨٩ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا محمد بن جعفر. ثنا شعبة، عن عطاء بن السائب، عن أبي عبد الرحمن؛ أن رجلا أمره أبوه أو أمه (شك شعبة) أن يطلق امرأته. فجعل عليه مائة محرر. فأتى أبا الدرداء. فإذا هو يصلى الضحى ويطلبها. وصلى ما بين الظهر والعصر. فسأله. فقال أبو الدرداء: أوف بنذرك، وبر والديك.
وقال أبو الدرداء: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "الوالد أوسط أبواب الجنة، فحافظ على والديك، أو اترك".

أمك. قلت: ثم من؟ قال: أباك. الحديث.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الأدب والترمذى والنسائى فى الطلاق، وابن حبان (١٦٩/٢) والبيهقى (٣٢٢/٧) والحاكم (١٩٧/٢) والطحاوى فى المشكل (١٥٩/٢) وأحمد (٢٠/٢) والطيالسى (١٨٢٢) عن حمزة بن عبدالله بن عمر عن عمر بن عمر رضى الله عنه. إسناده حسن وقال الترمذى: هذا حديث صحيح، وصححه الحاكم والذهبي.

٢٠٨٩ - ((فجعل عليه مائة محرر)) أى ذلك الرجل على نفسه تحرير مائة رقبة نذرا معلقا على طلاق امرأته، بحيث إن طلق امرأته لزمه إعتاق مائة رقبة، أو جعل ذلك كفارة لعصيان الوالد، ولكن لا يحتمله قول أبي الدرداء "أوف بنذرك"، وقوله يصلى الضحى ويطلبها، وصلى ما بين الظهر والعصر بيان لكثرة تعبد أبي الدرداء، ((أوسط أبواب الجنة)) أى خيرها والمراد انقضاء حقه بسبب الدخول من أوسط أبواب الجنة، والله أعلم.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى البر والصلة، وابن حبان (١٦٧/٢) والحاكم (١٥٢/٤) والبلغوى (١٠/١٣) وابن أبى شيبة (٥٤٠/٨) والطحاوى فى مشكل الآثار (١٥٨/٢) وأحمد (١٩٦/٥) والحميدى (١٩٤/١) والطيالسى (٩٨١) بعضهم من غير قصة الطلاق، إسناده صحيح. وبعضهم بقصة الطلاق، وسيأتى أيضا بقصة الطلاق فى الأدب برقم (٣٦٦٣).

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١١) كتاب الكفارات

(١) باب يمين رسول الله ﷺ التي كان يحلف بها

٢٠٩٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا محمد بن مُصعبٍ، عن الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، عن رفاعة الجهني؛ قال: كان النبي ﷺ إذا حلف قال: "والذي نفس محمد بيده".

٢٠٩١ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا عبد الملك بن محمد الصنعاني. ثنا الأوزاعي، عن يحيى بن أبي كثير، عن هلال بن أبي ميمونة، عن عطاء بن يسار، عن رفاعة بن عرابة الجهني؛ قال: كانت يمين رسول الله ﷺ، التي يحلف بها، أشهد عند الله "والذي نفسى بيده".

(١١) كتاب الكفارات

١ - باب يمين رسول الله ﷺ التي كان يحلف بها

٢٠٩٠ - ((إذا حلف)) أى أراد أن يحلف، وفيه أنه ينبغي للإنسان أن يلاحظ أنه يبره تعالى. وأنه تعالى قادر على التصرف فيه كيف شاء ، سيما عند الحلف باسمه تعالى ليردّ عليه ذلك عن الاجترار على المعاصي.

والحديث صحيح أخرجه أيضا أحمد (١٦/٤) والطبراني في الكبير (٤٣/٥) مطولا. عن عطاء بن يسار، عن رفاعة الجهني رضى الله عنه.

٢٠٩١ - ((كانت يمين رسول الله ﷺ)) المراد باليمين المحلوف به، فقوله ((التي يحلف بها)) صفة كاشفة، ((أشهد عند الله)) يحتمل أنه من اليمين، ويحتمل أنه من كلام الصحابي. ذكره تقريرا لصدقه فيما يقول. وهذا هو الموافق للرواية الأولى.

قال البوصيري: هذان الإسنادان ضعيفان لضعف محمد بن مصعب وعبد الملك بن محمد، لكن

٢٠٩٢ - حدثنا أبو إسحق الشافعي إبراهيم بن محمد بن العباس . ثنا عبد الله بن رجاء المكي ، عن عباد بن إسحق ، عن ابن شهاب ، عن سالم ، عن أبيه ؛ قال : كانت أكثر أيمان رسول الله ﷺ " لا ، ومصرف القلوب " .

٢٠٩٣ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . ثنا حماد بن خالد . ح وحدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب . ثنا معن بن عيسى ، جميعا عن محمد بن هلال ، عن أبيه ،

لم ينفردا به عن الأوزاعي ، كما رواه النسائي في عمل اليوم والليلة . عن إسحاق بن منصور عن المغيرة وعن هشام بن عمار ، عن يحيى بن حمزة ، وكلاهما عن الأوزاعي به .
والحديث صحيح لشواهده وللتخريج انظر ما قبله .

٢٠٩٢ - ((لا ومصرف القلوب)) وفي رواية للبخاري " لا ومقلب القلوب " ، كلمة " لا " إما زائدة لتأكيد القسم ، كما في قوله تعالى : " لا أقسم " ، أو لنفي ما تقدم من الكلام ، مثلا يقال له : هل الأمر كذا؟ فيقول : لا ومصرف القلوب (س) .

قال الحافظ في الفتح (٥٢٦/١١) : والمراد بتقلب القلوب تقلب أعراضها وأحوالها ، لا تقلب ذات القلوب ، وفي الحديث دلالة عن أن أعمال القلب من الإرادات والدواعي وسائر الأعراض بخلق الله تعالى ، وفيه جواز تسمية الله تعالى بما ثبت من صفاته على الوجه الذي يليق به ، وفي هذا الحديث حجة لمن أوجب الكفارة على من حلف بصفة من صفات الله فحنت ، ولا نزاع في أصل ذلك ، وإنما الخلاف في أي صفة تنعقد بها اليمين ، والتحقيق أنها مختصة بالتي لا يشاركه فيها غيره ، كمقلب القلب .
والحديث أخرجه أيضا البخاري في القدر ، والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في الأيمان والنور ، والبيهقي (٢٧/١٠) وابن جبان (١٧٥/١٠) والدارمي (١٨٧/٢) وأحمد (٢٥/٢) وأبو يعلى (٣٣٢/٩) والطبراني في الكبير (٢٩٦/١٢) وأبونعيم في الحلية (٣٨/٩) من طرق عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه رضي الله عنه . إسناده صحيح .

٢٠٩٣ - ((محمد بن هلال)) بن أبي هلال ، المدني ، مولى بني كعب . وثقه أحمد . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال أبو حاتم : صالح ، وأبوه ليس بمشهور . وذكره ابن جبان في الثقات . وقال الحافظ : صدوق ، من السادسة .

((عن أبيه)) هلال بن أبي هلال ، المذحجي ، ويقال : حليف بني مذحج . قال الحافظ : مقبول ، من الرابعة .

عن أبي هريرة؛ قال: كانت يمين رسول الله ﷺ "لا، وأستغفر الله".

(٢) باب النهي أن يحلف بغير الله

٢٠٩٤ - حدثنا محمد بن أبي عمر العدني. ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن أبيه، عن عمر؛ أن رسول الله ﷺ سمعه يحلف بأبيه. فقال رسول الله ﷺ: "إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم". قال عمر: فما حلفت بها ذاكرا ولا آثرا.

((لا وأستغفرُ الله)) أى أستغفر الله إن كان الأمر على خلاف ذلك، وذلك وإن لم يكن يمينا لكنه شابهه من حيث أنه أكد الكلام، فلذلك سَمَّاهُ يمينا، قاله البيضاوى.
وقال الطيبي: الوجه أن يقال: إن الواو فى قوله وأستغفر الله للعطف على محذوف، وهو أقسم بالله وكلمة "لا" الزائدة لتأكيد القسم، أو لردّ كلام سابق، ولذلك قيل: الاستغفار كان لما يجرى على لسانه من اليمين اللغو من غير قصد، وهو وإن كان مَعْفُوءاً عنه لكنه استغفَرَ ليكون دليلاً على أن الاحتراز عنه أولى، والله أعلم (س).

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى الأيمان والنذور. عن محمد بن هلال، عن أبيه، عن أبي هريرة رضى الله عنه. إسناده ضعيف واقتصر المصنف على ما ذكره وفى الحديث قصة.

٢ - باب النهي أن يحلف بغير الله

٢٠٩٤ - ((إن الله ينهاكم أن تحلفوا بأبائكم)) قال العلماء: السرّ فى النهي عن الحلف بغير الله أن الحلف بشيء يقتضى تعظيمه، والعظمة فى الحقيقة إنما هى لله وحده، وظاهر الحديث تخصيص الحلف بالله خاصة، لكن قد اتفق الفقهاء على أن اليمين تنعقد بالله وذاته وصفاته العلية، واختلفوا فى انعقادها ببعض الصفات، وكان المراد بقوله بالله الذات، لا خصوص اللفظ "الله"، وأما اليمين بغير ذلك فقد ثبت المنع فيها، هل المنع للتحريم قولان عند المالكية، كذا قال ابن دقيق العيد، والمشهور عندهم الكراهة، والخلاف أيضا عند الحنابلة، لكن المشهور عندهم التحريم، وبه جزم الظاهرية، وجمهور أصحابه على أنه للتنزيه، كذا فى الفتح (١١/٥٣١). ((فما حلفت بها)) أى بالآباء، أو بهذه اللفظة، وهى "وأبى". ((ذاكرا)) أى قائلا لها من نفسى. قال البغوى فى شرح السنة: لم يُرد به الذكّر الذى هو ضدّ النسيان، بل أراد به محدثًا من نفسى، متكلما به، ((ولا آثرا)) بلفظ اسم الفاعل، من

٢٠٩٥ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبد الأعلى ، عن هشام ، عن الحسن ، عن عبد الرحمن بن سمرة ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " لا تحلفوا بالطواغي ولا بأبائكم "

الأثر، أى راوياً عن غيرى. بأن أقول: قال فلان "وأبى"، أى ومتى ما حلفت بها ما أجزيت على لسانى الحلف بها. فيصبح التقسيم إلى القسمين. وإلا فالراوى عن الغير لا يسمى حالفا (س).
والحديث فيه دليل على أنه من حلف بغير الله وذاته وصفاته لم تنعقد يمينه، سواء كان المحلوف به يستحق التعظيم لمعنى غير العبادة، كالأنبياء والملائكة والعلماء والصلحاء والملوك والآباء والكعبة، أو كان لا يستحق التعظيم كالأحاديث، أو يستحق التحقير والإذلال كالشياطين والأصنام وسائر من عُد من دون الله. قال الإمام الطبرى: إن اليمين لا تنعقد إلا بالله، وإن من حلف بالكعبة أو آدم أو جبريل ونحو ذلك لم تنعقد يمينه، وكُرمه الاستغفار لإقدامه على ما ينهى عنه ولا كفارة فى ذلك. وقال ابن هُبيرة فى كتاب الإجماع: أجمعوا على أن اليمين منعقدة بالله وبجميع أسمائه الحسنى وبجميع صفات ذاته كعزته وجلاله وعلمه وقوته وقدرته، واستثنى أبو حنيفة: علم الله، فلم يره يميناً، وكذا حق الله. واتفقوا على أنه لا يحلف بمعظم غير الله، كالنبي، وانفرد أحمد فى رواية، فقال: تنعقد، انظر فتاوى شيخ الإسلام (٣٣٥/١).

والحديث أخرجه أيضاً مالك والبخارى ومسلم وأبوداؤد والترمذى والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى الأيمان والندور، وابن حبان (٢٠١/١٠) والبعوى (٣/١٠) والدارمى (١٨٥/٢) وابن أبى شيبة (١٧٩/٤) وابن الجارود (٣٠٨) والبيهقى فى الكبرى (٢٨/١٠) وفى المعرفة (٣٠٥/٧) وفى الصغير (٩٣/٩) وعبدالرزاق (٤٦٦/٨) والحاكم (٥٢/١) والطحاوى فى المشكل (٢٥٤/١) وأحمد (٨/٢) والطبرانى فى الكبير (٢٦/١) وأبو يعلى (٣١٤/٩) والحيمدى (٢٨٠/٢) والطيالسى (١٨١٤) وأبونعيم فى الحلية (١٦٠/٩) من طرق عن ابن عمر عن عمر رضى الله عنه. إسناده صحيح.

٢٠٩٥ - ((عبد الرحمن بن سمرة)) بن حبيب بن عبد شمس، العبشمى، أبى سعيد، صحابى، من مسلمة الفتح، يقال: كان اسمه عبد كلال، افتتح سجستان، ثم سكن البصرة، ومات بها سنة (٥٠) أو بعدها.
((لا تحلفوا بالطواغي)) جمع طاغية، وهى فاعلة له، وقيل الطاغية مصدر كالعافية، سُمى بها للمبالغة، ثم جُمع على طواغى.

٢٠٩٦ - عبدالرحمن بن إبراهيم الدمشقي. ثنا عمر بن عبدالواحد، عن الأوزاعي، عن الزهري، عن حميد، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: "من حلف، فقال في يمينه: باللات والعزى، فليقل: لا إله إلا الله".

قال النووي في شرح مسلم (١٠٨/١١) قال أهل اللغة والغريب: الطواغي على الأصنام، واحدها طاغية، ومنه هذه طاغية دوس، أى صنمهم ومعبودهم، سُمي باسم المصدر لطغيان الكفار بعبادته، لأنه سبب طغيانهم وكفرهم، وكل ما جاوز الحد فى تعظيم وغيره فقد طَغى، فالطغيان المجاوزة للحد، ومنه قوله تعالى: ﴿لَمَّا طَغَى الْمَاءُ﴾، أى جاوز الحد، وقيل: يجوز أن يكون المراد بالطواغي هنا مَنْ طَغَى من الكفار وجاوز القدر المعتاد فى الشر، وهم عظماءهم.

والحديث أخرجه أيضا مسلم والنسائي فى المحتبى وفى الكبرى فى الأيمان والنذور، والبيهقى (٢٩/١٠) وابن الجارود (٣٠٨) وأحمد (٦٢/٥) من طرق عن هشام، عن الحسن، عن عبدالرحمن بن سمرة رضى الله عنه. إسناده صحيح.

٢٠٩٦ - ((باللات والعزى)) فإن قيل: كيف يتصور من مسلم أن يحلف باللات أو بغيره من الأصنام؟ فالجواب أن القوم كانوا حديثى العهد بالشرك، وكانت أيمان الجاهلية جارية على ألسنتهم، فربما كانت ألسنتهم تنطلق بمثل هذه الأيمان من غير أن يتعمدوا ذلك باختيارهم، ويؤيده ما أخرجه النسائي عن سعد بن أبى وقاص قال: كنا نذكر بعض الأمر وأنا حديث عهد بالجاهلية فحلفت باللات والعزى، فقال لى أصحاب رسول الله ﷺ: "لبس ما قلت، إيت رسول الله ﷺ فأخبره، فإننا لا نراك إلا قد كفرت، فأتيته فأخبرته، فقال لى: قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له". ثلاث مرات، وتعوذ بالله من الشيطان ثلاث مرات، واتفل عن يسارك ثلاث مرات، ولا تعد له، كذا فى فتح البارى (٦١٢/٨). ((فليقل: لا إله إلا الله)) إنما أمره بذلك لأنه تعامل صورة تعظيم الأصنام حين حلف بها، وإن كفرته هو هذا القول، لا غير، قاله العيني. وقال القارى فى المرقاة (٥٨٠/٦): له معنيان، أحدهما أن يجرى على لسانه سهوا، جريا على المعتاد السابق للمؤمن المتجدد، فليقل: لا إله إلا الله، أى فليتب، كفارة لتلك الكلمات، فإن الحسنات يذهبن السيئات، فهذا توبة من الغفلة.

وثانيهما: أن يقصد تعظيم اللات والعزى، فليقل لا إله إلا الله، تجديدا لإيمانه، فهذا توبة

من المعصية.

٢٠٩٧ - حدثنا علي بن محمد والحسن بن عليّ الخلال. قالوا: ثنا يحيى بن آدم، عن إسرائيل، عن أبي إسحق، عن مصعب بن سعد، عن سعد؛ قال: حلفت باللات والعزى. فقال رسول الله ﷺ: "قل: لا إله إلا الله وحده لا شريك له. ثم انفتح عن يسارك ثلاثاً. وتعوذ، ولا تعد".

وقال الخطابي في المعالم (٤/٤٢): فيه دليل على أن الحالف باللات لا يلزمه كفارة اليمين، وإنما يلزمه الإنابة والاستغفار، وفي معناه إذا قال: "أنا يهودى أو نصرانى أو برىء من الإسلام إن فعلت كذا وكذا"، وهو قول مالك والشافعى وأبى عبيد. وقال النخعى وأبو حنيفة وأصحابه: إذا قال هو يهودى إن فعل كذا، فحنث كان عليه الكفارة. وكذلك قال الأوزاعى وسفيان الثورى، وقال أحمد وإسحاق بن راهويه نحو ذلك.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى التفسير، ومسلم وأبوداود والترمذى والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى الأيمان والندور، والبيهقى (٣٠/١٠) وابن الجارود (٣٠٨) وابن حبان (١٢/١٣) وأحمد (٣٠٩/٢) من طرق عن حميد عن أبى هريرة رضى الله عنه. إسناده صحيح.

٢٠٩٧ - ((قل: لا إله إلا الله)) استدراكا لما فاته من تعظيم الله تعالى فى محله، ونفيا لما تعاطى من تعظيم الأصنام صورة، وأما من قصد الحلف بالأصنام تعظيما لها فهو كافر، نعوذ بالله.

قال الإمام البغوى فى شرح السنة (١٠/١٠) فى الحديث دليل على أنه لا كفارة على من حلف بغير الإسلام، بل يأتى به، ويلزمه التوبة، لأنه جعل عقوبته فى دينه ولم يوجب فى ماله شيئا، وإنما أمره بكلمة التوحيد لأن اليمين إنما تكون بالمعبود، فإذا حلف باللات والعزى فقد ضاها الكفار فى ذلك، فأمر بأن يتداركه بكلمة التوحيد.

((ثم انفتح)) أى اتفل طردا للشيطان، والله أعلم.

والحديث أخرجه أيضا النسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى الأيمان والندور وفى عمل اليوم والليلة (٩٨٩) وابن حبان (٢٠٧/١٠) وابن أبى شيبة (٤/١٨٠) وأحمد (١/١٨٣) وأبو يعلى (٢/٧٤) من طرق عن مصعب بن سعد، عن سعد رضى الله عنه. إسناده صحيح.

(٣) باب من حلف بملة غير الإسلام

٢٠٩٨ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا ابن أبى عدى ، عن خالد الحذاء ، عن أبى قلابة ، عن ثابت بن الضحاك ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " من حلف بملة سوى الإسلام كاذبا معمدا ، فهو كما قال " .

٣ - باب من حلف بملة غير الإسلام

ظاهره أنه فى اليمين على الماضى ، إذ الكذب حال اليمين يظهر فيه ، ويمكن أن يقال كاذبًا حال مقدة ، أى مقدرًا كذبه فينطبق على اليمين فى المستقبل (س) .

٢٠٩٨ - ((ثابت بن الضحاك)) أبى يزيد ، الأنصارى ، الخزرجى ، كان رديف النبى ﷺ يوم الخندق ودليله إلى حمراء الأسد ، كان ممن بايع تحت الشجرة فى بيعة الرضوان وهو صغير ، ومات فى فتنه ابن الزبير رضى الله عنه .

((من حلف بملة)) - بكسر الميم وتشديد اللام - الدين والشريعة ، وهى نكرة فى سياق الشرط ، فتعم جميع الملل ، كاليهودية والنصرانية والدينية ، ونحوها ، ((كاذبًا معمدا)) فى حلفه ، ((فهو)) أى الحالف ، وهو جواب الشرط ، ((كما قال)) وقوله : " فهو " مبتدأ ، و " كما قال " ، فى موضع الخبر ، أى فهو كائن كما قال ، وظاهره أنه يكفر بذلك . قال الحافظ فى الفتح (٥٣٩/١١) : يحتمل أن يكون المراد بهذا الكلام التهديد والمبالغة فى الوعيد ، لا الحكم ، وكأنه قال : فهو مستحق مثل عذاب من اعتقد ما قال . ونظيره " من ترك الصلاة فقد كفر " ، أى استوجب عقوبة من كفر . وقال ابن المنذر : ليس على إطلاقه فى نسبتة إلى الكفر ، بل المراد أنه كاذب كذب المعظم لتلك الجهة . وقال : اختلف فى من قال : أكفر بالله ونحوه إن فعلت " . ثم قال : فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة وجمهور فقهاء الأمصار : لا كفارة عليه ، ولا يكون كافرا ، إلا إن أضمر ذلك بقلبه . وقال الأوزاعى والثورى والحنفية وأحمد وإسحاق : هو يمين ، وعليه الكفارة . قال ابن المنذر : والأول أصح ، لقوله ﷺ : من حلف باللات والعزى فليقل : " لا إله إلا الله " ، ولم يذكر كفارة ، زاد غيره . وكذا قال : من حلف بملة سوى الإسلام ، فهو كما قال . قال : فأراد التخليط فى ذلك ، حتى لا يجترئ أحد عليه .

وقال ابن دقيق العيد فى أحكام الأحكام (٩٨/٢) الحلف بالشىء حقيقة هو القسم به ، وإدخال بعض حروف القسم عليه كقوله : والله ، والرحمن ، وقد يطلق على التعليق بالشىء يمين ، كقولهم : من

٢٠٩٩ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا بقية، عن عبد الله بن محرر، عن قتادة،

حلف بالطلاق، فالمراد تعليق الطلاق، وأطلق عليه الحلف لمشابهته باليمين في اقتضاء الحنث، أو المنع، وإذا تقرر ذلك فيحتمل أن يكون المراد المعنى الثاني لقوله كاذبا، والكذب يدخل القضية الإخبارية التي يقع مقتضاها تارة ولا يقع أخرى، وهذا بخلاف قولنا: والله وما أشبهه. فليس الإخبار بها عن أمر خارجي، بل هي لإنشاء القسم، فتكون صورة الحلف هنا على وجهين، أحدهما أن تتعلق بالمستقبل كقوله: إن فعل كذا فهو يهودى. والثاني: تتعلق بالماضى كقوله: إن كان كاذبا فهو يهودى. وقد يتعلق بهذا من لم يرفه الكفارة، لكونه لم يذكر فيه كفارة بل جعل المرتب على كذبه، قوله: فهو كما قال. قال ولا يكفر في صورة الماضى إلا إن قصد التعظيم، وفيه خلاف الحنفية، لكونه تنجيذا معنى، فصار كما لو قال: هو يهودى، ومنهم من قال إذا كان لا يعلم أنه يمين لم يكفر، وإن كان يعلم أنه يكفر بالحنث به كفر، لكونه رضى بالكفر حيث أقدم على الفعل. وقال بعض الشافعية: ظاهر الحديث أنه يحكم عليه بالكفر إذا كان كاذبا والتحقيق التفصيل، فإن اعتقد تعظيم ما ذكر كفر، وإن قصد حقيقة التعليق فينظر، فإن كان أراد أن يكون متصفا بذلك كفر، لأن إرادة الكفر كفر، وإن أراد العبد عن ذلك لم يكفر، لكن هل يحرم عليه ذلك، أو يكره تنزيها، الثاني هو المشهور، كذا في النيل (٢٦٣/٨).

وقال السندى: قوله "فهو كما قال"، ظاهره أنه يصير كافرا بضعفه في دينه وخروجه عن الكمال فيه، والأقرب أن يقال ذلك إذا كان كذلك راضيا بالدخول في تلك الملة.

والحديث أخرجه أيضا البخارى في الجنائز ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى الأيمان والنذور، والبيهقى (٣٠/١٠) والدارمى (١٢/٢) وعبدالرزاق (٤٧٩/٨) وابن حبان (٢٠٨/١٠) والبعغوى (٨/١٠) وابن الجارود (٣٠٩) والطحاوى فى المشكل (٣٦١/١) وأحمد (٣٣/٤) والطيالسى (١٦٦) وأبو يعلى (١٠٤/٣) والطبرانى فى الكبير (٧٢/٢) وأبو نعيم فى الحلية (٣٥١/١) من طرق عن أبى قلابة، عن ثابت بن الضحاك. إسناده صحيح وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

٢٠٩٩ - ((عبد الله بن محرر)) الجزرى، القاضى. ضعفه ابن معين. وقال البخارى: منكر الحديث. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال عمرو بن على وأبو حاتم والدارقطنى: متروك الحديث. وقال إبراهيم بن يعقوب الجوزجاني: هالك. وقال النسائى: متروك الحديث وقال فى موضع آخر: ليس بثقة، ولا يكذب

عن أنس؛ قال: سمع النبي ﷺ رجلا يقول: أنا، إذا، ليهودي. فقال رسول الله ﷺ: "وجبت".
٢١٠٠ - حدثنا محمد بن إسماعيل بن سمرة. ثنا عمرو بن رافع البجلي. ثنا الفضل بن موسى،
عن الحسين بن واقد، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من قال: إني
بريء من الإسلام، فإن كان كاذبا فهو كما قال. وإن كان صادقا لم يعد إلى الإسلام سالما".

حديثه. وقال ابن حبان: كان من خيار عباد الله، إلا أنه كان يكذب ولا يعلم، ويقلب الأسانيد ولا يفهم.
وقال ابن عدي: رواياته عن من يروى عنه غير محفوظة. وقال الحافظ: متروك، من السابعة.

((وجبت)) هذه الكلمة، أي مقتضاها، أو اليهودية على ذلك التقدير.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، لتدليس بقية بن الوليد، وله شاهد من حديث ثابت بن
الضحاك، رواه الأئمة الستة، ورواه أبو داود والنسائي من حديث بريدة.

والحديث أخرجه أيضا المزي في التهذيب (٣٢/١٦). إسناده ضعيف.

٢١٠٠ - ((إني بريء من الإسلام)) لو فعلت كذا، أو لم أفعله، ((فإن كان كاذبا)) في حلفه ((فهو كما
قال)) فيه مبالغة تهديد وزجر مع التشديد عن ذلك القول.

قال الحافظ في الفتح (٥٣٨/١١) قال ابن المنذر: اختلف فيمن قال: أكفر بالله، ونحو ذلك إن
فعلت. ثم فعل. فقال ابن عباس وأبو هريرة وعطاء وقتادة وجمهور فقهاء الأمصار: لا كفارة عليه، ولا
يكون كافرا، إلا إن أضمر ذلك بقلبه. وقال الأوزاعي والثوري والحنفية وأحمد وإسحاق: هو يمين
وعليه الكفارة. قال ابن المنذر: والأول أصح، لقوله "من حلف باللات والعزى فليقل: لا إله إلا الله"،
ولم يذكر كفارة، زاد غيره: ولذا قال: "من حلف بملة غير الإسلام فهو كما قال"، فأراد التعليل في
ذلك حتى لا يحترى أحد عليه. قال الخطابي: فيه دليل على أن من حلف بالبراءة من الإسلام فإنه
يأثم، ولا تلزمه الكفارة، وذلك لأنه جعل عقوبتها في دينه ولم يجعل في ماله شيئا. وقد ذكرنا
اختلاف أهل العلم في الباب الأول، كذا في عون المعبود (٨٥/٩).

((وإن كان صادقا)) في حلفه، يعني مثلاً حلف "إن فعلت كذا فأنا بريء من الإسلام"، فلم
يفعل، فبرئ في يمينه، ((سالما)) لأن فيه نوع استخفاف بالإسلام، فيكون بنفس هذا الحلف آثما.

والحديث صحيح أخرجه أيضا أبو داود والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في الأيمان والنذور،
والبيهقي في الكبرى (٣٠/١٠) وفي الصغير (٩٤/٤) والحاكم (٢٩٨/٤) وأحمد (٣٣٥/٥). عن

(٤) باب من حلف له بالله فليرض

٢١٠١ - حدثنا محمد بن إسماعيل بن سمرة. ثنا أسباط بن محمد، عن محمد بن عجلان، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: سمع النبي ﷺ رجلا يحلف بأبيه. فقال: "لا تحلفوا بأبائكم. من حلف بالله فليصدق. ومن حلف له بالله فليرض. ومن لم يرض بالله، فليس من الله".

عبدالله بن بريدة، عن أبيه رضى الله عنه.

٤ - باب من حلف له بالله فليرض

٢١٠١ - ((فليصدق)) من الصدق، بصيغة المعروف من المجرد، أى ينبغى للحالف أن يحلف بالله صادقاً، لأن اليمين الغموس من أكبر الكبائر. ((ومن حلف له)) على بناء المفعول. أى حلف بالله لإرضائه، وهذا الحكم للمستحلف، كما أن الحكم السابق للحالف، فالغرض أن الحالف إذا حلف بالله يجب على المستحلف تصديقه، ولا يستحلفه لغير الله تعالى، كالطلاق والعتاق، وبغير ذات الله تعالى، كما هو شائع فى الجهلاء والسفهاء بأنهم يحلفون بالله تعالى فجاءة، ولا يحلفون بمعتقدهم من مشائخهم ومعبودتهم أصلاً، اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله. فالحاصل أن الحالف إذا بلغ فسقه بحيث استعظم غير الله تعالى على ذاته، فليس هو محلاً للصدق، لأن فسقه بلغ إلى حد الكفر، والمستحلف لا يستحلفه بغيره تعالى، لأنه لا عبرة بحلفه أصلاً، فإن الفاجر لا يتحاشى عن الحلف كاذباً بفحوره، فلا فائدة فى حلفه، ولذا أوعدّ النبي ﷺ المستحلف بقوله "من لم يرض بالله فليس من الله"، أى ليس من دين الله بشيء، وهل هذا محمول على أهل الإسلام، وأما تحليف الكفرة بأكل لحم البقرة فى حق كفره الهند فى قضاء الحقوق فقد جوزّه بعض الفقهاء لأنه لا يصلح أن يحكم عليه بقول الشارع "من حلف بالله فليصدق"، لأن المكلف بهذه الفروع أهل الإسلام، لا الكفار، والله أعلم بحقيقة الحال، كذا فى إنجاح الحاجة. ((فليس من الله)) أى من قربه فى شيء. والحاصل أن أهل القرب يصدقون الحالف فيما حلف عليه تعظيماً لله. ومن لا يصدق مع إمكان التصديق فليس منهم.

قال البوصيرى: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات.

والحديث صحيح أخرجه أيضاً على المتقى فى الكنز (١٦/٦٨٨).

٢١٠٢ - حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب. ثنا حاتم بن إسماعيل، عن أبي بكر بن يحيى بن النضر، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ أن النبي ﷺ قال: "رأى عيسى بن مريم رجلا يسرق. فقال: أسرقت؟ فقال: لا، والذي لا إله إلا هو. فقال عيسى: آمنت بالله، وكذبتُ بصرى".

(٥) باب اليمين حنث أو ندم

٢١٠٣ - حدثنا علي بن محمد. ثنا أبو معاوية، عن بشار بن كدام، عن محمد بن زيد، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إنما الحلف حنث أو ندم".

٢١٠٢ - ((آمنت بالله)) بأنه عظيم، ينبغى تصديق من حلف به. ((وكذبت بصرى)) فإن البصر قد يخطئ. فيمكن تصديق الحالف بتخطئته. فمقتضى تعظيمه تعالى أن يصدق الحالف به بتخطئة البصر (س). قال النووي في شرح مسلم (١٥/١٢١): قال القاضي ظاهر الكلام صدقتُ من حلف بالله تعالى، وكذبت ما ظهر لي من ظاهر سرقته، فلعله اخذ ما له فيه حق، أو بإذن صاحبه، أو لم يقصد الغصب والاستيلاء، أو ظهر له من مَدِّ يده أنه أخذ شيئاً، فلما حلف له أسقط ظنه ورجع عنه.

والحديث صحيح أخرجه أيضا البخارى فى أحاديث الأنبياء، ومسلم فى الفضائل، والنسائى فى آداب القضاة، وابن حبان (١٠/١٧٩) والبيهقى (١٠/١٥٧) وأحمد (٢/٣٨٣) من طرق عن أبى هريرة رضى الله عنه.

٥ - باب اليمين حنث أو ندم

٢١٠٣ - ((بشار بن كدام)) السلمى، الكوفى، قيل هو أخو مسعر، ورد ذلك الدارقطنى. ضعفه أبو زرعة. وقال الحافظ: ضعيف، من السادسة.

((محمد بن زيد)) بن عبدالله بن عمر، المدنى. وثقه أبو زرعة. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((إنما الحلف حنث)) بكسر، فسكون، أى ذنب يحتاج تكفيره إلى كفارة إن لم يأت المحلوف عليه، ولم يكفر. وقال ابن الأثير فى النهاية (١/٤٤٩): والحنث فى اليمين نقضها والنكث فيها، والمعنى أن الحالف إما أن يندم على ما حلف عليه، أو يحنث فتلزمه الكفارة. ((أو ندم)) بفتحين، أى غالباً إن أتى به أو كفر، وفيه أنه لا ينبغى الحلف لإفضائه إلى الإثم والندم. وقال فى إنجاح الحاجة: لا

(٦) باب الاستثناء في اليمين

٢١٠٤ - حدثنا العباس بن عبد العظيم العنبري. ثنا عبدالرزاق. أنبأنا معمر، عن ابن طائوس، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من حلف فقال: إن شاء الله، فله ثيابه".

يخلو الحلف غالبا عن الحنث أو الندامة، لأن الإنسان في حالة الغضب يسبق غالبا على الحلف على أمر ضروري من الأكل والشرب، أو تحريم حلال، وغيرهما، فإذا أصر على ذلك ولا يطيق تحمله ندم، وإن لم يصر ونقض الحلف أثم، فيما أن يتداركه بالكفارة فهو أيضا ندامة، لأنه صرف المال بلا غرض ديني أو دنيوي، وإنما ماله إزالة الإثم، ولو كان يحلف ما أثم لا يكفر، فيبقى تحريمه.

قال البوصيري: رواه ابن جبان في صحيحه عن الحسن، عن سفيان، عن علي بن الحسن الواسطي، عن أبي معاوية، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن أبي معاوية به. ورواه أبو يعلى الموصلي حدثنا شريح بن يونس حدثنا أبو معاوية فذكره. قال: وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة فذكره، ورواه الحاكم عن محمد بن يعقوب الأصم عن أحمد بن عبد الجبار عن أبي معاوية به، ورواه البيهقي في سننه من طريق مسلم بن ضادة عن أبي معاوية فذكره بإسناده ومثله سواء، وقال: بشار بن كدام أخو مسعر بن كدام، ثم رواه من طريق عاصم بن محمد بن زيد سمعت أبي يقول: قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: اليمين أثمه أو مندمة. قال البيهقي: قال البخاري: وحديث عمر رضي الله عنه أولى.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في تاريخه (١٢٩/٢) والطبراني في الصغير (١١٢) والقضاعي في مسند الشهاب (١٧٩/٢). عن محمد بن زيد، عن ابن عمر رضي الله عنهما. إسناده ضعيف.

٦ - باب الاستثناء في اليمين

٢١٠٤ - ((فله ثيابه)) الثنيا: كالدنيا، اسم بمعنى الاستثناء. أي أن الثنيا تنفعه حيث لا يحنث، أتى بالملحوف عليه أم لا، والله أعلم.

قال الإمام الشوكاني في النيل (٢٤٨/٨) فيه دليل على أن التقيد بمشية الله مانع من انعقاد، أو يحل انعقادها، وقد ذهب إلى ذلك الجمهور، وادعى عليه ابن العربي الإجماع. قال: أجمع المسلمون على أن قوله "إن شاء الله" يمنع انعقاد اليمين بشرط كونه متصلا. قال: ولو جاز منفصلا كما روى بعض السلف لم يحنث أحد قط في يمين ولم يحتج إلى الكفارة. قال: واحتلفوا في الاتصال، فقال

- ٢١٠٥ - حدثنا محمد بن زياد. ثنا عبدالوارث بن سعيد، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من حلف واستثنى، إن شاء رجع، وإن شاء ترك، غير حائث".
- ٢١٠٦ - حدثنا عبدالله بن محمد الزهري. ثنا سفیان بن عيينة، عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر رواية؛ قال: "من حلف واستثنى، فلن يحنك".

مالك والأوزاعي والشافعي والجمهور: هو أن يكون قوله "إن شاء الله"، متصلاً باليمين من غير سكوت بينهما، ولا يضر سكتة النفس، وعن طاؤوس والحسن وجماعة التابعين أن له الاستثناء ما لم يقم من مجلسه. وقال قتادة: ما لم يقم أو يتكلم. وقال عطاء: قدر حلبة ناقة. وقال سعيد بن جبیر: يصح بعد أربعة أشهر. وعن ابن عباس: له الاستثناء أبداً، ولا فرق بين الحلف بالله أو بالطلاق أو العتاق، إن التقييد بالمشية يمنع الانعقاد، وإلى ذلك ذهب الجمهور، وبعضهم فصل، واستثنى أحمد العتاق. قال: لحديث "إذا قال: أنت طالق إن شاء الله لم تطلق وإن قال لعبده: أنت حر إن شاء الله فإنه حر". وقد تفرد به حميد بن مالك، وهو مجهول، كما قال البيهقي.

والحديث أخرجه أيضاً الترمذي والنسائي في الأيمان والنذور، وابن جبان (١٨٤/١٠) وعبدالرزاق (٥١٧/٨) وأحمد (٣٠٩/٢) وأبو يعلى (١٢٠/١١) عن ابن طاؤس عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه، إسناده صحيح.

٢١٠٥ - قد مضى شرحه في الحديث السابق.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي في المحتبي وفي الكبرى في الأيمان والنذور، والبيهقي في الكبرى (٣٦٠/٧) وفي الأسماء والصفات (١٦٩) والدارمي (١٨٥/٢) وابن جبان (١٨٤/١٠) وابن الجارود (٣١٠) وأحمد (٦/٢) والحميدي (٣٠٣/٢) من طرق عن أيوب عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما. إسناده صحيح وقال الترمذي: حديث ابن عمر حديث حسن.

٢١٠٦ - والحديث مكرر الذي قبله.

والحديث أخرجه أيضاً الحاكم (٣٠٣/٤) عن سفیان بن عيينة عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما. إسناده صحيح. ولتمام التحريج انظر ما قبله

(٧) باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها

٢١٠٧ - حدثنا أحمد بن عبدة . أنبأنا حماد بن زيد . ثنا غيلان بن جرير ، عن أبي بردة ، عن أبيه أبي موسى ؛ قال : أتيت رسول الله ﷺ في رهط من الأشعرين نستحمه . فقال رسول الله ﷺ : "والله ما أحملكم وما عندي ما أحملكم عليه" . قال ، فلبثنا ما شاء الله . ثم أتى يابل . فأمر لنا بثلاثة إبل ذود غرّ الذرى . فلما انطلقنا قال بعضنا لبعض : أتينا رسول الله ﷺ نستحمه فحلف ألا يحملنا . ثم حملنا . ارجعوا بنا . فأتيناها ، فقلنا : يا رسول الله ! إنا أتيناك نستحمك فحلفت أن لا تحملنا . ثم حملتنا . فقال : "والله ! ما أنا حملتكم . بل الله حملكم..."

٧- باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها

٢١٠٧ - ((أتيت رسول الله ﷺ)) وذلك في غزوة تبوك ، كما جاء مصرّحاً في رواية مسلم ((نستحمه)) أى نطلب منه أن يحملنا على ناقة أو بعير . و"استحملت الإنسان" إذا طلبت منه شيئا تركه ، أو تحمل عليه متاعك ، كما في جامع الأصول لابن الأثير (١١/٦٧١) . ((وما عندي ما أحملكم عليه)) وفي الفتح وجاء نفر كلهم معسر يستحملونه ، لا يحبون التخلف عنه ، ((ثم أتى يابل)) وفي رواية البخارى : ابتاعهن من سعد . قال الحافظ : لم يتعين لى من هو سعد إلى الآن ، إلا أنه يهجنس فى خاطرى أنه سعد بن عبادة . ((فأمر لنا بثلاثة إبل ذود)) وفي رواية مسلم أنها كانت ستة أبعرة ، ولكنها لما كانت كل اثنتين منها مشدودة بعضها مع بعض ، فأطلق على كل زوج منها أنها ذود واحدة فصارت ذود ، ووقع فى رواية عند البخارى ذكره : "بخمس ذود" ، وذلك لا يتنافى كونها ستة ، لأن الأقل يدخل فى الأكثر .

وقال السندى فى حاشيته على صحيح مسلم : والأقرب أن مثل هذا للنسيان بعض الرواة بعض العدد ، والاعتماد فى مثله على أكثر العددين أو الأعداد ، والله أعلم .

((غرّ الذرى)) الذرى : جمع ذرورة ، وهى أعلى كل شىء . والمراد منها ههنا سنّام البعير ، والغرّ : جمع الأغرّ ، وهو الأبيض ، يعنى أن الذود كانت أسنمتها بيضاء . ووقع فى بعض روايات مسلم "بقع الذرى" بضم الباء ، وهو جمع أبقع ، وهو ما كان فيه بياض وسواد . ((والله ما أنا حملتكم ، بل الله حملكم)) هذا يحتمل معنيين : الأول أن يكون المراد منه نفى حثه ﷺ . وذلك لأنه عليه الصلاة

إني ، والله! إن شاء الله ، لا أحلف على يمينٍ فأرى غيرها خيرا منها إلا كفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير". أو قال: "أتيت الذي هو خير، وكفرت عن يميني".

والسلام إنما حلف على أنه لا يحملهم على بيعير مملوك له، ثم حملهم من بيت المال، وهو مال الله، فلم يقع الحنث من أجل ذلك. وعليه فيكرن قوله: "لا أحلف على يمين ثم أرى خيرا منها إلا كُفرت... الخ". فائدة مبتدأة لا علاقة لها بقصة الباب، فكأنه قال: إني لم أحنث بحملكم على هذه النوق، ولو كنت أحنث بذلك لما كان ذلك مانعا من حملكم عليها، لأنني إذا حلفت بشيء ثم رأيت ترك ما حلفت عليه خيرا منه لأحنثت نفسي وكفرت عن يميني، وهذا احتمال اختاره ابن المنير، وهو الأظهر من صنيع البخاري حيث ترجم عليه "اليمين فيما لا يملك".

والاحتمال الثاني: أنه ﷺ لم ينفِ كونه حائِثا بحملهم على النوق، وإنما أخبرهم بأن الذي فعله خير مما حلفَ عليه، وأنه إذا حلف فرأى خيرا من يمينه فعل الذي حلف أن لا يفعله وكفر عن يمينه، وأما قوله "ما أنا حملتكم ولكن الله حملكم عليه"، فلا علاقة له بمسألة الكفارة والحنث، وإنما أصدر كلامه به لنفي ما توهموه أن هذا الفعل وقع نسيانا، فأخبرهم بأنه لم يفعله ناسيا، وإنما فعله بأمر الله سبحانه، وراجع للتفصيل فتح الباري.

قال السندي: قوله "ما أنا حملتكم"، يريد أن المنة لله تعالى، لا لمخلوق من مخلوقاته، وهو الفاعل حقيقة، أو المراد أني حلفت نظرا إلى ظاهر الأسباب، وهذا جاء من الله تعالى على خلاف تلك الأسباب، وعلى كل تقدير فالجواب عن الحلف هو قوله "والله إني إن شاء الله لا أحلف على يمين.. الخ". والمراد باليمين المحلوف عليه.

((إلا كُفرت عن يميني وأتيت الذي هو خير)) هذا الحديث دليل على أن من حلف على معصية أو مكروه أو ما هو خلاف الأولى فإنه يجوز له أن يحنث في يمينه، بل يجب ذلك إذا كان الشيء المحلوف عليه معصية، وتحب عليه الكفارة، وهذا القدر متفق عليه بين سائر الفقهاء .

ثم اختلفوا: هل يجوز أن يكفر قبل أن يحنث؟ فقال أبو حنيفة: لا تجزئ الكفارة قبل الحنث، وإنما يجب عليه أن يحنث أولا، ثم يكفر بعد الحنث، وقول أشهب من المالكية وداود الظاهري، كما في فتح الباري. وقال الشافعي ومالك وأحمد: إن الكفارة تجزئ قبل الحنث، وهو قول ربيعة والأوزاعي والليث وابن سعد والثوري وابن المبارك وإسحاق وأبي عبيد وأبي خيثمة وسليمان وداود والحسن وابن

سيرين، غير أن الشافعي استثنى الصيام، فقال: إن الصيام لا تجزئ إلا بعد الحنث لأنها عبادة بدنية فلم يجز فعلها قبل وجوبها لغير مشقة، كالصلاة، كذا في المغنى لابن قدامة (٢٢٣/١١) وقد روى عن مالك أنه استثنى الصدقة والعق، فقال: إنهما لا تجزئان إلا بعد الحنث، حكاها الحافظ في الفتح (٦٠٩/١١).

وقال السندی: ولا دلالة في الروایتين على تقديم الكفارة على الحنث ولا على تأخيرها إذ الواو لا تدل على الترتيب، فلذلك جاءت الرواية بالوجهين، نعم، قد يقال: الأمر في الرواية الآتية لا دلالة فيه على وجوب تقديم الحنث، كما لا دلالة له على وجوب تقديم الكفارة، ومقتضى هذا الإطلاق أن الأمور به فعل المجموع كيفما اتفق، وهذا الإطلاق دليل على جواز الوجهين، فقول من أوجب تقديم الحنث مخالف لهذا الإطلاق فلا بد له من دليل يعارض هذا الإطلاق ويرجع إليه حتى يستقيم الأخذ به وترك هذا الإطلاق، والله أعلم بالصواب.

وقال في تعليقه على البخاري: فالأصل الجواز كيفما كان، مقدما على الحنث أو مؤخرا، ومن يدعى أحدهما فعليه البيان، انتهى. وإليه يلوح النسائي بتبويبه، ونحوه تبويب البخاري حيث قال: "باب الكفارة قبل الحنث وبعده".

وقال صاحب التعليقات السلفية: وهو قول أكثر أهل العلم، وبه قال مالك وأصحاب الرأي: لا تجزئ الكفارة قبل الحنث لأنه تكفير قبل وجود سببه، وهو الحنث، كذا ذكره ابن قدامة، ثم تعقبهم بأن السبب هو اليمين، بدليل قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ كَفَّارَةٌ أَيَّمَانِكُمْ﴾، وتسمية الكفارة. قال: وبهذا ينفصل عما ذكروه، فإن الحنث شرط، وليس بسبب، وتعجيل حق المال بعد وجود سببه، وقبل وجود شرطه، جائز بدليل تعجيل الزكاة بعد وجود النصاب قبل الحول، انتهى ملخصا من المغنى (٢٢٤/١١) وراجع الفتح (٦٠٩/١١).

والراجح عندي أن كلا الطريقتين تقديم الكفارة على الحنث، وتقديم الحنث على الكفارة جائزان، كما ذهب إليه البخاري والنسائي وغيرهما.

والحديث أخرجه أيضا البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في الأيمان والندور، والبيهقي (٣٢/١٠) وأحمد (٣٩٨/٤) والطيالسي (٦٨) عن أبي بردة عن أبيه أبي موسى رضي الله عنه. إسناده صحيح.

٢١٠٨ - حدثنا علي بن محمد وعبدالله بن عامر بن زرارة. قالوا: ثنا أبو بكر بن عياش، عن عبدالعزيز بن رفيع، عن تميم بن طرفة، عن عدى بن حاتم؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من حلف على يمين فرأى خيرا منها فليأت الذي هو خير وليكفر عن يمينه".

٢١٠٩ - حدثنا محمد بن أبي عمر العدني. ثنا سفيان بن عيينة. ثنا أبو الزعراء عمرو بن عمرو، عن عمه أبي الأحوص عوف بن مالك الجشمي، عن أبيه؛ قال: قلت: يا رسول الله! يأتيني ابن عمي فأحلف أن لا أعطيه ولا أصله. قال: "كفر عن يمينك".

(٨) باب من قال كفارتها تركها

٢١١٠ - حدثنا علي بن محمد. ثنا عبدالله بن نمير، عن حارثة بن أبي الرجال، عن عمرة، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: "من حلف في قطيعة رحم، أو فيما لا يصلح، فبره أن لا يتم على ذلك".

٢١٠٨ - ((عبدالعزیز بن رفیع)) مصغراً، هو الأسدي، أبو عبد الملك، المكي، نزيل الكوفة.

وقد تقدم شرح ألفاظ الحديث تحت الحديث السابق.

والحديث أخرجه أيضا مسلم والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في الأيمان والنذور، وابن حبان (١٨٦/١٠) والبيهقي (٣٢/١٠) والدارمي (١٨٦/٢) وأحمد (٢٥٦/٤) والطبراني في الكبير (٩٦/١٧) والطيالسي (١٣٨). عن تميم بن طرفة، عن عدى بن حاتم رضي الله عنه. إسناده صحيح.

٢١٠٩ - ((أبو الزعراء عمرو بن عمرو)) أو ابن عامر بن مالك بن نضلة، الجشمي، الكوفي. وثقه ابن معين وأحمد والعجلي والنسائي. وقال أبو حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: من السادسة. ((عن أبيه)) مالك بن نضلة، الجشمي، والد أبي الأحوص، صحابي، قليل الحديث.

وقد تقدم شرحه في أول حديث الباب.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في خلق أفعال العباد (١٦٧) والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في الأيمان والنذور وأحمد (١٣٦/٤) والحميدي (٣٩٠/٢). إسناده صحيح.

٨ - باب من قال: كفارتها تركها

٢١١٠ - ((فبره أن لا يتم على ذلك)) ظاهره أنه البر شرعاً. فلا حاجة معه إلى كفارة أخرى. كما في

٢١١١ - حدثنا عبدالله بن عبدالمؤمن الواسطي . ثنا عون بن عمارة . ثنا روح بن القاسم ، عن عبيدالله بن عمر ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ أن النبي ﷺ قال : " من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها فليتركها . فإن تركها كفارتها " .

صورة البرّ، لكن الأحاديث المشهورة تدل على وجوب الكفارة . فالحديث إن صح يحمل على أنه بمنزلة البرّ في كونه مطلوباً شرعاً ، فإن المطلوب في الحلف هو البرّ إلا في مثل هذا الحلف ، فإن المطلوب فيه الحنث . فصار الحنث فيه كالبرّ . فمن هذه الجهة قيل إنه البرّ ، وهذا لا ينافي وجوب الكفارة ، وهذا هو المراد في الحديث الآتي . إن صح أن يراد بالكفارة البرّ ، فليتأمل .

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف لضعف خازنة بن أبي الرجال ؛ متفق على تضعيفه .

والحديث صحيح أخرجه أيضا على المتقن في الكنز (١٦/٧٠٠) .

٢١١١ - ((عبدالله بن عبدالمؤمن)) بن عثمان ، الأرحبي ، الواسطي ، الطويل . وثقه الذهبي . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : مقبول ، من الحادية عشرة .

((عون بن عمارة)) القيسي ، أبو محمد ، البصري . ضعفه أبو داود . وقال البخاري : تعرف وتنكر . وقال أبو زرعة : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : أدركته ، ولم أكتب عنه ، وكان منكر الحديث ، ضعيف الحديث . وقال ابن عدي : ومع ضعفه يكتب حديثه . وقال الحافظ : ضعيف ، من التاسعة .

((فإن تركها كفارتها)) قال السندي : ظاهره أنه لا حاجة إلى الكفارة ، لكن المشهور بين العلماء الموجود في غالب الحديث هو الكفارة ، فيمكن أن يقال : في الكلام تقدير العبارة ، والتقدير " فيكفر " ، فإن تركها موجب كفارتها . وقال المحدث محمد إسحاق الدهلوي : " فإن تركها كفارتها " ، أي كفارة ارتكاب يمين على الشر . يعني إثم ارتكابها يرتفع عن تركها ، إما لزوم كفارة الحنث ، فهو أمر آخر لازم عليه ، كذا في عون المعبود (٣/٢٢٤) .

قال البوصيري : هذا إسناد فيه عون بن عمارة ، وهو متفق على ضعفه ، رواه ابن حبان في صحيحه من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عبدالله بن عمرو به ، وفيه مسلم بن خالد الزنجي ، وهو ضعيف ، لكن له شاهد في الصحيحين وغيرهما من حديث عبدالرحمن بن سمرة .

والحديث أخرجه أيضا النسائي في المحتبى وفي الكبرى في الأيمان والندور ، والبيهقي (٣٣/١٠) وأحمد (١٨٥/٢) والطيالسي (٢٢٩) فلفظه عند بعضهم " فليكفر عن يمينه ، وليأت الذي هو

(٩) باب كم يطعم في كفارة اليمين

٢١١٢ - حدثنا العباس بن يزيد . ثنا زياد بن عبدالله البكائي . ثنا عمر بن عبدالله بن يعلى الثقفى ، عن المنهال بن عمرو ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ؛ قال : كفر رسول الله ﷺ بصاع من تمر . وأمر الناس بذلك . فمن لم يجد فنصف صاع من بر .

(١٠) باب من أوسط ما تطعمون أهليكم

٢١١٣ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا عبدالرحمن بن مهدى . ثنا سفيان بن عيينة ، عن سليمان بن أبى المغيرة ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عباس ؛ قال : كان الرجل يقوت أهله قوتا فيه سعة . وكان الرجل يقوت أهله قوتا فيه شدة . فنزلت : ﴿ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ ﴾ .
خير " . إسناده صحيح .

٩ - باب كم يطعم في كفارة اليمين

٢١١٢ - ((عمر بن عبدالله بن يعلى)) بن مرة ، الثقفى ، الكوفى ، وقد ينسب إلى جده . قال البخارى : يتكلمون فيه . وقال ابن معين وأبو حاتم والنسائى وأحمد : ضعيف الحديث . وزاد أبو حاتم : منكر الحديث . وقال الدارقطنى : متروك . وقال الحافظ : ضعيف ، من الخامسة .
((كفّر)) من التكفير ، ((فمن لم يجد)) ظاهره أنه من كلام الصحابى . أو أنه من كلام رسول الله ﷺ بتقدير " وقال : فمن لم يجد . الخ " ، وعلى التقديرين ففيه إيناس لقول من قال فى صدقة الفطر إنها نصف صاع من بر ، واستدل بهذا الحديث أبو حنيفة ، لكن الحديث ضعيف .
قال البوصيرى : هذا إسناده فيه عمر بن عبدالله بن يعلى الثقفى وهو ضعيف .
والحديث أخرجه أيضا المزي فى تهذيب الكمال (٢١/٤٢٠) . إسناده ضعيف .

١٠ باب من أوسط ما تطعمون أهليكم

٢١١٣ - ((سليمان بن أبى المغيرة)) العبسى ، الكوفى ، أبى عبدالله . وثقه ابن معين وابن خلفون والعجلي . وقال أبو زرعة : شيخ . وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال الحافظ : صدوق ، من السادسة .
((يقوت أهله)) فى " الصحاح " : قَاتَ أَهْلَهُ ، يَقُوتُهُمْ ، قَوْتًا ، أى بفتح القاف ، وقياة ، والاسم

(١١) باب النهى أن يستلج الرجل فى يمينه ولا يكفر

٢١١٤ - حدثنا سفيان بن وكيع . ثنا محمد بن حميد المعمرى ، عن معمر ، عن همام ؛ قال :
سمعت أبا هريرة يقول : قال أبو القاسم رضي الله عنه : " إذا استلج أحدكم فى اليمين

القوت بالضم .

والحديث أخرجه أيضا القُرطبي (٢٧٦/٦) وابن كثير (٦٣٠/٢) والمِزى فى التهذيب (٧٥/١٢) .

إسناده صحيح .

١١ - باب النهى أن يستلج الرجل فى يمينه ولا يكفر

٢١١٤ - ((محمد بن حميد)) الشكرى ، أبو سفيان ، نزيل بغداد . وثقه ابن مَعين وأبو داود . وقال أبو حاتم : صالح

الحديث . وقال النسائى : ليس به بأس . وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، من التاسعة .

((همام)) بن منبه بن كامل ، الصنعانى ، أبى عتبة ، أخى وهب . وثقه ابن مَعين . وذكره ابن حبان فى

الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، من الرابعة .

((إذا استلج أحدكم فى اليمين)) وفى رواية البخارى ومسلم " والله لأن يلج أحدكم بيمينه فى

أهله " . قال السيوطى : بحيم مشددة ، وفى " النهاية " : وهو استفعال ، من اللجاج . ومعناه أن يحلف

على شىء . ويرى أن غيره خير منه . فيقيم على يمينه ولا يحنث ولا يكفر . فذلك آثم له . وقيل هو أن

يرى أنه صادق فيها ، مصيب ، فيلج فيها ولا يكفرها . وقد جاء فى بعض الطرق " إذا استلجج

أحدكم " . بإظهار الإدغام ، والله أعلم . وقال الشيخ الألبانى فى الصحيحة (٢٣١/٣) قوله " استلجج "

من اللجاج ، وهو تكرير اليمين وتوكيدها والإقامة عليها . يقول : فإذا كانت يمينه على لجاج وتأکید

وغير استثناء فعليه إثم عظيم ، وليس تُغنى الكفارة عنه من الإثم الذى أصابه ، وإنما الكفارة على الذى

على غير تأکید ولا لجاج ويندم فيفعل ويكفر .

وقال النووى : معنى الحديث أنه إذا حلف يميناً تتعلق بأهله ويتضررون بعدم حنثه ، ويكون

الحنث ليس بمعصية فينبغى له أن يحنث فيفعل ذلك الشىء ويكفر عن يمينه ، فإن قال : لا أحنث ، بل

الورع عن ارتكاب الحنث وخاف الإثم فيه فهو مخطف بهذا القول ، بل استمراره فى عدم الحنث

وإدامة الضرر على أهله أكثر إثمًا من الحنث .

فإنه أثم له عند الله من الكفارة التي أمر بها".

وحدثنا محمد بن يحيى . ثنا يحيى بن صالح الوحاظي . ثنا معاوية بن سلام، عن يحيى بن أبي كثير، عن عكرمة، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ، نحوه.

(١٢) باب إبرار المقسم

٢١١٥ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن علي بن صالح، عن أشعث بن أبي الشعثاء ، عن معاوية بن سويد بن مقرن،

وقال الحافظ في الفتح (٥٢١/١١): ويستنبط من معنى الحديث أن ذكر الأهل خرج مخرج الغالب، وإلا فالحكم يتناول غير الأهل، إذا وجدت العلة، والله أعلم.

((أثم)) بالمد، أى أشدّ إثماً، وربما يشكل عليه أنه يستلزم أن يكون الحنث إثماً أيضاً، ليكون اللجاج أثم منه مع الحنث، لا يجوز إلا فيما لم يكن معصية، وأجاب عنه الشراح بوجوه، فذكر النووى أن فيه مقابلة اللفظ على زعم الحالف وتوهمه، فإنه يتوهم أن عليه إثماً فى الحنث مع أنه لا إثم عليه فى الحقيقة. وقيل المراد أنه لو كان على سبيل الفرض فإن إثم اللجاج أعظم. واختار الطيبى وجهاً آخر، فقال: لا يبعد أن تخرج أفعل عن بابها، كقولهم: الصيف آخر من الشتاء". ويصير المعنى أن الإثم فى اللجاج فى بابة أبلغ من ثواب إعطاء الكفارة فى بابة"، كذا فى فتح البارى (٥١٩/١١).

والحديث صحيح أخرجه أيضاً البخارى ومسلم فى الأيمان والندور، والبيهقى (٣٢/١٠) وعبدالرزاق (٤٩٦/٨) والبقوى (١٦/١٠) والحاكم (٣٠٢/٤) وابن الجارود (٣١٠) من طريق معمر عن همام، عن أبى هريرة رضى الله عنه. وأما الطريق الثانى فقد أخرجه البخارى فى الأيمان والندور، وعبدالرزاق (٤٩٧/٨) والبيهقى (٣٣/١٠) والحاكم (٣٠١/٤) والطحاوى فى المشكل (٢٨٦/١) من طرق عن أبى هريرة رضى الله عنه.

١٢ - باب إبرار المقسم

٢١١٥ - ((على بن صالح)) بن صالح بن حَيّ، الهمداني، أبى محمد، الكوفى، أخى حسن. وثقه ابن مَعِين وأحمد والنسائى. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، عابد، من السابعة.

((معاوية بن سويد بن مُقرن)) المزنى، أبى سويد، الكوفى. وثقه ابن حبان. وقال العجلي: كوفى،

عن البراء بن عازب؛ قال: أمرنا رسول الله ﷺ بإبرار المقسم. ٢١١٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا محمد بن فضيل، عن يزيد بن أبي زياد، عن مجاهد، عن عبد الرحمن بن صفوان، أو عن صفوان بن عبد الرحمن القرشي؛ قال: لما كان يوم فتح مكة جاء بأبيه. فقال: يا رسول الله! اجعل لأبي نصيباً من الهجرة. فقال: "إنه لا هجرة". فانطلق فدخل على العباس فقال: قد عرفتي؟ قال: أجل. فخرج العباس في قميص ليس عليه رداء، فقال: يا رسول الله! قد عرفت فلانا والذي بيننا وبينه. وجاء بأبيه لتبأيه على الهجرة. فقال النبي ﷺ: "إنه لا هجرة". فقال العباس: أقسمت عليك. فمد النبي ﷺ يده، فمس يده.

تابعي، ثقة. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة، لم يصب من زعم أن له صحبة. ((أمرنا رسول الله ﷺ بإبرار المقسم)) اسم فاعل من الإقسام. أى من حلف على فعل أحد، فينبغي أن يجعله باراً. مهما أمكن، ولا يجعله حائثاً بأن يأتي بالمحلو ف عليه.

والحديث أخرجه أيضاً البخارى فى الأيمان والنذور، وفى الأدب المفرد (٩٢٤)، ومسلم فى الأطعمة والترمذى فى الاستئذان وفى اللباس والنسائى فى الجنائز وفى الأيمان والنذور، عن معاوية ابن سويد بن مقرن، عن البراء بن عازب رضى الله عنه. بعضهم مختصراً وبعضهم مطولاً. إسناده صحيح وسيأتى هذا الحديث فى اللباس برقم (٣٥٨٨) أيضاً.

٢١١٦ - ((عبد الرحمن بن صفوان)) بن قدامة، الجمحى. ويقال: صفوان بن عبد الرحمن، يقال: له صحبة. وقال البخارى: لا يصح.

((لا هجرة)) من مكة لصيرورتها دار إسلام، أو إلى المدينة من أى موضع كان لظهور عزة الإسلام. فما بقيت هذه الهجرة فرضاً. وأما الهجرة من دار الحرب إلى دار الإسلام ونحوها فهى واجبة على الدوام. ((فانطلق فدخل على العباس)) هكذا فى بعض الأصول. وفى بعضها "فانطلق مُدلاً". وهو اسم فاعل من "أَدَلَّ" بتشديد اللام، إذا وثق بمحبته، أى خرج إلى بيت العباس معتمداً على محبته.

((قد عرفت فلاناً، والذي .. الخ)) فلا تجعله محروماً من هذا الثواب الجزيل. ((فمدَّ النبي ﷺ يده)) للبيعة، كما بايع المهاجرين، وكان ذلك لإبرار قسم عباس، ولعلَّ مسَّ اليد كان ليحصل له ثواب الهجرة فشرَّفه بالبيعة تطييباً لخاطر العباس، واعتذر عن حصول الهجرة.

فقال : "أبررت عمي . ولا هجرة".

حدثنا محمد بن يحيى . ثنا الحسن بن الربيع ، عن عبد الله بن إدريس ، عن يزيد بن أبي زياد ، بإسناده ، نحوه . قال يزيد بن أبي زياد : يعني لا هجرة من دارٍ قد أسلم أهلها .

(١٣) باب النهي أن يقال ما شاء الله وشئت

٢١١٧ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا عيسى بن يونس . ثنا الأجلح الكندي ، عن يزيد بن الأصم ، عن ابن عباس ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "إذا حلف أحدكم فلا يقل : ما شاء الله وشئت . ولكن ليقل : ما شاء الله ثم شئت".

((فقال : أبررت عمي)) فيه أن قول القائل : "أقسمت عليك" قسم في حقه .

قال البوصيري : هذا إسناده فيه يزيد بن أبي زياد ، أخرج له مسلم في المتابعات . وضعفه الجمهور . رواه الإمام أحمد في مسنده من طريق مجاهد ، ورواه ابن أبي شيبة في مسنده هكذا بإسناده ومثته . والحديث أخرجه أيضا الميزي في التهذيب (١٧/١٨٨) . إسناده ضعيف .

١٣ - باب النهي أن يقال ما شاء الله وشئت

٢١١٧ - ((الأجلح الكندي)) هو أجلح بن عبد الله بن حُجَّية بالمهملة والحيم ، مصغرا ، يكنى أبا حُجَّية . يقال : اسمه يحيى .

((إذا حلف أحدكم فلا يقل : ما شاء الله وشئت)) لعله تعارف عندهم الإكثار من هذا اللفظ عند الحلف . فذكر هذا القيد . جَرِيًّا على المعتاد . وإلا فهذا اللفظ ممنوع مطلقا ، لأنه يوهم المساواة ، واللائق أن يقال : ما شاء الله ، ثم شئت . لما في "ثم شئت" من الدلالة على النزول .

قال البوصيري : هذا إسناده فيه الأجلح بن عبد الله ، مختلف فيه ، وضعفه الإمام أحمد وأبو حاتم والنسائي وأبو داود وابن سعد . ووثقه ابن مَعِين والعجلي ويعقوب بن سفيان ، وباقي رجال الإسناد ثقات . رواه النسائي في "عمل اليوم والليلة" عن علي بن خشرم عن عيسى بن يونس به ، ورواه مسدد في مسنده عن عيسى بن يونس بإسناده ومثته ، ورواه الإمام أحمد في مسنده من حديث ابن عباس أيضا ، ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده عن علي بن مسهر عن الأجلح به ، إلا أنه قال : "جعلتني لله عدلا ، قال ما شاء الله" ، وله شاهد من حديث قتيبة رواه النسائي .

٢١١٨ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا سفيان بن عيينة، عن عبد الملك بن عمير، عن ربي بن حراش، عن حذيفة بن اليمان؛ أن رجلا من المسلمين رأى في النوم أنه لقي رجلا من أهل الكتاب فقال: نعم القوم أتم لولا أنكم تشركون. تقولون: ما شاء الله وشاء محمد. وذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: "أما والله! إن كنت لأعرفها لكم. قولوا: ما شاء الله ثم شاء محمد".

حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب. ثنا أبو عوانة، عن عبد الملك، عن ربي بن حراش، عن الطفيل بن سخبرة، أخى عائشة لأمها، عن النبي ﷺ، بنحوه.

والحديث حسن صحيح أخرجه أيضا البخارى فى الأدب المفرد (٧٨٧)، والطحاوى فى المشكل (٩٠/١) والبيهقى (٢١٧/٣) وأحمد (٢١٤/١) والطبرانى فى الكبير (٢٤٤/١٢) وأبو نعيم فى الحلية (٩٩/٤) والخطيب فى التاريخ (١٠٥/٨) وابن عساكر (٧/١٢) وعلى المتقى فى الكنز (٧٠٢/١٦) من طرق عن الأجلح عن يزيد بن الأصم عن ابن عباس. إلا أن ابن عساكر قال: "الأعمش"، بدل "الأجلح".

٢١١٨ - ((إن كنت لأعرفها لكم)) "إن" مخففة، أى ما عرفت هذه الكلمة لكم وما تفكرت فى كلامكم حتى أعرف أن هذه الكلمة تصدر عنكم، ولو عرفت لنهايتكم عنها، وبالجملة فالنهي ليس مبنياً على مجرد الرؤيا. بل هو مبنى على أنه علم قبح هذه الكلمة، لأنها توهم المساواة.

((عن الطفيل بن سخبرة)) ويقال: ابن عبدالله بن الحارث بن سخبرة، أخو عائشة لأمها، له صحبة، وهو والد عوف بن الطفيل، وجدّ عوف بن الحارث بن الطفيل. قال ابن سعد وابن عبد البر: شهد الطفيل بدرا وأحدًا والمشاهد كلها مع رسول الله ﷺ، وتوفى سنة (٣٢) وهو ابن سبعين وستة، كذا فى الطبقات (٥٢/٣) وفى الاستيعاب (٧٥٦/٢).

قال البوصيرى: هذا إسناد رجاله ثقات على شرط البخارى، لكنه منقطع بين سفيان وبين عبد الملك بن عمير. رواه النسائى فى "عمل اليوم والليلة" عن محمد بن عبدالله بن يزيد المقرئ عن سفيان بن عيينة به، ورواه أبو بكر ابن أبى شيبة فى مسنده عن سفيان بن عيينة به.

والحديث صحيح أخرجه أيضا أبو داود فى الأيمان والنذور، والنسائى فى اليوم والليلة (٩٨٥)، والبيهقى (٢١٦/٣) والطحاوى فى المشكل (٢٣٦/١) وأحمد (٣٨٤/٥) من طرق عن حذيفة رضى الله عنه. والسند الثانى فقد أخرجه الطبرانى فى الكبير (٣٨٨/٨) والدارمى (٢٠٥/٢) وأحمد (٧٢/٥).

(١٤) باب من ورى فى يمينه

٢١١٩ - حدثنا أبو بكر بن أبى شيبه. ثنا عبيد الله بن موسى، عن إسرائيل. ح وحدثنا يحيى بن حكيم، عن عبد الرحمن بن مهدى، عن إسرائيل، عن إبراهيم بن عبد الأعلى، عن جدته، عن أبيها سويد بن حنظلة؛ قال: خرجنا نريد رسول الله ﷺ ومعنا وائل بن حجر. فأخذه عدو له. فخرج الناس أن يحلفوا. فحلفت أنا أنه أخى. فخلى سبيله. فأتينا رسول الله ﷺ. فأخبرته أن القوم تخرجوا أن يحلفوا وحلفت أنا أنه أخى. فقال: "صدقت، المسلم أخو المسلم".

عن الطفيل بن سخبرة، عن النبى ﷺ بنحوه.

١٤ - باب من ورى فى يمينه

ورى: من التورية، وهى كتمان الشيء وإظهار خلاف ذلك بالتعريض حيث يفهم المخاطب خلاف إرادته، وهذا جائز للمظلوم أو عند الاضطراب، وقد ثبت تورية الغزوات عن رسول الله ﷺ. وهذه لمصلحة دينية، لكى لا يطلع الخصم على مراده، وجاء فى بعض الروايات: المعارض مندوحة بالكذب، أى واسعة، وفيه تفصيل أكثر من ذلك، ليس هذا محله.

٢١١٩ - ((إبراهيم بن عبد الأعلى)) الجعفى مولا هم، الكوفى. وثقه أحمد والنسائى. وقال ابن معين: ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صالح، يكتب حديثه. وقال الحافظ: ثقة، من السادسة.

((سويد بن حنظلة)) الكوفى، صحابى، له حديث وقصته مع وائل بن حجر، نزل الكوفة.

((عن جدته)) أى لإبراهيم، هى مجهولة، لا تعرف. ((عن أبيها)) أى للجدّة.

((فأخذه)) أى وائل، ((فخرج الناس)) أى ضيقوا على أنفسهم، والخرج الإثم والضيق، قاله فى

النهاية، ((أن يحلفوا)) أى كرهوا الحلف وظنّوه إثماً، ((فحلفت أنا أنه)) أى وائل بن حجر، ((فقال:

صدقت)) يفيد أن التورية نافعة. وهذا محمول على ما إذا لم يكن للمستحلف حق فى الاستحلاف،

وحينئذ لا ينفع التورية، والله أعلم. ((المسلم أخو المسلم)) ليس المراد بهذه الإخوة إلا أخوة

الإسلام، فإن كل اتفاق بين شيئين يطلق بينهما اسم الأخوة، ويشترك فى ذلك الحرّ والعبد، ويرى

الحالف إذا حلف أن هذا المسلم أخوه، ولا سيّما إذا كان فى ذلك قرينة، كما فى حديث الباب. ولهذا

استحسن ذلك ﷺ من الحالف، وقال: صدقت، قاله الشوكانى.

٢١٢٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يزيد بن هارون. أنا هشيم، عن عباد بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إنما اليمين على نية المستحلف".

٢١٢١ - حدثنا عمرو بن رافع. ثنا هشيم. أنبأنا عبد الله بن أبي صالح، عن أبيه، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "يمينك على ما يصدقك به صاحبك".

قال المنذرى: والحديث أخرجه ابن ماجه، وسويد بن حنظلة لم ينسب ولا يعرف له غير هذا الحديث، انتهى. وفي الإصابة: قال الأزدي: ما روى عنه إلا ابنته. قال ابن عبد البر: لا أعلم له نسباً، انتهى. قال الشوكاني: وعزاه المنذرى إلى مسلم. فينظر في صحة ذلك، انتهى.

قلت: ما وجدنا لفظ "مسلم" في نسخة المنذرى. ولعل ذلك اختلاف النسخ، والله أعلم.

والحديث صحيح أخرجه أيضاً أبو داود في الأيمان والنذور، والبيهقي في الكبرى (٦٥/١٠) وفي الصغير (١٠٧/٤).

٢١٢٠ - ((عباد بن أبي صالح)) هو عبد الله بن أبي صالح، السمان، المدني. وثقه ابن معين. وقال ابن المديني: ليس بشيء. وقال الحافظ ليين الحديث، من السادسة.

((إنما اليمين على نية المستحلف)) وسيأتي شرحه في الحديث الذي بعد هذا.

والحديث صحيح أخرجه أيضاً مسلم في الأيمان والنذور، والبيهقي في الكبرى (٦٥/١٠) وفي المعرفة (٣٢٧/٧) وفي الصغير (١٠٨/٤) عن عباد بن أبي صالح عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢١٢١ - ((يمينك)) أى حلفك، وهو مبتدأ، خبره قوله ((على ما)) "ما" موصولة، والمراد به النية، ((يصدقك به)) أى باليمين، ((صاحبك)) قال القارى في المرقاة (٢٩/٧): أى خصمك ومدعيك ومُحاورك. والمعنى أنه واقع عليه، لا يؤثر فيه التورية، فإن العبرة فى اليمين بقصد المستحلف إن كان مستحقاً لها، وإلا فالعبرة بقصد الحالف، فله التورية. قال، هذا خلاصة كلام علمائنا من الشراح.

وقال النووى فى شرح مسلم (١١٧/١١): هذا الحديث محمول على الحلف باستحلاف القاضى، فإذا ادعى رجل على رجل، فحلفه القاضى، فحلف وورى، فنوى غير ما نوى القاضى، انعقدت يمينه على ما نواه القاضى، ولا ينفعه التورية. وهذا مجمع عليه، ودليله هذا الحديث والإجماع، فأما إذا حلف بغير استحلاف القاضى وورى، فينفعه التورية، ولا يحث، سواء حلف ابتداء من غير تحليف، أو حلفه غير القاضى وغير نائبه فى ذلك، ولا اعتبار بنية المستحلف غير

(١٥) باب النهى عن النذر

٢١٢٢ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن سفيان، عن منصور، عن عبد الله بن مرة، عن عبد الله بن عمر؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن النذر.

القاضي، واعلم أن التورية وإن كان لا يحث بها فلا يجوز فعلها حيث يبطل بها حق مستحق، وهذا مجمع عليه، هذا تفصيل مذهب الشافعي وأصحابه، انتهى كلامه مختصراً.
والحديث صحيح أخرجه أيضاً مسلم وأبو داود في الإيمان، والترمذي في الأحكام والبيهقي في الكبرى (٦٥/١٠) وفي المعرفة (٣٢٧/٧) وفي الصغير (١٠٨/٤) والدارقطني (١٥٧/٤) والدارمي (١٨٧/٢) والطحاوي في مشكل الآثار (٣٥٣/٢) وأحمد (٢٢٨/٢) والبغدادى في موضع أوهم الجمع والتفريق (٢٦٧/١) وأبو نعيم في الحلية (٢٢٥/٩) عن عبد الله بن أبي صالح، عن أبيه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

١٥ - باب النهى عن النذر

٢١٢٢ - ((نهى رسول الله ﷺ عن النذر)) أى يظن أنه يفيد فى حصول المطلوب، والخلاص عن المكروه (س). اعلم أن النذر إن كان مطلقاً من غير شرط، كقول الناظر: "لله على أن أصلى ركعتين"، فلا خلاف فى جواز بغير كراهة، وإنما النهى فى حديث الباب متعلق بالنذر المتعلق، مثل أن يقول: إن شفى الله مريضى صُمت يومين". والدليل عليه الفقرة التالية فى حديث مسلم، وهى "إنه لا يرد شيئاً، وإنما يستخرج به من الصحيح"، والمراد أنه لا يردُّ القدر، فلا فائدة فى تعليق النذر.

ثم اختلف العلماء فى معنى النهى عن النذر فى حديث الباب، ونجد هناك أقوالاً آتية:

١ - قال الجزرى فى النهاية (٣٩/٥) النهى عن النذر إنما هو تأكيد له أمره تحذير عن التهاون به بعد إيجابه، ولو كان معناه الزجر عنه حتى لا يفعل لكان فى ذلك إبطال حكمه وإسقاط لزوم الوفاء به، إذ كان بالنهى يصير معصية فلا يلزم الوفاء به، وإنما وجه الحديث أنه قد أعلمهم أن ذلك أمر لا يجزى لهم فى العاجل نفعاً، ولا يصرف عنهم ضرراً، ولا يردُّ قضاء، فلا تنذروا على أنكم تدركون بالنذر شيئاً، لم يقدره الله لكم، أو يصرف به عنكم ما جرى به القضاء عليكم، فإذا فعلتم ذلك فاخرجوا عنه بالوفاء، فإن الذى نذرتموه لازم لكم.

وقال: "إنما يستخرج به من اللئيم".

وحاصل هذا القول أن النهي عن النذر ليس للمنع منه، فلا تثبت به حرمة النذر أو كراهته، وإنما هو تعظيم لأمره وتحذير عن التهاون به، وإن هذا القول منقول عن أبي عبيد والخطابي أيضا، كما حكاه الحافظ في الفتح (٥٧٧/١١) وهو الذي جزم به ابن الملك في مبارق الأزهار (٢٣٤/١).

٢- قال المازري رحمه الله: "يحتمل عندي أن يكون وجه الحديث أن الناذر يأتي بالقربة مستقلا لها، لما صارت عليه ضربة لازب، وكل ملزوم فإنه لا ينشط للفعل نشاط مطلق الاختيار".
٣- وقال رحمه الله أيضا: ويحتمل أن يكون سببه أن الناذر لما لم ينذر القربة إلا بشرط أن يفعل له ما يريد صار كالمعاوضة التي تقدر في نية المتقرب قال ويشير إلى هذا التأويل قوله عليه السلام: في حديث مسلم "أنه لا يأتي بخير"، وقوله في حديث مسلم أيضا: إنه لا يقربه من ابن آدم شيئا لم يكن الله قدره له، وهذا كالنص على هذا التعليل.

٤- قال القاضي عياض: ويقال إن الأخبار بذلك وقع على سبيل الإعلام من أنه لا يغلب القدر، ولا يأتي الخير بسببه، والنهي عن اعتقاد خلاف ذلك خشية أن يقع ذلك في ظن بعض الجهلة، حكى هذه الأقوال الثلاثة الحافظ في الفتح (٥٧٧/١١).

قلت: وحاصل القول الأخير أن النهي إنما يتوجه إذا نذر الرجل باعتقاد أنه يرد من قدر الله وقضائه، وأما إذا وقع النذر بدون هذا الاعتقاد فلا منع فيه ولا كراهة، وحاصل قول المأذري أنه يكره وإن لم يكن بهذا الاعتقاد، والذي يظهر لي أنه إن كان باعتقاد فاسد فحرام، وإن لم يكن باعتقاد فاسد فإنه لا يخلو عن الكراهة أيضا لعموم لفظ الحديث ووجه ما قدمنا عن المازري. ويمكن أن يضاف إليه أن النذر المعلق صورته صورة إطماع، وكان الناذر يُطمع الله سبحانه وتعالى في عبادته إن أنجز له ما يريده، والله سبحانه وتعالى غني عن ذلك، فالمسنون المأثور للعباد إذا عارضته حاجة أن يدعو الله سبحانه ويعبده ويتصدق لوجهه، فإن جميع ذلك مفيد في دفع البلاء، وأما إن يعلق عبادته بحصول ما يريد فإنه بظاهره يناهض إخلاص العبادة، والله أعلم. ((إنما يُستخرج به)) أي بسبب النذر، ((من اللئيم)) وفي رواية من البخيل، واللئيم ههنا بمعنى البخيل، والمراد أن النذر شيء يُخرج من البخيل ما لو لاه لم يكن يريد أن يخرج.

٢١٢٣ - حدثنا أحمد بن يوسف . ثنا عبيد الله ، عن سفيان ، عن أبي الزناد ، عن الأعرج ، عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " إن النذر لا يأتي ابن آدم بشيء إلا ما قدر له . ولكن يغلبه القدر ، ما قدر له . فيستخرج به من البخيل فييسر عليه ما لم يكن ييسر عليه من قبل ذلك

قال العيني في عمدة القارى (٢٠٦/٢٣) يعنى أن من الناس من لا يسمح بالصدقة والصوم إلا إذا نذر شيئاً لخوف أو طمع، فكأنه لو لم يكن ذلك الشيء الذى طمع فيه، أو خافه لم يسمح بإخراج ما قدره الله تعالى ما لم يكن يفعله فهو بخيل.

وقال الطيبي: إن الله تعالى يحب البذل والإنفاق، فمن سمحت أريحته فذلك، وإلا فشرع النذر يستخرج به مال البخيل، كذا فى المرقاة (٣٥/٧).

وقال السندي: قوله " من اللئيم " أى البخيل، أى الذى لا يأتى هذه الطاعة إلا فى مقابلة شفاء مريض ونحوه مما علق النذر عليه، وقال الخطابي: نهى عن النذر تكريراً إلا مرة وتجديد التهاون به بعد إيجابه، وليس النهى لإفادته أنه معصية وإلا لما وجب الوفاء به بعد كونه معصية.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى القدر ومسلم وأبوداود والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى (١٣٣/٣) فى الأيمان والنور، وابن حبان (٢١٩/١٠) والدارمى (١٠٦/٢) والبيهقى فى الكبرى (٧٧/١٠) وفى الصغير (١١٧/٤) والطحاوى فى المشكل (٣٦٢/١) وأحمد (٦١/٢) عن منصور عن عبدالله بن مرة عن عبدالله بن عمر رضى الله عنهما . إسناده صحيح.

٢١٢٣ - ((ولكن يغلبه القدر)) أى يصعب عليه القدر، أى حصول ما قدر له، فقله ((ما قدر له)) بدل من القدر فينذر لذلك فيحصل المقدر له بعد النذر.

قال فى "إنجاح الحاجة" قوله "ولكن يغلبه القدر" الضمير يرجع إلى ابن آدم، والمعنى أن القدر يكاد وأن يفوت ابن آدم من جهة تشتت الأسباب عليه، واجتماع الموانع ما قدر له كلمة ما فيه للتوقيت، وهو قيد لقوات القدر وغلبت عليه، يعنى لا يبلغ ابن آدم إلى ما قدر به من مطالبه زمانا قدر له عدم البلوغ فيستخرج به أى بالنذر من البخيل فييسر عليه ما لم يكن ييسر عليه من قبل ذلك من اجتماع الأسباب وارتفاع الموانع فيصل إلى المطلوب المقدر، والله سبحانه أعلم. ((فيستخرج به)) أى بالنذر، ((من البخيل)) الذى ينذر لأجل حصول ذلك المقدر، ((فييسر عليه)) أى يسهل عليه إعطاء ما لم يسهل عليه إعطاؤه من قبل ذلك، والله أعلم.

وقد قال الله : **انْفِقْ انْفِقْ عَلَيْكَ** .

(١٦) باب النذر في المعصية

٢١٢٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي سهل . ثنا سفيان بن عيينة . ثنا أيوب ، عن أبي قلابة ، عن عمه ، عن عمران بن الحصين ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " لا نذر في معصية . ولا نذر فيما لا يملك ابن آدم . "

قال في إنجاح الحاجة : إن البخيل إذا لحقه مضرةٌ مثلاً فيطالب رفعها فينذر ، فبعد حصول مطلبه يسهل عليه إخراج المال ، لأن الإنسان إذا ابتلى ببليتين اختار أيسرهما ، وهذا كالتهديد له ، وأما قوله تعالى مدحاً : **(يُؤْفِقُ بِالنَّذْرِ)** ، فمحمول على ما إذا نذر وأعتق ، إن الله تعالى هو يسهل الأمور ، وهو الضارُّ النافع ، والنذر كالذرائع والوسائل ، فيكون الوفاء بالنذر طاعة ، ولا يكون منهياً عنه ما ذكر ، أو النذر الذي يعتقد أنه مخرج عن القدر بنفسه ، كما زعموا ، وكم جماعة في عهدنا هذا تراهم يعتقدون ذلك ، لما شاهدوا من غالب الأحوال حصول المطالب بالنذر ، كما ذكره الطيبي . **(انْفِقُ)** أمر ، من الإنفاق ، **(انْفِقُ)** صيغة المتكلم ، من الإنفاق ، مجزوم على أنه جواب الأمر ، أي فلو أنفق من غير نذر ، لأنفق الله تعالى عليه ، والله أعلم .

والحديث أخرجه أيضاً البخاري في القدر وفي الأيمان والنذور ، ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في الأيمان والنذور ، والبيهقي في الكبرى (٧٧/١٠) وفي المعرفة (٣٤١/٧) والدارمي (١٨٥/٢) والبعقوي (٢١/١٠) والحاكم (٣٠٤/٤) والطحاوي في مشكل الآثار (٣٦٤/١) وأحمد (٢٤٢/٢) وابن عاصم في السنة (٣١٢) والحميدي (٤٧٣/٢) وأبو يعلى (٢٣٦/١١) عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رضي الله عنه . إسناده صحيح .

١٦ - باب النذر في المعصية

٢١٢٤ - **(ولا نذر فيما لا يملك ابن آدم)** أي لا يصح النذر ولا يتعقد في شيء لا يملكه حين النذر . حتى لو ملكه بعده لم يلزمه الوفاء به ولا كفارة عليه .

والحديث أخرجه أيضاً مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في الأيمان والنذور ، وابن جبان (٢٣٦/١) والبيهقي (١٠٩/٩) وابن الجارود (٣١١) والبعقوي (٣٢/١٠) والدارمي

٢١٢٥ - حدثنا أحمد بن عمرو بن السرح المصري أبو طاهر . ثنا ابن وهب . أنبأنا يونس ، عن ابن شهاب ، عن أبي سلمة ، عن عائشة ؛ أن رسول الله ﷺ قال : " لا نذر في معصية . وكفارته كفارة يمين " .

(١٠٥/٢) والطحاوي في شرح الآثار (٣١١/٣) وأحمد (٤٣٠/٤) والحميدي (٣٦٥/٢) عن أبي قلابة عن عمه عن عمران بن الحصين رضي الله عنه . إسناده صحيح .

٢١٢٥ - ((لا نذر في معصية ، وكفارته كفارة اليمين)) وفي رواية مسلم " لا وفاء لنذر في معصية " ، وفي رواية له " لا نذر في معصية الله " . وبه أخذ العلماء ، فاتفقوا على أن من نذر معصية فالواجب عليه أن لا يفى به . ثم اختلفوا : هل يلزمه شيء من الكفارة أم لا ؟ وفيه ثلاثة أقوال :

الأول : أنه لا يلزمه شيء من الكفارة مطلقا . لأن الكفارة إنما تجب بالنذر المنعقد شرعا ، وإنما ينعقد النذر في الطاعات ، ولا ينعقد في المعصية ، وهو قول الشافعي ومالك . ورواية عن أحمد ، وحكاة الموفق في المغني عن مسروق والشعبي أيضا . واحتجهم حديث الباب وسائر الأحاديث التي نعتت النذر في المعصية ولم تذكره كفارة .

والثاني : أنه يلزمه كفارة يمين مطلقا ، وهو مذهب أحمد بن حنبل ، وحكاة الموفق في المغني (٣٣٤/١١) عن ابن مسعود وابن عباس وجابر وعمران بن الحصين وسمرة بن جندب وسفيان الثوري ، واستدلوا بحديث الباب وبما أخرجه أبو داود عن ابن عباس مرفوعا ، وفيه " ومن نذر نذرا في معصية فكفارته كفارة يمين " .

والثالث : مذهب أبي حنيفة وأصحابه ، وهو التفصيل ، فإن كانت المعصية المنذورة معصية لعينها ، كالقتل وشرب الخمر والزنى والسرقة وغيرها فالنذر بها باطل ، لا ينعقد ولا يلزم الناذر شيء . وهو محمل الإطلاق في حديث الباب والأحاديث التي لم يرد فيها ذكر الكفارة ، وأما إذا كانت المعصية المنذورة معصية لغيرها ، كصوم يوم النحر أو يوم من أيام التشريق فالنذر صحيح ، ولكنه يفطر ويقضى يوما مكانه ، وإلا فيكفر ، وهو محمل حديث عائشة وابن عباس . هذا ملخص ما في بدائع الصنائع للكاساني (٨٢/٥) وفتح القدير (٢٦/٤) .

وقال النووي في شرح مسلم (١٠١/١١) : في هذا دليل على أن من نذر معصية كشراب خمر ونحو ذلك ، فنذره باطل ، لا ينعقد ولا تلزمه كفارة يمين ولا غيرها ، وبهذا قال مالك والشافعي

٢١٢٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو أسامة، عن عبيد الله، عن طلحة بن عبد الملك، عن القاسم بن محمد، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: "من نذر أن يطيع الله"

وأبو حنيفة وداود وجمهور العلماء. وقال أحمد: تجب فيه كفارة اليمين بالحديث المروى عن عمران بن الحصين وعن عائشة عن النبي ﷺ قال: "لا نذر في معصية، وكفارته كفارة يمين"، واحتج الجمهور بحديث عمران بن حصين المذكور في الباب، وأما حديث "كفارته كفارة يمين"، فضعيف باتفاق المحدثين.

لكن قال الحافظ: قد صححه الطحاوي وأبو علي بن السكن، فأين الاتفاق؟

قال السندي: "لا نذر في معصية"، ليس معناه أنه لا ينعقد أصلاً، إذ لا يناسب ذلك قوله "وكفارته .. الخ"، بل معناه ليس فيه وفاء. وهذا هو صريح في بعض الروايات الصحيحة، فإن فيها "لا وفاء للنذر في معصية"، وقوله "وكفارته كفارة يمين"، معناه أنه ينعقد يميناً، يجب الحنث، هذا هو مذهب أبي حنيفة، ولا حجة للمخالف في حديث "من نذر أن يعصى الله وأمثاله فإنه لا ينفي الكفارة". والحديث أخرجه أيضاً أبو داود والترمذي والنسائي في الأيمان والنذور، والبيهقي في الكبرى (٦٩/١٠) وفي المعرفة (٣٣٨/٧) والحاكم (٣٠٥/٤) والطحاوي (٤٢/٣) وأحمد (٢٤٧/٦) والخطيب (١٢٧/٥) عن أبي سلمة عن عائشة رضي الله عنها. وقال الترمذي: هذا حديث لا يصح لأن الزهري لم يسمع هذا الحديث من أبي سلمة.

وقال الحافظ في التلخيص: رواه أحمد وأصحاب السنن، وهو منقطع، لم يسمعه الزهري من أبي سلمة.

قلت: وقد صحح الألباني هذا الحديث في إرواء الغليل (٢١٤/٨) لإعتقاده بأن الزهري قد صرح بسماعه من أبي سلمة عن النسائي.

٢١٢٦ - ((طلحة بن عبد الملك)) الأيلي - بفتح الهمزة، بعدها ياء ساكنة - وثقه ابن معين وأبو داود والنسائي. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من السادسة. ((من نذر أن يطيع الله)) كلمة "أن" مصدرية، والطاعة أعم من أن تكون في واجب أو مستحب، يتصور النذر في فعل الواجب بأن يوقت، كمن ينذر أن يصلي الصلاة في أول وقتها، فيجب عليه بقدر طاعته، وأما المستحب من جميع العبادات المالية والبدنية فيتقلب بالنذر واجباً، ويتقيد بما

فليطعه . ومن نذر أن يعصى الله فلا يعصه ."

(١٧) باب من نذر نذرا ولم يسمه

٢١٢٧ - حدثنا علي بن محمد . ثنا وكيع . ثنا إسماعيل بن رافع ، عن خالد بن يزيد ، عن عقبة بن عامر الجهني ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " من نذر نذرا ولم يسمه ، فكفارته كفارة يمين ."

قَيِّده به الناظر . والخبر صريح في الأمر بوفاء النذر ، إذا كان في طاعة ، وفي النهي عن ترك الوفاء به إذا كان في معصية ، ((فَلْيُطْعَمَهُ)) مجزوم لأنه جواب الشرط ، ((فَلَا يَعْصِيهِ)) مجزوم أيضا لأنه جواب الشرط . قال الخطابي في المعالم (٥٠/٤) في هذا بيان أن النذر في المعصية غير لازم ، وأن صاحبه منهي عن الوفاء به ، وإن كان كذلك لم يجب فيه كفارة ، ولو كان فيه كفارة لأشبهه أن يجري ذكرها في الحديث وأن يوجد بيانها مقرونا به ، وهذا على مذهب مالك والشافعي . وقال أصحاب الرأي وسفيان الثوري : إذا نذر في معصية فكفارته كفارة يمين .

وقال الإمام البغوي (٢١/١٠) : فيه دليل على أن من نذر معصية ، لا يجوز الوفاء به ولا يلزمه الكفارة ، إذ لو كانت فيه الكفارة لَبَيَّنَهُ ﷺ .

وقال القاري : لا دلالة في الحديث على نفي الكفارة ولا على إثباتها . قلت : الأمر كما قال القاري . والحديث أخرجه أيضا مالك والبخاري وأبو داود والترمذي والنسائي في المحتجب وفي الكبرى في الإيمان والنذور ، والبيهقي في الكبرى (٢٣١/٩) وفي المعرفة (٣٣٥/٧) وابن حبان (٢٣٣/١٠) والدارمي (١٨٤/٢) والبغوي (٢٠/١٠) وابن الجارود (٣١٢) والطحاوي في معاني الآثار (١٣٣/٣) وفي مشكل الآثار (٣٨/٣) وأحمد (٣٦/٦) والشافعي في الأم (٢٥٤/٢) وفي المسند (٧٤/٢) وأبو نعيم في الحلية (٣٤٦/٦) من طرق عن طلحة بن عبد الملك عن القاسم بن محمد ، عن عائشة رضي الله عنها . إسناده صحيح وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

١٧ - باب من نذر نذرا ولم يسمه

٢١٢٧ - ((خالد بن يزيد)) أو ابن زيد ، الجهني . قال الحافظ : مقبول ، من الثالثة .

((ولم يسمه)) أي لم يعينه الناظر ، بأن قال : إني نذرت نذرا ، أو عَلَيَّ نذرا ، ولم يعين أنه صوم أو غيره ، ((فكفارته كفارة يمين)) فيه دليل على أن كفارة اليمين إنما تجب فيما إذا كان من النذر غير مسمى .

٢١٢٨ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا عبد الملك بن محمد الصنعاني. ثنا خارجة بن مصعب، عن بكير بن عبدالله بن الأشج، عن كريب، عن ابن عباس، عن النبي ﷺ؛ قال: "من نذر نذرا ولم يسمه فكفارته كفارة يمين. ومن نذر نذرا لم يطقه فكفارته كفارة يمين. ومن نذر نذرا أطاقه فليف به".

قال الإمام النووي في شرح مسلم (١٠٤/١١) اختلف العلماء في المراد بهذا الحديث، يعني حديث عقبة بن عامر، الذي أخرجه مسلم وابن ماجه، فحمله جمهور أصحابنا على نذر اللجاج، وهو أن يقول إنسان، يريد الامتناع من كلام زيد مثلا: إن كلمت زيدا مثلا، فله على حجة أو غيرها، فيكلمه، فهو بالخيار بين كفارة يمين وبين ما التزمه. هذا هو الصحيح في مذهبننا، وحمله مالك وكثيرون أو الأكثرون على النذر المطلق، كقوله: "عَلَى نذر"، وحمله أحمد وبعض أصحابنا على المعصية، كمن نذر أن يشرب الخمر، وحمله جماعة من فقهاء أصحاب الحديث على جميع أنواع النذر، وقالوا: هو مختير في جميع المنذورات بين الوفاء بما التزم وبين كفارة يمين، والله أعلم.

وقال الإمام الشوكاني في النيل (٢٧٨/٨) والظاهر اختصاص الحديث، يعني حديث مسلم وابن ماجه المذكور بالنذر الذي لم يسم، لأن حمل المطلق على المقيد واجب، وأما النذر المُسمَاة إن كانت طاعة، فإن كانت غير مقدورة ففيها كفارة يمين، وإن كانت مقدورة وجب الوفاء بها، سواء كانت متعلقة بالبدن أو بالمال، وإن كانت معصية لم يحز الوفاء بها، ولا ينعقد، ولا يلزم فيها الكفارة، وإن كانت مباحة مقدورة فالظاهر الانعقاد ولزوم الكفارة، لوقوع الأمر بها في الأحاديث في قصة الناذرة بالمشى إلى بيت الله، وإن كانت غير مقدورة ففيها الكفارة لعموم "ومن نذر نذرا لم يطقه"، هذا خلاصة ما يستفاد من الأحاديث الصحيحة.

قلت: وكلامه هذا حسن جدا.

والحديث صحيح أخرجه أيضا مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في الأيمان والنذور، والدارقطني (١٦٠/٤) والبيهقي في الكبرى (٤٥/١٠) وفي المعرفة (٣١٥/٧) وابن أبي شيبة (١٧٣/٤) والطحطاوى في معانى الآثار (١٣٠/٣) وأحمد (١٤٤/٤) والطبراني في الكبير (٤١٢/١١) عن خالد بن يزيد عن عقبة بن عامر الجهني رضى الله عنه.

٢١٢٨ - ((ومن نذر نذرا لم يطقه)) كحمل جبل، أو رفع حمل، أو المشى إلى بيت الله ونحوه، ((أطاقه)) ولم يكن معصية، ((فليف به)) أمر غائب من وفى يفى، والمعنى فليف به أو ليكفر، وإنما

(١٨) باب الوفاء بالندر

٢١٢٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا حفص بن غياث، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر، عن عمر بن الخطاب؛ قال: نذرت نذرا في الجاهلية. فسألت النبي ﷺ بعد ما أسلمت. فأمرني أن أوفي بنذري.

٢١٣٠ - حدثنا محمد بن يحيى وعبد الله بن إسحاق الجوهري. قالوا: ثنا عبد الله بن رجاء . أنبأنا المسعودي، عن حبيب بن أبي ثابت، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس؛ أن رجلا جاء إلى النبي ﷺ فقال: يا رسول الله!

اقتصصر على الأول، لأن البر في اليمين أولى، إلا إذا كانت معصية.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الأيمان والندور، والبيهقي في الكبرى وفي الصغير (١١٣/٤) والطبراني في الكبير (٤١٢/١١). عن كريب، عن ابن عباس رضي الله عنهما. إسناده ضعيف.

١٨ - باب الوفاء بالندر

٢١٢٩ - ((نذرت نذرا في الجاهلية)) أى الحالة التى كنت عليها قبل الإسلام من الجهل بالله ورسوله وشرائع الدين وغير ذلك.

ومضى الحديث مع شرحه تحت رقم (١٧٧٢) فى أبواب الصوم.

والحديث أخرجه أيضا البخارى ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى فى الأيمان والندور، والدارقطنى (١٩٩/٢) والبيهقى فى الكبرى (٣١٨/٤) وفى الشعب (٥٢١/٧) والدارمى (١٨٣/٢) وابن حبان (٢٢٤/١٠) وابن الجارود (٣١٤) وابن خزيمة (٣٥١/٣) والبقوى (٤٠٢/٦) وأحمد (٣٧/١) والحميدى (٣٠٤/٢) وعبد بن حميد فى المنتخب (٩١/١) وأبو يعلى (٢١٨/١) عن نافع، عن ابن عمر رضى الله عنهما. إسناده صحيح وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

٢١٣٠ - ((عبد الله بن إسحاق الجوهري)) البصرى، مستملى، أبو عاصم، يلقب بدعة - بكسر الباء وسكون الدال - . قال أبو حاتم: شيخ. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، حافظ، من الحادية عشرة.

إني نذرت أن أنحر ببوانة. فقال: "في نفسك شيء من أمر الجاهلية؟" قال: لا، قال: "أوف بنذرك".

٢١٣١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا مروان بن معاوية، عن عبدالله بن عبدالرحمن الطائفي، عن ميمونة بنت كردم اليسارية؛ أن أباهما لقي النبي ﷺ وهي رديفة له. فقال: إني نذرت أن أنحر ببوانة. فقال رسول الله ﷺ: "هل بها وثن؟" قال: لا. قال: "أوف بنذرك".

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا ابن دكين، عن عبدالله بن عبدالرحمن، عن يزيد بن مقسم، عن ميمونة بنت كردم، عن النبي ﷺ، بنحوه.

((إني نذرت أن أنحر ببوانة)) - بضم الباء وتخفيف الواو - اسم موضع بأسفل مكة، أو وراء ينبع. وفي الحديث أن من نذر أن يضحي في مكان لزمه الوفاء به، ومثله أن ينذر التصديق على أهل بلد. وكل ذلك إذا لم يكن فيه معصية.

قال البوصيري: هذا إسناد رجاله ثقات، لكن فيه المسعودي، واسمه عبدالرحمن بن عبدالله بن عبدالله بن عتبة بن عبدالله بن مسعود، أخو أبي عميس، اختلط بآخره، ولم يتميز حديثه. فاستحق الترك. قاله ابن حبان. رواه الحاكم من طريق عبدالله بن رجاء عن المسعودي، فذكره بإسناده ومنتنه ورواه البيهقي في سننه عن الحاكم به، قلت: الحديث رواه أبوداود في سننه من حديث عبدالله بن عمر، والنسائي من حديث ابن عباس، رجاله ثقات.

والحديث روى أيضاً في المسند الجامع (٢٥٤/٩)، إسناده صحيح.

٢١٣١ - ((ميمونة بنت كردم)) وزن جعفر، الثقفية، من صغار الصحابة، لها حديث.

((هل بها وثن؟)) - بفتح الواو والثاء المثناة المفتوحة - قال الإمام ابن الأثير في النهاية: الفرق بين الوثن والصنم، أن الوثن: كل ماله جنة معمولة من جواهر الأرض أو من الخشب أو الحجارة، كصورة الآدمي، تعمل وتنصب فتعبد. والصنم: الصورة بلا جنة، ومنهم من لم يفرق بينهما، وأطلقهما على المعنيين وقد يطلق الوثن على غير الصورة، ومنه حديث عدي بن حاتم، قدمت على النبي ﷺ، وفي عنقي صليب من ذهب، فقال لي: ألق هذا الوثن عنك.

((يزيد بن مقسم)) الثقفي مولاهم، الطائفي، ويعرف بابن ضبة، وهي أمه، مقبول، من الخامسة. وقال السندي: إسناده صحيح، أعنى الطريق الأولى إلى ميمونة بنت كردم، واختلف في

(١٩) باب من مات وعليه نذر

٢١٢٢ - حدثنا محمد بن رُمح. أنبأنا الليث بن سعد، عن بن شهاب، عن عبيد الله بن عبد الله، عن ابن عباس؛ أن سعد بن عبادة استفتى رسول الله ﷺ في نذر كان على أمه.

صحتها، أثبتها ابن حبان والذهبي في الكاشف وفي الطبقات. ويؤيد ذلك سياق الرواية الأولى، ورواها الإمام أحمد في مسنده بلفظ عن ميمونة بنت كردم عن أبيها كردم أنه سأل رسول الله ﷺ. فجعل الحديث من مسند أبيها، وإسناد الطريق الثاني منقطع، لأن يزيد بن مقسم لم يسمع من ميمونة، وأصل الحديث في الصحيحين وغيرهما من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه. والحديث صحيح أخرجه أيضا الطبراني في الكبير (٣٩/٢٥). عن عبد الله بن عبد الرحمن، عن ميمونة بنت كردم رضي الله عنها.

١٩ - باب من مات وعليه نذر

٢١٢٢ - ((سعد بن عبادة)) بن دليم (بالتفصير) بن حارثة، أبا ثابت، الأنصاري، الساعدي، الخزرجي سيدهم. وصاحب رؤية الأنصار في المشاهد كلها. اختلف في شهوده بدر، فوقع في صحيح مسلم أنه شهدها، وكذا قاله ابن عيينة والبخاري وأبو حاتم وأبو أحمد الحاكم وابن حبان. والمعروف عند أهل المغازي أنه تهيأ للخروج إلى بدر فنهش فأقام، وهو من نباء العقبة الاثني عشر. وكان أجود يكتب بالعربية، ويحسن العموم والرمي، وكان من أحسن ذلك يسمى الكامل، وكان كثير الصدقات جدا، حكايات جوده كثيرة، مشهورة، تخلف عن بيعة أبي بكر، وخرج من المدينة ولم يرجع إليها حتى مات بحوران، من أرض الشام، لسنتين ونصف من خلافة عمر، سنة (١٥) وقيل (١٤) وقيل (١١) ولم يختلفوا أنه وجد ميتا في مغتسله، وقد احضر جسده، ولم يشعروا بموته حتى سمعوا قائلا يقول، ولا يرونه: نحن قتلنا سيد الخزرج سعد بن عبادة ورمينا بسهمين فلم يخط فواده فيقال: إن الجن قتلته.

((في نذر كان على أمه)) اختلف العلماء في تعيين هذا النذر، فقيل: كان صوما. وقيل: كان عتقا،

وقيل: كان صدقة، وقيل: كان نذرا مطلقا مبهما، وليس عند أحد دليل صريح على قوله. وقد ساق الحافظ في الفتح (٥٨٥/١١) جميع الأقوال والروايات التي استدلو بها، وتعقب جميعها، ورجح أن

هو أيت ولم تقضه. فقال رسول الله ﷺ: "أقضه عنها".

النذر كان معيناً، لا مبهماً.

قلت: قد ذكر ابن الأثير في جامع الأصول (١٩٠/١٢) رواية عزاها للنسائي وفيها أن سعداً أتى النبي ﷺ فقال: "إن أمتي ماتت، وعليها نذر، أفيجزئ عنها أن أعتق عنها؟ قال: أعتق عن أمك". ولم أجد هذا اللفظ في النسخة المطبوعة في المحتبى، فإن يكن ثابتاً في نسخة أخرى منه، كما يظهر من عزو ابن الأثير، فإن هذه الرواية ترجح أن النذر كان عتاقاً، والله أعلم.

((ولم تقضه)) لتعذره بسرعة موتها، أو آخرته لحواز تأخيرها، إذ لا يلزم تعجيله ما لم يغلب على الظن الفوات، ويستحب تعجيله لبراءة الذمة. ويحتمل أن يريد عليها نذر لم يجب أداؤها فماتت قبله لم يلزم قضاؤه، وإن فعل فحسن، كما قال عمر للنبي ﷺ: إني نذرت اعتكاف يوم في الجاهلية، فقال له: أو ف بنذرك. فأمره بوفائه وإن لم يلزم ما نذره في كفره، والأظهر الأول، لأن "على" إنما يستعمل فيما يجب، كذا في شرح الزرقاني (٥٥/٣). ((أقضه عنها)) والحديث فيه دليل على قضاء الحقوق الواجبة عن الميت، وقد ذهب الجمهور إلى أن من مات وعليه نذر مالي فإنه يجب قضاؤه من رأس ماله وإن لم يوص، إلا أن وقع النذر في مرض الموت فيكون من الثلث. وشرط المالكية والحنفية أن يوصى بذلك مطلقاً.

قال السندي في قوله "أقضه عنها" من لا يرى ذلك يؤول القضاء، أو الصوم بالفداء.

وقد تقدم مباحث الحديث في أبواب الصوم.

قال الإمام الخطابي في المعالم (٥٦/٤) في هذا بيان أن النذور التي نذرها الميت، والكفارات الأيمان التي لزمته قبل الموت تقضى من ماله، كالديون اللازمة، وهذا على مذهب الشافعي وأصحابه، وعند أبي حنيفة لا تقضى إلا أن يوصى بها.

والحديث أخرجه أيضاً مالك والبخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في الأيمان والنذور، والبيهقي (٢٥٦/٤) والبخاري (٣٨/١٠) وابن جبان (٢٣٨/١٠) وابن الجارود (٣١٤) وأحمد (٢١٩/١) والطيالسي (٣٥٥) والحميدي (٢٤١/١) وأبو يعلى (٢٧١/٤) من طرق عن الزهري عن عبيد الله بن عبد الله بن عباس رضي الله عنه. إسناده صحيح.

٢١٣٣ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا يحيى بن بكير . ثنا ابن لهيعة ، عن عمرو بن دينار ، عن جابر بن عبد الله ؛ أن امرأة أتت رسول الله ﷺ فقالت : إن أمي توفيت . وعليها نذر صيام . فتوفيت قبل أن تقضيه . فقال رسول الله ﷺ : " ليصم عنها الولي " .

(٢٠) باب من نذر أن يحج ماشيا

٢١٣٤ - حدثنا علي بن محمد . ثنا عبد الله بن نمير ، عن يحيى بن سعيد ، عن عبيد الله بن زحر ، عن أبي سعيد الرعيبي ؛

٢١٣٣ - ((ليصم عنها الولي)) ومن لا يرى الصوم جائزا يوول الحديث بأن المراد الافتداء ، فإنها إذا افتدت فقد أدت الصوم عنها ، وهو تأويل بعيد جدا . وأحمد بن حنبل جوّز الصوم في النذر ، والقول القديم للشافعي جوازه مطلقا . ورجحه محققوا أصحابه بأنه الأوفق للدليل ، قاله القسطلاني . وقال الإمام الشوكاني (٢٦٤/٤) في شرح حديث ابن عباس الذي أخرجه الشيخان : والحديث فيه دليل على أنه يصوم الولي عن الميت إذا مات ، وعليه صوم أمي صوم كان ، وبه قال أصحاب الحديث وجماعة من محدثي الشافعية وأبو ثور . ونقل البيهقي عن الشافعي أنه علق القول به على صحة الحديث ، وقد صحّ ، وبه قال الأوزاعي وأحمد والشافعي في أحد قوليه . قال البيهقي في الخلافيات : هذه السنة ثابتة ، لا أعلم خلافا بين أهل الحديث في صحتها ، والجمهور على أن صوم الولي عن الميت ليس بواجب ، وتعقب بأن أهل الظاهر يقول بواجبه ، وذهب مالك وأبو حنيفة والشافعي في الحديث إلى أنه لا يصام عن الميت مطلقا ، وقال الليث وأحمد وإسحاق وأبو عبيد : إنه لا يصام عنه إلا النذر .

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف لضعف عبد الله بن لهيعة ، وله شاهد من حديث عبد الله بن عباس ، رواه أصحاب الكتب الستة .

والحديث صحيح روى أيضا في المسند الجامع (١٨٢/٤) .

٢٠ - باب من نذر أن يحج ماشيا

٢١٣٤ - ((أبي سعيد الرعيبي)) هو جَعْتَلُ بن هاعان ، القِبتاني ، المصري . قال الحافظ : صدوق ، فقيه ، من الرابعة .

أن عبدالله بن مالك أخبره أن عقبة بن عامر أخبره أن أخته نذرت أن تمشى حافية، غير مختمرة؛ وأنه ذكر ذلك لرسول الله ﷺ. فقال: "مرها فلتركب ولتختمر ولتصم ثلاثة أيام".
٢١٣٥ - حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب. ثنا عبدالعزيز بن محمد، عن عمرو بن أبي عمرو،
عن الأعرج، عن أبي هريرة؛

((عبدالله بن مالك)) اليحصبي، مصرى. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الثالثة.
((أن تمشى حافية)) وفي رواية أبي داود "أن تحج حافية" أى ماشية غير لابسة فى رجلها شيئا،
((غير مختمرة)) أى غير ساترة رأسها بالخمار، وقد أمرها ﷺ بالاختمار والاستتار، لأن تركه معصية،
لا نذر فيه، وأما المشى حافيا فيصح النذر فيه، فلعلها عجزت عن المشى، واللازم حينئذ الهدى، كما
جاء فى بعض الأحاديث، فلعله تركه الراوى اختصارا، وأما الأمر بالصوم فمبنى على أن كفارة النذر
بمعصية كفارة اليمين، وقيل: عجزت عن الهدى فأمرها بالصوم لذلك، والله أعلم. ((مرها فلتركب))
لعجزها، ((ولتصم)) عند العجز عن الهدى، أو عن أنواع كفارة اليمين، قاله القارى، وقال الإمام
الخطابى فى معالم السنن (٥٢/٤) وقوله ﷺ: "ولتصم ثلاثة أيام"، فإن الصيام بدل من الهدى،
خيرت فيه كما يخير قاتل الصيد أن يفدى بمثله إذا كان له مثل، وإن شاء قومه وأخرجه إلى
المساكين، وإن شاء صام بدل كل مد من الطعام يوما، وذلك قوله تعالى: ﴿أَوْ عَدْلُ ذَلِكَ صِيَامًا﴾.
وقال الأمير اليماني فى السبل (١١٣/٤): ولعل الأمر بصيام ثلاثة أيام لأجل النذر بعدم الاختمار
فإنه نذر بمعصية، فوجب كفارة يمين، وهو من أدلة من يوجب الكفارة فى النذر بمعصية، إلا أنه ذكر
البيهقى أن فى إسناده اختلاف، وقد ثبت فى رواية أبى داود عن ابن عباس بعد قوله "فلتركب ولتهد
بدنة. قيل: وهو على شرط الشيخين، إلا أنه قال البخارى: لا يضح فى حديث عقبة بن عامر الأمر
بالإهداء، فإن صح، فكأنه أمر نذب، وفى وجهه خفاء.

((ثلاثة أيام)) متوالية إن كان عن كفارة اليمين، وإلا فكيف شاء.

والحديث أخرجه أيضا أبوداود والترمذى والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى الأيمان
والنذور، والبيهقى والدارمى (١٠٤/٢) وأحمد (١٤٣/٤) والطبرانى فى الكبير (٣٢٠/١٧) عن عبدالله
بن مالك عن عقبة بن عامر رضى الله عنه. إسناده ضعيف.

٢١٣٥ - ((عن عمرو بن أبى عمرو)) ميسرة، مولى المطلب، المدنى، أبى عثمان. وثقه أبو زرعة. وقال

قال: رأى النبي ﷺ شيخا يمشى بين ابنيه. فقال: "ما شأن هذا؟" فقال ابناه: نذر، يا رسول الله! قال: "اركب أيها الشيخ! فإن الله غنى عنك وعن نذرك".

(٢١) باب من خلط في نذره طاعة بمعصية

٢١٣٦ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا إسحق بن محمد الفروي. ثنا عبد الله بن عمر، عن عبيد الله بن عمر، عن عطاء، عن ابن عباس؛ أن رسول الله ﷺ مر برجل بمكة.....

ابن معين: ليس بذلك القوي. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال أحمد: ليس به بأس. وقال النسائي: ليس بالقوي. وقال الحافظ: ثقة، ربما وهم، من الخامسة.

((بين ابنيه)) قال الحافظ في الفتح لم أقف على اسم هذا الشيخ، ولا على اسم ابنيه، وغلط من قال: إنه أبو إسرائيل ((ما شأن هذا؟)) أي ما حال هذا الشيخ؟ ((اركب أيها الشيخ)) قال النووي في شرح مسلم (١٠٢/١١) هذا محمول على العاجز عن المشي، فله الركوب وعليه دم، وأما حديث عقبة فمعناه تمشى وقت القدرة، وتركب عند العجز، انتهى. وعبارة الفتح أمر الناذر في حديث أنس أن يركب جزما، وأمر أخت عقبة أن تمشى وأن تتركب، لأن الناذر كان شيخا ظاهر العجز، وأخته لم توصف به فكانه أمرها أن تمشى إن قدرت، وتركب إن عجزت. وبهذا ترجم البيهقي للحديث، انتهى. وحاصل العبارتين واحد.

والحديث صحيح أخرجه أيضا مسلم وأبو داود في الأيمان والنذور، والدارمي (١٨٤/٢) والبيهقي (٧٨/١٠) وأحمد (٣٧٣/٢) وأبو يعلى (٢٣٥/١١) عن عمرو بن أبي عمر، عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه.

٢١ - باب من خلط في نذره طاعة بمعصية

٢١٣٦ - ((مر برجل بمكة)) وفي رواية البخاري "بينما النبي ﷺ يخطب إذا هو برجل قائم، فسأل عنه. فقالوا: أبو إسرائيل نذر أن يقوم.. الخ". وأبو إسرائيل هذا رجل من بني عامر بن لؤي، من بطون قريش. قال القاضي: الظاهر من اللفظ أن المسؤول عنه هو اسمه، ولذا أجيب بذكر اسمه، وإن ما بعده زيادة في الجواب.

وقال الخطيب: أبو إسرائيل رجل من قريش، ولا يشاركه أحد من الصحابة في كنيته. واختلف

وهو قائم في الشمس. فقال: "ما هذا؟" قالوا: نذر أن يصوم ولا يستظل إلى الليل. ولا يتكلم. ولا يزال قائما. قال: ليتكلم وليستظل وليجلس وليتم صومه".

في اسمه، فقيل: قشِير، بقاف وشين معجمة، مصغرا، وقيل: يُسِير، بمهملة، مصغرا، وقيل: قيصر، باسم ملك الروم. وقيل: بالسین المهمله بدل الصاد. وقد جزم ابن الأثير وغيره بأنه من الصحابة، كذا في النيل (٢٧٥/٨).

((ولا يتكلم)) مطلقا، ((وليتم)) بسكون اللام وكسرهما، ((صومه)) أي ليكمل صومه. وفيه دليل على أن كل شيء يتأذى به الإنسان مما لم يرد بمشروعيته كتاب ولا سنة. كالمشي حافيا والجلوس في الشمس ليس من طاعة الله تعالى، فلا ينعد النذر به. فإنه ﷺ أمر أبا إسرائيل في هذا الحديث بإتمام الصوم، دون غيره، وهو محمول على أنه لا يشق عليه. قال القرطبي: في قصة أبي إسرائيل هذا أعظم حجة للجمهور في عدم وجوب الكفارة على من نذر معصية أو ما لا طاقة له فيه. قال مالك: لم أسمع أن رسول الله ﷺ أمر بكفارة.

وقال الخطابي في المعالم (٥٤/٤) قد تضمن نذره نوعين، من طاعة ومعصية، فأمره النبي ﷺ بالوفاء بما كان منهما طاعة، وهو الصوم، وأن يترك ما ليس بطاعة، من القيام في الشمس، وترك الكلام وترك الاستئطال، بالظّل. وذلك لأن هذه الأمور مشاق تتعب البدن وتؤذيه، وليس في شيء منها قربة إلى الله سبحانه. وقد وضعت عن هذه الأمة الأصار والأغلال التي كانت على من قبلهم، وتنقلب النذور فيه معصية. فلا يلزم الوفاء، ولا يجب الكفارة، والله أعلم.

وقال العيني في عمدة القاري (٢١٢/١٣): وإنما أمره بإتمام الصوم لأن الصوم قربة بخلاف أخواته، وفيه دليل على أن السكوت عن المباح أو عن ذكر الله ليس بطاعة وكذلك الجلوس في الشمس. وفي معناه كل ما يتأذى به الإنسان مما لا طاعة فيه ولا قربة بنص كتاب أو سنة، كالحفاء، وإنما الطاعة ما أمر الله به ورسوله. وفيه دليل أيضا على إبطال ما أحدثته الجهلة المتصوفة من الأشغال الشديدة المحدثنة والأعمال الشاقة المنكرة، ويزعمون أنها طريقة تزكية أنفاسهم، وهذا جهل منهم عن أحكام الشريعة، فإن النبي ﷺ ما ترك لنا شيئا إلا بينه، فمن أين وجدوها ومن أين أخذوها؟ والله أعلم.

حدثنا الحسين بن محمد بن شيبه الواسطي . ثنا العلاء بن عبد الجبار ، عن وهيب ، عن أيوب ، عن عكرمة ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، نحوه ، والله أعلم .

((عن وهب)) هكذا في جميع نسخ ابن ماجه مكبرا ، ولكن فيه تحريف ، والصحيح "عن وهيب" مصغرا .

والحديث صحيح أخرجه أيضا بالسند الثاني البخاري وأبو داود في الأيمان والندور ، والبيهقي (٧٥/١٠) والبقوى (٢٤/١٠) وابن الجارود (٣١٤) وابن حبان (٢٣٠/١٠) والطحاوي في مشكل الآثار (٤٤/٣) عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس رضي الله عنه .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(١٢) كتاب التجارات

(١) باب الحث على المكاسب

٢١٢٧ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد وإسحق بن إبراهيم ابن حبيب. قالوا: ثنا أبو معاوية. ثنا الأعمش، عن إبراهيم، عن الأسود، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: "إن أطيب ما أكل الرجل من كسبه. وإن ولده من كسبه."

(١٢) كتاب التجارات

١ - باب الحث على المكاسب

٢١٢٧ - ((إن أطيب ما أكل الرجل)) الطيب الحلال، فالتفصيل فيه بناء على بعده عن الشبهات ومظانها، والكسب السعي في تحصيل الرزق وغيره. والمراد المكسوب الحاصل بالطلب والحجذ في تحصيله بالوجه المشروع (س). ((من كسبه)) الحاصل من وجهه الواصل من جهة صناعة أو تجارة أو زراعة، ((وإن ولده من كسبه)) وفي رواية عند أحمد: "إن ولد الرجل من أطيب كسبه، فكلوا من أموالهم هنياً". وفي حديث جابر: "أنت ومالك لأبيك". قال ابن رسلان: اللام للإباحة، لا للتملك، لأن مال الولد له، وزكاته عليه، وهو مورث عنه.

قال السندي: قوله "وإن ولده من كسبه"، أي من المكسوب الحاصل بالحجذ والطلب ومباشرة الأسباب، ومال الولد من كسب الولد، فصار من كسب الإنسان بواسطة، فجاز له أكله، والفقهاء قيّدوا ذلك بما إذا احتاج إلى مال الولد فيحوز له الأخذ منه على قدر الحاجة.

وقال الخطابي في معالم السنن (٣/١٤٠) فيه من الفقه أن نفقة الوالدين واجبة على الولد إذا كان واحداً لها، واختلفوا في صفة من تجب لهم النفقة من الآباء والأمهات. فقال الشافعي: إنما يجب ذلك للأب الفقير الزمن، فإن كان له مال أو كان صحيح البدن غير زمن فلا نفقة له عليه. وقال سائر

٢١٢٨ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا إسماعيل بن عياش ، عن بَحِير بن سعد ، عن خالد بن معدان ، عن المقدم بن معديكرب الزبيدي ، عن رسول الله ﷺ ؛ قال : " ما كسب الرجل كسبا أطيب من عمل يده . وما أنفق الرجل على نفسه وأهله وولده وخادمه ، فهو صدقة " .

٢١٢٩ - حدثنا أحمد بن سنان . ثنا كثير بن هشام . ثنا كلثوم بن جوشن القشيري ،

الفقهاء : " نفقة الوالدين واجبة على الولد " . ولا أعلم أن أحدا منهم اشترط فيها الزمانة ، كما اشترط الشافعي .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في البيوع والإجازات ، والترمذي في الأحكام والنسائي في البيوع ، والبيهقي في الكبرى (٤٨٠/٧) وعبدالرزاق (١١٣/٩) وابن حبان (٧٣/١٠) والبخاري في شرح السنة (٣٢٨/٩) وابن أبي شيبة (١٥٧/٧) وأحمد (٤٢/٦) والرامهرمزي في " المحدث الفاصل " (٢٣٢) . والمسند الجامع (٤٧٠/١٠) من طرق ، عن عائشة رضی الله عنها ، وإسناده صحيح .

٢١٢٨ - ((أطيب من عمل يده)) وذلك لأن فيه إيصال النفع إلى الكاسب وإلى غيره والسلامة عن البطالة المؤدية إلى الفضول وكسر النفس والتعفف عن ذل السؤال . ((فهو صدقة)) إذا كان بنية خير ، كما في الحديث الآخر " إذا أنفق الرجل على أهله نفقة يحتسبها فهي له صدقة " .

والحديث فيه حثٌّ على احتساب الأعمال الصالحة والمباحات لله تعالى وبيان فضل الإنفاق والإطعام وعدم تحقير الأعمال وفيه أيضا دعوة إلى تحمل المشاق في تحصيل المال ، وبذل النفقة على ما ذكر .

قال البوصيري : هذا إسناد حسن ، إسماعيل بن عياش مختلف فيه ، رواه البخاري في صحيحه عن إبراهيم بن موسى ، عن عيسى بن يونس عن ثور ابن يزيد عن خالد بن معدان به بلفظ " ما أكل ابن آدم طعامًا خيرًا من عمل يده ، وإن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده " . ولم يذكر بقية الحديث ، وله شاهد من حديث عائشة في السنن الأربعة ، أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه .

والحديث أخرجه أيضا البيهقي في الشعب ، وفي الآداب (٤٨٣) والبخاري في الأدب المفرد (٣١) وأحمد (١٣١/٤) والطبراني في الكبير (٢٦٨/٢٠) وعلي المتقى في الكنز (٩/٤) والمسند الجامع (٤٤٧/١٥) عن خالد بن معدان ، عن المقدم بن معديكرب رضی الله عنه ، وإسناده حسن ، كما قال البوصيري .

٢١٢٩ - ((كلثوم بن جوشن القشيري)) ، الرقي . قال أبو داود : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : ضعيف

عن أيوب، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "التاجر الأمين الصدوق المسلم، مع الشهداء يوم القيامة".

٢١٤٠ - حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب. ثنا عبد العزيز الدراوردي، عن ثور بن زيد الديلي، عن أبي الفيث مولى ابن مطيع، عن أبي هريرة؛ أن النبي ﷺ قال:

الحديث. وقال الحافظ: ضعيف، من السابعة.

((التاجر الأمين .. إلخ)) إذا قصد بتجارته الخير، والحاصل أن المباح يصير بحسن النية عبادة.

فيستحق صاحبه الأجر على ذلك ويكون مع أهل العبادة (س).

قال في التحفة (٢/٢٢٧): قال الطيبي: من تحرى الصدق والأمانة كان في زمرة الأبرار من النبيين والصدّيقين، ومن توخى خلافهما كان في قرن الفجار من الفسقة والعاصين. وقال في "اللمعات": كلاهما من صيغ المبالغة تنبيه على رعاية الكمال في الصفتين حتى ينال هذه الدرجة الرفيعة.

وفي الباب عن أبي سعيد الخدري بلفظ "التاجر الصدوق الأمين مع النبيين والصدّيقين والشهداء". أخرجه الترمذي والحاكم، وفي الباب أيضا عن أنس بن مالك بلفظ "التاجر الصدوق تحت ظلّ العرش يوم القيامة"، أخرجه الأصفهاني في ترغيبه وعن ابن عباس بلفظ "التاجر الصدوق لا يحجب من أبواب الجنة"، أخرجه ابن النجار.

قال البوصيري: هذا إسناد فيه كلثوم بن جوشن وهو ضعيف، رواه الدارقطني في سننه من طريق كثير بن هشام به، ورواه الحاكم من طريق محمد العطاء عن كثير بن هشام به، والبيهقي في الكبرى عن الحاكم بإسناده ومثله، وله شاهد من حديث أبي سعيد الخدري، رواه الترمذي في الجامع.

والحديث أخرجه أيضا البيهقي في الشعب (٣/٤٢٨) وفي الآداب (٤٨٥) وابن حبان في المجروحين (٢٣٠) والجوزجاني في الأباطيل (٢/١١٧) والمسند الجامع (١٠/٤٧٠)، من طريق كثير بن هشام عن كلثوم به وإسناده ضعيف.

٢١٤٠ - ((ثور بن زيد الديلي))، المدني. وثقه ابن معين وأبو زرعة والنسائي. وقال أحمد وأبو حاتم: صالح. وقال الحافظ: ثقة، من السادسة.

((أبي الفيث)) هو سالم، المدني. وثقه النسائي وقال ابن معين: ثقة، يكتب حديثه. وذكره ابن

حبان في الثقات. وقال ابن سعد: ثقة، حسن الحديث. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

"الساعى على الأرملة والمسكين، كالمجاهد في سبيل الله، وكالذى يقوم الليل ويصوم النهار".

٢١٤١ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا خالد بن مخلد. ثنا عبد الله بن سليمان، عن معاذ بن عبد الله بن حبيب، عن أبيه، عن عمه؛ قال: كنا في مجلس. فجاء النبي ﷺ وعلى رأسه أثر ماء . فقال له بعضنا:

((الساعى على الأرملة)) أى الذى يسعى ويجدّ فى تحصيل المال لينفقه على الأرملة. وهى المرأة التى لا زوج لها، والذكر الأرملة.

قال الإمام النووى فى شرح مسلم (١٢/١٢): المراد بالسعى الكاسب لهما، العامل لمؤنتهما، والأرملة: من لا زوج لها، سواء كانت تزوّجت أم لا. وقيل: هى التى فارقت زوجها. قال ابن قتيبة: سميت أرملة لما يحصل لها من الإرمال، وهو الفقر وذهاب الزاد بفقد الزوج. يقال: "أرمل الرجل". إذا فنى زاده.

((يقوم الليل)) كله، أو آخره كما هو فى المتعارف ((ويصوم النهار)) على الدوام، أو غالباً لما جاء فى صوم الأبد مثل "لا صام من صام الأبد".

والحديث أخرجه أيضاً البخارى فى الأدب وفى النفقات وفى الأدب المفرد (٤٤)، ومسلم فى الزهد، والترمذى فى البرّ والصلة، والنسائى فى الزكاة، والبيهقى فى الكبرى (٢٨٣/٦) والبغوى فى شرح السنة (٤٥/١٣) وابن حبان (٥٥/١٠) وعبدالرزاق (٢٩٩/١١) وأحمد (٣٦١/٢) عن أبى الغيث عن أبى هريرة رضى الله عنه، إسناده حسن، فإن شيخ ابن ماجه يعقوب بن حميد بن كاسب ضعيف يعتبر به عند المتابعة وقد تابعه حماد بن سلمة عند أحمد.

٢١٤١ - ((عبد الله بن سليمان)) بن أبى سلمة، الأسلمى، القبائى. وثقه ابن معين. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وقال ابن حبان: يخطئ. وقال الحافظ: صدوق، يخطئ، من السابعة.

((معاذ بن عبد الله بن حبيب)) مصغراً، الجهنى، المدنى. وثقه أبو داود وابن معين. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: صدوق، ربما وهم، من الرابعة.

((عن أبيه)) عبد الله بن حبيب، الجهنى، حليف الأنصار، مدنى، له صحبة.

((عن عمه)) عبيد بن معاذ بن أنس، الأنصارى، صحابى، يقال: هو عمّ عبد الله بن حبيب.

نراك اليوم طيب النفس . فقال : "أجل ، والحمد لله" . ثم أفاض القوم في ذكر الغنى . فقال :
"لا بأس بالغنى لمن اتقى . والصحة لمن اتقى خير من الغنى . وطيب النفس من النعيم" .

(٢) باب الاقتصاد في طلب المعيشة

٢١٤٢ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا إسماعيل بن عياش ، عن عمارة بن غزوية ، عن ربيعة بن أبي
عبد الرحمن ، عن عبد الملك بن سعيد الأنصاري ، عن أبي حميد الساعدي ؛ قال : قال رسول
الله ﷺ : "أجملوا في طلب الدنيا فإن كلاً ميسر لما خلق له" .

((ثم أفاض القوم)) أى وقعوا ((في ذكر الغنى)) فى الصحاح : مقصور ، اليسار . ((لا بأس بالغنى
لمن اتقى)) قال السندي : قال السيوطي فى "نوادير الأصول" : "الغنى بغير تقوى هلكة ، يجمعه من
غير حقه ، ويمنعه من حقه ، ويضعه فى غير حقه ، فإذا كان هناك مع صاحبه تقوى . ذهب البأس وجاء
الخير" . وأما قوله ((والصحة لمن اتقى خير من الغنى)) فإن صحة الجسد تعين على العبادة . فالصحة
مال ممدود ، والسقم عجز حاجز ، لعمر الذى أعطيه يمنعه العبادة ، والصحة مع العمر خير من الغنى مع
العجز ، والعاجز كالميت . وأما قوله ((وطيب النفس من النعيم)) فلأنه من روح اليقين على القلب ،
وهو النور الوارد الذى قد أشرق الصور . فأراح القلب والنفس من الظلمة والضيق .

قال البوصيرى : هذا إسناد صحيح ، رجاله ثقات ، رواه أبو بكر بن أبى شيبة فى مسنده هكذا .

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الأدب المفرد (٣٠١) والحاكم (٣/٢) والبيهقى فى الشعب
(٤٤١/٣) وفى الآداب (٤٨٨) وأحمد (٢٧٢/٥) وابن سعد فى الطبقات (٣٥١/٤) والمسند الجامع
(٦٥١/١٨) عن معاذ بن عبدالله بن خبيب ، عن أبيه عن عمه رضى الله عنه ، وإسناده حسن . فإن خالد
بن مخلد القطوانى ضعيف يعتبر به عند المتابعة . وقد توبع فى هذا الحديث فقد رواه أبو عامر العقدي
عند أحمد وسليمان بن بلال عند الحاكم عن عبدالله بن سليمان به . وعبدالله بن سليمان صدوق ،
حسن الحديث .

٢ - باب الاقتصاد في طلب المعيشة

٢١٤٢ - ((أجملوا فى الطلب)) "أجمل فى الطلب" إذا اعتدل ولم يُفرط . ((ميسر)) أى مهياً . ((لما
خلق له)) فيجعل له ذلك من غير تعب ، فلا فائدة فى إيقاع نفسه فى التعب كثيرا .

قال المناوي في الفيض (١/١٦٢): قوله "لما خلُق له" يعني الرزق المقدر له سيأتيه ولا بُدْ فإن الله تعالى قسم الرزق وقدره لكل أحد بحسب إرادته لا يتقدم ولا يتأخر، ولا يزيد ولا ينقص بحسب علمه الأزلي وإن كان يقع ذلك بتبديل في اللوح أو الصحف بحسب تعليق بشرط. وقال "أحملوا". وما قال "اتركوا" إشارة إلى أن الأسباب وإن علم أن رزقه المقدر له لا بُدْ له منه لكن لا يترك السعي رأساً. فإن من عوائد الله تعالى في خلقه تعليق الأحكام بالأسباب، وترتيب الحوادث على العِلل. وهذه سنته في خلقه مطردة، وحكمته في ملكه مستمرة، وهو وإن كان قادراً على إيجاد الأشياء اختراعاً وابتداعاً، لا بتقديم سبب وسبق علة بأن يُشيع بلا أكل، ويُرويه بغير شرب، وينشئ الخلق بدون جماع، لكنه أجرى حكمته بأن الشيع والرى والولد يحصل عقب الطعام والشرب والجماع، فلذا قال: "أحملوا" إيذاناً بأنه وإن كان هو الرزاق لكنه قدر حصوله بنحو سعي رقيق وحالة كسب من الطلب جميلة، فجمع هذا الخبر بالنظر إلى السبب والمسبب والمسبب له، وذلك هو الله والرزق والعبد والسعي، وجمع بين المسبب والسبب لثلاث يتكلم من تلبس بأهل التوكل وليس منهم فيهلك بتأخر الرزق، فربما أوقعه في الكفر، ولثلاث ينسب الرزق لسعيه فيقع في الشرك، فقرن في الخطاب بين اعتلاق الأشياء بالمسبب اعتلاقاً أصلياً، واعتلاقها بالسبب اعتلاقاً فرعياً ليستكمل العبد حالة الصلاح مستمرة وتثبت له قضية الفلاح مستقرة، وقد عرف مما سبق أن من اجتهد في طلب الدنيا وتهافت عليها شغل نفسه بما لا يُجدي، وأتعبها فيما لا يغي، ولا يأتيه إلا المقدور فهو فقير وإن ملك الدنيا بأسرها، فالواجب على المتأدب بأداب الله تعالى أن يكل أمره إلى الله تعالى ويسلم له ولا يتعدى طوره ولا يتجرأ على ربه ويترك التكلف فإنه ربما كان خذلانا ويترك التدبير فإنه قد يكون هواناً.

والمرء يرزق لا من حيث حيلته ويصرف الرزق عن ذى الحيلة الداهية قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، إسماعيل بن عياش كان يدلس ورواه بالنعنة، وروايته عن غير أهل بلده ضعيفة، رواه الحاكم من طريق سليمان ابن بلال عن ربيعة بن عبد الرحمن به. وقال: صحيح على شرطهما. قلت: ورواه البيهقي في الكبرى عن الحاكم بإسناده ومثنه، انتهى. والصحيح أنه على شرط مسلم وحده فإن عبد الملك الراوي فيه لم يخرج له البخاري شيئاً.

والحديث أخرجه أيضاً ابن أبي عاصم في السنة (٢/٣٤) وأبو نعيم في الحلية (٣/٢٦٥) وعلى

٢١٤٣ - حدثنا إسماعيل بن بهرام. ثنا الحسن بن محمد بن عثمان، زوج بنت الشعبي. ثنا سفيان، عن الأعمش، عن يزيد الرقاشي، عن أنس ابن مالك؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "أعظم الناس همًّا، المؤمن الذي يَهْمُ بأمر دنياه وأمر آخرته". قال أبو عبد الله: هذا حديث غريب، تفرد به إسماعيل.

المتقى فى الكنز (٢٠/٤) عن عبد الملك بن سعيد الأنصارى عن أبى حميد الساعدى رضى الله عنه، وإسناده حسن، رواية إسماعيل ابن عياش عن غير أهل بلده ضعيفة وهذه منها ولكن تابعه سليمان بن بلال وهو ثقة عن ربيعة به عند الحاكم، والبيهقى وأبى نعيم الأصفهاني. وقال: هذا حديث ثابت مشهور من حديث ربيعة، رواه عمارة بن غزوة والدروردي عنه، مثله.

٢١٤٣ - ((إسماعيل بن بهرام)) بن يحيى، الهمداني، ثم الخبذعي - بفتح المعجمة وسكون الباء - قال أبو حاتم: شيخ، صدوق. وذكره ابن حبان فى الثقات، وقال: يُغْرِب. وقال الحافظ: صدوق، من الحادية عشرة.

((الحسن بن محمد بن عثمان)) بن الحارث، الكوفى، إمام مسجد المطمورة. قال الحافظ: مقبول، من التاسعة.

((أعظم الناس همًّا)) أى حزنًا وغمًّا وعزما وقوة، ((المؤمن)) الكامل، ((الذى يَهْمُ بأمر دنياه)) بتحصيل ما يقوم بمؤنته ومؤنة ممونه، ((وأمر آخرته)) من القيام بالطاعات وتجنب الحرام والشبهات، فإن راعى دنياه أضربَ بآخرته وإن راعى آخرته أضربَ دنياه. إذ هما ضربتان فاهتمامه بأمره الدنيوية بحيث لا يُخَلُّ بشيء من المطلوبات الأخروية صعب عسير، إلا على من سهله الله عليه ولا يعارضه الأخبار الواردة بدم الدنيا ولعنها، وإن الدراهم والدنانير مهلكة، لأن الكلام هنا فى الاهتمام لما لا بُدَّ منه فى مؤنة نفسه ومن يعوله، وذلك محبوب بل واجب، فهو فى الحقيقة من أمر الآخرة وإن كان من الدنيا صورة، كذا فى الفيض (٥/٢).

قال السندى: قوله الذى يَهْمُ بهم... الخ: فإن هم كل منهما بانفراده كاف فكيف إذا اجتمع الهمان. قال البوصيرى: هذا إسناد فيه يزيد بن أبان الرقاشى والحسن بن محمد ابن عثمان وإسماعيل بن بهرام وهم ضعفاء.

والحديث أخرجه أيضا ابن أبى الدنيا فى الهمم والحرز (٧٤/٢)، والميزى فى التهذيب (٣١٦/٦)

٢١٤٤ - حدثنا محمد بن المصطفى الحمصي . ثنا الوليد بن مسلم ، عن ابن جريج ، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "أيها الناس ! اتقوا الله وأجملوا في الطلب . فإن نفسا لن تموت حتى تستوفى رزقها ، وإن أبطأ عنها . فاتقوا الله وأجملوا في الطلب . خذوا ما حل ، ودعوا ما حرم" .

والمسند الجامع (٢٤/٣) عن يزيد الرقاشي عن أنس بن مالك رضي الله عنه ، وإسناده ضعيف ، لضعف يزيد الرقاشي وجهالة حال الحسن بن محمد بن عثمان .

٢١٤٤ - ((اتقوا الله)) لأنكم مأمورون بالتقوى وبالسعى إلى الدرجات العلى ، ((وأجملوا في الطلب)) أى ترفقوا فى السعى فى طلب حظكم من الرزق ، ((فإن نفسا .. الخ)) هذا من عموم النكرة فى الإثبات ، أو فى النفى بناء على اتحاده مع ضمير "لن تموت" ((لن تموت حتى تستوفى رزقها)) المقدر لها ، كما أشار إليه سبحانه بقوله : ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ﴾ ، ((وإن أبطأ عنها)) يعنى سيأتى رزقها المقدر لها قبل موتها مهما أبطأ وتأخر .

قال المناوى فى الفيض (١٥٩/٣) : قوله "وإن أبطأ عنها" فهو لا بُدَّ يأتيتها ، فلا فائدة لانهماك والاستشراف ، والرزق لا ينال بالجد ولا بالاجتهاد ، وقد يكدر العاقل الذكى فى طلبه فلا يجد مطلوبه ، والغر الغبى يتيسر له ذلك المطلوب ، فعند تلك الاعتبارات يلوح لك صدق قول الشافعى :

ومن الدليل على القضاء وكونه بؤس اللبيب وطيب عيش الأحمق

((خذوا ما حل .. الخ)) بيان للإجمال فى الطلب . ((دعوا)) أى اتركوا ، ((ما حرم)) عليكم أخذه .

قال البوصيرى : هذا إسناد ضعيف ، الوليد بن مسلم وابن جريج وأبو الزبير كل منهم كان يدلس . وقد روه بالنعنة . لكن لم ينفرد ابن ماجه بإخراجه من هذا الوجه . فقد رواه ابن جبان فى صحيحه عن عبد الله بن محمد بن مسلم ثنا حرملة بن يحيى ثنا ابن وهب أخبرنى عمرو بن الحارث عن سعيد بن أبى هلال عن محمد بن المنكدر عن جابر بإسناده ومثته ، ورواه أيضا عن محمد بن إسحاق بن إبراهيم مولى ثقيف عن الوليد بن شجاع عن ابن وهب فذكر نحوه . وله شاهد من حديث حذيفة ، رواه البزار فى مسنده .

والحديث أخرجه أيضا البيهقى فى الكبرى (٢٦٤/٥) وفى الشعب (٣٨٢/٣) والحاكم (٤/٢)

وأبو نعيم فى الحلية (١٥٦/٣) عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه ، وإسناده ضعيف ، فإن الوليد بن مسلم

(٣) باب التوقى فى التجارة

٢١٤٥ - حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير . ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن شقيق، عن قيس بن أبى غرزة؛ قال: كنا نسمى فى عهد رسول الله ﷺ السماسرة فمر بنا رسول الله ﷺ فسمانا باسم هو أحسن منه فقال يا معشر التجار إن البيع يحضره الحلف واللغو فشوبوه بالصدقة.

وابن جريج، وأبو الزبير مدلسون وقد عنعنوا لكن متن الحديث صحيح من رواية محمد بن المنكدر عن جابر كما هو مبين فى التخرىج.

٣ - باب التوقى فى التجارة

٢١٤٥ - ((قيس بن أبى غرزة)) الغفارى، صحابى، نزل الكوفة.

((كُتِّبَ)) أى معشر التجار، ((نُسِّمَى)) بناء المفعول، ويحتمل أنه على بناء الفاعل، بتقدير نسمى. ((السَّماسِرَة)) - بفتح السين الأولى، وكسر الثانية - جمع سِمَسار بكسر السين، وهو القِيم بأمْر البيع والحافظ له.

قال الخطابى: هو اسم أعجمى، وكان فىمن يعالج البيع والشراء فيهم المعجم، فتلقوا هذا الاسم عنهم. فقيره النبى ﷺ بالتجار. الذى هو من الأسماء العربية. وذلك معنى قوله "فسمانا باسم هو أحسن منه".

((الْحَلْفُ)) - بفتح الحاء المهملة وكسر اللام - والمراد الكاذبة، ويجوز سكون لامة أيضا. ((فَشُوبُوهُ)) بضم الشين، أمر من الشوب. بمعنى الخلط أمرهم بذلك ليكون كفارة لما يجرى بينهم من الكذب وغيره. والمراد بها صدقة غير معينة، حسب تضايف الآثام.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذى فى البيوع، والنسائى فى الصغرى فى الأيمان والنذور، وفى الكبرى (١٣١/٣)، والبيهقى فى الكبرى (٢٦٦/٥) وفى الصغير (٢٣٩/٢) وابن الجارود (١٩٣) والحاكم (٥/٢) والطحاوى فى المشكل (١٣/٣) وأحمد (٦/٤) والطيالسى (١٦٧) والحميدى (٢٠٨/١) والطبرانى فى الصغير (٥٠/١) وفى الكبير (٣٥٤/١٨) والمسند الجامع (٥٤٠/١٤) والميزى فى التهذيب (٧٦/٢٤)، من طرق عن الأعمش عن شقيق، عن قيس ابن أبى غرزة رضى الله عنه. قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

٢١٤٦ - حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب . ثنا يحيى بن سليم الطائفي ، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم ، عن إسماعيل بن عبيد بن رفاعة ، عن أبيه ، عن جده رفاعة ؛ قال : خرجنا مع رسول الله ﷺ فإذا الناس يتبايعون بكرّة . فناداهم " يا معشر التجار ! فلما رفضوا أبصارهم ، ومدّوا أعناقهم . قال : " إن التجار يبعثون يوم القيامة فجّارا . إلا من اتقى الله وبرّ وصدق " .

(٤) باب إذا قسم للرجل رزق من وجه فليزمه

٢١٤٧ - حدثنا محمد بن بشار . ثنا محمد بن عبد الله . ثنا فروة أبو يونس ،

٢١٤٦ - ((إسماعيل بن عبيد)) بالتصغير ، ويقال : عبيد الله بن رفاعة بن رافع ، الأنصاري . قال الحافظ : مقبول ، من السادسة . ((عن أبيه)) عبيد بن رفاعة بن رافع ، الزرقى . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : ولد في عهد رسول الله ﷺ ، ووثقه العجلي . ((عن جده)) رفاعة بن رافع بن مالك بن عجلان ، أبي معاذ ، الأنصاري ، من أهل بدر ، مات في أول خلافة معاوية .

((إن تجارا)) - بضم التاء وتشديد الجيم ، جمع تاجر ، ((فجارا)) جمع فاجر ، من الفجور ، ((إلا من اتقى الله)) بأن لم يرتكب كبيرة ولا صغيرة من غش وخيانة ، أى أحسن إلى الناس في تجارته ، أو قام بطاعة الله وعبادته ، ((وصدق)) في يمينه وسائر كلامه . قال القاضى : لما كان من ديدن التجار التدليس في المعاملات والتهالك على ترويج السلع بما يتيسر لهم من الأيمان الكاذبة ونحوها حكم عليهم بالفجور ، واستثنى منهم من اتقى المحارم ، وبرّ في يمينه وصدق في حديثه . وإلى هذا ذهب الشارحون ، وحملوا الفجور على اللغو والحلف ، كذا في المرقاة (٤٣/٦) .

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى البيوع ، والبيهقى فى الكبرى (٢٦٦/٥) وابن حبان (٢٧٦/١١) وعبدالرزاق (٤٥٨/١١) والحاكم (٦/٢) والدارمى (١٦٣/٢) والطحاوى فى المشكل (١٤/٣) والطبرانى فى الكبير (٣٦/٥) وأبونعيم فى الحلية (١١٤/٧) والمسند الجامع (٤٣٣/٥) عن إسماعيل بن رفاعة عن أبيه عن جده رضى الله عنه . وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح . وقال الحاكم : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبى .

٤ - باب إذا قسم للرجل رزق من وجه فليزمه

٢١٤٧ - ((فروة)) بن يونس ، الكلابى ، البصرى . قال الحافظ : مقبول ، من السابعة .

عن هلال بن جبير، عن أنس بن مالك؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من أصاب من شيء فليلزمه".

٢١٤٨ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا أبو عاصم . أخبرني أبي ،

((هلال بن جبير)) ويقال: ابن جبر بلا تصغير، بصرى، مستور، من الخامسة، وشك ابن حبان في سماعه من أنس.

((من أصاب من شيء)) من وجه وسبب يعنى إذا فتح على العبد باب الرزق من سبب ((فليلزمه)) أى ذلك السبب، ولا يتركه إلى غيره، إذ كل سبب لا يوافق كل عبد.

قال المناوى فى الفيض (٦/٦٥): قوله "من أصاب .. الخ" . أى من أصاب من أمر مباح خيرا لزمه ملازمته ولا يعدل عنه إلى غيره، إلا بصارف قوى، لأن كلاً ميسر لما خلق له، ذكره الطيبى وفى رواية "من حضر له فى شيء فليلزمه" . قال الزمخشري: أى من بورك له فى نحو صناعة أو حرفة أو تجارة فليقبل عليها. قال فى الحكم من علاقة إقامة الحق لك فى الشيء إدامته إياك فيه مع حصول النتائج. قلت: فرق الله هم الناس للصناعات المتفاوتة وجعل آلائهم الفكرية والبدنية مستعدة لها، فجعل لمن قيضه لمراعاة العلم والمحافظة على الدين قلباً صافية، وعقلاً بالمعارف الثقة وأمزجة لطيفة وأبداناً لينة، ومن قيضه لمراعاة المحن الدنيوية كالزراعة والبناء جعل لهم قلباً قاسية وعقلاً كزرة وأمزجة غليظة وأبداناً خشنة، وكما أنه محال أن يصلح السمع للرؤية والبصر للسمع فمحال أن يكون من خلق للمهنة يصلح للحكمة، وقد جعل الله كل جنس من الفريقين نوعين، ربيعاً ووضيعاً، فالرفع: من تحرى الحدق فى صناعته وأقبل على عمله وطلب مرضات ربه بقدر وسعه، وأدى الأمانة قدر جهده.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، فروة بن يونس مختلف فيه، قاله الذهبى فى الكاشف. وقال الأزدي: ضعيف. وذكره ابن حبان فى الثقات. وهلال بن جبير البصرى. قال ابن حبان فى الثقات. روى عن أنس بن مالك إن كان سمع فيه.

والحديث أخرجه أيضاً البخارى فى التاريخ (٨/٢٠٦) والبيهقى فى الشعب (٣/٤٣٨) وعلى المتقى فى الكنز (٤/١٩) وأبو الشيخ فى الأمثال (٩١) والمسند الجامع (٢/٤٨) عن هلال بن جبير عن أنس بن مالك رضى الله عنه. وإسناده ضعيف

٢١٤٨ - ((أخبرني أبي)) مَخلد بن الضحاك بن مسلم، الشيباني، والد أبي عاصم. قال الحافظ: مقبول،

عن الزبير بن عبيد، عن نافع؛ قال: كنت أجهزُ إلى الشام وإلى مصر. فجهزت إلى العراق. فأتيت عائشة أم المؤمنين، فقلت لها: يا أم المؤمنين! كنت أجهزُ إلى الشام. فجهزت إلى العراق. فقالت: لا تفعل. مالك ولمتجرك؟ فإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إذا سب الله لأحدكم رزقا من وجه فلا يدعه حتى يتغير له أو يتكر له.

من السابعة.

((الزبير بن عبيد)) قال الحافظ: مجهول، من السابعة.

((كنت أجهز)) من التجهيز، أى أرسل، ((إلى الشام)) تارة، ((وإلى مصر)) أخرى، وما كنت أتعدى عنهما. قال الطيبي: مفعوله محذوف، أى كنت أجهز وكلاهما بيضاعتي ومتاعى إلى الشام وإلى مصر، ((فجهزت إلى العراق)) الآن، ((فقالت: لا تفعل)) هذا التجهيز والتبديل، فإن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم، والمسافة بعيدة وهى مُشعرة إلى الحرص المذموم، ((مالك ولمتجرك؟)) اسم لمكان من التجارة، أى أى شىء وقع لك وما حصل لمتجرك من الباعث على العدول منه إلى غيره أوصل إليك خسران منه حتى يصدك عن محل تجارتك الذى عودك الله الربح فيه، وما هو كذلك، لا ينبغى العدول عنه، كذا فى المرقاة (٣٤/٦).

وقال السندى: أى شىء جرى بينك وبين متجرك القديم حتى تركته وأرسلت المال إلى غيره.

((إذا سب الله لأحدكم رزقا من وجه)) بأن جعل رزق أحدكم مسببا عن وصول تجارتك إلى محل مثلا، ((فلا يدعه)) أى لا يترك ذلك السبب، أو الرزق، ((حتى يتغير له)) بعد الربح، ((أو يتكر له)) بخسران رأس المال، فـ"أو" للتنويع وقيل: للشك. قال الطيبي: وفيه أن من أصاب من أمر مباح خيرا وجب عليه ملازمته، ولا يعدل عنه إلى غيره، إلا لصارف قوى، لأن كلا ميسر لما خلق له.

قال البوصيرى: هذا إسناد فيه مقال، والد أبى عاصم اسمه مخلد بن الضحاك مختلف فيه، قال العقيلي والساجى: لا يتابع على حديثه. وذكره ابن جبان فى الثقات، والزبير بن عبيد. قال الذهبي: مجهول. وذكره ابن جبان فى الثقات.

والحديث أخرجه أيضا البيهقى فى الشعب (٤٣٩/٣) وفى الآداب (٤٨٧) وأحمد (٢٤٦/٦) والعقيلي فى الضعفاء (٢٣١/٤) وعلى المتقى فى الكنز (٢١/٤) والمسند الجامع (١٨/٢٠) عن الزبير بن عبيد عن نافع عن عائشة رضى الله عنها. وإسناده ضعيف.

(٥) باب الصناعات

٢١٤٩ - حدثنا سويد بن سعيد. ثنا عمرو بن يحيى بن سعيد القرشي، عن جده سعيد بن أبي أُحِيحَةَ، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ما بعث الله نبيا إلا رَاعِيَ غنم". قال له أصحابه: وأنت يا رسول الله! قال: "وأنا كنت أرهاها لأهل مكة بالقراريط". قال سويد: يعني كل شاة بقرَاطٍ.

٥ - باب الصناعات

٢١٤٩ - ((عمرو بن يحيى بن سعيد)) بن عمرو بن سعيد بن أبي العاص، الأموي، أبو أمية، السعدي، المكي. وثقه الدارقطني. وقال ابن مَعِين: صالح. وذكره ابن حِبَّان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من السابعة. ((عن جده)) سعيد بن عمرو بن سعيد بن أبي العاص، الأموي، المدني، ثم الدِمَشقي، ثم الكوفي. وثقه أبو زرعة والنسائي. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال الزبير بن بكار: كان من علماء قريش بالكوفة. وذكره ابن حِبَّان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من صغار الثالثة. ((عن سعيد بن أبي أُحِيحَةَ)) كذا في نسخة الفوائد والسندی بزيادة "عن" بعد "جده" ولفظة "عن" ههنا زائدة. والصحيح عن جده سعيد بن أبي أُحِيحَةَ. - بضم أوله ومهملتين مفتوحتين، بينهما ياء ساكنة- وهو ابن عمرو بن سعيد بن أبي العاص.

((إلا راعى)) اسم فاعل من الرعى، ((غنم)) لعل ذلك لأنها أكثر من المواشى انتشارا وضعفاً، فراعيتها يكون أقدر لجمع المتفرق وأعرف بتدبيره. ويكون أرق قلباً يراعى الضعيف ويجمع المتفرق. ((بالقراريط)) جمع قيراط. على أن ياء ه بدل من الراء، وهو من أجزاء الدينار، وهو نصف عُشره في أكثر البلاد. وأهل الشام يجعلونه جزءاً من أربعة وعشرين.

قال الحافظ في الفتح (٤/٤٤١) قال العلماء: الحكمة في إلهام الأنبياء من رعى الغنم قبل النبوة أن يحصل لهم التمرن برعيها على ما يكلفونه من القيام بأمر أمتهم. ولأن في مخالطتها ما يحصل لهم الحلم والشفقة لأنهم إذا صبروا على رعيها وجمعها بعد تفرقها في المرعى ونقلها من مسرح إلى مسرح ودفع عدوها من سبع وغيره كالسارق وعلموا اختلاف طباعها وشدة تفرقها مع ضعفها واحتياجها إلى المعاهدة ألفوا من ذلك الصبر على الأمة وعرفوا اختلاف طباعها وتفاوت عقولها

٢١٥٠ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا محمد بن عبد الله الخزازي والحجاج والهيثم بن جميل؛ قالوا: ثنا حماد، عن ثابت، عن أبي رافع، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: "كان زكريا نجارا".

فجبروا كسرهما ورفقوا بضعيفها وأحسنوا التعاهد لها. فيكون تحملهم لمشقة ذلك أسهل مما لو كلفوا القيام بذلك من أول وهلة، لما يحصل لهم من التدريج على ذلك برعى الغنم، وخصت الغنم بذلك لكونها أضعف من غيرها، ولأن تفرقها أكثر من تفرق الإبل والبقر، لإمكان ضبط الإبل والبقر بالربط دونها في العادة المألوفة. ومع أكثرية تفرقها فهي أسرع انقيادًا من غيرها. وفي ذكر النبي ﷺ لذلك بعد أن علم كونه أكرم الخلق على الله ما كان عليه من عظيم التواضع لربه والتصريح بمنته عليه وعلى إخوانه من الأنبياء، صلوات الله وسلامه عليه وعلى سائر الأنبياء.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الإجارة، والبعوى (٢٦٥/٨) والبيهقى فى الكبرى (١١٨/٦) وفى دلائل النبوة (٥٥/١) وعلى المتقى فى الكنز (١١/٤) وابن عدى فى الكامل (١٧٧٤/٥) وابن سعد فى الطبقات (١٢٥/١) والمسند الجامع (١٢٩/١٨) عن أبى هريرة رضى الله عنه، وسنده صحيح، سويد بن سعيد حسن الحديث، وقد تابعه أحمد بن محمد المكي عند البخارى.

٢١٥٠ - ((محمد بن عبد الله)) بن عثمان، الخزازي، البصرى. وثقه أبو حاتم. وقال ابن قانع: صالح. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من صغار التاسعة.

((كان زكريا نجارا)) فالكسب الصالح وطلب الحلال مع التوكل على الله تعالى من دأب الأخيار.

قال الإمام النووى فى شرح مسلم (١٣٥/١٥): فيه جواز الصنائع، وأن التجارة لا تسقط المروءة، وأنها صنعة فاضلة، وفيه فضيلة لزكريا ٧، فإنه كان صانعا يأكل من كسبه، وقد ثبت قوله ﷺ: "أفضل ما أكل الرجل من كسبه، وأن نبي الله داود كان يأكل من عمل يده". وفى "زكريا" خمس لغات، المد، والقصر وزكريا بالتشديد، والتخفيف، ويزكر كعلم.

والحديث أخرجه أيضا مسلم فى الفضائل، وابن حبان (٥٤٢/١١) والحاكم (٥٩٠/٢) والطحاوى فى مشكل الآثار (٤٢٩/١) وأحمد (٢٩٦/٢) وابن عساكر فى تاريخه (٣٨١/٥) وأبو يعلى (٣١١/١١) والمسند الجامع (١١٨/١٨) من طرق، عن أبى رافع عن أبى هريرة رضى الله عنه، وإسناده صحيح.

٢١٥١ - حدثنا محمد بن رمح . ثنا الليث بن سعد ، عن نافع ، عن القاسم ابن محمد ، عن عائشة ؛ أن رسول الله ﷺ قال : " إن أصحاب الصور يُعَذَّبُونَ يوم القيامة . يقال لهم : أحيوا ما خلقتم ."
 ٢١٥٢ - حدثنا عمرو بن رافع . ثنا عمر بن هارون ، عن همام ، عن فرقد السَّبْخِي ، عن يزيد بن عبد الله بن الشَّيْخِر ، عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " أكذب الناس الصَّبَاغُونَ والصَّوَاغُونَ ."

٢١٥١ - ((إن أصحاب الصور)) المراد بها تماثيل ذوى الأرواح ، ((يُعَذَّبُونَ يوم القيامة)) لأنهم بذلك ادَّعوا التشبيه مع الله تعالى ، فيعذبون لذلك . وفي رواية مسلم : " أشدَّ الناس عذابا يوم القيامة الذين يضاهون بخلق الله . " وفي رواية " الذين يصنعون الصور يوم القيامة ، يقال لهم : أحيوا ما خلقتم " ، وفي رواية ابن عباس : " كل مصوَّر في النار ، يجعل له بكل صورة صَوَّرَهَا نفسًا فتعذبه في جهنم " . وفي رواية " من صَوَّر صورة في الدنيا كلف أن ينفخ فيها الروح يوم القيامة ، وليس بنافع " . وفي رواية : قال الله تعالى : " ومن أظلم ممن ذهب يخلق خلقا كخلقى ، فليخلقوا ذرة ، أو ليخلقوا حبة ، أو ليخلقوا شعيرة " . فهذه الأحاديث صريحة في تحريم تصوير الحيوان ، وأنه غليظ التحريم ، وأما الشجر ونحوه مما لا رُوح فيه فلا تحرم صنعه ، ولا التكبُّس به ، كذا قاله النووي في شرح مسلم (٤/٩٠) .
 ((ويقال لهم : أحيوا ما خلقتم)) من الإحياء ، أى ليرتِّم ما ادَّعيتهم بلسان الحال من التشبيه بالمقال .

والحديث أخرجه أيضا مالك في الاستيذان ، والبخارى في البيوع وفي النكاح وفي اللباس وفي بدء الخلق ، ومسلم في اللباس ، والنسائي في المحتبى في الزينة ، والبيهقى في الكبرى (٧/٢٦٦) والطحاوى في شرح معانى الآثار (٤/٢٨٤) وأحمد (٦/٨٠) والخطيب (٢/٢٩٣) وابن عساكر (٢/٦١) وعلى المتقى في الكنز (٤/٣٥) والمسند الجامع (٢٠/١٠٣) من طرق عن القاسم بن محمد ، عن عائشة رضى الله عنها ، بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا . وإسناده صحيح .

٢١٥٢ - ((عمر بن هارون)) بن يزيد ، الثقفى مولا هم ، البلخى . ضعفه الدارقطنى . وقال ابن مَعِين : ليس هو ثقة . وقال الحوزجاني : لم يقنع الناس بحديثه . وقال النسائي وصالح بن محمد وأبو على : متروك الحديث . وقال الساجى : فيه ضعف . وقال الحافظ : متروك ، وكان حافظا ، من كبار التاسعة .

((أكذب الناس)) أى من أكثرهم كذبا ، ((الصَّبَاغُونَ)) الذين يصبغون الثياب . ((والصَّوَاغُونَ)) الذين يصبغون الحُلَى . لأن الغالب عليهم الكذب فى المواعيد . وهذا معلوم بالتحربة . وقيل : أراد الذين يضعون الكلام . يصوغونه أى يغيرون ما سمعوا ويخترعون غيره . وأصل الصبغ التغيير ، روى أنه سئل

(٦) باب الحُكْرَة والجلب

٢١٥٣ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي . ثنا أبو أحمد . ثنا إسرائيل ، عن علي بن سالم بن ثوبان.....

أبو عبيدة مرة عن تفسيره . فقال الصبَّاغ: الذي يزيد في الحديث من عنده يزيه به . وأما الصائغ: فهو الذي يصوغ الحديث . ليس له أصل . وقال البيهقي بعد حكاية كلام أبي عبيدة . ويحتمل أن يكون المراد به العامل بيده . وهي صريح فيما روى فيه عن أبي سعيد . وإنما نُسب إلى الكذب ، والله أعلم . لكثرة مواعيد الكاذبة . مع علمه بأنه لا يفى بها . قال: وفي صحة الحديث نظر ، كذا ذكره السيوطي . قال ابن الجوزي: حديث لا يصح . وقال في "المهذب": فيه فرقد السَّبَّحِي وثقه ابن معين . وقال أحمد: ليس بقوى . وقال الدارقطني وغيره: ضعيف ، انتهى . وقال السخاوي في "المقاصد الحسنة": سنده مضطرب ، ولهذا أورده ابن الجوزي في العِلل ، وقال: لا يصح .

قال البوصيري: هذا إسناد فيه فرقد السَّبَّحِي ، وهو ضعيف . وعمر بن هارون: كذبه ابن معين وغيره . رواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن همام بإسناده ومثته ، ورواه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي هريرة أيضا ، ورواه البيهقي في الكبرى من طريق أبي داود الطيالسي عن همام فذكره . وقال البيهقي: هذا هو المحفوظ حديث همام عن فرقد ، وأخطأ بعضهم على همام فقال: عنه عن قتادة . عن يزيد وقال بعضهم: عنه عن قتادة عن أنس ، وكلاهما باطل . قال: وروى من وجه آخر عن أبي هريرة . وقيل: عن أبي سعيد مرفوعا .

والحديث أخرجه أيضا أحمد (٢٩٢/٢) وابن عدى في الكامل (١٦١/١) والخطيب (٢١٦/١٤) وابن الجوزي في العِلل (١١٥/٢) والمسند الجامع (٤٣٠/١٧) والحديث مرفوع وإسناده ضعيف ، ومثته منكر باطل . عن يزيد بن عبد الله بن الشخير عن أبي هريرة رضي الله عنه .

٦ - باب الحُكْرَة والجلب

قيل: الحُكْرَة بضم فسكون ، ما جمع من الطعام يتريص به الغلاء ، والحُكْر بفتحين مثله . وفي الصحاح: احتكار الطعام جمعه وحبسه يتريص به الغلاء ، وهو الحُكْرَة بالضم (س) .

٢١٥٣ - ((علي بن سالم بن ثوبان)) وقيل: ابن شوال ، بدل ثوبان . وهو خطأ . قال الحافظ: ضعيف ، من

السابعة .

عن علي بن زيد بن جدعان، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "الْجَالِبُ مَرْزُوقٌ وَالْمُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ".

٢١٥٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يزيد بن هارون، عن محمد بن إسحاق، عن محمد بن إبراهيم، عن سعيد بن المسيب، عن معمر بن عبدالله بن فضالة؛ قال:

((الجالب .. إلخ)) يحتمل أنه دعاء للأول، وعلى الثاني. أو إخبار بأن الأول يبارك الله له ويُعبد الثاني عن رحمته. ((المُحْتَكِرُ مَلْعُونٌ)) أى آثم، بعيد عن الخير ما دام فى ذلك الفعل، ولا تحصل له البركة. قال الطيبى: قوبل الملعون بالمرزوق. والمقابل الحقيقى مرحوم أو محروم ليعم، فالتقدير التاجر مرحوم ومرزوق لتوسعته على الناس، والمحتكر محروم وملعون لتضييقه عليهم.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف لضعف على بن زيد بن جدعان، رواه الدارمى فى مسنده عن محمد بن يوسف عن إسرائيل به، ورواه عبد ابن حميد ثنا أبو نعيم ثنا إسرائيل فذكره بتمامه، ورواه الحاكم من طريق إسحاق بن منصور عن إسرائيل به ورواه البيهقى فى سننه الكبرى عن الحاكم بإسناده ومثته، ورواه أبو يعلى الموصلى ثنا زهير بن يحيى ثنا إسرائيل فذكره. وأصله فى صحيح مسلم وأبى داود والترمذى وابن ماجه من حديث معمر بن عبدالله بن فضالة.

والحديث أخرجه أيضا وعلى المتقى فى الكنز (٩٧/٤) وابن عدى فى الكامل (١٨٤٧/٥) والزيلعى فى نصب الراية (٢٦١/٤) والعقلى فى الضعفاء (٢٣٢/٣) والدارمى (١٦٥/٢) والمسند الجامع (٥٦٣/١٣) عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه. قال البيهقى: تفرد به على بن سالم عن على بن زيد بن جدعان. قال البخارى: لا يتابع على حديثه. وقال الذهبى فى تلخيصه "على بن سالم ضعيف" وكذا ابن جدعان. وقال المنذرى فى الترغيب (٢٦/٣) لا أعلم لعلى بن سالم غير هذا الحديث، وهو فى عداد المجهولين، ولذلك جزم الحافظ فى التلخيص (١٣/٣) بأن سنده ضعيف. وقد وجدت له شاهدا من حديث أنس بن مالك مرفوعا به، أخرجه الثقفى فى "الفوائد المنتقاة"، من طريق بشر بن الحسين عن الزبير بن عدى به عنه، لكن بشرًا هذا متهم بالكذب، فلا يفرح بحديثه، كذا فى غاية المرام (١٩٦).

٢١٥٤ - ((معمر بن عبدالله)) بن نافع بن فضالة، العدوى، وهو ابن أبى معمر، صحابى كبير، من مهاجرة الحبشة، وقد ورد أنه حلق رأس رسول الله ﷺ فى حجة الوداع، كذا فى التهذيب.

قال رسول الله ﷺ : " لا يحتكر إلا خاطي " .

((لا يحتكر)) هو حبس الطعام لانتظار الغلاء به . ((إلا خاطي)) هو بالهمزة ، بمعنى آثم . والمعنى لا يحتري على هذا الفعل الشنيع إلا من اعتاد المعصية . ففيه دلالة على أنها معصية عظيمة ، لا يرتكبها الإنسان أولاً وإنما يرتكبها بعد الاعتياد والتدريج . وقد اشتهر الاحتكار في الطعام بحيث لا يفهم عند الإطلاق غيره . ولذلك لما قيل لسعيد بأنك تحتكر الطعام . قال : ومعر كان يحتكر . أى أن معمر الذى هو شيعي في هذا الحديث كان يحتكر مثل احتكاري . يريد أن فعلى مما لا يشمل الاحتكار المنهى عنه في الحديث . إذ المسلم لا يخالف أمر النبي ﷺ بعد علمه به . وإنما الاحتكار مخصوص بالقوت . وكان احتكار سعيد ومعمر في غيره (س) . وهو قول أبى حنيفة والشافعي ومالك وأحمد . راجع معنى ابن قدامة (٢٤٤/٤) وشرح النووي (٤٣/١١) وأما أبو يوسف فلا يختص حرمة الاحتكار بالأقوات ، فيقول : كل ما أضرّ بالعامه حبسه فهو احتكار ممنوع ، كما في رد المحتار (٢٨٢/٥) .

وقال الإمام الشوكاني في النيل (٢٥٠/٥) ظاهر أحاديث الباب أن الاحتكار محرّم ، من غير فرق بين قوت آدمي والدواب وبين غيره ، والتصريح بلفظ الطعام في بعض الروايات لا يصلح لتقييد باقى الروايات المطلقة ، بل هو من التنصيص على فرد من الأفراد التى يطلق عليها المطلق ، وذلك لأن نفي الحكم عن غير الطعام إنما هو لمفهوم اللقب ، وهو غير معمول به عند الجمهور ، وما كان كذلك لا يصلح للتقييد ، على ما تقرر فى الأصول .

قال العلماء : الحكمة فى تحريم الاحتكار دفع الضرر عن عامة الناس ، كما أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام واضطرّ الناس إليه ولم يحدوا غيره أجبر على بيعه ، دفعاً للضرر عنهم ، وتفصيل الفقهاء فى صورته معلوم من كتب الفقه .

والحق أن العلة إذا كانت هى الإضرار بالمسلمين لم يحرم الاحتكار إلا على وجه يضرّ بهم ، ويستوى فى ذلك القوت وغيره ، لأنهم يتضررون بالجميع ، والله أعلم .

والحديث أخرجه أيضا مسلم فى المساقاة ، وأبو داود والترمذى فى البيوع ، وابن حبان (٣٠٨/١١) وابن أبى شيبة (١٠٢/٦) والبيهقى فى الكبرى (٢٩/٦) والبقوى فى شرح السنة (١٧٩/٨) والحاكم (١١/٢) وعبدالرزاق (٢٠٣/٨) والدارمى (٢٤٨/٢) وأحمد (٤٥٢/٣) والخطيب (٤٧/١٤) وابن سعد فى الطبقات (١٣٩/٤) والمسند الجامع (٣٧٠/١٥) عن سعيد بن المسيب ، عن معمر بن عبدالله بن

٢١٥٥ - حدثنا يحيى بن حكيم. ثنا أبو بكر الحنفي. ثنا الهيثم بن رافع. حدثني أبو يحيى المكي، عن فروخ مولى عثمان بن عفان، عن عمر ابن الخطاب؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من احتكر على المسلمين طعاما ضربه الله بالجذام والإفلاس".

نضلة رضى الله عنه. وإسناده صحيح ورجاله ثقات، فإن ابن إسحاق ثقة، ولا تضر عنعنته فإنه متابع.

٢١٥٥ - ((الهيثم بن رافع)) الحنفي، أو الباهلي، أبو يحيى، أو أبو الحكم، أو أبو الحارث. وقيل: هم ثلاثة. وثقه ابن معين وأبوداود. وقال الحافظ: صدوق، ربما أخطأ، من السادسة.

((فروخ)) القرشي، الأموي، المدني. ذكره ابن جبان في الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من الثالثة.

((طعاما)) كذا في المطبوع، والصحيح طعامهم كما في تحفة الإشراف. ((ضربه)) أى ألقى وألزمه، ((بالجذام)) بضم الجيم، أى بعذاب الحزام، وهو تشقق الجلد وتقطع اللحم وتساقطه، ((والإفلاس)) فيه أن من أراد أدنى مضرة للمسلمين ابتلاه الله تعالى في ماله ونفسه، ومن أراد نفعهم أصابه الله في نفسه وماله خيرا. وقال المناوي في الفيض (٣٥/٦): قوله "بالجذام والإفلاس" خصهما لأن المحتكر أراد إصلاح بدنه وكثرة ماله فأسد الله بدنه بالجذام، وماله بالإفلاس، ومن أراد نفعهم أصابه الله في نفسه وماله خيرا وبركة.

قال البوصيري: هذا إسناده صحيح، رجاله موثقون، أبو يحيى المكي وشيخه فروخ: ذكرهما ابن جبان في الثقات. والهيثم بن رافع: وثقه ابن معين وأبوداود. وأبو بكر الحنفي: اسمه عبدالكبير بن عبدالمجيد احتج به الشيخان، وشيخ ابن ماجه يحيى بن حكيم: وثقه أبو داود والنسائي وغيرهما، وهذا الحديث والذي قبله رواهما رزين في مسنده من حديث ابن عمر فجعلهما حديثا واحدا. وكذلك رواه ابن الجوزي في "العلل المتناهية" من طريق أبي يحيى، وضعفه لجهالة أبي يحيى. وفيه نظر، فقد ذكره ابن جبان في الثقات، كما تقدم ورواه الإمام أحمد في مسنده من حديث عمر بن الخطاب أيضا، ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن الهيثم به. ورواه عبد بن حميد في مسنده بزيادة، ثنا يزيد بن هارون ثنا الهيثم بن رافع به.

والحديث أخرجه أيضا البيهقي في دلائل النبوة (٢٤٥/٥) وعلى المتقى في الكنز (٩٧/٤) وعبد بن حميد (١٧) والمسند الجامع (٥٦٤/١٣) وإسناده ضعيف، ومثنه منكر. عن فروخ، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه.

(٧) باب أجر الراقي

٢١٥٦ - حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير . ثنا أبو معاوية . ثنا الأعمش ، عن جعفر بن إياس ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد الخدري ؛ قال : بعثنا رسول الله ﷺ ثلاثين راكبا في سرية . فنزلنا بقوم . فسألناهم أن يقرؤنا . فأبوا . فلدغ سيدهم فأتونا ، فقالوا : أفيكم أحد يرقى من العقرب ؟ فقلت : نعم ، أنا . ولكن لا أرقيه حتى تعطونا غنما . قالوا : فإننا نعطيكم ثلاثين شاة . فقبلناها . فقرأت عليه (الحمد) سبع مرات . فبرئ وقبضنا الغنم فعرض في أنفسنا منها شيء . فقلنا : لا تعجلوا حتى تأتي النبي ﷺ . فلما قدمنا ذكرت له الذي صنعت . فقال : " أو ما علمت أنها رقية ؟ "

٧ - باب أجر الراقي

٢١٥٦ - ((في سرية)) عليها أبو سعيد الخدري ، كما عند الدارقطني والسرية وهي طائفة من الجيش يبلغ أقصاها أربعمائة تبعث إلى العدو وجمعها السرايا سُموا بذلك لا ظلم ينفذون سرا ولا خفية . ((فنزلنا بقوم)) ليلا ، كما في الترمذي ، ((أن يقرؤنا)) من " قرأت الضيف " . إذا أحسنت إليه . ((فأبوا)) أي امتنعوا ، ((فلدغ)) على بناء المفعول ، من لدغته العقرب . ((فبرئ)) - بكسر الراء ، وهمزة - يقال : برئت من المرض . وفي رواية البخاري " فكأنما نشط من عقال وانطلق يمشى وما به قلبه " . ((لا تعجلوا)) في القسمة . ((أو ما علمت)) الظاهر أن " ما " زائدة . أي أفعلت ذلك وعلمت . ((أنها رقية؟)) فيه التصريح بأنها رقية ، فيستحب أن يقرأها على اللدغ والمريض وسائر أصحاب الأسقام والعايات .

قال ابن القيم: إذا ثبت أن لبعض الكلام خواص ومنافع، فما الظن بكلام رب العالمين. ثم بالفاتحة التي لم ينزل في القرآن ولا غيره من الكتب مثلها، لتضمنها جميع معاني الكتاب، فقد اشتملت على ذكر أصول أسماء الله ومجامعها وإثبات المعاد وذكر التوحيد والافتقار إلى الرب في طلب الإعانة به والهداية منه، وذكر أفضل الدعاء وهو طلب الهداية إلى الصراط المستقيم المتضمن كمال معرفته وتوحيده وعبادته بفعل ما أمر به، واجتناب ما نهى عنه، والاستعانة عليه، ولتضمنها ذكر أصناف الخلائق، وقسمتهم إلى منعم عليه لمعرفة بالحق والعمل به. ومغضوب عليه لعدوله عن الحق بعد معرفته. وضال لعدم معرفته له مع ما تضمنته من إثبات القدر والشرع والأسماء والمعاد والتوبة وتركية النفس وإصلاح القلب والرد على جميع أهل البدع. وحقيق بسورة هذا البعض شأنها أن

اقتسموها واضربوا لي معكم سهما".....

يستشفى بها من كل داء ، والله أعلم ، كذا في السراج الوهاج (٣٣٨/٢).

((واضربوا)) أى اجعلوا ، ((لي معكم سهما)) الأمر بالقسمة من باب مكارم الأخلاق ، وإلا فالجميع للراقي ، وإنما قال "اضربوا لي" تطيبا لقلوبهم ومبالغة فى أنه حلال ، لا شبهة فيه... قال النووى: هذا تصريح لجواز أخذ الأجرة على الرقية بالفاتحة والذكر ، وأنها حلال ، لا كراهة فيها . وكذا الأجرة على تعليم القرآن ، وهذا مذهب الشافعى ومالك وأحمد وإسحاق وأبى ثور وآخرين من السلف ومن بعدهم . ومنعها أبوحنيفة فى تعليم القرآن وأجازها فى الرقية . والحديث فيه دليل على جواز الرقية بشيء من كتاب الله تعالى ، ويلحق به ما كان من الدعوات الماثورة أو مما يشابهها ، ولا يجوز بالألفاظ مما لا يعلم معناها من الألفاظ بغير العربية . وعلى جواز أخذ الأجرة على الرقية بالفاتحة والذكر .

قال الحافظ فى الفتح (٤٥٦/٤): فى الحديث:

- ١- جواز الرقية بكتاب الله ويلتحق به ما كان بالذكر والدعاء المأثور ، وكذا غير المأثور مما لا يخالف ما فى المأثور وأما الرقى بما سوى ذلك فليس فى الحديث ما يثبت ما لا ينفىه .
- ٢- وفيه مشروعية الضيافة على أهل البوادي ، والنزول على مياه العرب وطلب ما عندهم على سبيل القراء أو الشراء .
- ٣- وفيه مقابلة من امتنع من المكرمة بنظير صنيعه لما صنعه الصحابى من الامتناع من الرقية فى مقابلة امتناع أولئك من ضيافتهم وهذه طريق موسى عليه السلام فى قوله تعالى: ﴿لَوْ شِئْتَ لَاتَّخَذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ ، ولم يعتذر الخضر عن ذلك إلا بأمر خارجى .
- ٤- وفيه إمضاء ما يلتزمه المرء على نفسه لأن أبا سعيد التزم أن يرقى ، وأن يكون الجعل له ولأصحابه ، وأمره النبي ﷺ بالوفاء بذلك .
- ٥- وفيه الاشتراك فى الموهوب إذا كان أصله معلوماً .
- ٦- وفيه جواز طلب الهدية ممن يعلم رغبته فى ذلك وإجابته إليه .
- ٧- وفيه جواز قبض الشيء الذى ظاهره الحل وترك التصرف فيه إذا عرضت فيه شبهة .
- ٨- وفيه الاجتهاد عند فقد النص .

حدثنا أبو كريب . ثنا هشيم . ثنا أبو بشر ، عن ابن أبي المتوكل ، عن أبي المتوكل ، عن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ ، بنحوه .

وحدثنا محمد بن بشار . ثنا محمد بن جعفر . ثنا شعبة ، عن أبي بشر ، عن أبي المتوكل ، عن أبي سعيد ، عن النبي ﷺ بنحوه . قال أبو عبد الله : والصواب هو أبو المتوكل .

٩- وعظمة القرآن في صدور الصحابة خصوصًا الفاتحة .

١٠- وفيه ن الرزق المقسوم لا يستطيع من هو في يده منعه ممن قسم له لأن أولئك منعوا الضيافة ، وكان الله قسم للصحابة في مالهم نصيبا فمنعواهم فسبب لهم لدغ العقرب حتى سبق لهم ما قسم لهم .

١١- وفيه الحكمة البالغة حيث اختص بالعقاب من كان رأسا في المنع لأن من عدة الناس الائتمار بأمر كبيرهم ، فلما كان رأسهم في المنع اختص بالعقوبة دونهم جزاء وفاقا . وكانت الحكمة فيه أيضا إرادة الإجابة إلى ما يلتمسه المطلوب منه الشفاء ولو كثر لأن الملدوغ لو كان من أحاد الناس لعله لم يكن يقدر على القدر المطلوب .

((عن ابن أبي المتوكل)) هكذا وقع في هذه الرواية وسيبين المؤلف أن هذا خطأ وأن الصواب : عن أبي المتوكل وهو على بن داود الناجي البصرى وقد تقدم ترجمته برقم (٥٨٧) وأبو بشر الراوى عنه هو جعفر بن إياس بن أبي وحشية وقد تقدم أيضا ترجمته برقم (٧١٩) .

((شعبة عن أبي بشر)) قال الإمام الترمذى : " وهذا ، أى حديث شعبة عن أبي بشر عن أبي المتوكل عن أبي سعيد " . أصح من حديث الأعمش عن جعفر بن إياس .

وقال الحافظ في الفتح (٤/٤٥٥) : بعد نقل كلام الترمذى هذا : وقال ابن ماجه : إنها يعنى طريق شعبة الصواب ، ورجحها الدارقطنى فى العلل ولم يرجح فى السنن شيئا . وكذا النسائى . والذى يترجح فى نقدى أن الطريقين محفوظان لاشتمال طريق الأعمش على زيادات فى المتن ليست فى رواية شعبة ومَن تابعه . فكأنه كان عند أبي بشر عن شيخين ، فحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا . ولم يصب ابن العربى فى دعواه أن هذا الحديث مضطرب ، فقد رواه عن أبي سعيد أيضا معبد بن سيرين ، كما سيأتى فى فضائل القرآن وسليمان بن قتيبة كما أخرجه أحمد والدارقطنى .

والحديث أخرجه أيضا البخارى وأبو داود فى الإجارة وفى الطب ، ومسلم فى السلام ، والترمذى

(٨) باب الأجر على تعليم القرآن

٢١٥٧ - حدثنا علي بن محمد ومحمد بن إسماعيل . قالوا : ثنا وكيع . ثنا مغيرة بن زياد الموصلي ، عن عبادة بن نسي ، عن الأسود بن ثعلبة ، عن عبادة بن الصامت ؛ قال : علمتُ ناساً من أهل الصفة القرآن والكتابة . فأهدى إلي رجل منهم قوساً . فقلت ليست بمال . وأرمني عنها في سبيل الله . فسألت رسول الله ﷺ عنها . فقال : " إن سرك أن تطوق بها طوقاً من نار فأقبلها " .

والنسائي في الكبرى (٤/٣٦٤) في الطب ، وفي عمل اليوم والليلة (برقم ١٠٢٩) وابن حبان (١٣/٤٧٦) وابن أبي شيبة (٨/٥٣) والدارقطني (٣/٦٣) والبيهقي (٦/١٢٤) وابن الجارود (٢٠٢) وابن السني (١٧٢) والطحاوي (٤/١٢٦) وأحمد (٣/٤٤) والمسند الجامع (٦/٣١٩) من طرق عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه .

٨ - باب الأجر على تعليم القرآن

٢١٥٧ - ((الأسود بن ثعلبة)) الكندي ، الشامي . قال الحافظ : مجهول ، من الثالثة .

((علمت)) من التعليم ، ((قوساً)) أي أعطانيها هدية . وقد عد ابن الحاجب : في قصيدته ، مما لا بُدَّ من تأنيته ، ((ليست)) القوس ((بمال)) أي لم يعهد في العرف عد القوس من الأجرة ، فأخذها لا يضر . قال الطيبي : الحملة حال ، ولا يجوز أن يكون من "قوساً" ، لأنها نكرة صرفة فيكون حال من فاعل "أهدى" ، أو من ضمير المتكلم ، يريد أن القوس لم تعهد في التعارف أن تعذ من الأجرة ، أو ليست بمال أفتنيه للبيع . بل هي عُدَّة ، كذا في المرقاة (٦/١٨٣) .

((إن سرك أن تطوق بها طوقاً ... الخ)) دليل لمن يحرم أخذ الأجرة على القرآن ، ويكرهه . وهو مذهب أبي حنيفة . ورخص فيه المتأخرون من أهل مذهبه ، كذا قيل . والأقرب أنه هدية وليس بأجرة مشروطة في التعليم . فهو مباح عند الكل . وحرمة لا تستقيم على مذهب ، ولا يتم قول من يقول : إنه دليل لأبي حنيفة . قال السيوطي في حاشيته : الأولى أن يدعى أن الحديث منسوخ بحديث الرقية الذي قبله وحديث أن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله تعالى . وأيضاً في سننه الأسود بن ثعلبة ، وهو لا نعرفه . قاله ابن المديني . كذا في الميزان للذهبي .

قلت : دعوى النسخ يحتاج إلى علم التاريخ . وقال (السيوطي) في حاشية أبي داود : أخذ بظاهره

قومٌ وتأوله آخرون، وقالوا: هو معارض بحديث "زوّجتكها على ما معك من القرآن". وحديث ابن عباس أن أحق ما أخذتم عليه أجرًا كتاب الله. وقال البيهقي: رجاله كلهم معروفون إلا الأسود بن ثعلبة، فإننا لا نحفظ عنه إلا هذا الحديث، وهو حديث مختلف فيه على عبادة. وحديث ابن عباس وأبني سعيد أصح إسنادا منه.

قلت: المشهور عند المعارضة تقديم المحرم. ولعلمهم يقولون ذلك عند التساوي. لكن كلام أبي داود يشير إلى دفع المعارضة بأن حديث ابن عباس وغيره في الطّب، وحديث عبادة في التعليم. فيجوز أن يكون أخذ الأجر جائزا في الطّب، دون التعليم. وأجاب آخرون بأن عبادة كان متبرعا بالتعليم حسبة لله تعالى. فكره رسول الله ﷺ أن يضيع أجره ويُبطل حسبته بما يأخذه به. وذلك لا يمنع أن نقصد به الأجرة ابتداء ويشترط عليه. وقيل: هذا تهديد على فوات العزيمة والإخلاص. وحديث ابن عباس كان لبيان الرخصة. كذا قالوا. قلت: لفظ الحديث لا يوافق شيئا من ذلك عند التأمل. أو الأقرب أنه يقال: إن الخلاف في الأجرة. وأما الهدية فلا خلاف لأحد في جوازها. فالحديث متروك بالإجماع. لكن ظاهر كلام أبي داود أنه معمولا على ظن أنه في الأجرة (س).

قال الخطابي في المعالم (٣/١٨٩): اختلف قوم من العلماء في معنى هذا الحديث وتأويله، فذهب بعضهم إلى ظاهره فرأوا أن أخذ الأجرة على تعليم القرآن غير مباح. وإليه ذهب الزهري وأبو حنيفة وإسحاق به زاهوية. وقال طائفة: لا بأس به ما لم يشترط. وهو قول الحسن البصري وابن سيرين والشعبي. وأباح ذلك آخرون، وهو مذهب عطاء وملك والشافعي وأبي ثور. واحتجوا بحديث سهل بن سعد أن النبي ﷺ قال للرجل الذي خطب المرأة فلم يجد لها مَهرا: "زوّجتكها على ما معك من القرآن". وتأولوا حديث عبادة على أنه كان تبرع به ونوى الاحتساب فيه. ولم يكن قصده وقت التعليم إلى طلب عوض ونفع، فحذره النبي ﷺ بإبطال أجره. وتوَعَّده عليه. وكان سبيل عبادة في هذا سبيل عن ردّ ضالة لرجل، أو استخراج له متاعا، قد غرض في بحر تبرعا وحسبة. فليس له أن يأخذ عليه عوضا، ولو أنه طلب لذلك أجرة قبل أن يفعله حسبة كان ذلك جائزا، وأهل الصفة قوم فقراء كانوا يعيشون بصدقة الناس، فأخذ المال منهم مكروه. ودفعه إليهم مستحب. وقال بعض العلماء: أخذ الأجرة على تعليم القرآن له حالات، فإذا كان في المسلمين غيره ممن يقوم به حلّ له أخذ الأجرة

٢١٥٨ - حدثنا سهل بن أبي سهل . ثنا يحيى بن سعيد، عن ثور بن يزيد . ثنا خالد بن معدان.....

عليه . لأن فرض ذلك لا يتعين عليه . وإذا كان في حال أو في موضع لا يقوم به غيره لم يحل له أخذ الأجرة ، وعلى هذا تأول اختلاف الأخبار فيه .

قلت : الروايات التي تدل على منع أخذ الأجرة على تعليم القرآن ضعاف . لا تصلح للاحتجاج بها ، ولو سلم أنها بمجموعها تنتهض للاحتجاج بها فالأحاديث التي تدل على الجواز أصح منها وأقوى . ثم إن هذه الروايات وقائع أحوال محتملة للتأويل . كما قال الحافظ ، فلا حاجة إلى ما ذكره الشوكاني وغيره من وجوه الجمع ، هذا ما عندي ، والله تعالى أعلم .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في البيوع ، والبيهقي في الكبرى (١٢٥/٦) والحاكم (٤١/٢) وابن أبي شيبة (٢٢٣/٦) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٧/٣) وأحمد (٣١٥/٥) وعبد بن حميد (١٨٣) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (٨٢/٢) والمسند الجامع (٩٤/٨) والمزني في التهذيب (٢٢١/٣) عن عبادة بن نسي ، عن الأسود بن ثعلبة ، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، وإسناده ضعيف ، لجهالة الأسود بن ثعلبة لكن الحديث روى بإسناد حسن أخرجه أبو داود في البيوع والحاكم (٣٥٦/٣) وأحمد (٣٢٤/٥) والمسند الجامع (٩٥/٨) من طريق جنادة ابن أبي أمية ، عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه بنحوه .

٢١٥٨ - ((خالد بن معدان)) قال ابن حجر في النكت الظراف : لم أقف في النسخ التي عن ابن ماجه على ذكر خالد بن معدان بين ثور وعبدالرحمن فيه ، وكذا أخرجه الروائي في مسنده عن بندار عن يحيى بن سعيد بدونه ولم يذكره ابن عساكر وهو سلف المزني ، وكذا لم يرقم المزني في التهذيب لخالد بن معدان في الرواة عن عبدالرحمن بن سلم (كذا) .

وقال الحافظ ابن عبدالهادي في تعليق له على نسخة التحفة : خالد بن معدان في هذا الإسناد فضلة لا يحتاج إليه ولم يذكره الحافظ أبو القاسم ، رواه محمد بن هارون الروائي ، عن محمد بن بشار ، عن يحيى بن سعيد ، عن ثور بن يزيد ، عن عبدالرحمن بن سلم ، عن عطية .

قلت : ولم يذكر المزني في الرواة عن خالد بن معدان ، عبدالرحمن بن سلم في "التهذيب" لكن أنبته في "التحفة" وهو ثابت في بعض النسخ كما يظهر هنا في المطبوعة ، فالوهم إن صح قديم وهو موجود في بعض النسخ دون بعض ، وإن لم يذكره ابن عساكر في الأطراف ، كذا قال الدكتور بشار

حدثني عبدالرحمن بن سلم، عن عطية الكلاعي، عن أبي بن كعب؛ قال: عَلِمْتُ رجلاً
القرآن، فأهدى إلى قوسا. فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ. فقال: "إن أخذتها أخذت قوسا
من نار". فرددتها.

(٩) باب النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن وعصب الفحل

٢١٥٩ - حدثنا هشام بن عمار ومحمد بن الصباح. قالوا: ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن
أبي بكر بن عبدالرحمن، عن أبي مسعود؛ أن النبي ﷺ نهى عن ثمن الكلب

عواد في تعليقه على ابن ماجه (٥٢٣/٣).

((عبدالرحمن بن سلم)) - يفتح السين وسكون اللام - شامى. قال الحافظ: مجهول، من السادسة.
((عطية الكلاعي)) أبى يحيى، الشامى. قال أبو حاتم: صالح الحديث. وقال ابن سعد: كان
معروفاً، وله أحاديث. وقال الحافظ: ثقة، مقرب، من الثالثة.

قال البوصيرى: هذا إسناد مضطرب. قاله الذهبى فى الميزان فى ترجمة عبدالرحمن بن سلم.
وقال العلامى فى المراسيل: عطية بن قيس عن أبى بن كعب مرسل. قلت: رواه البيهقى فى سننه
الكبرى من طريق محمد بن أبى بكر عن يحيى بن سعيد، وله شاهد من حديث عبادة بن الصامت رواه
أبو داود وابن ماجه فى سننهما.

والحديث أخرجه أيضاً الميزى فى التهذيب (١٧/١٤٨) والمسند الجامع (١/٧١) عن عبدالرحمن
بن سلم، عن عطية الكلاعي، عن أبى بن كعب رضى الله عنه.

٩ - باب النهي عن ثمن الكلب ومهر البغي وحلوان الكاهن وعصب الفحل

٢١٥٩ - ((نهي عن ثمن الكلب)) ظاهره عدم جواز بيعه، وعليه الجمهور. وجوزّه الحنفية وحملوا
الحديث على غير المأذون به فى الاتخاذ. وأما المنتفع به حراسة أو اصطليادا فيجوز عندهم (س).

قال الإمام الشوكانى فى النيل (٥/١٦٣): فيه دليل على تحريم بيع الكلب، وظاهره عدم الفرق
بين المعلم وغيره، سواء كان مما يجوز اقتناؤه، أو مما لا يجوز. إليه ذهب الجمهور. وقال أبو حنيفة:
يجوز. وقال عطاء والنخعي: يجوز بيع كلب الصيد، دون غيره. ويدل عليه ما أخرجه النسائى من حديث
جابر. قال: نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب إلا كلب صيد. قال الحافظ فى الفتح (٤/٤٢٧):

ومهر البغي وحلوان الكاهن .

رجال إسناده ثقات، إلا أنه ظعن في صحته، وأخرج نحوه الترمذى من حديث أبى هريرة، لكن من رواية أبى المهزوم وهو ضعيف، فينبغى حمل المطلق على المقيد، ويكون المحرم بيع ما عدا كلب الصيد إن صلح هذا المقيد للاحتجاج به.

((ومهر البغي)) - بفتح فتشديد، أو كسر فتشديد ياء - الزانية، فليل: يستوى فيه المذكر والمؤنث. ومهرها ما تعطى على الزنا. وهو مُجمَع على تحريمه. ((وحلوان)) - بضم الحاء وسكون اللام. مصدر "حلونه" فإذا أعطته والمراد ما يعطى الكاهن على أنه تكوى، قاله أبو عبيدة. وأصله من الحلاوة، شبه ما يعطى الكاهن بشيء حلوي. لأخذه إياه سهلاً دون كلفة. يقال: "حلوت الرجل"، إذا أظعمته الحلوى. ويقال للرشوة الحلوات (س). وأما الكاهن: فهو الذى يتغاطى الأختار عن الكائنات فى المستقبل، ويدعى معرفة الأسرار، وكانت فى العرب كهنة يدعون أنهم يعرفون كثير من الأمور الكائنة، ويزعمون أن لهم تابعة من الجن تلقى إليهم الأخبار. ومنهم من يدعى أنه يدرك الأمور بفهم أظمته، ومنهم من يزعم أنه يعرف الأمور بمقدمات وأسباب يستدل بهما على مواقعها، كالأشياء يسرق فيعرف المظنون به للسرقة، ومتهم المزاة بالزنية فيعرف من صاحبها ونحو ذلك ومنهم من يسمى المنجم كاهناً حيث أنه يخبر عن الأمور، كإتيان المطر، ومجئ الرباء، وظهور القتال، وطالع نحس أو سعيد وأمثال ذلك. وحديث النهى عن إتيان الكاهن يشتمل على النهى عن هؤلاء كلهم، وعلى النهى عن تصديقهم والرجوع إلى قولهم، كذا فى العون (٢٩٥/٩).

والحديث أخرجه أيضاً مالك فى البيوع، والبخارى فى البيوع وفى الإجارة وفى الطلاق وفى الطب، ومسلم فى المساقاة، والترمذى فى الشكاح، وفى البيوع، وفى الطب، وأبو داود فى النسائى فى التمجى وفى الكبرى فى البيوع، وابن حبان (٥٢٢/١١) وابن أبى شيبة (٢٤٣/٦) والبيهقى فى الكبرى (٥/٦) وفى الصغير (٢٧٦/٦) وفى المعرفة (٣٩٤/٤) والحاكم (٣٣/٢) وابن الجارود (٢٠١) والدرمى (٢٥٥/٢) والبعوى (٢٢/٨) والطحاوى (٢٢٥/٢) وأحمد (١١٩/٤) والطبرانى فى الكبير (٢٦٥/٩٧) والحميدى (٤١٤/١) والذولابى فى الكنى (٥٤/١) والمسنند الجامع (١٠١/١٣) عن الزهوى عن أبى بكر بن عبد الرحمن، عن أبى مشعود رضى الله عنه. وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

قلت: الأمر كما قال الترمذى. والله أعلم بالصواب.

٢١٦٠ - حدثنا علي بن محمد ومحمد بن طريف . قالوا : ثنا محمد بن فضيل . ثنا الأعمش ، عن أبي حازم ، عن أبي هريرة ؛ قال : نهى رسول الله ﷺ عن ثمن الكلب وعسب الفحل .

٢١٦١ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا الوليد بن مسلم . أنبأنا ابن لهيعة ، عن أبي الزبير ، عن جابر ؛ قال : نهى رسول الله ﷺ عن ثمن السنور .

٢١٦٠ - ((وعسب الفحل)) - بفتح العين المهملة وسكون السين وفي آخره موحد - والفحل : الذكر من كل حيوان ، فرساً كان أو جملًا أو تيسًا ، أو غير ذلك ، وعسبه : ماؤه وضرايه أيضًا ، عسب الفحل الناقة ، يعسبها عسبًا . قال في النهاية : عسب الفحل ماؤه ، فرسا كان أو بعيرا أو غيرهما ، وعسبه أيضا ضرايه .

ومعنى الحديث : أى نهى رسول الله ﷺ عن كراء ضراب الفحل وأجرة مائه ، لأن فيه غرر ، لأن الفحل قد يضرب وقد لا يضرب ، وقد لا يلقح الأنثى به وذهب الأكثرون إلى تحريمه ، وأما الإعارة فمندوب ، ثم لو أكرمه المستعير بشيء جاز قبول كرامته . قال في النهاية : ولم يَنْهَ عن واحد منهما . وإنما أراد النهي عن الكراء الذى يؤخذ عليه ، فإن إعارة الفحل مندوب إليها ، وقد جاء فى الحديث " ومن حقها إطراق فحلها " . ووجه الحديث أنه نهى عن كراء عسب الفحل ، فحذف المضاف ، وهو كثير فى الكلام ، وقيل : يقال لكراء الفحل عسب ، وعسب الفحل يعسبه ، أى أكراه . وعسبت الرجل إذا أعطيته كراء ضراب فحله ، فلا يحتاج إلى حذف مضاف ، وإنما نهى عنه للجهالة التى فيه ، ولا بد فى الإجارة من تعيين العمل ومعرفة مقداره ، كذا فى عون المعبرود (٢٩٦/٩) .

قال الشوكانى فى النيل (١٦٦/٥) : أحاديث الباب تدل على أن بيع ماء الفحل وإجارته حرام ، لأنه غير متقوم ولا معلوم ولا مقدور على تسليمه ، وإليه ذهب الجمهور .

والحديث أخرجه أيضا النسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى البيوع ، والدارمى (٢٧٢/٢) ، والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٥٣/٤) وأحمد (٥٠٠/٢) وأبو يعلى (٧٢/١١) والمسند الجامع (٢٨٩/١٧) من طرق ، عن أبي هريرة رضى الله عنه وإسناده صحيح .

٢١٦١ - ((الوليد بن مسلمة)) هكذا فى بعض نسخ الكتاب ، وهو غلط . والصحيح الوليد بن مسلم . وقد مرت ترجمته برقم ٤٢ .

((نهى رسول الله ﷺ عن ثمن السنور)) قيل : يحمل النهى على التنزيه . وفى إسناد المصنف ابن لهيعة ، لكن الحديث رواه أبو داود وغيره بإسناد آخر ، فقال البيهقى : الإسناد صحيح على شرط مسلم ،

دون البخارى. فإن البخارى لا يحتج برواية أبى سفيان، ولا برواية أبى الزبير. ولعل مسلماً إنما لم يخرج في الصحيح، لأن وكيعاً رواه عن الأعمش. قال: قال جابر، فذكره. ثم قال: قال الأعمش: أرى أبى سفيان ذكره. فالأعمش شك في أصل الحديث. فصارت رواية أبى سفيان بذلك ضعيفة. قلت: وقد أخرجه مسلم برواية أبى الزبير. قال: سألت جابراً عن ثمن الكلب والسنور. قال: "زجر النبى ﷺ عن ذلك". فكان مراد البيهقى أنه لم يخرج برواية أبى سفيان، والله أعلم. ثم قال البيهقى: وقد حملة بعضهم على الهر إذا توحش فلم يقدر على تسليمه. وزعم بعض أن النهى كان في ابتداء الإسلام حيث كان محكوماً بنجاسته، ثم حين صار محكوماً بطهارة سورة حل ثمنه. ولا دليل على القولين، ثم ذكر عن عطاء أنه قال: لا بأس بثمن السنور. وقال: إذا ثبت الحديث ولم يثبت نسخه لا يعارضه قول عطاء، والله سبحانه وتعالى أعلم (س).

وقال البغوى في شرح السنة: هذا (أى النهى المذكور في الحديث) محمول على ما لا ينفع. أو على أنه نهى تنزيه. لكى يعتاد الناس هبته وإعارته والسماحة به، كما هو الغالب، فإن كان نافعاً وباعه صح البيع، وكان ثمنه حلالاً، هذا مذهب الجمهور، إلا ما حكى عن أبى هريرة وجماعة من التابعين، رضوان الله تعالى عليهم أجمعين. واحتجوا بالحديث. وأما ما ذكره الخطابى وابن عبد البر: أن الحديث ضعيف، فليس كما قالوا. بل هو صحيح، كذا في المرقاة (٢٠/٦).

قلت: لا شك أن الحديث صحيح، فإن مسلماً أخرجه في صحيحه، كما ستعرف، وقال الشوكانى في النيل (١٦٤/٥): فيه دليل على تحريم بيع الهر. وبه قال أبو هريرة ومجاهد وجابر وابن زيد. حكى ذلك عنهم ابن المنذر. وحكاها المنذرى أيضاً عن طاووس، وذهب الجمهور إلى جواز بيعه، وأجابوا عن هذا الحديث بأنه ضعيف. وفيه أن الحديث صحيح، رواه مسلم. وقيل: إنه يحمل النهى على كراهة التنزيه وأن بيعه ليس من مكارم الأخلاق ولا من المروءات، ولا يخفى أن هذا إخراج النهى عن معناه الحقيقى بلا مقتضى.

وقال الخطابى في معالم السنن (١١١/٣): النهى عن ثمن السنور من أجل أحد معنيين، إما لأنه كالوَحش لا يملك قياده ولا يكاد يصح التسليم فيه، وذلك لأنه يتتاب الناس في دُورهم ويطوف عليهم فيها فلم ينتفع عنهم، وليس كالدواب التى تربط على الأوارى، ولا كالطير الذى يحبس في

(١٠) باب كسب الحجّام

٢١٦٢ - حدثنا محمد بن أبي عمر العدني . ثنا سفيان بن عيينة، عن ابن طاوس، عن أبيه، عن ابن عباس؛ أن النبي ﷺ احتجم وأعطاه أجره. تفرد به ابن أبي عمر وحده. قاله ابن ماجه.

الأقفاص، وقد يتوحّش بعد الدلوسة ويتأبّد حتى لا يقرب ولا يقدر عليه، وإن صار المشتري له إلى أن يحبسه في بيته، أو شدّه في خيط أو سلسلة لم ينتفع به.

والمعنى الآخر: أنه إنما نهى عن بيعه لثلاث يتمانع الناس فيه وليتعاوروا إما أن يكون منه في دورهم فيرتفقوا به ما أقام عندهم ولا يتنازعه إذا انتقل عنهم إلى غيرهم تنازع الملاك في النفيس من الإغلاق. وقيل: إنما النهى عن بيع الوحش منه، دون الإنسي.

والحديث أخرجه أيضا مسلم في المساقاة، وأبو داود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى (٥٣/٤) في البيوع، وابن حبان (٣١٤/١١) والبيهقي في الكبرى (١٠/٦) وفي الصغير (٢٧٧/٢) وفي المعرفة (٣٩٨/٤) وابن الجارود (٢٠١) والدارقطني (٨٧/٤) والطحاوي (٥٣/٤) وأحمد (٣٤٩/٣) وأبو يعلى (١٨٧/٤) والمسند الجامع (١٤٤/٤) من طرق، عن جابر رضي الله عنه، وإسناده حسن، ابن لهيعة ضعيف يعتبر به في المتابعات والشواهد، وقد تابعه معقل ابن عبيد الله الجزري عند مسلم وغيره.

١٠ - باب كسب الحجّام

٢١٦٢ - ((وأعطاه)) أي الحجّام، ((أجره)) به استدلال الجمهور على جواز كسب الحجّام (س). قال النووي في شرح مسلم (١٣٣/١٠) قد اختلف العلماء في كسب الحجّام، فقال الأكثرون من السلف والخلف: لا يحرم كسب الحجّام ولا يحرم أكله على الحر ولا على العبد، وهو المشهور من منهب أحمد. وقال في رواية عنه قال بها فقهاء المحدثين: يحرم على الحر، دون العبد. واعتمدوا بهذه الأحاديث وشبهها، واحتج الجمهور بحديث ابن عباس أن النبي ﷺ احتجم وأعطى الحجّام أجره، قالوا: ولو كان حراما لم يعطه. رواه البخاري ومسلم، وحملوا هذه الأحاديث التي في النهى على التنزيه والارتفاع عن دنىء الاكتساب والحث على مكارم الأخلاق ومعالي الأمور، ولو كان حراما لم يفرق فيه بين الحرّ والعبد، فإنه لا يجوز للرجل أن يطعم عبده ما لا يحل.

((تفرد به ابن أبي عمر)) عن ابن عيينة.

- ٢١٦٣ - حدثنا عمرو بن علي أبو حفص الصيرفي . ثنا أبو داود . ح وحدثنا محمد بن عبادة الواسطي . ثنا يزيد بن هارون . قالوا : ثنا ورقاء ، عن عبد الأعلى ، عن أبي جميلة ، عن علي ؛ قال : احتجم رسول الله ﷺ وأمرني فأعطيت الحجام أجره .
- ٢١٦٤ - حدثنا عبد الحميد بن بيان الواسطي . ثنا خالد بن عبد الله ، عن يونس ، عن ابن سيرين ، عن أنس بن مالك ؛ أن النبي ﷺ احتجم ، وأعطى الحجام أجره .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الإجارة وفي الطب وفي البيوع ، ومسلم في المساقاة وفي السلام ، وأبو داود في البيوع ، والبيهقي في الكبرى (٣٣٧/٩) وابن جبان (٥٥٣/١١) وعبدالرزاق (٣٠/١١) وابن أبي شيبة (١٢٦/٦) وابن الجارود (٢٠٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٢٩/٤) وأحمد (٢٤١/١) والطبراني في الكبير (٣١٩/١١) والمسند الجامع (٢٢٤/٩) من عدة طرق ، عن ابن عباس رضي الله عنه ، وإسناده صحيح .

٢١٦٣ - ((ورقاء)) بن عمر ، اليشكري ، أبو بشر ، الكوفي ، نزيل المدائن . وثقه ابن معين وابن شاهين . وقال الذهبي : صدوق ، صالح . وقال الحافظ : صدوق في حديثه عن منصور ، لين ، من السابعة . ((أبي جميلة)) اسمه ميسرة بن يعقوب الطهوي ، بضم الطاء المهملة ، الكوفي . ذكره ابن جبان في الثقات . وقال الحافظ : مقبول ، من الثالثة .

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف من الطرفين ، لأن مدار الإسنادين علي عبد الأعلى بن عامر الثعلبي ، وقد تركه ابن مهدي ويحيى القطان . وضعفه أحمد ويحيى بن معين وغيرهما رواه الترمذي في الشمائل عن عمرو بن علي به . ورواه أبو داود الطيالسي في مسنده عن ورقاء فذكره . ورواه أبو بكر بن أبي شيبة عن أبي نجباب الكلبي عن أبي حميد به . وله شاهد في الصحيحين من حديث ابن عباس ومن حديث أنس بن مالك .

والحديث أخرجه أيضا البيهقي في الكبرى (٣٣٨/٩) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣٠/٤) والمسند الجامع (٢٧٤/١٣) وأحمد (١٣٤/١) والميزي في التهذيب (١٩٦/٢٩) عن أبي جميلة عن علي رضي الله عنه .

٢١٦٤ - ((وأعطى الحجام أجره)) والحديث نص في إباحة أجره الحجام ، وإليه ذهب الجمهور ، كما تقدم .

٢١٦٥ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا يحيى بن حمزة. حدثني الأوزاعي، عن الزهري، عن أبي بكر بن عبدالرحمن بن الحارث بن هشام، عن أبي مسعود عقبة بن عمرو؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن كسب الحجام.

٢١٦٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا شبابة بن سوار، عن ابن أبي ذئب، عن الزهري، عن حرام بن مَحِيصَةَ، عن أبيه؛

والحديث أخرجه أيضا مالك في الاستئذان، والبخاري في البيوع، وفي الإجارة وفي الطب، ومسلم في المساقاة وفي السلام، وأبوداود والترمذي في البيوع، وابن حبان (٥٥٥/١١) والبيهقي (٣٣٧/٩) والدارمي (٢٧٢/٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٣٠/٤) وأحمد (١٠٠/٣) وأبو يعلى (٢٢٠/٥) والحميدي (٥١٠/٢) وأبو نعيم في الحلية (٢٤٧/٧) والمسند الجامع (٤٧/٢) من طرق، عن أنس رضي الله عنه، وإسناده صحيح.

٢١٦٥ - ((نهى رسول الله ﷺ عن كسب الحجام)) الجمهور على أنه محمول على التنزيه لمباشرته بالشيء النجس. وحمله أحمد على ظاهره، وقال: لا يحل إلا للعبد ونحوه. وبه يحصل التوفيق بين أحاديث الباب. ويصير كل حديث معمولا به في مورده. لأن الذي حجم النبي ﷺ، وأعطاه النبي ﷺ أجره كان عبدا، اسمه أبوطيبة. والفرق قد جاء في حديث محيصة، والله تعالى أعلم (س). قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، على شرط البخاري، وله شاهد في صحيح مسلم وغيره من حديث رافع بن خديج، ورواه مالك في الموطأ، وأبوداود، والترمذي وابن ماجه من حديث محيصة بن مسعود الأنصاري. قال الترمذي: حسن.

والحديث أخرجه أيضا علي المتقي في الكنز (٤٣/٤) والمسند الجامع (١٠٣/١٣).

٢١٦٦ - ((حرام بن محيصة)) هو حرام بن سعد، أو ابن ساعدة، ابن مَحِيصَةَ ابن مسعود الأنصاري، وقد ينسب إلى جده. وثقه ابن حبان والذهبي. وقال ابن سعد: كان ثقة، قليل الحديث. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((عن أبيه)) مَحِيصَةَ - بضم الميم، وفتح المهملة، وتشديد الياء المكسورة، وقد تسكن - هو ابن مسعود بن كعب، الخزرجي، أبوسعيد، المدني، صحابي معروف، أسلم قبل أخيه حُوَيْصَةَ، وكان حُوَيْصَةَ أسن منه، وشهد أحدًا والخندق وما بعدها من المشاهد مع رسول الله ﷺ. وبعثه رسول

أله سأل النبي ﷺ عن كسب الحجام، فنهاه عنه. فذكر له الحاجة. فقال: "اعلفه نواضحك".
 الله ﷻ إلى فذك. يدعوهم إلى الإسلام.

((فذكر له الحاجة)) وفي رواية أبي داود والترمذى "فلم يزل يسأله ويستأذنه". فى أن يرخص له فى أكلها، فإن أكثر الصحابة كانت لهم أرقاء كثيرون، وإنهم كانوا يأكلون من خراجهم ويعتنون ذلك من أطيب المكاسب، فلما سمع مُحَيِّصَةً نهيَه عن ذلك وشق ذلك عليه لاحتياجه إلى أكل أجرة الحجام، تكرر فى أن يرخص له فى ذلك، كذا فى المرقاة (٢٩/٦). ((اعلفه نواضحك)) جمع ناضحة. وهى الناقة التى يسقى عليها الماء. أى اجعله علفا لها. وجاء فى رواية الحديث إطعام العبيد أيضا. وبه يحصل التوفيق بين أحاديث الباب، كما تقدم، والله أعلم (س). وجاء فى آخر هذه الرواية عند أبى داود والترمذى "اعلفه ناضحك، وأطعمه رقيقك". أى عبدك، لأن هذين ليس لهما شرف يتأفیه دناءة هذا الكسب، بخلاف الحرّ. والحديث دليل على أن أجرة الحجام حلال للعبد. دون الحرّ. وإليه ذهب أحمد وجماعة فقالوا بالفرق بين الحرّ والعبد، فكرهوا للحرّ الاعتراف بالحمامة. وقالوا: يحرم عليه الإنفاق على نفسه منها. ويجوز له الإنفاق على الرقيق والدوابّ منها. وأباحوها للعبد مطلقاً، وعمدتهم حديث مُحَيِّصَةً هذا، كذا فى عون المعبود (٢٩٢/٩).

وقال عبدالملك: هذا ظاهر فى حرمة على الحرّ، والحديث صحيح، لكن الإجماع على تناول الحرّ له، فيحمل النهى على التنزيه، كذا فى تحفة الأحوذى (٢٥٧/٢).
 والحديث أخرجه أيضا مالك فى الاستئذان، وأبوداود والترمذى فى البيوع، وابن جبان (٥٥٧/١١) والبغوى (١٨/٨) والبيهقى (٣٣٧/٩) وابن أبى شيبه (٢٦٥/٦) وابن الحارود (٢٠١) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٣٢/٤) وأحمد (٤٣٥/٥) والطبرانى فى الكبير (٥٨/٦) والحميدى (٣٨٧/٢) والشافعى (١٦٦/٢) والمسند الجامع (١١٢/١٥) من طرق، عن ابن شهاب، عن حرام بن محيصة عن أبيه، رضى الله عنه، إسناده صحيح ورجاله ثقات.

(١١) باب ما لا يحل بيعه

٢١٦٧ - حدثنا عيسى بن حماد المصري . أنبأنا الليث بن سعد، عن يزيد ابن أبي حبيب؛ أنه قال: قال عطاء بن أبي رباح: سمعت جابر بن عبد الله يقول: قال رسول الله ﷺ، عام الفتح، وهو بمكة: "إن الله ورسوله حرم بيع الخمر"

١١ - باب ما لا يحل بيعه

٢١٦٧ - ((عام الفتح، وهو بمكة)) فيه بيان تاريخ ذلك، وكان ذلك في رمضان سنة ثمان من الهجرة، ويحتمل أن يكون التحريم وقع قبل ذلك. ثم أعاده ﷺ ليسمعه من لم يكن سمعه.

قال الطيبي: قوله "وهو بمكة"، بعد قوله "عام الفتح"، نحو قولهم: "رأيتُه بعيني، وأخذته بيدي، انتهى. وهو غير صحيح. كما لا يخفى، لأنه لا يلزم في قوله "عام الفتح"، أن يكون بمكة، لاحتمال أن يكون بالمدينة أو غيرها ذلك العام، نعم المقصود منهما تحقيق السماع وتقريره، كذا في المرقاة (٣٩/٦).

((إن الله ورسوله حرم)) كان القياس "حَرَمًا"، بصيغة التثنية، وكذلك رواه ابن مردويه في تفسيره من طريق الليث، ولكن معظم الروايات وردت بصيغة الإفراد، وأما أبو داود فروى "أن الله حرم"، وليس فيه "ورسوله".

ووجه القرطبي في "المعجم" رواية الباب أن النبي ﷺ تأدب مع الله سبحانه فلم يجمع بينه وبين اسم الله تعالى في ضمير الاثنين، وقد روى عنه ﷺ أنه أنكر خطيباً قال في خطبته "ومن يعصهما فقد غوى". فقال ﷺ: "بئس الخطيب أنت. قل: ومن يعص الله ورسوله".

وقد رد الحافظ العسقلاني والعيني على هذا التوجيه بأنه قد ثبت في الصحيح تثنية الضمير في غير حديث. ففي الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه: "فنادى منادى رسول الله ﷺ أن الله ورسوله ينهيانكم عن لحوم الخمر". وروى أبو داود من حديث ابن مسعود أن رسول الله ﷺ كان إذا تشهد قال: الحمد لله نحمده ونستعينه ... الخ. وفيه "من يطع الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فإنه لا يضر إلا نفسه.

ثم أجاب الحافظ عن أصل الإشكال بأن صيغة المفرد في مثل هذا جائزة، وفيه إشارة إلى أن أمر

والميتة والخنزير والأصنام.....

اللَّهُ وأمر رسوله واحد. وهذا كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾. والقياس أن يكون "أن يرضوهما". والمختار في هذا أنه كانت هناك جملتان، فحذفت الأولى منهما للدلالة الثانية عليها. والتقدير عند سيويه "والله أحق أن يرضوه، ورسوله أحق أن يرضوه". وهو كقول الشاعر:

نحن بما عندنا وأنت بما عندك راضٍ والرأى مختلف

هذه خلاصة ما في فتح الباري (٤/٤٢٥).

قال العبد الأحقر: الأفراد والثنية كلاهما جائزان في مثل هذا، أما الثنية فعلى الأصل. وأما الأفراد فعلى ما أول به سيويه.

((والميتة)) بفتح الميم، هي التي تموت حتف أنفها من غير ذكاة شرعية، وقد وقع الإجماع على تحريم لحم الميتة وعدم جواز بيعه، إلا ما استثني منها بالحديث من السمك والجراد، وقد اختلف العلماء في غير لحم الميتة. فقال أبو حنيفة ومالك: إن ما لا تحلّه الحياة لا ينتجس بالموت، فيجوز بيعه والانتفاع به كالشعر والصوف والظفر والقرن والحافر والعظم. وأما الشافعي وأحمد فذهبوا إلى نجاسة سائر أجزاء الميتة وعدم جواز بيعها مطلقاً، سواء منها اللحم والشعر وغيره، واستدلوا بعموم حديث الباب.

((وَالْخِنْزِيرِ)) قد وقع الإجماع على العمل بهذا الحديث في المنع من بيع الخنزير. وذكر النووي (٨/١١) والحافظ في الفتح (٤/٤٢٥) عن العلماء أن العلة في منع بيع الميتة والخمر والخنزير النجاسة، فيتعدى ذلك إلى كل نجاسة، ولذلك ذكر العيني عن القرطبي أن الشافعية والمالكية لا يحيزون بيع ما كان محرماً نجساً وفيه منفعة كالزبل والعذرة، وهو مذهب أحمد. كما في المغنى لابن قدامة (٤/٢٥٦). وأما أبو حنيفة والكوفيون والطبري فقد ذهبوا إلى جواز بيع السرقيين والعذرة، كما في عمدة القاري، وكل ما فيه منفعة مباحة، لأن مدار حيلة البيع ليس على طهارة المبيع عندهم. وإنما مداره على كونه منتفحاً به في صورة ما. فكل ما كانت فيه منفعة مباحة جاز بيعه. والعلة في تحريم الميتة والخنزير والخمر حرمة الانتفاع بهذه الأشياء.

((وَالْأَصْنَامِ)) جمع صنم، وهو الوثن، وفرق بعضهم بينهما بأن الوثن ما له جثة والصنم ما كان مصوراً. فبينهما عموم وخصوص وجهي. فإن كانت الجثة مصورة فهي وثن وصنم جميعاً، كما في

فقيل له، عند ذلك: يا رسول الله! أرأيت شحوم الميتة، فإنه يُدَّهَن بها السفن، ويُدَّهَن بها الجلود، ويستصبح بها الناس؟ قال: "لا، هن حرام". ثم قال رسول الله ﷺ: "قاتل الله اليهود،

فتح الباري (٤/٤٢٤).

وظهر من ذلك أن الصورة إذا لم يكن لها جثة كالصور المرسومة على القِرطاس وغيره داخله في الأصنام وإن لم تكن داخله في الأوثان فلا يجوز بيعها بهذا الحديث. ولكن هذا المنع إنما هو في بيع الصورة بقصد الصورة، وأما إذا كسر الصنم وأمكن الانتفاع برضاضه فبيعه جائز عند بعض الحنفية والشافعية. وكذلك الحكم في الصليبان، كما في عمدة القارى (٥/٦٠٦).

قال السندی في قوله "والأصنام" كانوا يعملونها من نحاس وغيره وبيعونها، فانظر إلى سخافة عقول تتخذ أربابا وبيعونها في الأسواق.

((فقيل له)) لم أف على تسمية القائل وفي رواية "فقال رجل"، ((فإنه يُدَّهَن بها السفن)) ذكرت ههنا ثلاث طرق للانتفاع بشحوم الميتة.

الأولى: تطلية السفن، ولعلمهم كانوا يفعلون ذلك لصيانة السفن عن مضار هواء البحر.

والثانية: الدهان بها الجلود، وكانوا يضمّدون شحوم الميتة على الجلود لإحكامها.

والثالثة: هي الاستصباح، يعنى تنوير المصاييح بها، وإيقاد السرج بها. والمقصود: أن شحوم

الميتة ينتفع به بهذه الطرق. فهل يجوز بيعها؟

((لا، هن حرام)) وفي رواية البخارى ومسلم: "لا، هو حرام"، قال أكثر الشافعية: إن هذا

الضمير المرفوع (أى هو) راجع إلى بيع الشحوم. دون الانتفاع به. فيجوز عندهم الانتفاع بشحوم الميتة

بالطرق المذكورة أو غيرها. ولكن لا يجوز بيعه، كما صرح به النووى والحافظ وغيرهما، وأما

الجمهور فعلى أن شحوم الميتة لا يجوز بيعه ولا الانتفاع به أصلاً، فكانهم جعلوا الضمير راجعاً إلى

الانتفاع بالطريق المذكورة، ويؤيد الجمهور لفظ ابن ماجه، "لا، هن حرام".

قد ذكر الحافظ في الفتح (٤/٤٢٥): أن الخطابى استدل على جواز الانتفاع بشحوم الميتة

بإجماعهم على أن من ماتت له دابة ساع له إطعامها لكلاب الصيد. فكذلك يسوغ دهن السفينة

بشحوم الميتة، ولا فرق.

((قاتل الله)) أى لعنهم أو قتلهم، وصيغة المفاعلة للمبالغة.

إن الله حرم عليهم الشحوم فأجملوه، ثم باعوه فأكلوا ثمنه".

٢١٦٨ - حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى بن سعيد القطان. ثنا هاشم بن القاسم. ثنا أبو جعفر الرازي، عن عاصم، عن أبي المهلب، عن عبيد الله الإفريقي، عن أبي أمامة؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع المغنيات وعن شرائهن وعن كسبهن وعن أكل أثمانهن.

((فأجملوه)) من "أجمل الشحم". إذا أذابه واستخرج دهنه. قال الخطابي: معناه أذابوها حتى تصير ودكًا. فيزول عنها اسم الشحم. وفي هذا بيان بطلان كل حيلة يحتال بها توصل إلى محرّم. وأنه لا يتغير حكمه بتغير هيئته وتبديل اسمه. ((ثم باعوه)) وإنما فعلوا ذلك ليزول عنه اسم الشحم ويصير ودكًا. فإن العرب إنما تسميه شحمًا قبل الإذابة. وأما بعد الإذابة فهو ودك. وارجع المرقاة (٤٠/٦). ودلّ الحديث على أن محرّد تغيير الاسم لا يؤثر في حلّ الشيء وحرمة ما لم يتغير حقيقته. وقال البغوي في شرح السنة (٣٠/٨): الحديث فيه دليل على بطلان كل حيلة يحتال بها للتوصل إلى محرّم. وأنه لا يتغير حكمه بتغير هيئته وتبديل اسمه.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى البيوع وفى المغازى وفى التفسير، ومسلم فى المساقاة، والترمذى والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى (٥٤/٤) فى البيوع، وأبوداود فى الإجارة، والبيهقى فى الكبرى (٣٥٤/٩) وابن حبان (٣١١/١١) وابن الجارود (٢٠٠) والبغوى (٢٦/٨) وأحمد (٣٢٤/٣) وأبويعلّى (٣٩٥/٣) والمسند الجامع (١٤١/٤) عن يزيد بن أبى حبيب عن عطاء عن جابر رضى الله عنه، وإسناده صحيح.

٢١٦٨ - ((عن بيع المغنيات)) وفى رواية "لا تبيعوا القينات"، جمع قينة، - بفتح القاف وسكون الياء - وهى الأمة المغنية، أو أعمّ. قال القاضى: النهى مقصور على البيع والشراء لأجل التغنى، وحرمة ثمنها دليل على فساد بيعها. والجمهور صحّحوا بيعها ومع ما فيه من الضعف للطعن فى رواته مؤول بأن أخذ الثمن عليهن حرام، كأخذ ثمن العنب من النّبّاذ، لأنه إعانة وتوصّل إلى حصول محرّم، لا، لأن البيع غير صحيح. ((وعن كسبهن)) أى عما يكسبن بالغناء، والحديث يدل على أن اتخاذ الغناء عادة مذموم، والله أعلم.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى البيوع وفى التفسير، وأحمد (٢٥٢/٥) والحميدى (٤٠٥/٢) وابن عساكر (٤٢٥/٢) والمسند الجامع (٤١٨/٧) عن أبى أمامة رضى الله عنه، وإسناده حسن.

(١٢) باب ما جاء في النهي عن المنابذة والملامسة

٢١٦٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا عبدالله بن نمير وأبو أسامة، عن عبيدالله بن عمر، عن خبيب بن عبدالرحمن، عن حفص بن عاصم، عن أبي هريرة، قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين عن الملامسة والمنابذة.

١٢ - باب ما جاء في النهي عن المنابذة والملامسة

٢١٦٩ - ((نهى رسول الله ﷺ عن بيعتين)) المشهور فتح الباء، وجوز الكسر، على أن البناء المفعول. (عن الملامسة) كان بيع الملامسة من بيوع الجاهلية وفسره العلماء.

١ - هي أن تقول: أبيعك هذا المتاع بكذا، فإذا لمستك وجب البيع، أو يقول المشتري كذلك، وهذا التفسير مروى عن أبي حنيفة، كما في عمدة القارى (٥/٥٠٥).

٢ - هي أن يأتي بثوب مطوي، أو في ظلمة فيلمسه المُستام، فيقول صاحبه: يعتك هو بكذا بشرط أن يقوم لمستك مقام نظرك ولا خيار لك إذا رأيته. وهذا التفسير مروى عن الشافعي. كما في شرح النووى (١٠/١٥٥).

٣ - هي أن يشتري كل واحد منهما ثوب الآخر بثوبه من غير تأمل. ويقول: إذا لمستُ ثوبك ولمستُ ثوبى فقد وجب البيع. وهو مروى عن أبي هريرة من طريق عطاء بن ميناء عند المصنّف، فيكون فيه نفس اللمس بيعاً من غير أن يجرى بينهما إيجاب وقبول.

٤ - هي أن يبيعه شيئاً على أنه متى مسّه انقطع خيار المجلس. وحكاة النووى، وهذا إنما يصح على قول من يرى خيار المجلس.

وبالحملة فالقدر المشترك في هذه التفاسير كلها هو الغرر وعدم النظر في المبيع، أو الإلزام على الآخر ما لم يرض به، ولذلك حرمت هذه البيوع كلها.

((والمنابذة)) قال سفيان: المنابذة: أن يقول: ألقى إليّ ما معك وألقى إليك ما معى. هذا التفسير منصوص فى الحديث. والمراد أن مجرد الإلقاء والنبد يعتبر فيه بيعاً من غير أن يجرى بينهما إيجاب وقبول. وقيل: إنه أن يقول لصاحبه: إذا نبذته إليك انقطع الخيار ولزم البيع. وذكر الخطابى فى معالم

٢١٧٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وسهل بن أبي سهل؛ قالوا: ثنا سفيان ابن عيينة، عن الزهري، عن عطاء بن يزيد الليثي، عن أبي سعيد الخدري؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن الملامسة والمنابذة.

زاد سهل: قال سفيان: الملامسة، أن يلمس الرجل بيده الشيء ولا يراه. والمنابذة، أن يقول ألق إلى ما معك، وألقى إليك ما معي.

(١٣) باب لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يسوم على سومه

٢١٧١ - حدثنا سويد بن سعيد. ثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن رسول الله ﷺ قال: "لا يبيع بعضكم على بيع بعض".

السنن عن بعضهم أنه نبذ الحجر، فإذا وقع الحجر لزم البيع، وهو نظير بيع الحصاة، وسيأتي. والحديث أخرجه أيضا البخاري في الصلاة وفي البيوع وفي اللباس، ومالك ومسلم والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في البيوع، والبيهقي في الكبرى (٣٤١/٥) وفي المعرفة (٣٧٩/٤) والبعثي (١٢٩/٨) وعبدالرزاق (٢٢٧/٨) وابن حبان (٣٤٩/١١) وابن أبي شيبة (٤٣/٧) وأحمد (٣٧٩/٢) والشافعي (١٤٤/٢) من طرق عن أبي هريرة رضي الله عنه، وإسناده صحيح. وقد تقدم هذا الطريق برقم (١٢٤٨) ويأتي قسم منه في (٣٥٦٠) أيضا.

٢١٧٠ - قد تقدم شرحه آنفا في الحديث السابق.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الصلاة وفي الصوم وفي البيوع وفي اللباس وفي الاستئذان وفي الأدب المفرد (٣٠١)، ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في البيوع، والبيهقي في الكبرى (٣٤٢/٥) وفي المعرفة (٣٧٩/٤) وابن حبان (٣٥٠/١١) وعبدالرزاق (٢٢٦/٨) وابن أبي شيبة (٤٣/٧) والدارمي (٢٥٣/٢) وابن الحارود (٢٠٣) والحميدي (٣٢٠/٢) وأحمد (٣١٩/٢) والمسند الجامع (٣٢٩/٦) من طرق عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وإسناده صحيح، وأقتصر المؤلف على ما ذكره. وسيأتي ما بقي منه برقم (٣٥٥٩) إن شاء الله تعالى.

١٣ - باب لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يسوم على سومه

٢١٧١ - ((لا يبيع)) بصيغة النفي، لكن يجب حمله على النهي. كما جاء في بعض الروايات. ثم قيل:

٢١٧٢ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا سفيان ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب ، عن أبي هريرة ، عن النبي ﷺ قال : " لا يبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يسوم على سؤم أخيه " .

المراد بالبيع السوم ، والنهي للمشتريين ، دون البائع . لأن البائع لا يكاد يدخل على البائع . وإنما المشهور زيادة المشتري على المشتري . وقيل : يحتمل الحمل على ظاهره فيمنع البائع أن يبيع على بيع أخيه . وهو أن يعرض سلعته على المشتري الراكن إلى شراء سلعة غيره وهو أرخص وأجود . ليزهده في شراء سلعة الغير . قال عياض : وهو الأولى . قلت : ويؤيده الرواية الثانية حين عطف السوم فيه على البيع ، والله أعلم (س) .

والحديث أخرجه أيضا البخاري ومسلم وأبو داود والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في النكاح وفي البيوع ، ومالك والترمذي في البيوع ، وابن حبان (٣٣٩/١١) والبيهقي في الكبرى (٣٤٤/٥) وفي المعرفة (٣٨٤/٤) والدارمي (٢٥٥/٢) والبعوى في شرح السنة (١١٧/٨) وابن حبان (٣٣٩/١١) والشافعي في الأم (٩١/٣) وفي المسند (١٤٦/٢) والطحاوي (٣/٣) وأحمد (٧/٢) وأبو يعلى (١٧٦/١٠) وأبو نعيم في الحلية (١٥٨/٩) والمسند الجامع (٤٤٠/١٠) ، والزبيدي في إتحاف السادة المتقين (٤٩٢) من طرق عن نافع ، عن ابن عمر رضى الله عنه ، واقتصر المؤلف على ما ذكره في هذه الرواية وسيأتي ما بقي من الحديث برقم (٢١٧٣) و (٢١٧٩) وقد أورده المؤلف مقطعا .

٢١٧٢ - ((على بيع أخيه)) المراد منه المسلم ، وبه استدلل الأوزاعي وأبو عبيد بن حريبه . من الشافعية على أن هذا إنما يحرم مع المسلم ، ولا بأس به مع الكافر ، كما حكى عنهما الحافظ في الفتح (٣٥٣/٤) . وأصرح منه في هذا الحديث " لا يسوم المسلم على سؤم أخيه " . ولكن الجمهور على أن الحكم يشمل الذمى والمستامن أيضا ، وإنما حُرِّج ذكر الأخ أو المسلم مخرج الغالب ، فلا مفهوم له . ((ولا يسوم على سؤم أخيه)) صورته أن يأخذ شيئا ليشتريه ، فيقول المالك : رده لأبيك خيرا منه بثمانه أو مثله بأرخص . أو يقول المالك : استرده لأشترته منك بأكثر من ذلك . وإنما يمنع من ذلك بعد استقرار الثمن وركون أحدهما إلى الآخر ، فإن كان ذلك تصريحاً فقال الحافظ في الفتح : لا خلاف في التحريم ، وإن كان ظاهراً ففيه وجهان للشافعية .

وقال ابن حزم : إن لفظ الحديث لا يدل على اشتراط الركون . وتعقب بأنه لا بُدَّ من أمر مبین لموضع التحريم في السوم ، لأن السوم في السلعة التي تباع في " من يزيد " . لا يحرم اتفاقاً ، كما حكاه في الفتح عن ابن عبد البر ، فتعين أن السوم المحرم ما وقع فيه قدر زائد على ذلك . وأما صورة البيع على

(١٤) باب ما جاء في النهي عن النجش

٢١٧٣ - قرأت على مصعب بن عبدالله الزبيري، عن مالك

البيع، والشراء على الشراء فهو أن يقول لمن اشترى سلعة في زمن الخيار: افسُخ لأبيحك بأنقص. أو يقول للبائع: افسُخ لأشترى منك بأزيد. قال في الفتح: "وهذا مجمع عليه". وقد اشترط بعض الشافعية في التحريم أن لا يكون المشتري مغبوناً غبناً فاحشاً. وإلا جاز البيع على البيع، والسوم على السوم، لحديث "الدين النصيحة". وأجيب عن ذلك بأن النصيحة لا تنحصر في البيع على البيع، والسوم على السوم، لأنه يمكن أن يعرفه أن قيمتها كذا، فيجمع بذلك بين المصلحتين.

وقد عرفت أن أحاديث النصيحة أعمّ مطلقاً من الأحاديث القاضية بتحريم أنواع من البيع، فينبى العام على الخاص، واختلفوا في صحة البيع المذكور. فذهب الجمهور إلى صحته مع الإثم، وذهب الحنابلة والمالكية إلى فساده في إحدى الروايتين عنهم، وبه حزم ابن حزم. والخلاف يرجع إلى ما تقرر في الأصول من أن النهي المقتضى للفساد هو النهي عن الشيء لذاته ولو وصف ملازماً لخارج، كذا في النيل (١٩٠/٥).

ثم إن بعض العلماء قد استدلوا بهذا الحديث على تحريم بيع المزايدة أو بيع من يزيد. وسيأتي تحقيق هذه المسألة في باب بيع المزايدة، إن شاء الله.

والحديث أخرجه أيضا البخارى في النكاح وفي البيوع وفي الشروط، ومالك ومسلم والنسائي في المحتبى وفي الكبرى (١٤/٤) في البيوع، وأبو داود والترمذى في النكاح، وابن أبى شيبة (٤٠٣/٤) والبيهقى في الكبرى (٣٤٤/٥) وفي المعرفة (٣٨٤/٤) والشافعى في الأم (٩١/٣) وفي المسند (١٤٦/٢) وعبدالرزاق (١٩٨/٨) والبعوى (١٢٢/٨) والطحاوى (٤/٣) وأحمد (٢٧٤/٢) والحميدى (٤٤٥/٢) والطبرانى في الصغير (١٦٧/١) والزييدى في إتحاف السادة للمتقين (٥٦/٦) من طرق عن الزهرى عن سعيد بن المسيب عن أبى هريرة رضى الله عنه. وقد اقتصر كثير منهم على فقرات منه. وقد مر جزء منه برقم (١٨٦٧)، ويأتى بعضه برقم (٢١٧٤) و(٢١٧٥) وإسناده صحيح.

١٤ - باب ما جاء في النهي عن النجش

٢١٧٣ - ((مصعب بن عبدالله)) بن مصعب بن ثابت بن عبدالله بن الزبير بن العوام، الأسدى، أبى

ح وحدثنا أبو حذافة. ثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ نهى عن النجش. ٢١٧٤ - حدثنا هشام بن عمار وسهل بن أبي سهل. قالوا: ثنا سفيان، عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة؛ عن النبي ﷺ قال: "لا تناجشوا".

عبدالله، المدني، نزيل بغداد. وثقه ابن معين والدارقطني. وقال الزبير بن بكار: كان وجه قريش مروءةً وعلمًا وشرفًا وبيانًا وجاهاً وقدرًا. وقال الحافظ: صدوق، عالم بالنسب، من العاشرة.

((أبو حذافة)) أحمد بن إسماعيل بن محمد، السهمي. قال الحاكم أبو أحمد: متروك الحديث. وقال الدارقطني: ضعيف الحديث، كان مغفلاً، أدخلت عليه أحاديث في غير "الموطأ" فقبلها، لا يحتج به. وقال الحافظ: سماعه للموطأ صحيح، وخلط في غيره، من العاشرة. ((نهى عن النجش)) بفتح فسكون، وهو أن يمدح السلعة ليروجها. أو يزيد في الثمن ولا يريد شراءها. ليضرب بذلك غيره (س).

قال ابن الأثير في النهاية: والأصل فيه تنفير الوحش من مكان إلى مكان. وقال الحافظ في الفتح: النجش: بفتح النون وسكون الحيم، بعدها معجمة، وهو في اللغة: تنفير الصيد واستثارته من مكانه ليصاد. يقال: نجشتُ الصيد، أنجشته نجشًا. وفي الشرع: الزيادة في ثمن السلعة ممن لا يريد شراءها. يقع غيره فيها. سمي بذلك لأن الناجش يثير الرغبة في السلعة، ويقع ذلك بمواطأة البائع. فيشتركان في الإثم. ويقع ذلك بغير علم البائع فيختص بذلك الناجش. وقد يختص به البائع. كمن يخبر بأنه اشترى سلعة بأكثر مما اشتراها به ليغير غيره بذلك. وقال ابن قتيبة: النجش: الختل والخديعة. ومنه قيل للصابغ: ناجش، لأنه يخلط الصيد ويحتال له.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في البيوع وفي الحيل، ومالك والنسائي في المحتبى في البيوع، وفي الكبرى (١٤/٤) والبيهقي في الكبرى (٣٤٣/٥) وفي المعرفة (٣٨٣/٤) وابن جبان (٣٤٢/١١) والبعثي (١٢١/٨) والشافعي في الأم (٩١/٣) وفي المسند (١٤٥/٢) وأحمد (٧/٢) وأبو يعلى (١٧١/١٠) والربيع بن حبيب في مسنده (٤١/٢) عن مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما، إسناده صحيح وتقدم قسم منه برقم (٢١٧١) يأتي بعضه برقم (٢١٧٩).

٢١٧٤ - ((لا تناجشوا)) جيء بالتفاعل لأن التجار يتعارضون. فيفعل هذا بصاحبه على أن يكافئه بمثل ما فعل. فهو عن أن يفعلوا معارضة. فضلا عن أن يفعل بدءًا، والله أعلم (س).

(١٥) باب النهى أن يبيع حاضر لباد

٢١٧٥ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة؛ أن رسول الله ﷺ قال: "لا يبيع حاضر لباد".

قال ابن بطال: أجمع العلماء على أن الناجش عاصٍ بفعله. واختلفوا في البيع إذا وقع على ذلك. ونقل ابن المنذر عن طائفة من أهل الحديث فساد ذلك البيع. وهو قول أهل الظاهر. ورواية عن مالك. وهو المشهور عند الحنابلة إذا كان ذلك بمواطأة البائع أو صنعه. والمشهور عند المالكية في مثل ذلك ثبوت الخيار. وهو وجه للشافعية قياسًا على المصّرة. والأصح عندهم صحة البيع مع الإثم. وهو قول الحنفية. وقال الرافعي: أطلق الشافعي في "المختصر" تعصية الناجش، وشرط في تعصية من باع على بيع أخيه أن يكون عالماً بالنهى، وأجاب الشارحون بأن النجش خديعة. وتحريم الخديعة واضح لكل أحد وإن لم يعلم هذا الحديث بخصوصه. بخلاف البيع على بيع أخيه. فقد لا يشترك فيه كل أحد. واستشكل الرافعي الفرق. بأن البيع على بيع أخيه إضرار. والإضرار يشترك في علم تحريمه كل أحد. قال: فالوجه تخصيص المعصية في الموضوعين بمن علم التحريم، انتهى.

وقد حكى البيهقي في "المعرفة والسنن"، عن الشافعي تخصيص التعصية في النجش أيضًا بمن علم النهى، فظهر أن ما قاله الرافعي بحث منصوص. ولفظ الشافعي "النجش أن يحضر الرجل السلعة تباع فيعطى بها الشيء وهو لا يريد شراءها ليقتمد به السؤام فيعطون بها أكثر مما كانوا يعطون لو لم يسمعوها سومه. فمن نجش فهو عاصٍ بالنجش إن كان عالماً بالنهى. والبيع جائز لا يفسده معصية رجل نجش عليه". كذا في فتح الباري (٤/٣٥٥).

والحديث أخرجه أيضا البخاري ومسلم والنسائي في المجتبى وفي الكبرى في البيوع، وابن أبي شيبة (٥٧١/٦) وأحمد (١٠٨/٢) وأبو يعلى (٢٩٢/١٠) عن الزهري، عن سعيد، عن أبي هريرة رضي الله عنه، والحديث طرف من حديث طويل، إسناده صحيح، ولتمام التخريج انظر رقم (١٨٦٧، و٢١٧٢، و٢١٧٥).

١٥ - باب النهى أن يبيع حاضر لباد

٢١٧٥ - ((لا يبيع حاضر لباد)) حاضر: هو المقيم بالبلدة. والبادى: البدوى. وهو أن يبيع الحاضر مال البادى نفعاً له بأن يكون دَلالاً له. وذلك يتضمن الضرر في حق الحاضرين فإنه لو ترك البادى عادة

باعه رخيصا. وقيل: هو أن لا يبيع الحاضر متاعه من أهل البلد. بل يبيعه من أهل البادية طمعا في غلاء ثمن متاعه. لأن أهل البادية مع قلة معرفتهم يقضون حوائجهم على استعمال فيأخذون الشيء غاليا. وعلى هذا فاللام في قوله "لباد" بمعنى "من". ولا يخفى بعده، والله أعلم (س).

قال النووي في شرح مسلم (١٠/١٦٤): هذا الحديث يتضمن تحريم بيع الحاضر للبادي. وبه قال الشافعي والأكثرين. قال أصحابنا: والمراد به أن يقدم غريب من البادية. أو من بلد آخر بمتاع تعم الحاجة إليه لبيعه بسعر يومه. فيقول له البلدي: اتركه عندي لأبيعه على التدرج بأغلى. قال أصحابنا: وإنما يحرم بهذه الشروط وبشرط أن يكون عالما بالنهاي. فلو لم يعلم النهي، أو كان المتاع مما لا يحتاج في البلد، أو لا يؤثر فيه لقلّة ذلك المحلوب لم يحرم. ولو خالف وباع الحاضر للبادي صحّ البيع مع التحريم. هذا مذهبنا. وبه قال جماعة من المالكية وغيرهم. وقال بعض المالكية: يفسخ البيع ما لم يفت. وقال عطاء ومجاهد وأبو حنيفة: يجوز بيع الحاضر للبادي مطلقا، لحديث "الدين النصيحة". قالوا: وحديث النهي عن بيع الحاضر للبادي منسوخ. وقال بعضهم: إنه على كراهة التنزيه، بمجرد الدعوى.

وقال الأمير اليماني في السبل (٣/٢٢): كل هذه القيود لا يدل عليها الحديث، بل استنبطوها من تعليلهم للحديث بعلل متصيّدة من الحكم. قال: ودعوى النسخ غير صحيحة لافتقارها إلى معرفة التاريخ، ليعرف المتأخر. وحديث النصيحة إذا استنصح أحدكم أخاه فليصخ له. مشروط فيه أنه إذا استنصحه نصحه بالقول، لا أنه يتولى له البيع.

وقال الإمام الشوكاني في النيل (٥/١٨٦): واعلم أنه كما لا يجوز أن يبيع الحاضر للبادي، كذلك لا يجوز أن يشتري له، وبه قال ابن سيرين والنخعي. وعن مالك روايتان. ويدل لذلك حديث أنس بن مالك. عند أبي داود، وأخرج أبو عوانة في صحيحه عن ابن سيرى. قال: لقيت أنس بن مالك فقلت: لا يبيع حاضر لباد: أنهيتم أن تبيعوا أو تبتاعوا لهم؟ قال: نعم. قال محمد: صدق. إنها كلمة جامعة، ويقوى ذلك العلة التي نبه عليها ﷺ بقوله: "دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض". فإن ذلك يحصل بشراء من لا خبرة له بالأثمان، كما يحصل ببيعه.

وقال الخطابي في المعالم (٣/٩٤): قوله "لا يبيع حاضر لباد". كلمة تشتمل على البيع والشراء

٢١٧٦ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا سفيان بن عيينة ، عن أبي الزبير ، عن جابر بن عبد الله ؛ أن النبي ﷺ قال : " لا يبيع حاضر لباد . دعوا الناس يرزق الله بعضهم من بعض " .

، يقال : بعث الشيء ، بمعنى اشتريت ، قال طرفة :

ويأتيك بالأخبار من لم تبع له بتأتا ولم تضرب له وقت موعد

أى لم تشتتر له متاعا . يقال : شريت الشيء بمعنى بعته ، والكلمتان من الأضداد ، قال ابن مفرع

الحميرى :

وشريت برُداً ليتنى من بعد برد كنت هامه

يريد بعت بردا ، وبرد غلامه باعه فندم عليه .

وقال الإمام الشوكانى فى النيل (١٧/٥) : الخلاف فى جواز استعمال المشترك فى معنييه أو معانيه معروف فى الأصول ، والحق الجواز ، إن لم يتناقضا .

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى البيوع وفى الشروط ، ومسلم فى البيوع وفى النكاح ، ومالك والترمذى فى البيوع ، والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى البيوع وفى النكاح ، وأبوداود فى الإجارة والبهغوى فى شرح السنة (١٢٢/٨) وعبدالرزاق (١٩٨/٨) وأحمد (٢٣٨/٢) والحميدى (٤٤٥/٢) وأبويعلی (٢٨٨/١٠) والطبرانى فى الصغير (١٦٨/١) وفى الأوسط (٢٠٠/٧) من طرق عن أبى هريرة رضى الله عنه . مختصرا ومطولا ، إسناده صحيح ولتمام التحريج انظر رقم (١٨٦٧ ، ٢١٧٢)

٢١٧٦ - ((دَعُوا النَّاسَ)) أى اتركوهم ليبيعوا متاعهم رخيصا ، ((يرزق الله)) بكسر القاف على أنه محزوم فى جواب الأمر . وبضمها على أنه مرفوع ، قاله القارى .

قال الإمام الشوكانى فى النيل (١٨٥/٥) هذه الأحاديث تدل على أنه لا يجوز للحاضر أن يبيع للبادى . من غير فرق بين أن يكون البادى قريبا له أو أجنبيا . وسواء كان فى زمن الغلاء أو لا . وسواء كان يحتاج إليه أهل البلد أم لا . وسواء باعه له على التدرج أم دفعة واحدة . وقالت الحنفية : إنه يختص المنع من ذلك بزمن الغلاء وبما يحتاج إليه أهل المصر . وقالت الشافعية والحنابلة : إن الممنوع إنما هو أن يجيء البلد بسلعة يريد بيعها بسعر الوقت فى الحال . فيأتيه الحاضر فيقول : ضعه عندي لأبيعه لك على التدرج بأعلى من هذا السعر . قال فى الفتح : فجعلوا الحكم منوطا بالبادى ومن شاركه فى معناه ، قالوا : وإنما ذكر البادى فى الحديث لكونه الغالب . فالحق به من شاركه فى عدم

٢١٧٧ - حدثنا العباس بن عبد العظيم العنبري . ثنا عبد الرزاق . أنبأنا معمر ، عن ابن طاوس ، عن أبيه ، عن ابن عباس ؛ قال : نهى رسول الله ﷺ أن يبيع حاضر لباد . قلت لابن عباس : ما قوله حاضر لباد ؟ قال : لا يكون له سمسارا .

معرفة السعر من الحاضرين . وجعلت المالكية البداءة قيِّداً . وعن مالك : لا يلتحق بالبدوى في ذلك إلا من كان يشبهه . فأما أهل القرى الذين يعرفون أثمان السلع والأسواق فليسوا داخلين في ذلك . وحكى ابن المنذر عن الجمهور : أن النهى للتحريم إذا كان البائع عالماً ، والمبتاع مما تُعم الحاجة إليه ولم يعرضه البدوى على الحضري . ولا يخفى أن تخصيص العموم بمثل هذه الأمور من التخصيص بمجرد الاستنباط . وقد ذكر ابن دقيق العيد فيه تفصيلاً . حاصله أنه يجوز التخصيص به حيث يظهر المعنى ، لا حيث يكون خفياً . فاتِّباع اللفظ أولى . ولكنه لا يطمئن الخاطر إلى التخصيص به مطلقاً . فالبقاء على ظواهر النصوص هو الأولى . فيكون بيع الحاضر للبادى محرماً على العموم ، وسواء كان بأجرة ، أم لا . وروى عن البخاري : أنه حمل النهى على البيع بالأجرة ، لا بغير أجرة فإنه من باب النصيحة . وروى عن عطاء ومجاهد وأبي حنيفة : أنه يجوز بيع الحاضر للبادى مطلقاً ، وتمسكوا بأحاديث النصيحة ، انتهى مختصراً ، والله أعلم .

والحديث أخرجه أيضاً مسلم والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في البيوع ، وأبو داود في الإجارة ، وابن حبان (٣٣٥/١١) والبيهقي في الكبرى (٣٤٦/٥) وفي المعرفة (٣٨٨/٤) والبخاري (١٢٣/٨) وابن أبي شيبة (٢٣٩/٦) وابن الجارود (١٩٩) والطحاوي (١١/٤) وأحمد (٣٠٧/٣) وأبو يعلى (٣٦٩/٣) والحميدي (٥٣٤/٢) والشافعي في المسند (١٤٧/٢) وفي الأم (٩٢/٣) والطيالسي (٢٤١) والمسند الجامع (١٤٥/٤) من طرق ، عن أبي الزبير ، عن جابر رضي الله عنه . وقال الترمذي : هذا حديث صحيح . قلت : الأمر كما قال الترمذي وأبو الزبير قد صرح بالسماع عند أحمد وابن أبي شيبة والنسائي فانتفت شبهة تدليسه .

٢١٧٧ - ((قلت لابن عباس)) هذا مقول طاؤوس ((ما قوله : حاضر لباد؟)) أى ما معناه؟ ((قال)) ابن عباس ، ((لا يكون له سمساراً)) - بكسر المهملة الأولى ، وبينهما ميم ساكنة - أى دلالاً . قاله القسطلاني . وقال في الفتح : وهو فى الأصل القِيم بالأمر ، الحافظ . ثم استعمل فى متولّى البيع والشراء لغيره . ومعناه أن يبيع له بالأجرة . ومنه استدلل البخارى على أن بيع الحاضر للبادى إنما يحرم إذا كان

(١٦) باب النهى عن تلقى الجلب

٢١٧٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلى بن محمد. قالوا: ثنا أبو أسامة، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "لا تَلْقُوا الأجلاب. فمن تلقى منه شيئا فاشترى، فصاحبه بالخيار، إذا أتى السوق".

بالأجرة. فاما إذا كان بغير الأجرة فلا يكره. والجمهور على عدم جوازه مطلقاً. وقوى ذلك بعموم حديث "النصح لكل مسلم".

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى البيوع وفى الإجارة، ومسلم والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى البيوع، وأبوداود فى الإجارة، وأحمد (٣٦٨/١) والمسند الجامع (٢١٣/٩) عن ابن طاؤوس، عن أبيه، عن ابن عباس رضى الله عنه، وإسناده صحيح.

١٦ - باب النهى عن تلقى الجلب

٢١٧٨ - ((لا تَلْقُوا الأجلاب)) جمع جلب. أريد بها الأمتعة المحلوبة التى يأتى بها الركبان إلى البلدة لبيعوا فيها. وتَلَقَّيْهَا استقبالها. وفى استقبالها تضييق على أهل السوق. وغدرا بالحلابين عادة، فلا ينبغي. ولا يحل الغدر بهم. أثبت الشارع لهم الخيار إذا أتوا السوق (س). ((فصاحبه)) أى صاحب الجلب. يعنى مالك المحلوب. الذى باعه. كما فسره على القارى فى المرقاة. والمعنى أن صاحب المتاع إن جاء إلى السوق وعَرَفَ السعر، فله الخيار فى الاسترداد. وبه قال الشافعى وأحمد. وثبوت الخيار عندهما متعين، فيما إذا علم البائع بعد معرفة السعر، أنه غبن. فأما إذا لم يغبن ففيه روايتان عن كل واحد منهما. كما صرح به ابن قدامة فى المغنى (٢١٩/٤).

واختلفت الروايات فى هذا عن مالك، فروى عنه ما يوافق الشافعى وأحمد، وروى عنه ما يوافق أبا حنيفة، والمشهور من مذهبه أن السلعة تدفع لأهل سوقها بالثمن الذى اشتراه المتلقى، فإن لم يريدوه ردّت لمبتاعها، كذا ذكره الأبتى فى شرح هذا الحديث.

وقال صاحب المنتقى فى قوله "فصاحبه بالخيار" فيه دليل على صحة البيع.

وقال الإمام الشوكانى فى النيل (١٨٨/٥): واختلفوا هل يثبت له الخيار مطلقاً أو بشرط أن يقع له فى البيع غبن؟ ذهب الحنابلة إلى الأول، وهو الأصح عند الشافعية، وهو الظاهر. وظاهره أن النهى

٢١٧٩ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة. ثنا عبدة بن سليمان، عن عبيد الله ابن عمر، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن تلقي الجلب.

٢١٨٠ - حدثنا يحيى بن حكيم. ثنا يحيى بن سعيد وحماد بن مسعدة، عن سليمان التيمي. ح وحدثنا إسحق بن إبراهيم بن حبيب بن الشهيد. ثنا معتمر بن سليمان؛ قال: سمعت أبي؛ قال: ثنا أبو عثمان النهدي، عن عبد الله بن مسعود؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن تلقي البيوع.

لأجل نعمة البائع وإزالة الضرر عنه وصيانتة ممن يخدعه. قال ابن المنذر: وحمله مالك على نفع أهل السوق، لا على نفع رب السلعة. وإلى ذلك جرح الكوفيون والأوزاعي. قال: والحديث حجة للشافعي لأنه أثبت الخيار للبائع، لا لأهل السوق.

وقد احتج مالك ومن معه بما وقع في رواية من النهي عن تلقي السلع حتى تهبط الأسواق. وهذا لا يكون دليلاً لمدعاهم. لأنه يمكن أن يكون ذلك رعاية لمنفعة البائع، لأنها إذا هبطت الأسواق عرف مقدار السعر، فلا يخدع. ولا مانع من أن يقال: العلة في النهي مراعاة نفع البائع ونفع أهل السوق.

والحديث أخرجه أيضاً مسلم والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى وأبوداود في الإجارة، والبيهقي في الكبرى (٣٤٨/٥) وفي المعرفة (٣٩٠/٤) والدارمي (١٧٠/٢) وابن الجارود (١٩٨) والطحاوي (٩/٤) وأحمد (٢٤٨/٢) وأبو يعلى (٤٥٩/١٠) والطبراني في الأوسط (٥١٦/١) والحميدي (٤٤٦/٢) والمسند الجامع (٢٦٥/١٧) من طرق عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

٢١٧٩ - قد تقدم شرحه آنفاً في الحديث السابق.

والحديث أخرجه أيضاً البخاري ومسلم والنسائي في المحتبى وفي الكبرى وأبوداود في الإجارة، وابن جبان (٣٣٤/١١) والبيهقي في الكبرى (٣٤٧/٥) في البيوت، وابن الجارود (١٩٨) والطحاوي (٧/٤) وأحمد (٧/٢) وأبو يعلى (١٨٢/١٠) من طرق، عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه، بعضهم مختصراً وبعضهم مطولاً. ولتمام التحريج انظر رقم (٢١٧١) وإسناده صحيح.

٢١٨٠ - ((نهى رسول الله ﷺ عن تلقي البيوع)) فيه دليل على أن التلقي محرم. وقد اختلف في هذا النهي: هل يقتضى الفساد، أم لا؟ فقيل: يقتضى الفساد. وقيل: لا. وهو الظاهر، لأن النهي ههنا لأمر خارج، وهو لا يقتضيه. كما تقرر في الأصول. وقد قال بالفساد المرادف للبطلان بعض المالكية

(١٧) باب البيعان بالخيار ما لم يفترقا

٢١٨١ - حدثنا محمد بن رُمح المصري. أنبأنا الليث بن سعد، عن نافع، عن عبد الله بن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: "إذا تباع الرجلان فكل واحد منهما بالخيار"

لربعض الحنابلة. وقال غيرهم: بعدم الفساد لما سلف، ولقوله ﷺ: "فصاحب السلعة فيها بالخيار". فإنه يدل على انعقاد البيع، ولو كان فاسدا لم ينعقد. وقد ذهب إلى الأخذ بظاهر الحديث الجمهور. فقالوا: لا يجوز تلقى الركبان، واختلفوا. هل هو محرم أو مكروه فقط؟ وحكى ابن المنذر عن أبي حنيفة: أنه أجاز التلقى. وتعبه الحافظ بأن الذى فى كتب الحنفية أنه يكره التلقى فى حالتين، أن يضر بأهل البلدة، وأن يلبس السعر على الواردين. والتنصيص على الركبان فى بعض الروايات خرج مخرج الغالب، فى أن من يجلب الطعام يكون فى الغالب راكبا، وحكم الجالب الماشى حكم الراكب. ويدل على ذلك حديث أبى هريرة المذكور. فإن فيه النهى عن تلقى الجلب من غير فرق. وكذلك حديث ابن مسعود هذا، فإن فيه النهى عن تلقى البيوع، كذا فى النيل (١٨٨/٥).

والحديث أخرجه أيضا البخارى ومسلم والترمذى فى البيوع، وابن حبان (٣٣٣/١١) وابن أبى شيبة (٣٩٩/٦) والبيهقى فى الكبرى (٣١٩/٥) وعبدالرزاق (٢٠١/٨) وأحمد (٤٣٠/١) وأبو يعلى (٤٠٧/٨) والمسند الجامع (٥/١٢) من طرق، عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه. وعند بعضهم زيادة "من اشترى شاة محفلة فردها فليرد معها صاعا من تمر". وإسناده صحيح.

١٧ - باب البيعان بالخيار ما لم يفترقا

٢١٨١ - ((إذا تباع الرجلان)) أى جرى العقد بينهما، ((فكل واحد منهما بالخيار)) أى لكل منهما خيار فسخ البيع ما لم يفترقا عن المجلس بالأبدان، وعليه الجمهور، وهو ظاهر اللفظ. وقيل: المراد "إذا تباع الرجلان" إذا تساؤما وجرى بينهما كلام البيع وإن لم يتم البيع بينهما بلا إيجاب وقبول، فهما بالخيار. إذ يجوز لكل منهما أن يرجع عن العقد (س). وقال فى حاشيته على النسائى "هذه الرواية تبطل تأويل من ينكر خيار المجلس". فليتأمل، والله أعلم.

وقال فى حاشيته على مسلم: هذه الرواية صريحة فى خيار المجلس قالة لاحتمال حمل التفرق على التفرق بالأقوال على أن الحمل على التفرق بالأقوال غير ظاهر لوجوه. منها ما ذكر الأئمة. فقال

ما لم يفترقا وكانا جميعا. أو يخير أحدهما الآخر. فإن خير أحدهما الآخر فتبايعا على ذلك، فقد وجب البيع. وإن تفرقا بعد أن تبايعا، ولم يترك واحد منهما البيع، فقد وجب البيع".

حمل التفرق على أنه بالأبدان أظهر من حمله على التفرق بالأقوال. والعمل بالظاهر أولى، وأيضا فالمتساومان ليس بينهما عقد، فالخيار ثابت لهما بالأصل.

((ما لم يفترقا)) بالأبدان، كما فهمه ابن عمر، وهو راوى الحديث وأبو هريرة الأسلمى وهو راوى الحديث أيضا.

قال السندى: قوله "ما لم يفترقا" بالأقوال، وهو الفراغ عن العقد. فصار حاصله لهما الخيار قبل تمام العقد. ولا يخفى أن الخيار قبل تمام العقد ضرورى، ولا فائدة فى قيامه مع ما فيه من حمل البيع على السوم. وحمل التفرق على الأقوال، وكل ذلك لا يخلو عن بعد. على أن قوله "وكانا" إلى آخر الحديث يأبى هذا الحمل جدا، وهو ظاهر.

((أو يخير أحدهما الآخر)) أى إذا شرط أحدهما الخيار مدة معلومة، فإن الخيار لا ينقضى بالتفرق، بل يبقى حتى تمضى مدة الخيار التى شرطها. وقيل المراد إذا اختار إمضاء البيع قبل التفرق لزمه البيع حينئذ وبطل اعتبار التفرق.

قال السندى: قوله "أو يُخِير" بالنصب، بمعنى إلا أن يُخِير. أو بالجزم بالعطف على "يفترقا". أى أو قال أحدهما للآخر فى المجلس "اختر". فقال: اخترت. فلا خيار قبل التفرق. وهذا لا يتم إلا على مذهب الجمهور القائلين بخيار المجلس. وفى الجملة فهذا الحديث قاطع فى ثبوت خيار المجلس، ولا يحتمل تأويل من خالف فيه، والله أعلم.

((فقد وجب)) أى نفذ وتم. ((وإن تفرقا)) بالأبدان، ((بعد أن تبايعا)) أى عَقَدَا عقد البيع، وهذا الحديث دليل لثبوت خيار المجلس لكل واحد من المتبايعين بعد انعقاد البيع حتى يفترقا من ذلك المجلس بأبدانها وبهذا قال جماهير العلماء من الصحابة والتابعين ومن بعدهم، ممن قال به على بن أبى طالب وابن عمر وابن عباس وأبو هريرة وأبو هريرة الأسلمى وطاؤوس وسعيد بن المسيب وعطاء شريح القاضى والحسن البصرى والشعبى والزهرى والأوزاعى وابن أبى ذئب وسفيان بن عيينة والشافعى وابن المبارك وعلى بن المدينى وأحمد بن حنبل وإسحاق بن راهويه وأبو ثور وأبو عبيد والبخارى وسائر المحدثين وآخرون. وقال أبو حنيفة ومالك: لا يثبت خيار المجلس، بل يلزم البيع

بنفس الإيجاب والقبول، وبه قال ربيعة. وحكى عن النخعي وهو رواية عن الثوري. وهذه الأحاديث الصحيحة تردّ على هؤلاء، وليس لهم منها جواب صحيح، والصواب ثبوته، كما قاله الجمهور، والله أعلم، كذا قال النووي في شرح مسلم (١٧٣/١٠).

وقال ابن حزم في المحلى (٣٢٥/٨): لا يعرف لهم، أى للصحابة مخالف من التابعين إلا النخعي وحده. ولا نعلم لهم سلفاً إلا إبراهيم وحده، انتهى. ولمن قال: "لا خيار" أجوبة عن حديث الباب: فمنهم من ردّه لكونه معارضاً بما هو أقوى منه. نحو قوله ﷺ: "المسلمون على شروطهم". والخيار بعد العقد يفسد الشرط، وما فى معناه من الأحاديث الأخرى الأجنبية عن المقام. وإنها على فرض شمولها لمحل النزاع أعمّ مطلقاً، فيبنى العام على الخاص والمصير إلى الترجيح مع إمكان الجمع غير جائز، ومنهم من قال: إن أحاديث الخيار منسوخة. قال الحافظ فى الفتح (٣٣٠/٤): ولا حجة فى شيء من ذلك. لأن النسخ لا يثبت بالاحتمال. وقال بعضهم: إن إثباته مخالف للقياس الحلى فى إلحاق ما قبل التفرق بما بعده. وهو قياس فاسد الاعتبار لمصادمته الدين.

وقال الشيخ محمد تقى العثماني الحنفى فى تكملة فتح الملهم (٣٧٣/١): لخصت للطالبيين ههنا أقوى ما قيل فى دلائل الحنفية فى هذه المسألة، ولكن الحقيقة أن قلبى لا ينشرح لما قاله الحنفية فى الاعتذار عن حديث الباب، فى جميع دلائلهم وتأويلاتهم عندى نظر، لأن ابن عمر رضى الله عنهما فهم من هذا الحديث التفرق بالأبدان، وأن موضوعه ثبوت خيار المجلس كما جاء فى الصحيح لمسلم "أنه كان إذا بايع رجلاً فأراد أن لا يقبله قام فمشى هنيهة ثم رجع إليه". ويؤيده ما أخرجه البخارى ومسلم وابن ماجه عن ابن عمر عن رسول الله ﷺ أنه قال: إذا تباع الرجلان .. الخ. ولفظ حديث ابن عمر هذا كله مرفوع، ولا مجال فيه لأحد من التأويلات الأربعة إلا بتعسف وقد أخرج أبو داود وغيره عن أبى الوضئ، واسمه عباد بن نسيب قال: غزونا غزوة لنا فنزلنا منزلاً. فباع صاحب لنا فرساً لغلام. ثم أقامنا بقية يومهما وليلتها. فلما أصبحنا من الغد حضر الرحيل قام إلى فرسه ليسرجه. فندم فأتى الرجل ليأخذه بالبيع، فأبى الرجل أن يدفعه إليه. فقال له: "بينى وبينك أبو برزة صاحب النبى ﷺ". فأتيا أبا برزة ناحية العسكر، فقالا له هذه القصة. فقال: أترضيان أن أقضى بينكما بقضاء رسول الله ﷺ، قال رسول الله ﷺ: "البَّيعان بالخيار ما لم يتفرقا، ما أرىكما افترقتما". فظهر

٢١٨٢ - حدثنا أحمد بن عبدة وأحمد بن المقدم . قالوا : ثنا حماد بن زيد ، عن جميل بن مرة ، عن أبي الوضئ ، عن أبي هريرة الأسلمي ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " البيعان بالخيار ما لم يتفرقا " .

أن الصحابة فهموا من الحديث ثبوت خيار المجلس ، على اختلاف بينهم في تفسير المجلس . وما فهم الصحابة من الحديث أولى بالقبول .

وقال الشيخ عبدالحى اللكنوى فى التعليق الممجد (٧٨٣) : ولعل المنصف الغير المتعصب ليستيقن بعد إحاطة الكلام فى الجوانب فى هذا البحث والتأمل فيما ذكرنا كون أولى الأقوال ما فهمه الصحابيان الحليان . وفهم الصحابى وإن لم يكن حجة ، لكنه أولى من فهم غيره بلا شبهة . وإن كان كل من الأقوال مستندا إلى حجة .

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخارى ومسلم والترمذى والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى البيوع ، وأبوداود فى الإجارة ، والدارقطنى (٥/٣) والبيهقى (٥/٢٦٨) والبغوى (٣٩/٨) وابن الجارود (٢١٠) والطحاوى (٢٠٢/٢) وأحمد (٧٣/٢) والطبرانى فى الصغير (٢٧/٢) والحميدى (٢٩٠/٢) والخطيب فى التاريخ (١٠٤/٣) وأبونعيم فى أخبار أصبهان (٢٢٠/١) وابن عدى فى الكامل (١١٧/٣) والسهمى فى تاريخ جرجان (١٣٢/١) والشافعى فى المسند (٥٣١/٢) وأبويعلى (١٩٢/١٠) وابن طهمان فى مشيخته (١٨١) والمسند الجامع (٤٣٧/١٠) من طرق ، عن نافع ، عن ابن عمر رضى الله عنه . وإسناده صحيح .

٢١٨٢ - ((جميل بن مرة)) الشيبانى ، البصرى . وثقه النسائى وابن حبان وابن شاهين والذهبى . وقال الحافظ : ثقة ، من السادسة .

((أبى الوضئ)) اسمه عباد بن نسيب ، مشهور بكنية . ويقال : اسمه عبد الله . وثقه ابن معين .

وذكره ابن حبان وابن خلفون فى الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، من الثالثة .

والحديث أخرجه أيضا أبوداود فى الإجارة ، والبيهقى فى الكبرى (٢٧٠/٥) والدارقطنى (٦/٣) وابن الجارود (٢١٠) والطحاوى (١٣/٤) وأحمد (٤٢٥/٤) والطيالسى (١٢٤) والخطيب فى التاريخ (٨٧/١٣) والمسند الجامع (٤٨٦/١٥) عن جميل بن مرة ، عن أبى الوضئ عن أبى هريرة الأسلمي رضى الله عنه ، وإسناده صحيح .

٢١٨٢ - حدثنا محمد بن يحيى وإسحاق بن منصور. قالوا: ثنا عبدالصمد. ثنا شعبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "التَّيْعَانُ بالخيار ما لم يفرقا".

(١٨) باب بيع الخيار

٢١٨٤ - حدثنا حرمله بن يحيى وأحمد بن عيسى المصريان. قالوا: ثنا عبدالله بن وهب. أخبرني ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبدالله؛ قال: اشترى رسول الله ﷺ من رجل من الأعراب حِمْلَ خَبِطٍ. فلما وجب البيع قال رسول الله ﷺ: "اختر". فقال الأعرابي: عمرك الله يَبِّعًا.

٢١٨٢ - هذا الحديث والحديث السابق قد مضى شرحهما برقم ١٢١٨.

والحديث أخرجه أيضا النسائي في المحتبى وفي الكبرى في البيوع، والحاكم (١٦/٢) وأحمد (١٢/٥) والطبراني في الكبير (٢٤٤/٧) والمسند الجامع (١٨٥/٧) عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضى الله عنه. وقال الألباني: صحيح بما قبله.

١٨ - باب بيع الخيار

٢١٨٤ - ((حِمْل)) بكسر الحاء المهملة، ما كان على ظهر أو رأس، ((خَبِط)) - بفتحين، والخاء المعجمة - اسم من الخَبِط بسكون الثانى. وهو ضرب الشجر بالعصا ليتناثر ورقها. واسم الورق الساقط بفتحين، وهو علف الإبل، ((اختر)) ثمن المبيع، قال الطيبى: ظاهره يدل على مذهب أبى حنيفة لأنه لو كان خيار المجلس ثابتا بالعقد كان التخير عبثا والحواب أن هذا مطلق يحمل على المقيد كما فى حديث ابن عمر: "المتبايعان كل واحد منهما بالخيار ما لم يفرقا". إلا بيع الخيار. رواه الترمذى فى البيوع. ((عمرك الله)) من التعمير، أى طول عمرك، أو أصلح حالك، ((يَبِّعًا)) - بفتح، فتشديد ياء مكسورة - تمييز، أى: من يَبِّع، كأنه رضى بهذا القول، فمدحه بأنه خير يَبِّع، وأنه يستحق أن يدعى له بأنه خير يَبِّع، وأنه يستحق أن يدعى له بالتعمير.

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى البيوع، والبيهقى فى الكبرى (٢٧٠/٥) والحاكم (٤٩/٢) والمسند الجامع (١٥٠/٤) عن أبى الزبير، عن جابر بن عبدالله رضى الله عنه، وفى إسناده أبو الزبير محمد بن مسلم بن تدرس، المكى مدلس، وقد عنعنه. وقال الترمذى: صحيح، غريب.

٢١٨٥ - حدثنا العباس بن الوليد الدمشقي . ثنا مروان بن محمد . ثنا عبدالعزيز بن محمد ، عن داود بن صالح المدني ، عن أبيه ؛ قال : سمعت أبا سعيد الخدري يقول : قال رسول الله ﷺ : "إنما البيع عن تراض ."

(١٩) باب البيعان يختلفان

٢١٨٦ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة ومحمد بن الصباح . قالوا : ثنا هشيم . أنبأنا ابن أبي ليلى ، عن القاسم بن عبدالرحمن ، عن أبيه ؛ أن عبدالله ابن مسعود باع من الأشعث بن قيس رقيقا من رقيق الإمارة . فاختلفا في الثمن . فقال ابن مسعود : بعتك بعشرين ألفا . وقال الأشعث بن قيس : إنما اشتريت منك بعشرة آلاف

٢١٨٥ - ((داود بن صالح)) بن دينار ، التمار ، المدني ، مولى الأنصار . قال أحمد : لا أعلم به بأسا . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : صدوق ، من الخامسة . ((عن أبيه)) صالح بن دينار ، المدني ، التمار ، مولى الأنصار . وثقه النسائي . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، من الرابعة .

((إنما البيع عن تراض)) ظاهره يدل على عدم جواز بيع المكره لعدم التراضي .

قال البوصيري : هذا إسناد صحيح رجاله ثقات ، رواه ابن حبان في صحيحه ، عن الحسن بن سفيان ثنا سعيد بن عبد الجبار ثنا الدراوردي عن داود بن صالح به وزيادة . ورواه البيهقي في الكبرى من طريق يحيى ابن سليمان بن فضلة عن عبدالعزيز فذكره بإسناده ومنتنه . وله شاهد من حديث جابر بن عبدالله . رواه الترمذي وابن ماجه ورواه أبو داود والترمذي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه . والحديث أخرجه أيضا المزني في التهذيب (٤٢/١٣) والمسند الجامع (٣٣٢/٦) مطولا ، وإسناده صحيح كما قال البوصيري . ولكن المصنف ذكر منه قطعة فقط .

١٩ - باب البيعان يختلفان

٢١٨٦ - ((القاسم بن عبدالرحمن)) بن عبدالله بن مسعود ، الهذلي ، الكوفي ، قاضيا . وثقه ابن معين . وقال ابن سعد : كان ثقة ، كثير الحديث . وقال العجلي : ثقة ، رجل صالح . وقال الحافظ : ثقة ، عابد ، من الرابعة .

فقال عبد الله: إن شئت حدثتك بحديث سمعته من رسول الله ﷺ. فقال: هاته. قال: لإني سمعت رسول الله ﷺ يقول: "إذا اختلف البيعان، وليس بينهما بينة، والبيع قائم بعينه فالقول ما قال البائع. أو يترادان البيع". قال: لإني أرى أن أرد البيع، فرده.

((إذا اختلف البيعان)) - بفتح فتشديد ياء مكسورة- أى إذا اختلفا فى قدر الثمن أو فى شرط الخيار مثلا يحلف البائع على ما أنكرك، ثم يتخير المشتري بين أن يرضى بما حلف عليه البائع وبين المبيع، والله أعلم (س).

قال الإمام الشوكاني فى النيل (٢٥٤/٥): إذا اختلف البيعان أى البائع والمشتري. ولم يذكر الأمر الذى فيه الاختلاف. وحذف المتعلق مُشعر بالتعميم فى مثل هذا المقام على ما تقرر فى علم المعانى. فيعم الاختلاف فى المبيع والثمن. وفى كل أمر يرجع إليهما. وفى سائر الشروط المعتمدة. والتصريح فى الاختلاف فى الثمن فى بعض الروايات لا ينافى هذا العموم المستفاد من الحذف.

وقال الإمام الخطابى فى معالم السنن (١٢٨/٣): اختلف أهل العلم فى هذه المسألة فقال مالك والشافعى: يقال للبائع: احلف بالله ما بعيت سلعتك إلا بما قلت. فإن حلف البائع قيل للمشتري: إما أن تأخذ السلعة بما قال البائع. وإما أن تحلف ما اشتريتها إلا بما قلت. فإن حلف براء منها وردت السلعة على البائع. وسواء عند الشافعى كانت السلعة قائمة أو تالفة فإنهما يتحالفان ويترادان. وكذلك قال محمد بن الحسن. ومعنى يترادان أى قيمة السلعة عند الاستملاك. وقال النخعى والثورى والأوزاعى وأبو حنيفة وأبيوسف: القول قول المشتري مع يمينه بعد الاستملاك. وقول مالك قريب من قولهم بعد الاستملاك فى أشهر الروايتين عنه. واحتج لهم بأنه قد روى فى بعض الأخبار: إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة فالقول ما يقول البائع. ويترادان. قالوا: فدل اشتراطه قيام السلعة على أن الحكم عند استهلاكها بخلاف ذلك. وهذه اللفظة لا تصح من طريق النقل. إنما جاء بها ابن أبى ليلى. وقيل: إنها من قول بعض الرواة. وقد يحتمل أن يكون ذكر قيام السلعة بمعنى التغليب، لا من أجل التفريق.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى الإجارة، والترمذى معلقا، والنسائى فى البيوع، والدارقطنى (٢١/٣) والدارمى (٢٥٠/٢) والبيهقى فى الكبرى (٣٣٣/٥) وفى الصغير (٢٦٥/٢) وفى المعرفة (٣٦٩/٤) والبغوى (١٦٩/٨) وعبدالرزاق (٢٧١/٨) وابن أبى شيبة (٢٢٧/٦) والحاكم (٤٥/٢) وأحمد

(٢٠) باب النهى عن بيع ما ليس عندك وعن ربح ما لم يضمن

٢١٨٧ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا محمد بن جعفر. ثنا شعبة، عن أبي بشر. قال: سمعت يوسف بن مَاهَكَ يحدث عن حكيم بن حزام؛ قال: قلت: يا رسول الله! الرجل يسألني البيع وليس عندي، أفأبيعه؟ قال: "لا تبع ما ليس عندك".

(٤٦٦/١) وأبو يعلى (٤٠٠/٨) والطبراني في الكبير (٢١٩/١٠) وابن عدى في الكامل (٢٧٢/١) من طرق عن ابن مسعود رضى الله عنه. وإسناده ضعيف، لكن الحديث بمجموع الطرق صحيح جزم به شيخ الإسلام ابن تيمية فى القاعدة العقود، وللشيخ الألبانى بحث حول هذا الحديث، فراجعته فى الصحيحة (٧٩٨) إن شئت.

٢٠ - باب النهى عن بيع ما ليس عندك وعن ربح ما لم يضمن

٢١٨٧ - ((حكيم بن حزام)) بن خويلد بن أسد بن عبد العزى، الأسدى، أبى خالد، المكى، ابن أختى حَدِيحَة أم المؤمنين، أسلم يوم الفتح وصحب، وكان عالماً بالنسب.
((لا تبع ما ليس عندك)) أى شيئاً ليس فى ملكك حال العقد.

قال السندي: قيل هو بيع الآبق. ومال الغير بلا إذنه. أو المبيع قبل القبض. والجمهور على جواز بيع مال الغير بلا إذنه موقوفاً، ومنعه الشافعى لهذا الحديث. قال الخطابى: يريد بيع العين دون بيع الصفة، انتهى. يعنى أن المراد بيع العين دون الدين. كما فى مسلم. فإن مداره على الضعف وهذا جائز فيما ليس عند الإنسان بالإجماع.

وقال البغوى فى شرح السنة (١٤٠/٨): هذا فى بيوع الأعيان، دون بيوع الصفات، فلو قيل السلم فى شىء موصوف عام الوجود عند المحل المشروط بحوزة، وإن لم يكن فى ملكه حال العقد، وفى معنى ما ليس عنده فى الفساد بيع العبد الآبق وبيع المبيع قبل القبض. وفى معناه بيع مال غيره بغير إذنه لأنه لا يدرى هل يحيز مالكة أم لا، وبه قال الشافعى. وقال جماعة: يكون العقد موقوفاً على إجازة المالك. وهو قول مالك وأصحاب أبى حنيفة وأحمد.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود فى الإجارة، والترمذى والنسائى فى البيوع، والدارقطنى (٤٦/٣) والبيهقى (٢٦٧/٥) وابن الجارود (٢٠٦) وعبد الرزاق (٣٩/٨) والطحاوى فى معانى الآثار (٤١/٤)

٢١٨٨ - حدثنا أزهر بن مروان . قال : ثنا حماد بن زيد . ح وحدثنا أبو كريب . ثنا إسماعيل بن علية . قال : ثنا أيوب ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " لا يحل بيع ما ليس عندك ، ولا ربح ما لم يضمن " .

٢١٨٩ - حدثنا عثمان بن أبي شيبة . ثنا محمد بن الفضيل ، عن ليث ، عن عطاء ، عن عتاب بن أسيد ؛ قال : لما بعثه رسول الله ﷺ إلى مكة ، نهاه عن شِفِّ ما لم يضمن .

وأحمد (٤٠١/٣) والطبراني في الكبير (١٩٤/٣) وفي الصغير (٤/٢) والشافعي في المسند (١٥٦/٢) وفي الرسالة (٣٣٥) من طرق عن حكيم بن حزام بألفاظ كثيرة متنوعة ، وإسناده صحيح .

٢١٨٨ - ((ولا ربح ما لم يضمن)) يريد به الربح الحاصل من بيع ما اشتراه قبل أن يقبضه وينتقل من ضمان البائع إلى ضمانه فإن بيعه فاسد . وقال في شرح السنة : قيل معناه أن الربح في كل شيء إنما يحل أن لو كان الخسران عليه . فإن لم يكن الخسران عليه كالبيع قبل القبض إذا تلف فإن ضمانه على البائع . ولا يحل للمشتري أن يسترد منافعه التي انتفع بها البائع قبل القبض . لأن المبيع لم يدخل بالقبض في ضمان المشتري . فلا يحل له ربح المبيع قبل القبض ، كذا في التحفة (٢٣٧/٣) .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي في البيوع ، والدارمي (١٦٨/٢) والدارقطني (٧٥/٣) والحاكم (١٧/٢) والبيهقي (٣٤٣/٥) وابن الجارود (٢٠٥) والطحاوي (٤٦/٤) وأحمد (١٧٤/٢) والطيالسي (٢٩٨) والمسند الجامع (١١٦/١) من طرق عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رضي الله عنه . وقال الترمذي : هذا حديث حسن صحيح .

٢١٨٩ - ((إلى مكة)) والصحيح "على مكة" كذا في تحفة الإشراف وهو الأليق لأن رسول الله ﷺ بعث عتاب بن أسيد واليا على مكة بعد الفتح كما في تهذيب الكمال (٢٨٢/١٩) .

((نهاه عن شِفِّ ما لم يضمن)) قال في الصحاح : الشِفِّ - بالكسر وتشديد الفاء - الفضل والربح ، وهو كقوله : نهى عن ربح ما لم يضمن ، وقوله : "ما لم يضمن" على بناء المفعول .

قال البوصيري : هذا إسناد ضعيف رواه أبو يعلى الموصلي عن عثمان بن أبي شيبة به وسياقه . وليث هو ابن أبي سليم ضعّفه الجمهور ، وعطاء هو ابن أبي الرياح لم يدرك عليا . ورواه أبو داود من حديث ابن عمر ، لكن لم ينفرد به ليث ، كما رواه ابن عدى في الكامل من طريق إسماعيل بن أمية عن عطاء به ، ورواه البيهقي في سننه عن أبي سعد الماليني عن ابن عدى بإسناده ومثته .

(٢١) باب إذا باع المجيزان فهو للأول

٢١٩٠ - حدثنا حميد بن مسعدة. ثنا خالد بن الحارث. ثنا سعيد، عن قتادة، عن الحسن، عن عقبة بن عامر أو سمرة بن جندب، عن النبي ﷺ قال: "أبما رجل باع يباع من رجلين فهو للأول منهما".
 ٢١٩١ - حدثنا الحسين بن أبي السرى العسقلاني ومحمد بن إسماعيل. قالوا: ثنا وكيع. ثنا سعيد بن بشير، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا باع المجيزان فهو للأول".

والحديث أخرجه أيضا المزي في تهذيب الكمال (٢٨٦/١٩) والمسند الجامع (٣٨١/١٢) عن ليث، عن عطاء، عن عتاب بن أسيد رضى الله عنه. وإسناده ضعيف لضعف ليث، ولانقطاعه فإن عطاء لم يدرك عتاب بن أسيد.

٢١ - باب إذا باع المجيزان فهو للأول

٢١٩٠ - ((فهو للأول منهما)) أى فالمبيع، أو للمشتري الأول من المشتريين.

والحديث فيه دلالة على أن من باع شيئا من رجل ثم باعه من آخر لم يكن للبيع الآخر حكم، بل هو باطل لأنه باع غير ما يملك إذ قد صار فى ملك المشتري الأول فإن وقعا معا أو جهل السبق بطلا معا.
 والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذى فى النكاح، النسائى فى البيوع، والحاكم (١٥٧/٢) والدارمى (٦٣/٢) والبيهقى فى الكبرى (١٤٠/٧) وابن أبى شيبه (١٣٩/٤) وأحمد (٨/٥) والمسند الجامع (١٨٠/٧) والطيرانى فى الكبير (٢٠٢/٧) عن عقبة بن عامر، أو سمرة بن جندب رضى الله عنه. وقال الترمذى: "حديث حسن". وقال الحاكم: صحيح على شرط البخارى، ووافقه الذهبى وصححه أيضا أبو زرعة وأبو حاتم، كما فى التلخيص (٦٥/٣) للحافظ، وقال: وصحته متوقفة على ثبوت سماع الحسن من سمرة، فإن رجاله ثقات. لكن اختلف فيه على الحسن، قال الترمذى: الحسن عن سمرة فى هذا أصح. وقال ابن المدينى: لم يسمع الحسن من عقبة شيئا، كذا فى التحفة.

٢١٩١ - ((إذا باع المَجِيزَانِ)) - بحميم ومثناة تحتية وزاى معجمة - قال فى النهاية: المَجِيز: الولي والقيم بأمر اليتيم والصغير المأذون له فى التجارة، ((فهو للأول)) أى المشتري الأول، وللبيع الأول حين ينفذ فيه تصرفه، دون تصرف الثانى، والله أعلم.

(٢٢) باب بيع العُربان

٢١٩٢ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا مالك بن أنس. قال: بلغني عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده؛ أن النبي ﷺ نهى عن بيع العُربان.

والحديث أخرجه أيضا النسائي في البيوع، والبيهقي في الكبرى (١٤٠/٧) وأحمد (٨/٥) والمسند الجامع (١٨٠/٧) عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضى الله عنه، ولتمام التخريج انظر ما قبله. وسيأتي هذا الحديث أيضا برقم (٢٣٤٤).

٢٢ - باب بيع العُربان

٢١٩٢ - ((لهي عن بيع العُربان)) - بضم العين المهملة وسكون الراء - ويقال فيه: عُربون أيضا. سُمي بذلك لأن فيه إعرابًا لعقد البيع، إصلاحًا وإزالة فساد، لئلا يملكه باشرائه. قاله الزرقاني (٢٥٠/٣). وقال في المجمع: هو أن يشتري السلعة ويدفع شيئًا على أنه إن أمضى البيع حسب من الثمن. وإلا كان للبائع ولم يرجعه. وهو باطل، لما فيه من الشرط والغرر، انتهى. قال الزرقاني: هو باطل عند الفقهاء لما فيه من الشرط والغرر وأكل أموال الناس بالباطل.

قال البغوي في شرح السنة (١٣٦/٨): هذا البيع باطل عند أكثر أهل العلم، وبه قال مالك والشافعي وأبو حنيفة. وروى عن ابن عمر أنه أجاز هذا البيع، ويروى أيضا عن عمر. ومال أحمد إلى القول بإجازته. وضعف الحديث فيه. لأنه منقطع. يقال رواه مالك عن ابن شعيب بلاغا.

وقال الإمام الشوكاني في النيل (١٧٣/٥): حديث الباب يدل على تحريم البيع مع العُربان، وبه قال الجمهور. وخالف في ذلك أحمد فأجازه، وروى نحوه عن عمر وابنه. ويدل على ذلك حديث زيد بن أسلم أنه سأل رسول الله ﷺ عن العُربان في البيع فأحلّه. أخرجه عبدالرزاق في مصنفه، وهو مرسل. وفي إسناده إبراهيم بن أبي يحيى وهو ضعيف. والأول ما ذهب إليه الجمهور. لأن حديث عمرو بن شعيب قد ورد من طرق، يقوى بعضها بعضًا، ولأنه يتضمن الحظر وهو أرجح من الإباحة، كما تقدر في الأصول. والعلّة في النهي عنه اشتماله على شرطين فاسدين، أحدهما شرط كون ما دفعه إليه يكون مجّانًا إن اختار ترك السلعة. والثاني: شرط الردّ على البائع إذا لم يقع منه الرضا بالبيع.

قال المنذرى هذا حديث منقطع.

٢١٩٣ - حدثنا الفضل بن يعقوب الرُّخَامِيُّ . ثنا حبيب بن أبي حبيب أبو محمد كاتب مالك بن أنس . ثنا عبدالله بن عامر الأسلمي ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ، أن النبي ﷺ نهى عن بيع العربان . قال أبو عبدالله : العربان ، أن يشتري الرجل دابة بمائة دينار ، فيعطيه دينارين عربونا . فيقول : إن لم أشتري الدابة ، فالديناران لك . وقيل : يعنى ، والله أعلم : أن يشتري الرجل الشيء . فيدفع إلى البائع درهما أو أقل أو أكثر . ويقول : إن أخذته ، وإلا فالدرهم لك .

والحديث أخرجه أيضا مالك وأبو داود في البيوع ، والبخاري في شرح السنة (١٣٥/٨) وأحمد (١٨٣/٢) والمسند الجامع (١١٥/١١) عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده رضى الله عنه . وهو مكرر ما بعده . وإسناده ضعيف لانقطاعه ، فقد رواه مالك بلاغا عن عمرو بن شعيب ولم يدركه بينهما راو لم يسم ، وسماه ابن ماجه . فقال مالك (كما فى الحديث الآتى ما بعده) : عن عبدالله بن عامر الأسلمي ، وعبدالله لا يحتج بحديثه وفى إسناده ابن ماجه هذا أيضا حبيب كاتب الإمام مالك ، وهو ضعيف لا يحتج به ، متروك ، كذبوه . وقد قيل : إن الرجل الذى لم يسم هو ابن لهيعة ، ذكر ذلك ابن عدى وهو أيضا ضعيف ، ورواه الدارقطنى والخطيب عن مالك عن عمرو بن الحارث عن عمرو بن شعيب ، وفى إسنادهما الهيثم بن اليمان وقد ضعفه الأزدي . وقال أبو حاتم صدوق ، ورواه البيهقي موصولا من غير طريق مالك وأخرج عبدالرزاق فى مصنفه عن زيد بن أسلم أنه سئل رسول الله ﷺ عن العربان فى البيع فأحله وهو مرسل وفى إسناده إبراهيم بن محمد بن يحيى وهو ضعيف . قال فى السبل : له طرق لا تخلو عن مقال .

٢١٩٣ - ((الفضل بن يعقوب)) بن إبراهيم بن موسى ، أبو العباس ، البغدادي .

((الرُّخَامِيُّ)) بضم الراء . قال أبو حاتم : صدوق . وقال الدارقطنى : ثقة ، حافظ . وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، حافظ ، من الحادية عشرة .

((حبيب بن أبي حبيب)) المصرى ، واسم أبيه إبراهيم . وقيل : مرزوق . قال أبو داود : كان من أكذب الناس . وقال أبو حاتم والنسائى وأبو الفتح الأزدي : متروك الحديث . وقال ابن عدى : أحاديثه كلها موضوعة عن مالك وغيره . وقال الحافظ : متروك ، كذبه أبو داود وجماعة ، من التاسعة .

((عبدالله بن عامر ، الأسلمي)) أبو عامر ، المدني ، ضعفه أحمد وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائى . وقال

(٢٣) باب النهى عن بيع الحصاة وبيع الفرر

٢١٩٤ - حدثنا محرز بن سلمة العدنى. ثنا عبد العزيز بن محمد، عن عبيد الله، عن أبي الزناد، عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الفرر وعن بيع الحصاة.

البخارى: يتكلمون فى حفظه. وقال ابن عدى: عزيز الحديث، لا يتابع فى بعض حديثه، وهو ممن يكتب حديثه. وقال ابن سعد: كان كسر الحديث، يستضعف. وقال الحافظ: ضعيف، من السابعة.
قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، عبد الله بن عامر الأسلمى ضعفه أحمد وأبوزرعة وأبو حاتم وأبو زرعة والدارقطنى وغيرهم، رواية الإمام أحمد فى مسنده من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده.
والحديث أخرجه أيضا مالك فى البيوع، وأبوداود فى الإجارة، وابن أبى شيبه (٢٠٥/١٤) والبيهقى فى الكبرى (٣٤٢/٥) وأحمد (١٨٣/٢) عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده رضى الله عنه.
وقد تقدم تخريجه مفصلاً فى الذى قبله.

٢٢ - باب النهى عن بيع الحصاة وعن بيع الفرر

٢١٩٤ - ((نهى عن بيع الفرر)) هو ما كان له ظاهر يفر المشتري، وباطن مجهول. أو ما كان بغير عهدة ولا ثقة. ويدخل فيه بيوع كثيرة من كل مجهول. وبيع الآبق والمعدوم وغير المقذور التسليم. وأفرد بعضها بالنهى لكونه من مشاهير بيوع الجاهلية وقد ذكر أن الفرر القليل والضرورى مستثنى من الحديث. كما فى الإجارة على الأشهر، مع تفاوت الأشهر فى الأيام. كما فى الدخول فى الحمام مع تفاوت الناس فى صب الماء والمكث فيه ونحو ذلك (س). ((وعن بيع الحصاة)) هو أن يقول أحد العاقدين: إذا نبذت إليك الحصاة فقد وجب البيع. وقبل ذلك لى الخيار. فهذا يتضمن إثبات خيار إلى أجل مجهول. أو هو أن يرمى حصاة فى قطع غنم. فأى شاة أصابها كانت مبيعة. وهو يتضمن جهالة المبيع. وقيل: هو أن يجعل الرمى هو العقد، وهو عقد مخالف لعقود الشرع. فإنه بالإيجاب والقبول والتعاطى، لا بالرمى (س).

قال الإمام النووى فى شرح مسلم (١٥٦/١٠): أما النهى عن بيع الفرر فهو أصل عظيم من أصول كتاب البيوع، ويدخل فيه مسائل كثيرة غير منحصرة، كبيع الآبق والمعدوم والمجهول وما لا يقدر على تسليمه، وما لم يتم ملك البائع عليه، وبيع السمك فى الماء الكثير، واللبن فى الضرع، وبيع الحمل

فى البطن، وبيع بعض الصبرة مبهما، وبيع ثوب من أثواب وشاة من شياه، ونظائر ذلك. وكل هذا بيع باطل، لأنه غرر من غير حاجة، وقد يحتمل بعض الغرر بيعًا إذا دعت إليه حاجة كالجعل بأساس الدار. وكما إذا باع الشاة الحامل، والتي فى ضرعها لبن، فإنه يصح البيع. لأن الأساس تابع للظاهر من الدار. ولأن الحاجة تدعو إليه، فإنه لا يمكن رؤيته، وكذا القول فى حمل الشاة وابنها، وكذلك أجمع المسلمون على جواز أشياء فيها غرر حقير. منها أنهم أجمعوا على صحة بيع الحبة المحشوة وإن لم ير حشوها. ولو بيع حشوها بانفراده لم يجز. وأجمعوا على جواز إحارة الدار والدابة والثوب ونحو ذلك شهرا، مع أن الشهر قد يكون ثلاثين يوما. وقد يكون تسعة وعشرين. وأجمعوا على جواز دخول الحمام مع اختلاف الناس فى استعمالهم الماء، وقدر مكثهم. قال العلماء: مدار البطلان بسبب الفور والصحة مع وجوده على ما ذكرناه، وهو أنه إن دعت حاجة إلى ارتكاب الغرر، ولا يمكن الاحتراز عنه إلا بمسقة وكان الغرر حقيرًا جاز البيع، وإلا فلا.

واعلم أن بيع الملامسة وبيع المنابذة وبيع حبل الحبله وبيع الحصاة وعسب الفحل وأشباهاها من البيوع التى جاء فيه نصوص خاصة هى داخله فى النهى عن بيع الغرر. ولكن أفردت بالذكر، ونهى عنها لكونها من بيعات الجاهلية المشهورة. وبيع الحصاة فيه ثلاث تأويلات، أحدها: أن يقول: بعثك من هذه الأثواب ما وقعت عليه الحصاة التى أرميها. أو بعثك من هذه الأرض من هنا، إلى ما انتهت إليه الحصاة. والثانى: أن يقول: بعثك على أنك بالخيار إلى أن أرمى بهذه الحصاة. والثالث: أن يجعل نفس الرمي بالحصاة بيعا. فيقول: إذا رميت هذا الثوب بالحصاة فهو مبيع منك بكذا، انتهى كلام النووي.

والحديث أخرجه أيضا مسلم والترمذى والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى البيوع، وأبو داود فى الإجارة، وابن جبان (٣٢٧/١١) والبقوى (١٣١/٨) والدارمى (١٦٧/٢) والبيهقى فى الكبرى (٢٦٦/٥) وفى الصغير (٢٦٧/٢) وفى المعرفة (٣٧٥/٤) والدارقطنى (١٥/٣) وابن الجارود (٢٠٣) وابن أبى شيبة (١٣٢/٦) وأبو نعيم فى الحلية (٩٤/٧) وابن عدى فى الكامل (٢٤٨٧/٧) والمسند الجامع (٢٩١/١٧) عن أبى الزناد، عن الأعرج، عن أبى هريرة رضى الله عنه. وقال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح.

٢١٩٥ - حدثنا أبو كريب والعباس بن عبد العظيم العنبري. قالوا: ثنا أسود بن عامر. ثنا أيوب بن عتبة، عن يحيى بن أبي كثير، عن عطاء، عن ابن عباس؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الفرر.

(٢٤) باب النهي عن شراء ما في بطون الأنعام وضروعها وضريبة الفانص

٢١٩٦ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا حاتم بن إسماعيل. ثنا جهضم بن عبد الله اليماني، عن محمد بن إبراهيم الباهلي، عن محمد بن زيد العبدي، عن شهر بن حوشب، عن أبي سعيد الخدري؛ قال:

٢١٩٥ - ((أيوب بن عتبة)) اليماني، أبو يحيى، القاضي، من بني قيس بن ثعلبة. قال البخاري: هو عندهم لين. وضعفه ابن المديني والجوزجاني ومحمد بن عبد الله الموصلي ومسلم بن الحجاج وعمرو بن علي. زاد: وكان سيء الحفظ. وهو من أهل الصدق. وقال العجلي: يكتب حديثه، وليس بالقوي. وقال النسائي: مضطرب الحديث. وقال ابن عدي: شيخ، في حديثه بعض الإنكار، وهو مع ضعفه يكتب حديثه. وقال الحافظ: ضعيف، من السادسة.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف أيوب بن عتبة قاضي اليمامة، رواه الدارقطني في سننه عن محمد بن مخلد، عن محمد بن الحسين، عن شاذان، عن أيوب بن عتبة به، ورواه الإمام أحمد في مسنده. والدارقطني في سننه من حديث ابن عباس أيضا. وله شاهد من حديث أبي هريرة، رواه مسلم وأصحاب السنن الأربعة. ورواه أبو داود في سننه من حديث أبي هريرة ومن حديث علي بن أبي طالب. ورواه ابن حبان في صحيحه من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير (٢٥٤/١١) والمسند الجامع (٢١٥/٩) عن ابن عباس رضي الله عنه وإسناده ضعيف، كما قال البوصيري، لكن متنه صحيح بالذي قبله.

٢٤ - باب النهي عن شراء ما في بطون الأنعام وضروعها وضريبة الفانص

٢١٩٦ - ((جهضم بن عبد الله)) بن أبي الطفيل، القيسي مولاهم، اليماني، وأصله من خراسان. قال ابن معين: ثقة، إلا أن حديثه منكر. (يعني ما روى عن المجاهدين) وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، يكثر عن المجاهيل، من الثامنة.

((محمد بن إبراهيم الباهلي)) البصري. قال الحافظ: مجهول، من السابعة.

نهى رسول الله ﷺ عن شراء ما فى بطون الأنعام حتى تضع، وعمّا فى ضروعها. إلا بكيل. وعن شراء العبد وهو آبق، وعن شراء المغانم حتى تقسم، وعن شراء الصدقات حتى تقبض، وعن ضربة الغائص.

٢١٩٧ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا سفيان، عن أيوب، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر؛ أن النبى ﷺ نهى عن بيع جبل الحبل.

((عن شراء ما فى بطون الأنعام)) فقد يكون ربحاً، أو يخرج ميتاً.

((الإ بكيل)) إذ بدون الكيل يحتلط ملك المشتري بملك البائع لزيادة اللبن شيئاً فشيئاً على الدوام. ((وهو آبق)) إذ قد لا يرجع، ((حتى تقسم)) إذ لا يتعين لكل غانم إلا حيثئذ. ((وعن ضربة الغائص)) فى النهاية: هو أن يقول الغائص فى البحر للتاجر: أغوص غوصة. فما أخرجته فهو لك بكذا، نهى عنه لأنه غرر.

قال البوصيرى: رواه الترمذى من طريق محمد بن زيد، عن شهر متصراً منه على نهى شراء المغانم حتى تقسم، ليس غير. رواه البيهقى فى الكبرى بتمامه من طريق محمد بن سنان، عن جهضم بن عبد الله بإسناده ومنتنه.

والحديث أخرجه أيضاً البيهقى فى الصغير (٢٧٢/٢) والدارقطنى (١٥/٣) وأحمد (٤٢/٣) دون قضية العبد الآبق. وروى الترمذى: النهى عن شراء الغنائم. وقال: غريب، أى ضعيف. وقد بين وجهه ابن حزم فى المحلى (٣٨/٨) فقال: جهضم ومحمد بن إبراهيم ومحمد بن زيد العبدى مجهولون. وشهر: متروك. وأعله ابن أبى حاتم فى العليل (٣٧٣/١) عن أبيه بآبن إبراهيم هذا. فقال: شيخ مجهول. وقال البيهقى: وهذه المناهى وإن كانت فى هذا الحديث بإسناد غير قوى فهى داخله فى بيع الغرر الذى نهى عنه فى الحديث الثابت عن رسول الله ﷺ. وقال الحافظ فى بلوغ المرام: إسناده ضعيف. قلت: الأمر كما قال الحافظ.

٢١٩٧ - ((نهى عن بيع جبل الحبل)) بفتح الباء فيهما، وهو الصحيح عند المحققين. وغلط القاضى عياض من أسكن الباء فى الأول. ثم إن الحبل مصدر من حبلت المرأة. تحبل حبلاً. والحبل جمع حابل. مثل ظلمة وظالم، وقيل إنه مصدر بمعنى المحبول. قال النووى: واتفق أهل اللغة على أن الحبل مختص بالآدميات، ويقال: حبلت. قال أبو عبيد: لا يقال لشيء من الحيوان حبل، إلا ما جاء فى هذا

الحديث. ولكن تعقبه الحافظ في الفتح (٣٥٧/٤) وحكى عن المحكم أنه قد اختلف أهي للإناث عامة أم للآدميات خاصة.

وأُشِد في التعميم قول الشاعر:

أو ذبيحة حُبلى مسح مقرب راجع المحكم لابن سيدة

وأما بيع جبل الحبله فقد فسروه على أقوال:

الأول: أنه البيع بثمن مؤجل إلى أن تلد الناقة الحاملة، ثم تعيش المولودة حتى تكبر ثم تلد. هو المروى عن ابن عمر نفسه في رواية مالك عن نافع عند البخارى، ولفظه "إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج النتي في بطنها".

والثاني: أنه البيع بثمن مؤجل إلى أن تنتج الناقة الحاملة حملها فقط. وهذا التفسير مروى عن نافع عند البخارى في آخر السلم، ولفظه "فسره نافع إلى أن تنتج الناقة ما في بطنها". وبهذا التفسير قال سعيد بن المسيب ومالك والشافعى وجماعة، كما في فتح البارى (٢٩٩/٤).

والثالث: أنه البيع بثمن مؤجل إلى أن تلد الدابة الحاملة ويحمل ولدها. ولا يشترط وضعه، وهذا التفسير هو المتبادر مما ذكره مسلم عن ابن عمر، وبه حزم أبو إسحاق فى التنبيه، كما فى الفتح.

ووجه المنع فى هذه الصور الثلاثة جهالة الأجل فى البيع.

والرابع: أنه بيع جنين الناقة، أو جنين جنينها فى الحال، وبهذا التفسير حزم الترمذى. وبه قال أبو عبيدة وأبو عبيد وأحمد وإسحاق، ووجه المنع فى هذه الصورة الغرر وجهالة المبيع، لأن الجنين لا يتيقن بوضعه، فضلاً عن أن يلد ذلك الجنين.

وقد رجح النووى تفسير حبل الحبله بالأوجه الثلاثة الأولى، لأنه مروى عن ابن عمر نفسه، ولكن التفسير الأخير مروى عنه أيضاً فيما أخرجه أحمد فى مسنده (١٤٤/٢). من طريق ابن إسحاق قال: حدثنى نافع عن ابن عمر قال: "نهى رسول الله ﷺ عن بيع الغرر". وقال: إن أهل الحاملية كانوا يتبايعون ذلك البيع، يتاع الرجل بالشارف حبل الحبله، فنهى رسول الله ﷺ عن ذلك.

وهذا مما يؤيد التفسير الرابع. ولذلك ترجح عليه البخارى، باب بيع الغرر. والظاهر أن جميع هذه

التفاسير صحيحة، والبيع بها كان متعارفا في الجاهلية، فنهى عنها النبي ﷺ إما لجهالة الأجل أو لجهالة المبيع، والله أعلم.

وقد ذكر ابن سيدة في المحكم (٢٧٣/٣): معنى آخر لهذا الحديث، وهو أن الحبله ههنا بمعنى الكرمه، وهى شجرة العنب، والمراد من حبلها بلوغها، ومقصود الحديث النهى عن بيع الكرمه قبل أن تبلغ، وهو مثل ما نهى عن بيع الثمرة حتى يبدو صلاحها، وحكى الأئمة في شرحه هذا التفسير عن المبرد، ولكن الجمهور على ما أسلفنا.

قال السندي: قوله حَبَل الحَبْلَة، ومعناها محبوب الحبله في الحال، على أنهما مصدران، أريد بهما المفعول الثاني، التاء التي هى إشارة إلى الأنوثة.

وفى تفسيره اختلاف، فقيل هو بيع ولد ولد الناقة، أى الحامل فى الحال، بأن يقول: إذا ولدت الناقة ثم ولدت التى فى بطنها فقد بعثك ولدها". وهذا هو الظاهر من اللفظ لإضافة البيع إلى الحبله، وفساد هذا البيع ظاهر، لأنه بيع ما ليس عنده ولا يقدر على تسليمه، فهو غرر، والصوى عن ابن عمر أن المراد به أن يباع شىء ما ويجعل رجل ثمنه إلى أن تنتج الناقة ثم تنتج ما فى بطنها، ففساد البيع لجهالة الأجل، وإضافة البيع حينئذ لأدنى ملاسمة. قلت: وأقرب على تقدير الحمل على التأجيل أن الأول مصدر. والثانى بمعنى المحبولة، أى إلى أن تحبل المحبولة التى فى بطن أمها فى الحال. وعلى تقدير أن الحبل هو المبيع أن الأول بمعنى المحبول، والثانى بمعنى المحبولة، أى بيع ولد التى فى بطن أمها، والله أعلم.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى البيوع وفى السلم وفى مناقب الأنصار، ومالك ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى البيوع، والبيهقى فى الكبرى (٣٤٠/٥) وفى المعرفة (٣٧٨/٤) والبغوى (١٣٦/٨) وابن حبان (٣٢١/١١) وابن الجارود (٢٠٣) وأحمد (٥/٢) وأبو يعلى (٢٢/١٠) والحميدى (٣٠٣/٢) وأبونعيم فى الحلية (٣٥٢/٦) والخطيب (١٣٢/١٤) والمسند الجامع (٤٦١/١٠) من طرق عن ابن عمر رضى الله عنهما، وإسناده صحيح.

(٢٥) باب بيع المزايمة

٢١٩٨ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا عيسى بن يونس . ثنا الأخضر بن عجلان . ثنا أبو بكر الحنفي ، عن أنس بن مالك ؛ أن رجلا من الأنصار جاء إلى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله . فقال : " لك في بيتك شيء ؟ " قال : بلى ! جِلسُ نلبس بعضه ونبسُ بعضه . وقدح نشرب فيه الماء . قال : " اثنتي بهما " . قال ، فاتاه بهما . فأخذهما رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده . ثم قال : " من يشتري هذين ؟ " فقال رجل : أنا آخذهما بدرهم . قال : " من يزيد على درهم ؟ " مرتين أو ثلاثا . قال رجل : أنا آخذهما بدرهمين . فأعطاهما إياه ، وأخذ الدرهمين ، فأعطاهما الأنصاري . وقال : " اشتر "

٢٥ - باب بيع المزايمة

٢١٩٨ - ((الأخضر بن عجلان)) الشيباني ، البصري . وثقه النسائي . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه . وقال ابن معين : ليس به بأس . وقال الحافظ : صدوق ، من الرابعة .
((أبو بكر الحنفي)) الكبير ، اسمه عبدالله بن عبدالله . قال في تهذيب التهذيب : تقدم ، وما وجدناه في الأسماء . قال البخاري : لا يصح حديثه . وقال ابن القطان : عدالته لم تثبت فحاله مجهول . وقال الحافظ : لا يعرف حاله ، من الرابعة .

((أن رجلا من الأنصار)) لم أقف على تسميته ، ((يسأله)) حال ، أو استئناف ، بيان . ((جِلس)) أى فى بيتى جِلس ، - بكسر المهملة وسكون اللام - كساء يلى ظهر البعير يفرش تحت القتب . ((نلبس)) بفتح الباء ، ((بعضه)) بالتغطية لدفع البرد ، ((ونبسُ بعضه)) بالفرش ، ((اثنتي بهما)) أى بالحلس والقدح ، ((قال)) أنس ، ((هذين)) المتاعين . فيه غاية التواضع وإظهار المرحمة للعلم بأنه إذا خرج عليهما رغب فيهما بأكثر من ثمنهما ، مع ما فيه من التأكيد فى هذا الأمر الشديد . ((آخذ)) - بضم الحاء ، ويحتمل كسرهما - ((من يزيد على درهم؟)) فيه جواز الزيادة على الثمن إذا لم يرض البائع بما عين الطالب . قال النووي : هذا ليس بسوم ، لأن السوم : هو أن يقف الراغب والبائع على البيع ، ولم يعقدها ، فيقول الآخر للبائع أنا اشتريه . وهذا حرام بعد استقرار الثمن . وأما السوم بالسلعة التى تباع لمن يزيد فليس بحرام ، ((مرتين أو ثلاثا)) شك من الراوى ، ((اشتر)) - بكسر الراء ، وفى لغة بسكونها -

بأحدهما طعاما فأنبذه إلى أهلك. واشتر بالآخر قُدُومًا، فأتني به". ففعل، فأخذه رسول الله ﷺ. فشُد فيه عودا بيده وقال: "أذهب فاحتطب ولا أراك خمسة عشر يوما". فجعل يحتطب ويبيع. فجاء وقد أصاب عشرة دراهم. فقال: "اشتر ببعضها طعاما وبعضها ثوبا". ثم قال: "هذا خير لك من أن تجيء والمسألة نكتة في وجهك يوم القيامة. إن المسألة لا تصلح إلا لذي فقر مُدقع، أو لذي غُرم مُفطع، أو دم موجع".

((بأحدهما)) أى أحد الدرهمين، ((فأنبذه)) بكسر الباء، أى اطرحه، ((إلى أهلك)) ممن يلزمك مئوته، ((قُدُومًا)) - بفتح القاف وضم الدال - أى فأسًا. قيل: بتخفيف الدال والتشديد. ((فشُد)) من باب ضرب، يقال شُدَّ يشدُّ شدةً، أى قوى فهو شديد، ((عودًا)) ممسكًا، ((بيده)) الكريمة، والمعنى أن النبي ﷺ أحكم فى القُدوم مقبضًا من العود والخشب، ليمسك به القُدوم، لأن القُدوم بغير المقبض لا يستطيع الرجل به قطع الحطب وغيره بلا كلفة، فلذلك فعله ﷺ فضلًا وامتناعًا عليه، وفى الفارسية: "محكم كرد در آن قُدوم دسته راب دست خود". ((فاحتطب)) أى اطلب الحطب واجمع، ((ولا أراك خمسة عشر يومًا)) أى لا تكن هنا هذه المدة، حتى لا أراك، وهذا مما أقيم فيه المسبب مقام السبب. والمراد نهى الرجل عن ترك الاكتساب فى هذه المدة، لا نهى نفسه عن الرؤية، كذا فى المرقاة. وقال السيوطى: قال سيبويه: من كلامهم لا أرينك ههنا، والإنسان لا ينهى نفسه. وإنما المعنى لا تكون ههنا، فإن كان ههنا رأيت. ونظيره ﴿وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾. فإن ظاهره النهى عن الموت، والمعنى على خلافه، لأنهم لا يملكون الموت فينتهون عنه. وإنما المعنى ولا تكونن على حال سوى الإسلام حتى يأتىكم الموت.

((والمسألة نكتة)) - بضم النون وسكون الكاف - أثر كالنقطة، أى حال كونها علامة قبيحة، أو أثرًا من العيب، لأن السؤال ذلٌّ فى التحقيق. ((لا تصلح)) أى لا تجل ولا تجوز، ((فقر مُدقع)) بدال وعين مهملتين، بينهما قاف. أى شديد. يفضى بصاحبه إلى الإقعاء، وهو التراب. وقيل: هو سوء احتمال الفقر، كذا فى النهاية. ((أو لذي غُرم)) أى غرامة أو دين. ((مفطع)) أى فظيع وتقييل وفضيع. ((دم موجع)) - بكسر الجيم وفتحها - أى مؤلم، والمراد دم يوجع القاتل أو أولياءه بأن تلزمه الدية، وليس لهم ما يودى به الدية ويطلب أولياء المقتول منهم. وتنبعث الفتنة والمخاصمة بينهم. وقيل: هو أن يتحمل الدية فيسعى فيها ويسأل حتى يودىها إلى أولياء المقتول لتقطع الخصومة، وليس له

ولأولياته مال. ولا يؤدي أيضا من بيت المال، فإن لم يؤدّها قتلوا المتحمل عنه، وهو أخوه أو حميمه فيوجعه قتله، كذا في المرقاة (٣٦٠/٤).

والمصنف أورد هذا الحديث للاستدلال على جواز بيع المزايدة، أو بيع من يزيد، وفيه ثلاثة مذاهب للعلماء:

الأول: أنه لا يجوز مطلقا، وهو قول إبراهيم النخعي. واستدل بعموم حديث "لا يبيع بعضكم على بيع بعض". فإن الرجل يسوم على سوم غيره، وبما رواه البزار من حديث سفيان بن وهب قال: سمعت النبي ﷺ ينهى عن بيع المزايدة، راجع كشف الأستار عن زوائد البزار (٩/٢) ولكن في سننه ابن لهيعة، كما نبه عليه الحافظ في الفتح، فلا يصح الاستدلال به. قلت: قد حسن الهيثمي هذا الحديث في مجمع الزوائد (٨٤/٤) فالأحسن في الجواب عنه أن المراد من المزايدة النجش، بدليل فعله ﷺ بنفسه.

والثاني: أن المزايدة إنما تجوز في الغنائم والمواريث. ولا تجوز في غيرها، وهو مذهب الأوزاعي وإسحاق. واحتجا بما أخرجه ابن خزيمة وابن الجارود والدارقطني من طريق زيد بن أسلم عن ابن عمر "نهى رسول الله ﷺ أن يبيع أحدكم على بيع أحدكم، حتى يذر، إلا الغنائم والمواريث". وفي إسناد الدارقطني ابن لهيعة، أو الواقدي، كما نبه عليه العيني في العمدة (٤٩٨/٤) وأخرجه أيضا أحمد والطبراني في الأوسط، وفيه ابن لهيعة، كما نبه عليه الهيثمي في مجمع الزوائد (٨٤/٤) ولكن تابعه عمر بن مالك عند ابن الجارود في المنتقى برقم (٥٧).

وأجاب العلماء عن هذا الحديث على تقدير ثبوته أن المراد في الحديث استثناء المزايدة مطلقا، ولكن لما كانت المزايدة لا يعمل بها إلا في الغنائم والمواريث عادة، خصّها رسول الله ﷺ بالذكر. ولما وقعت المزايدة في غيرها جازت هناك أيضا للاشتراك في المعنى، ولهذا قال ابن العربي: الباب واحد، والمعنى مشترك. لا يختص به غنيمة ولا ميراث، كما في عمدة القارى.

والثالث: قول الجمهور وهو أن المزايدة تجوز مطلقا، واستدلوا في ذلك بحديث الباب، ولكن أعلوه بضعف الأخضر بن عجلان، وأما حديث "لا يبيع بعضكم على بيع بعض". فلا حجة فيه لمن منع المزايدة، لأن محل نهيه بعد استقرار الثمن، وقبل ركون البائع إلى المشتري، بل قول البائع: من يزيد؟ يدل على أنه لا يرضى بهذا الثمن، إلا إذا لم يظهر من يزيد فيه فافترقا.

(٢٦) باب الإقالة

٢١٩٩ - حدثنا زياد بن يحيى أبو الخطاب . ثنا مالك بن سَعِير . ثنا الأعمش ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " من أقال مسلماً أقاله الله عَشْرَتَهُ يوم القيامة " .

قلت : ومما يدل على جواز المزايدة أحاديث تحريم النجش ، وهو أن يزيد الرجل في الثمن . لا لأجل الشراء ، بل ليرغب فيه الآخرون . ولا يكون عموماً إلا في المزايدة ، فظهر أن الممنوع هو السوم الذي قصد به أن يعتز به غيره ، فأما إذا لم يقصد أن يغرَّ غيره وأراد الشراء فلا بأس بذلك ، والله أعلم .
والحديث أخرجه أيضاً أبو داود في الزكاة ، والنسائي والترمذي في البيوع ، والبيهقي في الكبرى (٢٥/٧) وفي الشعب (٤٠٣/٣) وابن الجارود (١٩٨) والبغوي (١١٩/٨) وأحمد (١٠٠/٣) والطيالسي (٢٨٥) وأبو نعيم في الحلية (١٣٢/٣) والمسند الجامع (٤٣٣/١) عن أبي بكر الحنفي عن أنس رضي الله عنه . بعضهم مطولاً ، وبعضهم مختصراً . قال الترمذي : " هذا حديث حسن " . ووقع في بعض النسخ " حسن صحيح " . والأول هو الأقرب إلى الصواب ، وهو الذي نقله الحافظ المنذرى في الترغيب (٣/٣) عن الترمذي ، وإسناده ضعيف من أجل أبي بكر الحنفي . قال الذهبي والعسقلاني . " لا يعرف " . زاد الثاني " حاله " . وقال في التلخيص (١٥/٣) وأعله ابن القطان بجهل حال أبي بكر الحنفي ، ونقل عن البخاري أنه قال : " لا يصح حديثه " .

٢٦ - باب الإقالة

هي في الشرع رفع العقد الواقع بين المتعاقدين ، وهي مشروعة إجماعاً ، ولا بُدَّ من لفظ يدل عليها وهو " أقلت " . أو ما يفيد معناه عرفاً .

٢١٩٩ - ((زياد بن يحيى)) بن حسان ، الحساني ، النكري ، بضم النون ، البصري . وثقه أبو حاتم والنسائي . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، من العاشرة .

((من أقال مسلماً)) أى وافقه على نقض البيع ، والإقالة تجرى في البيعة والعهد أيضاً . ((أقاله الله عَشْرَتَهُ)) أى غفر زلته وخطيئته . قال في إنجاح الحاجة : صورة إقالة البيع إذا اشترى أحد شيئاً من رجل ، ثم ندم على اشتراؤه ، إما لظهور الغبن فيه ، أو لزوال حاجته إليه . أو لانعدام الثمن ، فردَّ المبيع على البائع وقبل البائع ردّه ، أزال الله مشقته وعشرته يوم القيامة . لأنه إحسان منه على المشتري ، لأن البيع كان قد

(٢٧) باب من كره أن يُسْعِرَ

٢٢٠٠ - حدثنا محمد بن المثنى . ثنا حجاج . ثنا حماد بن سلمة ، عن قتادة وحميد وثابت ، عن أنس بن مالك ؛ قال : غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ . فقالوا : يا رسول الله ! قد غلا السعر ، فسعّر لنا . فقال : " إن الله هو المسعّر القابض الباسط الرازق . إنى لأرجو أن ألقى ربي وليس أحد يطلبني بمظلمة في دم ولا مال " .

بِتْ ، فلا يستطيع المشتري لمسحه .

قال البوصيري في الزوائد : هذا إسناد صحيح على شرط مسلم رواه أبو داود في سننه عن يحيى بن معين عن حفص عن الأعمش به . بهذا اللفظ إلا أنه لم يقل يوم القيامة ورواه ابن حبان في صحيحه عن أحمد بن الحسن بن عبد الجبار عن ابن معين به .

والحديث أخرجه أيضا الحاكم في المستدرک (٤٥/٢) وفي المعرفة (١٨) والبيهقي في الكبرى (٢٧/٦) وأحمد (١٥٢/٢) وابن عساكر في تاريخ دمشق (٩٥/١٨) والطبراني في مختصر مكارم الأخلاق (٦٠) وأبونعيم في الحلية (٣٤٥/٦) وابن البخاري في المشيخة (٢/٦) والخطيب في تاريخه (١٩٦/٨) والمسند الجامع (٥٥٣/١٧) عن أبي صالح ، عن أبي هريرة رضي الله عنه . قلت : والحديث صحيح كما قال الحاكم .

٢٧ - باب من كره أن يسعّر

٢٢٠٠ - ((قد غلا السعر)) بالكسر ، أى ارتفع على معتاده ، ((فسعّر لنا)) أمر من التسعير ، وهو أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولى من أمور المسلمين أمراً أهل السوق أن لا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا ، فيمنعوا من الزيادة عليه أو النقصان بمصلحة ، ((المُسْعِر)) - بتشديد العين المكسورة - الذى يرخص الأشياء ويغليها ، أى فمن سعّر فقد نازعه فيما له تعالى وليس لأحد أن ينازع . قال فى النهاية : أى إنه هو الذى يرخص الأشياء ويغليها ، فلا اعتراض لأحد ، ولذلك لا يجوز التسعير .

وفيه دليل على أن المُسْعِر من أسماء الله تعالى ، وأنها لا تنحصر فى التسعة والتسعين فى المعروفة .

((القابض الباسط)) أى مضيق الرزق وغيره على من شاء ما شاء كيف شاء وموسعه ، ((وليس

لأحد يطلبني بمظلمة)) بكسر اللام ، هى ما تطلبه من عند الظالم مما أخذه منك . وقد تفتح اللام

وتضم. وفيه إشارة إلى أن التسعير تصرف في أموال الناس بغير إذن أهلها. فيكون ظلماً. فليس للإمام أن يسعّر. لكن يأمرهم بالإنصاف والشفقة على الخلق والنصيحة.

وقد استدلل بالحديث وما ورد في معناه على تحريم التسعير وأنه مظلمة، ووجهه أن الناس مسلطون على أموالهم، والتسعير حجر عليهم، والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أولى من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن. وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم، وإلزام صاحب السلعة أن يبيع بما لا يرضى به منافع لقوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ﴾. وإلى هذا ذهب جمهور العلماء، ورؤى عن مالك أنه يجوز للإمام التسعير. وأحاديث الباب تردّ عليه. وظاهر الأحاديث أنه لا فرق بين حالة الغلاء ولا حالة الرخص، ولا فرق بين المحلوب وغيره، وإلى ذلك مال الجمهور، وفي وجه للشافعية جواز التسعير في حالة الغلاء، وهو مردود، وظاهر الأحاديث عدم الفرق بين ما كان قوتاً للآدمى ولغيره من الحيوانات، وبين ما كان من غير ذلك من الإدامات وسائر الأمتعة، كذا في النيل (٢٤٨/٥).

وقال المناوى في الفيض (٢٦٦/٢): أفاد الحديث أن التسعير حرام، لأنه جعله مظلمة. وبه قال مالك والشافعي، وهو مذهب عمر، لأن به حفظ نظام الأسعار.

وقال ابن العربي المالكي: الحق جواز التسعير وضبط الأمر على قانون ليس فيه مظلمة لأحد الطائفتين، وما قاله المصطفى ﷺ حق، وما فعله حكم، لكن على قوم صحت نياتهم وديانتهم. أما قوم قصدوا أكل أموال الناس والتضييق عليهم فباب الله أوسع وحكمه أمضى، وانظر مجموع الفتاوى (٨٦/٢٨).

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود في الإجارة، والترمذي في البيوع، والدارمي (٢٤٩/٢) والبيهقي في الكبرى (٢٩/٦) وفي الصغير (٢٨٦/٢) وفي الأسماء والصفات (١١٩/١) وابن حبان (٣٠٧/١١) وأحمد (١٥٦/٣) والطبراني في الكبير (٢٦١/١) وأبو يعلى (١٦٠/٥) والمسند الجامع (٤٤/٢) عن قتادة وحמיד وثابت، عن أنس بن مالك رضي الله عنه. وإسناده صحيح. وفي الباب عن أبي هريرة عند أبي داود والبعوى والبيهقي، وإسناده صحيح، وعن أبي سعيد الخدري عند أحمد (٨٥/٣) وزاد الهيثمي في "المجمع" (٩٩/٤) نسبه إلى الطبراني في "الأوسط" وقال: رجال أحمد رجال الصحيح.

٢٢٠١ - حدثنا محمد بن زياد . ثنا عبد الأعلى . ثنا سعيد ، عن قتادة ، عن أبي نضرة ، عن أبي سعيد ؛ قال : غلا السعر على عهد رسول الله ﷺ . فقالوا : لو قومت ، يا رسول الله قال : "إني لأرجو أن أفارقكم ولا يظلمني أحد منكم بمظلمة ظلمته".

(٢٨) باب السماحة في البيع

٢٢٠٢ - حدثنا محمد بن أبان البلخي أبو بكر . ثنا إسماعيل بن علية ، عن يونس بن عبيد ، عن عطاء بن فروخ ؛ قال : قال عثمان بن عفان : قال رسول الله ﷺ : "أدخل الله الجنة رجلا كان سهلا ، بائعا ومشتريا".

٢٢٠١ - ((لو قومت)) بكسر الواو ، أى وضعت لكل نوع من الطعام قيمة .

قال البوصيري : هذا إسناد فيه مقال ، سعيد هو ابن أبي عروة اختلط بآخره . لكن عبد الأعلى بن عبد الأعلى الشامي روى عنه قبل الاختلاط ، ومحمد بن زياد هو ابن عبيد الله الزيادي . قال الذهبي : روى له البخاري مقرونا بغيره . وقال ابن حبان : فى الثقات ، ربما أخطأ ، انتهى . ولم أر لغيره من الأئمة فيه كلاما . لا بجرح ولا يوثق . وباقي رجال الإسناد ثقات . روى ابن حبان فى صحيحه عن الحسن بن سفيان ثنا سعيد بن عبد الجبار ثنا الدراوردي عن داود بن صالح عن أبيه عن أبي سعيد الخدرى ، وله شاهد من حديث أنس رواه الإمام أحمد فى مسنده وأبو داود والترمذى وابن ماجه ، ورواه البزار فى مسنده من حديث على بن أبي طالب ، ورواه البيهقى فى الكبرى من حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه .
والحديث أخرجه أيضا الطبرانى فى الأوسط (٤٤٤/٦) والمسند الجامع (٣٣٤/٦) عن أبي سعيد رضى الله عنه ، وإسناده حسن .

٢٨ - باب السماحة فى البيع

٢٢٠٢ - ((عطاء بن فروخ)) - بفتح الفاء وتشديد الراء المضمومة - المدني ، نزيل البصرة . ذكره ابن حبان فى الثقات . وقال الحافظ : مقبول ، من الثالثة .

((أدخل الله)) بصيغة الماضى ، دعاء ، وقد يجعل خيرا ، وعبر عنه بالماضى إشعارا بتحقيق الوقوع ، ((الجنة)) دار الثواب ، وقدم الجزاء لمزيد التشويق والترغيب ، ((رجلا)) يعنى إنسانا ، ذكرنا كان أو أنتى ، والمراد كل مؤمن ، ((كان سهلا)) سمحا ، لينا ، يميل إلى ما يريد منه صاحبه فى الأجل وغيره .

٢٢٠٣ - حدثنا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي . ثنا أبي . ثنا أبو غسان محمد بن مطرف ، عن محمد بن المنكدر ، عن جابر بن عبد الله ؛ قال :

والمراد بالحديث الإعلام بفضل اللين والسهولة في المعاملات من بيع وشراء وقضاء واقتضاء وغير ذلك ، وأنه سبب لدخول الجنة ، موصل للسعادة الأبدية ، وخصّ المذكورات بغلبة وقوعها وكثرة المضايقة فيها ، حتى في التأفّف ، لا لإخراج غيرها ، فجميع العقود والحلول كذلك .

قال البوصيري : هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع ، لأن عطاء بن فروخ لم يلق عثمان بن عفان . قاله علي بن المدينة في العلل . رواه النسائي في البيوع عن محمد بن إسحاق عن إسماعيل بن عليّة به . ولم أره في رواية ابن السنّي . وله شاهد في صحيح البخاري وغيره من حديث جابر بن عبد الله . ورواه الترمذي في الجامع من حديث أبي هريرة رضي الله عنه .

والحديث أخرجه أيضا النسائي في البيوع ، والبخاري في تاريخه الكبير (٢٦٧/٣) وأحمد (٥٨/١) وعبد بن حميد (٤٧) والقضاعي في مسند الشهاب (٢٢٥/٢) والمسند الجامع (٤٥٩/١٢) والخراطي في "مكارم الأخلاق" (٥٤) عن عثمان بن عفان رضي الله عنه .

قال الشيخ الألباني في الصحيحة (١٧٧/٣) : ورجاله ثقات ، غير عطاء بن فروخ ، فوثقه ابن حبان فقط . وروى عنه اثنان . وذكر علي بن المدينة في العلل أنه لم يلق عثمان رضي الله عنه . وبالانقطاع أعله البوصيري . وأخرجه الطيالسي في مسنده (٢٦٢/١) حدثنا شعبة عن عمرو بن دينار عن رجل عن عثمان به . وهو رواية لأحمد . ولعلّ هذا الرجل هو ابن فروخ هذا .

لكن للحديث شاهد بلفظ "غفر الله لرجل كان قبلكم كان سهلا إذا باع ، سهلا إذا اشترى ، سهلا إذا اقتضى" . أخرجه الترمذي في البيوع ، والبيهقي وأحمد من طريق زيد بن عطاء بن السائب عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله قال : قال رسول الله ﷺ ، فذكره . وقال الترمذي : حديث صحيح حسن غريب من هذا الوجه .

قلت : وإسناده حسن ، رجاله ثقات ، معروفون ، غير زيد هذا . فقال أبو حاتم : ليس بالمعروف . وذكره ابن حبان في الثقات . وقد روى عنه جمع .

٢٢٠٣ - ((ثنا أبي)) عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار ، القرشي مولا هم ، أبو عمرو ، الحمصي . وثقه أحمد وابن معين وابن حبان . وقال الحافظ : ثقة ، عابد ، من التاسعة . ((أبو غسان محمد بن مطرف)) بن

قال رسول الله ﷺ : " رحم الله عبدا . سمحا إذا باع . سمحا إذا اشترى . سمحا إذا اقتضى . "

(٢٩) باب السوم

٢٢٠٤ - حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب . ثنا يعلى بن شبيب ، عن عبد الله بن عثمان بن خثيم ، عن قبيلة أم بنى أنمار ؛ قالت : أتيت رسول الله ﷺ في بعض عمره عند المروة فقلت : يارسول الله إني امرأة أبيع وأشترى . فإذا أردت أن أبتاع الشيء سُمْتُ به أقل مما أريد . ثم زدت ثم زدت حتى أبلغ الذي أريد . وإذا أردت أن أبيع الشيء سُمْتُ به أكثر من الذي أريد . ثم وضعت حتى أبلغ الذي أريد

داود ، الليثي ، المدني ، نزيل عسقلان . وثقه أحمد وأبو حاتم والجوزجاني ويعقوب بن شيبه . وقال ابن معين وأبو داود والنسائي : ليس به بأس . وقال ابن المديني : كان شيخا وَسَطًا صالحا . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، من السابعة .

((إذا اقتضى)) أى طلب قضاء حقه بسهولة وعدم إلحاف . وفي رواية حكاه ابن التين " وإذا قضى " أى أعطى الذى عليه بسهولة بغير مظل . وفيه الحض على السماحة فى المعاملة ، واستعمال معالى الأخلاق وترك المشاحة والحض على ترك التضيق على الناس فى المطالبة وأخذ العفو منهم ، كذا فى الفتح (٣٠٧/٤) .

والحديث أخرجه أيضا البخارى والترمذى فى البيوع ، وابن حبان (٢٦٧/١١) والبعوى (٣٥/٨) والبيهقى فى الكبرى (٣٥٧/٥) وفى الصغير (٢٧٥/٢) والطبرانى فى الأوسط (٣٥٦/٥) وفى الصغير (٢٤٠/١) والمسند الجامع (١٤٦/٤) عن محمد بن المنكدر عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه ، وإسناده صحيح .

٢٩ - باب السوم

٢٢٠٤ - ((يعلى بن شبيب)) المكي ، مولى آل الزبير . ذكره ابن حبان فى الثقات . وقال الحافظ : لين الحديث ، من التاسعة .

((قبيلة)) أم بنى أنمار . ويقال : أخت بنى أنمار ، صحابية .

((فى بعض عمره)) بضم ففتح ، جمع عُمره ، ((ابتاع)) أى اشترى ، ((سُمْتُ)) من السوم ،

فقال رسول الله ﷺ : " لا تفعلوا يا قبيلة! إذا أردت أن تبتاعوا شيئا فاستاموا به الذي تريدون . أعطيت أو منعت . فقال : " إذا أردت أن تبيعوا شيئا فاستاموا به الذي تريدون . أعطيت أو منعت ."

٢٢٠٥ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا يزيد بن هارون ، عن الجريري ، عن أبي لضره ، عن جابر بن عبد الله ؛ قال : كنت مع النبي ﷺ في غزوة

((أعطيت)) على بناء المفعول ، بخطاب الأنتى ، ((فاستاموا به ... الخ)) اعلم أن السوم قد يكون بإظهار الثمن القليل مع إرادته بأخذ ذلك الشيء بالثمن الكثير لعلمه بقيمته ، فهذا يكون غبنا ، وهو ممنوع ، وأما إذا أراد الشراء بذلك الثمن ولم يرض البائع بذلك الشيء ، فزاد في ثمنه شيئا ، فالظاهر أنه ليس بممنوع ، ويشير إليه ما يحىء في الحديث الآتى من ازدياد الثمن لجابر ، أنه ﷺ . زاد لجابر دينارا بعد دينار إلى عشرين دينارا لظنه عدم رضائه ، كذا في إنجاح الحاجة .

قال البوصيري : ليس لقبيلة هذه عند ابن ماجه سوى هذا الحديث ، وليس لها شيء في الخمسة الأصول ، والإسناد إليها منقطع ، قال المزي في الأطراف : ابن خثيم عن قبيلة فيه نظر . وقال الذهبي في الكاشف : قبيلة أم رومان ، عنها ابن خثيم مرسل ، انتهى . وله شاهد في الصحيحين وغيرهما من حديث جابر بن عبد الله .

والحديث أخرجه أيضا البخاري في تاريخه الكبير (٤١٨/٨) وابن سعد في الطبقات (٣١١/٨) والمسند الجامع (٤٩٨/١٠) عن عبد الله بن عثمان عن قبيلة رضى الله عنها ، وإسناده ضعيف ، لضعف يعقوب بن حميد بن كاسب ولانقطاعه .

٢٢٠٥ - ((في غزوة)) اختلفت الروايات في تعيين هذه الغزوة ، فعلق البخاري في الشروط رواية عبد الله بن مقسم عن جابر " اشتراه بطريق تبوك " . وبمثله أخرج أحمد (٣٦٣/٣) في رواية أبي المتوكل : أن رسول الله ﷺ مر بجابر في غزوة تبوك " . ولكن أخرج أحمد (٣٧٥/٣) من طريق محمد بن إسحاق عن وهب بن كيسان عن جابر قال : " خرجت مع رسول الله ﷺ في غزوة ذات الرقاع ... الخ " . وكذا أخرجه الواقدي من طريق عطية بن عبد الله ابن أنيس عن جابر . ورجحه الحافظ في الفتح (٣٢٠/٥) بوجوه الأول : أنه مروى من طريق محمد بن إسحاق والواقدي ، وأن أهل المغازي أضيف لذلك من غيرهم . والثاني : أنه وقع في رواية الطحاوي أن ذلك كان في رجوعهم من طريق مكة إلى

فقال لي : " أتبيع ناضحك هذا بدينار ، والله يغفر لك ؟ " قلت : يا رسول الله ! هو ناضحك إذا أتيت المدينة . قال : " فتبيعه بدينارين ، "

المدينة ، وليست طريق تبوك ملاقية لطريق مكة ، بخلاف غزوة ذات الرقاع . والثالث : أن في كثير من طريق هذا الحديث اعتذار جابر لتزوج الثيب بأن أباه استشهد يوم أُحُد فإنه مشعر بأن ذلك كان بالقرب من وفات أبيه ، فيكون وقوع القصة في ذات الرقاع أظهر من وقوعها في تبوك ، لأن ذات الرقاع كانت بعد أُحُد بسنة واحدة ، على الصحيح ، وتبوك كانت بعدها بسبع سنين ، ولا جرمَ جزم البيهقي في " الدلائل " بما قال ابن إسحاق .

((ناضحك)) أي جملك ، ((هو ناضحك)) فيه استعمال الجمع في الخطاب للتعظيم ، وهو قليل في اللغة العربية القديمة . واضطربت الروايات في تعيين الثمن الذي وقع عليه العقد في هذه القصة . فالأكثر على أن البيع وقع بوقية من الفضة ، وورد في الروايات الأخرى " وقية ذهب وأربع أواق " و " خمس أواق " . و " مائتا درهم " ، و " عشرون ديناراً " . وقد ذكرها البخاري تعليقا في الشروط . ووقع عند أحمد والبخاري من رواية علي بن زيد عن أبي المتوكل " ثلاثة عشر ديناراً " . ((فتبيعه بدينارين)) هذا مبنى على أنه ظهر له الشراء بأزيد ثانيا وثالثا . وهكذا ، إلا أنه أراد الشراء بالزائد ، إلا أنه ذكر الناقص أولا ، ثم زاد . كما هو المنهى عنه في الحديث المتقدم (س) . وقد تكلف بعض العلماء في الجمع بين هذه الروايات . وقد ساق الحافظ في توجيهاتهم . ولكن يعجبنى قول القرطبي حيث يقول : اختلفوا في ثمن الحمل اختلافا لا يقبل التلفيق . وتكلف ذلك بعيد عن التحقيق . وهو مبنى على أمر لم يصح نقله ولا استقام ضبطه ، مع أنه لا يتعلق بتحقيق ذلك حكم . وإنما تحصل من مجموع الروايات أنه باعه البعير بثمن معلوم بينهما . وزاده عند الوفاء زيادة معلومة . ولا يضّر عدم العلم بتحقيق ذلك . وقال الإسماعيلي : ليس اختلافهم في قدر الثمن بضاراً ، لأن الغرض الذي سبق الحديث لأجله بيان كرمه ﷺ وتواضعه وحنوه على أصحابه وبركة دعائه وغير ذلك . ولا يلزم من وهم بعضهم في قدر الثمن توهينه لأصل الحديث ، وراجع لجميع هذه الأقوال فتح الباري (٥/٣٢١) .

وأما الإمام البخاري فقد رجح رواية " أوقية واحدة " لكونها مروية عند الأكثر ، وقد صرح بترجيحه في كتاب الشروط من جامعهم ، وقد تبعه الحافظ في الفتح وقال : وما جنح إليه البخاري من الترجيح أقعد ، وبالرجوع إلى التحقيق أسعد ، فليعتمد ذلك ، وبالله التوفيق .

والله يغفر لك". قال، فما زال يزيدني دينارا دينارا ويقول، مكان كل دينار "والله يغفر لك". حتى بلغ عشرين دينارا. فلما أتيت المدينة أخذت برأس الناضح فأتيت به النبي ﷺ فقال: "يا بلال! أعطه من الغنيمة عشرين دينارا". وقال: "انطلق بناضحك فاذهب به إلى أهلك".

٢٢٠٦ - حدثنا علي بن محمد وسهل بن أبي سهل. قالا: ثنا عبيدالله بن موسى. أبانا الربيع بن حبيب..

((والله يغفر لك)) وفي رواية مسلم، قال أبو نضرة في آخر الحديث. فكانت كلمة يقولها المسلمون "افعل كذا وكذا يغفر الله لك". ووقع في رواية أبي الزبير عن جابر عند النسائي "استغفر لي رسول الله ليلة البعير خمسا وعشرين مرة". كذا في فتح الباري وفي مسلم في هذه الرواية "فبعته بوقية واستثنت عليه حملانه إلى أهلي".

قال الإمام الشوكاني في النيل (٢٠٢/٥) وهو يدل على جواز البيع مع استثناء الركوب. وبه قال الجمهور. وجوز مالك إذا كانت مسافة السفر قريبة، وحدّها بثلاثة أيام. وقال الشافعي وأبو حنيفة وآخرون: لا يجوز ذلك. سواء قلّت المسافة أو كثرت. واحتجوا بحديث النهي عن بيع وشرط. وحديث النهي عن الثنيا. وأجابوا عن حديث الباب بأنه قصة عين تدخلها الاحتمالات، ويحجب بأن حديث النهي عن بيع وشرط مع ما فيه من المقال هو أعم من حديث الباب مطلقا. فبني العام على الخاص، وأما حديث النهي عن الثنيا. فقد تقدم تقييده بقوله إلا أن يعلم.

((من الغنيمة)) لعل المراد من خمس الغنيمة.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الصلاة وفي العمرة وفي النكاح وفي البيوع وفي الاستقراض وفي الشروط وفي الوكالة وفي الهبة وفي الجهاد وفي المغازي وفي المظالم، ومسلم في المساقاة وفي الرضاع، وأبو داود في الإجارة، والترمذي والنسائي في البيوع، والدارمي (٧٠/٢) وابن حبان (٤٤٨/١٤) وابن الجارود (٢١٥) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٤١/٤) وأحمد (٣٠٣/٣) والطيالسي (٢٣٩) وأبو يعلى (٣٢٩/٣) والحميدي (٥٣٩/٢) من طرق كثيرة مختصرا ومطولا، عن جابر رضي الله عنه، وإسناده صحيح. وفيه قصة طريفة يتحلّى فيها حسن خلق النبي ﷺ. ورفقه بأتمته وحسن قضائه، بأبي هو وأمي.

٢٢٠٦ - ((الربيع بن حبيب)) بن الملاح، الكوفي، العباسي مولاهم، الأحول، أخو عائذ بن حبيب.

عن نوفل بن عبد الملك، عن أبيه، عن علي؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن السوم قبل طلوع الشمس. وعن ذبح ذوات الدّر.

وثقه ابن معين ويعقوب بن شيبة. وقال البخارى والنسائى: منكر الحديث. وقال أبو زرعة: كان شيعيا. وقال ابن عجبان: منكر الحديث، كان ممن يخطئ، حتى خرج عن حد الاحتجاج به إذا انفرد. وقال الحافظ: صدوق، ضعيف بسبب روايته عن نوفل بن عبد الملك. قال أبو أحمد الحاكم: الحمل على نوفل، من السابعة.

((نوفل بن عبد الملك)) بن المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب ابن هاشم بن عبد مناف، الهاشمى. قال أبو حاتم: مجهول. وقال ابن معين: ليس بشيء. وقال الحافظ: مستور، من السادسة، وله رواية مرسله.

((عن أبيه)) عبد الملك بن المغيرة، النوفلى، أبى محمد. وثقه ابن معين والنسائى. وقال أبو حاتم: لا بأس به. وذكره ابن عجبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((نهى رسول الله ﷺ عن السوم قبل طلوع الشمس)) عن الاشتغال بالتجارة فى هذا الوقت الشريف الذى حقه أن يصرف فى ذكر الله تعالى. فالمراد بالسوم أن يساوم سلعته. ويحتمل أن المراد بالسوم الرعى. أى نهى عن رعى الإبل فى هذا الوقت. لأنه قد يصيبها من الوباء، وذلك معروف عند أهل الإبل (س). ((وعن ذبح ذوات الدّر)) - بفتح الدال المهملة وتشديد الراء - أى ذوات اللبن. ويحوز أن يكون مصدر در اللبن، إذا جرى.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، لضعف نوفل بن عبد الملك والربيع ابن حبيب، ورواه أبو بكر بن أبى شيبة فى مسنده عن عبيد الله بن موسى عن الربيع. وسياقه أتم. كما هو مذكوره به فى رواية ابن أبى شيبة. ورواه أبو يعلى الموصلى ثنا محمد بن المثنى ثنا عبيد الله بن موسى، فذكره كرواية ابن ماجه سواء. والحديث أخرجه أيضا الحاكم (٢٣٤/٤) والميزى فى التهذيب (٦٩/٩) والمسند الجامع (٢٧١/١٣) وابن عدى (١٣٣/٢) والخطابى فى غريب الحديث (١٣٥/١) والضياء فى المختارة (٢٢٥/١) عن نوفل بن عبد الملك عن أبيه عن علي رضى الله عنه، وإسناده ضعيف، لضعف الربيع بن حبيب وشيخه نوفل ابن عبد الملك. لكن الشطر الثانى من الحديث، يشهد له حديث ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ لأبى الحيثم بن التيهان: "إياك واللبن، اذبح لنا عناقا". أخرجه الحاكم أيضا.

(٣٠) باب ما جاء في كراهية الأيمان في الشراء والبيع

٢٢٠٧ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد وأحمد بن سنان. قالوا: ثنا أبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ثلاثة لا يكلمهم الله عز وجل يوم القيامة، ولا ينظر إليهم، ولا يزكهم، ولهم عذاب أليم: رجل على فضل ماء بالفلاة يمنع ابن السبيل. ورجل بايع رجلا ساعة بعد العصر....."

وقال: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي وله شاهد من حديث أبي هريرة مرفوعاً أخرجه مسلم وابن ماجه. وكذا الترمذى فى الشمائل وفى السنن وقال حسن صحيح غريب.

٢٠ - باب ما جاء في كراهية الأيمان في الشراء والبيع

٢٢٠٧ - ((ثلاثة لا يكلمهم الله)) كناية عن الغضب. قال النووى (١١٦/٢): أى لا يكلمهم تكليم أهل الخيرات بإظهار الرضا، بل بكلام أهل السخط والغضب. وقيل: المراد الإعراض عنهم. وقال جمهور المفسرين: لا يكلمهم كلاماً ينفعهم ويسرهم. وقيل: لا يرسل إليهم الملائكة بالتحية. ((ولا ينظر إليهم)) أى يعرض عنهم، ونظره سبحانه وتعالى لعباده رحمته ولطفه بهم. ((يوم القيامة)) إشارة إلى أنه محل الرحمة المستمرة، بخلاف رحمة الدنيا، فإنها قد تنقطع بما يتجدد مع الحوادث، ((على فضل ماء)) عند البخارى فى الشرب بطريق عمرو بن دينار عن أبى صالح "ورجل منع من فضل ماء. فىقول الله تعالى له اليوم أمنحك فضلى كما منعت فضل ما لم تعمل يداك". قال الحافظ: إن المعاقبة وقعت على منعه الفضل. فدل على أنه أحق بالأصل. قال ابن بطال: فإذا أخذ حاجته لم يحز له منع ابن السبيل. وقال الحافظ فى أبواب ترك الحيل: وفى تسميته فضلاً إشارة إلى أنه إذا لم تكن زيادة عن حاجة صاحب البئر حاز لصاحب البئر منعه، ((بالفلاة)) بفتح الفاء، هى المفارة والقفز التى لا أنيس بها، ((يمنعه ابن السبيل)) يفيد ذم منع ابن السبيل. فلا يدخل فى منع زرع الغير، ولا يلزمه البذل فيه. ((بعد العصر)) للمبالغة فى الذم. لأنه وقت يتوب فيه المقصر تمام النهار. ويستعمل فيه الموقف للذكر ونحوه، فالمعصية فى مثله أقبح. قال الخطابى: خص وقت العصر بتعظيم الإثم فيه. وإن كانت اليمين الفاجرة محرمة فى كل وقت. لأن الله عظم شأن هذا الوقت بأن جعل الملائكة تجتمع فيه، وهو وقت ختام الأعمال والأمور لحوادثها فغلظت العقوبة فيه لئلا يقدم عليها تجرأً فإن من تجرأً عليها فيه

فحلف بالله لأخذها بكذا وكذا. فصدقه، وهو على غير ذلك. ورجل بايع إماما، لا يبايعه إلا لدنيا. فإن أعطاه منها وفي له، وإن لم يعطه منها لم يف له".

٢٢٠٨ - حدثنا علي بن محمد ومحمد بن إسماعيل. قالوا: ثنا وكيع، عن المسعودي، عن علي بن مدرك، عن خرشة بن الحر، عن أبي ذر، عن النبي ﷺ. ح وحدثنا محمد بن بشار. ثنا محمد ابن جعفر. ثنا شعبة، عن علي بن مدرك، عن أبي زرعة بن عمرو ابن جرير، عن خرشة بن الحر، عن أبي ذر،

اعتادها في غيره. وكان السلف يحلفون بعد العصر. وجاء ذلك في الحديث أيضا، كذا في الفتح (١١٥/١١٥).

وقال النووي في شرح مسلم (١١٧/٢): أما الحالف كاذبا بعد العصر فمستحق هذا الوعيد. وخص ما بعد العصر لشرفه بسبب اجتماع ملائكة الليل والنهار. وقال الحافظ في فتح الباري (٢٨٤/٥) قال المهلب: إنما خص النبي ﷺ هذا الوقت بتعظيم الإثم على من حلف فيه كاذبا لشهود ملائكة الليل والنهار ذلك الوقت، وتعقبه بقوله: وفيه نظر. لأن بعد صلاة الصبح يشاركه في شهود الملائكة، ولم يأت فيه ما أتى في وقت العصر. ويمكن أن يكون اختص بذلك لكونه وقت ارتفاع الأعمال. ((لأخذها بكذا وكذا)) أي الحالف البائع، ((وفي له)) ما عليه من الطاعة مع أن الوفاء واجب عليه مطلقا.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الشرب وفي المساقاة وفي الشهادات وفي الأحكام، ومسلم في الإيمان وفي البيوع، وأبوداود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي البيوع، وفي الكبرى في القضاء، والبيهقي في الكبرى (٣٣٠/٥) وفي الأسماء والصفات (٣٥٢/١) وابن حبان (٢٧٣/١١) والبقوى (١٧٠/٦) وأحمد (٤٨٠/٢) وابن مندة في كتاب الإيمان (٦٣٢/٢) وأبو عوانة (٤١/١) والمسند الجامع (٢٥٨/١٧) عن الأعمش، عن أبي صالح، عن أبي هريرة رضي الله عنه، وإسناده صحيح وسيأتي أيضا إن شاء الله تعالى برقم (٢٨٧٠).

٢٢٠٨ - ((علي بن مدرك)) النخعي، أبي مدرك. الكوفي. وثقه ابن معين والنسائي. وقال أبو حاتم: صالح، صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الرابعة. ((خرشة بن الحر)) الفزاري، كان يتيما في حجر عمر. قال أبو داود: له صحبة. وقال العجلي:

عن النبي ﷺ قال: "ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم". قلت: من هم؟ يارسول الله! فقد خابوا وخسروا. قال: "المسبل إزاره، والمَنَّان عطاءه..".

ثقة، من كبار التابعين، فيكون من الثانية.

((ولا ينظر إليهم)) المراد أنه يعرض عنهم، ومعنى نظره لعباده رحمته لهم ولطفه بهم. قال السندي: الكلام مسوق لإفادة كمال الغضب عليهم، وإلا فلا يغيب أحد عن نظره تعالى، ((ولا يزكهم)) أى لا يطهرهم عن دنس الذنوب بالمغفرة، أو لا يثنى عليهم بالأعمال الصالحة، والكُلُّ مقيد بأول الأحوال، لا بالدوام، ثم هذا بيان ما يستحقونه، وفضل الله أوسع، فقد قال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾. ((ولهم عذاب أليم)) أى مؤلم. قال الواحدى: هو العذاب الذى يخلص إلى قلوبهم وجعه، قال: والعذاب: كل ما يلُم الإنسان ويشق عليه. قال: وأصل العذاب من العذب، وهو المنع، يقال: "عذبتُه عذاباً". إذا منعته. و"عذب عذاباً". إذا امتنع. وسمى الماء عذاباً لأنه يمنع العطش، فسمى العذاب عذاباً، لأنه يمنع المعاقب من معاودة مثل جرمه. ويمنع غيره من مثل فعله، والله أعلم.

((المسبل إزاره)) الإسبال عندنا ممنوع ولو كان من غير خيلاء، إلا أن يكون من غير اختياره لعدم التعاهد والغفلة عنه بسبب المشى أو غيره، بشرط أن لا يتمادى على ذلك. ويتداركه بعد التنبيه. أما استرخاء أحد شقَى إزار أبى بكر. فإنما كان لعدم التعاهد منه، كما وقع عند البخارى فى كتاب اللباس. قال السندي: المسبل من السبل، أى ما يطول ثوبه ويرسله إلى الأرض إذا مشى، واللفظ مطلق. إلا أن بعض الروايات تفيد تقييده بما إذا فعل ذلك تكبيراً. وأما غيره فأمره أخف. إن شاء الله تعالى. وأما تحديد الإسبال فقال الحافظ فى الفتح (٢٥٩/١٠): بعد نقل الروايات: إن للرجال حالين، حال الاستحباب، وهو أن يقتصر بالإزار على نصف الساق. وحال جواز. وهو إلى الكعبين، وكذلك للنساء حالان، حال استحباب، وهو ما يزيد على ما هو جائز للرجال بقدر الشبر. وحال جواز بقدر ذراع. والإسبال المنهى عنه لا يختص بالإزار فقط. بل يعم القميص والعمامة وغيرهما، كما جاء مصرحاً فى الأحاديث الصحيحة. وليرى التفصيل من مظانه.

((والمَنَّان عطاءه)) أى يمنُّ بما أعطى. وهذا إذا لم يعط شيئاً إلا منته، كما فى بعض الروايات. وقال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صِدْقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾، الآية: قال القرطبي: المنُّ غالباً يقع من البخيل والمعجب. فالبخيل تعظم فى نفسه العطية وإن كانت حقيرة فى نفسها.

وَالْمُنْفِقِ سِلْعَتَهُ بِالْحَلْفِ الْكَاذِبِ".

٢٢٠٩ - حدثنا يحيى بن خلف . ثنا عبد الأعلى . ح وحدثنا هشام بن عمار . ثنا إسماعيل بن عياش . قالوا : ثنا محمد بن إسحاق ، عن سعيد بن كعب بن مالك ، عن أبي قتادة ؛

والمعجب يحمله العجب على النظر لنفسه بعين العظمة وإنه منعم بماله على المعطى له . وإن كان أفضل منه في نفس الأمر ، وموجب ذلك كله الجهل ونسيان نعمة الله فيما أنعم به عليه . ولو نظر مصيره لعلم أن المنة للآخذ ، لما يترتب له من الفوائد .

وقال الطيبي (٢٣/٦) : جمع الثلاثة في قرن واحد ، لأن مسبل الإزار هو المتكبر الذي يترفع بنفسه على الناس ، ويحط من منزلتهم ويحقر شأنهم . والمنان إنما يمنّ بعبائمه السائل لما رأى من فضله وعلوّه على المعطى له . والحالف يراعى غبطة نفسه والهضم من حقّ صاحبه ، والحاصل من المجموع : عدم المبالاة بالغير وإيثار نفسه عليه . ولذلك يجازيه الله تعالى بعدم المبالاة والالتفات ، كما لو ح ﷺ بقوله : ﴿ وَلَا يُكَلِّمُهُمُ اللَّهُ ﴾ .

((والمنفق)) من التنفيق أو الإنفاق . بمعنى الترويح . إلا أن المشهور رواية هو الأول . ((سليته)) بكسر السين أى متاعه . ((بالحلف الكاذب)) قال زيد بن أسلم فى تفسير قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَجْعَلُوا اللَّهَ عُرْضَةً لِأَيْمَانِكُمْ ﴾ ، الآية . لا تكثروا الحلف وإن كنتم بررة ، وفائدة ذلك إثبات الهيبة الإلهية فى القلوب . فما بالك بالحلف الكاذب الذى يتجاسر عليه صاحبه لمحض اكتساب متاع حقير من الدنيا . ومن الله نسال الحفظ والعصمة . قال عياض : جمعت هذه : اليمين الكذب ، والغرور ، وأخذ المال بغير حق ، والاستخفاف بحق الله تعالى .

والحديث أخرجه أيضا مسلم فى الأيمان ، وأبوداود فى اللباس ، والترمذى فى البيوع ، والنسائى فى المحتبى فى الزكاة وفى البيوع وفى الزينة ، وفى الكبرى فى البيوع ، والبيهقى فى الكبرى (١٩١/٤) وفى الأسماء والصفات (١٩٠) وفى الآداب (٢٥٩) وفى الشعب (٥٧/٧) والدارمى (٢٦٧/٢) وفى الرد على الجهمية (٩٣) وابن حبان (٢٧٢/١١) وابن أبى شيبه (٢٢/٧) وأحمد (١٤٨/٥) والطيالسى (٦٣) وأبوعوانة (٤٠/١) وابن مندة (٦٢٨/٢) وأبونعيم فى الحلية (١٣٠/٧) والمسند الجامع (١٤٢/١٦) من طرق عن حرشة بن الحر عن أبى ذر رضى الله عنه ، وإسناده صحيح .

٢٢٠٩ - ((سعيد بن كعب بن مالك)) الأنصارى ، السلىمى ، بفتحتين ، المدنى ، وهو أصغر أبناء كعب بن

عن النبي ﷺ قال : "ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة ولا ينظر إليهم ولا يزكهم ولهم عذاب أليم". قلت : من هم؟ يارسول الله! فقد خابوا وخسروا. قال : "المسبل إزاره، والمَنان عطاءه..".

ثقة، من كبار التابعين، فيكون من الثانية.

((ولا ينظر إليهم)) المراد أنه يُعرض عنهم، ومعنى نظره لعباده رحمته لهم ولطفه بهم. قال السندي: الكلام مسوق لإفادة كمال الغضب عليهم، وإلا فلا يغيب أحد عن نظره تعالى، ((ولا يزكهم)) أى لا يطهرهم عن دَنَس الذنوب بالمغفرة، أو لا يثنى عليهم بالأعمال الصالحة، والكُلُّ مقيد بأول الأحوال، لا بالدوام، ثم هذا بيان ما يستحقونه، وفضل الله أوسع، فقد قال: ﴿وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾. ((ولهم عذاب أليم)) أى مُولِم. قال الواحدى: هو العذاب الذى يخلص إلى قلوبهم وجعه، قال: والعذاب: كل ما يلُم الإنسان ويشق عليه. قال: وأصل العذاب من العذب، وهو المنع، يقال: "عذبت عذاباً". إذا منعته. و"عذب عذاباً". إذا امتنع. وسمى الماء عذاباً لأنه يمنع العطش، فسمى العذاب عذاباً، لأنه يمنع المعاقب من معاودة مثل جُرمه. ويمنع غيره من مثل فعله، والله أعلم.

((المسبل إزاره)) الإسبال عندنا ممنوع ولو كان من غير خيلاء، إلا أن يكون من غير اختياره لعدم التعاهد والغفلة عنه بسبب المشى أو غيره، بشرط أن لا يتمادى على ذلك. ويتداركه بعد التنبيه. أما استرخاء أحد شِقَى إزار أبى بكر. فإنما كان لعدم التعاهد منه، كما وقع عند البخارى فى كتاب اللباس. قال السندي: المسبل من السبل، أى ما يطول ثوبه ويرسله إلى الأرض إذا مشى، واللفظ مطلق. إلا أن بعض الروايات تفيد تقييده بما إذا فعل ذلك تكبراً. وأما غيره فأمره أخف. إن شاء الله تعالى. وأما تحديد الإسبال فقال الحافظ فى الفتح (٢٥٩/١٠): بعد نقل الروايات: إن للرجال حالين، حال الاستحباب، وهو أن يقتصر بالإزار على نصف الساق. وحال جواز. وهو إلى الكعبين، وكذلك للنساء حالان، حال استحباب، وهو ما يزيد على ما هو جائز للرجال بقدر الشبر. وحال جواز بقدر ذراع. والإسبال المنهى عنه لا يختص بالإزار فقط. بل يعم القميص والعمامة وغيرهما، كما جاء مصرحاً فى الأحاديث الصحيحة. وليطلب التفصيل من مظانه.

((والمَنان عطاءه)) أى يَمَن بما أعطى. وهذا إذا لم يعط شيئاً إلا منه، كما فى بعض الروايات. وقال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَبْطُلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾، الآية: قال القرطبي: المَن غالباً يقع من البخيل والمعجب. فالبخيل تعظم فى نفسه العطية وإن كانت حقيرة فى نفسها.

قال : قال رسول الله ﷺ : " إياكم والحلف في البيع . فإنه يُنْفَقُ ثم يَمْحَقُ " .

(٢١) باب ما جاء فيمن باع نخلا مؤبّرا أو عبدا له مال

٢٢١٠ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا مالك بن أنس . قال : حدثني نافع ، عن ابن عمر ؛ أن النبي ﷺ قال : " من اشترى نخلا قد أُبْرِتْ فثمرتها للبائع

مالك الصحابي المشهور . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال العجلي : مدني ، تابعي ، ثقة . وقال الحافظ : مقبول ، من الثالثة .

((إياكم)) نصب على التحذير ، ((الحلف)) بفتح فكسر ، أو سكون ، ((فإنه)) أي الحلف ، والمراد الكاذب ، أو مطلقا ، ((ينفق)) أي يروّج البيع ، ((ثم يمحق)) من المحق ، وهو المحو ، أي يزيل البركة ، وأحاديث الباب دلّت على كراهية الحلف في البيع ، لأن الحلف إن كان كاذبا فهو عين الحرام ، وإن كان صادقا فإن الرجل إذا اعتاد ذلك تدرج إلى الكاذب منه ، فكره ذلك سدا للذريعة ، ولأن حقيقة الحلف هو جعل الشيء في ذمة الله أو في شهادته . وكل ذلك لا يناسب في أمور دينوية تافهة .

وقال الشاه ولي الله الدهلوي في حجة الله البالغة (١١٢/٢) : يكره إكثار الحلف في البيع لشيئين : كونه مظنة لتفريغ المتعاملين . وكونه سببا لزوال تعظيم اسم الله من القلب . والحلف الكاذب منفقة للسلمة ، لأن مبنى الإنفاق على تدليس المشتري ، وممحكة للبركة ، لأن مبنى البركة على توجه دعاء الملائكة إليه ، وقد تباعدت بالمعصية ، بل دعت إليه .

والحديث أخرجه أيضا مسلم في المساقاة والنسائي في البيوع ، وأحمد (٢٩٧/٥) والمسند الجامع (٣٧٠/١٦) عن أبي قتادة رضي الله عنه ، وإسناده صحيح . ابن إسحاق ثقة عندنا وقد صرح بالسماع عند أحمد .

٣١ - باب ما جاء فيمن باع نخلا مؤبّرا أو عبدا له مال

٢٢١٠ - ((قد أُبْرِتْ)) بصيغة المجهول ، من التأبير ، والأبار ، وهو التلقيح ، وهو أن يشقّ طلع الإناث ويؤخذ من طلع الذكور ، فيوضع بها . ليكون الثمر بإذن الله بأجود ما لم يؤبّر المبتاع أي المشتري ، وهو في المجرد من باب نصر ، وفي المزيد من باب التفعيل ، ومعناها واحد ، كما في شرح النووي ، ((فثمرتها للبائع)) فيه دليل على أن من باع نخلا وعليها ثمرة مؤبّرة ، لم تدخل الثمرة في البيع ، بل

إلا أن يشترط المبتاع".

حدثنا محمد بن رمح. أنبأنا الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ، بنحوه.

٢٢١١ - حدثنا محمد بن رمح. أنبأنا الليث بن سعد. ح وحدثنا هشام ابن عمار. ثنا سفيان بن عيينة، جميعا عن ابن شهاب الزهري، عن سالم بن عبدالله بن عمر، عن ابن عمر؛ أن رسول الله ﷺ قال: "من باع نخلا قد أبرت فثمرتها للذي باعها. إلا أن يشترط المبتاع. ومن ابتاع عبدا.....

تستمر على ملك البائع، ويدل بمفهومه على أنها إذا كانت غير مؤبرة تدخل في البيع وتكون للمشتري. وبذلك قال جمهور العلماء، وخالفهم الأوزاعي وأبو حنيفة فقلا: تكون للبائع قبل التأبير وبعده. وقال ابن أبي ليلى: تكون للمشتري مطلقا، وكلا الإطلاقين مخالف لأحاديث الباب. وهذا إذا لم يقع شرط من المشتري بأنه اشترى الثمرة، ولا من البائع بأنه استثنى لنفسه الثمرة. فإن وقع ذلك كانت الثمرة للشارط من غير فرق بين أن كانت مؤبرة أو غير مؤبرة. قال في الفتح: لا يشترط في التأبير أن يؤبره أحد، بل لو تأبر بنفسه لم يختلف الحكم عند جميع القائلين به، كذا في النيل للشوكاني (١٩٤/٥).

((إلا أن يشترط المبتاع)) أى المشتري بأن يقول: اشتريت هذه النخلة بثمرتها.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى البيوع وفى المساقاة وفى الشروط، ومالك وأبو داود والترمذى والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى البيوع، والبيهقى (٣٢٤/٥) والبخارى (١٠١/٨) وابن حبان (٢٩١/١١) وأحمد (٦/٢) والشافعى (١٤٧/٢) وابن الجعد (١٢٢٢) وأبو يعلى (١٧٢/١٠) والمسند الجامع (٤٥٦/١٠) مصطرق عن ابن عمر رضى الله عنه، وإسناده صحيح وسيأتى أيضا برقم (٢٢١٢) إن شاء الله تعالى.

٢٢١١ - ((ومن ابتاع عبدا)) قال الحافظ ابن القيم فى "تهذيب السنن" (٧٩/٥): اختلف سالم ونافع عن ابن عمر فى هذا الحديث، فسالم رواه عن أبيه عن النبي ﷺ مرفوعا فى القصتين جميعا: قصة العبد وقصة النخل. رواه نافع عنه، ففرق القصتين، فجعل قصة النخل عن النبي ﷺ، وقصة العبد عن ابن عمر. فكان مسلم والنسائى وجماعة من الحفاظ يحكمون لنافع، ويقولون: ميز وفرق بينهما وإن كان سالم أحفظ منه. وكان البخارى والإمام أحمد وجماعة من الحفاظ يحكمون لسالم، ويقولون هما جميعا صحيحان عن النبي ﷺ. وقد روى جماعة أيضا عن نافع عن النبي ﷺ قصة العبد، كما

وله مال ، فماله للذى باعه . إلا أن يشترط المبتاع .

رواه سالم ، منهم يحيى بن سعيد ، وعبد ربه بن سعيد ، وسليمان بن موسى ، ورواه عبيد الله بن أبي جعفر عن بكير بن الأشج عن نافع عن ابن عمر يرفعه ، وزاد فيه : " ومن أعتق عبدا وله مال فماله له . إلا أن يشترط السيد ماله فيكون له " . قال البيهقي وهذا بخلاف روايتهم ، وإنما هي زيادة مستقلة رواها أحمد في مسنده ، واحتج بها أهل المدينة في أن العبد إذا أعتق فماله له ، إلا أن يشترط سيده ، كقول مالك ، ولكن علة الحديث أنه ضعيف ، قال الإمام أحمد : يرويه عبد الله بن أبي جعفر من أهل مصر ، وهو ضعيف في الحديث وكان صاحب فقه . فأما في الحديث فليس هو فيه بالقوى . فقال أبو الوليد : هذا الحديث خطأ ، وكان ابن عمر إذا أعتق عبدا لم يعرض لماله . قيل للإمام أحمد : هذا عندك على التفصيل ؟ قال : إى لعمرى على التفصيل . قيل له : فكأنه عندك للسيد ؟ فقال : نعم للسيد ، مثل البيع سواء .

قلت : ولا مانع من أن تكون رواية نافع ورواية سالم كتأهما صحيحة ، فكأن عمر أفتى في رواية نافع بما سمعه من النبي ﷺ ولكن لم يذكر رفعه ، وكان كثير من السلف يفعلون كذلك . وإلى هذا الجمع أشار الترمذى في جامعه . ويظهر من كلام الحافظ في الفتح أنه مائل إلى الجمع بينهما ، والله أعلم .

((وله مال)) قال القارى : اللام للاختصاص ، فإن العبد لا ملك له ، خلافاً لمالك . وقال السندي : هي إضافة مجازية عند غالب العلماء كإضافة السرج إلى الفرس لأن العبد لا يملك . ولذلك أضيف حقيقة في المحليين . وقيل : المال للعبد لكن للسيد حق النزع منه ، ((فماله للذى باعه)) أى باق على أصله ، وهو كونه ملكاً للبايع قبل البيع . قاله القارى . وهذا على رأى من قال إن العبد لا ملك له . وقال البغوى فى شرح السنة (١٠٤/٨) : فيه بيان أن العبد لا ملك له بحال ، فإن السيد لو ملكه لا يملك لأنه مملوك . فلا يجوز أن يكون مالكا ، كالبهائم . وقوله : " وله مال " . هذه إضافة مجاز ، لا إضافة ملك ، كما يضاف السرج إلى الفرس . والإكاف إلى الحمار ، والغنم إلى الراعى . يدل عليه أنه قال فماله للبايع أضاف المال إليه وإلى البايع . فى حالة واحدة ، ولا يجوز أن يكون الشيء الواحد كله ملكاً لاثنين فى حالة واحدة ، فثبت أن إضافته إلى العبد مجاز ، أى للاختصاص ، وإلى المولى حقيقة أى الملك .

قال الإمام النووى فى شرح مسلم (١٩١/١٠) : مذهب مالك والشافعى فى القديم أن العبد إذا ملكه سيده مالا ملكه ، لكنه إذا باعه بعد ذلك كان ماله للبايع ، إلا أن يشترط . المشتري لظاهر هذا الحديث . وقال الشافعى : إن كان المال دراهم لم يجز بيع العبد ، وتلك الدراهم بدراهم . فكذا إن كان

- ٢٢١٢ - حدثنا محمد بن الوليد . ثنا محمد بن جعفر . ثنا شعبة ، عن عبد ربه بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ؛ أنه قال : " من باع نخلا و باع عبدا جمعهما جميعا " .
- ٢٢١٣ - حدثنا عبد ربه بن خالد النميري أبو المفضل

الدنانير أو الحنطة لم يجز بيعهما بذهب أو حنطة . وقال مالك : يجوز إن يشترط المشتري ، وإن كان دراهم والتمن دراهم ، لإطلاق الحديث .

وقال الإمام الشوكاني في النيل (١٩٣/٥) : الظاهر القول الأول . يعنى قول مالك ، لأن نسبة المال إلى المملوك تقتضى أنه يملك ، وتأويله بأن المراد أن يكون الشيء فى يد العبد من مال سيده . وأضيف إلى العبد للاختصاص والانتفاع ، لا للملك ، كما يقال : الجُلُّ للفرس ، خلاف الظاهر .

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى المساقاة ، ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى البيوع ، والبيهقى فى الكبرى (٣٢٤/٥) وفى المعرفة (٣٦٢/٤) وابن حبان (٢٨٩/١١) وابن أبى شيبة (١١٢/٧) والبعقوى (١٠٣/٨) وابن الجارود (٢١٣) والدارمى (١٦٩/٢) وعبدالرزاق (١٣٥/٨) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٢٦/٤) وأحمد (٩/٢) والحميدى (٢٧٧/٢) والطيالسى (٢٤٩) وأبو يعلى (٣٠٧/٩) والمسند الجامع (٤٥٨/١٠) وابن طهمان فى مشيخته (١٧٩١) من طرق عن الزهرى ، عن سالم بن عبد الله ، عن ابن عمر رضى الله عنهما ، وإسناده صحيح .

٢٢١٢ - ((جمعهما)) الظاهر - والله أعلم - أن الضمير المرفوع المستكن فى قوله " جمع " راجع إلى رسول الله ﷺ . فعلى هذا لا تتعلق لهذه الجملة بالجملة السابقة الشرطية . بل جزاء الجملة السابقة محذوف . وهو قوله " فثمرتها للبائع " . وكذلك " مال العبد للبائع " . وجملة " جمعهما " كالتفسير لهذا الحكم ، أى جمع رسول الله ﷺ فى هذا الحكم ، وهو عدم تملك المشتري ثمرة النخل ومال العبد ، بأن ثمرة النخل ومال العبد لا يخرجان عن ملك البائع ، إلا بالشرط . حاصله أن المؤلف يقول : إن رواية نافع عن ابن عمر كرواية سالم عنه ، إلا أن سالما روى الحملتين الشرطيتين مع الاستثناء على حدة على حدة . ونافعا روى الحملتين مجموعة مع الاستثناء الواحد ، كذا فى إنجاح الحاجة .

والحديث أخرجه أيضا البخارى والترمذى والنسائى فى البيوع ، وأحمد (٧٨/٢) عن شعبة ، عن عبد ربه بن سعيد ، عن نافع ، عن ابن عمر . إسناده صحيح وتقدم تخريجه مفصلا برقم (٢٢١٠) .

٢٢١٣ - ((عبد ربه بن خالد)) بن عبد الملك بن قدامة ، البصرى . ذكره ابن حبان فى الثقات . وقال

ثنا الفضيل بن سليمان، عن موسى بن عقبة. حدثني إسحاق بن يحيى ابن الوليد، عن عبادة بن الصامت؛ قال: قضى رسول الله ﷺ بثمر النخل لمن أترها. إلا أن يشترط المبتاع. وأن مال المملوك لمن باعه، إلا أن يشترط المبتاع.

(٢٢) باب النهى عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها

٢٢١٤ - حدثنا محمد بن ربح. أنبأنا الليث بن سعد، عن نافع، عن ابن عمر، عن رسول الله ﷺ قال: "لا تبيعوا الثمرة حتى يبدو صلاحها".

الحافظ: مقبول، من العاشرة.

((الفضيل بن سليمان)) النميري، أبو سليمان، البصرى. قال ابن معين: ليس بثقة. وقال أبو زرعة: لين الحديث. وقال أبو حاتم: يكتب حديثه، ليس بالقوى. وقال النسائي: ليس بالقوى. وقال الحافظ: صدوق، له خطأ كثير، من الثامنة.

((إسحاق بن يحيى بن الوليد)) بن عبادة بن الصامت. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ:

أرسل عن عبادة، وهو مجهول الحال، قتل سنة إحدى وثلاثين، من الخامسة.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف إسحاق بن يحيى بن الوليد، وأيضا لم يدرك عبادة بن الصامت. قاله البخارى والترمذى وابن حبان وابن عدى. ورواه البيهقى فى الكبرى عن الحاكم. ورواه الحاكم فى المستدرک عن أبى بكر ابن إسحاق عن عبدالله بن أحمد بن حنبل، عن أبى كامل الجحدري، عن فضيل بن سليمان به. وقال: صحيح الإسناد. قلت: رواه البيهقى فى الكبرى عن الحاكم. وله شاهد فى الصحيحين وغيرهما من حديث عبدالله بن عمر، رواه أبو داود من حديث جابر.

والحديث قد روى أيضا عن عبادة بن الصامت فى المسند الجامع (٧٧/٨) وإسناده ضعيف، لكن متنه صحيح بما قبله واقتصر المؤلف على ما ذكره ويأتى إن شاء الله تعالى ما بقى منه برقم (٢٣٤٠، ٢٤٨٣، ٢٤٨٨، ٢٦٤٣، و٢٦٧٥) وقد أورده المؤلف مقطعا فى هذه المواضع الستة.

٢٢ - باب النهى عن بيع الثمار قبل أن يبدو صلاحها

٢٢١٤ - ((لا تبيعوا الثمرة)) بدون الشجرة، ((حتى يبدو)) أى يظهر، فى هذه الرواية قال ابن عمر "يبدو صلاحه، حمرته وصُفرته". وفى رواية "حتى يزهو". قال الخطابى فى المعالم هكذا يروى "حتى

نهى البائع والمشتري.

يزهو". والصواب في العربية "حتى يزهى". والإزهاء في الثمر أن يحمرّ أو يصفرّ، وذلك علامة الصلاح فيها ودليلٌ خلاصتها من الآفة.

قال الإمام الترمذى: والعمل على هذا عند أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ وغيرهم، كرهوا بيع الثمار قبل بدو صلاحها، وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق.

وقال الحافظ في الفتح (٤/٣٩٤): قد اختلف في ذلك على أقوال. فقيل: يطل مطلقاً، وهو قول ابن أبى ليلى والثورى. ووهم من نقل الإجماع على البطلان. وقيل: يجوز مطلقاً. ولو شرط التبقية، وهو قول يزيد بن أبى حبيب. ووهم من نقل الإجماع فيه أيضاً. وقيل: إن شرط القطع لم يطل. وإلا بطل. وهو قول الشافعى وأحمد والجمهور. ورواية عن مالك. وقيل: يصح إن لم يشترط التبقية، والنهى فيه محمول على بيع الثمار قبل أن توجد أصلاً. وهو قول أكثر الحنفية. وقيل: هو على ظاهره لكن النهى فيه للتنزيه.

وقال الإمام الشوكانى فى النيل (٥/١٩٧): اعلم أن ظاهر أحاديث الباب وغيرها المنع من بيع الثمر قبل الصلاح، وأن وقوعه فى تلك الحالة باطل، كما هو مقتضى النهى. ومن ادعى أن مجرد شرط القطع يصحح البيع قبل الصلاح، فهو محتاج إلى دليل يصلح لتقيده أحاديث النهى، ودعوى الإجماع على ذلك لا صحة لها، كما عرفت من أن أهل القول الأول يقولون بالبطلان مطلقاً. وقد عوّل المجوزون مع شرط القطع فى الجواز على عِللٍ مستنبطة فجعلوها مقيدة للنهى. وذلك مما لا يفيد من لم يسمح بمفارقة النصوص لمجرد خيالات عارضة وشبهة واهية تنهار بأيسر تشكيك. فالحق ما قاله الأولون من عدم الجواز مطلقاً، وظاهر النصوص أيضاً أن البيع بعد ظهور الصلاح صحيح، سواء شرط البقاء أم لم يشترط. لأن الشارع قد جعل النهى ممتداً إلى غاية بدو الصلاح. وما بعد الغاية مخالف لما قبلها. ومن ادعى أن شرط البقاء مُفسد. فعليه الدليل. ولا ينفعه فى المقام ما ورد من النهى عن بيع وشرط. لأنه يلزمه فى تجويزه للبيع قبل الصلاح مع شرط القطع. وهو بيع وشرط. وأيضاً ليس كل شرط فى البيع منهياً عنه، فإن اشتراط جابر بعد بيعه للجمل أن يكون له ظهره إلى المدينة، قد صححه الشارع، وهو شبيه بالشرط الذى نحن بصدد.

((نهى البائع والمشتري)) أما البائع فليأكل ما أخيه بالباطل. وأما المشتري فليضع ماله

٢٢١٥ - حدثنا أحمد بن عيسى المصرى . ثنا عبدالله بن وهب ، عن يونس بن يزيد ، عن ابن شهاب . حدثني سعيد بن المسيب وأبوسلمة ابن عبدالرحمن ، عن أبي هريرة ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " لا تبيعوا الثمر حتى يبدو صلاحه " .

٢٢١٦ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا سفيان ، عن ابن جريج ، عن عطاء ، عن جابر ؛ أن النبي ﷺ نهى عن بيع الثمر حتى يبدو صلاحه .

ويساعد البائع على الباطل ، كذا في الفتح (٤/٣٩٦) .

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى البيوع وفى الزكاة ، ومالك ومسلم وأبو داود والترمذى والنسائى فى البيوع ، والبيهقى (٥/٢٩٩) والبغوى (١/٩٢) والدارمى (٢/٢٥١) وابن حبان (١١/٣٦٦) وعبدالرزاق (٨/٦٢) وابن الجارود (٦/٢٠٦) والطحاوى (٢/٢١٥) وأحمد (٢/٧) والطيالسى (٢٥١) والشافعى (٢/١٤٨) والمسند الجامع (١٠/٤٤٨) من طرق ، عن نافع ، عن ابن عمر رضى الله عنه . وقال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح .

٢٢١٥ - ((حتى يبدو صلاحه)) قال الحافظ فى الفتح (٤/٣٩٧) : اختلف السلف فى قوله " حتى يبدو صلاحه " هل المراد به جنس الثمار ، حتى لو بدأ الصلاح فى بستان من البلد مثلا ، جاز بيع ثمرة جميع البساتين وإن لم يبد الصلاح فيها ، أو لأبد من بدو الصلاح فى كل جنس على حدة ، أو فى كل شجرة على حدة ؟ على أقوال . والأول قول الليث . وهو عند المالكية بشرط أن يكون الصلاح متلاحقا ، والثانى قول أحمد . وعنه رواية كالرابع . والثالث قول الشافعية ، ويمكن أن يؤخذ ذلك من التعبير ببدا الصلاح ، لأنه دال على الاكتفاء بمسمى الإزهاء من غير اشتراط تكامله ، فيؤخذ منه اكتفاء بزهر بعض الثمرة وبزهر بعض الشجرة مع حصول المعنى . وهو الأمن من العاهة ، ولو لا حصول المعنى لكان تسميتها مزهية بإزهاء بعضها ، قد لا يكتفى به لكونه على خلاف الحقيقة . وأيضا فلو قيل بإزهاء الجميع لأدى إلى فساد الحائط أو أكثره ، وقد من الله تعالى بكون الثمار لا تطيب دفعة واحدة ليطول زمن التفكك بها .

والحديث أخرجه أيضا مسلم والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى البيوع ، والبيهقى (٥/٢٩٩) ، والمسند الجامع (١٧/٢٧٨) عن سعيد بن المسيب وأبى سلمة ، عن أبى هريرة رضى الله عنه ، وإسناده صحيح .

٢٢١٦ - قد تقدم شرحه آنفا تحت الحديثين السابقين .

٢٢١٧ - حدثنا محمد بن المثنى. ثنا حجاج. ثنا حماد، عن حميد، عن أنس ابن مالك؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الثمرة حتى تزهُو، وعن بيع العنب حتى يسوّد، وعن بيع الحب حتى يشتد.

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى الزكاة وفى البيوع وفى الشرب والمساقاة، ومسلم وأبوداود والترمذى والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى (١٨/٤) فى البيوع، والدارقطنى (٤٨/٣) والبيهقى (٣٠١/٥) وفى المعرفة (٣٢١/٤) والشافعى فى الأم (٤٧/٣) وفى المسند (٤٣/١) والطحاوى فى شرح المعانى (١١٢/٤) وفى المشكل (٢٩٠/٣) وأحمد (٣٦٠/٣) والمسند الجامع (١٣٧/٤) من طرق، عن عطاء، عن جابر رضى الله عنه، وإسناده صحيح.

٢٢١٧ - ((حتى تزهُو)) بالواو، من زها، يزهُو، إذا ظهر الثمر وصلاحه. وقيل: أن يطول ويكتمل. وقيل: أن يحمر أو يصفر. وقال بعضهم: الزهُو لا يستعمل فى النخل. وإنما يستعمل الإزهاء من باب الإفعال. فالصواب فى العربية أن يقال: "تزهُى". ولكن رواه ابن الأثير فى جامع الأصول (٤٦٥/١) والنووى فى شرحه، وحكى عن أهل اللغة: أنهم يسوغون كلتا اللغتين. وبالجملة فالمراد من الزهُو فى الحديث بدو الصلاح والأمن من الآفات، فإن الأحاديث يفسر بعضها بعضا، ((وعن بيع العنب حتى يسوّد)) بتشديد الدال، أى يبدو صلاحه، وزاد مالك فى الموطأ "فإنه إذا اسوّد ينجو من العاهة والآفة". ((وعن بيع الحب حتى يشتد)) أراد بالحب الطعام، كالحنطة والشعير، واشتداد قوته وصلابته، ذكره السيوطى.

والحديث أخرجه أيضا أبوداود والترمذى فى البيوع، وابن جبان (٣٦٩/١١) وابن أبى شيبة (١١٦/٧) والدارقطنى (٤٧/٣) والبيهقى فى الكبرى (٣٠١/٥) وفى الصغير (٢٥١/٢) والبعغوى (٩٥/٨) والحاكم (١٩/٣) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٢٤/٤) وأحمد (٢٢١/٣) وأبويعلى (٣٩٦/٦) والمسند الجامع (٤/٢) من طرق عن حماد، عن حميد، عن أنس رضى الله عنه. وإسناده صحيح، صححه الحاكم، ووافقه الذهبى.

(٣٣) باب بيع الثمار سنين والجائحة

٢٢١٨ - حدثنا هشام بن عمار ومحمد بن الصباح. قالوا: ثنا سفيان، عن حميد الأعرج، عن سليمان بن عتيق، عن جابر بن عبدالله؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع السنين.
 ٢٢١٩ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا يحيى بن حمزة. ثنا ثور بن يزيد، عن ابن جريج، عن أبي الزبير، عن جابر بن عبدالله؛ أن رسول الله ﷺ قال: "من باع ثمرا فأصابته جائحة، فلا يأخذ من مال أخيه شيئا. علام يأخذ أحدكم مال أخيه المسلم؟"

٣٢ - باب بيع الثمار سنين والجائحة

٢٢١٨ - ((سليمان بن عتيق)) المدني، وثقه النسائي. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من الرابعة. ومن قال فيه: "ابن عتيق"، فقد وهم.

((نهى عن بيع السنين)) بكسر السين، جمع السنة بفتحها، والمراد أن يبيع ثمرة نخلة أو نخلات بأعيانها سنتين أو ثلاثا، فإنه يبيع شيئا لا وجود له حال العقد، ويقال له "بيع المعاومة".

قال الخطابي في المعالم (٧٣/٣) هو أن يبيع الرجل ما تثمره النخلة أو النخلات بأعيانها سنين، ثلاثا أو أربعاً أو أكثر منها، وهذا غدر، لأنه يبيع شيئا غير موجود ولا مخلوق حال العقد، ولا يدرى هل يكون ذلك أم لا؟ وهل يتم النخل أم لا؟ وهذا في بيع الأعيان. فأما في بيع الصفات فهو جائز، مثل أن يسلف في الشيء إلى ثلاث سنين أو أربع أو أكثر ما دامت المدة معلومة، إذا كان الشيء المسلف فيه غالبا وجوده عند وقت محل السلف.

والحديث أخرجه أيضا مسلم في المساقاة، وأبو داود والنسائي في المحتجب وفي الكبرى في البيوع، وابن حبان (٣٧٠/١١) والدارقطني (٣١/٣) والحاكم (٤٠/٢) والبيهقي في الكبرى (٣٠٦/٥) وفي الصغير (٢٥٣/٢) وفي المعرفة (٣٣٢/٤) وابن الجارود (٢٠٥) والشافعي في الأم (٥٦/٣) وفي المسند (١٤٥) والطحاوي (٢١٥/٢) وأحمد (٣٠٩/٣) وأبو يعلى (٣٧٤/٣) والحميدي (٥٣٧/٢) والمسند الجامع (١٣٦/٤) من طرق، عن سليمان بن عتيق، عن جابر بن عبدالله رضي الله عنهما، إسناده صحيح.

٢٢١٩ - ((جائحة)) وهي الآفة المستأصلة تصيب الثمار ونحوها بعد الزهو فتهلكها، ((علام يأخذ؟))

أى على أى شيء ؟ أى لأجل أى وجه، أو فى مقابلة أى شيء . وظاهره حرمة الأخذ ووجوب الجائحة. وبه قال الإمام أحمد وأصحاب الحديث قالوا: وضع الجائحة لازم بقدر ما هلك. وقال الخطابي: هو لندب الوضع من طريق المعروف والإحسان عند الفقهاء . ولا يخفى أن هذه الرواية تأبى ذلك جداً. وقيل: الحديث محمول على ما إذا هلك قبل تسليم المبيع إلى المشتري، فإنه فى ضمان المبتاع بخلاف ما هلك بعد التسليم، لأن المبيع قد خرج عن عهدة البائع بالتسليم إلى المشتري، فلا يلزمه ما يعتريه بعده. واستدل على ذلك بما روى أبو سعيد الخدرى أن رجلاً أصيب فى ثمار ابتاعها، فكثر دينه، فقال رسول الله ﷺ: "تصدقوا عليه". ولو كانت الجوائح موضوعة لم يصر مديونا بسببها، والله أعلم (س).

وأجاب الإمام الشوكانى فى النيل (٢٠١/٥): عن هذا بأنه لا تصريح فيه بأن ذهاب ثمرة ذلك الرجل كان بعاهات سماوية، وأيضاً عدم نقل تضمين بائع الثمرة لا يصلح للاستدلال به لأنه قد نقل ما يشعر بالتضمين على العموم فلا ينافيه عدم النقل فى قضية خاصة.

والراجح وجوب وضع الجوائح كما قال به الإمام أحمد، قال فى المغنى (٢١٥/٥) بهذا قال أكثر أهل المدينة، منهم يحيى بن سعيد ومالك وأبو عبيد وجماعة من أهل الحديث، انتهى. وحققه ابن القيم فى الأعلام (٢٧٤/٢).

والحديث أخرجه أيضاً مسلم فى المساقاة، وأبو داود والنسائى فى المجتبى وفى الكبرى (١٩/٤) فى البيوع، والدارقطنى (٣٠/٢) وابن حبان (٤١٠/١١) والدارمى (٢٥٢/٢) والحاكم (٤٠/٢) والبيهقى فى الكبرى (٣٠٦/٥) وفى المعرفة (٣٣٣/٤) وابن الجارود (٢١٦) والطحاوى (٢١٥/٢) وأحمد (٣٠٩/٣) والمسند الجامع (١٣٢/٤) عن أبى الزبير، عن جابر بن عبد الله رضى الله عنه. وإسناده صحيح، ابن جريج وأبو الزبير قد صرحا بالتحديث فى غير هذا الحديث الموضوع فانتفت شبهة تدليسهما.

(٣٤) باب الرُّجْحَانِ فِي الْوِزْنِ

٢٢٢٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلى بن محمد ومحمد بن إسماعيل . قالوا: ثنا وكيع . ثنا سفيان ، عن سماك بن حرب ، عن سويد بن قيس ؛ قال : جلبت أنا ومخرفة العبدى بَرًّا من هَجْرَ . فجاءنا رسول الله ﷺ . فساومنا سراويل . وعندنا وزان يزن بالأجر . فقال له النبي ﷺ : " يا وزان ! زن وأرجح " .

٢٤ - باب الرُّجْحَانِ فِي الْوِزْنِ

٢٢٢٠ - ((سويد بن قيس)) صحابي ، نزل الكوفة ، ((ومخرفة)) بالفاء ، وفي بعض النسخ "مخرمة بالميم ، مكان الفاء . قال القاري : بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة فراء ، ثم فاء . ويقال : بالميم ، والصحيح الأول ، كذا في الاستيعاب .

((بَرًّا)) بتشديد الزاي ، أى ثيابا ، ((من هَجْرَ)) بفتح الحين ، موضع قريب من المدينة . وهو مصروف ، وفي رواية أبي داود : " جلبت أنا ومخرفة العبدى بَرًّا من هَجْرَ فأتينا به مكة " . ((فجاءنا رسول الله ﷺ)) زاد في رواية النسائي " ونحن بمنى " ((فساومنا سراويل)) وفي رواية النسائي " فاشترى منا سراويل " . ((يزن)) الثمن ((بالأجر)) أى الأجرة ، ((زن)) بكسر الزاي ، ثمنه ، ((وأرجح)) بفتح الهمزة وكسر الحيم . قال في القاموس : رَجَحَ الميزان ، يرجح . مثلثة . رجوحًا ورجحانًا . مأل وأرجح له . ورجح . أعطاه راجحًا . قال الخطابي في معالم السنن (٣/٥٢) : فيه دليل على جواز أخذ الأجرة على الوزن والكيل ، وفي معناهما أجرة القسام والحاسب ، وكان سعيد بن المسيب ينهى عن أجرة القسام ، وكرهها أحمد بن حنبل . فكان في مخاطبة النبي ﷺ وأمره إياه به كالدليل على أن وزن الثمن على المشتري . وإذا كان الوزن عليه ، لأن الإيفاء عليه يلزمه . فقد دل على أن أجرة الوزن عليه . وإذا كان ذلك على المشتري فقياسه في السلعة المباعة أن يكون على البائع ، انتهى .

قال السيوطي : ذكر بعضهم أن النبي ﷺ اشترى السراويل ولم يلبسها . وفي الهدى لابن القيم أنه لبسها . فقيل هو سبق قلم . لكن في مسند أبي يعلى والأوسط للطبراني بسند ضعيف عن أبي هريرة قال : دخلت يومًا السوق مع رسول الله ﷺ فجلس إلى البرأزين ، فاشترى منهم سراويل بأربعة دراهم . وكان لأهل السوق وزان . فقال له : " زن وأرجح " . وأخذ السراويل ، فذهبت لأحمل عنه ، فقال :

٢٢٢١ - حدثنا محمد بن بشار ومحمد بن الوليد. قالوا: ثنا محمد بن جعفر. ثنا شعبة، عن سماك بن حرب؛ قال: سمعت مالكا أبا صفوان ابن عميرة؛ قال: بعث من رسول الله ﷺ رجلاً سراويل قبل الهجرة. فوزن لي، فأرجح لي.

صاحب الشيء أحق بشيئه أن يحمله. إلا أن يكون ضعيفا يعجز عنه، فيعينه أخوه المسلم. قلت: يا رسول الله! وإنك لتلبس السراويل؟ فقال: "أجل، في السفر والحضر والليل والنهار، فإني أمرت بالستر فلم أجد شيئاً أستر منه". كذا في فتح الودود.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في البيوع، وابن حبان (٥٤٧/١١) والدارمي (١٧٥/٢) وابن أبي شيبة (٥٨٦/٦) وعبدالرزاق (٦٨/٨) والبيهقي (٣٢/٦) وابن الجارود (١٩٥) والحاكم (٣٠/١) وأحمد (٣٥٢/٤) والطبراني في الكبير (٨٩/٦) والبخاري في تاريخه الكبير (١٤١/٤) والمسند الجامع (٣٢٨/٧) والطيالسي (١٦٥) عن سفيان، عن سماك بن حرب، عن سويد بن قيس رضى الله عنه. وإسناده حسن من أجل سماك بن حرب، فإنه صدوق، حسن الحديث.

٢٢٢١ - ((مالكا أبا صفوان بن عميرة)) بفتح أوله، وزيادة هاء، صحابي، له حديث مختلف فيه ((رجل سراويل)) السراويل أنثى. وبعض العرب يظن أنها جمع، لأنها على وزن الجمع، وبعضهم يذكر، فيقول: هي السراويل، وهو السراويل. وفرق في المحرّد بين صيغتي التذكير والتأنيث. فيقال: هي السراويل، وهو السروال. والجمهور على أن السراويل أعجمية. وقيل: عربية جمع سروالة تقديرا. والجمع سراويلات. كذا في المصباح. وقال صاحب الغياث: معرب شلوار، على وزن الجمع يستعمل بمعنى الواحد. وإنما سُمّاه رجلاً لأنها تلبس في الرجل.

قال القارى في المرقاة (١٠٨/٦) اختلفوا في لبسه ﷺ السراويل، فحزم بعضهم بعدمه. واستأنس بأن عثمان لم يلبسه إلا يوم قتل، لكن صح شراؤه. وقال ابن القيم: الظاهر أنه لبسه، وكانوا يلبسونه في زمانه.

وقال في إنجاح الحاجة: الظاهر أن شراءه كان للبس، وفي الحديث: أول من تسرول إبراهيم ٧. والحديث الذي يروى في لبسه قيل: هو موضوع.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي في المحتبى، وفي الكبرى (٣٥/٤) في البيوع،

٢٢٢٢ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا عبد الصمد . ثنا شعبة ، عن محارب بن دثار ، عن جابر بن عبد الله ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " إذا وزنتم فأرجحوا " .

(٣٥) باب التوقى فى الكيل والوزن

٢٢٢٢ - عبد الرحمن بن بشر بن الحكم ومحمد بن عقيل بن خويلد . قالوا : ثنا على بن الحسين بن واقد . حدثنى أبى . حدثنى يزيد النحوى ؛ قال : لما قدم النبى ﷺ المدينة كانوا من أحب الناس كيلا . فأنزل الله سبحانه ﴿ويل للمطففين﴾ فأحسنوا الكيل بعد ذلك .

والبهقى (٣٣/٦) والحاكم (٣٠/٢) وأحمد (٣٥٢/٤) والطيالسى (١٦٥) والطبرانى فى الكبير (٨٦/٨) والمسند الجامع (٥٥/١٥) من طرق عن شعبة عن سماك عن أبى صفوان . وزاد بعضهم " مالك بن عميرة " . وقال أبو داود : رواه قيس . كما قال سفيان . والقول قول سفيان . قلت : وإسناده حسن .
٢٢٢٢ - ((إذا وزنتم فأرجحوا)) من الإرجاح .

قال البوصيرى : هذا إسناد صحيح على شرط البخارى ، رواه الدارمى فى مسنده عن سعد بن الربيع ، عن شعبة به . ورواه ابن الجارود فى المنتقى عن محمود بن آدم ، عن وكيع ، عن شعبة به . وله شاهد من حديث سويد بن قيس . رواه أصحاب السنن الأربعة .
والحديث أخرجه أيضا على المتقى فى الكنز (٤٨/٤) والعجلونى فى كشف الخفاء (١٠٧/١) والمسند الجامع (١٥٠/٤٧) وإسناده صحيح كما قال البوصيرى .

٣٥ - باب التوقى فى الكيل والوزن

٢٢٢٣ - ((يزيد)) بن أبى سعيد ، النحوى ، أبو الحسن ، القرشى مولا هم ، المروزى . وثقه ابن معين وأبو زرعة وأبو داود والنسائى . وقال أبو حاتم : صالح الحديث . وذكره ابن خبان فى الثقات . وقال : كان متقنا من العباد ، تقيا من الرفعاء ، تاليا لكتاب الله ، عالما بما فيه جهده . وقال الحافظ : ثقة ، عابده ، من السادسة .

((كانوا)) أى أهل المدينة .

قال البوصيرى : هذا إسناد حسن ، على بن الحسين بن واقد مختلف فيه ، وباقى رجال الإسناد ثقات . رواه النسائى فى التفسير عن محمد بن عقيل به . قال المزى : حديث النسائى ليس فى الرواية .

(٣٦) باب النهي عن الغش

٢٢٢٤ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا سفيان ، عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ؛ قال : مر رسول الله ﷺ برجل يبيع طعاما . فأدخل يده فيه . فإذا هو مغشوش . فقال رسول الله ﷺ : " ليس منا من غش " .

ولم يذكره أبو القاسم . ورواه البيهقي في سننه الكبرى من طريق عبد الرحمن بن بشر بالإسناد والمتن ، ورواه ابن حبان في صحيحه .

والحديث أخرجه أيضا الطبري في " جامع البيان " (٩١ / ١٥) والحاكم (٣٣ / ٢) والواحدى في " أسباب النزول (٢٩٨) والطبراني في الكبير (٣٧١ / ١١) والبغوي في معالم التنزيل (٢٥٧ / ٤) والمسند الجامع (٢١٨ / ٩) من طرق ، عن علي ابن الحسين بن واقد بهذا الإسناد . وصححه الحاكم ، ووافقه الذهبي .

٣٦ - باب النهي عن الغش

٢٢٢٤ - ((مر رسول الله ﷺ برجل يبيع طعاما)) وفي رواية مسلم في الإيمان : " أن رسول الله ﷺ مر على صبرة طعام ، فأدخل يده فيها ، فنالت أصابعه بللًا . فقال : ما هذا يا صاحب الطعام ؟ فقال : أصابته السماء يا رسول الله . قال : " أفلا جعلته فوق الطعام ، كي يراه الناس ، من غش فليس مني " . والغش : بالكسر ، هو ضد النصح ، من الغشش ، وهو المشروب الكدر ، أي ليس على خلقنا وسنتنا . وكان سفيان بن عيينة يكره قول من يفسره " بليس على هدينا " . ويقول : بئس هذا القول ، بل يمسك عن تأويله ليكون أوقع في النفوس وأبلغ في الزجر .

وقال الإمام الشوكاني في النيل (٢٤٠ / ٥) : معناه ليس ممن اهتدى بهديي واقتدى بعلمي وعملي وحسن طريقتي . كما يقول الرجل : لولده إذا لم يرض فعله : " لست مني " . وهكذا في نظائره قول الله عز وجل لنبيه نوح : ﴿ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ ﴾ . مثل قوله : " من حمل علينا السلاح فليس منا " . والحديث يدل على تحريم الغش ، وهو مجمع على ذلك .

والحديث فيه دليل على أن الإمام يتفقد أحوال المسلمين وأمورهم ، وفيه دخول أهل الفضل السوق لما يحتاجون إليه من مسرورات حياتهم .

والحديث أخرجه أيضا مسلم في الإيمان ، وأبوداود والترمذي في البيوع ، وابن حبان (٢٧٠ / ١١)

٢٢٢٥ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا أبو نعيم. ثنا يونس بن أبي إسحق، عن أبي داود، عن أبي الحمراء ؛ قال : رأيت رسول الله ﷺ مرَّ بِجَنَابَاتِ رجل عنده طعام في وعاء . فأدخل يده فيه . فقال : " لعلك غَشَشْتَ . من غشنا فليس منا " .

(٣٧) باب النهي عن بيع الطعام قبل ما لم يقبض

٢٢٢٦ - حدثنا سويد بن سعيد. ثنا مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ قال : " من ابتاع طعاما، فلا يبعه حتى يستوفيه " .

والبغوي (١٦٦/٨) والبيهقي في الكبرى (٣٢٠/٥) وفي الصغير (٢٦٣/٢) وفي المعرفة (٣٦٤/٤) وابن الجارود (١٩٦) والحاكم (٨/٢) وأبو عوانة (٥٧/١) والطحاوي في مشكل الآثار (١٣٤/٢) وأحمد (٢٤٢/٢) وأبو يعلى (٣٩٩/١١) وابن مندة في الإيمان (٥٩٤/٢) والحميدي (٤٤٧/٢) والمسند الجامع (٢٥٩/١٧) من طريق العلاء بن عبد الرحمن. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وقال الحاكم: صحيح على شرط مسلم، وقد وهم في استدراكه عليه، فقد أخرجه، كما ترى، والله أعلم. قلت: إسناده صحيح كما قال الحاكم.

٢٢٢٥ - ((أبي الحمراء)) مولى النبي ﷺ وخادمه، اسمه هلال بن الحارث، أو ابن ظفر، نزل حمص. ((مَرَّ بِجَنَابَاتِ رجل)) أى حواليه، ذكره السيوطي.

قال البوصيري: هذا إسناده ضعيف. قال الميزي في الأطراف: أبو داود هذا هو نفع بن الحارث الأعمى، أحد الضعفاء المتروكين. وقال ابن عمر: اتفقوا على ضعفه وترك الرواية عنه، انتهى. ونسبه ابن معين إلى الوضع. رواه مسلم وغيره، لكن للمتن شاهد من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ومن حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والحديث أخرجه أيضا الميزي في التهذيب (٢٥٩/٣٣) والقضاعي في مسند الشهاب (٢٢٨/١) والطبراني في الكبير (٥٢٤/٢٢) عن أبي داود عن أبي الحمراء رضي الله عنه. إسناده ضعيف جدا لأن أبا داود متروك، كذبه ابن معين.

٢٧ - باب النهي عن بيع الطعام قبل ما لم يقبض

٢٢٢٦ - ((حتى يستوفيه)) قال الخطابي في معالم السنن (١١٥/٣): أجمع أهل العلم على أن الطعام لا

يحوز بيعة قبل القبض، وإنما اختلفوا فيما عداه. فقال مالك: هو فى الطعام فقط. وقال الشافعى ومحمد: بل هو فى كل شىء. وقال أبو حنيفة وأبو يوسف وهو ظاهر مذهب أحمد: إنه فيما سوى الطعام، والله أعلم (س).

واستدل البيهقى (٣١٣/٥) للشافعى بحديث أخرجه من طريق يوسف بن ماهك عن عبد الله بن عصمة حدثه أن حكيم بن حزام حدثه قال: قلت: "يا رسول الله! إنى أبتاع هذه البيوع فما يحل لى منها وما يحرم على؟" قال: "يا ابن أخى لا تبعن شيئا حتى تقبضه". قال البيهقى: هذا إسناد حسن متصل. وتعقبه صاحب "الجواهر النقى" بأن ابن عصمة متروك. ويجاب عنه بما فى نصب الراية (٣٣/٤) بأن عبد الله ابن عصمة هذا هو الجشمى حجازى، وقد اشتهر هذا بالنصيبي وغيره ممن يسمى عبد الله بن عصمة، وذكر الحافظ فى التهذيب ترجمته. وقال فيه: روى له النسائى حديثا واحدا فى البيع. قال: وقال شيخنا: لا أعلم أحدا من أئمة الجرح والتعديل تكلم فيه. بل ذكره ابن حبان فى الثقات. أه. قال الزيلعى فى نصب الراية: ورواه النسائى فى سننه الكبرى. وأحمد فى مسنده. وابن حبان فى صحيحه، وقال: هذا الخبر مشهور عن يوسف بن ماهك عن حكيم بن حزام. ليس بينهما ابن عصمة. وهو خبر غريب، أه. وترجم عليه ذكر الخبر الدال على أن كل شىء سوى الطعام حكمه حكم الطعام فى النهى عن بيعة قبل القبض. قال ابن القيم: إسناده على شرطهما. سوى ابن عصمة. وقد وثقه ابن حبان. واحتج به النسائى، انتهى. كذا فى تهذيب السنن (١٣١/٥): وأخرجه ابن حزم فى المحلى (٥١٩/٨) بسند ليس فيه ابن عصمة. وصح الحديث من رواية يوسف نفسه عن حكيم، لأنه صرح فى رواية قاسم بن أصبغ بسماعه، أه. ويدل لما ذهب إليه الإمام الشافعى أيضا حديث زيد بن ثابت أن النبى ﷺ نهى أن تباع السلعة حيث تباع حتى يحوزها التجار إلى رحالهم. أخرجه أبو داود والدارقطنى وابن حبان والحاكم وصححه. قال صاحب التنقيح: سنده جيد، فإن ابن إسحاق صرح فيه بالتحديث، كذا فى نصب الراية (٣٢/٤). قال ابن حزم بعد إيراد حديث حكيم: فهذا عموم لكل بيع ولكل ابتاع، أه. وقال ابن القيم: هذا القول هو الصحيح الذى نختاره، ثم بسطه وحققه فى تهذيب السنن (١٣٠/٥) وراجع الفتح (٣٥٦/٢)، والنيل (١٣٥/٥).

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخارى ومسلم وأبو داود والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى فى

٢٢٢٧ - حدثنا عمران بن موسى الليثي. ثنا حماد بن زيد. ح وحدثنا بشر بن معاذ الضريير. ثنا أبو عوانة وحماد بن زيد. قالوا: ثنا عمرو ابن دينار، عن طاوس، عن ابن عباس؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يستوفيه".

قال أبو عوانة، في حديثه: قال ابن عباس: وأحسب كل شيء مثل الطعام.

البيوع، وابن حبان (٣٦٢/١١) والبغوي (١٠٦/٨) والبيهقي في الكبرى (٣١١/٥) وفي المعرفة (٣٤٦/٤) وابن أبي شيبة (٣٦٦/٦) والدارمي (٢٥٢/٢) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢١٧/٢) وفي المشكل (٢٢٠/٤) وأحمد (٦٣/٢) والشافعي في المسند (١٨٩) وأبو يعلى (١٧٨/١٠) والمسند الجامع (٤٤٥/١٠) عن نافع، عن ابن عمر رضی الله عنهما. وإسناده صحيح. سويد بن سعيد، صدوق، حسن الحديث. وقد تابعه عليه الثقات.

٢٢٢٧ - ((من ابتاع)) أى اشترى، ((حتى يستوفيه)) المعروف أن الاستيفاء والقبض بمعنى واحد، وفرق بعضهم بينهما لغةً، بأن الاستيفاء يتحقق بمجرد الاكتيال، أو الأتزان، أو العَدُّ. ولا يلزمه قبض المشترى، وأما القبض فهو أن يأتى الشيء فى حرزه وضمانه، كذا يظهر من كلام الحافظ فى الفتح. ((قال ابن عباس وأحسب كل شيء مثله)) تخصيص الطعام بالذكر للاهتمام، لكونه مدار التقوى، ولكثرة الحاجة إليه، بخلاف غيره. واستعمل ابن عباس القياس. ولعله لم يبلغه النصُّ المقتضى لكون سائر الأشياء كالطعام. كحديث زيد بن ثابت وحديث حكيم بن حزام المذكورين فى شرح الحديث السابق. قال الإمام محمد فى الموطأ: بقول ابن عباس نأخذ الأشياء كلها مثل الطعام، لا ينبغى أن يبيع المشترى شيئاً اشتراه حتى يقبضه، وكذلك قول أبى حنيفة. إلا أنه رخص فى الدور والعقار والأرضين التى لا تحول أن تباع قبل أن تقبض، أما نحن فلا نجيز شيئاً من ذلك حتى يقبض.

قلت: ما ذهب إليه الإمام محمد هو الظاهر، لإطلاق حديث زيد بن ثابت وحديث حكيم بن حزام المذكورين.

قال العينى فى البناية: اختلفوا فى هذه المسألة. فقال مالك: يجوز جميع التصرفات. فى غير الطعام قبل القبض. لورود التخصيص فى الأحاديث بالطعام. وقال أحمد: إن كان المبيع مكيلاً، أو موزوناً، أو معدوداً لم يجز بيعه قبل القبض، وفى غيره يجوز. وقال زفر ومحمد والشافعى: لا يجوز بيع شيء قبل القبض، طعاماً كان أو غيره لإطلاق الحديث. فذهب أبو حنيفة وأبيوسف إلى جواز بيع

٢٢٢٨ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع، عن ابن أبي ليلى، عن أبي الزبير، عن جابر؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان. صاع البائع وصاع المشتري.

غير المنقول قبل القبض. لأن النهي معلول بضرر الفساح العقد لخوف الهلاك، وهو في العقار وغيره نادر، وفي المنقولات غير نادر.

قلت: قد عرفت فيما تقدم أن الظاهر قول زفر ومحمد والشافعي ومن تبعهم، والله تعالى أعلم.

والحديث أخرجه أيضا البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في البيوع، وابن حبان (٣٥٤/١١) والبغوي (١٠٧/٨) وعبدالرزاق (٣٨/٨) وابن أبي شيبة (٣٦٨/٦) وابن الجارود (٢٠٧) والبيهقي في الكبرى (٣١٢/٥) وفي الصغير (٢٥٧/٢) وفي المعرفة (٣٤٧/٤) والطحاوي (٢١٨/٢) وأحمد (٢٢١/٢) والحميدي (٢٣٦/١) والطبراني في الكبير (٢٢/١١) والطيالسي (٣٤٠) والشافعي في المسند (١٨٩) والمسند الجامع (٢١٥/٩) من طرق عن طاؤس، عن ابن عباس رضي الله عنه. ولا خلاف في أن الاستيفاء ههنا بمعنى القبض، وقد صرح به في رواية البخاري ومسلم. وإسناده صحيح.

٢٢٢٨ - ((نهى رسول الله ﷺ عن بيع الطعام حتى يجرى فيه الصاعان ... الخ)) أى إذا باع الطعام بالكيل من اشتراه به، فلا يصح له أن يبيع حتى يقبضه، أو لا بالكيل ثم يكيل لمن اشترى منه. فحمل الحديث على ما إذا كان من البيع والشراء بالكيل، لا بالمجازفة. والمقصود أنه كما لا يصح بيعه قبل قبضه بالكيل، كذا لا يصح الاكتفاء في البيع الثاني بالكيل الأول، بل لا بد من كيل آخر عند البيع الثاني. وأما إذا كان أحدهما مجازفة فلا حاجة إلى الكيل أصلا. وقال: بل إذا كان الشراء الأول بالكيل فلا يجوز له أن يبيع حتى يجرى فيه صاع من اشترى منه وصاعه (س).

قال البوصيري: هذا إسناده ضعيف لضعف محمد بن عبدالرحمن بن أبي ليلى أبي عبدالرحمن الأنصاري. رواه عبد بن حميد في مسنده عن عبيد الله بن موسى به. ورواه الدارقطني في سننه من طريق عبيد الله بن موسى عن محمد ابن أبي ليلى به. ورواه البيهقي في سننه الكبرى من طريق الدارقطني بإسناده ومثته. وله شاهد من حديث ابن عباس وابن عمر رواهما الشيخان وغيرهما.

والحديث أخرجه أيضا البيهقي في المعرفة (٣٥٠/٤) وابن أبي شيبة (١٩٧/٧) وابن عدى في الكامل (٨٨٦/٣) والمسند الجامع (١٥٠/٤) عن أبي الزبير عن جابر رضي الله عنه. وإسناده ضعيف

(٢٨) باب بيع المجازفة

٢٢٢٩ - حدثنا سهل بن أبي سهل . ثنا عبدالله بن نمير ، عن عبيدالله ، عن نافع ، عن ابن عمر ؛ قال : كنا نشترى الطعام من الركبان جزافا فهانا رسول الله ﷺ أن نبيعه حتى نقله من مكانه .

لضعف ابن أبي ليلى وعننة أبي الزبير، لكن للحديث شواهد يتحسن بها.

٢٨ - باب بيع المجازفة

٢٢٢٩ - ((جزافا)) بمثلث الحيم، والكسر أفصح وأقيس . هو المجهول القدر مكيلاً كان أو موزوناً . وأصله معرّب من لفظ الفارسية "گراف" ، ومن ثم جعله بعضهم مضموم الحيم، لأن الكاف الفارسية فى أصل الكلمة مضمومة، ولكنهم بعدما عربوه وبنوا منه فعلاً أجروا فيه القياس الصرفى . وهو كسر الحيم، فصار أفصح كما يظهر من تاج العروس للزبيدى .

قال الإمام النووى: هو البيع بلا كيل ولا وزن ولا تقدير . وقال الإمام الشوكانى فى النيل: هو ما لم يعلم قدره على التفصيل . قال النووى: وفى هذا الحديث جواز بيع الصبرة جزافاً . وهو مذهب الشافعى وأصحابه قالوا: ليس بحرام، وهل هو مكروه؟ فيه قولان . أصحهما مكروه كراهة تنزيه . قالوا: والبيع بصبرة الدراهم جزافاً حكمه كذلك . وقال مالك بالفرق بين الجزاف وغيره، فأجاز بيع الجزاف قبل قبضه . وقالوا: إن القبض إنما يكون شرطاً فى المكيل والموزون . دون الجزاف .

واستدل الجمهور بإطلاق حديث الباب وبنص حديث ابن عمر، فإنه صرح فيه بأنهم كانوا يتبايعون جزافاً، ويكفى فى رد هذا المذهب حديث حكيم، فإنه يشمل بعمومه غير الطعام . وحديث زيد بن ثابت فإنه مصرح بالتهى فى السلع، كذا فى السراج الوهاج (٤/٢) .

وقال الإمام الشوكانى فى النيل (١٧٩/٥) أما بعد التصريح بالتهى عن بيع الجزاف قبل قبضه . كما فى حديث ابن عمر فتحتم المصير إلى أن حكم الطعام متحد، من غير فرق بين الجزاف وغيره .

((حتى نقله من مكانه)) ليتم القبض على وجهه . فيه دليل على أنه لا يكفى مجرد القبض، بل لا بد من تحويله إلى المنزل الآخر . وتدل عليه الرواية الأخرى "حتى يحولوه" . وفى رواية "حتى يؤووه إلى رحالهم" . و"كان ابن عمر يحمله إلى أهله" . قال الحفاظ فى الفتح: إنه لا يعتبر الإيواء إلى الرحال . لأن الأمر به خرج معرج الغالب . قال الإمام الشوكانى فى النيل (١٨١/٥) لا يخفى أن هذه

٢٢٣٠ - حدثنا علي بن ميمون الرقي . ثنا عبدالله بن يزيد، عن ابن لهيعة، عن موسى بن وردان، عن سعيد بن المسيب، عن عثمان بن عفان؛ قال: كنت أبيع التمر في السوق . فأقول: كِلت في وسقي هذا كذا . فأدفع أوساق التمر بكيله وآخذ شفي . فدخلني من ذلك شيء . فسألت رسول الله ﷺ فقال: "إذا سَمِيت الكيل فِكَله".

دعوى تحتاج إلى برهان، لأنها مخالفة لما هو الظاهر، ولا عذر لمن قال إنه يحمل المطلق على المقيد، من المصير إلى ما دلت عليه هذه الروايات.

والحديث أخرجه أيضا مالك ومسلم وأبو داود والنسائي في المحتجب في البيوع، وفي الكبرى (٣٨/٤) والبيهقي في الكبرى (٣١٤/٥) وفي المعرفة (٣٥٠/٤) والبعوى (١٠٦/٨) وابن أبي شيبة (٣٩٤/٦) وابن حبان (٣٥٧/١١) وابن الجارود (٢٠٧) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢٠٠/٢) وفي المشكل (٢١٩/٤) وأحمد (١٥/٢) والشافعي (١٥٧/٢) وابن طهمان في مشيخته (١٧٦) وأبو يعلى (١٧٥/١٠) والمسند الجامع (٤٤٢/١٠) عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما . وإسناده صحيح.

٢٢٣٠ - ((فأقول كِلت في وسقي هذا ... الخ)) الوَسْقُ: - بفتح واو، وسكون سين - المقدار معين، ولعل المراد أنه كان يبيع بكيل البائع الأول، ويقول للمشتري: إني كِلتُ، فيه عند الشراء قدر هذا من الكيل . ولا يكيل له، والمشتري يعتمد على قوله، فيأخذه من غير كيل جديد، فأشار له ﷺ في الجواب إلى أنك إذا عقدت البيع على الكيل فِكَله، ولا تعتمد على الكيل الأول (س). ((وآخذ شفي)) الشَّفْ - بفتح الشين وكسره، وشدة الفاء - الزيادة والفضل . أي آخذ فضل المعين وهو المشروط من المشتري من النقد والحبوب . ((فدخلني من ذلك شيء)) أي شك وريبة بعدم حضور المشتري عند الكيل، وهو يفضي إلى الجهالة والنزاع . فلذلك قال ﷺ . ((إذا سَمِيت الكيل فِكَله)) وعند المشتري ثانيا ليزول الشبهة بحرى الصاعين.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف ابن لهيعة، رواه ابن أبي عمر في مسنده عن عبدالله بن يزيد المقرئ . فذكره، ورواه ابن المبارك عن ابن لهيعة به بلفظ "إذا ابتعت فِكَل، وإذا بعْت فِكَل" . هكذا رواه عبد بن حميد عن ابن المبارك به . وله شاهد من حديث ابن عمر رواه مسلم وغيره .

وقال الشيخ الألباني في الإرواء (١٨١/٥): جَزَمَهُ (أي البوصيري) بضعف إسناده، ليس بصواب لما سبقت الإشارة إليه في الحديث المتقدم أن رواية عبدالله بن المبارك وأمثاله من القدماء عن ابن

(٢٩) باب ما يرجى في كيل الطعام من البركة

٢٢٣١ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا إسماعيل بن عياش . ثنا محمد بن عبدالرحمن اليحصبي ، عن عبدالله بن بسر المازني ؛ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : " كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه " .

لهيعة صحيحة ، وإليك بعض النصوص في ذلك . فقال الحافظ عبدالغنى بن سعيد الأزدي : " إذا روى العبادة عن ابن لهيعة فهو صحيح ، ابن المبارك وابن وهب والمقرئ " . وذكر الساجي وغيره مثله . ولذلك فنحن نرى أن الحديث صحيح لا سيما وله طريق أخرى ، تقدم ذكرها .
والحديث أخرجه أيضا البيهقي في الكبرى (٣١٥/٥) والطحاوي (١٧/٤) وأحمد (٦٢/١) والبخاري (٣٧٩) والمسند الجامع (٤٦٢/١٢) عن عثمان بن عفان رضى الله عنه . وإسناده حسن لأن موسى بن وردان صدوق ، حسن الحديث ، لا يرتقى حديثه إلى مراتب الصحة .

٢٩ - باب ما يرجى في كيل الطعام من البركة

٢٢٣١ - ((محمد بن عبدالرحمن)) بن عرق - بكسر المهملة وسكون الراء ، بعدها قاف - أبو الوليد ، الحمصي ، قال الحافظ : صدوق ، من الخامسة .

((كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه)) قال المظهرى : الغرض من كيل الطعام معرفة مقدار ما يبيع الرجل ويشترى . لتلا يكون مجهولا . وكذا إذ لم يكل ما ينفق على العيال ليعرف ما يدخر لتمام السنة . فأمروا بالكيل ليكونوا على علم ويقين ، ومن راعى أمره ﷺ يجد بركة عظيمة في الدنيا ، وأجرا عظيما في الآخرة . وقال المناوى فى الفيض القدير (٦٠/٥) : قوله " يبارك لكم فيه " . أى يحصل فيه الخير والبركة والنمو بنفى الجهالة عنه ، أما فى البيع والشراء فظاهر ، وأما كيل ما يخرج لهياله فلأنه إذا أخرجه جزافا قد ينقص عن كفايتهم فيتضررون ، أو يزيد فلا يعرف ما يدخر لتمام السنة . فأمر بالكيل ليبلغهم المدة التى ادخر لها . قال ابن الجوزى وغيره : هذه البركة يحتمل كونها للتسمية عليه وكونها لما بُورك فى مُد أهل المدينة بدعوته ، ولا ينافيه خبر عائشة أنها كانت تخرج قوتها بغير كيل فبورك لها فيه حتى عملت المدة التى تبلغ إليها عند انقضائها ، لأن ما ههنا فى طعام يشترى ، أو يخرج من مخزنه ، فبركته بكيله لإقامة القسط والعدل . وعائشة قالته اختبارا فدخله النقص ، وقوله " يبارك " بالحزم جوابا للأمر .

٢٢٢٢ - حدثنا عمرو بن عثمان بن سعيد بن كثير بن دينار الحمصي . ثنا بقیة بن الوليد، عن بَحِير بن سعد، عن خالد بن معدان، عن المقدم بن معديكرب، عن أبي أيوب، عن النبي ﷺ قال: "كيلوا طعامكم يبارك لكم فيه".

(٤٠) باب الأسواق ودخولها

٢٢٢٣ - حدثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي . ثنا إسحق بن إبراهيم بن سعيد . حدثني صفوان بن سليم

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح رجاله موثقون. رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده. ثنا الوليد بن شجاع أبوهمام. حدثني بقیة، عن محمد بن عبدالرحمن. فذكره بإسناده ومثته. والحديث أخرجه أيضا عليّ المتقي في الكنز (٤/٤٦) والمسند الجامع (٨/١٩٦) وإسناده حسن. ٢٢٢٢ - قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، لتدليس بقیة بن الوليد، رواه البخاري في صحيحه عن إبراهيم بن موسى، عن الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، عن المقدم بن معديكرب، عن النبي ﷺ. من غير ذكر أبي أيوب. ورواه ابن حبان في صحيحه عن العباس بن أحمد بن سنان عن عمرو ابن عثمان عن الوليد بن مسلم به. من غير ذكر أبي أيوب أيضا، ورواه الإمام أحمد في مسنده عن حيوة بن شريح عن بقیة فذكره. وجعله في مسند أبي أيوب، كما رواه ابن ماجه سواء. ورواه أحمد بن منيع في مسنده ثنا إسماعيل بن عياش عن بَحِير بن سعد عن خالد بن معدان عن المقدم، عن أبي أيوب به.

والحديث أخرجه أيضا البيهقي (٦/٣١) والبخاري (١١/٣٣٤) والطبراني في الكبير (٢٠/٢٧٢) وفي مسند الشاميين (٤٣٣) وأبو نعيم في الحلية (٥/٢١٧) والقضاعي في مسند الشهاب (١/٤٠٥) والمسند الجامع (٥/٢٦٧) بعضهم عن المقدم عن أبي أيوب. وبعضهم عن المقدم بن معديكرب رضى الله عنه. إسناده ضعيف لضعف بقیة، لكنه توبع في روايته، فالحديث صحيح.

٤٠ - باب الأسواق ودخولها

٢٢٢٣ - ((إسحاق بن إبراهيم)) الصوّاف، المدني، مولى مزينة. قال أبو زرعة: منكر الحديث، ليس بقوى. وقال أبو حاتم: لِين الحديث. وقال الحافظ: لين الحديث، من الثامنة.

حدثني محمد وعلي ابنا الحسن بن أبي الحسن البراد؛ أن الزبير بن المنذر بن أبي أسيد الساعدي، حدثهما أن أباه المنذر حدثه عن أبي أسيد؛ أن أبا أسيد حدثه؛ أن رسول الله ﷺ ذهب إلى سوق النبط. فنظر إليه، فقال: "ليس هذا لكم بسوق". ثم ذهب إلى سوق. فنظر إليه فقال: "ليس هذا لكم بسوق". ثم رجع إلى هذا السوق فطاف فيه ثم قال: "هذا سوقكم. فلا ينتقصن ولا يضربن عليه خراج".

((محمد)) بن الحسن بن أبي الحسن، البراد، المدني. قال الحافظ: مستور، من السابعة. ((علي))

بن الحسن بن أبي الحسن، البراد، المدني. قال الحافظ: مقبول، من السابعة.

((أنبئنا)) كذا في نسخة فؤاد عبد الباقي ومحمد مصطفى الأعظمي، وهو غلط. والصحيح "ابنا"

بدل "أنبئنا"، كما في تحفة الأشراف (٣٤٤/٨).

((الزبير بن المنذر بن أبي أسيد، الساعدي)) وقد ينسب إلى جدّه. فقيل: هو الذي مضى، وقيل:

هو آخر، مستور، من السادسة. كذا في التقريب.

((المنذر)) بن أبي أسيد، الساعدي، الأنصاري، ولد في عهد النبي ﷺ فسماه، فعُدّ في الصحابة لذلك.

((أبي أسيد)) اسمه مالك بن ربيعة بن البَدَن، مشهور بكنيته، شهد بدرًا وغيرها. مات سنة (٣٠)

وقيل: بعد ذلك حتى قال المدائني: مات سنة (٦٠) قال: هو آخر من مات من البدرين.

((سوق النِّبِيط)) النِّبِيط: جِيل، بكسر الجيم، أى صنف من الناس ينزلون بالبطائح بين العراقيين

كالنبط والأنباط. والنسبة إليه نَبِطِي محرّكة، ونباطِي مثلثة، كذا في القاموس. فلعل ذلك السوق كان

منسوبا إليهم بوجه ما. وإنما قال ﷺ: "ليس هذا لكم" للخداع فيهم، والله أعلم. كذا في إنجاح

الحاجة. ((فلا ينتقصن)) على بناء المفعول، من الانتقاص. بنون التوكيد. أى لا يبطئن هذا السوق، بل

تدوم لكم. ((ولا يضربن)) على بناء المفعول أيضا. أى لا يضرب على أهلها خراج. بأن يقال: كل من

يبيع ويشترى فيها فعليه كذا. والمراد أنه لا ينبغي للحاكم ذلك.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف رواه إسحاق بن إبراهيم ومحمد وعلي ابني الحسن

وشيخهما الزبير بن أبي أسيد. قال المزي: رواه الحسن بن علي بن أبي الحسن البراد، عن أبيه، عن

الزبير بن أبي أسيد، عن النبي ﷺ مرسلا.

والحديث أخرجه أيضا المزي في التهذيب (٣٢٩/٩) والمسند الجامع (٢٣٣/١٥) وإسناده ضعيف.

٢٢٢٤ - حدثنا إبراهيم بن المستمر العروقي . ثنا أبي . ثنا عُبَيْسُ بن ميمون . ثنا عون العقيلي ، عن أبي عثمان النهدي ، عن سلمان ؛ قال : سمعت رسول الله ﷺ يقول : " من غدا إلى صلاة الصبح ، غدا براية الإيمان . ومن غدا إلى السوق ، غدا براية إبليس . "

٢٢٢٥ - حدثنا بشر بن معاذ الضريير . ثنا حماد بن زيد ، عن عمرو بن دينار مولى آل الزبير ، عن سالم بن عبد الله بن عمر ، عن أبيه ، عن جده ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " من قال

٢٢٢٤ - ((حدثنا أبي)) المستمر ، الناجي ، العروقي ، والد إبراهيم ، بصرى . قال الحافظ : مقبول ، من السابعة . ((عُبَيْسُ بن ميمون)) الخزار ، بصرى ، مَسْنُ . ضعفه أبوزرعة وأبو حاتم والدارقطني . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال أبو داود : ضعيف الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة . وقال ابن مَعِين : كثير الخطأ والوهم ، متروك الحديث . وقال ابن عدى : عامة ما يرويه غير محفوظ . ((عون)) بن أبي شداد ، العقيلي ، بفتح أوله . وقيل : العبدى ، أبو معمر ، البصرى . وثقه ابن مَعِين وأبو داود . وقال الحافظ : مقبول ، من الخامسة .

((من غدا)) أى ذهب فى الغدوة ، ((إلى صلاة الصبح غدا براية الإيمان)) أى بعلمه ولوائه . وألفها منقلبة عن ياء . على ما فى القاموس . ((ومن غدا إلى السوق غدا براية إبليس)) قال الطيبي : تمثيل لبيان حزب الله وحزب الشيطان . فمن أصبح يغدو إلى المسجد كأنه يرفع أعلام الإيمان ويظهر شعائر الإسلام ويتحرى فى توهين أمر المخالفين . وفى ذلك وَرَدَ الحديث ، " فذلکم الرباط " . ومن أصبح يغدو إلى السوق فهو من حزب الشيطان يرفع أعلامه . ويشد من شوكمه ، وينصر حزبه ويتوخى توهين دينه . وفى قوله " غدا " إشارة إلى أن التبكير إلى السوق محظور . وأن من تأخر ورائه بعد أداء وظائفه لطلب الحلال وما يقيم صلبه ويتعفف به عن السؤال ، كان من حزب الله تعالى . وهذا إعلام بإدامته فى الأسواق وجميع أعوانه ، وإذا كانت موطنه ، فينبغى أن لا يدخلها الرجل إلا بقدر الضرورة ، كبيت الخلاء . فحق من ابتلى بدخولها أن يخطر بباله أنه بمحل الشيطان وحزبه ، كذا قال المناوى فى الفيض (١٨٣/٦) .

قال البوصيرى : هذا إسناد فيه عُبَيْسُ بن ميمون ، وهو متفق على تضعيفه .

والحديث أخرجه أيضا المزي فى تهذيب الكمال (٢٧٨/١٩) والمسند الجامع (٦١/٧) وإسناده

ضعيف جدا لأن عبيس متروك الحديث .

٢٢٢٥ - ((من قال)) سِرًا ، أو جهراً ، قيل والأفضل الجهر به ، لأن فيه تذكير الغافلين . حتى يقولوا مثل

حين يدخل السوق: ((لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ. لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ يُحْيِي وَيُمِيتُ، وَهُوَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ. بِيَدِهِ الْخَيْرُ كُلُّهُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)). كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة، وبني له بيتا في الجنة.

قوله. ففيه القول والنفع المعتدى. ولكنه إذا أمن الرياء والسمعة، ((حين يدخل السوق)) قال الطيبي: خصّه بالذكر لأنه مكان الغفلة من ذكر الله والاشتغال بالتجارة، فهو موضع سلطنة الشيطان ومجمع جنوده، فالذاكر هناك يحارب الشيطان ويهزم جنوده، فهو خليق بما ذكر من الثواب. ((بيده الخير)) وكذا الشر، لقوله تعالى: ﴿قُلْ كُلٌّ مِّنْ عِندِ اللَّهِ﴾. (٧٨/٤) فهو من باب الاكتفاء، أو من طريق الأدب، فإن الشر لا ينسب إليه، ((وهو على كل شيء)) مثنىء، ((قدير)) تام القدرة، قال الطيبي: فمن ذكر الله فيه دخل في زمرة من قال تعالى في حقهم "رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله، ((كتب الله له)) أى أثبت له، أو أمر بالكتابة لأجله، ((ألف ألف حسنة)) كناية عن كثرة الثواب، قالوا: وذلك من جهة أنه يدفع عنهم ظلمة الغفلة، وما هم فيه من الزور والأيمان الكاذبة. كما يشاهد في الأسواق. ولما كان في ذلك غلظة وشدة وفيهم كثرة، كان الأجر أيضا كثيرا. قال في اللغات: وهو محصل كلام الطيبي في شرح المشكاة. ((ومحا عنه)) بالمغفرة، أو أمر بالمحو عن صحيفته، ((ألف ألف سيئة)) إن كانت. وإلا تزداد في الحسنة بقدر ذلك. ((وبني له بيتا في الجنة)) أى أمر بينائه. وهذه الجملة وقعت في رواية أخرى للترمذي، مكان قوله "ورفع له ألف ألف درجة".

والحديث أخرجه أيضا الترمذي في الدعوات والدارمي (٢٠٣/٢) والبغوي في شرح السنة (١٣٢/٥) وأحمد (٤٧/١) وعبد بن حميد (٢٨) والبخاري (١٢٥) وأبو نعيم في أخبار أصبهان (١٨٠/٢) والمسند الجامع (٦١٢/١٣) والطيالسي (٤) والطبراني في الدعاء (١١٦٥/٢) عن سالم بن عبد الله بن عمر، عن أبيه، عن جده رضى الله عنه. وإسناده ضعيف والحديث له طرق أخرى يتقوى بها عند الحاكم (٥٣٨/١) وابن السني (١٧٧) وأحمد في الزهد (٢١٤). وقال الشوكاني في تحفة الذاكرين: والحديث أقل أحواله أن يكون حسنا وإن كان في ذكر العدد على هذه الصفة نكارة.

(٤١) باب ما يرجى من البركة في البكور

٢٢٣٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا هشيم، عن يعلى بن عطاء ، عن عمارة بن حديد، عن صخر الغامدي؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "اللهم بارك لأمتي في بكورها".
قال: وكان إذا بعث سرية أو جيشا، بعثهم في أول النهار.
قال: وكان صخر رجلا تاجرا. فكان يبعث تجارته في أول النهار فأثرى وكثر ماله.

٤١ - باب ما يرجى من البركة في البكور

٢٢٣٦ - ((عمارة بن حديد)) البحلي. قال أبو زرعة: لا يعرف. وقال أبو حاتم: مجهول. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: مجهول، من الثالثة.
((صخر)) بن وداعة، بفتح الواو، حجازي، سكن الطائف، صحابي، مُقِلٌّ. قال الأزدي: ما روى عنه إلا عمارة بن حديد.
((اللهم بارك لأمتي في بكورها)) أى أول نهارها. والإضافة لأدنى مناسبة، كذا في المرقاة.
((قال: وكان)) رسول الله ﷺ. ((إذا بعث سرية أو جيشا)) قال في النهاية: السرية طائفة من الجيش، يبلغ أقصاها أربعمائة، تبعث إلى العدو، جمعها السرايا. ((فأثرى)) أى صار ذا ثروة. بسبب مراعاة السنة وإجابة هذا الدعاء منه ﷺ، كذا في اللغات، ((وكثر ماله)) عطف تفسير.
والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الجهاد، والترمذي في البيوع، وابن حبان (٦٢/١١) وابن أبي شيبة (٥١٦/١٢) والبخاري في شرح السنة (١٩/١١) وفي الجعديات (٢٥٥٧) والدارمي (٢١٤/٢) والبيهقي (١٥١/٩) وأحمد (٤١٦/٣) والطبراني في الكبير (٢٨/٨) وفي الأوسط (٤٤٩/٧) وسعيد بن منصور (١٨١/٣) والطيالسي (١٧٥) وعبد بن حميد (٤٣٢) والمسند الجامع (٣٨٧/٧) عن صخر الغامدي رضى الله عنه.

قال الذهبي في تذكرة الحفاظ، بعد ذكر هذا الحديث: صخر لا يعرف إلا في هذا الحديث الواحد، ولا قيل: إنه صحابي، إلا به. ولا نقل ذلك إلا عمارة. وعمارة مجهول. كما قال الرازيان. ولا يفرح بذكر ابن حبان له بين الثقات. فإن قاعدته معروفة من الاحتجاج لمن لا يعرف. تفرد بهذا الحديث عنه يعلى بن عطاء. قال ابن القطان: أما قوله "حسن، فخطأ، انتهى كلام الذهبي.

٢٢٣٧ - حدثنا أبو مروان محمد بن عثمان العثماني. ثنا محمد بن ميمون المدني، عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه، عن الأعرج، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "اللهم بارك لأمتي في بكورها يوم الخميس".

قلت: الأمر كما قال الحافظ الذهبي. قال المنذرى فى الترغيب بعد ذكر هذا الحديث: روه كلهم عن عمارة بن حديد عن صخر، وعمارة بن حديد بحلى. سئل عنه أبو حاتم الرازى؟ فقال: مجهول. وسئل عنه أبو زرعة؟ فقال: لا يعرف. وقال أبو عمر النمرى: صخر بن وداعة الغامدى، وغامد فى الأزد. سكن الطائف، وهو معدود فى أهل الحجاز. روى عنه عمارة بن حديد، وهو مجهول، لم يرو عنه غير يعلى الطائفى، ولا أعرف لصخر غير حديث "بورك لأمتى فى بكورها". وهو لفظ رواه جماعة عن النبى ﷺ، انتهى كلامه. قال المنذرى: وهو كما قال أبو عمر. قد رواه جماعة من الصحابة عن النبى ﷺ. منهم على وابن عباس وابن مسعود وابن عمر وأبو هريرة وأنس ابن مالك وعبد الله بن سلام والنواس بن سمعان وعمران بن حصين وجابر ابن عبد الله. وبعض أسانيد جيد. ونبيط بن شريط. وزاد فى حديثه "يوم خميسها". وبريدة وأوس بن عبد الله وعائشة وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم أجمعين. وفى كثير من أسانيدنا مقال. وبعضها حسن، وقد جمعناها فى جزء، وبسطت الكلام عليها. وروى عن عائشة رضى الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: "باكروا للغد فى طلب الرزق، فإن الغدو بركة ونجاح". رواه البزار والطبرانى فى الأوسط. وروى عن عثمان رضى الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: "نومة الصبحة يمنع الرزق". رواه أحمد والبيهقى وغيرهما. وأوردهما ابن عدى فى الكامل. وهو ظاهر النكارة، وروى عن فاطمة بنت محمد ﷺ ورضى الله عنها. قالت: مر بى رسول الله ﷺ وأنا مضطجعة متصبحة، فحركنى برجله. ثم قال: يا بنية قومى، اشهدى رزق ربك، ولا تكونى من الغافلين، فإن الله يقسيم أرزاق الناس ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس". رواه البيهقى، ورواه أيضا عن على قال: دخل رسول الله ﷺ على فاطمة بعد أن صلى الصبح، وهى نائمة. فذكره بمعناه، وروى ابن ماجه من حديث على قال: نهى رسول الله ﷺ عن النوم قبل طلوع الشمس، انتهى ما فى الترغيب.

٢٢٣٧ - ((محمد بن ميمون)) قال الذهبي فى الميزان: لا يُدرى من ذا. وقال الحافظ: محتمل أن يكون هو محمد بن ميمون الزعفرانى، أبو النصر، الكوفى، المفلوج، صدوق له أوهام، من التاسعة.

٢٢٢٨ - حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب. ثنا إسحق بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين، عن عبدالرحمن بن أبي بكر الجدعاني، عن نافع، عن ابن عمر؛ أن النبي ﷺ قال: "اللهم بارك لأمتي في بكورها".

(٤٢) باب بيع المصراة

٢٢٢٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد. قالوا: ثنا أبو أسامة، عن هشام بن حسان، عن محمد بن سيرين، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ؛ قال: "من ابتاع مصراة،

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف عبدالرحمن. قال الميزي في الأطراف: رواه إبراهيم بن فهد الساجي وعبدالله بن الصقر السكري وغير واحد عن يعقوب بن حميد بن كاسب، عن إسحاق بن جعفر بن محمد، عن محمد بن عبدالرحمن بن أبي بكر المليكي، عن نافع، عن ابن عمر، وهو الصواب. والحديث أخرجه أيضا الميزي في التهذيب (٥٤٤/٢٦) والمسند الجامع (٢٦١/١٧) عن الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وإسناده ضعيف لجهالة محمد بن ميمون المدني وضعف عبدالرحمن بن أبي الزناد.

٢٢٢٨ - ((عبدالرحمن بن أبي بكر الجدعاني)) والصواب محمد بن أبي بكر بن عبدالله بن أبي مليكة، التيمي، المكي، أبوغرازة بكسر المعجمة وتخفيف الراء، الجدعاني، وقيل: إن أباغرازة غير الجدعاني، فأبوغرازة لين الحديث. والجدعاني متروك، وهما من السابعة.

والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الأوسط (١٩٠/٤) وعبد بن حميد (٧٥٧) والمسند الجامع (٤٧٤/١٠) عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنه، وإسناده ضعيف. ولكن الألباني صححه. قلت: لعله بشواهد.

٤٢ - باب بيع المصراة

٢٢٢٩ - ((من ابتاع مصراة)) وفي رواية مسلم "من ابتاع شاة مصراة". والمصراة: اسم مفعول، من التصرية، وهي أن تترك الشاة غير مخلوبة أياما، حتى يجتمع اللبن في ضروعها، فيراها الناظر منتفخة الضرور فيرغب في شرائها. والتصرية في الأصل الحبس، يقال: "صريت الماء"، إذا حبسته، كذا فسره أبو عبيد وأكثر أهل اللغة، كما في فتح الباري. وقيل: هو من الصر. بمعنى الشر. قال الأزهري:

فهو بالخيار ثلاثة أيام. فإن ردها، رد معها صاعا من تمر،

جائز أن يكون سميت مصراة من صر أخلافها (ضروعها) كما ذكر، إلا أنهم لما اجتمع لهم فى الكلمة ثلاث راء ات، قلبت إحداها ياء . كما قالوا: "تظنيت" فى تظننت، من الظن. فقلبوا إحدى النونات ياء ، فكذلك ههنا كان فى الأصل "شاة مصررة" فقلبوا الراء الآخرة ياء ، حتى صار مصراة. راجع جامع الأصول لابن الأثير (١/٥٠٠-٥٠١).

((فهو بالخيار ثلاثة أيام)) فيه دليل على امتداد الخيار هذا المقدار. فتقيد بهذه الرواية الروايات القاضية بأن الخيار بعد الحلب على الفور. وإلى هذا ذهب الشافعى. وذهب بعض الشافعية إلى أن الخيار على الفور. وحملوا رواية الثلاث على ما إذا لم يعلم أنها مصراة. قبل الثلاث. قالوا: وإنما وقع التنصيص عليها، لأن الغالب أنه لا يعلم بالتصرية فيما دونها، كذا فى النيل (٥/٢٤٢). ((فإن ردها، رد معها صاعا من تمر)) عوضا عن لبنها، لأن بعض اللبن حدث فى ملك المشتري، وبعضه كان مبيعا، فلعدم تمييزه امتنع رده ورد قيمته. فأوجب الشارع صاعا، قطعاً للخصومة من غير نظر إلى قلة اللبن وكثرته، كذا فى المرقاة.

قال الحافظ فى الفتح: قد أخذ بظاهر هذا الحديث جمهور أهل العلم. وأفتى به ابن مسعود وأبو هريرة. ولا مخالف لهم من الصحابة، وقال به من التابعين ومن بعدهم من لا يحصى عدده، ولم يفرقوا بين أن يكون اللبن الذى احتلب قليلا، أو كثيرا. ولا بين أن يكون التمر قوت تلك البلد، أم لا. وخالف فى أصل المسألة أكثر الحنفية، وفى فروعها أكثرون. وأما الحنفية فقالوا: لا يرد بعيب التصرية، ولا يجب رد صاع من التمر، وخالفهم زفر فقال بقول الجمهور. إلا أنه قال: يتخير بين صاع تمر، أو نصف صاع بر. وكذا قال ابن أبى ليلى وأبو يوسف فى رواية، إلا أنهما قالا: لا يتعين صاع التمر بل قيمته، واعتذر الحنفية عن الأخذ بحديث المصراة بأعداد، بسطها صاحب فتح البارى (٤/٣٦٤) والنيل (٥/٢٤٤). وسنشير إلى ما ذكرهما باختصار، ونزيد عليهما ما لا يخلو عن فائدة. العذر الأول: الطعن فى الحديث بكون راويه أبى هريرة، قالوا: ولم يكن كابن مسعود وغيره من فقهاء الصحابة، فلا يؤخذ بما يرويه إذا كان مخالفا للقياس الحلى". وهو كلام أذى قائله به نفسه. وفى حكايته غنى عن تكلف الرد عليه. وقد ترك أبو حنيفة القياس الحلى لرواية أبى هريرة وأمثاله. كما فى الوضوء بنبذ التمر، ومن القهقهة فى الصلاة وغير ذلك. وأظن أن لهذه النكتة أورد البخارى حديث

ابن مسعود عقب حديث أبي هريرة، إشارة منه إلى أن ابن مسعود قد أفتى بوفق حديث أبي هريرة. فلو لا أن خبر أبي هريرة في ذلك ثابت لما خالف ابن مسعود القياس الحلي في ذلك.

ثم إن أبا هريرة رضى الله عنه كان من أحفظ الصحابة وأكثرهم حديثا عن رسول الله ﷺ إن لم يكن أحفظهم على الإطلاق وأوسعهم رواية لاختصاصه بدعاء رسول الله ﷺ له بالحفظ. كما ثبت في الصحيحين وغيرهما في قصة بسطه لردائه بين يدي رسول الله ﷺ. ومن كان بهذه المنزلة لا ينكر عليه تفرده بشيء من الأحكام الشرعية. وقد اعتذر رضى الله عنه من تفرده بكثير مما لا يشاركه فيه غيره، بما ثبت عنه في الصحيح من قوله "إن أصحابي من المهاجرين كان يغفلهم الصفق بالأسواق". وأيضا لو سلم ما ادعوه من أنه ليس كغيره في الفقه لم يكن قادحا في الذي يتفرد به، لأن كثيرا من الشريعة بل أكثرها وارد من غير طريق المشهور بالفقه من الصحابة. فطرح حديث أبي هريرة يستلزم طرح شطر الدين، على أن أبا هريرة لم يتفرد برواية هذا الحكم عن رسول الله ﷺ، بل رواه معه ابن عمر. كما أخرج ذلك من حديثه أبو داود والطبراني وأنس. كما أخرج ذلك من حديثه أبو يعلى وعمرو بن عوف المزني. كما أخرج ذلك عنه البيهقي، ورجال من الصحابة لم يسم. كما أخرجه أحمد بإسناد صحيح.

قال ابن عبد البر: ونعم ما قال: إن هذا الحديث مجمع على صحته وثبوته من جهة النقل. واعتل من لم يأخذ به بأشياء لا حقيقة لها.

وقال صاحب العرف الشذى (٣٩٤): أما ما ذكر صاحب المنار وغيره من حديث المصراة يرويه أبو هريرة وهو غير فقيه، والرواية التي ليس بفقيه غير معتبر، إذا كانت خلاف القياس، والقياس يقتضى بالفرق بين اللين القليل والكثير. ولبن الناقة أو الشاة أو البقرة وغيرها من الأقسية. فأقول: إن مثل هذا قابل الإسقاط من الكتب، فإنه لا يقول به عامل، وأيضا هذه الضابطة لم ترد عن أبي حنيفة أو أبي يوسف ومحمد، ولكنها منسوبة إلى عيسى بن أبان، انتهى.

قلت: وكذلك كثير من الضوابط والمسائل المذكورة في كتب الحنفية المنسوبة إلى الإمام أبي حنيفة قابلة للإسقاط من الكتب الحنفية فإنها لم ترد عنه رحمه الله، بل منسوبة إليه بلا دليل. وشأنه أعلى وأجل أن يقول بها.

العدر الثاني: من أعذار الحنفية: الاضطراب فى متن الحديث، قالوا لذكر التمر فيه تارة، والقمح أخرى، واللبن أخرى، واعتبار الصاع تارة، والمثل والمثلين أخرى.

وأجيب بأن الطرق الصحيحة لا اختلاف فيها، والضعيف لا يعلى به الصحيح.

العدر الثالث: أنه معارض لعموم قوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ﴾.

وأجيب بأنه من ضمان المتعلقات، لا العقوبات، ولو سلم دخوله تحت العموم، فالصاع مثل، لأنه عوض المتلف، وجعله مخصوصاً بالتمر دفعاً للشجار. ولو سلم عدم صدق المثل عليه فعموم الآية مخصوص بهذا الحديث. أما على مذهب الجمهور فظاهر، وأما على مذهب غيرهم، فلأنه مشهور، وهو صالح لتخصيص العمومات القرآنية.

العدر الرابع: أن الحديث منسوخ.

وأجيب بأن النسخ لا يثبت بمجرد الاحتمال، ولا دلالة على النسخ مع مدعيه. كذا فى فتح البارى. وقد بسط الحافظ فيه الكلام فى هذا المقام بسطاً حسناً وأجاد.

العدر الخامس: أن الخبر من الأحاد، وهى لا تفيد إلا الظن، وهو لا يعمل به إذا خالف قياس الأصول، وقد تقرر أن المثلى يضمن بمثله، والقيمى بقيمته، من أحد النقدين، فكيف يضمن بالتمر على الخصوص؟

وأجيب بأن التوقف فى خبر الواحد إنما هو إذا كان مخالفاً للأصول، لا لقياس الأصول، والأصول: الكتاب والسنة والإجماع والقياس. والأولان هما الأصل. والآخران مردودان إليهما. فكيف يرد الأصل بالفرع؟ ولو سلم أن الأحادى يتوقف فيه على الوجه الذى زعموا، فلا أقل لهذا الحديث الصحيح من صلاحية تخصيص ذلك القياس المدعى. وقد ذكر الإمام الشوكانى القواعد الأخرى التى جعلوا هذا الحديث مخالفاً لها، مع الرد عليها، وقال فى آخره: ولو سلم أنها قد قامت عليها الأدلة، لم يقصر الحديث عن الصلاحية لتخصيصها، فيا لله العجب من قوم يبالغون فى المحاماة عن مذاهب أسلافهم، وإثارها على السنة المطهرة الصريحة الصحيحة إلى هذا الحد الذى يسر به إبليس وينفق فى حصول مثل هذه القضية التى قلّ طمعه فى مثلها. لا سيما من علماء الإسلام النفس والنفس. وهكذا فتكن ثمرات التمهذبات وتقليدات الرجال فى مسائل الحرام والحلال.

وقال الحافظ ابن القيم فى أعلام الموقعين (٣١١/٢): المثال العشرون: رد المحكم الصحيح الصريح فى مسألة المصرة بالمتشابه من القياس، وزعمهم أن هذا يخالف الأصول فلا يقبل. فىقال: الأصول كتاب الله وسنة رسوله وإجماع أمته. والقياس الصحيح الموافق للكتاب والسنة. فالحديث الصحيح أصل بنفسه. فكيف فىقال: الأصل يخالف نفسه، هذا من أبطل الباطل. والأصول فى الحقيقة اثنان. لا ثالث لهما. كلام الله وكلام رسوله. وما عداهما فرود إليهما. فالسنة أصل قائم بنفسه. والقياس فرع، فكيف يرد الأصل بالفرع؟ وقد تقدم بيان موافقة حديث المصرة للقياس وإبطال قول من زعم أنه خلاف القياس. وبالله العجب كيف وافق الوضوء بالنبيذ المشتد، للأصول حتى قبل، وخالف خبر المصرة للأصول حتى رد.

قلت: قد أطال الحافظ ابن القيم فى هذا الكتاب فى إبطال قول من زعم أنه خلاف القياس فعليك أن ترجع إليه.

العذر السادس: أن الحديث محمول على صورة مخصوصة، وهى ما إذا اشترى شاة بشرط أنها تحلب. مثلاً خمسة أرطال، وشرط فيها الخيار، فالشرط فاسد، فإن اتفقا على إسقاطه فى مدة الخيار، صح العقد. وإن لم يتفقا بطل، ووجب رد الصاع من التمر، لأنه كان قيمة اللبن يومئذ. وأجيب بأن الحديث معلق بالتصرية، وما ذكره يقتضى تعليقه بفساد الشرط. سواء وجدت تصرية أملاً، فهو تأويل متعسف، وأيضاً لو سلم أن ما ذكره من جملة صور الحديث، فالقصر على صورة معينة. هى فرد من أفراد الدليل. لأبداً من إقامة دليل عليه.

تنبيه: قال صاحب العرف الشدى: أول من أجاب الطحاوى، فعارض الحديث وأتى بحديث الخراج بالضمان، وسنده قوى. أقول: إن هذا الجواب ليس بذاك القوى". انتهى كلام صاحب العرف الشدى. بلفظه، ثم بسط فى تضعيف جواب الطحاوى هذا وتوهمه.

قلت: لا شك فى أن جواب الطحاوى هذا ضعيف وواه. وقد زعم الطحاوى أن حديث "الخراج بالضمان" ناسخ لحديث المصرة، وهذا زعم فاسد. قال الحافظ فى الفتح: وقيل إن ناسخه حديث "الخراج بالضمان"، وهو حديث أخرجه أصحاب السنن عن عائشة. ووجه الدلالة أن اللبن فُضلة من فضلات الشاة، ولو هلكت لكان من ضمان المشتري. فكذلك فضلاتها تكون له. فكيف

لا سمراء . يعني الحنطة .

يغرم بدلها للبائع . حكاة الطحاوى أيضا . وتعقب بأن حديث المصرة أصلح منه باتفاق . فكيف يقدم المرجوح على الراجح ، ودعوى كونه بعده . لا دليل عليها . وعلى التنزل فالمشترى لم يؤمر بغرامة ما حدث فى ملكه ، بل بغرامة اللبن الذى ورد عليه العقد ، ولم يدخل فى العقد . فليس بين الحديثين على هذا تعارض ، انتهى . وقال قبل هذا ما لفظه ومنهم من قال : هو منسوخ .

وتعقب بأن النسخ لا يثبت الاحتمال . ولا دلالة على النسخ مع مدعيه ، لأنهم اختلفوا فى الناسخ . ثم ذكر الحافظ الأحاديث التى زعموا أنها ناسخة . وأجاب عنها جوابا شافيا ، كذا فى تحفة الأحوذى (٢/٢٤٥) .

((لا سمراء ، يعني الحنطة)) قال الحافظ فى الفتح (٤/٣٦٤) : تحمل الرواية التى فيها الطعام على التمر ، وقد روى الطحاوى من طريق أيوب عن ابن سيرين ، أن المراد بالسمراء الحنطة الشامية ، وروى ابن أبى شيبة وأبو عوانة من طريق هشام بن حسان ، عن ابن سيرين " لا سمراء ، يعني الحنطة " . وروى ابن المنذر من طريق ابن عون ، عن ابن سيرين أنه سمع أبا هريرة يقول : لا سمراء تمر ليس ببر . فهذه الروايات تبين أن المراد بالطعام التمر . ولما كان المتبادر إلى الذهن أن المراد بالطعام القمح ، نفاه بقوله : لا سمراء .

وقال السندى : أخذ بظاهر هذا الحديث غالب أهل العلم . قال ابن عبد البر : إن لبن التصرية اختلط باللبن الطارئ فى ملك المشتري ، فلم يتهيأ تقويم مال البائع منه ، لأن ما لا يعرف ، غير ممكن تقويمه . فكلم النبي ﷺ بصاع من تمر ، قطعاً للنزاع . والحاصل أن الطعام بدل اللبن الموجود فى الضرع حال البيع . وأما الحادث بعد ذلك ، فقد حدث على ملك المشتري . لأنه فى ضمانه . وقد أخذ الجمهور بالحديث . من لا يأخذ به يعتذر منه بأن المعلوم من قواعد الدين هو الضمان بالقيمة ، أو المثل أو الثمن . وهذا الضمان ليس شيئا من ذلك ، فلا يثبت به حديث الآحاد على خلاف ذلك المعلوم قطعاً ، وقالوا : الحديث من رواه أبو هريرة وهو غير فقيه . وأجاب الجمهور بأن له نظائر كالدية ، فإنها مائة بعير . ولا يختلف باختلاف حال القتل . والغرة فى الحناية على الحنين . وكل ذلك . وأما الحديث فقد جاء ت رواية ابن عمر . ورواه أبو داود بوجه . والطبرانى بآخر من رواية أنس أخرجه أبو يعلى .. ومن رواية عمرو بن عوف أخرجه البيهقى فى الخلافيات . وقد رواه ابن

٢٢٤٠ - حدثنا محمد بن عبد الملك بن أبي الشوارب . ثنا عبد الواحد بن زياد . ثنا صدقة بن سعيد الحنفي . ثنا جُمَيْع بن عُمَيْر التيمي . ثنا عبد الله بن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "يا أيها الناس! من باع مُحَفَلَةً فهو بالخيار ثلاثة أيام . فإن ردها، رد معها مثلي لبنيها (أو قال) مثل لبنيها قمحا".

مسعود موقوفا كما في صحيح البخارى. والموقوف له حكم الرفع، لتصريحهم أنه مخالف للأقسية، والموقوف المخالف مرفوع حكما، وابن مسعود من أجلاء الفقهاء بالاتفاق، وقولهم: أبو هريرة غير فقيه". ضعيف أيضا، فقد ذكره في الإصابة من فقهاء الصحابة، وذكر أنه كان يفتى. ومن يتبع كتب الحديث يجده حقا بلا ريب.

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخارى ومسلم وأبوداود والترمذى والنسائى فى البيوع، والبيهقى فى الكبرى (٢٧٣/٥) والدارمى (٣٢٦/٢) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (١٨/٤) وأحمد (٢٤٨/٢) والحميدى (٤٤٦/٢) والمسند الجامع (٢٨١/١٧) من طرق، عن أبى هريرة رضى الله عنه وإسناده صحيح كما قال الترمذى.

٢٢٤٠ - ((من باع محفلة)) - بضم الميم وفتح الحاء المهملة والفاء المشددة - من التحفيل وهو التجميع. قال الخطابى: "المحفلة" هى المصرة، وسميت محفلة لحفول اللبن واجتماعه فى ضرعها، وباع بمعنى اشترى. ((مثلى لبنيها أو قال مثل لبنيها)) شك من الراوى أى قال "مثلى لبنيها أو قال مثل لبنيها". لعل هذا كان فى أول الأمر ثم جاء التحديد قطعاً للنزاع ولذلك ما أخذ الناس بالحديث. ((قمحا)) - بفتح فسكون - أى حنطة، فإن قلت: كيف التوفيق بين هذا الحديث وبين الحديث الأول. قلت: أجاب الحافظ بأن إسناده هذا الحديث ضعيف. قال: قال ابن قدامة: إنه متروك الظاهر بالاتفاق. وقال الخطابى: ليس إسناده بذلك، والأمر كما قال رضى الله عنه. فإن جُمَيْع بن عُمَيْر، قال ابن عمر: "هو من أكذب الناس". وقال ابن حبان: كان رافضياً، يضع الحديث.

والحديث أخرجه أيضا أبوداود فى الإجارة والبيهقى فى الكبرى (٣١٩/٥) وفى المعرفة (٣٥٥/٤) والمسند الجامع (٤٥٦/١٠) عن جُمَيْع بن عُمَيْر، عن ابن عمر رضى الله عنه. قال الحافظ فى الفتح: وفى إسناده ضعف.

٢٢٤١ - حدثنا محمد بن إسماعيل . ثنا وكيع . ثنا المسعودي ، عن جابر ، عن أبي الضحى ، عن مسروق ، عن عبد الله بن مسعود ؛ أنه قال : أشهد على الصادق المصدوق أبي القاسم عليه السلام أنه حدثنا ، قال : "بيع الْمُحَفَّلَاتِ خِلَابَةً . ولا تحل الخِلاَبَةُ لمسلم ."

(٤٣) باب الخراج بالضمان

٢٢٤٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد . قالا : ثنا وكيع ، عن ابن أبي ذئب ، عن مخلد بن خفاف بن إيماء بن رخصة الغفاري ، عن عروة بن الزبير ، عن عائشة ؛ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى أن خراج العبد بضمانه .

٢٢٤١ - ((بيع المحفلات)) أى المجموعات اللبن فى ضروعها لإيهام كثرة لبنها ((خِلاَبَةُ)) بالكسر ، فسره المصنف بالخديعة ، ((ولا تحل الخِلاَبَةُ لمسلم)) يعنى لا يحل أن يفعلها مع غيره ويثبت للمشتري الخيار .

قال البوصيرى : هذا إسناد فيه جابر الجعفى وقد اتهموه . رواه البيهقى فى الكبرى من طريق أبي داود الطيالسى ، عن المسعودى به مرفوعاً ، ورواه عن طريق الأسود عن ابن مسعود موقوفاً ورواه أبو داود الطيالسى كما رواه ابن ماجه عن المسعودى بإسناده ورواه أبو بكر بن أبى شيبة عن وكيع ، فذكر بإسناده ومنتنه سواء .

والحديث أخرجه أيضا البيهقى فى الكبرى (٣١٧/٥) وابن أبى شيبة (٢١٦/٦) وأحمد (٤٣٣/١) والطيالسى (٢٨) والمسند الجامع (٩/١٢) عن مسروق ، عن ابن مسعود رضى الله عنه ، بعضهم مرفوعاً وبعضهم موقوفاً . قال الحافظ فى الفتح : إسناد ابن أبى شيبة صحيح . قلت : لكن إسناد ابن ماجه ضعيف لضعف جابر الجعفى فهو متهم .

٤٣ - باب الخراج بالضمان

٢٢٤٢ - ((مخلد بن خفاف بن إيماء بن رخصة الغفاري)) قال البخارى : فيه نظر . وذكره ابن حبان فى الثقات . وقال الحافظ : مقبول ، من الثالثة .

((قضى أن خراج العبد بضمانه)) هو ما يحصل ويخرج من غلة العبد المشتري ، وذلك بأن اشترى عبداً ثم استغله زماناً ثم اطلع منه على عيب ، فله رده واسترداد ثمنه ، ويكون للمشتري ما

استغله. لأن المبيع لو تلف في يده لكان في ضمانه ولم يكن له على البائع شيء. وقوله بضمانه أى مستحق بضمانه أى ضمان الأصل سبب ليملك الخراج (س).

قال الطيبي: الباء فى "بضمانه" متعلقة بمحذوف، تقديره الخراج مستحق بالضمان أى بسببه. وقيل: الباء للمقابلة والمضاف محذوف. أى منافع المبيع بعد القبض تبقى للمشتري فى مقابلة الضمان اللازم عليه بتلف المبيع ونفقتة. ومؤنته ومنه قوله من عليه غرمه فعليه غنمه. والمراد بالخراج ما يحصل من غلة العين المبتاعة عبداً كان أو أمة أو ملكاً وذلك أن يشتريه فيستغله زماناً ثم يعثر منه على عيب قديم لم يُطْلَعُ عليه البائع عليه أو لم يعرفه. فله رد العين المعينة وأخذ الثمن ويكون للمشتري ما استغله لأن المبيع لو تلف فى يده لكان من ضمانه ولم يكن على البائع شيء.

وقال البغوى فى شرح السنة (١٦٤/٨): قال الشافعى فيما يحدث فى يد المشتري من نتاج الدابة وولد الأمة ولبن الماشية وصوفها وثمر الشجرة المشتراة، أن الكل يبقى للمشتري وله رد الأصل بالعيب. وذهب أصحاب أبى حنيفة إلى أن حدوث الولد والثمر فى يد المشتري يمنع رد الأصل بالعيب. بل يرجع بالأرض. وقال مالك: يرد الولد مع الأصل ولا يرد الصوف ولو اشترى جارية فوطئت فى يد المشتري بالشبهة أو وطئها المشتري، ثم وجد بها عيباً، فإن كانت ثيباً ردها والمهر للمشتري ولا شيء عليه، إن كان هو الواطئ. وإن كانت بكرًا فانتفت، فلا رد له، لأن زوال البكارة نقص حدث فى يده، بل يسترد من الثمن بقدر ما نقص العيب من قيمتها وهو قول مالك والشافعى.

وقال الأمير اليمانى فى السبل (٣٠/٣). الخراج هو الغلة والكراء ومعناه أن المبيع إذا كان له دخل وغلة فإن ذلك الرقبة الذى هو ضامن لها يملك خراجها لضمان أصلها فإذا ابتاع رجل أرضاً فاستعملها أو ماشية فتتجها أو دابة فركبها أو عبداً فاستخدمه، ثم وجد به عيباً فله أن يرد الرقبة ولا شيء عليه فيما انتفع به لأنها لو تلفت ما بين مدة الفسخ والعقد لكانت فى ضمان المشتري، فوجب أن يكون الخراج له.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود فى الإجارة والترمذى والنسائى فى المجتبى وفى الكبرى فى البيوع، والدارقطنى (٥٣/٣) وابن حبان (٢٩٨/١١) والبيهقى فى الكبرى (٣٢١/٥) وفى المعرفة (٣٥٨/٤) وفى الصغير (٢٦١/٢) وابن الجارود (٢١٢) والحاكم (١٥/٢) وعبدالرزاق (١٧٧/٨).

٢٢٤٣ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا مسلم بن خالد الزنجي . ثنا هشام ابن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة ؛ أن رجلا اشترى عبدا فاستغله . ثم وجد به عيبا فرده . فقال : يا رسول الله ! إنه قد استغل غلامي . فقال رسول الله ﷺ : "الخراج بالضمنان" .

(٤٤) باب عهدة الرقيق

٢٢٤٤ - حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير . ثنا عبدة بن سليمان ، عن سعيد ، عن قتادة ، عن الحسن إن شاء الله ، عن سمرة بن جندب ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : "عهدة الرقيق ثلاثة أيام" .

والبغوي في شرح السنة (١٦٣/٨) والطحاوي في شرح معاني الآثار (٢١/٤) وأحمد (٤٩/٦) وابن الجعد (٢٩١٢) والشافعي (١٤٣/٢) وأبو يعلى (٣٠/٨) والمسند الجامع (٢٣/٢٠) من طريق ابن أبي ذئب عن مخلد ، عن عروة ، عن عائشة رضی الله عنها به . قال الترمذي : حديث حسن صحيح غريب . قلت : رجاله كلهم ثقات غير مخلد هذا ، وقد تويع في هذا الحديث .

٢٢٤٣ - ((فرده)) على البائع ، ((فقال)) الرجل البائع ، ((قد استغل غلامي)) أي أخذ منه غلته .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الإجارة والترمذي في البيوع وابن حبان (٢٩٨/١١) وابن الجارود (٢١٢) والحاكم (١٤/٢) والدارقطني (٥٣/٣) والبغوي (١٦٣/٨) والشافعي (٧٤/٢) والبيهقي في الكبرى (٣٢١/٥) وفي المعرفة (٣٥٨/٤) والطحاوي (٢١/٤) وأحمد (٨٠/٦) وأبو يعلى (٨٣/٨) والعقيلي في الضعفاء (٢٣١/٤) . عن هشام بن عروة ، عن أبيه ، عن عائشة رضی الله عنها . وفيه مسلم بن خالد وثقه ابن معين وضعفه كثيرون وهو لم ينفرد به ، فقد تابعه عليه غيره .

٤٤ - باب عهدة الرقيق

٢٢٤٤ - ((عهدة الرقيق ثلاثة أيام)) هذا قول أهل المدينة كابن المسيب والزهري ، وبه أخذ مالك وضعف أحمد بن حنبل الحديث ، وقال لا يثبت في العهدة حديث ، ولم يسمع الحسن من عقبة شيئا . والحديث مشكوك فيه . فمرة قال عن سمرة ، ومرة قال عن عقبة .

قال الخطابي في معالم السنن (١٢٥/٣) معناه أن يشتري العبد أو الحارية ولا يشترط البائع البراءة من العيب ، فما أصاب المشتري به من عيب في الأيام الثلاثة فهو من مال البائع ويرد بلا بينة . فإن وجد به عيبا بعد الثلاث لم يرد إلا بينة . وهذا فسر قتادة فيما ذكره أبو داود عنه . قال الخطابي : وإلى هذا

٢٢٤٥ - حدثنا عمرو بن رافع. ثنا هشيم، عن يونس بن عبيد، عن الحسن، عن عقبة بن عامر؛ أن رسول الله ﷺ قال: "لا عهدة بعد أربع".

ذهب مالك بن أنس وقال هذا إذا لم يشترط البائع البراءة من العيب. قال: وعهدة السنة من الجنون والحزام والبرص، فإذا مضت السنة فقد برء البائع من العهدة كلها. قال: ولا عهدة إلا في الرقيق خاصة، وهذا قول أهل المدينة كابن المسيب والزهرى، أعنى عهدة السنة في كل داء عضال. وكان الشافعى لا يعتبر الثلاث والسنة في شيء منهما وينظر إلى العيب فإن كان مما يحدث مثله في مثل المدة التي اشتراه فيها إلى وقت الخصومة فالقول قول البائع مع يمينه، وإن كان لا يمكن حدوثه في تلك المدة التي اشتراه فيها إلى وقت الخصومة رده على البائع.

وقال المنذرى في الترغيب: الحسن لم يصح له السماع من عقبة بن عامر ذكر ذلك ابن المدينى وأبو حاتم الرازى فهو منقطع وقد وقع فيه أيضا الاضطراب وأخرجه الإمام أحمد فى مسنده وفيه عهدة الرقيق أربع ليال وأخرجه ابن ماجه وفيه لا عهدة بعد أربع. وقيل: فيه أيضا عن سمرة أو عقبة على الشك، فوقع الاضطراب فى متنه وإسناده وقال البيهقى وقيل عنه عن سمرة وليس بمحفوظ وقال أبو بكر الأثرم سألت أبا عبدالله يعنى أحمد بن حنبل عن العهدة. قلت: إلى أى شىء تذهب فيها؟ فقال: ليس فى العهدة حديث يثبت هو ذاك الحديث، حديث الحسن وسعيد. يعنى ابن أبى عروبة أيضا يشك فيه يقول عن سمرة أو عقبة، انتهى.

قال البوصيرى: هذا إسناد رجاله ثقات وسعيد هذا هو ابن أبى عروبة اختلط بآخره وعبد بن سليمان روى عنه قبل الاختلاط وسماع الحسن من سمرة مختلف فيه. رواه أبو داود الطيالسى فى مسنده عن هشام، عن قتادة به بلفظ عهدة الرقيق أربعة أيام. ورواه أبو بكر بن أبى شيبة فى مسنده عن عبد بن سليمان ومحمد بن بشر، عن سعيد به، كمثلى رواية ابن ماجه ورواه أبو يعلى الموصلى، ثنا محمد بن نمير بن عبدالله، فذكره.

قلت: قد سبق بيان اختلاف سماع الحسن، عن سمرة برقم ٨٤٥.

والحديث أخرجه أيضا الطبرانى فى الكبير (٢٥٤/٧) والمسند الجامع (١٨٦/٧) عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب رضى الله عنه.

٢٢٤٥ - تقدم شرحه فى الحديث السابق.

(٤٥) باب من باع عيباً فليبينه

٢٢٤٦ - حدثنا محمد بن بشار. ثنا وهب بن جرير. ثنا أبي سمعت يحيى ابن أيوب يحدث، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عبدالرحمن بن شماسه، عن عقبة بن عامر؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "المسلم أخو المسلم. ولا يحل لمسلم باع من أخيه بيعاً، فيه عيب، إلا بينه له".

قال البوصيري: رواه أبو داود في سننه من طريق قتادة، عن الحسن به بلفظ: "وعهدة الرقيق ثلاثة أيام" ورواه أبو يعلى الموصلى في مسنده ثنا زهير، ثنا هشيم، ثنا يونس بن عبيد فذكره كما رواه ابن ماجه ثم رواه من طريق قتادة به بلفظ "عهدة الرقيق أربع ليالى" قال قتادة: وأهل المدينة يقولون: "ثلاث ليال".

والحديث أخرجه أيضا البيهقى فى الكبرى (٣٢٣/٥) والبغوى (١٤٩/٨) والدارمى (١٦٦/٢) وابن أبى شيبه (٢٢٧/١٤) والحاكم (٢١/٦) وأحمد (١٥٢/٤) والمسند الجامع (٣٢/١٣) عن الحسن، عن عقبة بن عامر رضى الله عنه. إسناده ضعيف، لانقطاعه، فإن الحسن البصرى لم يلق عقبة بن عامر. قال: أبو حاتم: ليس هذا الحديث صحيح، وهو عندى مرسل.

٤٥ - باب من باع عيباً فليبينه

٢٢٤٦ - ((عبدالرحمن بن شماسه)) - بكسر المعجمة وتخفيف الميم بعدها مهملة - المهرى، المصرى. قال العجلي: تابعى، ثقة. وقال ابن سعد: كان صالح الحديث. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((المسلم)) حرا كان أو غلاماً، فتاً بالغاً كان أو صبياً، ((أخو المسلم)) أى يجمعهما دين واحد، ((إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ)) فهم كالأخوة الحقيقية وهى أن يجمع الشخصين ولادة من صلب أو رحم أو منهما بل الأخوة الدينية أعظم من الحقيقية لأن ثمرة هذه دنيوية وتلك أخروية. ((بيعا فيه عيب)) أى مبيعا فيه عيب، ((إلا بينه له)) استثناء من أعم الأحوال.

والحديث فيه الدليل على التحريم أن يكتم ويستر الرجل ما بسلخته من أشياء تعييبها بحيث لو علم بها المشتري ترك السلعة.

قال البوصيرى فى الزوائد: رواه مسلم فى صحيحه من طريق الليث عن يزيد بن حبيب به دون

٢٢٤٧ - حدثنا عبد الوهاب بن الضحاك . ثنا بقية بن الوليد، عن معاوية ابن يحيى، عن مكحول وسليمان بن موسى، عن وائلة بن الأسقع؛ قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "من باع عيابه لم يبينه، لم يزل في مقت الله، ولم تنزل الملائكة تلعه".

(٤٦) باب النهي عن التفريق بين السبى

٢٢٤٨ - حدثنا علي بن محمد ومحمد بن إسماعيل . قالوا: ثنا وكيع . ثنا سفیان، عن جابر، عن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن عبد الله بن مسعود؛ قال: كان النبي ﷺ إذا أتى بالسبي.....

قوله: "ولا يحل لمسلم" إلى آخره ورواه الحاكم في المستدرک من طريق يحيى بن أيوب عن يزيد كما رواه ابن ماجه ورواه البيهقي في الكبرى عن الحاكم بإسناده ومثله ورواه أحمد في مسنده والطبرانی في معجمه الكبير.

والحديث أخرجه أيضا البيهقي (٣٢٠/٥) والحاكم (٨/٢) وأحمد (١٥٨/٤) والطبرانی في الكبير (٣١٦/١٧) عن عبد الرحمن بن شماسه، عن عقبه بن عامر رضی الله عنه. قال الحافظ: إسناده حسن وصححه الحاكم وأقره الذهبي.

٢٢٤٧ - ((من باع عيابه)) أى معيابه، قد تقرر أن المصدر إذا وضع موضع الفاعل أو المفعول كان للمبالغة نحو رجل عدل. أى هو مجسم من العدل، جعل المعيب نفس العيب دلالة على شناعة هذا البيع. وأنه عين العيب ولذلك لم يكن من شيم المسلمين على ما قال ﷺ: "من غش فليس منى". ((لم يبينه)) أى لم يبين البائع للمشتري ما فيه من العيوب، ((لم يزل في مقت الله)) أى غضب من الله تعالى. ((ولم تنزل الملائكة تلعه)) لأنه غش الذى ابتاع منه ولم ينصح.

قال البوصيرى: هذا إسناده ضعيف لتدليس بقية بن الوليد وضعف، شيخه. قلت: رواه أبو بكر بن أبي شيبة بزيادة طويلة، كما بينته فى زوائد العشرة من طريق أبي سباع عن وائلة بن الأسقع. والحديث أخرجه أيضا الطبرانی فى الكبير (٥٤/٢٦) والمسند الجامع (٦٦١/١٥) عن مكحول، عن وائلة بن الأسقع رضی الله عنه. وإسناده ضعيف.

٤٦ - باب النهي عن التفريق بين السبى

٢٢٤٨ - ((إذا أتى)) أى جىء، ((بالسبي)) - بفتح فسكون - أى الأسارى.

أعطى أهل البيت جميعا كراهية أن يفرق بينهم.

٢٢٤٩ - حدثنا محمد بن يحيى . ثنا عفان ، عن حماد . أنبأنا الحجاج ، عن الحكم ، عن ميمون بن أبي شبيب ، عن علي ؛ قال : وهب لى رسول الله ﷺ غلامين أخوين . فبعت أحدهما . فقال : " ما فعل الغلامان ؟ " قلت : بعت أحدهما . قال : " رده " .

((أعطى أهل البيت)) مفعول ثانٍ ، وقوله ((جميعا)) حال مؤكدة والمفعول الأول هو المعطى له ، متروك منسى ، لأن الكلام سيق للمعطى وكأنه قال ينبغي ألا يفرق بين الأهالي ، ولذا أكد . قال السندی : أى وضعهم فى بيت واحد هذا فيمن كان بينهم قرابة بحيث يصعب عليهم الفراق . قال البوصيرى : هذا إسناد فيه جابر الجعفى وهو ضعيف ، رواه البيهقى فى سننه الكبرى من طريق شيبان ، عن جابر الجعفى ، فذكره . ورواه أبو داود الطيالسى عن شيبان ، عن جابر بإسناده وله شاهد من حديث أبى أيوب ، رواه الترمذى فى الجامع وقال : حسن غريب .

والحديث أخرجه أيضا أحمد (٣٨٩/١) والمسند الجامع (١٢/١٦٤) عن القاسم بن عبد الرحمن عن أبيه عن عبد الله بن مسعود رضى الله عنه . وإسناده ضعيف لضعف جابر وهو ابن عبد الله الجعفى . ٢٢٤٩ - ((ما فعل الغلامان ؟)) بالبناء على الفاعل أى ما حصل لهما ، والمقصود السؤال عن حالهما ، وظاهر الأمر بالرد يفيد عدم صحة البيع ، والله أعلم (س) . ((قال رده)) أى رد البيع وفى رواية الترمذى " رده رده " تكرير تأكيد يشير إلى أن الأمر للوجوب وأن البيع مكروه كراهة تحريم ، كذا فى المرقاة .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى الجهاد ، والترمذى فى البيوع ، وأحمد (١٠٢/١) والطيالسى (٢٦) والمسند الجامع (١٣/٢٧٦) من طريق الحكم بن عتبة عن ميمون بن أبى شبيب عن علي ، والحاكم (٢/٥٤) من حديث الحكم ، عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن علي وصحح إسناده من الطريقتين ووافقه الذهبى ورجحه البيهقى لشواهدة . وقال الحافظ فى التلخيص (٣/١٦) : رواه أحمد والدارقطنى من طريق الحكم عن عبد الرحمن بن أبى ليلى عن علي بلفظ قدم على النبي ﷺ بسى فأمرنى ببيع أخوين فبعتهما ، الحديث . وصحح ابن القطان رواية الحكم هذه لكن حكى ابن أبى حاتم عن أبيه فى " العلل " أن الحكم إنما سمعه من عبد الرحمن وميمون فحدث به مرة عن هذا ومرة عن هذا . قال الشيخ أحمد محمد شاكر رحمه الله : ما قاله الدارقطنى هو الصحيح المتعين .

٢٢٥٠ - حدثنا محمد بن عمر بن هياج . ثنا عبيدالله بن موسى . أنبأنا إبراهيم بن إسماعيل ، عن طليق بن عمران ، عن أبي بردة ، عن أبي موسى ؛ قال : لعن رسول الله ﷺ من فرق بين الوالدة وولدها . وبين الأخ وبين أخيه .

٢٢٥٠ - ((طليق بن عمران)) بن حصين ، ويقال : ابن محمد بن عمران . ذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : مقبول ، من السادسة .

((من فرق)) - بتشديد الراء - ((بين الوالدة وولدها)) أى يبيع أو هبة أو خديعة بقطيعة وأمثالها وفى معنى الوالدة الوالد بل وكل ذى رحم محرم . قال الطيبى أراد به التفريق بين الحارية وولدها بالبيع والهبة وغيرهما . وفى شرح السنة : كذلك حكم الحرة وحكم الأب والجد وأجاز بعضهم البيع مع الكراهة وإليه ذهب أصحاب أبى حنيفة كما يجوز التفريق بين البهائم . وقال الشافعى : إنما كره التفريق بين السبايا فى البيع ، وأما المولد فلا بأس ورخص أكثرهم فى التفريق بين الأخوين ومنع بعضهم لحديث على السابق .

ثم اختلفوا فى حد الكبير المبيع للتفريق . قال الشافعى : هو أن يبلغ سبع سنين أو ثمانيا وقال الأوزاعى حتى يستغن عن أبيه وقال مالك : حتى يثغر : وقال يستغنى أصحاب أبى حنيفة حتى يحتلم وقال أحمد : لا يفرق بينهما وإن كبر واحتلم وجوز أصحاب أبى حنيفة التفريق بين الأخوين الصغيرين فإن كان أحدهما صغيرا لا يجوز ، كذا فى المرقاة (٥٢٨/٦) .

وظاهر الأحاديث أنه يحرم التفريق سواء كان بالبيع أو بغيره مما فيه مشقة تساوى مشقة التفريق بالبيع إلا التفريق الذى لا اختيار فيه للمفرق كالقسمة .

قال البوصيرى : هذا إسناد ضعيف لضعف طلق بن عمران ، وإبراهيم ابن إسماعيل رواه الإمام أحمد وأبو بكر بن أبى شيبة وأبو يعلى والدارقطنى والحاكم كلهم من طريق عبيدالله بن موسى به إلا أن الدارقطنى قال طليق بن محمد عن عمران بن الحصين . ورواه الدارقطنى أيضا من طريق ابن ماجه وله شاهد من حديث على بن أبى طالب رواه أحمد والترمذى وابن ماجه .

والحديث أخرجه أيضا المزى فى التهذيب (٤٦٢/١٣) والمسند الجامع (٣٩٣/١١) وإسناده ضعيف ، كما قال البوصيرى .

(٤٧) باب شراء الرقيق

٢٢٥١ - حدثنا محمد بن بشار . ثنا عباد بن ليث صاحب الكرابيسي . ثنا عبدالمجيد بن وهب ؛ قال : قال لي العداء بن خالد بن هوذة : ألا تقرئك كتابا كبه لي رسول الله ﷺ ؟ قال ، قلت : بلي ! فأخرج لي كتابا . فإذا فيه " هذا ما اشترى العداء بن خالد بن هوذة من محمد رسول الله ﷺ . اشترى منه عبدا أو أمة . لا داء ولا غائلة ولا خبيثة

٤٧ - باب شراء الرقيق

٢٢٥١ - ((عباد بن ليث)) أبو الحسن ، البصرى . قال ابن معين وأحمد : ليس بشيء . وقال النسائي : لا بأس به . وقال في موضع آخر : ليس بالقوى . وقال العقيلي : لا يتابع على حديثه ، ولا يعرف إلا به . وقال الحافظ : صدوق ، يخطئ من التاسعة .

((عبدالمجيد بن وهب)) هو عبدالمجيد بن أبي يزيد ، وهب العقيلي ، البصرى ، أبو وهب ، ويقال أبو عمرو . وثقه ابن معين . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، من الرابعة . ((العداء)) - بفتح العين المهملة وتشديد الدال المهملة وآخره همزة ، بوزن الفعل - صحابي قليل الحديث ، أسلم بعد حنين ، هو وأبوه جميعا ، تأخرت وفاته إلى بعد المائة . ((ابن هوذة)) - بفتح الهاء وسكون الواو - وهو ابن ربيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة .

((عبدا أو أمة)) هو شك من عباد بن ليث كما ذكره أبو الحسن الطوسى فى الأحكام . فقال فى السنة ، فقال عباد : أنا أشك ((لا داء)) قال السيوطى فى حاشية الترمذى : " هو المرض " . وقال فى حاشية الكتاب : " هو العيب الباطن فى السلعة الذى لم يطلع عليه المشتري " . (س)

قال المطرزي : المراد به الباطن سواء ظهر منه شيء أم لا . كوجع الكبد والسعال . وقال ابن المنير : " لا داء " أى يكتمه البائع وإلا فلو كان بالعبد داء وبينه البائع كان من بيع المسلم للمسلم ومحصله أنه لم يرد بقوله " لا داء " نفى الداء مطلقا بل نفى داء مخصوص وهو ما لم يطلع عليه .

((ولا غائلة)) بالغين المعجمة ، ((ولا خبيثة)) - بكسر الخاء وسكون الموحدة ، ثم مثلثة - . قال الأصمعى : سألت سعيد بن أبي عروبة عن الغائلة ، فقال : هو الأباق والسرقة والزنا . وسألته عن الخبيثة ، فقال : يعنى على أهل عهد المسلمين . وقال فى النهاية : " الغائلة أن يكون مسروقا " . وأراد بالخبيثة

بيع المسلم للمسلم ."

٢٢٥٢ - حدثنا عبد الله بن سعيد . ثنا أبو خالد الأحمر ، عن ابن عجلان ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " إذا اشترى أحدكم الجارية فليقل : ((اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلتها عليه . وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه)) . وليدع بالبركة . وإذا اشترى أحدكم بعيراً فليأخذ بلذروة سنامه"

الحرام، أراد أنه ليس برقيق لأنه من قوم لا يحل سبيهم كمن أعطى عهداً أو أماناً أو من هو حر في الأصل . وقال ابن العربي : " الداء ؛ ما كان في الجسد والخلقة . والخيبة ؛ ما كان في الخلق . والغائلة ؛ سكوت البائع عما يعلم في المبيع من مكروه " . كذا ذكره السيوطي في حاشية الترمذي ، وقال في حاشية الكتاب : " الغائلة ؛ أن يكون مسروقاً ، فإذا ظهر واستحققه مالكة غال مال مشتره الذي أذاه في ثمنه " . أي أتلفه وأهلكه . (س) ((بيع المسلم للمسلم)) قال العراقي : الأشهر في الرواية نصب بيع فإما أن يكون على إسقاط حرف التشبيه يريد كبيع المسلم وإما أن يكون مصدراً لـ " اشترى " من غير لفظه ، ويجوز رفعه على أنه خبر مبتدأ محذوف أي هو . (س)

والحديث أخرجه أيضاً البخاري في ترجمة الباب تعليقا ، والترمذي في البيوع ، والنسائي في الكبرى في الشروط ، والدارقطني (٧٧/٣) والبيهقي في الكبرى (٣٢٨/٥) وابن الحارود (٣٤١) والطبراني في الكبير (١٥/١٨) وأحمد (٣٠/٥) وابن عبد البر في الاستيعاب (١٢٣٧/٣) والمسند الجامع (٤٩٧/١٢) والعقيلي في الضعفاء (١٣٩/١) وابن عدي في الكامل (١٦٥١/٤) وإسناده ضعيف لضعف عباد بن ليث ولكن تابعه أبو رجاء العطاردي وهو ثقة عند الطبراني والبيهقي . والمنهال بن بحر فيما ذكره ابن حجر في تعليق التعليق . وبهذه الطرق حسنه أهل العلم منهم الترمذي وابن حجر . عن عبد المجيد بن وهب ، عن العداء بن خالد رضي الله عنه . وقال الترمذي : هذا حديث حسن غريب .

٢٢٥٢ - ((اللهم إني أسألك خيرها)) أي خير ذاتها ، ولأبي يعلى والمصنف في النكاح " من خيرها " وهو الملائم لما سيأتي من مقابلة في قوله من شرها لكن يفيد التبويض ، والمطلوب كل خيرها . ((وخير ما جبلتها)) أي خلقتها وطبعتها ((عليه)) من الأخلاق . البهية والصفات الحميدة . قيل : الأول عام والثاني خاص . وقال الشوكاني : أي ما خلقتها عليه وطبعتها عليه وحبته إليها . ((وشر ما جبلتها عليه)) من الأفعال الردية والأوصاف القبيحة والأخلاق الذميمة ، ((بلذروة سنامه)) - بكسر الذال

وليدع بالبركة وليقل مثل ذلك ."

(٤٨) باب الصرف وما لا يجوز متفاضلا يدا بيد

٢٢٥٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد وهشام بن عمار ونصر بن علي ومحمد بن الصباح . قالوا : ثنا سفيان بن عيينة ، عن الزهري ، عن مالك بن أوس بن الحدثان النصري ؛ قال : سمعت عمر ابن الخطاب يقول : قال رسول الله ﷺ : "الذهب بالذهب ربا ، إلا هاء

المعجمة - أي بأعلاه . وقيل : إنه يجوز في الذال الحركات الثلاث ، وذروة الشيء أعلاه ، والسنام - بفتح السين - ما ارتفع من ظهر الحمل . ((وليدع بالبركة)) أي بالدعاء المذكور السابق ، وفي الحديث مشروعية هذا الدعاء عند التزوج واشتراء الخادم والداية .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في النكاح ، والحاكم (١٨٥/٢) وابن السني (١٩٣) والبيهقي (١٤٨/٧) والبخاري في أفعال العباد (٢٧) . وسكت عنه أبو داود وصححه الحاكم ووافقه الذهبي وصححه أيضا النووي من الأذكار وجود الحافظ العراقي إسناده في تخريج أحاديث الإحياء ، وفي الباب عن زيد بن أسلم مرسلا فمرفوعا ، فأخرجه مالك في الموطأ .
والحديث إسناده حسن وقد تقدم في النكاح برقم (١٩١٨) ولتمام الشرح والتخريج انظره .

٤٨ - باب الصرف وما لا يجوز متفاضلا يدا بيد

٢٢٥٢ - ((مالك بن أوس)) أبو سعيد ، المدني ، له رؤية ، مات سنة (٩٢) .

((الذهب بالذهب)) ولو متساويين ، ويدخل في الذهب جميع أنواعه من مشروب ومنقوش وجيد وردى وصحيح ومكسر وحلى وتبر وخالص ومغشوش . وقد نقل النووي وغيره الإجماع على ذلك . ((ربا)) بالتثنية ، من غير همز ، والربا في اللغة الزيادة . قال الله سبحانه وتعالى : ((وَمَا آتَيْتُم مِّن رِّبَا تَرْبُوا فِي أُمُالِ النَّاسِ (أى ليكثر) ، فَلَا يَرْبُوا عِنْدَ اللَّهِ)) ، (الروم : ٣٩) أى لا ينمى ، وقوله عز وجل : ((أَخْذَةُ رَائِبَةً أَى زائدة على الأخذات . والمحرم في الشريعة الزيادة على صفة مخصوصة .)) (إلا هاء)) هو بمد هاء ، وأهل الحديث يقولون : بالقصر . وقال الخطابي : الصواب المد . وقال غيره : القصر ، والوجهان جائزان ، والمد أشهر ، وهو حال . أى إلا مقولا فيهما من المتعاقدين خذ وخذ أى يدا بيد . ولفظ "هاء" اسم فعل بمعنى خذ . تقول : هاء درهما أى خذ درهما فدرهما . فـ "درهما" منصوب

وهاء . والْبُرُّ بالْبُرِّ ربا إلا هاء وهاء . والشعير بالشعير ربا إلا هاء وهاء . والتمر بالتمر ربا، إلا هاء وهاء ."

٢٢٥٤ - حدثنا حميد بن مسعدة. ثنا يزيد بن زريع. حدثنا محمد بن خالد ابن خدّاش. ثنا إسماعيل بن علية. قالوا: ثنا سلمة بن علقمة التميمي. ثنا محمد بن سيرين؛ أن مسلم بن يسار وعبدالله بن عبيد حدثاه، قالوا: جمع المنزل بين عبادة بن الصامت ومعاوية. إما في كنيسة وإما في بيعة. فحدثهم عبادة بن الصامت فقال: نهانا رسول الله ﷺ عن بيع الورق بالورق، والذهب بالذهب، والبر بالبر، والشعير بالشعير، والتمر بالتمر.

باسم الفعل كما ينصب الفعل وأصلها هَاكْ بالكاف فقلبت همزة. ((وهاء)) مقبوضين ومأخوذتين في المجلس قبل التفرقة بأن يقول أحدهما: خذ هذا، فيقول الآخر مثله. وقيل: معناهما، خذ وأعط، وفي الحديث دلالة على صحة بيع المعاطاة حتى في النفيس وفي شرح ابن الهمام. قال أبو معاذ رحمه الله: رأيت سفیان الثوري جاء إلى صاحب الرمان فوضع عنده فلسًا وأخذ رمانة ولم يتكلم ومضى، كذا في المرقاة (٥٤/٦).

والحديث أخرجه أيضا مسلم في المساقاة ومالك والبخاري وأبو داود والترمذي والنسائي في البيوع والدارمي (١٧٣/٢) والبيهقي (٢٨٣/٥) وابن حبان (٣٨٦/١١) والبخاري (٦٧/٨) وعبد الرزاق (١١٦/٨) وابن الجارود (٢١٩) وأحمد (٢٤/١) وأبو يعلى (١٣٩/١) والطبراني في الأوسط (٢٤٢/١) والحميدي (٨/١) والخطيب في الأسماء المبهمة (٢٨٦/١) والمسند الجامع (٥٦١/١٣) عن مالك بن أوس، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه. إسناده صحيح. وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وسيأتي أيضا إن شاء الله تعالى برقم (٢٢٥٩، و٢٢٦٠).

٢٢٥٤ - ((سلمة بن علقمة)) أبو بشر، البصري. وثقه ابن معين وأحمد وابن سعد. وقال ابن المديني: ثبت. وقال أبو حاتم: صالح الحديث، ثقة. وقال النسائي: ليس به بأس. وقال الحافظ: ثقة، من السادسة. ((مسلم بن يسار)) البصري، نزيل مكة، أبو عبدالله، الفقيه، ويقال له: سكرة ومسلم المقبح. وثقه أحمد والعجلي وقال ابن معين: رجل صالح، قديم. وقال ابن سعد: كان ثقة، فاضلا، عابدا، ورعا. وقال الحافظ: ثقة، عابد، من الرابعة.

((عبدالله بن عبيد)) ويقال: عبدالله بن عتيك. ويقال: ابن عتيك، وكان يدعى ابن هرمز، كذا في

(قال أحدهما: والملح بالملح. ولم يقله الآخر.) وأمرنا أن نبيع البر بالشعير، والشعير بالبر يدا بيد، كيف شئنا.

تهذيب الكمال للمزى. وقال الحافظ في التقریب: "عبدالله بن عتيق" ويقال: عتيق. ويقال: ابن عبَّيد، بالتصغير، وهو الأرجح، مقبول، من الثالثة.

((وأمرنا)) أى أذن لنا فيه ورخص لنا فيه. وفيه دليل على أن البر والشعير جنسان كما عليه الجمهور، لا جنس واحد كما عليه مالك.

قال الإمام البغوى فى شرح السنة: اتفق العلماء على أن الربا يجرى فى هذه الأشياء التى نص الحديث عليها، وذهب عامة أهل العلم إلى أن حكم الربا غير مقصور عليها بأعيانها، إنما ثبت لأوصاف فيها ويتعدى إلى كلِّ مال توجد فيه تلك الأوصاف، وذهبوا إلى أن الربا ثبت فى الدراهم والدنانير بوصف وفى الأشياء الأربعة بوصف آخر ثم اختلفوا فى ذلك الوصف. فقال الشافعى: ثبت فى الدراهم والدنانير بوصف النقدية. وقال أبوحنيفة: لعله الوزن، حتى إن الربا يجرى فى الحديد والنحاس والقطن. وقال الشافعى فى القديم ثبت فى الأشياء الأربعة بوصف الطعم مع الكيل والوزن كما قال سعيد بن المسيب. وفى الحديد ثبت فيها بوصف الطعم فقط، وأثبت فى جميع الأشياء المطعومة مثل الثمار والفواكه والبقول والأدوية. وقال أبوحنيفة: ثبت فى الأشياء الأربعة، بوصف الكيل حتى إن الربا يجرى فى الجص والنورة، كذا فى المسوى (١/٣٤٧).

وقال فى "المصطفى" ما معرَّبه: العلة عند الإمام مالك فى الأولين، النقدية وفى الأربعة الباقية الاقتيات وحنوحى إلى مذهب مالك أكثر. اهـ. وطائفة قصرت التحريم على الستة وأقدم من يروى هذا عنه قتادة وهو مذهب أهل الظاهر، واختيار ابن عَقِيل فى آخر مصنفاته مع قوله بالقياس. قال: لأن علل القياسين فى مسألة الربا ضعيفة. وإذا لم تظهر نية علة امتنع القياس. وأطال فيه الكلام ابن حزم كعادته فى محلاه (٨/٤٦٩) فى تحقيق مذهبه ونزيف أدلة أصحاب القياس. واختاره صاحب "السبل" وصنيع الشوكانى فى "النيل" يحنح إلى الجمهور، وفى "السبل" حقق مذهب أهل الظاهر وقال فى "الدرارى" (٢/١٠٥): مما يدل على أن الربا يثبت فى غير هذه الأجناس حديث ابن عمر فى الصحيحين قال نهى رسول الله ﷺ عن المزبنة أن يبيع الرجل ثمر حائطه إن كان نخلة بتمر كيلا وإن كان كرمًا أن يبيعه بزبيب كيلا، وإن كان زرعًا أن يبيعه بكيل. ام. نهى عن ذلك كله.

وفى لفظ وعن كل ثمر يخرصه فإن هذا الحديث يدل على ثبوت الربا فى الكرم والزبيب، ورواية مسلم تدل على أعم من ذلك، اهـ. فعلى هذا استدلال الجمهور بعموم النص لا بالقياس كما نبه عليه الشوكانى فى "النيل"، والإمام المحقق ابن القيم رجح مذهب الإمام مالك وحققه أحسن تحقيق وشيده براهين قوية فعليك أن تراجع (١٠٢-١٠٩).

وقال العلامة الدهلوى فى الحجة (١٠٧/٢): الأوفق بقوانين الشرع أن تكون العلة فى النقدين الثمنية وتختص بهما وفى الأربعة المقتات الأخر، وإن الملح لا يقاس عليه الدواء والتوابل لأن للطعام إليه حاجة، ليست إلى غيره فهو جزء القوت وبمنزلة نفسه دون سائر الأشياء . وإنما ذهبنا إلى ذلك لأن الشرع اعتبر الثمنية فى كثير من الأحكام كوجوب التقابض فى المجلس، ولأن الحديث ورد بلفظ الطعام، والطعام يطلق فى العرف على معينين، أحدهما البر وليس بمراد والثانى المقتات المدخر، ولذلك يجعل قسيما للفواكه والتواصل، اهـ. وبسط فى المغنى (١٢٥/٤) الكلام على أدلة هذه المسالك. واختار القول بكون العلة الوزن والكيل، ومن أصرح ما تمسك به وأقواه حديث أخرجه الدارقطنى عن عبادة وأنس أن النبى ﷺ قال: ما وزن مثل بمثل إذا كان نوعا واحدا وما كيل فمثل ذلك، فإذا اختلف النوعان فلا بأس به، قال فى النيل (٢١٨/٥) فى إسناده الربيع بن صبيح. وثقه أبو زرعة وغيره وضعفه جماعة.

وقال الأمير اليمانى فى "السبل": قال أحمد: لا بأس به. وقال ابن سعد والنسائى: ضعيف. وقال أبو زرعة: شيخ، صالح، ولا يلزم من وصفه بالصالح أن يكون ثقة فى الحديث. وقال فى التقريب: صدوق، سىء الحفظ، ولا يخفك أن الحجة لا تقوم بمثل هذا الحديث وإن سلم، فالظاهر أن الغرض بذكرهما هو تحقيق التساوى كما قال مثلاً بمثل سواء بسواء، كذا فى الروضة الندية (٢٥٢) وبدور الأهله (٢٣٦) والذى يترجح فى نظرى هو مذهب الإمام مالك والله سبحانه وتعالى أعلم، وراجع الباجى (٢٣٩/٤).

والحديث أخرجه أيضا مسلم فى المساقات، وأبو داود والترمذى والنسائى فى البيوع، والبيهقى فى الكبرى (٢٧٦/٥) وعبدالرزاق (٣٤/٨) وابن الجارود (٢١٨) والدارقطنى (٢٤/٣) وابن حبان (٣٩٣/١١) وابن أبى شيبة (١٠٠/٧) والدارمى (١٧٤/٢) والطحاوى فى شرح معانى الآثار (٦٦/٤)

٢٢٥٥ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا يعلى بن عبيد. ثنا فضيل بن غزوان، عن ابن أبي نعم، عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ قال: "الفضة بالفضة والذهب بالذهب والشعير بالشعير والحنطة بالحنطة، مثلاً بمثل".

٢٢٥٦ - حدثنا أبو كريب. ثنا عبدة بن سليمان، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي سعيد؛ قال: كان النبي ﷺ يرزقنا تمرا من تمر الجمع. فنستبدل به تمرا هو أطيب منه ونزيد في السعر. فقال رسول الله ﷺ: "لا يصلح صاع تمر بصاعين، ولا درهم بدرهمين. والدرهم بالدرهم والدينار بالدينار. ولا فضل بينهما إلا وزنا".

وأحمد (٣٢٠/٥) والحميدى (١٩٢/١) والمسند الجامع (٧٠/٨) من طرق، عن عبادة بن الصامت رضى الله عنه. مع اختلاف فى الألفاظ فى الزيادة والنقصان بإسناده صحيح.

٢٢٥٥ - ((فضيل بن غزوان)) بن جرير، الضبى، مولا هم، أبو الفضل، الكوفى. وثقه ابن معين وأحمد والمجلى ويعقوب بن سفيان. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحفاظ: ثقة، من كبار السابعة.

((ابن أبى نعم)) اسمه عبدالرحمن بن أبى نعم، يضم النون وسكون المهملة. البجلي، أبى الحكم، الكوفى، العابد. وثقه ابن سعد. وقال الذهبى: كوفى، تابعى، مشهور، وكان من الأولياء الثقات. وذكره ابن حبان فى الثقات، وقال: كان من عباد أهل الكوفة، ممن يصبر على الجوع الدائم. وقال الحافظ: صدوق، عابد، من الثالثة.

((الفضة بالفضة)) بالنصب، أى يبيعوا الفضة بالفضة، والأمر للحواز أو للإيجاب بالنظر إلى قيد "مثلاً" أى يجب عليكم مراعاة المماثلة إذا بعتم وبالرفع أى الفضة تباع بالفضة. والحديث أخرجه أيضا مسلم فى المساقاة، والنسائى فى البيوع، وابن أبى شيبة (١٠٢/٧) وأحمد (٤٧/٣) عن ابن أبى نعم، عن أبى هريرة رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٢٥٦ - ((يرزقنا)) أى يعطينا، ((من تمر الجمع)) قيل: كل لون من النخيل لا يعرف اسمه فهو جمع. وقيل: "الجمع" ثمر مختلط من أنواع متفرقة، وليس مرغوبا فيه، ولا يخلط لإلرداءه. ته. (س) ((ونزيد فى السعر)) أى فيما نعطى فى مقابلة الأطيب من الجمع. ((لا يصلح صاع تمر بصاعين)) أى أن الأفضل أن يبيع الأول بالدرهم ثم يشتري بها من النوع الثانى لكى لا يكون فيها شبهة الربا. ((والدرهم بالدرهم)) يحتتمل أن المراد لا يصلح الدرهم بالدرهم بينهما فضل وزنا. وعلى هذا يبقى

(٤٩) باب من قال لا ربا إلا في النسبة

٢٢٥٧ - حدثنا محمد بن الصباح. ثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن أبي صالح، عن أبي هريرة؛ قال: سمعت أبا سعيد الخدري يقول: الدرهم بالدرهم والدينار بالدينار. فقلت: إني سمعت ابن عباس يقول غير ذلك. قال: أما إني لقيت ابن عباس فقلت: أخبرني عن هذا الذي تقول في الصرف، شيء سمعته من رسول الله ﷺ، أم شيء وجدته في كتاب الله؟ فقال: ما وجدته في كتاب الله، ولا سمعته من رسول الله ﷺ. ولكن أخبرني أسامة بن زيد أن رسول الله ﷺ قال: "إنما الربا في النسبة".

القصر في قوله "لا فضل بينهما إلا وزنا". أنه لا فضل يفسد البيع إلا ما كان في الوزن، وأما ما كان من جهة الجودة والرداءة فلا عبرة بذلك، والله أعلم.

والحديث أخرجه أيضا مسلم في المساقاة، والبخارى والنسائي في البيوع والبيهقي في الكبرى (٢٩١/٥) وابن الجارود (٢١٩) وابن حبان (٣٩٨/١١) وابن أبي شيبة (١٠٢/٧) وأحمد (٤٩/٣) والطيالسي (٢٩١) والخطيب (٢٧١/١٠) من طرق، عن أبي سعيد رضي الله عنه. وإسناده صحيح.

٤٩ - باب من قال لا ربا إلا في النسبة

٢٢٥٧ - ((عن أبي صالح، عن أبي هريرة قال: سمعت أبا سعيد)) كذا في المطبوع، لكن ذكر أبي هريرة خطأ من الناسخ، ثم الناشر. فالحديث رواه أبو صالح، عن أبي سعيد مباشرة، كما في التحفة ومصادر التخريج.

((الدرهم بالدرهم)) أي الدرهم لا يباع إلا بالدرهم ولا يصح بيعه بدرهمين، ومقصوده المنع عن الزيادة. ((سمعت ابن عباس يقول غير ذلك)) أي ينزل: إن الربا فيما إذا كان أحد العوضين بالنسيئة، وأما إذا كان متفاضلين فلا ربا فيه، أي لا يشترط عنده المساواة في العوضين، بل يجوز بيع الدرهم بالدرهمين يدا بيد، ونقل أنه رجع عنه لما بلغه حديث أبي سعيد، كذا في المرقاة ((إنما الربا في النسبة)) كالكرامة وزنا. قال النروي: أجمع المسلمون على ترك العمل بظاهره. ثم قال قوم: إنه منسوخ، وتأوله آخرون على أن المراد لا رباً في الأجناس المختلفة إلا في النسبة. (س)

اعلم أن بيع الصرف له شرطان منع النسبة مع اتفاق النوع واختلافه وهو المجمع عليه، ومنع

التفاضل في النوع الواحد منهما، وهو قول الجمهور، وخالف فيه ابن عمر ثم رجع ابن عباس واختلف في رجوعه، وقد روى المصنف رجوعه في الحديث الآتي وروى الحاكم من طريق حيان العدوي، سألت أبا مجلز عن الصرف، فقال: كان ابن عباس لا يرى به بأساً زماناً من عمره، ما كان منه عينا بعين يدا بيد، وكان يقول: إنما الربا في النسيئة. فلقبه أبو سعيد فذكر القصة والحديث، وفيه التمر بالتمر والحنطة بالحنطة والشعير بالشعير والذهب بالذهب والفضة بالفضة يدا بيد، مثلاً بمثل، فمن زاد فهو ربا. فقال ابن عباس أستغفر الله وأتوب إليه فكان ينهى عنه أشد النهي، كذا قال الحافظ في الفتح، وذكر رجوعه أيضا الإمام البيهقي (٢٨٠/٥) والحازمي في الاعتبار (١٦٥). فإن قلت فما وجه التوفيق بين حديث أبي سعيد المذكور وبين حديث أسامة أي "إنما الربا في النسيئة" قلت: اختلفوا في الجمع بينهما فقيل: إن حديث أسامة منسوخ لكن النسخ لا يثبت بالاحتمال. وقيل: المعنى في قوله "لا ربا" الربا الأغلظ، الشديد التحريم المتوعد عليه بالعقاب الشديد. كما تقول العرب لا عالم في البلد إلا زيد مع أن فيها علماء غيره، وإنما القصد نفي الأكمل لا نفي الأصل وأيضا فنفي تحريم ربا الفضل من حديث أسامة إنما هو بالمفهوم، فيقدم عليه حديث أبي سعيد، لأن دلالاته بالمنطوق، ويحمل حديث أسامة على الربا الأكبر كما تقدم. وقال الطبري: معنى حديث أسامة "لا ربا إلا في النسيئة" إذا اختلفت أنواع البيع والفضل فيه يدا بيد ربا جمعا بينه وبين حديث أبي سعيد، ذكره الحافظ في الفتح (٣٨٢/٤).

وقال الشاه ولي الله الدهلوي في حجة الله البالغة (١٠٦/٢): الربا على وجهين حقيقي ومحمول عليه، أما الحقيقي فهو في الديون وقد ذكرنا أن فيه قلبا لموضوع المعاملات وأن الناس كانوا منهمكين فيه في الجاهلية أشد انهماك. وكان حدث لأجله محاربات متطيرة، وكان قليلا يدعو إلى كثيره، فوجب أن يسد بابه بالكلية، ولذلك نزل في القرآن في شأنه ما نزل. والثاني ربا الفضل والأصل فيه الحديث المستفيض، الذهب بالذهب والفضة بالفضة. وهو مسمى بربا تغليظا وتشبيها له بالربا الحقيقي وبه يفهم معنى قوله "لا ربا إلا في النسيئة"، ثم كثر في الشرع استعمال الربا في هذا المعنى حتى صار حقيقة شرعية فيه أيضا والله أعلم، انتهى. وللمحقق ابن القيم في الأعلام (٩٩/٢) كلام نفيس في تحقيق هذين القسمين وسمى الأول منهما ربا جليا والثاني ربا خفيا.

٢٢٥٨ - حدثنا أحمد بن عبدة. أنبأنا حماد بن زيد، عن سليمان بن علي الربيعي، عن أبي الجوزاء ؛ قال: سمعته يأمر بالصرف. يعني ابن عباس. ويحدث ذلك عنه. ثم بلغني أنه رجع عن ذلك. فلقيته بمكة فقلت: إنه بلغني أنك رجعت. قال: نعم، إنما كان ذلك رأياً مني. وهذا أبو سعيد يحدث عن رسول الله ﷺ أنه نهى عن الصرف.

(٥٠) باب صرف الذهب بالورق

٢٢٥٩ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، سمع مالك بن أوس بن الحدثان يقول: سمعت عمر؛ يقول: قال رسول الله ﷺ: "الذهب بالورق ربا، إلا هاء وهاء". قال أبو بكر بن أبي شيبة: سمعت سفيان يقول: الذهب بالورق، احفظوا.

والحديث أخرجه أيضا البخاري والترمذي والنسائي في البيوع ومسلم في المساقاة، والطحاوي (٢٣٢/٢) وأحمد (٢٠٠/٥) والطبراني في الكبير (١٧٤/١) والحميدي (٣٢٨/٢) والمسند الجامع (١٢٠/١) من طرق عن أبي سعيد الخدري، عن ابن عباس به، وإسناده صحيح.

٢٢٥٨ - ((يأمر بالصرف)) أي يرخص فيه بالزيادة مع اتحاد الجنس. ((ويحدث ذلك عنه)) أي ينقل هذه الحكاية عن ابن عباس بالشهرة.

لست تفردت بسماعه عنه وفي بعض النسخ فأخذ ذلك عنه أي أخذ ذلك الفتيا عن ابن عباس، كان هذا مذهب ابن عباس قبل أن يبلغه هذا الحديث عن أبي سعيد وغيره، فلما بلغه الحديث رجع عن ذلك. والحديث دليل على أنه رجع إلى الجماعات في القول بالحرمة لكن ظاهر قوله "إنما كان ذلك رأياً مني" يخالف الحديث السابق إلا أن يقال اعتقاد ظاهر ذلك الحديث وهو قوله "إنما الربا في النسيئة" وترك الالتفات إلى تأويل الجمهور. له كان رأياً ثم رجع عن ذلك إلى تأويل ذلك الحديث بحديث أبي سعيد، والله أعلم. (س)

والحديث أخرجه أيضا البيهقي في الكبرى (٢٨٢/٥) وأحمد (٥١/٣) والمسند الجامع (٣٤٠/٦) وإسناده صحيح.

٥٠ - باب صرف الذهب بالورق

٢٢٥٩ - ((الذهب بالورق احفظوا)) إنما قال ذلك سفيان لكيلا يذهب ذاهب إلى أن الربا منحصر في

٢٢٦٠ - حدثنا محمد بن رمح . أنبأنا الليث بن سعد، عن ابن شهاب، عن مالك بن أوس بن الحدثان قال: أقبلت أقول: من يصطرف الدراهم؟ فقال طلحة بن عبيدالله، وهو عند عمر بن الخطاب: أرنا ذهبك. ثم اتنا، إذا جاء خازننا، نعطك ورقك. فقال عمر: كلا، والله! لتعطينه ورقه أو لتردن إليه ذهبه. فإن رسول الله ﷺ قال: "الورق بالذهب ربا إلا هاء وهاء".

٢٢٦١ - حدثنا أبو إسحق الشافعي إبراهيم بن محمد بن العباس . حدثني أبي،

اتحاد الجنس فأشار بقوله "احفظوا" إن اتحاد المعيار كالظرف، والكيل مؤثر في التحريم فلا يجوز بيع الوزني بالوزني نسيئة وإن جاز متفاضلا في صورة اختلاف الجنس، كذا في إنجاح الحاجة.

قد تقدم الحديث مطولا برقم (٢٢٥٣) وانظر تخريجه هناك، وإسناده صحيح وسيتكرر أيضا في الذي بعده.

٢٢٦٠ - ((من يصطرف الدراهم؟)) من الاصطراف، وكان أصله بالتاء فأبدلت التاء بالطاء، ((أرنا ذهبك ثم اتنا إذا جاء خازننا)) وفي رواية مالك في الموطأ فتراوضا حتى اصطرف منى وأخذ الذهب يقلبها في يده ثم قال: حتى يأتي خازني من الغابة. وإنما قال ذلك طلحة لظنه جواز ذلك كسائر البيوع، وما كان بلغه حكم المسألة. ((نعطك ورقك)) الورق - بكسر راء ويسكن، وبكسر واو مع سكون - والورقة - بكسر راء وخفة قاف - الدرهم المضروب، ((إلا هاء وهاء)) قال النووي: فيه لغتان، المد والقصر والمد أفصح وأشهر وأصله هاك فأبدلت الكاف من المد ومعناه خذ هذا ويقول لصاحبه مثله.

والحديث دليل على اشتراط التقابض في المجلس في الصرف وإن اختلف جنس البديلين غير أن التقابض إذا تم في المجلس صح العقد وإن لم يكن تم عند العقد. وقال أصحاب مالك يشترط التقابض عند العقد فإن تأخر عن العقد ثم قبض في المجلس لا يصح عندهم فيما حكاه النووي ويحتجون بحديث طلحة هذا وأجاب عنه النووي بأن عمر رضي الله عنه إنما قال هذا لأن طلحة ظن جوازه كسائر البيعات، وما كان بلغه حكم المسألة، فأبلغه عمر رضي الله عنه.

والحديث قد سبق تخريجه برقم (٢٢٥٣) وانظر هناك، وإسناده صحيح.

٢٢٦١ - ((حدثني أبي)) محمد بن العباس بن عثمان بن شافع الشافعي، المكي، عم الإمام الشافعي. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من العاشرة.

عن أبيه العباس بن عثمان بن شافع، عن عمر بن محمد بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "الدينار بالدينار، والدرهم بالدرهم، لا فضل بينهما. فمن كانت له حاجة بورق، فليصترفها بذهب. ومن كانت له حاجة بذهب، فليصترفها بالورق. والصرف هاء وهاء".

(٥١) باب اقتضاء الذهب من الورق والورق من الذهب

٢٢٦٢ - حدثنا إسحق بن إبراهيم بن حبيب وسفيان بن وكيع ومحمد بن عبيد بن ثعلبة الحماني. قالوا: حدثنا عمر بن عبيد الطنافسي. ثنا عطاء بن السائب أو سماك (ولا أعلمه إلا سماكا)، عن سعيد بن جبير، عن ابن عمر؛ قال: كنت أبيع الإبل. فكنت آخذ الذهب من الفضة، والفضة من الذهب. والدنانير من الدراهم، والدراهم من الدنانير.

((عن أبيه، العباس بن عثمان)) المطبى، جد الإمام الشافعي، لا يعرف حاله، من السابعة.

((عمر بن محمد بن علي بن أبي طالب)) مجهول الحال، من السابعة.

((لا فضل بينهما)) أى لا يجوز الفضل بذهب، أى إذا لم يرض بالتساوى فى الفضة ((والصرف

هاء وهاء)) أى مطلقا سواء كان البدلان متحدین جنسا أو لا.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف، محمد بن العباس قال فيه ابن جبان فى الثقات، يروى المقاطيع عن أبيه، انتهى. وأبوه العباس بن عثمان مجهول وعمر بن محمد بن علي لم أر من جرحه ولا من وثقه، رواه الدارقطنى فى سننه من طريق عمر بن محمد بن علي بن أبي طالب به، وله شاهد من حديث عمر بن الخطاب. رواه الأئمة الستة ورواه مسلم فى صحيحه من حديث أبى سعيد ومسلم ومالك فى الموطأ من حديث عثمان بن عفان ورواه مالك والنسائى من حديث ابن عمر رضى الله عنه. والحديث أخرجه أيضا الميزى فى التهذيب (٢٣٢/١٤) والمسند الجامع (٢٧٢/١٣) وإسناده ضعيف ولكن تشهد له الأحاديث المتقدمة.

٥١ - باب اقتضاء الذهب من الورق والورق من الذهب

٢٢٦٢ - ((كنت أبيع الإبل)) وفى رواية أبى داود والترمذى: "كنت أبيع الإبل بالبيع". والمراد به بيع الغرقد فإنهم كانوا يقيمون السوق فيه قبل أن يتخذ مقبرة وروى بالبيع بالنون وهو موضع قريب

فسألت النبي ﷺ ، فقال : " إذا أخذت أحدهما وأعطيت الآخر ، فلا تفارق صاحبك وبينك وبينه كُبسٌ " .

حدثنا يحيى بن حكيم . ثنا يعقوب بن إسحق . أنبأنا حماد بن سلمة ، عن سماك بن حرب ، عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر ، عن النبي ﷺ ، نحوه .

المدينة يستنقع فيه الماء أى يجتمع ، كذا فى النهاية . ((فلا تفارق صاحبك)) أى يجوز أخذ الدرهم بالدنانير وبالعكس بشرط التقابض فى المجلس لا يبقى بينهما شىء غير مفيد . قيل : ذلك لأنه لو استبدل عن الدين شيئاً موجلاً لا يجوز لأنه يبع الكالء بالكالء ، وقد نهى عنه . قلت : وعلى هذا لو استبدل بعض الدين وأبقى بعضه على حاله ، ثم استبدل عند قبض البديل فينبغى أن يكون جائزاً أيضاً . (س) قال الخطابى فى معالم السنن (٦٣/٣) : اشترط أن لا يتفرقا وبينهما شىء لأن اقتضاء الدرهم من الدنانير صرف ، وعقد الصرف لا يصح إلا بالتقابض وقد اختلف الناس فى اقتضاء الدرهم من الدنانير ، فذهب أكثر أهل العلم إلى جوازه ومنع عن ذلك أبو سلمة بن عبدالرحمن وابن شبرمة ، وكان ابن أبى ليلى يكره ذلك إلا بسعر يومه ، ولم يعتبر غيره السعر ولم يتأولوا ، كان ذلك بأعلى أو بأرخص من سعر اليوم ، والصواب ما ذهب إليه وهو منصوص فى الحديث ، انتهى .

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود والترمذى والنسائى فى المجتبى وفى الكبرى فى البيوع ، وابن حبان (٢٨٨/١١) والدارقطنى (٢٣/٣) والحاكم (٤٤/٢) والدارمى (٢٩٥/٢) والبيهقى (٢٨٤/٥) وابن الحارود (٢٢٠) والطحاوى فى مشكل الآثار (٩٦/٢) وأحمد (٣٣/٢) والطيالسى (٢٥٥) وأبو يعلى (٢٥/١٠) والمسند الجامع (٤٦٤/١٠) عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر رضى الله عنه . وضعفه الترمذى بقوله " هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث سماك بن حرب عن سعيد بن جبير ، عن ابن عمر " . وأما الحاكم فقال : " صحيح على شرط مسلم " . ووافقه الذهبى . وقال البيهقى : " تفرد به سماك بن حرب عن سعيد بن جبير من بين أصحاب ابن عمر رضى الله عنه ، وأفصح عن علته ابن حزم فقال فى المحلى (٥٠٣/٨) : سماك بن حرب ضعيف ، يقبل التلقين ، شهد عليه بذلك شعبة . وقال الحافظ فى التقریب : صدوق ، وروايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغير بآخره فكان ربما يلحق . وقال فى التلخيص (٢٦/٣) : علق الشافعى القول به على صحة الحديث . وروى البيهقى من طريق أبى داود الطيالسى قال : سئل شعبة عن حديث سماك هذا؟ فقال : سمعت أيوب عن نافع عن ابن عمر ولم يرفعه . وناقتادة عن

(٥٢) باب النهي عن كسر الدراهم والدنانير

٢٢٦٣ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، وسويد بن سعيد وهارون بن إسحاق. قالوا: ثنا المعتمر بن سليمان، عن محمد بن فضال، عن أبيه، عن علقمة بن عبد الله، عن أبيه؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن كسر سكة المسلمين

سعيد بن المسيب عن ابن عمر ولم يرفعه ونا يحيى بن أبي إسحاق عن سالم عن ابن عمر ولم يرفعه ورفعه عن سماك بن حرب وأنا أفرقه.

قلت: مما يقوى وقفه أن أبا هاشم وهو الرماني الواسطي وهو ثقة قد تابع سماكا عليه ولكنه خالفه في متنه فقال: "عن سعيد بن جبير عن ابن عمر أنه كان لا يرى بأسا (يعنى) فى قبض الدراهم من الدنانير والدنانير من الدراهم". أخرجه النسائي من طريق مؤمل، قال: حدثنا سفيان، عن أبي هاشم به. قلت: وهذا إسناد حسن، وقد تابع حمادا إسرائيل بن يونس عن سماك به، أخرجه الطحاوى وأحمد (١٠١/٢)، كذا قال الألبانى فى إراء الغليل (١٧٤/٥).

٥٢ - باب النهي عن كسر الدراهم والدنانير

٢٢٦٣ - ((محمد بن فضال)) - بفتح الفاء والمعجمة، مع المد - الأزدي، أبى بحر، البصرى. ضعفه النسائي. وقال ابن معين: ضعيف الحديث، ليس بشيء. وقال أبو زرعة: ضعيف الحديث. وقال أبو حاتم: ليس بقوى، روى عن أبيه أحاديث ليس يشاركه فيها أحد. وقال ابن حبان: واه، وقال فى موضع آخر: لا يجوز الاحتجاج بحديثه. وقال الحافظ: ضعيف، من السادسة.

((عن أبيه)) فضال، بالمد، ابن خالد، الجهنى، البصرى. قال الحافظ: مجهول، من السابعة.

((علقمة بن عبد الله)) بن سنان وقيل: اسم جده عمرو، المزنى، البصرى، وليس هو أخا بكر بن عبد الله، المزنى، البصرى. وثقه ابن المدينى والنسائى. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((عن أبيه)) عبد الله بن سنان بن نبيشة بن سلمة، المزنى، والد علقمة. وقيل: هو عبد الله بن عمرو

بن هلال، صحابى، نزل البصرة، وكان أحد البكائين.

((نهى رسول الله ﷺ كسر سكة المسلمين)) قال فى النهاية: أراد بها الدراهم والدنانير

الجائزة بينهم . إلا من بأس .

المضروبة فيسمى كل واحد منها سكة لأنه طبع بسكة الحديد واسمها السكة، وسكة الحديد هي الحديدية المنقوشة التي تطبع عليها الدراهم والدنانير، ((الجائزة بينهم)) يعني النافعة في معاملتهم ((إلا من بأس)) أى إلا من أمر يقتضى كسرها كراءتها أو شك في صحة نقدها، وكره ذلك لما فيها من اسم الله تعالى . وقيل: لأن فيه إضاعة المال . (س)

قال الخطابي في معالم السنن (٣/١٠٠): اختلفوا في علة النهي، فقال بعضهم: إنما يكره لما فيه من ذكر اسم الله سبحانه، وقال بعضهم إلى أنه كره من أجل الوضعية وفيه تضييع المال وبلغنى عن أبى العباس بن سريج أنه قال: كانوا يقرضون الدراهم ويأخذون أطرافها فنهوا عنه وزعم بعض أهل العلم أنه كره قطعها وكسرها من أجل التدنيق . وقال الحسن البصرى: "لعن الله الدائق وأول من أحدث الدائق" انتهى ملخصا .

وقال الإمام الشوكانى فى النيل (٥/٢٥١): فى معنى كسر الدراهم كسر الدنانير والفلوس التى عليها سكة الإمام، لا سيما إذا كان التعامل بذلك جاريا بين المسلمين كثيرا، والحكمة فى النهى ما فى الكسر من الضرر بإضاعة المال لما يحصل من النقصان فى الدراهم ونحوها إذا كسرت وأبطلت المعاملة بها . وقال ابن رسلان فى شرح السنن: إذا بطل السلطان المعاملة بالدراهم التى ضربها السلطان الذى قبله وأخرج غيرها جاز كسر تلك الدراهم التى أبطلت وسبكها لإخراج الفضة التى فيها، وقد يحصل فى سبكها وكسرها ربح كثير لفاعله، انتهى . وقال الشوكانى: لا يخفى أن الشارع لم يأذن فى الكسر إلا إذا كان بها بأس، ومجرد الإبدال لنفع البعض ربما أفضى إلى الضرر بالكثير من الناس، فالحزم بالجواز من غير تقييد بانتفاء الضرر لا ينبغى . قال أبو العباس ابن سريج: إنهم كانوا يقرضون أطراف الدراهم والدنانير بالمقراض ويخرجونهما عن السعر الذى يأخذونهما به .

ويجمعون من تلك القراض شيئا كثيرا بالسبك لما هو معهود فى المملكة الشامية وغيرها، وهذه الفعلة هى التى نهى الله عنها قوم شعيب بقوله: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ﴾ . فقالوا: "أتنهانا أن نفعل فى أموالنا"، يعنى الدراهم والدنانير ما نشاء من القرض ولم ينتهوا عن ذلك فأخذتهم الصيحة .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى الإجارة، وابن أبى شيبه (٧/٢١٥) والبيهقى (٦/٣٣) والحاكم (٢/٣١) وأحمد (٣/٤٦٩) والخطيب (٦/٣٤٦) والمسند الجامع (١١/٣١٩) عن علقمة بن عبد الله،

(٥٣) باب بيع الرطب بالتمر

٢٢٦٤ - حدثنا علي بن محمد. ثنا وكيع وإسحق بن سليمان. قالوا: ثنا مالك بن أنس، عن عبد الله بن يزيد، مولى الأسود بن سفيان؛ أن زيدا، أبا عياش، مولى لبني زهرة، أخبره أنه سأل سعد بن أبي وقاص عن اشتراء البيضاء بالسلت. فقال له سعد: أيتهما أفضل؟ قال: البيضاء. فنهاني عنه وقال: إني سمعت رسول الله ﷺ سئل عن اشتراء الرطب بالتمر. فقال: "أينقص الرطب، إذا ييس؟" قالوا: نعم، فنهى عن ذلك.

عن أبيه رضى الله عنه. إسناده ضعيف، لضعف محمد بن فضال، وجهالة والد فضال بن خالد الجهني، البصري.

٥٣ - باب بيع الرطب بالتمر

٢٢٦٤ - ((إن زيدا أبا عياش)) قال الحافظ في التقریب: زيد بن عياش بالتحنانية، أبو عياش، المدني، صدوق، من الثالثة.

((أنه)) أى زيدا، أبا عياش، ((عن اشتراء البيضاء بالسلت)) أى الشعير، كما ورد بوجه آخر وهم وكيع فقال عن مالك الذرة ولم يقله غيره والعرب تطلق البيضاء على الشعير، والسمراء على البر، كذا قال ابن عبد البر. والسلت: بضم السين وسكون اللام - ضرب من الشعير، لا قشر له، يكون فى الحجاز، قاله الجوهري، كذا فى التعليق الممجد. قال الجزرى فى النهاية: "البيضاء" الحنطة وهى السمراء أيضا، وقد تكرر ذكرها فى البيع والزكاة وغيرهما وإنما كره ذلك لأنها عنده جنس واحد وخالفه غيره. وقال فى حاشية موطأ الإمام مالك: "البيضاء" نوع من البر، أبيض، وفيه رخاوة وتكون ببلاد مصر، والسلت نوع من الشعير لا قشر له، تكون فى الحجاز. وحكى الخطائى عن بعضهم أنه قال: البيضاء هو الرطب من السلت والأول أعرف إلا أن هذا القول أليق بمعنى الحديث، وعليه يدل موضوع التشبيه من الرطب بالتمر ولو اختلف الجنس لم يصح التشبيه وفى "الغريبين" السلت هو حب الحنطة والشعير لا قشر له، انتهى. وفى القاموس: "البيضاء" هو الحنطة والرطب من السلت.

((فنهاني عنه)) أى عن شراء التمر بالرطب. ((وسئل)) على بناء المفعول والجملة حال، ((أينقص الرطب إذا ييس؟)) تنبيه على علة المنع بعد اتحاد الجنس، فيجرى المنع فى كل ما يجرى فيه هذه

العلة، ولذلك حكم سعيد بالمنع في الشعر. والسلت لما رأى من وجود العلة فيها. قال القاضي في شرح المصايح ليس المراد من الاستفهام في قوله أينقص استعمال القضية فإنها جلية مستغنية عن الانكشاف. بل التنبه على أن المطلوب تحقق المماثلة حال اليبوسة لأنه تخمين، فلا يجوز بيع أحدهما بالآخر. وبه قال أكثر أهل العلم، وجوزه أبو حنيفة إذا تساويا كيلا حملا للحديث على النسبة، وهذا التقييد يفسد السؤال والجواب وترتب النهي عليهما بالكلية إذ كونه نسبة يكفى في عدم الحواز ولا دخل معه للحفاف. (س)

قال الإمام محمد في موطنه بعد رواية هذا الحديث: بهذا نأخذ لا خير في أن يشتري الرجل قفيز رطب بقفيز من تمر يدا بيد لأن الرطب ينقص إذا جف فيصير أقل من قفيز فلذلك فسد البيع فيه.

قلت: وبه قال أحمد والشافعي ومالك وغيرهم، قالوا: لا يجوز بيع التمر بالرطب لا متفاضلا ولا متماثلا، يدا بيد كان أو نسبة، وأما التمر بالتمر والرطب بالرطب فيجوز ذلك، متماثلا لا متفاضلا، يدا بيد، لا نسبة. وفيه خلاف أبي حنيفة حيث جوز بيع التمر بالرطب متماثلا إذا كان يدا بيد لأن الرطب تمر وبيع التمر بالتمر جائز متماثلا من غير اعتبار الجودة والرداءة، وقد حكى عنه أنه لما دخل بغداد سألته عن هذا وكانوا أشداء عليه لمخالفته الخير. فقال: الرطب إما أن يكون تمرا أو لم يكن تمرا فإن كان تمرا: "جوز لبقوله بأنه": "التمر بالتمر مثلا بمثل"، وإن لم يكن تمرا جاز لحديث: "إذا اختلف النوعان فيعمر، كيف شئتم". فأوردوا عليه الحديث، فقال: مداره على زيد، أبي عياش وهو مجهول، أو قال: ممن لا يقبل حديثه. واستحسن أهل الحديث هذا الطعن منه حتى قال ابن المبارك كيف يقال إن أبا حنيفة لا يعرف الحديث وهو يقول زيد ممن لا يقبل حديثه.

قال ابن الهمام في الفتح: رد ترديده بأن ههنا قسما ثالثا وهو أنه من جنس التمر ولا يجوز بيعه بالآخر كالحنطة المقلية بغير المقلية لعدم تسوية الكيل بهما، فكذا الرطب والتمر لا يسويهما الكيل وإنما يسوى في حال اعتدال البديلين وهو أن يحف الآخر. وأبو حنيفة يمدحه ويعتبر التساوى حال العقد وعروض النقص بعد ذلك، لا يمنع من المساواة في الحال إذا كان موجه أمرا خلقيا وهو زيادة الرطوبة بخلاف المقلية بغيرها فإنه في الحال يحكم لعدم التساوى لاكتناز أحدهما وتخلخل الآخر، ورد طعنه في زيد بأنه ثقة كما مر، وقد يجاب أيضا بأنه على تقاير صحة السند فالمراد النهي نسبة

فإنه ثبت في حديث أبي عياش هذا زيادة نسيئة أخرجه أبو داود عن يحيى بن أبي كثير، عن عبد الله بن يزيد أن أبا عياش أخبره أنه سمع سعدا يقول نهى رسول الله ﷺ عن بيع الرطب بالتمر. وأخرجه الحاكم والطحاوي في شرح معاني الآثار ورواه الدارقطني وقال اجتماع هؤلاء الأربعة يعني مالكا وإسماعيل بن أمية والضحاك بن عثمان وآخر على خلاف ما رواه يحيى بن أبي كثير يدل على ضبطهم للحديث. وأنت تعلم أن بعد صحة هذه الرواية يجب قبولهما، لأن المذهب المختار عند المحدثين هو قبول الزيادة وإن لم يروها الأكثر إلا في زيادة تفرد بها بعض الحاضرين في المجلس، فإنه مثله مردود كما كتبناه في تحرير الأصول وما نحن فيه لم يثبت أنه زيادة في مجلس واحد لكن يبقى قوله في تلك الرواية الصحيحة "أينقص الرطب إذا جف" عريا عن الفائدة إذا كان النهي عنه للنسيئة، انتهى كلام ابن الهمام. وهذا غاية التوجيه في المقام مع ما فيه من الإشارة إلى ما فيه وللطحاوي كلام في شرح معاني الآثار مبني على تزجيح رواية النسيئة وهو خلاف جمهور المحدثين وخلاف سياق الرواية أيضا ولعل الحق لا يتجاوز عن قولهما وقول الجمهور، كذا في التعليق الممجد (٣٣٢).

والحديث أخرجه أيضا مالك وأبو داود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في البيوع، والدارقطني (٥٠/٣) والبيهقي في الكبرى (٢٩٤/٥) وفي الصغير (٢٤٨/٢) وابن الجارود (٢٢١) والحاكم (٣٨/٢) وابن أبي شيبة (١٨٢/٦) وعبدالرزاق (٣٢/٨) والطحاوي (١٩٩/٢) وأحمد (١٧٥/١) والطيالسي (٢٩) وأبو يعلى (٦٧/٢) والحميدي (٤١/١) والمسند الجامع (٩٠/٦) من طرق عن عبد الله بن يزيد أن زيدا أبا عياش أخبره به.

قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح، وقد أعل أبو حنيفة هذا الحديث من أجل زيد أبي عياش، وقال مداره على زيد أبي عياش وهو مجهول، وكذا قال ابن حزم: وتعقبوهما بأن الحديث صحيح وزيد ليس بمجهول. قال الزرقاني: زيد كنيته أبو عياش واسم أبيه عياش، المدني، تابعي، صدوق، نقل عن مالك أنه مولى سعيد بن أبي وقاص وقيل: إنه مولى بني مخزوم، وفي تهذيب التهذيب زيد بن عياش أبو عياش، الزرقى ويقال: المخزومي، روى عن سعد وعنه عبد الله بن يزيد وعمران بن أنيس، ذكره ابن حبان في الثقات وصحح الترمذي وابن خزيمة وابن حبان حديثه المذكور. وقال الدارقطني: ثقة. وقال الحاكم في المستدرک، هذا حديث صحيح لإجماع أئمة النقل

(٥٤) باب المزبنة والمحاولة

٢٢٦٥ - حدثنا علي بن محمد. أنبأنا الليث بن سعد، عن نافع، عن عبد الله بن عمر؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن المزبنة.

على إمامة مالك وأنه محكم في كل ما يرويه إذا لم يوجد في روايته إلا الصحيح خصوصاً في رواية أهل المدينة، والشيخان لم يخرجاه لِمَا خشيا من جهالة زيد، انتهى.

وقال ابن الهمام في فتح القدير، شرح الهداية: قال صاحب التنقيح زيد ابن عياش أبو عياش، الزرقى، المدني، ليس به بأس، ومشائخنا ذكروا عن أبي حنيفة بأنه مجهول، ورد طعنه بأنه ثقة، وروى عنه مالك في الموطأ، وهو لا يروى عن مجهول. وقال المنذرى: كيف يكون مجهولاً، وقد روى عنه ثقتان عبد الله بن يزيد وعمران بن أبي أنيس وهما احتج بهما مسلم في صحيحه، وقد عرفه أئمة هذا الشأن وأخرجه حديثه مالك مع شدة تحريه في الرجال. وقال ابن الجوزى في التحقيق: قال أبو حنيفة: إنه مجهول، فإن كان هو لم يعرفه فقد عرفه أئمة النقل، انتهى. وفي غاية البيان شرح الهداية: نقلوا تضعيفه عن أبي حنيفة ولكن لم يصح ضعفه في كتب الحديث، فمن ادعى فعله البيان، انتهى. وفي البناية للعينى عند قول صاحب الهداية زيد بن عياش ضعيف عند النقلة، هذا ليس بصحيح بل هو ثقة عند النقلة، كذا في التعليق الممجد (٣٣٢).

٥٤ - باب المزبنة والمحاولة

٢٢٦٥ - ((نهى رسول الله ﷺ عن المزبنة)) وتفسيره أن يباع الثمر المعلق بالتمر المجذوذ، وهو حرام لكونه مجازفة في الربويات، فإن ما على الشجر لا يكال، وإنما يباع خرصاً فإذا بيع بجنسه خرصاً كان فيه احتمال التفاضل، واحتمال التفاضل في الربويات في حكم الربا، والمزبنة مفاعلة من الزين وهو الدفع الشديد، ومنه سميت الحرب الزبون لشدة الدفع فيها، وإنما سمي به هذا البيع لأن كل واحد من المتبايعين يدفع صاحبه لمن حقه أو لأن أحدهما إذا وقف على ما فيه من الغبن أراد دفع البيع بفسخه، وأراد الآخر دفعه عن هذه الإرادة بإمضاء البيع، ثم عمم الشافعى بيع المزبنة في كل بيع مجهول بمجهول أو بمعلوم من الربويات. وقال مالك: المزبنة كل شيء من الحزاف لا يعلم كيله ولا وزنه ولا عدده إذا بيع بشيء مسمى من الكيل سواء كان من الربويات أولاً، هذا ملخص ما في فتح البارى (٤/٣٨٤).

والمزابنة: أن يبيع الرجل تمر حائظه، إن كانت نخلا، بتمر كيلا. وإن كانت كرما، أن يبيعه بزيب كيلا. وإن كانت زرعا أن يبيعه بكيل طعام. نهى عن ذلك كله.

٢٢٦٦ - حدثنا أزهر بن مروان. ثنا حماد بن زيد، عن أيوب، عن أبي الزبير وسعيد بن ميناء، عن جابر بن عبد الله؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن المحاقلة والمزابنة.

((إن كانت نخلا)) أى بيع الرطب على النخل بالتمر ومثل هذا يسمى مزابنة، مفاعلة، من الزين بمعنى الدفع، وهذا البيع قد يفضى إلى التدافع. (س)

والحديث أخرجه أيضا مالك والبخارى ومسلم والنسائي فى البيوع، والدارمى (٩٤/١) والبيهقى فى الكبرى (٣٠٧/٥) وفى المعرفة (٣٣٧/٤) وعبدالرزاق (١٠٤/٨) وابن أبى شيبة (١٣٢/٧) والشافعى فى الأم (٦٢/٣) وفى المسند (١٥٣/٢) والطحاوى فى معانى الآثار (٢٩/٤) وأحمد (٧/٢) وعبد بن حميد (٧٧٤) والمسند الجامع (٤٥٣/١٠) عن نافع، عن ابن عمر رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٢٦٦ - ((سعيد بن ميناء)) مولى البخترى، بن أبى ذباب، الحجازى، مكى أو مدنى، يكنى أبا الوليد. وثقه ابن معين، وأبو حاتم وأحمد. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة)) أى كراء الأرض للزراعة. (س)

اختلف العلماء فى تفسيره، والمعروف أنه بيع الحنطة فى سنبها بحنطة ما فيه مجنودة، فالمزابنة تكون فى الشجر والمحاقلة فى الزرع. وفسره بعضهم بالزراعة بالثلث والرابع، فعلى هذا يرادف المحاقلة المخابرة، وفرق بعضهم بينهما بأن المحاقلة هو استكراء الأرض بكيل سمي من الخارج. والمخابرة هو استكراء الأرض بجزء شائع من الخارج كالثلث أو الربع. وفسر بعضهم المحاقلة ببيع الزرع قبل إدراكه، فعلى هذا يرادف المحاقلة بيع الثمار قبل بدو صلاحها، والمحاقلة فى اللغة مفاعلة، من الحقل، وهو الزرع وموضعه. وقال الليث: الحقل الزرع إذا تشعب قبل أن يغلظ. هذا ملخص ما فى باب المخاضرة من فتح البارى (٤٠٤/٤) وباب المزابنة من عمدة القارى (٥٣٨/٥) والنهاية لابن الأثير (٤١٦/١).

والحديث أخرجه أيضا مسلم وأبو داود والترمذى والنسائي فى البيوع، وابن حبان (٣٧٥/١١) والبيهقى فى الصغير (٢٥٤/٢) وابن أبى شيبة (١٣١/٧) وابن الجارود (٢٠٥) والبقوى فى شرح السنة (٨٤/٨) وأحمد (٣١٣/٣) والطيايسى (٢٤٦) والشافعى فى المسند (١٥٢/٢) والمسند الجامع (١٣٨/٤) من طرق عن جابر رضى الله عنه، بعضهم مطولا وبعضهم مختصرا. وإسناده صحيح.

٢٢٦٧ - حدثنا هناد بن السرى. ثنا أبو الأحوص، عن طارق بن عبد الرحمن، عن سعيد بن المسيب، عن رافع بن خديج؛ قال: نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة.

(٥٥) باب بيع العرايا بخرصها تمرا

٢٢٦٨ - حدثنا هشام بن عمار ومحمد بن الصباح. قالا: ثنا سفيان بن عيينة، عن الزهري، عن سالم، عن أبيه. قال: حدثني زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ رخص في العرايا.

٢٢٦٩ - حدثنا محمد بن ربح. أنبأنا الليث بن سعد، عن يحيى بن سعيد، عن نافع، عن عبد الله بن عمر؛ أنه قال: حدثني زيد بن ثابت أن رسول الله ﷺ أَرخص في بيع العرية بخرصها تمرا. قال يحيى: العرية أن يشتري الرجل ثمر النخلات بطعام أهله رطباً، بخرصها تمرا.

٢٢٦٧ - ((طارق بن عبد الرحمن)) البجلي، الأحمسي، الكوفي. تقدمت ترجمته برقم (١٣٧٥).

((نهى رسول الله ﷺ عن المحاقلة والمزابنة)) فيه أيضاً دليل على تحريم المحاقلة والمزابنة.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود والنسائي في البيوع، والطبراني في الكبير (٢٩٠/٤) والمسند الجامع (٣٧٦/٥) عن سعيد بن المسيب، عن رافع بن خديج رضى الله عنه. وإسناده صحيح. وسيأتي أيضاً مطولاً برقم (٢٤٤٩).

٥٥ - باب بيع العرايا بخرصها تمرا

٢٢٦٨ - ((رخص في العرايا)) أى بخرصها، والخرص بفتح، فيكون مصدراً بمعنى التخمين. ويأتى شرحه فى الحديث التالى.

والحديث أخرجه أيضاً البخارى ومسلم والنسائي فى البيوع، وابن حبان (٣٨٢/١١) والدارمى (٢٥٢/٢) والبيهقى فى الكبرى (٣٠٩/٥) وفى الصغير (٢٥٦/٢) والطحاوى (٢٨/٢) وأحمد (١٨١/٥) والطبرانى فى الكبير (١١٦/٥) والمسند الجامع (٥٢٧/٥) من طرق عن الزهري به. وإسناده صحيح وهو مكرر ما بعده.

٢٢٦٩ - ((أرخص فى بيع العرية بخرصها تمرا)) قال أبو عبيد فى غريب الحديث (٢٣١/١): "العرايا" واحدها عرية وهى النخلة يُعربها صاحبها رجلاً محتاجاً، والإعراء أن يجعل له ثمرة عامها: فرخص لرب النخل أن يتاع من المعرى تلك النخلة بتمر لموضع حاجته.

وقال البغوى فى شرح السنة (٨٧/٨): العرية: أن يبيع ثمر نخلات معلومة بعد بُدْوِ الصلاح فيها حرصا بالتمر الموضوع على وجه الأرض كيلا استثناها الشرع عن المزابنة بالجواز كما استثنى السلم بالجواز على بيع ما ليس عنده. سميت عرية، لأنها عريت من جملة التحريم، أى: خرجت "فعيلة" بمعنى "فاعلة" وقيل: لأنها عريت عن جملة الحائط بالحرص والبيع، فعريت عنها، أى: خرجت، وقيل: هى مأخوذة من قول القائل: أعريت الرجل النخل، أى: أطعمته، فهو يعرفها متى شاء، أى: يأتيها فيأكل رطبها، يقال: عروت الرجل: إذا أتته تطلب معروفه، فأعراني، أى: أعطاني، كما يقال: طلب إلى فأطلبته، وسألني فأسألته، فعلى هذا، فهى "فعيلة" بمعنى "فاعلة".

قال الحافظ فى الفتح اختلف فى المراد بها شرعا: فقال مالك: "العرية" أن يعرى الرجل الرجل النخلة (أى يهبها له أو يهب له ثمرها) ثم يتأذى بدخوله عليه فرخص له أن يشتريها منه بتمر، كذا نقل البخارى فى صحيحه عنه.

وقال الشافعى فى الأم: "العرايا" أن يشتري الرجل ثمر النخلة فأكثر بخرصه من التمر بأن يحرص الرطب ثم يقدر كم ينقص إذا بيع ثم يشتري بخرصه تمرا فإن تفرقا قبل أن يتقابضا فسد البيع. وقال الحافظ فى الفتح (٣٩١/٤): ما محصله أن لا يكون جزافا ولا نسيئة.

وقال ابن إسحاق فى حديثه عن نافع عن ابن عمر كانت العرايا أن يعرى الرجل فى ماله النخلة والنخلتين، كذا فى صحيح البخارى. قال الحافظ: أما حديث ابن إسحاق عن نافع فوصله الترمذى دون تفسير ابن إسحاق. وأما تفسيره فوصله أبوداود عنه بلفظ النخلات وزاد فيه فيشق عليه فيبيعها بمثل حرصها وهذا قريب من الصورة التى قصر مالك العرية عليها.

وقال يزيد بن هارون عن سفيان بن حسين العرايا نخل كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروا بها، رخص لهم أن يبيعوها بما شاؤوا من التمر، كذا فى صحيح البخارى. قال الحافظ: هذا وصله الإمام أحمد فى حديث سفيان بن حسين عن الزهرى عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت مرفوعا فى العرايا. قال سفيان بن حسين، فذكره.

قال الحافظ: وصور العرية كثيرة وهذا إحداها. قال: منها أن يقول الرجل لصاحب حائط يعنى ثمر نخلات بأعيانها بحرصها من الثمر فيحرصها أو يبيعه ويقبض منه التمر ويسلم إليه النخلات

بالتحلية فينتفع برطبها. ومنها: أن يهبه إياها فيتضرر الموهوب له بانتظار صيرورة الرطب تمرا ولا يحب أكلها رطبا لاحتياجه إلى التمر، فيبيع ذلك الرطب بخرصه من الواهب أو من غيره بتمر يأخذ معجلا. ومنها: أن يبيع الرجل ثمر حائطه بعد بدو صلاحه ويستثنى منه نخلات معلومة يبقيا لنفسه أو لعياله وهي التي عفى له عن خرصها في الصدقة. وسميت عرايا لأنها أعريت من أن تخرص في الصدقة، فرخص لأهل الحاجة الذين لا نقد لهم وعندهم فضول من ثمر قوتهم أن يتناعوا بذلك التمر من رطب تلك النخلات بخرصها، ومما يطلق عليه اسم عرية أى يعرى رجلا ثمر نخلات يبيع له أكلها والتصرف منها، وهذه هبة مخصوصة. ومنها: أن يعرى عامل الصدقة لصاحب الحاجة من حائطه نخلات معلومة لا يخرصها في الصدقة، وهاتان صورتان من العرايا لا يبيع فيهما وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجمهور، وقصر مالك العرية في البيع على الصورة الثانية، وقصرها أبو عبيد على الصورة الأخيرة، من صور البيع وزاد أنه رخص لهم أن يأكلوا الرطب ولا يشتروه لتجارة ولا ادخار. ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصروا العرية على الهبة وهو أن يعرى الرجل ثمر نخلة من نخله ولا يسلم ذلك له ثم يدوا له في ارتجاع تلك الهبة فرخص له أن يحتبس ذلك ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب بخرصه تمرا. وحمله على ذلك أخذه بعموم النهي عن بيع الثمر بالتمر، وتعقب بالتصريح باستثناء العرايا في حديث ابن عمر عند الترمذي. وفي حديث غيره. وحكى الطحاوي عن عيسى بن أبان من أصحابهم أن معنى الرخصة أن الذي وهبت العرية لم يملكها، لأن الهبة لا تملك إلا بالقبض. فلما جاز له أن يعطى بدلها تمرا وهو لم يملك المبدل منه حتى يستحق المبدل كان ذلك مستثنى وكان رخصة. وقال الطحاوي: بل معنى الرخصة فيه أن المرأ مأمور بإمضاء ما وعد به ويعطى بدله ولو لم يكن واجبا عليه، فلما أذن له أن يحبس ما وعد به ويعطى بدله ولا يكون في حكم من أخلف وعده. ظهر بذلك معنى الرخصة. واحتج لمذهبه بأشياء تدل على أن العرية العطية ولا حجة في شيء منها لأنه يلزم من كون أصل العرية العطية أن لا تطلق العرية شرعا على صور أخرى. قال ابن المنذر: الذي رخص في العرية هو الذي نهى عن بيع الثمر بالتمر في لفظ واحد من رواية جماعة من الصحابة. قال: ونظير ذلك الإذن في السلم مع قوله ﷺ: "لا تبع ما ليس عندك". قال فمن أجاز السلم مع كونه مستثنى من بيع ما ليس عندك. ومنع العرية مع كونها مستثناة من بيع الثمر بالتمر فقد تناقض، وأما

حملهم الرخصة على الهبة فبعيد مع تصريح الحديث بالبيع، واستثناء العرايا منه فلو كان المراد الهبة لما استثنيت العرية من البيع، ولأنه عبر بالرخصة، والرخصة لا تكون إلا بعد ممنوع. والمنع إنما كان في البيع لا الهبة، وبأن الرخصة قيدت بخمسة أوسق أو ما دونها، والهبة لا تتقيد لأنهم لم يفرقوا في الرجوع في الهبة بين ذي رحم وغيره وبأنه لو كان الرجوع جائزا فليس إعطاؤه بالتمر بدل الرطب، بل هو تجديد هبة أخرى فإن الرجوع لا يجوز، فلا يصح تأويلهم، كذا في تحفة الأحوذى (٢/٢٦٦).

وقال النووي في شرح مسلم (١٠/١٨٨): "العرية" أن يخرص الخارص نخلات فيقول هذا الرطب الذي عليها إذا ييس يحصل منه ثلاثة أوسق من التمر مثلا فيبيعه لغيره بثلاثة أوسق تمر ويتقايضان في المجلس فيسلم المشتري التمر ويسلم البائع النخل. وهذا جائز في ما دون خمسة أوسق، ولا يجوز في ما زاد عليه، وفي جوازه في خمسة أوسق قولان للشافعي، أصحهما: لا يجوز. لأن الأصل تحريم بيع التمر بالرطب وجاءت العرايا رخصة، وشك الراوى في خمسة أوسق أو دونها فوجب الأخذ باليقين وهو دون خمسة أوسق وبقيت الخمسة على التحريم والأصح أنه يجوز ذلك للفقراء والأغنياء وأنه لا يجوز في غير الرطب والعنب من الثمار، وفيه قول ضعيف أنه يختص بالفقراء، وقول أنه لا يختص بالرطب والعنب هذا تفصيل مذهب الشافعي في العرية وبه قال أحمد وآخرون، وتأولها مالك وأبو حنيفة على غير هذا، وظواهر الأحاديث ترد تأويلهما.

وقال الخطابي في معالم السنن (٣/٦٨): "العرايا" مستثناة من جملة النهي عن المزانية ألا تراه يقول رخص في بيع العرايا، والرخصة إنما تقع بعد الحظر وقد قال بذلك أكثر الفقهاء مالك والشافعي والأوزاعي وأحمد وإسحاق وأبو عبيد. وامتنع من القول به أصحاب الرأي وذهبوا إلى جملة النهي الوارد في تحريم المزانية، وفسروا العرية تفسيراً لا يليق بمعنى الحديث.

والحديث أخرجه أيضا البخارى في البيوع وفي المساقاة، ومالك ومسلم وأبو داود والنسائي في البيوع، والبعوى في شرح السنة (٨/٨٦) وابن حبان (١١/٣٧٦) وعبدالرزاق (٨/١٠٣) والبيهقى في الكبرى (٥/٣٠٩) وفي المعرفة (٤/٣٤١) والشافعي في الأم (٣/٥٣) وفي المسند (٢/١٥٠) وفي الرسالة (٣٣٣) والطحاوى في شرح معاني الآثار (٤/٢٩) وأحمد (٥/١٨٢) والطبرانى في الكبير (٥/١١٧) عن نافع، عن ابن عمر، عن زيد بن ثابت رضي الله عنه. وإسناده صحيح وهو مكرر ما قبله.

(٥٦) باب الحيوان بالحيوان نسيئة

٢٢٧٠ - حدثنا عبدالله بن سعيد. ثنا عبدة بن سليمان، عن سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة بن جندب؛ أن رسول الله ﷺ نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة.

٥٦ - باب الحيوان بالحيوان نسيئة

بفتح النون وكسر السين وفتح الهمزة. قال في القاموس نساته البيع وأنساته، بعته بنسئة، بالضم، وبنسئة، كأخرة. وقال في مجمع البحار فيه ثلاث لغات، نسيئة بوزن كريمة وبالادغام وبحذف الهمزة وكسر النون.

٢٢٧٠ - ((نهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة)) أى من الطرفين أو أحدهما وبه قال علماؤنا الحنفية ترجيحًا: للمحرم على المبيح ومن لا يقول به يحمله على أنسئة من الطرفين جمعا بينه وبين ما لا يفيد الإباحة، ولا يخفى أن النسيئة إذا كانت من الطرفين فلا يجوز لأنه يبيع الكالء بالكالء، انتهى. قلت: ولهذا نهى عنه ولا امتناع فى النهى عن شىء عامًا وخاصًا. قال على القارى فى المرقاة: اختلفوا فى بيع الحيوان بالحيوان نسيئة، فمنعه جماعة من أصحاب النبى ﷺ لنهيه ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة. قال الخطابى فى معالم السنن: وجهه عندى أنه إنما نهى عما كان منه نسيئة فى الطرفين فيكون من باب الكالء بالكالء بدليل حديث عبدالله بن عمرو بن العاص الذى فى آخر الباب، وهذا يبين لك أن النهى عن بيع الحيوان بالحيوان نسيئة إنما هو أن يكون نسا فى الطرفين، جمعا بين الحديثين.

وقال الأمير اليماني فى السبل (٤١/٣): فى الحديث دليل على عدم صحة بيع الحيوان بالحيوان نسيئة إلا أنه قد عارضه رواية أبى رافع أنه ﷺ استسلف بعيرا بكرا وقضى رباغيا، رواه ابن ماجه ومسلم فاختلف العلماء ، فى الجمع بينه وبين حديث سمرة فقيل: المراد بحديث سمرة أن يكون نسيئة من الطرفين معا، فيكون من بيع الكالء بالكالء وهو لا يصح وبهذا فسر الشافعى جمعا بينه وبين حديث أبى رافع، وذهبت الحنفية والحنابلة إلى أن هذا ناسخ لحديث أبى رافع، وأجيب عنه بأن النسخ لا يثبت إلا بدليل. والجمع أولى منه، وقد أمكن بما قاله الشافعى. ويؤيده آثار عن الصحابة أخرجها البخارى، قال: اشترى ابن عمر راحلة بأربعة أبعرة مضمونة عليه يوفىها صاحبها بالربذة. واشترى رافع بن خديج بعيرا ببعيرين وأعطاه أحدهما وقال: آتيك بالآخر غدا. وقال ابن المسيب: لا

٢٢٧١ - حدثنا عبد الله بن سعيد. ثنا حفص بن غياث وأبو خالد، عن حجاج، عن أبي الزبير، عن جابر؛ أن رسول الله ﷺ قال: "لا بأس بالحيوان، واحدا باثنين، يدا بيد". وكرهه نسيئة.

ربا في البعير بالبعيرين والشاة بالشاتين إلى أجل.

وقال الإمام الشوكاني في النيل (٢٣٢/٥): ذهب الجمهور إلى جواز بيع الحيوان بالحيوان نسيئة متفاضلا مطلقا، وشرط مالك أن يختلف الجنس ومنع من ذلك مطلقا مع النسيئة أحمد بن حنبل وأبو حنيفة وغيره من الكوفيين.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في البيوع، والبيهقي (٢٨٨/٥) والدارمي (٣٣١/٢) وابن الجارود (٢٠٨) والطحاوي (٦٠/٤) وأحمد (١٢/٥) والطبراني في الكبير (٢٤٧/٧) والخطيب (٣٥٤/٢) والمسند الجامع (١٨٩/٧) من طرق عن قتادة، عن الحسن، عن سمرة رضی الله عنه.

وصححه الترمذي وقد اختلف في صحة سماع الحسن من سمرة. قال الترمذي: قال علي بن المدينة سماع الحسن من سمرة صحيح، وقد تكلم بعض أهل الحديث في رواية الحسن عن سمرة، وقالوا: إنما يحدث عن صحيفة.

وقال الحافظ في تهذيب التهذيب (٢٦٨/٢): أما رواية الحسن عن سمرة بن جندب ففي صحيح البخاري سماعا منه لحديث العقيقة، وقد روى عنه نسخة كبيرة غالبها في السنن الأربعة وعند علي بن المدينة أن كلها سماع، وكذا حكى الترمذي عن البخاري وقال يحيى القطان وآخرون هي كتاب، وذلك لا يقتضى الانقطاع وفي مسند أحمد حدثنا هشيم عن حميد الطويل. وقال جاء رجل إلى الحسن فقال إن عبدا له أبق وأنه نذر إن يقدر عليه أن يقطع يده. فقال الحسن حدثنا سمرة، قال قلما خطبنا رسول الله ﷺ خطبة إلا أمر فيها بالصدقة ونهى عن المثلة وهذا يقتضى سماعه منه لغير حديث العقيقة. وقال أبو داود عقب حديث سليمان بن سمرة عن أبيه في الصلوة، دلت هذه الصحيفة على أن الحسن سمع من سمرة. قال الحافظ: ولم يظهر لي وجه الدلالة بعد.

قلت: وقد سبق تحقيق سماع الحسن عن سمرة رضی الله عنه مختصرا أيضا، برقم: ٨٤٥.

٢٢٧١ - ((لا بأس بالحيوان واحدا باثنين يدا بيد، وكرهه نسيئة)) تمسك به من منع بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا نسيئا.

(٥٧) باب الحيوان بالحيوان متفاضلا يدا بيد

٢٢٧٢ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي . ثنا الحسين بن عروة . ح وحدثنا أبو عمر حفص بن عمر . ثنا عبد الرحمن بن مهدي . قالوا : ثنا حماد بن سلمة ، عن ثابت ، عن أنس ؛ أن النبي ﷺ اشترى صفيية بسبعة أرؤس . قال عبد الرحمن : من دحية الكلبي .

والحديث أخرجه أيضا الترمذي في البيوع ، وابن أبي شيبة (١١٣/٦) وأحمد (٣١٠/٣) وأبو يعلى (٢٢/٤) والمسند الجامع (١٨٩/٧) عن حجاج ، عن أبي الزبير ، عن جابر رضي الله عنه . وقال الترمذي : هذا حديث حسن . وفي سننه الحجاج بن أرطاة وهو صدوق ، كثير الخطأ والتدليس ، وروى هذا الحديث عن أبي الزبير بالنعنة . وأشار الحافظ في الفتح (٤١٩/٤) إلى هذه الرواية وقال : وإسناده لين . قلت : للحديث شواهد يتقوى بها ، انظر شرح معاني الآثار للطحاوي (٦٠/٤) وفتح الباري (٤١٩/٤) والدارقطني (٧١/٣) ونيل الأوطار للشوكاني (٣١٤/٥) .

٥٧ - باب الحيوان بالحيوان متفاضلا يدا بيد

٢٢٧٢ - ((الحسين بن عروة)) البصري . قال أبو حاتم : لا بأس به . وقال الساجي : فيه ضعف . وقال الحافظ : صدوق ، يهم ، من العاشرة .

((اشترى صفيية بسبعة أرؤس)) هذا مخالف لما هو عند النسائي وغيره من أن النبي ﷺ قال لدحية : خذ من السبي جارية غيرها وكانت وقعت في سهم دحية ، فلعله لما أمره ﷺ بأخذ الجارية الواحدة غيرها لم يرض بذلك لأن صفيية كانت سيدتهم وبنت رئيسهم فعوضه ﷺ بسبعة أرؤس ، والله أعلم ، كذا في إنجاح الحاجة .

والحديث فيه دليل على جواز بيع الحيوان بالحيوان متفاضلا إذا كان يدا بيد ، وهذا مما لا خلاف فيه وإنما الخلاف في بيع الحيوان بالحيوان نسيئة وقد تقدم بيانه في الباب المتقدم .

قال البوصيري : هذا إسناد صحيح رجاله ثقات ، وله شاهد من حديث جابر رواه أبو داود والترمذي ، ورواه أصحاب السنن الأربعة والدارمي وابن الجارود من حديث سمرة ورواه الترمذي من حديث أبي سعيد ورواه ابن جبان في صحيحه من حديث ابن عباس رضي الله عنه .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الخراج ، وابن جبان (١٩٤/١٦) وأحمد (١٢٣/٣) والمسند

(٥٨) باب التغليظ في الربا

٢٢٧٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا الحسن بن موسى، عن حماد بن سلمة، عن علي بن زيد، عن أبي الصلت، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "أتيت، ليلة أسرى بي، على قوم بطونهم كالبيوت، فيها الحيات ترى من خارج بطونهم. فقلت: من هؤلاء؟ يا جبرائيل! قال: هؤلاء أكلة الربا".

٢٢٧٤ - حدثنا عبد الله بن سعيد. ثنا عبد الله بن إدريس، عن أبي معشر، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "الربا سبعون حوبا."

الجامع (٣٢٥/٢) والميزي في التهذيب (٣٩١/٦) عن ثابت، عن أنس رضي الله عنه. وإسناده صحيح. واقتصر المؤلف على ما ذكره وفي الحديث قصة تزويج النبي ﷺ بصفية رضي الله عنها.

٥٨ - باب التغليظ في الربا

٢٢٧٢ - ((عن أبي الصلت)) مجهول، من الثالثة.

((أتيت)) بصيغة الفاعل أي مررت ((ليلة أسرى بي)) بالإضافة على الصحيح، ((على قوم)) متعلق "بأتيت" لا "بأسرى" كما يتوهم، ((فيها)) أي في بطونهم، ((الحيات)) جمع حية، ((ترى)) بصيغة المجهول أي تبصر الحيات، ((من خارج بطونهم)) تشبيهة لحالهم وفضيحة لمآلهم.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لضعف علي بن زيد، رواه الإمام أحمد في مسنده والأصبهاني كلاهما من طريق علي بن زيد به.

والحديث أخرجه أيضا الميزي في التهذيب (٤٢٨/٣٣) والمسند الجامع (١٣٣/١٨) عن أبي هريرة رضي الله عنه وإسناده ضعيف لضعف علي بن زيد بن جدعان.

٢٢٧٤ - ((عن أبي معشر)) أي نجيح بن عبد الرحمن السندي، بكسر المهملة وسكون النون، المدني، وهو مولى بني هاشم، مشهور بكنيته. ضعفه أبو داود والنسائي. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال الحافظ: ضعيف، من السادسة، أسن واختلط.

((الربا سبعون حوبا)) - بضم الحاء المهملة - الإثم، والمراد أنها سبعون نوعا من الإثم. والمراد التكثير دون التحديد. وبه يظهر التوفيق بين هذا الحديث والحديث الآتي (س).

أيسرها أن ينكح الرجل أمه".

٢٢٧٥ - حدثنا عمرو بن علي الصيرفي أبو حفص . ثنا ابن أبي عدي ، عن شعبة ، عن زبيد ، عن إبراهيم ، عن مسروق ، عن عبد الله ، عن النبي ﷺ قال : "الربا ثلاثة وسبعون بابا".

وقال القارى في المرقاة (٦/٦٨): "الحوب" الذنب، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ كَانَ حُوبًا كَبِيرًا﴾ أى ألم الربا ولا بد هذا التقدير ليطابق قوله: "أيسرها أن ينكح أمه" أى يجامعه، وفى رواية "الربا ثلاثة وسبعون بابا أيسرها مثل أن ينكح الرجل أمه، وأن أربى الربا، عرض الرجل المسلم". رواه مالك عن ابن مسعود وفى رواية: الربا اثنان وسبعون بابا أذناها مثل إتيان الرجل أمه وإن أربى الربا استطالة الرجل فى عرض أخيه، رواه الطبرانى فى الأوسط عن البراء ، فى الحديث دلالة على أن وجه زيادة الربا على معصية الزنا، إنما هو لتعلق حقوق العباد إذ الغالب أن الزنا لا يكون إلا برضا الزانية ولذا قدمها فى قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي﴾ وإلا فأى عرض يكون فوق هتك الحرمة ومرتبة القذف بالزنا دون معصية الزنا.

((أيسرها)) أى أخف تلك الآثام، إثم نكاح الرجل أمه، والمراد به العقد أو الجماع. فالحديث يدل على أن الربا أشد من الزنا.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف أبو معشر هو نجيح بن عبد الرحمن متفق على تضعيفه والمتن ذكره ابن الحوزى فى الموضوعات من حديث أبى هريرة أيضا. ورواه ابن أبى الدنيا عن عبد الله بن سعيد وهو رواه عن أبيه عن أبى هريرة رضى الله عنه.

والحديث أخرجه أيضا ابن الجارود (٢١٧) والمسند الجامع (٣١٦/١٧) عن أبى هريرة رضى الله عنه، وإسناده ضعيف.

٢٢٧٥ - ((الربا ثلاثة وسبعون بابا)) قال العراقى فى تخريج الإحياء : المشهور أنه بالموحدة، ولذا أورده ابن ماجه فى أبواب التجارات، وتصحف على الغوالى بالمشثاة فأورده فى باب ذم الحاه والرياء . قال: وقد روى البزار حديث ابن مسعود بلفظ الربا بضع وسبعون بابا والشرك مثله، وقد يستدل بها على أنه الرياء بالمشثاة لاقتترانه بالشرك.

قال البوصيرى: هذا إسناد صحيح وابن أبى عدي اسمه محمد بن إبراهيم وهو ثقة تفرد برواية هذا الحديث عن شعبة. رواه البزار فى مسنده ورجاله رجال الصحيح، وله شاهد من حديث عبد الله

٢٢٧٦ - حدثنا نصر بن علي الجهضمي . ثنا خالد بن الحارث . ثنا سعيد ، عن قتادة ، عن سعيد بن المسيب ، عن عمر بن الخطاب ؛ قال : إن آخر ما نزلت آية الربا . وإن رسول الله ﷺ قبض ولم يفسرها لنا . فدعوا الربا والريبة .

٢٢٧٧ - حدثنا محمد بن بشار . ثنا محمد بن جعفر . ثنا شعبة . ثنا سماك ابن حرب ؛ قال : سمعت عبدالرحمن بن عبدالله يحدث عن عبدالله بن مسعود أن رسول الله ﷺ لعن أكل الربا ومؤكله وشاهديه وكاتبه .

بن حنظلة ، رواه أحمد في مسنده ورجاله رجال الصحيح . والدارقطني في سننه .
والحديث أخرجه أيضا الحاكم (٣٧/٢) وعليّ المتقى في الكنز (١٠٤/٤) والمسند الجامع (١٢/١٢) عن مسروق ، عن عبدالله رضى الله عنه . وإسناده صحيح ورجاله ثقات .
٢٢٧٦ - ((إن آخر ما نزلت آية الربا)) وهى ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لَا يَقُومُونَ﴾ ، الآية . والمراد أنها آخر ما نزلت فى الحلال والحرام ، والله أعلم . قيل : أراد بذلك أنها ثابتة غير منسوخة . ((ولم يفسرها لنا)) أى تفسيراً جامعاً لتمام الجزئيات مغنياً عن مونة القياس ، وإلا فالتفسير جاء ، ومراده أنه لا بد فى باب الربا من الاحتياط . ((فدعوا الربا)) الصريح ، ((والريبة)) - بكسر الراء ، بعدها ياء مثناة ساكنة ، ثم موحدة - فى الصحاح : الريب الشك ، والاسم الريبة ، بالكسر . وهى التهمة ، والمراد أن ما يشبه الأمر فيه ينبغى تركه تورعاً فى هذا الباب ، والله أعلم بالصواب . وقد صحف هذا اللفظ على السيوطى فنقل عن النهاية بذلك كلاماً ليس هذا محله فليتنبه . وإسناده صحيح ورجاله موثقون إلا أن سعيداً وهو ابن عروبة اختلط بأخره ، كذا نقل السندى عن الزوائد .

والأثر أخرجه أيضا أحمد (٣٦/١) والمسند الجامع (٥٦٤/١٣) عن سعيد بن المسيب ، عن عمر بن الخطاب رضى الله عنه . وإسناده صحيح ، وسعيد هو ابن أبى عروبة ، وهو وإن كان قد اختلط بأخره ، فإن خالد بن الحارث قد سمع منه قبل الاختلاط ، بل ذكر ابن عدى فى الكامل أنه من أثبت الناس فيه .
٢٢٧٧ - ((أن رسول الله ﷺ لعن أكل الربا)) أى آخذه وإن لم يأكل . وإنما خص بالأكل لأنه أعظم أنواع الانتفاع كما قال تعالى : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ . ((ومؤكله)) بهمز ، ويبدل - أى مُعْطِيهِ ، لمن يأخذه وإن لم يأكل منه ، نظراً إلى أن الأكل هو الأغلب أو الأعظم كما تقدم . ((وشاهديه وكاتبه)) وروى مسلم هذا الحديث عن جابر وزاد "هم سواء" . قال النووى فى شرح

٢٢٧٨ - حدثنا عبد الله بن سعيد. ثنا إسماعيل بن عليه. ثنا داود بن أبي هند، عن سعيد بن أبي خيرة، عن الحسن، عن أبي هريرة؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ليأتين على الناس زمان لا يبقى منهم أحد، إلا آكل الربا. فمن لم يأكل، أصابه من غباره".

مسلم: هذا تصريح بتحريم كتابة المبايعه بين المترابن، والشهادة عليهما، وفيه تحريم الإعانة على الباطل، انتهى. وفي رواية النسائي عن ابن مسعود "آكل الربا وموكله وشاهداه وكتبه إذا علموا ملعونون على لسان محمد ﷺ يوم القيامة".

والحديث أخرجه أيضا مسلم في المساقاة، وأبوداود والترمذى فى البيوع، وابن حبان (٣٩٩/١١) والدارمى (٢٤٦/٢) والبيهقى (٢٧٥/٥) والطحاوى (٦٨/٤) والطيالسى (٤٥) والمسند الجامع (١٠/١٢) وأحمد (٣٩٣/١) وفى رواية له "لعن الله". قال الترمذى: حديث حسن صحيح. وأعله المنذرى بقوله: عبدالرحمن بن عبدالله لم يسمع من أبيه.

قلت: قد أثبت سماعه منه الإمام البخارى، والمثبت مقدم على النافى، ومن علم حجة على من لم يعلم لا سيما إذا كان مثل البخارى، وأيضا تصحيح الترمذى لحديثه يشعر بأنه متصل عنده بالإسناد صحيح. ٢٢٧٨ - ((سعيد بن أبي خيرة)) البصرى. ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من السادسة.

((ليأتين)) اللام جواب قسم محذوف، ((لا يبقى منهم)) أى من الناس، ((إلا آكل الربا)) الخالص، قال القارى: بصيغة الفاعل أو الماضى والمستثنى صفة "لأحد"، والمستثنى منه محذوف. والتقدير لا يبقى أحد منهم له وصف إلا وصف كونه آكل الربا، فهو كناية عن انتشاره فى الناس بحيث أنه يأكل كل أحد، انتهى. وقال السندى: هو زماننا هذا، فإننا لله وإنا إليه راجعون، وفيه معجزة بينة له ﷺ. ((فمن لم يأكل أصابه من غباره)) أى يصل إليه أثره أن يكون شاهدا فى عقد الربا أو كاتباً أو أكلا من ضيافة آكل أو هديته، والمعنى أنه لو فرض أن أحدا سلم من حقيقته لم يسلم من آثاره وإن قلت جدا، قاله القارى فى المرقاة.

والحديث أخرجه أيضا أبوداود فى الإجازات، والنسائى فى البيوع، والبيهقى فى الكبرى (٢٧٥/٥) والبنغوى (٥٥/٨) والحاكم (١١/٢) وأحمد (٤٩٤/٢) وأبو يعلى (١٠٥/١١) والمسند الجامع (٣١٦/١٧) والمزى فى التهذيب (٤١٦/١٠). قال المنذرى الحسن: لم يسمع من أبي هريرة رضى الله عنه فهو منقطع.

٢٢٧٩ - حدثنا العباس بن جعفر . ثنا عمرو بن عون . ثنا يحيى بن أبي زائدة ، عن إسرائيل ، عن ركين بن الربيع بن عميلة ، عن أبيه ، عن ابن مسعود ، عن النبي ﷺ ، قال : " ما أحد أكثر من الربا إلا كان عاقبة أمره إلى قلة " .

قلت : وفي إسناده أيضا سعيد بن أبي خيرة مقبول ، حيث يتابع وإلا فضعيف الحديث ، ولم يتابع في هذا الحديث .

٢٢٧٩ - ((عمرو بن عون)) بن أوس الواسطي ، أبو عثمان ، البزار ، البصري . وثقه العجلي . وقال كان رجلا صالحا . وقال أبو زرعة : قل من رأيت أثبت منه . وقال أبو حاتم : ثقة ، حجة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، ثبت ، من العاشرة .

((ركين بن الربيع بن عميلة)) - يفتح المهملة - الفزاري ، أبو الربيع ، الكوفي . وثقه ابن معين وأحمد والنسائي . وقال أبو حاتم : صالح . وقال الحافظ : ثقة ، من الرابعة .

((عن أبيه)) الربيع بن عميلة ، الفزاري ، الكوفي . وثقه ابن معين وابن سعد والعجلي والذهبي وابن حبان . ((أكثر من الربا)) أي أكثر ماله وجمعه من الربا ، والحديث فيه دليل على أن الربا وإن كان زيادة في المال عاجلا ، يؤول إلى نقص ومحق آجلا بما يفتح على المرابي من المغارم والمهالك ، قال الله تعالى : ﴿ يَمْحَقُ اللَّهُ الرِّبَا ﴾ .

قال البوصيري : هذا إسناده صحيح رجاله ثقات ، رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث ابن مسعود أيضا ، والحاكم . وقال صحيح الإسناد . ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده من طريق شريك ، عن ركين بإسناده ومثله . وأبو يعلى الموصلي ثنا بشر بن الوليد ثنا شريك عن ركين بن الربيع عن أبيه به . وفي بعض نسخ الزوائد زاد ما يلي : إسناده صحيح ورجاله موثقون لأن العباس بن جعفر وثقه ابن أبي حاتم وابن المديني ذكره ابن حبان في الثقات وباقي رجال الإسناد على شرط مسلم . وفي الفتح : إسناده حسن .

والحديث أخرجه أيضا المنذرى في الترغيب (١٠/٣) والمسند الجامع (١٢/١٣) وإسناده

صحيح .

(٥٩) باب السلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم

٢٢٨٠ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا سفيان بن عيينة، عن ابن أبي نجيح، عن عبد الله بن كثير، عن أبي المنهال، عن ابن عباس؛ قال: قدم النبي ﷺ وهم يسلفون في التمر، الستين والثلاث. فقال: "من أسلف في تمر فليسلف في كيل معلوم ووزن معلوم، إلى أجل معلوم".

٥٩ - باب السلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم

٢٢٨٠ - ((عبد الله بن كثير)) الدارى، المكى، أبى معبد، القارى، أحد الأئمة، مولى عمرو بن علقمة، الكناني، وكان عطارا بمكة، وأهل مكة يقولون للعطار: دارى. وقيل: بل هو من ولد الدار بن هانىء، رهط تميم الدارى. وكان من قراء أهل مكة، وهو ثقة فى الحديث. راجع التهذيب. وقيل: المراد ههنا، هو عبد الله ابن كثير بن المطلب بن أبى وداعة ولكنه مرجوح، كما حقه الحافظ فى الفتح. ((عن أبى المنهال)) أى عبدالرحمن بن مطعم، البناني، البصرى، نزيل مكة. وثقه أبو زرعة. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((قدم النبي ﷺ)) المدينة، من مكة بعد الهجرة، ((وهم يسلفون فى التمر الستين والثلاث)) والجملة حالية. يقال: أسلف تسليفا وأسلف إسلافا، والاسم السلف. وهو على وجهين؛ أحدهما: فرض لا منفعة فيه للمقترض غير الأجر والشكر. والثانى: أن يعطى مالا فى سلعة إلى أجل معلوم، ونصب الستين والثلاثة. إما على نزع الخافض إلى السنة أو على المصدر أى إسلاف السنة (س). ((ووزن معلوم)) بالواو فى الأصول، فقيل: الواو للتقسيم أو بمعنى "أو" أى الكيل فيما يكال ووزن فيما يوزن. وقيل: بتقدير القيد أى فى كيل معلوم إن كان كيليا ووزن معلوم إن كان وزنيا. أو من تسلف فى مكيل معلوم ومن أسلف فى موزون معلوم فليسلف فى وزن (س). ((إلى أجل معلوم)) قيل ظاهره اشتراط الأجل فى السلم، وهو مذهب أبى حنيفة ومالك. والصحيح من مذهب أحمد. وقال الشافعى: لا يشترط الأجل. والمراد فى الحديث أنه إن أجل اشترط أن يكون الأجل معلوما كما فى قرينه (س).

قال فى تحفة الأحوذى (٢/٢٧٠): فيه دلالة على وجوب الكيل والوزن وتعيين الرجل فى المكيل والموزون، وإن جهالة أحدهما مفسدة للبيع.

٢٢٨١ - حدثنا يعقوب بن حميد بن كاسب. ثنا الوليد بن مسلم، عن محمد بن حمزة بن يوسف بن عبد الله بن سلام،

وقال النووي في شرح مسلم (٤١/١١) فيه جواز السلم وأنه يشترط أن يكون قدره معلوما بكيل أو وزن أو غيرهما مما يضبط به. فإن كان مذبوحا كالثوب، اشترط ذكر ذرعان معلومة وإن كان معدودا كالحيوان اشترط ذكر عدد معلوم، ومعنى الحديث أنه أن أسلم. في مكيل فليكن كيله معلوما، وإن كان في موزون فليكن وزنا معلوما، وإن كان مؤجلا فليكن أجله معلوما، ولا يلزم من هذا اشتراط كون السلم مؤجلا، بل يجوز حالا، لأنه إذا جاز مؤجلا مع الغرر فجواز الحال أولى لأنه أبعد من الغرر، وليس ذكر الأجل في الحديث لاشتراط الأجل بل معناه إن كان أجل فليكن معلوما، كما أن الكيل ليس بشرط بل يجوز السلم في الثقات بالذرع وإنما ذكر الكيل بمعنى أنه أن أسلم في مكيل فليكن كيلا معلوما أو في موزون فليكن وزنا معلوما. وقد اختلف العلماء في جواز السلم الحال مع إجماعهم على جواز المؤجل فجوز الحال الشافعي وآخرون، ومنعه مالك وأبو حنيفة وآخرون، وأجمعوا على اشتراط وصفه بما يضبط به، انتهى.

واعلم أن للسلم شروطا غير ما اشتمل عليه الحديث مبسوطه في كتب الفقه، ولا حاجة لنا في التعرض لما لا دليل عليه إلا أنه وقع الإجماع على اشتراط معرفة صفة الشيء المُسَلَّم فيه على وجه يتميز بتلك المعرفة عن غيره.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في السلم، ومسلم في المساقاة، وأبوداود والترمذي والنسائي في المحتبى وفي الكبرى في البيوع، وابن حبان (٢٩٤/١١) والدارقطني (٤/٣) والدارمي (٢٦٠/٢) وعبدالرزاق (٤/٨) وابن أبي شيبة (٥٢/٧) وابن الجارود (٢٠٨) والبخاري (١٧٣/٨) والبيهقي في الكبرى (١٩/٦) وفي المعرفة (٤٠٣/٤) وفي الصغير (٢٨٣/٢) وأحمد (٢١٧/١) والطبراني في الكبير (١٣٠/١١) وفي الصغير (٢١٢/١) وأبو يعلى (٢٩٦/٤) والشافعي (١٦١/٢) والحميدي (٢٣٧/١) وعبد بن حُميد برقم: (٦٧٦) والمسند الجامع (٢٢٠/٩) من طرق، عن أبي المنهال، عن ابن عباس رضي الله عنه. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

٢٢٨١ - ((محمد بن حمزة)) قال أبو حاتم: لا بأس به. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من السادسة.

عن أبيه، عن جده عبدالله بن سلام؛ قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال: إن بني فلان أسلموا (لقوم من اليهود) وإنهم قد جاعوا. فأخاف أن يرتدوا. فقال النبي ﷺ: "من عنده؟" فقال رجل من اليهود: عندي كذا وكذا (لشيء قد سماه) أراه قال ثلاث مائة دينار بسعر كذا وكذا من حائط بني فلان. فقال رسول الله ﷺ: "بسر كذا وكذا إلى أجل كذا وكذا، وليس من حائط بني فلان".

((عن أبيه)) حمزة بن يوسف. ويقال: إن يوسف جده واسم أبيه محمد. ذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: مقبول، من السابعة.

((عن جده)) يوسف، الإسرائيلي، المدني، أبي يعقوب، حليف الأنصار، أجلسه رسول الله ﷺ في حجره، ووضع يده على رأسه وسماه يوسف. قال الحافظ: صحابي، صغير، وقد ذكره العجلي في ثقات التابعين.

((فقال إن بني فلان أسلموا لقوم من اليهود)) أي كنى عبدالله بن سلام، ببني فلان عن قوم من اليهود وأخبر بأنهم أسلموا أي آمنوا. وقوله "من عنده" هذه جملة شرطية محذوفة الجزاء، أي من كان عنده شيء من المال فليسلم إليهم، أي فليعقد عقد السلم معهم، وعليه يدل قوله. فقال رجل من اليهود: عندي كذا وكذا، ((إلى أجل كذا وكذا)) نبه على أن الأجل لا بُدَّ من تعيينه وكذا نبه بقوله ((وليس من حائط بني فلان)) على أنه لا ينبغي تعيين أنه ثمرة البستان الفلاني أو النخل الفلاني. إذ قد لا يثمر ذلك البستان في تلك السنة فيشكل الأمر.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف لتدليس الوليد بن مسلم وله شاهد من حديث ابن عباس، رواه الأئمة الستة.

والحديث أخرجه أيضا الحاكم (٦٠٤/٣) والبيهقي (٢٤/٦) وابن حبان (٥٢١/١) وأبو يعلى (٤٨٢/٦) وابن حجر في المطالب العالية (٤٠٢/١). وأبو الشيخ في أخلاق النبي ﷺ (٨١) وأبو نعيم في دلائل النبوة (٤٨) والبيهقي في دلائل النبوة (٢٧٨/٦) والطبراني في الكبير (٢٥٣/٥) والمسند الجامع (٣٢٨/٨) بعضهم مطولا وفيه قصة.

وقال الألباني في الإرواء (٢١٩/٥): هذا إسناد ضعيف، وله علتان: جهالة حمزة بن يوسف، وعننة الوليد بن مسلم في إسناده، فإنه كان يدلس تدليس التسوية.

٢٢٨٢ - حدثنا محمد بن بشار . ثنا يحيى بن سعيد وعبدالرحمن بن مهدي . قالوا : ثنا شعبة (قال يحيى : عن عبدالله بن أبي المجالد . وقال عبدالرحمن : عن ابن أبي المجالد) قال : امتري عبد الله بن شداد وأبو بردة في السلم . فأرسلوني إلى عبدالله بن أبي أوفى . فسألته ، فقال : كنا نُسلم على عهد رسول الله ﷺ وعهد أبي بكر وعمر في الحنطة والشعير والزبيب والتمر ، عند قوم ، ما عندهم . فسألت ابن أوزي . فقال مثل ذلك .

٢٢٨٢ - ((عبدالله بن أبي المجالد)) مولى عبدالله بن أبي أوفى ويقال : اسمه عمر . وثقه ابن معين وأبو زرعة . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ : ثقة ، من الخامسة .
((عن أبي المجالد)) كذا في نسخة الفوائد ، والصحيح "ابن أبي المجالد" .

((في السلم)) أى هل يجوز السلم ، أى من ليس عنده المسلم فيه فى تلك الحالة أم لا ، ((عند قوم ما عندهم)) أى ليس عندهم أصل من أصول الحنطة والشعير والتمر والزبيب وفى رواية عند أهل السنن غير الترمذى ، "كنا نُسلف على عهد النبى ﷺ وأبى بكر وعمر فى الحنطة والشعير والزبيب والتمر وما نراه عندهم" .

وقد اختلف العلماء فى جواز السلم فيما ليس بموجود فى وقت السلم إذا أمكن وجوده فى وقت حلول الأجل ، فذهب إلى جوازه الجمهور . قالوا : لا يضر انقطاعه قبل الحلول . وقال أبو حنيفة : لا يصح فيما ينقطع قبله ، بل لا أن يكون موجودا من العقد إلى المحل ، ووافق الثورى والأوزاعى ، فلو أسلم فى شىء فانقطع فى محله لم يفسخ عند الجمهور ، وفى وجه للشافعية يفسخ . واستدل أبو حنيفة ومن معه بما أخرجه المصنف بحديث ابن عمر الآتى فى باب "إذا أسلم فى نخل بعينه لم يطلع" ويأتى ما أجاب به الجمهور عنه هناك إن شاء الله تعالى .

والحديث أخرجه أيضا البخارى فى السلم ، وأبو داود فى الإجارة ، والنسائى فى المحتبى وفى الكبرى (٣٩/٤) فى البيوع ، وابن حبان (٢٩٥/١١) والبيهقى فى الكبرى (٢٠/٦) وفى الصغير (٢٨٢/٢) وابن أبى شيبة (٥٩/٧) وابن الجارود (٢٠٩) والحاكم (٤٥/٢) وأحمد (٣٥٤/٤) والمسند الجامع (١٦٧/٨) من طرق ، عن شعبة ، عن ابن أبي المجالد . وإسناده صحيح .

(٦٠) باب من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره

٢٢٨٣ - حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير . ثنا شجاع بن الوليد . ثنا زياد ابن خيثمة ، عن سعد ، عن عطية ، عن أبي سعيد ؛ قال : قال رسول الله ﷺ : " إذا أسلفت في شيء ، فلا تصرفه إلى غيره " .

٦٠ - باب من أسلم في شيء فلا يصرفه إلى غيره

٢٢٨٣ - ((إذا أسلفت في شيء فلا تصرفه)) بصيغة النهي . وقيل : بالنفي والضمير البارز " إلى شيء " . ((إلى غيره)) بالبيع والهبة ، قبل أن يقبضه . قال السندي : أي بأن يبدل المبيع قبل القبض بغيره . وقال الطيبي : يجوز أن يرجع الضمير في " غيره " ، إلى " من " في قوله : " من أسلف " يعني لا يبيعه من غيره قبل القبض ، أو " إلى شيء " ، أي لا يبدل المبيع قبل القبض بشيء آخر ، كذا في المرقاة .

قال الخطابي في معالم السنن (١٠٧/٣) إذا أسلف ديناراً في قميص حنطة إلى شهر فحل الأجل فأعوزه البر ، فإن أبا حنيفة يذهب إلى أنه لا يجوز له أن يبيعه عوضاً بالدينار ، ولكن يرجع برأس المال عليه ، قولاً بعموم الخبر وظاهره . وعند الشافعي يجوز له أن يشتري عوضاً بالدينار إذا تقابلا السلم وقبضه قبل التفرق ، لئلا يكون دينارين ، فأما الإقالة فلا يجوز ، وهو معنى النهي عن صرف السلف إلى غيره عنده .

وقال العلقمي : الحديث ضعيف ، واستدل به على أنه لا يصح أن يستبدل عن المسلم فيه عن جنسه ونوعه ، لأنه بيع للمبيع قبل قبضه وهو ممنوع ، وروى الدارقطني أن النبي ﷺ قال : من أسلف في شيء فلا يأخذ إلا ما سلف فيه أو رأس ماله ، وهو ضعيف أيضاً . وعلم من منع الاستبدال أنه لا يجوز بيع المسلم فيه قبل قبضه ولا التولية فيه ولا الشركة ولا المصالحة ، وهو كذلك ، ولو جعله صداقاً لبنت المسلم إليه لم يجز ، وكذا إن كان المسلم إليه امرأة فتزوجها عليه أو خالها لم يصح . والحديث أخرجه أيضاً أبو داود في البيوع ، والبعوى في شرح السنة (١١٢/٨) والبيهقي في الكبرى (٣٠/٦) . والمسند الجامع (٣٤٨/٦) .

وقال الزيلعي في نصب الراية (٥١/٤) : رواه الترمذي في " علله الكبير " . وقال : لا أعرفه مرفوعاً إلا من هذا الوجه وهو حديث حسن . قال عبد الحق في أحكامه : عطية العوفي لا يحتج به وإن كان الحجة قد رووا عنه ، انتهى . وقال في التنقيح : عطية العوفي ضعفه أحمد وغيره ، والترمذي يحسن حديثه

حدثنا عبد الله بن سعيد. ثنا شجاع بن الوليد، عن زياد بن خيثمة، عن عطية، عن أبي سعيد؛ قال: قال رسول الله ﷺ. فذكر مثله. ولم يذكر سعدا.

(٦١) باب إذا أسلم في نخل بعينه لم يُطَلع

٢٢٨٤ - حدثنا هناد بن السرى. ثنا أبو الأحوص، عن أبي إسحق، عن النجراني، قال، قلت لعبدالله بن عمر: أسلم في نخل قبل أن يُطَلع؟ قال: لا، قلت: لِمَ؟ قال: إن رجلا أسلم في حديقة نخل في عهد رسول الله ﷺ قبل أن يُطَلع النخل، فلم يُطَلع النخل شيئا، ذلك العام. فقال المشتري: هو لى حتى يطلع. وقال البائع: إنما بعتك النخل هذه السنة. فاختصما إلى رسول الله ﷺ. فقال للبائع: "أخذ من نخلك شيئا؟" قال: لا، قال: "فبم تستحل ماله؟ اردد عليه ما أخذت منه. ولا تسلموا في نخل حتى يبدو صلاحه".

وقال ابن عدى: هو مع ضعفه يكتب حديثه.

وقال الحافظ فى التلخيص: وهو ضعيف، وأعله أبو حاتم والبيهقى وعبدالحق وابن القطان بالضعف والاضطراب.

قلت: والذى فى العلل لابن أبى حاتم إعلاله بالوقف، فقال: "عن أبيه" إنما هو عن عطية عن ابن عباس قوله، كذا فى إرواء الغليل (٢١٥/٥).

((ولم يذكر سعدا)) وهذا يعنى أنه سمع من عطية الرواية الأولى ثم سمع من أبى سعيد الرواية الثانية. فحدث بالروایتين.

والسند الثانى مكرر ما قبله وإسناده ضعيف، وعلته علة سابقة.

٦١ - باب إذا أسلم فى نخل بعينه لم يُطَلع

٢٢٨٤ - ((نجراني)) - بالفتح والسكون وراء - نسبة إلى نجران، ناحية بين اليمن وهجر. قاله السيوطى. قال الحافظ: مجهول، من الرابعة.

((قال إن رجلا أسلم فى حديقة نخل)) أى معينة ((قبل أن يُطَلع النخل)) فى الصحاح أطلع النخل إذا أخرج طلعه ((فلم يُطَلع النخل شيئا)) أى لم يخرج ذلك النخل شيئا. وظاهر الحديث يعطى جواز السلف فى ثمار قرية معينة بعد بدو صلاحها. وقد منعه علماؤنا الحنفية ولعلمهم يعتذرون بعدم اعتبار

(٦٢) باب السلم فى الحيوان

٢٢٨٥ - حدثنا هشام بن عمار . ثنا مسلم بن خالد . ثنا زيد بن أسلم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبى رافع ؛ أن النبى ﷺ استسلف من رجل بكرا وقال : " إذا جاءت إبل الصدقة قضيناك " . فلما قدمت قال : " يا أبا رافع ! اقض هذا الرجل بكراهه " . فلم أجد إلا رباعيا فصاعدا

دلالة المفهوم ، لكن المشهور اعتبار مفهوم الغاية ، والله أعلم (س) .

قلت : استدل الإمام أبو حنيفة بهذا الحديث على أنه لا يصح السلم فيما ينقطع قبل حلول الأجل ، بل لا بد أن يكون موجودا من العقد إلى المحل .

قال الإمام الشوكانى فى النيل (٢٥٧/٥) : لو صح هذا الحديث لكان المصير إليه أولى لأنه صريح فى الدلالة على المطلوب بخلاف حديث عبدالله بن أبى أوفى . يعنى المذكور تحت رقم (٢٢٨٢) فليس فيه إلا مظنة التقرير منه ﷺ مع ملاحظة تنزيل ترك الاستفصال منزلة العموم ، ولكن حديث ابن عمر هذا فى إسناده رجل مجهول . ومثل هذا لا تقوم له الحجة . قال القائلون بالجواز ، ولو صح هذا الحديث لحمل على بيع الأعيان أو على السلم الحال عند من يقول به ، أو على قرب أجله . قالوا ومما يدل على الجواز ما تقدم من أنهم كانوا يسلفون فى الثمار السنيتين والثلاث ، ومن المعلوم أن الثمار لا تبقى هذه المدة ، ولو اشترط الوجود لم يصح السلم فى الرطب إلى هذه المدة . وهذا أولى ما يتمسك به فى الجواز .

والحديث أخرجه أيضا أبو داود فى الإجارة ، والبيهقى فى الكبرى (٢٤/٦) وأحمد (٢٥/٢) والطيالسى (٢٦٢) والمسند الجامع (٥١٨/١٠) والميزى فى التهذيب (٢٦/٣٥) . وإسناده ضعيف ، لجهالة النجرانى ، الراوى عن ابن عمر .

٦٢ - باب السلم فى الحيوان

٢٢٨٥ - ((استسلف)) أى استقرض ((بكرا)) - يفتح فسكون - الفتى من الإبل ، كالغلام من الإنسان ، ((إلا رباعيا)) كثمانيا ، وهو ما دخل فى السنة السابعة لأنها سن ظهور الرباعية ، والرباعية بوزن ثمانية . ولعله أدى من الصدقة بالشراء منها . وقيل : إن اسقراضه منه كان أصلا للصدقة أيضا بأن كان من الغارمين فىكون الفضل صدقة عليه . فلا يرد أنه كيف قضى من إبل الصدقة أجد مما يستحقه الغريم .

وليس لناظر الصدقات التبرع منها، وكذا اندفع أن الصدقة لا تحل له ﷺ فكيف قضى منها، وفيه أن رد القرض بالأجود من غير شرط من السنة ومكارم الأخلاق. وكذا فيه جواز القرض للحيوان وعليه الجمهور. وعند أبي حنيفة لا يجوز، وقد تقدم دليله. ويؤيده أن استقراض الجارية للوطئ ثم ردها بعينها لا يجوز اتفاقاً، والله أعلم (س).

قال الترمذى: والعمل على هذا عند بعض أهل العلم لم يروا باستقراض السن بأساً من الإبل وهو قول الشافعى وأحمد وإسحاق. وقال الحافظ: وهو قول أكثر أهل العلم.

وقال النووى فى شرح مسلم (٣٧/١١): فى الحديث جواز اقتراض الحيوان. وفيه ثلاثة مذاهب: مذهب الشافعى ومالك وجماهير العلماء من السلف والخلف، أنه يجوز قرض جميع الحيوان إلا الجارية لمن يملك وطأها فإنه لا يجوز، ويجوز إقراضها لمن لا يملك وطأها كمحارمها والمرأة والخنثى. والمذهب الثانى: مذهب المزنى وابن جرير وداود، أنه يجوز قرض الجارية وسائر الحيوان لكل واحد. والثالث: مذهب أبى حنيفة والكوفيين: أنه لا يجوز قرض شىء من الحيوان، وهذه الأحاديث ترد عليهم، ولا تقبل دعواهم النسخ بغير دليل.

وقال الإمام الشوكانى فى النيل (٢٦٠/٥): فى الحديث جواز قرض الحيوان وهو مذهب الجمهور، ومنع من ذلك الكوفيون، قالوا: لأنه نوع من البيع مخصوص، وقد نهى رسول الله ﷺ عن بيع الحيوان بالحيوان. ويحاج بأن الأحاديث متعارضة فى المنع من بيع الحيوان والجواز، وعلى تسليم أن المنع هو الراجح فحديث أبى رافع وأبى هريرة والعرباض ابن سارية معارضة لعموم النهى، وأما الاستدلال على المنع بأن الحيوان مما يعظم فيه التفاوت فممنوع، فإنه لا مانع من الإحاطة به بالوصف مما يدفع التفاوت والتغاير، وقد جوز الحنفية التزويج والكتابة على الرقيق الموصوف فى الذمة، وقد استغنى مالك والشافعى وجماعة قرض الولد. فقالوا: لا يجوز لأنه يؤدى إلى عارية الفرج، وأحاج ذلك مطلقاً داود والطبرى والمزنى، وأحازه بعض المالكية بشرط أن يرد غير ما استقرضه، وأحاج بعض أصحاب الشافعى وبعض المالكية فيمن يحرم عليه وطؤه على المستقرض، وقد حكى إمام الحرمين عن السلف والغزالي عن الحماية النهى عن قرض الولائد. وقال ابن حزم: ما نعلم فى هذا أصلاً من كتاب ولا من رواية صحيحة ولا سقيمة ولا إجماع ولا قياس.

فأخبرت النبي ﷺ فقال: "أعطه. فإن خير الناس أحسنهم قضاء".

٢٢٨٦ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا زيد بن الحباب. ثنا معاوية بن صالح. حدثني سعيد بن هاني؛ قال: سمعت العرياض بن سارية يقول: كنت عند النبي ﷺ. فقال أعرابي: اقضني بكرى. فأعطاه بعيرا مسنا. فقال الأعرابي: يا رسول الله! هذا أسن من بعيري. فقال رسول الله ﷺ: "خير الناس خيرهم قضاء".

وقد ادعى الطحاوي: أن حديث النهي ناسخ لأحاديث الباب، وتعقب بأن النسخ لا يثبت بالاحتمال، والجمع بين الحديثين ممكن، فقد جمع بينهما الشافعي وجماعة بحمل النهي على ما إذا كان نسيئة من الحانين، ويتعين المصير إلى ذلك لأن الجمع بين الحديثين أولى من إلغاء أحدهما باتفاق إذا كان ذلك المراد من الحديث، بقيت الدلالة على جواز استقراض الحيوان والسلم فيه، كذا في الفتح (٥٧/٥).

قلت: الراجح عندي جواز قرض الحيوان إلى ما ذهب إليه مالك والشافعي، والله أعلم.

((أعطه، فإن خير الناس أحسنهم قضاء)) قال النووي: هذا يستشكل، فيقال: كيف قضى من إبل الصدقة، أجود من الذي يستحقه الغريم مع أن الناظر في الصدقات لا يجوز تبرعه منها والجواب أنه ﷺ اقترض لنفسه فلما جاءت إبل الصدقة اشترى منها بعيرا رباعيا ممن استحقه فملكه النبي ﷺ بشمته وأوفاه متبرعا بالزيادة من ماله، ويدل على ما ذكرناه رواية أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: "اشترؤا له سنا" فهذا هو الجواب المعتمد. وقد قيل في أجوبته غيره: منها أن المقترض كان بعض المحتاجين اقترض لنفسه فأعطاه من الصدقة، حين جاءت وأمره بالقضاء.

والحديث أخرجه أيضا مسلم في المساقاة، ومالك وأبو داود والترمذي والنسائي في المجتبى في البيوع، وفي الكبرى (٤/٤٠) والبيهقي في الكبرى (٦/٢١) وفي الصغير (٢/٢٨٣) وفي المعرفة (٤/٤٠٧) والدارمي (٢/٣٣١) وابن خزيمة (٤/٥٠) والشافعي في الأم (٢/٢٠) والطحاوي (٢/٢٢٩) وأحمد (٦/٣٩٠) والطيالسي (١٣٠) والمسند الجامع (١٦/٢٢٩) عن عطاء بن يسار، عن أبي رافع رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٢٨٦ - ((سعيد بن هاني)) الخولاني، أبو عثمان، المصري. وثقه ابن سعد وابن حبان. وقال الحافظ: ثقة، من الثالثة.

((خير الناس خيرهم قضاء)) للدين، مضى شرحه في الحديث السابق، وفي الحديث جواز المطالبة

(٦٣) باب الشركة والمضاربة

٢٢٨٧ - حدثنا عثمان وأبو بكر ابنا أبي شيبه. قالوا: ثنا عبدالرحمن بن مهدي، عن سفيان، عن إبراهيم بن مهاجر، عن مجاهد، عن قائد السائب، عن السائب؛ قال للنبي ﷺ: كنت شريكاً في الجاهلية. فكنت خير شريك. كنت لا تداريني ولا تماريني.

بالدين إذا حلَّ أجله، وفيه حسن خلق النبي ﷺ وإنصافه، وفيه ما ترجم له وهو السلم في الحيوان. والحديث أخرجه أيضاً النسائي في المجتبى في البيوع، وفي الكبرى (٤/٤٠) والحاكم (٢/٣٠) والبيهقي في الكبرى (٥/٣٥١) وأحمد (٤/١٢٧) والمسند الجامع (١٢/٥٢٩) وقال الحاكم: صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي. قلت: وهو كما قالوا.

٦٣ - باب الشركة والمضاربة

٢٢٨٧ - ((عن قائد السائب)) وكان السائب قد عمى فيقوده إنسان، ((عن السائب)) بن أبي السائب. قال الحافظ في الإصابة (٢/١٠): اسمه صيفي، والد عبدالله بن السائب، روى له أبو داود والنسائي من طريق مجاهد عن قائد السائب عن السائب. وقيل: عن مجاهد عن السائب بلا واسطة، وروى ابن أبي شيبه من طريق يونس بن خباب عن مجاهد كنت أقود بالسائب فيقول لي: يا مجاهد! أدلكت الشمس؟ فإذا قلت: نعم صلى الظهر.

وقال المنذرى: والسائب هذا قد ذكر بعضهم أنه قتل كافراً يوم بدر، قتله الزبير بن العوام، وذكر بعضهم أنه أسلم وحسن إسلامه، وهذا هو المعول عليه، وقد ذكره غير واحد من الأئمة في كتب الصحابة رضي الله عنهم. وقال الحافظ: كان شريك النبي ﷺ قبل البعثة، ثم أسلم، وصحب وفي إسناد الحديث اضطراب.

((لا تماريني)) من درأ بالهمز، إذا دفع. وفي النهاية: أصله تدارئني، مهموز، وجاء في الحديث غير مهموز، ليزاوج تماريني يصفه ﷺ بحسن الخلق والسهولة في المعاملة، ((ولا تماريني)) من المراء، وهو الجدال. والمراد أنه كان شريكاً موافقاً لا يخالف ولا ينازع.

. والحديث فيه بيان ما كان عليه النبي ﷺ من حسن المعاملة والرفق قبل النبوة وبعدها، وفيه جواز السكوت من الممدوح عند سماع من يمدحه بالحق، كذا في النيل (٥/٢٩٨).

٢٢٨٨ - حدثنا أبو السائب سلم بن جنادة. ثنا أبو داود الحفري، عن سفيان، عن أبي إسحق، عن أبي عبيدة، عن عبدالله؛ قال: اشتركت أنا وسعد وعمار، يوم بدر، فيما نصيب. فلم أجد أنا ولا عمار بشيء، وجاء سعد برجلين.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الأدب، والنسائي في اليوم والليلة. والبيهقي في الصغير (٣٠٧/٢). وأحمد (٤٢٥/٣) والمسند الجامع (١٦٦/٦).

قال في عون المعبود (١٨٢/١٣): هذا الحديث اختلف في إسناده اختلافا كثيرا وذكر أبو عمر النمرى أن هذا الحديث مضطرب جدا. منهم من يجعله للسائب بن أبي السائب، ومنهم من يجعله لعبدالله، يعنى عبدالله بن السائب، وهذا اضطراب لا يقوم به حجة والسائب بن أبي السائب من المؤلفة قلوبهم.

٢٢٨٨ - ((أبو داود الحفري)) اسمه عمر بن سعد بن عبيد، الكوفى. وثقه ابن معين والدارقطنى. وقال أبو حاتم: صدوق، كان رجلا صالحا. وقال أبو داود: كان جليلا جدا. وقال الحافظ: ثقة، عابد، من التاسعة.

((اشتركت أنا وسعد وعمار يوم بدر)) استدل بهذا الحديث على جواز شركة الأبدان وهى أن يشترك العاملان فيما يعملانه فيؤكل كل واحد منهما صاحبه أن يتقبل ويعمل عنه فى قدر معلوم مما استوجر عليه، ويعينان الصنعة وقد ذهب إلى صحتها مالك بشرط اتحاد الصنعة، وإلى صحتها ذهب أبو حنيفة وأصحابه. وقال الشافعى: شركة الأبدان كلها باطلة لأن كل واحد منهما متميز ببدنه ومنافعه، فيختص بفوائده، وهذا كما لو اشتركا فى ماشيتهما وهى التميزة ليكون الدر والنسل بينهما فلا يصح، وأجاب الشافعية عن هذا الحديث بأن غنائم بدر كانت لرسول الله ﷺ ويدفعها لمن يشاء، وهذا الحديث حجة على أبى حنيفة وغيره، ممن قال: إن الوكالة فى المباحات لا تصح، كذا فى النيل (٢٩٩/٥).

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي فى المحتبى وفى الكبرى (٦١/٤) فى البيوع، والبيهقى فى الكبرى (٧٩/٦) والمسند الجامع (١٦٣/١٢) عن أبى إسحاق، عن أبى عبيدة، عن عبدالله رضى الله عنه. وهذا سند ضعيف، لانقطاعه بين أبى عبيدة وأبيه عبدالله بن مسعود. فإنه لم يسمع منه، وسكت عليه الحافظ فى التلخيص (٤٩/٣) فلم يحسن.

٢٢٨٩ - حدثنا الحسن بن علي الخلال. ثنا بشر بن ثابت البزار. ثنا نصر بن القاسم، عن عبدالرحمن (عبدالرحيم) بن داود، عن صالح ابن صهيب، عن أبيه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "ثلاث فيهن البركة. البيع إلى أجل، والمقارضة، وأخلاق البر بالشعير، للبيت، لا للبيع".

٢٢٨٩ - ((نصر بن القاسم)) ويقال: نصير. قال الذهبي في الميزان: لا يكاد يعرف. وقال الحافظ: مجهول، من الثامنة.

((عبدالرحمن (عبدالرحيم) بن داود)) وقيل: داود بن علي. قال الذهبي في المغنى: لا يعرف، وحديثه منكر. وقال العقيلي: مجهول بالنقل، حديثه غير محفوظ، ولا يُعرف إلا به. وقال الحافظ: مجهول، من الثامنة.

((صالح بن صهيب)) بن سنان، الرومي. قال الحافظ: مجهول الحال، من الرابعة.

((البركة)) أى النمو وزيادة الخير والأجر، ((البيع)) بثمن معلوم ((إلى أجل)) معلوم، ((والمقارضة)) فسروها بالمضاربة وهو أن يدفع إلى أحد مالا يتجر فيها والربح بينهما على ما يشترطان لأنه عقد على الضرب فى الأرض والسعى فيها، كذا فى القاموس.

قال السندى: بالقاف وهى المضاربة كما فى الترجمة. والسيوطى نقله بالعين، وفسره ببيع العرض بالعرض. وقال هو لكون المتاع بالمتاع لا نقد فيه. والظاهر أنه تصحيف.

((أخلاق البر)) القمح، ((بالشعير)) المعروف، ((للبيت)) أى لأكل أهل بيت الخالط الذين هم عياله، ((لا للبيع)) أى لا ليخلطه لبيعه فإنه لا بركة فيه، بل هو مذموم لما فيه من نوع تدليس، قد يخفى على المشتري.

قال الطيبي: وفى الخلال الثلاث هضم من حقه والأولان منهما يسرى نفعهما إلى الغير، وفى الثالث إلى نفسه قمعا لشهوته.

قال البوصيرى: هذا إسناد ضعيف صالح بن صهيب مجهول، وعبد الرحيم بن داود حديثه غير محفوظ، قاله العقيلي. ونصر بن قاسم قال البخارى: حديثه موضوع، انتهى. وهذا المتن ذكره ابن الحوزى فى الموضوعات من طريق صالح بن صهيب به.

والحديث أخرجه أيضا ابن عساكر فى تاريخ دمشق (١٦٨/٦) والميزى فى التهذيب (٣٣/١٨) والمسند الجامع (٥١٨/٧) وإسناده ضعيف جداً.

(٦٤) باب ما للرجل من مال ولده

٢٢٩٠ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا ابن أبي زائدة، عن الأعمش، عن عمارة بن عمير، عن عمته، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: "إن أطيب ما أكلتم من كسبكم. وإن أولادكم من كسبكم".

٢٢٩١ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا عيسى بن يونس. ثنا يوسف بن إسحاق، عن محمد بن المنكدر، عن جابر بن عبد الله؛ أن رجلا قال: يا رسول الله! إن لي مالا وولدا وإن أبي يريد أن يجتاح مالي.

٦٤ - باب ما للرجل من مال ولده

٢٢٩٠ - ((عن عمته)) لا تعرف، قاله ابن حبان. ((إن أطيب.. الخ)) تقدم شرحه في أول أبواب التجارات برقم (٢١٣٧).

والحديث أخرجه أيضا أبو داود والنسائي في البيوع، والترمذي في الأحكام، والبخاري في التاريخ الكبير (٤٠٦/١) وابن حبان (٧٢/١٠) والدارمي (٢٤٧/٢) والحاكم (٤٦/٢) والبيهقي في الكبرى (٤٧٩/٧) وفي الصغير (١٩١/٣) وابن أبي شيبة (١٩٦/١٤) وأحمد (٣١/٦) وإسحاق بن راهويه (٨٤٨/٣) والطيالسي (٢٢٢) ومحمد بن العباس البزار في حديثه (١٠٨/٢) والسهمي في تاريخ جرحان (٢٣٩) والحميدي (١٢٠/١). عن عمارة بن عمير، عن عمته، عن عائشة رضی الله عنها. وإسناده ضعيف لجهالة عمه عمارة بن عمير على أن متن الحديث صحيح من رواية الأسود عن عائشة كما تقدم عند المصنف برقم (٢١٣٧). وصححه الألباني في الإرواء (٦٥/٦).

٢٢٩١ - ((يوسف بن إسحاق)) بن أبي إسحاق، السبيعي. وقد ينسب لجدّه. قال أبو حاتم: يكتب حديثه. وذكره ابن حبان في الثقات، وقال: كان أحفظ ولد أبي إسحاق، مستقيم الحديث على قلته. وقال الحافظ: ثقة، من السابعة.

((وإن أبي يريد أن يجتاح مالي)) بتقديم الحيم على الحاء المهملة، أى يستأصله. أى يصرفه في حوائجه بحيث لا يبقى لى شيء. وظاهر الحديث أن للأب أن يفعل فى مال ابنه ما شاء كيف. وقد جعل نفس الابن بمنزلة العبد مبالغة، لكن الفقهاء جوزوا ذلك للضرورة. وفى الخطائى: يشبه أن يكون

فقال : "أنت ومالك لأبيك".

٢٢٩٢ - حدثنا محمد بن يحيى ويحيى بن حكيم . قالوا : ثنا يزيد بن هارون . أنبأنا حجاج ، عن عمرو بن شعيب ، عن أبيه ، عن جده ؛ قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ فقال : إن أبي اجتاح مالي . فقال : "أنت ومالك لأبيك" . وقال رسول الله ﷺ : "إن أولادكم من أطيب كسبكم . فكلوا من أموالهم" .

ذلك في النفقة عليه بأن يكون معذورا يحتاج إليه للنفقة كثيرا ، وإلا يسعه فضل المال والصراف من رأس المال يحتاج أصله ويأتي عليه فلم يعذره النبي ﷺ ولم يخصص له في ترك النفقة . وقال له : ((أنت ومالك لأبيك)) على معنى أنه إذا احتاج إلى مالك أخذ منه قدر الحاجة ، كما يأخذ من مال نفسه فأما إذا أردنا به إباحة ماله حتى يحتاج . ويأتي عليه ، لا على هذا الوجه فلا أعلم أحدا ذهب إليه من الفقهاء (س) .

قال البوصيري : هذا إسناد صحيح رجاله ثقات ، على شرط البخاري وله شاهد من حديث عائشة رووه أصحاب السنن الأربعة وابن حبان في صحيحه ورواه أبو داود وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمرو .

والحديث أخرجه أيضا الطحاوي في مشكل الآثار (٢٣٠/٢) وفي شرح معاني الآثار (١٥٨/٤) والمسند الجامع (٢٨١/٤) والخطيب في موضح أوهام الجمع والتفريق (١٤٠/٢) والطبراني في الأوسط (٢٩٣/٧) . عن محمد بن المنكدر ، عن جابر رضي الله عنه . وإسناده صحيح .

٢٢٩٢ - وقد تقدم شرح بعض ألفاظ الحديث في الحديث السابق ، وأيضا تقدم الكلام على الاختلاف في الاحتجاج بحديث عمرو بن شعيب ، تحت رقم (٨٥) .

((إن أولادكم من أطيب كسبكم)) لأن ولد الرجل بعضه ، وحكم بعضه حكم نفسه ، ويسمى الولد كسبا مجازاً ، وذلك لأن والده سعى في تحصيله والكسب الطلب ، والسعى في الرزق .

قال الطيبي : قوله "إن أولادكم من أطيب كسبكم" خطاب عام وتعليل لقوله : "أنت ومالك لأبيك" وإذا كان الولد كسبا للوالد ، بمعنى أنه طلبه وسعى في تحصيله ، لأن الكسب معناه الطلب والسعى في تحصيل الرزق والمعيشة ، والمال تبع له ، كان الولد نفس الكسب مبالغة ، وقد أشار إليه التنزيل بقوله تعالى جل جلاله : ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ﴾ سماه مولوداً له ، إيذاناً بأن الوالدات إما ولدن لهم ، ولذلك ينسبون إليهم ، وأنشد للمأمون بن الرشيد :

فإنما أمهات الناس أوعية مستودعات وللآباء وأبناء

وفي الحديث دليل على وجوب نفقة الوالد على ولده .

(٦٥) باب ما للمرأة من مال زوجها

٢٢٩٢ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وعلي بن محمد وأبو عمر الضير . قالوا: ثنا وكيع . ثنا هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة؛ قالت: جاءت هند إلى النبي ﷺ فقالت: يا رسول الله! إن أبا سفيان رجل شحيح،

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الإجارة، والبيهقي في الكبرى (٤٨٠/٧) وفي الصغير (١٩١/٣) وابن الجارود (٣٣١) والطحاوي في شرح معاني الآثار (١٥٨/٤) وأحمد (٢١٤/٢) والخطيب (٩٤/١٢) والمسند الجامع (١٢٢/١١) عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده رضى الله عنه. وإسناده جيد، حجاج مدلس وقد عنعنه لكن عدداً من أصحاب عمرو بن شعيب تابعوه عليه، منهم: حبيب المعلم عند أحمد وأبي داود وعبيد الله بن الأحنس عند أحمد وابن الجارود وحسين المعلم عند الطحاوي، فالحديث صحيح.

٦٥ - باب ما للمرأة من مال زوجها

٢٢٩٣ - ((جاءت هند)) بنت عتبة، وهي والدة معاوية رضى الله عنه، قتل أبوها بيدر وشهدت مع زوجها أبي سفيان أحدًا وحرضت على قتل حمزة عم النبي ﷺ لكونه قتل عمها شيبة، وشرك في قتل أبيها عتبة، فقتله وحشى بن حرب. ثم أسلمت هند يوم الفتح، وكانت من عقلاء النساء، وكانت قبل أبي سفيان عند الفاكه بن المغيرة المخزومي، ثم طلقها في قصة جرت. ماتت في خلافة عمر رضى الله عنه، كذا في الفتح (١٤١/٧).

((إن أبا سفيان)) اسمه صخر بن حرب بن أمية بن عبد شمس، وكان سيد قريش بعد وقعة بدر، وسار بهم في أحد وساق الأحزاب يوم الخندق، ثم أسلم ليلة الفتح قبل إسلام زوجته حين أخذته جند النبي ﷺ في يوم الفتح وأجاره العباس، ثم غدا به إلى رسول الله ﷺ فأسلم. وكانت وفاته في خلافة عثمان سنة (٣٢). ((رجل شحيح)) قال الحافظ في الفتح (٥٠٨/٩): "الشح" البخل مع حرص، والشح أعم من البخل، لأن البخل يختص بمنع المال والشح بكل شيء. وقيل: الشح لازم كالطبع، والبخل غير لازم.

قال القرطبي: لم ترد هند وصف أبي سفيان بالشح في جميع أحواله، وإنما وصفت حالها معه

لا يعطيني ما يكفيني وولدي، إلا ما أخذت من ماله، وهو لا يعلم. فقال: "خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف".

وأنه كان يقتر عليها وعلى أولادها، وهذا لا يستلزم البخل مطلقا فإن كثيرا من الرؤساء يفعل ذلك مع أهله، ويؤثر الأجنب استطلاقا لهم.

((ما يكفيني وولدي)) قال القاضي عياض فيه صحة تكلم الحاضن في حق محضونه، ((خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف)) قال القرطبي: هذا أمر إباحة بدليل ما وقع في رواية البخاري بلفظ "لا حرج" والمراد "بالمعروف" القدر الذي عرف بالعادة أنه الكفاية قال: وهذه الإباحة وإن كانت مطلقة لفظا فهي مقيدة معني، كأنه قال: إن صح ما ذكرت.

وقال الأمير اليماني في السبل (٢١٩/٣): الحديث فيه دليل على جواز ذكر الإنسان بما يكره إذا كان على وجه الاشتكاء والفتيا، وهذا أحد المواضع التي أجازوا فيها الغيبة، ودل على وجوب نفقة الزوجة والأولاد على الزوج. وظاهره وإن كان الولد كبيرا لعموم اللفظ وعدم الاستفصال، فإن أتى ما يخصه من حديث آخر وإلا فالعموم قاض بذلك، وفيه دليل على أن الواجب الكفاية من غير تقدير للنفقة وإلى هذا ذهب جماهير العلماء منهم الشافعي.

وفي قولها "إلا ما أخذت من ماله" دليل على أن للأم ولاية في الإنفاق على أولادها مع تمرّد الأب. وعلى أن من تعذر عليه استيفاء ما يجب له أن يأخذه لأنه ﷺ أقرها على الأخذ في ذلك، ولم يذكر لها أنه حرام، وقد سألته هل عليها جناح؟ فأجاب عليها بالإباحة في المستقبل، وأقرها على الأخذ في الماضي، وقد ورد في بعض ألفاظه في البخاري "لا حرج عليك أن تطعيمهم بالمعروف.

ثم اختلف العلماء في جواب النبي ﷺ هل كان قضاء أو إفتاء؟ والصحيح أنه كان إفتاء، ولذلك النبي ﷺ ما أمكن أبا سفيان للسمع منه جوابه، ولكن كان ذلك قضاء لأمكن أبا سفيان للجواب عنه، لأن القضاء لأحد الخصمين بدون سماع كلام الآخر لا يجوز، ولذلك قال القرطبي: هذه الإباحة وإن كانت مطلقة لفظا لكنها مقيدة معني، كأنه قال: "إن صح ما ذكرت". لأن المفتي إنما يجب دائما على تقدير صحة السؤال، ولا يدخل في تفتيش صحته، لأن قوله مظهر لحكم الله، وليس ملزما كالقضاء.

وقال الأمير اليماني في السبل: الحاصل أن القصة مترددة بين كونه فتيا وبين كونه حكما، وكونه فتيا أقرب لأنه لم يطالبها ببينة، ولا استحلفها، وقد قيل: إنه حكم بعلمه بصدقها فلم يطلب منها بينة،

ولا يمينا، فهو حجة لمن يقول: إنه يحكم الحاكم بعلمه إلا أنه مع الاحتمال لا ينهض دليلا على مَعَيّن من صور الاحتمال، إنما يتم به الاستدلال على وجوب النفقة في الزوج للزوجة وأولاده، وعلى أن لها الأخذ من ماله إن لم يقم بكفالتها.

مسألة الظفر:

استدل الشافعي بحديث الباب في أن الدائن أن ظفر بشيء من مال المديون المماطل جاز له استيفاء دينه من ذلك المال، سواء كان المال من جنس حقه أو غيره، وتسمى هذه المسألة مسألة الظفر، والمشهور من مذهب الحنفية أنه يجوز له الأخذ، إن كان ما ظفر به من جنس حقه، ولا يجوز إن كان من غير جنسه غير أن المتأخرين من الحنفية أفتوا في هذه المسألة بمذهب الشافعي.

قال النووي في شرح مسلم (٣٠٤/٤): في هذا الحديث فوائد: منها وجوب نفقة الزوجة، ومنها وجوب نفقة الأولاد، ومنها جواز سماع كلام الأجنبية عند الإفتاء والحكم، ومنها جواز ذكر الإنسان بما يكره، إذا كان للاستفتاء والشكوى ونحوهما، ومنها أن من له على غيره حق وهو عاجز عن استيفائه يجوز له أن يأخذ من ماله قدر حقه بغير إذنه، ومنها أن للمرأة مدخلا في كفالة أولادها والإنفاق عليهم من مال أبيهم، ومنها اعتماد العرف في الأمور التي ليس فيها تحديد شرعي، ومنها جواز خروج المرأة من بيتها إذا أذن لها زوجها في ذلك أو علمت رضاه به.

وللحديث فوائد غيرها لا يتعلق غالبها بالمقام، وقد استوفاه الحافظ في فتح الباري واستوفى طرق الحديث واختلاف ألفاظه.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في البيوع وفي المظالم وفي مناقب الأنصار وفي النفقات وفي الأيمان والنذور وفي الأحكام، ومسلم في الأقضية، وأبوداود في البيوع، والنسائي في المحتبى في آداب القضاة وفي عشرة النساء ، وفي الكبرى (٥٨١/٣) وابن حبان (٦٨/١٠) والدارمي (٢١١/٢) وعبدالرزاق (١٢٦/٩) والبخاري (٢٠٤/٨) وابن أبي شيبة (٥٨٤/٦) والبيهقي في الكبرى (٤٦٦/٧) وفي الصغير (١٩٠/٣) وفي المعرفة (١٠١/٦) وأحمد (٣٩/٦) والحميدي (١١٨/١) وإسحاق بن راهويه (٢٢٤/٢) وأبو يعلى (٩٨/٨) وعلى بن جعد (١٥٦/٣) والشافعي في الأم (٨٧/٥) وفي المسند (٦٤/٢). من طرق، عن هشام ابن عروة، عن أبيه، عن عائشة رضي الله عنها. وإسناده صحيح.

٢٢٩٤ - حدثنا محمد بن عبد الله بن نمير . ثنا أبي وأبو معاوية، عن الأعمش، عن أبي وائل، عن مسروق، عن عائشة؛ قالت: قال رسول الله ﷺ: "إذا أنفقت المرأة (وقال أبي في حديثه: إذا أطعمت المرأة) من بيت زوجها، غير مفسدة، كان لها أجرها. وله مثله بما اكتسب. ولها بما أنفقت. وللخازن مثل ذلك، من غير أن ينقص من أجورهم شيئا.

٢٢٩٥ - حدثنا هشام بن عمار. ثنا إسماعيل بن عياش. حدثني شرحبيل ابن مسلم الخولاني. قال: سمعت أبا أمامة الباهلي يقول: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "لا تنفق المرأة من بيتها شيئا إلا بإذن زوجها". قالوا: يا رسول الله! ولا الطعام؟ قال: "ذلك من أفضل أموالنا".

٢٢٩٤ - ((إذا أنفقت المرأة)) محمول على ما إذا علمت برضاه، بإذن صريح، أو بإذن مفهوم من إطراد العرف، كإعطاء السائل كسرة ونحوها مما جرت العادة به. هذا إذا علمت أن نفس الزوج كنفوس غالب الناس في السماحة. وإن شك في رضاه فلا بد من إذن صريح أيضا. ((قال)) محمد، ((أبي)) أي عبد الله بن نمير، ((غير مفسدة)) نصب على الحال، أي ليس من قصدها إفساد بيت الزوج، ولا تعطى شيئا يفضى إلى ذلك. ودخل فيه إعطاء الكثير الغير المعتاد.

وقال في عون المعبود (١٠١/٥): أي غير مسرفة في التصدق، وهذا محمول على إذن الزوج لها بذلك صريحا أو دلالة. وقيل: هذا جار على عادة أهل الحجاز، فإن عاداتهم أن يأذنوا لزوجاتهم وخدمهم بأن يضيفوا الأضياف ويطعموا السائل والمساكين والحيران، فحرض رسول الله ﷺ أمته على هذه العادة الحسنة والخصلة المستحسنة. ((ولها بما أنفقت)) أي وللزوجة بسبب إنفاقها. ((ولللخازن مثل ذلك)) والخازن هو الذي يكون بيده حفظ الطعام ونحوه.

والحديث أخرجه أيضا البخاري في الزكاة وفي البيوع، ومسلم وأبو داود والترمذي في الزكاة، والنسائي في المحتبي وفي الزكاة، وفي الكبرى في عشرة النساء، والبيهقي (١٩٢/٤) وعبدالرزاق (١٢٩/٩) وابن جبان (١٤٥/٨) والبخاري (٢٠١/٦) وأحمد (٤٤/٦) وأبو يعلى (٣٢٠/٧) والحميدي (١٣٣/١) والمسند الجامع (٥٨٢/١٩) عن مسروق، عن عائشة رضي الله عنها. وإسناده صحيح.

٢٢٩٥ - ((شرحبيل بن مسلم)) بن حامد، الخولاني، الشامي. ضعفه ابن معين. ووثقه العجلي. وقال أحمد: من ثقات الشاميين. وذكره ابن جبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، فيه لين، من الثالثة. ((لا تنفق)) نفى وقيل: نهى. ((إلا بإذن زوجها)) أي صريحا أو دلالة كما سبق، ((ذلك من أفضل

(٦٦) باب ما للعبد أن يعطى ويتصدق

٢٢٩٦ - حدثنا محمد بن الصباح . ثنا سفيان . ح وحدثنا عمرو بن رافع . ثنا جرير ، عن مسلم الملائى ، سمع أنس بن مالك يقول :

أموالنا)) يعنى فإذا لم تجز الصدقة بما هو أقل قدرا من الطعام بغير إذن الزوج فكيف تجوز بالطعام الذى هو أفضل .

فإن قلت : أحاديث هذا الباب جاءت مختلفة ، فمنها ما يدل على منع المرأة أن تنفق من بيت زوجها إلا بإذنه ، وهو حديث أبى أمامة المذكور فى المتن ، ومنها ما يدل على الإباحة بحصول الأجر لها فى ذلك ، وهو حديث عائشة المذكور ، ومنها ما قيد فيه الترغيب فى الإنفاق بكونه بطيب نفس منه وبكونها غير مفسدة ، وهو حديث عائشة أيضا ، ومنها ما هو مقيد بكونها غير مفسدة وإن كان من غير أمره وهو حديث أبى هريرة ، ومنها ما قيد الحكم فيه بكونه رطبا وهو حديث سعد بن أبى وقاص .

قلت : كيفية الجمع بينها أن ذلك يختلف باختلاف عادات البلاد وباختلاف حال الزوج من مسامحته ورضاه بذلك أو كراهته لذلك ، وباختلاف الحال فى الشىء المنفق بين أن يكون شيئا يسيرا يتسامح به ، وبين أن يكون له خطر فى نفس الزوج يخل بمثله ، وبين أن يكون ذلك رطبا يخشى فساده إن تأخر ، وبين أن يكون يدخر ولا يخشى عليه الفساد ، كذا فى العون (١٠٥/٥) .

والحديث أخرجه أيضا الترمذى فى الزكاة والبغوى (٢٠٤/٦) وابن أبى شيبه (٥٨٥/٦) والبيهقى (١٩٣/٤) وعبدالرزاق (١٢٨/٩) عن شرحبيل بن مسلم ، عن أبى أمامة رضى الله عنه . قال الترمذى : هذا حديث حسن .

قلت : وفى سنده إسماعيل بن عياش الحمصى ، صدوق فى روايته عن أهل بلده مخلط فى غيرهم وقد روى هذا الحديث عن شرحبيل بن مسلم الخولانى ، وهو من أهل بلده ، فإنه شامى . وقد تقدم هذا السند برقم (٢٠٠٧) وتأتى أجزاء منه فى رقم (٢٣٩٨ ، و٢٤٠٥ ، و٢٧١٣) .

٦٦ - باب ما للعبد أن يعطى ويتصدق

٢٢٩٦ - ((عن مسلم)) بن كيسان ، الضبي ، البراد ، الأعر ، أبى عبد الله ، الكوفى . قال أبو زرعة : ضعيف الحديث . وقال البخارى : يتكلمون فيه ، وقال فى موضع آخر : ضعيف ، ذهب الحديث ، لا أروى عنه .

كان رسول الله ﷺ يُجيب دعوة المملوك .

٢٢٩٧ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة . ثنا حفص بن غياث ، عن محمد بن زيد ، عن عمير مولى أبي اللحم قال : كان مولاي يعطيني الشيء فأطعم منه . فمعتني ، أو قال : فضربنى . فسألت النبي ﷺ ، أو سأله . فقلت : لا أنتهى أو لا أدعه . فقال : "الأجر بينكما" .

وقال أبو داود : ليس بشيء . وقال الترمذى : يُضَعَّف ، وقال فى موضع آخر : ليس عندى بالقوى . وقال النسائى : ليس بثقة . وقال إبراهيم الحوزجاني : غير ثقة . وقال أبو حاتم : اختلط فى آخر عمره ، فكان لا يدرى ما يحدث به . وقال الحافظ : ضعيف ، من الخامسة .

((يجيب دعوة المملوك)) الظاهر أنه المأذون فى التجارة ، وله إعطاء القليل ، ويحتمل أنه المأذون فى الدعوة ، وبالجملة فلا دلالة فيه على أن للعبد المحجور عليه ذلك بلا إذن (س) .

وفى إنجاح الحاجة : مطابقتها بالترجمة أن دعوة المملوك ما كان إلا من مال سيده ، فلو لم يكن هذا العطاء جائزاً للعبد لما قبل دعوته ﷺ ، وهذا محمول فيما يتسامح به سيده ولا يتضرر به كإعطاء اللقمة لقليلة مثلاً أو يحيز سيده هذه التصرفات فى حقه فصار مأذوناً فيه . وفيه دليل على كمال تواضعه ﷺ .

والحديث أخرجه أيضاً الترمذى فى الجنازات وفى الشمائل ، والبغوى (٢٤١/١٣) وأبو يعلى (٢٣٨/٧) وأبو نعيم فى الحلية (١٣١/٨) والطيالسى (٢٨٥) عن مسلم الملائي ، عن أنس رضى الله عنه . وهذا الحديث قطعة من حديث يأتى بتمامه فى الزهد برقم (٤١٧٨) وإسناده ضعيف لأن فيه مسلم بن كيسان الملائي الأعور . قال الترمذى : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث مسلم عن أنس ، ومسلم الأعور يضعف .

٢٢٩٧ - (عمير ، مولى أبي اللحم) صحابى ، شهد خيبر وعاش إلى نحو (٧٠) . ((فقال)) لمولاي ، ((الأجر بينكما)) ترغيباً له فى تجويز ذلك للعبد حين رأى رغبة فيه ، والله أعلم (س) .

قال النووى : هذا محمول على أن عميراً تصدق بشيء يضمن أن مولاه يرض به ولم يرض به مولاه ، فلمعير أجر لأنه فعل شيئاً يعتقد طاعة بنية الطاعة ، ولمولاه أجر لأن ماله تلف عليه ومعنى الأجر بينكما أى لكل منكما أجر وليس المراد أن أجر نفس المال يتقاسمه ، وهذا التأويل هو المعتمد وقد وقع فى كلام بعضهم ما لا يرتضى من تفسيره .

وقال الطيبى فى شرح المشكاة (١٣٣/٤) : لم يرد به إطلاق يد العبد بل كره صنيع مولاه فى

(٦٧) باب من مر على ماشية قوم أو حائط هل يصيب منه؟

٢٢٩٨ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا شعبة بن سوار. ح وحدثنا محمد بن بشار ومحمد بن الوليد. قالا: ثنا محمد بن جعفر. ثنا شعبة، عن أبي بشر جعفر بن أبي إياس؛ قال: سمعت عباد بن شرحبيل (رجلا من بني غبر) قال: أصابنا عام مخمصة. فأتيت المدينة. فأتيت حائطاً من حيطانها. فأخذت سنبلًا ففركته وأكلته وجعلته في كسائي. فجاء صاحب الحائط. فضر بني وأخذ ثوبي. فأتيت النبي ﷺ فأخبرته. فقال للرجل: "ما أطعمته إذ كان جائعاً أو ساغباً. ولا علمته إذ كان جاهلاً". فأمره النبي ﷺ فرد إليه ثوبه. وأمر له بوسق من طعام أو نصف وسق.

ضربه على أمر تبين رشده فيه، فحث السيد على اغتنام الأجر والصفح عنه، فهذا تعميم وإرشاد لآبي اللحم، لا تقرير لفعل العبد.

والحديث أخرجه أيضاً مسلم والنسائي في المحتبى وفي الكبرى (٣٤/٢) في الزكاة، وابن حبان (١٤٧/٨) والبيهقي في الكبرى (١٩٤/٤) وابن أبي شيبة (١٦٤/٣) والمسند الجامع (٢٨٩/١٤) عن عمير رضى الله عنه، وإسناده صحيح.

٦٧ - باب من مر على ماشية قوم أو حائط هل يصيب منه؟

٢٢٩٨ - ((عباد بن شرحبيل)) اليشكري، الغبري، صحابي، نزل البصرة. ((من بني غبر)) على وزن زفر، قبيلة من يشكر، كذا في التاج. ((عام مخمصة)) أى جوع وقحط، ((حائط)) أى بستانا، ((ففر كته)) من فركت السنبل أفركه. من باب نصر، إذا أخرجت ما فيه من الحبوب. ((فقال)) النبي ﷺ، ((للرجل)) أى لصاحب الحائط ((أو ساغباً)) أى جائعاً، والشك من الراوى ((ولا علمته)) من التعليم، أى أنه كان جاهلاً، جائعاً فاللائق بك تعليمه أولاً: بأن لك ما سقط، وإطعامه بالمسامحة عما أخذ. ثانياً: وأنت ما فعلت شيئاً من ذلك. ((بوسق)) - بفتح أو كسر فسكون -.

قال الخطابي في المعالم (٢٢٩/٢): فيه أنه ﷺ عذره بالجهل حين حمل الطعام، فلأم صاحب الحائط إذ لم يطعمه إذ كان جائعاً.

والحديث أخرجه أيضاً أبو داود في الجهاد، والنسائي في القضاة، والحاكم (١٣٣/٤) والبيهقي (٢/١٠) وأحمد (١٦٦/٤) وابن سعد (٥٥/٧). عن أبي بشر، عن عباد بن شرحبيل رضى الله عنه.

٢٢٩٩ - حدثنا محمد بن الصباح ويعقوب بن حميد بن كاسب. قالوا: ثنا معتمر بن سليمان. قال: سمعت ابن أبي الحكم الغفاري. قال: حدثتني جدتي، عن عم أبيها رافع بن عمرو الغفاري؛ قال: كنت وأنا غلام أرمي نخلنا، أو قال: نخل الأنصار. فأتى بي النبي ﷺ. فقال: يا غلام! (وقال ابن كاسب فقال يا بُنَيَّ) لم ترمي النخل؟" قال، قلت: آكل. قال: "فلا ترم النخل. وكل مما يسقط في أسافلها". قال، ثم مسح رأسي وقال: "اللهم أشبع بطنه".

٢٣٠٠ - حدثنا محمد بن يحيى. ثنا يزيد بن هارون. أنبأنا الزجريري، عن أبي نضرة، عن أبي سعيد، عن النبي ﷺ قال: "إذا أتيت على راع، فناده ثلاث مرار. فإن أجابك، وإلا فاشرب في غير أن تفسد. وإذا أتيت على حائط بستان، فناد صاحب البستان ثلاث مرات. فإن أجابك، وإلا فكل في أن لا تفسد".

وإسناده صحيح.

٢٢٩٩ - ((ابن أبي الحكم)) قيل: اسمه الحسن. وقيل: عبدالكبير. جهله الذهبي. وقال الحافظ: مستور، من السادسة.

((أرمي نخل الأنصار)) أى أرمي الحجارة عليها ليسقط ثمرها فاكلها، ((فأتى)) على بناء المفعول، ((وكل مما يسقط في أسافلها)) قيل: هذا دليل على أنه لم يكن مضطرا، وإلا لما خصه بما سقط، وكذا الدعاء بقوله "أشبع بطنه" فمقتضاه أن لا يخص ما جاء من حديث "من دخل حائطا فليأكل" (أى مما سقط) ولا يتخذ خبنة بحالة الاضطرار كما قالوا.

والحديث أخرجه أيضا أبو داود في الجهاد والترمذي في البيوع،

والبيهقي (٢/١٠) والحاكم (٤٤٤/٣) وأحمد (٣١/٥) وأبو يعلى (٥٧/٣) والمسند الجامع (٤٠٥/٥) عن رافع بن عمرو الغفاري رضى الله عنه. وإسناده ضعيف لجهالة ابن أبي الحكم الغفاري وجدته.

٢٣٠٠ - ((وإلا فاشرب)) قالوا: هذا فى المضطر الذى لا يجد طعاما وهو يخاف على نفسه التلف. قال النووى فى شرح المذهب: اختلف العلماء فى من مر ببستان، أو زرع أو ماشية. قال الجمهور: لا يجوز أن يأخذ منه شيئا إلا فى حال الضرورة فيأخذ ويغرم عند الشافعى والجمهور. وقال بعض السلف: لا يلزمه شيء. وقال أحمد: إذا لم يكن على البستان حائط جاز له الأكل من الفاكهة الرطبة فى أصح

٢٣٠١ - حدثنا هدية بن عبد الوهاب وأيوب بن حسان الواسطي وعلي ابن سلمة. قالوا: ثنا يحيى بن سليم الطائفي، عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "إذا مر أحدكم بحائط، فليأكل، ولا يتخذ خبنة".

الروایتین، ولو لم یحتجْ لذلك، وفي الأخرى إذا احتاج، ولا ضمان عليه في الحاليتين وعلق الشافعي القول بذلك على صحة الحديث، قال البيهقي: يعني حديث ابن عمر مرفوعاً "وإذا مر أحدكم، بحائط فليأكل ولا يتخذ خبنة". أخرجه الترمذي واستغربه. قال البيهقي: لم يصح، وجاء من أوجه أخر غير قوية. قلت (القائل هو ابن حجر): الحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح، وقد احتجوا في كثير من الأحكام بما هو درنها.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، فيه الجريري واسمه سعيد بن إياس وقد اختلط بآخره ويزيد بن هارون روى عنه بعد الاختلاط، لكن أخرج له مسلم في صحيحه من طريق يزيد بن هارون عن الجريري، والله أعلم. ورواه ابن حبان في صحيحه عن أبي يعلى عن أبي خيثمة عن يزيد بن هارون به. ورواه الإمام أحمد في مسنده من حديث أبي سعيد الخدري أيضاً. ورواه البيهقي في سننه الكبرى من طريق الحرب بن أبي أسامة عن يزيد بن هارون به وسياقه أتم. وله شاهد من حديث ابن عمر وغيره. رواه مالك في الموطأ وأحمد في مسنده والشيخان في صحيحهما والترمذي وابن ماجه.

والحديث أخرجه أيضاً الحاكم (١٣٢/٤) والطحاوي (٢٤٠/٤) وأبو يعلى (٤٣٩/٢) والمسند الجامع (٤٠٤/٦) عن أبي نضرة، عن أبي سعيد رضی الله عنه. وإسناده ضعيف ومتنه صحيح.

٢٣٠١ - ((أيوب بن حسان)) أبو سليمان، الزقاق. قال ابن حاتم: صدوق. وذكره ابن حبان في الثقات. وقال الحافظ: صدوق، من العاشرة.

((فليأكل)) ما سقط، ((خبنة)) - بضم خاء معجمة وسكون موحدة ونون - معطف الإزار وطرف الثوب، أي لا يأخذ منه في ثوبه. يقال: أخبن الرجل إذا خبأ شيئاً في ثوبه، أو سراويله، والله أعلم.

والحديث أخرجه أيضاً الترمذي في البيوع، والمسند الجامع (٤٧٤/١٠) عن عبيد الله بن عمر، عن نافع، عن ابن عمر رضی الله عنه. وقال الترمذي: حديث ابن عمر حديث غريب.

قلت: قال البيهقي: "لم يصح" وجاء من أوجه أخر غير قوية، انتهى. قال الحافظ في الفتح بعد ذكر كلام البيهقي هذا: والحق أن مجموعها لا يقصر عن درجة الصحيح.

(٦٨) باب النهى أن يصيب منها شيئاً إلا بإذن صاحبها

٢٣٠٢ - حدثنا محمد بن رمح . قال : أنبأنا الليث بن سعد ، عن نافع ، عن عبد الله بن عمر ، عن رسول الله ﷺ أنه قام فقال : " لا يحتلبن أحدكم ماشية رجل بغير إذنه . أوجب أحدكم أن تؤتى مشربته فيكسر باب خزانته ، فينتشل طعامه ؟ وإنما تخزن لهم ضرورع مواشيهم أطعماتهم . فلا يحتلبن أحدكم ماشية امرئ بغير إذنه . "

٦٨ - باب النهى أن يصيب منها شيئاً إلا بإذن صاحبها

٢٣٠٢ - ((ماشية رجل)) الماشية تقع على الإبل والبقر والغنم ولكنه في الغنم يقع أكثر ، قاله في النهاية . ((أن تؤتى)) على بناء المفعول ، ((مَشْرُبْتَه)) - بفتح ميم وضم راء - الغرفة يوضع فيها المتاع ، ((فينتل)) مبنى للمجهول من انتثال ، أى يستخرج ، ((تخزن)) من خزن المال حفظه عن غيره . وقال الإمام البغوى فى شرح السنة (٢٣٣/٨) : العمل على هذا عند أكثر أهل العلم أنه لا يجوز أن يحلب ماشية الغير بغير إذنه ، فإن اضطر فى مخمصة ومالكها غير حاضر فله أن يحلبها ويشرب ويضمن للمالك وكذلك سائر الأطعمة . وقال قوم : لا ضمان عليه لأن الشرح أباحه له كما لو أكل مال نفسه . وذهب قوم إلى إباحته لغير المضطر إذا لم يكن المالك حاضرًا ، وبه قال أحمد وإسحاق ، فإن أبا بكر حلب لرسول الله ﷺ لبنا من غنم رجل من قريش يرعاها عبد له وصاحبها غائب فى مخرجه إلى المدينة ، واحتجوا بما روى قتادة عن الحسن عن سمرة بن جندب أن النبى ﷺ قال : " إذا أتى أحدكم على ماشية ، فإن كان فيها صاحبها فليستأذنه ، فإن أذن له فليحتلب وليشرب ، وإن لم يكن فيها فليصوت ثلاثًا ، فإن أجابه أحد فليستأذنه ، فإن لم يجبه أحد فليحتلب وليشرب ولا يحمل . " وقد تكلم بعض أهل الحديث فى رواية الحسن ، عن سمرة ، ومضى تحقيقه وما هو الحق والصواب فيه تحت رقم (٨٤٥ ، و٢٢٧٠) .

وقد رخص بعض أهل العلم لابن السبيل فى أكل ثمار الغير مستدلاً برواية ابن عمر التى تقدمت فى الباب السابق وبرواية عمرو بن شعيب ، عن أبيه عن جده أن النبى ﷺ سئل عن الثمر المعلق . فقال : من أصاب منه من ذى حاجة غير متخذ خبنة فلا شئ عليه ، وعند أكثر أهل العلم لا يباع إلا بإذن المالك إلا لضرورة مجاعة يأكلها بالضمان إذا لم يجد المالك .

٢٣٠٣ - حدثنا إسماعيل بن بشر بن منصور. ثنا عمر بن علي، عن حجاج، عن سليط بن عبد الله الطهوي، عن ذُهَيْل بن عوف بن شماخ الطهوي. ثنا أبو هريرة؛ قال: بينما نحن مع رسول الله ﷺ في سفر، إذ رأينا إبلا مصرورة بعضاه الشجر. فثَبْنَا إليها. فنادانا رسول الله ﷺ. فرجعنا إليه. فقال: "إن هذه الإبل لأهل بيت من المسلمين. هو قُوتُهُمْ وَيُمْنُهُمْ بعد الله. أيسركم لو رجعتم إلى مزادكم فوجدتم ما فيها قد ذهب به؟ أترون ذلك عدلا؟" قالوا: لا. قال: "فإن هذا كذلك". قلنا: أفرأيت إن احتجنا إلى الطعام والشراب؟ فقال: "كل ولا تحمل. واشرب ولا تحمل".

وفى الحديث دليل على إثبات القياس ورد الشيء إلى نظيره حيث شبه النبي ﷺ ضروع المواشى في حفظ اللبن بالغرفة التي يحفظ فيها الإنسان متاعه، ويستدل به على وجوب القطع على من حلب لبنا مستسرا من الماشية في مراحتها، محروسة.

والحديث أخرجه أيضا مالك في الاستذنان، والبخارى ومسلم في اللقطة، وأبوداود في الجهاد، والبغوى (٢٣٢/٨) وابن حبان (٥٧٤/١١) والبيهقى (٣٥٨/٩) والطحاوى فى مشكل الآثار (٤١/٤) وفى شرح معانى الآثار (٢٤١/٤) وأحمد (٥٧/٢) والحميدى (٣٠٠/٢) والمسند الجامع (٤٧٥/١٠) عن نافع، عن ابن عمر رضي الله عنهما. وإسناده صحيح.

٢٣٠٣ - ((سليط بن عبد الله الطهوي)) بفتح تين. ذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: مجهول، من السادسة. ((ذُهَيْل)) بضم المهملة وفتح الهاء، ((ابن عوف بن شماخ)) التميمي، الطهوي. وثقه العجلي والذهبي. وذكره ابن حبان فى الثقات. وقال الحافظ: مجهول، من الثالثة.

((مصرورة)) أى مربوطة الضروع، وكان عادة العرب أنهم إذا أرسلوا الحلوبات إلى المراعى، ربطوا ضروعها وأرسلوها، ويسمون ذلك الرباط صرارا. ((بعضاه الشجر)) ضبط بكسر العين وهى شجر أم غيلان، وكل شجر له شوك. ((فثَبْنَا إليها)) من ثاب الناس إذا اجتمعوا، أى اجتمعنا إليها. ((هو قُوتُهُمْ)) أى ما فى ضروعها قُوت لأولئك المسلمين ((ويُمنُهُمْ)) بضم الياء وسكون الميم. أى بركتهم وخيرهم، ((بعد الله)) يريد أن المحتاج إليه أولا الذى فيه البركة واليمن هو الله تعالى، لكن بعد ذلك القوت هو المحتاج إليه. ((إلى مزادكم)) بالزاي المعجمة. أى أوعيتكم المعدة للسفر، ((عدلا)) من فاعله.

(٦٩) باب اتخاذ المشية

٢٣٠٤ - حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة. ثنا وكيع، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن أم هانئ؛ أن النبي ﷺ قال لها: "اتخذى غنما، فإن فيها بركة".
 ٢٣٠٥ - حدثنا محمد بن عبدالله بن نمير. ثنا عبدالله بن إدريس، عن حصين، عن عامر، عن عروة البارقي، يرفعه قال: "الإبل عزٌّ لأهلها. والغنم بركة....."

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف سليط بن عبدالله قال فيه البخاري إسناده ليس بالقائم. قلت: والحجاج هو ابن أرطاة، كان يدلس، وقد رواه بالعننة. ورواه البيهقي في الكبرى من طريق معاذ بن هشام. حدثني أبي، عن الحجاج بن أرطاة به. رواه الحاكم في المستدرک من طريق شريك، عن حجاج، عن سُلَيْط، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة مرفوعا، ورواه البيهقي أيضا عن الحاكم، لكن للمتن شاهد في صحيح مسلم وغيره من حديث عبدالله بن عمر.
 والحديث أخرجه أيضا أحمد (٤٠٥/٢) والمسند الجامع (٣٢٢/١٧) الميزي في التهذيب (٥١٩/٨) عن ذهيل بن عوف، عن أبي هريرة رضي الله عنه. بإسناد ضعيف.

٦٩ - باب اتخاذ المشية

٢٣٠٤ - ((فإن فيها بركة)) هي مجربة فإنه يكثر نماؤها.
 قال البوصيري: هذا إسناد صحيح، رجاله ثقات، رواه الإمام أحمد في مسنده من حديث أم هانئ أيضا. ورواه أبو بكر بن أبي شيبة في مسنده هكذا ورواه أبو يعلى الموصلي في مسنده عن ابن نمير عن أبي معاوية عن هشام، فذكره.
 والحديث أخرجه أيضا الطبراني في الكبير (٤٢٦/٢٤) والبيهقي في شعب الإيمان (٤٤٢/٣) والخطيب (١١/٧) والمسند الجامع (٤٥٣/٢٠) عن عروة، عن أم هانئ رضي الله عنها، وإسناده صحيح ورجالها ثقات.
 ٢٣٠٥ - ((عروة)) بن الجعد، ويقال: ابن أبي الجعد، ويقال: اسم أبيه عياض، البارقي، -بالموحدة والقاف- صحابي، سكن الكوفة، وهو أول قاص بها.
 ((الإبل عزٌّ لأهلها)) لما فيه من الارتفاع. وقد جاء تفسيره بالأجر والغنمة. ولذلك استدل

والخير معقود في نواصي الخيل إلى يوم القيامة".

٢٣٠٦ - حدثنا عصمة بن الفضل النيسابوري ومحمد بن فراس أبوهريرة الصيرفي . قالوا :

بالحديث على بقاء الجهاد إلى يوم القيامة. ((والخير معقود في نواصي الخيل إلى يوم القيامة)) أى ملازم بها كأنه معقود فيها، كذا في النهاية. والمراد بالخيل ما يتخذ للغزو بأن يقاتل عليه أو يرتبط لأجل ذلك لقوله ﷺ: "الخيال لثلاثة"، الحديث. ولقوله في رواية الترمذى في آخر الحديث "الأجر والمغنم". قال عياض: إذا كان في نواصيها البركة فيبعد أن يكون فيها شؤم، فيحتمل أن يكون الشؤم في غير الخيل التي ارتبطت للجهاد، وأن الخيل التي أعدت له هي المخصوصة بالخير والبركة، أو يقال: الخير والشر يمكن اجتماعهما في ذات واحدة، فإنه فسر الخير بالأجر والمغنم، ولا يمنع أن يكون ذلك الفرس مما يتشاءم به. وخص الناصية لرفعة قدرها، وكأنه شبهه لظهوره بشيء محسوس معقود على مكان مرتفع، فنسب الخير إلى لازم المشبه به، وذكر الناصية تجريدا للاستعارة، والمراد بالناصية هنا الشعر المسترسل على الجبهة. قاله الخطابي وغيره. قالوا ويحتمل أن يكون كنى بالناصية عن جميع ذات الفرس كما يقال: فلان مبارك الناصية. قال الحافظ: ويُعبده لفظ حديث أنس: البركة في نواصي الخيل. وقد روى مسلم من حديث جرير، قال: رأيت رسول الله ﷺ يُلوى ناصية فرسه بإصبعه ويقول، فذكر الحديث، فيحتمل أن تكون الناصية خصت بذلك لكونها المقدم منها إشارة إلى أن الفضل في الإقدام بها على العدو، دون المؤخر لما فيه من الإشارة إلا الإدبار، كذا في التحفة (٢٨١/٥).

قال البوصيري: هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين بل بعضه في الصحيحين بهذا الوجه وإنما انفرد ابن ماجه بذكر الإبل والغنم لذلك ذكرته، رواه الترمذى والنسائي من طريق عامر الشعبي به، مقتصرين على قصة الخيل، دون أوله. وكذلك رواه الدارمي في مسنده عن يعلى، عن زكرياء، عن عامر به. ورواه أبويعلى الموصلى في مسنده ثنا ابن نمير، فذكره كما رواه ابن ماجه سواء .

والحديث أخرجه أيضا أحمد (٣٧٥/٤) والحميدى (٣٧٢/٢) والطيالسى (١٤٢) والمسند الجامع (٥٤٧/١٢) والطبرانى فى الكبير (١٥٦/١٧) عن عامر، عن عروة البارقي رضى الله عنه. وإسناده صحيح.

٢٣٠٦ - ((محمد بن فراس)) - بكسر أوله وتخفيفه الرائ - الصيرفي، البصرى. وثقه ابن أبى الدنيا.

وقال الحافظ: صدوق، من الحادية عشرة.

ثنا حرمي بن عمارة. ثنا زربي إمام مسجد هشام بن حسان. ثنا محمد بن سيرين، عن ابن عمر رضی الله عنه؛ قال: قال رسول الله ﷺ: "الشاة من دواب الجنة".

٢٣٠٧ - حدثنا محمد بن إسماعيل. ثنا عثمان بن عبد الرحمن. ثنا علي بن عروة، عن المقبري، عن أبي هريرة رضی الله عنه؛ قال: أمر رسول الله ﷺ الأغنياء باتخاذ الغنم. وأمر الفقراء باتخاذ الدجاج. وقال: عند اتخاذ الأغنياء الدجاج، يأذن الله بهلاك القرى".

((زُرِّي)) - بفتح أوله وسكون الراء بعدها موحدة، ثم تحتانية مشددة- ابن عبد الله، الأزدي مولاهم، أبو يحيى، البصري. قال البخاري: فيه نظر. وقال الترمذي: له أحاديث مناكير، عن أنس وغيره. وقال الحافظ: ضعيف، من الخامسة.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف، زربي بن عبد الله، أبو يحيى، الأزدي، متفق على ضعفه، ومن حديث أبي هريرة رواه البزار في مسنده وفي طريقه يزيد بن عبد الملك وهو ضعيف.

- والحديث أخرجه أيضا الخطيب (٤٣٥/٧) وابن الجوزي في العلل (١٧٤/٢) والمسند الجامع (٨٥٠/١٠) عن ابن سيرين، عن ابن عمر رضی الله عنه، وإسناده ضعيف.

٢٣٠٧ - ((عثمان بن عبد الرحمن)) بن مسلم، الحراني، المعروف بالطرائفي. قال الحافظ: صدوق، أكثر الرواية عن الضعفاء والمجاهيل، فضعف بسبب ذلك حتى نسبته ابن نمير إلى الكذب، وقد وثقه ابن معين، من التاسعة.

((علي بن عروة)) القرشي، الدمشقي. قال البخاري: مجهول، وقال أبو حاتم: متروك. وقال الأزدي: لا يكتب حديثه. وقال أبو حاتم: يضع الحديث. وقال الحافظ: متروك، من الثامنة.

((المقبري)) هو كيسان بن سعيد، المقبري، المدني، مولى أم شريك.

((يأذن الله بهلاك القرى)) يريد هلاك أهلها حيث ضيقوا على الفقراء مسالك الرزق، وقطعوا عليهم الانتفاع بالدجاج. فإن الأغنياء إذا اتخذتها تقل حاجتهم إلى الشراء، فينقطع انتفاع الفقراء بالدجاج (س).

قال الإمام الشوكاني في الفوائد المجموعة (١٧٠): حديث أمر رسول الله ﷺ الأغنياء باتخاذ الغنم وأمر الفقراء باتخاذ الدجاج، رواه ابن عدى عن ابن عباس مرفوعا، وكذا العقيلي وقال: لا يصح، وفي إسناده علي بن عروة وضاع.

قلت: وكذلك ساقه المؤلف من طريق علي بن عروة، ذكر في التقريب علي بن عروة القرشي، متروك، من الثامنة.

قال البوصيري: هذا إسناد ضعيف علي بن عروة تركوه. قال ابن حبان: يضع الحديث. وعثمان بن عبدالرحمن، مجهول. والمتن ذكره ابن الجوزي في الموضوعات، من حديث نافع، عن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

والحديث أخرجه أيضا ابن عساكر (٢٣٨/١٢) والمسند الجامع (٢٩٢/١٧) وأبوسعيد بن الأعرابي في معجمه (١٧٦/١) عن المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه. وذكره الألباني في الضعيفة (٢٤٠/١) وقال موضوع.

تم بحمد الله وتوفيقه المجلد الخامس من "إنجاز الحاجة" ويليه المجلد السادس وأوله: "كتاب الأحكام".

ألف - الفهرس العام لموضوعات المجلد الخامس من كتاب

إنجاز الحاجة شرح سنن الإمام ابن ماجة

الموضوعات	الصفحة	الموضوعات	الصفحة
١٩- باب النهى أن يخرج فى الصدقة شرّ ماله	٥٤	٨- كتاب الزكاة	
٢٠- باب زكاة العسل	٥٥	١- باب فرض الزكاة	٣
٢١- باب صدقة الفطر	٥٨	٢- باب ما جاء فى منع الزكاة	١٠
٢٢- باب العُشر والخراج	٦٨	٣- باب ما أدى زكاته ليس بكنز	١٢
٢٣- باب الوسق ستون صاعا	٦٩	٤- باب زكاة الورق والذهب	١٦
٢٤- باب الصدقة على ذى قرابة	٧٠	٥- باب من استفاد مالا	١٧
٢٥- باب كراهية المسألة	٧٢	٦- باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال	١٩
٢٦- باب من سأل عن ظهر غنى	٧٤	٧- باب تعجيل الزكاة قبل محلها	٢٣
٢٧- باب من تحل له الصدقة	٧٦	٨- باب ما يقال عند إخراج الزكاة	٢٤
٢٨- باب فضل الصدقة	٨١	٩- باب صدقة الإبل	٢٦
٩- كتاب النكاح		١٠- باب إذا أخذ المصدق سنا دون سن أو فوق سن	٢٩
١- باب ما جاء فى فضل النكاح	٨٤	١١- باب ما يأخذ المصدق من الإبل	٣٢
٢- باب النهى عن التبتل	٨٩	١٢- باب صدقة البقر	٣٤
٣- باب حق المرأة على الزوج	٩٣	١٣- باب صدقة الغنم	٣٧
٤- باب حق الزوج على المرأة	٩٥	١٤- باب ما جاء فى عمال الصدقة	٤٠
٥- باب أفضل النساء	٩٧	١٥- باب صدقة الخيل والرقيق	٤٣
٦- باب تزويج ذات الدين	١٠٠	١٦- باب ما تجب فيه الزكاة من الأموال	٤٥
٧- باب تزويج الأبيكار	١٠٣	١٧- باب صدقة الزروع والثمار	٤٦
٨- باب تزويج الحرثاء والولد	١٠٦	١٨- باب حرص النخل والعنب	٤٩

الموضوعات	الصفحة	الموضوعات	الصفحة
أهله		١٠٨ ٩- باب النظر إلى المرأة إذا أراد أن يتزوجها	
١٧٠ ٢٨- باب التستر عند الجماع		١١١ ١٠- باب لا يخطب الرجل على خطبة أخيه	
١٧٣ ٢٩- باب النهي عن إتيان النساء في أدبارهن		١١٤ ١١- باب استثمار البكر والثيب	
١٧٦ ٣٠- باب العزل		١١٨ ١٢- باب من زوج ابنته رسي كارهة	
١٧٨ ٣١- باب لا تنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها		١٢١ ١٣- باب نكاح الصغار يزوجهن الآباء	
١٨١ ٣٢- باب الرجل يطلق امرأته ثلاثا فتزوج فيطلقها قبل أن يدخل بها أترجع إلى الأول؟		١٢٣ ١٤- باب نكاح الصغار يزوجهن غير الآباء	
١٨٢ ٣٣- باب المحلل والمحلل له		١٢٤ ١٥- باب لا نكاح إلا بولي	
١٨٧ ٣٤- باب يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب		١٢٨ ١٦- باب النهي عن الشغار	
١٩١ ٣٥- باب لا تحرم المصاة ولا المصتان		١٣٢ ١٧- باب صداق النكاح	
١٩٣ ٣٦- باب رضاع الكبير		١٣٩ ١٨- باب الرجل يتزوج ولا يفرض لها فيموت على ذلك	
١٩٨ ٣٧- باب لا رضاع بعد فصال		١٤١ ١٩- باب خطبة النكاح	
٢٠٠ ٣٨- باب لبن الفحل		١٤٥ ٢٠- باب إعلان النكاح	
٢٠٤ ٣٩- باب الرجل يُسلم وعند أختان		١٤٨ ٢١- باب الغناء والدق	
٢٠٥ ٤٠- باب الرجل يُسلم وعنده أكثر من أربع نسوة		١٥٣ ٢٢- باب في المخنثين	
٢٠٨ ٤١- باب الشروط في النكاح		١٥٥ ٢٣- باب تهنة النكاح	
٢١١ ٤٢- باب الرجل يُعتق أمته ثم يتزوجها		١٥٧ ٢٤- باب الوليمة	
٢١٥ ٤٣- باب تزويج العبد بغير إذن سيده		١٦٢ ٢٥- باب إجابة الداعي	
		١٦٥ ٢٦- باب الإقامة على البكر والثيب	
		١٦٧ ٢٧- باب ما يقول الرجل إذا دخلت عليه	

الصفحة	الموضوعات	الصفحة	الموضوعات
٢١٧	٤٤- باب النهى عن نكاح المتعة	٢٢٥	٤٥- باب المحرم يتزوج
٢٢٣	٤٦- باب الأكفاء	٢٣٢	٤٧- باب القسمة بين النساء
٢٢٩	٤٨- باب المرأة تهب يومها لصاحبها	٢٣٦	٤٩- باب الشفاعة فى التزويج
٢٨٩	٤٩- باب من طلق ثلاثاً فى مجلس واحد	٢٣٨	٥٠- باب حسن معاشره النساء
٢٩٩	٥٠- باب الرجعة	٢٤٢	٥١- باب ضرب النساء
٢٩٩	٥١- باب المطلقة الحامل إذا وضعت ذا بطنها بانث	٢٤٦	٥٢- باب الواصلة والواشمة
٣٠٠	٥٢- باب الحامل المتوفى عنها زوجها، إذا وضعت حلت للأزواج	٢٤٩	٥٣- باب متى يستحب البناء بالنساء
٣٠٤	٥٣- باب أين تعتد المتوفى عنها زوجها	٢٥٠	٥٤- باب الرجل يدخل بأهله قبل أن يعطيها شيئاً
٣٠٧	٥٤- باب هل تخرج المرأة فى عدتها	٢٥١	٥٥- باب ما يكون فيه اليمن والشوم
٣٠٩	٥٥- باب المطلقة ثلاثاً، هل لها سكنى ونفقة	٢٥٣	٥٦- باب الغيرة
٣١٢	٥٦- باب متعة الطلاق	٢٥٩	٥٧- باب التى وهبت نفسها للنبي ﷺ
٣١٣	٥٧- باب الرجل يجحد الطلاق	٢٦٠	٥٨- باب الرجل يشك فى ولده
٣١٤	٥٨- باب من طلق أو نكح أو راجع لاعتباً	٢٦٢	٥٩- باب الولد للفراش وللعاهر الحجر
٣١٥	٥٩- باب من طلق فى نفسه ولم يتكلم به	٢٦٧	٦٠- باب الزوجين يُسَلِّم أحدهما قبل الآخر
٣١٧	٦٠- باب طلاق المعتوه والصغير والنائم	٢٧١	٦١- باب الغيل
٣١٩	٦١- باب طلاق المكره والناسى	٢٧٣	٦٢- باب فى المرأة تؤذى زوجها
٣٢٢	٦٢- باب لا طلاق قبل النكاح	٢٧٥	٦٣- باب لا يحرم الحرام الحلال
٣٢٤	٦٣- باب ما يقع به الطلاق من الكلام		
٣٢٥	٦٤- باب طلاق البتة		

الصفحة	الموضوعات	الصفحة	الموضوعات
٣٧٩	٣- باب من حلف بملة غير الإسلام	٣٢٧	٢٠- باب الرجل يخير امرأته
٣٨٢	٤- باب من حلف له بالله فليرض	٣٣٠	٢١- باب كراهية الخلع للمرأة
٣٨٣	٥- باب اليمين حنث أو ندم	٣٣٢	٢٢- باب المختلعة تأخذ ما أعطها
٣٨٤	٦- باب الاستثناء في اليمين	٣٣٥	٢٣- باب عدة المختلعة
٣٨٦	٧- باب من حلف على يمين فرأى غيرها خيرا منها	٣٣٧	٢٤- باب الإيلاء
٣٨٩	٨- باب من قال كفارتها تركها	٣٤١	٢٥- باب الظهر
٣٩١	٩- باب كم يطعم في كفارة اليمين	٣٤٣	٢٦- باب المظاهر يجمع قبل أن يكفر
٣٩١	١٠- باب من أوسط ما تطعمون أهليكم	٣٤٥	٢٧- باب اللعان
٣٩٢	١١- باب النهي أن يستلج الرجل في يمينه ولا يكفر	٣٥٤	٢٨- باب الحرام
٣٩٣	١٢- باب إبرار المقسم	٣٥٧	٢٩- باب خيار الأمة إذا اعتقت
٣٩٥	١٣- باب النهي أن يقال ما شاء الله وشئت	٣٦١	٣٠- باب في طلاق الأمة وعدتها
٣٩٧	١٤- باب من ورى في يمينه	٣٦٤	٣١- باب طلاق العبد
٣٩٩	١٥- باب النهي عن النذر	٣٦٥	٣٢- باب من طلق أمة تطليقتين ثم اشتراها
٤٠٢	١٦- باب النذر في المعصية	٣٦٦	٣٣- باب عدة أم الولد
٣٠٥	١٧- باب من نذر نذرا ولم يسمه	٣٦٧	٣٤- باب كراهية الزينة للمتوفى عنها زوجها
٤٠٧	١٨- باب الوفاء بالنذر	٣٦٨	٣٥- باب هل تحد المرأة على غير زوجها
٤٠٩	١٩- باب من مات وعليه نذر	٣٧١	٣٦- باب الرجل يأمره أبوه بطلاق امرأته
٤١١	٢٠- باب من نذر أن يحج ماشيا	١١- كتاب الكفارات	
٤١٣	٢١- باب من خلط في نذره طاعة بمعصية	٣٧٣	١- باب يمين رسول الله ﷺ التي كان يحلف بها
		٣٧٥	٢- باب النهي أن يحلف بغير الله

الصفحة	الموضوعات	الصفحة	الموضوعات
٤٦٩	١٩- باب البيعان يختلفان	٤١٦	١- باب الحث على المكاسب
٤٧١	٢٠- باب النهى عن بيع ما ليس عندك، وعن ربح ما لم يضمن	٤٢٠	٢- باب الاقتصاد فى طلب المعيشة
٤٧٣	٢١- باب إذا باع المحيزان فهو للأول	٤٢٤	٣- باب التوقى فى التجارة
٤٧٤	٢٢- باب بيع العربان	٤٢٥	٤- باب إذا قسم للرجل رزق من وجه فليزمه
٤٧٦	٢٣- باب النهى عن بيع الحصاة وعن بيع الغرر	٤٢٨	٥- باب الصناعات
٤٧٨	٢٤- باب النهى عن شراء ما فى بطون الأنعام وضروعها وضربة الغائص	٤٣١	٦- باب الحكرة والحلب
٤٨٢	٢٥- باب بيع المزايدة	٤٣٥	٧- باب أجر الراقى
٤٨٥	٢٦- باب الإقالة	٤٣٨	٨- باب الأجر على تعليم القرآن
٤٨٦	٢٧- باب من كره أن يسعر	٤٤١	٩- باب النهى عن ثمن الكلب ومهر البغى وحلوان الكاهن وعسب الفحل
٤٨٨	٢٨- باب السماح فى البيع	٤٤٥	١٠- باب كسب الحجام
٤٩٠	٢٩- باب السوم	٤٤٩	١١- باب ما لا يحل بيعه
٤٩٥	٣٠- باب ما جاء فى كراهية الأيمان فى الشراء والبيع	٤٥٣	١٢- باب ما جاء فى النهى عن المنابذة والملامسة
٤٩٩	٣١- باب ما جاء فىمن باع نخلاً مؤبراً أو عبداً له مال	٤٥٤	١٣- باب لا يبيع الرجل على بيع أخيه ولا يسوم على سومه
٥٠٣	٣٢- باب النهى عن بيع الثمار قبل أن يبدؤ صلاحها	٤٥٦	١٤- باب ما جاء فى النهى عن النحش
٥٠٧	٣٣- باب بيع الثمار سنين والجاثحة	٤٥٨	١٥- باب النهى أن يبيع حاضر لباد
٥٠٩	٣٤- باب الرجحان فى الوزن	٤٦٢	١٦- باب النهى عن تلقى الحلب
٥١١	٣٥- باب التوقى فى الكيل والوزن	٤٦٤	١٧- باب البيعان بالخيار ما لم يفترقا
		٤٦٧	١٨- بيع الخبار

الصفحة	الموضوعات	الصفحة	الموضوعات
٥١٢	٣٦- باب النهى عن الغش	٥٥٩	٥٤- باب المزابة والمحاقلة.
٥١٣	٣٧- باب النهى عن بيع الطعام قبل ما لم يقبض	٥٦١	٥٥- باب بيع العرايا بخرصها تمرا
٥١٧	٣٨- باب بيع المحازفة	٥٦٥	٥٦- باب الحيوان بالحيوان نسيئة
٥١٩	٣٩- باب ما يرجى فى كيل الطعام من البركة	٥٦٧	٥٧- باب الحيوان بالحيوان متفاضلاً يدًا بيد
٥٢٠	٤٠- باب الأسواق ودخولها	٥٦٨	٥٨- باب التغليظ فى الربا
٥٢٤	٤١- باب ما يرجى من البركة فى البكور	٥٧٣	٥٩- باب السلف فى كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم
٥٢٦	٤٢- باب بيع المصرة	٥٧٧	٦٠- باب من أسلم فى شىء فلا يصرفه إلى غيره
٥٣٣	٤٣- باب الخراج بالضمان	٥٧٨	٦١- باب إذا أسلم فى نخل بعينه لم يطلع
٥٣٥	٤٤- باب عهدة الرقيق	٥٧٩	٦٢- باب السلم فى الحيوان
٥٣٧	٤٥- باب من باع عيياً فليبينه	٥٨٢	٦٣- باب الشركة والمضاربة
٥٣٨	٤٦- باب النهى عن التفريق بين السبى	٥٨٥	٦٤- باب ما للرجل من مال ولده
٥٤١	٤٧- باب شراء الرقيق	٥٨٧	٦٥- باب ما للمرأة من مال زوجها
٥٤٣	٤٨- باب الصرف وما لا يجوز متفاضلاً يدًا بيد	٥٩١	٦٦- باب ما للعبد أن يعطى ويتصدق
٥٤٨	٤٩- باب من قال: لا ربا إلا فى النسيئة	٥٩٣	٦٧- باب من مر على ماشية قوم أو حائط، هل يصيب منه؟
٥٥٠	٥٠- باب صرف الذهب بالورق	٥٩٦	٦٨- باب النهى أن يصيب منها شيئاً إلا بإذن صاحبها
٥٥٢	٥١- باب اقتضاء الذهب من الورق والورق من الذهب	٥٩٨	٦٩- باب اتخاذ الماشية
٥٥٤	٥٢- باب النهى عن كسر الدراهم والدنانير		
٥٥٦	٥٣- باب بيع الرطب بالتمر		

(تم فهرس الموضوعات)

ب - فهرس خاص بتراجم رجال سنن الإمام ابن ماجه التي

بالمجلد الخامس من إنجاز الحاجة

على ترتيب حروف الهجاء

الاسم	الصفحة	الاسم	الصفحة
أحمد بن محمد بن يحيى، البصرى	٥٤	(حرف الألف)	
أحمد بن المقدم، العجلي	٣١٢	ابن أبى الحكم، الغفارى	٥٩٤
أبان بن عثمان، الأموى	٢٢٨	أبوبكر بن أبى الجهم	١١٢
إبراهيم بن عبد الأعلى، الجعفى	٣٩٧	أبوبكر بن أبى موسى، الأشعري	١٨٠
إبراهيم بن عطاء بن أبى ميمونة	٤٣	أبوبكر، الحنفى، الكبير	٤٨٢
إبراهيم بن ميسرة، الطائفى	٨٩	أبوبكر، النهشلى	١٨٠
أجلح بن عبدالله، الكندى	٣٩٥	أبوبلج، الفزارى	١٤٦
أحزاب بن أسيد، السمعى	٢٣٧	أبو الحسن، مولى بنى نوفل	٣٦٥
الأحوص بن حكيم، الحمصى	١٧١	أبو الحمراء، مولى النبى ﷺ	٥١٣
الأخضر بن عجلان، البصرى	٤٨٢	أبو الصلت	٥٦٨
إسحاق بن إبراهيم، المدنى	٥٢٠	أبو العفاء، السلمى	١٣٢
إسحاق بن يحيى بن الوليد	٥٠٣	أحمد بن إسماعيل، السهمى	٤٥٧
إسماعيل بن عبيدالله، الأنصارى	٢٤٥	أبو خراش، الرعينى	٢٠٤
الأسود بن ثعلبة، الكندى	٤٣٨	أبو السنابل، القرشى	٣٠٠
أسباط بن نصر، الهمدانى	٥٤	أبو سيارة، المتقى	٥٦
إسحاق بن وهب، الواسطى	١٧١	أبو وهب، الحيشانى	٢٠٤
إسماعيل بن زكريا، الكوفى	٢٣	أبو يزيد، الخولانى، المصرى	٦١
إسماعيل بن عبدالرحمن، السدى	٥٥	أحمد بن إبراهيم، النكرى	٢٠٥

الصفحة	الإسم	الصفحة	الإسم
١٣٩	الأغر، الرقاشى		
٢٠٠	أفلق بن أبى قعيس	٣٧١	الحارث بن عبدالرحمن، العامرى
٢٤٣	إياس بن عبدالله، الدوسى	٢٣١	الحارث بن عمران، الجعفرى
٥٩٥	أيوب بن حسان، الواسطى	١٧٣	الحارث بن مخلد، الأنصارى
٤٧٨	أيوب بن عتبة، اليمامى	٤٧٥	حبيب بن أبى حبيب، المصرى
	(الباء الموحدة)	٤٤٧	حرام بن سعد، الأنصارى
٢٧٤	بحير بن سعيد، السحولى	٤٩٦	حرشة بن حرقزارى
٣٨٣	بشار بن كِدام، السُّلمى	٢١٤	حبيش بن مبشر، الطوسى
٢٣٨	بكر بن خلف، البصرى	٤٨	الحسن بن على، العامرى
١٦٠	بكر بن وائل، الكوفى	٣٥٤	الحسن بن قزعة، الهاشمى
	(الثاء المثناة)	٤٢٢	الحسن بن محمد، المدنى
٣٧٩	ثابت بن الضحاك، الخزرجى	٥٦٧	الحسين بن عروة، البصرى
٣٣٢	ثابت بن قيس بن شماس رضى الله عنه	٢٤٥	الحسن بن مُدرك، البصرى
١٥٢	ثعلبة بن سهيل، الطُهووى	٦٨	الحسين بن جُنيد، الدامغانى
٤١٨	ثور بن زيد، الدِّبلى	١٢٠	الحسين بن محمد، التميمى
	(الجيـم)	١٣١	الحسين بن مهدي، الأبلى
٣٢٤	جابر، العبدى	٢٦٧	حفص بن جُميـع
١٠	جامع بن أبى راشد، الكاهلى	٥٩	حفص بن عمر، الرازى
٤١١	جُعثل بن هَاعان، المصرى	٢٥٦	الحكم بن نافع، البهرانى
٢٣٩	جعفر بن يحيى	٤٧١	حكيم بن حزام، الأسدى
٢٦٢	جويرية بن أسماء، البصرى	١٧١	حكيم بن عُمير، أبوالأحوص
٤٦٧	جميل بن مرة الشيبانى، البصرى	٣٧١	حمزة بن عبدالله، المدنى
٤٧٨	جَهْضَم بن عبدالله، القيسى	٥٧٥	حمزة بن يوسف بن عبدالله

الصفحة	الإسم	الصفحة	الإسم
٣٦٧	حميد بن نافع، الأنصاري	٤٢٧	الزبير بن عبيد
٢٠٥	حَمِيْضَةُ بن الشمردل	٥٢١	الزبير بن المنذر
٦٩	حيان، الأعرج	٦٠٠	زربي بن عبدالله، الأزدي
٣٥٣	حيوة بن شريح، الحضرمي	٢٣٠	زفر بن وثيمة، النصرى
(الغاء المعجمة)			
١٢	خالد بن أسلم، القرشي	٤٨٥	زياد بن يحيى، الحساني
١٤٨	خالد بن ذكوان، المدني	٥٥٦	زيد بن عياش، المدني
٤٠٥	خالد بن يزيد، الجهني	١٢٠	زيد بن حبان، الرقي
٤٤٠	خالد بن معدان	(السين المهملة)	
(الذال المهملة)			
٤٦٩	داود بن صالح، التمار	١٠٥	سالم بن عتبة، الأنصاري
٢٤٥	داود بن عبدالله، الأودي	١٩٤	سالم بن معقل، (مولى أبي حذيفة)
(الذال المعجمة)			
٥٩٧	ذهيل بن عوف، التميمي	٤١٨	سالم، أبو الغيث، المدني
(الراء)			
١٨٢	رزين بن سليمان، الأحمرى	٥٨٢	السائب بن أبي السائب، المخزومي
٤٩٣	الربيع بن حبيب، الكوفي	٤٢٨	سعيد بن أبي أحيحة
٥٧٢	الربيع بن عميلة	٥٧١	سعيد بن أبي خيرة، البصرى
٤٢٥	رفاعة بن رافع، الأنصاري	٣٠٤	سعد بن إسحاق، المدني
٥٧٢	ركين بن الربيع	٤٠٩	سعد بن عبادة، الخزرجى رضى الله عنه
(الزاي)			
٤٩	الزبير بن بكار، المدني	٥٥	سعيد بن عبدالعزيز، التنوخي
٣٢٥	الزبير بن سعيد، الهاشمي	٤٢٨	سعيد بن عمرو، الأموي
		٤٩٨	سعيد بن كعب بن مالك
		٥٦٠	سعيد بن ميناء، الحجازي
		٥٨١	سعيد بن هاني، الخولاني
		١٠٦	سلام بن سوار، المدائني
		٣٤١	سلمة بن صخر، الخزرجى رضى الله عنه

الصفحة	الإسم	الصفحة	الإسم
٢٢٥	عبدالله بن حفص، الزهري	٣٧٦	عبدالرحمن بن سمرة رضى الله عنه
٥٣	عبدالله بن رواحة، الأنصاري	٣٩٤	عبدالرحمن بن صفوان، الحمصي
٢٤٣	عبدالله بن عبدالله، المدني	٧٣	عبدالرحمن بن يزيد
٤٨٢	عبدالله بن عبدالله، الأموي	٢٤٥	عبدالرحمن، المسلمي، الكوفي
٤٢	عبدالله بن عبدالرحمن بن الحباب	٤٧٥	عبدالله بن عامر، الأسلمي
٩٧	عبدالله بن عبدالرحمن، الضبي (أبونصر)	٥٤٤	عبدالله بن عتيك
٣٩٠	عبدالله بن عبدالمؤمن، الأرحبي	٥٧٣	عبدالله بن كثير، الداري، المكي
٢٤٩	عبدالله بن عروة، (أبويكر)، الأسدي	٥٧٦	عبدالله بن أبي المجالد
٣٢٥	عبدالله بن علي، المطلبي	٥٠٢	عبدربه بن خالد النميري
٩٨	عبدالله بن عمرو بن مرة، المرادي	٤٤١	عبدالرحمن بن سلم، شامي
٤١٢	عبدالله بن مالك، اليحصبي	٥٣٧	عبدالرحمن بن شماسه، المهري
٢٩	عبدالله بن المثنى، الأنصاري	٥٧٣	عبدالرحمن بن مطعم، البناني
٣٨٠	عبدالله بن مُحَرَّر، الحزري	٥٤٧	عبدالرحمن بن أبي نعم، البجلي
٢١٧	عبدالله بن محمد، الهاشمي	٥٨٤	عبدالرحيم بن داود
١٧٤	عبدالله بن هرمي، الخطمي	٥٤١	عبدالمجيد بن وهب
١٧	عبدالله بن واقد، المدني	٤٩٤	عبدالمملك بن المغيرة، الهاشمي
١٧٢	عبدالأعلى بن عدى، البهراني	٤٢٥	عبيد بن رفاعه، الزرقني
٣٦١	عبدالرحمن بن أذينة، الكوفي	٤١٩	عبيد بن معاذ رضى الله عنه
٣٢٢	عبدالرحمن بن الحارث، المخزومي	٥٢٢	عبيس بن ميمون، الخزار
٣١٤	عبدالرحمن بن حبيب، المدني	٤٨٩	عثمان بن سعيد، القرشي
١٤	عبدالرحمن بن حجير، القاضي	٦٠٠	عثمان بن عبدالرحمن، الحراني
٣٣٨	عبدالرحمن بن أبي الرجال	٥٤١	العداء بن خالد رضى الله عنه
١٠٤	عبدالرحمن بن سالم بن عتبة	٥٩٨	عروة بن الجعد، البارقي

الصفحة	الإسم	الصفحة	الإسم
٤٨٨	عطاء بن فروخ، المدني	٣٣٩	عكرمة بن عبدالرحمن، المخزومي
٤٤١	عطية بن قيس، الكلاعي	٣٢٣	علي بن الحسين، المروزي
٥٥٤	علقمة بن عبدالله، المزني	٣٣٥	علي بن سلمة، القرشي
١٠	عبدالملك بن أعين، الكوفي	٣٩٣	علي بن صالح، الهمداني
١٦٦	عبدالملك بن أبي بكر، المخزومي	٣٢٥	علي بن يزيد، المطلبي
٢٦٣	عبد بن زمعة	٢٣٩	عمارة بن ثوبان، الحجازي
٤٣١	علي بن سالم بن ثوبان	١١٧	عدى بن عميرة، الكندي
٤٩٦	علي بن مدرك، النخعي	١٧٦	عمرو بن دينار، المكي
٥٢٤	عمارة بن حديد، البجلي	٥٢	عمر بن أيوب، العبدي
٥٨٣	عمر بن سعد، الحفري	٦٨	عمر بن حفص، المدني
٥٥٢	عمر بن محمد بن علي	٣٦١	عمر بن شبيب، المُسلي
٤٣٠	عمر بن هارون، الثقفي	٣٩١	عمر بن عبدالله، الثقفي
٥٧٢	عمرو بن عون، الواسطي	٣٦٥	عمر بن مُعتب، المدني
٤٢٨	عمرو بن يحيى، الأموي	٩٤	عمرو بن الأحوص، الحشمي
٥٢٢	عون بن أبي شداد، العقيلي	٧٠	عمرو بن الحارث، الخزاعي
٢٨٣	عبيدالله بن الوليد، الوصافي	١٤٣	عمرو بن سعيد، القرشي
٣١٢	عبيد بن القاسم، الأسدي	٣٠٢	عمرو بن عتبة، السلمي
٤٩	عتاب بن أسيد، الأموي	٣٨٩	عمرو بن عمرو، الكوفي
٦٨	عتاب بن زياد، الخراساني، المروزي	٤١٢	عمرو بن أبي عمرو، المدني
١٠٥	عتبة بن عويم، الأنصاري	٢٧٢	عمرو بن المُهاجر، الأنصاري
١١٧	عدى بن عدى، الجزري	٣٩٠	عون بن عمارة، القيسي
٦٢	عريب بن حميد، الدهني	٦٩	العلاء بن الحضرمي
٤٣	عطاء بن أبي ميمونة، البصري	٨٨	عيسى بن ميمون، المدني

الصفحة	الإسم	الصفحة	الإسم
٥٧٤	محمد بن حمزة بن يوسف		(الفين المعجمة)
٥٥١	محمد بن العباس، المكي	١٦٠	غياث بن جعفر، الشامي
٤٢٩	محمد بن عبدالله بن عثمان الخزاعي		(الفاء)
٥١٩	محمد بن عبدالرحمن بن عرق	٤٣٤	فروخ، (مولى عثمان)، القرشي
٥٩٩	محمد بن فراس، الصيرفي	٤٢٥	فروة بن يونس، الكلابي
٥٥٤	محمد بن فضاء، الأزدي	٥٥٤	فضاء بن خالد، الجهضمي
٤٨٩	محمد بن مطرف، الليثي	٤٧٥	الفضل بن يعقوب، الرخامي
١٦٥	محمد بن أبي بكر، الأنصاري	٥٠٣	فضيل بن سليمان، النميري
١٤٦	محمد بن حاطب، الحمحي	٥٤٧	فضيل بن غزوان، الضبي
٣٩٢	محمد بن حميد، اليشكري	٢٠٤	فيروز، الديلمي رضى الله عنه
٢٨٣	محمد بن خالد، الحمصي		(القاف)
٣٥٩	محمد بن خلاد، الباهلي	٢١٥	القاسم بن عبدالواحد، المكي
٣٨٣	محمد بن زيد، المدني	٣١٩	القاسم بن يزيد
٦٨	محمد بن زيد	٤٦٩	القاسم بن عبدالرحمن، الكوفي
١٠٨	محمد بن سليمان، الأنصاري	٤٢٤	قيس بن أبي غرزة رضى الله عنه
٤٩	محمد بن صالح، التمار	٢٠٥	قيس بن الحارث، الأسدي
١٠٤	محمد بن طلحة، التيمي		(الكاف)
٢٣٠	محمد بن عبدالله، الواسطي	١٠٦	كثير بن سليم، الضبي
١٩	محمد بن عبدالرحمن، الأنصاري	٤١٧	كلثوم بن جوشن، الرقي
٣٣٨	محمد بن عبدالرحمن، الكوفي		(الميم)
٣٢١	محمد بن عبيد، المكي	٤٧٨	محمد بن إبراهيم، الباهلي
٣٤٣	محمد بن أبي عبيدة، الكوفي	٥٢٦	محمد بن أبي بكر بن عبدالله
٣٨	محمد بن الفضل، السدوسي	٥٢١	محمد بن الحسن، البراء، المدني

الصفحة	الإسم	الصفحة	الإسم
٢٩	محمد بن مرزوق، الباهلي	٩٧	مساور، الحميري
١٢٧	محمد بن مروان، العقيلي	٢٥٥	المسور بن مخرمة، الزهري
٢٢	محمد بن مسلم، الطائفي	١٨٦	مُشَرِّح بن هَاعان، المعافري
١٠٨	محمد بن مسلمة، الأنصاري	٣٦٦	مَطْر بن طهمان، الوراق
٥٢٥	محمد بن ميمون، الزعفراني	٣٦٣	مظاهر بن أسلم، المنخزومي
٥٤٣	مالك بن أوس، لانصري	٣٩٣	معاوية بن سويده، المزملي
٥٢١	مالك بن ربيعة، الساعدي	٢٣٥	معاوية بن يحيى، الطرابلسي
٥١٠	مالك بن عميرة رضي الله عنه	٢٣٦	معاوية بن يزيد
٥٣٣	مخلد بن خُفَّاف، الغفاري	١١	معروور بن سويد، الأسدي
٤٢٦	مخلد بن الضحاك، الشيباني	١٤٠	معقل بن سنان، الأشجعي
٥٢٢	المستمرّ الناجي، العروقي	٦٨	المغيرة بن مسلم، القسملي
٥٩١	مسلم بن كَيْسَان، الضبي	١٦١	المفضل بن عبدالله، الكوفي
٥٤٤	مسلم بن يسار، البصري	٢٧٢	مهاجر بن أبي مسلم، الشامي
٤٥٦	مصعب بن عبدالله، الزبيري	٤٢	موسى بن جُبَيْر، الأنصاري
٤١٩	معاذ بن عبدالله، الجهني	٥٢	موسى بن مروان، البغدادي
٤٣٢	معمر بن عبدالله، العدوي		(النون)
٥٢١	المنذر بن أبي أسيد، الساعدي	٥٦٨	نجيح بن عبدالرحمن، السندي
٤٤٦	ميسرة بن يعقوب، الطهوي	٥٧٨	نجراني
٣٧٤	محمد بن هلال، المدني	٥٨٤	نصر بن القاسم
٣٨٩	مالك بن نضلة، الحشمي	٤٩٤	نوفل بن عبدالملك، الهاشمي
١١٨	مجمع بن يزيد، الأنصاري	٢٢٧	نبيه بن وهب، العبدي
١٧٨	محرز بن أبي هريرة، الدوسي	٣٢٤	النزال بن سَبْرَة، الهاللي
٢٥١	مخمر بن معاوية، النميري		

الصفحة	الإسم	الصفحة	الإسم
فهرس خاص بتراجم النساء التي بالمجلد الخامس من إنجاز العاجة		(الهاء)	
٣٩٢	همام بن منبه، الصنعاني	٣٧٤	هلال بن أبي هلال، المدني
٢٩٩	أم كلثوم بنت عقبة، الأموية	٤٢٦	هلال بن جبير، بصرى
٢٤٠	أمية بنت عبدالله	٤٣٤	الهيثم بن رافع، الحنفي
١٩٠	ثوية	(الواو)	
٢٧١	جدامة بنت وهب، الأسدية	١٦٠	وائل بن داود، التيمي
١٤٨	الربيع بنت معوذ	٤٤٦	ورقاء بن عمر، الشكري
١٨٨	زينب بنت أبي سلمة، المخزومية	١٧١	الوليد بن القاسم، الهمداني
٣٠٤	زينب بنت كعب	١٩	الوليد بن كثير، المخزومي
٧٠	زينب بنت معاوية، الثقفية	(الياء)	
٣٠١	سبيعة بنت الحارث، الأسلمية	٢٧١	يحيى بن إسحاق، السيلحيني
٢٣٥	سمية، البصرية	٢٥١	يحيى بن جابر، الطائي
٢٣٥	سودة بنت زمعة، (أم المؤمنين)	٢٧٥	يحيى بن معلى، الرازي
١٩٣	سهلة بنت سهيل، العامرية	١١٩	يحيى بن يزيد، العسكري (أبو السقر)
٢١٣	صفية بنت حنّ بن أخطب، (أم المؤمنين)	٣٢٥	يزيد بن ركانة
٣٦٩	صفية بنت أبي عبيد، الثقفية	٤٠٨	يزيد بن مقسم، الثقفي
١٤	فاطمة بنت قيس، الفهرية، رضى الله عنها	٣١٤	يوسف بن مَاهِك، الفارسي
٣٠٤	الفريرة بنت مالك، الأنصارية	٥١١	يزيد بن أبي سعيد، النحوي
٤٩٠	قيلة	٤٩٠	يعلي بن شبيب، المكي
٤٠٨	ميمونة بنت كَرْدَم رضى الله عنها	٥٨٥	يوسف بن إسحاق، السبيعي
٥٨٧	هند بنت عتبة	٥٧٥	يوسف بن عبدالله بن سلام، الإسرائيلي

(تم فهرس تراجم الرجال)